سلسلة
الرسول المصطفى صلى الله عليه وآله
باشراف: محسن أحمد الهاشمي

سنة الرسول المصطفى صلى الله عليه وآله
و
أبجديات التحريف

باسم الجنابي

سُنّة
الرّسول المُصطفى (ص)
و
أبجديّات التّحريف

حلي، باسم، ۱۳۵۵ــ
سنة الرسول المصطفی ﷺ و أبجديات التحريف /
نويسنده باسم حلي. -- مشهد: سنبله ، ۱۳۸٤.
۸۱٦ ص.
ISBN:۹٦٤-۳۹۲-۲۹۲-۸
۵۳۰۰۰ ریال
عربی.
فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
عن. ع. به انگلیسی: Basem Al-Hell
THE TRADITION OF THE PROPHET MOHAMMAD AND THE VARIOUS EFFORTS TAKEN TO DISTORT
کتابنامه: ص [۷۷۸] - ۸۰۲؛ همچنین بصورت زیر نویس.
۱.سنت نبوي. ۲. بدعت و بدعت گذاران .۳. احادیث شیعه - - قرن ۱٤. ٤. احادیث اهل سنت . الف. عنوان.
BP ۲٤/٤٦/ح۸س۹ ۲۹۷/ ۹۳
کتابخانه ملی ایران ۸٤م-۵۹٤٤



سنة الرسول المصطفی ﷺ و أبجديات التحريف

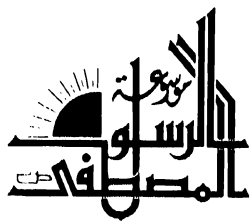
باسم حلي
چاپ اول ۱۳۸٤
تیراژ: ۱۰۰۰ نسخه
چاپ: دقت
ناظر چاپ: هادی عدالتیان
شابك: ۸ -۲۹۲-۳۹۲-۹٦٤
قیمت: ۵۳۰۰۰ ریال

شبكة الفكر
alfeker.net

موسوعة
الرسول المصطفى (ص)
باهتمام: محسن أحمد الخاتمي

سنة الرسول المصطفى (ص)
و
أبجديات التحريف

باسم الحلي



(٢١)

العنوان البريدي في لبنان:
بيروت- الغبيري ص. ب. ٢٥/١٣٨

العنوان البريدي في إيران:
مشهد - ص. ب. ٩١٣٧٥/٤٤٣٦

الفاكس: ٢٢٢٢٤٨٣ (٥١١ - ٠٠٩٨)

البريد الإلكتروني: email
almawsouah@hotmail.com
almawsouah@yahoo.com

الموقع في الإنترنت:
www.almawsouah.org

مركز التوزيع و النشر في ايران: انتشارات سنبله
مشهد- خيابان سعدي- پاساژ مهتاب- طبقه منهاي يك- هاتف: ٢٢١٦٧٥٣(٥١١-٠٠٩٨)

كافة الحقوق محفوظة و مسجلة للناشر
الطبعة الأولى: ١٤٢٦٥ _ ٢٠٠٥
الطبعة الثانية: ١٤٢٥- ٢٠٠٥

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا
وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ
بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ۝

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ

الأحزاب ٤٥ - ٤٦

كلمة الموسوعة

التحق الرسول المصطفى ﷺ بالرفيق الأعلى بعد جهادٍ مقدّسٍ طويلٍ، استمرّ ثلاثاً وعشرين سنة، شيّد خلاله ـ بأمر من السماء ـ أركان دينٍ سماويٍ شموليٍّ، لينقذ العرب أولاً والبشريّة ثانياً من براثن الجهل والظلم والخرافة والطغيان، وليخرجهم، قبل كل شيء، من ظلمات الوثنيّة والشرك وعبادة الطواغيت إلى حيث النور وعبادة الواحد الأحد...، وبما أنّ الدين الذي حمله ﷺ إلى البشرية كان ينطوي على نظامٍ متكاملٍ في السياسة والاقتصاد والاجتماع والاخلاق والعقيدة وغير ذلك من المحاور، فمن الطبيعي أن يؤسس ﷺ دولة تتوفر فيها كلّ ضمانات العدالة والنزاهة والقسط وحفظ حقوق الإنسان.

وقد علم ﷺ أنّ الدنيا عندما تمتزج بالدين وبعبارة أدق عندما يُسَيّس الدين، يلزم أن تكون السياسة الدينية أو الدين المسيّس بسياسة الدولة مصوناً من أيّ انحراف وتزييف، نلمس ذلك في اصراره، هو ﷺ والوحي في ضرورة بناء سورٍ مقدّس، يحفظ الدين من كل محاولات التحريف والتزييف والترقيع والتفريغ والتمييع، فنصّب وصيّاً أميناً على الرسالة متمتعاً بكل مواصفاته ﷺ إلاّ النبوة، وذلك هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه أفضل الصلاة والسلام، هذا من جهة..

ومن جهة أخرى، أسس مدرسة فكرية عملاقة طيلة أكثر من عقدين من الزمن تشرح وتبين كتاب الله، الدستور الأساسي للإسلام، والتي سميت في زمانه بـ: سنّة الرسول ﷺ..، فبهاتين الدعامتين استطاع أن يخلق ضماناً رصيناً لحفظ رسالة السماء التي تحمّل ﷺ الصعاب لإيصالها إلى الأرض، ولكن..

هل ستسير سفينة الإسلام كما أراد لها ربّانها الرسول المصطفى ﷺ أن تسير؟؟

وهل اتخذ الله قراراً جديداً بأن يغيّر سننه في هذه الحياة الدنيا؟

كلنا يعلم أنّ من سنن الله التي لا تتبدل ولا تتغير: أنّ النّاس أحرار فيما يختارون، وأنّ قانون الجبر لا يحكم الإنسان في هذا العالم، وأنّ الناس خلقوا

ليُمتحنوا، وأنّ المصلحين يكافحون لأجل سعادة البشريّة، وأنّ المفسدين يناوءون ويقفون أمام كل حركة اصلاحيّة، وأنّ الدنيا تغرّ من يهواها، وأنّ الكراسي والأموال والمناصب هي التي تأخذ بجوامع قلوب التافهين، وأنّ الدين ربما يصبح عند البعض ألعوبة للركوب على ظهور البسطاء، وأنّ الإنسان ربما يتطاول حتى على الوحي والرسالات والنبوات، وأنّ الشيطان دائماً بالمرصاد..

نعم..، وهكذا أصبحت الأمّة المحمّدية أمام خطين متصارعين، منذ وفاة الرسول ﷺ وإلى الآن وإلى يوم القيامة..؛ خط حافظ أصحابه على الوحي والرسالة والسنّة النبوية وكل مقررات السماء، ولم يتعدّوا قيد أنملة عن ذلك حتّى على حساب أرواحهم..، والخط الثاني آثر الدنيا ومصالحها، فكلّ ما كان من الوحي والسنّة يطابق مصالحهم الدنيوية وموروثهم الجاهلي اتخذوه ديناً وما لم يتفق مع الدنيا وزبرجها رموه في سلّة المهملات إلاّ ما لم يقدروا عليه؛ وذلك إمّا بسبب وقوف الخطّ الأوّل في وجوههم، أو بفعل التناقضات الاجتماعيّة التي كانت تطرأ على مسيرة الحكم.

هذا هو لبّ القضية وجوهرها، ولكن هذا لا يمكن أن يتأتى إلاّ إذا قُعّدَت له قواعد وأسست له أسس فكرية تنهض لبناء آيديولوجية ملونة بلون ديني ومصطبغة بصبغة القداسة حتى تأخذ شرعية جماهرية تنطلي حتى على المفكرين، وهنا بدأ العقل القرشي يفكر وينظّر ويبرمج، واعتقد أنّه نجح في كثير من تخطيطه لسرقة الرسالة أولاً ولتسييس الدين ثانياً، ولكن بحفظ ماء الوجه من جهة، وبمسحة دينية من جهة أخرى.

هذا ما حاول الخط الثاني تطبيقه، ولكن الخط الرسالي الأصيل، لم يقف مكتوف الأيدي، وبدأ الصراع المرير بين أتباع الرسول الأمناء وبين كثير من أصحابه من ذوي المصالح الدنيوية، فلختلط الحابل بالنابل..؛ فتارة اتّخذ الصراع لوناً فكريّاً، وتارة تعدّى أطواره لتراق دماء وتهتك أعراض، واستمرّ الأمر وإلى يومك هذا، بل إلى أن يمنّ الله على الذين استضعفوا في الأرض ويجعلهم أئمّة ويجعلهم الوارثين.

هذا هو مجمل مسيرة التاريخ الإسلامي بل الإسلاموي، ولكن ما هي بدايات هذه المسيرة؟ وكيف انطلقت؟ وكيف تطوّرت؟ ومن هم قادة الخط الأمين على الرسالة؟ وكيف استطاعوا الإبقاء على أصالة الإسلام ونوره؟ وما هي منهجيّة الرسول نفسه وتخطيطه المبارك الدقيق الضامن لذلك النور؟ ومن هم صناديد الخط المناوىء؟ وكيف

كـان يفكّـر؟ وبالـتـالي كـيف استطاع هذا المناوىء أن يصنع آيديولوجيّة قادرة نوعاً ما عـلى المواجهـة؟ ومـا هي الخطوط العريضة لآيديولوجيّة المواجهة والتحريف؟ وما هي أبجديّاتها...؟؟.

كـل هـذه الأسـئلة وعشرات غيرها، استطاع أخي الفاضل باسم الحلّي أن يجيب عليها بجدارة فائقة، وبأسلوب علميّ هادىء، وكلّ أملي أن يجعل القارىء هذا الكتاب محـك اختـبار لمصيره في الآخرة، فإمّا هو حقّ فيتّبعه، وإمّا هو باطل فيجيب عليه بروح علميّة وبأسلوب موضوعيّ، وما شأننا نحن المسلمين ـ كشأن كل صاحب ضمير حيّ ـ إلاّ اتّباع الدليل نميل معه حيث يميل.

محسن أحمد الخاتمي

١٧/ ربيع الأوّل/ ١٤٢٦هـ، الموافق لـ ٢٦ / أبريل/ ٢٠٠٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمد الأمين، سيد الأنبياء والمرسلين، وآله الطاهرين، أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وسلّم تسليماً كثيراً..

كثيرة هي الوقفات التي وقفها المختصون في العلوم الإنسانية وهم يحاولون الوقوف على ما يسمّى بالدوافع السياسية والإجتماعية والأخلاقية والدينية، وعلى كل الدوافع الآخذة بالإنسان أولاً، وبالمجتمع ثانياً، إلى ما هو عليه من سلوك تاريخي يعكس بالضرورة لوناً من التفكير، وطريقة خاصة في قرائة الأشياء. ولا جزاف فيما إذا ذكرنا أنّ صراع البشر ـ على الأقل ـ قديماً وحديثاً أسيرٌ لأمرين؛ الأول: طريقة التفكير المتبناة، والثاني: الدفاع عنها؛ بالصراع مع طريقة تفكير الطرف الآخر. وفي الحقيقة فالمختصون في العلوم الإنسانية، وعموم المفكرين، يهدفون في كلّ بحوثهم إلى هدفين أساسيين..

الهدف الأول: هو محاولة تجسيم قانون يستطيع أن يفسر على سبيل المثال دوافع قابيل لقتل أخيه هابيل، ويستطيع أن يفسر دوافع بيرون لسفك دماء آلاف المسيحيين، ويستطيع أن يفسر دوافع بني أمية في محاولاتهم المنصبّة على اجتثاث مادّة أهل البيت عليهم السلام، وسب أمير المؤمنين علي على المنابر ثمانين سنةو..، وفي عصرنا الحاضر ليستطيع هذا القانون أن يفسّر دوافع البرغماتيين والنازيين الفاشيين والوضعيين والإمبرياليين والعَوْلَمَوِيِّين في محاولاتهم الجادة للسيطرة على بني البشر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً..، هذا من هذا الجانب..

ومن الجانب الآخر محاولة تجسيم قانون يستطيع أن يفسر دوافع آدم وشيث وإدريس ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وآله وسائر الأنبياء وكل الأوصياء

وعموم المصلحين في سعيهم اللامتناهي في بناء الإنسان والمجتمع؛ بإبقاء نزعة الإنسان حيّة في مقابل النزعة في الإتجاه الآخر.

إنّ هذا القانون يكشف بالضرورة عن طرق متعددة في التفكير ومناهج مختلفة في فهم الأشياء، وهذه الطرق والمناهج هي التي أخذت بالمجتمعات الإنسانية ـ حضارياً ـ إلى ما هي عليه اليوم؛ سلباً أو إيجاباً، وفي الحقيقة فشغل الإنسانيين الشاغل هو محاولة الإجابة عن السؤال الذي عمره بعمر العقل الإنساني نفسه..

كيف يفكّر الآخرون؟؟؟.

لكن مهما كانت الإجابة، ومهما تعددت أشكالها، وبأي لباس ظهرت على الملأ البشري، فهي تنطوي على طريقة تفكير الآخرين، وبالتالي على منهجهم في تفسير الظواهر الحياتية والتاريخية وكل شيء..، لكن هذا لا يكفي ولا بدّ من الوقوف على..

الهدف الثاني: والذي هو مطوي في محاولة التسلح بطريقة من التفكير قادرة على مجالدة ما يشرع من مشرعة طريقة التفكير الأخرى.

ومع إمعانٍ بسيطٍ في الحركة الإنسانية، وعلى أقل التقادير في تاريخنا المعاصر نلمس بوضوحٍ شخوص هذين الهدفين في كل صراع، سواء أكان بين دينين أم بين اتجاهين سياسيين أم بين نظريتين اقتصاديتين أم غير ذلك...

وإذا ما تحدثنا عمّا يترشح عن هذين الهدفين كآثار لهذا المنحى الآيديولوجي في قرائة حركة التاريخ، ولمناهج التفكير المتجسدة جرّاء ذلك على أرض الواقع الإنساني، لوقفنا على نتائج مهولة لا تسرّ الناظرين..، وحسبنا أن نعرف، وهو أمرٌ ليس بالمستور أنّ الحرب العالمية الأولى مثلاً ما هي إلاّ نتيجة قهرية لبعض النظريات الغربية الأسيرة لبعض الرؤى السياسية في ضوء تداعيات الوضع الإقتصادي في العالم؛ أولاها بالذكر برغماتية وليم جيمس الأمريكي، مضافاً إلى أنّ كلّنا يعلم أنّ الحرب العالمية الثانية ما هي إلاّ نتيجة قهرية لثلاث نظريات أو قل: ثلاث طرق من التفكير..؛ البرغماتية، ونازية هتلر، واشتراكية ماركس ولينين..

من هذا المنطلق، ومن خلال هذه الأَوَّلِيَّات، تعددت النظرات في تفسير العلاقة بين الإنسان والكون والحياة، واختلفت طرق التفكير ومناهج القراءة لأجل ذلك؛ لتصاغ من بعدُ بما يسمّى بالمنطق؛ والمنطق في صيغته العامّة ليس إلاّ طريقة التفكير

المسيّرة ـ عن إرادة وعن غير إرادة ـ لسلوك الإنسان والمجتمع!!!. على هذا الأساس وجد المنطق الأرسطوطاليسي والمنطق الجدلي الديالكتيكي والمنطق الإسلامي والمنطق الديكارتي وأخيراً المنطق الوضعي؛ ليعبِّر كلٌ منها عن منحىً خاص في قرائة الأشياء وفي قرائة ما وراء الأشياء..

فالتقاطع بين مبادىء كل منطق مع مبادىء قرينه الآخر يكشف بالضرورة عن تقاطع كامل في المنهج وفي طريقة التفكير؛ فمثلاً في الوقت الذي حاول الغرب بناء نظرياته الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والعقائدية على ضوء مقررات المنطق الوضعي أو غيره، نجد ماركس وفريدريك إنجلز ولينين يعلنون بإصرار أنّ قراءة الواقع لا يمكن أن تكون صحيحةً إلاّ على ضوء المنطق الديالكتيكي الجدلي..، ولعلّك تعرف أنّ الغرب قلق من ذلك كثيراً؛ الأمر الذي أدّى إلى نشوب حرب منطقية ـ إذا جاز لنا التعبير ـ بين المعسكرين الشرقي والغربي فضلاً عمّا بينهما من حروب باردة بيضاء ودموية حمراء؛ فكثرت الردود والمسلجلات والكتابات من الطرفين لإثبات ما هو الألصق بالواقع وأنّه هو المنطق الأصح، ولكن ما إن حلّت القشّة التي قصمت ظهر البعير، لمّا تهاوى بنيان المنطق الجدلي الديالكتيكي في نهايات القرن العشرين؛ وواجه نكسة قاتلة بانحلال معسكره الإشتراكي بالكامل؛ حتى عادت للغرب ثقته العالية بأن يطرح البرغماتية والمنطق الوضعي حلاً لمشاكل الإنسانية، بلا منازع وبلا صراع، في ضوء مشروع العولمة.

وقد طوى كل هذه الملابسات الكاتبُ الأمريكي (الياباني الأصل) فرانسيس فوكوياما في مقولته المشهورة «نهاية التاريخ» معلناً ـ فيما يزعم ـ بانتهاء تاريخ الصراع بعد اعتلاء البرغماتية والمنطق الوضعي عرش السلطة البشرية بلا منازع؛ وذلك بعد أن سقط شبح الديالكتيك المخيف من عين الحسابات. ومن الضرورة بمكان أن نتساءل عن أهميّة الحرب المنطقية فيما بين الآيديولوجيات عموماً؛ إذ ما الفائدة منها؟.

وأن نتساءل عن عمر هذه الحرب اللامتناهية هل هو قرنٌ من الزمان أم هو بعمر التاريخ البشري؟.

وهل لذلك علاقة بالتصادم الإجتماعي والإنساني المترشح قهراً عن التصادم بين تراث كلٍ من أطراف الصراع المتصادمة؟.

والأهم من ذلك: هل لهذا علاقة بما يسمّيه الكاتب الأمريكي صاموئيل هنتنغتون بصدام الحضارات أو الصراع فيما بينها؟.

على العقل الإسلامي أن يقف عند هذه الأسئلة وقفة إمعانية تعينه على الكفاح وهو يمارس دوره النضالي من أجل وحي الرسول محمد ﷺ..، منهج محمد ﷺ..، سنّة محمد، المستقاة من معين الوحي المقدس..

فالذي ينبغي أن نلتفت إليه هو أنّ كل صراع ذكره التاريخ، ابتداءً من الصراع بين هابيل وقابيل وحتى هذه الساعة ما هو إلاّ ترجمة مادية لصراع المناهج وطرق التفكير؛ وليس من الإفراط أن أذهب إلى أنّ صراع المناهج يعكس بأمانة متناهية صراعاً من نوع آخر هو أسبق من ذلك، وهو الأساس الحقيقي والعلمي لكل تصادم..؛ إنسانياً كان هذا التصادم أم إجتماعياً أم حضارياً..؛ أسمّيه بـ: «صراع الدوافع» وهو مطوي في كل تساؤل يقول: ماذا يريد الآخرون حقاً..؟.

وإذا ما استطردنا في حديثنا هذا إلى ما قبل التاريخ البشري، أي إلى ما قبل تاريخ آدم بقليل لنجد في أدبيّات الموحدين؛ وبالأخص في أدبيات الأديان الكبرى اليهودية والمسيحية والإسلام ما يبلور لنا حدود هذا الصراع المنهجي والتصادم الدوافعي بجلاء..؛ الذي سنجده واضحاً أنّ منهج إبليس في تقييم ما حوله من ظواهر سماوية مهمّة لا يلتقي مع المنهج المفاض من شرعة التوحيد المقدّسة..

قال الله تعالى ذكره: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ * قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ * قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ * قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ * قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ * قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ * ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾[1].

على أنّنا قد لا نسرف في ضوء ذلك إذا ادّعينا بأنّ الصراع بين الدوافع الإنسانية، أي بين الدوافع المشروعة وغير المشروعة إنّما هو وعلى تفاوت درجات

---

(١) الأعراف الآيات ١١: ١٧.

البشر مترشّح قهراً عن الصراع الذي صاغته هذه الآيات..

إنّ هـذه الإلمحة السريعة في تفسير الصراع الإنساني عبر تتالي القرون تـ ـاعدنا كـثيراً للوقـوف على أهميّة المنهج (=المنطق) في بعديه السلبي الهدّام والإيجابي البنّاء. وإذن فالأهمّـية القصـوى هو محاولة الوقوف على الدوافع التي على أساسها استنشق هـذا المـنهجُ أو ذاك الحـياةَ؛ فالوقوف على طريقة التفكير وعلى منطق بناء المنظومات المعرفـية وعـلى مـنهج الـتعامل مـع الكـون والحياة وإن كان مهمّاً في هذا الحد إلاّ أنّ الاكـتفاء بذلـك ـ فيما اعتقد ـ والنَّوْء بالجانب عن الأسباب الفاعلة والدوافع المؤدية في بناء طريقة التفكير قصور معرفيٌّ كامل..

الملامح العامّة لمنهج الرسول ﷺ :

فـيما أعـتقد هـنا تكمن عظمة الرسول محمد ﷺ اللامتناهية إذا ما نظرنا إليها نظرة إحصائية بشرية لا أقل؛ إذ هو ﷺ لم يؤسس الإسلام ولم ينشر الدين بـادىء ذي بـدء مـن خـلال صـراعه المـنطقي أو المادي مع فلول الرذيلة وتقهقر الضـمير فحسب..؛ فلقد كان ﷺ قبل ذلك يمارس نوعاً عجيباً لا مثيل له من الـثورة عـلى اللاضمير، ومن انقلابٍ على الدوافع اللاإنسانية؛ فهو ﷺ كان يمـارس هـذه الـثورة؛ لإحـياء العقـول والقلوب المبعدة في القطب الشمالي من التاريخ، حيث درجة الحرارة سبعين تحت الصفر..، كان ﷺ يمارس هذه العملية بـبراعة هـي فـوق التصـوّر البشري..؛ الذي فعله ﷺ أنّه أرجع اللاإنسان إلى حظيرة الإنسانية..، إلى خط الاستواء وحواليه، حيث يمكن للقلوب والعقول أن تنشرح..، كالزهور في فصل الربيع..؛ لتعي نزعة الخير والسلام والبناء..؛ هذا ما أعلنه التاريخ عنه ﷺ بكل صراحة كما ستعرف..

بـلى، جـاء ﷺ مـن خـلال شخصـه السـماوي المقدّس بأطروحة متكاملة لبناء الإنسـان والمجـتمع متمـثّلة بالقـرآن وبالسـنّة أو مطويّـة فيهما، ولكن إذا كانت هذه الاطروحة في هذا الحد كافية فكيف نفسّر ازورار البعض عنها؟.

ولمـاذا لا نجدهـا كافـية للمنافقين وهم يعيشون مع الرسول ﷺ ترعرع الإسلام وروعته؟.

ومن ثمّ فلماذا لا نجدها كافية لكل المخطئين المتلوثين الآثمين من هذه الأمّة؟.

والأهم من ذلك عبر أيّ فلسفة (=منهج) بقيت هذه الأطروحة السماوية تصارع الموت؟.

إنّ هذه التساؤلات وآلافاً غيرها تعني أنّ القرآن والسنّة ومن دون ثورة محمد ﷺ على اللاضمير ومن دون ذلك الانقلاب على الدوافع اللاإنسانية لا يغنيان شيئاً؛ ولقد كان اليهود وقريش في بدايات الدعوة يعيشان في حضرة القرآن والسنّة، وبدلاً من أن يستثمراهما في بناء الإسلام جهدا في وئدهما وهما بعدُ في مخاضهما، محاولةً منهما للإبقاء على مصالحهما ولو على حساب النوع الإنساني كلّه..

الذي نريد قوله أنّ السنّة النبوية تبعاً للقرآن ليسا مُثُلاً عليا متجردين عن الواقع كما هي مقررات الأفلاطونية؛ هما فضلاً عن كونهما مثلاً مقدسة، قادران على تغيير مجرى التاريخ باعتراف الجميع، وعلى أقل التقادير فهما ـ بشهادة الواقع ـ قادران على البقاء حتى يرث الله كل شيء، وليس هذا بالقليل..

ولا ريب في أنّ مشروع التغيير أو مشروع القدرة على البقاء، لم يكن ليتم لمجرد أنّ هناك قانوناً أمثل مفاضاً عن شرعة الملكوت الأعلى قد صِيْغَ فيما بعد بالقرآن وبالسنّة..؛ إنّ افتراض ذلك يجعل من الرسول الأعظم محمد ﷺ ـ وحاشاه ـ مجرد ببغاء لا أكثر ولا أقل، وأنّ قيمة الدين الإسلامي تدور مدار نصوصه ذات السمة الببغاوية لا غير..

وبالتالي فافتراض ذلك يجعل من المنطق الإسلامي هو ما يدور مدار النص المجرد لا أكثر ولا أقل..

لكن هذا الافتراض عاجز تماماً عن الإجابة عن عشرات بل مئات التساؤلات التي من مثل:

هل من المعقول أن نفترض أنّ النص الإسلامي (قرآناً أو سنّةً) قد جاء من دون أن تسبقه رؤية أو تخطيط أو برنامج لمجيئه؟.

وما معنى أنّ القرآن بقي يتقاطر على البشر من سموّ غمامة التوحيد على مدى ثلاث وعشرين سنة؟.

إذ لماذا لم يهطل مرّة واحدة هو والسنّة المبينة له وينتهي الأمر؟.

وهل فات عنّا ـ نحن المسلمين ـ أنْ ليس للنصوص من ذكر في بدايات نشر الدين..؛ في السنين الأولى من البعثة؛ لمّا لم ينزل من القرآن إلاّ بضع سورٍ صغار؟.

ما نخلص إليه هو أنّ هناك مجموعة من المبادىء والأوليات السماوية قادرة على تشكيل منهج يتصرف بالنصوص كمّاً وكيفاً، سعة وضيقاً، حسبما تملي الوظيفة، وعلى ذلك فالنصوص طوعُ ذلك المنهج وأسيرةٌ له، وإن شئت قلت هي طوع تلك الطريقة السماوية من التفكير (=المنطق)..

فإنّنا لو ذهبنا يميناً أو شمالاً فلن نجد أمامنا إلاّ منهج محمد..إنّه الثورة على اللاّضمير؛ إنّه الانقلاب على اللاإنسانية؛ إنّه مشروع الإبقاء على الدين ولو كره المنافقون والمعاندون..

آية كل ذلك أنّ منهج الرسول ﷺ في إحياء النزعة الإنسانية وإيقاظ الضمير هو عينه قبل أن يُبعث نبياً وبعد أن بُعث نبياً؛ أي هو عينه قبل أن يكون هناك قرآن وسنة وبعد أن كانا..؛ ولا ريب في أنّه الصادق الأمين، ذو الخلق العظيم، المثلُ الأعلى...، من قبلُ ومن بعدُ..

منهج الرسول ﷺ والنزعة الإنسانية:

لا شك في أنّ النزعة الإنسانية (=حب الخير) موجودة منذ أن وجد الإنسان، وليست هي بالمقترنة بمجيء الإسلام في بدايات القرن السابع الميلادي؛ لأنّها: ﴿فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [1] فهي إذن حقيقة تدور مع الوجود الإنساني حيثما دار، ولكن ليست المشكلة في ذلك؛ المشكلة كل المشكلة هي أنّ هذه النزعة قد تحيى وقد تموت..، تتصاعد في حين وتتسافل في حين آخر..، تقوى في مجتمع وتضعف في ثان، وهذا في الواقع أصل المشكلة الإنسانية والإجتماعية التي شغلت بال الأنبياء والمصلحين والمفكرين عبر مقاطع الزمن..

وإذا ما تحدثنا عن البدايات التطبيقية لمنهج الرسول الأمجد ﷺ الذي اكتنف نشر الدعوة الإسلامية في قلب الجزيرة العربية مكة، وعن الخط البياني للنزعة الإنسانية عند قريش بنحو خاص، فلا نكاد نشك في أنّ هذا الخط بملاحظة الانحطاط الإنساني والإجتماعي في قريش الوثنية هو صفر أو يكاد يكون كذلك..

وإذن فقد واجه الرسول محمد ﷺ هذه المشكلة التاريخية العويصة بصعوبة لا

---

(١) الروم: ٣٠.

نستطيع التعبير عنها بسهولة، ولكنّه تغلّب عليها ببراعة لا يمكن أن يسجّل التاريخ مثلها لسواه، وهذا باعتراف الجميع!!!

ولكن كيف تمّ له ذلك؟!

إنّ من أعظم الأخطاء أن نتصور أنّ الرسول ﷺ على ضوء ما جاء به من حلال وحرام فقط استطاع أن يلجم الإنسان داخل حلبة التأسْلُم بالقوة؛ أو أن نتصور أنّ شأنه في ذلك شأن كل صاحب أطروحة اصلاحية كما يشتهي أن يصوّر لنا ذلك العقل الغربي.

إذ لو كان الرسول ﷺ قد تغلّب على تلك المشكلة الإنسانية العويصة بواسطة ما جاء به من مفردات الحلال والحرام وحسب لانتهى الإسلام؛ لأنّ طبيعة البشر تكفر بالقانون الذي لا يحقق لها رغباتها!!!.

ولا شك في أنّ الإسلام أو محمداً ﷺ فيما يزعم العقل الغربي لم يحقق كل رغبات المسلمين المادية الأرضية التي وعدهم بها حتى هذه الساعة؛ ولكن إذا كان الأمر كذلك فلنا كل الحق في أن نتساءل عن سر التوسّع الأبيض اللامتناهي للفكر الإسلامي في أرجاء المعمورة مع أنّه في ضوء الحسابات الريّاضية المادّية فكرٌ مستضعفٌ!!.

وأن نتساءل عن سرّ هيمنة المنهج المحمدي على بقيّة المناهج الأرضية، مع أنّه في ضوء تلكم الحسابات أيضاً ينبغي أن يكون ميّتاً حينما مات محمد ﷺ قبل أربعة عشر قرناً من الزمان؟.

إنّ هذه التساؤلات الواقعية تدعو الآخرين شاؤوا أم أبوا إلى الاقرار بأنّ فيما جاء به محمد ﷺ سراً؛ هو سبب نجاح الإسلام، وهو علّة بقائه، ونشير إلى أنّ محاولة كشف هذا السر هو من أهم أهداف هذه الدراسة!!!

منهج الرسول ﷺ على لسان الغرب:

ولكن هل يمكن أن نزعم أنّ هذا السرّ هو ما أراد الإفصاح عنه الكاتب الإمبريالي فرانسيس فوكوياما بقوله:

ليس هناك آيديولوجية أو عقيدة يمكن أن تحلَّ محلَّ التحدِّي الديموقراطيِّ الغربيِّ، الذي يفرض نفسَهُ على الناس، لا المَلَكية، ولا الفاشيَّة، ولا الشيوعيَّة ولا غيرها،

حتى أولئك الذين لم يؤمنوا بالديموقراطيَّة ولم يتبنوها كمنهاجٍ لحُكمِهم أو حياتِهم أو عملِهم، سوف يَضطرُّون إلى التحدُّث بلغةٍ ديموقراطيَّةٍ، ومجاملة التيار من أجل تبرير الانحراف والدكتاتوريَّة والتسلُّطِ الذي يمارسونه، ويمكن أن نستثني الإسلامَ من هذا الحكمِ العامِّ وهذا الكلام، فهو دينٌ متجانس، دينٌ منتظم، وهو قد هزم الديموقراطيةَ في أجزاءٍ كثيرةٍ من العالم الإسلاميِّ...[١]؟.

من الواضح أنّ فوكوياما لا يعني بالتجانس الوحدة المؤثرة بين المسلمين الذين هم متشتتون، كما لا يعني بانتظام الدين وحدة السلوك فيما بين المسلمين المتفرقين..، إنّه يعني أنّ في نفس الدين الإسلامي انتظام وتجانس..

بلى، قد يعلن التاريخ ـ بشكل نادر ـ عن وحدة موقف مؤثرة في سلوك المسلمين؛ كالتي نراها جليّة اليوم إزاء الورم الإسرائيلي، الذي يريد أن ينتشر في بدن الإسلام عنوة، لكنّها نادرة، بل نادرة جداً؛ لأنّ منهج الرسول محمد ﷺ ينادي بالوحدوية في كل شيء، لا في شيء دون آخر..

وهذا صاموئيل هنتغتون وهو إمبريالي أيضاً يحوم حول هذا السّر في كتابه «صدام الحضارات» ففي هذا الكتاب رشّح هنتغتون أنّ الصدام سوف يكون بين ست حضارات هي: الكونفوشيوسية (الصينية) واليابانية والإسلامية والهندية والأرثذوكسية (=الدينية المتطرفة)[٢] وأمريكا اللاتينية؛ لكنّه وإن رشّح ست حضارات غير أنّه أعطى للصدام مع الحضارة الإسلامية والكونفوشيوسية الحظ الأوفر بقوله:

إنّما يجب أن نرصَّ الصفوفَ الغربيَّةَ أمامَ التحدِّي الإسلامي والتحدي الصيني، يجب أن نطوِّرَ نوعاً من الوحدة بين أمريكا وأوروبا، يجب إيجادُ علاقة تعاون على أقلِّ تقدير بين أمريكا وروسيا وبين أمريكا واليابان، يجب ألاَّ نذهبَ بعيداً في تخفيض القُدرةِ العسكريَّةِ الغربيَّة...[٣].

---

(١) نهاية التاريخ لفوكوهاما دار العلوم العربية بيروت لبنان.

(٢) تطلق على طائفة التطرف المسيحيّة، كما تطلق أيضاً على المتطرفين اليهود، وقد تطلق على غيرهم أيضاً.

(٣) صدام الحضارات عنوان مقالة طويلة نشرها هنتغتون في عدد ربيع ١٩٩٢ م لمجلة فورين أفريز في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، ثمّ أتبعها بكتاب.

ولقد قدّم هنتغتون في عبارته الآنفة التحدي الإسلامي على التحدي الصيني، فهل هذا ترف علمي من مفكّر إمبريالي برغماتي جادّ فيما يقول، أم أنّ سرّ منهج محمد ﷺ الذي أبقى على الإسلام قوياً في الصراع هو ما أقلق صامويل والإمبريالية؟.

على أنّ المفكّر روبرت كابلان الخبير الأمريكي بشؤون العالم الثالث لم يَعْدُ ذلك في قوله:

في هذا الجزء من العالم سيكون الإسلام بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين أكثر جاذبية؛ فهذا الدين المطّرد الانتشار على المستوى العالمي هو الديانة الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح..

وإذا تناسينا الكلمات فلن ننسى رائعة الأمريكي مايكل هارت في كتابه المائة الأوائل وهو يوضح لقرّائه سبب اختياره الرسول محمداً ﷺ ليكون في المرتبة الأولى والمسيح في المرتبة الثالثة مع أنّه مسيحي..

فقد قال: إنّ اختياري لمحمد ليأتي في المرتبة الأولى من قائمة أكثر أشخاص العالم تأثيراً في البشرية قد يدهش بعض القرّاء، وقد يعترض عليه البعض؛ ولكنّه الرجل الوحيد في التاريخ الذي حقق نجاحاً بارزاً على كل من المستويين الديني والدنيوي، فهناك رُسل وأنبياء وحكماء بدأوا رسالات عظيمة، ولكنّهم ماتوا دون إتمامها، كالمسيح في المسيحية، أو شاركهم فيها غيرهم، أو سبقهم إليهم سواهم، كموسى في اليهودية، ولكن محمداً هو الوحيد الذي أتم رسالته الدينية، وتحددت أحكامها، وآمنت بها شعوب بأسرها في حياته؛ ولأنّه أقام جانب الدين دولة جديدة، فإنّه في هذا المجال الدنيوي أيضاً، وحّد القبائل في شعب، والشعوب في أمة، ووضع لها كل أسس حياتها، ورسم أمور دنياها، ووضعها في موضع الانطلاق إلى العالم، أيضاً في حياته؛ فهو الذي بدأ الرسالة الدينية الدنيوية، وأتمها [1].

ولقد اختصر لنا جيبون وكلي لباب ما نريد في قوله: ليس انتشار الدعوة الإسلامية هو ما يستحق الانبهار، وإنما استمراريتها وثباتها على مر العصور؛ فما زال الانطباع الرائع الذي حفره محمد في مكة والمدينة له نفس الروعة والقوة في

---

(١) المائة الأوائل: ٣٣.

نفوس الهنود والأفارقة والأتراك حديثي العهد بالقرآن، رغم مرور اثني عشر قرناً من الزمان[١].

وقال بوسورث سميث: لقد كان محمد قائداً سياسياً وزعيماً دينياً في آن واحد، لكن لم تكن لديه عجرفة رجال الدين، كما لم تكن لديه فيالق مثل القياصرة، ولم تكن لديه جيوش مجيشة، أو حرس خاص، أو قصر مشيد، أو عائد ثابت..؛ إذا كان لأحد أن يقول إنّه حكم بالقدرة الإلهية فإنّه محمد؛ لأنّه استطاع الإمساك بزمام السلطة دون أن يملك أدواتها ودون أن يسانده أهلها[٢].

وقال المفكر الفرنسي لامارتين: إذا كانت الضوابط التي نقيس بها عبقرية الإنسان هي سمو الغاية والنتائج المذهلة لذلك؛ رغم قلة الوسيلة، فمن ذا الذي يجرؤ أن يقارن أيّاً من عظماء التاريخ الحديث بالنبي محمد ﷺ في عبقريته؟! فهؤلاء المشاهير قد صنعوا الأسلحة وسنوا القوانين وأقاموا الإمبراطوريات، فلم يجنوا إلاّ أمجادا بالية لم تلبث أن تحطمت بين ظهرانَيْهم[٣].

وقال الباحث الهندوسي شاندشارمة: كان محمد الرأفة والطيبة بعينيها؛ والذين من حوله كانوا يشعرون بتأثيره ولم ينسوه أبداً [٤].

وقال المفكر المعروف برناردشو في كتاب الإسلام الصادق (أو محمد): إنّ العالم أحوج ما يكون إلى رجلٍ في تفكير محمد، هذا النبي الذي وضع دينه دائماً موضع الاحترام والإجلال؛ فإنّه أقوى دين على هضم جميع المدنيات، خالداً خلود الأبد، وإنّي أرى كثيراً من بني قومي قد دخلوا هذا الدين على بينة، وسيجد هذا الدين مجاله الفسيح في هذه القارة يعني أوروبا، إنّ رجال الدين في القرون الوسطى، ونتيجةً للجهل أو التعصّب، قد رسموا لدين محمدٍ صورةً قاتمةً، لقد كانوا يعتبرونه عدوًّا للمسيحية، لكنّني اطّلعت على أمر هذا الرجل، فوجدته أعجوبةً خارقةً، وتوصلت إلى أنّه لم يكن عدوًّا للمسيحية، بل يجب أنْ يسمّى منقذ البشرية، وفي رأيي أنّه لو تولّى أمر العالم اليوم، لوفّق في حلّ مشكلاتنا بما يؤمن السلام والسعادة

---

(١) تاريخ امبراطورية الشرق: ٥٤ لندن سنة ١٨٧٠ م.

(٢) محمد والمحمديّة: ٩٢، لندن سنة ١٨٧٤م.

(٣) تاريخ تركيا ٢: ٢٧٦ باريس سنة ١٨٥٤ م.

(٤) رسل الشرق: ١٢٢، سنة ١٩٣٥.

التي يرنو البشر إليها[١].

وقال توماس كارليل: فلم يقم هذا الرجل (محمد ﷺ) بإحاطة نفسه داخل إطار من الأقوال والصيغ الدينية ولكنّه تفرد مع روحه ومع حقيقة الأشياء يستمد منها ما انطلق عليه الإخلاص، شيء يملكه أسمى من طبيعة البشر؛ فقد كانت كلمة هذا الرجل صوتاً ينبعث مباشرة من قلب الفطرة نفسها؛ فإنّ النّاس يصغون إليها كما لا يصغون إلى شيء آخر؛ وحريّ بهم أن يفعلوا فكل ما عدا هذا إنّما هو بالمقارنة إليه هباء منثور[٢].

وقال المفكر اليهودي (الإستاذ في جامعة شيكاغو في العلوم النفسية) جولز ماسيرمان: يجب أن يحقق القادة ثلاثة أعمال..

يجب أن يتوفر في القائد التكوين السليم للقيادة..، يجب أن يوفر القائد أو من يكون قائداً نظاماً اجتماعياً يشعر فيه الناس نسبياً بالأمن والطمأنينة..، يجب على القائد أن يوفر لشعبه مجموعة واحدة من المعتقدات.

ثمّ أنهى جولز ذلك بقوله: ولعلّ أعظم قائد كان على مرّ العصور هو محمد ﷺ الذي جمع الأعمال الثلاثة، وقد فعل موسى عليه السلام نفس الشيء ولكن بدرجة أقل[٣].

وقال مونتجومري وات في كتابه محمد في المدينة: ...، ولولا هذا المزيج الرائع من الصفات المختلفة الذي نجده عند محمد لكان من غير الممكن أن يتم هذا التوسع (يقصد التوسع الإسلامي)...، لقد أوتي محمد موهبة خاصة على رؤية المستقبل، وكان رجل دولة حكيماً، ورجل إدارة بارعاً[٤].

إنّ كل ذلك يكشف بجلاء عن أنّ عبقرية الرسول محمد ﷺ ليست بالمحدودة في إطار أنّه ناء بعبء تبليغ القرآن فقط، ولا لأنّه جاء بالسنّة المبيّنة لمبهماته وحسب، بل ولا بسلطانه ـ كرجل سياسة وحكم ـ على بني البشر ليس غير..

---

(١) الإسلام الصادق أو محمد ﷺ طبع في لندن سنة ١٩٣٦، لكن أحرقته السلطات البريطانية، وقد أخذنا كلمته الآنفة عن صفحات الأنترنيت.

(٢) الأبطال وعبادة الأبطال: ٧١ طبع لندن سنة ١٩٥٩م.

(٣) نيويورك تايمز؛ العدد الصادر في ١٥ يوليو سنة ١٩٧٤م.

(٤) محمد في المدينة: ٥١٠، تعريب شعبان بركات / بيروت لبنان / منشورات المكتبة العصرية.

هناك بعدٌ رابعٌ للنظرية الإسلامية يجري في شريان الإسلام وفي دماء المسلمين من دون توقف عبر أربعة عشر قرناً وإلى ما لا نهاية؛ إنّ هذا البعد هو نزعة محمد ﷺ الإنسانية (=حب الخير للنوع الإنساني) ونزعته الأَنْسَنِيَّة (=فلسفة محمد ﷺ في قرائة الأشياء لصالح النوع الإنساني)..

وإذن فلم يقم الرسول محمد ﷺ بدور التبليغ عن الله تعالى حتّى إذا تمّ له ما أراد تبليغه ذهب جانباً ليستريح، ولو كانت وظيفته المقدّسة تدور في هذا الإطار الضيّق لمات الإسلام بموته ﷺ بلا فاصل؛ إذ الرسالة الإسلامية على هذا الفرض هي مجموعة قوانين تشريعية لتنظيم السلوك، بلّغ بها نبي اسمه محمد ﷺ قبل أربعة عشر قرناً لا أكثر ولا أقل!!!.

ولكن إذا كانت الرسالة الإسلامية هي هذه، ومع فرض أنّها لم تحقق سعادة البشر في الحياة الدنيا كما يقول الماديون، فلنا الحق في أن نتساءل كيف بقيت؟

وما هو سر قوّتها حتى هذه الساعة؟

ولماذا تحاول الإمبريالية محو الإسلام من على وجه الأرض مع أنّ الإسلام في صراء المادّي لا يمتلك ما تمتلك هي من قوّة؟.

ولماذا هي عاجزة عن محو الإسلام مع أنّ محاولاتها لا تعدّ ولا تحصى؟

ما يتمخض من هذه التساؤلات هو أنّ التصور الذي يفترض أنّ قيمة الإسلام تدور مدار نصوصه وحسب، قد أبعد قرائة الرسول الدقيقة للمستقبل عن دائرة التأثير في البناء البشري والإسلامي، ولم يعْطِه أكثر من قيمة الببغاء أو آلة التسجيل التي تجتر الأصوات ليس إلاّ..

إنّ لبقاء الإسلام..، لقوته وصموده..، لقدرته على المواجهة والمجابهة، سراً له علاقة وثيقة بمنهج الرسول محمد ﷺ الخاص في النظر للكون والحياة؛ أي بطريقة تفكيره الشاملة والمهيمنة على حركة التاريخ في إطار أنّه لا ﴿يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ لا في نصوصه الجامدة وحسب!! حتى لو كانت نصوصه سماوية لا يأتيها البَاطل من بين يديها ولا من خلفها، وقادرة على أن تأخذ بركب البشر إلى السعادة الأبدية.

ثمّ لا ينبغي أن نتناسى أنّ حديثنا عن قدرة هذه القوانين نظريٌ؛ إذ ليست المشكلة في وجود القانون السماوي وفي عدم وجوده ونحن حيال خيبة إسلامية عمرها بعمر المسلمين؛ فالذي لا ريب فيه ممّا أعلنه التاريخ عن واقع أكثر المسلمين وهم

يخوضون معترك المرحلة التطبيقية لتلكم القوانين أنّهم حقّقوا فشلاً ذريعاً في تجسيم الإسلام على أرض الواقع خلال سلوكياتهم المخجلة، وهذا منذ عهد الرسالة الأول[1] وحتى ساعتنا هذه..

..لكن مع هذا الفشل الذي لا يسعنا إنكاره بسبب الازورار الإسلاموي عن الإسلام؛ أي ذلك الازورار المتمثل بالدول الإسلاموية التي استطالت على كل شيء بالقوّة المسلّحة وبالنزعة اللامحمّدية، لا يسعنا في المقابل إلاّ أن نذعن بحقيقة أخرى في عرض تلك لا يرقى إليها الشك بحال من الأحوال؛ وهي حقيقة بقاء الإسلام صامداً متجانساً منتظماً كما اعترف بذلك فوكوياما وهنتنغتون وكابلان وعشرات غيرهم..

..نحن إذن أمام حقيقتين:

الأولى: خيبة الإسلامويين في تمثيل الإسلام؛ بسبب الانفلات المستور عن محور المسيرة الإسلامية الصحيحة وعن منهج المجتبى محمد ﷺ..

والحقيقة الثانية: بقاء الإسلام صامداً منتظماً متجانساً حتى مع ذلك الفشل.

والذي لا نرتاب فيه أنّ الحقيقة الثانية ما هي إلاّ نتيجة حتمية لمنهج الرسول ﷺ في بناء الدين، والذي هو إجمالاً على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بناء وتأسيس الدين

التي تبتدأ على نحو الدقة مع بدايات البعثة؛ أي منذ أن نزل الوحي على الرسول ﷺ ـ بصفة رسمية ـ لأول مرة وحتى هجرته التاريخية المباركة إلى المدينة، وقد كان همّ الرسول ﷺ الأوّل في هذه المرحلة هو إرساء قواعد الدين الحنيف وتوطيد أركانه وتشييد أصوله..

بيد أنّ ما ينبغي ملاحظته هو أنّ هذه المرحلة الصعبة جدّاً بحكم كونها طفرة مفاجئة للمجتمع العربي من الوثنية اللاتوحيدية إلى الوحدانية المطلقة، ومن اللاإنسانية إلى الإنسانية، قد طواها الرسول ﷺ ببراعة كاملة لا يسع العقل والتاريخ إلاّ أن ينحنيا أمامها مبهورين..

آية ذلك أنّ الرسول ناء بكاهل هذه الطفرة من دون قرآن إلاّ بضع سور صغار؛

---

(١) من ذلك أنّ الرسول ﷺ خسر معركة أحد لمجرّد طمع الصحابة الكلّهم عدول بالغنائم.

وهي سورة إقرأ وسورة الفاتحة والتكوير والمزمل والمدّثر وغيرها القليل جدّاً، هذا مضافاً إلى أنّه ﷺ قد طواها من دون سنّة تذكر إلاّ بضع أحاديث؛ أي من دون قانون سماوي متكامل..

إنّ هذا إن دل فإنّما يدل على أنّ الإسلام في بدايات تلك المرحلة لم تُرْسَ قواعده بالقرآن كلّه؛ ذلك أنّه لم ينزل منه إلا سور معلومات، كما لم ترس قواعده بالسنّة المتكاملة؛ لأنّ السنّة متبوعة الوجود للقرآن بملاحظة أنّها مبيّنة ومفسرة له..

إنّ الحقيقة الفريدة التي تَمْثُلُ أمامنا على ضوء ذلك هي أنّ الفضل الأول في بناء الدين وإرساء قواعده كان لطريقة الرسول محمد ﷺ بالدرجة الأساس وليس للنصوص المقدّسة، وليس هذا ضرباً لدور القرآن العظيم والسنّة المباركة في بناء الإنسانية، ولكن الحقيقة التي لا محيد لأحد عنها هي أنّ الرسول ﷺ قد شيّد قواعد الدين بنجاح ساحق في حين أنّ القرآن لم ينزل أكثره بعد ومن دون تواجدٍ عريضٍ يُذكر للسنّة..

ولا يمنعنا هذا من أن نفترض أنّ براعة الطريقة النبوية تلتف حول ملائمة النبي بين النصوص السماوية وبين توقيت إعلانها للنّاس من أجل أن يؤتي البناء الإسلامي أكله وهو ما زال غضّاً..

على أيّ حال فالنجاح الملازم للرسول ﷺ على الدوام في هذه المرحلة بل في كل المراحل يدور مع دوريه التاريخي والسماوي المترشحين عن طريقته السماوية الفريدة في البرمجة والبناء..

المرحلة الثانية: نشر الفكر الديني

بعد أن نهض الرسول ﷺ بأعباء تلك المرحلة الشاقّة؛ أي بعد أن أرسى القواعد الأولى للدين، شرع شيئاً فشيئاً خلال السنّة المبينة لما ينزل من القرآن بنشر الدين حسب متطلبات الواقع الإجتماعي والإنساني، وعلى هدى تلك الحكمة التي حدت بالقرآن لأن ينزل منجّماً..

وما يجدر ذكره هو أنّه لا توجد حالة من الانفصال بين المرحلتين الأولى والثانية وكذلك الثالثة الآتي ذكرها؛ فالجميع متداخل تداخلاً تدريجيّاً؛ فكلّما توغلت الأولى في عمق الزمن باتّجاه نهايتها كلّما رافق ذلك التهيئة التدريجية للثانية وهكذا؛ وآية

ذلك أنّ الرسول ﷺ كان في مكّة يمهّد للثانية وينشر ـ بندرة ـ ما يتسنّى له أن ينشر من الدين وهو بعد لم ينته من الأولى بشكل كامل..

أضف إلى ذلك يمكن أن يكون تاريخاً للمرحلة الثانية بشكلها الشاخص للعيان؛ لوضوح أنّ القرآن النازل في المدينة (=السور المدنية) هو الذي كان يهدف إلى نشر الدين وبث تعاليمه القانونية؛ ومنها تلك التي يصطلح عليها الفقهاء بالحلال والحرام؛ فقبل ذلك لم يكن من أهداف القرآن النازل في مكّة (=السور المكيّة) سوى إرساء القواعد الأولى للدين، بلى كان من أهدافه الضمنية التمهيد للمرحلة الثانية على ضوء ما أسميناه بالتداخل التدريجي.

ومع ملاحظة أنّ السنّة تابعة للقران في الرتبة السماوية ومفسّرة له؛ فإنّها على ضوء ذلك كالقرآن محتوىً ومضموناً وإن كانت تغايره شكلاً وإعجازاً؛ فيمكن على هذا الأساس أن تكون هناك سنّة مكيّة وسنّة مدنية؛ الأمر الذي يؤكد لنا أنّ منهج الرسول محمد ﷺ محيط بالزمان والمكان ومهيمن على تأثير الحركة التاريخية وتوظيفها من أجل البناء، وهو بملاحظة هذه الإحاطة وهذه الهيمنة فرض وجوده قوياً جدّاً في الصراع؛ إذ هو على ضوء ذلك موضوعي وواقعي للغاية..

ونعود لنقول: إنّ كل ذلك يؤكد على أنّ عظمة الإسلام لا تدور مدار نصوصه فقط، بل على طريقة الرسول محمد ﷺ في الملائمة بين مقررات تلك النصوص من جهة، وبين الواقع التاريخي والبعد الزمني من جهة أخرى..

المرحلة الثالثة: مشروع الإبقاء على الدين

إنّ الإسلاميين عموماً ـ مفكرين وعلماء ـ تفترض رؤاهم التي نجدها في كتاباتهم حول السنّة النبوية أنّ وظيفتها تنتهي بانتهاء المرحلة الثانية؛ ذلك لأنّهم يدورون في فلك الفرضيّة التي تقول إنّ وظيفة الرسول محمد ﷺ هي تبليغ أحكام الدين عن الله سبحانه وتعالى لا أكثر ولا أقل..؛ وفيما يبدو لي فقد طرأت هذه الشبهة على عقولهم لعدم وقوفهم على منهج أو مشروع الرسول ﷺ في إبقاء الدين...، على أنّ التزام ذلك ـ كما ألمحنا ـ يجعل من سيد الأنبياء والمرسلين ﷺ ـ وحاشاه ـ كالببغاء الذي يردد ما يسمع، وكآلة التسجيل الصوتي!!.

بلى، يذكر كل المسلمين أنّ الله سبحانه وتعالى ضمن بقاء الدين، ولكن كيف؟

وعبر أيّة آليات؟ وهل أنّ هذا الضمان تعهّد به الله تعالى ذكره بشكل مباشر أم أنّه تعهّد به خلال منهج الرسول ﷺ المقدس؟.

وبعبارة أخرى فإنّ الله سبحانه وتعالى حكم وهو خير الحاكمين بحفظ القرآن والإبقاء عليه بلا تحريف..؛ بلا زيادة أو نقصان بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] طبقاً لما هو راجح عند أكثر مفسّري الشيعة والسنّة في تفسير هذه الآية [2]؛ الأمر الذي يدعونا لأن نخلد للراحة ونحن ماثلون بين يدي هذه الحقيقة النّاصعة التي أعلنت ـ بدورها ـ عن صمود القرآن وبقائه ما بقي الليل والنّهار..

لكن الذي ينبغي أن نتساءل عنه هو أنّ الله تعالى لم يضمن لنا بقاء السنّة المحمدية كما ضمن القرآن بنص معجز، كما قد يقال لم يؤثر عن الرسول في هذا الأمر قليل أو كثير!!!.

لكن مهما يكن من أمر، فنحن لا نشكّ ببقاء الحياة في الإسلام إلى آخر لحظة في التاريخ، وليس من الاسراف أن نراهن فوكوياما أنّ مقولة نهاية التاريخ هي التوأم الشرعي الوحيد لمقولة الإسلام؛ فعلاوة على أنّ هذا الأمر عند المسلمين فيما يصطلح عليه علماء الكلام من ضروريات الدين، إلاّ أنّ ثمار التاريخ أصدق أنباءً من القنبلة النووية ومن الإمبريالية والديمقراطية، وهذا هو التاريخ، وأولئك هم مفكّروه وصانعوه، يعترفون بأنّ الإسلام مجرّد عن كل وسائل القوة والصراع، لكنّه الأقوى في البقاء..

فكما أنّنا ـ تاريخيّاً ودينيّاً ـ لا نشك ببقاء جسد القرآن شامخاً بعيداً عن مواطن التلاعب والتحريف، لا نشك أيضاً ببقاء مقررات الرسول محمد ﷺ في ـ أصول ـ الحلال والحرام تمثّل لوحة الخلود..

لكن الذي نتساءل عنه بجدّية هو: عبر أيّ آليّة بقيت مقررات الرسول محمد ﷺ شامخة مخيفة للإمبرياليين ولغيرهم، كما لاح ذلك من بين ثنايا فوكوياما وهنتنغتون وكابلان وكل من كان على شاكلتهم؟؟.

---

(١) الحجر: ٩.

(٢) انظر زاد المسير لابن الجوزي ٤: ٢٨٢، تفسير ابن كثير ٢: ٥٦٧، التبيان للشيخ الطوسي ٦: ٣٢٠، تفسير مجمع البيان ٦: ١٠٥.

ثمّـة أمر!! فالمشكلة العظمى فيما نرى هي أنّ الرسول الأعظم ﷺ كان يصارع الـنزول الإنسـاني مـن محوريـن.. الأول: الكفـار والمشـركون وعموم اللاتوحيديين، والـثاني: المسـلمين الذيـن دخلوا الإسلام ممّن كان أسيراً ـ وما زال ـ لطرق تفكير لا تنسـجم مع طريقة الرسول محمد ﷺ في بناء الدين، وهؤلاء على أقسام..؛ منافقين، ومؤلفة قلوبهم، وضعيفي الإيمان...؛ فبعضهم كان يعاند الرسول بلا علم، وبعضهم يغضـبه بلا مبرر مشروع سوى تراث الجهل العميق، وبعضهم كان يشتهي أن يشارك الرسـول ﷺ في بعض سلوكيات النبوة على طريقة اليهود مع أنبيائهم، وبعضهم لا يـرى بأسـاً بالرد على القرآن والرسول علانية، بل إنّ بعضهم اتّهم الرسول بالجور، وآخـر بالـتخريف، وثالـث بالهذيـان، على حين أنّ بعضهم اتّهمه بأنّه يخطأ ويسهو، مهزوز الشخصية، أسير الرضا وأسير الغضب..

فالرسـول إذن كـان يصـارع مـن محوريـن في جبهتين، والجبهة الثانية فيما أعتقد أخطـر بكـثير على مبادىء الدين؛ فالأولى واضحة التقاطع مع منهج الإسلام وطريقة تفكـير النبوة فلا خطر فيها من هذا الجانب ـ هذا الجانب فقط ـ إمّا الثانية فهي غاية في الخطـورة خاصّـة مـع تعـاطي التـبرير والـتحوير والتزوير والتحريف (=الأسطرة والأدلجة)..

فمـاذا لـو برّرت ـ الجبهة الثانية الأخطر ـ كل انفلات خلال طريقة من التفكير ظاهـرها أنـيق ولباسـها ـ فـيما يبدو للناظر ـ مقدّس هو لباس القرآن والسنّة مع أنّ حقيقتها محتوىً ومضموناً متقاطعة مع أصل الدين؟؟؟!!!.

ومـاذا لـو كانـت طـريقة الـتفكير هـذه آيديولوجـية مقابل آيديولوجية الإسلام ومنهجه؟.

وكيف يتسنّى لنا أن نعرف أنّها آيديولوجية ومنظومة معرفية تضم مجموعة هائلة من الأفكار تهدف إلى ترجيح مبادىء الجاهلية ـ مثلاً ـ على مبادىء الإسلام الحنيف؟.

وإذا عرفنا أنّ هناك منظومة معرفية وآيديولوجية متقاطعة في المحتوى والمضمون مع طريقة تفكير النبوة ومنهجها، فهل للرسول ﷺ أطروحة للوقوف بوجه ذلك؟ أم أنّ أطروحـته المقدّسـة لا تعدو الصراع مع الجبهة الأولى..؛ مع اللاتوحيديين من وثنيين ومشـركين ويهـود وغيرهـم، وليسـت له فيما سوى ذلك من رؤية للدفاع عن الدين وبإزائه الجبهة الثانية على الدوام؟!!.

عزيـزي القـارىء!! الـتطويل الذي سلكناه في هذه المقدمة من أجل هذه الأسئلة الحـيرى، ومـن ثـمّ فهـذه الأسئلة ـ الأخيرة بخاصّة ـ لم تضعها الدراسات حول السنّة النبوية بالحسبان؛ الأمر الذي حدا بنا لأن نؤسس هذه الدراسة التي بين يديك..!!!

علاوة على أنّ ملء مناطق الفراغ المعرفية التي هي وليدة هذه الأسئلة الحيرى وإن كان ـ بحدّ ذاته ـ أمراً مهمّاً إلاّ أنّ ما هو أهمّ من ذلك ـ بكثير ـ أنّها تنطوي على حلٍ لألغـاز غـير متناهـية تحـيط بعلوم الحديث النبوي؛ هي في واقعها حجر عثرة أمام كلّ الباحـثين في هذا المجال الشائك الأطراف..؛ فإنّ الإجابة عن تلكم التساؤلات تنطوي عـلى مـا من شأنه أن يميط اللثام عن ملابسات وتساؤلات جمّة حول السنّة المحمدية لم تُسْتَوْفَ جميعاً ـ فيما سنرى ـ حتّى هذه الساعة..

وفيما أعتقد ـ أنا شخصيّاً ـ أنّ إيفاء هذا الأمر حقّه لا يتمّ من دون الوقوف على آليات طريقة تفكير الجبهة الثانية وكيف تفكّر، ومقارنة ذلك بطريقة تفكير سيدّ المرسلين؛ وليس هذا بدعاً من القول ولا هو استعارة غير مشروعة لأساليب البحث الغربية..؛ إنّه تطبيق لما رسمه أمير المؤمنين علي عليه السلام قبل أربعة عشر قرناً في قوله: اعرف الحق تعرف أهله [1]!!!.

نصر حامد أبو زيد وحضارة النص:

يقـول أبـو زيـد في كـتابه مفهـوم النص: إنّ الحضارة المصرية هي حضارة ما بعد المـوت وإنّ الحضـارة اليونانـية هي حضارة العقل أمّا الحضارة العربية الإسلامية فهي حضارة النص [2].

إنّ الدّخان الذي يرتفع من كتابات هذا الكاتب الجدلي يجسّم التأكيد على مسألة تـأويل النصـوص وتعـدد القراءات، وأنّ الحضارة الإسلامية ما كان لها أن ترقى لولا ذلـك الـتعدد والاخـتلاف وصـراع المتضادّات الذي هو سبب كلّ تطور كما يفترض الديالكتيك (=الجدل)..

---

(١) فيض القدير للمناوي٤: ٢٣، أمالي الطوسي: ٦٢٦.

(٢) مفهوم النص لنصر حامد أبو زيد: ٩. بيروت / المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع / الطبعة الرابعة لسنة ١٩٨٨م.

..وقد حمل أبو زيد شأنه في ذلك شأن محمد أركون وكل الليبراليين المنتسبين للإسلام حملةً شعواء على استئثار علماء الدين بتأويل النصوص المقدّسة دون سواهم من بقيّة المسلمين؛ زاعماً أنّ التأويل وتعدد القراءات من حق جميع الواعين، وليس هو حكراً على علماء الدين دون غيرهم؛ إذ مع هذا الاحتكار لن يتحقق التطور في المجتمع الإسلامي..

..آية ذلك أنّ المجتمع المسيحي في أوربا ماكان له أن يقفز هذه القفزة إلاّ بعد أن تحرر من سطوة احتكار الكنيسة للنصوص المقدّسة..، وإلاّ بعد أن أخذت الكنيسة آراء الآخرين بالحسبان ولم تهملها، و...

أنا لست بصدد الإجابة الموضوعية على هذه الدعوى المبطّنة بما لا أريد الإفصاح عنه بقدر ما أنا بصدد الإجابة عن مزعمة أنّ الحضارة الإسلامية هي حضارة النص!!!.

بلى، نحن ـ المسلمين ـ نعتقد بأنّ النصوص السماوية المقدّسة من قرآن وحديث نبوي عناصر مهمّة في بناء الحضارة الإسلامية؛ إذ من خلال هذه النصوص المتعالية على التاريخ بُني الفكر الإسلامي الذي يحيى مع الزمن[1] على الدوام.

لكن المشكلة مع أبي زيد ليست في ذلك..، المشكلة كل المشكلة هي أنّ النص القرآني (والذي هو مقصود أبي زيد فيما يسميّه بحضارة النص) في الوقت الذي نعتقد أنّه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والذي هو عنصرٌ مقدّمٌ من عناصر بناء الحضارة الإسلامية، آل في نفس هذا الوقت ليكون بواسطة الحركة الأولى للخوارج ـ مثلاً ـ عنصراً من عناصر تشتت المسلمين وانحطاطهم حينما طُرح شعار: لا حكم إلاّ لله مبدءاً لتلك الحركة..

أضف إلى ذلك أنّ كل الصراعات اللاحضارية واللاإنسانية المخجلة فيما بين المسلمين كان أساسها ـ فيما أعلن التاريخ ـ النص القرآني ذا العرض الرمزي في التعبير عن الحقائق، بل إنّ حركة الأمويين (=حزب معاوية) خلطوا الحابل بالنابل في

---

(١) لا أعني بالفكر الإسلامي كل ما هو منسوب إلى الإسلام من أطروحات وآيديولوجيات، بل هو ذاك الصامد المتجانس المنتظم الذي لا يستطيع أن يعصف به إعصار الحركة التاريخية إلى حيث الموت والعدم.

صفين حينما رفعوا المصاحف وقالوا: ندعوا علياً إلى كتاب الله، بزعم أنّ القرآن (من دون سنّة النبي طبعاً) كفيلٌ بإيجاد الحلول؛ على حين نجد أنّ هذه الدعوة ـ المضادة بالسنّة ـ إلى القرآن أخرجت طائفة الخوارج من شرنقتها بصيغة لا مشروعة، مشحونة بالبشاعة، والأمثلة على ذلك لا تحصى..

إنّ إرجاع أبي زيد الحضارة الإسلامية إلى القرآن يوقفه أمام إشكاليات تاريخية لا تنتهي عند حد من الحدود؛ فإذا كانت الحضارة الإسلامية تدور مدار النص فقط، وجوداً أو عدماً، فكيف يفسّر لنا هذا الأستاذ إنحطاط المسلمين بسبب صراعاتهم اللاحضارية المبتنية أساساً على قاعدة الاكتفاء بكتاب الله خلال أربعة عشر قرناً، من دون أدنى جدوى؟.

وكيف يفسر انحطاط المسلمين الذين ضربوا بالسنّة النبوية واعتمدوا فقط على رمزية التوجيه القرآني أولاً، وعلى التأويل الشخصي للنص القرآني ثانياً خلال تلك المدّة؟.

إنّ كل هذه الأمور تكشف عن أنّ القرآن الكريم مع تناسي دور الرسول محمد ﷺ..، منهج محمد ﷺ..، طريقة محمد ﷺ..، نصوص محمد..، في استثمار القرآن لا يغني قليلاً أو كثيراً، بل على العكس من ذلك وهو أنّ اللجوء للقرآن بإلغاء دور الرسول ﷺ ـ كما أعلن التاريخ ـ يعني الحكم بموت الإسلام وتشتت المسلمين، وكما قلنا فالتاريخ أصدق أنباء من الكلمات ومن أبي زيد..

بل ما عدا ممّا بدا، وهل البشر إلاّ هم البشر قديماً وحديثاً، فهل نسي أبو زيد ـ المسلم ـ التجربة البشرية مع النصوص السماوية السابقة..؟!.

أين التوارة وأين الإنجيل وأين زبور داود وأين صحف إدريس وإبراهيم وأين هي ألواح موسى؟!.

إن التجربة التاريخية الفاشلة لبني البشر مع سماوية الكتب المنزلة تقف عائقاً كاملاً أم أطروحة أبي زيد في أنّ الحضارة العربية الإسلامية تدور مدار النص؛ إذ أنّ النص السماوي ـ من دون منهج النبّوة ـ خلال تلك التجربة البشرية المخجلة برهن على أنّه نقمة وليس بنعمة، ولا أقل من الإقرار بأنّ النص لم يمنع من وقوع التحريف والتزييف في كل الديانات السابقة على الإسلام..

إنّ الذي ينبغي أن يكون نصب أعيننا هو أنّ الحضارة الإسلامية اعتمدت على

النص القرآني أوّلياً لا أولوياً..، على أنّ الأولوية لمنهج الاستثمار الذي على أساسه يؤتي القرآن أكله في البناء الحضاري، وليس هو غير منهج محمد؛ فصلّى الله على محمد وآل محمد.

فالحقيقة التي نريد بلورتها هنا هي أنّ القرآن..، كلام الله المعجز، الذي لا يأتيه الباطل، لا يغني قليلاً ولا كثيراً من دون الرجوع إلى طريقة الرسول محمد ﷺ في التعامل المقدّس معه..

ولكن ما هي هذه الطريقة التي ينبغي علينا أن نسلكها لنتجنّب الوقوع في نفس التجربة البشرية الفاشلة مع النصوص السماوية المقدّسة، السابقة في وجودها على وجود الإسلام المحمدي؟.

إنّ دراستنا المتواضعة هذه سعت لإيجاد إجابة شافية لهذا التساؤل المترامي الأطراف..

ومهما يكن من أمر فأطروحة نصر حامد أبي زيد الآنفة تجعل من الرسول محمد ﷺ مجرّد ببغاء، أحسن ما فعله أنّه نقل عن الله القرآن بأمانة..، وأكثر من ذلك وهو أنّ الليبراليين المنتسبين للإسلام بعرى الحداثة والتنوير كأبي زيد ومحمد أركون وحسن حنفي وغيرهم لا يعطون للرسول محمد ﷺ دوره المتميز اللامتناهي في البناء الإنساني سوى أنّه ساعٍ من سعاة البريد السماوي؛ ينتهي دوره بإنتهاء حياته، وكأنّ المسلمين شركاء النبوّة حينما يسمح لهم أبو زيد بأن يدلوا بآرائهم في كتاب الله القرآن..، هذه نقطة أحببت أن أنبّه الواعين إليها! ولكن ما هو القلب النابض للحضارة الإسلامية..

إنّ حديثنا عن الحضارة الإسلامية ينطوي بالضرورة على الإقرار بأنّ شخصية الرسول ﷺ هي بنحو وبآخر السبب في بنائها، ولنا أن نسمّي الحضارة الإسلامية على ضوء ذلك بحضارة محمد ﷺ..، فإنّ من له القدرة على تغيير مجرى التاريخ في مجراه الشخصي ثم ليتصرف فيما يسمّيه فلاسفة التاريخ بالصيرورة والسيرورة التاريخيتين ببراعة غير متناهية؛ كل ذلك لأجل إيقاظ الضمير والعقل والارتفاع بهما إلى حيث يمكن أن يثمرا..، لا ريب في أنّه بان لحضارة إنسانية عظيمة؛ ولقد جزم أوكست كونت (مؤسس علم الاجتماع الحديث) بكل ثبات أنّ الأفراد لديهم القدرة

الكاملة على تقديم أو تأخير حركة التاريخ[١].

والحضارة فيما أفهم: هي آثار الارتقاء العقلي ـ المادّية وغير المادّية ـ من أجل كرامة الإنسان[٢].

على أنّنا غير متناسين لأداور الرقي العقلي ورقي الزراعة والفلاحة والرقي العمراني في بناء وتجسيد الحضارة، ولكن إذا كان الرقي في هذه الأمور لا يعبأ بكرامة الإنسان فليس هو بحضارة، ولنا أن نتخيل أنّ هذا الرقي يُستغل كسلاح للإستهانة بالإنسان أو للخلاص منه!!!

إنّ ذلك يوقفنا على أنّ الحضارة هي الرقي شريطة أن يكون في صالح الإنسان؛ وعلى سبيل المثال فإنّ الاكتشافات الذرية التي وُظّفت من أجل خدمة الإنسان في المجالات الطبيّة وفي مجالات الطاقة الكهربائية ربما سيسجّلها التاريخ للإنسانية حضارة رائعة، لكن في نفس الوقت سيخجل هذا التاريخ حينما يعلن أنّ هذه الاكتشافات استغلّت استغلالاً بشعاً من أجل الخلاص من الإنسان أو الحطّ من قدره كالذي حدث في هيروشيما وناكازاكي و....

ثمّ إنّ الذي لا نشك فيه ونحن نتحدث عن الحضارة الإسلامية هو وجود تاريخ اسمه التاريخ الإسلامي هذا أولاً، وثانياً فإنّ هذا التاريخ لولا الرسول محمد ﷺ ماكان له أن يوجد؛ وآية ذلك أنّ كلّ منْ ساهم من المسلمين في بناء التاريخ الإسلامي على اختلاف المذاهب والمشارب يعتقد جازماً أنّه إنّما ساهم في ذلك ببركة تفيّئه ظلالَ منهج الرسول محمد وقرائته ﷺ الخاصّة للأشياء.

---

(١) الحضارة العربية لحسين مؤنس: ٤٩، سلسلة عالم المعرفة / الكويت / عدد ١.

(٢) لم يستقر رأي المفكرين على تعريف واحد للحضارة؛ ولقد اختلفت آراؤهم جدّاً في هذا الأمر؛ فهناك من يرى أنّ الرقي العمراني هو الحضارة، ومنهم من يرى أنّ الحضارة هي تطور وسائل الفلاحة والزراعة، وثالث يرى بأنّها رقي الوعي العقلي، ورابع يرى أنّ مولد الحضارة يبدأ مع مولد الضمير....

أنظر مقدمة ابن خلدون: ٤٧، في معركة الحضارة للدكتور قسطنطين زريق: ٣٦، قصة الحضارة لوليم ديورانت ١: ٣، حضارة العرب للدكتور حسين الحاج حسن: ٥ ـ ١٠ وغيرها من الكتب والدراسات.

وإذن فبناء الحضارة الإسلامية عبر تسلسل مراحل التاريخ الإسلامي هو بنحو وبآخر يدور مع الرسول محمد ﷺ حيثما دار، على أنّ أقل ما يقال في ذلك أنّ الرسول ﷺ هو من فتق الذهنية الإسلامية بمنتهى الجدارة لتعتلي في فترة من فترات التاريخ على الذهنية الأخرى على سطح الأرض، وهو ﷺ من جعل المسلمين يهيمنون على العالم، وهو من أضفى على الدين الإسلامي صفة العالمية بواقعية..

ما هو منهج الرسول محمد ﷺ ؟ (هدف الكتاب):

في البخاري قال ابن عباس: ﴿شرعةً ومنهاجاً﴾ يعني سبيلاً وسنة [1]، وهو نص ظاهر في أنّ هناك شيئين: الشرعة والمنهاج، يقابلهما ـ توضيحاً ـ السبيل والسنّة، الأمر الذي يؤيد ما ذهبنا إليه فالنبي ـ أي نبي ـ يأتي بشيئين للأمّة المبعوث إليها هما ما ذكرهما ابن عبّاس، وليست هي النصوص الببغاوية فقط..

ثمّ إنّ الذي يزعم من عامّة البشر أنّه قد وقف على شاطىء هذا المنهج اللامتناهي..، المتعالي على الزمان والمكان، الذي لولاه لما استنشق القرآن الحياة، ولَمات كما ماتت الكتب السماوية السابقة..، أقول: إنّ الذي يزعم ذلك استناداً إلى الإجتهادات الشخصية والآراء البشرية، حاطبُ ليلٍ..!!

لكن مع ذلك لا نشك في أنّ الوظيفة الإسلامية المقدّسة تفرض على رجالات المدرسة الإنسانية للرسول محمد ﷺ أن يشمّروا عن ساعد الجد وأن يحاولوا ما تسنّت لهم المحاولات الوصولَ إلى ما يمكن الوصول إليه من مرامي منهج الرسول ﷺ الحيوية والوحيوية..

ونحن في الوقت الذي لا نشك في أنّ الوقوف على منهج الرسول ﷺ من دون الرجوع إلى ما يقرره نفس الرسول في ذلك من الأمر المحال، لا نشكّ أيضاً في أنّ للرسول ﷺ شِرْعَةً ومنهاجاً لولاهما لما بقي الدين؛ وهذا سواءَ وَقَفْنَا على هذا المنهج أم لم نقف عليه، هذا من جهة..

ومن جهة أخرى ـ هي أهمّ من تلك ـ فإنّ ترك المحاولات الجادّة للوقوف على منهج الرسول ﷺ تعثرٌ واضح في مسيرة المسلمين، وسوف لن تأخذ المسيرة

---

(١) صحيح البخاري ١: ٨.

الإسلامية دربها اللاحب إلى الكمال من دونه ..

بمعنى أنّ الإسلام ـ كما وعدنا الله تعالى والرسول ﷺ ـ سائرٌ إلى غايةٍ لا بدّ أن يصل إليها؛ تطلق عليها الأدبيات الإسلامية بمختلف عناوينها بيوم المهدي الموعود (جعلنا الله من أتباعه وأنصاره) وهذا من ثوابت النظرية الإسلامية من دون أدنى شك، لكن إرادة المسلمين الجدّية كما هو صريح النصوص السماوية عاملٌ أساسيٌّ في سرعة الوصول إلى ذلك الهدف وفي بطئه، وهذا في الحقيقة ـ ومن هذا الجانب من جوانب النظرية الإسلامية ـ من المتحول؛ فإنّ السرعة والبطء يدوران مع إرادة المسلمين ومع سعيهم من أجل النجاح السماوي حيثما دارا!!.

وأنبّه إلى أنّني حينما أعرض في كتاباتي للخيبة الإسلامية لا أمسّ قداسة الثابت في نظرية الإسلام؛ فإنّ نفس الإسلام هو الخير بعينه، من حيث لا خير بعده؛ لكن فشل المسلمين (المتأسلمين) في تجسيد ذلك الخير الشامل لكل شيء، خيبة ما بعدها خيبة، وفشل ما بعده فشل، ومن ثمّ فهو انحطاط ما بعده انحطاط في كل محاور الحياة..

لكن ـ مهما يكن الأمر ـ فالإسلام باقٍ وسيبقى، هذا أولاً، وثانياً: فإنّه لا يكتب ولن يكتب له البقاء والقدرة على الصراع من دون طريقة الرسول ﷺ (=منهجه) في تحقيق ذلك..

وإذا ما حاولنا الاقتراب من معالم هذا المنهج المهيمن على التاريخ، والقادر على أن يغطّي كل مراحله (وهذا باعتراف التاريخ نفسه) فإنّه لن يتمّ لنا ذلك من دون إمعان النظر في أدبيّات النظرية الإسلامية المصبوبة بقالب القرآن تارة وبقالب السنّة تارة أخرى؛ ففي هذا الفرض يتسنّى لنا الكشف عمّا يمكن الكشف عنه من معالم هذا المنهج الوضّاء كمرحلة أولى..

إذ من المحال على كل مصلح ومفكّر ـ فضلاً عن النبي والرسول ـ أن يتناسى التعرض إلى منهجه وهو يمارس عمليات الاصلاح في المستويين النظري والتطبيقي؛ آية ذلك أنّنا حينما نقرأ لكلّ مفكري العالم فإنّنا بإرادة وبغير إرادة وعلى تفاوت درجات وَعْيَنا سنقف على طريقة تفكيره (منهجه) بالضرورة..، والباحثون على هذا الأساس قالوا عن هذا الكاتب بأنّه ديالكتيكي، وعن ذاك بأنّه وضعي، وعن ثالث بأنّه حسّي، وعن رابع بأنّه أرثذوكسي، وعن خامس بأنّه أصولي إسلامي و....

وأهميّة الوقوف على طرق تفكير المفكرين تكمن في أنّها تحدد لنا وبمنتهى اليسر

الإطارَ الذي على أساسه نقرأ أدبيات هذا الفكر أو ذاك..

فمثلاً حينما نقرأ في بعض الكتابات مقولة حقوق الإنسان يجب علينا أن نحدد الإطار الذي احتضن هذه المقولة؛ فتارة نجد أنّها قد قيلت في إطار برغماتي، وأخرى في إطار ديالكتيكي، وثالثة في إطار رومانسي، ورابعة في إطار إسلامي، وخامسة في إطار بوذي، وسادسة في إطار وجودي، وسابعة في..

وغير خاف على المفكرين أنّ هذه المقولة في إطارها البرغماتي لا تعني أكثر من كونها معبِّرة عن حرّية الفرد في تحقيق منافعه بأيّ وسيلة متاحة؛ وهي في إطارها الديالكتيكي لا تعني أكثر من التحرر من سطوة الطبقة الحاكمة المتحكّمة بوسائل الإنتاج؛ وهي في إطارها الرومانسي تدور مع المشاعر والأحاسيس والخيال لا تربطها بالواقع صلة رحم قريبة، على أنّها في إطارها الوجودي تعني الحرّية المفرطة غير المحدودة بحدود أخلاقية (=الإباحية)..

وحينما نريد أن نسلّط الضوء عليها في إطارها الإسلامي؛ فإنّها تعني حينئذ عدم المساس بكرامة أفضل الكائنات؛ الإنسان..

ومن الأمثلة التي تخصّنا مقولة السنّة النبوية، ولا ريب في أنّ كلّ المسلمين ـ شيعة وسنّة وغيرهم ـ ينحنون أمام هذه المقولة المقدّسة؛ إجلالاً وإكباراً، لكن ما ينبغي أن نعلمه أنّ السنّة النبوية عند الشيعة محددة بما أثر عن النبي ﷺ فقط، وعند أهل السنّة ما أثر عن النبي والصحابة سواء..

كما أنّ مقولة العصمة من ضروريات ما يعتقده السنّة والشيعة في النبي محمد ﷺ، لكنّها في القالب السنّي مضيّقة في بعض سلوكيات النبوة، في حين أنّ قاموس الشيعة يجعل من العصمة ومحمد والنبوة وجوه لحقيقة واحدة، وعلى هذا تقاس مقولات معياريّة من مثل: طاعة النبي، الثواب، العقاب، الإيمان، الإسلام، وغير ذلك ممّا ستنبئك هذه الدراسة...!.

إنّ كل هذا يدل دلالة قاطعة على أنّ التعامل المعرفي مع كل المقولات بل كل النظريات والآيديولوجيات التي توصّل إليها العقل الإنساني، لن يكون ناجحاً ولا موفقاً، بل عشوائيٌ يزيد في الطين بلّة، من دون تحديد الإطار الآيديولوجي (=المنطق=طريقة التفكير).

والحاصل فأدبيات كل فكر هي بنحو من الأنحاء تنطوي على إطار هو بمثابة منطق

أو منهج أو طريقة تفكير على أساسها ولد هذا الفكر أو ذاك؛ والمهم في المسألة كما اتضح سابقاً أنّ التعامل المعرفي مع المقولات ثمّ مع الأفكار فالآيديولوجيات لا يغني قليلاً أو كثيراً من دون تحديد الإطار الذي أضفى سمة جوهرية ما ورائية على تلك الأفكار؛ وهي سمة ذلك الإطار نفسه..

بناء على ذلك فمن أهمّ أهداف دراستنا هذه هو محاولة تحديد الإطار الذي أطّره الرسول المصطفى ﷺ للبشرية جمعاء وللمسلمين بنحو خاص وهم يخوضون ميدان التعامل المعرفي مع السنّة النبوية علاوة على القرآن؛ إذ بدون هذا الإطار (=طريقة التفكير) لا يتأتّى للخائضين في هذا الميدان المتشعب استثمار السنّة بنجاح، ولا تجاوز الأزمة التاريخية في المجتمع الإسلامي بالشكل الشرعي المطلوب..

على أنّ الأمر لا يقف عند هذا الحدّ فالصراع المقوت فيما بين المسلمين أنفسهم حول النتائج المتقاطعة المستقاة من مخاض تعاملهم مع السنّة يؤكد ـ بوضوح ـ على أنّ أكثر المسلمين غارقون في وَهْمِ الاغتراف من معين السنّة المقدّس، مع أنّهم في الحقيقة يغترفون من شيء آخر لا يمت لها بصلة واقعية، وليس هو غير الإطار المنطقي لكل مذهب من المذاهب الإسلامية الذي قولب السنّة بقالبه الخاص، مع أنّ الذي ينبغي أن يفعله المسلمون هو التعامل مع السنّة فيما أطّره الرسول محمد ﷺ لا في كل إطار؛ فبعض المسلمين من السلف ومن الخلف لهم طريقة خاصّة في التفكير لا يعرفون القرآن والسنّة إلاّ من خلالها، لكن هذه الطريقة وإن كانت مصطبغة بصبغة الدين إلاّ أنّها محتوىً ومضموناً أبعد شيء عنه، فهذا في الحقيقة أسمى أهداف هذه الدراسة..

على كل تقدير فحال المسلمين في هذا عزيزي القارىء حال المفكرين حول مقولة حقوق الإنسان في المثال السابق؛ ففي الوقت الذي يرى الإنسان العادي أنّ الجميع من ديالكتيكيين ووضعيين ووجوديين وإسلاميين ينادون بحقوق الإنسان، نجد أنّ لكلٍ منهم تفسير خاص متقاطع تمام التقاطع مع تفسير الآخر، والأمر هو الأمر في مقولة الحرية، العدالة، الحق، الظلم، الإنسانية، الفن، الأدب، السياسة، الاقتصاد، المجتمع...، وكل المقولات التي تمثل اللبنات الأساسية لمنظومات المعرفة البشريّة.

والأمثلة على تقاطع المسلمين في طريقة الاغتراف من السنّة والقرآن لا يحصيها المحصي بسهولة؛ وحسبنا أن نطالع تفسير الطبري لنرى أنّ آراء علماء أمّة محمد ﷺ

المذكورة في هذا التفسير اتفقت على ألاّ تتفق على معنى آية من الآيات؛ وشأنهم في السنّة ـ على الأعمّ الأغلب ـ كشأنهم في تفسير القرآن لا يتفقون على شيء؛ وحسبنا أن نمعن النظر في كتب الفقه الكبرى للمذاهب الأربعة[1] لتمثل أمامنا هذه الحقيقة بجلاء..

على أنّ ابن حزم الأندلسي لمّا مثل أمام هذه الحقيقة النّاصعة لم يتمالك أن سلّ سيفه على طريقة هذه المذاهب في الاغتراف من السنّة، وفي ممارساتها لعمليّات الاستنباط [2]؛ وكما أسلفنا القول فسبب هذا الاختلاف هو الإطار الذي قولب السنّة بقالب هذا المذهب أو ذاك؛ أي الاختلاف في المنهج وطريقة التفكير الذي على ضوئها يُقْرأ حديث الرسول محمد ﷺ فيبرر؛ قبولاً أو رفضاً..

بناء على ذلك فإنّ من أهمّ أهداف هذه الدراسة فيما عدا ما ذكرنا من أهداف، هو التنبيه على أنّ المسلمين جميعاً ـ إلى يومهم هذا ـ لم يلتفتوا بجدّية وموضوعية إلى أسباب إختلافهم في قرائة حديث الرسول ﷺ بالنظر لمبادىء طريقة تفكير هذه الطائفة أو تلك؛ ولقد كثر بينهم النقض والإبرام في هذا الأمر لكن من دون إحاطة لكل مفردات الاختلاف في قرائة الحديث النبوي في حدود آيديولوجية، وكلّ ما عندهم من اختلاف هو المصاديق والأرقام..

على أنّ هذه الإحاطة لا تعني تَعْبَوِيَّة الحديث النبوي كما فعل البخاري والكليني[3]؛ إنّ ما نعنيه بالإحاطة هو تجسيم قانون أو منهج أو إطار ما شئت فعبّر، ينهض بأعباء الالتفاف على كل أحاديث الرسول ﷺ؛ ففي هذه الصورة فقط يمكننا أن نقرأ السنّة كما أراد لنا الله والرسول ﷺ أن نقرأها؛ إذ قد ذكرنا آنفاً أنّ السنّة وعموم النصوص المقدّسة من دون طريقة النبي لا تغني كثيراً..

إنّ سر خلود الإسلام فيما اعتقد مطوي في هذا القانون وفي هذه الطريقة؛ وفيما اعتقد أيضاً فإنّ هذا القانون هو منهج محمد ﷺ لا شيء سواه، وفيما أعتقد ثالثاً فإنّ

---

(١) وأهمّها كتاب الأم للمذهب الشافعي وهو من تأليف الإمام الشافعي نفسه، وكتاب الهداية للإمام المرغياني للمذهب الحنفي، وكتاب المغني لابن قدامة للمذهب الحنبلي، وللمذهب المالكي كتاب الموطأ لمالك نفسه.

(٢) طالع كتاب المحلّى لابن حزم مطالعة سريعة لتقف على هذه الحقيقة بنفسك.

(٣) سيتّضح لاحقاً أنّ أحاديث الكافي هي أحاديث نبوية.

أكبر أخطاء المسلمين التي جرّت لانحطاطهم هو عدم استنادهم إلى هذا القانون في قرائة النصوص الإسلامية..

إلفات نظر!!

من المهمّ جدّاً استنطاق النصوص المهمّة في بناء الأفكار، وخاصّة السمينة منها، بالنظر لمحاور المعرفة المتعددة، والذي يؤسف له أنّ أكثر الكتابات الإسلامية، على ما فيها من أهداف معقولة وجودة، بل رصانة كثير منها، متّهمة من قبل آخرين، وهم إسلاميين أيضاً، بأنّها اجتراريّة لنصوص القرون الإسلاميّة الأولى للدين والتاريخ، من دون تفعيل أو تنشيط أو استنطاق كامل، وبالتالي من دون أن تأتي بجديد، أو أن تكون شمولية وموضوعيّة، ومع الإغضاء عن صحّة هذا الكلام أو عدم صحّته، فليس هناك ما يمنع من قبوله، خاصّة وأنّ النصوص الإسلاميّة، الدينية والتاريخيّة، حبلى بكثير من الأفكار المتينة، وهذه الأفكار، كما تبرهن الكتابات النهضوية اليوم، قادرة على أن تأخذ بركب المجتمع ـ الإسلامي لا أقل ـ إلى حيث النهضة والتسامي، كما أخذت به، فيما يعرف الجميع، إلى هذه الوجهة التكامليّة المقدّسة في القرون الهجريّة الاولى، وفي ضوء ما أعلنت نتائج هذه المقدّمة، وفي ضوء ما سيأتي التفصيل فيه لاحقاً، فهناك ما هو أهمّ من النصوص، وهو طريقة التفكير والمنهج الذي على أساسه نقرأ هذا النص أو ذاك، وهذا، في الحقيقة، هو الذي يعمل على تنشيط ذاكرتي في النصوص التاريخية السمينة، بأن أجعل من كثير منها مادّة أولية لكلّ دراسة، فالنص السمين بالنظر لتعدد مجالات المعرفة، وتضخم الأفكار، لا تستوعبه دراسة واحدة، أو جهة بحث واحدة..؛ ولديّ في الحقيقة محاولات متواضعة في هذا المضمار؛ خلال مجموعة من الدراسات[1]، حيث كنت أهدف في دراساتي ـ ولو ضمناً ـ إلى أن أسلّط الضوء، في النصوص السمينة إذا ما تكررت في أكثر من دراسة، على جهة معرفية جديدة، بمنهج آخر، ورؤية أخرى..

على هذا الأساس، فأنا أعتقد أنّ استنطاق مجموعة معيّنة من النصوص، وهي

---

(١) وهي: كتاب: عبد الله بن عمر ومدرسة الرسول المصطفى ﷺ، وكتاب: الرسول المصطفى ﷺ ومقولة الرأي، وكتاب: الصلاة على الرسول المصطفى وآله، الشعار التراث الهويّة.

السمينة بالأفكار والمعارف، بملاحظة جوانب علمية أخرى، أمرٌ ضروريٌ، لخوض عملية تكامل المعرفة، وتوفير المصداقية لما يسمّى بموضوعية البحث وشموليّة الرؤية.

تنبيه مهم!!

سيجد القارىء الكريم في مطاوي هذه الدراسة عبارة تاريخيّة مهمّة، وهي قول ابن عبّاس: تركوا السنّة من بغض علي، وبالنظر لأهمّيتها تكررت في غير موضع، وقد نستعيرها في بعض الأحيان من حبر الأمة ابن عبّاس لتقع في مسؤوليّتنا، وإذا ما فعلنا ذلك فنحن نقصد منها أمرين..

الأوّل: أنّ بغض علي أعمّ من كونه بغضاً قلبيّاً ساذجاً؛ فكثير من الصحابة والتابعين، من أفذاذ هذه الأمّة، ممّن ترك السنّة النبويّة، ليس هو من مبغضي علي، بل من محبّيه، لكن مع ذلك فهذا الكثير تعاطى ترك السنّة النبوية لمجموعة ظروف تاريخية وسياسية واجتماعيّة قاهرة، ففيما أعتقد، أنا شخصيّاً، أنّ مثل الحسن البصري وسعيد بن جبير رضي الله عنه، وعشرات بل مئات غيرهما، هم من محبّي علي، لكنّهم بسبب تلك الظروف القاهرة؛ كالخوف على النفس، كانوا ـ بلا إرادة ـ أسرى ما أسميناه بآيديولوجية المواجهة والتبرير، وقد أخذ الفصلان الرابع والخامس، من هذه الدراسة، توضيح هذه النقطة بشكل علمي، فلينتبه القارىء لذلك.

الثاني: إنّ ترك السنّة بغضاً لعلي، لا يعني أنّ السبب ـ كلّ السبب ـ هو البغض الشخصي لعلي، كما لا يعني أنّ عليّاً ـ بالضرورة ـ هو المقصود الأوّل بالدرجة الأساس؛ آية ذلك أنّ عليّاً بعد أن التحق بالرفيق الأعلى، ودفن سلام الله عليه في غريّ النجف، استمرّت عمليّة الازورار عن السنّة التي كان يتقيّد بها ـ كاملاً ـ دون الصحابة الآخرين، وهذا يعلن عن أنّ السنّة والوحي هما المقصودان بالدرجة الأساس، لكن ما ينبغي أن نعلمه، وهو ما ستثبته هذه الدراسة ـ بالأرقام ـ هو أنّ عليّاً لمّا كان الترجمان العملي لسنّة النبي ﷺ، وأنّه هو دون غيره من كان متقيّداً بها، القذّة حذو القذّة، كما أشار الإمام السندي، صحّ أن نقول: إنّهم تركوا السنّة بغضاً للقانون المطوي في السنّة وما جاء به الوحي، وسنشير إلى ذلك في نهاية هذه الدراسة أيضاً.

وعلى أيّ حال فهيكل البحث ـ العام ـ في هذه الدراسة يتألف من مجموعة

فصول؛ كالآتي..

الفصل الأول: وفيه ثلاث مباحث..، تناولت بالبحث مساحة ما للرسول ﷺ من صلاحيات..؛ في القرآن، وفي السنّة، وفي أخبار الصحابة، على الترتيب، مع تسليط الضوء على صراع الصحابة الأوّل حول السنّة، وأنّهما على قسمين، من منطلق طريقتين في التفكير.

الفصل الثاني: يبحث في مسألة عصمة النبي ﷺ، وأثر ذلك في تعيين حدود السنّة النبوية، في ضوء ما اصطلحتُ عليه بالميتاعصمة.

الفصل الثالث: وهو في مبحثين..، عرض الأول لمعنى السنّة..، في اللغة، وفي الاصطلاح، كما عرض لبعض البحوث الجانبية المتعلقة بمفهوم السنّة والحديث والخبر وغير ذلك، وسيعرض المبحث الثاني لأحاديث العرض على الكتاب، وملابسات ذلك، برؤية جديدة.

الفصل الرابع: يبحث في حال شخصيات الصحابة المكثرين من رواية السنّة النبوية، كعائشة وأبي هريرة وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وأنس بن مالك، وزيد بن ثابت وغيرهم، وغرض هذا الفصل ليس الإغراق في سيرتهم، بل للوقوف على عناصر طريقة التفكير المؤثرة في نقل الحديث عن رسول الله، وبالتالي التقاط عناصر آيديولوجية ضخمة، ساهم كلّ منهم في بنائها بطريقته الخاصّة.

الفصل الخامس: كالفصل الرابع، لكنّه يبحث في حال التابعين، ومن أسمى أهداف هذا الفصل ـ بل كلّ الدراسة ـ هو عرض صيغ وأشكال آيديولوجية ترك السنّة من بغض أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام خلال كل مراحل التاريخ، ابتداءً من العهد النبوي حتى لحظة كتابة هذه السطور؛ فللآيديولوجية في كل مرحلة تاريخية صيغة خاصّة وشكلٌ جديدٌ يتلائم مع.. وضعها الراهن، وتقدّم الزمان، ومستوى الوعي في المجتمع الإسلامي.

الفصل السادس: وإذا كانت الدراسة قد عرضت في الفصول السابقة لمبادىء الآيديولوجية وعناصر بنائها وتشكيلها خلال كل مراحل التاريخ، فهذا الفصل سيسلط الضوء على أقنعة تبرير آيديولوجية ترك السنّة، وعلى الصبغة الشرعية المضفاة عليها بسبب ذلك التبرير.

الفصل السابع: هذا الفصل أخذ على عاتقه توضيح معالم طريقة تفكير النبوة،

وعرض مبادىء منهج النبي في عملية الحفاظ على الدين وتبليغ الإسلام، كما قد عرض لرؤية النبي السماوية في كيفية الوقوف بوجه آيديولوجية ترك السنّة في ضوء نظرية اصطلحنا عليها بنظرية تقسيم النصوص؛ فهذا الفصل سيجيب عن السؤال الذي يقول ما هي النظرية التي بناها النبي للحفاظ على الدين.

الفصل الثامن: هذا الفصل من أقوى الأدلّة على أنّ مقررات النبوة (=السنّة) محكومة بطريقة تفكير سماوية محيطة بالزمان والمكان في ضوء مبدأ الثابت والمتحول السماويين، ومن مبدأ الرحمة بالأمّة، وليست هي مقررات منقولة على طريقة الببغاوات.

الفصل التاسع: إذا كانت آيديولوجية ترك سنّة رسول الله بغضاً لأمير المؤمنين علي حيّة نابضة خلال أربعة عشر قرناً حتّى هذه اللحظة، فما هو موقف النبوة ـ على هدى ما عندها من منهج وضّاء ـ من قضية بغض علي وأهل بيته الذين هم مع الكتاب لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض؟ الإجابة عن ذلك هي بعض أهداف هذا الفصل..، لكن الأهم من ذلك هو أنّ هذا الفصل سيجمع شتات الدراسة كلّها؛ حيث سيقشع السحاب عن وحدة غريبة لم تخطر ببال الدراسات أو لم تقف عندها أدنى وقفة..؛ فسيزيح النقاب ـ بشكل منهجي ـ عن وحدة منسجمة في طريقة تفكير كل من.. مبغضي علي، والصحابة التاركين للسنّة، والصحابة الذين ارتدّوا على أعقابهم القهقرى كما يروي البخاري، وأمراء السوء والخلفاء، والصحابة الممنوعين من الحوض...، والأكثر إثارة في كل ذلك هو أنّ علياً ـ فيما أعلن الرسول ـ هو من سيمنع هذه الأصناف عن حوض رسول الله!!!.

باسم حسون سماوي الحلي
مشهد المقدّسة
٢٥ ذي الحجّة لسنة ١٤٢٥ هـ
الموافق للخامس من فبراير لسنة ٢٠٠٥ م

الفصل الأول

الصلاحيات السماوية للنبي محمّد صلى الله عليه وآله

الصلاحيّاة السماويّة للنبي محمد ﷺ

من الضروري أن نتساءل عن سلوكيات الرسول محمد ﷺ المطلقة.. فهل هي بدافع صلاحيات أرضية بشرية، أم سماوية إلهيّة، أم ما هو عوانٌ بين ذلك؟ فهل هي نابعة عن رأيٍ شخصي ومؤهلات بشرية، أم أنّها في حدّها اللامتناهي رشحات عن شرعة التوحيد المقدّسة صيغت فيما يسمّيه القرآن بالنبوة في إطار لا ﴿يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ كما يقول القرآن الكريم أيضاً؟.

كلّنا يعلم أنّ الإجابة عن ذلك يضع الحدود المعرفية المشروعة لما نسمّيه نحن المسلمين بالسنّة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والسلام، وفي حدود علمي ليس هناك ـ من المسلمين ـ من يقول بأرضيّة صلاحيات النبي ﷺ بإطلاق، والمسلمون فيما نشهد اليوم، وبالأمس، مختلفون عدا ذلك على قولين..

..بين القول بسماوية الصلاحيات بشكل مطلق..، وأنّ كلّ ما يفيض عن النبي هو حق من عند الله، كما يقول الشيعة، وبين القول بتبعيضها إلى بعضين؛ سماوية وأرضية كما يقول أهل السنّة..

..والبعض الأوّل ـ عند أهل السنّة ـ ما كان تبليغاً عن الله لا غير، ومن صفاته أنّه يحضى بالعصمة وعدم الخطأ، والبعض الثاني ما كان رأياً شخصيّاً للنبي ﷺ فيما سوى التبليغ، وهو لا يحضى بالعصمة، ولا يجانبه الخطأ؛ كما في قضية تأبير النخل[1]..، ويتبع ذلك اختلال تركيب مفهوم نفس النبوة، فعلى القول بالتبعيض؛ فالنبوة صفة عارضة على محمد ﷺ، تلازمه في حين وتفارقه في حين آخر..؛ تلازمه حين يبلّغ عن الله، وتفارقه حين لا يبلّغ عن الله؛ وآية ذلك استحالة اجتماع النبوة ـ بما هي نبوة ـ مع الخطأ حين الخطأ.

أضف إلى ذلك فتركيب مفهوم العصمة مختلٌ أيضاً، فهي كالنبوة صفة تلازمه ﷺ أو تلازمها في حين، وتفارقه أو تفارقها في حين آخر، ولأجل ذلك اختلف

---

(١) سيأتي الحديث عن هذه القضيّة في الفصل اللاحق.

المسلمون (سنّة وشيعة) في حجم السنّة وفي نوعها..؛ جرّاء اختلافهما في مساحة أهم مفاهيم الإسلام...: النبوة، العصمة، التبليغ، الرسالة، وما يتبع ذلك من مفاهيم ومقولات سماوية كبرى..

ويترتب على ذلك، ممّا هو جسيم الخطورة، اختلال واضح في منظومة الفكر الإسلامي، في الشرع وفي العقيدة وفي كل شيء، فعلى سبيل المثال يختل مفهوم الطاعة والمعصية والثواب والعقاب ودخول الجنة ودخول النّار...، بالنظر لذلك..

فأيسر ما يقال على القول بالتبعيض هو عدم وجوب طاعة النبي فيما يحتمل فيه خطؤه ﷺ، وعدم وجوب التأسّي به ﷺ فيما يأتي عنه لا عن الله، وبالتالي لا عقاب ولا عصيان ولا ردّ على الله ورسوله فيما لو خولفت أوامره ونواهيه ﷺ بملاحظة ذلك، وعلى القول الأول ـ في المقابل ـ تجب طاعة النبي في كلّ شيء، ويجب التأسي به في التبليغ وفي غير التبليغ، اعتقاداً بأنّ كل ما يفيض عنه ﷺ هو تبليغ عن الله، وليس فيه ما هو عن هوى بشري، ولو خولف ﷺ على هذا الفرض ـ أيّ مخالفة كانت ـ فعصيان وعقاب، وردّ على الله ورسوله...، وفي الحق فهذا النزاع يقود إلى ما هو أنكى من ذلك، وهو أنّ للدين الحنيف شكلين، يعبران عن حقيقتين، يتقاطعان في الشكل والمحتوى والمضمون..

..لذلكم أثار هذا البحث ـ مع تداعياته ـ في الأوساط الإسلامية السنّية والشيعية مجموعة من التساؤلات، ليست بالمستورة على الكثير؛ يصوغها العقل الإسلامي هكذا..

ما هي الصلاحيات النبوية؟ وأين هي حدودها في النصوص المقدّسة؟ وما علاقتها بالسنّة في ضوء ما يقرر القرآن؟ بل ما هي مساحة النبوة؟ ثمّ أين هي السنّة؟.

أهي المعبّئة في قالب الصحاح الستة للسنّة: البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجة؟.

أم هي المطوية في الكتب الأربعة للشيعة: الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه؟. أم أنّ مجموع ذلك على ما فيه من تقاطع هو السنّة؟.

وأمرٌ أهم..!! صلةُ مفهوم السنّة بمفاهيم المنظومة المعرفية الإسلامية الكبرى؛ كالطاعة والمعصية والإحباط و...، ما هي بالنظر لذلك التقاطع؟.

لنا هنا أن ندّعي أنّ في الإجابة عن هذه التساؤلات ما هو كفيل بإيقاف الآخرين

على أسباب الخيبة الإسلامية ووقوف النمو الحضاري للمسلمين، وفيما أعتقد ليس هو غير الإبتعاد عن منهج الرسول محمد ﷺ المطوي بنحو وبآخر في سنته المباركة التي تجسّد صلاحيّاته في بناء الحياة، وأظهر علل ذلك الابتعاد هو الارتباك الداخلي في الصف الإسلامي، ولا أقل من اختلال العقل الإسلامي في تحديد هوية النبوة بشكل مرضٍ ورصين..

ولا بأس بإلفات النظر إلى أنّ الدراسات ـ المشكورة ـ في مجال السنّة النبوية أولت اهتمامها وسلّطت عنايتها حول كثير من الأمور ممّا ألفه المطالعون، لكنّها لم تعط رؤية قرآنية متكاملة أو قريبة من التكامل حول حجيّة السنّة بموضوعية، فما فعلته هو الاستدلال بآية أو بآيتين أو ثلاث لإثبات حدود صلاحيّات النبي ﷺ، وهذا النحو من الاستدلال والاثبات، قد يكون مجدياً إلى حدّ ما، لكنّه ـ في ما ينبغي أن نعلم ـ لا يولّد مثل تلك الرؤية أو ما هو قريب منها، ولا ينهض لتأسيس بناءٍ معرفي قرآني في هذا الشأن، ولقد دعانا هذا إلى أن نحاول في هذا البحث تجسيم ما يمكننا تجسيمه من الرؤية القرآنية لسنّة النبي، أو صلاحياته المقدّسة تحت مناخ الشخصية القرآنية للنبوة..

على أنّك جدّ عليم ـ علاوة على ما عرفت آنفاً ـ أنّ هناك ارتباكاً علمياً وعقائدياً في مقررات الرسول ﷺ الخارجة عن حلبة الحلال والحرام، أو ما هو خارج عن حدود التبليغ عن الله ـ فيما يقال ـ هل هي سنة أم لا؟ حتى قد وصل الأمر ببعض المسلمين إلى أن يزعم أنّ مقررات الرسول ﷺ خارج حدود هذه الحلبة لا علاقة لها بنظرية الإسلام في التشريع، بل ليست هي من الدين..

وقد ترتبت على ذلك ـ فيما ألمحنا إليه ـ بحوث كلامية خطيرة وشرخ واضح في العقيدة أجلاها أنّ بعض المسلمين ذهب إلى أنّ الرسول ﷺ معصوم من الزلل والخطأ في الحلال والحرام (الأحكام) وليس هو كذلك فيما سواهما، بل هو كأيّ بشر، قد يخطىء، وقد يهجر، وقد يقول في الرضا ما لا يقول في الغضب، وقد يلعن من لا يستحق اللعن، بل قد ينطق بما هو كفر كما في قضيّة الغرانيق، وسنعرض لكل ذلك في فصول لاحقة!.

فمن الضروري ـ إذن ـ تسليط الضوء على صلاحيات الرسول ﷺ في القرآن في ضوء رؤية قرآنية متكاملة، أو هذا هو ما يحاول البحث إثباته..، ونعلن أنّ هذا

الفصل بمجموعه سيسعى أيضاً لتسليط الضوء على العناصر التي على أساسها آلت السنّة لتكون دستوراً سماوياً كالقرآن ينبغي على المسلمين جميعاً اتّباعه؛ وليس مقصودنا في الحقيقة البحث عن حجية السنّة وعدم حجيتها لا غير؛ فالأهم من ذلك التنويه باللازمة الخفية بين صراع المسلمين فيما بينهم وبين مقدار ما هو الحجة من السنّة عندهم، وما يترتب على ذلك من إرباك في منظومة المعرفة المحمدية على صاحبها وآله الصلاة والسلام..

المبحث الأوّل:

الصلاحيّات في القرآن

يخبرنا القرآن الكريم عن حدود هذه الصلاحيات بشكل موضوعي ومنظم خلال باقة عطرة من آياته النّافحات بأريج الملكوت، متفرقة في روضات سوره هنا وهناك؛ معلنةً بكل وضوح أنّ صلاحيات الرسول ﷺ السماوية ما هي إلاّ مثالٌ حيّ لإرادة الله سبحانه وتعالى، وصيغة مثلى من صيغ التعبير السماوي عنها، وليس ورائها شيء سوى نفس الإرادة العليا، بل قد أعلنت أنّ مقولات سماوية مهمّة تدور مع هذه الطاعة بلا انفكاك كـ: الهداية، الضلال، الكفر، الإيمان، الرحمة، الغضب، قبول الأعمال وبطلانها، الإحباط، الحق، الباطل، الحساب، الحشر، دخول الجنة والنار، وغير ذلك ممّا لا يحصى تفصيله...

وإذن فصلاحيات الرسول ليست مسألة عادية أو شخصية، بل هي تتعلق ببنيوية الفكر الإسلامي نفسه؛ ولا ريب في أنّ منظومة المعرفة الإسلامية تتألف من مجموع هذه المقولات، كما لا ريب في أنّ هذه المقولات تدور في الفلك الذي تدور فيه مقولة طاعة الرسول ﷺ؛ بداهة أنّ الطاعة هي معيار الانتماء الإسلامي فكراً وعقيدة وسلوكاً.

ثمّ ينبغي أن نؤكد على أنّ البحث في الصلاحيات النبويّة، في المبدأ وفي الممارسة، بملاحظة سماويّتها، هي معيار مثالي لكل فكر ولكل سلوك؛ فمن هذا المنطلق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، نستطيع أن نحاكم كل الأفكار وكل المبادىء وكل الممارسات التي نسبت أو ستنسب إلى الإسلام مع أنّها ليست منه، وفي هذه النقطة الحساسة عدة آيات، ولكن نشير قبل الخوض في ذلك إلى أنّنا لن نعرض لكل ما في الآيات من مطالب علمية؛ لوضوح أنّ هذا فضلاً عن كونه أمراً مدّته تطول، هو أيضاً خارج عن أهداف الفصل، وأيّاً ما كان الأمر فالآيات كالآتي..

الآية الأولى: قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾[1].

الآية نصٌّ في أنّ طاعة الرسول هي طاعة الله، بل هي ظاهرة في أنّ طاعة الله لا يمكن أن تقع من دون طاعة الرسول ﷺ؛ كما أنّها ظاهرة في ضوء ما يقرر مفهوم الشرطية أنّ من يعص الرسول، هو عاصٍ لله سبحانه وتعالى، والحاصل فالآية سمينة الدلالة في أنّ صلاحيات الرسول هي عينها صلاحيات الله في حدود الطاعة والمعصية، وفيما يترتب على ذلك..

قال الطبري في تفسير الآية: وهذا إعذار من الله إلى خلقه في نبيه محمد ﷺ؛ يقول الله تعالى ذكره لهم: من يطع منكم أيها الناس محمداً، فقد أطاعني بطاعته إيّاه، فاسمعوا قوله، وأطيعوا أمره، فإنّه مهما يأمركم به من شيء فمن أمري يأمركم، وما نهاكم عنه من شيء فمن نهيي، فلا يقولن أحدكم: إنّما محمد بشر مثلنا يريد أن يتفضل علينا، ثمّ قال جل ثناؤه لنبيه: ومن تولى عن طاعتك يا محمد، فأعرض عنه[2].

وقال ابن الجوزي: قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾ سبب نزولها أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من أطاعني فقد أطاع الله ومن أحبّني فقد أحب الله**» فقال المنافقون: لقد قارب هذا الرجل الشرك، فنزلت هذه الآية، قاله مقاتل...[3].

أقول: وهذا نص من ابن الجوزي في أنّ استثقال أن تكون طاعة الرسول هي طاعة الله، وأنّ محبّته ﷺ هي محبّة الله، رشحة من رشحات طريقة تفكير المنافقين، وليست هي رؤية إسلامية.

وقال القرطبي: قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾ أَعْلَمَ الله تعالى أنّ طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم طاعة له، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «**من أطاعني فقد أطاع الله ومن يعصني فقد**

---

(١) النساء: ٨٠.

(٢) تفسير الطبري٥: ٢٤٢.

(٣) زاد المسير لابن الجوزي ٢: ١٥٨.

عصى الله...»[١].

الآية الثانية: قال عزّت أسماؤه: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾[٢].

الآية واضحة في أنّ التولي يقابل طاعة الله ورسوله، وأنّه معها على طرفي نقيض، وهي تعلن أنّ الكفر هو أعلى درجات ترك مثل هذه الطاعة، بل في الآية أنّ طاعة الله من دون طاعة الرسول ﷺ ليست هي الطاعة المطلوبة، الأمر الذي يؤكد أنّ طاعة الله من دون طاعة الرسول غير معقولة ومستحيلة.

الآية الثالثة: قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[٣].

أنا لا أفهم من قوله تعالى: ﴿وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ إلاّ أولئك الذين حكم الله سبحانه وتعالى من خلال هذه الآية (ومن خلال غيرها من الآيات والروايات) بأنّهم بما تحمل الكلمة من معنىً سماوي، نوّاب الرسول ﷺ في قيادة الأمة الإنسانية بعامّة؛ وآية ذلك هو أنّ قوله تعالى في شطر الآية الآخر: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ يحصر الرجوع عند أيّ نزاع إلى الله والرسول فقط، بسلب صلاحيات حتى أولي الأمر، وهذا إن دل فإنّما يدل على أنّ حل التنازع في ولاية الأمر مثلاً مردّه إلى الله وإلى الرسول لا إلى الآراء، وليس لأحد من النّاس أن يدلو بدلوه مع الرسول ﷺ ـ في ذلك ـ كائناً من كان..

أضف إلى ذلك وعلى ضوء ما تقرره الهيئة الشرطية في الآية فالردُّ إلى الله وإلى الرسول أو على الله وعلى الرسول ﷺ عند أيّ نزاع محكٌ للإيمان وللكفر على حدّ سواء؛ لأنّه دليل قطعي على الإيمان بالله وباليوم الآخر أو على العكس.

الآية الرابعة: قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَوَلَّوْا

---

(١) تفسير القرطبي ٥: ٢٨٢.

(٢) آل عمران: ٣٢.

(٣) نساء: ٥٩.

﴿عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ * وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لا يَسْمَعُونَ * إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ﴾[1].

تقرر هذه الآية أنّ الإعراض السلبي عن مثل هذه الطاعة مع السماع من الحضرة النبوية يتجسد فيما يسمّيه القرآن في مواضع أخرى بالجحود والعناد، وعلى هذا فلنا أن نعرف الجحود في الإطار الإسلامي: بأنّه إنكار المقررات السماوية المتسبب عن ترك طاعة الله ورسوله عن عمد واصرار.

على أنّ التشبيه بالدواب هو من أروع التشبيه؛ فإنّ الدواب تسمع كما يسمع الإنسان، بل هي كما أثبت العلم الحديث تسمع ما لا يسمعه الإنسان، ولكنّها لا تعقل ما تسمع، وحالها في ذلك كحال أولئك الذين: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لا يَسْمَعُونَ﴾ أو بالعكس.

ومن الاستعمالات القرآنية الرائعة في هذه الآية هو توظيف حرف الجر ﴿عَنْهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ للدلالة على أنّ طاعة الله لا يمكن أن تتحقق من دون طاعة الرسول ﷺ، ونحن لأجل ذلك تبعاً للقرطبي ولغيره من المفسرين نرجع الضمير في هذه الآية للرسول ﷺ..

قال القرطبي: وقال: ﴿عَنْهُ﴾ ولم يقل: عنهما؛ لأنّ طاعة الرسول طاعته تعالى وهو كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾[2].

أقول: ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾[3]

الآية الخامسة: قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلا

---

(١) الأنفال: ٢٠ ـ ٢٢.

(٢) تفسير القرطبي ٧: ٣٨٧.

(٣) النور: ٥٤.

﴿تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾[١].

هذه الآية نصّ في أنّ بطلان الأعمال يدور مدار الازورار عن الرسول؛ أي عن أوامره ونواهيه، وليس بعيداً أن نفترض أنّ بطلان الأعمال في هذه الصورة مصداق واضحٌ لقوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾[٢]..

ثمّ إنّ هناك من يفترض ـ شذوذاً ـ أنّ الآية: ﴿وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ خاصّة بالكفار والمشركين من غير المسلمين، ولا علاقة لها بمسرفي المسلمين، وهو خطأ واضح؛ لأنّ إطلاق الآية شامل للجميع؛ إذ لم يدل دليل على التقييد أو التخصيص.

وفي هذا الصدد يقول الطبري: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: عنى تعالى ذكره بذلك جميع من أسرف على نفسه من أهل الإيمان والشرك؛ لأنّ الله عمّ بقوله: ﴿يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ جميع المسرفين، ولم يخصص به مسرفاً دون مسرف[٣].

وممّا ينبغي التعرض له هو أنّ إبطال الأعمال لا يعني الإحباط (=السيئات تأكل الحسنات) الذي يلتزم به كلاميو أهل السنّة..!!!

مقولة الإحباط بين السنة والشيعة!!

يعتقد أهل السنّة ومثلهم الشيعة باتفاق من الفريقين بأنّ الحسنات يذهبن السيّئات؛ لوجود نص واضح وصريح يقول: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾[٤] ولكنّهم اختلفوا في عكس ذلك حيث ذهب أهل السنّة باتفاق منهم إلى أنّ السيّئات يذهبن الحسنات (=الإحباط) وفي مقابل ذلك جزم الشيعة عن بكرة أبيهم ببطلان ذلك؛ لعدم وجود نص قرآني أو نبوي يدل على هذا الأمر بوضوح.

فمثلاً قال النجفي في كتاب جواهر الكلام: ...ضرورة أنّ المعروف بين الإمامية

---

(١) محمد ﷺ: ٣٣.

(٢) الفرقان: ٢٣.

(٣) تفسير الطبري ٢٤: ٢٢.

(٤) هود: ١١٤.

عدم القول بالإحباط [١].

مقولة الإحباط في الفكر الشيعي

هناك سوء فهم في حدود هذه المقولة حتى عند بعض الشيعة؛ فالشيعة وإن أنكروا القول بالإحباط إلاّ أنّهم محكومون ـ مثل غيرهم ـ بنصوص نبوية صحيحة وصريحة بل متواترة، وهذه النصوص جليّة في الإحباط، في بعض الفروض، وأنّه من معالم دين الله لا محالة..، فمثلا ورد في نصوص متواترة عن الرسول ﷺ أنّ المبغض لأهل البيت عليهم السلام لا يدخل الجنّة وإن صام وصلّى..

قال الرسول ﷺ: «**لو أنّ رجلاً صفن[٢] بين الركن والمقام فصلّى وصام ثمّ لقى الله وهو مبغض لأهل بيت محمد ﷺ دخل النار**»[٣].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**والذي نفسي بيده لا يبغضنا أهل البيت أحد إلاّ أدخله الله النار**». أقول: وقد علق عليه الحاكم بقوله: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه[٤].

إنّ هذا القبيل من النصوص المتضافرة المتواترة يجزم بأنّ الحسنات لا قيمة لها إذا كانت في إطار بغض آل البيت عليهم السلام، والذي لا ريب فيه على ضوء ذلك هو أنّ كل الأعمال الحسنة تتسافل إلى رتبة الهباء المنثور مع بغض آل محمد، وليست هي والحال هذه بمؤثرة في استدرار رحمة الله.

إجمالاً: نخلص من ذلك إلى أنّ المعاصي (=السيّئات) على نوعين:

النوع الأول: المعاصي الجزئية في الأفعال بسبب غلبة شهوة أو هوى نفس أو غير ذلك، من دون أن تتأطّر المعاصي بجحود أو عناد، والشيعة على عكس أهل السنّة لا

---

(١) جواهر الكلام ٤١: ٢٩.

(٢) الصفن: صف الأقدام. انظر لسان العرب ١٣: ٢٨٤، الصحاح للجوهري ٦: ٢١٥٢، غريب الحديث لابن سلام ٣: ٧.

(٣) مستدرك الحاكم ٣: ١٤٩، تلخيص المستدرك ٣: ١٤٩، وسنده صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي ولم يخرجاه.

(٤) مستدرك الحاكم ٣: ١٥١.

يقولون بالإحباط في هذا القسم؛ لعدم الدليل.

النوع الثاني: المعاصي التي لها علاقة مباشرة بأصل الدين، والتي يستشمّ منها رائحة الجحود والعناد والرد الصريح على الله، والشيعة في هذا الفرض يتدينون بالإحباط ويقولون به عن بكرة أبيهم؛ وعلى سبيل المثال فإنّ كتب الشيعة الكلامية لا تتردد في القول بأنّ حسنات وطاعات المرء لا قيمة لها إذا كانت متأسسة على بغض آل بيت رسول الله وبخاصّة أمير المؤمنين علي.

مقولة الإحباط ومعصية الرسول

ما نريد قوله من هذا الاستطراد هو أنّ أصل البحث في مقولة الإحباط يدور مدار طاعة الرسول ﷺ ومدار معصيته؛ فتارة يُعصى الرسول ﷺ فيما جاء به من مقررات سماوية في إطار معاصي النوع الأول، وأخرى يعصى في إطار معاصي النوع الثاني؛ ومعصية الرسول على الفرض الثاني تمحو كل الحسنات وكل الطاعات باتفاق من الجميع ولو نظرياً.؛ وعلى ذلك فمعصية الرسول ﷺ فضلاً عن كونها معيارٌ جليٌّ للمعاصي والسيّئات، هي أيضاً وفي مرحلة من المراحل معيارٌ جليٌّ للقول بالإحباط بالمعنى الذي قررناه.

ومن الآيات التي هي ظاهرة في هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾[1] فإنّه على ما يقرر مفهوم الشرط فإنّ من لا يطع الله ورسوله سَيَلِتُهُ الله أعماله وعلى تفاوت الدرجات..

و ﴿يَلِتْكُمْ﴾ كما ينص الراغب الأصفهاني في المفردات من: لات وألات: أي أنقص[2]، ومعنى الآية على ذلك وكما هو صريح مجاهد وغيره: لا ينقصكم من أعمالكم شيئاً[3]، فبناء على ذلك فالإحباط مطوي في معنى الليت بنحو من أنحاء المناسبة، فلاحظ!.

وأشير ـ هنا ـ إلى أنّ هذا الطرح لا تتضح معالمه المنهجية بشكل موضوعي إلاّ إذا

---

(١) الحجرات: ١٤.

(٢) المفردات للراغب: ٤٥٦.

(٣) تفسير مجاهد ٢: ٦٠٨.

وقفنا على حدود ما أسميتُه بنظرية تقسيم النصوص، وسأفعل ذلك لاحقاً بإذن الله تعالى.

الآية السادسة: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[1].

ومن الأمور الملازمة التي لا تنفك عن طاعة الرسول أو معصيته مقولة الرحمة الواردة في القرآن، إذ لا ريب في أنّ مفتاح الرحمة الإلهية منحصر بطاعة الرسول ﷺ..

هذا، ولكن المسألة بمثابة عويصة علمية؛ ففي الوقت الذي نجزم (نحن المسلمين) بأنّ طاعة الرسول ﷺ هي مفتاح باب رحمة الله، يأتي القرآن ليضع المسألة موضع الشك في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ فما سبب ذلك؟!!! فيما أعتقد لا يوجد جواب مقنع إلاّ إذا افترضنا أنّ طاعة الرسول ـ في معناها المجمل ـ غير كافية لاستنزال الرحمة، ولا بدّ أن يكون لذلك الاستنزال مفتاح آخر من خلاله يتقرب المسلم إلى الله وينال رضاه بيقين، هذا من جهة..

ومن جهة أخرى فإنّ المسلمين برمتهم شيعة وسنّة يجزمون في كتبهم الكلامية بأنّ مردّ المسألة إلى طاعة الرسول ليس غير..، فهل الجهتان متنافيتان؟!

سيأتي الجواب في الفصل الذي عرضنا فيه معالم نظرية تقسيم النصوص، ونشير إلى أنّ ذلك الجواب هو الأساس القرآني لنظرية تقسيم النصوص السماوية أو النبوية إلى قسمين.

الآية السابعة: قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[2].

تخبرنا هذه الآية أنّ نجاح المسلمين وانتصارهم متوقف تماماً على طاعة الله ورسوله، وعلى ضوء ما بيّنا سابقاً فطاعة الله متجسدة تماماً في طاعة الرسول، فطاعة الرسول ـ بما هو رسول ـ هي سبب النجاح، وفي المقابل فمعصيته ﷺ هي سبب الفشل والخيبة..

إنّ هذه الآية نص في أنّ أسباب الخيبة الإسلامية في الميادين السياسية والإجتماعية

---

(١) آل عمران: ١٣٢.

(٢) الأنفال: ٤٦.

والإقتصادية والعسكرية والجغرافية والمعرفية ترجع إلى تلك المعصية وليس قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا﴾ إلاّ نتيجة ـ قرآنية ـ حتمية لذلك.

ومن الأدلة التاريخية التي لا يسع الآخرين التغافل عنها هو أنّ المسلمين الأوائل في الوقت الذي حققوا نجاحاً أرضيّاً مهولاً؛ سياسياً وعسكرياً، لم يستطيعوا أن يحافظوا عليه أكثر من برهة من الزمن، وإذا ما أمعنّا في أسباب ذلك نجد أنّ نزاع المسلمين ـ المخجل ـ حول السلطة، والسعي الحثيث وراء الحطام الدنيوي؛ بضرب الوصايا النبوية عرض الجدار، هو الذي قاد المسلمين إلى هذا الفشل الذريع والانكسار الفضيع، ولا أخال أنّ مسلماً فيه بقيّة من وعي أو أثارَة من علم، يدين بغير ذلك.

ونعود لنتساءل: هل أنّ طاعة الرسول ﷺ التي هي على طرفي نقيض مع الفشل الإسلامي في الميادين الحياتية المتعددة تنحصر فيما جاء به من حلال وحرام فقط؟ هذا أولاً!

وثانياً: هل أنّ معصية الرسول ﷺ التي هي السبب الأول والآخر لذلك الفشل لها علاقة بمعنى الإحباط الذي يقول به كل من السنّة والشيعة؟.

تتضح ملامح جواب هذين التساؤلين من خلال ما أسلفنا، لكن نخلص ـ علاوة على ذلك ـ إلى أنّ المعصية على قسمين: المعصية الخاصة وهي التي تدور في فلك العاصي نفسه فقط، ولا تتعدّاه؛ كقاطع الصلاة مثلاً، والمعصية العامّة التي تساهم بنحو وبآخر في فشل الإسلام، وهذا يعني أنّ للعاصين عقابين؛ فعقاب على عصيان الرسول في ما جاء به من أوامر ونواه، وعقاب على المساهمة في فشل الإسلام؛ لأنّه ردّ على أمر الله: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا﴾ وفي الحقيقة فهذان القسمان نظريان، إذ يمكن القول إنّ كل معصية من القسم الأول..، وكل ردّ على الرسول، ينطوي على مساهمة في إفشال المخطط الإسلامي، صغرت المعصية أم كبرت، وعلى هذا فطاعة النبي في العبادات والمعاملات من صوم وصلاة وحج وزكاة وحتى الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك ليست هي كافية في بناء الدين، ومن ثمّ ليست هي كافية لدخول الجنّة ولا هي بالكافية للأمن من دخول النّار..

..فهناك أوامر أخرى لا تقلّ أهمية عن تلك، بل هي أهمّ؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ فمجرد التنازع معصية لله وللرسول، لما

فيه من إضعاف الشوكة وإذهاب الريح الإسلامية، ومن ثمّ فهو علّة كاملة للعقاب، ومجموع ذلك أدلّة ناصعة على أنّ البحث في صلاحيات الرسول ليس بحثاً طوباوياً؛ فكما رأيت فجانب منه أماط اللثام عن أنّ فشل المسلمين الذريع ما هو إلاّ نتيجة معصية واحدة للنبي ﷺ فيما أعلنت الآية السابقة، فما بالك بالباقيات؟!!!.

وعلى ذلك ينبغي أن نعلم أنّ السيئات على قسمين شخصية ونوعية، وإذا كانت الأولى تستنزل غضب الله وعقابه؛ لأنّها مجرد مخالفة؛ فالثانية أدهى وأمرّ؛ لأنّها مخالفة ليست كأيّ مخالفة، وحسبها أنّها علّة الفشل الإسلامي، وتدهور الدين، وخسران الدارين؛ فالثانية ـ إذن ـ علّة كاملة جعلت من ديننا الحنيف مسلوب المصداقية في معادلات الصراع مع الكفر وأهله عدة قرون، فتبّاً ثمّ تبّاً!!.

الآية الثامنة: قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ قُلِ الأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[1].

لنا أن نعرّف الإيمان: بأنّه طاعة الرسول ﷺ المطلقة عن صدق نية، فالطاعة المطلقة مع صدق النيّة هي معيار الإيمان إذن؛ وهذا يقودنا للقول بأنّ من يطع الرسول ﷺ في بعض ما جاء به هو وإن كان مسلماً لكنّه ليس بمؤمن.

ولأجل ذلك ذهب متكلمو الشيعة إلى القول بأنّ من يطع الرسول ﷺ طاعة ناقصة هو مسلم لكنّه ليس بمؤمن؛ ويترتب على ذلك أنّ كثيراً من أعمال المسلم لا تستنزل رحمة الله تعالى إلاّ على نحو الاحتمال؛ لأنّها ـ على ما عرفت ـ عرضة للإحباط، بخلاف أعمال المؤمن فإنّها لا تحبط، علاوة على أنّها هي التي تستنزل رحمة الله على نحو الجزم واليقين، وسيأتي تفصيل ذلك في فصل لاحق من هذه الدراسة.

لكن على أيّ حال تتجلّى من خلال ذلك نظرية تقسيم النصوص من جديد، ولا ريب في كونها مجدية لأن تكون أساساً علمياً متيناً لعقيدة الشيعة في التمييز بين المسلم والمؤمن، فلاحظ بدقة!!!.

الآية التاسعة: قال تعالى: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ

---

(١) الأنفال: ١.

﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَاللهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[١].

أثبتنا سريعاً ـ وسنثبت تفصيلاً ـ أنّ للرسول ﷺ في أعناقنا طاعة مساحتها أوسع من مساحة امتثال أوامره ونواهيه في الصلاة والزكاة وبقية الحلال والحرام، وهذه الآية نصٌ في ذلك.

مضافاً إلى أنّ امتثال أوامر الرسول ونواهيه في الحلال والحرام لا يمكن أن يكون دليلاً تاريخياً ـ ولا شرعياً ـ على العصمة الكاملة من النفاق؛ إذ ما أكثر المنافقين من أصحاب النبي الذين لا نعرفهم بشكل واضح وصريح بسبب مظاهر الإيمان التي تلبّسوا بها من صلاة وصوم وحج وجهاد وزكاة، وغير ذلك من عوامل التغطية وألبسة الصلاح..

الذي لا ينبغي أن نرتاب فيه أنّ هذه المظاهر الإيمانية لا تنفع أن تكون دليلاً على الإيمان الصادق أو دليلاً على عدم النفاق، وأحسن ما فيها أنّها دليل شرعي على ضرورة احترام المتلبس بها في نفسه وعرضه وماله؛ وفي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ إشارة قوية إلى هذا الأمر.

الآية العاشرة: قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[٢].

بالنظر لإطلاق هذه الآية فمسألة الانتماء الصحيح للإسلام يدور في فلك ما آتانا به الرسول ﷺ وفيما نهانا عنه، بل إنّ الآية ظاهرة تماماً في أنّ العمل في غير هذه الدائرة انفلات واضح عن الصراط المستقيم، والآية هذه فيما نعتقد من أصرح الأدلّة على بطلان العمل بالرأي والقياس.

وشيء عجيب دعوى اختصاص هذه الآية بالفيء كما يزعم البعض شذوذاً؛ إذ لم يدل دليل من الشرع على هذا الاختصاص..؛ فالإطلاق على حاله لم يُخْرَمْ بما يرجح عليه من المقيدات والمخصصات، على أنّ أكثر ما يقال في ذلك هو أنّ سبب نزولها الفيء وما أُوجف عليه بغير خيل ولا ركاب، لكن سبب النزول لا يقيد الآية؛ لأنّ

---

(١) المجادلة: ١٣.

(٢) الحشر: ٧.

المورد لا يخصص الوارد، كما يقول المناطقة والأصوليون.

الآية الحادية عشرة: قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[1].

إذا ما أردنا أن نقف على ميزان علمي لفهم مقولة الفوز الواردة في القرآن، فلا يسعنا أن نتناسى مثل هذه الآية النّاصّة على أنّ ذاتيات هذه المقولة محددة بحدود طاعة الرسول ﷺ والتي هي فيما بان ترجمة عالية الكفائة لطاعة الله تعالى..

ولنا على أساس ذلك أن نعرف هذه المقولة: بأنّها النجاح السماوي الذي هو نتيجة حتمية لطاعة الرسول ﷺ المطلقة، في كلّ شيء!! ولا يعدو ما ذكرنا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾[2].

الآية الثانية عشرة: قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾[3].

مرة أخرى يحصر الله تعالى الطاعة (=الاستجابة) بالرسول ﷺ في قوله: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ ولم يقل إذا دعياكم؛ ولقد أكثرنا من بسط الكلام في أنّ طاعة الرسول ﷺ قادرة على أن تحقق طاعة الله على نحو التحقيق واليقين، دون العكس.

ثمّ إنّ قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ لا مفهوم فيه، بل هو فيما يقول الأصوليون مسوق لبيان وتحقيق الموضوع؛ فهو من قبيل قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَانِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾ الذي لا دلالة له وراء المنطوق في أصل الاستعمال؛ ووجه ذلك هو اليقين باستحالة أن تقصد مريم عليها السلام من قولها هذا شيئاً وراء منطوق الآية؛ فلا يعقل أن يكون مقصودها: إنّي لا أعوذ بالرحمن منك إن لم تك تقياً، وهذا بعينه يجري في قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ لاستحالة أن يدعو الرسول ﷺ لما لا يحيي؛ ووجه الاستحالة أنّ هذا خلاف فرض كونه ﷺ منقذ الإنسان وأمين الله المطلق على أرضه.

---

(١) الأحزاب: ٧١.

(٢) الفتح: ١٧، النساء: ١٣.

(٣) الأنفال: ٢٤.

والمستفاد من مجموع ذلك هو أنّ للرسول على عموم بني البشر صلاحية الأمر والنهي بنحو مطلق، والبشر مأمورون بالاستجابة له في كل الظروف وفي كل الأحوال وفي كل الفروض؛ لأنّه ﷺ يدعو لما فيه حياة البشر في كل ما يأمر به لا في شيء دون آخر..

ولا بأس بالإشارة إلى أنّ المفسرين اختلفوا في معنى الآية؛ فابن اسحاق يذهب حاكياً عن عروة بن الزبير إلى أنّ ما يحيي هو الحرب وأنّ على المسلمين أن يستجيبوا للرسول إذا دعاهم إليها، ومجاهد يذهب إلى أنّ ما يحيي هو الحق، وثالث يذهب إلى أنّ المراد هو الإسلام[1]، ورابع إلى أبدية الحياة في الآخرة و...

وفي هذا من التكلف وتحصيل الحاصل ما لا يخفى على اللبيب؛ وما أشبهه بتخرصات الترف العلمي، وآية ذلك أنّ الآية واضحة الدلالة في وجوب اتباع الرسول ﷺ في كل شيء، وإذا كان الأمر كذلك فما حاجة ابن اسحاق أو مجاهد أو الآخرين إلى أن يدلوا بآرائهم التي هي ظن لا يغني قليلاً أو كثيراً بإزاء ما هو مقطوع الدلالة في نفسه؟؟ولله در القائل: العلم نقطةٌ كثرها الجاهلون!!!.

وممّا يؤيّد ذلك أنّ محدثي أهل السنّة رووا عن رسول الله ما لا يتلائم مع تضييق هؤلاء لمدلول الآية؛ فقد روى البخاري عن أبي سعيد بن المعلّى قال: كنت أصلّي فمر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاني فلم آته حتى صليت ثم أتيته فقال: « **ما منعك أن تأتي ألم يقل الله: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾** » ثم قال: «**لأعلمنك أعظم سورة في القرآن قبل أن أخرج**» فذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخرج فذكرت له [2].

فهذا الحديث الصحيح نص في أنّ النبي ﷺ واجب الطاعة ليس في وقت الدعاء للحرب حسبما يفترض عروة بن الزبير من دون حجة، بل في كل وقت، وأكثر من ذلك وهو أنّ المسلم حتى لو كان في أثناء ممارسة الواجبات الإسلامية المهمّة كالصلاة وغيرها، فعلى ضوء إطلاق الآية ونص حديث المعلى هذا، بل وغيره من النصوص، يجب أن يترك

---

(١) راجع هذه الأقوال في تفسير الطبري ٩: ٢٨٣، تفسير مجاهد ١: ٢٦، زاد المسير ٣: ٢٣٠، تفسير القرطبي ٧: ٣٨٩، تفسير ابن كثير ٢: ٣٠٩، وغيرها من التفاسير.

(٢) صحيح البخاري ٥: ١٩٩.

كل ممارساته لأجل نداء الرسول ﷺ، ولأجل ذلك ذهب الشافعي ـ وأتباعه فيما يظهر ـ إلى أنّ إجابة الرسول في حال الصلاة لا تبطل الصلاة [١].

الآية الثالثة عشرة: قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ [٢].

هدف كل الأعمال الصادرة من المسلم هو نيل رضا الله سبحانه وتعالى، هذا إذا تحدثنا عن الموضوع من ناحية المبدأ السماوي والهدف الرسالي للأديان، ولكن لا مانع من أن نتخذ من أمثال هذه الآية معياراً سايكولوجياً للمسلمين وهم يخوضون معترك الصراع بين الدافع والسلوك، على ما بين المسلمين أنفسهم من تفاوت في هذا الأمر الخطير..، ومن الأمثلة التاريخية الشاخصة للعيان تأرجح المنافقين الذين عاصروا الرسول ﷺ بين دوافعهم اللامشروعة وبين كثير من سلوكياتهم المتلبسة بلباس الدين كالصوم والصلاة والحج والزكاة و..

والتأرجح بين ذينك الأمرين تلون وتذبذب، وهو بمثابة غطاء محكم لكل الدوافع اللامشروعة، ولكل ما لا يجري في مجرى الإسلام العام..؛ ولقد وضع الله سبحانه وتعالى على ضوء اطلاق أمثال هذه الآية معياراً لحب الله؛ وليس هو غير اتّباع الرسول ﷺ..

على أنّ المسألة أخطر من ذلك بكثير؛ لأنّ ميزان حب الله يعني، كما تنطق آيات الكتاب الأخرى، الزوغان عن الدين أو الثبات عليه؛ فقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [٣].

فمن الواضح أنّ الارتداد عن الدين من تداعيات عدم حب الله، وعدم حب الله تعالى من تداعيات عدم اتباع الرسول ﷺ، وكما أوضحنا سابقاً فإنّ اتباع

---

(١) تحفة الأوذي ٨: ١٤٤.

(٢) آل عمران: ٣١.

(٣) المائدة: ٥٤.

الرسول ﷺ ينبغي أن يكون شاملاً ومطلقاً لكل شيء لا في شيء دون آخر، وحسبنا دليلاً على ذلك اطلاق كل الآيات المارّة ـ وهذا فضلاً عن السنّة الثابتة ـ الموصية بطاعة الرسول ﷺ في كل ظرف، والتي سنورد منها ما يتسنى لنا إيراده في البحث اللاحق.

ومن أغرب ما طرق الأسماع ما قرره الجصاص في تفسير قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ بقوله:

قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ قال الحسن وقتادة والضحاك وابن جريج: نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومن قاتل معه أهل الردة، وقال السدي: هي في الأنصار، وقال مجاهد: في أهل اليمن..؛ وروى شعبة عن سماك بن حرب عن عياض الأشعري قال لما نزلت: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ أومأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء معه إلى أبي موسى فقال هم قوم هذا..

ثمّ عقب الجصاص على قوله الآنف بقوله:

وفي الآية دلالة على صحة إمامة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم؛ وذلك لأن الذين ارتدوا من العرب بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إنّما قاتلهم أبو بكر وهؤلاء الصحابة، وقد أخبر الله أنّه يحبهم ويحبونه، وأنّهم يجاهدون في سبيل الله، ولا يخافون لومة لائم، ومعلوم أنّ من كانت هذه صفته فهو ولي الله، ولم يقاتل المرتدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم غير هؤلاء المذكورين وأتباعهم، ولا يتهيأ لأحد أن يجعل الآية في غير المرتدين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم من العرب ولا في غير هؤلاء الأئمة؛ لأن الله تعالى لم يأت بقوم يقاتلون المرتدين المذكورين في الآية غير هؤلاء الذين قاتلوا مع أبي بكر[1].

أقول: وأنت ترى مقدار التهافت الذي أوقع الجصاص نفسه فيه؛ فهو قد جعل من قتال المرتدين معياراً كاملاً لحب الله تعالى، وبالتالي معياراً كاملاً لصحة إمامة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، في حين تناسى الجصاص أنّ المنافقين كانوا مع الرسول

---

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢: ٥٥٦.

يقاتلون بين يديه الكفر والكافرين، حتى أنّ بعضهم قتل وهو يجالد الكفّار، بل قد بشّر النبي بعض أصحابه ممّن قتل في أحد بدخول النّار، على أنّ الالتزام بذلك ضرب لصريح القرآن بالاجتهاد الشخصي؛ فعلى ما عرفت فالمعيار الكامل لحب الله ليس هو قتال المرتدين كما يزعم الجصاص، بل هو اتباع الرسول المطلق كما هو نص الآية: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ وكان الأولى بالجصاص أن يثبت لنا أنّ الشيخين أبا بكر وعمر و...، كانوا أتبع أمّة محمد لمحمد، فهذا هو المعيار الكامل لكثير من التداعيات في منظومة عقيدة الإسلام، لا أن يترك ذلك ويتحدث بلغة سقيمة..

إنّ صنيع الجصاص هذا من تفسير القرآن بالرأي، والتفسير بالرأي حرام؛ لأنّه ظنّ لا يغني من الحق شيئاً!!!.

ولابن حجر كلمة قيمة في المقام ترمي بقول الجصّاص الآنف في منفى مهلهلات الأفكار؛ فقد علّق على بعض حديث النبي قائلاً: وقوله ﷺ: إنّ علياً «**يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله**» أراد بذلك وجود حقيقة المحبة، وإلاّ فكلّ مسلم يشترك مع علي في مطلق هذه الصفة، وفي الحديث تلميح بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ فكأنه أشار إلى أنّ علياً تامّ الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتصف بصفة محبة الله له؛ ولهذا كانت محبته علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق، كما أخرجه مسلم من حديث علي نفسه قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنّه لعهد النبي صلى الله عليه وسلم أن «**لا يحبك الاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق**» وله شاهد من حديث أم سلمة عند أحمد[1].

الآية الرابعة عشرة: قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً﴾[2].

وقد قرر الجصاص ما تفيده الآية بقوله:

---

(١) فتح الباري ٧: ٥٧.

(٢) الأحزاب: ٣٦.

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ فيه الدلالة على أن أوامر الله وأوامر رسوله على الوجوب؛ لأنه قد نفى بالآية أن تكون لنا الخيرة في ترك أوامر الله وأوامر الرسول صلى الله عليه وسلم، ولو لم يكن على الوجوب لكنّا مخيرين بين الترك والفعل، وقد نفت الآية التخيير؛ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ﴾ في نسق ذكر الأوامر يدل على ذلك أيضاً، وأنّ تارك الأمر عاص لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم؛ فقد انتظمت الآية الدلالة على وجوب أوامر الله وأوامر الرسول صلى الله عليه وسلم من وجهين أحدهما: أنها نفت التخيير معهما، والثاني: أن تارك الأمر عاص لله ورسوله[1].

أقول: في الجملة لا بأس بهذا التقرير؛ فإطلاق الآية ينفي أن يكون لأحد من البشر الخيرة والخيار أمام ما يأمر به الرسول ﷺ وما ينهى عنه؛ سواء أكان ما يدور في فلك الحلال والحرام بمعناه الساذج الشائع أم كان الأعم منه على ما أوضحنا وسنوضح..

وعلى سبيل العجالة فما ذكره المفسرون في تفسير الآية الآنفة يدل على رؤيتنا بلا لبس فقد قال الطبري:

يقول تعالى ذكره: لم يكن لمؤمن بالله ورسوله، ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله في أنفسهم قضاء أن يتخيروا من أمرهم غير الذي قضي فيهم، ويخالفوا أمر الله وأمر رسوله وقضاءهما فيعصوهما، ومن يعص الله ورسوله فيما أمرا أو نهيا فقد ضل ضلالا مبينا؛ أي جار عن قصد السبيل، وسلك غير سبيل الهدى والرشاد؛ وقد نزلت الآية في زينب بنت جحش حين خطبها رسول الله ﷺ على فتاه زيد بن حارثة، فامتنعت من إنكاحه نفسها...، قال ابن عبّاس: خطب رسول الله ﷺ زينب بنت جحش لزيد بن حارثة، فاستنكفت منه وقالت: أنا خير منه حسباً، وكانت امرأة فيها حدة، فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا...﴾ [2].

والحاصل من كل ذلك هو أنّ حدود صلاحيات الرسول أوسع ممّا يفترضه العقل

---

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣: ٤٧١.

(٢) تفسير الطبري٢٢: ١٥ ١٦.

الإسلامي المطروح؛ إذ أنّ الخيرة لا تكون لأحد من بني البشر إزاء كل ما يقضي به ﷺ، سواء أكان ما يقضي به ﷺ في حدود نظرية التشريع الإسلامية، أم ما هو أعم من ذلك؛ من قبيل خطبته زينب بنت جحش على مولاه زيد؛ فالنبي ﷺ بحكم الولاية النبوية وما تنطق به هذه الآيات واجب الطاعة في كل من الأمرين على حد سواء، والردّ عليه ﷺ فيما يماثل خطبة زينب ضلال مبين كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِينًا﴾.

والضلال المبين على ذلك هو نتيجة عصيان الرسول ﷺ فيما يقضي به مطلقاً؛ سواء أكان ما يقضي به حكماً شرعياً أم كان من قبيل ما قضى به على بنت عمته زينب بنت جحش.

وممّا روي عن الصحابة في تمسكهم بالآية لإثبات مبغوضية مخالفة السنة النبوية، ما رواه البيهقي عن هشام بن حجير قال: كان طاوس يصلي ركعتين بعد العصر. فقال له ابن عباس: اتركهما. فقال: إنّما نهى صلى الله عليه وسلم عنهما أن تتخذ سلّما. قال ابن عباس: إنّه قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد العصر فلا ندري أتعذب عليهما أم تؤجر؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [1].

الآية الخامسة عشرة: قال تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [2]

على هذه الآية تعليقة لابن حزم في كتاب الاحكام يقول فيها: ومَن عَمدَ فخالف ما صح عن النبي ﷺ، غيرُ مسلّم بقلبه أو بلسانه أنّه كحكمه ﷺ فهو كافر، سواء كان فيما أجمع عليه أو فيما اختلف فيه قال تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ

---

(١) سنن البيهقي ٢: ٤٥٣.

(٢) النساء ٦٥.

﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ وإن خالف ما صح عنده من ذلك بعلمه، وسلّم له بقلبه ولسانه، فهو مؤمن فاسق، كالزاني وشارب الخمر وسائر العصاة، سواء كان مما أجمع عليه أو مما اختلف فيه؛ فهذه الحقائق التي لا يقدر أحد على معارضتها [١].

وقال الشوكاني وهو في صدد بيان سبب النزول: وأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه من طريق ابن لهيعة عن الأسود أنّ سبب نزول الآية أنّه اختصم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلان فقضى بينهما ﷺ فقال المقضي عليه ردّنا إلى عمر بن الخطاب، فردّهما، فقتل عمر الذي قال ردنا ونزلت الآية فأهدر النبي صلى الله عليه وآله وسلم دم المقتول، وأخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول عن مكحول [٢].

وقال الغزالي: وقوله: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ فكل ذلك أمر بتصديقه ونهى عن الشك في قوله ﷺ، وأَمَرَ بالانقياد في الإتيان بما أوجبه ﷺ [٣].

ولقد ذكر الرازي في المحصول: أنّ مُخَالِفَه عليه الصلاة والسلام في الحكم يُكَفَّرْ لقوله تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [٤].

وللآمدي تقرير في صواب حكم النبي يذكر فيه: الأول: أنّنا قد أمرنا باتّباع حكمه، على ما قال تعالى: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ فلو جاز عليه الخطأ في حكمه، لكنّا، قد أمرنا باتباع الخطأ، والشارع لا يأمر بالخطأ، الثاني: أنّ الأمة إذا أجمعت على حكم مجتهد فيه، كان إجماعهم معصوماً عن الخطأ، كما سبق بيانه، ولو جاز على النبي الخطأ في اجتهاده، لكانت الأمة أعلى رتبة منه، وذلك محال [٥].

---

(١) الإحكام لابن حزم ٤: ٥١٣.

(٢) فتح القدير للشوكاني ١: ٤٨٤.

(٣) المستصفى: ٢٠٩.

(٤) المحصول للرازي ٦: ١١.

(٥) الاحكام للآمدي ٤: ٢١٧.

ومّما هو نص في المطلوب ما أخرجه المحدثون بأسانيدهم الصحيحة عن ابن عبّاس أنّ النبي ذكر لبريرة بعد أن أُعْتِقَت أن ترجع إلى زوجها مغيث، وكان عبداً، لكنّها رفضت لأنّها فهمت أنّ أمر النبي لم يكن إلزامياً، وقد أقرّها النبي على هذا الفهم، وللآمدي كلمة في هذا الشأن يقول فيها: وأمّا السنة فقوله ﷺ لبريرة وقد عتقت تحت عبد وكرهته: «**لو راجعته**» فقالت: بأمرك يا رسول الله فقال: «**لا إنما أنا شافع**» فقالت: لا حاجة لي فيه، فقد عَقِلَت بريرة أنّه لو كان أمراً، لكان واجباً، والنبي ﷺ قررها عليه[1].

والرواية أخرجها المحدثون منهم الدارمي[2] وأحمد[3] وأبو داود[4] وغيرهم.

---

(١) الاحكام للآمدي ٢: ١٤٧.

(٢) سنن الدارمي ٢: ١٧٠.

(٣) مسد أحمد ١: ٢١٥.

(٤) سنن أبي داود ١: ٤٩٧.

المبحث الثاني :

الصلاحيّات في السنة

وردت طائفة من الروايات لها عين مضمون آيات المبحث الأوّل، مشكاتهما واحدة، تفيد أنّ الرسول ﷺ واجب الاتّباع على الأمة، وأنّه مفتاح نيل مرضاة الله سبحانه وتعالى، وسأستعرض بعض الأحاديث النبوية في هذا الموضوع؛ كيما ننتزع ـ سويّة ـ تواترها في هذا المعنى، ولو بسرعة؛ فإنّي لم أجد في الكتابات حول السنّة ما هو محقق في هذه المسألة..

حديث الأريكة

روى الدارمي وأحمد[1] والترمذي[2] بأسانيدهم عن المقدام بن معد كرب الكندي ـ واللفظ للدارمي ـ أنّ رسول الله ﷺ حرّم أشياء يوم خيبر؛ الحمار وغيره، ثمّ قال ﷺ: « **ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه، ليوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديثي فيقول بيننا وبينكم كتاب الله، ما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه ألا وأنّ ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرّم الله** »[3].

كما قد روى الحديث الشافعي بسنده عن أبي رافع قال: قال رسول الله ﷺ: «**لألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري ممّا أمرت به أو نهيت عنه فيقول ما ندري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**»[4].

---

(١) مسند أحمد ٤: ١٣٢، وانظر شرح معاني الآثار ٤: ٢٠٩.

(٢) سنن الترمذي ٤: ١٤٤.

(٣) سنن الدارمي ١: ١٤٤، ورواها أيضاً ابن ماجة في سننه ١: ٦.

(٤) المسند للشافعي: ١٥٠، سنن ابن ماجة ١: ٧.

وروى أبو داود بسنده عن العرباض بن سارية السلمي قال: نزلنا مع النبي ﷺ خيبر ومعه من معه من أصحابه، وكان صاحب خيبر رجلاً مارداً منكراً فأقبل إلى النبي فقال: يا محمد ألكم أن تذبحوا حمرنا وتأكلوا ثمارنا وتضربوا نساءنا؟.

فغضب النبي ﷺ وقال: «**يا ابن عوف اركب فرسك ثم ناد: ألا إنّ الجنة لا تحل إلاّ لمؤمن وإن اجتمعوا للصلاة**».

قال: فاجتمعوا ثم صلّى بهم النبي ﷺ ثم قال: « **أيحسب أحدكم متكئاً على أريكته قد يظن أنّ الله لم يحرم شيئاً إلاّ ما في هذا القرآن ألا وإني والله قد وعظت وأمرت ونهيت عن أشياء، إنّها لمثل القرآن أو أكثر، وإنّ الله عزوجل لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلاّ بإذنٍ، ولا ضرب نسائهم، ولا أكل ثمارهم إذا أعطوا الذي عليهم** »[1].

وعن أبي هريرة روى أحمد بسنده عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لأعرفنّ أحداً منكم أتاه عنيّ حديث وهو متكئ في أريكته فيقول: «اتلو به عليّ قرآناً»**[2].

وعن جابر بن عبد الله الأنصاري كما في مسند أبي يعلي قال: قال رسول الله ﷺ: « **عسى أن يكذبني رجل وهو متكئ أريكته يبلغه الحديث عني فيقول: ما قال رسول الله ذا، دع هذا وهات ما في القرآن** »[3].

وعن خالد بن الوليد فيما روى الطبراني قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا خالد أذّن في الناس الصلاة جامعة؛ لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة**» ثم خرج فصلّى بالهاجرة ثم قام في الناس فقال ﷺ: «**ما أحل أموال المعاهدين بغير حقها عسى الرجل منكم أن يقول وهو متكئ على أريكته: ما وجدنا في كتاب الله من حلال أحللناه وما وجدنا من حرام حرّمناه وإنّي أحرم عليكم أموال المعاهدين بغير حقها**[4]» .

وعن ابن عبّاس فيما روى الخطيب قال: قال رسول ﷺ: «**ما بال الحشايا**[5]

---

(١) سنن أبي داود ٢: ٤٤١.

(٢) مسند أحمد ٢: ٣٦٧، وله طريق آخر حسن أو صحيح ذكره ابن حجر في القول المسدد: ٨٧، وانظر مجمع الزوائد ١: ١٥٥.

(٣) مسند أبي يعلي ٣: ٣٤٦، وانظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ٢٦.

(٤) المعجم الكبير ٤: ١١١.

(٥) من الحشو: وهو هنا كناية عن بعض النّاس القريبين من الرسول ﷺ، وقد يكنّى به عن الزوجات أيضاً.

يكذبوني، عسى أحدكم يتكىء على فراشه يأكل ممّا أفاء الله عليه فيؤتى يحدث عني الأحاديث يقول: لا أرب لي فيها عندنا كتاب الله؛ ما نهاكم عنه فانتهوا وما أمركم به فاتبعوه »[1].

تواتر حديث الأريكة!!

روى حديث الأريكة فيما اتضح سبعة من الصحابة، فعلى هذا الأساس المتين لا يبعد القول بتواتره معنىً إن لم نقل لفظاً؛ خاصّة أنّ بعض طرقه صحيح على شرط الشيخين البخاري ومسلم، على أنّ طرقه الأخرى ما بين الصحيح والمعتبر..، وفي حدود تتبعي لم يشك أحد من أهل القبلة ممن يعتد بقوله، بصحة نسبة هذه الروايات إلى رسول الله ﷺ؛ وبالجملة فمضمونها يطمئن بصدوره عن الرسول ﷺ، الأمر الذي يغنينا عن التعرض للمباحث السندية والتفصيل فيها، وللاطلاع فالحاكم النيسابوري بعد أن أخرج بعض هذه الأحاديث، حكم عليها بالصحّة على شرط الشيخين، وحكم على بعضها الآخر بالصحة، ومثله فعل الذهبي في تلخيص المستدرك، فراجع[2].

دلالة حديث الأريكة (= سنة النبي مثل القرآن)

قال الطحاوي: فحذر رسول الله ﷺ من خلاف أمره كما حذر من خلاف كتاب الله؛ فليحذر أن يخالف شيئاً من أمر رسول الله ﷺ فيحق عليه ما يحق على مخالف كتاب الله[3].

وقال ابن حزم: صدق النبي ﷺ هي مثل القرآن، ولا فرق في وجوب كل ذلك علينا، وقد صدّق الله تعالى هذا إذ يقول: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[4] وهي أيضاً مثل القرآن في أن كل ذلك وحي من عند الله؛ قال عزوجل: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي: ٢٦.

(٢) مستدرك الحاكم ١: ١٠٩، تلخيص المستدرك ١: ١٠٩.

(٣) شرح معاني الآثار ٤: ٢٠٩.

(٤) النساء: ٨٠.

﴿الْهَوَى ۞ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾[١][٢].

وقال أيضاً وهو في صدد الرد على من يزعم أنّ القرآن كاف: ولو أنّ امرءاً قال: لا نأخذ إلاّ ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة[٣].

ثم أضاف إلى ذلك قوله: وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال[٤].

وقال العظيم آبادي في شرح الحديث: «**لا ألفين**» أي لأجدن «**متكئا**» حال «**على أريكته**» أي سريره المزين «**يأتيه الأمر**» أي الشأن من شؤون الدين «**من أمري**» بيان الأمر وقيل: اللازم في الأمر زائدة ومعناه أمرٌ من أمري «**مما أمرت به أو نهيت عنه**» بيان أمري «**لا ندري**» أي لا نعلم غير القرآن ولا أتبع غيره «**ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**» ما موصولة أي الذي وجدناه في القرآن اتبعناه وعملنا به؛ ولقد ظهرت معجزة النبي صلى الله عليه وسلم، ووقع بما أخبر به؛ فإنّ رجلا خرج من الفنجاب من إقليم الهند وانتسب نفسه بأهل القرآن وشتان بينه وبين أهل القرآن، بل هو من أهل الإلحاد والمرتدين، وكان قبل ذلك من الصالحين، فأضله الشيطان وأغواه وأبعده عن الصراط المستقيم، فتفوه بما لا يتكلم به أهل الإسلام، فأطال لسانه في إهانة النبي صلى الله عليه وسلم ورد الأحاديث الصحيحة بأسرها وقال: هذه كلها مكذوبة ومفتريات على الله تعالى، وإنما يجب العمل على القرآن العظيم فقط دون أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت صحيحة متواترة، ومن عمل على غير القرآن فهو داخل تحت قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ وغير ذلك من أقواله الكفرية، وتبعه على ذلك كثير من الجهال وجعلوه إماماً وقد أفتى علماء العصر بكفره وإلحاده وخروجه عن دائرة الإسلام والامر كما قالوا[٥].

أقول: وهذه التقريرات تنطوي على مشكلة علمية كبيرة جدّاً للقائلين بعدم

---

(١) النجم: ٣ ـ ٤.

(٢) الأحكام لابن حزم ١: ١٥٩.

(٣) الأحكام ١: ١٥٩.

(٤) الأحكام ١: ١٥٩.

(٥) عون المعبود للعظيم آبادي ١٢: ٢٣٣.

عصمة النبي من أتباع الشيخين أبي بكر وعمر؛ ففي بعض النصوص الصحيحة أنّ الشيخين كانا يأمران بالأخذ من كتاب الله دون السنة، بل إنّ كليهما قد حرق السنّة، وقد ثبت أنّ عمر كان يعاقب بعض الصحابة الذين لم يطاوعوه في المنع من الحديث ممّن استمر بالرواية عن رسول الله، رغم إصراره هو على المنع، حتى أنّه حبس بعضهم، ومن ثمّ فهو القائل: حسبنا كتاب الله إنّ النبي يهجر...، وسنقف عند هذا الأمر في مطاوي بحوثنا القادمة حسب الحاجة!!!

أبو بكر يحرق حديث رسول الله

فقد ورد عن عائشة أنها قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمائة حديث فبات ليلته يتقلب كثيراً، فغمني..

فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟! فلما أصبح قال: بنيّة، هلمي الأحاديث التي عندك، فجئته بها، فدعا بنار فأحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت [به] ولم يكن كما حدثني فأكون نقلت ذلك[1].

الخليفة عمر يحرق حديث رسول الله

أخرج ابن سعد في طبقاته بسنده عن القاسم بن محمد بن أبي بكر: إنّ الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب فأنشد الناس أن يأتوه بها فلما أتوه بها أمر بتحريقها ثم قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب؛ فمنعني القاسم يومئذ أن أكتب حديثاً[2].

---

(١) تذكرة الحفاظ ١: ٥.

(٢) طبقات ابن سعد ٥: ١٨٨، وسير أعلام النبلاء ٥: ٥٩، والمثناة: معرب المِيْشْنَا، والميشنا، كتاب تفسيري للتوراة كتب بعد موسى عليه السلام بقرون..؛ كتبه ـ أو بأمر منه الحاخام يهود - يهودا - يهوذا بن شمعون لبعض شريعة اليهود المسمّاة باسمه، ولقد اتفق أهل التحقيق أنّ توراة اليوم ليست هي توراة موسى، بل هي ما كتبه الحاخام عزرا بعد موسى بألف سنة، ومعنى الميشنا في العربية المكرر على الألسن شفويّاً، ويقابله: المِيكْرَا، ويعني النص المكتوب المخصص

نشير ـ فقط ـ في هذه العجالة إلى أنّ هذا المنع قد استمر عقوداً طويلةً، وتقول الدراسات ـ الأخرى ـ في هذا المجال: إنّه استمر حتى خلافة عمر بن عبد العزيز، لكن ستثبت هذه الدراسة (في الفصل الخامس) أنّ هذا الكلام ليس دقيقاً وقد يكون خطأً؛ فالمنع استمر وما زال مستمرّاً حتى هذه اللحظة..

من هو المستفيد من مقولة: حسبنا كتاب الله

لنا أن نشير إلى أنّ هذا المنع لم يستفد منه سوى أعداء أهل البيت عليهم السلام، فمن ذلك ـ وعلى ما رواه أحمد بن حنبل ـ أنّ القاسطين (وهم معاوية وجنده) لما خسروا حرب صفين تاهت عليهم السبل، وضاقت عليهم الأرض بما رحبت؛ فعمد عمرو بن العاص إلى مكيدة: بيننا وبينكم كتاب الله، قائلاً لمعاوية: أرسل إلى علي بمصحف (=قرآن) وادعه إلى كتاب الله؛ فإنّه لن يأبى عليك فجاء به رجل فقال: بيننا وبينكم كتاب الله[1].

للقراءة، ثمّ أجريت تعديلات وتوضيحات على الميشنا مستقلّة عنه أطلق عليها الجِيْمَارَا، والتلمود هو مجموع الميشنا والجيمارا، ونشير إلى أنّ اليهود على قسمين صدوقيين وفريسيين، والفريسيون لا يقولون بالتدوين بعكس الصدوقيين؛ لأنّ الحياة ـ فيما يقولون تخضع لظروف تبدل باستمرار، والتدوين تحجير وتجميد، وهو لا يلائم ذلك التغيير والتبدل، لكن العجيب أنّ الفريسيين هم من دوّن الميشنا بعد أن منعوا من التدوين قروناً عديدة، فلقد دونوها عن روايات شفوية تناقلتها الشفاه لا عن صحف مكتوبة، وقد وقع في هذه الأمّة نظير ذلك حذو القذّة بالقذّة؛ فالمانعون من حديث النبي محمد ﷺ كتابة ورواية وتدويناً قروناً من الزمان، هم من دون حديث النبي ﷺ بصفة رسمية ـ حكوميّة بعد تلك المدّة، وهذه أقوى معضلات العلم والتاريخ..!!! فهل الشيخان أبو بكر وعمر أخطئا حينما منعا أم أنّ من دوّن ضارباً بسنّتهما هو من أخطأ؟؟؟.

أنظر كتاب موسى وفرعون بين الأسطورية والتاريخية لعصام الدين حنفي: ٨، طبعة دار العلم الجديد، الطبعة الأولى، وكتاب التلمود للدكتور كوهن المدخل: ١٧ دار الجيل، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٥م، وكذلك كتاب هل لليهود حق ديني في فلسطين ليوسف أيّوب حدّاد ١: ١١، بيروت نشر بيسان.

(١) مسند أحمد ٣: ٤٨٥.

على أنّ الخوارج؛ وهم المنشقون عن أمير المؤمنين علي بعد مكيدة عمرو بن العاص الآنفة وقعوا فيما حذّر منه النبي ﷺ في حديث الأريكة؛ ففي الوقت الذي حذّر الرسول ﷺ من مكيدة بيننا وبينكم كتاب الله، أكره الخوارج أمير المؤمنين علياً على أن يجاري هذه المكيدة بقولهم: لا حكم إلاّ لله؛ ضاربين بكل سنّة النبي عرض الجدار.

وفيما يبدو فمكيدة: بيننا وبينكم كتاب الله أضحت لتكون آيديولوجية كاملة؛ فعلى مدى قرون عديدة نجد هذه الرؤية فعالة جداً ومربكة؛ فمثلاً إذا حاورت البعض حول إمامة أمير المؤمنين علي يقول لك: أعطني آية في القرآن تنص على أنّ علياً هو إمام المؤمنين وأميرهم؛ بإلغاء دور السنّة من الحسابات تماماً، وقس على ذلك الباقي حتى هذه اللحظة.

والحاصل: فمبدأ الاكتفاء بكتاب الله، أو حسبنا كتاب الله، أو كتاب الله بيننا وبينكم، أو لا حكم إلاّ لله..، لم يستفد منه غير خصوم أمير المؤمنين علي، وسيتّضح لاحقاً أنّ هذا المبدأ هو القلب النابض لطريقتهم في التفكير.

وقفة مع كلمة: « يوشك»!!

ورد في بعض طرق حديث الأريكة أنّ رسول الله ﷺ قال: «**ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه، ليوشك...**» و« **يوشك** » فعل يدل على قرب الحدوث (= من أفعال المقاربة) ولا يستبعد أن ينطبق على الخليفتين أبي بكر وعمر؛ ويؤيد ذلك أنّ في كلمة «**أريكته**» إشارة إلى الملك والسلطنة، وهذا فيما لو تناسينا الوجدان والواقع التاريخي؛ حيث جزما بأنّ الشيخين اجتزءا بالقرآن لّما منعا من السنّة رواية وكتابة، هما ومن استنّ بسنّتهما في هذه المسألة.

سنة النبي مثل القرآن

قال الرسول ﷺ: « **ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه** » ولا يخفى أن المثلية تعني أنّ كل ما لأحدهما فهو للآخر إلا ما خرج بالدليل كالإعجاز الذي يختص بالقرآن دون المثل، وفيما سوى ذلك ممّا لم يدل الدليل على استثنائه فالقرآن هو السنة والسنة هي

القرآن، وهذا هو معنى المثلية.

وفي ضوء ذلك قد تترتب على السنّة كل الآثار الشرعية والعلمية المترتبة على القرآن؛ فكما أنّ جاحد القرآن كافر فجاحد السنة مثل ذلك، كما هو صريح علماء الأمة كابن حزم في نصه الآنف، وقس على ذلك باقي الآثار.

هذا علاوة على أنّ لقوله ﷺ: «**ومثله معه**» أصل قرآني تكرر في القرآن أكثر من خمس مرات؛ وليس هو كلام كأيّ كلام؛ فقوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾[1] نص ظاهر في ذلك؛ فالكتاب وإن كان ينطوي على الحكمة، أو هو هي، لكن لمّا كان الرسول هو من صاغ الحكمة في قالب سنّته المباركة، وهو من باشر التعليم ـ بأمر الله ـ أختلفت عن الكتاب بهذا الاعتبار؛ فالحكمة هي الكتاب باعتبار، وليست هي هو باعتبار ثان، ولقد ذكر المفسرون أنّ المقصود بالحكمة هو ما جاء به النبي عن الله تعالى وإن اختلفت كلماتهم في التعبير عن ذلك، والرسول فيما هو معلوم بالضرورة جاء عن الله بالقرآن وبما طوته سنّته المباركة، بل إنّ قتادة نصّ بأنّ المقصود بالحكمة هو سنّة النبي ﷺ[2].

أحاديث نبويّة أخرى

روى البخاري عن أبي هريرة مسنداً أنّ رسول الله ﷺ قال: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**» قالوا: يا رسول الله! ومن يأبى؟ قال ﷺ: «**من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى**»[3].

معلوم أنّ طاعة الرسول ـ والتي هي طاعة الله ـ تتحقق معها اتباعية القرآن بالضرورة؛ فمن يطع الرسول ﷺ متبع للقرآن؛ أمّا العكس فيستحيل وقوعه؛ بداهة

---

(١) البقرة: ١٥١.

(٢) تفسير القرطبي ٢: ٣١، تفسير الطبري ٢٨: ١٢٠، مجمع البيان للطبرسي١: ٤٣٤.

(٣) صحيح البحاري ٨: ١٣٩.

أنّ فهم القرآن متوقف تماماً على بيان الرسول ﷺ، والقرآن هو الذي أعلن ذلك في قوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ و: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ وغير ذلك من الآيات.

ونؤكد مرّة أخرى ـ في ضوء إطلاق النص ـ أنّ الجنّة لا تنال بطاعة الرسول في حدود الحلال والحرام من حج وصلاة وزكاة وما كان من هذا القبيل إلاّ على نحو الاحتمال؛ لأنّ كل هذه الأمور علّة ناقصة لنيل الجنّة، وهذا بعض ما خلصنا إليه من نتائج المبحث المتقدم، أمّا العلة التامّة فهي الطاعة المطلقة، في هذه الأمور وفي غير هذه الأمور، وسيأتي التفصيل في نظرية تقسيم النصوص لاحقاً.

وفي هذا الصدد روى البخاري في الصحيح عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: «**إنما مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قوماً فقال: يا قوم: إني رأيت الجيش بعيني وإني أنا النذير العريان فالنجاء النجاء؛ فأطاعه طائفة من قومه فأدلجوا فانطلقوا على مهلهم فنجوا، وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم، فصبحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم فذلك مثل من أطاعني فاتبع ما جئت به ومثل من عصاني وكذب بما جئت به من الحق**»[1].

وكذلك ما رواه عن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**دعوني ما تركتم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم؛ فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**» [2].

أقول: إن كان المقصود بـ: «**فأتوا منه ما استطعتم**» هو أنّ أوامر الرسول ﷺ ونواهيه تشرع من نفس المشرعة التي تشرع منها الآية التي تقول: ﴿لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاّ وُسْعَهَا﴾ [3] فهو؛ وإلاّ فيضرب بهذا اللفظ عرض الجدار؛ ضرورة أنّ أحكامَ الإسلام من أوامر ونواه نبوية، هي قوانين سماوية ثابتةٌ غير قابلة للتغيير بأيّ نحو من الأنحاء؛ فمثلاً لن يأتي اليوم الذي تكون فيه صلاة الظهر ثلاث ركعات مراعاة لحال المكلف واستطاعته؛ ولن يحدث أن يكون شهر رمضان عشرين يوماً وهكذا.

ثمّ من الضروري الإشارة إلى أنّ الحديث الآنف رواه النسائي في سننه

---

(١) صحيح البخاري ٨: ١٤٠.

(٢) صحيح البخاري ٨: ١٤٢.

(٣) البقرة: ٢٨٦.

بلفظ: «**إذا أمرتكم بالشيء فخذوا به ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه**»[١] وهو من هذه الجهة ألصق بالقواعد الشرعية ممّا رواه البخاري، ولا يحتاج إلى مؤونة التأويل.

بناء على ذلك فالحديث يدل دلالة كاملة على أنّ الهلكة نتيجة حتمية لعدم الدقة في اتباع الرسول ﷺ؛ في كل أوامره وفي كلّ نواهيه، وهذه النتيجة قد أفرزها ما مرّ في المبحث الأوّل؛ كأهم أثر لعدم الاتباع والطاعة.

وروى الترمذي بسند حسن أنّ النبي ﷺ قال لبلال بن الحارث: «**اعلم**» قال: ما أعلم يا رسول الله؟ قال ﷺ: «**إنّه من أحيى سنة من سنتي قد أميتت بعدي كان له من الأجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا يرضاها الله ورسوله كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيء**» هذا حديث حسن[٢].

هذا النص ظاهر ـ على وجه الإلزام ـ في ضرورة إحياء سنة النبي، والتحذير الشديد من الابتداع في الدين، ولا ريب في ضوء ذلك أنّ الابتداع في الدين يساوق إماتة السنة؛ لأنّهما أمران متلازمان على التنافي؛ ولأنّ التقابل بينهما تقابل الضدين أو النقيضين، وهما لا يجتمعان، علاوة على أنّنا نقطع من خلال الوعيد الشديد في النص أنّ المميت للسنة يحمل أوزار كل المنتهجين لهذا النهج، فإحياء البدعة أو قل إماتة السنة يدور مدار أشد المحرمات في الإسلام، بل لعله يدور مدار الجحود بضروريات الدين التي تطرح الرسول على أنّه واجب الطاعة في كل شيء وفي كل ظرف.

ويبدو ـ لي ـ أنّ سلوك الشيخين أبي بكر وعمر في حرق سنّة النبي والمنع منها رواية وكتابة وتدويناً، محكومٌ بمقررات نص الإمام الترمذي الآنف؛ إذ لا ريب في أنّ ـ نتيجة ـ ما فعلاه يتقاطع للغاية مع مضمون هذا اللون من حديث النبي ﷺ، وبالتالي فهو ينبىء عن وجود طريقتين من التفكير ومنهجين في التعامل مع سنّة النبي ﷺ.

ومن الضروري الإشارة إلى أنّ الترمذي روى الحديث الآنف عن أنس بن مالك

---

(١) سنن النسائي ٥: ١١١.

(٢) سنن الترمذي ٤: ١٥٠

قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا بني وذلك من سنتي، ومن أحيى سنتي فقد أحياني ومن أحياني كان معي في الجنة»[١]، وقد علق عليه بقوله: هذا حديث حسن، غريب من هذا الوجه.

ومعنى: «**فقد أحياني**» على الراجح: أحيى ذكري؛ فإحياء ذكر النبيّ يستتبع إحياء نفس الدين، وليس من شأن الدراسة البحث في ذلك، لكن بقي أن نشير إلى أنّ بعض نسخ الترمذي روت الحديث: «**فقد أحبني**[٢]» ومهما يكن من شيء فالحديث واضح الدلالة فيما سوى ذلك كوضوح قوله ﷺ: «**من أحيا سنة من سنتي...**» في الحديث السابق.

متى يكون تطبيق السنة ليس من السنة؟؟؟

في هذا المعنى علّة فروض؛ فمن ذلك ما رواه البزار بسنده الصحيح عن ابن عباس قال: كانت مولاة للنبي ﷺ تصوم النهار وتقوم الليل؛ فقيل له: إنّها تصوم النهار وتقوم الليل، فقال ﷺ: «**إن لكل عمل شرة**[٣] **إلى فترة، فمن كانت فترته إلى سنتي فقد اهتدى، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد ضل**» [٤] وقد علق عليه الهيثمي في مجمع الزوائد بقوله: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح[٥].

ما يؤكّد عليه النبيّ هو أنّ امتثال أحكام الدّين المستقاة من السنّة، فيما يظهر من الحديث، مرددة بين ثلاثة حدود هي: الإفراط والتفريط والاستواء، والحدّان الأوّل والثاني ليسا من سنّة النبي؛ فمثلاً حينما يأمر الرسول بأمر، فهو من السنّة بلا شبهة، لكن عملية التشديد في تعاطيه ليست من السنّة، ومن ذلك أنّ النبي كره للصحابة أن يأتّموا به في نافلة شهر رمضان الليلية، بل حذّرهم؛ خشية أن تكتب عليهم، لكنّهم ـ جهلاً أو عناداً ـ استمروا، كما ذكر ذلك البخاري وغيره..، والموارد من هذا

---

(١) سنن الترمذي ٤: ١٠١.

(٢) تحفة الأحوذي ٧: ٢٧١.

(٣) الشرة: الفعالية والنشاط.

(٤) مسند البزار٦: ٣٣٩، مؤسسة علوم القرآن/ بيروت / الطبعة الأولى.

(٥) مجمع الزوائد ٢: ٢٥٨.

القبيل كثيرة!! وما نخلص إليه هو أنّ أوامر النبي ﷺ وكذلك نواهيه شيء، وطريقة امثالهما شيء آخر، قد لا توافق عليها السنّة.

وفي هذا المعنى روى البخاري بسنده عن أنس بن مالك قال: قال الرسول ﷺ: «**أما والله إنّي لأخشاكم الله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء؛ فمن رغب عن سنتي فليس منّي**»[1]

ولا ريب في أنّ هذا المضمون يشرع من نفس المعين الذي يقول: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾[2] وقد ورد في بعض النصوص الثابتة أنّ من يتقدم على ما أمر به الرسول ﷺ يهلك ومن يتأخر يضل، ولا نجاة إلاّ فيما بينهما؛ وهذا ما نقصده بالاستواء وقوله ﷺ: «**فليس مني**» يعني ـ في أيسر القول ـ ليس على منهاجي.

أضف إلى ذلك فقوله ﷺ: «**فمن رغب عن سنتي فليس منّي**» ورد مورد العلّة، وليس هو خاص بالصوم والرقود والزواج؛ فهذه الموارد من سنّة النبي لا أنّها كلّ سنّة النبي؛ والمورد ـ كما لا يخفى ـ لا يخصص الوارد.

وإذا ما حاول المرجفون من المنافقين ومن غيرهم ترويج شبهة أنّ النبي ﷺ قد يأمر بما ليس عن الله؛ فالرسول ﷺ بالمرصاد لمثل هذه المشروع الخبيث، وفي هذا الشأن روى الطبراني بسند معتبر عن الحسن بن علي عليه السلام قال: صعد رسول الله ﷺ المنبر يوم غزوة تبوك فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «**يا أيها الناس إنّي ما آمركم إلاّ ما أمركم الله به ولا أنهاكم إلاّ عمّا نهاكم الله عنه**»[3].

وقد نجد في بعض سنّة النبي ﷺ صياغة قرآنيّة في قالب حديث؛ ففيما روى أحمد ـ عن ابن عمر ـ أنّ رسول الله ﷺ ذات يوم كان مع نفر من أصحابه، فأقبل عليهم ﷺ فقال: «**يا هؤلاء ألستم تعلمون أنّي رسول الله إليكم؟**» قالوا: بلى نشهد أنك رسول الله ﷺ، فقال ﷺ: «**ألستم تعلمون أنّ الله أنزل في كتابه من أطاعني ﴿فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾؟**» قالوا: بلى نشهد أنّ من أطاعك أطاع الله وأنّ من طاعة

---

(١) صحيح البخاري ٦: ١١٦، ورواه مسلم ٤: ١٢٩.

(٢) الحديد: ٢٧.

(٣) معجم الطبراني ٣: ٨٤.

الله طاعتك، قال ﷺ: «**فإنّ من طاعة الله أن تطيعوني وأنّ من طاعتي أن تطيعوا أئمتكم، فإن صلوا قعوداً فصلوا قعوداً**»[1].

فهذا النمط من الحديث يتّخذ من التأكيد والتقرير، للمتكلّم والمخاطب، اسلوباً للتعبير عن خطورة الطاعة في السلب والايجاب، وارشاداً لحكم العقل بوجوبها..؛ لكن الفقرة التي تقول: «**وأنّ من طاعتي أن تطيعوا أئمتكم فإن صلّوا...**» مشكوكة؛ لأنّها أولاً: من رواية ابن عمر؛ وابن عمر أول من شرّع الصلاة خلف الفاسقين والظالمين، وثانياً: لتفرده بها؛ إذ لم ينسبها أحد إلى الرسول ﷺ سواه، وثالثاً: لأنّها تتلاءم مع طريقته في فهم الإسلام؛ فهو أول من صحح مؤازرة الحكّام حتى لو كانوا فجرة فاسقين، على طريقة مرجئة ومعتزلة الصحابة، التي كان له الحظّ الأفور في تأسيسها كما أثبتنا ذلك في كتابنا عبد الله بن عمر، ورابعاً: فلأنّه سيّء الحفظ جداً حتى أنّه حفظ سورة البقرة في ثمانية أعوام؛ فمجموع هذه الأمور عائق من حصول الاطمئنان بمروياته إذا ما تفرّد وحده في النقل، وخامساً وهو الأهم أنّ ابن عمر ينسب إلى رسول الله ما لم يقله، وسنعرض لما يهمّنا من هذه الأمور في فصل لاحقٍ من هذه الدراسة؛ في بحث الاسرائيليات، وفي غيره.

يضاف إلى ذلك ضعف الدلالة؛ فإنّ فقرة: «**وأنّ من طاعتي أن تطيعوا أئمتكم**» يمكن أن يكون المقصود منها ـ فيما لو ثبتت عن النبي ـ هو وجوب طاعة الأئمة المتوفرة فيهم شروط الإمامة، لا كلّ من تسلطّ على الرقاب حتّى لو كان طاغية، ومثل هذا التقييد، تقييد بالقرائن الحالية والخارجية، لا مندوحة من ارتكابه في مثل هذه النصوص؛ إذ لو كان مقصود الرسول ﷺ أطيعوا كل من على رقابكم حتى لو كان فاسقاً فاجراً سفاكاً للدماء، منتهكاً للأعراض، فمعنى ذلك أنّ الرسول ﷺ يأمر بما لا يرضى به الله ولا هو ﷺ، وليس هذا بكائن عن النبي ولا يتصور عنه؛ فقد روى الأئمة عن النبي ﷺ، بأسانيد صحيحة، ما هو نصٌ في ضرورة الوقوف بوجه أمراء السوء؛ كرواية الخلوف التي أخرجها مسلم في صحيحه بسنده عن ابن مسعود والتي سنسردها عليك في هذا الفصل بعد قليل..

والذي أذهب إليه بملاحظة كل ذلك أنّ الفقرة الأخيرة أدرجت في الحديث

---

(١) مسند أحمد: ٩٣، معجم الطبراني الكبير ١٢: ٢٤٨.

إدراجاً، وهي من كلام ابن عمر أو غيره، وليست هي من كلام الرسول ﷺ، ويشفع لما ذهبنا إليه أنّ بعض المحدثين ممّن جاء بعد أحمد روى الرواية بلفظ: «**أمراءكم**» بدل «**أئمتكم**» كما في مسند أبي يعلي[١] وصحيح ابن حبان[٢]، وفيه إشارة على تلاعب ما!!.

بعض ما نريد أن نخلص إليه هو أنّ مثل هذا الاضطراب، في نصوص النبوة، يمكن أن يسفر عن طريقة من التفكير ترى جواز التلاعب بألفاظ الحديث النبوي!!!.

ومن النصوص الواضحة الدلالة في خطورة الممارسة الإسلاميّة في إطار الطاعة النبوية ما رواه الحسن بن سفيان في كتابه الأربعين عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال: « **لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به** »[٣]. وقد علق عليه ابن حجر في فتح الباري بقوله: أخرجه الحسن بن سفيان وغيره، ورجاله ثقات[٤]، وقال المناوي: وقد صححه النووي في الأربعين[٥].

فهذا النص ينفع ـ وحده ـ لأن يكون دليلاً كاملاً على حرمة تعاطي الرأي في استنباط الأحكام، فهو على إطلاقه يفرض على المسلمين أن يجعلوا من أهوائهم تابعة لكل ما جاء به الرسول ﷺ، وهذا ـ كما ينص الحديث ـ هو شرط الإيمان؛ ولنا على ضوء ذلك أن نحدد مفهوم المؤمن بأنّه: الذي يجعل من هواه تبعاً أو تابعاً لما جاء به الرسول ﷺ والعكس بالعكس، وهذه النتيجة قد توصلنا إليها في البحوث القرآنيّة المتقدّمة.

وأكثر من ذلك؛ ففرضيّة بعض الصحابة في امتثال ما جاء به موسى النبي، وغيره من الأنبياء عليهم السلام جميعاً، بعد بعثة النبي محمد، أمرٌ لا يقرّه دين الإسلام، لا قليلاً ولا كثيراً؛ وفي ذلك روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن جابر أنّ عمر بن الخطاب أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فقال: يا رسول الله ﷺ، إنّي أصبت كتاباً حسناً من بعض أهل الكتاب، قال: فغضب ﷺ وقال: «**أمتهوكون فيها يا ابن**

---

(١) مسند أبي يعلي ٩: ٣٤٠.

(٢) صحيح ابن حبان ٥: ٤٧٠.

(٣) الأربعين للحسن بن سفيان: ٥١.

(٤) فتح الباري ١٣: ٢٤٥.

(٥) فيض القدير للمناوي ٥: ٣٧٦.

الخطاب؛ فوالذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به؛ والذي نفسي بيده لو كان موسى حياً ما وسعه إلاّ اتباعي»[١].

أقول: وهذا الحديث له عدة طرق، وهو بمجموع طرقه حسن معتبر كما نص على ذلك أعلام أهل السنة كعمرو بن أبي عاصم في كتابه السنة[٢]، والأستاذ شعيب الأرنؤوط في بعض تعليقاته على سير أعلام النبلاء[٣]، وسنتعرض لهذا الحديث ولغيره حينما سنتناول تأثير النزعة اليهودية على الفكر الإسلامي عموماً وعلى السنة النبوية بنحو خاص، لكن على أي حال فهو نصٌ في عدم إمكانية افتراض وجود منطقة فراغ لم يملأها الرسول ﷺ؛ بقول أو بفعل أو بتقرير.

والملفت للنظر أنّ القرآن والرسول في الوقت الذي يصفان كتب اليهود بأنها كتب ضلال يأتي عمر ليجابه الرسول ﷺ بقوله: أصبت كتاباً حسناً من بعض أهل الكتاب؛ فلاحظ!!!.

وفي الوقت الذي يأمر الله سبحانه وتعالى بطاعة الرسول المطلقة التي هي عين الهداية يأتي عمر بكتب اليهود التي هي عين الضلال..

وفي الوقت ذاته يقول عمر: حسبنا كتاب الله، ويحرق السنة، ويحبس محدثي الصحابة، ويضربهم بالدرة، ويمنع من كتابة الحديث...

وإذا كانت هناك رؤية خطرة يمكن إدراجها في أعلى قائمة الرؤى الخطرة؛ فافتراض أنّ النبي يتكلّم في الرضا بما لا يتكلّم به في الغضب، إشارة إلى عدم سلامة النبوّة في صنع القرار السماوي، أخطر فايروس اعترض بدن المعرفة الإسلاميّة؛ وفي ذلك روى ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ وأريد حفظه؛ فنهتني قريش عن ذلك؛ قالوا: تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ يتكلم في الرضا والغضب، قال: فأمسكتُ فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأشار بيده إلى فيه فقال: «**أكتب فو الذي نفسي**

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٦: ٢٢٨.

(٢) السنة لعمرو بن أبي عاصم: ٢٧.

(٣) هامش سير أعلام النبلاء ٢: ٤١٩.

بيده: ما يخرج منه إلاّ حق»[١].

وروى ابن خزيمة بسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (=عبد الله بن عمرو بن العاص) قال: قلت يا رسول الله أكتب عنك كل ما سمعت؟ قال ﷺ: «**نعم**». قلت: في الرضا والغضب؟ قال ﷺ: «**نعم؛ فإنّه لا ينبغي لي أن أقول في ذلك إلا حقاً**»[٢].

أقول: وهذا الحديث صحيح، وهو على أسوأ التقادير حسن معتبر، ولعل مقصود ابن حجر هو هذا حينما قال: وله طرق يقوي بعضها بعضاً[٣]، والأستاذ شعيب الأرنؤوط وسم أحد الطريقين الآنفين بأنّه صحيح، وقال عن الآخر بأنّ رجاله ثقات[٤].

والحاصل فالحديث نص في كلام النبيّ ﷺ أعلى من الظروف؛ فكلمة «**كل**» الواردة في قول عبد الله بن عمرو: اكتب كل شيء أسمعه منك، والتي أجاب عنها الرسول ﷺ بقوله: «**نعم**» نص في ذلك، علاوة على أنّ النبي ﷺ أمره بالكتابة عنه في حالتي الرضا والغضب، وهذا نص آخر في أنّ ما يتفوه به النبي ﷺ فضلاً عن كونه حق، لا تؤثر فيه المؤاثرات البشرية، وأنهّ ﷺ متحرر عن كل ما هو مؤثر ـ سلبيّاً ـ على مراكز صنع القرار النبوي..

حديث: «لا أقول إلاّ حقاً»:

روى هذا الحديث عن النبي ﷺ أكثر من صحابي؛ فعن أبي هريرة ما أخرجه الترمذي بسند حسن ـ فيما نصّ هو ـ قال: قالوا يا رسول الله ﷺ إنك لتداعبنا (=تمازحنا)؟ فقال ﷺ: «**إني لا أقول إلاّ حقاً**»[٥]..

وعن ابن عمر ما أخرجه الطبراني قال: قال رسول الله ﷺ: «**إني لأمزح ولا أقول إلاّ حقاً**»[٦]. وقد علّق عليه الهيثمي في مجمع الزوائد بقوله: رواه الطبراني

---

(١) مصنف بن أبي شيبة ٦: ٢٢٩، وتهذيب الكمال ٣١: ٣٩.

(٢) صحيح ابن خزيمة ٤: ٢٦.

(٣) فتح الباري:.

(٤) هامش سير أعلام النبلاء ٣: ٨٨.

(٥) سنن الترمذي ٣: ٢٤١، وقد رواه البخاري في الأدب المفرد: ٦٦.

(٦) المعجم الأوسط ١: ٢٩٨، المعجم الصغير ٢: ٧.

وإسناده حسن[١].

وهو ـ أو هما ـ نص آخر في أنّ الرسول ﷺ يمازح ولا يقول إلاّ حقاً، وهو فيما لو أضفناه إلى الأحاديث والنصوص السابقة المعلنة أنّ الرسول ﷺ في حالات الرضا والغضب والمزاح لا ينطق إلاّ بحق تتبلور أمامنا الحقيقة التي تفترض أنّ الرسول ﷺ معصوم من الزلل في كل شيء، لا أنّه معصوم في تبليغ الأحكام دون غيرها كما يفترض جمهور أهل السنّة؛ إذ قد أعلنت النصوص السابقة ـ القرآنية والنبوية ـ بمقتضى إطلاقها أنّ الرسول ﷺ واجب الطاعة في كل شيء، وعلى مقتضى عموم بعضها كحديث عبد الله بن عمرو بن العاص القائل: كل شيء، فالشأن هو الشأن، مضافاً إلى أنّه لم يدل دليل من قرآن أو سنة على التقييد والتخصيص..، وفيما أذهب إليه فإنّ هذه النصوص كحديث أبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص؛ آبية عن التقييد والتخصيص[٢]، هذا إذا وجد المخصص والمقيد الذي يلوي العنق ولم نعثر عليه.

فبين تلك الاطلاقات والعمومات التي تفترض عصمة الرسول ﷺ في كل شيء، وبين الأدلة التي يطرحها الآخرون على عدم العصمة في ما عدا تبليغ الأحكام، تباين كلي، ولا تجري معه قواعد الجمع العرفي المتعارفة عند الأصوليين، وستعرف لاحقاً أنّ افتراض وجود أدلّة مخصصة خيال، وكل ما هو موجود إرجاف، هذا شيء.

والشيء الآخر هو أنّ الاطلاقات والعمومات في عصمة الرسول في كل شيء متواترة معنىً، هذا إذا لم نقل أنها متواترة لفظاً؛ والأخبار التي تزعم عدم عصمة الرسول ﷺ في غير الأحكام ـ لو سلّمناها ـ فهي آحاد[٣]، وأخبار الآحاد وإن أمكن أن تخصص وتقيد النصوص المتواترة في مجال العمل الفقهي، إلاّ أنّ ذلك لا يجري في العقائد الخطيرة على ما هو الراجح، بل الثابت عند محققي الأمة سنّة وشيعة..؛ فكيف بالعقائد التي موضوعها النبوة والرسالة؟!!!.

وفي هذا المجرى روى الضحاك بسنده عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه أنّ رسول

---

(١) مجمع الزوائد ٨: ٨٩.

(٢) لأن التنافي بينهما من قبيل التنافي بين المتباينين، وهما من قبيل قول القائل: أكرم زيداً وقوله: لا تكرم زيداً، وهما لا يصدران من عاقل؛ لأنّهما لا يجتمعان، وسنبين ذلك لاحقاً.

(٣) أخبار الآحاد هي الأخبار غير المتواترة.

الله ﷺ اشترى فرساً من سواء بن قيس المحاربي فجحده فشهد له خزيمة. فقال له الرسول ﷺ: «**ما حملك على الشهادة ولم تكن معنا حاضراً**» قال خزيمة: صدقتك بما جئت به، وعلمت أنك لا تقول إلاّ حقاً، فقال الرسول ﷺ: «**من شهد له خزيمة أو شهد عليه فحسبه**»[1].

أقول: وهذا الحديث صحيح عند عموم علماء أهل السنة، بل هم يسوقونه في مصنّفاتهم سوق المتواترات، وهو كثير الطرق لا حاجة لعرضها جميعاً، وممّن جزم بصحته الألباني في إرواء الغليل[2] وغيره.

هذا الحديث رقم آخر في أنّ الرسول ﷺ واجب الاتباع مطلقا؛ في التبليغ وفي غيره، ومورد الحديث ـ كما هو بائن ـ لا علاقة له بالأحكام الشرعية التي يدّعي البعض أنّه ﷺ معصوم فيها دون سواها؛ وما قاله خزيمة نص في ذلك، وإمضاء النبي لا يبقي أيّ احتمال للخلاف..؛ ومن ثمّ فتكريم الرسول ﷺ لخزيمة بما يندر أن يكون له نظير، يدلّ على أنّ سلوك خزيمة أضحى معياراً لما ينبغي على كلّ مسلم، وهو حيال ما هو ثقيل الوزن من المواقف، كالموقف الفريد أعلاه.

وممّا هو نصّ في ذلك ما أخرجه البخاري بسنده عن أبي سعيد بن المعلى قال كنت أصلّى فمر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاني، فلم آته حتى صليت، ثمّ أتيته فقال: «**ما منعك أن تأتي ألم يقل الله: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾**»؟[3].

وهو صريح في أنّ للرسول ﷺ حق الطاعة في أعناقنا بما لا حصر له، بل مطلقاً؛ فطاعته مقدمة بلا أدنى ترديد على كل الممارسات الإسلامية؛ من صلاة وصوم وحج وزكاة وجهاد وغير ذلك، وقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ يعلن أنّ الاستجابة للرسول ليست لحدودها نهاية.

وعلى هذا المنوال ما أخرجه الطبراني في معجمه بسنده عن قتادة في قوله: ﴿وَمَا

---

(١) الآحاد والمثاني للضحاك ٤: ١١٥.

(٢) إرواء الغليل ٥: ١٢٧.

(٣) صحيح البخاري ٥: ١٩٩.

﴿كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ قال: نزلت هذه الآية في زينب بنت جحش، وكانت بنت عمة رسول الله صلى الله عليه وآله سلم فخطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضيت، وظنت أنّه يخطبها على نفسه، فلما علمت أنّه يخطبها على زيد بن حارثة أبت وأنكرت فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ...﴾[1] وقد علق عليه الهيثمي في مجمع الزوائد بقوله: رواه الطبراني بأسانيدَ رجال بعضها رجال الصحيح [2]، وهو نصّ في انّ للرسول ﷺ ولاية على كل المسلمين وفي كل الأمور، هي أقوى من ولاية الأب والجد والإبن.

وفي هذا المجرى أيضاً روى الطبراني بسند معتبر أو مقبول بسنده عن سلمان الفارسي في حديث طويل؛ يسرد فيه سلمان قصة إسلامه واجتهاده في البحث عن النبي ﷺ؛ فكان ممّا قال وهو يحدث عن الراهب المقدس الذي كان يبشر بالنبي ﷺ..

قال الراهب: يوشك أن يبعث نبي يأكل الهدية، ولا يأكل الصدقة، بين كتفيه خاتم النبوة، فإذا أدركته فاتبعه وصدقه، قال (=سلمان): وإن أمرني أن أدع النصرانية! قال الراهب: نعم؛ فإنّه نبيّ لا يأمر إلا بالحق ولا يقول إلاّ حقاً، والله لو أدركته ثم أمرني أن أقع في النار لوقعتها... إلى أن قال سلمان للنبي: والذي بعثك بالحق لقد سمعته (=الراهب) يقول: لو أدركته وأمرني أن أقع في النار لوقعتها؛ إنّه نبي لا يقول إلاّ حقاً ولا يأمر إلا بحق[3].

وتأييده لما نحن فيه واضح؛ وخصوصاً فقرة: إنّه نبي لا يقول إلاّ حقاً ولا يأمر إلا بحق.

حديث: «الدين بدأ غريباً ويرجع غريباً»:

روى الترمذي بسند حسن ـ فيما نصّ هو ـ عن عمرو بن عوف أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إنّ الدين ليأزر إلى الحجاز كما تأزر الحية إلى حجرها، وليعقلن الدين في الحجاز معقل الأروية من رأس الجبل؛ إن الدين بدأ غريباً ويرجع غريباً**

---

(١) معجم الطبراني الكبير٢٤: ٤٥.

(٢) مجمع الزوائد ٧: ٩٢.

(٣) الأحاديث الطوال للطبراني: ٣٢، المعجم الكبير ٦: ٤٤، تاريخ بغداد ٩: ٢٠٠.

فطوبى للغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي من سنتي»[١].

أقول: وهذا نص في أنّ سنة النبي ﷺ في معرض الحدثان والضياع، ومن ثمّ فهو نص في أنّ هناك من يصلح من سنة الرسول ﷺ (=يحييها) في ظرف غربة الدين، وما هو أكثر من ذلك أنّ مدار بقاء الدين على هؤلاء الغرباء؛ إذ هم من سيصلح أمر الدين دون سواهم، وفي هذا تلويح بل تصريح بأنّ الدين لولا أولئك الغرباء لما كتب له أن يبقى، وفيما عدا ذلك نجد تلازماً ذاتياً بين الدين والسنة النبوية، وأنّ إفساد السنة النبوية يلازمه بلا انفكاك غربة الدين وضياعه والعكس بالعكس؛ وهذا في الحقيقة من معجزات النبوّة؛ حيث أنبأ ﷺ عمّا سيقع كما سيتبيّن لاحقاً.

يضاف إلى ذلك مسألة خطيرة وهي أنّ الإجماع (=اتفاق أكثر الأمّة) في العصور الآتية بعد عصر النبي ﷺ لا يمثلّ الدين أو جانباً منه في ضوء النص الآنف، والغرباء ـ ممّن شذ عن ذلك الإجماع والاتفاق ـ هم من يمثّله، وعلى أيّ حال فإصلاح ما أفسد من سنّة النبي ﷺ واجب على كلّ أفراد الأمّة وكلّ بحسبه!!!.

وإذا ما تساءلنا عن هويّة أولئك المفسدين لأمر السنّة، فإنّنا نجد الإجابة في بعض الأخبار النبويّة الصحيحة؛ في مثل ما أخرجه مسلم بسنده عن عبد الله بن مسعود أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**ما من نبي بعثه الله في أمّةٍ قبلي إلاّ كان له من أمّته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثمّ إنّه تخلّف من بعدهم خلوف يقولون مالا يفعلون، ويفعلون مالا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**».

قال أبو رافع: فحدثت عبد الله بن عمر فأنكره عليّ فقدم ابن مسعود فنزل بقناة فاستتبعني إليه عبد الله بن عمر يعوده فانطلقت معه فلما جلسنا سألت ابن مسعود عن هذا الحديث فحدثنيه كما حدَّثْتُ ابن عمر[٢].

---

(١) سنن الترمذي ٤: ١٢٩.

(٢) صحيح مسلم ١: ٥١.

مجرد تساؤل!!!

من حقنا أن نتساءل: هل أنّ ما يستفاد من هذا الحديث هو وجوب مجاهدة الخلفاء الذين لم يأخذوا بسنّة الرسول حينما حرقوها ومنعوا منها تحت شعار حسبنا كتاب الله، باليد أو باللسان أو بالقلب...؟

وهل أنّ الذي لا يجاهدهم ليس بمؤمن؟

وما هي قيمة الخلفاء المانعين من السنّة في ضوء هذا النص الصحيح؛ إذ هل هم من الحواريين أم ليسوا هم كذلك؟.

وإذا كانوا من الحواريين فلماذا ضربوا بالسنّة عرض الجدار؟.

وإن لم يكونوا كذلك فلماذا نتعبّد بكل سلوكيّاتهم مع أنّ بعضها ليست من الدين بيقين؟

على الآخرين أن يجيبونا على هذه الأسئلة!!!

ولكن مهما تساءلنا، فنحن ماثلون أمام حقائق لا يشك فيها شاك؛ لا من أولئك ولا من هؤلاء، وهي أنّ الخلفاء في تاريخ هذه الأمّة منعوا من السنّة كتابة ورواية، بشكل رسمي، تحت شعار الاكتفاء بكتاب الله القرآن، بل قد جسّدوا هذا المنع عمليّاً لمّا حرقوها، ومنعوا الصحابة من ممارسة وظيفة روايتها وكتابتها؛ فقد ثبت أنّهم حُبسوا، وضُربوا، وهُدّدوا..

ولأهل السنّة توجيهات لصنيع الشيخين أبي بكر وعمر ـ سنعرض لها لاحقاً ـ ومن هذه التوجيهات أنّ الشيخين منعا من سنّة النبي احتياطاً لأجلها لا جحوداً بها، وللخليفة عمر توجيه آخر وهو خشية اختلاطها بالقرآن، وخشية التشبه باليهود، حيث أقبلوا على مدوّناتهم فتركوا التوراة..

فهذا ما قالوا، ولكن على أيّ تقدير فالنتيجة واحدة؛ وهي أنّ سنّة النبي ممنوعة على الأمّة؛ فالشيخان ـ بملاحظة التوجيه الآنف ـ أرادا أن يحافظا على السنّة؛ احتياطاً لها؛ فمنعا منها وغيّباها؛ ولا ينبغي الريب أنّ أكثر ذلك الممنوع لم يصل إلينا اليوم، وسنثبت لاحقاً أنّ السنّة بعد الشيخين لم تضع فحسب، بل ضيّعت تحت سلطة آيديولوجية سمينة الأهداف!!

ولا بأس بالتنويه إلى أنّ نص مسلم هذا حجر عثرة أمام عقيلة ابن عمر في حرمة مجاهدة أمراء السوء وبغاة الحكّام. وهناك نصوص أخرى في هذا المضمون سنسردها لاحقاً.

ومن النصوص التي حدّدت لنا هويّة الإتّجاه التارك للسنّة ما أخرجه عبد الرزاق جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال لكعب بن عجرة: «**أعاذك الله يا كعب من إمارة السفهاء**».

قال: وما إمارة السفهاء يا رسول الله؟.

قال: «**أمراء يكونون بعدي لا يهدون بهديي ولا يستنون بسنتي فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فأولئك ليسوا مني ولست منهم ولا يردون على حوضي، فمن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فأولئك مني وأنا منهم وسيردون عليّ حوضي، يا كعب بن عجرة الصوم جنّة والصدقة تطفىء الخطيئة...**»[1].

أقول: وقد أخرجه عمرو بن أبي عاصم في كتاب السنة جازماً بصحته، وأنّ رجاله رجال الشيخين عدا عاصم العدوي الثقة[2]، كما قد أخرجه الحاكم النيسابوري وعلق عليه بقوله: صحيح الإسناد[3]، ومثله جزم الذهبي في تلخيصه[4]، ونشير إلى أنّ هذا الحديث ينطوي على مطالب جمّة سنعرض لها لاحقاً، وحسبنا أن نشير هنا إلى أنّ الأمراء بعد النبي ﷺ لا يستنون بسنّته وفي هذا إلماحة إلى أنّ آيديولوجية الدولة التي تربع على عرشها أولئك الأمراء تنطوي على طريقة تفكير متقاطعة تماماً مع طريقة تفكير النبوّة...!!.

---

(١) مصنف عبد الرزاق ١١: ٣٤٦.

(٢) السنة لابن أبي عاصم: ٣٣٧.

(٣) مستدرك الحاكم ٤: ٤٢٢.

(٤) تلخيص المستدرك ٤: ٤٢٢.

المبحث الثالث:

الصحابة بين طاعة النبي ﷺ وطريقة التفكير

نريد أن نثبت في هذا المبحث أنّ الصحابة جميعاً ـ في حدود المبدأ ـ لا يرون غير طاعة النبي ﷺ، ولا يرون دستوراً غير دستور القرآن والسنّة؛ لكن في حدود الممارسة ينقسمون إلى قسمين؛ فقسم لا يرى حرجاً بمخالفة النبي ﷺ، والقسم الآخر يرى أنّ ذلك غير سائغ، وهو انفلات عن الجادّة، ومروق عن السراط؛ وإذا كان كلٌ من القسمين يعتقد في أصل المبدأ بأنّ المدار على طاعة النبي؛ فهو أقوى دليل على ذلك المروق وذلك الانفلات، ولسنا بعد ذلك في حاجة لإقامة برهان، وفي الحقيقة لدينا نصوص كثيرة تطوي كلّ هذه الملابسات سنسرد ما يسنّى لنا سرده منها في هذا المبحث..، وفيما نعتقد، فمرجع انقسام الصحابة إلى قسمين هو وجود طريقتين في التفكير..

ومن ذلك ما أخرجه مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن رجل من آل خالد بن أسيد أنّه سأل عبد الله بن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن إنّا نجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن ولا نجد صلاة السفر؟. فقال ابن عمر: يا ابن أخي إنّ الله عزوجل بعث إلينا محمداً ﷺ ولا نعلم شيئاً فإنما نفعل كما رأيناه يفعل[1].

أقول: وسند الخبر حسن أو صحيح، والرجل الذي أبهم ذكره مالك هو أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد كما نص على ذلك القرطبي[2]، ومن ثمّ فهو واضح الدلالة في المطلوب، ومن الحق أن نشير إلى أنّ أصولَ الأحكام ومبادئ الحلال والحرام موجودةٌ في القرآن الذي هو: ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ وعلى السنة التفصيل والبيان؛ وما نحن فيه من هذا القَبيل؛ إذ لَا ريبَ في أنّ صلاة القصر (=السفر)

---

(١) الموطأ لمالك ١: ١٤٥.

(٢) تفسير القرطبي ٥: ٣٥٣.

مذكورة في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا﴾[1] ولكن لابن عمر على ما يبدو ملكات ضعيفة في عملية الاستنباط، وسيأتي الحديث عن ذلك في فصول لاحقة..

الصحابة بين المبدأ الصحيح والممارسة الانفلاتيّة

ابن عمر يؤاخذ مؤاخذة شديدة في أنّه لم يعمل بمضمون القاعدة التي قعّدها في الخبر الآنف فيما يخص آل بيت رسول الله ﷺ؛ فهو قد ازْوَرّ عن علي وفاطمة والحسن والحسين وعموم بني هاشم، مخاصماً لهم، ممالئاً لأعدائهم عليهم، ولقد ذهب برجله ليبايع الأمويين، وهم أهل بغي وباطل، تاركاً علياً من دون بيعة ومن دون نصرة، وهذا إن دلّ فإنّما يدلّ على أنّ هناك طريقة تفكير (وهي لا تخص ابن عمر فحسب) تقوم على أساس التنافي بين المبدأ الصحيح والممارسة الانفلاتية..، فالمبدأ الذي طرحه ابن عمر في النص السابق صحيح؛ لكنّه ضرب به في الممارسة العملية وانفلت عنه..؛ لكن مهما يكن الأمر فابن عمر في المبدأ، يعلن أنّ المعين الذي يجب على المسلمين الاستقاء منه والعمل بهداه هو ما جاء به الرسول، أمّا الرجوع للقرآن من دون ذلك، فقد ذكر هذا الصحابي أنّه خطأ، وهذا في الواقع بمثابة رد ـ آخر ـ على من يزعم كفاية القرآن لمعرفة مفردات الدين، فبعض الرؤى ـ على ما عرفت وستعرف ـ لا ترتضي إلاّ ما في القرآن، وكأنّهم غير ملتفتين إلى أنّ لازم ذلك هو ضرب السنة بالكامل..

أضف إلى ذلك فالخبر يوضح أنّ هناك اتّجاهاً يعتقد أنّ مقررات الدين في الجملة وفي التفصيل ينبغي أن تتواجد في القرآن، وفيما يظهر فهذا الاتجاه يرى أنّ ما ورد في السنّة ممّا ليس في القرآن لا يشفي الغليل، غفلةً ـ أو غير ذلك ـ عن أنّ السنّة مثل القرآن في وجوب الاتباع، وهذا ما نبّه عليه ابن عمر؛ فهناك ـ إذن ـ طريقة في التفكير غير متحالفة مع السنّة، وهذه الطريقة ـ فيما يعلن الخبر ـ أخرجت رأسها بعد عصر النبوة...!!!.

ومن هذا القبيل ما أخرجه ابن ماجة بسنده عن عبادة بن الصامت الأنصاري

---

(١) النساء: ١٠١.

النقيب؛ صاحب رسول الله أنّه غزا مع معاوية أرض الروم؛ فنظر إلى الناس وهم يتبايعون كسر الذهب بالدنانير، وكسر الفضة بالدراهم..، فقال: أيها الناس؛ إنكم تأكلون الربا؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تبتاعوا الذهب بالذهب إلاّ مثلاً بمثل لا زيادة بينهما ولا نظرة** (=الأجل)» فقال معاوية: يا أبا الوليد لا أرى الربا في هذا إلاّ ما كان من نظرة!. فقال عبادة: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتحدثني عن رأيك، لئن أخرجني الله لا أساكنك بأرض لك عليّ فيها إمرة، فلما قفل لحق بالمدينة، فقال له عمر بن الخطاب: ما أقدمك يا أبا الوليد؟ فقص عليه القصة. فقال عمر: ارجع يا أبا الوليد إلى أرضك؛ فقبح الله أرضاً ليس فيها أمثالك، وكتب إلى معاوية لا إمرة لك عليه واحمل الناس على ما قال؛ فإنّه هو الأمر[1].

وهو نصّ في أنّ موقف عبادة بن الصامت اللاتراجعي مع معاوية يعكس الموقف النبوي الشديد مع من يحاول كتم أنفاس السنة النبوية في قعر طريقة التفكير الأموية؛ ولولا أن أخذ عبادة بن الصامت في ذلك الزمن الغابر موقفه الصارم في مفردة الربا وهو مثال من آلاف الأمثلة، لضاع علينا اليوم حلاله وحرامه، كما ضاع علينا غيره ممّا هو كثير..

وما فعله الخليفة عمر في حق معاوية حسن في نفسه، لكنه لا يغلق كل أبواب التساؤل..؛ فلنا كلّ المشروعيّة في أن نتساءل!! أليس من المفروض على عمر أن يعاقب معاوية بعد تلك الجرأة على حريم السنة؟ فلماذا لم يتخذ موقفاً حازماً من هذا الطليق؟ فالغريب أنّ الخليفة عمر في الوقت الذي يضرب ويسجن أوعية السنّة ويمنع من كتابتها ـ فيما سنرى ـ لا يتعرض لمعاوية الذي يريد وأد السنّة وكتم أنفاسها!! وعلى أيّ حال فالنص يعلن أنّ هناك طريقة تفكير تعاطاها معاوية ـ والأمويون بالطبع ـ قائمة على السخرية واللامبالاة بسنّة النبي ﷺ.

والإمام الشافعي يروي ذلك عن أبي الدرداء في واقعة أخرى شبيهة؛ فقد روى بسنده عن عطاء بن يسار أنّ معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء: سمعت رسول الله ينهى عن مثل هذا!!. فقال معاوية: ما أرى بهذا بأساً. فقال أبو الدرداء: من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله

---

(١) سنن ابن ماجة ١: ٨.

ويخبرني عن رأيه؟ لا أساكنك بأرض أنت فيها[١]. وقد علق الإمام الشافعي على الخبر ـ بما لا بأس به ـ قائلاً: فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على معاوية بخبره، ولمّا لم ير ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها إعظاماً؛ لأنهّ ترك خبر ثقة عن النبي[٢].

أقول: والخبر صحيح كما نص على ذلك المناوي[٣] وغيره، ونشير إلى أنّ الخبر قد ذكرت له زيادة فيها: أنّ أبا الدرداء قدم المدينة فسأله عمر عن سبب قدومه فذكر له ما جرى بينه وبين معاوية، فكتب عمر إلى معاوية: لا إمرة لك عليه[٤].

ومن هذا القبيل أيضاً ما أخرجه ابن ماجة عن ابن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: «**لا تمنعوا إماء الله أن يصلين في المسجد**». فقال ابن لابن عمر: إنّا لنمنعهن!. فغضب ابن عمر غضباً شديداً وقال: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول: لنمنعهن[٥].

هذا نص آخر ـ ناصع الدلالة ـ على وجود اتجاه لا يرى حرجاً في مخالفة السنة؛ وآية ذلك جرأة ابن عبد الله بن عمر في قوله: إنّا لنمنعهن، ومن البعيد جداً أن يتفوه بذلك هذا الإبن ليكون أول الناس، أو أن يكون رائداً لهذه الرؤية الانفلاتية من دون أرضية قوية واتجاهٍ عارم؛ علاوة على أنّ هناك أدلة متواترة تجزم بأنّ الخط الحاكم هو من يمثل هذا الاتجاه؛ وقد مرت عليك رواية عبادة بن الصامت قريباً، وهي مثال من عشرات الأمثلة، وعلى أيّ حال فإنّ مثل هذه الأخبار تؤكد حقيقتين هما؛ عدم جواز مخالفة السنة، والأخرى وجود اتجاه تبنّى طريقة من التفكير لا ترى بأساً بمخالفة الرسول ﷺ.

ويؤيّد ذلك ما أخرجه الإمام أحمد عن عمران بن الحصين الخزاعي يحدث عن رسول الله ﷺ قوله: «**الحياء لا يأتي إلاّ بخير**». فقال بشير بن كعب: مكتوب في الحكمة أنّ منه وقاراً وسكينة..! فقال عمران بن الحصين: أحدثك عن رسول الله ﷺ

---

(١) الرسالة للشافعي: ٤٤٦.

(٢) الرسالة للشافعي: ٤٤٦.

(٣) فيض القدير ٦: ٣٠٤.

(٤) أسد الغابة ٣: ١٠٦.

(٥) سنن ابن ماجة ١: ٨، وقد رواه مسلم في صحيحه أيضاً ٢: ٣٢.

وتحدثني عن صحفك[١]؟!. وفي رواية أخرى عنه قال: أحدثك عن رسول الله وتجيئني بالمعاريض؟! لا أحدثك بحديث ما عرفتك، فقالوا له: يا أبا الجنيد (كنية عمران) إنّه طَيِّبُ الهوى، وإنّه وإنّه...، فما زالوا به حتى سكن[٢].

أقول: وفي حديث عمران هذا ما يؤيد وجود مثل ذلك الاتجاه الذي لا يرى بأساً في معارضة السنة، فلاحظ.

وفي هذا المجرى روى الدارمي بسنده عن خراش بن جبير، قال: رأيت في المسجد فتى يخذف فقال له شيخ، لا تخذف؛ فإنّي سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن الخذف. فغفل الفتى؛ فظن أنّ الشيخ لا يفطن له فخذف. فقال له الشيخ: أحدثك إني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن الخذف ثم تخذف؛ والله لا أشهد لك جنازة، ولا أعودك في مرض، ولا أكلمك أبداً[٣].

وروى الدارمي أيضاً عن عبد الله بن مغفل، قال: نهى رسول الله عن الخذف وقال: «**إنّها لا تصطاد صيداً ولا تنكي عدواً؛ ولكنّها تكسر السن وتفقأ العين**». فرفع رجل بينه وبين سعيد قرابة شيئاً من الأرض فقال: هذه وما يكون هذه؟!. فقال ابن المغفل: أحدثك عن رسول الله ﷺ ثم تتهاون به؛ لا أكلمك أبداً[٤].

لا بأس بالإشارة إلى أنّ بعض الأئمة يُكَفِّرُون، أو يحكمون باستتابة من يتهاون بحديثٍ واحدٍ عن النبي؛ وهذا هو الذي حكم به الإمام الكبير ابن أبي ذئب حينما بلغه أنّ مالكاً (مؤسس المذهب المالكي) يجحد حديث النبي ﷺ: «**البيّعان بالخيار**» فقد قال (ابن أبي ذئب): يستتاب؛ فإن تاب وإلاّ ضربت عنقه.

وقد علق الإمام أحمد (إمام المذهب الحنبلي) على ذلك بقوله: ابن أبي ذئب أورع وأقول بالحق من مالك[٥].

ومن الطريف، بل العجيب، أنّ الإمام الذهبي اعتذر لعدم أخذ مالك بحديث: «**البيّعان بالخيار حتى يتفرقا**» بقوله: فمالك لم يعمل بظاهر الحديث؛ لأنّه رآه

---

(١) مسند أحمد ٤: ٤٢٧، صحيح البخاري ٧: ١٠٠.

(٢) مسند أحمد ٤: ٤٤٢.

(٣) سنن الدارمي ١: ١١٦.

(٤) سنن الدارمي ١: ١١٦، صحيح البخاري ٦: ٢١٩.

(٥) سير أعلام النبلاء ٧: ١٤٢.

منسوخاً[١]، مع أنّي أتحدى الذهبي وغير الذهبي أن يُثْبِتَ (بنص معتبر واحد لا غير) نَسْخَ الحديثِ؛ وأكثر من ذلك وهو أنّي أمعنت البحث والاستقصاء في كتب المذهب المالكي الكبرى فلم أجد للنسخ ذكراً، لا عن مالك ولا عن تلامذته[٢].

وقد وقع للإمام ابن أبي ذئب مع الإمام أبي حنيفة (إمام المذهب الحنفي) ما يدل على أنّ أبا حنيفة كمالك لا يعبأ كثيراً بالسنة، ولا يرى حرجاً بجحد بعضها؛ فقد قال أبو حنيفة: حدثني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح أنّ رسول الله ﷺ قال: «**من قتل له قتيل فهو بخير النظرين، إن أحب أخذ العقل وأن أحب فله القود**»[٣] قال أبو حنيفة: فقلت لابن أبي ذئب: أتأخذ بهذا الحديث؟. فضرب صدري وصاح كثيراً ونال مني وقال: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول: تأخذ به، نعم آخذ به، وذلك الفرض عليّ، وعلى كل من سمعه؛ إنّ الله اختار محمداً ﷺ من الناس فهداهم به، وعلى يديه، فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو داخرين، لا مخرج لمسلم من ذلك[٤].

والذي يظهر هو أنّ هناك تياراً لا يأخذ ببعض سنّة النبي؛ فأبو حنيفة، وكذلك مالك، ليسا شخصين، بل هما مذهبان، بل هما نصف أهل السنّة في الميزان..!!! ونحن لا نتحدث هنا عن ترك حديث وحديثين وثلاثة من قبل هذين الإمامين المذهبين، بل نتحدث عن طريقة تفكير شنّت حرباً باردة شعواء كالزمهرير على

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧: ١٤٣.

(٢) وكل ما عند مالك في رد الحديث ما ذكره سحنون في المدونة الكبرى ٤: ١٨٨ بقوله: قلت لابن القاسم تلميذ مالك هل يكون البيعان بالخيار ما لم يتفرقا في قول مالك؟ قال: قال مالك: لاخيار لهما وإن لم يتفرقا؛ قال مالك: البيع كلام، فإذا أوجبا البيع بالكلام وجب البيع، ولم يكن لاحدهما أن يمتنع مما قد لزمه، وقال مالك في حديث ابن عمر: « **البيعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا الا بيع الخيار**» ليس لهذا عندنا حدّ معروف ولا أمر معمول به.
وأنت ترى أنّ اعتذار مالك أشنع من تركه للحديث، على أيّ حال لنا أن نتساءل هل من الدين أن ينسب الذهبي إلى مالك ما لم يقل به ولا يعتقد؟!!! ولقد علم الذهبي أنّ رد مالك للحديث كما ذكره سحنون عذر أشنع من الفعل، فبرر بالنسخ وهي ورقة فيما يبدو رابحة، وسيأتي الحديث عن ذلك في فصل لاحق، في بحث النسخ.

(٣) مسند الشافعي: ٢٤٣.

(٤) الرسالة للشافعي: ٤٥٠، مسند الشافعي: ٢٤٣، وسير أعلام النبلاء ٧: ١٤٣.

طريقة تفكير النبوّة..؛ وابن أبي ذئب هو الذي ألمح إلى ذلك لمّا ضرب صدر أبي حنيفة، ولمّا حكم باستتابة مالك بن أنس!!.

وممّا هو واضح في ذلك أنّ عبد الله بن عمر خالف أباه الخليفة عمر، مؤكداً للمسلمين أنّ سنة رسول الله أحق بالاتباع من سنة أبيه عمر، فقد روى أحمد أنّ عبد الله بن عمر كان يفتي بالذي أنزل الله عزوجل من الرخصة بالتمتع، وسنة رسول الله ﷺ فيه..، فقال ناسٌ لابن عمر: كيف تخالف أباك، وقد نهى عن ذلك؟. فقال لهم: ألا تتقون الله إن كان عمر نهى ذلك فيبتغي فيه الخير، يلتمس به تمام العمرة، فلم تحرمون ذلك وقد أحلّه الله وعمل به رسول الله؛ أفرسول الله أحق أن تتبعوا سنته أم سنة عمر[1].

وفي رواية البداية والنهاية أن عبد الله بن عمر قال: خشيت أن تنزل عليكم حجارة من السماء؛ أفسنة رسول الله تتبع أم سنة عمر بن الخطاب؟![2].

الخطير في المسألة أنّ آراء عمر خرجت عن كونها فتاوى شخصية، فلقد أضحت سنة مقابل سنة رسول الله ﷺ، الأمر الذي يؤكد لنا أنّ هناك اتجاهاً يرى أنّ الأخذ بسنة عمر على حساب الأخذ بسنة رسول الله ﷺ هو ما تمليه الوظيفة الإسلامية؛ ولقد أنكر عليهم عبد الله بن عمر ذلك فيما نصّ الخبر الآنف..

ومهما يكن من أمر فالنص أعلاه واضح في أنّ هناك طريقتين من التفكير، نبوية وعمرية، وبالتالي فهناك اتجاهان أسيران لهما، نبوي وعمري، كلّ منهما قويّ في المواجهة والصراع، وكلّ منهما يرجع ما عنده للإسلام، وهذه هي القاصمة، لكن عبد الله بن عمر أعلن ـ في أصل المبدأ ـ أنّ الإسلام مع النبي ﷺ لا مع عمر بن الخطاب، وحسبنا هذا!!!.

ومن هذا الباب ما أخرجه الطحاوي بسنده عن ابن عمر عن عمر أنّ من يرمي ويحلق (في الحج) حل له كل شيء إلاّ النساء والطيب. فقالت عائشة: لقد كنت أطيب رسول الله ﷺ إذا رمى جمرة العقبة قبل أن يفيض؛ فسنة رسول الله ﷺ أحق أن يؤخذ بها من سنة عمر. وقد علق عليه الألباني في كتابه إرواء الغليل بقوله:

---

(١) مسند أحمد ٢: ٩٥.

(٢) البداية والنهاية ٥: ١٥٩.

أخرجه الطحاوي بسند صحيح[١].

هناك مشكلة وهي أنّ مثل عائشة وعمر وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة، مطروحون أفضل وأكفأ من نقل دين الله، وروى عن رسول الله، من الصحابة، بيد أنّ روايتهم عن رسول الله متناقضة؛ ما يعني أنّ أخباراً روتها عائشة أو عمر أو عبد الله بن عمر أو أبو هريرة أو... عن رسول الله لا تثبت عنه، أو لا يمكن أن تثبت عنه؛ لاستلزام التناقض فيما يحكى عن الرسول، وهو أمر مرفوض بحكم الضرورة واليقين، فهذه في الحقيقة هي مشكلة المشاكل!!!.

لكن مهما يكن الأمر فجميع الصحابة في ـ المبدأ ـ عائشة أو غيرها لا يرتضون تقديم شيء على السنّة، ولا نريد إثبات ما هو أكثر من ذلك في هذا البحث، فافهم المقصود.

ومن ذلك أخرج مسلم في الصحيح بسنده عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب قال صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلّى لنا الظهر ركعتين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلس وجلسنا معه فحانت منه التفاتة نحو حيث صلى فرأى ناساً قياماً فقال: ما يصنع هؤلاء؟. قلت: يسبحون (=يصلون النافلة). فقال: لو كنت مسبحاً لأتممت صلاتي، يا ابن أخي إنّي صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد على ركعتين...، إنّ لكم في رسول الله أسوة حسنة[٢].

وممّا يدلّ على أنّ كثيراً من سنّة النبي ضاع بسبب وجود ذلك الاتجّاه الذي لا يعبأ بالسنّة ما رواه البخاري عن عكرمة قال: صليت خلف شيخ بمكة فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة، فقلت لابن عباس: إنّه أحمق. فقال ابن عباس: ثكلتك أمك؛ سنة أبي القاسم ﷺ[٣].

ولعلّ من أبرز ما يدل عليه هذا الخبر هو أنّ سنة الرسول ﷺ ضاع منها الكثير ولّما ينتهي العهد الإسلامي الأول؛ فإذا كان فقيهاً ملماً، ومحدثاً ضليعاً، وتلميذاً مقدّماً من تلامذة ابن عبّاس من مثل عكرمة (كما هو المطروح) تضيع عليه سنة أبي القاسم فيما هو أوضح شيء من مفردات الإسلام؛ كالصلاة، التي يستبعد في مثلها النسيان

---

(١) إرواء الغليل ٤: ٢٣٩.

(٢) صحيح مسلم ٤: ٢٣٩.

(٣) صحيح البخاري ١: ١٩١.

والضياع؛ لأنّها عبادة ظاهرة ومتكررة؛ فما هو حال باقي السنة وأجزاء الدين؟!!!

وفي هذا الصدد روى البخاري عن مطرف بن عبد الله قال: صليت خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران بن الحصين فكان إذا سجد كبر وإذا رفع رأسه كبر وإذا نهض من الركعتين كبر؛ فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن الحصين فقال: لقد ذكرني هذا بصلاة محمد أو قال: لقد صلّى بنا صلاة محمد[1].

وعن الأسود بن يزيد قال: أبو موسى: تُذكّرنا صلاة علي بصلاة كنا نصليها مع النبي إمّا نسيناها وإمّا تركناها عمداً[2].

إنّ هذا النص يعلن ـ بلا خوف ـ أنّ صلاة محمد قد نسيت تماماً لولا أن ذكّرهم بها علي بن أبي طالب عليه السلام بنحو من الاتفاق والصدفة، وإذا ما كانت صلاة محمد بمرأى وبمشهد من عموم الصحابة الذين كانوا يأتمون به ﷺ على الدوام، كل يوم، بل عدة مرات في اليوم الواحد على مدى أكثر من عشرين سنة، ثم لم يمض إلاّ عقدان أو ثلاثة من الزمن فنسيت تماماً لولا أبو الحسن علي...، فلنقس الأمر على بقية أجزاء الدين التي هي أكثر عرضة للنسيان والضياع من الصلاة وأسرع؛ فإذا أضفت إلى ذلك سلوك الشيخين أبي بكر وعمر في حرق السنّة، وفي منعها رواية وكتابة وتدويناً، وفي حبسها؛ بحبس أوعيتها من محدثي الصحابة من أمثال ابن مسعود، لرأيت إعصاراً فيه رعد وبرق، ولما شككت في أنّ مقداراً عظيما من السنة قد ضاع على الصحابة أولاً وعلى باقي الناس ثانياً.

وقصارى القول: فصلاة النبي ضائعة وغائبة، ثمّ إنّ هذا الضياع مردّ شأنه بين النسيان وبين الترك عن عمد، لكن على كلّ حل فالسنّة ضائعة أو مضيّعة، غائبة أو مغيّبة، ويدلّ على ذلك ما رواه البخاري في هذا السياق عن أبي جمرة قال: سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن المتعة؟ فأمرني بها، وسألته عن الهدي؟ فقال: فيها جزور أو بقرة أو شاة أو شرك في دم، قال: وكأنّ ناساً كرهوها فنمت فرأيت في المنام كأنّ إنساناً ينادي حج مبرور ومتعة متقبلة فحدثته: فقال ابن عباس: الله أكبر سنة أبي القاسم ﷺ[3].

---

(١) صحيح البخاري ١: ١٩١.

(٢) شرح معاني الآثار ١: ٢٢١.

(٣) صحيح البخاري ٢: ١٨٠.

سنّة النبي شغب على النّاس!!

يبدو أنّ الإتّجاه الذي لا يرتضي السنّة في السلوك قوي أمره كثيراً فيما بعد النبوّة؛ فقد أخرج مسلم بسنده عن أبي حسان الأعرج قال سمعت رجلاً من الهجيم قال لابن عباس: ما هذه الفتيا التي تشغفت أو تشغبت بالناس: أنّ من طاف بالبيت فقد حلّ؟!. فقال ابن عباس: سنة نبيكم وإن رغمتم[١].

إنّ أقوى ما ننتزعه من هذا الخبر، هو أنّ هناك اتجاهاً يرى أنّ سنة النبي ﷺ الصحيحة الثابتة شغبٌ على الناس، وأنّ الصحابة من مثل حبر الأمّة مشاغبون، على أنّ ذلك ينطوي على خطورة ـ أيّما خطورة ـ فهذا الاتجاه يرى أنّ سنة الرسول ﷺ شغبٌ ولّما ينتهي العهد الإسلامي الأول، وقول ابن عباس: وإن رغمتم يعلن بكل صراحة أن السيل قد بلغ الزبى، وأنّ السنة مهددة بالموت فعلاً، وما رواه الطيالسي عن ابن عمر يؤيّد ذلك؛ فقد روى عن ابن عمر أنّه رأى رجلاً يذبح بدنته فقال له: انحرها؛ فإنها سنة أبي القاسم[٢].

فمن المعلوم أن تذكية الحيوان ذي النفس السائلة لا تتحقق من دون الذبح، والرسول ﷺ قد استثنى الإبل؛ فكما هو معلوم بالضرورة لا تتذكى إلاّ بالنحر؛ والنحر: الطعن برمح أو سيف أو ما شاكل في اللبة (أسفل الرقبة وفوق الصدر) على أيّ حال فالحديث يعلن عن ابتعاد الناس عن السنة؛ لأنّ حكم تذكية الإبل هو الآخر من أوضح واضحات سنة النبي ﷺ، وإرجاع ابن عمر الأمر لسنة أبي القاسم يعني أنّ هناك ضبابية على هذه الواضحاتّ؛ وأنّها ضائعة أو مضيّعة..

الاصرار على مخالفة سنة النبي ﷺ

أخرج الإمام النسائي في سننه عبد الرحمن بن يزيد، قال: صلّى عثمان بمنى أربعاً حتى بلغ ذلك عبد الله بن عمر فقال: لقد صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين[٣].

وفي نص آخر قال: صليت مع رسول الله ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر

---

(١) صحيح مسلم ٤: ٥٨.

(٢) مسند أبي داود الطيالسي: ٢٦٠.

(٣) سنن النسائي ٣: ١٢١.

ركعتين وصلاها عثمان صدراً من خلافته[١].

أجمع المسلمون خلفاً عن سلف على أنّ الرسول ﷺ كان يقصر الصلاة في منى، وكذلك فعل الشيخان أبو بكر وعمر، أمّا عثمان فقد أتمّ الصلاة فيها خلافاً لرسول الله، ولقد اعترض عليه كل الصحابة سوى بني أميّة طبعاً، وكان من أوائل المعترضين عليه أمير المؤمنين علي وعبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وابن عمر وآخرون..

فعن الطبري عن صالح مولى التوأمة قال: سمعت ابن عباس يقول: إنّ أول ما تكلم الناس في عثمان ظاهراً أنّه صلى بالناس بمنى في ولايته ركعتين، حتى إذا كانت السنة السادسة أتمّها؛ فعاب ذلك غير واحد من أصحاب النبي، وتكلم في ذلك من يريد أن يكثر عليه، حتى جاءه علي فيمن جاءه فقال: «والله ما حدث أمر، ولا قدم عهد، ولقد عهدت نبيك يصلي ركعتين، ثمّ أبا بكر، ثم عمر، وأنت صدراً من ولايتك، فما أدري ما يرجع إليه»؟!!! فقال عثمان: رأي رأيته[٢].

وذكر الطبري أيضاً أنّ عثمان بعد أن صلّى بالناس بمنى أربعاً، أتى آتٍ عبدالرحمن بن عوف فقال: هل لك في أخيك [٣]قد صلى بالناس أربعاً، فصلّى عبدالرحمن بأصحابه ركعتين ثم خرج حتى دخل على عثمان فقال له: ألم تصل في هذا المكان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين؟ قال: بلى. قال: أفلم تصل مع أبي بكر ركعتين؟ قال: بلى. قال: أفلم تصل مع عمر ركعتين؟ قال: بلى. قال: ألم تصل صدرا من خلافتك ركعتين؟ قال: بلى فاسمع منّي يا أبا محمد (=كنية ابن عوف) إنّي أخبرت أنّ بعض من حج من أهل اليمن وجفاة الناس قد قالوا في عامنا الماضي: إنّ الصلاة للمقيم ركعتان، هذا إمامكم عثمان يصلي ركعتان، وقد اتخذت بمكة أهلاً، فرأيت أن أصلّي أربعاً لخوف ما أخاف على الناس، وأخرى قد اتخذت بها زوجة، ولي

---

(١) سنن النسائي ٣: ١٢١.

(٢) تاريخ الطبري٣: ٣٢٢.

(٣) آخى رسول الله بين أصحابه حينما قدم المدينة، ولقد آخى بين أبي بكر وعمر، وبين عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان، وبين طلحة والزبير...، أمّا أمير المؤمنين علي فقد آخاه الرسول مع نفسه ﷺ. أنظر ـ مثلاً الآحاد والمثاني للضحاك٥: ١٧١.

بالطائف مال فربما اطلعته فأقمت فيه بعد الصدر[١]. فقال عبدالرحمن بن عوف: ما من هذا شيء لك فيه عذر؛ أمّا قولك: اتخذت أهلاً فزوجتك بالمدينة تخرج بها إذا شئت وتقدم بها إذا شئت؛ إنّما تسكن بسكناك، وأمّا قولك: ولي مال بالطائف؛ فإن بينك وبين الطائف مسيرة ثلاث ليال، وأنت لست من أهل الطائف، وأمّا قولك: يرجع من حج من أهل اليمن وغيرهم فيقولون هذا إمامكم عثمان يصلي ركعتين وهو مقيم؛ فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي والناس يومئذ الإسلام فيهم قليل، ثمّ أبو بكر مثل ذلك، ثمّ عمر فضرب الإسلام بجرانه فصلّى بهم عمر حتى مات ركعتين. فقال عثمان هذا رأي رأيته[٢].

وتمّة تتمّة ذكرها الطبري تنص على أنّ عبد الرحمن بن عوف بعد أن خرج من عند عثمان لقي ابن مسعود...، فقال له ابن مسعود: الخلاف شر، قد بلغني أنّه صلّى أربعاً فصليت بأصحابي أربعاً.

فقال عبدالرحمن بن عوف: قد بلغني أنّه صلّى أربعاً، فصليت بأصحابي ركعتين، وأمّا الآن فسوف يكون الذي تقول؛ يعني نصلّي معه أربعاً[٣].

سنة النبي شر!!!

وفيما تعلن الأخبار، فإنّ عبد الله بن عمر المطروح أميناً على كمّ هائل من سنة النبي في الوقت الذي يعلم بأنّ عثمان انحرف في هذه القضية عن عرف الدين وعن سنة سيد المرسلين، يتابعه ويتابع بني أمية على هذا الانحراف بلا غضاضة، وليته وقف عند هذا الحد؛ بل أمعن في ذلك ليبرر للخطأ بعذر أشنع منه كما فعل عبد الرحمن بن عوف وكذلك ابن مسعود[٤]؛ فقد روى الشافعي وغيره بسند صحيح أنّ هذا

---

(١) أي بعد الصدور من البيت.

(٢) تاريخ الطبري ٣: ٣٢٢.

(٣) تاريخ الطبري٣: ٣٢٢ ٢٢٣.

(٤) هذا والراجح عندي أنّ قول ابن مسعود: الخلاف شر، ورد مورد التقية والخوف على النفس؛ لما بينه وبين عثمان بن عفان وعموم بني أمية من عداء؛ وآية ذلك أنّ عثمان بن عفّان أرسله إلى القبر بضربة قاضية في أضلاعه، وليس هذا حال ابن عمر الذي تقلد سيفين للدفاع عن عثمان يوم الدار.

المقدس (ابن عمر) كان يصلّي في منى بعد ذلك أربع ركعات، فعاب النّاس عليه هذا التناقض الواضح؛ قائلين له: عبت على عثمان مخالفته لسنة رسول الله ثمّ تصلّي أربعاً؟!!! فأجاب بقوله: الخلاف شر[1].

وهنا يتبلور من جديد ما أردنا ذكره سابقاً وهو أنّ المطروحين أمناءً على سنة الرسول كابن عمر متناقضون في هذه المسألة؛ فهم في الوقت الذي يقفون مبدئياً بوجه من يخالف سنة الرسول ﷺ نجدهم أول المنجرفين مع أهل الانحراف، فلماذا ذلك؟!.

وحتى لا ينسى القارىء فنحن خلال نص ابن عمر الآنف ماثلون أمام حقيقتين: الأولى أنّ سنّة النبي ـ في حدود المبدأ والعقيدة ـ عند الصحابة هي المقدمة على السنّة الأخرى، وآية ذلك شدة معارضة الصحابة لعثمان، ومن ثمّ فهذا هو ما جزم به ابن عمر بخاصّة وبقية الصحابة بعامّة، والحقيقة الثانية هي أنّ هناك طائفة من الصحابة، تمثّل اتّجاهاً عارماً قويّاً بسبب حيازتها السلطتين الروحية والزمنية؛ عثمان ومن على منواله، لا يرى حكمة أو مصلحة في اتّباع السنّة، وما يراه هو أنّ اتّباعها شرّ، وهذا نجده واضحاً في بعض الصحابة الازدواجيين؛ كعبد الله بن عمر وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم؛ أي نجد التناقض بين المبدأ النبوي الصحيح وبين السلوك الانفلاتي..

ومهما يكن من أمر فتداعيات مثل هذا النص توقفنا على طريقتين في التفكير، الأولى هي الطريقة النبوية، والثانية طريقة أهل السلطة، وفيما تعلن المعطيات فالطريقة الثانية طريقة تبريرية استمدت قوتها من قوة السلطة، لا عن أساس من الشرع؛ فمبدأ عثمان: رأي رأيته يجمع بين التبرير وقوّة السلطة، كما أنّ قول: ابن عمر وابن عوف وغيرهما: الخلاف شر يجمع أيضاً بين التبرير وبين الخوف من السلطة!!!.

سنة النبي ﷺ عيب بنظر الأمويين!!!

أخرج أحمد وغيره بسنده عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أنّه قال: لمّا قدم علينا معاوية حاجاً، قدمنا معه مكة، قال: فصلى بنا الظهر ركعتين ثم انصرف إلى دار

---

(١) الأم ٧: ١٩٨.

الندوة، قال الراوي: وكان عثمان حين أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء الآخرة أربعاً أربعاً، فإذا خرج إلى منى وعرفات قصّر الصلاة، فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتمّ الصلاة حتى يخرج من مكة، فلما صلى معاوية بنا الظهر ركعتين، نهض إليه مروان بن الحكم وعمرو بن عثمان فقالا له: ما عاب أحد ابن عمك بأقبح ما عبته بها!! فقال لهما: وما ذاك؟ قالا: ألم تعلم أنه أتم الصلاة بمكة؟ قال: فقال لهما: ويحكم! وهل كان غير ما صنعت، قد صليتهما مع رسول الله، ومع أبي بكر، وعمر!!. قالا: فإن ابن عمك قد كان أتمهما، وإنّ خلافك إيّاه عيب!! قال: فخرج معاوية إلى منى فصلاها بنا أربعا[1].

لا أحسب أنّ هذا النص بالذي يحتاج إلى تعليق، فلعمري هو نص ينبىء عن ولاة نزعة بين المسلمين تقوم على أساس الاستهزاء بالدين، والسخرية بسنّة سيّد المرسلين؛ والمصيبة التي ما زالت تلاحق بني أمية ومن نسج على منوالهم أنّ نفس معاوية يرى من ناحية المبدأ أنّ السنّة النبوية مقدّمة على كل شيء، ولكن: ﴿جَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ وسيعلم الذين ظلموا محمد وآل محمد أيّ منقلب ينقلبون، وعلى أيّ حال فطريقة تفكير عثمان ومعاوية والأمويين وأذنابهم التي استمدّت قوتها من السلطة علاوة مبدأ التبرير هي بالنظر لذلك آيديولوجية دولة، أو هي من أهم عناصرها.

ومن النصوص المعلنة عن أنّ المدار على سنّة النبي ما أخرجه الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن نعيم عن أبيه قال: شهدت أبا هريرة يقضي فجاء الحارث بن الحكم فجلس على وسادته التي يتكئ عليها، فظن أبو هريرة أنّه لحاجة غير الحكم قال: فجاء رجل فجلس بين يدي أبي هريرة فقال له: مالك؟. فقال له الرجل: استعدى عليّ الحارث. فقال أبو هريرة: قم فاجلس مع خصمك؛ فإنّها سنة أبي القاسم[2].

لكن أبو هريرة هو الآخر متناقض بين النظرية وبين التطبيق؛ بين ما ينبغي أن

---

(١) مسند أحمد ٤: ٩٤، وقد خرج الهيثمي هذا الخبر في مجمع الزوائد ٢: ١٥٧ معلقاً عليه بقوله: ورجاله موثّقون.

(٢) بغية الباحث للحارث بن أبي أسامة: ١٤٨ / ٤٥٩.

يعتقده، وبين سلوكه الذي لا ينسجم مع ما جاء به النبي ﷺ أدنى انسجام، بين المبدأ النبوي الصحيح وبين السلوك الانفلاتي عن ذلك المبدأ؛ ففي الوقت الذي يعلم أبو هريرة ـ جزماً ـ أنّ الأمويين والمروانيين باغون وقاسطون وظالمون، نراه يبايعهم على الملك العضوض عبداً لهم ضارباً بقول الرسول ﷺ لعلي: «**اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**» وقوله: «**اللهم أدر الحق مع علي حيث دار**» وعشرات بل مئات النصوص التي تصب في هذا المجرى السماوي.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك أنّ أبا هريرة أكثر من روى عن رسول الله من الصحابة أولاً، وأنّه أموي النزعة والعقيدة والانتماء ثانياً، وأنّه من خصوم أمير المؤمنين علي عليه السلام ثالثاً، سنجبر ـ علمياً ـ أن نقف منه ومن كثير من مروياته موقفاً طويلاً جداً، وسيأتي الكلام.

الصراع من أجل سنة النبي ﷺ

أخرج أحمد عن عبد الله بن الزبير قال: والله إنّا لمع عثمان بن عفان بالجحفة، ومعه رهط من أهل الشام فيهم حبيب بن مسلمة الفهري؛ إذ قال عثمان ـ وذكر له التمتع بالعمرة إلى الحج ـ : إن أتمّ للحج والعمرة أن لا يكونا في أشهر الحج؛ فلو أخرتم هذه العمرة حتى تزوروا البيت زورتين كان أفضل؛ فإنّ الله قد وسع، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في بطن الوادي يعلف بعيراً له..، قال عبد الله بن الزبير: فبلغ علياً الذي قال عثمان، فأقبل حتى وقف عليه، فقال: «أعمدت إلى سنة رسول الله ﷺ ورخصة رخصها الله لعباده في كتابه تضيق عليهم فيها وتنهى عنها؛ وقد كانت لذي الحاجة ولنائي الدار» ثمّ أهل بحجة وعمرة، فأقبل عثمان على الناس؛ فقال: وهل نهيت عنها!! إنّي لم أنه عنها؛ إنما كان رأياً أشرت به، فمن شاء أخذ به، ومن شاء تركه[1].

وهذه الحكاية رواها البخاري بسنده عن علي بن حسين عن مروان بن الحكم قال: شهدت عثمان وعلياً رضي الله عنهما وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما فلمّا رأى علي أهلّ بهما لبيك بعمرة وحجة وقال: ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله

---

(١) مسند أحمد ١: ٩٢.

عليه وسلم لقول أحد.[١]

كما ورواها من طريق آخر عن سعيد بن المسيب قال: اختلف علي وعثمان رضي الله عنهما وهما بعسفان في المتعة فقال علي: ما تريد إلى أن تنهى عن أمر فعله النبي صلى الله عليه وسلم؟!! قال سعيد: فلمّا رأى ذلك علي أهل بهما جميعاً[٢].

والخبر يفصح أنّ كبار الصحابة في صراع بسبب السنّة، وهم بالنظر لذلك على قسمين؛ ولا ريب في أنّ الحقّ مع أمير المؤمنين علي، ولكن لم يكن أمير المؤمنين علي حاضراً ليرد على عثمان قولته الأخيرة: إنما كان رأياً فمن شاء أخذ به ومن شاء تركه؛ ولنا بعد ذلك أن نتساءل: من الذي سوغ لعثمان، ولمن هو أكبر من عثمان، أن يدلو بدلوه قبال رسول الله ليبتدع في الدين؟.

وهناك ما هو أخطر من ذلك وأكبر؛ وهو أنّ المحدثين رووا أنّ المسلمين في عهد معاوية كانوا يخافون سطوته وسطوة الأمويين، فلم يجرأوا على أن يخالفوا بدعة عثمان الآنفة، فلم يهلّوا بحجة وعمرة معاً، فانتبه ابن عباس لهذه الظاهرة قائلاً لسعيد بن جبير: ما لي يا سعيد لا أرى الناس يلبون؟ فقال سعيد: يخافون معاوية!. فخرج ابن عباس من فسطاطه؛ فقال: لبيك اللهم لبيك (يقصد بحجة وعمرة خلافاً لعثمان ولبني أمية) وإن رغم أنف معاوية؛ اللهم العنهم فقد تركوا السنة من بغض علي[٣].

ولا نرتاب في أنّ ما فعله معاوية من تجبر على رقاب الصحابة فضلاً على المسلمين، إلى درجة أنّهم كانوا يخشون أن يتعبدوا بدين الرسول ﷺ بسبب سطوته وجبروته، وزرٌ عظيم؛ وبالطبع فمعاوية مكبّلٌ بين أمرين؛ بين قول الرسول ﷺ: «**من سن سنة سيئة، فعليه وزرها وزر من عمل بها إلى يوم القيامة**» وبين قول عثمان: إنما كان رأياً أشرت به في شاء آخذ به ومن شاء تركه!!!.

على أيّ حال فلولا موقف أبي الدرداء وعبادة بن الصامت من ربا معاوية..، ولولا موقف أمير المؤمنين علي الحازم من عثمان، وكذلك موقف ابن عباس من معاوية والأمويين، لضاعت سنة الرسول ﷺ بالإهلال بالحجة والعمرة و...، حتى

---

(١) صحيح البخاري ٢: ١٥١.

(٢) صحيح البخاري٢: ١٥٣.

(٣) سنن البيهقي ٥: ١١٣، سنن النسائي ٥: ٢٥٣، مستدرك الحاكم ١: ٤٦٥، وقد نص أن الحديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

الساعة، ولكن المصيبة العظمى أنّ أمير المؤمنين وابن عباس وباقي حفظة السنة لم يكونوا يواجهون مثل هذه الأمور على الدوام، بل الذي حصل بمحض الصدفة والاتفاق، فليس ابن عباس مثلاً بموجود على الدوام ليفضح زيف الأمويين في كلّ شيء، وأكثر من ذلك هو أنّ الأمويين استطالوا كثيراً فيما بعد ذلك العهد، واشتدت شوكتهم، ولو كان ابن عباس حياً في عهد عبد الملك بن مروان والحجاج مثلاً لقتلوه وسحقوه كما سحقوا ابن الزبير وغيره، ولختموا في عنقه ختم العبودية والرق كما فعل الحجاج بأنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وبقية الصحابة، وكما فعل قبله يزيد العاتي العنيد، بكل صحابة رسول الله في يوم الحرة، ولا يوم كيوم كربلاء!!!.

وهذا في الحقيقة بعد آخر من أبعاد طريقة تفكير الوحي يوضح لنا لماذا لم يوص الرسول ﷺ ـ بعد أن يصطفيه الله لجواره ـ المسلمين بالسنة مع أنّها هي الدين؟!!! إذ أيّ سنة هذه التي يوصيهم بها وقد حكم الأمويون بقطع رأسها بالمقصلة؟! وسيأتي التفصيل.

وليس رأي عثمان، الذي هو في مقاييس الشرع، بدعةً في الدين، وقف عند هذا الحد، أو عند الحد الذي خاف المسلمون من معاوية أن يتعبدوا بدين الرسول ﷺ، بل تصاعد الأمر سلبيّاً ليصطنع معاوية من بدعة عثمان الآنفة حديثاً عن رسول الله ﷺ؛ متناسياً قول الرسول ﷺ: «**من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار**» فقد أخرج أحمد في مسنده أنّ جماعة من أصحاب النبي ﷺ شهدوا معاوية..، فقال لهم معاوية: أتعلمون أن رسول الله نهى عن ركوب جلود النمور؟ فقال الصحابة: نعم. فقال لهم: أتعلمون أنّ رسول الله نهى عن لبس الحرير؟ قالوا: نعم. فقال لهم: أتعلمون أن رسول الله ﷺ نهى عن أن يشرب في آنية الفضة؟ قالوا: نعم. فقال لهم: أتعلمون أنّ رسول الله ﷺ نهى عن لبس الذهب إلا مقطعاً؟. قالوا: نعم. فقال معاوية في آخر المطاف: أتعلمون أن رسول الله ﷺ نهى عن جمعٍ بين حجة وعمرة؟. فقال الصحابة: اللهم لا. فقال معاوية: فوالله إنّها لمعهنّ[1].

إنّ هذا النص تطفح منه ثلاث حقائق الأولى: الكذب الصريح على رسول الله،

---

(١) مسند أحمد ٤: ٩٩.

والثانية: القسم الكاذب بالله، والثالثة صياغة البدعة حديثاً عن رسول الله!!!

فآراء الخلفاء ـ إذن ـ التي هي على طرفي نقيض مع سنة رسول الله ﷺ، أضحت بواسطة الكذب من سنة رسول الله ﷺ، وهكذا اختلط الحابل بالنابل، فجاءت مجاميع الحديث الكبرى ـ جرّاء ذلك ـ كصحيح البخاري ومسلم والموطأ و...، بالغث والسمين؛ فلقد جاءت بآراء الآخرين التي لا تمت بصلة لدين سيد المرسلين، مقولبة بقوالب الحديث النبوي، وأنّها سنة الرسول ﷺ، مع أنّ الرسول والدين منها براء، وسنعاود الحديث عن هذا الانحراف لاحقاً.

الصحابة يخافون نشر السنة

وفي المقابل فمن تعاطى الصراع من الصحابة، من أجل السنّة، كان يخاف أن يتعبّد بدين النبي ﷺ، ولقد أشرنا إلى ذلك سابقاً، وسيأتي التفصيل في فصول لاحقة؛ ومن النصوص الصحيحة الصريحة في ذلك ما رواه المحدثون بأسانيد صحيحة بعضها على شرط البخاري أو على شرط الشيخين (البخاري ومسلم) عن عمران بن الحصين أنّه بعث في مرضه إلى مطرف بن عبد الله فقال له: إني كنت أحدثك بأحاديث لعل الله تبارك وتعالى ينفعك بها بعدي، فإن عشت فاكتم علي وإن مت فحدّث إن شئت، واعلم أنّ رسول الله ﷺ قد جمع بين حجة وعمرة ثم لم ينزل فيها كتاب من الله ولم ينه عنها النبي ﷺ فقال فيها رجل برأيه ما شاء[1]، على أنّ البخاري وغيرهن قد أخرجوها في صحاحهم ومسانيدهم فراجع[2].

في هذا الخبر تعريض واضح بعثمان (أو عمر كما سيأتي) وأنّه إنّما ترك سنة الرسول ﷺ القاضية بالجمع بين الحج والعمرة من دون دليل شرعي يسوغ له ذلك، وفي هذا الخبر ما يذكّرنا بأصحاب النبي ﷺ المخلصين في مبدأ البعثة النبوية لمّا كانت دعوتهم للإسلام سرية؛ أي حينما كانوا يخافون من جبروت الطغيان القرشي القديم؛ وها هو الإسلام ـ فيما يعلن النص ـ يعود غريباً كما بدأ غريباً..؛ فها هو عمران بن الحصين يخاف أن يحدث بسنة رسول الله، ولمّا تبعد الشقة بينه وبين فراق الرسول ﷺ..

---

(١) مسند أحمد ٤: ٤٢٨.

(٢) صحيح البخاري ٢: ١٥٣.

إنّ هذا إن دل فإنّما يدل على أنّ من يحدث عن الرسول ﷺ أو يذكر الناس بسنة الرسول ﷺ، يخشى على حياته أو عرضه أو ماله، كما كان يخشى السابقون من أصحاب النبي ﷺ قريشاً ـ الكافرة ـ في بدايات البعثة السرية؛ وإذن فقريش مخيفةٌ للمسلمين بالأمس البعيد لمّا كانت كافرة مشركة، كما أنّها ما زالت مخيفة حتّى بعد دخلت الإسلام ـ مكرهة ـ من أبوابٍ ضيقة؛ فمحاولة نشر سنّة رسول الله يرافقها من قبل الأمويين خطرٌ محدق على النفس والعرض والمال، وعموماً فالصحابة والتابعون لهم بإحسان وبغير إحسان لا يمتثلون سنّة النبي ويخافون نشرها؛ يدفعهم لذلك أمران لا ثالث لهما..؛ إمّا لأنّهم ساخرون بالسنّة، وإمّا لأنّهم يخافون معاوية والسلطان.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جذوة النار هذه التي أحرقت ما أحرقت من خضراء الدين ومن سنن المرسلين، ليست هي قراراً أموياً خالصاً، وإنّما هي قرار قرشي، وآية ذلك ما رواه البخاري بسنده ـ الصحيح ـ عن عمران بن الحصين قال: نزلت آية المتعة في كتاب الله، ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن يحرمها ولم ينه عنها الرسول ﷺ حتى مات، فقال رجل برأيه ما شاء، قال محمد (= البخاري): يقال: إنّه عمر[1].

ولا بأس بالإشارة إلى أنّه اختلف في معنى المتعة التي نهى عنها عمر بن الخطاب، هل هي متعة الحج أم متعة النساء، لكن لا ضرورة للخوض في ذلك، بعد ثبوت المنع منه لكليهما، كما واختلف بالرجل الذي قال برأيه ما شاء؛ فقد ذهب الكرماني إلى أنّه عثمان ضارباً بقول البخاري (= محمد بن إسماعيل): إنه عمر، ذات الشمال؛ ولكن رجح ابن حجر في فتح الباري أنّه عمر بقوله: والأولى أن يفسر بعمر؛ فإنّه أول من نهى عنهما[2]. والذي أذهب إليه بملاحظة مجموع الأخبار أنّ قرار النهي قرارٌ قرشي قد صاغه عمر في وقت من الأوقات، وليس لعثمان فضل سوى التطبيق، هو ومن تلاه من بني أمية.

ومهما يكن من شيء فكلام ابن الحصين يحمل في طياته اتهام لعمر ولكل من يغترف من حوضه؛ بترك سنة الرسول ﷺ من دون مسوغ شرعي، أضف إلى ذلك

---

(١) صحيح البخاري ٥: ١٥٨.

(٢) فتح الباري ٣: ٣٤٤.

فكلام ابن حصين رقم آخر يضاف إلى مجموعة الأرقام التي تشهد بمجموعها على أنّ سنة الرسول ﷺ، الواجبة الاتباع، محكومة بالمقصلة من قبل الخط الحاكم.

ولا بأس بالإشارة ـ أيضاً ـ إلى أنّ بعض المصادر روت عن ابن الحصين الرواية الآنفة هكذا: تمتعنا مع رسول الله ﷺ ونزل فيه القرآن ولم ينهنا عنه رسول الله ﷺ ولم ينسخها شيء[١]؛ وهو برهان على أنّه لا يجوز العدول عنها، وأنّ مخالفتها خطأ بل حرام، وكأنّ ابن الحصين يريد أن يقول: لا يوجد أي مسوغ لمنعها سوى الرأي، النبي لا يرضى به الله ولا يرضى به رسوله.

وفي هذا السياق روى مسلم في صحيحه بسنده عن غنيم بن قيس قال: سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة؟. فقال سعد: فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش؛ يعني بيوت مكة[٢]؟ ويلوح منه أنّ مثل معاوية القريب العهد بالكفر يفرض عليه تراثه الكفري أن لا يأبه بدين الله حبة خردل، ومن ثم فموقف سعد رقم آخر يضاف إلى ما سبق؛ أي يؤكد على أنّ هناك مشروعاً يهدف إلى اغتيال سنة الرسول المقدسة بأرخص الأساليب.

ومن الأرقام الصريحة في ذلك ما رواه أحمد في مسنده بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: تمتع النبي ﷺ. فقال عروة بن الزبير: نهى عنها أبو بكر وعمر! فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون أقول: قال النبي ويقول: نهى أبو بكر وعمر[٣].

وهو نصّ في أنّ هناك اتجاهاً يرى أنّ ما قاله أبو بكر أو عمر مقدم على ما قاله الرسول ﷺ، وعروة بن الزبير في هذه الواقعة له ريادة هذا الاتجاه؛ وآية ذلك أنّ ابن عباس لم يقل: أراه سيهلك، بل قال: أراهم سيهلكون...، وطريق الإمام أحمد طريق صحيح، وهناك طريق آخر رجاله ثقات أخرجه عبد الرزاق ينص على أنّ عروة قال لابن عباس: ألا تتقي الله ترخص في المتعة؟ فقال ابن عباس: سل أمك يا عرية؟. فقال عروة: أما أبو بكر وعمر فلم يفعلا! فقال ابن عباس: والله ما أراكم منتهين حتى يعذبكم الله، أحدثكم عن رسول الله وتحدثونا عن أبي بكر وعمر[٤]؟!!!.

---

(١) الشرح الكبير ٣: ٢٣٧.

(٢) صحيح مسلم ٤: ٤٧.

(٣) منسد أحمد ١: ٣٣٧.

(٤) نص على ذلك الاستاذ الأرنؤوط في هامش سير أعلام النبلاء ١٥: ٢٤٣.

ومن أقوى النصوص دلالة على ذالك ما رواه البخاري ـ تعليقاً[١] ـ عن أبي ذر قال: وقال أبو ذر لو وضعتم الصمصامة على هذه وأشار إلى قفاه ثم ظننت أني أنفذ كلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن تجيزوا عليّ لأنفذتها[٢].

أقول: هذه هي عادة البخاري في نقل الأخبار ذات الطابع المعياري؛ فتراه يبتر الحديث حفاظاً على ماء الوجوه، ولكن يأبى الله؛ فقد روى هذا الخبر المحدثون والمؤرخون بسند حسن أو صحيح كالآتي..

قال ابن سعد: أخبرنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي أخبرنا الوليد بن مسلم أخبرنا أبو عمرو يعني الاوزاعي حدثني مرثد أو ابن مرثد عن أبيه قال جلست إلى أبي ذر الغفاري إذ وقف عليه رجل فقال ألم ينهك أمير المؤمنين عن الفتيا؟. فقال أبو ذر والله لو وضعتم الصمصامة على هذه ـ وأشار إلى حلقه ـ على أن أترك كلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنفذتها قبل أن يكون ذلك [٣].

ورواه الدارمي قائلاً: أخبرنا عبد الوهاب بن سعيد، حدثنا شعيب (ابن اسحاق) حدثنا الأوزاعي به[٤].

وقد علق ابن حجر على هذا الخبر بما يغنينا عن كثير من الكلام، بل أكثر الكلام قائلاً: إنّ الذي خاطبه رجل من قريش وإن الذي نهاه عن الفتيا عثمان رضي الله عنه، وكان سبب ذلك أنّه كان بالشام، فاختلف مع معاوية في تأويل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ فقال معاوية: نزلت في أهل الكتاب خاصة، وقال أبو ذر: نزلت فيهم وفينا، فكتب معاوية إلى عثمان فأرسل إلى أبي ذر، فحصلت منازعة أدّت إلى انتقال أبي ذر عن المدينة فسكن الربذة بفتح الراء الموحدة والذال المعجمة إلى أن مات...، وفيه دليل على أنّ أبا ذر كان لا يرى بطاعة الإمام إذا نهاه عن الفتيا؛ لأنه كان يرى أنّ ذلك واجب عليه؛ لأمر النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) الحديث المعلق: هو الحديث الذي ينقله المحدث كالبخاري عمّن بينه وبين من ينقل عنه أبي ذر أكثر من واسطة، بلا واسطة.

(٢) صحيح البخاري ١: ٢٥.

(٣) طبقات ابن سعد ٢: ٣٥٤، سير أعلام النبلاء للذهبي ٢: ٦٤، تاريخ مدينة دمشق ٦٦: ١٩٤.

(٤) سنن الدارمي ١: ١٣٦.

بالتبليغ عنه كما تقدم[١].

ويجدر بنا أن نُعلم القارىء أنّ لنا وقفة أو وقفات مع هذا الضرب من الأخبار، النّاطقة بموقف قريش السلبي من سنة رسول الله، والمعلنة عن محاولاتها الجادّة لتغيير معالم السنّة عبر عمليات الأسطرة والأدلجة في ضوء سياسة القريشة التي كانت تتعاطاها بقدرة فائقة؛ وحسبنا أن نذكر هنا أنّ قريشاً في الخبر الآنف لم تمنع أبا ذر من الحديث عن رسول الله بشكل مباشر، فلقد قالت له: ألم تنه عن الفتيا؟ مستبدلةً مقولة سنة النبي بمقولة الفتيا؛ للتعمية، كيما لا تؤاخذ من قبل الرأي الإسلامي العام بأنّها تمنع من السنّة بشكل صريح، ولكن أبو ذر وقف عائقاً لعملية التعمية هذه قائلاً لقريش: والله لو وضعتم الصمصامة على هذه وأشار إلى حلقه على أن أترك كلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنفذتها قبل أن يكون ذلك.

وكأنّ أبا ذر رضوان الله تعالى عليه يريد أن يقول: إنّ القضية تدور مع سنّة النبي وليست بالتي تدور مع فتوى هذا أو ذاك كما تزعم قريش كذباً وجحوداً وعناداً.

ولكونه وقف عائقاً أمام مشروع غسل الدماغ هذا نفته قريش أو الخط الحاكم ـ ما شئت فعبر ـ إلى الربذة ليموت وحيداً، ويحشر وحيداً، ويبعث وحيداً، أمّةً، بمنتهى الفخر كما قال الرسول؛ كرامة له وأيّ كرامة؟؟!!!.

ولا أراني في حاجة لأن أكرر بأنّ هذا النص رقم من الأرقام الكثيرة التي تعلن بلا خوف عن أنّ هناك طريقتين في التفكير، يدرج أبو ذر في قائمة الطريقة النبوية مع أمير المؤمنين علي وبقيّة هذا الرعيل، في حين يدرج عثمان في الثانية مع الشيخين أبي بكر وعمر وبني أمية، لكن ما هو عظيم الخطر هو أنّ طريقة التفكير عهد عثمان حظرت من تداول السنّة النبوية كما حظر عنها الشيخان، لكن أبو ذر لم يتابع؛ لأنّ المتابعة كما ـ نص ابن حجر ـ حرام!!!.

ومن النصوص الأخرى في ذلك ما رواه أحمد عن هشام بن عروة عن أبيه قال: خرج عمر على الناس يضربهم على السجدتين بعد العصر حتى مر بتميم الداري فقال لا أدعهما صليتهما مع من هو خير منك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

---

(١) فتح الباري ١: ١٤٨.

عمر: إنّ الناس لو كانوا كهيئتك لم أبال [١].

ورواه الطبراني بسنده عن عروة: أنّ تميما الداري ركع ركعتين بعد نهي عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الصلاة بعد العصر فأتاه فضربه بالدرة فأشار إليه تميم أن اجلس وهو في صلاته فجلس عمر حتى فرغ تميم فقال لعمر: لم ضربتني؟. قال: لأنك ركعت هاتين الركعتين وقد نَهَيْتُ عنهما. قال: فإني قد صليتهما مع من هو خير منك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال عمر: إنّي ليس بي إيّاكم أيها الرهط، ولكني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى المغرب حتى يمروا بالساعة التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلى فيها ثمّ يقولون قد رأينا فلاناً وفلاناً يصلون بعد العصر [٢].

أقول: خبر الطبراني علق عليه الهيثمي في مجمع الزوائد بقوله: ورجاله رجال الصحيح [٣]، مضافاً إلى أنّه واضح الدلالة في أنّ تميماً الداري قد أفحم عمر غاية الافحام بأنّ سلوك الرسول هو ما ينبغي اتباعه، لا آراؤه ولا آراء غيره، مضافاً إلى أنّ عمر وكما هو ظاهر الخبر أعترف لتميم بكل ذلك، ومن ثمّ فالخبر أفصح عن أنّ طريقة تفكير الخليفة عمر مشادة على دعامتين..؛ التبرير وقوة السلطة (=الدرة)..

وإذا كان بعض الصحابة يخالف السنّة عن عمد واصرار؛ فالبعض الآخر لا يرى أن يتكلّم في دين الله، في ما استجدّ من مسائل الدين، إذا لم يكن في حوزته سنّة يعلمها أو نصّاً قرآنيّاً يفهمه؛ فقد روى مالك في الموطأ أنّ معاذ بن جبل الأنصاري أخذ من ثلاثين بقرة، تبيعاً، ومن أربعين بقرة، مسنة، وأتى بما دون ذلك، فأبى أن يأخذ منه شيئاً، وقال: لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً، حتى ألقاه فأسأله... [٤]. ولقد أثبتنا في كتابنا مقولة الرأي أنّ سيرة معاذ العملية أكّدت على أنّه لم يكن من أهل الرأي، ولم يكن يتعاطاه لاستنباط الحلال والحرام فيما ليس فيه ـ كما هي المزاعم ـ قرآن وسنّة، فهذا النص رقمٌ يضاف إلى الأرقام التي تؤكد هذه الحقيقة، بل فيه ما هو أجلى من ذلك، وهو أنّ مدار معرفة الدين على سنّة النبي ليس غير؛

---

(١) مسند أحمد ٤: ١٠٢،

(٢) المعجم الكبير ٢: ٥٨.

(٣) مجمع الزوائد ٢: ١٥٧.

(٤) الموطأ ١: ٢٥٩.

فمثلاً لم يقل معاذ: حسبنا كتاب الله أو: فلنرجع إلى كتاب الله أو ما شاكل، فالتفت!!!.

والحاصل فاللافت للنظر في صنيع معاذ، وهو في مثل هذا الموقف الحرج، أنّه لم يفكّر في الاجتهاد على ضوء ما عنده من أصول الحلال والحرام؛ والذي ينتزع من صنيعه أنّه لم يك يرى ذلك جائزاً، وإن بعدت الشّقة بينه وبين الرسول ﷺ.

بلغ السيل الزبى!!

روى عبد الرزاق بسند صحيح..، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: جاء ابن عباس مرة رجل فقال: توفي رجلٌ وترك بنته، وأخته لأبيه وأمه؟ فقال ابن عباس: لابنته النصف، وليس لاخته شيء، ما بقي هو لعصبته، فقال له الرجل: إنّ عمر قد قضى بغير ذلك، قد جعل للأخت النصف، وللبنت النصف، فقال ابن عباس: أنتم أعلم أم الله؟ قال معمر: فلم أدر ما قوله: أنتم أعلم أم الله حتى لقيت ابن طاووس فذكرت ذلك له، فقال ابن طاووس: أخبرني أبي أنّه سمع ابن عباس يقول: قال الله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾[1] قال ابن عباس: فقلتم أنتم لها النصف وإن كان له ولد[2].

وروى عبد الرزاق أيضاً بسند صحيح..، عن معمر عن ابن طاووس قال: أخبرني أبي أنّه سمع ابن عباس يقول: لوددتُ أنّي وهؤلاء الذين يخالفوني في الفريضة، نجتمع، فنضع أيدينا على الركن، ثم نبتهل، فنجعل لعنة الله على الكاذبين[3].

والنص أو النصّان واضحان في أنّ الصراع من أجل سنّة النبي ودين الله أضحى خطيراً جدّاً، وهذا في العهد الإسلامي الأوّل، وطرفاه هم الصحابة والتابعون، وننبه أنْ ليس مقصودنا من سرد هذه الأخبار العمل الفقهي واستنباط الفتوى، وكل مقصودنا هو تسليط الضوء على وجود طريقتين في التفكير يتصارعان بلا توقف!!!.

وعلى أيّ حال فمدار المعرفة الخالصة والعقيدة السليمة هو سنّة رسول الله،

---

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) مصنف عبد الرزاق١٠: ٢٥٤.

(٣) مصنف عبد الرزاق١٠: ٢٥٥.

كما ذكر ابن مسعود بقوله: لو تركتم سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم لضللتم[١]، وكما ذكر عمر بن الخطّاب حينما جاء إلى الحجر الأسود فقال: إنّي أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أنّي رأيت رسول الله يقبلك ما قبلتك[٢].

ولخبر عمر زيادة رواها الحاكم تناساها الإمامان البخاري ومسلم وهي: فقال علي بن أبي طالب: بلى يا أمير المؤمنين إنّه يضر وينفع...، وإنّي أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول يؤتى يوم القيامة بالحجر الأسود وله لسان ذلق يشهد لمن يستلمه بالتوحيد؛ فهو يضر وينفع. فقال عمر: أعوذ بالله أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا حسن[٣].

طريقتا التفكير أهم نتائج البحث

لقد اتضح ـ ولو بإجمال ـ أنّ السنّة النبوية محكومة بطريقتين في التفكير، الأولى نبوية سماوية وحيوية، والثانية قرشية تبريرية سلطوية رأيوية، وإذا كانت عناصر بناء الأولى منطوية في الوحي وما جاء به الرسول الأمجد ﷺ عن الله، فعناصر الثانية منطوية في رأي رأيته، ولا أرى بأساً، وأنّ السنّة النبوية شر وعيب...؛ أي في التبرير وقوة السلطة والدرّة..

وإذا كان الأمر كذلك فليس عجباً أن نجد السلطويين التبريريين في حاجة ماسّة للطعن بشخصية النبي ﷺ، ومراكز صنع القرار السماوي النبوية؛ كتبرير لسوء ما اجترحوا من أخطاء وفضائح..؛ لذلك قالوا ـ باصرار وعناد ـ : بعدم عصمة النبي ﷺ..

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ٩: ١١٧.

(٢) صحيح البخاري ٢: ١٥٩.

(٣) مستدرك الحاكم ١: ٤٥٧.

الفصل الثاني

عصمة النبي صلى الله عليه وآله
وآيديولوجيّة تحجير (=ترك)
السنة

عصمة النبي صلى الله عليه وآله

وآيديولوجية تحجير (=ترك) السنة

أحسب أنّ البحث الذي خاضه المسلمون فيما يتعلق بمسألة عصمة النبي لم يرق لمستوى البحث الموضوعي حتى هذه اللحظة، بل أحسب أنّ كلاً من النافين والمثبتين على الأعم الأغلب كانوا قد عرضوا للمسألة خلال أطر ضيّقة ورؤى قديمة؛ فليس بخافٍ على عموم من تناولها بالبحث أنّها حبست في إطار ضيق، وهو إطار علم الكلام، وعلى الأكثر في إطاري علم الكلام وعلم أصول الفقه ليس غير..، حتّى أنّها حبست في هذا الإطار على مدى أكثر من عشرة قرون.

على أنّ من عرض لها بالبحث سواء أكان من السنة أم من الشيعة نأى بجانبه عن جذورها التاريخية بملاحظة ما تقرره العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية؛ إذ لابد من شرارة لكل نار؛ وليس من المعقول أن تشغل مسألة العصمة بال المسلمين خلال كل مقاطع التاريخ من دون أن تكون سمينة الخطر، وعلى هذا فليست هي مسألة علمية عابرة، مع أنّها استوعبت كل مراحل التاريخ تقريباً..

ولقد أثبت الفكر الإنساني أنّ كل آيديولوجية تبدأ من فرضية ـ مجرد فرضية ـ ثم يأتي دور الحركة التاريخية من خلال المتغيرات والمؤثرات الطارئة على بني البشر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً وعقائدياً (المعنى العام للكلمة) لتجعل منها منظومة دسمة من الأفكار، لها قدرة على الصمود والبقاء والصراع، وبهذا فليست مسألة عصمة النبي من المسائل العلمية العابرة فحسب..؛ إنّها ـ بالنظر لذلك ـ تنطوي على طريقة تفكير تجعل من سنّة النبي ـ مثلاً ـ أسيرة لها كماً وكيفاً إثباتاً ونفياً..

لأجل ذلك فعصمة النبي مقولة تحمل في طيّاتها ـ فيما سيتّضح ـ كل تلك الأبعاد؛ وليست هي بالنظر لذلك مسألة من مسائل علم الكلام أو علم أصول الفقه فقط..، ولا غرو!! فهي فيما يعلم الجميع فرضت نفسها على مساحة معرفية كبيرة

مـن منظومة عقائدية لطائفة عظيمة من المسلمين؛ وآية ذلك ـ في الجملة ـ أنّ الشيعة والسنة يفترقون في هذه المسألة افتراقاً متقاطعاً ليس له التقاء، ويترتب على تقاطعهم هذا ـ على أقل التقادير ـ تقاطع الفريقين في حجم السنّة وفي وزنها..

..ما سنتعاطاه في هذا الفصل هو تسليط الضوء بشكل جدي ومنهجي على هذه المسألة (بما يلائم هذه الدراسة طبعاً) من خلال ما يتسنّى أن نلمّ به من كل تلكم المحاور والأبعاد، في الوقت الذي لن نتناسى أن نجعل من مقررات علمي الكلام وأصول الفقه أساساً مهمّاً لطريقتنا في تناول هذه المسألة؛ لأجل ذلك فهذا الفصل في مبحثين: نهدف من الأول الوقوف على المبادىء والأوّليات والتراث الذي أدّى إلى القول بعدم العصمة..، لكن باقتضاب يلائم الدراسة.

والمطلوب هو أن تسمو الحقيقة ـ الحقيقة فقط ـ مهما كانت، على كلّ شيء لتشرف على الحدث من الأعلى، والاعراض عن ذلك فيما أعتقد نقص كبير، بل أعتقد أنّ من ضمن مقررات مؤسّسي مشروع اللاعصمة، إبقاء خصومهم في دوامة النقض والإبرام، يدورون في الحلقات المفرغة؛ ليكونوا هم في مأمن من مئات الإشكاليات المستورة تحت تلك الدوامة.

وفي المبحث الثاني من هذا الفصل سنعرض لأهمّ الأدلة المطروحة على عدم العصمة؛ لنرى هل لها من صمود وهي حيال مقررات القرآن وثوابت السنّة ومسلّمات العقل وقوانين العلوم الإنسانية أم لا؟.

أضف إلى ذلك فهذا المبحث (=الثاني) سيجعل من تلك الأدلّة أدلّة كاشفة عن دوافع النّافين للعصمة، وعن أغراض الاصرار التاريخي على هذا النفي؛ فمهما شككنا في شيء، لا نشكّ في أنّ أولئك النّافين يصرّون إصراراً غريباً مريباً على أنّ النبي يسهو ويخطأ ويهجر ويظلم و...، ومن الطبيعي بعد ذلك أن نتساءل عمّا وراء ذلك الاصرار، فعلى هذا لن يقف مشروع الدراسة التي بين يديك على إثبات العصمة فحسب، أو ليس هذا أهم أهدافه، بل سيحلّق ما استطاع التحليق فيما يسوغ ـ على الظن ـ أن نصطلح عليه بالميتاعصمة؛ أي ما وراء العصمة!!!.

المبحث الأول:

مبادىء وأوليّات اللاعصمة (الحلقات المفقودة)

لقد أسفرت الفصول السابقة عن وجود اتجاهين؛ الأول: لا يعبأ بالسنة كثيراً، مجتزءاً ـ فيما يزعم ـ بكتاب الله لمعرفة مسائل الدين، متجسماً بالخلفاء أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعموم الخط الحاكم، والثاني: يرى أنّ ترك العمل بالسنة هلاكاً وموتاً للدين، وفي البحوث اللاحقة لهذا الفصل سنوضح معالم كل من الاتجاهين في إطار مدرسة، وفي حدود منظومة آيديولوجية.

لكن هل من الصدفة أنّ مبدأ القائلين بعدم عصمة النبي مستقى عن رؤى لصحابة هم كما تعلن الأخبار أكثر الناس عصياناً وإيذاءً وإحراجاً للرسول وللرسالة؟.

وهل من الصدفة أنّنا نجد أنّ أول من يشكك بعصمة الرسول ﷺ هم أولئك الذين كثرت أخطاؤهم مع نفس الرسول؟!!!.

علاوة على أنّ لنا كل الحق في أن نتساءل: لماذا لم يشكك بعصمة الرسول ﷺ المطلقة علي بن أبي طالب والحسن والحسين والزهراء وخزيمة بن ثابت (ذو الشهادتين) وسلمان وأبوذر والمقداد ومئات الصحابة العلويين، وكذلك شيعة أمير المؤمنين عليه السلام حتى هذه الساعة؟.

ولماذا شكك بها أبو بكر وعمر وعثمان ومعوية وعموم من تسنّم عرش السلطة الإسلامية؟ فهل هذا من محض الصدفة والاتفاق أم ـ هو الآخر ـ يكشف عن وجود طريقتين في التفكير؟.

ثمّ هل من الصدفة أنّ أصحاب الاتجاه الأول كانوا يغضبون الرسول ﷺ على الدوام ويؤذونه، بل ويتدخلون فيما هو من شأن النبوة، على حين أنّ أصحاب الاتجاه الثاني كانوا أطوع لرسول الله ﷺ من يده ولسانه الشريفين؟!.

وهل هناك صلة رحم بين مقولة الخليفة أبي بكر: بيننا وبينكم كتاب الله، ومقولة عمر: حسبنا كتاب الله، ومقولة الباغين في صفين: ندعو علياً إلى كتاب الله، ومقولة الخوارج؛ لا حكم إلا لله..

أقول: هل هناك من نسب أو قربى بين هذه المقولات المنطوية على حقيقة واحدة، وبين القول بعدم عصمة النبي ﷺ؟!!!.

والأخطر من ذلك هل هناك ملازمة بين القول بعدم العصمة وبين وجود الاستعداد الكافي للشك في أصل النبوة كما سنرى؟.

أضف إلى ذلك أنّنا نجد تلازماً من نوع آخر، وهو أنّ أهل ذلك الإتجاه نجدهم لا يتحرجون بمخاطبة النبي بـ: محمد، كما ثبت عن عائشة وعمر وطلحة بن عبيد الله ومعاوية وغيرهم، مع أنّ أهل القبلة أجمعوا على أنّ ذلك من المحرمات أو من الكبائر؟.

وثمّة أمر آخر وهو أنّنا نجد أنّ أهل هذا الإتجاه إمّا يبغضون أهل البيت عليهم السلام، وإمّا حاسدون لهم، وإمّا مقاتلون لهم، وإمّا موالون لأعدائهم، وإمّا...، في حين أنّ أهل البيت قائلون بالعصمة، فماذا يعني كلّ ذلك؟.

أضف إلى ذلك أيضاً: هل من الصدفة والاعتباط في شيء أنّ أهل هذا الاتجاه هم من حرق سنّة النبي، وهم من منع منها كتابة ورواية؟!.

ثمّ أليس غريباً أن تجتمع كل هذه الأمور والملازمات عند النّافين للعصمة فقط دون غيرهم؟.

وهل أنّ اجتماع مثل هذه الأمور لا ينهض لتأسيس آيديولوجية ولا يعلن عن طريقة خاصّة في التفكير؟؟؟!!!.

لا ريب في أنّ بين ثنايا هذه التساؤلات إجابات شافية لمسألة التشكيك بعصمة النبي؛ لكن مهما بحثنا في هذا الموضوع الحساس، ومهما استنتجنا، ستبقى هناك منطقة غير واضحة للجميع؛ إذ على جميع الباحثين في مجالي الحديث والعقيدة أن يجيبوا على السؤال الذي يقول: هل هناك فائدة من التشكيك بعصمة النبي ﷺ وما هي طريقة تفكيره؟.

أو عن السؤال الذي يقول: هل هناك مشروع وراء كل هذه الأمور الملازمة للقول بعدم العصمة، التي لا يشك عاقل في أنّها أبعد شيء عن الصدفة وبريئة منها؟.

لا أن يتناسوا هذا السؤال مكتفين بالإجابة عن السؤال الذي يقول: هل النبي معصوم أم لا؟ كما فعلت الكتابات القديمة، الضائعة في دوامة النقض والإبرام، القابعة خلف جدران المناهج البسيطة!

ففيما اعتقد به وأدين ـ وهو ما سنراه واضحاً ـ فإنّ المانعين من سنة الرسول ﷺ، قولاً وعملاً، رأوا أنّ القول بعصمة النبي ﷺ يشكل ضرراً حقيقياً على وجودهم السياسي والاجتماعي المترشحين قهراً عن وجودهم الديني كحكام؛ آية ذلك ـ وهو أيسر ما يقال ـ أنّ لأولئك الحكّام اصراراً عجيباً على جَلْبَبَةِ سلوكيات الرسول بجلباب الخطأ والسهو ومجانبة المعقول..، وإذا نسينا فلا ننسى أنّ منصب قيادة الأمة الإسلامية الذي كان للرسول ﷺ يؤول بالضرورة إلى من يخلفه، والذي حدث أنّه آل إلى من لم يستطع أن يجسد مقام النبوة في المعرفة أو في السلوك كما ينبغي؛ ودفعاً لهذا المحذور وخلاصاً من هذه الورطة فُتح باب التشكيك بعصمة النبي ﷺ لملائمة اللاحق بالسابق.

وآية كل ذلك وهو ما سنراه في هذا الفصل أنّه ما من دليل على عدم العصمة إلاّ ويخفي تحته طامّة من الطوامّ، وفضيحة عظيمة من فضائح الصحابة من أهل ذلك الإتجاه، فهل هذه الملازمة من محض الصدفة أيضاً أم أنّها نتطوي على مشروع من مشاريع التغطية والتعمية؟!!!.

يبدو أنّ القول بعدم عصمة النبي بمثابة السد المنيع والحصن الحصين لحفظ ماء الوجوه القرشية من المؤلفة قلوبهم بسبب ما هم عليه من مثالب ونكايات..

بلى، لم يتبلور القول بعدم عصمة النبي ﷺ بشكله المنهجي؛ أي ليكون مسألة من مسائل علم الكلام إلاّ بعد عقود من وفاة الرسول ﷺ؛ بيد أنيّ اعتقد أن البحث في المقولات الإسلاموية بعد أن أضحت مقولات مع الغض عن بدايات نشوئها من السذاجة بمكان؛ إذ ـ كما أخبرناك ـ علينا وعلى الجميع أن يبحث في تاريخ المقولات لنجيب ـ سويّة ـ عن ذاك السؤال المهم: من هو المستفيد، ومن أيّ قماش هو، وما هي طريقة تفكيره، وما هو منطقه في قرائة الأشياء...؟!.

وليس هذا الكلام طوباوياً، والأمثلة على هذا الأمر أكثر من أن تحصى، وممّا يخطر على البال مقولة (مزعومة) السبأية التي لم تصمد أمام أي نقد تاريخي..؛ فهذا طه حسين يقول:

إن أمر السبئية وصاحبهم ابن السوداء (=عبد الله بن سبأ) إنما كان متكلفاً منحولاً، قد اخترع بأُخَرَة؛ حين كان الجدال بين الشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية؛ أراد خصوم الشيعة أن يدخلوا في أصول هذا المذهب عُنصراً يهودياً إمعاناً في الكيد لهم والنيل منهم[1].

وإذن فالسبأية ليست حادثة تاريخية عفوية، بل هي مشروع مدروس يكشف بوضوح عن طريقة تفكير أهدافها ـ فيما أعلن طه حسين ـ ضرب الشيعة فكرياً وعقائدياً، ولو بتزوير التاريخ، وهو أمر يحتاجه خصومهم وأعداؤهم حاجة ماسة وهم يخوضون معهم معركة الصراع من أجل البقاء.

وفي كتابنا عبد الله بن عمر قادتنا هذه الطريقة من البحث إلى أنّ الاعتزال وقبله الإرجاء وغيرهما من المقولات الإسلاموية، أمورٌ دبّرت بليل؛ لغرض إضعاف جانب أمير المؤمنين علي سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وعقائدياً، ولتقوية جانب الأمويين في صراعهم الباغي الضروس مع الدين وأهله؛ في صفين عسكريا وفي غير صفين آيديولوجياً وعقائدياً، وهكذا الإرجاء فهو الآخر ليس حادثة تاريخية وسلوكاً مرحلياً، بل هو طريقة خاصّة من التفكير ومنطق مرن لقرائة الواقع..

على أنّنا في كتابنا الرسول المصطفى ومقولة الرأي لم نجانب هذه الطريقة التي قادتنا إلى الجزم بأنّ المنسوب إلى الرسول ﷺ: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد**» أكذوبة سياسية احتاجتها الأيدي الأموية ليبرروا أخطاءهم بسفك دماء المسلمين في صفين وفي غير صفين..، والأمر هو الأمر في مقولة سيرة الشيخين، ومقولة حسبنا كتاب الله، ومقولة أهل السنة والجماعة، ومقولة عدالة الصحابة، ومقولة الرافضة، ومقولة التصويب، ومقولة الجبر وغير ذلك ممّا هو معروف....

لا أريد الإطالة، لكن لما كان هذا المنهج في تعاطي البحوث جديداً على أكثر الأسماع رأيت من الضروري أن أوضح بعض معالمه ولو من خلال ما تقدم، ثمّ لا بأس بالإشارة إلى أنّ سر الصنعة (كما يقولون) في هذا المنهج هو محاولة الإجابة عن

---

(١) إسلاميات طه حسين: ٩٠٤.

السؤال الجوهري الآنف: من هو المستفيد[1] وما هي طريقة تفكيره؟ وإذا أردت أن تقف على ما هو أكثر تفصيلاً ممّا ذكرناه؛ أي على أبعاد هذا المنهج بشكل ميداني، فلا بأس بمراجعة الفصل الثالث من كتابنا عبد الله عمر على سبيل المثال..

ومهما يكن من ذلك فالذي نخلص إليه هو أنّ البحث في مسألة عصمة النبي ﷺ ليس بحثاً في مسألة كلامية (علم الكلام) أو أصولية (علم أصول الفقه) محضة، أو لا ينبغي أن يكون كذلك فقط؛ لأنّ الدوافع السياسية والمؤثرات التراثية إذا كانت هي الأساس في بناء منظومة العقائد الدينية، فليس أمامنا غير الاعتقاد ببطلان كثير من أجزاء هذه المنظومة، وأنّها مغايرة لما جاء به الرسول ﷺ؛ وبعبارة أخرى فإنّ الدوافع السياسية والمؤثرات التراثية في بناء العقائد لم يتعهد علما الكلام وأصول الفقه بتناولها بالبحث كما لا يخفى، وبعبارة ثالثة فإنّ تلك الأمور الملازمة للقول بعدم العصمة لم تخطر ببال هذين العلمين؛ ضرورة أنّها خارجةٌ خروجاً تخصّصياً عن مسائل العلمين، وهذا أمر لا ينبغي إطالة الكلام فيه لوضوحه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ كل فكرة غير سماوية، وكل عقيدة أرضية، ليست هي في بداياتها بالواضحة كثيراً كمقولة أو كآيديولوجية، ومسألة العصمة من هذا القبيل؛ فهي في عصر النبوة موجودة لكن كان مقام النبوة يحد من ظهورها كعقيدة فاسدة أو كآيديولوجية لا تمت للدين بصلة، لكن مع ذلك، ومن خلال سقطات الألفاظ، وهفوات السلوك، ومن خلال التناقض بين النظرية والتطبيق؛ بين المبدأ والممارسة،

---

(١) لا بأس بالإشارة البسيطة إلى أنّ الجواب عن هذا التساؤل المهم، عسير للغاية ولا يمكن أن نتصور له النجاح الكامل من خلال المناهج القديمة فقط؛ فمثلاً البحث في مقولة الرأي، أو مقولة إذا اجتهد الحاكم فأصاب...، أو مقولة العصمة أو...، طبقاً للمناهج القديمة لا يعدو البحث في الروايات والأخبار، وبكلمة واحدة لا يعدو البحث في علم الحديث والدراية، وهذا وإن كان ضرورياً بحد ذاته إلاّ أنّه لا يملأ كل مناطق الفراغ ولا يخرجنا من دوّامة النقض والإبرام، أمّا محاولة الإجابة عن السؤال الذي يقول: من هو المستفيد وما هي طريقة تفكيره؟ فهي تجبرنا على أن نخوض في كل العلوم؛ من حديث وتفسير وكلام ودراية ولغة واجتماع وسياسة وقانون ونفس وأنثربولوجيا وتاريخ و...، كلمّا يتطلب البحث منّا ذلك وحسب الحاجة العلمية، وهذا هو الذي يوضح الفرق في طريقة البحث بين المناهج القديمة والمناهج الحديثة، بل هو الذي يوضح عدم كفائة المناهج القديمة للوصول إلى لباب الحقائق التاريخية.

يتوضح من دون أدنى لبس أنّ الاتجاه الذي يقول بعدم العصمة كان موجوداً في عهد الرسول ﷺ؛ وآية وجوده هو أنّه حاول كثيراً الحط من قدر النبوة، بالتصريح والتلويح، ولكنّ الله والرسول والقرآن كانوا له بالمرصاد كما سيتضح..

قيمة النبي عند الخط الحاكم..
الخليفة الأموي أفضل من رسول الله

وقبل بسط الكلام عن مواقف بعض الصحابة التي تكشف عن أنّ قيمة النبوة عندهم ضعيفة وغير مرضية للضمير الإسلامي، نشير إلى أنّ قيمة شخصية الرسول ﷺ أسيرة ـ بقوة السيف ـ لسلطة المعايير الأموية؛ ليتحقق القارئ بنفسه من أنّ الحط من قيمة النبوة ليس هو مسألة كلامية أو أصولية وليدة ساعتها، والسيف ـ تاريخيّاً ـ أصدق أنباء من الكتب ومسائل العلوم، ثمّ إنّ عدم العصمة تراث قديم تمتد جذوره حتى عهد الصحابة؛ إذ ليس من المعقول أن يكون وليد ساعته مع أنّه بهذه الضخامة..

ولقد اختص الجاحظ بتصوير النزاع بين بني أمية وبني هاشم خلال رسائله الأدبية بشكل ملحوظ؛ ومن ثمّ فإنّ له آراءً في مواقف بني أمية: منها أنّه قال: وأحسب أن تحويل القبلة كان غلطاً[١]، وهدم البيت كان تأويلاً، وأحسب ما روي من كل وجه: أنّهم كانوا يزعمون أنّ خليفة المرء في أهله أرفع عنده من رسوله إليهم[٢]، أي أن الخليفة الأموي أفضل من رسول الله..، على أنّ الجاحظ في المقابل ذكر بني هاشم وقال: ولم يجعلوا الرسول ﷺ دون الخليفة[٣].

وذكر المبرد وغيره من الأدباء والمؤرخين أنّ الحجاج خطب في الكوفة متناولاً

---

(١) حينما مُنِع الناس وخصوصاً أتباع بني أمية من حج البيت بسبب وجود ابن الزبير محتمياً فيه، ولأجل أن لا تقوم قائمة الشارع الإسلامي على عبد الملك فكّر في أن يجعل من قبلة اليهود الصخرة التي في بيت المقدس عوضاً عن مكة؛ ليقصده المسلمون للحج بدلاً من الكعبة خلاصاً من هذه المشكلة.

(٢) رسائل الجاحظ ٢: ١٦.

(٣) آثار الجاحظ: ٢٠٥.

رسول الله ﷺ بقوله: تباً لهم؛ إنما يطوفون بأعواد ورمّة بالية، هلا طافوا بقصر أمير المؤمنين عبد الملك؟ ألا يعلمون أن خليفة المرء خير من رسوله؟. وقد علق المبرد على ذلك قائلاً: إنّ ذلك ممّا كفرت به الفقهاء الحجاج؛ وقد قال الحجاج ذلك والناس يطوفون بقبر الرسول ﷺ [١]، ومن أولئك الفقهاء سعيد بن جبير رضوان الله عليه؛ ففيما رواه البلاذري عن المدائني عن جرير بن حازم قال: قال سعيد: أليس كافراً من زعم أنّ عبد الملك بن مروان أكرم على الله من محمد رسول الله[٢]؟؟.

وكتب الحجاج إلى عبد الملك: إنّ خليفة الرجل في أهله أكرم عليه من رسوله إليه، وكذلك الخلفاء يا أمير المؤمنين أعلى منزلة من المرسلين[٣].

ومن طريف ما يذكره المؤرخون أنّ الجبار العنيد، الوليد بن عبد الملك، جمع الفقهاء فسألهم عن فرضية أنّ الله إذا استخلف خليفة تقبل منه الحسنات وتجاوز له عنه السيّئات، وأنّه لا يحاسبه هل هو صحيح؟. فقالوا له: يا أمير المؤمنين أنت أكرم على الله أم داود، وقد قال الله له: ﴿يَادَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [٤].

أقول: وفيه إلماحة إلى وجود فرضية أنّ الخليفة الأموي معصوم حتّى لو اجترح كلّ السيّئات، وأنّه لا يحاسب عليها، وبالتالي فهو أفضل من النبي.

وممّا ذكره صاحب الأغاني أنّ خالد بن عبد الله القسري قال: أيّما أكرم رسول الرجل في حاجته، أو خليفته في أهله؟! يُعَرِّض بأنّ هشام بن عبد الملك خير من النبي ﷺ [٥].

وقال القسري أيضاً: والله، لأمير المؤمنين أكرم على الله من أنبيائه عليهم السلام [٦].

---

(١) الكامل للمبرد ١: ٢٢٢، طبعة مصر، شرح نهج البلاغة ١٥: ٢٤٢، البداية والنهاية ٩: ١٣١ ، أنساب الأشراف للبلاذري ٧: ١٣٧.دار الفكر.

(٢) أنساب الأشراف٧: ٣٤٦. دار الفكر.

(٣) تهذيب تاريخ دمشق ٤: ٧٢، العقد القريد ٢: ٣٥٤.

(٤) منهاج السنّة ١: ٣٣٢. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٥) الأغاني ١٩: ٦٠.

(٦) الأغاني ١٩: ٦٠، وانظر تهذيب تاريخ دمشق ٥: ٨٢.

وقال القسري: سأل عبد الله بن صيفي هشاماً بن عبد الملك: يا أمير المؤمنين، أخليفتك في أهلك أحب إليك وآثر عندك أم رسولك؟. فقال هشام: بل خليفتي في أهلي. قال: فأنت خليفة الله في أرضه وخلقه، ومحمد رسول الله إليهم، فأنت أكرم على الله منه[1].

إنّ هذا غيض من فيض، والذي يلوح لنا من هذه النصوص أنّ المعايير الأموية في تقييم الرسول ﷺ الأكرم، ذي الخلق العظيم، أشرف الكائنات، هي إذا كانت بهذا النحو من التقييم؛ فهل تتوقع بعد ذلك أن يقولوا بعصمته وأن ينزهوه عن النقائص كما نزهه الله من فوق سبع سماوات؟. على أنّ في طيات ذلك هو أنّ قدسية النبي حجر عثرة أمام الأمويين ولا تتلائم مع طريقة تفكير القسري والحجاج على سبيل المثال!!!.

معاوية ينتقم من الرسول ﷺ!!!

وممّا روي عن معاوية بن أبي سفيان في هذا الشأن أنّ المطرف بن المغيرة بن شعبة قال: دخلت مع أبي على معاوية، فكان أبي يأتيه فيتحدث معه، ثم ينصرف إلي فيذكر معاوية وعقله ويعجب بما يرى منه؛ إذ جاء ذات ليلة فأمسك عن العشاء، ورأيته مغتماً فانتظرته ساعة وظننت أنّه لأمر حدث فينا..

فقلت: مالي أراك مغتماً منذ الليلة؟. فقال المغيرة: يا بني، جئت من عند أكفر الناس وأخبثهم!. فقلت: وما ذاك؟.

فقال: قلت له (لمعاوية) وقد خلوت به: إنّك قد بلغت سناً يا أمير المؤمنين؛ فلو أظهرت عدلاً، وبسطت خيراً؛ فإنك قد كبرت، ولو نظرت إلى إخوتك من بني هاشم، فوصلت أرحامهم؛ فو الله ما عندهم اليوم شيء تخافه، وإن ذلك ممّا يبقى لك ذكره وثوابه..

فقال معاوية: هيهات هيهات، أي ذكر أرجو بقاءه؛ ملك أخو تيم فعدل وفعل ما فعل، فما عدا أن هلك حتى هلك ذكره إلاّ أن يقول قائل: أبو بكر، ثم ملك أخو عدي، فاجتهد وشمر عشر سنين فما عدا أن هلك حتى هلك ذكره، إلاّ أن يقول قائل:

---

(١) الأخبار الطوال: ٣٤٦.

عمر، وإنّ ابن أبي كبشة (تحقيراً للنبي ﷺ) ليصاح به كل يوم خمس مرات: «**أشهد أن محمداً رسول الله**» فأي عمل يبقى؟ وأي ذكر بعد هذا يدوم لا أبا لك؟ لا والله إلاّ دفناً دفناً[1].

معاوية يحسد الرسول ﷺ!

ويروى أنّ معاوية بن أبي سفيان سمع المؤذن يقول: أشهد أنّ محمداً رسول الله ﷺ فقال: لله أبوك يا ابن عبد الله؛ لقد كنت عالي الهمة، وما رضيت لنفسك إلا أن يقرن اسمك باسم رب العالمين[2].

يريد أن يصور لنا معاوية أنّ الشهادة الثانية ليست سماوية، ولا هي بالتي ترشحت عن إرادة إلهية، بل هي رغبة أو شهوة شخصية!! وفيما يبدو يصعب على هذا الطليق أن يعترف بالنبوة للرسول، فهو لم يسمّه نبياً ولا رسولاً كما سمّاه الله، بل هو ابن عبد الله لا أكثر ولا أقل..

إنّ معاوية يريد أن يتهم الرسول ﷺ بأنّه يتلاعب في مقررات الدين بما يلائم نزعته إلى الشهوة والشهرة والسلطة، رامياً بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۞ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ وبقوله عز وجل: ﴿شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾ في مستنقعات العقيدة الأموية، لكن إذا كان الأمر كذلك فهل لنا أن نحتمل ولو واحد بالمليون أنّ معاوية الطليق بن الطليق يرى عصمة الرسول ﷺ أو يرى أنّ له قدراً سماوياً؟!!!.

يهودي يتهم الرسول بالغدر ومعاوية راض!

روى البلاذري في أنساب الأشراف بسنده عن محمد بن مسلمة الأنصاري أنّه ذكر قتل كعب بن الأشرف اليهودي، فقال يهودي كان عند معاوية: غُدِرَ بكعب!!

فقال محمد بن مسلمة: يا معاوية أتمسك عنه وقد نسب رسول الله إلى الغدر؟!!

فقال معاوية لليهودي: أخرج عنّا، وطلبه محمد بن مسلمة فلم يقدر عليه، وقال

---

(١) مروج الذهب للمسعودي ٣: ٤٥٤، شرح ابن أبي الحديد للنهج ٥: ١٢٩، الموفقيات للزبير بن بكار: ٥٧٧، وابن أبي كبشة قيل: هو جدّ النبي ﷺ لأمّه، وقيل هو جدّه لأبيه، وقيل: هو رجل من خزاعة خالف قريش في عبادة الأوثان، وعلى أيّ حال فالمقصود هو تحقير النبي ﷺ.

(٢) شرح نهج البلاغة ١٠: ١٠١.

لمعاوية: والله لا كلمتك أبداً ولأقتلنّ اليهودي إن قدرت عليه[١].

وهو نص لا يحتاج إلى تعليق؛ فهو جليّ في أنّ معاوية راضٍ بقول اليهودي بأنّ الرسول الأعظم ـ حاشاه ـ غادر، بل لا يلوح من النص غير ذلك!.

ابن الزبير يحط من قدر الرسول ﷺ

روى اليعقوبي والمسعودي وابن أبي الحديد وغيرهم من أصحاب التواريخ والسير أنّ عبد الله بن الزبير مكث أيام خلافته في مكة أربعين جمعة لا يصلي فيها على النبي ﷺ ويقول: لا يمنعني ذكره إلاّ أن تشمخ رجال بآنافها؛ إنّ له أهيل بيت سوء ينغضون رؤوسهم عند ذكره[٢].

وروى ذلك البلاذري قال: وحدثني هشام بن عمّار قال: حُدّثت عن الزبيري عن الزهري قال: كان من أعظم ما أنكر على عبد الله بن الزبير تركه ذكر رسول الله في خطبته، وقوله حين كلّم في ذلك: إنّ له أهيل بيت سوء إذا ذكر استطالوا ومدّوا أعناقهم لذكره[٣].

نقول: إذا كان الله سبحانه وتعالى وصف أهل البيت عليهم السلام بأحسن الأوصاف وأضفى عليهم من لطفه ونوره أفضل الألطاف وأتم الأنوار، في قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ فهل يسوغ لابن الزبير أن يجترأ على الله هذا الاجتراء ليصفهم بالسوء؟ إذ أليس هذا رد صريح على الله وعلى الرسول أم ماذا؟؟!!.

وإذا كان الرسول ﷺ ـ كما ثبت عنه بالتواتر ـ يوصي دائماً ويقول: «**أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، فإني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي...**»[٤] فهل يسوغ لابن الزبير أن يصفهم بالسوء؟!!!.

إنّ ابن الزبير كمعاوية وبقية قريش يرمي بأمثال هذه الروايات المتواترة والآيات

---

(١) أنساب الأشراف ٥: ١٦٦.

(٢) تاريخ اليعقوبي ٣: ٧٨، شرح النهج ٤: ٤٨٠.

(٣) أنساب الأشراف٧: ١٣٣. دار الفكر / تحقيق سهيل زكار.

(٤) صحيح مسلم ٧: ١٢٣.

الباهرة في سلة المهملات القرشية إرضاء للتراث الجاهلي الذي لا يريد أن يعقد هدنة مرضية مع الرسول ﷺ ولا مع أهل بيته ولا مع دين الإسلام، ولا بأس بالإشارة إلى أنّ سلّة المهملات القرشية الجاهلية هذه هي التي رمى بها عمر بن الخطاب أحاديث رسول الله ﷺ حينما منع منها رواية وكتابة وتدويناً في قوله: حسبنا كتاب الله، إنّ النبي يهجر.

وفيما أرى ـ بكل وضوح ـ أنّ هناك ملازمة بين الحط من قدر النبي ﷺ وبين القول بعدم عصمته ﷺ، بل هناك ـ بالطبع ـ أولوية؛ إذ الذي يجترأ على الله وعلى رسوله هذا الاجتراء لا يمكن أن يرى العصمة فيه بالأولوية..، هذا نحو من الكلام..، والنحو الآخر ممّا يشهد به الوجدان هو تلك الملازمة التي أشرنا إليها في بداية هذا الفصل، فكما أخبرناك فإنّ الذين منعوا من سنّة رسول الله ﷺ ـ كما فعل ابن الزبير آنفاً ـ هم وأتباعهم القائلون بعدم عصمة النبي ﷺ!

أضف إلى ذلك من المناسب أن نذكّر بحقيقة مهمة تمثل الدافع الحقيقي لابن الزبير خصوصاً ولقريش عموماً في مواقفهم تلك، وفيما يخص ابن الزبير أعلن عن ذلك بكل صراحة بقوله لابن عباس: إني لأكتم بغضكم أهل هذا البيت منذ أربعين سنة[1].

قريش لا ترى الرسول ﷺ معصوماً

خرّجنا سابقاً حديث عبد الله بن عمرو بن العاص القائل: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله وأريد حفظه، فنهتني قريش عن ذلك، قالوا: تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ ورسول الله يتكلم في الرضا والغضب، فأمسكت فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال ﷺ: «**أكتب فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق**» أو: « **فلا ينبغي لي إلاّ أن أقول حقاً** »[2]

إن هذا الحديث نص في أنّ قريشاً لا ترى الرسول ﷺ معصوماً؛ لأنّه في تقديرها بشر يقول في الرضا ما لا يقوله في الغضب، وأنّه أسيرُ إيقاعِ الحياة والنفس

---

(١) شرح نهج البلاغة ٤: ٦٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة ٤: ٢٦، فتح الباري ٨: ١٠١، هامش سير أعلام النبلاء ٢: ٨٨.

البشرية..! وكلي اعتقاد بأنّ تقدير قريش السيءّ هذا هو جذوة النار التي أحرقت ما أحرقت من خضراء الدين، ومن سنن سيد المرسلين، التي تترجم إرادة رب العالمين، بأمانة متناهية..

وإذن فقريش لا ترى الرسول ﷺ معصوماً...، وهي تمنع محدثي الصحابة الأخذ من فيه المقدّس؛ لهذه الفرية..؛ وعلى ضوء ذلك فالقول بعدم عصمة النبي آيديولوجية قرشية كاملة، والقائل بها ليس شخصاً واحداً بل قريش (أقوى حزب في الجزيرة العربية كما يقول الاستاذ العقاد)، وهذا بالإضافة إلى أنّ التاريخ والوجدان يشهد كل منهما بنحو آخر من الملازمة، فقريش في الوقت الذي لا ترى الرسول ﷺ معصوماً هي من نصبت أبا بكر وعمر وعثمان وبني أمية خلفاء، وهي من أزوت بني هاشم بعامة وأمير المؤمنين علياً بخاصة عن عرش الخلافة الإسلامية المقدسة..

لفت نظر!! ما المقصود بقريش؟؟؟

المقصود من هذه الكلمة، في هذه الدراسة، بل في غيرها كما لا يخفى على القارىء النّابه، هو الإتّجاه الذي أذاق الرسول ﷺ وآل بيته عليهم السلام الغصص، والذي ما فتىء ينادي بالقوميّة والعنصريّة والطبقية حتّى بعد أن دخل في الإسلام من أضيق أبوابه (المؤلفة قلوبهم) فالرسول لم يعان من أحد كما عانى من قريش في بدء الدعوة، وكذلك فيما بعد الدعوة حينما اضطرّ ﷺ بأمر من الله لأن يتألفهم بالدرهم والدينار، حتّى لا يلجوا الهاوية، والكلام هو الكلام في أهل بيت النبي ﷺ؛ فعلي والحسن والحسين وفاطمة سلام الله عليهم وكذلك شيعتهم من بعدهم، شربوا من نفس الكأس الذي شرب منه الرسول ﷺ، وعلى أيّ حال فالمقصود بقريش في هذه الدراسة ليست القبيلة، وإن كانت هي مقصودة ضمناً، بل المقصود هو الاتّجاه الذي تبنّى، وهذا بعد أن دخل في الإسلام، ميراث الجاهليّة القرشيّة من منطلق الطبقيّة والسيادة اللامشروعة على الإنسان واستعباده، سواء أكان أفراده من قريش أم من أعوانهم من غيرهم، كالبرامكة والسلاجقة...، وعلى أيّ حال فالمقصود هو الاتّجاه الذي بقي نابضاً حتّى الخلافة العثمانية، بل حتّى الآن..!!!.

عمر ينفذ مقررات قريش

قال الطبري: قال عمر لابن عباس: أتدري ما منع قومكم (=قريش) منكم بعد محمد؟.

قال ابن عباس: فكرهت أن أجيبه فقلت: إن لم أكن أدري فأمير المؤمنين يدريني!.

فقال عمر: كرهوا (=قريش) أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة فتبجحوا على قومكم بجحاً، فاختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت[1]!.

ولنا أن نقف عند قول عمر لابن عباس: أتدري ما منع قومكم منكم بعد محمد؟ فإنّه ـ أي عمر ـ لم يقل: بعد رسول الله، بل قال: بعد محمد، كما فعل معاوية في النصّ السابق، فهل هذا القول ـ الثمين ـ صدفة أم ماذا؟.

أليس هذا ردّ على الله القائل: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾[2].

على أيّ حال فما هو واضح جلي أنّ قريشاً (التي لا ترى الرسول ﷺ معصوماً) هي صاحبة القرار في تنصيب أبي بكر أو عمر أو عثمان الخلافة، وهي صاحبة الخطة التي أبعدت بني هاشم بعامة وأمير المؤمنين علياً بخاصة عن دكة القيادة المقدسة، وما يفترضه العقل الإسلامي البسيط من أنّ أبا بكر وعمر ذهبا إلى سقيفة بني ساعدة وحازا على الخلافة خلال ساعة من نهار من السذاجة بمكان، بل هو قرار قريش، الذي لا محيد عنه، ولا محيص، كما نص على ذلك عمر..

هكذا ـ من جديد ـ يتبلور أمامنا مجرى الملازمة الآنفة في نهر الأحداث، لكن من محور آخر؛ فالقائلون بعدم عصمة النبي هم القرشيون، وهم أنفسهم من نصب ورضي أبا بكر وعمر و...، سلاطين على المسلمين، وهم أنفسهم الكارهون لخلافة علي عليه السلام، وعمر في نص الطبري الآنف وخصوصاً في قوله: اختارت قريش لأنفسها فوفقت وأصابت برهانٌ ـ وأيّ برهان ـ على أنّه مُعتَمد قريش الأول، وناطقها الرسمي الكفوء في تجسيم قراراتها على أرض الواقع الإسلامي، ولو على حساب ما جاء به الله ورسوله.

---

(١) تاريخ الطبري ٣: ٢٨٩.

(٢) الأحزاب: ٤٠.

قريش بعامّة وعمر بخاصّة أول المشككين بالعصمة

علاوة على أنّ هناك ملازمة من نوع آخر أفصح من السابقات بكثير؛ فعلى ضوء النصوص الثابتة والأدلة التاريخية القاطعة نجد أنّ هناك وحدة رؤية بين قريش وبين عمر، بل هي هي؛ ففي الوقت الذي نجد قريشاً تمنع من حديث رسول الله كتابة ورواية تحت ذريعة أنّه بشر يتكلم في الرضا ما لا يتكلم في الغضب نجد أنّ عمر، كما سيتبيّن لاحقاً، أول شخص يعزى إليه ـ كما أثبتت النصوص والأخبار المتواترة ـ المنع من حديث رسول الله كتابة ورواية وتدويناً تحت ذرائع مختلفة كثيرة، أهمّها أنّ الرسول يهجر..

عمر يتهم الرسول بأنه يهجر

.. فقد أخرج البخاري عن ابن عباس قال: لما احتضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجالٌ فيهم عمر بن الخطاب قال النبي ﷺ: «**هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً**».

فقال عمر: إنّ النبي قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله.

فاختلف أهل البيت فاختصموا؛ منهم من يقول ما قال عمر، ومنهم من يقول: قربوا يكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً؛ فلما أكثروا من اللغو والاختلاف عند النبي ﷺ قال لهم: «**قوموا**».

فكان ابن عباس يقول: الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم[١].

وفي تاريخ الطبري: إن رسول الله يهجر[٢] وكذلك في صحيح مسلم وبعدة طرق[٣]، بل في البخاري نحو ذلك في موضع آخر[٤].

وكيف ما قلبنا مزعمة عمر: إنّ النبي غلب عليه الوجع، أو: يهجر، فإنّه لا يعني

---

(١) صحيح البخاري ١: ٣٧.

(٢) تاريخ الطبري ٢: ٤٣٦.

(٣) صحيح مسلم ٥: ٧٦.

(٤) صحيح البخاري ٤: ٦٦، وج ٥: ١٣٧.

إلاّ أنّ الرسول ﷺ في نظره ليس سوى وَجِعٌ لا يدري ما يقول، ولأجل ذلك حكم في قوله: حسبنا كتاب الله إنّ النبي يهجر أو غلب عليه الوجع، بحجر سنّته ﷺ في سجون الطريقة العمرية من التفكير.

ونتسائل: إذا كان عمر يتهم الرسول بالتخريف والهذيان كما فسر القاضي عياض كلمة الهجر، فهل يمكن أن يقول بعصمته؟!!!

وما هو أخطر من ذلك أنّ منع عمر لم يقتصر على ما أراد الرسول كتابته يوم الخميس فقط؛ فهو قال: وعندنا كتاب الله؛ حسبنا كتاب الله، ضارباً بكل السنة بشكل مطلق.

القائلون باللاعصمة قائلون بعدم طاعة النبي

على أنّ موقف عمر هذا يشرع من نفس المشرعة القرشية التي تفترض أنّ النبي بشر يتكلم في الرضا ما لا يتكلم في الغضب، فعمر برر بنفس هذا الشيء في قوله: إنّ النبي يهجر، وكل من التبريرين وجه من وجوه العملة الواحدة، وهي أنّ الرسول ليس معصوماً، ونتيجة ذلك أنّ النبي ﷺ لا ينبغي أن يطاع في المرض كما تجسّد في موقف عمر، وفي الغضب كما أعلنت قريش، وفي مدح أهل بيته كما سيأتي، وفي لعن من يستحق اللعن (ستقف عند ذلك في المبحث الآتي) وغير ذلك ممّا ستعرف....

وإذا نسينا فلا ننسى أنّ عمر بعد جسارته على الحضرة النبوية طرد من مجلس الرسول ﷺ هو ومن كان وراءه من هذه الكتلة؛ وكان الذي طرده هو نفس الرسول ﷺ بقوله: «**قوموا؛ فلا ينبغي عند نبي تنازع**» [1] فلم ير عمر الرسول ﷺ بعدها أبداً، هو وقريش.

أضف إلى ذلك فقول الرسول: «**قوموا**» وتسمية ابن عباس موقف عمر بالرزية أدلة قاطعة على عظيم ما اجترحه عمر بحضرة الرسول ﷺ، وهو يسد كل النوافذ والأبواب أمام من يلتمس قشة لإنقاذ الخليفة من بحر الغرق والخطأ في رزية ذلك اليوم..

قال العيني: قال ابن بطّال: قالوا هجر رسول الله؛ أي اختلط، وأهجر إذا أفحش،

---

(١) صحيح البخاري ١: ٣٨.

وقال ابن التنين: يقال: هجر العليل إذا هذى، وقال ابن دريد: هجر الرجل في المنطق إذا تكلّم بما لا معنى له، وأهجر إذا أفحش..

وقد علّق العيني على هذه الحكيّات بقوله: هذه العبارات كلّها فيها ترك الأدب والذكر بما لا يليق بحق النبي ﷺ، ولقد أفحش من أتى بها[١].

وقال في موضع آخر: نسبة هذا إلى النبي ﷺ لا يجوز؛ لأنّ وقوع مثل هذا الفعل عنه ﷺ مستحيل؛ لأنّه معصوم في كلّ حالة؛ في صحّته ومرضه[٢].

وقصارى القول فاتّهام الرسول ﷺ بالهذيان والذي هو معنى الهجر كما نص عليه الأعلام كالقاضي عياض[٣]، منقصة للرسول ﷺ، وحط من قدره إلى أدنى مستوى من حط الأقدار، فكما أخبرناك فالقائلون بعدم عصمة الرسول ﷺ هم وليس غيرهم من يحط من قدره ﷺ الذي رفعه الله إلى ما لا تدركه العقول، ولا بأس بالاستطراد للإجابة عن السؤال المطروح..

ماذا أراد الرسول ﷺ أن يكتب في رزية يوم الخميس؟

قال العيني: واختلف العلماء في الكتاب الذي همّ ﷺ بكتابته!! قال الخطابي: يحتمل وجهين؛ أحدهما: أنّه ﷺ أراد أن ينص على الإمامة بعده، فترتفع تلك الفتن العظيمة كحرب الجمل وصفّين[٤].

أضف إلى ذلك فالمقطوع به هو أنّ الرسول ﷺ أراد أن يكتب كتاباً فيه هداية الأمة، فهو ﷺ قال: «**هلموا أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً**» ولقد تتبعنا أقواله ﷺ فيما ورد عنه بالتواتر فوقفنا على هذا النص: «**كتاب الله وعترتي آل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً**»[٥].

وإذن فمضمون الكتاب هو الأمر باتباع العترة التي لا تفارق القرآن ولا يفارقها القرآن بأي حال من الأحوال.

---

(١) عمدة القاري للعيني ١٤: ٢٩٨.

(٢) عمدة القاري ١٨: ٦٢.

(٣) حكاه عنه ابن حجر في فتح الباري ٨: ١٠١.

(٤) عمدة القاري٢: ١٧١.

(٥) سيأتي تخريجه والحديث عنه لاحقاً.

ولابد من الوقوف عند حكمة الرسول ﷺ المتعالية على الزمان والمكان؛ فهو ﷺ مرّ بمرحلتين في بناء الإسلام، الأولى: تكفلت بناء الإسلام، والثانية تكفلت الإبقاء عليه، على أنّ دور الأولى ينتهي بتبليغ ما أراد الله إبلاغه للناس، والثانية: أكثر من ذلك وهي الإصرار على تبليغ بعض الأمور التي لولاها لما بقي الدين، ومن ذلك حديث الثقلين الذي كان الرسول ﷺ يحدث به الناس وبإصرار في كل وقت يتسنى له أن يحدث، ومن ذلك أيضاً حديث الغدير وغيره؛ وفلسفة هذا الإصرار السماوي هو لضمان بقاء ما أراد الله بقاءه للأجيال اللاحقة..

فمثلاً جدّ الأمويون في إطفاء شعلة أمير المؤمنين علي، ولا أقل من أنّهم كانوا يسبونه ويشتمونه ويلعنونه في الشام وفي مكة وفي المدينة وفي البصرة وفي كل مكان وصل إليه سلطانهم الباغي، بعد كل صلاة، وفي كل مناسبة دينية على مدى ثمانية عقود من الزمن، لكنّهم لم يفلحوا كثيراً، وفي هذا تنطوي فلسفة ذلك الإصرار، فلولاه لم يكن ليصل إلينا حديث الغدير وحديث الثقلين و...، بالتواتر رغم الأنوف، ورغم العيون والأفواه.

بناء على ذلك فالرسول ﷺ كان قد أمر الناس باتباع العترة قبل رزية يوم الخميس، لكنّه في يوم الرزية؛ أراد أن يجسد الإصرار السماوي بوجوب اتّباع العترة بوثيقة مدوّنة إمعاناً في هداية الأمّة، ومن المهم الإشارة إلى أنّ الأمر بالكتابة ذلك اليوم تكتنفه أغراض سماوية أخرى من أهمّها امتحان الصحابة، وهو أمر ضروري في عملية فهم الدين إذا عرّفنا بمعادنهم وطريقة تفكير كل منهم؛ فلولا هذا الامتحان لضاعت علينا الكثير من المبادىء السماوية والأولويات النبوية، ولما عرفنا أين هو الحق وأين هو الباطل، وأين هو الصح وأين هو الخطأ، وفيمن يتجسدان.

ثمّ إنّ هذا يرسينا على مرفأ آخر من مرافىء الملازمة الخطيرة؛ فالقائلون بعدم عصمة النبي كالخليفة عمر وابن الزبير وعموم قريش، هم الملتزمون بمزعمة كفاية كتاب الله أولاً، ومن ثمّ فهم وليس غيرهم القائلون بضرورة المنع من سنة رسول الله ﷺ كتابة ورواية وتدويناً ثانياً، وثالثاً هم الحاطّون من قيمة الرسول ﷺ وقدره، ورابعاً هم ألدّ خصوم أمير المؤمنين علي وأهل البيت، وخامساً و...

أقول: إنّ القائلين بهذه الأمور نجدهم يبغضون العترة، وعلى أقل التقادير لا يستسيغونهم ولا يطيقونهم.

عمر ـ كقريش ـ لا يستسيغ العترة

إنّ الخليفة عمر ـ في الجملة ـ كابن الزبير وكعموم قريش لا يستسيغون عترة الرسول؛ فالثاني يصف بني هاشم بأنهم أهيل بيت سوء، بل صرّح بأنّه يبغضهم كما مر عليك بيانه..، والأول ـ الخليفة عمر ـ له رؤية في بني هاشم ذكرها لابن عبّاس بقوله: أبت والله قلوبكم يا بني هاشم إلاّ حسداً ما يحول وضغناً وغشاً ما يزول[1].

ولا ريب في أنّ مثل هذه الرؤية، التي استطالت على متن التاريخ وكاهل الأجيال، هي على طرفي صراع مع الحقيقة المطوية في مثل قول تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[2] وغيرها من الحقائق الأخرى الكثيرة، أمّا قريش التي لم تستطع لسبب ولآخر أن تصب جام غضبها على الرسول ﷺ الذي حطم عروش جاهليتها، فانتقمت منه شر انتقام في عترته؛ فمواقفها السلبية من العترة لا تعد ولا تحصى، وأحسب أن كربلاء وحدها آية بل آيات لأولي الألباب.

بنو هاشم زبالة في نظر قريش!

وممّا روي من الأخبار في ذلك أنّ صفية بنت عبد المطلب مرت على ملأ من قريش، فإذا هم يتفاخرون ويذكرون الجاهلية..

فقالت: منّا رسول الله ﷺ.

فقالوا: إن الشجرة لتنبت في الكبا (= الزبالة).

فجاءت إلى النبي فأخبرته، فقال ﷺ: «**هجر يا بلال بالصلاة**» فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال على المنبر بغضب: « **أيها الناس انسبوني** ».

فقالوا: أنت رسول الله، ومحمد بن عبد الله.

فقال ﷺ: «**أجل، أنا محمد بن عبد الله، وأنا رسول الله؛ فما بال أقوام ينقصون أهلي؟ فو الله لأنا أفضلهم أصلاً وخيرهم موضعاً**»[3].

---

(١) تاريخ الطبري ٣: ٢٨٩.

(٢) الأحزاب: ٣٣.

(٣) ينابيع المودة ٢: ٣٤٨.

أقول: والنصوص في ذلك كثيرة، إلاّ أنّ في بعضها إجمالاً وابهاماً؛ لا تبين من هم الأشخاص الذين ينتقصون من العترة وعموم بني هاشم، لكن مع ذلك أنبأتنا روايات أخرى أنّ الخليفة عمر هو من كان يحمل عليهم..، فمن ذلك أنّه ـ بلا أي سبب معقول ـ اعترض على أم هانئ بنت أبي طالب بقوله: إعلمي أنّ محمداً لا يغني عنك شيئاً، فجاءت إلى النبي ﷺ فأخبرته!.

فقال ﷺ: «**ما بال أقوام يزعمون أنّ شفاعتي لا تنال أهل بيتي، وإن شفاعتي تنال حا وحكم**»[1].

ومما روي في ذلك أيضاً: أنّ ابناً لصفية بنت عبد الملطب مات فبكت عليه وصاحت، فأتاها النبي ﷺ فقال لها: «**يا عمة ما يبكيك**»؟. فقالت: توفي ابني. فأجابها ﷺ: «**يا عمة من توفي له ولد في الإسلام فصبر بنى الله له بيتاً في الجنة**» فسكتت ثمّ خرجت من عند رسول الله، فاستقبلها عمر بن الخطاب فقال: يا صفية سمعت صراخك؛ إنّ قرابتك من رسول الله ﷺ لن تغني عنك من الله شيئاً، فبكت، فسمعها النبي ﷺ، وكان يكرمها ويحبها، فأعلمته ﷺ بما قال لها عمر؛ فغضب وقال: «**يا بلال هجر بالصلاة**» فهجر بلال بالصلاة فصعد المنبر وحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «**ما بال أقوام يزعمون أنّ قرابتي لا تنفع؛ كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي**»[2].

ولقد تتبعنا كتب التواريخ والسير والأخبار فأكثرنا للغاية، فما وجدنا من يؤذي الرسول ﷺ في نفسه وفي أهل بيته إلاّ قريش بعامة، وعمر بخاصة، وكل من نسج على منوالهما، والأخبار والنصوص هي التي نطقت بذلك، لكن هل سيتوقف هذا الاتجاه عن إيذاء الرسول في عترته المقدسة بعد أن يختار الله رسول الرحمة لجواره ﷺ؟!!!

مقصودنا من سرد هذه النصوص، هو التذكير بأنّ القائلين بعدم عصمة النبي لا يستسيغون قربى النبي وبني عبد المطلب وعموم بني هاشم، في حين أنّ

---

(١) معجم الطبراني الكبير:، وحا وحكم قبيلتان من اليمن، سبل الهدى والرشاد ١: ٢٥٤، ١١: ٤.

(٢) مجمع الزوائد ٨: ٢١٦، ينابيع المودة ٢: ١٠٩، والملاحظ أنّ الرسول قال: «ما بال أقوام» ولم يقل ما بال عمر، مع أنّ القائل هو عمر، ولا ريب في أنّ قريشاً هي المقصودة، أو نقول إنّ النبي يرد على اتجاه لا على شخص، فلاحظ لتعرف.

لبني هاشم كلمة واحدة في عصمة النبي ﷺ، وليس في هذا صدفة، أضف إلى ذلك فردّ عمر الشديد على صفية وأم هانىء ينطوي على مبدأ عدم عصمة النبي في نظر الخليفة عمر..

قريش تبغض بني هاشم (نصوص أخرى)

روي أنّ عبد الله بن عباس قال: إنّ أبي العباس قال: يا رسول الله ﷺ إنّا لنخرج فنرى قريشاً تتحدث، فإذا رأونا سكتوا فغضب النبي ﷺ ودر عرق الغضب بين عينيه وقال: «**والله لا يدخل قلب إمرىء إيمان حتى يحبكم لله ولقرابتي**»[١].

وقال ابن عباس أيضاً، قال أبي: يا رسول الله قد تركت فينا ضغائن منذ صنعت الذي صنعت فقال: «**لا يبلغون حتى يحبوكم لله ولقرابتي**»[٢].

وممّا ورد في ذلك عن أمير المؤمنين قوله: اللهم إنّي استعديك على قريش؛ فإنهم قطعوا رحمي وأكفئوا إنائي، وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري[٣].

وقوله: مالي ولقريش؟ أما والله لقد قتلتهم كافرين ولأقتلنّهم مفتونين...، والله لأبقرن الباطل حتى يظهر الحق من خاصرته..، فقل لقريش، فلتضج ضجيجها[٤].

وقوله: كان حقد حقدته قريش على رسول الله ﷺ أظهرته فيَّ وستظهره في ولدي من بعدي، ما لي ولقريش..!! إنّما وترتهم بأمر الله وبأمر رسوله ﷺ، أفهذا جزاء من أطاع الله ورسوله إن كانوا مسلمين؟![٥].

إن هذه الأولـيّات أرقام علمية لا ينبغي الإغضاء عنها ونحن نبحث في مسألة عصمة النبي ﷺ؛ فالذي يلحّ بإيذاء النبي ﷺ على نحو ما تقدم وعلى نحو ما سيأتي، فمن البعيد جداً أن يقول بعصمته؛ وآية ذلك ـ في المقابل ـ أنّ فئة من الصحابة على

---

(١) مسند أحمد ١: ٢٠٨، ينابيع المودة ٢: ١١٠، تفسير ابن كثير ٤: ١٢٢، كنز العمال ١٢: ٩٧، الدر المنثور ٦: ٧، تاريخ مدينة دمشق ٢: ٣٠٢.

(٢) ينابيع المودة ٢: ١١٢، المعجم الكبير للطبراني ١١: ٣٤٣، تاريخ مدينة دمشق ٢٦: ٣٣٧. وقد نصّ المناوي في فيض القدير ١: ٢٥٢ على أنّ إسناده صحيح.

(٣) المعيار والموازنة: ٢٣١، شرح نهج البلاغة ١١: ١٠٩.

(٤) شرح نهج البلاغة ١: ٢٣٣.

(٥) ينابيع المودة ١: ٤٠٧، شرح نهج البلاغة ٢٠: ٣٢٨.

رأسهم بني هاشم وغالبية الأنصار كانوا لا يؤذون النبي ﷺ، وكان عنهم راض، وكانوا يعتقدون بعصمته، ولا يحطّون من قدره..

وفي الحقيقة فهذا أوّل مرافىء طريقة تفكير الصحابة القائلين بعصمة النبي ﷺ؛ إذ لم يُؤْثَر عنهم ما ظاهره الشك في العصمة كما أُثِرَ عن قريش وعمر بن الخطاب وبقية هذا الخط، ولقد صدرت عن النبوة في تقريضهم وفي مدحهم نصوص صحيحة، صريحة، أجمع أهل القبلة على حجيتها وعلى صحة صدورها عن الرسول ﷺ، بخلاف الصحابة القائلين بعدم العصمة؛ إذ ليس هناك مثل هذا الإجماع؛ فهل هذا أيضاً من محض الصدفة أم ماذا؟.

فمثلاً في الوقت الذي أجمع أهل القبلة على ثبوت مدح نبوي سماوي لا خلاف فيه للصحابة القائلين بالعصمة على اختلاف مراتبهم القدسية كعلي والحسنين وخزيمة وعمار بن ياسر وأبي ذر والمقداد و...، من حقنا أن نطالب القائلين بعدم العصمة بثبوت فضيلة نبوية سماوية ـ واحدة فقط ـ لعمر أو لأحد القرشيين من الخط المقابل أجمع عليها أهل القبلة[1]..

وفيما أعتقد فإنّ أهم بعد من أبعاد الملازمة التي أكثرنا من ذكرها هو أنّ القائلين بعدم عصمة النبي لم يطرحوا دليلاً على هذه الدعوى إلاّ ويتضمن التعمية على فضيحة قرشية أو مثلبة كبيرة لعظيم من عظماء الصحابة من أهل ذلك الاتجاه، وسترى ذلك بأمّ عينيك عن قريب!!!.

وقبل أن نعرض إلى أدلة القائلين بعدم العصمة نعرض لهذا الخبر الذي يدل بمنتهى الوضوح على أنّ عمر لم يكن يرى الرسول معصوماً؛ وغرضنا من إيراده هو إيقاف القارىء الكريم على بعد آخر هو ـ لعمر الله ـ أخطر أبعاد تلك الملازمة!.

عمر ـ في صلح الحديبية ـ يشك!!!

وصف الله تعالى جلاله صلح الحديبية ـ من فوق سبع سماوات ـ بالنظر لما تمخّض عنه من نتائج، بأنّه فتح مبين فقد قال تقدست أسماؤه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾

---

(١) هذا مبحث سنعرض له حين البحث في نظرية تقسيم النصوص النبوية إلى قسمين، في الفصل السابع.

فهذا هو تقييم الله لنتائج سلوك الرسول في ذلك الصلح، ولكن ما هو رأي عمر؟.

أصدقتنا كتب الأخبار والسيرة النبأ أنّ الخليفة عمر تجرأ كثيراً على مقام النبوة في هذا اليوم، رافضاً كل التكتيك النبوي والستراتيجية الإلهية لإرساء قواعد الدين، قائلاً للنبي: ألست رسول الله حقاً؟. قال ﷺ: «**بلى**». فقال عمر: ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟. قال النبي ﷺ: «**بلى**». قال عمر: فلم نعط الدنيّة في ديننا؟. قال ﷺ: «**إني رسول الله ولست أعصيه وهو ناصري**». قال عمر: أو ليس كنت تحدثنا أنّا سنأتي البيت فنطوف به؟. قال ﷺ: «**أفأخبرتك أنا نأتيه العام**»؟. قال عمر: لا. قال ﷺ: «**فإنك آتيه ومطوف به**». قال عمر فأتيت أبا بكر وقلت له: يا أبا بكر ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟. قال أبو بكر: بلى. قال عمر: فلم نعط الدنيّة في ديننا؟. قال أبو بكر: أيها الرجل إنّه لرسول الله ﷺ وليس يعصي ربه، وهو ناصره، فاستمسك بغرزه، فوالله إنّه على الحق. قال عمر: أليس كان يحدثنا أنّا سنأتي البيت ونطوف به؟. فقال أبو بكر: بلى أفأخبرك إنّك تأتيه العام؟. فقال عمر: لا. قال أبو بكر: فإنّك آتيه ومطوف به[1].

وفي سبل الهدى والرشاد قال أبو عبيدة بن الجراح لعمر: يا ابن الخطاب ألا تسمع رسول الله ﷺ ما يقول: تعوذ بالله من الشيطان واتّهم رأيك[2].

وفي بعض المصادر زيادة وردت بسند صحيح وهي قول عمر: والله ما شككت منذ أسلمت إلا يومئذ[3].

وفي صحيح مسلم: فنزل القرآن على رسول الله فأرسل إلى عمر فأقرأه إيّاه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ فقال عمر: أَوَ فَتْحٌ هو[4]؟!

---

(١) صحيح البخاري ٢: ١٨٨، سنن البيهقي ٩: ٢٢٠، المعجم الكبير للطبراني ٢٠: ١٤، تفسير ابن كثير ٤: ١٣، الدر المنثور ٦: ٧٧، تاريخ مدينة دمشق ٥٧: ٢٢٩، تاريخ ابن كثير ٤: ٢٠٠، سيرة ابن كثير ٣: ٣٣٤.

(٢) سبل الهدى والرشاد ٥: ٥٢.

(٣) مصنف عبد الرزاق ٥: ٣٣٩، صحيح ابن حبان ١١: ٢٢٤، معجم الطبراني الكبير ٢٠: ١٤، تفسير الطبري ٢٦: ١٢٩، الدر المنثور ٦: ٧٧، تاريخ مدينة دمشق ٥٧: ٢٢٩، وقد نص الصالحي الشامي في سبل الهدى والرشاد ٥: ٥٣ على صحته.

(٤) صحيح مسلم٥: ١٧٥.

إنّ هذا النص غني عن التعليق والبيان، وهو ظاهر الدلالة في أنّ عمر لا يرى عصمة الرسول ﷺ أو يشك في أنّه معصوم، بل في النص ما هو أدهى من ذلك؛ فالخليفة عمر الآن يشك في أصل النبوة والرسالة وقس الأمر على ما دونها كالعصمة، علاوة على أنّه ظاهر الدلالة في أنّ عند عمر الأرضية الكاملة لأن لا يعبأ بسنة الرسول ﷺ بإطلاق؛ فإذا كان موقف عمر السلبي من النبوة ومن الرسالة ومن العصمة هو هذا، والرسول حي، فما بالك بمواقفه من ذاتيات الدين وأصوله الثابتة (النبوة، الرسالة، السنّة، العصمة، العترة، ...) بعد أن يختاره ﷺ الله تعالى؟!!!.

أضف إلى ذلك فهذا الخبر وخصوصاً قول أبي عبيدة لعمر: تعوذ بالله من الشيطان واتهم رأيك، نص في أنّ عند عمر البديل عن مقررات النبوة وسنة رسول الله ﷺ ألا وهو الرأي، وسنشير لاحقاً إلى أنّ الرأي من أهم عناصر آيديولوجية ترك السنّة أو هو من أكفأ أقنعتها الشرعية.

أضف إلى ذلك ـ أيضاً ـ فقول عمر: أو فتح هو، استفهام إنكار، وهو ينطوي على الرد على القرآن أيضاً، فتأمل كثيراً!!.

لكن قد يقال: ورد بسند صحيح فيما أخرجه البزار أنّ عمر قال بعد موت الرسول ﷺ: اتهموا الرأي على الدين فلقد رأيتني يوم أبي جندل (صلح الحديبية) أردّ أمر رسول الله برأيي وما ألوت عن الحق[1].... وهو يدل على أنّ عمر ليس من أهل الرأي بعد واقعة الحديبية..!.

والحق فهذا الكلام خطأ محض؛ لإجماع المسلمين على أنّ عمر هو أول من أسس للرأي مدرسة، وهو أول من تعاطى ذلك عملياً، ولقد أثبتنا في كتابنا الرسول المصطفى ومقولة الرأي[2] أنّ عمر بخاصة، وعموم القائلين بالرأي متناقضين في هذا الأمر ومبتلين بازدواجية الموقف؛ فهم من جهة المبدأ يحرمون القول بالرأي كما أُثِرَ عنهم في نصوص كثيرة بل متواترة، ومن جهة الممارسة والتطبيق ثبت بالتواتر ـ أيضاً ـ أنهم أول من أسّس له مدرسة، فراجع الفصل الثاني من كتابنا ذاك ففيه تفسير لهذه الازدواجية.

---

(١) مسند البزار ١: ٢٤٥، أعلام الموقعين ١: ٥٥.

(٢) من مطبوعات موسوعة الرسول المصطفى ص/ دار الأثر / بيروت.

على أنّنا قد ذكرنا لك في مطاوي بحوثنا السابقة أنّ الرسول أعلن عن هذا التناقض ووقف إزاءه بالمرصاد بقوله: «**ما من نبي بعثه الله في أمّةٍ قبلي إلاّ كان له من أمّته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثمّ إنّه تخلف من بعدهم خلوف يقولون مالا يفعلون، ويفعلون مالا يؤمرون**»[1] فالازدواجية إذن هي من منطلق: « **يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون**» فلقد ذكرنا ـ سابقاً ـ تناقض هؤلاء الصحابة بين المبدأ الصحيح والسلوك المنفلت عن محجته البيضاء.

ثـمّ إنّ شـك الخلـيفة عمـر في صلح الحديبية أفرز لنا شيئاً آخر يضاف إلى قائمة الافـرازات السـابقة الملازمَـةِ لمواقـف القائلين بعدم العصمة، وهو وجود الاستعداد الكـافي للشـك في أهـم ذاتيات الدين الإسلامي؛ فالشك الطافح من الخليفة عمر في ذلـك الـتاريخ تهون معه مسألة القول بعدم عصمة النبي، وهو في نفس الوقت دليل دامـغ عـلى أنّ عمر على أتم الاستعداد للاعتقاد بعدم عصمة النبي هو ومن كان معه كما سيتبين، على أنّ مجموع ما يستفاد من واقعة صلح الحديبية أنّ النبي ﷺ بالمرصاد لكل ما ليس من الدين؛ لأنّه رسول الله، ولا يعصيه، وهو ناصره؛ لأنّه معصوم.

الذي نخلص إليه أنّ أسلاف القائلين بعدم عصمة النبي؛ كالخليفة عمر ومؤيديه، عندهم الاستعداد الكافي للشك في أصل النبوة؛ وإذا كانت مرتبة عقيدة عمر هي هذه وهـو إمـام أهل ذلك الإتجاه، فقس الأمر ـ منهجيّاً ـ على المأمومين والأتباع حتى هذه اللحظة!!!

الجرأة على الرسول

نعاود تذكير القارىء الكريم أنّ هدفنا من سرد النصوص السابقة وكذلك الآتية هـو انتشال عناصر طريقة تفكير القائلين بعدم العصمة، والأرقام فيما سوى ما تقدّم كثيرة، يتسنى لنا أن نذكر بعضها؛ كالآتي: روى البخاري عن ابن أبي مليكة قال: كاد الخيّران أن يهلكا أبو بكر وعمر؛ لما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وفد بني تميم أشار أحدهما بالأقرع بن حابس التميمي الحنظلي أخي بني مجاشع وأشار الآخر بغيره، فقـال أبـو بكـر لعمـر: إنّمـا أردت خلافي! فقال عمر بن الخطاب: ما أردت خلافك

---

(١) صحيح مسلم ١: ٥١.

فارتفعت أصواتهما عند النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ﴾[1][2].

إنّ أقل ما يقال في ذلك هو أنّ مثل هذه الجرأة على الرسول أو الرسالة، لم تصدر عن أمير المؤمنين علي أو عن أحدٍ من محبيه، صحابة وتابعي و...، لكنّها في الحسابات الموضوعية تعدّ أبرز سلوكيّات خصوم أمير المؤمنين علي، وقد عرفت أنّ الصدفة بريئة من هذا الشيء وما شاكله.

نصوص بلا تعليق!!

١ ـ عمر يسأل الرسول بالفحش

روى أحمد بن حنبل عن سلمان بن ربيعة قال: سمعت عمر رضي الله عنه يقول قسّم رسول الله صلى الله عليه وسلم قسمة فقلت: يارسول الله لغير هؤلاء أحق منهم؛ أهل الصفة!! قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **إنّكم تخيروني..، إنّكم تسألوني بالفحش وبين أن تبخلوني ولست بباخل**»[3].

٢ ـ الجرأة في مخالفة أمر النبي

وروى أحمد عن أبي الزبير عن جابر أنّ النبي صلى الله عليه وسلم دعا عند موته بصحيفة ليكتب فيها كتابا لا يضلون بعده فخالف عليها عمر بن الخطاب حتى رفضها[4].

٣ ـ إغضاب النبي

قال السيوطي في الدر المنثور: أخرج ابن الضريس عن الحسن أن عمر بن

---

(١) الحجرات: ٢.

(٢) صحيح البخاري ٨: ١٤٥.

(٣) مسند أحمد ١: ٢٠.

(٤) مسند أحمد ٣: ٣٤٧. وهذا في الواقعة التي يسميها ابن عبّاس برزية يوم الخميس، والقضية معروفة، ولكنّها هنا من رواية جابر بلفظ آخر.

الخطاب قال: يا رسول الله، إن أهل الكتاب (اليهود) يحدثونا بأحاديث قد أخذت بقلوبنا وقد هممنا أن نكتبها..

فقال: «**يا ابن الخطاب أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى، أما والذي نفس محمد بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقيه، ولكني أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الحديث اختصاراً**»[١].

قال النووي: ولا يصح الوقف على معصية ككتب التوراة والإنجيل؛ لأنّ ذلك معصية وهذه الكتب مبدّله منسوخة، ولذلك غضب النبي ﷺ حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة، وقال: «**أفي شك أنت يا ابن الخطاب**»؟.

وفي رواية: «**أمتهوكون أنتم لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي**».

وفي رواية: «**ألم آت بها بيضاء نقية**»؟.

وفي رواية: «**لو كان موسى حياً ما وسعه إلاّ اتباعي**» فلولا أنّ ذلك معصية ما غضب صلى الله عليه منه...[٢].

وقد علق الألباني على هذا الحديث بملاحظة مجموع شواهده قائلاً: فهو على أقل تقدير حديث حسن[٣].

٤ ـ الصحابة (أتباع عمر) يعصون النبي بلا استثناء

مر عليك أنّ عمر اعترض على الرسول في صلح الحديبية، ولكن بقي أن نقف على موقف عمر وبقية الصحابة بعد الصلح، هل انصاعوا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ أم أنّهم بقوا معترضين على النبي في قرار الصلح؟

أجابنا عن ذلك البخاري حيث ساق النص الذي ذكرناه آنفاً..؛ عن الزهري قال: قال عمر: فعملت لذلك أعمالا، قال: فلمّا فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله

---

(١) الدر المنثور ٥: ١٤٨.

(٢) المجموع ١٥: ٣٢٨، وانظر المصادر التالية: الفائق في غريب الحديث ٣: ٤١١، شرح نهج البلاغة ٩: ٢٨٦، العين للفراهيدي ٤: ٦٥، غريب الحديث لابن سلام ٣: ٢٨، النهاية الأثيرية ٥: ٢٨٢، لسان العرب ١٠: ٥٠٨، مختار الصحاح محمد عبد القادر: ٣٥٩، تاج العروس ٧: ١٩٧.

(٣) إرواء الغليل ٦: ٣٨، وسنعرض لبعض طرقه الأخرى في بحث الاسرائيليات.

صلى الله عليه وسلم لأصحابه: «قوموا فانحروا ثم احلقوا» قال: فوالله ما قام منهم رجل، حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلمّا لم يقم منهم أحد دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس.

فقالت أم سلمة: يا نبي الله أتحب ذلك؟ أخرج ثمّ لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك، وتدعو حالقك فيحلقك، فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك؛ نحر بدنه، ودعا حالقه فحلقه، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا وجعل بعضهم يحلق بعضا، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غما [١].

٥ ـ محاولة تحقير النبي

قال الطبري في تفسيره: وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللهِ ولا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِه أَبَدًا﴾ [٢] يقول تعالى ذكره: وما ينبغي لكم أن تؤذوا رسول الله، وما يصلح ذلك لكم، ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا؛ يقول: وما ينبغي لكم أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا؛ لأنّهن أمهاتكم، ولا يحل للرجل أن يتزوج أمه، وذكر أنّ ذلك نزل في رجل كان يدخل قبل الحجاب، قال: لئن مات محمد لأتزوجن امرأة من نسائه سمّاها، فأنزل الله تبارك وتعالى في ذلك: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللهِ ولا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِه أَبَدًا﴾ [٣].

وقال السيوطي في الدر المنثور: وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رجل: لئن مات محمد لأتزوجنّ عائشة فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللهِ﴾..

وقال السيوطي أيضاً: وأخرج ابن أبي حاتم عن السدي رضي الله عنه قال: بلغنا أنّ طلحة بن عبيد الله قال: أيحجبنا محمد عن بنات عمنا ويتزوج نساءنا من بعدنا لئن حدث به حدث لنتزوجن نساءه من بعده فنزلت هذه الآية.

كما وقد قال: وأخرج ابن جرير عن ابن عباس رضى الله عنهما أنّ رجلاً أتى

---

(١) صحيح البخاري ٣: ١٨٢.

(٢) الأحزاب: ٥٣.

(٣) تفسير الطبري ٢٢: ٥٠.

بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فكلّمها وهو ابن عمها[١] فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا تقومنّ هذا المقام بعد يومك هذا**»! فقال: يا رسول الله إنّها ابنة عمّي، والله ما قلت لها منكراً ولا قالت لي. قال النبي صلى الله عليه وسلم. «**قد عرفت ذلك إنّه ليس أحد أغير من الله وإنّه ليس أحد أغير منّي**» فمضى ثم قال الرجل: يمنعني من كلام ابنة عمّي لأتزوجنّها من بعده، فأنزل الله هذه الآية[٢].

أقول: ولا يسعنا التطويل في ذكر أخبار هذه القضية لكثرتها، ولقد اتفق المفسرون وأرباب التاريخ والسيرة على أنّ الذي نزلت فيه هذه الآية هو طلحة بن عبيد الله، أحد العشرة المبشرة بالجنّة فيما قيل، وطلحة طبقاً للأخبار التي سقناها آنفاً يصعب عليه أن يقول: رسول الله أو النبي، إنّه يقول: محمد؛ عزة بالإثم، وإمعاناً في العناد، ومن ثمّ فطلحة رأس الناكثين ووتد الباغين في الجمل، ومن ألدّ أعداء أمير المؤمنين علي، قد أقام الدنيا على أهل الحق وأقعدها يوم ذاك.

٦ ـ الرسول لا يعدل

ذكر ابن هشام قال: قال ابن إسحاق: حدثني محمد بن عمّار بن ياسر، عن مقسم أبي القاسم مولى عبدالله بن الحارث بن نوفل قال: خرجت أنا وتليد بن كلاب الليثي حتى أتينا عبدالله بن عمرو بن العاص وهو يطوف بالبيت معلّقاً نعله بيده فقلنا له: هل حضرت رسول الله ﷺ حين كلمه التميمي يوم حنين؟ قال: نعم. جاء رجل من بني تميم، يقال له ذو الخويصرة، فوقف عليه وهو يعطي الناس، فقال يا محمد، قد رأيت ما صنعت في هذا اليوم!. فقال ﷺ: «**أجل، فكيف رأيت**»؟. فقال: لم أرك عدلت. قال عبدالله بن عمرو بن العاص: فغضب النبي ﷺ ثم قال: «**ويحك إذا لم يكن العدل عندي فعند من يكون**». فقال عمر بن الخطاب: يا رسول الله ﷺ ألا أقتله؟. فقال: «**دعه؛ فإنّه سيكون له شيعة يتعمقون في الدين حتى يخرجوا منه كما يخرج السهم من الرميّة**»[٣].

---

(١) إنّ طلحة بن عبيد الله ابن عم لعائشة؛ لأنّهما من بني تيم.

(٢) الدر المنثور ٥: ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٣) سيرة ابن هشام ٢: ٤٩٦، وانظر المصادر الآتية: مسند أحمد ٣: ٥٦، ٦٥، صحيح البخاري ٧: ١١١، ٨: ٥٢، صحيح مسلم ٣: ١١٢، مجمع الزوائد ٦: ٢٢٨، فتح الباري ١٢: ٢٥٧، تحفة

قال ابن الجوزي بعد أن أورد هذا الخبر: وهو أول خارجي خرج في الإسلام [١].

وعلّق الملطي على هذا الخبر قائلاً: قد روي عن النبي ﷺ بإجماع الأمة، لا يختلف فيه ناقل ولا راو أنّه سمّاهم مارقة [٢].

وقال المباركفوري: وذو الخويصرة التميمي هو حرقوص بن زهير الذي صار بعد ذلك من رؤوس الخوارج [٣].

ومن الضروري الوقوف عند قول عمر: يا رسول الله ألا أقتله، إذ هو بمثابة تناقض آخر يضاف إلى قائمة تناقضات الشيخين أبي بكر وعمر؛ فإنّ حرقوص هذا قد أمر الرسول بقتله في واقعة أخرى، رواها المحدثون بأسانيد صحيحة..

روى أبو يعلي عن أنس بن مالك قال: كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يعجبنا تعبده واجتهاده فذكرناه لرسول الله صلى الله عليه وسلم بإسمه، فلم يعرفه، ووصفناه بصفته، فلم يعرفه، فبينما نحن نذكره إذ طلع الرجل قلنا: ها هو ذا قال: «**إنكم لتخبروني عن رجل إنّ على وجهه سفعة من الشيطان**». فأقبل حتى وقف عليهم ولم يسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **أنشدتك بالله هل قلت حين وقفت على المجلس ما في القوم أحد أفضل مني أو أخير مني**». قال: اللهم نعم، ثم دخل يصلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من يقتل الرجل**». فقال أبو بكر: أنا، فدخل عليه فوجده قائماً يصلي، فقال: سبحان الله أقتل رجلاً يصلي وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل المصلين فخرج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ما فعلت**»؟. قال: كرهت أن أقتله وهو يصلي وقد نهيت عن قتل المصلين. قال عمر: أنا، فدخل فوجده واضعاً وجهه، فقال عمر: أبو بكر أفضل مني فخرج، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مه»؟ قال: وجدته واضعاً وجهه فكرهت أن أقتله. فقال ﷺ: «**من يقتل الرجل**»؟. فقال علي: «أنا»

الأحوذي ١: ٣٨٩، مصنف عبد الرزاق ١٠: ١٤٦، مصنف بن أبي شيبة ٨: ٧٤١، السنة لعمرو بن أبي عاصم: ٤٣٥، خصائص أمير المؤمنين علي للنسائي: ١٣٧، صحيح ابن حبان ١٥: ١٤٠ وغيرها من المصادر.

(١) تلبيس إبليس: ٩٠.

(٢) التنبيه والرد للملطي: ٥٠ ٥١.

(٣) تحفة الأحوذي ١: ٣٨٩.

قال: «أنت إن أدركته» قال: فدخل علي فوجده قد خرج فرجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: « مه»؟. قال علي: «وجدته قد خرج». قال: «لو قتل ما اختلف في أمتي رجلان كان أولهم آخرهم» قال موسى سمعت محمد بن كعب يقول هو الذي قتله علي ذا الثدية[1].

مقصودنا من إيراد هذا النص هو أنّ عمر بن الخطاب كأبي بكر يتراوحان بين الإفراط والتفريط؛ ففي الوقت الذي أمر الرسول بقتل ذي الثدية انبريا لامتثال ذلك، لكنّهما لم يقتلاه تشكيكاً بسلامة قرار النبوّة في قتله، على حين أنّهما انبريا لقتله حينما قال للرسول: لم أرك عدلت، مع أنّ الرسول لم يأمر بذلك، ويبدو أنّ المعصوم في نظر عمر هو أبو بكر وليس الرسول؛ فعمر رجّح سنّة أبي بكر القاضية بعدم قتل حرقوص على سنّة النبي القاضية بقتله، على أيّ حال ففي النص إشارة إلى النّبي ـ في قرار القتل ـ ليس معصوماً في عقيدة الشيخين، كما هي عقيدة عمر في صلح الحديبية.

هذا، ونشير إلى أنّ الأخبار والنصوص من قبل الصحابة في هذا الشأن الجلل كثيرة جدّا، لا يحصيها المحصي بسهولة، ونحسب أنّ فيما ذكرناه كفاية لإيقافنا على مبادىء وأوليات القول بعدم عصمة النبي ﷺ.

خلاصة المبحث الأول (= عناصر طريقة التفكير)

نخلص من هذا المبحث وبملاحظة كل ما تقدم إلى عدة أشياء:

الأول: إنّ عند هذا الاتجاه الاستعداد الكافي للشك في أصل النبوة، وهذا هو ما صرّح به الخليفة عمر بن الخطاب في صلح الحديبية؛ وإذا كان عمر هو إمام أهل هذا الإتجاه، فقس الأمر على الأتباع والمريدين حتى هذه الساعة.

الثاني: حسد النبوة، وهذا هو ما لا ح لنا من خلال سلوكيات معاوية؛ فهو يحسد الرسول لأنّ اسمه مقرون بإسم رب العالمين.

الثالث: الحط من قيمة النبوة، فمعاوية مثلاً، يستنكف أن ينعت النبي ﷺ برسول الله، بل ابن عبد الله، وكذلك عمر في محاورته مع ابن عباس، والأمر هو

---

(١) مسند أبي يعلي ١: ٩٠.

الأمر مع طلحة بن عبيد الله وحرقوص...، وعائشة لم تجانب هذه الطريقة كما سيأتيك لاحقاً في فصل آخر.

الرابع: إنّ قريشاً تفترض في الرسول أنّه أسيرٌ لنوازعه البشرية، وهو يقول في الرضا ما لا يقول في الغضب؛ تشكيكاً بكثير من مقررات النبوة، ولأجل ذلك منعت عبد الله بن عمرو بن العاص من كتابة حديثه، لكن وقف الرسول أمام هذه الفكرة بالمرصاد.

الخامس: اتهام الرسول بأنّه في المرض يخرف ويهذي كما هو شأن بعض المرضى، وهذا هو الذي نص عليه عمر بقوله: حسبنا كتاب الله إنّ النبي غلبه الوجع أو يهجر.

السادس: بغض أهل بيت النبي أو عدم استساغتهم، وقد نص ابن الزبير على ذلك، وكذلك عمر ومعاوية وعائشة وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وعثمان وبقية هذا الخط، لكن كل بطريقته، وعلى تفاوت درجاتهم كما سيتوضح أكثر لاحقاً[1]....

السابع: الحط من قيمة السنّة وأنّها شرّ وعيب كما مرّ عليك في الفصل السابق.

والحاصل فهذا المبحث على اقتضابه وبساطته أوقفنا على المعين الذي نبعت منه مبادىء وأوّليات اللاعصمة.

---

(١) سيتوضح ذلك في الفصل الذي عقدناه لبيان حال أعلام الرواية النبوية من الصحابة المكثرين.

المبحث الثاني:

اللاعصمة وعناصر طريقة التفكير (الأدلة المطروحة)

وعلى هدى ما تقدم الخلوص إليه في المبحث السابق سنستعرض أهمّ الأدلّة التي تمسك بها القائلون باللاّعصمة؛ لنرى هل لهذه الدعوى الخطيرة خلال تلك الموارد والأرقام من قابلية على الصمود أمام المناهج العلمية الموضوعية أم لا..؟ هذا أولاً، وثانياً لنخوض البحث فيما اصطلحنا عليه بالميتاعصمة؛ أي هل هناك من غرض وراء الاصرار على القول بعدم العصمة أم لا..؟ فهاكها كالآتي:

الدليل الأول:

خطأ النبي في الصلاة على المنافق

أخرج البخاري بسنده عن عبد الله بن عمر أنّ عبد الله بن أبي لمّا توفي جاء ابنه إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله اعطني قميصك ألحفه فيه، وصلّ عليه واستغفر له. فأعطاه النبي ﷺ قميصه؛ فقال: «آذني أصلّي عليه» فلمّا أراد أن يصلي عليه جذبه عمر فقال: أليس الله نهاك أن تصلي على المنافقين؟.

فقال ﷺ: «أنا بين خيرتين؛ قال الله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ﴾ » فصلّى عليه فنزلت: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾[1].

لا ريب في أنّ الذي يجرؤ على رسول الله ﷺ، سيد الخلائق أجمعين، مثل هذه

---

(١) البخاري ٢: ٧٦.

الجرأة المذمومة (=المحرّمة) لا يمكن أن يرى فيه العصمة، بل ما يلوح من النص أنّ المعصوم هو عمر دون الرسول ﷺ!! والمصيبة أنّ النص يفترض أنّ الرسول ﷺ قد أخطأ، فجاء الوحي موافقاً لعمر ضارباً بما هاج عن الرسول من خطأ كبير؛ إلى درجة أنّ هذا الوحي القرشي العمري الأمين، تناسى خطأ المعصوم عمر في جذب ثوب الرسول المخطىء!! وتناسى طريقة حواره الجافّة؛ المحرمّة بإجماع أهل القبلة..

علاوة على أنّ هذا الوحي ـ فيما يظهر ـ جدلي ديالكتيكي؛ فالنص ينقض أوله آخره؛ ففي أوّله أنّ هناك نهياً سماوياً عن الصلاة على المنافقين خالفه الرسول حينما صلّى على المنافق، وفي آخره أنّ هذا النهي لم يُشَرَّع من قبل الله تعالى إلاّ بعد أن صلّى الرسول ﷺ على المنافق، وهو أمرٌ أحرج علماء أهل السنة كثيراً حتى أنّ بعضهم قال: هذا وهم من بعض رواته[1].

هذا ما قاله بعضهم، لكن هذا لا يقنع القائلين بعصمة عمر كالقرطبي الذي يزعم: أنّ ذلك وقع في خاطر عمر فيكون من قبيل الإلهام والتحدث[2].

لكن هنه ـ هي الأخرى ـ عظيمة؛ مؤدّاها أنّ شرع الإسلام ينبع من معين عمر المقدس قبل أن يعلم به الرسول ﷺ؛ لأنّ الملائكة المحدثين يحدثون عمر ولا يحدثون الرسول ﷺ، والله يلهم عمر ويتناسى الرسول..، وعلى هذا فعمر هو العالم، والرسول ﷺ هو الجاهل، وتعالى الله ـ ورسوله ـ عن ذلك علواً كبيراً، وسيعلم الذين بهتوا الرسول أيّ منقلب ينقلبون.

إنّ الذين يستدلون بهذا النص المكذوب ـ باللفظ المتقدم ـ على عمر، وبغيره من النصوص، على عدم عصمة الرسول ﷺ، عليهم أن لا يتناسوا أنّ نفس النص دليل قطعي على اجتراح الخليفة أكبر السيّئات في الإسلام، ففضلاً عن الاستهانة بمقام النبوة؛ هو أيضاً ردّ على الله القائل: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾[3] والقائل: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ

---

(١) فتح الباري ٨: ٢٥٢.

(٢) تفسير القرطبي ٨: ٢١٩، والمقصود من التحدث هو أنّ الملائكة تحدثه وتوحي إليه بالتشريع.

(٣) الحجرات: ٢.

النَّبِيِّينَ﴾[1] وغير ذلك من أقوال الرب المتعالية على العقول؛ فجذب ثوب النبي لا ريبَ في أنّه أشد حرمة من رفع الصوت بالأولى لو كانوا يعقلون.

وليت هؤلاء الذين يقولون بعدم عصمة الرسول ﷺ من خلال هذه الروايات التي يبرأ منها التاريخ والضمير والمنطق السليم، المشحونات بالمتناقضات أن يهونوا الخطب على الرسول والرسالة وأن لا يسرفوا في رفع شأن الخليفة عمر إلى ما لا يستحق من الشأن، وليتهم حينما يتناولون أخطاء الرسول ﷺ المزعومة يتذكرون أخطاء هذا الخليفة وجرأته اللامشروعة على مقام النبوة والرسالة..

ثمّ إنّ هذه الملابسات تعلن أنّ القول بعدم عصمة النبي يرافقه الاعتقاد بأنّ الخليفة عمر ملهم من قبل الملائكة، وفي مقابل ذلك فالقول بعصمة النبي يرافقه بلا انفكاك ارتكاب الخليفة عمر أكبر المحرمات في الدين، وهذا يضع البصمات ـ بلا خوف ـ على عناصر طريقة تفكير هذا الإتجاه..

عمر يعترف بالخطأ وبعصمة النبي

وليس قولنا هذا إسرافاً في الكلام، ولا غلوا في التقييم، ولا إفراطاً في الاعتقاد؛ لأنّ الخليفة عمر اعترف بخطئه الكبير هذا، واعترف ـ ضمناً ـ بعصمة الرسول ﷺ، فضلاً عن تسرعه غير المحمود في هذه الواقعة..

إنّ هؤلاء الذين يقولون بعصمة عمر على حساب عصمة الرسول ﷺ تمسكوا بالحديث الآنف للحظ ـ بدراية أو بغير دراية ـ من قدر الرسول ﷺ، لكنّ كثيراً منهم تناسى النصوص الأخرى الأكثر وضوحاً، الظاهرة في سلامة الموقف النبوي والسلوك الرسالي في هذه القضية، والظاهرة بالإضافة إلى ذلك في خطأ الخليفة عمر؛ فالمصيبة التي ما زالت تلاحق هؤلاء هي أنّ البخاري نفسه روى الرواية الآنفة في موضع آخر من جامعه هكذا:

قال عبد الله بن عباس قال عمر بن الخطاب: لما مات عبد الله بن أبي بن سلول دُعي له رسول الله ﷺ ليصلي عليه؛ فلما قام رسول الله ﷺ وثبت إليه، فقلت: يا رسول الله أتصلي على ابن أبي وقد قال يوم كذا كذا وكذا؟ قال: فأعددتُ عليه قوله،

---

(١) الأحزاب: ٤٠.

فتبسم رسول الله ﷺ وقال: «أخّر عني يا عمر» فلما أكثرت عليه قال ﷺ: «إنّي خيرت فاخترت، لو أعلم أني زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها».

قال عمر: فصلى عليه رسول الله ﷺ ثم انصرف، فلم يمكث إلاّ يسيراً حتى نزلت الآيتان من براءة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ـ إلى قوله ـ وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾.

قال عمر: فعجبت من جرأتي على رسول الله، والله ورسوله أعلم[1].

وفي سنن الترمذي: فعجبٌ لي وجرأتي على رسول الله، والله ورسوله أعلم[2].

أقول: فما معنى قول الخليفة عمر: فعجب لي وجرأتي على رسول الله، وقوله الآخر: الله ورسوله أعلم؟.

أليس هو نصّ في أنّه أخطأ خطأ كبيراً حينما تجرأ على رسول الله ﷺ بوثوبه عليه ﷺ وجذبه ثوبه؟..

أليس هذا اعتراف منه أم لا؟..

ثم أليس المستفاد من قوله الآخر: الله ورسوله أعلم، أنّ ما فعله كان مؤطراً بإطار الجهل بأحكام الله، وعدم المعرفة بواقع التشريع السماوي، وأنّ صنيع الرسول هو نضح العين السماوية الصافية؟.

وأين هو الوحي المبعوث لعمر دون الرسول، لماذا فرّ، ولم يخرج رأسه لهذا النص الذي رواه البخاري عن ابن عبّاس؟؟؟.

وتباً لما افتراه القرطبي من فرية الإلهام وأكذوبة أنّ الملائكة تحدث عمر، ولعمر الحق إنّ العرش يهتز لما افترى!!!.

إنّ الحقيقة التي تمثل أمامنا هي أنّ القائلين بعدم عصمة النبي؛ والذين هم القائلون بتوسيط الرأي في معرفة حكم الله، الذين لا يستسيغون بني هاشم، الكارهون لخلافة أمير المؤمنين علي و...، قائلون بعصمة عمر وأنّه ملهم؛ تحدثه الملائكة بما لا تحدث به الرسول ﷺ.

وثمّة أمر؛ إذ من سوّغ لأهل السنّة، كالقرطبي مثلاً أنّ يؤمن بما يحلو له من روايات

---

(١) صحيح البخاري ٥: ٢٠٦.

(٢) سنن الترمذي ٤: ٣٤٣.

البخاري ويكفر بما لا يحلو له؟.

إذ لماذا لم يتعرض بالذكر لرواية البخاري الثانية الصارخة بعصمة النبي؟ أهي ليست على شرط البخاري بالاتفاق والاطباق أم خانت القرطبي الذاكرة هذه المرّة؟.

أضف إلى ذلك أليست روايات البخاري (=الأصول) هي أصح الروايات بعد كتاب الله؟ أم ليست هي كذلك إذا تضمّنت دفاعاً عن النبوة والدين؟.

عزيزي القارئ هذا إفراز آخر من إفرازات مشروع الحط من قدر النبوة والرسالة، وهو لعمري رقم عظيم يضاف إلى رصيد ذلك الاتجاه الذي يرى في بعض سلوكيات الرسالة نقمة على الأمة لا رحمة ـ كما في قضية أسرى بدر التي سنعرض لها قريباً ـ ومع مثل هذه الملابسات والإفرازات والتداعيات، هل يقنعنا الآخرون بأنّ البحث في مسألة عصمة النبي مسألة ساذجة، هي أحدى مسائل علم الكلام أو أصول الفقه؟ اللهمّ لا.

من هو المستفيد؟

ثمّ إنّ أهم ما نخلص إليه ممّا مرّ هو أنّ القول بعصمة عمر؛ الملهم، المُحَدَّث من قبل الملائكة، والتلويح بخطأ النبي، الجاهل بحكم الصلاة على موتى المنافقين، هو وجود مشروع للتغطية على عظيم ما اجترحه الخليفة عمر مع الحضرة النبوية؛ إذ لا ريب في أنّ قول عمر: وَثَبْتُ على رسول الله...، وجذبه ثوبه و...: أكبر إثم في قائمة أجناس الآثام في الإسلام، فتأمل بإنصاف!!!.

وإذن فأهمّ ما في القضية هو التستر على عظيم خطأ الخليفة مع النبي، ناهيك عن مشروع المؤلفة قلوبهم والمنافقين في تسقيط شخصية النبي ﷺ، وبكلمة جامعة لكلّ ما تقدّم فالمستفيد هم خصوم أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي ﷺ.

وأهمّ ما نخلص إليه ـ وهو مقصودنا الأسمى من هذا الفصل ـ أنّ قضية الصلاة على المنافق رواها البخاري بطريقين الأول عن عبد الله بن عمر عن أبيه الخليفة عمر، والثاني رواه ابن عبّاس عن عمر، والطريق الأوّل يثبت أنّ عمر هو المعصوم والنبي هو المخطىء، لكن ما رواه ابن عبّاس يثبت أنّ النبي هو المعصوم وعمر هو المخطىء، وهذا يدلّ على رؤيتنا بوضوح، وأنّ رواية سنّة النبي وعموم أحداث التاريخ أسيران لسلطة طريقتين في التفكير، الأولى نبوية تبنّاها ـ في النصّ الآنف ـ ابن

عبّاس، والأخرى قرشية تبريرية تبنّاها عبد الله بن عمر، وبغض النظر عن كفائة كل من هذين الصحابيين في الرواية عن رسول الله ﷺ، فمعيار الترجيح عندنا في خصوص هذا الفصل هو الخصومة مع أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي، وعلى ذلك فرواية الخصوم مرجوحة، ورواية أمثال ابن عبّاس هي الراجحة، وسنقف في الفصول اللاحقة ـ سوية ـ على معايير الترجيح بتفصيل، لكن حسب اللبيب من ذلك هو أنّ ابن عمر فيما أعلن الفصل السابق متناقض بين المبدأ النبوي الصحيح وبين السلوك الانفلاتي، في حين أنّ ابن عبّاس ـ في خطّه العام ـ ليس كذلك.

عمر تحدثه الملائكة

ليس من غرض دراستنا المتواضعة هذه تناول هذه الأكاذيب بالبحث والتحليل، لكن فقط لالفات نظر المهتمين إلى المنهج الذي على أساسه نتعامل مع مفردات تداعيات الصراع بين الطوائف الإسلامية خلال الحركة التاريخية؛ فالخبر الملصق بالرسول ﷺ عنوة الذي يقول: «**لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يكلمون من غير أنّ يكونوا أنبياء؛ فإن كان في أمتي منهم أحد فعمر بن الخطاب**» رواه البخاري في ما يسمى بالجامع الصحيح[1] بسند رجاله كلهم من أهل ذلك الاتجاه، الذي لا يرى عصمة النبي..؛ رووه بإسنادهم عن أبي هريرة!! لكن هذا الأخر من خصوم أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي، ومن القائلين بعدم عصمة النبي، علاوة على أنّه أحد أعضاء حملة الدعاية الأموية على حساب الدين ورجالاته.

وليت شعري كيف تكلم الملائكة الخليفة عمر، وتحدثه، وتختص به من دون الأمّة، مع أنّه ذهب إلى مثواه الأخير من دون أن يحفظ القرآن كما ينبغي أن يكون الحفظ[2]؟.

أو ليس الأحرى بالملائكة أن تتذاكر معه القرآن الذي لم يحفظه حتى مات أم ماذا؟.

وأين كانت عنه الملائكة في مسألة الجد التي أفتى فيها بمائة فتوى متناقضة؛ واحدة

---

(١) صحيح البخاري ٤: ٢٠٠.

(٢) في الدر المنثور للسيوطي١: ٢١ عن ابن عمر قال: تعلّم عمر البقرة في اثنتي عشرة سنة فلما ختمها نحر جزوراً.

في الشمال والأخرى في الجنوب[١]؟.

ولماذا لم تسعفه الملائكة في عشرات بل مئات المواقف المحرجة التي تعرض لها من قبل صغار الصحابة فضلاً عن كبارهم؟.

وثمّة أمر غريب، وهو انقطاع الوحي أو الإلهام عن عمر لمّا اختار الله الرسول لقربه، فما سرّ ذلك؟.

إذ لماذا تحدثنا الأخبار أنّ الإلهام كان حليف عمر لمّا كان الرسول حيّاً فقط؟.

ولمّا كان الإلهام حليف عمر تحدثنا الأخبار أنّ النبي كان يخطأ، فلماذا؟.

ولماذا يروي هذه الأخبار خصوص خصوم أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي؟.

ولماذا لا يرويها بنو هاشم أو أغلب الصحابة الأنصار؟ أفتراهم يكتمون البينات ويكذبون على التاريخ؟.

إنّ المستفيد الوحيد من خبر أبي هريرة (الموضوع بعد مقتل عمر فيما نعتقد) هو النظام الأموي، ولقد وضع على التحديد حينما كان الصراع بين معاوية وأمير المؤمنين علي في أوجه؛ فإنّ معاوية تسنم عرش الخلافة تحت ذريعة الطلب بدم عثمان، وهي ذريعة قصيرة الأمد يحتاج معها إلى ذرائع كثيرة لكي يبقى سلطاناً على الأنفس والرقاب، ومن أهم هذه الذرائع مزعمة أنّ عمر وثق به حينما ولاه الشام ولم ير منه خيانةً أو تقصيراً.

لكن هذه الذريعة مع فعاليتها ليست بالمجدية في كل ظرف وفي كل حين؛ لأنّها ليست نصا من الله أو من رسوله، وهنا احتاج النظام الأموي إلى اختلاق حديث يجعل من اعتماد عمر عليه حينما ولاه الشام شرعياً ومنصوصاً، وليس قليلاً على معاوية أن يعتمد عليه رجل تحدثه الملائكة؟.

---

(١) قال ابن حزم في المحلى ٩: ٢٩٥: وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري ومعمر وهشام بن حسان، قال سفيان ومعمر كلاهما عن أيوب السختياني عن محمد ابن سيرين. وقال هشام عن محمد بن سيرين ثم اتفقوا كلهم قال ابن سيرين: سألت عبيدة السلماني عن فريضة فيها جد فقال عبيدة لقد حفظت عن عمر بن الخطاب فيها مائة قضية مختلفة، قال ابن سيرين: فقلت لعبيدة عن عمر قال عن عمر، وقد عقّب ابن حزم على ذلك بقوله: لا سبيل إلى وجود إسناد أصح من هذا.

ومع وجود مثل أبي هريرة الجاهز لاختلاق مثل هذه الأمور، لا توجد مشكلة؛ فتمّت الكلمة!!!.

إنّ كل هذه الأمور تعلن عن أنّ طريقة تفكير القائلين بعدم عصمة النبي لا تقف على ترك ما لا يتلائم مع طريقة الحكم الأموية من سنّة النبي ﷺ، فهي فيما يقول المفكرون، تسعى جاهدة لإضفاء الشرعية على سلوكياتها لكسب الرأي العام؛ خوفاً منه، والوضع على لسان النبي ﷺ من عناصر أو آليّات تلك الطريقة بالضرورة.

الدليل الثاني:

خطأ النبي في قضية أسرى بدر

أخرج مسلم فيما أخرج من المكذوبات الواضحات على الله وعلى الرسول ﷺ بسنده عن عكرمة بن عمار قال: حدثني سماك الحنفي قال: حدثني عبد الله بن عباس قال: حدثني عمر بن الخطاب في حديث طويل: فقتلوا يومئذ (يوم بدر) سبعين وأسروا سبعين، فلما أسروا الأسرى قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر: «**ما ترون في هؤلاء الأسرى**»؟.

فقال أبو بكر: يا نبي الله هم بنو العشيرة والعم؛ أرى أن تأخذ منهم فدية؛ فتكون لنا قوة على الكافر فعسى الله أن يهديهم للإسلام!.

فقال رسول الله ﷺ: «**ما ترى يا ابن الخطاب**»؟.

قلت: لا والله يا رسول الله ما أرى الذي رأى أبو بكر، ولكني أرى أن تمكّنا فنضرب أعناقهم، فتمكن علياً من عقيل فيضرب عنقه، وتمكني من فلان (نسيب لعمر) فأضرب عنقه؛ فإنّ هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها..

فهوى رسول الله ما قال أبو بكر ولم يهو ما قلت؛ فلما كان من الغد جئت فإذا رسول الله ﷺ وأبو بكر قاعدين يبكيان..

قلت: يا رسول الله: أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك؛ فإنّ وجدت بكاءً بكيت وإن لم أجد بكاءً تباكيت لبكائكما!

فقال رسول الله ﷺ: «**أبكي للذي عرض على أصحابك من أخذهم الفداء، لقد عرض عليّ عذابهم أدنى من هذه الشجرة**» وأنزل الله عزوجل: ﴿**مَا كَانَ**

لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [١].

وهناك تتمة لهذه الأكذوبة تنسب إلى النبي ﷺ أنّه قال: «**إن كاد ليصيبنا في خلاف ابن الخطاب عذاب، ولو نزل عذاب ما أفلت إلاّ عمر**» [٢].

إنّ النص الآنف نص من مجموعة نصوص استدل بها أهل السنة على وقوع الاجتهاد الخطأ من الرسول الأمجد ﷺ، بل رووا كما ذكر القرطبي أنّ العذاب تناول جميع المسلمين بما فيهم النبي ﷺ سوى عمر، وببركة الأخير رفع العذاب؛ عن النبي أولاً، وعن المسلمين بالتبع..

ومن حقنا أن نتساءل: لماذا لم يبعث الله تعالى عمر بن الخطاب نبياً حتى نرتاح ويرتاح عموم المسلمين من هذه المصائب؟!!!.

وكيف يرسل الله تعالى رسولاً؛ هو سيد الأنبياء والمرسلين، عند ذي العرش مكين، رحمة للعالمين، يخطأ هذا الخطأ الفاحش فيما يزعمون؟.

وهل الله، وهو الحكيم العليم، الرؤوف الرحيم، يغفل عن أنّ الرسالة يجب أن تكون مع من يكون أماناً للأمة كعمر؟!!! فلماذا تناساه الله ليبعث لنا رسولاً هو عذابٌ على الأمة فيما تزعم تلك الروايات كذباً وزوراً؟.

إنّ الذي يهوّن هذا الخطب العظيم أنّ الرواية لم يروها بهذا النحو غير عمر بن الخطاب نفسه، لكن مع ذلك فأنا أظن أنّها ـ باللفظ السابق ـ مكذوبة عليه، كما في قضيّة الصلاة على المنافق، فلاحظ!!!.

ومهما يكن من أمر تعترض الالتزام بمفاد نص مسلم هذا إشكاليات مستقرة لا دافع لها إلاّ بتكذيب نفس النص؛ وفي الحقيقة فقد أجاب القائلون بعصمة النبي ﷺ عن هذه الفرية وعن غيرها مما يجري في مجراها، بأجوبة كافية شافية لمن كان له قلب؛ وهي وإن كانت كذلك إلاّ أنّها لم تُطْرَح على ضوء منهج علمي متماسك كثيراً هذا أولاً، وثانياً: إنّها لم تأخذ التداعيات بالحسبان، وبعبارة أخرى سبقت منّا هي أنّ هذه الأجوبة لم تخرج عن فلك علم الكلام أو علم أصول الفقه بقالبيهما القديمين، وعلى كل حال فالإشكاليات كالآتي: ..

---

(١) صحيح مسلم ٥: ١٥٨.

(٢) ذكرها القرطبي في تفسيره ٨: ٤٧.

الإشكالية الأولى: رواية عمر نفسه

إنّ هذه الرواية من رواية الخليفة عمر نفسه، وعمر ـ كما أعلنت الأخبار الكثيرة ـ كان كثير الاعتراض على الرسول، بل ويتدخل فيما هو من شأن النبوة كالشفاعة وغير ذلك ممّا هو مذموم وحرام، ولا ريب في أنّ من كانت حاله هي هذه والرسول ﷺ حي فمنقولاته عن الرسول لن تخرج عن حلبة التساؤل فيما بعد..

فإذا كانت لعمر الجرأة في تخطئة الرسول وجهاً لوجه، فليس بعيداً أن يخطئ الرسول ﷺ بعد موته في كثير من أفعاله ولو بشكل غير مباشر وغير مقصود، وقوعاً تحت تأثير نزعة اللاشعور، ومن ذلك صلاة التراويح؛ فبعد ورود نهي نبوي عن الاجتماع خلف إمام واحد في نوافل شهر رمضان الليلية؛ كما أخرجه البخاري وغيره[١]، يأتي عمر في فترة خلافته ضارباً بكل ذلك بقوله: نعمت البدعة هذه[٢]، والأرقام على ذلك بالعشرات لا يسعنا استقصاؤها في عجالتنا هذه.

الإشكالية الثانية: تناقض القرآن

إنّ الله سبحانه وتعالى أمر الرسول ﷺ بمشاورة الصحابة في بعض الأمور في قوله: ﴿وشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ تطييباً لنفوسهم كما هو صريح الحسن وقتادة؛ وخاصة في أمور الحرب[٣]، علاوة على أنّ هذه الآية ليست بمنسوخة إجماعاً..

فهل يأتي الله سبحانه وتعالى ليذم الرسول ﷺ أو لينزل عليه العذاب هو وبقية الصحابة الذي أشاروا عليه بالفداء بقوله: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ مع أنّ الرسول ﷺ وأولئك الصحابة كانوا يطيعون الله في قوله:

---

(١) صحيح البخاري ١: ١٧٨ وفيه أن النبي قال ﷺ: « **خشيت أن تكتب عليكم** » بعد أن جلس ﷺ في بيته ولم يخرج للصلاة في المسجد.

(٢) تلخيص الحبير لابن حجر ٤: ٢٤٧، الموطأ ١: ١١٤، المدونة الكبرى ١: ٢٢٢، تنوير الحوالك: ١٣٧، المغني لابن قدامة، نيل الأوطار ٣: ٦٣، شرح صحيح مسلم ٦: ١٥٥، مقدمة فتح الباري: ٨٤، فتح الباري ٤: ٢١٩، شرح سنن النسائي ٣: ١٨٩، وعشرات المصادر.

(٣) تفسير الطبري ٤: ٢٠٣.

﴿وشَاوِرْهُمْ﴾؟؟ وتجدر الإشارة إلى أننا سنقف مع قوله: ﴿وشَاوِرْهُمْ﴾ لاحقاً لحل بعض الألغاز التي تكتنف هذا المقطع من الآية.

الإشكالية الثالثة: الرسول أثخن في الأرض

ولو تناسينا كل شيء فالآية تقول: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ...﴾ ولا ريب في أنّ الرسول أثخن في الأرض بعد أن اجتث سبعين رأساً من زعماء الضلال، وأوتاد الكفر، في تلك المعركة [١].

وعلى هذا لا إشكال ـ شرعياً ـ في أن يتخذ الرسول أسرى، ويترتب عليه جواز أخذ الفداء أو غيره حسب المصلحة، لكن مع ذلك فاتخاذ الأسرى لم يكن رأياً نبوياً، بل هو رأي الصحابة الذين كرهوا القتال كما سيتوضح.

الإشكالية الرابعة: التهافت

يبدو أنّ الذي روى الخبر الآنف غير بارع في الوضع والاختلاق؛ إذ لو سلمنا كل ما في الحديث من أكاذيب وأنّ الله سبحانه وتعالى غضب على كل المسلمين سوى عمر، فما الذي ينبغي أن يحصل؟!.

هل يستمر النبي على الخطأ أم أنّ الواجب يملي عليه غير ذلك؟.

أو ليس القائلون بعدم عصمة النبي أطبقوا على أنّ الله تعالى شأنه لا يقرّ النبي على الخطأ أم ماذا؟.

لقد حدثتنا الأخبار المتواترة أنّ النبي ﷺ تمادياً في ذلك الخطأ المفترى فرض الفداء ما بين الألف والأربعة آلاف، وقد تمادى أكثر حينما طلب ممّن ليس عنده فداء من الأسرى أن يعلّم عشرة من المسلمين القراءة والكتابة قبال حريته، بل أمعن في التمادي غاية الإمعان حينما طلب من المسلمين أن يبقوا على قلادة زينب بنت النبي ﷺ التي افتدت بها زوجها[٢] أبا العاص؛ لأنّ القلادة كانت لسيدة البشر خديجة عليها السلام أعطتها زينب ليلة زفافها على أبي العاص، فلقد ذكرت كتب السيرة أنّ

---

(١) سبل الهدى والرشاد ٤: ٧٦.

(٢) راجع نيل الأوطار ٨: ١٤٣، نصب الراية ٤: ٥٧، وغير ذلك من المصادر، وهي أمور متواترة عن الرسول ﷺ. مجمع الزوائد ٦: ٨٩.

الرسول وقعت عينه الشريفة على هذه القلادة فهاجت في جوانحه الشريفة ﷺ جيوشاً من الذكريات المقدّسة مع من لها فضلٌ ومنّة على كلّ من نطق بالشهادتين...؛ فرقّ واستعبر أرواحنا له الفداء رقة شديدة لأجل ذلك وقال ﷺ: «**إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها وتردّوا لها الذي لها**».

والعجيب أنّ القائلين باللاّعصمة حينما يأخذون بتقريضه ومدحه، وأنّه ﷺ عفو رحيم، رؤوف حكيم، وقائد مدبر، يذكرون عفوه عن أهل بدر ويذكرون حكمته في تعليم المسلمين القراءة والكتابة وغير ذلك مما يكشف عن سلوك الرسول ﷺ الحكيم الذي لا يأتيه الباطل، لكن كيف يتلاءم كل ذلك مع فرية نزول العذاب عليه وأنّه أخطأ في أخذ الفداء؟!.

ولله در القائل: إنّ حبل الكذب قصير!!!.

الإشكالية الخامسة: من المقصود؟

تقول الآية: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

فمن هم المعنيون بقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾؟.
أهو النبي ﷺ فقط؟.
أم الصحابة الذين وافقوه في أخذ الفداء؟.
أم مجموعهما؟.

على أيّ تقدير من التقادير؛ فعلى ضوء استقصائي أجد أنّ عقلاء المسلمين شيعة وسنة ينزهون رسل الله ﷺ وأنبيائه عن مثل هذه الرذيلة (=إرادة عرض الدنيا) فإنّ مثل هذه الرذيلة لا يتلبس بها أصاغر الصالحين فضلاً عن الأنبياء والمرسلين..!!!

وإذا كان الأمر كذلك فالمقصود بـ: ﴿تُرِيدُونَ﴾ هم الصحابة، ولا ثالث في البين، ومع إمعان النظر في الآية نجد هذا المعنى جلياً جدّاً فيها، بل لا إسراف في دعوى أنّ الآية نص في ذمّ الصحابة الطالبين لعرض الدنيا.

الإشكالية السادسة: المعارضة برواية أمير المؤمنين علي عليه السلام

روى الإمام الترمذي بسند حسن ـ كما نص هو ـ عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**إنّ جبرائيل هبط عليه فقال له: خيرهم ـ يعني أصحابك يا رسول الله ـ في أسارى بدر بين القتل أو الفداء، على أن يقتل منهم قابلاً مثلهم، قالوا: الفداء وما قتل منّا**» [1].

أقول: هذا الحديث ـ عزيزي القارئ ـ نص جلي في أنّ التخيير بين القتل والفداء ليس اجتهاداً نبوياً أخطأ فيه الرسول صلى الله عليه وآله، بل هو قانون سماوي نزل به جبرائيل عليه السلام، وتحسن الإشارة إلى أنّ لحديث الترمذي الآنف طرقاً أخرى يعضد بعضها البعض الآخر إلى حدّ الصحّة، بل الاستفاضة، فهو على ذلك صحيح مستفيض بحسب الصناعة؛ فقد قال الترمذي: وفي الباب عن ابن مسعود وأنس وأبي برزة وجبير بن مطعم [2].

على أيّ تقدير ففي ما أخرجه الترمذي تأييدٌ لكثير من الأمور التي سلفت، فها أنت ترى بأم عينيك أنّ الذي يروي عن الرسول صلى الله عليه وآله ما يثبت عصمته، وأنّه صلى الله عليه وآله لا يفعل شيئاً إلاّ بإذن الله بتوسط الوحي، هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، بخلاف عمر ـ أو من روى عنه ـ أنّ الرسول أخطأ، وأنّ العذاب أضحى قريباً منه، فهل هذا من محض الصدفة والاتفاق أم ماذا؟!!!.

وبكلمة واحدة أي الروايتين ـ رواية علي أم عمر ـ هي التي تتفق مع مقررات القرآن والسنّة المتواترة في تقييم النبي؟.

فهل رواية عمر بالتي تنسجم مع قوله تعالى: ﴿رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ أو قوله: ﴿شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ أو قوله: ﴿سِرَاجًا مُنِيرًا﴾ أو قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ أو قوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ أو قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾...؟.

---

(١) سنن الترمذي ٣: ٦٥، ومعنى الحديث: أما أن تقتلوا الأسرى السبعين ولا شيء عليكم، وأما أن تأخذوا الفداء ويقتل منهم بعددهم لاحقاً، وهذا ما حصل في معركة أحد.

(٢) سنن الترمذي ٣: ٦٥.

أم أنّ ما رواه علي هو الذي ينسجم مع مقررات القرآن الآنفة وعشرات بل مئات غيرها؟

فإنّ قلت ما هو المسوغ لأن تأخذ برواية علي وتترك رواية عمر؟.

قلنا: المسوغات كثيرة لا تحصى؛ وإذا تناسيناها كلها فحسبنا أنّ النبي الذي ﴿مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ قال في حق علي: «**علي مع الحق والحق مع علي حيثما دار**»[1] وهو نص في أنّ علياً نفسه أو قوله أو فعله أو تقريره إذا عورض بالآخرين بأقوالهم أو بأفعالهم أو بتقريراتهم، فالراجح هو دونهم؛ لأنّ الحق معه كما ذكر ذلك الوحي تصريحاً وتلويحاً في عشرات بل مئات النصوص الأخرى، هذا من هذا الجانب..

ومن جانب آخر فإنّ ما يرجح رواية علي على رواية عمر أنّ الأخير كما أعلنت الروايات المتواترة كان كثير التجاسر والجرأة على مقام النبوة وقد اعترف هو بذلك ـ حسبما رواه البخاري ـ بقوله: فعجب لي وجرأتي على رسول الله، وفي مقابل ذلك كان علي قمة الطاعة والتقديس للنبوة وللرسالة ولعمر الله لا يستويان.

وإذا تناسينا المرجحات كلّها، فلا نتناسى من هو الألصق بعرى الدين، والذي هو نفس النبي، أمّا الخليفة عمر فقد مرّ عليك أنّه شك في صلح الحديبية الأمر الذي لا يمكن أن يحدث في علي!!!.

وقصارى القول فما يرجح رواية أمير المؤمنين علي كل الملازمات المتقدمة في المبحث الأول؛ أي أنّ كلاً من أمير المؤمنين علي والخليفة عمر أسيران لطريقتين من التفكير؛ النبوية في هذا الجانب والقرشية التبريرية الحكومية في ذلك الجانب، ولا ريب في أنّ النبوية هي دين الله.

المهاجرون هم المقصودون بالذم في الآية

ومن الضروري الإشارة إلى أنّ رواية الترمذي الآنفة رويت في تفسير الطبري بسندين معتبرين فيهما: أنّ علي بن أبي طالب قال: جاء جبرائيل إلى النبي ﷺ فقال

---

(١) شرح نهج البلاغة ٢: ٢٩٧ و١٠: ٢٧٢ وقد نص على صحته، مستدرك الحاكم ٣: ١٢٤، وقد نصّ على أنّه صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، تاريخ بغداد ١٤: ٣٢٢، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٤٩، الإمامة والسياسة ١: ٩٨.

له: يا محمد إنّ الله قد كره ما صنع قومك في أخذهم الفداء من الأسارى، وقد أمرك أن تخيرهم بين أمرين؛ أن يقدموا فتضرب أعناقهم، وبين أن يأخذوا الفداء على أن يقتل منهم عدتهم!

فدعا رسول الله ﷺ الناس، فذكر ذلك لهم.

فقالوا: يا رسول الله عشائرنا وإخواننا..!! لا، بل نأخذ الفداء فنتقوى به على قتال عدونا، ويستشهد منّا عدتهم، فليس في ذلك ما نكره.

قال أمير المؤمنين علي عليه السلام: «فقتل منهم يوم أحد سبعون رجلاً عدة أسارى أهل بدر»[1].

أقول: فيما رواه الطبري زيادة على ما رواه الترمذي؛ وهي مقبولة؛ إذ قد أخبرناك أنّ ما رواه الطبري معتبر السند، وزيادة الثقة مقبولة باتفاق.

على أيّ حال فالنص في مجراه العام كالنص الذي رواه الترمذي؛ وهو أنّ الرسول ﷺ كان مأموراً بتخيير الصحابة بين قتل الأسرى أو الفداء، وليس له ﷺ من الأمر شيء مع حكم الله ومع ما أُمِرَ به، أضف إلى ذلك فنص الطبري المعتبر أعلن عن أولئك الذين قال عنهم الله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ فقد ذكر أنّ هناك من قال:

يا رسول الله عشائرنا وإخواننا...، وهو نص في أنّ السّاعين وراء عرض الدنيا قرشيون كلهم، وبالطبع ليسوا هم غير المهاجرين؛ فجيش الرسول ﷺ في معركة بدر كان يتألف من المهاجرين ومن الأنصار، والأنصار لا تربطهم بقريش المشركة لا أخوة ولا عشيرة؛ فينتج أنّ المذمومين بنص الآية والحديث هم المهاجرون، وهم الذين كانوا يريدون عرض الدنيا.

وواضح على ضوء النسيج الأدبي لكلام الوحي وهو في صدد التخيير أنّ الأفضل هو قتل الأسرى، وقرينة هذا الوضوح داخلية وهي قول الوحي أن يقتل منهم عدتهم فيما لو قبلوا بالفداء بدل القتل.

---

(١) تفسير الطبري ٤: ٢٢٢، زاد المسير لابن الجوزي ٢: ٥٢، تفسير ابن كثير ١: ٤٣٤، فتح القدير للشوكاني ١: ٣٩٧، سبل الهدى والرشاد ٤: ٦٢، موارد الضمآن للهيثمي: ٤١١، صحيح ابن حبان ١١: ١١٨، مصنف بن أبي شيبة ٨: ٤٧٥.

ويستحيل على الله ورسوله والوحي أن يقبلوا بقتل المسلم (يستشهد لاحقاً في معركة أحد) من دون أي نتيجة سوى حفنة حقيرة من المال؛ إرضاء للنفس الأمارة بالانخراط في ظلمات العرض الدنيوي الزائل، وهذا علاوة على أنّ جبرائيل (=الوحي) قد نص قائلاً: إنّ الله قد كره ما صنع قومك في أخذهم الفداء، على أنّ أخذ الفداء كان قراراً للمهاجرين القرشيين، ولكن لا حيلة للرسول ﷺ فهو مأمور بالتخيير من قبل الله تعالى.

أضف إلى ذلك فالنص الآنف يوضح أن خسارة المسلمين في الحرب الآتية (= معركة أحد) وفي النفس الإسلامية المقدسة قياساً بالنفس القرشية المشركة ليس أمراً ذا بال في حسابات أولئك المهاجرين؛ فالربح الحاضر، والمنفعة المرحلية، ولو على حساب النفس الإسلامية، وتعثر المسيرة الرسالية، والوظيفة النبوية، هو ما كان ذا بال عندهم..

النبوة بين قريش واليهود

إنّ موقف المهاجرين المذموم هذا يذكرنا بنزعة بني إسرائيل مع موسى وهارون ومع ما جاءا به من عند الله؛ فبسبب نزعتهم نحو الربح المادي الحاضر لم يعبأوا بما جاء به موسى، كما لم يعبأوا بما سينزل عليهم من عذاب؛ كالتيه أربعين سنة في صحراء سينين (سيناء) وما حولها بين مصر والشام، بعد أن فضلهم على العالمين؛ بإنزال طعام من الجنة لهم (= المن والسلوى) وبإنقاذهم من فرعون وجنوده، وبمعجزات ظاهرات بينات؛ كانفراج البحر لهم...، لكن ماذا كانت النتيجة؟!

كانت نتيجة ذلك أنّهم قتلوا النبيين وأولادهم بغير حق؛ حيث نشروهم بالمناشير مع ألوان العذاب، وليس هناك بأبشع ممّا فعلوه بعيسى المسيح عليه السلام وبالمسيحيين الأوائل، ولقد حذى المهاجرون القرشيون ما فعلت بنو إسرائيل حذو القذة بالقذة؛ وجرائم قريش في ذلك لا تحصى؛ حسبك منها أنّهم فعلوا ما فعلوا بسيّدة نساء العالمين فاطمة البتول التي قال عنها النبي على ما أخرجه البخاري في صحيحه وغيره في غيره: «**فاطمة بضعة مني يغضبني ما يغضبها**»[1] وإذا نسينا فلا

---

(١) صحيح البخاري ٤: ٢١٠.

ننسى كربلاء ولا واقعة الحرة!!!.

ولعلي اخطأت القياس؛ فما فعلته قريش بآل الله في كَربلاء لم يسجل التاريخ مثله لليهود!!!.

ولكن موضوعيين أكثر؛ فكما أنّ اليهود كانوا يحسدون رجالات الله كجالوت الذي زاده الله بسطة في العلم والجسم؛ لأنّه ليس من عشيرة مؤهلة لأن تحتضن النبوة أو الملك فيما يزعمون، فالأمر هو الأمر مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب؛ فقد حسدته قريش حسداً تبين للجاهل والحليم، كما نص على ذلك الخليفة عمر في محاورته مع ابن عباس في نص الطبري السابق..

إنّ غرضي من هذا الاستطرد هنا هو التنبيه على إفراز آخر وملازمة أخرى وهو أنّ آيديولوجية القائلين بعدم عصمة النبي؛ والذين هم يستقون تراثهم من تراث الصحابة القرشيين الطالبين لعرض الدينا على حساب الله والرسول والإسلام، تجمعها بالآيديولوجية اليهودية في تقييم الأنبياء وحدة مجانسة؛ إذ كل منهما خلال الواقع الميداني يبرهن على أن مقام النبوة يمكن تجاوزه والحط من قدره، فلم يخبرنا التاريخ الإسلامي أنّ هناك من تجرأ على هذا المقام غير المهاجرين أو قريش المتأسلمة، وهذا الأمر هو ما أعلنه القرآن عن بني إسرائيل مع أنبيائهم، وفي هذا ما يزيح الستار عن مسرح الاتجاهين القرشي واليهودي؛ فكل منهما يعلن على خشبة هذا المسرح النفعي أنّه لا يرى عصمة النبي ـ أيّ نبي ـ وهذا نحو آخر من الملازمة.

وإذن فاللاّعصمة في حدود الاجتراء عليه ﷺ وفي إطار الحط من قدره ليس هو بالشيء الجديد، بل هو ظاهرة تاريخية ونزعة يهودية قديمة أساسها الحسد والمصلحة على حساب المبادىء؛ إذ قد سبق اليهودُ قريشاً في إعلان ذلك، فنخلص ـ إذن ـ إلى وحدة منسجمة بين طريقتي تفكير اليهود وقريش في عدة أشياء..

١ ـ الاجتراء على مقام النبوة.

٢ ـ تخطئة النبوة، بأدنى سبب.

٣ ـ وجود الاستعداد الكافي لقتل النبي أو أولاده، وفاطمة البتول وكربلاء خير مثال.

٤ ـ القول بعدم عصمة النبي؛ لأنّه يقول في الرضا ما لا يقول في الغضب، ولأنّه يهجر (يهذي) و...، وهذا أمر معلوم عن اليهود بالضرورة.

٥ ـ لا يخفى قول النبي بالتقديس والتبجيل؛ فيمكن المنع منه ومن إنتشاره؛ كحرق الصحف التي تتضمنه، وبنو إسرائيل لم يعبأوا بالألواح التي ألقاها موسى من بين يديه حينما أغضبوه.

٦ ـ الاجتزاء باللغة الرمزية لاستنباط الأحكام؛ لأنّها أجدى في رفع الإحراج، وسنوضح ذلك لاحقاً مع الضرورة.

٧ ـ يقول اليهود لموسى عليه السلام ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ جبناً وحباً للحياة وبغضاً للقاء الله، وقريش تركت الرسولَ في أحد وحنين ـ وحتّى بدر في البداية ـ وحيداً فريداً؛ عرضة للموت أو للقتل، جبناً وحباً للحياة وبغضا للقاء الله أيضاً، اللهم إلا نفيراً من الصحابة على رأسهم علي بن أبي طالب عليه السلام، كان يحامي عنه ﷺ بما آتاه الله من قوة ويقين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفارّين عن رسول الله ﷺ في أحد مثلاً استحقوا العقاب والغضب واللعن من الله؛ ضرورة أنّ الفرار من الزحف الذي يقوده معصوم من مثل أشرف الأنبياء والمرسلين ﷺ كبيرة ما بعدها كبيرة، خاصة إذا لاحظنا أنّ الرسالة ما زالت طرية؛ لكن عفا الله عنهم؛ إبقاءً لبيضة الدين، وإكثاراً من أسباب الرحمة.

٨ ـ إغضاب النبي، أمّا بنو إسرائيل فواضح، وأما قريش فالأرقام على ذلك بالعشرات؛ فكم من واقعة بسبب قريش در فيها عرق الغضب من جبين النبي؛ كموقف عمر من شفاعة الرسول لأهل بيته، وكموقفه من كتب اليهود التي كان مشغوفاً بها والتي بسببها قال النبي له: «**أمتهوكون**» وغير ذلك ممّا سنعرض له.

٩ ـ القول بالرأي في دين الله؛ ولقد جمع الرسول ﷺ هذا الأمر الخطير في قوله: «**ستتفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة أعظمها فتنة قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحرمون الحلال ويحللون الحرام**» [1] وفي قوله ﷺ: « **لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم المولدون فقالوا بالرأي فضلّوا وأضلّوا**» [2] ومعلوم أنّ قريشاً بريادة الخليفة عمر بن الخطاب هي أول من أسس للرأي مدرسة في الإسلام.

---

(١) مستدرك الحاكم ٢: ٤٣٠ وقد نص على أنها صحيحة على شرط الشيخين، ومعجم الطبراني الكبير ١٨: ٥١...

(٢) سنن ابن ماجة ١: ٢١ والرواية حسنة بل صحيحة.

١٠ ـ التفكيك بين السلطة السياسية (=الزمنية) والسلطة السماوية (=الروحية) فبنو إسرائيل أزووا رجالات التوراة وأهل العلم وقدموا للإدراة السياسية من ليست له أهلية سماوية لخلافة النبوة، بدعوى أنّ الذي يقدم ينبغي أن يكون من بني إسرائيل، وهذا هو ما فعلته قريش بأمير المؤمنين علي، وقد نص على ذلك عمر حينما قال لابن عباس: كرهت قريش أن تجمع لكم النبوة فتبجحوا بجحاً؛ وهذا حتى لو كان علياً من الرسول محمد ﷺ كهارون من موسى؟ والأولى بالأمة من أنفسها[1]؛ كما هو نص حديث الغدير.

١١ ـ وجود الاستعداد الكافي عند القائلين بعدم العصمة للشك في أصل النبوة، كما مر عليك موقف الخليفة عمر في صلح الحديبية.

هذا وهناك أوجه شبه سنقف عندها لاحقاً كلما تسنى لنا أن نعرض لذلك..؛ ومقصودنا من كل ذلك ليس الطعن بأصول الدين الحنيف الثابتة عند بقية المسلمين، بل لإلفات النظر إلى أنّ الذين يتهمون الفكر الشيعي بأنّه متأثر بالفكر اليهودي ينطبق عليهم ـ بلا مغالاة ـ قول القائل: رمتني بدائها وانسلّت!!!

فشيخ الإسلام ابن تيمية يقول: الرافضة (يقصد كلّ الشيعة) إخوان اليهود [2].

ولنا أن نعلن للقارىء الكريم أنّ مقصودنا ممّا ذكرنا آنفاً ليس الاستطراد، بل الوقوف على طريقة تفكير القائلين بعدم عصمة النبي، والذين هم خصوم أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي؛ ففي الفصول اللاحقة وبخاصّة في بحث الإسرائيليات سنجد أنّ خصوم أمير المؤمنين علي، القائلين بعدم عصمة النبي هم من كانوا يشيعون أفكار اليهود في الوسط الإسلامي، وهم من كانوا يحيلون ما سمعوه عن اليهود على رسول الله تقوّلاً؛ كأبي هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهم فيما نصّ الإمام ابن كثير جازماً..

لأجل ذلك على القارىء الكريم أن يلتفت إلى أنّ البحث في عصمة النبي بحث آيديولوجي، وأنّ القول بعدم العصمة عنصر من عناصر طريقة من التفكير في جنب عناصر أخرى كثيرة تنهض لبناء منظومة ضخمة من المعرفة، منها التأثّر بطريقة تفكير

---

(١) هذا ما نص عليه الرسول في الوحي: «**ألست أولى بكم من أنفسكم**» فقالوا: بلى، فقال ﷺ: «**فهذا علي وليكم بعدي**».

(٢) منهاج السنّة٤: ٢٠١. دار الكتب العلمية بيروت.

اليهود والتقوّل على النبي جرّاء ذلك، ومنها المنع من سنّة النبي، ومنها دعوى الاكتفاء بالقرآن، وغير ذلك من العناصر التي يجمعها أساس الخصومة مع أمير المؤمنين علي وأهل بيته؛ آية ذلك أنْ ليس من الصدفة في شيء أن تجتمع كل هذه العناصر في خصوم أهل البيت!!!.

الإشكالية السابعة: التهافت!

ورد في رواية مسلم التي صدرنا بها أصل البحث أنّ عمر قال للنبي: أخبرني من أي شيء تبكي...؟.

فقال ﷺ: «**أبكي للذي عرض على أصحابك من أخذهم الفداء، لقد عرض عليّ عذابهم أدنى من هذه الشجرة**» فأنزل الله: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾.

فمن حقنا أن نتساءل: لماذا قال رسول الله ﷺ لعمر: «**للذي عرض على أصحابك من أخذهم الفداء**» أعني لماذا أضاف الصحبة لعمر بقوله: «**أصحابك**»؟.

ولماذا لم يقل ﷺ: للذي عرض لأصحابي أو أصحابنا مثلاً؟!!.

إنّ هذا ـ في الحقيقة ـ بمثابة نص على أنّ العذاب أبعد شيء عن دائرة الرسول المقدسة، بل هو محيط بصحابة عمر الآخذين للفداء؛ وهم حسب هذا النص أبو بكر ومن رأى رأيه، علاوة على أنّه تقدم عليك أنّ كل موقف الرسول ﷺ في هذه الواقعة أنّه مأمور من قبل الله بتخيير الصحابة بين أمرين أحدهما راجح؛ وهو قتل الأسرى حسبما رواه الطبري، والآخر مرجوح وهو أخذ الفداء على أن يقتل منهم فيما بعد عدد الأسرى المشركين، وقد أخبرناك أنّه لا حيلة للرسول ﷺ فيما أمر الله تعالى.

الإشكالية الثامنة: الأسرى يوسطون أبا بكر!

ذكر الواقدي أنّ أسرى المشركين قالوا: لو بعثنا لأبي بكر؛ فإنّه أوصل قريش لأرحامنا، ولا نعلم أحداً آثر عند محمد منه، فبعثوا إليه فجاءهم فكلموه، فوعدهم أن لا يألوهم خيراً، ثم ذهب إلى النبي ﷺ فجعل يلينه، وعاوده ثلاث مرات؛ كل ذلك

والنبي لا يجيبه[١].

لا أعتقد أنّ هذا النص يحتاج إلى تعليق سوى أن نقول: مَنْ أجاز لأبي بكر أن يحامي عن الكفار والمشركين؟.

ولماذا لم يستأذن النبي في هذا الأمر؟.

وبأيّ مناسبة يقرظ الكفارُ أبا بكر: إنّه أوصل قريش للأرحام؟.

ولأجل أيّ شيء يحاول إنقاذهم بكل وسيلة؟.

يوضح لنا هذا النص أنّ أحد المستفيدين من رمي أكذوبة نزول العذاب على عاتق النبي هو أبو بكر؛ إذ هو فضلاً عن كونه أشار بما لا يريده الوحي أضحى وسيطاً للكافرين والمشركين، وهي فيما يبدو جريمة لا تغتفر؛ آية ذلك أنّ النبي لم يعبأ به ولم يثمن طلبته بحبّة خردل، والقول بأنّ العذاب نزل على النبي وأنّ النبي أخطأ يخفف من حدّة كبيرة الخليفة أبي بكر هذه!!!.

ولقد أخطأت قريش بقولها: لا نعلم أحداً آثر عند محمد من أبي بكر؛ إذا لم يشتر الرسول ﷺ من بضاعته حتى حرفاً واحداً!!!.

وفيما أعتقد فقول قريش المتقدم مندرج ضمن عمليات الأسطرة والأدلجة التي تعاطتها قريش لغرض التعمية على الحقائق وضرب القيمة السماوية لأمير المؤمنين علي ولأهل بيته عليهم السلام، وحسبنا أن نقول هنا وعلى ضوء النص الآنف: إنّ الأساس في مسألة تفضيل أبي بكر على كل الناس كما يطرح مشهور أهل السنّة هو رؤية قرشية مشركة، تاريخها هو تاريخ وقوع صناديدها من أوتاد الكفر والشرك والضلال أسرى في قبضة الرسول بعيد بدر، لكنّها رؤية استمرت حتى هذا اليوم!!!.

أقول الروايات في أنّ آثر النّاس عند النبي هم آل بيته متواترة سنسرد بعضها لاحقاً، لكن مهما شككنا فلا نشك في أنّ مزعمة أنّ أبا بكر ـ أو غيره ـ آثر النّاس عند النبي هو من أكذب المكذوبات؛ ذلك لأنّه تكذيب صريح للقرآن القائل: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[٢] والمصيبة أنّك لو تتبعت بعض مصادر الحديث لوجدت أنّ تلك الرؤية القرشية الكافرة في تفضيل الخليفة أبي بكر

---

(١) مغازي الواقدي ١: ١٠٧.

(٢) الشورى: ٢٣.

قد صيغت فيما بعد حديثاً عن النبي، وليس من شأننا البسط في هذا الآن، لكن فقط لإلفات النظر إلى عنصر آخر من عناصر طريقة التفكير المقابلة للطريقة النبوية؛ أي محاولة تفريغ محتوى المعطيات السماوية التي من مثل قوله تعالى: ﴿لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ !!!.

الإشكالية التاسعة: عمر أم سعد بن معاذ؟!.

روى الطبري عن محمد بن إسحاق قال: لما نزلت: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ﴾ قال النبي ﷺ: «**لو نزل عذاب من السماء ما نجى منه إلاّ سعد بن معاذ**» وذلك لأنّ سعداً قال (وهذا قبل نزول الآية): يا رسول الله، الإثخان في القتل أحب إلينا من استبقاء الرجال[1].

ولا ريب في أنّ ما قاله سعد بن معاذ رضي الله عنه هو الذي جاء مطابقاً للأرجح السماوي الذي يريده الله ورسوله، فكما علمت سابقاً كان الوحي يريد قتل الأسرى حتى لا يُقتل من المسلمين عدّتهم في المعركة اللاحقة، أُحُد؛ أي حتى لا يخسروا الحرب فيها، لكن الأغلبية السلحقة كانت تريد عرض الدنيا، وقد أخبرناك أن النبي كان مأموراً بمشاورة الصحابة في هذه الواقعة..

وينبغي أن يفهم القارئ الكريم أنّ لهذه الرواية ما يؤيدها في بعض فقراتها؛ إذ قد ثبت بأدلة قاطعة أنّ سعد بن معاذ كان معتمد النبوة في حرب المسلمين مع يهود بني قريظة، ولقد حكّمه الرسول ﷺ في أمرهم، حتّى أنّه رضي الله عنه حكم فيهم بحكم وصفه الرسول ﷺ بأنّه حكم الله من فوق سبع سماوات، الأمر الذي يفصح عن أنّ ما رواه الطبري فيما يخص هذه الفقرة صحيح؛ وأنّ المشير على الرسول بما يوافق الوحي هو سعد وليس هو الخليفة عمر بن الخطاب..

هل أشار عمر بالقتل؟.

يجيبنا نص مسلم الذي صدرنا به هذا البحث بـ: نعم، ولكن في هذه النعم ما فيها؛ فلو أمعنّا إمعاناً آخر في النص، من جديد، لرأينا أنّ عمر يشير بقتل عقيل بن

---

(١) تاريخ الطبري ٢: ١٧١.

أبـي طالـب وأنّ الـذي ينـبغي أن يقتله أخوه علي بن أبي طالب؛ زاعماً أنّه في أثناء ذلك سيقتل فلاناً؛ نسيباً له.

ولكـن لـنا أن نتسـاءل؛ فهناك عشرات من رؤوس الكفر وأوتاد الضلال وقعوا أسرى بيد المسلمين فلماذا تناساهم عمر ولم يتذكر إلاّ عقيلاً ونسيبه المسكين؟!!.

من المقصود بالقتل في رأي عمر؟.

يوحـي النص السابق بالإضافة إلى المعطيات التاريخية والنصوص النبوية الأخرى في هـذا المضمار، أنّ المقصودين بالقتل هم بنو هاشم دون سواهم من بقية قريش؛ إذ قـد ثبت أنّ الرسول ﷺ حينما اشتد وطيس معركة بدر قال: «**عرفت رجالاً من بني هاشم وغيرهم أخرجوا كرهاً، لا حاجة لهم لقتالنا؛ فمن لقي أحداً من بني هاشم فلا يقتله، ومن لقي...**» [(١)].

وقـال أحمـد زيني دحلان (مفتي الشافعية في عصره) وهو يتحدث عن العباس الـذي أسـر في بـدر: وكـان العباس فيما قال أهل العلم بالتاريخ قد أسلم قديماً، وكان يكتم إسلامه، وكان يسرّه ما يفتح الله على المسلمين، وكان النبي ﷺ يطلعه على أسراره حين كان بمكة، وكان يحضر مع النبي ﷺ حين كان يعرض نفسه على القـبائل، وكـان يحثهم ويحرضهم على مناصرته، كما تقدم في حضوره بيعة العقبة الـتي كانـت مع الأنصار؛ فهذا كله يدل على إسلامه، وكان النبي ﷺ أمره بالمقام بمكـة ليكتـب له أسرار قريش وأخبارهم، ولذلك قال الرسول ﷺ: «**فلا يقتله فإنّه خرج مستكرهاً**»[(٢)(٣)].

ولقـد بلغـت الجـرأة بأصحاب رسول الله ﷺ أنّهم بعد أن سمعوا الرسول ﷺ يقـول: «**إنّ بـني هاشـم أخـرجوا كرهاً**» يأتي عمر ليشير على النبي بقتل عقيل بن أبي طالب وأنّ الذي ينبغي أن يلي قتله علي بن أبي طالب!!!.

---

(١) الآحاد والمثني للضحاك ١: ٢٦٨، فيض القدير للمناوي ١: ٢٤٢، البداية والنهاية لابن كثير ٣: ٣٤٨، سيرة ابن كثير ٢: ٤٣٦، سبل الهدى والرشاد ١١: ٩٨.

(٢) سيرة ابن كثير ٢: ٤٣٦، البداية والنهاية ٣: ٣٤٨.

(٣) سيرة دحلان المطبوعة في هامش السيرة الحلبية: ٥٠٤.

بل بلغت بهم الجرأة بعد أن سمعوا من النبي أنّ العباس خرج مستكرهاً أنّهم أوثقوا العباس بالحبال والسلاسل بشدة كان يتضور بسببها ألماً..

وقد أخرج الطبري أنّ الرسول ﷺ لم يستطع النوم بعد عظيم ما لاقى من العناء فقال له أصحابه في ذلك فقال: «**سمعت تضور عمي العباس، فمنعني النوم**»[١].

وليس عجباً بعد ذلك أن يذكر المتقي الهندي في كنزل العمال أنّ عمر بن الخطاب هو الذي ولي وثاق العباس بن عبد المطلب بشدة وغلظة؛ جعلتاه يتضور بسببهما تضوراً مؤلماً، على أنّ المتقي الهندي ذكر ـ في الكنز ـ أنّ العباس رحمه الله قال لعمر: أما والله يا عمر ما يحملك على شد وثاقي إلاّ لطمي إياك في رسول الله ﷺ.

فقال له عمر: إنّ الله أمرني بشد الوثاق[٢].

واعجبا لعمر!! إذ أين ومتى وكيف أمره الله بشد الوثاق؟.

وهل أمره الله بشد وثاق العباس دون الباقين؟.

وهل أمره الله أن يشير بقتل عقيل دون بقية قريش؟.

وكيف يزعم أنّ الله أمره بشد وثاق العباس مع أنّه ضرب بقول الرسول ﷺ: «**عرفت رجالاً من بني هاشم أخرجوا كرهاً**» عرض الجدار.

وعلى قول رسول الله هذا كيف يقول لرسول الله ﷺ: كذبوك وأخرجوك فدعهم نضرب أعناقهم؛ مكن علياً من عقيل، ومكن حمزة من العباس فيضرب عنقه، ومكني من فلان (نسيب لعمر) فأضرب عنقه؛ فإنّ هؤلاء أئمة الكفر[٣]؟.

وهل طاعة الله في نظر عمر لا تتحقق إلاّ بعصيان الرسول؟؟؟!!!.

وهل تتعقل ـ عزيزي القارىء ـ أنّ عقيلاً وعبّاساً هما أئمة الكفر؟.

ما أردنا الوقوف عليه من هذه التساؤلات هو تجسيم طريقة تفكير الخليفة عمر وأنّها مبنية على أساس أنّ أقوال النبي في حقّ بني هاشم وأنّهم خرجوا مستكرهين، ليست حجّة، يمكن تجاوزها، وهو عزيزي القارىء من قبيل قوله: إنّ النبي يهجر حسبنا كتاب الله، ففيما يظهر فإنّ قول الرسول: «**عرفت رجالاً من بني هاشم خرجوا كرهاً**» هذيان (=هجر) من النبي في نظر الخليفة عمر، ولا ريب في أنّ النبي غير

---

(١) تاريخ الطبري ٢: ١٦٠.

(٢) كنز العمال ١٠: ٤١٩.

(٣) تحفة الأحوذي ٥: ٣٠٥.

معصوم في نهاية اللعبة.

عزيزي القارئ أمعن النظر في هذا اللحن وخصوصاً قول عمر: فإنّ هؤلاء أئمة الكفر مع أنّ فيهم عقيلاً والعباس و...، في حين أنّ الرسول قال: «أخرجوا كرهاً» تجد أنّ عمر لا يرى طاعة الرسول فيما لا يشتهي من أقواله المقدّسة ﷺ؛ خاصّة إذا كان موضوع تلك الطاعة ومحتوى تلك الأقوال بنو هاشم، وهذا يؤيّد أنّ طريقة التفكير القرشية مبنية على الخصومة مع عموم بني هاشم، وفي هذا المجرى نصوص كثيرة أخرجنا بعضها في المبحث الأول من هذا الفصل، وسنسرد بعضها لاحقاً، كلّما غلبتنا حاجة السرد..

ونعود لنؤكد أنّ مقصودنا من ذلك إزاحة الستارة عن مسرح عناصر آيديولوجية ترك السنّة بسبب الخصومة مع أمير المؤمنين علي وعموم بني هاشم؛ وآية ذلك أنّنا نجد أنّ طبيعة الخليفة عمر مع الأقوال النبوية في حق أهل بيت النبي ﷺ وفي حقّ أتباعهم، هي المعارضة الشديدة كلّما تسنّى له أن يعارض النبوة في هذا الشأن!.

مهما يكن من ذلك فمجموع هذه الملابسات تدل بنحو من أنحاء الدلالة على أنّ المقصودين بالأساس هم بنو هاشم، ولقد أنبأتك بحوثنا السابقة أنّ القائلين بعدم عصمة النبي هم أنفسهم المبغضون لبني هاشم، وهم القائلون عنهم بأنّهم زبالة، وتبّاً للحسد ولكلّ من اتّخذه ديناً على الدين.

سبب نزول قوله تعالى: ﴿وما كان لنبيّ...﴾

البحث الذي أطلنا فيه آنفاً كنا نقصد منه إلفات النظر إلى الاشكاليات المستقرة التي تدحض مزعمة أنّ الرسول ﷺ أخطأ في قضية أسرى بدر، فكما بان فإنّ غيره هو الذي أخطأ؛ وهم المهاجرون الذين كانوا مع النبي في الغزوة الطالبون لعرض الدنيا، ولكن حفاظاً على ماء وجوه هؤلاء المهاجرين الدنيويين، وتغطيةً على النزعة القرشية الجاهلية، رمي الخطأ بعاتق الرسول الأكرم ﷺ؛ ضرباً للنبوة واستهزاء بالدين، لكن لا بشكل ساذج؛ ففيما تعلن المعطيات فهذا الضرب وذلك الاستهزاء نابع عن مجموعة من عناصر تمثل بناء متماسك من المعرفة، وفي الحقيقة فهذه هي طريقة قريش في الحفاظ على ماء الوجوه، ونحن إذا وقفنا على السبب الحقيقي لنزول الآية الشريفة يتبين لنا هذا الأمر بوضوح وجلاء..

لكن من الأمور المهمة التنبيه على طمع الصحابة، أهل بدر، بالمال وأن أخلاقهم ساءت بسبب ذلك للغاية، وممّا يدل على ذلك ما خرّجه الهيثمي في مجمع الزوائد من أنّ عبادة بن الصامت سئل عن الأنفال؟.

فقال: نزلت فينا معشر أصحاب بدر؛ نزلت حينما اختلفنا في النفل؛ وساءت فيه أخلاقنا، فانتزعه الله من أيدينا وجعله إلى رسول الله ﷺ؛ فقسمه ﷺ بين المسلمين[1].

الذي نريد قوله أنّ أهل بدر ـ على ضوء هذا النص ـ سوى من عصم الله منهم، وهم قليل جداً، لم يتجردوا عن عرض الدنيا، وما زال في قلوبهم هذا الإثم الملحق لكلّ خير، أضف إلى ذلك فالآيات النازلة فيما يتعلق ببدر تنبئنا عمّا هو أشد من ذلك بقولها: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ*يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ*وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾[2].

أجمع المفسرون والمحدثون على أنّ هذه الآيات نزلت في أهل بدر، كما أجمعوا على أنّ الفريق الكاره هم جماعة كثيرة من أهل بدر، وأجمعوا ثالثاً على أنّ سبب الكره هو أنّ الله والرسول ﷺ أمرا المسلمين بغزو قافلة أبي سفيان التي جاء بها من الشام مُحَمَّلَةً بعرض الدنيا، وحينما علم أولئك الكارهون بأنّ العير أفلتت منهم؛ لأنّ أبا سفيان أخذ بها ساحل البحر، أرادوا الرجوع إلى المدينة، لكنّ الله أمرهم الله بقتال جيش المشركين بقيادة أبي جهل الذي جاء لنصرة القافلة بقصد الذود عن أموال مكة، وبقصد اجتثاث الإسلام؛ فكرهوا القتال، وتعذروا للرسول ﷺ بأنّهم غير مستعدين لذلك، وأن استعدادهم كان لنهب القافلة لا غير، وقد اتفق المفسرون والمحدثون أيضاً على أنّ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ

---

(١) مجمع الزوائد ٧:: ٦، وقد نص على أن رجاله ثقات.

(٢) الأنفال: ٥ ـ ٧.

﴿غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ جاء بياناً لذلك..

..فالمقصود من الطائفة الأولى القافلة التي جاء بها أبو سفيان، وأمّا الطائفة الثانية فالمقصود منها جيش المشركين بقيادة أبي جهل، ولكن كان أكثر أهل بدر من الصحابة يودّون غير ذات الشوكة (= القافلة والمال) أما ذات الشوكة (= قتال الجيش بقيادة أبي جهل) فكانوا له كارهين.

وفي بعض النصوص ـ التي أخرجها الطبري وغيره ـ أنهم قالوا للرسول ﷺ: أخرجتنا للعير ولم تُعْلِمْنَا قتالاً فنستعد له[1].

فانظر إلى جرأة هؤلاء مع مقام النبوة، ولقد اعترف القرطبي من حيث يدري أو لا يدري أنّ الكارهين هم المهاجرون الذين كانوا مع الرسول ﷺ[2]، بل هم كما في بعض النصوص الشيخان أبو بكر وعمر وأتباعهما؛ فلقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه أنّ رسول الله خرج إلى بدر حتى إذا كان بالروحاء خطب الناس فقال: «**كيف ترون**»؟

فقال أبو بكر: يا رسول الله؛ بلغنا أنّهم بكذا وكذا (أي بكذا عدد وبكذا عدة؛ أي لا نقدر على مقارعتهم). ثمّ خطب الناس فقال ﷺ: «**كيف ترون**»؟ فقال عمر مثل ما قال أبو بكر. ثمّ خطب ثالثة فقال ﷺ: «**ماذا ترون**»؟ فقال سعد بن معاذ: يا رسول الله إيّانا تريد؛ فوالذي أكرمك وأنزل عليك الكتاب، ما سلكتها قط ولا لي بها علم، ولئن سرت حتى تأتي برك العماد، من ذي يمن، لنسيرنّ معك، ولا نكون كالذين قالوا لموسى من بني إسرائيل: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنّا معكما متبعون؛ ولعلك أنَ تكون خرجت لأمر (=القافلة) وأحدث الله إليك غيره (=قتال المشركين في بدر) فانظر إلى الذي أحدث الله إليك فامض له؛ فصل حبال من شئت، واقطع حبال من شئت، وسالم من شئت، وعاد من شئت، وخذ من أموالنا ما شئت؛ فنزل القرآن

---

(١) راجع عون المعبود ٧: ٢٩٣، شرح المعاني الآثار ٣: ٢٣٢، المعجم الكبير ٤: ١٧٤، تفسير الطبري ٩: ٢٤٠، وفيه في هذا الخصوص عدة روايات، تفسير القرطبي ٧: ٣٦٩، تفسير ابن كثير ٢: ٢٩٨ ـ ٣٠٠، تفسير الجلالين: ٢٢٧.

(٢) تفسير القرطبي ٧: ٢٣٦.

على قول سعد[1].

أقول: فالمقارنة بين قولي أبي بكر وعمر وبين قول سعد بن معاذ كفيلة بإيقافنا على شاطىء الحقيقة، وبالتالي لا عجب بعد هذا بعدة أعوام أن يوافق حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه في بني قريظة حكم الله من فوق سبع سماوات؛ وهذه ـ لعمر الرحمن ـ هي نتائج الطاعة المطلقة للرسول ﷺ، علاوة على أنّ هذا الخبر ينص على أنّ القرآن نزل موافقاً لقول سعد، فهل يأتي الله سبحانه وتعالى بعد كل هذه الملابسات وبعد كره عمر ـ بالخصوص ـ للقتال، وعصيانه للرسول لينزل القرآن موافقاً له؟ كبرت ـ لعمر الله ـ كلمة تخرج من أفواه التبريرات اللامسؤولة!!!

وقصارى القول في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ هو ذم لأولئك القرشيين من المهاجرين، الذين ساءت أخلاقهم بسبب المال، الطالبين لعرض الدنيا، الكارهين للقتال خوفاً من عدد وعدة المشركين، وهم الشيخان أبو بكر وعمر ومن على هواهما..

فإنّ قلت: فكيف يأمر الله ورسوله المسلمين بالتعرض لعير أبي سفيان ثم يذم تعالى شأنه الصحابة الذين أصرّوا على العير؟.

قلنا: الأحكام الشرعية تابعة لموضوعاتها، وحينما أمر الله تعالى بالتعرض للعير لم يكن هناك جيش مشرك على استعداد لقتال المسلمين، لكن الذي حدث أنّ المشركين وبخاصة أبو جهل جمعوا جيشاً، وأعدوا عدة، واصرّوا على مصارعة الرسول ﷺ واجتثاث مادته في بدر، والنبي ـ أي نبي ـ لا يقاتل إلا إذا عميت القلوب والأبصار كالذي حصل لأبي جهل ومن معه؛ فلما لم يكن هناك جيش فالرسول ﷺ مأمور بالتعرض لكل ما يتعلق بالشرك وأهله مالاً كان أم قتالاً..

ولكن مع وجود جيش يهدف إلى استئصال النبوة فالقتال دون المال، والآية تقرر ما الذي ينبغي أن يحدث في الفرض الثاني، وأنّ الذي يطلب المال على حساب القتال والدفاع عن النبوة هو مبتغ لعرض الدنيا، نقول هذا غير متناسين لحكمة أخرى مهمة جدا في نفسها، وهي امتحان الصحابة؛ لما يترتب على ذلك من آثار عقائدية خطيرة جداً، ويبدو أنّ الصحابة فيما أعلن عبادة بن الصامت ساءت أخلاقهم ففشلوا في الامتحان.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٨: ٤٦٩.

من هو المستفيد؟

نلخص من كل ما سبق إلى أنّ القول بعدم عصمة النبي في قضية أسرى بدر إنّما هو في طول مشروع معرفي كبير تبنّاه الاتجاه القرشي للتغطية على فضائح أهل بدر من الصحابة وخصوصاً الشيخان أبو بكر وعمر، فأهل بدر فيما نص عبادة بن الصامت ساءت أخلاقهم بسبب المال، وهم الذين كرهوا القتال مع النبي لمّا رجّحوا القافلة والمال، وهذا هو أول الأخطاء، والخطأ الثاني هو أنّ المعركة بعد أن حسمت لصالح المسلمين انبرى عمر بمشروع قتل بني هاشم مخالفاً في ذلك نص الرسول أنّهم أخرجوا كرهاً..، ومن المناسب عند أهل هذا الاتجاه أن المعصوم هو عمر لا النبي ﷺ وأنّ أبا بكر أعزّ الناس على رسول الله لا علي ولا فاطمة ولا أحد من بني هاشم؛ تفريغاً لمحتوى عشرات النصوص المتواترة التي من مثل: ﴿لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾..

هذا، لكن أهم ما نخلص إليه هو أنّ مثل هذه الملابسات توقفنا على عناصر طريقة تفكير خصوم أهل البيت، وأنّ سلوكيّاتهم ليست عفويّة، بل هي مبرمجة ومدروسة، تنطوي على مبادىء معرفية كاملة، هي مقابلة لمبادىء الدين في المحتوى والمضمون، بل في الشكل في كثير من الأحيان، وبكلمة واحدة فالمستفيد من كلّ ذلك هم خصوم أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي ﷺ، لكن من الضروري الإشارة إلى عنصر مهم للغاية من عناصر طريقة تفكير النبوة، وهي في صدد بناء الدين والصراع من أجله؛ فأموال بدر قد جعلها الله والرسول ﷺ تحت حكم الصحابة من أهل بدر، لكن لمّا ساءت أخلاقهم تغيّر الحكم ليحكم فيها الرسول دونهم، وسيأتي الكلام عن هذا العنصر في فصل لاحق.

الدليل الثالث :

الرسول ﷺ يخطأ في قضية التأبير

نص الغزالي وعموم أهل السنة أنّ النبي أخطأ في قضية تأبير نخل أهل المدينة، ولأجل ذلك زُعم أنّ النبي قال معتذراً عن خطأه هذا: «**أنتم أعرف بأمور دنياكم وأنا**

أعرف بأمر دينكم» [١].

وقد خالفهم الشيعة في ذلك، فكما علمت؛ لأنّهم يقولون بعصمة النبي ﷺ في كل شيء..، وقد روى أهل السنة منفردين أنّ النبي لما قدم المدينة مرّ بقوم يؤبرون (يلقحون) النخل فقال: «**لو لم تفعلوا لصلح**» فتركوا تلقيحه، فخرج شيصاً فمرّ بهم فقال ﷺ: «**ما لنخلكم**»؟. فقالوا: قلت: كذا وكذا!. فقال ﷺ: « **أنتم أعلم بأمور دنياكم؛ فإني إنّما ظننت ظنّا؛ فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، فإنّي لن أكذب على الله عزوجل**» [٢].

وقد روى هذه القضية من الصحابة عائشة وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك، فراجع مصادر التخريج الماضية، ولا بدّ من إلفات النّظر إلى أنّ التعامل مع الأحاديث والأخبار على ضوء معايير الرجال والدراية التي تناقلها العلماء خلفاً عن سلف أمر ضروري، لكنّه ليس كل شيء؛ آية ذلك أنّ أخباراً كثيرة هي صحيحة على ضوء تلكم المعايير، لكن فيما أثبت التحقيق العلمي لا يمكن الالتزام بها في مرحلة الدلالة، كما نلفت النظر إلى أنّ هذا ليس ضرباً لطريقة علماء الإسلام التي ساروا على ركابها وهم يصارعون لجج الاستدلال، فهم قد اتفقوا ـ نظريّاً وعمليّاً ـ أنْ ليس كل ما صح سنده يجب العمل بمقتضاه؛ فهناك أخبار كثيرة موصوفة بالصحة أعرض عنها الفقهاء والمتكلمون والمفسرون بسبب شذوذها أو إعلالها أو معارضتها بما من شأنه المعارضة أو مخالفتها للأصول الشرعية الثابتة[٣].

على أنّ الجديد الذي جاءت به المناهج المتطورة ـ في هذا الشأن ـ لا يلغي دور القديم الذي هو ضروري..، سوى إنّه أكّد ـ بإلحاح ـ على ضرورة القراءة الموضوعية

---

(١) المستصفى: ١٤٠.

(٢) صحيح مسلم٧: ٩٥، مسند أحمد ٦: ١٢٣، مشكل الآثار ٢: ٢٩٤، مسند أبي يعلي ٦: ٢٣٨، صحيح ابن حبان ١: ٢٠١، مجموع النووي ١١: ٣٥٣، سنن ابن ماجة ٢: ٨٢٥.

(٣) وحسبك من ذلك الروايات الكثيرة التي أخرجها البخاري في صحيحه، والتي قيل عنها أنّها أصح شيء بعد كتاب الله، فإنّك لو راجعت كتاب المحلّى لابن حزم أو كتب المذاهب الأربعة الاستدلالية مراجعة بسيطة تجد أنّه لم يعمل بمفاد كثير منها الأئمّة الأربعة مالك بن أنس مؤسس المذهب المالكي والشافعي مؤسس المذهب الشافعي وأبو حنيفة مؤسس المذهب الحنفي وأحمد بن حنبل مؤسس المذهب الحنبلي.

الأكثر جدوى، وعلى ضرورة استثمار العلوم الإنسانية ومسلّمات العقل وثوابت الشرع بما هو أكثر إحاطة، والتفافاً على عناصر الحدث التاريخي؛ للوقوف على حقائق الأشياء..

فمن هذا المنطلق هناك إشكاليات لا يسع أحدٌ تناسيها وهو بإزاء مزعمة تأبير النخل، في حين أنّ على المعتقدين بهذه المزعمة أن يكونوا موضوعيين في هذا الأمر؛ خاصة أنّ نفس الاعتقاد بهذه القضية يؤدي إلى دفن كثير من العقائد الإسلامية المستوحاة من القرآن ومن سنّة النبي الثابتة عند الجميع في مقبرة اللامعقول، فأمعن النظر في خطورة الموقف، وسبب ذلك أنّ هناك إشكاليات لا يمكن الفرار منها..

الإشكالية الأولى:

روى أحمد عن علي بن حسين عن أبيه رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**» [١]، وقد ذكر السيوطي بأنّ طريق هذا الحديث حسن[٢]، وهناك طرق صحيحة أخرى لهذا النص مروية عن أبي هريرة وعن غيره[٣].

وقد قال أبو داود معلقاً على هذا الحديث: أصول السنن وجماع الخير في أربعة أحاديث، هذا أحدها[٤].

وبلا تطويل فهل أنّ إسلام الرسول ﷺ سيّءٌ ليس حسناً؛ لأنّه تدخل فيما لا يعنيه؟!!!. وهل فهم أبو داود ما لم يفهمه الرسول؟!.

الإشكالية الثانية:

روى مالك وغيره من المحدثين بطرق صحيحة ـ متفق عليها ـ عن أكثر من صحابي أنّ النبي قال: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو**

---

(١) مسند أحمد ١:.

(٢) تنوير الحوالك: ٦٥.

(٣) سنن أبي داود ٢: ١٧٨، سنن الترمذي ٣: ٣٨٢، فتح الباري ١: ٢٦٤، تحفة الأحوذي ٦: ٥٠٠، مسند ابن الجعد: ٤٢٨، الورع لابن أبي الدنيا: ٨، صحيح ابن حبان ١: ٢٤، مسند أحمد ١: ٢٠١، مجمع الزوائد ٨: ١٨ وقد نص على أنّ رجاله ثقات.

(٤) المغني ٣: ٢٦٦ ،

ليصمت» [١].

فهل أنّ الرسول ﷺ لم يكن يؤمن بالله ولا باليوم الآخر حينما لم يقل خيراً في قضية التأبير فيما تزعم مصادر أهل السنّة، وساء ما زعمت؟!!!.

وهل غاب عنه ﷺ أنّ الصمت فيما لا علم له فيه (كذا يقولون) أفضل من الكلام؟.

الإشكالية الثالثة

روى الترمذي وغيره بطرق صحيحة نص هو على صحة بعضها، أنّ الرسول ﷺ سئل: من أفضل المسلمين؟.

فقال ﷺ: «**من سلم المسلمون من لسانه ويده**» [٢].

فهل أن الرسول ﷺ ليس بأفضل المسلمين حينما أوقع تلك الخسارة الفادحة بأهل المدينة؟!!!.

الإشكالية الرابعة

وبغض النظر عن تلكم الأحاديث المتواترة المعنى والمضمون، الصريحة بضرورة عدم التدخل في شؤون الآخرين، الموصية بالسكوت وعدم الكلام في كل ما يحتمل فيه جلب الأذى للآخرين؛ فإنّ أخبار تدخّل الرسول ﷺ في قضية تأبير النخل يلازمها بلا انفكاك أنّ الرسول ﷺ ـ حاشاه ورب السماوات ـ فضولٌ من الرجال، غير متماسك الشخصية، مهزوز الإرادة، فهل كان الرسول ﷺ كذلك في نظر القائلين بعدم عصمته؟.

الإشكالية الخامسة

إنّ هذه الفرية تدل على أنّ الرسول ﷺ لم يكن عالماً بأنّ النخيل في حاجة إلى التأبير حتى تثمر؛ فهل تنطلي هذه الكذبة على عربي من عرب اليوم؟ فكيف بالأمس؟. إنّ التمور في الجزيرة العربية بالإضافة إلى البر واللبن واللحم والشحم هي

---

(١) موطأ مالك ٢: ٩٢٩، مسند أحمد ٢: ٢٦٧، سنن الدارمي ٢: ٩٨، صحيح البخاري ٧: ٧٩، صحيح مسلم ٥: ١٣٨، سنن ابن ماجة ٢: ١٢١١، سنن أبي داود ٢: ٥٠٩، سنن الترمذي ٤: ٧٠، وقد نص على أنّه صحيح.

(٢) سنن الترمذي ٤: ٧٠.

غذاء أهلها الرئيسي في ذلك المقطع من التاريخ، فهل يخفى حالها على عرب أهل ذلك الوقت، مع أنّ أراضي كثيرة في بلاد العرب كانت مخصصة لزراعتها؟

لا شك في أنّه لا يخفى حالها على الإنسان العادي وأمّا الإنسان النابه الذكي بل أذكى البشر على الإطلاق، كالرسول، فلا قياس!!!.

الإشكالية السادسة

يقول الله في حق الرسول ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[1].

فهل من الخلق العظيم أن يستغل الرسول ﷺ رسالته كيما يملي على الآخرين مظنونات فاسدة وكلمات هدّامة، وهو يعلم أنّهم إنّما سيطيعونه لمجرد أنّه رسول الله ﷺ؟

وهل هناك عاقل يقحم نفسه في أمور لا يعلمها لكي يحكم على نفسه بالسقوط الاجتماعي فضلاً عن القيادي؟.

وإذا كان الجواب هو: لا، فكيف بقائد كوني جاء بأطروحة عالمية سماوية يتدخل في مثل هذه الأمور مع علمه بأنّ رعيته بسبب تلك الأولويات (القيادة الكونية السماوية، النبوة، الرسالة، ذو الخلق العظيم، الصادق الأمين ومئات غيرها) سيطيعونه في كل الصور والفروض؟.

الإشكالية السابعة:

سردنا لك أنّ قريشاً منعت عبد الله بن عمرو بن العاص من كتابة حديث رسول الله وأقواله؛ بحجة ـ وبئست الحجة ـ أنّه يتكلم في الرضا ما لا يتكلم في الغضب وأنّه بشر عادي، لكن الرسول ردّ هذا الاجتراء على مقام النبوة والرسالة بقوله الشريف: «**أكتب فو الله ما يخرج منه إلاّ حق**».

فهل يأتي الرسول ﷺ ليكذب نفسه في قضية تأبير النخل؟.

وما ينبغي ملاحظته أنّ جواب الرسول ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص الآنف جاء بعد قول الأخير: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله، فهل الرسول ﷺ يغرر بالآخرين في قوله: «**أكتب فو الله...**»؟.

---

(١) القلم: ٤.

الإشكالية الثامنة

قد خرّجنا سابقاً أنّ الرسول ﷺ الأكرم كان يقول: «**إني لأمزح ولا أقول إلاّ حقاً**»[1] وهذا طبعاً في حال المزاح، والمزاح في حدوده المعقولة لا يترتب عليه أي أثر شرعي؛ فإذا كان الرسول ﷺ لا يقول إلا حقاً وهو في مثل هذه الحال؛ أي فيما لا أثر شرعياً فيه، فهل يأتي ليقول باطلاً (=ظناً =حراماً) فيما فيه تدمير للبنية التحتية الاقتصادية للمجتمع المدني، الذي كان يعتمد أساساً على الزراعة عموماً وعلى التمور بنحو خاص.

وبنحو عام كيف يبعث الله للناس شخصاً هو سيد الأنبياء والمرسلين لا يفهم ـ هكذا تفترضه قريش ـ في كل شيء؛ لا في الحرب، ولا في تأبير النخل ولا ممّا هو من هذا القبيل، غير متماسك الشخصية (كما هو المطروح في روايات عائشة) يهذي (كما ينص عمر) قراراته تابعة لغضبه ولرضاه (كما تفترض قريش)، سبّاباً لعّاناً (سنوضح ذلك)...؟

عزيزي القارئ الإشكاليات على قضية تأبير النخل أكثر من أن تحصى، وما أوردناه غيض من فيض، على أنّ دراستنا لم تتعهد بسط المسألة بأكثر من ذلك تحاشياً للتشويش، لكن مهما يكن الحال؛ فالتزام أخبار قضية تأبير النخل تتبعه إشكاليات عقائدية خطيرة، لا نحسب أنّ أحداً من أهل ذلك الاتجاه بملتفت إليها ولا إلى خطورتها؛ فما يتبع ذلك هو ضرب القرآن وكثير من ثوابت الدين وأولوياته؛ في العقيدة وفي التشريع، وإذا نسينا فلا ننسى أنّ مزعمة خطأ النبي ﷺ في هذه القضية إنما هي من رواية أبي موسى الأشعري وعائشة وأنس بن مالك وكل هؤلاء كما سيتبين في الفصول اللاحقة ممّن يتوقف الموضوعي أمام مروياتهم في كثير من الصور والفروض؛ فكلّهم من خصوم أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي ﷺ، وإن كان لكلٍ منهم طريقة خاصّة في التعبير عن تلك الخصومة..

من هو المستفيد؟.

من الخطأ بمكان ـ وهذا ما نؤكد عليه في هذه الدراسة على الأقل ـ أن يكون الباحث أسير الخبر الواحد والواقعة التاريخية الواحدة ليفوه بما يعتقد أنّه حقيقة

---

(١) سنن الترمذي ٣: ٢٤١، وقد رواه البخاري في الأدب المفرد: ٦٦

مطلقة؛ ولقد أثبت المفكّرون وأساتذة ما يسمّى بفلسفة التاريخ أنّ اقتطاع حادثة تاريخية معيّنة من شجرة حوادث التاريخ الآخذة بالنمو من غير توقف؛ لمحاولة كشف علل وأسباب ودوافع ما يسمّونه بالفاعلين الإجتماعيين في صيرورة الواقعة وولادتها، هو أمر حليف الفشل والخيبة في مجال التحقيق العلمي الحديث..

ما نريد قوله هو أنّ اقتطاع خبر تأبير النّخل من مجموع مئات المعطيات العلمية لتحليل هذه الواقعة في محاولة للخروج بنتيجة مرضية أمرٌ لا يعرفه التحقيق العلمي الموضوعي، والقول بأنّ سند حكاية التأبير صحيح فالقضية إذن ثابتة تاريخياً في حق النبي ﷺ أمرٌ يستلقي من أجله أساتذة التاريخ النقدي ويضحكون منه ما وسعهم الضحك والسخرية بآليات هذا العقل البسيط..

..هم يضحكون لأنّ هذا النمط من البحث مشحون بمناطق فراغ لا تجتمع مع افتراض مطلقية الحقيقة في الواقعة التاريخية لخطأ النبي في قضية التأبير، ومناطق الفراغ هذه يمكن التعبير عنها كالآتي..

لماذا يروي خطأ النبي في التأبير خصوم أمير المؤمنين علي فقط خلال كل مقاطع التاريخ؟؟.

إذ لماذا لم يروها أمير المؤمنين علي أو أحد من محبّيه؟؟.

ثمّ لماذا نجد أنّ هناك من يروّج لها، بل يلحّ في الترويج لأجلها في العهد الأموي وما بعده، وما هو الغرض؟.

ولماذا نجد المروّجين لها ـ عدا الراويين ـ هم من خصوم أمير المؤمنين علي أو من أتباع خصومه فقط؟.

وأهم هذه الأسئلة.. المناسبة بين دعوى التأبير وبين دعوى أنّ النبي أخطأ في الصلاة على المنافق، ودعوى الخطأ في قضية أسرى بدر، وأنّه أخطأ ما أخطأ فيما سيأتيك ذكره..، فما هي هذه المناسبة؟.

إنّنا نجد وحدة غير عفوية (=مناسبة) تجمع بين كل هذه الدعاوى..، حتّى أنّ الحقائق ـ إن كانت هناك حقائق ـ تتصاغر وتتضائل ويأفل نجمهما أمام هذه الوحدة، ليبزغ نجم الحقيقة الفريدة صارخاً بأنّ أهل هذه الدعاوى، وكلّ من رواها على النبي (لا عنه) وكل من كان وراءها كلّهم من خصوم أمير المؤمنين علي؛ فعن أيّ شيء يسفر هذا الغير اتفاقي؟.

إنّ التساؤلات التي من هذا القبيل بالعشرات، بل هي أكثر، وكلّها مطوية في ضوء نجم تلك الحقيقة الوحيدة..؛ مطوية في خصومة علي، ومن صفات هذه الحقيقة أنّها بمثابة حفرة عميقة في طريق المعرفة..؛ وهذا من أقدس صفاتها إذا ما قدّر لها ابتلاع حشرات الفكر، وكتم أنفاس ظلمات هذا الطريق المنير؛ ليتيسّر السبيل لسالكيه بلا خوف أو أذى أو إرباك مهما فعل الفاعلون..

ثمّ لم يذكر التاريخ أنّ النبي ﷺ تحدثّ بما لا يعلم ابتداءً من دون أن يُسأل، فأخطأ في كلامه؛ إلاّ في هذه الواقعة، لماذا؟؟.

مقصودنا من هذا السؤال ـ عدا ما تقدّم ـ تنبيه القارىء المثقّف إلى أنّ أساتذة التاريخ النقدي، يفترضون الغرابة فيما لا يتكرر من الوقائع التي من شأنها التكرار..، والغرابة تقود بالضرورة إلى الشك والتساؤل..، والتساؤل إذا لم يجد ما يغطّيه من الجواب الموضوعي، تُرمى الواقعة بلحمها وعظمها في سلّة المهملات؛ لتصطف مع أخواتها المكذوبات شرّ اصطفاف، صاغرة أمام العلم والمنطق والضمير بلا كرامة!!!.

والحاصل: فالمستفيد من كل ذلك هم خصوم أمير المؤمنين علي.

الدليل الرابع:

خطأ النبي في الإذن للمنافقين

قال تعالى: ﴿عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ (١).

يقول مفسّرو أهل السنة في سبب نزولها أنّ الرسول ﷺ لمّا جمع أمره وشخص إلى غزوة تبوك لغزو الروم، استأذنه بعض الصحابة في عدم الخروج معه والبقاء في المدينة، فأذن لهم من دون أن يعلم من هو الصادق منهم ومن هو الكاذب، فعاتبه الله على ذلك خلال هذه الآية (٢).

هذا ما قاله أولئك المفسرون في سبب نزولها، ولقد أجابهم القائلون بعصمة

---

(١) التوبة: ٤٣.

(٢) تفسير الطبري ١: ١٨٣.

النبي ردّاً على ذلك بأجوبة صحيحة، لكنها فيما أعتقد لا تفي بالغرض، ولا داعي لاستعراضها؛ لطولها.

ومهما يكن من أمر، فما برّر به أولئك المفسرون ليس بصحيح، بل أنا أذهب إلى خلاف ذلك وهو أنّ الآية دالة على عصمة النبي ﷺ على عكس ما قالوه وما برّروا به، والآيات التالية لآية الإذن أدلة مقطوعة الدلالة فيما أذهب إليه؛ برهان ذلك أنّ الله تعالى بعد أن قال: ﴿عَفَا اللهُ عَنْكَ...﴾ قال عزّ اسمه مباشرة: ﴿لا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ * إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ * وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ * لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلاّ خَبَالاً وَلأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾[1].

فالذي فعله الرسول ـ روحي فداه ـ أنّه لم يأخذ معه الذين لم يريدوا الخروج معه، وقد جاء فعله ﷺ موافقاً تمام الموافقة لما أراده الله تعالى؛ فهو تقدّست أسماؤه كره: ﴿انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ وأكثر من ذلك هو أنّهم: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلاّ خَبَالاً وَلأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾..

..إنّ الله تقدّست أسماؤه هو الذي كره انبعاثهم، وهو الذي ثبطهم، وهو الذي أراد ـ ولا رادّ لحكمه ـ أن يقعدوا مع القاعدين، كلّ هذا لأنّهم كالداء الساري؛ ولو خرجوا مع المسلمين لهدّوا بنيانهم، وخرموا أساسهم، وفرقوا شملهم، وشتتوا صفّهم.. عقيدة وميداناً وقراراً؛ وسبب ذلك هو أنّ في صحابة رسول الله من هم: ﴿سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾..

أقول: وإذا كان الأمر كذلك فأين خطأ النبي ﷺ بربكم؟.

---

(١) التوبة: ٤٤ ـ ٤٧.

ألأنّ ما فعله ﷺ جاء موافقاً تمام الموافقة لما أراده الله بنص القرآن؟.

يبقى الكلام في موردين الأول: ﴿عَفَا اللهُ عَنْكَ﴾ والثاني: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ..﴾ على أنّ الكلام في هذين الموردين إنّما هو في إطار أنّ ما فعله النبي جاء موافقاً لما أراده الله تعالى كما نصّت الآية، لا ينبغي أن نتناسى ذلك..؛ أما المورد الأول فقد ذكروا أنّ: ﴿عَفَا﴾ تلازم الذنب؛ إذ لا عفو إلاّ بذنب..

رأي الزمخشري في تفسير: ﴿عَفَا اللهُ عَنْكَ﴾ والرد عليه

قال الزمخشري: قوله: ﴿عَفَا اللهُ عَنْكَ﴾ كناية عن الجناية؛ لأنّ العفو مرادف لها، ومعناه: أخطأت وبئس ما فعلت [1].

إلاّ أنّ هذا الكلام مع ما فيه من وقاحة مع قدس النبوة دليلٌ على أنّ الزمخشري المطروح عند البعض أماماً في علوم اللغة ليس خبيراً باستعمالات العرب في إنشاء الكلام الرفيع؛ لأنّ: ﴿عَفَا اللهُ عَنْكَ﴾ بناء على ما يقرره الزمخشري جملة إخبارية؛ أي أنّ الآية تخبرنا بصدور عفو في مقابل ذنب، لكن هذا الرأي ـ الوقح ـ خطأ محض، علاوة على أنّه جهل مطبق باستعمالات العرب بيقين؛ إذ لا دليل من كل استعمالات بني إسماعيل عليه السلام على خبرية الجملة؛ وحسبنا أنّنا لو سألنا كثيراً من عوامّ النّاس عن معنى: عفا الله عنك وأصلحك الله وما شابه ممّا استعمله العرب لما تردد هذا الكثير في أنّها دعاء؛ فالأصح على ضوء مقررات أدب العرب وطريقتهم في رفيع الكلام أنّها جملة إنشائية (= دعاء)..

آية ذلك أنّ القرآن نزل على لغة العرب، وعلى ضوء استعمالاتهم، وفي قوالب ما ركّبوه من تركيبات الألفاظ ونسيج الجمل، ولكن بإعجاز واضح، والمطلع على استعمالاتهم منذ عصر الجاهلية حتى نهايات العصر العبّاسي يجد أنّ مثل: عفا الله عن أمير المؤمنين هارون الرشيد، عفا الله عن الأمير الحجاج، غفر الله لأمير المؤمنين، غفر الله للأمير، أصلح الله الوالي...، وكل ما هو من هذا القبيل ليس هو إخبار عن ذنب، بل

---

(١) تفسير الكشاف ٢: ٢٧٤، ونشير إلى أنّ كلمات علماء أهل السنّة وإن لم تخرج عن إطار ما ذكره الزمخشري إلاّ أنّهم مع ذلك وصفوا طريقة الزمخشري في تفسير الآية بأنّها خلاف الأدب مع مقام النبوة، فراجع حواشي العلماء المطبوعة بهامش تفسير الزمخشري فيما يخص الآية.

هو إنشاء (=دعاء) يراد منه تعظيم شأن المخاطب، وأنّ شأنه أعلى من شأن الآخرين..

وهل من المعقول أنّ مثل الحجاج والمنصور وهارون الرشيد وغيرهم ممّن كان يسفك الدم على أتفه الأسباب يُبْقُون على من يخاطبهم بمثل: عفا الله عن أمير المؤمنين أو أصلح الله الأمير إذا كان معناها الإخبار عن ذنب؟.

أم أنّ ما يفهمه معاوية ويزيد والحجاج والسفاح والمنصور وهارون الرشيد من هذا التركيب الأدبي هو الدعاء وتعظيم الشأن؟.

إنّ العرب لا تفهم من هذا النحو من التركيب إلاّ أنّه دعاء (=إنشاء) يراد منه تعظيم شأن المخاطب، والذي له مطالعة مرضية لكتب الأدب الأم فضلاً عن باقي الكتب ككتاب الكامل للمبرّد، وأمالي القالي، وأدب الكاتب، والبيان والتبيين، بل غيرها كزهر الآداب، والأغاني، والإمتاع والمؤانسة والعقد الفريد و...، يفهم ما أردنا قوله بوضوح ويقين.

والأمثلة على ذلك كثيرة لا يستوعبها الجزء والجزءان، نذكر لك منها ما أثر في الكتب المعتمدة، ممّا ورد بالأسانيد المعتبرة، فمن ذلك ما أخرجه أحمد بسنده عن زيد بن عقبة الفزاري قال: دخلت على الحجاج بن يوسف فقلت: أصلح الله الأمير ألا أحدثك حديثاً...فقال الحجاج: بلى[١].

وروى الحاكم أنّ معقل بن سنان وقع يوم الحرّة أسيراً، وهو يومئذ صاحب المهلجرين، فأُتي به مسرفاً بن عقبة ـ المتجبّر لا ذكره الذاكر بخير ـ فقال له: يا معقل بن سنان أعطشت؟ قال: نعم أصلح الله الأمير...[٢]

وأخرج البيهقي بسنده عن الشعبي، وكان قد خرج على الحجاج قال: فلمّا دخلت على الحجاج قال: وأنت يا شعبي ممّن خرج علينا وكثّر؟! فقلت: أصلح الله الأمير أحزن بنا المنزل وأجدب، وضاق المسلك، واكتحلنا السهر، واستحلسنا[٣] الخوف، ووقعنا في خزية لم نكن فيها بررة أتقياء، ولا فجرة أقوياء قال الحجاج: صدقت[٤].

---

(١) ففي مسند أحمد ٥: ١٠.

(٢) مستدرك الحاكم ٣: ٥٢٢.

(٣) اتخذناه حلساً. وهو الحصير في عتبة الدار، ومقصود الشعبي الكناية عن ملازمة الخوف له، كما يلازم الحصير عتبة الباب.

(٤) سنن البيهقي٦: ٢٥٢.

وفي فتح الباري قال الزهري للوليد بن عبد الملك بن مروان: أصلح الله الأمير[١].

وفي تاريخ بغداد حكاية مهمّة لنا فيها أكثر من غرض ننقلها بطولها ذكرها الخطيب عن عمر بن حبيب العدوي القاضي، قال: وفدت مع وفد من أهل البصرة حتى دخلنا على أمير المؤمنين المأمون، فجلسنا، وكنت أصغرهم سناً، فطلب قاضيا يولى علينا بالبصرة، فبينا نحن كذلك إذ جيئ برجل مقيد بالحديد مغلولة يده إلى عنقه، فحلت يده من عنقه، ثم جيئ بنطع فوضع في وسطه ومدت عنقه، وقام السياف شاهر السيف، واستأذن أمير المؤمنين في ضرب عنقه، فأذن له فرأيت أمراً فظيعاً، فقلت في نفسي: والله لأ تكلمنّ، فلعله أن ينجو فقلت: يا أمير المؤمنين اسمع مقالتي؟؟!! فقال لي: قل. فقلت: إنّ أباك حدثني عن جدك عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «**إذا كان يوم القيامة ينادي منادي من بطنان العرش ليقم من أعظم الله أجره فلا يقوم إلا من عفا عن ذنب أخيه**» فاعف عنه عفا الله عنك يا أمير المؤمنين!!

فقال لي: آلله إنّ أبي حدثك عن جده عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقلت: آلله إنّ أباك حدثني عن جدك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. فقال: صدقت إنّ أبي حدثني عن جدي عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا، يا غلام أطلق سبيله فأطلق سبيله وأمر أن أولى القضاء، ثم قال لي: عمن كتبت؟ قلت أقدم من كتبت عنه داود بن أبي هند، فقال: تحدث؟ فقلت: لا، قال: بلى فحدث فإنّ نفسي ما طلبت مني شيئاً إلاّ وقد نالته ما خلا هذا الحديث (يقصد كل الحديث) فإنّي كنت أحب أن أقعد على كرسي ويقال لي من حدثك فأقول: حدثني فلان. فقلت يا أمير المؤمنين فلم لا تحدث؟؟ قال: لا يصلح الملك والخلافة مع الحديث للناس[٢].

مقصودي من إيراد هذه الحكاية بطولها فضلاً عن الاستشهاد بها، هو لفت النظر إلى المقطع الأخير منها؛ فالمأمون وإن كان عهده ذهبيّاً في نشر سنّة النبي قياساً بالعهد الأموي وعهد السفاح والمنصور والهادي والمهدي والرشيد؛ إلاّ أنّه من منطلق

---

(١) فتح الباري٧: ٣٣٦.

(٢) تاريخ بغداد ١١: ١٩٨.

السلطويّة والحاكميّة يجزم بأنّ الحديث النبوي لا يصلح مع الخلافة والملك، وهذا نص في أنّ المأمون أسيرٌ لطريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي القاضية بتغييب الحديث النبوي، وما أشبه صيغة المأمون هذه بصيغة حسبنا كتاب الله، وسيأتي البسط في ذلك في الفصول القادمة..

وأيّاً ما كان من أمر ففيما يخص المورد الثاني: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ فنحن بين احتمالين؛ فإمّا أن يكون الاستفهام في الآية إنكاراً على الرسولَ ﷺ؛ لأنّه أخطأ وإمّا لا، والأول لا يصار إليه؛ للقطع ـ حسبما عرفت ـ بأنّ ما فعله الرسول ﷺ موافق تمام الموافقة لما أراده الله؛ إذ قد نص الله تعالى على أنّ الأصلح للمسلمين وللدين هو عدم خروج أولئك وهذا هو عين ما فعله الرسول ﷺ.

استفهام التنزيه!!!!

فلم يبق إلاّ أن نفترض في هذا الاستفهام أنّه استفهام من نوع آخر؛ لم يذكره علماء الأدب، ولم يتعرض له أئمة النحو والبلاغة، بل لم يلتفت إليه أحد من أساطين اللغة أو من غيرهم، ولقد أمعنت التتبع والاستقصاء في كتب التفسير وكتب الأدب واللغة وغيرها فلم أجد له ذكراً، وفيما أذهب إليه أنّ هذا الاستفهام من مختصات المعجز القرآني والنسيج السماوي للغة العرب، ولقد اصطلحتُ عليه بـ: « استفهام التنزيه».

بلى، هو ـ قد ـ لا يخرج عن حقيقة الاستفهامات التي ذكرها أساطين النحو العربي كسيبويه وغيره، لكنّه في القرآن ـ كما فيما نحن فيه ـ له أغراض لم يتعرض لها أولئك الأساطين، ولم يكن العرب قد ألفوها من قبل نزول القرآن، وأهم هذه الأغراض هو تنزيه النبوة عن النقص والدنس من جانب، وتوبيخ الآخرين وتقريعهم من جانب الآخر، وفيما اعتقد فهذا الشيء معلم من معالم الإعجاز في القرآن، ولأجل ذلك اصطلحتُ له اصطلاحاً خاصّاً، وعلى الباحثين في اللغة وعلوم القرآن أن يمعنوا النظر فيه!!

ونشير على وجه السرعة إلى أنّ هذا الاستفهام يتقوم بعنصرين؛ الأول: هو أنّ الله سبحانه وتعالى بعد أنْ يخاطب النبي بصيغة الاستفهام في قضية من القضايا، يباشر جلّت أسماؤه بالدفاع عن النبي؛ فيعلن تعالى ذكره في الآيات التي تتلو آية الاستفهام أنّ

فعل النبي موافق لإرادته جلّ شأنه، فهذا هو العنصر الأوّل، وهو العنصر الأهمّ، والعنصر الثاني الذي يرفد الأول: هو عرض خطأ الآخرين في تلك القضية، وسنعرض لبعض الكلام حول العنصر الثاني لاحقاً.

ومن أمثلة هذا الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ * مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[1].

ونحن لو راجعنا كتب النحو والبلاغة والتفسير فيما يخص الآية لوجدنا أنّ العلماء مختلفون في الاستفهام الوارد فيها؛ فبعضهم يقول أنّه استفهام التبكيت(التوبيخ والتقريع)، وآخر يقول: إنّه استفهام التهديد؛ أي تهديد أولئك الذين اتخذوا عيسى وأمّه إلهين..

لكن ما قالوه ليس بتام؛ لليقين بأنّ عصارة أغراض هذا الضرب من الاستفهام بملاحظة التركيب الأدبي للآية هو تنزيه ساحة عيسى وأمّه عليهما السلام؛ فالغرض هو صون عيسى وأمه من هذه الخطيئة التي ما بعدها خطيئة، كما أنّ جانباً من الغرض ـ في نفس الوقت ـ تهديد وتقريع لمن تسول له اتخاذ إلهٍ مع الله تعالى ذكره؛ فأيسر ما هو واضح هو أنّ هذا الاستفهام يغلق الأبواب أمام أولئك الذين يريدون أن ينسبوا إلى مريم والمسيح عليهما السلام أنّهما إلهان؛ وفيما نعتقد فهذا الغرض أهم بكثير من التهديد أو التبكيت الذي ذكره المفسرون وعلماء الأدب؛ آية ذلك أنّ الله جلت أسماؤه بعد أن ذكر الاستفهام باشر ـ بلا فاصلة ـ بتنزيه ساحتهما، وأنّهما بريئان من هذه الفرية.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ وكأنّ الله سبحانه وتعالى أراد أن يقول: أنا أجيب عن السؤال الذي يقول: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ بدلاً عن الرسول ﷺ؛

---

(١) المائدة: ١١٦.

تعظيماً لشأنه ﷺ وتنزيهاً لساحته؛ فالرسول ﷺ إنّما فعل ذلك لأنّه علم أنني كرهت: ﴿انْبِعَاثَهُمْ﴾ ولأنّهم: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً وَلأَوْضَعُوا خِلاَلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾.

أضف إلى هذا ليس من السداد أن تقتطع الآية من جسد السورة كما هو منهج أغلب المفسرين ابتغاء بيان معناها من دون ملاحظة بقية الآيات التي ترتبط معها موضوعياً؛ فلا ينبغي أن يخفى أنّ الاقتطاع يستنزف المعنى ويفرغ محتواه، بتضييع مناخ السورة وملامح جسدها.

قصارى القول: إنّ الآية تنزه الرسول ﷺ عن الخطأ مطلقاً، إذ لو كان هناك خطأ فهل يأتي الله تعالى ليعلن ـ في تلكم الآيات ـ عن موافقة ما فعل الرسول ﷺ لإرادته تعالى أولاً، وبيان خطأ الآخرين ثانياً، أم أنّ العكس هو الذي ينبغي أن يكون؟!!!

الرازي يفسر الآية بترك الأفضل وكذلك الشيعة

قال الرازي في كتاب عصمة الأنبياء: إنّ العفو يقتضي ترك المؤاخذة، وقوله: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ مؤاخذة، فلو أجرينا قوله تعالى: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ على ظاهره لزمت المناقضة، فعلمنا أنّه ليس المراد ذلك؛ مثلاً إنّما المراد التلطف في المخاطبة، كما يقال: أنت رحمك الله وغفر لك، وإن لم يكن هناك ذنب البتة، وأيضاً فهذا من باب التدبير في الحرب، وقد بيّنا أن تارك الأفضل فيه قد يقرع ويوبّخ[1].

أقول: لا يستقيم القول بأنّ النبي ترك الأفضل في قضيّة الإذن بأيّ وجه من الوجوه؛ لاستلزام تناقض فعل الله تعالى، فإذا كان الله تعالى أخذ على رسوله ترك الأفضل فكيف تعلن الآيات التالية للاستفهام ـ كما بيّنا سابقاً ـ أنّ الأفضل هو عدم خروجهم؛ لأنّه: ﴿كَرِهَ اللهُ انْبِعَاثَهُمْ...﴾؟

أليس هذا يعني مطابقة فعل الرسول لما أراده الله تعالت حكمته وأنّه هو الأفضل؟.

---

(١) عصمة الأنبياء: ١٠٧.

أقول: وهذا هو الذي يدعوني للقول بأنّ أجوبة القائلين بعصمة النبي في تفسير الآية غير تامّة بل مرتبكة؛ فهم يقولون ما يشبه قول الرازي هذا، وهو أنّ النبي ﷺ ترك الأولى أو الأفضل ولم يفعل خطأ، ومثل هذا القول وإن كان محاولة شريفة ومطلوبة لتنزيه ساحة النبوة من كل دنس، إلاّ أنّه مع ذلك ليس قولاً سديداً؛ لأنّه ينطوي على تناقض واضح في فعل الله؛ والحاصل الذي لا مردّ له هو أيّ أولى هذا الذي تركه ﷺ مع أنّ فعله جاء مطابقاً لما أراده الله تعالى حذو القذة بالقذة؟.

إذا تم هذا (=العنصر الأول المقوم لحقيقة استفهام التنزيه) فالمتيقن هو أنّ الله سبحانه وتعالى بعد أن نزه الرسول ﷺ عن ذلك، شرع ببيان خطأ الصحابة (=العنصر الثاني المقوم لحقيقة استفهام التنزيه) وقد قسمهم إلى قسمين: فالقسم الأول: المنافقون، وهؤلاء يسوؤهم ما يفرح الرسول ﷺ، والقسم الثاني: أولئك السمّاعون للفتنة والنفاق، وهم ممّن رافق الرسول ﷺ في تلك الغزوة..

هذا مضافاً إلى أنّ بعض المنافقين ـ أيضاً ـ قد رافق الرسول ﷺ وخرج معه في تلك الغزوة، يدل على ذلك ما ورد في بعض الأخبار التي أرسلها ابن كثير في سيرته إرسال المسلمات؛ فقد ذكر ما نصّه: أنّ ناقة رسول الله ضلّت فأمرهم بالبحث عنها؛ فقال منافق: يدّعي أنّه نبي ولا يدري أين ناقته!!

فوصلت هذه الكلمة إلى الرسول ﷺ فقام خطيباً فقال: «إنّ رجلاً قال: **هذا محمد يخبركم أنّه نبي ويخبركم خبر السماء وهو لا يدري أين ناقته؛ وإني والله لا اعلم إلاّ ما علّمني الله، وقد دلني الله عليها؛ هي في الواد، قد حبستها شجرة بزمامها**» فانطلقوا فجاؤوا بها[1].

من هو المستفيد من قضية: ﴿لِمَ أَذِنتَ ...﴾؟

توضح أنّ آية الإذن وما بعدها من الآيات نصٌّ جليٌّ في أنّ كثيراً من الصحابة منافقون، وفيهم من ليس كذلك لكنّه سمّاعٌ للفتنة، ومن أمعن النظر في هذه المسألة يجد أنّ الآيات فضلاً عمّا ذكرناه من تنزيه ساحة النبوة إنما نزلت موعدة ومهددة لهذين القسمين من الصحابة.

---

(١) سيرة ابن كثير ٣: ٢٣٩، وسند الحديث صحيح.

والسجال بين السنة والشيعة لإثبات أو نفي خطأ النبي ﷺ في هذه الواقعة قد أنسى الجميع تسليط الضوء على هذين القسمين، مع أنّ الأولى أن ينصب الحديث عليهما لا على الرسول ﷺ، وفيما اعتقد فهذه خطة مدروسة، وخيوط خفيّة لطريقة تفكير يراد منها الإغضاء عمّا اجترحه الصحابة من آثام وبوائق ونفاق وفتنة؛ في محاولة من محاولات التغطية والتستر؛ الأمر الذي لا يتم من دون الحط من قدر النبي ﷺ والنبوة؛ وقد قيل ـ قديماً ـ إنّ أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم.

وبرهان ذلك أنّ القائلين بعدم عصمة النبي مشحونةٌ كتبُهم بالأخبار في أنّ الله عاتب الرسول ﷺ لأنّه أخطأ، في حين لا نجدهم يتعرضون للصحابة السماعين الفتنة ولا للصحابة المنافقين بالذكر، فهل مرجع هذا الأمر إلى الصدفة أم مرجع ذلك إلى ما جزم به الطبري بقوله: تركت ذكره لما فيه ممّا لا تحتمله العامة[1].

وأمر عجيب ـ والله ـ أن تحتمل العامة الحط من النبوة والتوهين بالرسالة، ولا تحتمل أخطاء الصحابة المنافقين أو السماعين للفتنة، وفيما يبدو فإنّ هذين القسمين من الصحابة من أهل الشأن في حسابات الطبري والبخاري ومن نسج على منوالهما؛ فإنّه ما من خبر يبين خطأً ـ صغيراً كان أم كبيراً ـ صدر من الشيخين أبي بكر أو عمر أو عثمان أو خالد أو ابن عوف أو غيرهم من القرشيين إلاّ وأضاعوه، وأمّا رسول الله؛ سيد الأنبياء والمرسلين، ذو الخلق العظيم، فحدث ولا حرج، وكان من نيتي أن أبسط الكلام وتسليط الضوء على أولئك السماعين للفتنة والمنافقين، ورفع الستار عن أحوالهم، وأنّهم من عليّة القوم، لكن هذا خارج عن حدود هذه الدراسة، وسأعرض له إذا أعان الله في كتابنا اللاحق «عدالة الصحابة».

فبالنظر لملابسات ما تقدم في قضية الإذن فالمستفيد هم هذان القسمان من الصحابة، وكلاهما من خصوم أمير المؤمنين علي؛ آية ذلك ما أخرجه مسلم عن النبي ﷺ في حقّ علي: « **لا يحبّك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق**» وسيأتي بسط الكلام في ذلك في الفصل الأخير من هذا الكتاب، فانتظر!!.

---

(١) تاريخ الطبري ٤: ٥٥٧.

الدليل الخامس:

خطأ النبي كما في سورة التحريم

قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[١].

قال الرازي في كتاب عصمة الأنبياء: إنّ تحريم ما أحل الله ليس بذنب؛ بدليل الطلاق والعتاق، وأمّا العتاب فإنّ النهي عن فعل ذلك لابتغاء مرضاة النساء، أو ليكون زجراً لهنّ عن مطالبته مثل ذلك كما يقول القائل لغيره: لم قبلت أمر فلان واقتديت به وهو دونك، وآثرت رضاه وهو عبدك، فليس هذا عتاب ذنب، وإنّما هو عتاب تشريف[٢].

أقول: على ما في هذه الكلمة القيّمة من جودة إلاّ أنّها مرتبكة أيضاً؛ إذ ما هو الدليل على أنّ النبي آثر رضا أم المؤمنين عائشة مع أنّها مخطئة بإجماع؟ على أنّ قول الرازي: وأمّا العتاب عن فعل ذلك...، فيه أنّ الآية من هذه الجهة ليست بصدد العتاب البتة، بل لبيان حكم كفارة الحلف، كما أنّ الاستفهام الذي فيها ليس إنكارياً كما يشير إليه مثال الرازي السابق، وأمّا قوله: وإنّما هو عتاب تشريف، فهو أفضل ما قيل في تفسير الآية حتّى لحظة كتابة هذه السطور، لكنّه كذلك لا يتلائم مع ما قبله؛ إذ لو كان الاستفهام إنكارياً فليس هناك تشريف؛ فالقائل لغيره: لم قبلت أمر فلان واقتديت به وهو دونك..، إنكار بل ذمّ وهو أو هما لا يجتمعان مع التشريف، والالتزام به يقود، مرّة أخرى، لتناقض فعل الله تعالى؛ إذ كيف يشرّف تعالت قدرته النبيَّ ﷺ مع أنّ الاستفهام ينطوي على الإنكار والذم؟!! هذا لا يصدر من حكيم ناهيك عن الله عزوجل.

لأجل ذلك فهذه الآية كالتي سبقتها؛ والاستفهام الذي فيها يهدف لتنزيه ساحة النبوة من جهة، ولتهديد الآخرين وإيقافهم عند حدّهم المشروع من جهة أخرى؛ آية ذلك أنّ سورة التحريم هي التي نصت على هذا الأمر؛ فبعد أن افتتح تعالى السورة بالآية الآنفة قال مباشرة: ﴿قَدْ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ

---

(١) التحريم: ١.

(٢) عصمة الأنبياء: ١١١.

مَوْلاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ * إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ * عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾[1].

فإذا كان الرسول ﷺ أخطأ فيما يزعمون، فهل يأتي الله سبحانه ليقرر خطأه أم خطأ الآخرين؟.

وإذا افترضنا أنّ الرسول أخطأ فما معنى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾؟.

وما معنى قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾؟.

أقول: فما معنى أن يذكر الله تعالى ذلك متغاضياً عن خطأه المزعوم؛ إذ أليس هو أولى بالاهتمام والبيان؟!!!.

لقد تمسك القائلون بعدم عصمة النبي ﷺ من السلف بالآية الأولى، غاضّين النظر عن الآيات التالية لها عن عمد وعن غير عمد؛ لما في هذه الآيات من إعلان سماوي عن خطأ المتظاهرتين على النبي، ولما فيها من غضب لا يوصف على من أغضب الرسول، ولا إسراف ـ في الحكم ـ فهذا هو الطافح من مجموع آيات هذه السورة.

هذا مضافاً إلى أنّ البخاري روى في جامعه الصحيح بسنده عن عائشة قالت:

---

(١) التحريم: ٢ ـ ٥.

كان رسول الله يشرب عسلاً عند زينب ابنة جحش ويمكث عندها، فتواطأت أنا وحفصة إذا دخل على أيٍّ منّا فلتقل له: أكلت مغافير، إنّي أجد منك ريح مغافير[١].

أقول: هذا نص لأم المؤمنين عائشة جليّ في أنّها وحفصة لا تريان حرجاً بالتواطؤ على رسول الله ﷺ وجهاً لوجه، هذا مع عدم الغض عمّا يرافق ذلك من التوهين والاستهزاء بمقام النبوة، ولنا كل الحق في أن نتساءل عن حال هذه الطريقة من التفكير عند أمّي المؤمنين بعد أن يصطفي الله النبيّ لخير جوار كيف تريان مقام النبوة، وكيف تتعاطيان تراثها السماوي المصبوبة بجسد السنّة الشريفة؟.

الذي يدعونا لمثل هذا التساؤل هو أنّ أم المؤمنين عائشة ثاني شخصية روائية بعد أبي هريرة في الصحاح السنية الستة البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجة؟!!!.

فهل ستروي حديث رسول الله ﷺ وسنّته المباركة وهي أسيرة لهذه الطريقة من التفكير (=التواطؤ) أم ماذا؟.

وروى البخاري بسنده عن ابن عباس قال: مكثت سنة أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن آية فما أستطيع أن أسأله هيبة له حتى خرج حلجاً...، ثم سرت معه فقلت: يا أمير المؤمنين من اللتان تظاهرتا على النبي من أزواجه؟.

فقال عمر: تلك حفصة وعائشة.

قال ابن عباس: فأخذ عمر رداءه حتى دخل على حفصة فقال لها: يا بنية إنّك لتراجعين رسول الله حتى يظل يومه غضبان؟.

فقال حفصة: والله إنا لنراجعنّه[٢].

ولا ندري كيف نلائم بين إقرار أمّ المؤمنين حفصة هذا وبين قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٣]؟.

ومن حقّنا أن نطالب القائلين بعدالة الصحابة أجمعين، الإجابة الموضوعية المقنِعة عن ذلك؟.

---

(١) صحيح البخاري ٦: ٦٨، والمغافير: شراب كريه الرائحة، ومقصود عائشة: إنّ في فمك رائحة كريهة جداً، وهذا كذب صريح على النبي كما نصّت هي في رواية البخاري الآنفة.

(٢) صحيح البخاري ٦: ٦٩.

(٣) التوبة: ٦١.

مهما يكن الأمر فالإكثار من الكلام حول خطأ النبي المزعوم في هذه السورة ـ إذن ـ يلازمه بالضرورة التقليل من حدة خطأ المتظاهرتين؛ أمّي المؤمنين عائشة وحفصة؛ إذ لا مشاحّة في نسبة الخطأ إلى عائشة وإلى حفصة بعد ثبوت خطأ النبي ﷺ نفسه.

ولقد أعلن المحدثون وكتاب السيرة وأرباب التاريخ ـ كل بطريقته ـ أنّ الرسول ﷺ كان يعاني الأَمَرَّيْن من أزواجه، وبالذات عائشة وحفصة، وها هي أمّ المؤمنين حفصة قد أصدقتنا القول بأنّه ﷺ كان يبقى يومه غضبان بسببها وبسبب غيرها، وكذلك عائشة التي لا ترى أدنى حرج بالتواطؤ على رسول الله ﷺ وجهاً لوجه، وأدهى من ذلك هو أنّهما كانا يخططان ويبرمجان لتحريف الحقيقة على الرسول كما نص على ذلك صحيح البخاري الذي ذكر أنّ عائشة قالت: فتواطأت أنا وحفصة إذا دخل على أيٍّ منّا فتلقل له: أكلت مغافير إنّي أجد منك ريح مغافير.

وزبدة القول هو إذا كان الله تقدس ذكره أنزل هذه السورة وبخاصة الآية الأولى لبيان خطأ النبي، فهل يأتي بعد آيتين أو ثلاث ليقول: ﴿فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾؟.

وهل يتكلم أدنى العرب معرفة بأساليب الكلام بهذا النحو المرتبك؛ الذي لا يشبه أوله آخره، ولا ينسجم صدره مع ذيله، فكيف بالقرآن كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟؟.

هذا ومجاراة للقائلين بترك الأولى نقول: لقد أفصحت آية الاستفهام والتي بعدها غاية الافصاح في عدم خطأ النبي، وخصوصاً قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ فعلى ضوء ما رواه البخاري وغيره أنّ النبي ﷺ حلف أن لا يشرب العسل ذا الرائحة الكريهة التي تؤذي من يشمّها، والذي سمته عائشة تواطؤاً مغافيرَ؛ فأين الخطأ مع أنّه لا كلام في صحة انعقاد النذر على أمر راجح؟.

إذ على ضوء مقررات المذاهب الإسلامية الفقهية؛ القديمة منها والحديثة، السنية والشيعية، للمسلم أن يحلف بأن يجتنب المباح والحلال في فرض من الفروض أو في صورة من الصور لغرض شرعي أهم؛ فمثلاً للمسلم أن يحلف أن لا يأكل الثوم حينما يذهب لزيارة صديق في بيته أو في محل عمله لمجرّد احتمال أنّ صديقه يتأذى من الثوم؛ وإذا حدث وأكل بعد الحلف، فالكفارة ولا شيء عليه، فضلاً عن أن تنزل

سورة كاملة في شأنه.

وقوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ يراد منه بيان حكم الكفارة الرافع لحكم الإلزام بسبب الحلف، وهذا الغَرض مضافاً إلى ما ذكرناه من التنزيه أهم أغراض نزول السورة، وإذا كان الأمر كذلك ـ بالاتفاق ـ فأين خطأ النبي ﷺ؟!!!.

ثمّ يحسن التذكير بأنّ المحدثين رووا أحاديث مختلفة فيما حرّمه الرسول ﷺ على نفسه؛ فالبخاري روى القضية بسبب العسل، وغيره روى أنّ الرسول حرم على نفسه سريته مارية القبطية، ولا يهمنا التعرض لذلك، بل ليس هو من شأننا الآن، على أنّه لا فرق في الموردين من الناحية الشرعية..، على أيّ حال فهذا تمام الكلام في الآية.

استفهام التنزيه وقاموس النبي ﷺ

أغراض هذا الاستفهام ـ فيما نحسب ـ وصلت إلى ذهن القارئ في ضوء ما مر، لكن لابد من التنبيه ـ مرّة أخرى ـ على أنّ أقسام الاستفهام التي ذكرها أئمة اللغة والنحو والبلاغة، والتي قد تربو على الثلاثين قسم[1]، كانت قد جمعت ورتبت وصنفت طبقاً لاستعمالات العرب، وهذا وإن كان طبيعياً إلاّ أنّ تحكيم ذلك على القرآن والسنة النبوية في كل الصور والفروض خطأ محض؛ فمثلاً ألفاظ الصلاة والصوم والحج والزكاة والبيع وغير ذلك مما ورد في الاستعمالات السماوية وإن كانت تجمعها مناسبة معروفة بالكلمات العربية واستعمالات العرب، إلاّ أن هناك فرقاً لا ينكره أي عربي أو مسلم بين الصلاة في الاستعمالين العربي والسماوي، والذي أذهب إليه هو أنّ هذا الفرق لا يقف عند حد الكلمات كالصلاة والصوم و...، بل يتعدى إلى كثير من التراكيب اللفظية كالاستفهام الوارد في آيتي التحريم والعفو المتقدمتين، وإذا ما عرفنا أنّ الأحكام الشرعية والعرفية عموماً تابعة لموضوعاتها؛ فإنّ موضوع الاستفهام في آيتي العفو والتحريم مثلاً هو نفس النبوة مع ملابسات الدفاع السماوي عنها، وهذا أمرٌ لم يألفه الاستعمال العربي ولا يعرفه قبل نزول القرآن،

---

(١) راجع الخزانة اللغوية المعجم المفصل في علوم البلاغة ٢٦: ١٢٥ وما بعدها دار الكتب العلمية.

وطبيعي أنّ العرب قبل الإسلام لم يكن من أغراض استعمالاتهم فيما يخص الاستفهام تنزيه ساحة النبوات السماوية؛ خاصة مع ملاحظة أنهم كانوا وثنيين...، وبعد أن جاء الإسلام جهد أئمة اللغة في كشف أسرار اللغة وبراعة العرب في الكلام، لكنهم ـ فيما أعتقد ـ أخطأوا كثيراً في تحكيم تلك الأسرار وتلك البراعة على القرآن؛ وذلك لأنّهم لم يعكسوا العملية، ولقد أشرت في كتابي: «الصلاة على الرسول المصطفى وآله» إلى أنّ المقولات السماوية لا يمكن الوقوف على كنهها ودلالتها بواسطة القاموس العربي بعد مجيء الإسلام من دون ملاحظة ما أسميته بـ: القاموس الوحيوي (=النبوي)؛ فإنّ مثل: الصلاة، الزكاة، أهل البيت، النار، جهنم، الجنة، الحشر، الحساب، العقاب، وآلاف غيرها، مختلفة في كل من القاموسين، نعم لا ريب في وجود مناسبة بين اللفظ الواحد في كلٍّ من القاموسين؛ كالمناسبة بين الحج بمعنى القصد (هكذا في القاموس العربي) وبين الحج الذي جاء به الإسلام، فكلاهما يضم معنى القصد مع أنهما مختلفان للغاية.

فعلى ضوء ذلك فالاستفهام الوارد في آيتي العفو والتحريم وإن كانت المناسبة قد تجعل منه استفهاماً ملحقاً بأحد أقسام الاستفهام العربي إلاّ أنّ هذا ليس نهاية المطاف؛ لليقين بأنّ للقرآن أغراضاً من الاستفهام أسمى بكثير من تلك الأغراض التي نطق بها العرب، وليس بعد تنزيه ساحة النبوة من غرض؛ آية ذلك ـ وهو ما لفت نظري ـ أنّ القرآن في الوقت الذي يهدف من الاستفهام في مثل تلك الآيتين السابقتين إلى تنزيه المقام النبوي من الدنس يؤكد على التبكيت (= التوبيخ) أو التقريع أو التهديد، وفضح النوايا اللامشروعة، وعلى أنّ هناك اتجاهاً ضد المسيرة النبوية والمشروع الإلهي ولو في محور من المحاور الحياتية، وآية ذلك ـ أيضاً ـ أنّه ليس من الاعتباط في شيء أن يشرع القرآن في الآيات التي تتلو آيات الاستفهام (في مثل آية العفو) ببيان طهارة النبوة وأنّها في مرحلة السلوك ـ لا أقل ـ مطابقة تمام المطابقة للإرادة الإلهية، وأن يشرع ـ في نفس الوقت ـ ببيان انحراف ذلك الخط الذي يحاول التضبيب على المسيرة النبوية والمشروع الإلهي من الدين، والقول هو القول في آية التحريم وفي قوله تعالى: ﴿يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ...﴾ وغير ذلك من الآيات في هذا المضمار.

وإنّما أسمينا هذا الاستفهام بـ: «استفهام التنزيه» لأجل كل ذلك، ولأجل أن

العرب في استعمالاتهم للاستفهام قبل مجيء الإسلام لم يكن من أهدافهم ذلك، ثمّ يحسن التنبيه إلى أنّ النزعة العلمية لعلماء الإسلام في المجالات اللغوية وغير اللغوية تبدو كأنّها مقدمة على ما يقرره القرآن بلا إرادة، فتراهم يحكّمون ما قاله العرب الجاهليون على القرآن في تحديد المفاهيم القرآنية والمقولات السماوية، وهذا وإن كان صحيحاً في إطار القاموس اللغوي وفي إطار أنّ القرآن نزل على لغة العرب، إلاّ أنّ من أكبر الأخطاء التي ارتكبها العلماء بلا استثناء، سواء أكانوا من السنّة أم من الشيعة هو تحكيم ذلك على كل المفاهيم والمقولات والتراكيب القرآنية؛ لليقين بأنّ كثيراً ممّا ورد في القرآن وفي سنّة الرسول يعجز القاموس العربي عن بيانه وتعريفه كما في الصلاة والزكاة والصوم وأهل البيت والولي...، ولولا أن تصدى المعصوم لبيانه لم يتبين لنا المقصود ـ السماوي ـ منه حتى هذه الساعة؛ وربما سنعرض لذلك في البحث الذي عقدناه لتقسيم سنة النبي بملاحظة القاموسين العربي والسماوي، وهو بحث مهم جداً في مجال السنة النبوية والحديث النبوي..

لكن بقي أن نشير إلى أنّ العنصر الأوّل وهو تنزيه ساحة النبوة والدفاع عنها وبيان عظمتها السماوية، وأنّ كل سلوكيّاتها مطابقة لإرادة الواحد المطلق هو ما يمثّل حقيقة استفهام التنزيه، أمّا العنصر الثاني الذي يهدف إلى بيان خطأ الآخرين، فهو أمر متفرّع على الأول، والكلام في هذا طويل يكفينا هنا ما ذكرناه.

من هو المستفيد؟.

اتضح أنّ المستفيد من عملية إلقاء الخطأ بعاتق النبي في سورة التحريم أمّا المؤمنين عائشة وحفصة، ومن نسج على منوالهما من بقية هذا الاتجاه، لكن لا يعني ذلك أنّ مشروع التستّر على خطأ أمّي المؤمنين هاتين أنّهما باشرتا عمليّة رمي الخطأ بعاتق النبي، فحوّرتا الحقائق على الأجيال اللاحقة، فأنا أعتقد أنّ من جاء بعدهما كعروة بن الزبير؛ رمز العداوة لأمير المؤمنين علي وعموم بني هاشم وأمثاله، هم من رسم بالتعاون مع الأمويين ومع غيرهم منهجاً في الحط من قدر النبي والغلو في تقييم الصحابة، كل ذلك من منطلق بغض علي وبني هاشم؛ وسبب ذلك أنّ الدنيا لا تستقيم لخصوم علي إلاّ إذا بغضوه آيديولوجياً، لا شخصيّاً فحسب، والفرق بين البغضين كبيرٌ جداً، سيتضح في فصل مستقل لاحقاً..

على أيّ حال قد ورد في بعض الأخبار ما يحط من شخصية عائشة وحفصة بسبب سولكياتهما مع النبي؛ ومن ذلك أنّ النبي طلّق كلاً منهما، وطبيعي أنّ اللوم إذا رمي بعاتق النبي مرة يمكن أن يرمى بعاتقه في غيرها، وطلاقه ﷺ لهما ـ قد يكون ـ من هذه المرات بالضرورة!!!.

ففي رواية طويلة للبخاري أنّ رسول الله طلق نساءه فقال عمر: قد خابت حفصة وخسرت كنت أظنّ أنّ هذا يوشك...، فاعتزل النبي صلى الله عليه وسلم من أجل ذلك الحديث حين افشته حفصة إلى عائشة وكان قد قال: «**ما أنا بداخل عليهن شهراً**» من شدة موجدته (=غضبه) عليهن...[1].

وفي مجمع الزوائد: وعن قيس بن يزيد أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم طلّق حفصة تطليقة، فأتاها خالاها عثمان وقدامة ابنا مظعون فقالت: والله ما طلقني عن شبع[2].

أقول: وقولها: ما طلقني عن شبع، ربما يكون معناه: طلّقني ولم يكن قد أشبعني من طعام في بيت الزوجية.

وحكى ابن راهويه عن ابن حزم قوله: ولم يصح عنه ﷺ أنّه طلّق امراة قط إلاّ حفصة بنت عمر[3].

أقول: بل التحقيق الذي لا يسعنا التطويل فيه هنا أنّ النبي طلّق كلاً من عائشة وحفصة دون نسائه؛ وما ورد في البخاري أو غيره ممّا ينتزع منه أنّ النبي طلق نساءه (جميعهنّ) باطل بيقين؛ لأنّه لا يسوغ ـ شرعاً ـ على النبي وهو أعدل النّاس أن يأخذ المحسن بذنب المسيء، وأنا اتحدّى الجميع أن يأتيني برواية واحدة صحيحة ـ بل ضعيفة ـ تخبرنا أنّ أم سلمة أو مارية القبطية مثلاً قد آذت إحداهنّ النبي مرة واحدة فقط طيلة معاشرتهن للنبوة، والكلام هو الكلام في اعتزال النبي لهنّ شهراً، فهو فيما يظهر في خصوص أمّي المؤمنين عائشة وحفصة، أو هذا هو ما تعلنه الأدلّة.

وذكر الطبراني بإسناده عن ابن عمر قال: دخل عمر على حفصة وهي تبكي فقال: ما يبكيك، لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم طلّقك إنّ النبي طلّقك

---

(١) صحيح البخاري ٣: ١٠٤.

(٢) مجمع الزوائد ٩: ٢٤٥.

(٣) مسند إسحاق بن راهويه ٤: ٢٠.

وراجعك من أجلي[١].

والحاصل: فلقد بان بأنّ المستفيد هو خصوص خصوم أمير المؤمنين علي، كما أنّ من يروي في دعوى خطأ النبي ﷺ، ويمعن من الرواية فيها هم أولئك الخصوم دون غيرهم من بقية الصحابة والتابعين، وليت القائلين بعدم العصمة يروون لنا رواية تنفع أن تكون دليلاً على عدم العصمة عن عترة علي أو عن محبّيه، ولن يجدوها!! ثمّ إنّ أيسر ما يقال في ذلك هو أنّ هذه الملابسات تجسّم لنا بعض ملامح طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي في الدين والتاريخ.

الدليل السادس:

آية ﴿عبس وتولّى﴾

قال تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى * وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[٢].

قد ذكر القائلون بعدم عصمة النبي، أنّ الآية بل السورة نزلت في النبي ﷺ وفي عبد الله بن مكتوم؛ بزعم أنّ النبي كان مشتغلاً بدعوة عتبة بن ربيعة وأبي جهل وأمية بن خلف وغيرهم من الكفار إلى الإسلام، وفي هذه الأثناء جاء ابن أم مكتوم يتزكى؛ أي يطلب من النبي ﷺ ما يزكيه من علم الدين؛ فأعرض عنه النبي ﷺ، بل عبس في وجهه وتولّى عنه، فنزلت هذه الآيات معلنةً خطأ النبي ﷺ..

وقد روى سبب النزول هذا كثير من المحدثين والمفسرين؛ كلهم عن أم المؤمنين عائشة، وقد رووا ذلك عن بعض الصحابة[٣]، لكن ما روي عن عائشة هو الذي يثبت؛ فالطرق إليها ـ كلاسيكياً ـ صحيحة..

لكن فيما أنبأتك ملابسات البحث في آية التحريم لا يمكن الركون لأحاديث أمّ المؤمنين في تقييم شخصية النبي ﷺ؛ لأنّها نصت في رواية البخاري أنّها كانت مع

---

(١) مسند إسحاق بن راهويه ٤: ٢١.

(٢) سورة عبس: ١ ـ ١٠.

(٣) لباب النقول للسيوطي: ٢٠٩، الموطأ ١: ٢٠٣، سنن الترمذي ٥: ١٠٣، وقد رواه أيضاً عن ابن عباس ولكن فيه عكرمة الكذاب، مستدرك الحاكم ٢: ٥١٤.

حفصة تتواطئان على رسول الله ﷺ وجهاً لوجه، وقد نطقت الأخبار التي سنعرض لها في الفصل الذي سيتناول رواة الحديث النبوي المكثرين من الصحابة بالبحث إلى أنّها كانت ذات غيرة شديدة مؤذية للنبي، وإلى أنّها لم تكن تنظر إلى مقام النبوة كما نظر إليه القرآن، وكانت ـ كما نصت حفصة في رواية البخاري ـ مع بعض زوجاته ﷺ تغضبه يومه كله، فعائشة لا يطمئن كثيراً إلى أخبارها فيما لو تحدثت عن شخصية النبي ﷺ، وأدلتنا معنا أنبأناك ببعضها وسنأتي بغيرها لاحقاً..

هذا، لكن الإنصاف العلمي يقودنا إلى شيء آخر وهو احتمال أنّ هذا الخبر ملصق بأمّ المؤمنين عائشة، آية ذلك أنّ عمدة الأخبار المروية عنها في سبب نزول سورة عبس إنّما هي عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عروة بن الزبير، فعروة ـ إذن ـ هو الذي روى سبب النزول أعلاه عن عائشة، وعروة كما لعلك تعرف علمٌ من أعلام الانحراف عن بني هاشم؛ فهو كان يبغضهم، ولا غرو فقد ورث ذلك عن أخيه عبد الله بن الزبير الذي منع من الصلاة على محمد وآل محمد بغضاً لآل محمد؛ فهو كان يكتم بغضهم أربعين سنة كما نص هو لابن عبّاس....

على أنّ احتمال كون الخبر مروياً عن عائشة قائم أيضاً كما تشير إلى ذلك بعض الطرق الأخرى المروية عن مسلم بن صبيح عن عائشة، والشعبي عن عائشة[1]، على ما في هذه الطرق من كلام..

وأيّاً ما كان الأمر؛ فالرواية لا تخرج عن هذا الاتجاه الذي يبغض بني هاشم ولا يستطيع أن يستسيغ آل محمد، وحسبنا هذا لنحتمل ـ احتمالاً مشروعاً ـ سقوطها عن الاعتبار، ولابد من الإشارة السريعة إلى أنّ فرية النزول مروية في كتب القائلين بعدم عصمة النبي عمّا سوى عائشة؛ فهي مروية عن ابن عباس وأنس بن مالك، لكن يكفي في سقوط ذلك أنّ كلاً من ابن عباس وأنس حين نزول سورة عبس ـ المكيّة، التي هي من أوائل ما نزل من سور القرآن ـ لم يكونا قد ولدا بعد على ما أقطع به، فأنس ـ مثلاً ـ لم ير النبي ﷺ إلاّ بعد الهجرة المباركة، وعمره إذ ذاك عشرة أعوام.

ونشير إلى أنّ المتتبع لمسالك معرفة هذا الاتجاه القائل باللاّعصمة، يجد بوضوح أنّ مساءلَ عقائدية كثيرة وخطيرة، وفروع فقهية مثلها في الخطورة تلصق بالنبي عبر صحابة إمّا مجهولون وإمّا صغار ليست عندهم أهلية تحمل الرواية، وإمّا لم يولدوا

---

(١) أنظر مستدرك الحاكم ٣: ٦٣٤.

بعد، وإمّا مبغضين لبني هاشم (= الآل)، وإمّا أنّهم لا يقدّرون النبي حق قدره، وإمّا...؛ ولا ريب في أنّ هذا الأمر ليس اتفاقياً....

على أي حال من الأحوال؛ فما ذكرناه يكفي لبطلان دعوى خطأ النبي الآنفة، هذا مضافاً إلى وجود إشكاليات أخرى لا يمكن الغض عنها بأيّ وجه من الوجوه..

فقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ ومعلوم أنّ الآية نص جليّ في أنّ الرسول ﷺ لم يكن في لحظة من لحظات حياته فضاً غليظ القلب، فكيف يمكن الجمع بين اليقين بهذه الفضيلة، وبين العبوس والقطوب، وهما من الرذائل، مع أنّ التقابل بينهما تقابل الملكة وعدمها؟.

إنّ القول بأنّ النبي عبس وتولّى، تكذيب واضح لليقين الطافح من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ﴾ ولابد من الإشارة إلى أنّ علماء الأخلاق حينما يتحدثون عن الفضيلة والرذيلة، يجعلون المقابلة بينهما، من قبيل المقابلة بين الملكة وعدمها، وهما لا يجتمعان، شأنهما في ذلك شأن المتناقضين[1]؛ وعلى هذا فهل يمكن الجمع بين أنّ النبي لم يكن ـ أبداً ـ فضاً غليظ القلب (الفضيلة) مع عبوسه وقطوبه (الرذيلة) مع أنهما لا يجتمعان؟ مرّة أخرى تواجه القائلين بعدم العصمة إشكالية تناقض فعل الباري تعالى؛ حيث وصفه ـ في زعمهم ـ بوصفين متناقضين.

فالقائلين بأنّ سورة عبس نزلت في بيان خطأ النبي تواجههم هذه الإشكالية المستقرة التي لا دافع لها.

كما قد قال تعالى في وصف الرسول الأمجد ﷺ وفي مدحه: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[2] والقول بأنّ العبوس والقطوب كانا من خصال النبي تكذيب للآية التي تصفه بأنّه: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ علاوة على أنّ إشكالية اجتماع الملكة وعدمها لا محيد عنها هنا كما تقدم، مضافاً إلى أنّ هذا تناقضٌ آخر في فعل الباري، تعالى الله عن ذلك.

وفي سورة القلم النازلة قبل سورة عبس بيقين بإجماع الجميع قال تعالى ذكره:

---

(١) أجمع علماء الأخلاق والمنطق على استحالة اجتماع المتقابلين من هذا القبيل؛ فلا يمكن اجتماع مثل: البخل والكرم، الصدق والكذب، الرحمة والغضب، الشجاعة والجبن، الغلظة واللين.

(٢) التوبة: ١٢٨.

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[١] وبعد أن مدح الله سبحانه وتعالى رسوله بهذا الوصف الذي يقصر عن مثله الأنبياء والمرسلون، هل يأتي عز ذكره بعد ذلك ليصف رسوله الأمين بـ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾؟.

أضف إلى ذلك فإشكالية اجتماع الملكة وعدمها وتناقض فعل الله مستقرةٌ بين هاتين الآيتين كما سبق.

إشكالية عصيان الرسول

قال تعالى: ﴿وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢] وهذه الآية من سورة الشعراء، وهي قد نزلت قبل سورة عبس بسنتين، وقوله: ﴿وَاخْفِضْ﴾ أمرٌ، والأمر ظاهره الوجوب، وقرينة الاستحباب غير موجودة في المقام، والقولَ بأنّ سورة عبس نزلت في الرسول ﷺ يقود إلى القول بأنّ النبي عصى الله عن عمد في قوله: ﴿وَاخْفِضْ﴾ وآية العمد فيما تزعم رواية أم المؤمنين عائشة أنّ النبي تعمد الإعراض عن ابن مكتوم ولم يخفض له الجناح؛ لأنّه كان يحاور بعض القرشيين[٣]، لكن هذه مخالفة صارخة لما نعلمه من الدين بالضرورة؛ إذ كيف يمكن افتراض عصيان النبي ﷺ العمدي لله؟؟ أما الشيعة فلا يفترضون السهو فضلاً عن العمد في كلّ أفعال النبي ﷺ، وأما أهل السنة فلأنهم أجمعوا على عدم وقوع ذلك منه بعد البعثة

إشكالية تناقض السورة

لو سلمنا سبب النزول الذي رواه عروة بن الزبير أو عائشة أو كلاهما من أنّ الرسول ﷺ أعرض عن الأعمى ولم يخفض له الجناح؛ لأنّه كان يرجو هداية بعض جبابرة قريش للإسلام، فهل يصح أن يسمّى هذا الفعل لهواً؟

إنّ الآيتين التاسعة والعاشرة من سورة عبس تقولان: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ۞

---

(١) القلم

(٢) الشعراء: ٢١٤.

(٣) هناك أخبار رواها الطبري ٣٠: ٨٦ صريحة في أنّ الرسول ﷺ تعمد.

﴿وَهُوَ يَخْشَى * فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ أو: ﴿تَلَهَّى﴾ على قرائة ابن مسعود وطلحة بن مصرف وأبي الجوزاء[1].

بلى ذكر اللغويون أنّ: ﴿تَلَهَّى﴾ بمعنى أعرض وتشاغل، ولكن ملائمة ذلك مع الاستعمال القرآني على نحو المطابقة التامة من الخطأ بمكان؛ وآية ذلك أنّ القرآن لا يتعرض لهذه المادة (ل هـ و) على تعدد هيئاتها إلاّ ويعني منها التشاغل بما ليس من دين الله، ألا ترى قوله تعالى: ﴿لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ وغير ذلك من الآيات التي طوعت هذه المادة خلال هيئاتها المتعددة لأجل هذا المعنى؛ والملاحظ أنّ الآيات لم تستثمر هذه المادة إلاّ في ذلك المعنى الذي لا مجال لله فيه ولا للخير ولا للدين؛ ولقد أشرنا سابقاً أنّ المفاهيم القرآنية في بعض الفروض كالذي نحن فيه ـ على المحتمل قويّاً ـ غير محكومة بالقواميس العربية جملةً وتفصيلاً.. .

وإذا كان الأمر كذلك فهل أنّ الرسول ﷺ في دعوته جبابرة قريش لدين الله رجاء دخولهم فيه كان لاهياً عن الله وعن دين الله؟.

إنّ هذه الإشكالية فضلاً عن الإشكاليات السابقة دليل دامغ على أنّ العابس ليس هو الرسول ﷺ بل هو رجل آخر، ولكن من هو؟.

من هو العابس؟

روى الشيعة بأسانيدهم أنّ العابس هو رجل من بني أمية، وينبغي أن نعرف أنّ بني أمية حين نزول السورة ليس فيهم أحد على الإسلام له شأن في حسابات التاريخ غير عثمان بن عفان، بل قد أخرج الشيعة في بعض نصوصهم أنّ الخليفة عثمان بن عفان هو من نزلت فيه السورة[2]، وبما أنّ المصلحة السياسية الأموية كانت قد قضت بإظهار صورة الخليفة عثمان بن عفان محاطة بهالة القديسين، حرفت الحقيقة في العهد الأموي بقوة السيف وبالكذب على الله ورسوله ليكون العابس ـ حسب القرار الأموي ـ هو النبي وليس عثمان؛ أي في ذلك العهد الذي كان يسب أمير المؤمنين

---

(١) أنظر زاد المسير ٨: ١٨١.

(٢) التفسير الصافي ٥: ٢٨٤، تفسير القمي ٢: ٤٠٤، مجمع البيان ١٠: ٢٦٦، تفسير الكاشاني ٢: ١٤٠٥.

علي على منابر الجحود الأموية..؛ وإذن مرة أخرى تعلن الأرقام التاريخية أنّ المستفيد هم خصوم أمير المؤمنين علي!!.

ماقاله الرازي!!

للرازي في المقام كلمة قيّمة يقول فيها: لا نسلّم أنّ هذا الخطاب متوجه إلى النبي عليه الصلاة والسلام، لا يقال: إنّ أهل التفسير قالوا: الخطاب مع الرسول؛ لأنّا نقول: هذه رواية آحاد فلا تقبل في هذه المسألة[1]، ثمّ إنّها معارضة بأمور: الأول: أنّه (=تعالى) وصفه بالعبوس، وليس هذا من صفات النبي صلى الله عليه وسلم في قرآن ولا خبر، مع الأعداء والمعاندين فضلا عن المؤمنين والمسترشدين.

الثاني: وصفه بأنّه تصدى للأغنياء وتلهّى عن الفقراء وذلك غير لائق بأخلاقه.

الثالث: أنّه لا يجوز أن يقال للنبي: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾ فإنّ هذا الإغراء يترك الحرص على إيمان قومه فلا يليق بمن بعث بالدعاء والتنبيه[2].

التعارض بين ما رواه السنة والشيعة

صحيحٌ أنّ معاشر الشيعة لا يلزمون أهل السنة بما انفردوا به في عملية الحوار، في الوقت الذي ليس لأهل السنّة إلزام الشيعة بمنفرداتهم، لكن هذا فيما اعتقد ليس في كل الصور والفروض؛ ففيما نحن فيه لا توجد للشيعة أغراض سوى تنزيه ساحة النبوة المقدسة ورفع التناقض والتهافت الواقع في القرآن ـ في أفعال الله ـ بسبب مرويات الآحاد غير المسؤولة؛ وهو ما تجلى لنا في ملابسات البحث حول دلالات آيات سورة عبس حسبما روي عن عائشة وغيرها، وهذه قاعدة ينبغي أن لا نتغافل عنها ونحن نمارس عملية الحوار التي لم تنته حتى هذه الساعة.

أضف إلى ذلك فهذه القاعدة مترشحة عن ضروريات الدين وعمّا فيها من

---

(١) مقصود الرازي أنّ أخبار الآحاد =غير المتواترة أو التي تكاد ليست حجة في إثبات المسائل العقائدية من هذا القبيل، وأمّا في المسائل الشرعية فهي حجة إذا سلمت من الشذوذ والاعلال والمعارضة.

(٢) عصمة الأنبياء: ١٠٨.

أهداف سماوية سامية، ضرورة أنّ الكفاح عن شخصية سيد الأنبياء والمرسلين المحلّقة في فضاء القرآن ـ كالذي فعلناه ـ معركة مقدسة؛ بها وبمثلها قوام الدين وبقاؤه، أما الحط من شأن النبوة وعدم الالتفات إلى ما يتبع ذلك من آثار عقائدية خطيرة أو التغافل عن ذلك؛ لأجل مصالح فئة معينة، أو لأجل العزة بالإثم، أو لأجل: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾[1] فمحو لرسم الدين، واستخفاف بالقرآن العظيم، وتحطيم للبنية التحتية لمنظومة المعرفة المحمدّية..

ومن الجدير بالذكر أنّ كثيراً من المستشرقين يطرحون أدلة كثيرة على بطلان نبوة سيّد الأنبياء والمرسلين؛ معدن الرحمة والإنسانية، المصطفى الأمجد محمد ﷺ بل إنّ بعضهم زعم مفترياً أنّ أخلاقه سيئة ـ وحاشاه ـ لا لشيء إلاّ لأنّ أمّ المؤمنين عائشة وغيرها من أهل ذلك الاتجاه رووا أو روي عنهم في ذلك لا أكثر ولا أقل، ومن يقرأ لهم لهؤلاء المستشرقين (=الصليبيين) لا يجد عندهم أكثر من دعوى التناقض والتهافت في الفهم القرآني الحاصل جرّاء التفسير الخاطيء للقائلين بعدم عصمة النبي ﷺ، وكل ذلك بسبب مرويات خصوم أمير المؤمنين علي الآحاد؛ التي تكشف ـ لبّياً ـ عن وجود آيديولوجية ضخمة، وليست هي مجرد مرويات رواها هذا أو ذاك.

وهناك ما هو أخطر من ذلك؛ فكما أنبأناك هناك شبهٌ شديدٌ بين المنظومة العقائدية اليهودية ومنظومة عقائد خصوم أمير المؤمنين علي فيما يتعلق بـ عصمة الأنبياء؛ فكل منهما لا يرى ما يراه الله للنبي ـ أي نبي ـ لكن ليس معنى ذلك أنّ خصوم أمير المؤمنين علي يهود، فكل المعنى هو هذا التشابه فيما نحن فيه لاأكثر!!..

وفيما أحسب فإنّ معالجة هذه المسألة لا تتم من دون قرائة ثانية لمسألة عصمة النبي، وهذا على أقل التقادير؛ وإلاّ فالقائلون بعدم العصمة أمام محاذير لا تحصى؛ أخطرها تكذيب القرآن بعضه بالبعض الآخر، وتناقض القول والفعل الإلهيين، وغير ذلك من الأمور الخطيرة.

فبسبب تلك الأولويات من الممكن أن يلزم الشيعة أهل السنة فيما ينفردون به في مثل هذه الأمور؛ لأنّ المسألة في الفرض المذكور خرجت عن حد الطائفية خروجاً مذهلاً..؛ إلى حلبة شريفة ومعركة مقدّسة..؛ إلى ميدان الدفاع عن أصل الدين، وعن

---

(١) الزخرف: ٢٣.

سيد المرسلين!! ومن منّا ينسى أنّ كتاب الآيات الشيطانية لسلمان رشدي قد أخذ بالنبوة المحمدية إلى أدنى مستوى من النزول لمجرّد اعتماده على مضامين مجموعة أخبار رواها البخاري وغيره عن أم المؤمنين عائشة وعن غيرها من أهل ذلك الاتجاه؟!!!.

من هذا المنطلق لنا كل الحق أن نخاطب رشدي وأمثاله ـ وهذا على أحسن الأحوال ـ بأنّه ذو نظرة أحادية ناقصة وساذجة في قراءة الدين الإسلامي؛ إذ ليس من الإنصاف العلمي أن يتحدث عن الرسول ﷺ خلال روايات أهل السنة فقط؛ ولو كان ـ هو ومن نسج على منواله ـ صادقاً موضوعياً عليه أن يكتب كتاباً آخر يُقَيِّم فيه الرسول ﷺ على ضوء مرويات الفريقين الشيعية والسنّية سواء؛ ليتبين له ولأربابه الفرق الواضح في هذا الأمر.

لأجل ذلك أخي المسلم (السني والشيعي) أنا على يقين من أنّ الأدلة التي تعاطاها الشيعة للدفاع المستميت عن النبوات (وعن بقية ضرورات الدين) هي التي أبقت على أمجديّات المعرفة الإسلامية داخلة في حريم القدس والتقديس حتى هذه الساعة، بل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ وليست المسألة مسألة طائفية.

من هو المستفيد؟

على أسوأ تقدير لنا أن نتساءل لماذا روى خصوم أمير المؤمنين علي أنّ العابس الذي تلهّى عن تزكية الآخرين هو النبي ﷺ؟.

وفي المقابل لماذا لم يرو في ذلك أحدٌ من العلويين ومن أتباعهم؟

ثمّ إنّك قد عرفت أنّ المناهج التاريخية الحديثة تأبى الخوض في الحوادث التاريخية المقتطعة عشوائيّاً من شجرة التاريخ، فهذا الاقتطاع يجعلها تنزف كل المعطيات وكل المعلومات وكل أسباب الحياة لتكون مومياء فاقدة لكلّ قيمة علمية وحياتية، وإذا قدّر لأن يكون لومياء المعرفة قيمة فليس لها وراء الشكل من قيمة، ومعنى هذا أنّ التساؤلين الآنفين ليسا مختصين بسورة عبس، بل بكل الأدلّة المقامة على عدم عصمة النبي ﷺ، ففي الجميع تسائلنا: لماذا روى في خطأ النبي خصوم أمير المؤمنين علي فقط...؟ فهذا الذي لا ينبغي أن ننساه هو مقصودنا الأوّل من هذا الفصل!!!.

ثمّ ينبغي ـ أيضاً ـ أن نلفت النظر مجدداً إلى أنّ ما نتعاطاه في هذا الفصل إنّما هو منهجٌ موضوعيٌ حديثٌ لأساتذة التاريخ النقدي في العالم، يقوم ـ فيما نحن فيه ـ

على أساس افتراض عدم الاعتباط في ما تكرر من حوادث التاريخ.

ما نريد قوله هو أنّ رواية ـ خصوص ـ خصوم أمير المؤمنين علي في خطأ النبي وعدم عصمته، ظاهرة تاريخية تكررت كثيراً، بل بكثرة غير طبيعيّة، لماذا؟؟؟.

مهمّة هذا الفصل ـ الأساسية ـ اكتشاف هذه النقطة أمّا الجواب الكامل فالفصول اللاحقة هي التي ناءت بكاهله.

لكن على أيّ حال فما أشبه قول القائل إنّ العابس هو النبي ﷺ بقول قريش لعبد الله بن عمرو بن العاص: إنّ النبي ﷺ بشر يتحدث في الرضا بما لا يتحدث به في الغضب!!!.

الدليل السابع:

خطأ النبي في قضية الغرانيق

روى الطبري وغيره بأسانيدهم أنّ قريشاً قالت لرسول الله ﷺ إنّما جلساؤك عبد بني فلان ومولى بني فلان، فلو ذكرت آلهتنا بشيء جالسناك؛ فإنّه يأتيك أشراف العرب، فإذا رأوا جلساؤك أشراف قومك كان أرغب لهم فيك؛ فألقى الشيطان في أمنيته فنزلت هذه الآية: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاتَ وَالْعُزَّى * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾ فأجرى الشيطان على لسانه: تلك الغرانيق العلى، وشفاعتهنّ ترتجى، مثلهن لا ينسى، فسجد النبي حين قرأها، وسجد معه المسلمون والمشركون[1].

وقد جزم كثير من أهل السنة بذلك كالواحدي في أسباب النزول وغيره[2]، وأريد أن أعرض إلى شيء مهم للغاية وهو أنّ أسانيد هذه الفرية (التي يهتز لها عرش الرحمن من فوق سبع سماوات) إلى الصحابة كلها ضعيفة؛ فهي إمّا مرسلة وإمّا منقطعة وإمّا غير ذلك، وقد جزم بذلك كثير من أعلام أهل السنة كالقاضي عياض[3] وابن العربي[4] والفتني في تذكرة الموضوعات

---

(١) تفسير الطبري ١٧: ٤٧٦، وقد رواها بطرق كثيرة، المعجم الكبير ١٢: ٤٢.

(٢) أسباب النزول: ٢٠٨، والقرطبي في تفسيره ١٥: ٢٦٤، الشفاء للقاضي عياض ٢: ١٢٥.

(٣) فتح الباري ٨: ٣٣٣.

(٤) تحفة الأحوذي:، تفسير الثعالبي ٢: ١٢٩، وابن كثير في تفسيره ٣: ٤٣٠.

حيث قال: وقد أشبعنا القول في إبطاله[١]، والجصاص القائل: فأمّا الغلط في قرائة تلك الغرانيق فإنّه غير جائز وقوعه من النبي ﷺ، كما لا يجوز وقوع الغلط على بعض القرآن بإنشاد شعر في أَضْعَافِ التلاوة[٢] على أنّه من القرآن.

هذا ما قاله الجصاص وهو سديد غاية السداد، وأكثر من ذلك قوله: وروي عن الحسن(يقصد البصري) أنّه ﷺ لمّا تلى ما فيه ذكر الأصنام قال ﷺ للكفار: «**إنما هي عندكم كالغرانيق العلى وأنّ شفاعتهنّ لترتجى في قولكم**» على جهة النكير عليهم[٣].

وقال ابن الجوزي في زاد المسير: قال العلماء والمحققون: وهذا لا يصح؛ لأنّ رسول الله ﷺ معصوم عن مثل هذا؛ ولو صح كان المعنى أنّ بعض شياطين الإنس قال تلك الكلمات؛ فإنّهم كانوا إذا تلى ﷺ لغطوا[٤].

ولا بأس بالإشارة إلى أنّ الطبري يعرض عن ذكر كثير من حقائق التاريخ المؤثرة في فهم الإسلام عقيدة وتشريعاً؛ حفظاً لماء وجوه الصحابة القرشيين وغيرهم من خصوم أمير المؤمنين علي تحت ذريعة: تركت ذكره لما فيه مما لا تحتمله العامة، لكنّه جعجع كثيراً في نقل أخبار أكذوبة الغرانيق بمنتهى الجرأة، مع أنّ في هذا النمط من النقل شين لساحة النبي، وتلطيخ لرداء النبوة المقدس، بقصد أو بغير قصد، فراجع تاريخه لترى بأم عينيك الطرق الموضوعة الكثيرة لأكذوبة الغرانيق هناك[٥].

من الرواي الحقيقي لكذبة الغرانيق

حمل عنّا مؤونة البحث في ذلك ابن حجر في فتح الباري بقوله: لكن كثرة الطرق تدل على أنّ للقصة أصلاً (=عن غير النبي ﷺ فيما سيتوضح) مع أنّ لها مُرْسَلَيْن، رجالهما على شرط الشيخين؛ إحداهما ما أخرجه الطبري من طريق يونس بن يزيد

---

(١) تذكرة الموضوعات للفتني: ٨٢.

(٢) يقصد ما بين الآيات المتلوة وتضاعيفها.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣: ٣٢٢. كما يقول أحدنا مستنكراً على المشركين إذا حاور أحدهم: الله له شريك؟؟؟!!! يقصد أنّه لا شريك له، ومثل هذا كثير في كلام العرب.

(٤) زاد المسير ٥: ٣٠٢.

(٥) تاريخ الطبري ٢: ٧٩.

عن ابن شهاب، والثاني ما أخرجه أيضاً من طريق المعتمر بن سليمان وحماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن أبي العالية[1].

ولعلك تعلم عزيزي القارئ أنّ المرسل ليس بحجة على ما هو مشهور الفريقين السنة والشيعة، بل على ما أجمعوا عليه بعد البناء على أنّ القول الشاذ لا يخدش بالإجماع..

على أيّ حال اتضح أنّ الراوي لهذه الفرية هو ابن شهاب (= الزهري) قاضي قضاة الدولة الأموية[2]؛ روى ذلك في عهود الظلم والضلام؛ في مناخ بغض علي وسبّه ونصب العداء له ولأهل بيته؛ إذ هو من ثبت عنه حسب معايير أهل السنة الرجالية رواية قصة الغرانيق؛ إرضاءً للظاهرة الأموية التي لا تستطيع استساغة قدسية النبوة ولا قدسية آل محمد.

وأما المرسل الثاني، مرسل أبي العالية، فيطعن عليه بأبي العالية نفسه؛ لأنّه ممن تكلم فيه واختلف في حاله[3] هذا أولاً، وثانياً فلأنّه مشكوك في أمره فهو قد أدرك الجاهلية وعاصر الإسلام، لكنه لم يسلم إلا بعد وفاة النبي بسنتين، في أوائل خلافة عمر، أو في أواخر خلافة أبي بكر، وثالثاً فالذي أميل إليه أنّه إنّما أخذ كذبة الغرانيق من وزارة أوقاف بني أمية التي تربع على عرشها الزهري نفسه؛ إذ من ذا الذي يُسْمَح له بالرواية في ذلك العهد المظلم إذا لم يك يستق من ذلك المعين اللاعلوي واللامحمدي، ورابعاً وهذا هو الأهم فأبو العالية أسير آيديولوجية الخصومة مع أمير المؤمنين علي على طريقة عبد الله بن عمر وبقيّة مرجئة الصحابة..

عن أبي خلدة: قال أبو العالية: لمّا كان زمان علي ومعاوية، وإنّي لشاب كان القتال أحبّ إلي من الطعام الطيب، فتجهزتُ بجهاز حسن حتى أتيتهم، فإذا صفّان ما يرى طرفاهما، إذا كبر هؤلاء، كبر هؤلاء، وإذا هلّل هؤلاء هلل هؤلاء، فراجعت نفسي، فقلت: أي الفريقين أنزله كافراً؟ ومن أكرهني على هذا؟ قال: فما أمسيت

---

(١) فتح الباري ٨: ٣٣٣.

(٢) مقصودي لا يتعدى أنّ الزهري هو الرجل الميداني الأول لدولة بني أمية في مجال الثقافة الدينية بعد عصر الصحابة، وإن لم يتولّ القضاء إلاّ لخليفة أو خليفتين منهم.

(٣) راجع الكامل في الضعفاء ٣: ١٧٠.

حتى رجعت وتركتهم[1]. هذا مضافاً إلى أنّه لم يثبت لي أنّه بايع أمير المؤمنين علياً على الخلافة في حين أنّه بايع أكثر خلفاء بني أمية؛ فهو قد [illegible] تسعين للهجرة، وله أكثر من مائة سنة.

من المستفيد؟

وإذن فهذه القصة مختلقة في حق الرسول ﷺ كما هو صريح بعض أكابر السنة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي ثابتة بسند صحيح عن الزهري وزير أوقاف بني أمية، وأشدّ خصوم أمير المؤمنين علي فيما سيتبيّن لاحقاً في فصل خاص!!.

إنّ مجموع ذلك يورثنا يقيناً بأنّ المستفيد الوحيد من هذه العلمية هم بنو أمية بخاصة وكل أعداء آل محمد بعامة، وهذا عزيزي القارئ دليل آخر يضاف إلى قائمة الأدلة التي أقمناها على وجود ملازمة بين عداء آل محمد وبين القول بعدم عصمة النبي، وأنّ هناك طريقة من التفكير غير عفويّة، فتأمل بذلك بعين الإنصاف!!!.

والحاصل: فبالنظر إلى أنّ القضيّة لم يروها غير خصوم أمير المؤمنين فالمستفيد هم خصومه.

الدليل الثامن:

النبي يخطأ في لعن الصحابة

فيما نحسب لم يعد خافياً على القارىء العزيز هدفنا من إيراد مثل هذه البحوث في هذه المرحلة من الدراسة؛ فما يدفعنا إلى ذلك ثلاثة أشياء..

الأول: أنّه مرتبط بالبحث في عصمة النبي ارتباطاً مباشراً كما هو واضح.

الثاني: أنّه بناء على خطأ النبي في لعن من لا يستحق اللعن سوف تتضيق السنة النبوية بشكل ملحوظ..؛ بخروج طائفة عظيمة من أقوال النبي أو أفعاله أو تقريراته من حريم السنة النبوية المقدس لتحبس في منفى المهملات القرشية حيث لا عين رأت ولا أذن سمعت؛ فالأقوال النبوية وعموم السلوكيات السماوية للنبوة؛ التي لا تعرف المسامحة، الحدّية في مفترق الطرق؛ كالروايات الكثيرة الناصة على لعن

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤: ٢٠٩، طبقات ابن سعد ٤: ٢١٠.

بعض الصحابة ليست من السنّة بناء على خطأ النبي ﷺ..

الثالث: محاولة اقتناص عناصر طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي، لإثبات أنّ هناك منهجاً دخيلاً على الإسلام في قرائة الحياة، نابعاً عن تلك الخصومة لا عن شيء آخر.

روايات الصحابة في ذلك (عائشة وأبو هريرة)

روى مسلم في صحيحه بسنده عن أبي هريرة أنّ النبي قال: « **اللهم إنّي اتخذ عندك عهداً لن تخلفنيه، فإنّما أنا بشر؛ فأي المؤمنين آذيته، شتمته، لعنته، جلدته، فاجعلها له صلاة وزكاة وقربة، تقربه بها اليك يوم القيامة** » [١].

و روى مسلم أيضاً بسنده عن عائشة قالت: دخل رجلان على النبي ﷺ فكلماه بشيء لا أدري ما هو فأغضباه، فلعنهما وسبهما، فلما خرجا قلت: يا رسول الله من أصاب من الخير ما أصابه هذان؟. قال ﷺ: «**و ما ذاك**»؟ قالت: قلت: سببتهما ولعنتهما. قال ﷺ: «**أو ما علمت ما شارطت عليه ربي؛ قلت: اللهم إنّما أنا بشر؛ فأي المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة ورحمة**»[٢].

و لا بد من التنبيه على أنّ مسلماً أخرج رواية أبي هريرة بلفظ آخر وهو أنّ النبي قال: «**اللهم إنما محمد بشر يغضب كما يغضب البشر، وإنّي قد اتخذت عندك عهداً لن تخلفنيه؛ فأيّما مؤمن آذيته أو سببته أو جلدته...**»[٣].

أقول: وقبل أن نعرض موقفنا العلمي من هذا النمط من الحديث لابد من الإشارة إلى أنّ محققي أهل السنة وقعوا في حيص بيص في محاولة تفسيره..، ومن الوجوه التي طرحوها وحاولوا الإجابة عنها ما حكي عن المازري أنّه قال: قيل: كيف يدعو ﷺ بدعوة على من ليس لها بأهل؟.

قيل: المراد ليس لها بأهل عند الله في باطن أمره، لا على ما يظهر ممّا يقتضيه حاله

---

(١) صحيح مسلم ٨: ٢٦.

(٢) صحيح مسلم ٨: ٢٤.

(٣) صحيح مسلم ٨: ٢٥.

وجنايته حين دعائي عليه...؛ وهذا معنى صحيح لا إحالة فيه؛ لأنّه ﷺ كان متعبداً بالظواهر، وحساب الناس في البواطن على الله.

أقول: قد أغنانا ابن حجر عن مؤونة الرد على كلام المازري هذا بقوله: وهذا مبني على قول من قال أنّه كان يجتهد في الأحكام ويحكم بما يؤدي إليه اجتهاده، وأمّا من قال كان لا يحكم إلاّ بالوحي فلا يتأتّى منه هذا الجواب[1].

و قال المازري أيضاً: فإن قيل: فما معنى قوله: «**واغضب كما يغضب البشر**»؟ فإن هذا معناه أنّ تلك الدعوة وقعت بحكم سَوْرَة الغضب لا أنّها مقتضى الشرع، فيعود السؤال! والجواب: أنّه يحتمل أنّه أراد أنّ دعوته عليه أوسبه أوجلده كان ممّا خير بين فعله له عقوبة للجاني، أو تركه والزجر له بما سوى ذلك؛ فيكون الغضب لله تعالى ولا يكون ذلك خارجاً عن شرعه...

و قال المازري عقيب ذلك: ويحتمل أن يكون ذلك خرج مخرج الاشفاق وتعليم أمته الخوف من تعدي حدود الله؛ فكأنّه أظهر الاشفاق من أن يكون الغضب يحمله على زيادة في عقوبة الجاني، وهذا مبني على صدور الذنوب الصغائر من الأنبياء..

و يحتمل أن يقع اللعن والسب منه من غير قصد إليه، ولا يكون في ذلك كاللعنة الواقعة رغبة إلى الله وطلباً للاستجابة[2]..

و قد اختار القاضي عياض هذا الاحتمل وأيّده بقوله: يحتمل أن يكون ما ذكره من سب ودعاء، غير مقصود ولا منوي ولكن جرى على عادة العرب في دعم كلامها وصلة خطابها عند الحرج والتأكيد للعتب لا على نية وقوع ذلك؛ كقولهم: تربت يمينك...

هذا ما اختاره القاضي عياض، ولكن أورد عليه ابن حجر أنّ في الحديث: «**وجلدته**» والجلد لا يقع من غير قصد، على أنّ الجلد واللعن والسب والشتم قد سيقت مساقاً واحداً[3].

أقول: إنّ القاضي عياض وإن رجح احتمال أنّ اللعن والسب كان قد صدر من غير قصد إلاّ أنّه اعترف في آخر المطاف: أنّ النبي ﷺ لا يفعل في غضبه إلاّ الحق[4].

---

(١) فتح الباري ١١: ١٤٨.

(٢) فتح الباري ١١: ١٤٨

(٣) فتح الباري ١١: ١٤٨.

(٤) حكاه عنه في فتح الباري ١١: ١٤٨.

فانظر عزيزي القارىء مقدار الارتباك عند هؤلاء الأعلام، وسيأتيك أنّهم يقرّون بأنّ كل ما قالوه مجرد تمحلات، بل إنّ الالتزام بأحدها يستلزم ـ كما سيتبين ـ أنّ الصحابة لا يفقهون حديثا!!!.

ثمّ لا يخفى على المشتغلين بعلوم الحديث وطريقة الاستنباط سواء أكانوا من السنة أم من الشيعة، أنّ كل هذه الاحتمالات تبرعية، بل هي تمحلات تفتقر إلى الدليل في كل فقرة من فقراتها، وأكثر من ذلك أنّ بعض هذه التمحلات من التحكم والمصادرة على المطلوب، لذلك تكاد تجزم أنّ أولئك الأعلام غير مقتنعين بما يقولون..

احتمال اللعن من غير قصد (للقاضي عياض)

فمثلاً ما قاله القاضي عياض من أنّ اللعن والسب غير مقصود، وهو من قبيل قول العرب: تربت يمينك من الغرابة بمكان، بل لا ريب في أنّه خطأ؛ فإننا لو سلمنا عدم القصد والنية في مثل تربت يمينك، فمن المحال أن نسلّمه في اللعن؛ آية ذلك أنّه لم يؤثر عن العرب الأوائل ـ والأواخر ـ في كل نصوصهم وقوع اللعن من غير قصد ولا نية، وكان الأحرى بالقاضي عياض أن يذكر لنا مثالاً ممّا أُثِرَ عنهم في ذلك، لكنّه لم يجده بيقين.

هذا مضافاً إلى أنّ القاضي عياض اعترف في آخر كلامه أنّ النبي لا يفعل ولا يقول في غضبه إلاّ الحق.

نحن بين خيارين..!!!

و الأصح ـ منطقياً ـ في المقام أن يقال: إنّنا بين خيارين لا ثالث لهما..

الأول: القول بصدور ما رواه أبو هريرة وعائشة عن الرسول ﷺ وأنّ النبي لعن من لا يستحق اللعن.

الثاني: القول بعدم صدور ذلك عن رسول الله ﷺ وأنّه مكذوب عليه.

وعلى الخيار الأول..

يكون الحديث أو الحديثان ظاهرين تمام الظهور في أنّ النبي ﷺ أخطأ في سب من لا يستحق السب واللعن؛ ويتفرع على ذلك تزكية أولئك الملعونين بقول النبي:

«**أيّما مؤمن آذيته أو سببته أو جلدته فاجعلها له كفارة وقربة...**» فبناءً على ذلك فإنّ..

..«**لا اشبع الله بطنه**» فضيلة لمعاوية

هذا ما جزم به ابن كثير في تاريخه؛ فقد قال: وقد انتفع معاوية بهذه الدعوة في دنياه وأخراه؛ أما في دنياه، فإنّه لمّا صار إلى الشام أميراً كان يأكل في اليوم سبع مرات، يجاء بقصعة فيها لحم كثير وبصل فيأكل فيها، ويأكل في اليوم سبع أكلات باللحم، ومن الفاكهة والحلوى شيئاً كثيراً ويقول: والله ما أشبع ولكن أعيا، وهذه نعمة ومعدة يرغب فيها كل الملوك، وأمّا في الأخرة فلقول الرسول ﷺ: «**إنما أنا بشر...**» فركّب مسلم من الحديث الأول وهو قوله ﷺ: «**لا أشبع الله بطنه**» ومن هذا الحديث فضيلة لمعاوية، ولم يورد له غير ذلك[1].

الرد على هذه الفرية

أقول: إننا حتى لو سلمنا صدور ما رواه أبو هريرة وعائشة ـ و ستعرف أنّ هذا غير ممكن ـ إلاّ أنّ تطبيق ذلك على قول النبي ﷺ: «**لا أشبع الله بطنه**» محال؛ إذ كيف يكون: «**لا أشبع الله بطنه**» تزكية لمعاوية بل فضيلة مع أنّه صدر عن النبي ﷺ بسبب عصيان معاوية الواضح لأمره ﷺ..

أو ليس قد أخرج مسلم بسنده عن ابن عباس أنّه قال: قال لي النبي: «**اذهب فادع لي معاوية**»؟ قال ابن عباس: فجئت، فقلت: هو يأكل. ثم قال ﷺ: «**اذهب فادع لي معاوية**»؟ قال: فجئت، فقلت هو يأكل. فقال ﷺ: «**لا أشبع الله بطنه**»[2].

و رواه الطيالسي بهذا اللفظ: عن ابن عباس أنّ رسول الله ﷺ بعث إلى معاوية ليكتب له[3].

و إذن فالرسول ﷺ بعث إلى معاوية لأمر نبوي، مخالفته إثمٌ وعصيان، ولا ريب في أنّ تلك المخالفة تسفر عن عدم اكتراث معاوية بمقام النبوة، وأنّ وحي الطعام

---

(١) البداية والنهاية ٨: ١٢٢.

(٢) صحيح مسلم ٨: ٢٧.

(٣) مسند أبي داود الطيالسي: ٣٥٩.

واللهو أولى عنده من وحي النبوة والحكمة، لكن مهما يكن، ففيما فعله معاوية ضرب لضروريات الدين التي منها: ﴿**استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم**﴾ وقد مرّت ملابسات ذلك في الفصل الأول والثاني من هذه الدراسة؛ حيث مرّ عليك أنّ البخاري أخرج عن سعيد بن المعلى قال: كنت أصلّي فمر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاني، فلم آته حتى صليت، ثمّ أتيته فقال: « **ما منعك أن تأتي ألم يقل الله: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾**؟؟؟ وليت الإمام ابن كثير يخرج من قبره ليجيبنا عن هذه الإشكالية، لنرى هل يقدّم رواية البخاري ـ أصح كتاب بعد كتاب الله ـ كما يجعجع هو، أم يتناساها هذه المرّة من أجل معاوية؟؟!!.

و إذا نسينا فلا ننسى أنّ الامام النسائي خرج من مصر إلى دمشق سنة اثنتين وثلاثمائة للهجرة فسأله أهلها أن يروي في فضائل معاوية فقال: ألا يرضى معاوية رأساً برأس حتى يفضل؛ ما أعرف له فضيلة إلاّ: «**لا أشبع الله بطنه**» فما زال به أهل الشام يضربونه في خصييه بأرجلهم حتى أخرجوه من المسجد ثم حمل إلى الرملة فتوفي بها[1].

وقد سئل النسائي مرة لماذا لا تخرج فضيلة لمعاوية؟ فقال: أيّ شيء أخرج؟؟ « **اللهمّ لا تشبع بطنه**»؟؟!! فسكت وسكت السائل[2].

أقول: فلماذا لم يفهم أهل الشام ممّا رواه النسائي عن الرسول فضيلة، ولماذا سكت وسكت السائل؟!!!.

وما معنى قول إسحاق بن راهويه (=أستاذ الإمام البخاري): لم يصح في فضائل معاوية شيء[3]؟؟؟.

وهذا الإمام البخاري حينما يعرض بالذكر لفضائل الصحابة يقول: باب مناقب أبي بكر..، باب مناقب عمر..، باب مناقب عثمان...، لكنّه لمّا عقد باباً لمعاوية قال: باب ذكر معاوية، ولم يقل باب مناقب معاوية؛ فلماذا ولماذا ولماذا؟؟؟.

---

(١) شذرات الذهب ٢: ٢٤٠.

(٢) تهذيب الكمال ١: ٣٣٨، سير أعلام النبلاء ١٤: ١٢٩.

(٣) فتح الباري ٧: ٨١.

وما معنى قول ابن حجر في الفتح: قال إسحاق بن راهويه: لم يصح في فضائل معاوية شيء؛ فهذه هي النكتة في عدول البخاري عن التصريح بلفظ منقبة؛ اعتماداً على قول شيخه (=ابن راهويه)[1].

وننبه على أنّ ما سقناه من الرد والبدل حول ما زعمه ابن كثير إنما هو مجاراة لافتراض صدور ما رواه أبو هريرة وعائشة عن الرسول ﷺ ليس غير؛ أي أنّ ما ذكرناه مبني على الخيار الأول، لكن..

وعلى الخيار الثاني..

لا نرتاب في أنّ ما روته عائشة وأبو هريرة في أنّ النبي سب من لا يستحقّ اللعن والسبّ بسبب دوافعه البشرية من الرضا والغضب من أشنع المكذوبات عليه ﷺ ولا محيد لمن لا يلتزم بذلك عن بعض الاشكاليات..

الاشكالية الأولى:

يلزم من تصديق خبري عائشة وأبي هريرة تكذيب النبي القائل لعبد الله بن عمرو بن العاص: «**اكتب فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه** (=فمه الشريف) **إلاّ الحق**».

فكما علمت فالنبيّ قال ذلك بعد أن ذكر له عبد الله بن عمرو بن العاص أنّ قريشاً تقول: إنّ النبي بشر يتكلم في الرضا ما لا يتكلم في الغضب، ونحن هنا إمّا أن نكذب النبي في هذا القول، وإمّا أن نكذب المروي عن عائشة وأبي هريرة ولا ثالث في البين، ولا ريب في أن الثاني هو ما يجب ارتكابه.

وكما أنّ الالتزام بما روته أو ما روي عن عائشة وأبي هريرة يساوق تكذيب النبي خلال ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص، فالأمر كذلك خلال ما روي عن النبي ﷺ في قوله: «**إني لأمزح ولا أقول إلا حقاً**» الذي التزم بمضمونه كل أهل الإسلام.

وأكثر من ذلك فالنبي إذا كان لا يقول إلا حقاً وهو في حال المزاح، فماذا سيكون قوله في حال الجد، بل ماذا سيكون قوله في حال ما هو أكبر من ذلك، كالسب واللعن؟!!!. ولعلك تتذكر أنّ قول النبي: «**إني لأمزح ولا أقول الا حقاً**» هو من

---

(١) فتح الباري ٧: ٨١.

رواية أبي هريرة عن النبي[1]، فلا بد من تكذيب أبي هريرة في إحدى روايتيه، ولله در من قال: إنّ حبل الكذب قصير.

وبصراحة؛ فإننا إمّا أن نكذّب النبي ـ والعياذ بالله ـ في بعض أقواله بسبب ما فيها من تناقض صريح، وإمّا أن نكذّب ماروته عائشة وأبا هريرة (أو ما روي عنهما) ولا ثالث في البين؟.

هذا، لكن الإنصاف يقودنا للقول بإمكانية وجود خيار ثالث في مثل ما نحن فيه، وهو غربلة مجاميع الحديث وخاصّة ما يسمّى بصحيح البخاري ومسلم والحكم على كثير ممّا فيها من متناقضات بالمكذوبات؛ فإنّنا نعتقد أيضاً أنّ كثيراً ممّا هو منسوب إلى عائشة وإلى غيرها من الصحابة في هاتيك المجاميع مكذوب عليها وعليهم، طبعاً هذا من دون الغض عن أنّ أم المؤمنين ـ مثلاً ـ كانت تتواطأ على النبي ﷺ، ومن دون الغضّ عن أنّ أبا هريرة أكذبه عمر وعلي وعائشة وغيرهم كما سيأتي مفصلاً، بيد أنّنا نتحدث بلغة الموضوعية!!!.

أدلّة العصمة آبية عن التخصيص:

ومع غض النظر عن الاشكالية السابقة ـ مع أنّ الغض غير ممكن ـ فإنّ ما روته عائشة وأبو هريرة بمقتضى الصناعة الاستدلالية محال أن يكون صادراً عن النبي؛ لأنّه يستلزم تناقض النبي الصريح، وبيان ذلك أنّ النبي أثبت على نفسه ما نفاه عنها، ونفى عنها عين ما أثبته لها..

ففي ما روته عائشة وأبو هريرة أنّ النبي ﷺ ذكر أنّ الغضب يؤثر على سلوكياته وقراراته بقوله: «**اللهم إنّما محمد بشر يغضب كما يغضب البشر...**» الأمر الذي نفاه ﷺ عن نفسه في قوله لعمرو بن العاص: «**اكتب فوالذي نفس محمد بيده لا يخرج منه إلا حق**» وذلك حينما منعت قريش عبد الله بن عمرو بن العاص بقولها: إنّ محمداً بشر يقول في الرضا ما لا يقول في الغضب.

فالأمر الذي أثبته الرسول ﷺ على نفسه خلال رواية أبي هريرة وعائشة، هو عين الأمر الذي نفاه عن نفسه خلال رواية عبد الله بن عمرو؛ وهما لا يجتمعان؛ لأنهما ـ كما يقول المناطقة ـ متناقضان؛ فهما من قبيل قولنا: زيد قائم وزيد ليس

---

(١) مرّ تخريج الرواية في الفصل الأول من هذا الكتاب.

بقائم، وهو محال..

ومدار كل ذلك عزيزي القارىء اشكالية التناقض الصريح، ومتى ما وقعت هذه الاشكالية استحال التخصيص أو التقييد، فينتج من ذلك أنّ كل ما نسب إلى النبي ممّا يدل على أنّه قال باطلاً أو خطأً مكذوب لا محالة، وهذا مع ملاحظة اتفاق أهل الاسلام جميعاً بصحة ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي في قوله: «**ما يخرج منه إلا حق**» وبصحة ما رواه أبو هريرة عن النبي في قوله: «**إني لأمزح ولا أقول إلاّ حقاً**» و...

ثـمّ إنّ افـتـراض أنّ الـنبي بشر يغضب كما يغضب البشر مستحيل تاريخياً؛ لأن هـذا الافتراض رؤية قرشية وتراث جاهلي، وقد حاربها الرسول فيما مضى ونفى أن تكون تراثاً سماوياً، وقد رأيت أنّ ما نسب إلى الرسول بواسطة عائشة وأبي هريرة هو عين تلك الرؤية الجاهلية القرشية، فأمعن النظر!!!.

وقصارى القول فلا ريب في أنّ نتيجة ذلك هو أنّ المروي عن عائشة وأبي هريرة موضوع مكذوب، أو نقول بتناقض النبوة والقرآن!!!.

والخطير في مثل ما نحن فيه هو أن تراث الجاهلية المتجسد بالرؤية القرشية التي ما بعث الرسول ﷺ إلاّ لمحاربتها أضحت لتكون بواسطة أمّ المؤمنين عائشة وأبي هريرة وبقـية هذا الاتجاه حديثاً نبوياً وسنة محمدية، وهذه هي قاصمة الظهر، على أنْ ليست القاصـمة هـي الرواية والروايتين، بل مصنع المعرفة القادر على إنتاج مئات بل آلاف الروايات المتقولة على النبي خلال هذه الطريقة العنكبوتية من التفكير.

الإشكالية الثانية:

من الأبواب التي أوردها البخاري في صحيحه باباً عنونه بقوله: لم يكن النبي فاحشاً ولا متفحشاً، مدرجاً تحته أحاديث تصف النبي على أعلى مرحلة من الأخلاق؛ ومن ذلك أنّ عائشة قالت: إنّ يهوداً أتوا النبي فقالوا: السام عليك. فقل ﷺ: وعليكم!!! فقالت عائشة: لعنكم الله وغضب الله عليكم. فقل ﷺ: «**مهلاً يا عائشة، عليك بالرفق، وإياك والعنف والفحش**». فقالت: ألم تسمع ما قالوا؟!. فقل ﷺ: «**ألم تسمعي ما قلت؟ رددت عليهم، فيستجاب لي فيهم ولا يستجاب لهم فيّ**»[1].

---

(١) صحيح البخاري ٨: ١٠٦ كتاب الدعوات.

فالملاحظ أنّ عائشة حينما لعنت اليهود، منعها النبي، وأمرها بالرفق ومجانبة العنف والفحش، وإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن أن نحتمل واحد في المليون أن يلعن النبي المؤمنين ممّن لا يستحق اللعن؟هذا أولاً..

وثانياً: فإنّ أمّ المؤمنين عائشة كما أنّها روت عن رسول الله ﷺ النبي أنّه بشر وأنّه يلعن من لا يستحق اللعن روت هنا ـ أو روي عنها ـ أنّ النبي منعها من لعن اليهود؟ فيا سبحان الله!!!

الإشكالية الثالثة:

أخرج مسلم في صحيحه أحاديث تنهى عن لعن الحيوانات، أسانيدها إلى الرسول ﷺ صحيحة لا شك في ذلك، وفي بعضها أنّ النبي نهى المسلم أن يكون فحاشاً لعّاناً، فراجعها[1].

فهل تتوقع بعد ذلك أن يلعن الرسول ويسب المؤمنين والمسلمين فيما تزعم روايتا عائشة وأبي هريرة مع أنّه في أصعب الأحوال لم يلعن دابة واحدة من دوابّ الأرض، بل نهى عن ذلك؟.

و هل الدابة عند الرسول ﷺ أجل قدراً من المؤمنين والمسلمين؟.

أم أنّ اليهود والدواب أعظم حرمة عند الرسول ﷺ من المؤمنين وصحابة رسول الله؟.

الإشكالية الرابعة:

وممّا أخرجه مسلم في صحيحه أنه قيل لرسول الله ﷺ: ادع على المشركين. فقال ﷺ: «**إني لم أبعث لعاناً وإنّما بعثت رحمة**»[2]. فإذا كان الرسول ﷺ يمتنع من لعن المشركين، فهل يأتي ليلعن المؤمنين المسلمين؟!

هذه هي مصيبة ابن كثير وعشرات من مثل ابن كثير ممّن هم على منواله أو من هو مثلهم وعلى منوالهم من أسلافه؛ يؤمنون ببعض الحديث ويكفرون ببعض، وأؤكد أنّ هذا وإن كان تناقضاً في القرآن والسنّة والعقل والمنطق، إلاّ أنّه ليس

---

(١) صحيح مسلم ٤: ٢٠٠٤ باب النهي عن لعن الدواب.

(٢) صحيح مسلم ٤: ٢٠٠٤ ح ٨٠ ٨٧.

تناقضاً في طريقة هؤلاء القوم وهم يتعاطون الجدل (السفسطة) في كلّ مأزق يعلو فيه ذكر أهل البيت، والجدل كيان معرفي كبير ليس في قاموسه تناقض ولا تهافت، وهو أهم عناصر ما عندهم من طريقة تفكير خلال مقاطع التاريخ، لكن نتساءل عن أسباب تعاطيهم الجدل للدفاع عن خصوم أمير المؤمنين علي، وللحطّ من قيمة علي وأهل بيت النبي، لماذا؟؟؟.

ولماذا لا يتعاطون الجدل ـ بل هم أشدّ أعدائه ـ في كثير من مآزقهم العلمية الأخرى؟؟؟.

لفت نظر!!!.

أحب أن يعلم القارئ الكريم أنّ الإشكاليات من قبيل ما مرّ، وصلت عندي في مراحل استقصائي لهذه المسألة إلى ثمانين إشكالية، وهي قابلة للصعود والزيادة، كلها تعلن عن استحالة صدور ما روته عائشة وأبو هريرة عن الرسول أو نفترض أنّ النبي متناقض متهافت لا يعي ما يقول، فأي شيء نختار مع أن ما يلازم الفرض الثاني الكفر البواح؟!!!.

الإشكالية الخامسة :

نعود لنتأمل في مثل هذه المرويات وهذا الضرب من الأخبار الذي يحط من قدر النبي لأجل الآخرين ومن حقنا ذلك، فكما فهمت فمن حقنا أن نتأمل بجدية متناهية..، إذ لماذا يروي مثل هذه الأخبار عائشة، أبو هريرة ومن لف لفهما من أهل هذا الاتجاه، ولا يرويه علي بن أبي طالب أو الحسن أو الحسين أو سيدة النساء فاطمة أو خزيمة بن ثابت الأنصاري أو أبو التيهان أو غالب الأنصار أو عموم بني هاشم؟!!!.

هل لعن الرسول أم لا؟

الأصل في اللعن والسب فيما جاء به النبي ﷺ المبغوضية بل الحرمة، آية ذلك التشديد النبوي في هذه المسألة، هذا من هذه الجهة...

ومن جهة أخرى ثبت عن النبي أنّه لعن بعض اليهود (لا كل اليهود) وبعض المشركين (لا كل المشركين) ومن ثمّ فقد ثبت أنّه لعن بعض الصحابة..، وهؤلاء الصحابة الملعونون فيما أعلن التاريخ مرددون بين كونهم منافقين، وبين كونهم ممن

يضمرون شراً للدين من متزلزلي العقيدة (المؤلفة قلوبهم)؛ وفي هذا إيماءٌ إلى أنّ الذين لعنهم النبي من الصحابة هم في رتبة من لعنهم النبي من اليهود وفي رتبة من لعنهم من المشركين، فتأمل.

على أنّي أتحدى الجميع أن يأتي بمصداق من الصحابة لعنه النبي يخرج عن أحد هذين القسمين ـ المنافقين أو المؤلفة قلوبهم ـ لايستحق اللعن أو السب؛ وبرهان ذلك أنّ...

عائشة نفسها تتناقض وتؤكد ذلك:

روى الحاكم بسند صحيح على شرط الشيخين (ولكن لم يخرجاه كما هي عادتهما) فيما نص هو أنّ معاوية لمّا بايع لابنه يزيد قال مروان: سنة أبي بكر وعمر، فقال عبد الرحمن بن أبي بكر: سنة هرقل وقيصر؛ فقال مروان لعبد الرحمن: أنت الذي أنزل الله فيك: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا﴾. فبلغ ذلك عائشة فقالت: كذب والله ما هو به، ولكن رسول الله ﷺ لعنَ أبا مروان ومروان في صلبه؛ فمروان قصص من لعنة الله عز وجل[1].

و هذا نص عن أمّ المؤمنين في أنّ من يلعنه الرسول ملعون من قبل الله تعالى؛ فأمعن النظر قليلاً في قولها: ولكن رسول الله لعن أبا مروان ومروان في صلبه؛ فمروان قصص من لعنة الله عز وجل، أضف إلى ذلك فهو نص في أنّ الرسول ﷺ إنما يلعن من يستحق اللعن ومن هو ملعون من قبل الله تعالى، وهذا هو ما انتهى إليه فهم أمّ المؤمنين في النص السابق، ثمّ إنّنا هنا بين خيارين ولا ثالث؛ فإمّا أن نكذب عائشة في أنّ الرسول ﷺ لم يلعن إلاّ من استحق اللعن عند الله والرسول، وإمّا أن نكذب روايتها عن النبي أنّه قال: «**اللهم إنّما أنا بشر، فأيّما مؤمن لعنته...**» إذ كل من الحديثين صحيح على شرط الشيخين.

وقد عرفت أنّ لعائشة رصيد ثاني شخصية روائية من حديث رسول الله، فمن حق الباحث الموضوعي أن يقف عند كل مروياتها وقفة طويلة؛ فالظاهر أنّ في كثير من مروياتها المنسوبة إليها ـ في هذا المجرى ـ تناقض!!!. على أنّنا قد أخبرناك بإمكانية وجود خيار ثالث، وهو التشكيك بكثير ممّا روي عن عائشة أو عن بقية الصحابة عن

---

(١) مستدرك الحاكم ٤: ٤٨١.

رسول الله في صحيح البخاري أو في صحيح مسلم أو...، والحكم عليه بأنّه مكذوب على الرسول ﷺ وعلى الصحابة كعائشة في المثال، وليس هناك من خيار آخر، فاختر ما شئت من هذه الثلاثة!.

ولنا أن نعاود إلفات النظر إلى أنّ طريقة ابن كثير لإثبات فضيلة لمعاوية من خلال ما روته عائشة وأبو هريرة تدليس وتعمية؛ إذ عليه أن لا يتناسى حديث عائشة الذي رواه الحاكم في أنّ الرسول ﷺ لم يلعن إلاّ من استحق اللعن، ولا يتغافل عن فهم أمّ المؤمنين عائشة التي هي أعلم الناس بحديث رسول الله وفقهه كما يعتقد هو..

ثمّ إنّ حديث أم المؤمنين عائشة وإن كان في خصوص مروان وأبيه إلاّ أنّ المورد كما هو معلوم ـ وكما يعتقد ابن كثير ـ لا يخصص الوارد، وشيء آخر وهو أنّ على ابن كثير أن يذكر لنا مصداقاً واحداً (واحداً فقط) من الصحابة قد لعنه النبي ثمّ ندم ﷺ على ذلك؛ لأنّه من المؤمنين أو المسلمين، إنّنا نطالب ابن كثير ومن نسج على منواله بخبرٍ واحدٍ في هذا الشأن ولن يجد له سبيلاً حتّى تشرق الشمس من المغرب..، على حينٍ أنّنا في مقابل ذلك لدينا أدلة على أنّ الصحابة ـ كما في حديث عائشة، أعلاه ـ لم يفهموا من لعن النبي إلا أنّه قرار إلهي وطرد رباني، ولم يفهموا منه أنّه فضيلة كما يفهم خصوم أمير المؤمنين علي.

عبد الله بن الزبير يؤكد ذلك أيضاً:

روى الحاكم بسنده الصحيح ـ كما نص هو ـ أنّ عبد الله بن الزبير قال: إنّ رسول الله ﷺ لعن الحكم وولده[1].

وفي مطاوي كلام ابن كثير في كتابه (=البداية والنهاية) في خصوص خبر عبد الله ابن الزبير الآنف ما يدل على أنّ ابن الزبير فهم من لعن النبي للحكم ولنسله أنهّم مستحقون للّعن، ولم ينكر ذلك ابن كثير حيث قل في كلام طويل: ...وكان السبب في ذلك أنّ عبد الله بن الزبير كان قد استولى على مكة، وكان يخطب في أيام منى وعرفة، ومقام الناس بمكة، وينل من عبد الملك ويذكر مساوئ بني مروان، ويقول: إنّ النبي صلى الله عليه وسلم لعن الحكم وما نسل، وأنّه طريد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعينه، وكان يدعو إلى نفسه، وكان فصيحاً، فمل معظم أهل الشام إليه، وبلغ ذلك عبد الملك

---

(١) مستدرك الحاكم ٤: ٤٨١، ولا يخفى عليك أنّ الحكم هو والد مروان.

فمنع الناس من الحج فضجوا، فبنى القبة على الصخرة والجامع الأقصى؛ ليشغلهم بذلك عن الحج ويستعطف قلوبهم، وكانوا يقفون عند الصخرة ويطوفون حولها كما يطوفون حول الكعبة، وينحرون يوم العيد ويحلقون رؤوسهم، ففتح بذلك على نفسه بأن شنّع ابن الزبير عليه، وكان (=ابن الزبير) يشنع عليه بمكة ويقول: ضاهى بها فعل الأكاسرة في إيوان كسرى، والخضراء، كما فعل معاوية[1]، أضف إلى ذلك فابن حجر في فتح الباري اعترف بجودة هذه الروايات فقد قال: وقد وردت أحاديث في لعن الحكم والد مروان وما ولد، أخرجها الطبراني وغيره، وغالبها فيه مقل، وبعضها جيد[2].

عبد الله بن مسعود يؤكد ذلك:

قال البخاري: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: لعن الله الواشمات، والموتشمات، والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المُغَيِّرات خلق الله، فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب فجاءت فقالت: إنّه بلغني أنّك لعنت كيت وكيت!! فقال: ومالي لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هو في كتاب الله. فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول! فقال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه؛ أما قرأت: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾؟. قالت: بلى. قال: فإنّه ﷺ قد نهى عنه[3].

أقول: والنص واضح لا يحتاج إلى بيان سوى أن نؤكد على أنّ اتّباع النبي في لَعْنِ مَنْ لَعَنَ هو من أوضح موارد: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ﴾ بل الذي يستفاد من استدلال ابن مسعود أنّ التردد في لعن من لعنه النبي ردٌّ على الله تعالى في قوله: ﴿وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وعصيان واضح لما أمر الله، ويبدو أنّ في جعبة ابن مسعود رحمه الله ما هو أخطر من ذلك؛ فهو قد حكم بلعن كلّ من ردّ على رسول الله ﷺ خلال الآية الآنفة، وهذه مصيبة!!!!!!!!!!.

---

(١) البداية والنهاية ٨: ٣٠٨.

(٢) فتح الباري ١٣: ٩.

(٣) صحيح البخاري ٦: ٥٨.

الرسول يبغض بني أمية

أخرج الحاكم في مستدركه بسنده الصحيح على شرط الشيخين (ولم يخرجاه طبعاً) عن أبي برزة الأسلمي قال: كان أبغض الأحياء إلى رسول الله بنو أمية وبنو حنيفة وثقيف[١].

وهو حق فإنّ الرسول ﷺ والرسالة لم يقف في وجههما عائق كما وقف بنو أمية وبنو حنيفة وثقيف، ولسنا هنا بصدد بيان ذلك، ولكن حسبك أن تعرف أنّ ثقيف هم قوم الحجاج الذين ليس لهم موقف محمود في مبدأ الدعوة الإسلامية؛ فقد طردوا النبي وآذوه إبّانها، وأكثر من ذلك هو أنّ النبي قال: « **سيخرج من ثقيف كذابان، الآخر منهما شر من الأول وهو مبير**»[٢] أمّا بنو حنيفة فهم أول من ارتد عن الإسلام جهاراً، وهم كما لعلّك تعرف قوم مسيلمة الكذاب، أما بنو أمية فأحسن ما يقال في تقييمهم أنّهم الطلقاء وأولاد الطلقاء الذين لم يسلموا إلاّ بعد فتح مكة؛ أي بعد أن خطف أبصارهم بريق السيف ولمعان الموت، وهم فيما عدا ذلك أول من سنّ سفك دم المسلم بغير حق، وأول من أباح ـ غصباً ـ فروج البواكر المسلمات، وليس تنسى واقعة الحرّة، ثمّ هم أول من غدر، وأول من أخذ البيعة من صحابة رسول الله الأحرار على أنّهم عبيد، وعلى هذا فالإنصناف أنّ الثلاثة من طينة واحدة.

نتيجة البحث في أحاديث اللعن

قد عرفت أنّه على ضوء المعايير الإسلامية والثوابت النبوية والمسلمات العقلية لا يمكن صدور مانسبته عائشة وأبو هريرة عن الرسول ﷺ، فقد لاح للقارى الكريم ـ فيما نحسب ـ أنّ ذلك غير ممكن ومستحيل، ونحن طالبنا ونطالب بمصداق واحد من البشر لعنه الرسول ﷺ وهو غير مستحق للعن، أي نطالب بحديث عن النبي يصرح فيه بأنّه لعن هذا أو ذاك بالخصوص مع أنّه غير مستحق للعن، ولقد نثرنا ما بحوزتنا من أخبار فلم نجد لذلك رسماً ولا أثراً، في كل كتب المسلمين.

---

(١) مستدرك الحاكم ٤: ٤٨٠ ـ ٤٨١.

(٢) مسند أحمد ٦: ٣٥١، وقد علق عليه الحاكم في المستدرك ٤: ٥٢٦ بأنّه صحيح الإسناد.

من هو المستفيد؟

لـو تأملنا قليلاً في مسألة اللعن وفي دعوى أنّ النبيﷺ كان يلعن من لا يستحق اللعن، نجزم بأنّ المستفيد الأوّل من هذه العملية هم بنو أمية وبنو مروان، وذلك لأنّه لم يثبـت عن النبي أنّه لعن إلاّ بعض اليهود (لا كل اليهود) وبعض المشركين (لا كل المشـركين) وبعـض الصحابة وهـم بنو أمية وبنو مروان وبعض المنافقين من غيرهم، الأمـر الـذي يعـني أنّ مـن لعنهم الرسولﷺ من الصحابة، هم أسوأ رتبة من بقية الـيهود ومـن بقـية المشـركين، لوضـوح أنّ الرسول ﷺ لم يلعن كل اليهود ولا كل المشركين، فالتفت!!!.

ونعـود لـنؤكد ـ على ضوء ذلك ـ أنّه ما من منقصة منسوبة للنبي إلاّ ويراد منها التغطـية عـلى فضـائح قمـاش خـاص من الصحابة، وليس أوضح من التغطية على فضائح الأمويين والمروانيين الذين هم ـ في ضوء ما تقرر ـ أسوأ رتبة من غيرهم.

وبالجملـة فالـنقطة النّاصـعة في هـذا الفصـل هـو أنـنا لم نمر بمسألة من المسائل المطـروحة عـلى عـدم عصـمة النبي إلاّ وتنطوي على دفاع مبرمج لدفائن هي فضائحٌ للـون خـاص من الصحابة، وهذا الأمر يجعلنا على يقين بأنّ مسألة عدم عصمة النبي ليسـت هـي مسـألة كلامية بل هي آيديولوجية يراد منها ستر فضائح الآخرين، لكن على حساب النبوة.

لكـن مـع كـلّ ذلـك فأنصـع ما في هذا الفصل هو أنّ المستفيد هم خصوم أمير المؤمنين علي، من بني أميّة ومن بني مروان..

..وهكـذا فمـرّة أخـرى نتساءل: لماذا روى في قضية خطأ النبي في اللعن والسب خصـوم أمـير المؤمنين علي وأهل بيت النبي ﷺ؟؟؟ ولماذا لم يرو أمير المؤمنين أو أحدٌ من ذريته وأتباعه في ذلك؟؟؟ ولا نطيل أكثر.

الدليل التاسع:

النبي يخطأ (= يسهو) في الصلاة

روى البخاري عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: صلّى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي، قال ابن سيرين: قد سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا قال: فصلى بنا ركعتين ثم سلّم، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنّه غضبان، ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت السرعان من أبواب المسجد فقالوا: قصرت الصلاة؟ وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلّماه، وفي القوم رجل في يديه طول يقال له: ذو اليدين قال يا رسول الله: أنسيت أم قصرت الصلاة؟. قال ﷺ: «**لم أنس ولم تقصر**» فقال: « **أكما يقول ذو اليدين**»؟!. فقالوا: نعم، فتقدم فصلّى ما ترك، ثم سلّم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثمّ رفع رأسه وكبر، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثمّ رفع رأسه وكبر فربما سألوه ثم سلم[1].

هذا النص وما في مضمونه رقم آخر ثرثر به المتبجحون لإثبات عدم عصمة النبي؛ بزعم أنّ النبي سهى في الصلاة، لكن يبدو أنّ أولئك لا توجد عندهم ضابطة لمعرفة دين الله؛ آية ذلك مجموعة من الإشكاليات..

الإشكالية الأُولى: الكذب

جزم الخليفة عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعائشة وأمير المؤمنين علي وآخرون من الصحابة والتابعين بكذب أبي هريرة؛ فقد اتهموه بالكذب غير مرّة، وفي أنّ الرجل مدلّس ذو ريادة معلومة في هذا المضمار، وسنفصّل البحث في ذلك في فصل لاحق؛ لكن آية الكذب فيما نحن فيه قوله: صلّى بنا رسول الله إحدى...، مع أنّ قضية السهو حسب مباني القوم ينبغي أن تكون قد وقعت قبل غزوة بدر، في حين أنّ بطل القصة أبو هريرة ـ إذ ذاك ـ لم يكن قد أسلم بعد، ولا رأى الرسول..، حتى أنّ صاحب كتاب البحر من علماء الحنفية قال: لم أر لهذا الإيراد جواباً شافياً[2]!.

---

(١) صحيح البخاري ١: ١٢٣.

(٢) حكاه عنه ابن عبد الهادي في حاشية السندي على سنن النسائي٣: ٢١.

وقال الطحاوي في شرح معاني الآثار: إنّ أبا هريرة لم يحضر تلك الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاً؛ لأنّ ذا اليدين قتل يوم بدر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أحد الشهداء، قد ذكر ذلك محمد بن إسحاق وغيره، وقد روي عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه ما يوافق ذلك...؛ عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه أنّه ذكر له حديث ذي اليدين فقال: كان إسلام أبي هريرة بعد ما قتل ذو اليدين[١].

قال الجصاص في أحكام القرآن: وروى عبد الله بن وهب عن عبد الله بن العمري عن نافع عن ابن عمر أنّه ذكر له حديث ذي اليدين فقال: كان إسلام أبي هريرة بعد ما قتل ذو اليدين..، ثبت بذلك أنّ ما رواه أبو هريرة كان قبل إسلامه؛ لأنّ إسلامه كان عام خيبر؛ فثبت أنّ أبا هريرة لم يشهد تلك القصة وإنْ حدّث بها[٢].

هذا، وقد جزم محمد بن شهاب الزهري بذلك على ما حكاه عنه ابن حجر بقوله: ومقتضى ذلك (جزم الزهري) أنّ القصة وقعت قبل بدر، وهي قبل إسلام أبي هريرة بخمس سنين [٣]، كما قد حكى ذلك عن الزهري النووي في شرح مسلم[٤]، مضافاً إلى أنّ النووي نص على أنّ أبا حنيفة وأصحابه وكذلك الثوري ـ في أصح الروايتين عنه ـ جزموا بأنّ ذا اليدين استشهد في بدر[٥]، بل قد ذكر الزيلعي ـ الحنفي مذهباً ـ اتفاق الأحناف على هذه المسألة بقوله: قال أصحابنا: وذو اليدين قتل يوم بدر [٦].

ويؤيد وجود مثل هذا الاتفاق قول الأحوذي: واعلم أنّ الحنفية قد استدلوا على عدم شهود أبي هريرة قصة ذي اليدين بـ....[٧]

ولكن بقية القوم لم يذعنوا لذلك حتى أنّهم اختلقوا أجوبة لا تدل إلاّ على

---

(١) شرح معاني الآثار ١: ٤٥٠.

(٢) أحكام القرآن للجصاص١: ٥٤٠ ـ ٥٤١.

(٣) فتح الباري ٣: ٧٧.

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ٥: ٧١.

(٥) شرح صحيح مسلم ٥: ٧٧.

(٦) نصب الراية ٢: ٨١.

(٧) تحفة الأحوذي ٢: ٣٥٣.

اختناقهم واضطرابهم، ومرجع كل تلك الأجوبة إلى دعوى أنّ المقتول ببدر ليس ذا اليدين بل ذو الشمالين، لكن هل غاب مثل هذا الشيء على الأحناف وعلى الزهري أم أنّ..

..ذو اليدين هو نفسه ذو الشمالين؟!

جزم ابن سعد باتحادهما في طبقاته بقوله: ذو اليدين، ويقال ذو الشمالين، واسمه عمير بن عبد عمرو بن نظلة...[١]. كما قد جزم بذلك أبو العبّاس المبرد في الكامل على ما حكاه عنه الزيلعي في نصب الراية[٢].

وفيما عدا ذلك لدينا طائفة من الروايات المعتبرة ناصّة في أنّهما واحد..؛ منها: ما أخرجه عبد الرزاق عن أبي هريرة أنّ النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في صلاة العصر أو صلاة الظهر، ثمّ سلّم، فقال له ذو الشمالين ابن عبد عمرو، وكان حليفاً لبني زهرة: يا نبي الله، أخففت الصلاة أم نسيت؟ فقال ﷺ: « **ما يقول ذو اليدين**»...[٣]. وهو نص في المطلوب!!!.

أبو عمرو[٤] يتهم الزهري بالتخليط والخطأ!

ومع أنّ خبر عبد الرزاق الآنف صحيح على شرط الشيخين عند قاطبة القوم، إلاّ أنّهم حفاظاً على ماء وجه أبي هريرة مؤلف القصة، وإمعاناً في الحط من قدر النبي عمدوا إلى أفضل من روى حديث رسول الله عندهم وهو الزهري فخطّؤوه، واتهموه بالوهم والتخليط، وأنّه شذ فلم يتابعه أحد من الناس، وقد أفصح عن كل ذلك النووي في شرح مسلم بقوله:

وأمّا قول الزهري في حديث السهو: إنّ المتكلم ذو الشمالين، فلم يُتَابَع عليه، وقد اضطرب الزهري في حديث ذي اليدين اضطراباً أوجب عند أهل العلم بالنقل تركه من روايته خاصة، وقال أبو عمرو: رحمه الله تعالى لا أعلم أحدا من أهل العلم بالحديث، المصنفين فيه، عوّل على حديث الزهري في قصة ذي اليدين وكلهم تركوه

---

(١) طبقات ابن سعد ٣: ١٦٧.

(٢) نصب الراية ٢: ٨٣.

(٣) مصنف عبد الرزاق ٢: ٢٦٦.

(٤) **أبو عمرو هو** ابن عبد البر صاحب كتابي التمهيد والاستذكار.

لاضطرابه، وأنّه لم يتم له إسناد ولا متن وإن كان إماماً عظيماً في هذا الشأن فالغلط لا يسلم منه بشر والكمال لله تعالى، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلاّ النبي ﷺ فقول الزهري أنه قتل يوم بدر متروك لتحقق غلطه فيه [١].

مناقشة أبي عمرو!

إنّ من العجب لأبي عمرو وهو إمام المالكية في وقته، المتضلع في الفقه والحديث ونقد الرجال أن يزعم أنّ حديث الزهري الآنف لم يتم له إسناد ولا متن؛ فهل جهل أنّ ما رواه الزهري صحيح على شرط الشيخين بالاتفاق، أم أنّه زعم ذلك لغرض آخر؟!!.

وأمّا قوله بأنّ قول الزهري في حديث السهو لم يتابع عليه، فهو الآخر يتردد بين الجهل وتوأمه؛ إذ كيف لم يُتَابَع عليه مع أنّ عبد الرزاق روى في مصنّفه عن غير الزهري بسند صحيح على شرط الشيخين عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر، فسلم في ركعتين، ثم انصرف، فخرج الناس، فقالوا: أخففت عنّا الصلاة؟ قال ذو الشمالين: يارسول الله! أخففت الصلاة؟ قال: فقال النبي صلى الله عليه وسلم: « **ما يقول ذو اليدين**»؟ قالوا: صدق، قال: فصلى الركعتين اللتين ترك، ثمّ سجد سجدتين بعدما سلم وهو جالس[٢].

فهذا نص في أنّ ذا اليدين هو ذو الشمالين، وذا الشمالين هو ذو اليدين، وهو يشهد لما قاله الزهري بكل أمانة، هذا علاوة على أنّ النسائي روى فقال: أخبرنا عيسى بن حماد قال: حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم صلّى يوماً فسلم في ركعتين، ثمّ أنصرف فأدركه ذو الشمالين فقال: يارسول الله أنقصت الصلاة أم نسيت؟ فقال: «**لم تنقص الصلاة ولم أنس**» قال: بلى والذي بعثك بالحق. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **أصدق ذو اليدين**» قالوا: نعم.فصلى بالناس ركعتين.[٣]

وقد علق عليه ابن الهادي قائلاً: قوله: فأدركه ذو الشمالين...، هذا يدل على أنّ

---

(١) شرح مسلم للنووي٥: ٧٢.

(٢) مصنف عبد الرزاق ٢: ٢٩٩.

(٣) سنن النسائي ٣: ٢٣.

ذا اليدين هو ذو الشمالين...، ويلزم منه أنه قد تابع الزهري على ذلك عمران فلا يصح قول أبي عمرو: لم يتابع الزهري كما لا يخفى[١].

وهناك تابع آخر أخرجه ابن الجعد عن المقبري، عن أبي هريرة انّ النبي صلى الله عليه وسلم انصرف من الركعتين في صلاة المكتوبة فقالله ذو الشمالين أقصرت...[٢]

أقول: فهل يصح بعد ذلك أن يزعم أبو عمرو (ابن عبد البر) بأنّ الزهري لم يُتابَع على حديثه الآنف؟.

ثمّ إنّ أبا عمرو قال: لا أعلم أحدا من أهل العلم بالحديث: المصنفين فيه عول على حديث الزهري في قصة ذي اليدين..

في حين علمت أنّ الثوري وأبا حنيفة وقاطبة الحنفية قد عوّلوا على حديث الزهري لإثبات أنّ أبا هريرة لم يشهد القصة؛ لأنّ ذا اليدين استشهد ببدر، فهل هذا جهل آخر أم هو تناكد وعناد؟!!.

هذا، وهناك روايات أخرى عن صحابة آخرين تروي قضية السهو المزعومة، أمسكنا عن تفصيل البحث فيها؛ خشية الخروج عن المقصود، وهي مع ذلك لا تنهض لإثبات شيء، ولقد أغنانا أبو عمرو ـ نفسه ـ مؤونة التطويل والتفصيل في قوله: وقد روى قصة ذي اليدين عبد الله بن عمر ومعاوية بن حديج بضم الحاء المهملة وعمران بن حصين وابن مسعدة رجل من الصحابة رضي الله عنهم، وكلهم لم يحفظ عن النبي ﷺ ولا صحبه إلاّ بالمدينة متأخراً[٣].

أقول: ومع ملاحظة ما خلصنا إليه من أنّ قضية السهو المزعومة مؤرخة قبل واقعة بدر، وأنّ ذا الشمالين هو ذو اليدين، يتضح المقصود؛ فعمران بن الحصين مثلاً حاله حال أبي هريرة؛ أسلم بعد معركة خيبر باتفاق، وعبد الله بن عمر لم يشركه النبي في معركة أحد؛ لأنّه كان صغيراً، فقس حاله على ما قبل بدر؛ مضافاً إلى أنّ ما روي عنه كان من طريق عبيد الله العمري، وهو مختلف فيه، والأكثر على خدش رواياته؛ على أنّنا لو قلنا باعتبار روايته ـ في هذا الصدد ـ كما هو رأي بعضهم، فهي نص في أنّ ابن عمر قال: كان إسلام أبي هريرة بعد مقتل ذي اليدين، وهو أمر لا

---

(١) حاشية السندي على سنن النسائي ٣: ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) مسند ابن الجعد: ٤١٧.

(٣) حكاه عنه النووي في شرح مسلم ٥: ٧١.

يوافق عليه النووي أو أبو عمرو أو غيرهما..

أمّا معاوية بن حديج فقد قالوا: إنّ له صحبة، لكن لم يذكروا أيّ دليل على ذلك، وغاية ما عندهم أنّه أسلم قبل وفاة النبي بشهرين[١] وفي هذا شكّ، لعدم الدليل، على أنّ معاوية هذا من أشد أهل النصب والعداوة لأهل بيت النبي عليهم السلام حتى أنّ الذهبي اعترف بأنّه كان من أسبّ الناس لأمير المؤمنين علي[٢]، علاوة على أنّه كان قائداً مبرّزاً لمعاوية بن أبي سفيان في صفين، وذراعاً يمنى لعمرو بن العاص في مصر؛ فهو الذي قتل محمد بن أبي بكر رضي الله عنه، بل هو الذي جعله ـ بعد أن قتله بلا رحمة ـ في جيفة حمار ميت وحرّقه فنسفه في الصحراء نسفاً؛ فخسر وخاب..

أقول: فلعل هذا هو السبب الذي جعل البعض يدرجه في قائمة الصحابة: تغطية لجرائمه التي لا تعدّ ولا تحصى، ومادام الصحابة كلّهم عدول فلا توجد مشكلة، ولقد أنصف ابن حجر حينما شكك في صحبته بقوله: مختلف في صحبته وهو من شيعة معاوية بن أبي سفيان[٣]، وفي موضع آخر من الإصابة نقل عن أحمد بن حنبل ويعقوب بن سفيان وابن حبّان في أحد قوليه أنّ معاوية بن حديج من التابعين وليس هو من الصحابة[٤].

وأمّا ابن مسعدة؛ فهو وإن ذكره كل من ابن الأثير في أُسد الغابة وابن حجر في الإصابة تحت عنوان هرم بن مسعدة، إلاّ أنّهما لم يذكرا دليلاً معتبراً على صحبته، سوى رواية مرسلة رواها أبو الشغب العبسي[٥]، وهو غير معروف.

الإشكالية الثانية: اضطراب الحديث

لإثبات ذلك لن نعدو ما أخرجه البخاري في عدّة مواضع من صحيحه؛ ففي النص الذي صدرنا به هذا البحث، شك ابن سيرين في الصلاة التي سهى فيها النبي، لكنّه كان على يقين أنّها إحدى صلاتي العشاء، وفي موضع آخر من البخاري

---

(١) حكى ذلك الزيلعي في نصب الراية ٢: ٨٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣: ٣٩.

(٣) الإصابة ٤: ٣٠٣. ذكر ابن حجر ذلك في ترجمة ابنه عبد الرحمان بن معاوية بن حديج.

(٤) الإصابة ٦: ١١٧.

(٥) أُسد الغابة ٥: ٥٧، الإصابة ٦: ٤٥٥.

أنّها مرددة بين الظهر والعصر[١]، وفي موضع ثالث من البخاري يروي ابن سيرين فيقول: إنّها إحدى صلاتي العشاء، وأكثر ظني أنّها العصر ركعتين [٢]، وفي موضع رابع من صحيح البخاري انصرف من ثنتين من دون أن يذكر صفة أو علامة [٣].

أقول: وهذا فقط في صحيح البخاري، فما بالك بمرويات بقية الصحاح والمسانيد؟!!!

من هو المستفيد؟!!!

المطالع لكتب التاريخ والسيرة يقف على حقيقة مذهلة؛ وهي أنّ الخليفة ابتداءً بمن نعرف وانتهاء بالعباسيين كحد أدنى، كان يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية؛ أي الدينية والدنيوية، وكان بالنظر لذلك يؤم الناس في أوقات الصلاة اليومية والعيدين وما شابه، ولقد ذكرت لنا كتب الأدب والتاريخ والسيرة عن هؤلاء الخلفاء والأمراء ما يخجل اليراع من تسطيره في هذا الشأن؛ فمنهم من يصلّي بالناس سكران، ومنهم من يلبس جاريته لباس الخلافة فتصلي بالناس وهي جنب سكرى والناس لا يعلمون، والأمثلة على ذلك لا يمكن استقصاؤها في كتاب واحد، وعليك بالرجوع لكتب الأدب والسيرة والتاريخ لتقف على ذلك بنفسك، ولا بأس بمراجعة كتاب أنساب الأشراف للبلاذري!! وفي كتاب الأغاني لأبي فرج الأصفهاني أخبارٌ كثيرة في فضائح الخلفاء في خصوص الصلاة..

ومن المجدي أن ينسب إلى النبي أنّه يصلّي ولا يعلم أنّه سهى ضمن مشروع التغطية على الخلفاء على حساب الدين..؛ وتداعيات هذا المشروع هي أنّ معالم الصلاة النبوية قد ضيّعت ولّما ينته العهد الإسلامي الأول، وكان الخلفاء بطبيعة الحال تخشى المواجهة لما في ذلك من حطّ الأقدار؛ فالخلفاء لا يعرفون من صلاة النبي محمد شيئاً يمكن أن يذكر، وهذا كفيل بأن يسحب بساط المصداقية من تحت سلطانهم، وفي المقابل فمشروع نسبة سهو النبي في الصلاة يخفف عنهم وطأة ذلك.

هذا ونعود لنتساءل: لماذا يروي سهو النبي في الصلاة خصوم أمير

---

(١) صحيح البخاري ٢: ٦٥.

(٢) صحيح البخاري ٢: ٦٦.

(٣) صحيح البخاري ٢: ٦٦.

المؤمنين علي؟.

وما معنى ما رواه البخاري في صحيحه عن مطرف بن عبد الله قال: صليت خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران بن الحصين فكان إذا سجد كبر وإذا رفع رأسه كبر وإذا نهض من الركعتين كبر؛ فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن الحصين فقال: لقد ذكرني هذا بصلاة محمد أو قال: لقد صلّى بنا صلاة محمد[١]؟.

وما رواه الطحاوي أيضاً عن الأسود بن يزيد قال: أبو موسى: تُذكّرنا صلاة علي بصلاة كنا نصليها مع النبي إمّا نسيناها وإمّا تركناها عمداً[٢]؟.

أقول: ما معنى ذلك؟ ومرّة أخرى نقول: هل يمكن عزو المسألة للصدفة والعشوائية، مع أنّ تخطئة النبي أضحت بالنظر لكل ما تقدم ظاهرة تاريخية تكررت بشكل فاحش عن خصوص خصوم أمير المؤمنين علي؟ وهل من الصدفة والاتفاق أنّ صلاة محمد لا يعرفها أو لم يحفظها غير علي؟؟؟.

أخرج الشافعي عن وهب بن كيسان، قال: رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثمّ قال (=ابن كيسان): كل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غيرت حتى الصلاة[٣].

بلى، إنّ بعض أساتذة التاريخ النقدي في العالم بل بعض فلاسفة التاريخ لا يمنعون من افتراض حدوث ظاهرة تاريخية اتفاقية عشوائية، لكنّهم جازمون بأنّها لا تتكرر، وإذا ما تكررت فليست ـ والحال هذه ـ اتفّاقية باتفاق منهم، بل هي في هذا الفرض تكشف عن وجود طائفة من العلل والأسباب المنظمة التي ينبغي أن تكون ناصعة غير خافية على باحث التاريخ، على أنّ الظاهرة التاريخية الاتفاقية (=التي لا تتكرر) لا تخرج عن نظام العلل والأسباب، لكنّ عللها وأسبابها خفية مستورة، لذلك تبدو وكأنّها عشوائية اتفاقية..

ما نريد قوله من ذلك أعلنّاه للقارىء الكريم في مطاوي ما سبق أكثر من مرّة، لكن مقصودنا التأكيد على أنّ ظاهرة تخطئة النبي عن خصوص خصوم أمير المؤمنين علي، التي تكررت بشكل فاحش في مراحل تاريخية كثيرة، لا بدّ أن تكون عللها

---

(١) صحيح البخاري ١: ١٩١.

(٢) شرح معاني الآثار ١: ٢٢١.

(٣) الأم ١: ٢٦٩.

علي، التي تكررت بشكل فاحش في مراحل تاريخية كثيرة، لا بدّ أن تكون عللها وأسبابها ناصعة، واضحة، غير خافية لكل باحث منصف، وإذا كان الأمر كذلك ـ وهو كذلك ـ لا بدّ من افتراض بناء ضخم من المعرفة عند خصوم أمير المؤمنين علي قادر على أن يحرف بمسيرة التاريخ والإسلام إلى غير الوجهة التي أريدت لها!!!.

وقفة مع قوله تعالى: ﴿وشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾.

هل النبي في حاجة للمشاورة؟

قد يزعم البعض أنّ ظاهر قوله تعالى: ﴿وشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ يفيد أنّ الرسول ﷺ في حاجة لمشورة غيره، ويترتب على ذلك عدم كفاية المقررات النبوية لتغطية حاجات المسلمين المعرفية، وبعبارة أخرى عدم كفاية السنة النبوية إلاّ بملاحظة ما يشير به الصحابة على الرسول؛ حيث أنّ قوله تعالى: ﴿وشَاوِرْهُمْ﴾ أمرٌ، وهو ظاهر في وجوب مشاورة الصحابة بلا ريب ولا ترديد.

وقد ذكر المباركفوري في كتابه تحفة الأحوذي مذاهب الناس في تفسير هذه الآية، وكان من ضمن الأقوال التي ذكرها ما أورده بقوله: وقالت طائفة: أمر الله الرسول بمشاورة الصحابة، فيما لم يأته ﷺ وحي ليبين صواب الرأي[1].

وهو صريح في أنّ مقام النبوة غير قادر على التغطية المعرفية، وأنّه بحاجة لمشاورة الصحابة فيما ليس فيه وحي، وهو يقتضي جهل الرسول بأحكام الله في هذا الفرض، وإنّما أمره الله بالمشاورة لسد هذا الخلأ، وواضح أنّ الالتزام بذلك يوسع من مفهوم السنة النبوية إلى ما هو أكثر من قول النبي وفعله وتقريره..؛ إلى ما أشار به الصحابة عليه أيضاً.

لكن هذا الاستدلال (=التفسير) باطل بيقين؛ لأنّه لم يؤثر عن جمهور الصحابة والتابعين، على أنّي اعتقد أنّ الالتزام بمثل هذا التأويل مفتاحٌ لما وُصِدَ من أبواب الضلال، وقد حمل عنّا مؤونة الجواب عن هذا الأمر الباطل كثير من الأعلام منهم الإمام الشافعي القائل: قوله تعالى: ﴿وشَاوِرْهُمْ﴾ على معنى استطابة أنفس المستشارين أو المستشار منهم، لا أنّ برسول الله ﷺ حاجة إلى مشورة أحد، والله

---

(١) تحفة الأحوذي ٥: ٣٠٦.

عزوجل يؤيده ﷺ بنصره، بل لله ورسوله المنّ والطول على جميع الخلق...[١].

وقل في موضع آخر: قوله تعالى: ﴿وشَاوِرْهُمْ...﴾ لم يجعل الله لهم (=للصحابة) معه ﷺ أمراً؛ إنّما فرض عليهم طاعته، ولكن في المشاورة استطابة نفوسهم[٢].

وروى في كتابه الأم قال: أخبرنا ابن عيينة عن الزهري قال: قال أبو هريرة: ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ[٣].

ونقل عن الحسن (=البصري) في قوله تعالى: ﴿وأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾: إنّ النبي كان غنياً عن مشاورتهم، ولكنّه ﷺ أراد أن يستن بذلك الحكام[٤].

وقال البهوتي في كشف القناع: والحكمة أن يستن بها الحكام بعد الرسول ﷺ؛ فقد كان ﷺ غنياً عنها بالوحي[٥].

ولابن حزم كلمة جامعة في المقام يقول فيها: قوله تعالى: ﴿وشَاوِرْهُمْ...﴾ فيما أبيح له فعله وتركه لا في شرع الدين بما لم يأذن فيه الله تعالى، ولا في إسقاط فرض فرضه الله تعالى، ولا في إباحة ما حرمه الله تعالى، ولا في تحريم ما أحلّه الله تعالى، ولا في إيجاب ما لم يوجبه الله تعالى، وقد قل تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ فصح أنّ الأخذ برأيهم لا يجوز في الدين إلاّ حيث صححه رسولَ الله، وما كانَ هكذا فإنّما صح طاعة لرسول الله ﷺ لا اتباعاً[٦].

وقال البخاري في صحيحه في باب قوله تعالى: ﴿وأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ وقوله: ﴿وشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾: إنّ المشاورة قبل العزم والتبيين؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾ فإذا عزم الرسول ﷺ لم يكن لبشر التقدم على رسول الله ﷺ، وشاور النبي ﷺ أصحابه يوم أحد في المقام والخروج، فأشاروا عليه بالخروج

---

(١) الأم للشافعي ٦: ٢١٨.

(٢) الأم للشافعي ٥: ١٩.

(٣) الأم ٧: ١٠٠.

(٤) الأم ٧: ١٠٠، المجموع النووي ٢٠: ١٣٨، مغني المحتاج ٤: ٣٩١.

(٥) كشف القناع ٥: ٢٤.

(٦) المحلى لابن حزم ٩: ٣٦٤.

(أي بالخروج للقتال) فلمّا لبس لامته قالوا له: أقم، فلم يمل إليهم بعد العزم، وقال ﷺ: «**لا ينبغي لنبي يلبس لامته فيضعها حتى يحكم الله**» [١].

وقد حكى المباركفوري عن قتادة والربيع وابن إسحاق أنّهم قالوا: أمر الله تعالى الرسول بمشاورة الصحابة في مكائد الحروب وعند لقاء العدو؛ تطييباً لنفوسهم وتأليفاً لهم على دينهم، وليروا أنّه يسمع منهم ويستعين بهم على العدو، وإن كان الله سبحانه وتعالى أغناه عن رأيهم بوحيه[٢].

وحكى؛ أي المباركفوري عن الحسن والضحاك في تفسير الآية أنهما قالا: ما أمره الله تعالى بالمشاورة لحاجته إلى رأيهم وإنّما أراد أن يعلم ما في المشورة من فضل[٣].

ما أثر عن الرسول في تفسير الآية!!

وفيما سوى هذه الأقوال ورد ـ بسند معتبر ـ عن أنس وابن عباس أنّه لمّا نزل قوله تعالى: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**﴾ قال الرسول ﷺ: «**أما أنّ الله ورسوله يغنيان عنها (=المشاورة) لكن جعلها الله رحمة لأمتي**» [٤].

وخرّج العجلوني في كشف الخفاء عن عائشة في تفسير الآية أنّ النبي قال: «**إن الله أمرني بمداراة الناس كما أمرني بتبليغ الأحكام**».

وعقب العجلوني على ذلك بقوله: وفي الباب عن أنس وابن عباس وعلي؛ يتقوى بعضها ببعض[٥].

والمستفاد من هذه النصوص ـ المعتبرة ـ أنّ عملية المشاورة تنطوي على المداراة والرحمة بالأمة، والرسول ﷺ كما أنّه مأمور بتبليغ الدين من قبل الله تعالى، مأمور

---

(١) صحيح البخاري ٨: ١٦٢.

(٢) تحفة الأحوذي ٥: ٣٠٦.

(٣) تحفة الأحوذي ٥: ٣٠٦ ومصنف بن أبي شيبة ٦: ٢٠٧.

(٤) فيض القدير ٥: ٥٦٥، سبل الهدى والرشاد ١٠: ٣٩٨.

(٥) كشف الخفاء ١: ٤٢٢، ونلفت النظر إلى أنّ الطبري في تفسيره ٤: ٢٠٤، أخرج عن الحسن البصري والضحاك والربيع بن أنس وقتادة وابن إسحاق بأسانيد كلها مأخوذ بها ومعول عليها تنص على أنّ الآية نزلت تطييباً لنفوس الصحابة ليس غير. وقد ذكر ابن الجوزي في زاد المسير ٢: ٤٧ أنّه قول مقاتل أيضاً.

أيضاً بمداراة الصحابة، ولكن في غير شؤون الدين كما هو نص ما خرّجه العجلوني، على أنّ ما روي عن أنس وابن عباس نص في أنّ الله ورسوله يغنيان عن المشاورة. ولكن لله غرض منها وهي مداراة الصحابة والرحمة بالأمة.

الآية تفسر نفسها!!

تقول الآية الثامنة والخمسون بعد المائة من سورة آل عمران: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾.

فيما اعتقد لا يمكننا أن نقف على مرامي الآية هذه بشكل جيد من دون قراءة الآيات التي سبقتها من سورة آل عمران؛ فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ * وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ * فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا...﴾[1].

وإذن فهذه الآيات واردة في سياق قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ﴾ أي فرّوا وانهزموا ﴿يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ في معركة أحد، حينما باعوا الرسول ﷺ بأيسر الأثمان، وحينما سلّموه للمشركين شرّ تسليم؛ ولقد أجمع الناس أنّ الذي بقي يدافع عن الرسول ﷺ والرسالة بما آتاه الله من قوة هو علي بن أبي طالب حيث كان عليه السلام طاعةَ الرسولِ ﷺ التي تذب عنه؛ مشحوناً باليقين.

---

(١) آل عمران: ١٥٥ ـ ١٥٨.

ولنا الحق في أن نتساءل: كيف يأمر الله سبحانه الرسول ﷺ بمشاورة هؤلاء الصحابة الانهزاميين الذين برهنوا على أنّهم مستعدون تمام الاستعداد لبيع الرسول ﷺ إذا حمي الوطيس كما حدث في أحد؟.

أو ليس الثابت أنّ الجبان ليس أهلاً للمشاورة؟.

ليست هناك إجابة للخروج من هذه العويصة إلاّ أن نقول: إنّ قوله تعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ متفرع على قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ أي أنّ الله تعالى أمره بالعفو عنهم، والاستغفار لهم، ومشاورتهم، حتى لا ينفضّوا من حوله، وهذا يجسّد مفهوم المؤلفة قلوبهم حذو القذة بالقذّة؛ إذ الحكمة تقتضي العفو عنهم؛ فالإسلام ـ على أيسر القول ـ مهدد الوجود؛ لأنّه ما زال غضاً طرياً؛ خاصة أنّ المسلمين قد خسروا المعركة في أحد..

آية ذلك أنّ الله ورسوله استثنيا الصحابة من حكم شرعي مجمع عليه بين أهل القبلة حينما عفوا عنهم بسبب الفرار من الزحف؛ فقد اتفق المسلمون أنّ الفرار من الزحف الذي يقوده المعصوم كبيرة لا تغتفر، وإثم لا يوازيه إثم، لكن مع ذلك عفى الله ورسوله عنهم؛ ائتلافاً لهم، وتطييباً لنفوسهم، وإبقاءً لبيضة الدين، والأهم من ذلك رحمة لهم أو بهم؛ كيما لايدخلوا النّار.

وإذن فقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ﴾ ينطوي على حكمة ائتلافهم حتى لا ينفضوا من حول الرسول ﷺ والدين ما زال غضاً طرياً، وليرحموا، لا أنّهم أهل للمشاورة؛ إذ قد أثبتوا ـ بنجاح ـ أنّهم ليسوا بأهل ذلك؛ لأنّ عقلاء الأرض في طول التاريخ لا يستشيرون الانهزامي الجبان، المستعد لبيع مبادئه لأيّ سبب، فكيف بمن يرجح مجرد الفرار، والجبن، على الله العظيم ورسوله الأمين؟.

من هو المقصود الأول بالمشاورة؟

روى الحاكم بسنده عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾: أبو بكر وعمر.

وقد علق عليه الحاكم في المستدرك بقوله: هذا حديث على شرط الشيخين ولم

يخرجاه[١]، وقد تابعه الذهبي على ذلك في تلخيص المستدرك[٢].

لكن كون المقصود بالمشاورة الخليفتين أبا بكر وعمر مشكلة المشاكل، بل هي عويصة لا يستطيع الخروج منها من يفضلهما على كل أحد بعد رسول الله ﷺ؛ إذ الشيخان في ضوء تداعيات الآية، وأولويات علم التفسير، والنص المتقدم، بحاجة للائتلاف وتطييب النفس، حتى لا ينفضا من حول الرسول ﷺ، ومع الغض عمّا رواه ابن عباس، فالخليفتان أبو بكر وعمر هما المقصودان بالمشاورة على ضوء إطلاق: ﴿وشاورهم﴾ كما أنّهما مقصودان أيضاً بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ وبقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ وبقوله: ﴿وَلَقَدْ عَفَا اللهُ عَنْهُمْ﴾..

ومجموع ذلك يبين أنّ الرسول ﷺ إنّما عفى عن الخليفتين أبي بكر وعمر وعن بقية الصحابة الفارّين عن الزحف، المنهزمين من المعركة؛ لائتلافهم، كيما لا ينفضّوا من حوله؛ والأمر هو الأمر في حكمة المشاورة واللين، ومن التحريف الواضح تفسير الآية ـ كما يحلو للبعض أن يفسرها ـ بحاجة الرسول ﷺ إلى آراء الصحابة فيما لم ينزل فيه وحي، وما هو أعظم من هذه المصيبة أن يجعل من قوله تعالى: ﴿...وشاورهم...﴾ فضيلة للشيخين الخليفتين أبي بكر وعمر؛ حيث اختصهما الوحي (كمصداق أكمل) بالمشاورة تقديماً لهما على بقية الصحابة.

إنّ التركيب الأدبي للآية يجزم بأنّ الوحي والرسول والدين كل في مرتبته يتوقعون انفلات هؤلاء الصحابة الذين استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا، عن الصراط المستقيم، وعن طريقة سيد الأنبياء والمرسلين، وعن مبادئ الدين، وما مسألة الأمر بالمشاورة واللين والعفو إلاّ دواءٌ قادرٌ على قمع ذلك الداء، والتعبير القرآني عنه بالانفضاض من حول الرسول ﷺ أروع تعبير..

---

(١) مستدرك الحاكم ٣: ٧٠.

(٢) تلخيص المستدرك ٣: ٧٠.

تساؤل مهم!

لماذا يقدم الرسول الشيخين على الصحابة في المشاورة؟!!!

هناك تساؤل مهم مطروح في المجتمع الإسلامي بقسميه السني والشيعي على مدى قرون عديدة، لم يجب عنه السنة ولا الشيعة بشكل مقنع حتى هذه اللحظة..

قال ابن تيمية: وكان النبي في مشاورته لأهل الفقه والرأي يقدم في الشورى أبا بكر وعمر، فهما اللذان يتكلّمان في العلم، ويتقدمان بحضرته على سائر الصحابة مثل مشاورته في أسارى بدر وغير ذلك[1].

وحاصله: أنّنا نجد أبا بكر وعمر شاخصين مقدّمين على الصحابة في كل مواقف الرسول ﷺ المحورية بل والخطيرة، حيث يقدّمهما في المشاورة فلماذا ذلك؟. فمثلاً في معركة خيبر نجد أنّ أبا بكر وعمر هما المقدّمان على الصحابة بمباشرة المعركة، ولمّا أثبتا فشلهما، وجاءا يجبنان من معهما، ومن معهما يجبنهما، قال الرسول ﷺ حينذاك: «**لأبعثنّ رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله يقاتلهم حتى يفتح الله له ليس بفرار**» فبعث علياً عليه السلام[2].

فهذا مثال من عشرات الأمثلة، والتساؤل هنا: هو أننّا إمّا أن نفترض أن قرار الرسول ﷺ ليس حكيماً حينما بعث أبا بكر أو عمر أو كليهما لهذه المعركة؛ مع علمه بأنّهما يمكن أن يفرّا كما حصل في أحد وحنين والأحزاب وغير ذلك..، وإمّا أن نفترض أنّ هناك دافعاً سماوياً لأن يقدمهما الرسول على بقية الصحابة.

والاحتمال الأول لا يصار إليه إلاّ بالخروج من الدين، فلم يبق إلاّ الاحتمال الثاني، وهو على ضوء ما قدّمنا ليس غير تطييب النفوس وائتلاف القلوب ومراعاة الشعور والعقول؛ وقد أثبتت النصوص والأخبار أنّ الصحابة عموماً كانوا يتطاولون لإثبات بطولاتهم أمام الرسول ﷺ، لكن النتيجة أنّهم كانوا يفشلون في الاختبار على الأعم الأغلب!! وكان على الرسول أن يعطيهم الفرصة بل الفرص؛ لأنّه مأمور من الله بذلك، وقل مثل ذلك حينما تجد في كتب التاريخ والحديث والسيرة أنّ الصحابيين الشاخصين في قضية أسرى بدر هما أبو بكر وعمر؛ فالذي نجده أنّ النبي

---

(١) منهاج السنّة ٤: ٢١٢. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٨: ٢٢٥، مستدرك الحاكم ٣: ٣٧.

قدّمهما على من سواهما من الصحابة في قضية التخيير بين القتل وأخذ الفداء، فلماذا؟.

جواب ذلك على ضوء نص ابن عباس وعلى ضوء ما قدمنا؛ تطييباً لنفسيهما؛ لائتلافهما حتى لا ينفضا من حول الرسول، ولابد من التنبيه إلى أنّ الغرض السماوي من تقديمها لا يقف أمره على الائتلاف وتطييب النفوس؛ فهناك أغراض سماوية أخرى لا تقل أهمية عن ذلك؛ كجعل الصحابة على المحك، لرفع الستار عن معادنهم وجواهرهم وثباتهم وقابليتهم وغير ذلك...، وحتى يتوفر الجواب للأجيال اللاحقة إذا ما واجهتهم أسئلة من مثل من يستحق الخلافة من الصحابة مثلاً؟ أهم الراسخون الثابتون أم المهلهلون الذين يميلون مع كل ريح؟!!!...

وقل مثل ذلك حينما تجد أبا بكر وعمر هما الشاخصين المقدمين على الصحابة في قضية قتل المصلي؛ أي ذاك الذي دخل المسجد فأمر الرسول بقتله، فأراد أبو بكر وأراد عمر أن يفوزا بطاعة الرسول ﷺ بامتثال هذا الأمر، فقدّمهما الرسول لذلك، ولكنّهما كما أعلن التاريخ فشلا مرة أخرى، فبعث علياً لكن لم يجده.

وهنا يتجلى التساؤل بهذه الصيغة؛ إذ ألم يجرب الرسول ﷺ وهو أكثر الخلق حكمة أبا بكر وعمر في مواقف اختبارية خطيرة وفشلا، فكيف يقدمهما في مسألة خطيرة من مثل هذه؟.

بلى إنّها خطيرة: لأنّ النبي ﷺ قال بعد أن فشل أبو بكر وعمر في الاختبار وبعد أن بعث علياً عقبيهما فلم يجده: «**لو قتل هذا ما اختلف من أمتي رجلان**» [1].

وإذن فالرسول ﷺ إنّما قدم أبا بكر وعمر في هذه الأمور وعشرات غيرها ممّا يعسر علينا استقصاؤها هنا؛ لأنهما في ضوء ما رواه ابن عبّاس مقصودان بالمداراة بالذات، وعلة ذلك حتى لا ينفضا من حوله؛ أي حتى تحفظ بيضة الدين، لكن بهذه الطريقة المُرّة..

وتحسن الإشارة إلى إشكالية أخرى؛ كثيراً ما يطرحها أهل السنة في مجادلاتهم

---

(١) الإصابة ٢: ٣٤١، مسند أبي يعلى ٧: ١٦٩، وفيه: أنّ المصلي هو ذو الثدية زعيم الخوارج؛ الذين وصفهم الرسول بأنهم: «**كلاب أهل النار**» ومن حقنا أن نتساءل: هل أنّ هذا الوصف كلاب أهل النار ينطبق على كل من استحل قتال أمير المؤمنين علي وهو ظالم له أم الخوارج فقط؟!!! ينبغي إمعان البحث في ذلك.

الكلامية مع الشيعة حول من يستحق الإمامة؛ وحاصلها: إنّ النبي لو كان أوصى لعلي بالخلافة ونص عليه؛ فكيف سكت علي عن حقه مع أنّ السكوت حرام، ولماذا نجد علياً لا يبخل عليهم بنصيحة في حرب أو في سلم؟ ولماذا يصلي بصلاتهم ويحضر مجالسهم و...؟

أحسب أنّ جواب ذلك اتضح في ضوء كل ما قدمنا، وهو أنّ النبي إذا كان مأموراً بمداراة الصحابة وبالذات أبي بكر وعمر طبقاً لنص ابن عباس حتى لا ينفضوا، فما هي وظيفة أمير المؤمنين علي وهو حيال ما كان الرسول حياله؟!!!.

هذا ولابد من الإشارة إلى أنّ المنهج الذي تعاطيناه في تفسير الآية التي اعتمد بالدرجة الأساس على النصوص النبوية المعتبرة والصحيحة وعلى الدلالات القرآنية الواضحة، قد كشف اللثام عن قيمة الصحابة في حسابات الوحي وعن معادنهم، وأنّهم ـ على الأعمّ الأغلب ـ إن صعدوا وإن نزلوا يُتَوَقَّع منهم الانفضاض من حول الرسول، ثمّ من الدين، بين الفينة والأخرى، كما قد كشف اللثام عن عظمة طريقة تفكير المصطفى الأمجد محمد؛ وأنّه كان يقاتل في جبهتين.. الأولى: جبهة الكفار، والثانية: جبهة الصحابة الذين: ﴿اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ وسلاحه في الأولى السيف مع انتفاء كلّ خيارات السّلم، وسلاحه في الثانية المداراة وكظم الغيظ والعفو واللين و...، هذا من هذا الجانب..

ومن الجانب الآخر وبملاحظة مناهج الآخرين في تفسير الآية نجد أنّ قيمة الرسول ﷺ ـ خلال مناهجهم تلك ـ هزيلة جدّاً قياساً بقيمة الصحابة، بل نجد الرسول مخطئاً والصحابي معصوماً، ضاربةً هذه المناهج بالحقائق القرآنية والوقائع الوجدانية عرض الجدار، وذلك إلى درجة أنّك إذا تحدثت أياماً وأسابيع في أخطاء النبي ﷺ المزعومة وأنّه ليس بمعصوم لا يرى المتطرفون بذلك بأساً، لكن إذا قلت: إنّ فلاناً من الصحابة قد أخطأ، وقد استزله الشيطان ببعض ما كسب؛ في أحد مثلاً، كما نصّت الآيات الآنفة، وكما نصّت مصادر أولئك المتطرفين المعتمدة عندهم، حكموا عليك بالكفر والزندقة والضلال، فلماذا كل ذلك؟ وما هو الغرض من مشروع الحط من قدر النبي ﷺ من أجل الصحابة؟؟؟؟.

خلاصة البحث في عصمة النبي ﷺ

ينبغي أن ننبّه إلى أنّ هناك مزاعم أخرى لعدم عصمة النبي، لم نر حاجة في التعرض لها؛ لأنّها في الحقيقة لا تستحق ذلك؛ فما عرضنا له آنفاً أقوى ما في جعبة النافين للعصمة من أدلّة، ولك أن تقيس على ذلك المزاعم الباقيات، والدعاوى الأخرى الفارغات التي يتعبّد بها خصوم علي، مضافاً إلى أنّ دراستنا هذه لا تهدف لأنّ تجعل من العصمة موضوعها الأول إلاّ بالمقدار الذي بان، فإنّ زج مسألة عصمة النبي في مثل هذه الدراسة الإسلامية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمنظومة العقائد الأم، إنّما هو لما يترتب على القول بالعصمة من آثار شرعية وعقائدية؛ الأمر الذي يحدد لنا ـ بشكل دقيق ـ كبرى المقولات الإسلامية؛ المرتبطة عضوياً بنظرية المعرفة الإسلامية، ومن ذلك مقولة السنة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والسلام..

فمقولة طاعة الرسول ﷺ التي أكثر القرآن من ذكرها والتأكيد عليها ترتبط بمسألة العصمة ارتباطاً وثيقاً؛ فحدود هذه المقولة تابعة لحدود مقولة العصمة حذو القذة بالقذة؛ فمتى ما اعتقدنا ـ كما هو الحق ـ أنّ النبي معصوم في كل شيء وجب علينا طاعته في كل شيء، ومتى ما كان العكس فلا طاعة تذكر.

وهكذا الحال في مقولة سنة النبي التي هي توأم شرعي لمقولة العصمة؛ فمساحة السنة مع القول بالعصمة تتوسع لكل شيء..؛ لكل أقوال النبي ولكل أفعاله ولكل تقريراته؛ في أكله وفي شربه وفي مزاحه وفي غضبه وفي رضاه وفي مرضه، في أمور الدنيا وفي أمور الآخرة وفي كل شيء؛ لأنّه لا يقول إلا حقاً ولا يفعل إلاّ حقاً، لكن مع افتراض عدم العصمة فالسنة تتضيق للغاية، خضوعاً لسلطة المصالح والأهواء...

مقولة عدم العصمة = آيويديولوجية

وفيما اعتقد فإنّ أجلّ ما خلصنا إليه من مجموع مبحثي هذا الفصل، هو الملازمة بين القول بعدم عصمة النبي وبين عدة قضايا..، ثم إنّك جدّ عليم بأنّ مثل هذه الملازمة تسفر عن أنّ عدم العصمة مقولة معرفية كبيرة وليست هي مسألة طارئة أو مصطلحاً عارضاً على هذا العلم أو ذاك؛ فإليك..

١ ـ الجرأة على الرسول.

٢ ـ تخطئة النبوة بأدنى سبب.

٣ ـ التخطيط للتواطؤ على رسول الله ﷺ وجهاً لوجه، كما نصّت أم المؤمنين عائشة على ذلك وكما فعلت حفصة.

٤ ـ إغضاب النبي لأدنى سبب، كما جزمت بذلك أم المؤمنين حفصة في رواية البخاري وعائشة في رواية البخاري وفي غيره.

٥ ـ الاكتفاء بكتاب الله والازورار عن السنة، بل رميها في سلة المهملات القرشية تحت شعار حسبنا كتاب الله.

٦ ـ التدخل في شؤون النبوة؛ كتدخل الخليفة عمر في الشفاعة مثلاً.

٧ ـ القول بالرأي في دين الله؛ وهذا على حساب القرآن والسنة، وهو من نتائج آيديولوجية: حسبنا كتاب الله، كما في: نعمت البدعة هذه، ورأي رأيته، ولا أرى بذلك بأساً..

٨ ـ عدم الحرج بقتل أولاد النبيين، كما فعل القرشيون بآل محمد في كربلاء، وفي غير كربلاء، مع أنّ آل محمد هم أوعية السنّة كما سيتبين ذلك لاحقاً.

٩ ـ بغض آل محمد، كما جزم بذلك ابن الزبير ومعاوية، بل عموم قريش فيما نص الخليفة عمر بن الخطاب بقوله لابن عباس: كرهت قريش أن تجتمع فيكم النبوة والخلافة فتبجحوا بجحاً وغير ذلك من النصوص والمواقف.

١٠ ـ حسد النبوة اللامتناهي، كالذي أنكره المغيرة بن شعبة على معاوية.

١١ ـ ترك السنة بغضاً لعلي ولآل محمد، كما نص على ذلك ابن عباس.

١٢ ـ الحط من قدر النبوة.

١٣ ـ الشك في النبوة، كما وقع للخليفة عمر في صلح الحديبية.

١٤ ـ التستّر على فضائح الصحابة الكبار، فما من دليل على عدم العصمة إلاّ وله توأم قبيح المنظر من فضائح ذلك الخط.

١٥ ـ التشابه الغريب ـ في تقييم الأنبياء ـ بين طريقتي تفكير اليهود والقائلين بعدم عصمة النبي ﷺ من المسلمين.

١٦ ـ خصوم أمير المؤمنين علي وأهل بيته وعموم أتباعه هم القائلون بعدم عصمة النبي ﷺ.

١٧ ـ خصوم أمير المؤمنين علي هم من روى الأخبار في عدم عصمة النبي.

وإذن فالقول بعدم عصمة النبي ﷺ بملاحظة كل هذه الأمور ينبىء عن

آيديولوجية ضخمة، بل لا إسراف فيما إذا ذهبنا إلى أنّ نفس هذا القول هو آيديولوجية، وإذا ما قبلنا باليسير فأقل ما يمكن افتراضه هو أنّ القول بعدم العصمة أوفر عناصر الآيديولوجية وأكثرها دسومة..، ونعاود التأكيد على أنّ القول بعدم عصمة النبي ﷺ بملاحظة ما يلازمه من هذه الأمور السبعة عشر وربما غيرها، وبملاحظة أولويات القرآن ومعطياته، والتاريخ ومسلماته، ليس قولاً ابتكره القرشيون حديثاً في القرن السابع الميلادي (الأول الهجري) إذ أنّنا نجد تشابهاً مذهلاً بين المنظومة العقائدية للقائلين بعدم عصمة النبي وبين منظومة العقائد اليهودية؛ فمع إمعان النظر البسيط في كتب التفسير والتاريخ نجد أنّ جلّ عناصر الآيديولوجية السابقة بل كلّها موجودة قبل مجيء الإسلام بمئات السنين؛ والقرآن خلال آياته المحكمة التي هي بالعشرات ينسبها لليهود، ويلصقها بطريقتهم في فهم الدين، وفي التعامل مع الأنبياء؛ فهل من الصدفة في شيء أن نجد أنّ آيدولوجية الكتلة القرشية ومنظومة عقائدهم ـ من هذه الزاوية ـ هي عينها التي عند اليهود؟ فقد عرفت أنّ الجميع يحاول الحط من قدر النبوة والخدشة بمقامها!!!.

إنّ هذا إن دل فإنّما يدل ـ على الأقل ـ أنّ القول بعدم عصمة النبي ﷺ فرضية يهودية، وليست هي نظرية ابتكرها القرشيون!! بلى، هذه هي الحقيقة، ولكن الذي نعجب له أنّ ما فعله الأمويون في كربلاء وفي واقعة الحرة، وسب أمير المؤمنين علي وآل محمد ثمانين سنة على منابر الإلحاد والعناد مع أنّه سب لنفس الرسول، وقتل شيعته بطرق تقشعر لها الأبدان والاستهتار بكل شيء و...، أمر لم نألف شدّته إلاّ عن اليهود في الأخبار التي تتحدث عنهم، هذا من جهة..، ومن جهة أخرى هناك صلة رحم بين عدة مقولات؛ فالسنة النبوية، عصمة النبي، طاعة النبي، دخول الجنة، السقوط في النار، الاحباط، الثواب، العقاب، الحشر، الحساب، العذاب الأليم، الفوز العظيم، البناء الاجتماعي، الصلاح الإنساني، التدهور الأخلاقي، اطمئنان القلوب، وغيرها الكثير، كلها متلازمة بنحو من أنحاء التلازم الذاتي..، وهذا هو عين الذي توصلنا إليه في بحوثنا القرآنية السابقة.

وإذن فالبحث الموضوعي في السنة النبوية لا يقف عند القول والفعل والتقرير كما هو ديدن الدراسات البسيطة، بل يتعدى ذلك إلى البحث حول منظومة العقائد الإسلامية التي تتألف من مجموع تلك المقولات؛ أي تلك التي تجمعها بالسنة النبوية

ملازمة ذاتية غير منفكة، وهذا هو الذي دعانا لتطويل البحث في عصمة النبي ﷺ، فافهم ذلك..

..وأهمّ ما خلصنا إليه..

..هو أنّ خصوم أمير المؤمنين علي ـ كما أثبتت الأرقام ـ هم وليس غيرهم القائلون بعدم عصمة النبي ﷺ، ومن ثمّ فهم دون غيرهم من روى الأخبار المكذوبة في ذلك، وهم من أصرّ على روايتها خلفاً عن سلف، وهذه النتيجة التاريخية، الـ ـمية، المهمّة، كافية لأن تعلن عن طريقة تفكير هذا النمط من الصحابة، وهي كافية لأن تبرهن على أنّ القول بعدم عصمة النبي بمثابة عنصر مهمّ جدّاً من عناصر تلك الطريقة الأخطبوطية من التفكير، بلى هذه النقطة المضيئة كافية ـ لعمر الله ـ لإثبات ذلك، لكن ماذا لو ضممنا إليها بقية الأمور الستة عشر الماضية؟؟؟ لا شيء سوى آيديولوجية ضخمة..

وحتّى لا ينسى القارىء الكريم فإنّ غرضي الأسمى من هذا الفصل على الأقل، ومن هذه الدراسة على الأكثر، هو استلال ما يتسنّى لي استلاله من عناصر تلك الطريقة اللامشروعة في التفكير، وهذا هو عين الهدف الذي أسعى إليه في أكثر الفصول اللاحقة..؛ كل ذلك لأجل تسليط الضوء على شبح آيديولوجية ترك السنّة النبوية من بغض أمير المؤمنين علي، والغوص في أعماقها لاستلال عناصرها عنصراً عنصراً؛ حتى أراها ـ وتراها ـ كما هي، على حقيقتها، بلا أقنعة..، ولقد أمعنت التوضيح في مقدّمة هذه الدراسة أنّ أزمة الصراع فيما بين المسلمين بل كلّ الأفكار ليست هي النصوص بما هي نصوص، مقدّسة أو غير مقدّسة، ولا المعطيات التاريخية بما هي معطيات، ولا غير ذلك..

إنّ الأزمة ـ كلّ الأزمة ـ فيما أعتقد به وأدين، ضياع الرؤية (=المنهج) التي على ضوئها ننصهر في قوله تعالى ـ مثلاً ـ : ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ﴾ فهل نفعل ذلك على ضوء طريقة تفكير هذا الصحابي أم ذاك؟ تلك الفئة أم أختها؟ مع أنّها متقاطعة تماماً؟ فهذا هو المهم؛ لأجل ذلك فأسمى أغراض الدراسة اللاحقة ـ في عرض ذلك الغرض ـ هو محاولة رسم حدود طريقة تفكير النبوة وهي حيال ذلك الأخطبوط الذي لا يحيى أو لا يريد أن يحيى إلاّ على بغض أمير المؤمنين علي وترك سنّة النبي لأجل ذلك البغض الآيديولوجي!!!.

وعلى هذا الأساس فقد أتعب نفسه نصر حامد أبو زيد ـ وغيره من الجدليين ـ كثيراً وهو يحاول إيجاد آليات مجدية لقرائة النصوص الإسلامية المقدّسة كيما يتطور العقل الإسلامي فيما يهدف هو، لكن لا أدري هل يغيب عليه أنّ النص القرآني أو النصّ النبوي لا يمكن أن يقرأ إلاّ في حريم طريقة تفكير النبي ﷺ فقط وفقط؟ فكيف يريد منّا أن نقرأ تلكم النصوص من منطلق طريقة تفكير معلبّة جاء بها من الغرب المسيحي، انبروتستانتي، النّاقم على الكنيسة؟!!.

فهل يقبل منّا أبو زيد ـ مثلاً ـ أن نقرأ مقولة العولمة وهي مقولة آيديولوجية مسيحية غربية خلال طريقة تفكير إسلامية؛ أي من منطلق ما يقرره القرآن مثلاً[1]؟ أنا أعلم أنّه سيستلقي ويضحك!!. فكيف يريد هو ـ إذن ـ أن يقرأ القرآن كلّه وسنّة النبي كلّها بطريقة تفكير مستعارة عن البروتستانت النّاقم على الكاثوليك؟؟؟. ماذا سينتظر منّا أبو زيد؟!!!.

أريد أن أقول ـ فيما أنا فيه ـ : إنّه لا يمكن لأحد ـ حتّى المسلم ـ أن يزعم أنّه قادر على قرائة النصوص المقدّسة، القرآنية والنبوية، من دون أن يقف على طريقة تفكير النبي ﷺ، لكن لمّا كان المسلمون متقاطعون في ذلك فيما هو معلوم، فطريقة تفكير النبي ضائعة أو مغيّبة..، وأيضاً لمّا كان المسلمون متقاطعون خلال أربعة عشر قرناً من الزمان، فطريقة نفكير النبي ﷺ ضائعة أو مغيّبة أربعة عشر قرناً من الزمان؛ وللتغييب والتضييع أسباب سنأتي عليها بالتفصيل في الفصول اللاحقة..

لأجل ذلك كان من الضروري أن نقف على طرق تفكير المسلمين المتقاطعين في قرائة القرآن وسنّة النبي أركيولوجيّاً[2]، وبمقارنة ذلك بالثوابت الإسلامية التي لا يرقى إليها شك (=المتواترات أو التي تكاد) يمكننا الوقوف على ضفاف طريقة النبي محمد في التفكير، والدراسة التي بين يدي محاولة جدّية في هذا السبيل.

---

(١) من نتائج هذه القرائة إعلان الأذان المحمدي من على أعلى قمّة في الفاتكان، ومن فوق برج إيفل، ومن على سطح البيت الأبيض في أميركا.

(٢) إذا كان البحث في الأرض، وفي طبقاتها، لاكتشاف أسرارها العلمية، يسمّى بحثاً جيولوجيّاً عند الجيولوجيين، فالبحث في مراحل التاريخ المنصرمة (=طبقاته) لاكتشاف لباب الحقائق التاريخية القديمة، خلال ما وصل إلينا من آثار تاريخية قيّمة، يسمّى بحثاً أركيولوجيّاً عند فلاسفة التاريخ وأساتذته النقديين.

الفصل الثالث

تعريف السنة
وبعض البحوث اللغوية

تعريف السنة وبعض البحوث اللغوية

كان من المناسب أن تكون رتبة هذا الفصل في بداية هذه الدراسة، جرياً مع عادة المشتغلين بعلوم الحديث النبوي، وفيما اعتقد فهذا من أكبر الأخطاء التي تعاطاها أولئك المشتغلون؛ ذلك لأنّنا ـ بادىء ذي بدء ـ لا نستطيع الوقوف على حدود هذه المقولة من خلال القاموس العربي فقط؛ لقوة احتمال أنّها مقولة سماوية فضلاً عن كونها كلمة عربية؛ وإذا كان الأمر كذلك ـ على ما بان ـ فمن السذاجة بمكان أن نجتزىء في تعريفها على مقررات لغة العرب فقط من دون ملاحظة الحسابات النبوية والاستعمالات القرآنية في هذا الأمر؛ وآية ذلك ـ فيما عرفت ـ أنّ مثل الصلاة والصوم والحج وكل فروع الدين يمثل الجميع مساحة عظيمة من محتوى السنة، ولا ريب في أنّ العرب قبل الإسلام لم يألفوا هذا المعنى من الحلال والحرام، ولم يخطر ببالهم هذا النوع من الاستعمال، وهنا ـ في الحقيقة ـ يظهر عجز القاموس العربي في التعريف بمقولات الدين الحنيف..، وبإضافة فهم الصحابة لحدود مقولة السنة؛ الأمر الذي لا ينبغي تناسيه في عملية تحديد المفاهيم الإسلامية، والمقولات السماوية، يزداد الأمر وضوحاً؛ إذ لا ريب في أنّهم ـ أي الصحابة ـ أكثر النّاس إحاطة وأقرب فهما.

وإذا كان الأمر كذلك لابد من الاعتماد على نتائج الفصول السابقة التي من خلالها ـ بالدرجة الأساس ـ تتكون صورة إجمالية لحدود مقولة السنة، ونحن لهذا الغرض أرجأنا هذا البحث إلى هذا المقطع من الدراسة، وهو في مبحثين..

المبحث الأول:

السنة بين اللغة والاصطلاح

السنة في القاموس العربي:

ومن الضروري ـ أيضاً ـ الوقوف على معنى السنة في القاموس العربي جرياً مع عادة أولئك المشتغلين؛ لما في ذلك من فوائد جمّة؛ أيسرها تعيين المناسبة بين لفظة السنة في القاموسين العربي والوحيوي النبوي..

قال ابن منظور في لسان العرب: السنة: الطريقة، وذكر أيضاً أنّ السنة، هي السيرة حسنة كانت أو قبيحة، كما قد ذكر أنّها مأخوذة من السنن وهو الطريق[1].

وقد قيد الأزهري السنة بأنّها الطريقة المحمودة لا كل طريقة، مستدلاً على ذلك بقوله: ولذلك قيل: فلان من أهل السنة؛ معناه من أهل الطريقة المحمودة المستقيمة[2].

لكن يرد على الأزهري أنّنا لم نعثر في كل قواميس اللغة العربية أنّ لفظة السنة مضيقة بالطريقة المحمودة؛ فكل مصادر اللغة، ومراجع الأدب، أعلنت أنّ السنة هي الطريقة، من دون تقييد بالمحمودة، هذا أولاً..

وثانياً: فقوله: ولذلك قيل: فلان من أهل السنة؛ معناه من أهل الطريقة المحمودة، هفوة عجيبة منه؛ إذ هذا المعنى مضيّقٌ باستعمال المتشرعة لا بأصل الوضع اللغوي، وأكثر من ذلك وهو أنّ استعمال السنة في خصوص الطريقة المحمودة ليس استعمالاً متشرعياً لكل المتشرعة؛ وآية ذلك أنّه لا يوجد في عرف متشرعة الشيعة هذا الاستعمال، وعلى أي حال فهذه هفوة كبيرة من مثل الأزهري.

---

(١) راجع لسان العرب ١٣: ٢٢٤ ـ ٢٢٦ مادة سنن.

(٢) لسان العرب: ١٣ ـ ٢٢٦ مادة سنن.

فتحصل ممّا سبق أنّ السنة في اللغة هي: الطريقة، من دون تقييد بالمحمودة، ثمّ قد حكي عن الكسائي أنّ السنة هي: الدوام[١]، لكن إذا أراد الكسائي تعريف الشيء بلازمه أمكن أن يتأمل فيه، وأن يكون له وجه؛ لإمكان أن يكون الدوام من لوازم السنة، وإن أراد أنّ الدوام هو معنى السنة، فهو خطأ؛ إذ لم نجد في قواميس اللغة ـ عن العرب ـ هذا المعنى، فالتفت.

ثم إنّ البحث وبسط الكلام في هذا الأمر طويل لا يسعه مختصر ما نحن فيه، وما ذكرناه ـ فيما نحسب ـ يفي بالمقصود؛ خاصة وأنّ قواميس اللغة في حدود تتبعي ـ القاصر ـ أجمعت على أنّ السنة هي الطريقة.

وعلى هذا ـ في حدود ما ينهض ببيانه القاموس العربي ـ فالمقصود من سنة النبي ﷺ: طريقة النبي ﷺ.

السنة في الاصطلاح الفقهي

تطلق السنّة في كلمات كثير من فقهاء الأمّة ويراد بها المستحب فقط، أو كل ما هو مرغوب للشارع، لكن لا على نحو الإلزام، أو هي كما يقول الجلال المحلي: الفعل المطلوب طلباً غير جازم[٢]، والسنة على هذا ترادف المندوب والمستحب، وفي هذا السياق قال البيضاوي: السنة ما يحمد فاعلها ولا يذم تاركها[٣]، وقال القاضي حسين: إنّ السنة هي المندوب النبي واضب عليه النبي ﷺ[٤].

مناقشة الفقهاء في هذا الاصطلاح:

هناك أقوال أخرى للفقهاء تصب في هذا المصب؛ أي ما يرادف المندوب والمستحب، تركنا التعرض لها اكتفاءً بما ذكرنا..؛ لكن الملاحظ على هذا الاصطلاح أنّه لم ينزل الله والرسول ﷺ به من سلطان، بل هو شيء تعارف عليه الفقهاء أو بعضهم، لا أكثر ولا أقل، وإلاّ فلا دليل على تضييق معنى السنة بالمندوب

---

(١) إرشاد الفحول للشوكاني: ٣١.

(٢) شرح جمع الجوامع المطبوع بهامش حاشية البناني ١: ٥١.

(٣) المنهاج: ٥.

(٤) حاشية البناني ١: ٥١، وانظر البحر الرائق ١: ١٧.

والمستحب دون غيره ممّا هو واجب أو حرام أو مكروه أو مباح ممّا جاء به النبي؛ فمثل هذا التضيق غريب منحول في منظومة المعرفة الإسلامية..

وربما يدعونا لهذا القول ـ الحادّ ـ أنّ الشارع الإسلامي بمستوياته المختلفة مرتبك فكرياً في هذا الأمر؛ إذ أنّك إذا ذكرت لهم واجباً من الواجبات الإسلامية، أو محرماً وقلت لهم: هذه هي سنة النبي قال لك بعضهم: أليست سنة النبي تعني المسنونات والمستحبات؟.

مهما يكن من ذلك لا داعي لأن يضيق الفقهاء معنى السنة بالمندوب دون غيره؛ بل فيه ـ فيما نرى ـ محذور ارتباك المفاهيم الإسلامية وهو أمر خطير وجلل، فطبيعي أن تكون لنا رغبةٌ عن مثله.

بلى، ربما ورد في بعض النصوص عن النبي أنّه أطلق على ما هو مندوب سنة، لكنّه لا ينفع في إثبات شيء في المقام؛ ففي الوقت الذي فعل ﷺ ذلك ثبت عنه أنّه أطلق السنة على ما هو واجب، وعلى ما هو حرام، وعلى ما هو مكروه، وهذا الإطلاق من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء؛ فكما أنّه أطلق السنة وأراد المستحب من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء، فقد أطلق ﷺ السنة وأراد بها الواجب من هذا الباب أيضاً، وكذلك ثبت أنّه أطلق السنة وأراد بها الحرام (أي اجتناب الحرام) و....

وإذا كان الأمر كذلك فلا ترجيح في البين لأحد أقسام السنة على غيره؛ أضف إلى ذلك أنّ الأمة الإسلامية بمختلف طوائفها أطلقت على ما يحمد فاعله و. يذم تاركه بالمستحب أو المندوب، ومع هذا فهل هناك من حاجة لأن يتزيد بعض الأمّة ويطلق السنة على خصوص المندوب؟ ولله در القائل: العلم نقطة كثرها الجاهلون.

السنة في الاصطلاح الأصولي

ننبه على أنّه مهما يكن معنى السنة في قاموس المصطفى الأمجد محمد، فلا بدّ أن تجمعه بالمعنى المذكور في قواميس العرب مناسبة معينة وأصلٌ لغويٌ؛ كالمناسبة بين الصلاة بمعنى الدعاء في القاموس العربي، والصلاة ذات الأجزاء العشرة أو التسعة من تكبير وسجود وركوع وقرائة في قاموس النبي ﷺ أو قل قاموس الوحي، والتي تتضمن معنى الدعاء أيضاً..

وقد عرّفها الأصوليون (علم أصول الفقه): بأنّها: قول النبي وفعله وتقريره..،

وأورد عليه بأنّه غير مانع؛ لأنّ القرآن يمكن أن يعد من أقوال النبي؛ لأنّه ﷺ هو الذي تلاه على الأمة، فعلى هذا فالقرآن نفسه سنة، وهو باطل بالضرورة والإجماع؛ لذلك عرّفها العضد ـ تلافياً لهذه الإشكالية ـ بقوله: ما صدر عن سيدنا محمد رسول الله ﷺ، غير القرآن، من فعل أو قول أو تقرير[١]..

وقد عرفها الأسنوي بأنّها: قول النبي الصادر ليس للإعجاز وفعله وتقريره[٢]، فراراً من هذه الإشكالية، ومن إشكالية أخرى تتعلق بالقرآن الذي يحكيه النبي عن الله سبحانه وتعالى في إطار القراءة الشاذة مثلاً، مستبدلاً قيد غير القرآن بـ: الصادر ليس للإعجاز.

مناقشة معنى السنة في الاصطلاح الأصولي:

إنّ تعريف السنة بأنّها قول النبي ﷺ ـ فيما عدا القرآن ـ وفعله وتقريره في الوقت الذي لا نستطيع أن نقول إنّه خطأ لا نستطيع أيضاً أن نلتزم به مع ما فيه من علاّت، وأوّل هذه العلات أنّه مجمل لا يحدد لنا المعنى الدقيق للسنة؛ فمثلاً كيف يمكن أن نلائم بينه وبين قول النبي في قضية تأبير نخل أهل المدينة: «**لو تركتم تأبيره هذا العام**»؟

لقد قال غير الشيعة أنّ النبي في هذه القضية وفي قضايا أخرى أخطأ في قوله وفعله وتقريره، ولازم ذلك أنّ بعض أقوال النبي وأفعاله ليست من السنّة، اللهم إلا إذا قيل: إنّ كل أقوال النبي سنة سواء أكانت حقاً أم كانت باطلاً، ولكن لم يقل بذلك من أحد!.

والحق فنحن بين أمرين فإمّا أن نقول إنّ تعريف الأصوليين الآنف للسنّة خطأ (غير مانع) وإمّا أن نقول ببطلان ما نسب إلى النبي من قول في قضية تأبير النخل وفي قضية الغرانيق وفي غير ذلك..، ونشير إلى أنّ معاشر الشيعة الإماميّة الاثني عشرية لا يواجهون مشكلة في هذا الأمر، لأنهم جازمون ببطلان كل ما ألصق بالنبي من أخطاء من قبيل قضية التأبير والغرانيق و...؛ لإجماعهم على عصمته المطلقة، وكان مقصودنا من هذه الإشارة تنبيه إخواننا أهل السنة على بعض التناقض الذي عندهم.

---

(١) شرح مختصر ابن الحاجب ٢: ٢٢.

(٢) شرح المنهاج للأسنوي ٢: ٢٣٨.

وعصارة القول فتعريف السنة بأنّها قول النبي الصادر ليس للإعجاز (إخراجاً للقرآن) وفعله وتقريره، وإن كان صحيحاً في الجملة إلاّ أنّه على نحو التفصيل مشحون بالإشكاليات، ولعل أهم هذه الإشكاليات أنّه ليس سالماً من الإجمال والإبهام والخفاء؛ إذ أهل السنة لم يوضحوا لنا (من خلال هذا التعريف) ما هو الحجة من أقوال النبي، وبعبارة أخرى لم يوضحوا لنا هل أنّ كل أقوال النبي حجة (= سنة) أم أنّ السنّة بعض أقواله دون البعض الآخر!!!

ومن أمثلة ذلك ما مرّ عليك من أنّ مسلماً روى في صحيحه بسنده عن أبي هريرة أنّ النبي قال: «**اللهم أنّي اتخذ عندك عهداً لن تخلفنيه فإنما أنا بشر؛ فأيّ المؤمنين آذيته شتمته، لعنته، جلدته، فاجعلها له صلاة وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة**» [١] وكذلك ما روي عن عائشة[٢] في هذا المضمون.

وعلى ذلك فعلى غير الشيعة أن يعيدوا حساباتهم فيما يطرحون من مفاهيم إسلامية كبيرة.

السنة في قاموس الرسول

بملاحظة كلّ ما تقدم من نتائج في الفصول السابقة فالسنة النبوية ينبغي تعريفها بهذا النحو:

كل ما أُثِرَ عن النبي ﷺ وكل أراده من الأمّة؛ مطلقاً؛ في كل حال؛ في الرضا وفي الغضب، في المرض وفي غيره، في الحرب وفي السلم، في الأحكام وفي غير الأحكام؛ في المزاح وفي الجد....

وفي الحقيقة فالنبي ﷺ هو من وضع هذه القيود؛ فقيد في الرضا وفي الغضب هو ما أعلنه ﷺ للناس حسبما روى ذلك عبد الله بن عمرو بن العاص، وقيد في الحرب وفي السلم هو ما أعلنه ﷺ للصحابة وهو يمتثل أمر الله في قوله: ﴿وشَاوِرْهُمْ﴾ على ما مرّ عليك، وفي المزاح وفي الجد هو ما أعلنه ﷺ للصحابة على ما مرّ عليك أيضاً، وهكذا بقية القيود، على أنّ قيد: ما أراده من

---

(١) صحيح مسلم ٨: ٢٥.

(٢) صحيح مسلم ٨: ٢٤.

الأمّة؛ لإخراج الأخبار التي موضوعها النبي ممّا ليس من السنّة في اصطلاح غير المحدثين، كأخبار ولادته الشريفة، وأخبار زواج أمّه وأبيه عليهم السلام أجمعين وغير ذلك، وسيأتي التوضيح قريباً..

وتجدر الإشارة إلى أننا لسنا بحاجة إلى إضافة قيد أي غير القرآن أو قيد: الصادر ليس للاعجاز كما فعل البعض؛ بداهة أنّ قول النبي ينصرف إلى غير القرآن قطعاً، ومع هذا الانصراف ـ وهو دلالة قوية جدّاً ـ لا حاجة للقيود، كما تجدر الإشارة إلى أنّ هناك قيداً تناسيناه عن عمد في هذه المرحلة من الدراسة، سوف لن ننسى أن نفصل البحث فيه في حينه[1]، وهو يتعلق بقسم السنة الذي أخذ على عاتقه وظيفة الإبقاء على الدين..، ففي السنّة ما ليس بحلال ولا حرام بالمعنى المطروح، مجموعه يمثّل مشروع سماوي لإضفاء مصداقيّة الخاتميّة على ديننا الحنيف، وأنّه باقٍ ما بقي الليل والنّهار، وسيأتي الكلام، وعلى أيّ حال لا بأس بأن نعرض بالذكر لـ..

السنة في اصطلاح المحدثين

وهي عندهم: كل الأخبار التي موضوعها ـ الأول ـ النبي نفسه، فهي على هذا: كل ما أثر عن النبي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة، سواء أكان قبل البعثة أم بعدها، وهي ترادف الحديث عند أكثرهم[2]..

..لذلك نجد كتب الحديث الكبرى ـ السنّية والشيعية ـ موضوعها أوسع من السنّة في مصطلح الأصوليين؛ فهي علاوة على ذلك تشتمل على مواضيع أخرى لا علاقة لها بالسنّة بالمعنى الآنف..؛ كالأخبار في طول وقصر النبي، وفي لون بشرته الشريفة، وفي طريقة مشيه، وفي تاريخ مولده المبارك، وكيفيته، وفي أنّه ابن عبد الله بن عبد المطلب وابن آمنة بنت وهب عليهم السلام أجمعين..، وغير ذلك من الأخبار الكثيرة التي يحكيها الآخرون عنه، والمعيار في الفرق بين السُّنَّتَيْن؛ في الاصطلاحين الأصولي والحديثي، هو أنّ السنّة في الاصطلاح الثاني ليست عن النبي، وإنّما يحكيها الآخرون عنه، وهي ـ بذلك ـ خارجة عن حدود قول النبي وفعله وتقريره خروجاً موضوعياً تخصصياً..

---

(١) في الفصل السابع من هذه الدراسة.

(٢) راجع توجيه النظر للجزائري: ٢. دار المعرفة / بيروت.

..فلولا أنّ أولئك الآخرين من الصحابة أخبرونا بها، لم تصل إلينا، ولا عرفنا ـ مثلاً ـ أنّ النبي أبيض مشرب بحمرة، أو أنّه أرواحنا لذكره الفداء يتكفّأ في مشيه[1]؛ فالنبي لم يخبر أحداً بذلك، كما أنّه ﷺ لم يخبر أحداً عمّا كان يفعل داخل بيته، ولولا أنّ أمّ المؤمنين عائشة أخبرتنا ـ فيما يروي البخاري ـ أنّ النبي كان ربّما صلّى وهي معترضة قبلته لما عرفنا ذلك، ولما عرفنا أنّه بعيد ما بين المنكبين لولا أنْ أخبرنا الصحابة أو أهل بيته بذلك، وهكذا.

وفيما نعتقد فإنّ ما فعله المحدثّون بجمعهم أطراف تلك الأخبار التي موضوعها النبي ممّا هو ليس بسنّة في الاصطلاح الشرعي، هو من أفضل ما فعلوه، ومن منّا يملّ أو يشبع من قرائة تلك الأخبار التي تذكر سيرته المباركة؟ لا وحق الله لا نشبع ولا نملّ..

إنّ كثيراً منّا ربما يمرّ بالخبر الذي يتناول مولده المبارك ـ مثلاً ـ فلا ينتهي من قرائته حتّى يتضاعف شوقه لقرائته مرّة أخرى، وهكذا أخباره في عهد الطفولة المباركة، حيث كان يخدمه جبرائيل نفسه..، وهكذا أخبار سفره مع كفيل النبّوة أبي طالب، وما شاكل..

وليس غلوّاً أن نقول: إنّك إذا أطلت النظر في هذه الأخبار المقدّسة تولّد عندك شعور عارم يدفعك لحب كلّ النّاس وكل المخلوقات، شجر وحيوان وجماد، في حين أنّك إذا قرأت أخبار فرعون وهامان والنمرود وأبي جهل ومعاوية ومروان ويزيد بن معاوية والحجاج و...، كرهت كلّ شيء، حتّى ـ ربّما ـ نفسك!!!.

ما نريد قوله هو أنّ ما فعله المحدثون بسردهم تلك الأخبار النبوية الجليلة ممّا هو ليس بسنّة ـ في الاصطلاح الشرعي ـ هو من الأمر الضروري؛ وأيسر دليل على ذلك أنّ المسلمين جميعاً، عالمهم وجاهلهم، يعتقدون ـ بحق ـ أنّ مجردّ ذكر النبي ﷺ عبادة..

لكن مع كل هذه الأمور الجليلة ـ نظن أنّه ـ لا يسوغ للمحدثين أن يتصرّفوا في موضوع الأمور التوقيفية سعةً وضيقاً؛ إذ الأرجح بالنظر لما تقدم في الفصول السابقة ولما سيأتي، أنّ السنّة مقولة سماوية مقدّسة، ومفهوم توقيفي من الشرع، كما لا ريب في أنّ السنّة في لسان النبي هي كل ما أراده من الأمّة بقول أو بفعل أو بتقرير، دون الأخبار الأخرى مع جلالتها..، بلى قد يقال: إنّ مجرّد تذاكر سيرة النبي ﷺ، أمرٌ

---

(١) التكفّؤ في المشي: الثقل والرزانة وعدم الاضطراب فيه.

مـرغوب شـرعاً، وكلّ ما هو مرغوب شرعاً يريده الرسول من الأمّة حتماً..، ولا يخلو من قوّة!!

القرآن والسنة..؛ الاجتماع والافتراق!!

لا ريب في أنّ سنّة النبي ـ بناء على ما تقدم ـ تشرع من نفس المشرعة التي فاض منها القرآن عظّم الله شأنه؛ فكلّ منهما عن النبي عن جبرائيل عن الله تعالى، ولنا أن نقـول: إنّ كـلاً منهما وحي من عند الله لا يأتيه الباطل؛ لذلك فهما لم ولن يتنافيا في شيء من الأشياء أو في حقيقة من الحقائق، هذا من ناحية الجوهر والمضمون..

أمّا الشكل والمحتوى وطريقة العرض، فالقرآن الكريم يفترق عن السنّة والسنّة تفترق عن القرآن؛ آية ذلك أنّ القرآن معجز كلّه؛ وحسبنا أن نتلو قوله تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ والْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ولَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[1] لنقف على هذه الحقيقة، في حين أنّ السنّة ـ باتفاق ـ ليست كالقرآن من هذه الجهة، فينتج أنّ القرآن مقدمّ على السنّة في الرتبة السماوية، علاوة على أنّه صياغة سماوية لإرادة المطلق صيغت بريشة التوحيد، وليس هذا هو شكل السنّة المرسومة بقصبة النبوة، هذا من جهة..

ومن جهة أخرى فالقرآن ـ في الجملة ـ مجمل، والسنّة مبيّنة لما فيه، وهي مفتاح كنوزه، وقد قال تعالى في هذا الصدد: ﴿وَأَنزلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ولَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2] وكذلك قوله: ﴿وَمَا أَنزلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[3] وقوله: ﴿الر كِتَابٌ أَنزلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾[4] أي من ظلمات الجهل والشرور إلى نور

---

(١) الإسراء: ٨٨.

(٢) النحل: ٤٤.

(٣) النحل: ٦٤.

(٤) ابراهيم: ١.

المعرفة والعلم والخير..

ومعلوم للمتشرعة وعموم أهل العلم، بل قاطبة العقلاء أنّ قواعد الجمع العرفي كما أنّها قاضية بتقديم الخاص على العام، والمقيّد على المطلق، والناسخ على المنسوخ، هي ـ كذلك ـ قاضية بتقديم المبيّن على المجمل، فعلى هذا فالسنّة مقدّمة على القرآن من هذه الزاوية.

ثمّ إنّ الآية الثانية ـ بملاحظة النفي والاستثناء ـ قد يدّعى أنّها ظاهرة في أنّ حكمة (أو علّة) إنزال الكتاب محصورة ببيان الرسول ﷺ..

قلنا: أمّا الحصر ـ في الجملة ـ فلا مناص منه، ولا محيد عنه، لكن من الخطأ بمكان أن تكون العلّة محصورة ببيان الرسول ﷺ؛ فالآية أضافت جزئين آخرين للعلّة هما: الهدى والرحمة، فعلى هذا فعلّة إنزال القرآن الكاملة ـ فيما تنص الآية ـ مؤلفة ثلاثة علل جزئية هي: بيان الرسول، والهدى، والرحمة..، ومقصودنا من ذلك أنّ الغرض المطوي في تلك الآية لا يقف على بيان الرسول ﷺ كيما تهتدي الأمّة فحسب، بل لترحم الأمّة علاوة على الهداية والبيان، وهذا إشكالية لا يستطيع نصر حامد أبو زيد الفرار منها وهو يفترض أنّ حضارة الإسلام هي حضارة النّص؛ فرحمة البشر ـ إذن ـ هي غاية أهداف الله والرسول ﷺ، وليس النص أو بيانه على طريقة الببغاوات.

هل كل السنة بيان للقرآن أم بعضها؟.

هذا البحث خاض فيه المتقدمون والمتأخرون، ولشدّما اختلفوا فيه، ولا نرى صلاحاً في نقل كلّ كلماتهم على ما فيها من نقض وإبرام طويلين، بل قد كتب البعض في هذا الشأن كتابات كثيرة مطنبة، لكن، فيما أرى، لا ثمرة في إطنابها؛ ذلك لأنّ إمعان النظر في هذه المسألة زرع لا حصاد فيه، اللهمّ إلاّ من أجل الاطّلاع الهادف لا أكثر..

وعلى أيّ حال فالموضوع لا يستحق كلّ هذا العناء؛ فجميع المسلمين عالمهم وجاهلهم يعتقد ـ في أصل المبدأ ـ أنّ القرآن لولا بيان الرسول ﷺ الموحى إليه لما وقف على ساحله أحد من البشر، هذا أولاً..، وثانياً فإنّ سنّة النبي ـ كلّ السنّة ـ وحيٌ من الله ومطلوبة من الأمّة؛ سواء أكانت بياناً للقرآن أم كانت غير ذلك، وعلى هذا فليس مهمّاً الخوض في البحث المتقدم، فيندفع من الأساس..

بلى، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾[1] وهذا نص في أنّ كل ما يحتاجه البشر من أمور الدين موجود في القرآن، وقد أجمع على هذا المعنى كل علماء الإسلام سنّة وشيعة[2]، ولقد جمع ذلك ابن منظور قوله عز وجل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ أي بيّن لك فيه كل ما تحتاج إليه أنت وأمتك من أمر الدين، وهذا من اللفظ العام الذي أريد به الخاص[3]، فهذا شيء..

والشيء الآخر هو أنّ النبي ـ دون سواه ـ مكلّف من الله ببيان القرآن كما نصت الآية: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ﴾ ومجموع ذلك هو أصل المعرفة الإسلامية من شرع وعقيدة وأفكار سامية أخرى، ولا تحتاج الأمّة لأكثر من هذا، لأجل ذلك فالبحث فيما وراء ذلك.. وأنّ بعض السنّة ليس بياناً للقرآن، وأنّها قد تكون مستقلّة عنه، والاطناب فيه، مضيعة للوقت؛ إذ على كلا التقديرين ـ في أيسر القول ـ تجب طاعة النبي فيما جاء به من أمر الدنيا والدين..

ولا بأس بالإشارة إلى أنّ تبيين الرسول للقرآن ـ وهو حيّ ـ وظيفة لا ينهض بأعبائها سواه من بني آدم؛ بنصّ الآية السابقة، وإذا كان الأمر كذلك فهل هناك من يقدر على النهوض بأعباء هذه الوظيفة حينما يختاره الله لأفضل جوار؟. ستأتيك الإجابة في نظرية تقسيم النصوص لاحقاً!!

هذا وقد ذكر المفسّرون وأهل اللغة ـ كابن منظور في نصّه الآنف ـ أنّ: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ من قبيل العام الذي يريد به الخاص؛ أي أنّ: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ وإن كان نصاً ـ عاماً ـ في أنّ في القرآن كل المعارف وكل العلوم إلاّ أنّ المراد هو خصوص علوم الشرع وأمور الدين ممّا يحتاجه البشر..

وهذا كما لو أنّ أحداً أَوْلَمَ فدعى رفاقه أو جيرانه فقط وقال حينما حضروا: لقد

---

(١) النحل: ٨٩.

(٢) التبيان للشيخ الطوسي ٦: ٤١٧، مجمع البيان للشيخ الطبرسي ٦: ١٩٠، تفسير الطبري ١٤: ٢١١، أحكام القرآن للجصاص ٣: ٢٤٦، زاد المسير لابن الجوزي ٣: ٢٦ وغيرها من المصادر.

(٣) لسان العرب ١٣: ٦٨.

جاء كلّ الناس، فهذا عام يراد به خاص؛ ومقصود من أولم: كل النّاس الذين دعاهم دون من لم يدعهم، ثمّ إنّ علاقة الخاص والعام تعاطاها العرب الأوائل بكثرة، على أنّ القرآن قد تعاطاها في غير موضع منه..

لكن من العجيب أن يقول المفسرون بعلاقة الخاص والعام في قوله: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ إذ ألا ينبغي أن يذكروا قرينة على ما قالوا من التضييق؟؟ فلقد أمعنّا النظر فلم نقف على مثل هذه القرينة، وينتج عن ذلك أنّ العموم على حاله لا يخدش حجيته مثل هذا التضييق (=التخصيص) الذي لا دليل عليه..

وإذا كان الرسول ﷺ هو المبين لهذا الـ: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ ينتج قهراً أنّ سنّة رسول الله ـ في أصل المبدأ ـ هي الأخرى بيان (أو تبيان): ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ وقادرة على تغطية كل ما يجهله البشر من المعارف والعلوم، وهذه هي عقيدتي..

ثمّ لا يناسب أن نفترض عالمية الدين الإسلامي في المجالات السياسية والإقتصادية، وحتى العلوم الماديّة، وكذلك قدرته على إدارة العالم، مع القول بأنّ القرآن ليس فيه غير مسائل الشرع والعقيدة؛ ففيما نعتقد ـ كمسلمين ـ أنّ القرآن هو الدستور العالمي الأول لكل بني البشر في كلّ مجالات المعرفة، والبشر محكومون بتغيرات الكون الماديّة وغير الماديّة، ولا يلائم هذه التغيرات تضييق الآية والقرآن بما ذكروا ممّا لا دليل عليه، بل من المحال أن يكون القرآن وكذلك سنّة النبي كما ذكروا..، ولقد ورد في بعض الأخبار الصحيحة عن أهل البيت فيما رواه الفريقان في هذا الشأن أنّهم عليهم السلام قالوا: ...كتاب الله؛ فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل[1].

لكن مع ذلك فهذه النتيجة محكومة بأمرين؛ الأول: أنّ القرآن لا تنفتح خزائنه اعتباطاً حسب الطلب ـ غير المسؤول ـ بلا حكمة..؛ فكما أنّ نفس القرآن ونفس التشريع ـ وهو أهون الخطب ـ نزل منجّماً ليتلائم مع طبيعة العقل البشري، فالأولى أن تكون معارفه وعلومه لغرض التلائم مع مستويات هذا العقل ـ المتعبة ـ مُنَجَّمَةً كذلك، والأمر الثاني هو أنّ بيان الرسول محكوم بإذن من الله عن طريق الوحي..

فما نخلص إليه هو أنّ سنّة النبي ـ هي الأخرى ـ منجّمة بالنظر لذلك، وفي

---

(١) سنن الترمذي ٤: ٤٢٥، الكافي للكليني ١: ٦١.

الفصل الثامن من هذه الدراسة سنبين أنّ مقطعاً عظيماً من السنّة ما كان الرسول لـيَفوُه بـه النبي ﷺ لولا شروط معيّنة، كما أنّ شيئاً من السنّة، سكت عنه الرسل، ولم يفه ﷺ به؛ لشروط أخرى مغايرة، وآية ذلك كما ورد في الصحيح بل المتواتر أنّ النبي سكت عن أشياء لم يبيّنها رحمة بالأمّة.

معنى الخبر والنبأ والحديث

اختلف العلماء في بيان هذه الكلمات كثيراً، لكن ـ بادىء ذي بدء ـ لا خطورة كبيرة في مثل هذا الاختلاف؛ فليس هو اختلاف تضاد أولاً، ولعدم الثمرة فيه ثانياً؛ ولأنّ الحجّة ـ باتفاق ـ إنّما هي فيما يضاف إلى الرسول دون ما يضاف إلى غيره ثالثاً؛ فإذا ما قيل: إنّ الحديث ما يضاف إلى النبي والخبر ما يضاف إلى غيره..، أو إذا قيل: إنّ الحديث ما يضاف إلى النبي والخبر ما يضاف إليه وإلى غيره، أو إذا قيل: إنّ الأثر يرادف الخبر، أو إذا قيل: إنّ الحديث يشمل المرفوع عن النبي والموقوف على الصحابي سواء..، وغير ذلك من الأقوال، فلا حاصل من ذلك؛ للإتفاق ـ مبدئيّاً ـ على أنّ الحجّة في قول النبي وفيما يضاف إليه دون غيره.

لكن هذا لا يمنعنا من أن نعرض لرأي مشهور علماء الأمّة في هذه المسألة، فهو أمرٌ لا يخلو من ضرورة، ولغرض آخر أهم سيأتيك قريباً..، على أيّ حال سنعرض لمعاني هذه الكلمات في اللغة وفي الاصطلاح بما يلائم عجالة ما نحن فيه..

الخبر والنبأ والحديث.. في اللغة!

عرّف الزبيدي الخَبَرَ في التّاج بقوله: ما ينقل عن الغير، وزاد فيه أهل العربية: واحتمل الصدق والكذب لذاته[1].

أقول: قوله: وزاد فيه أهل العربية: واحتمل الصدق والكذب لذاته، خطأ فاحش من مثل الزبيدي؛ فهذه الزيادة ليست عن أهل العربية، بل هي عن أهل المنطق والفلسفة، وأهل العربية ـ في العهد الأموي ـ لا عهد لهم بمثل هذه المصطلحات

---

(١) تاج العروس ٣: ١٦٦.

بيقين..، ومن هذا القبيل قول بعضهم: الخبر هو الكلام الذي لنسبته خارج[١]، الذي لم يعرفه العرب قبل العهد العبّاسي أو الأموي..

ثمّ الخبر على قسمين؛ فتارة عن أمر عظيم وخطر جليل، وأخرى عن أمر عاديّ صغير، والأول هو النبأ فيما جزم به الراغب في المفردات، بل قد ذكر أنّ حق الخبر الذي يقال عنه: نبأ، أن يتعرّى عن الكذب[٢].

فعلى هذا فبين الخبر والنبأ علاقة العموم والخصوص المطلق؛ فكل نبأ هو خبر، وقسم من الخبر هو نبأ.

أمّا الحديث فهو ـ في اللغة ـ ضدّ القديم، ويقال: حدث أمرٌ؛ أي وقع بعد أن لم يكن[٣]، وفي مجمع البحرين: الحديث ما يرادف الكلام، سمّي به لتجدّده شيئاً فشيئاً[٤]، ويقال: حدّث أي تكلّم.

وقال أبو البقاء في كلّياته: الحديث إسم من التحديث، وهو (=التحديث) الإخبار[٥].

وقال الفيومي في المصباح: الحديث ما يتحدث به وينقل[٦].

أقول: على هذا وبملاحظة ما ذكره الزبيدي في تعريف الخبر وأنّه: ما ينقل عن الغير، فالحديث ـ في اللغة ـ يرادف الخبر؛ فكلاهما ينقل، فتأمل.

أضف إلى ذلك، فالحديث مصدر حَدَثَ، أمّا التحديث فهو مصدر حَدَّثَ، فلا يصح أن يقال: حَدَّثَ حديثاً على أنّه مصدر؛ لأنّ التحديث هو المصدر، وإذا كان التحديث هو الإخبار كما قال أبو البقاء، فالحديث هو الخبر كما ذكر الفيّومي، أو هو

---

(١) أي خارج مدلول اللفظ، والمقصود هو إخراج الإنشاء عن حدّ الخبر؛ فالإنشاء ليس لنسبته خارج؛ لأنّ كل مايراد منه في أصل الوضع هو إيجاد المعنى في اللفظ، كما في الأوامر والنواهي والاستفهام والتعجب والنداء وغير ذلك، وليس الخبر كذلك؛ لأنّ لنسبته خارج في الأزمنة الثلاثة ولو ذهنيّاً.

(٢) المفرادت للراغب الأصفهاني: ٤٨١.

(٣) لسان العرب ٢: ١٣١.

(٤) مجمع البحرين ٢: ٢٤٦.

(٥) كليات أبي البقاء: ١٥٢.

(٦) المصباح المنير للفيّومي١: ١٧١.

الكلام، كما جزم الطريحي.

ولا بدّ من التنبيه على أنّ للحديث ـ بالنظر لما ذكرنا آنفاً ـ معنيان الأول هو: الجديد، والثاني هو: الكلام، والعلاقة بين هذين المعنيين هي علاقة الإشتراك اللفظي، وهكذا العلاقة في معاني المادّة الواحدة المختلفة المنثورة في قواميس اللغة العربية، كما في لفظة العين؛ فهي تارة الباصرة، وأخرى نبع الماء، وثالثةً الذهب، وهكذا، كما ننبّه إلى أنّ الأرجح في مجال التحقيق اللغوي أنّ معاني المادّة الواحدة وإن كانت متقابلة متغايرة تحت سماء الإشتراك اللفظي، إلاّ أنّ هذا لا يمنع أن تكون هناك مناسبة تجمعها كلّها، كما هي المناسبة فيما نحن فيه، فالحديث وإن كان له معنيان متغايران هما الجديد والكلام، لكن حدوث أجزاء الكلام شيئاً فشيئاً وتجدّده، مناسبة تجمع بين المعنيين، كما ذكر أئمّة اللغة، وقس على ذلك كل معاني المادّة الواحدة، السابحة في فضاء الاشتراك اللفظي في قاموس العرب..

ومهما يكن من ذلك فالحديث لغة ـ فيما نحن فيه ـ هو الكلام، وفيما يظهر من السائغ لنا أن نقول: إنّه مرادف للخبر.

الخبر والنبأ والحديث.. في الإصطلاح!

في مضمار ما نحن فيه ليس للنبأ من ذكر في قاموس المصطلح؛ أقصد لم يصطلح أهل الشأن بالنبأ على حديث رسول الله..، لكن قد أطنبوا في بيان الفرق بين الخبر والحديث بسبب ذلك..، هذا بعد التسليم بأنّهما يتصدّران قاموس مصطلحات علم الحديث النبوي..

وفي الحقيقة فقد اختلفوا كثيراً في بيان الفرق بينهما حتّى تكاد تشهد أنّهم اتفقوا على ألاّ يتفقوا؛ فبعضهم قال ـ كما مرّ عليك آنفاً ـ : إنّ الحديث ما يضاف إلى النبي والخبر ما يضاف إلى غيره، وهذا فيما قد يبدو لأول وهلة هو المشهور عندهم، لكن مع ذلك ـ وهذا هو المهم ـ اتفقوا في أقلّ التقادير على اصطلاح الحديث على كلام رسول الله وقوله الشريف..

في حين نجد أنّ هناك من عمم الحديث على أفعال النبي ﷺ وعلى إقراراته، ليكون الجميع حديثاً؛ وآية ذلك أنّ مجاميع الحديث السنيّة منذ أن صُنّفت في القرون الخالية حتّى هذا اليوم اصطلحت على أن يكون مجموع ذلك حديثاً، بلا خلاف فيما بينها؛ فهذه المجاميع لم تنقل أقوال النبي فقط، فكما هو معلوم للجميع بالضرورة

أمعنت ـ علاوة على ذلك ـ في جمع ما فعل وما أمضى ﷺ، وعلى هذا فحديث النبي في هذه المجاميع هي سنّته، وكل ما يضاف إليه، لا قوله ﷺ فقط..

ثمّ إنّ هذه المجاميع ـ كصحيح البخاري ـ فيها ما ليس بسنّة بالمعنى الشرعي؛ أي ما ليس بحديث؛ فقد مرّ عليك أنّ المحدثين سردوا في مجاميعهم أخباراً مباركة موضوعها النبي وأحواله..، يحكيها في أحواله الآخرون، ليست هي قولاً للنبي ﷺ ولا فعلاً له ولا تقريرا، بل أكثر من ذلك أنّهم سردوا أقوالاً لآخرين هي موقوفات وتعليقات ليس موضوعها النبوة، لكن مع ذلك يصطلح عليها مثل البخاري ـ وهو إمام في هذه الصنعة ـ حديثاً..

ذكر ابن حجر قال: قال الحافظ أبو ذر الهروي: سمعت أبا الهيثم محمد بن مكي الكشميهني يقول: سمعت محمد بن يوسف الفربري يقول: قال البخاري: ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلاّ اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، وقال أبو علي الغساني: روي عنه (=البخاري) أنّه قال: خَرَّجْتُ الصحيحَ من ستمائة ألف حديث[1].

وهذا نص على أنّ الحديث عند البخاري ـ في صحيحه ـ هو الأعم من كلّ ما يضاف إلى النبي ﷺ، وأكثر من ذلك وهو أنّ المحدّثين ـ فيما يبدو ـ جعلوا من كلام الصحابة الشخصي وكذلك التابعين، حديثاً بالمعنى المصطلح..

أعلن عن ذلك المزي حيث أخرج عن أحمد بن حنبل أنّه قال: صح من الحديث سبع مئة ألف حديث وكسر، وهذا الفتى ـ يعني أبا زرعة ـ قد حفظ ست مئة ألف حديث، قال البيهقي: وإنما أراد ـ والله أعلم ـ ما صح من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقاويل الصحابة وفتاوى من أخذ عنهم من التابعين[2].

وتصريحات أهل الشأن من أئمّة أهل السنّة في هذا القبيل كثيرة؛ ولنا فيما قال البخاري وأحمد ـ وهما هما ـ رغبة عن الأقوال الأخرى، لكن لا بأس بالإشارة إلى أنّ كتب أهل السنّة الحديثية، التسعة، صنّفت على ضوء هذه الرؤية التعميمية، وليس من منطلق الدوران على قول النبي وفعله وتقريره، وما يضاف إليه فقط..

على أيّ حال قد يقال: لا مشاحّة في الاصطلاح، إذ لا ضير إذا ما اصطلح أحدٌ

---

(١) مقدمة فتح الباري: ٥.

(٢) تهذيب الكمال للمزي ١٩: ٩٦.

بالحديث على غير كلام النبي اعتماداً على الأصل اللغوي!!!.

لكن ربما يقال: هذا متوقف على توقيفية الاطلاق؛ أشرعيٌّ هو أم عرفيٌّ؟.

فإن كان الأول فما ارتكبه محدّثو أهل السنّة من التعميم لا يجانب المحذور الشرعي، وإن كان الثاني فكما قيل: لا مشاحّة..، فلا بدّ ـ إذن ـ من الفحص في ما أُثر عن الشرع والمتشرّعة الأوائل (=الصحابة) في هذه المسألة.

وفيما تعلم يحتاج هذا لإمعان طويل في كتب الحديث والأخبار، الأمر الذي ـ ربما ـ لم نفعله من أجل هذه الدراسة، لعدم الضرورة إليه فيما نحن فيه على أغلب الظنّ..

على أيّ حال فأنا أظنّ أنّ إطلاق لفظ الحديث على ما يضاف إلى النبي وعلى ما يضاف إلى غيره بسواء، من المجازفات ـ المحتملة ـ في دين الله؛ ففيما أرى هو اختصاص ذلك بالنبي ﷺ دون غيره؛ آية ذلك أنّنا لم نجد في كل كتب الأدب ـ العربي وغير العربي ـ إطلاق لفظ الحديث مع عناية الاختصاص على ما يضاف إلى كلّ شخص من قول وفعل تقرير، فهذا المصطلح مع ما ينطوي عليه من الأمور الثلاثة لم يؤثر عن النّاس إلاّ بعد أن بعث النبي ﷺ، هذا شيء..

وإذا ما تسائلنا عن علّة شرعية ـ لا عرفية ـ لإطلاق خصوص لفظ الحديث دون غيره على ما يضاف إلى النبي ﷺ بالخصوص، فربما يقال: لا توجد مثل هذه العلّة، لأنّ المحتمل قوياً أنّ مثل هذا الإطلاق عرفيٌّ تبانى عليه علماء هذه الأمّة صحابة أو تابعون، وهذا مضافاً إلى أنّ الحديث والمحدّث والتحديث فيما يعلم بالضروة يطلق ـ لغةً أو عرفاً ـ على الكلام والمتكلم والتكلّم بلا اختصاص بهذا أو بذاك..

لكن قوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[1] ربما يضعنا في دائرة الإحتمال الشرعي المعقول، وليس أيسر من احتمال أنّ كل ما يريده النبي ﷺ من البشر، والذي هو السنّة بالمعنى الإصطلاحي، مطوي في قوله تعالى: ﴿فَحَدِّثْ﴾..

وواضح أنّه أمرٌ خاص بالنبي ظاهره ـ في حقّه الشريف ـ الوجوب، وإذا كان النبي كبقية البشر عليه امتثال أحكام الله تعالى، فهو ينفرد عنهم جميعاً في هذه المرحلة بوظيفة التحديث بنعم الله، فكما أنّ صلاة الليل واجبة في حقّه الشريف دون بقيّة

---

(١) الضحى: ١١.

البشر، فالتحديث بنعم الله أهمّ وظائف النبوة، فعلى هذا فالتحديث والمحدّث والحديث صفات ذاتية للنبوة ولما يترشح عنها من خير؛ أيّ أنّ النبوّة في بنائها السماوي تتركب من عناصر سماوية.. التحديث بذلك المعنى القرآني (=الشرعي) من أجزائها بلا ريب..

ومن حاصل مجموع كلمات المفسرين سنّة وشيعة، واعتماداً على إطلاق ﴿فَحَدِّثْ﴾ فالنبي مأمور بالحديث عن نعمة الرب التي تستوعب كلّ شيء.. النبوة، القرآن، أحكام الله، شرع الإسلام، وغير ذلك من النعم التي لا تحصى، وليست النعمة هي القرآن فقط كما يفسّر مجاهد في أحد قوليه[1].

أضف إلى ذلك فتفسير مجاهد بالقرآن فيما يظهر من بعض الأخبار إنّما هو من باب التفسير بالمصداق، وأنّ القرآن من أظهر مصاديق النّعم الإلهية؛ يدلّ على ذلك ما روي عنه بسند صحيح في تفسير الآية قائلاً: النعمة: النبوة والتبليغ بما أرسل ﷺ به[2].

نخلص من ذلك إلى أنّ إطلاق الحديث على ما بلغ به النبي ﷺ له أصل في القرآن، بل هو عنصر مهم من عناصر بناء نفس مفهوم النبوة، إذ النبي محدّث بنص القرآن، ولك أن تقول: بأمر القرآن، وليس هو إطلاقاً لغويّاً عاديّاً، ومن ثمّ فليس هو ممّا تبانى عليه أهل المصطلح، في زمن من الأزمان.

ثمّ لنا أن نسأل عن علّة استعمال القرآن للفظ الحديث في الآية الآنفة؟ فلماذا لم يقل الله تبارك وتعالى: وأمّا بنعمة ربّك فبلّغ، أو فقل، أو فاذكر، أو فاعلن، أو غير ذلك من المترادف؛ إذ لا بدّ من علّة، لكن ما هي؟؟.

أنا أعتقد (=أظن) أنّ هناك فرقاً ظريفاً بين هذه المترادفات، على أنّنا هنا بملاحظة البحث عن نشوء الاصطلاح سنغض النظر عمّا يذكره أهل اللغة في هذا الشأن، وإن كنّا قد عرضنا لما يهمّنا من كلماتهم فيما سبق..

على أيّ حال أنا أعتقد أنّ القرآن الكريم نفسه كفيل بحلّ هذه الأزمة، ولقد أمعنت النظر في آيات القرآن في هذا الخصوص، فأوقفني قوله تعالى: ﴿فَإِنِ

---

(١) زاد المسير لابن الجوزي ٨: ٢٧٠.

(٢) تفسير القرطبي ٢٠: ١٠٢.

﴿اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾[١].

والسؤال هو لِمَ قال الخضر لموسى النبي عليهما السلام: ﴿حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ أفما كان يغنيه سلام الله عليه أن يقول: حتّى أقول لك أو أخبرك أوَ أكلّمَك أو ما شاكل من المترادفات؟.

لا بأس بالرجوع لأقوال مفسّري الشيعة والسنّة في هذه الآية..، ففي تفاسير الشيعة مثلاً ما هو مأخوذ عن الرضا سلام الله عليه؛ ففي تفسير علي بن إبراهيم بسند صحيح عن الرضا عليه السلام قال: يقول الخضر لموسى عليهما السلام: لا تسألني عن شيء أفعله، ولا تنكره علي، حتى أخبرك أنا بخبره!! قال موسى: نعم[٢].

وقال الشيخ الطبرسي في مجمع البيان أي: لا تسألني عن شيء أفعله ممّا تنكره، ولا تعلم باطنه، حتى أكون أنا الذي أفسره لك[٣].

وقال الشيخ الطوسي في التبيان: لا تسألني عن باطن أمر حتى أكون أنا المبتدىء لك بذلك[٤].

وقال ابن الجوزي في زاد المسير: أي حتى أكون أنا الذي أبينه لك؛ لأنّ علمه قد غاب عنك[٥].

وقال القرطبي: فإن أتبعتني فلا تسألني عن شيء حتى أحدث لك منه ذكراً أي حتى أكون أنا الذي أفسره لك[٦].

وقال ابن كثير في تفسيره: حتى أبدأك أنا به قبل أن تسألني[٧].

وها أنت ترى أنّ كلمات مفسري الأمّة تكاد تكون متوافقة ـ بل هي كذلك ـ في أنّ كلام مثل الخضر (=حديثه) ينطوي على عنصر مهم وهو عنصر ابتداء البيان لا تبعيته لسؤال الآخرين؛ بحيث لا يجوز حتّى على موسى عليه السلام أن يبتدأ عليه بسؤال..،

---

(١) الكهف: ٧٠.

(٢) تفسير علي بن إبراهيم القمّي٢: ٣٨.

(٣) مجمع البيان٦: ٣٦٨.

(٤) التبيان للطوسي٧: ٧٢.

(٥) زاد المسير ٥: ١١٩.

(٦) تفسير القرطبي ١١: ١٨.

(٧) تفسير ابن كثير٣: ١٠٢.

ومن ثمّ فكلّنا ينبغي أن يعلم أنّ من ضروريات الاعتقاد أن لا يُبتدأ النبي ـ أيّ نبي ـ بسؤال (فيما هو من أمر الله) إلاّ أن يكون النبي هو المبتدأ بالبيان؛ وفيما يخصّ الرسول محمد ﷺ قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ﴾[1].

وفي هذا المضمون روى مسلم عن ثابت قال: قال أنس: كنّا نهينا في القرآن أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء..، ومن طريق آخر قال: أنس: فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع[2].

فمن مجموع ذلك يتبين أنّ القرآن ينص على أنّ من عناصر بناء مفهوم الحديث النبوي (=سنّة النبي) هو ابتداء البيان؛ فإذا ضممنا هذا إلى أنّ النبي محكوم سلام الله عليه بقوله تعالى: ﴿فَحَدِّثْ﴾ يتقوى احتمال أنّ حديث النبي اصطلاح قرآني أفرزته تلك المحكومية، وليس هو استعمالاً عربيّاً محضاً، وبالتالي ليس هو اصطلاحاً تعارف عليه المحدثون بعد عهد النبوة..

يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿اللهُ لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثًا﴾[3] فقد يقال: إنّ الأنسب أن تكون الآية: ومن أصدق من الله كلاماً؛ لأنّ القرآن ـ فيما هو معروف بين أهل اللسان ـ كلام الله، وليس هو حديث الله، وقد عرفت أنّ طريق الخروج من هذا المأزق هو افتراض عنصر ابتداء البيان فيما حدّث به النبي من حديث الله؛ لأنّ الكلام، والقول، وبقية المترادف لا ينطوي على هذا العنصر، فلا يناسب استعماله في الآية الآنفة، وهذه هي طريقة الخروج من إشكالية: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[4] إذ لم يقل القرآن: وحدّث الله موسى تحديثاً، وسبب ذلك أنّ الغرض السماوي ـ الأسمى ـ المطوي في التكليم ـ في جبل فاران أو غيره ـ هو مجرد تحقق كلام الله لموسى؛ تكريماً له، فهذا هو

---

(١) المائدة ١٠١.

(٢) صحيح مسلم١: ٣٢.

(٣) [illegible]

المقصود الأوّل، وليس وراءه بيان ولا ابتداء ولا تبليغ ولا شريعة، وإن كانت هذه الأشياء ـ ربما ـ مقصودة بالتبع لحظتئذ..

..ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[1] فإنّ أجواء الآية تشهد بأنّ غاية المقصود من هذه الآية المباركة، ليس هو ابتداء البيان وإن كان مقصوداً ضمناً بيقين، وكلّ المقصود هو إثبات أنّ ما يتحدث به الرسول فيما هو أعظم خطراً من نفس الرسالة ـ فيما توحي الآية ـ إنّما هو عن الله بأمر منه تعالى؛ لذلك فنحن لا نجد في كلّ القرآن لفظة: ﴿بَلِّغْ﴾ إلاّ في هذه الآية، وعلى هذا الأصل فقس..

بلى للرسول ﷺ أن يقول: أخبركم عن الله، وأنبؤكم عن الله، وأبلّغ لكم ما أنزل عليكم من الله، إذ ليس يمنع ما اصطلح عليه القرآنُ النبيَّ من اللجوء لاستعمالات العرب بالنظر لتعدد أغراض الاستعمال وهو أفصحهم على الاطلاق، لكن الذي يوقف الباحث هو الغلبة الساحقة للفظة الحديث على قول النبي أو سنّته عند المسلمين، حتّى أنّ المسلمين عالمهم وجاهلهم، منذ القرن الهجري الأول وحتّى هذه الساعة لا يكادون يقولون: أخبار النبي، أو أنباء النبي، أو غير ذلك، حتّى أنّ السامع يستهجن إطلاق مثل هذه التعابير على أقوال النبي ﷺ حتّى مع كونها غير مستهجنة في نفسها..

وقصارى القول: فإطلاق لفظ الحديث على قول النبي ﷺ فيما ينطوي على عنصر ابتداء البيان هو ما ظهر لنا من خلال بحثنا الخاطف[2] الآنف، وفيما ظهر فإنّ هذا الاصطلاح ـ فيما نحتمل ـ له أساس شرعي في القرآن وليس هو اصطلاح للمتشرعة أو لغيرهم..

..لكن أنبّه إلى أنّ هذا الذي توصلتُ إليه لا يخرج عن دائرة الاحتمال المعقول،

---

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) هذا البحث بهذه الطريقة لم يخض فيه أحد، وما ذكرته أعلاه أعلنت أنّه خاطف!!! وليت المهتمون بعلوم اللغة والتفسير يخوضون فيه؛ لتتولد رؤية موضوعية تسدّ هذا الخلأ المعرفي المهم.

أو الذي أراه ـ أنا شخصياً ـ معقولاً، غيرُ جازمٍ بشيء!! يدفعني لهذا القول أنّ الوقوف بوجه هذه اللجة من بحر المعرفة النبوية يحتاج إلى إمعان نظر طويل لم أتعاطه في هذه المسألة كما ينبغي، فالدراسة التي بين يدي لا تسمح لي بذلك، ولعلّي كنت أهدف ـ أصالةً أو ضمناً ـ إلى أن أثير نزعة البحث وغيرة الاستقصاء عند أهل الشأن؛ لسدّ هذا الخلأ..

وقد تقول: ما فائدة التطويل وما الهدف من الفحص حول ما إذا كان هناك أساس شرعي لاصطلاح خصوص لفظ الحديث على قول النبي، في حين أنّك قد ذكرتَ أنّه لا فائدة منه، بعد اتفاق النّاس على أنّ حديث النبي هو قوله ﷺ أو هو عموم سنّته كما عند المحدثين؟؟؟.

قلتُ: ما يدعو إلى التطويل والفحص، بل دعوة أهل الشأن لتعاطيهما هو احتمال توقيفية مصطلح الحديث على قول النبي، ومع مثل هذا الاحتمال المعقول ـ فيما نظن ـ تترتب آثارٌ شرعية عظيمة الخطر، جليلة القيمة، أيسرها حرمة اصطلاح لفظ الحديث على قول غير النبي، فالمجاميع الحديثية عند أهل السنّة فيما مرّ عليك أطلقت لفظ الحديث على أقوال غير النبي من صحابة وتابعين، وقد تكون هناك مسامحة ـ شرعية ـ في إطلاق لفظ الحديث على الأخبار التي موضوعها النبي ممّا هو ليس بسنّة كأخبار ولادته الشريفة؛ لعمومات أنّ ذكر النبي عبادة، ولكن إذا بنينا على احتمال التوقيفية فما هو وجه المسامحة في اطلاق لفظ الحديث ـ بلا قيد ـ [1] على ما يقوله الزهري أو عبد الله بن عمر أو غيرهما ممّا هو ليس برواية عن رسول الله؟؟؟.

أمّا مصادر الحديث (كما نسمّيها اليوم) الشيعية الكبرى فليس فيها ذكرٌ للحديث ـ بلا قيد ـ عند مصنّفيها، وهذا بطبيعة الحال يثير التساؤل..

فالكليني رضي الله عنه يقول في مقدّمة كتابه الكافي: كتاب كاف يجمع من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين، والعمل به، بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام، والسنن القائمة التي

---

(١) لا إشكال إذا ما قيل: حديث زيد أو حديث عمرو، أو حديث الزهري بقيد الإضافة، لكن الإشكال فيما نرى هو أن يطلق الحديث بلا قيد على ما يقوله الزهري مثلاً مع أنّنا نعلم أنّه يحدّث عن غير رسول الله؛ ونتيجة ذلك اختلاط حديث رسول الله بحديث غيره، ومع عدم الأمن من اللبس لا شبهة في حرمة ذلك.

عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عزوجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله[١]. ولم يذكر الحديث، مع أنّه يسوغ له أن يطلق على جميع ما في كافيه من آثار حديثاً فيما سنوضّح.

وقال الصدوق رضي الله عنه في وصف كتاب من لا يحضره الفقيه: صنفت هذا الكتاب بحذف الأسانيد؛ لئلا تكثر طرقه وإن كثرت فوائده، ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ماروووه، بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته، وأعتقد فيه أنه حجّة فيما بيني وبين ربي تقدس ذكره وتعالت قدرته وجميع ما فيه من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع...[٢].

والشيخ الطوسي سمّى أحد أهم كتابيه بالاستبصار في ما اختلف فيه من الأخبار، ولم يقل: فيما اختلف من الأحاديث، كما هو معلوم للجميع.

وقال في بيان سبب تصنيف الاستبصار: أمّا بعد فإنّي رأيت جماعة من أصحابنا لمّا نظروا في كتابنا الكبير الموسوم بتهذيب الاحكام، ورأوا ما جمعنا من الأخبار المتعلقة بالحلال والحرام، ووجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلق بالفقه من أبواب الأحكام، وأنّه لم يشذ عنه في جميع أبوابه وكتبه ممّا ورد في أحاديث أصحابنا وكتبهم وأصولهم ومصنفاتهم، إلاّ نادرٌ قليلٌ وشاذٌ يسير[٣].

فأنت ترى أنّه رضي الله عنه مع الاطلاق قال: الأخبار المتعلقة...، ومع قيد الإضافة قال: أحاديث أصحابنا ولم يقل: أحاديث الحلال والحرام.

لكن مع كلّ ذلك يسوغ لعموم أساطين الشيعة إطلاق لفظ الحديث ـ بلا قيد الإضافة ـ على كلّ الأخبار التي حوتها تلك الكتب الأربعة المعتمدة؛ فقد ورد عن أهل البيت عليهم السلام ما هو نص ظاهر في جواز ذلك ففي الكافي: ...عن قتيبة قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن مسألة فأجابه فيها، فقال الرجل: أرأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها؟ فقال له: مه، ما أجبتك فيه من شيء فهو عن رسول الله صلى الله عليه وآله لسنا من أرأيت في شيء[٤].

---

(١) الكافي ١: ٨.

(٢) من لا يحضره الفقيه١: ٢.

(٣) الاستبصار١: ٢.

(٤) الكافي١: ٥٨.

وعن الإمام الكاظم عليه السلام في رواية قال: والله إنّي ما أخبرك إلاّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن جبرئيل عن الله عزوجل[١].

وروى الكليني عن هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيره قالوا: سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وحديث رسول الله قول الله عزوجل[٢].

والأخبار في ذلك كثيرة متواترة ـ معنىً ـ لا حاجة لسردها..، مضافاً إلى أنّ مصادر أهل السنّة ذكرت عن الصادق عليه السلام ما يشبه هذا، وهو أنّ ما يحدّث به ليس هو شيئاً من عنده، بل هو رواية عن آبائه[٣]؛ أي عن رسول الله، الذي هو أشرف آبائه صلوات الله عليهم أجمعين.

وعصارة ما نريده من كلّ ما تقدّم ـ فضلاً عمّا ذكرناه ـ هو أنّنا نحتمل والله العالم بحقائق الأمور أنّ إطلاق لفظ الحديث على قول غير النبي، عند بعض أهل السنّة، في مرحلة من مراحل التاريخ، قد يكون أسيراً لطريقة تفكير مبرمجة، أساسها الخصومة مع أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي، وليست هي أمراً عفوياً، ولا هي غفلة عن حرمة التلاعب فيما هو توقيفي على الشرع المقدس.

أية ذلك ـ وهو ما سنفصلّ البحث فيه لاحقاً ـ أنّ خصوم أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي، كمحمد بن شهاب الزهري، كانوا لا يرون حرجاً في التلاعب فيما هو توقيفي على الشرع من مقولات منظومة المعرفة السماوية..، فمثلاً قال صالح بن كيسان: اجتمعت أنا والزهري نطلب العلم، فقلنا السنن..!! فكتبنا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله ثم قال الزهري: نكتب ما جاء عن الصحابة فإنّه سنّة، فقلت أنا: ليست بسنة، فلا نكتبه، قال: فكتب ولم أكتب، فأنجح وضيعت[٤].

فهذا نصٌ على أنّ السنّة أضحت أسيرة لنظرية التعميم التي كان يتعاطاها

---

(١) الكافي ٣: ٩٤.

(٢) الكافي ١: ٥٣.

(٣) تهذيب الكمال للمزي ٥: ٧٧.

(٤) تهذيب التهذيب ٩: ٤٤٩.

خصوم أمير المؤمنين علي، وليست هي بالأمر العفوي، فعلى هذا فالتعميم عنصر من عناصر طريقة تفكير هؤلاء الخصوم...، وتتمّة البحث الكامل في هذه النقطة الهامّة سيأتيك لاحقاً.

هل تجوز رواية الحديث بالمعنى؟

من الغرابة بمكان أن نجد مشهور علماء الأمّة ـ سنّة وشيعة ـ يجيزون رواية النبي والمعصوم بالمعنى ـ بلا قيود أساسية ـ مع أنّ الرواية على هذا الأساس جرّت الويلات على فقهاء الأمّة فضلاً عن بقية المسلمين، وهذه هي كتب الإستدلال الفقهي الكبرى بين يدي كلّ المختصين، لا يخلو باب من أبوابها عن معركة علمية ضروس بسبب الرواية بالمعنى؛ حيث يُروى الحديث بأكثر من لفظ، مترادف ومتغاير..، لكلّ لفظٍ منها وجه معقول، قد يحرم وقد يحلل، قد يوسّع وقد يضيّق، أو ربما تجد وجهاً يأخذ بك نحو القطب الشمالي وآخر نحو القطب الجنوبي...، ولا أدري هل أسوق الأمثلة على ذلك وهي تستوعب مجلّداً أو مجلّدين بل مجلّدات، أم يكفي أن أرشد القارىء الكريم إلى صحيح البخاري ـ مثلاً ـ والذي هو فيما يقال أصحّ كتاب بعد كتاب الله..

يكفي لكلّ إنسان ـ الجاهل فضلاً عن العالم ـ بل حتّى الإنسان الذي لا يمتلك نصيباً وافياً في العربية، أن يراجع هذا الصحيح (=طبعة دار الجيل) ليجد أنّ هذا الجامع لم يسلم باب من أبوابه أو حديث من أحاديثه[1] من اختلافٍ في اللفظ أو في المتن أو في الإعراب، بلى، قد يكون اختلاف اللفظ لا يؤثر في عملية الاستنباط ولا يربكها، لكن ماذا لو أربكها إرباكاً بيّناً كما هو الواقع؟؟؟. العجيب أنّ المجوزين يسردون الأدلّة على الجواز لا من منطلق البحث العلمي فحسب، بل تكاد تشهد أنّهم يكافحون للقول بالجواز من منطلق الصراع من أجل البقاء أيضاً..

وكيما يكون القارىء النّابه على بيّنة لن نسرد له أمثلة قد تتعب ذهنه، وحسبنا التذكير بما مرّ في الفصل السابق..؛ حيث أخرج البخاري بسنده عن عبد الله بن عمر أنّ عبد الله بن أبي لما توفي جاء ابنه إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله اعطني قميصك

---

(١) سيجد من يراجع هذه الطبعة صحيح البخاري أنّ هناك حاشية لمتون أحاديثه تعلن عن اختلاف ألفاظ الحديث الواحد بكلّ صراحة.

ألحفه فيه وصل عليه واستغفر له، فأعطاه النبي ﷺ قميصه؛ فقال: «**آذني أصلّي عليه**» فلما أراد أن يصلي عليه جذبه عمر فقال: أليس الله نهاك أن تصلي على المنافقين؟ فقال ﷺ: «**أنا بين خيرتين؛ قال الله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ﴾**» فصلى عليه فنزلت: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾[1].

هذا في حين روى البخاري القَضيّة الآنفة عن عبد الله بن عبّاس بهذا اللفظ: قال عبد الله بن عباس قال عمر بن الخطاب: لما مات عبد الله بن أبي بن سلول دُعي له رسول الله ﷺ ليصلي عليه؛ فلما قام رسول الله ﷺ وثبت إليه، فقلت: يا رسول الله أتصلي على ابن أبي وقد قال يوم كذا كذا وكذا؟ قال: فأعددتُ عليه قوله، فتبسم رسول الله ﷺ وقال: «**أخّر عني يا عمر**» فلما أكثرت عليه قال ﷺ: «**إنّي خيرت فاخترت، لو أعلم أني زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها**». قال عمر: فصلى عليه رسول الله ﷺ ثم انصرف، فلم يمكث إلاّ يسيراً حتى نزلت الآيتان من براءة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ـ إلى قوله ـ وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ قال عمر: فعجبت من جرأتي علَى رسول الله، والله ورسوله أعلم[2].

والذي أدين به أنّ تجويز الرواية بالمعنى ـ بلا قيد أساسي ـ هو ما قاد إلى هذا الإرباك، بل إلى تضييع الحقائق، ولقد مرّ عليك أنّ كثيراً من أهل الإسلام قالوا بعدم عصمة النبي في الصلاة على المنافق، لا لشيء إلاّ لأنّ الأصح كتاب بعد كتاب الله روى قضية الصلاة على المنافق بصيغتين، مرّة عن عبد الله بن عمر، وأخرى عن ابن عبّاس، هذا مع إنّ القضيّة واحدة لا شكّ في ذلك، وإذا كان صحيح البخاري متقناً في النقل عن الصحابة، وبرّأنا ساحته من الرواية بالمعنى أو من غيره، لا محيد لنا غير أن نرمي بوابل اللوم على نفس الصحابة، وأنّهم يروون عن رسول الله بما فيه إرباك للبنية التحتية لجسد المعرفة المحمدية، إذ أيسر ما يقال هو أنّ أحد النقلين باطل إمّا نقل ابن عبّاس وإمّا نقل ابن عمر..

..وعلى أيّ تقدير فمقصودنا من إثارة هذا البحث (=الرواية بالمعنى) شيئان..

---

(١) البخاري ٢: ٧٦.

(٢) صحيح البخاري ٥: ٢٠٦.

الأول: هو إمكان رفع اللائمة عن الصحابي أو عن صحيح البخاري أو عن غيره بذريعة جواز الرواية بالمعنى، وهذه الذريعة أقبح من نفس الفعل، بل هي ـ فيما أعتقد أنا شخصياً ـ أشدّ حرمة، وحسبك أنّ البعض تحت مظلّة ذلك الجواز قال بعدم عصمة النبي في الصلاة على المنافق، وقال بعصمة عمر عوضاً عن النبي المخطىء، فيما افتروا ولبئس ما افتروا، وحاشى سيّد الدّارين هذا الخطأ وكلّ خطأ. والحاصل: فهل هذا الدليل لا يكفي لحرمة الرواية بالمعنى..؛ حتّى لو استلزم زعزعة عروش النبوة المقدّسة كما في المثال الآنف..

الثاني: أنا أعتقد أنّ الرواية بالمعنى (بالطريقة الآنفة) أمرٌ يمثل عنصراً من عناصر طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي، من القائلين بعدم عصمة النبي ﷺ؛ ففي المثال الآنف ـ وهو مثالٌ من آلاف ـ نجد أنّ ما يرويه ابن عبّاس والذي هو من محبّي علي هو ما يثبت عصمة النبي ﷺ، في حين أنّ ما يرويه عبد الله بن عمر والذي هو من أشدّ خصوم أمير المؤمنين علي هو ما يثبت عدم عصمة النبي ﷺ، ناهيك عن أنّ ابن عبّاس أفقه وأعلم من ابن عمر بمراتب لا تحصى، ولا أقل من أنّ الرسول نصّ ـ في حقّه ـ على ذلك فيما هو معلوم للجميع، في حين لا يوجد حديثٌ نبويٌ واحدٌ يشيد بمستوى ابن عمر المعرفي كما أثبتنا ذلك في كتابنا عبد الله بن عمر ومدرسة الرسول المصطفى.

لكن من المحتمل إمكانية دفع اللوم عن عبد الله بن عمر؛ بفرض أنّه كان لا يجيز الرواية بالمعنى فيما يروى عنه[1] وإن كان يخطأ كثيراً فيما يروي عن رسول الله بسبب ملكاته الضعيفة وحفظه الرديء، وعلى هذا فلا مناص من رمي اللوم بعاتق الأصح كتاب بعد كتاب الله..؛ صحيح البخاري!!.

قال ابن حجر: قال محمد بن الأزهر السجستاني: كنت في مجلس سليمان بن حرب والبخاري معنا يسمع ولا يكتب، فقيل لبعضهم: ماله لا يكتب؟ فقال: يرجع إلى بخارى ويكتب من حفظه[2].

وقال الخطيب: قال أبو عبد الله: سمعت أبا عمر وأحمد بن محمد بن عمر المقرئ، يقول: سمعت أبا محمد عبد الله بن محمد بن عمر الأديب يقول: سمعت أحيد بن أبي

---

(١) تدريب الرواي لسيوطي ٢: ٦٠، دار الكتب العلمية / بيروت.

(٢) مقدمة فتح الباري: ٤٧٩.

جعفر والي بخارى يقول: قال محمد بن إسماعيل (=البخاري) يوماً: ربَّ حديثٍ سمعته بالبصرة كتبته بالشام، وربَّ حديثٍ سمعته بالشام كتبته بمصر، قال: فقلت له: يا أبا عبد الله بكماله؟؟!! قال: فسكت[1].

وقال ابن حجر: ...من نوادر ما وقع في البخاري أن يخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفظين[2].

أقول: فيما قال ابن حجر تحفّظ شديد؛ فالمشكلة في الشرع والعقيدة لا تقف على مجيء الرواية بلفظين بإسناد واحد، بل حتّى لو جاءت بلفظين بإسنادين فالمشكلة هي المشكلة إذا ما تناقض مضمونهما كما في المثال السابق، والأصح كتاب بعد كتاب الله ـ مثلاً ـ مشحون بذلك..، والنتيجة فالرواية بالمعنى ربما تضحى قناعاً ـ وإن بغير قصد ـ لغياب الحقائق وضياعها، وليس هناك من يستفيد غير خصوم أمير المؤمنين علي؛ آية ذلك أنّ أولئك الخصوم منعوا من حديث رسول الله كتابة ورواية قرناً من الزمان، وهذه الفترة كافية لأن تغيب بسببها أكثر ملامح الحديث النبوي شكلاً ومحتوى ومضموناً، ولو أراد خصوم علي بعد تلك الفترة؛ في عهد عمر بن عبد العزيز كتابة حديث رسول الله، على ما كان عليه عهد النبي، أو في عهد ما يسمّى بالخلافة الراشدة، لما جاؤوا به على ما كان عليه بيقين..، وما يطفو على السطح جرّاء ذلك هو أنّ الرواية بالمعنى من دون قيد أساسي ـ شرعي ـ حلٌ مشرعنٌ لهذه الأزمة، هذا في حين أنّ أتباع أمير المؤمنين علي في خصوص تلك الفترة، وهي فترة توافر أئمّة العصمة من آل محمد ﷺ لم يدل دليل على أنّهم كانوا يتعاطون ذلك بإطلاق؛ مضافاً إلى أنّهم لم يخضعوا لمبدأ ترك السنّة النبوية كتابة ورواية وتدويناً؛ ابتداء من صحيفة أمير المؤمنين علي ومروراً بالأصول الأربعمائة وانتهاء بالكتب الأربعة المتواترة المشهورة، التي هي خلاصة متينة أمينة لتلك الأصول..

لكن قد يقال: إنّ أهل الإسلام شيعة وسنّة ـ على المشهور ـ جوّزوا الرواية بالمعنى، وهو اتفاق منهم ـ عدا من شذّ ـ على ذلك، فلا معنى للبحث المتقدم؛ لأنّه لا يصمد أمام المشهور!!!.

قلت: ما أضعف هذا العود أمام النسيم فضلاً عن الإعصار؛ وما أشبه هذا

---

(١) تاريخ بغداد ٢: ١١، مقدمة فتح الباري: ٤٨٨.

(٢) فتح الباري ١٠: ٤٩٣.

الاتفاق باتفاق أهل الإسلام شيعة وسنّة على حجيّة السنّة النبوية؛ وأنّها واجبة الإتّباع كالقرآن، على حين أنّهم اتفقوا ـ بكل وضوح ـ على أن يختلفوا فيها!! أو ليس قد اتفقوا على أنّ قول النبي ﷺ هو سنّة مع أنّهم اختلفوا في لعن معاوية وبني أمية وآخرين؛ حيث قال بعضهم: هو من قول النبي، لكنّه ليس من السنّة؛ لأنّ النبي ﷺ أخطأ في لعن من لا يستحق اللعن؟؟؟ وقس على ذلك مئات الأرقام!!!!.

ثمّ هل نسي القارى الكريم أنّ مثل هذا الاتفاق شكلي يفتقر للمحتوى والمضمون؟ أم أنّه نسي أنّ الأصل العلمي المثمر في مثل هذه الأمور هو الوقوف على طريقة تفكير طرفي الاتفاق؟.

لا ريب أنّ مثل هذه الاتفاق الشكلي لا يعني شيئاً، وليس بذي بال وحياله اختلاف جوهري جذري؛ آية ذلك أنّ دواعي الرواية بالمعنى عند أهل السنّة ليست هي دواعي الرواية بالمعنى عند الشيعة؛ فإذا كانت الدواعي عند أهل السنّة حكم الضرورة، وأزمة قرن من الزمان، وبعد الشّقة عن عصر النبوة؛ فالدواعي عند الشيعة نصّ المعصوم على مثل هذا الأمر..

روى الكليني عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله (=الصادق) عليه السلام: أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص؟! قال: «إن كنت تريد معانيه فلا بأس»[1]. وسند الرواية صحيح بلا كلام، وإطلاق الرواية دليل على جواز الرواية بالمعنى بلا قيد، لكن قد يقال: إنّ الإطلاق مقيّد بقرائن الحال، فلا تجوز الرواية بالمعنى إلاّ في صورة العجز عن أداء الرواية كما سُمعت من المعصوم، لا الجواز مطلقاً..

ويشهد لذلك ما رواه الكليني عن ابن سنان، عن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّي أسمع الكلام منك فأريد أن أرويه كما سمعته منك فلا يجيئ قال: «فتتعمد ذلك»؟ قلت: لا، فقال: «تريد المعاني»؟ قلت: نعم، قال: «فلا بأس»[2] وسند الرواية هو الآخر صحيح فيما نعتقد من وثاقة محمد بن سنان، ومن ثمّ فالخبر ظاهر في المطلوب، بل هو نص في عدم جواز الرواية بالمعنى مع العمد إلاّ في صورة ـ إرادة المعاني مع ـ العجز عن اللفظ..

وفيما رواه الكليني عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام قول الله جل

---

(١) الكافي ١: ٥١.

(٢) الكافي ١: ٥١.

ثناؤه: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾[١]؟ قال: هو الرجل يسمع الحديث فيحدث به كما سمعه لا يزيد فيه ولا ينقص منه[٢]. تأييد ظاهر لما قلناه.

فهذا هو الأساس الشرعي لرواية الحديث بالمعنى، ولقد بان منه أنّ تعاطي ذلك غير سائغ شرعاً، ولا هو جائز إلاّ في صورة العجز عن تأدية اللفظ على ما هو عليه، من غير عمد، ويتفرّع على ذلك ـ فيما يظهر ـ حرمة النسبة من دون قيد، فلا يجوز أن يقول الرواي مثلاً: قال: الرسول ﷺ كذا وكذا من دون أن يذكر أنّه نسبه إليه بالمعنى؛ وأنّه عجز عن اللفظ..

وممّا رواه أهل السنّة في هذا الخصوص ما رواه الدارمي ـ صحيحاً ـ عن محمد قال: كان أنس قليل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان إذا حدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[٣]. ونحوه ما رواه الرامهرمزي عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: كان عبد الله (=ابن مسعود) يمكث السنة لا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذته الرعدة ويقول أو هكذا أو نحوه أو شبهه[٤]. وهو نصٌ في المطلوب.

وفي أصل المسألة روى الطبراني عن يعقوب بن عبد الله بن سليمان بن أكيمة المؤذن عن أبيه عن جده قال: أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا له: بآبائنا أنت وأمهاتنا يا رسول الله إنّا نسمع منك الحديث فلا نقدر أن نؤديه كما سمعناه!! فقال: «**إذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس**»[٥]. لكن الحديث؛ ضعيف فيعقوب وأبوه غير معروفين.

والحاصل: فرواية الحديث بالمعنى بالنظر لما مرّ من النصوص جائزة في صورة واحدة لا في كلّ الصور، والشروط المذكورة في المطوّلات للجواز ينبغي أن تخص ـ فيما اعتقد ـ هذه الصورة دون غيرها.

---

(١) الزمر: ١٨.

(٢) الكافي ١: ٥١.

(٣) سنن الدارمي ١: ٨٤.

(٤) المحث الفاصل للرامهرمزي: ٥٤٩.

(٥) المعجم الكبير للطبراني ٧: ١٠٠. وأنظر موضوعات ابن الجوزي١: ٩٥.

ثمّ إذا كان ما رواه الطبراني ضعيفاً بل موضوعاً كما ذكر ذلك بعض أساطين أهل السنّة فلا يبقى مجال للقول بشرعية الرواية بالمعنى عندهم، خاصّةً وأنّ ما روي عن أنس وابن مسعود موقوف عليهما وليس بمرفوع؛ وأكبر الظن أنّ ما روي عنهما يعبّر عن سلوكهما الشخصي لا عن شرع الله؛ آية ذلك أنّ من تصدّى لهذين الموقوفين من علماء أهل السنّة بالشرح والتوضيح لم يذكرهما على أنّهما دليلان على جواز الرواية بالمعنى، بل لاحتياط هذين الصحابيين الشخصي، وليس هذا كذاك!. بلى، للقول بشرعية الرواية بالمعنى عند أهل السنّة طريق واحد لا غير؛ وهو الاعتماد على ما رواه أهل البيت في هذه المسألة، وفيما سوى ذلك تبطل ـ شرعاً ـ كل مروياتهم المروية ـ معنىً ـ بغير لفظها..

لم أكن أهدف إلى هذا التطويل، لكن كان من الضروري تسليط الضوء على هذه النقطة الغائبة في كلّ الكتابات ـ القديمة منها والحديثة ـ التي تناولت هذه المسألة؛ ، حيث أنّها لم تعرض بحثاً مقارناً بين الفريقين السنّة والشيعة في هذا الموضوع، فأهل السنّة لم يذكروا لنا حتى لحظة كتابة هذه السطور دليلاً ـ شرعياً ـ يلوي العنق على جواز الرواية بالمعنى عن مجاميعهم..

لكن على أيّ حال فما يهمّنا من هذا البحث بالدرجة الأساس هو إمكانية التضبيب على بعض الأهداف غير المشروعة بغمام الرواية بالمعنى؛ فقد يستغل مبدأ جواز الرواية بالمعنى شرّ استغلال إذا ما اتّخذ عنصراً من عناصر طريقة تفكير معيّنة تصبّ في حوض خصوم أمير المؤمنين علي، أو من أجل تداعيات آيديولوجية ترك سنّة النبي من بغض أمير المؤمنين علي؛ التي وقع الكثيرون أسرى جبروتها من حيث ـ يشعرون أو ـ لا يشعرون..

والكلام في هذا طويل لا يسعه وعاء هذا الفصل؛ وسأختمه بهذا المثال الذي هو من عشرات (أو مئات) الأمثلة..؛ جاء فيما رواه البخاري في صحيحه في وضوء أمير المؤمنين علي قال: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا، عبد الملك بن ميسرة، سمعت النزال بن سبرة يحدث عن علي رضي الله عنه أنّه صلى الظهر ثمّ قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة، حتى حضرت صلاة العصر، ثمّ أُتِيَ بماء فشرب، وغسل وجهه ويديه وذكر رأسه ورجليه (كذا روى صحيح البخاري) ثمّ قام فشرب فضله[1].

---

(١) صحيح البخاري ٦: ٢٤٨.

هذا ما رواه البخاري، لكن رواه أبو داود الطيالسي في مسنده بقوله: حدثنا شعبة، قال: أخبرني عبد الملك بن ميسرة، قال: سمعت النزال بن سبرة يقول: صلى علي الظهر في الرحبة، ثمّ جلس في حوائج الناس حتى حضرت العصر، ثمّ أُتِيَ بكوز من ماء، فصب منه كفاً، فغسل وجهه ويديه، ومسح على رأسه ورجليه (كذا روى الطيالسي)[1] ثم قام فشرب فضل الماء[2].

وإذا ما أراد أحدٌ مؤاخذة صحيح البخاري على هذا الصنيع؛ فجواز الرواية بالمعنى هو الذريعة الكافية لأن يُمْلِصَ هو أو غيره من مسؤولية التلاعب والتحريف، فعلى ضوء ذلك الجواز لم يجترح البخاري شيئاً..، والأمثلة على ذلك كثيرة جدّاً، لكن حسبنا المثال الآنف للتدليل على أنّ الرواية بالمعنى قد تكون في مجرى طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي..

السنة بين قاموس النبي وطريقة التفكير

من المسائل المهمّة التي لم يلتفت إليها محمد أركون ولا نصر حامد أبو زيد ولا بقيّة هذا الطراز من الباحثين في مجال الألسنيات هو الضابطة العلمية للتعريف بصيغ التعبير المقدّسة المطروحة تارة قرآناً وأخرى سنّة، ما هي؟.

فهل تكفي قواميس اللغة العربية ـ لتكون ضابطة علمية ـ لرفع هذه الأزمة؟ أم أنّ للوحي والقرآن والنبي ﷺ قاموساً خاصّاً؟.

لقد ذكرنا في الفصل السابق ـ في استفهام التنزيه ـ أنّ هناك فرقاً، ولقد ذكرناه بلغةٍ ربما لا يفهمها محمد أركون وأبو زيد وبقية هذا الطراز، لكنّهم يفهمون الفرق إذا حاورناهم بلغة الألسنيات التي أفنوا أعمارهم في تعاطيها؛ فهم يفهمون أنّ مقولة الإشتراكية لا يوجد قاموس في هذه الدنيا يستطيع أن يحدد معناها العلمي غير قاموس ماركس، كما أنّ الوجودية لا يستطيع أن يحدد معناها غير قاموس سارتر، ولولا أدبيّات

---

(١) وكذا روى الإمام أحمد بسنده عن شعبة به في مسنده ١: ١٣٩، و١: ١٥٣، وكذا روى الإمام النسائي بسنده عن شعبة به في سننه ١: ٨٤، وكذا روى البيهقي بسنده عن شعبة به في سننه ١: ٧٥، وابن حجر في فتح الباري ١٠: ٧١ سرد أكثر هذه الطرق جازماً بصحّتها.

(٢) مسند أبي داوود الطيالسي: ٢٢، دار الحديث / بيروت.

وليم جيمس لما وقفنا على معنى البرغماتية، وقس على ذلك كل مقولات المعرفة في تراث البشر، بل مقولات أيّ نظرية من النظريات، وفي أيّ مجال من المجالات..

إنّ هذا يكشف ـ بلا ريب ـ أنّ لنظرية الإسلام أو للنبي قاموساً خاصاً، كما أنّ لكلّ نظرية في الكون مقولات خاصّة، وقاموساً خاصّاً لها؛ ولا يتردد أهل ذلك الطراز بهذه النتيجة ولو كانوا عنها غافلين، لكن هل دار في خلدهم وضع اليد على أبجديّات قاموس النبي محمد ﷺ؟ بالطبع لا؛ لأنّ كلّ ما يعرفونه عن الإسلام والنبي ـ مع تلك الغفلة ـ هو النصوص المقدّسة التي يمكن حلّ ألغازها عبر قواميس اللغة لا أكثر ولا أقل؛ لذلك رأوا من السائغ لهم أن يخالفوا طريقة علماء الدين الحقيقيين (غير أذناب السلاطين) المحكومة بأدبيات النظرية المحمدية، بدعوى أنّ قواميس اللغة تكفي لقرائة النصوص، والقراءة ليست حكراً على أحد..، لكن هذه الكفاية نتيجة تلك الغفلة.

ثمّ هل دار في خلدهم أنّ قاموس النبي ﷺ استهدف للاغتيال في عمليّات الصراع المفروض على علماء الأمّة الحقيقيين؟.

وإذا كان الأمر كذلك أليس الأحرى بهم أن يؤسسوا لنا دراسة جامعة في هذا المجال، مع أنّ كل ما قدّموه حتّى الآن مبني على تلك الغفلة؟.

ثمّ لماذا يرتضون لأنفسهم إقحام الألسنيات الغربية التي هي تراث البروتستانت في عمليات قرائة النصوص الإسلامية، في حين أنّهم لا يرتضون منّا أن نقرأ الظواهر السياسية في العالم وعموم الإنسانية عبر الألسنيات النبوية وقاموس الوحي بل بألسنيات التراث البروتستانتي؟؟.

فهم يقولون بأنّ العلوم الإجتماعية الحديثة ـ مثلاً ـ لها مقولاتها الخاصّة ومن الخطأ الشنيع أن يتعاطاها المتعاطي من دون أن يكون ملمّاً بها معرفياً، ويقولون: من المهزلة القول بأنّ قواميس اللغة تسعفه في هذا المضمار!!! لكن ـ بناء على ذلك ـ لا أدري كيف ساغ لهم أن يقرأوا النصوص الإسلامية المقدسة مكتفين بقاموس اللغة العربيّة وألسنيات التراث البروتستانتي؟؟؟.

ما أريد قوله هو أنّ قاموس النبي ﷺ استهدف في عمليّات الصراع مع أمير المؤمنين علي خلال مقاطع التاريخ، وسيأتي في الفصول اللاحقة أنّ خصوم أمير المؤمنين علي شطبوا على حديث الكوفيين (أتباع علي) بالخط الأسود، أمّا حديث

البصريين ـ مثلاً ـ وهم من مبغضي علي في ذلك الوقت، فعليه المدار عند الخصوم..، والتساؤل المطروح هو هل لهذا النزاع دخل في نزاع البصريين والكوفيين في اللغة العربية أم لا؟.

يقول أدونيس في كتابه الثابت والمتحول: عَرَفَت مباحث اللغة اتجاهين: الإتّجاه النقلي أو السماعي، وهو اتّجاه مدرسة الكوفة المتعصّبة للنص، والإتّجاه القياسي الاجتهادي أو العقلي، وهو اتّجاه مدرسة البصرة التي كانت تسمّي النصوص التي تخالف ما أقامته من أحكام وقواعد نصوصاً، شاذّة...[1]

سيأتي في الفصول اللاحقة أنّ الكوفيين طرف من أطراف صراع مفروض؛ فالبصريون والمكّيون والمدنيّون والشاميّون هم من خصوم أمير المؤمنين علي، بخلاف الكوفيين الذين هم شيعته ومحبّيه، وبين هذين الطرفين صراع في العقيدة والدين والسياسة وفي كلّ شيء، وهذا أدونيس ـ وغيره ـ أنبأنا أنّهم علاوة على ذلك مختلفون، في اللغة، على اتجاهين..

فهل لهذا دخل في محاولة تغييب قاموس النبي ﷺ في عملية قرائة النصوص المقدّسة؟.

والسؤال المهم هو: لماذا نجد اصراراً من خصوم أمير المؤمنين علي على قواميس اللغة من منظار بصري اجتهادي في قرائة النصوص الإسلامية المقدسة بإلغاء دور الألسنيات النبوية (قاموس النبي) ودور اللغة العربية من منظار كوفي في هذه العملية..، فمثلاً في الوقت الذي خصّ النبي ﷺ أهل البيت في ضوء حديث الكساء بالخمسة أصحاب الكساء، علي وفاطمة والحسن والحسين علاوة على النبي نفسه، عليهم السلام، ووقف الكوفيون (أتباع علي) عند ذلك التخصيص المقدّس ولم يتقدموه أو يتأخروا عنه؛ لأنّه هو المقصود في قاموس النبوّة، نازع البصريون والشاميّون والمدنيون والمكيّون (خصوم علي) قائلين بأنّ زوجاته ـ مثلاً ـ من أهل البيت؛ لأنّ قواميس اللغة هي التي نصّت على ذلك.

وفي الوقت الذي نصّ النبي ﷺ في غدير خمّ أنّ علياً وليٌّ من بعده وأنّه أولى بالمؤمنين من أنفسهم كما كان الرسول ﷺ أولى بهم من أنفسهم حذو القّذة بالقذّة ـ وبذلك دان الكوفيون (أتباع علي) ـ أرجف خصومهم البصريون وغيرهم مجعجعين

---

(١) الثابت والمتحول ٢: ١٧٧، بيروت /دار الساقي/ الطبعة الثامنة.

بأنّ قواميس اللغة تؤكد أنّ الولاية محبّة وليست هي قيادة وتصرّف..

أقول: كذلك الأمثلة هي بالعشرات بل بالمئات، وهي كافية لتوضيح أنّ تغييب معالم القاموس النبوي، وكذلك قاموس العرب الأصيل، الذي لا يقرّ الاجتهاد في اللغة، عن ساحة الصراع، مشروع لتفريغ محتوى سنّة النبي ﷺ عن مقررات الدين، ومن ثمّ فهي كافية لتوضيح أنّ هذا التغييب عنصر خطير من عناصر طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي...!!

المبحث الثاني:

أحاديث العرض على الكتاب ودعوى الوضع

كان يناسب هذا الموضوع أن يكون مطلباً من مطالب الفصل، لكن لما فيه من أهميّة قصوى عند الفريقين السنّة والشيعة، أولاً؛ ولأنّ النزاع بين المثبتين والمنكرين ناشىء عن سوء فهم لم يلتفت إليه أحدٌ من العلماء حتّى هذا اليوم ثانياً؛ ولأنّ أحداً لم يعرض لأسانيد روايات العرض وأنّها معتبرة بحسب الصناعة الرجالية ثالثاً، أفردنا له مبحثاً هو هذا الذي بين يديك..

على أيّ حال فهناك روايات آمرة بعرض ما اختلف فيه من سنّة رسول الله وما هو منسوب إليه ﷺ، على كتاب الله القرآن للتحقق من صدوره عنه ﷺ، منها ما رواه الطبراني بقوله: حدثنا علي بن سعيد الرازي، حدثنا الزبير بن محمد بن الزبير الرهاوي، حدثنا قتادة بن الفضيل، عن أبي حاضر، عن الوضين، عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**سألت اليهود عن موسى فأكثروا فيه وزادوا ونقصوا حتى كفروا، وسألت النصارى عن عيسى فأكثروا فيه وزادوا ونقصوا حتى كفروا، وإنّه سيفشو عني أحاديث فما أتاكم من حديثي فاقرأوا كتاب الله واعتبروه فما وافق كتاب الله فأنا قلته وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله**»[1].

ولقد اشتد النزاع بين الفريقين السنة والشيعة حول هذا النمط من الحديث؛ فأنكره أكثر أهل السنة لشبهة طرأت عليهم لم يستطيعوا خوض غمارها، فحكموا عليه ـ جرّاء ذلك ـ بالوضع وأنّ الزنادقة وضعوه، على حين جزم الشيعة بصدوره عن الشرع المقدّس لمجموعة من النصوص المعتبرة..؛ ولقد كثرت الكتابات من الفريقين حول هذه المسألة، لكنّها ـ فيما أعتقد ـ ما زالت غير قادرة على إعطاء رؤية إسلامية

---

(١) معجم الطبراني ٢١: ٢٤٤.

موحدة في هذا الموضوع، ولو نظرياً؛ وآية ذلك أنّ مجموع تلكم الكتابات لم تكن لتهدف إلى ذلك، وكل ما عندها الدوران في دوّامة الإثبات والإنكار، لا أكثر ولا أقل..؛ وليس بعد عمل أهل القبلة بمضمون حديث من دليل على حجيته وصدوره عن النبي ﷺ؛ لأنّ الأمّة ـ كل الأمّة ـ لا تجتمع على ضلال..!!

هذا مضافاً إلى أنّ أساس النزاع بين السنة والشيعة في هذه المسألة، فيما أشرنا في البداية، لم تلتفت له كتابات الفريقين؛ فليس هو ـ في الحقيقة ـ على أمر واحد؛ فليس ما ينكره أهل السنّة من أحاديث العرض هو عين ما يثبته الشيعة؛ فهؤلاء ينكرون شيئاً وأولئك يثبتون شيئاً آخر، وهؤلاء ينكرون لفظاً وأولئك يثبتون لفظاً آخر، فلا تضادّ إذن ولا اختلاف فيما سيتوضح..

وأحسب أنّ المنكرين والمثبتين لو كانوا ملتفتين إلى هذه النقطة لما تنازعوا في هذه المسألة أبداً؛ وآية ذلك أنّ الجميع يعمل بمضامين أحاديث العرض حتى مع كونهم متنازعين في إثبات لفظها وإنكاره...!!!

كلمات أهل السنة في أحاديث العرض

إنّ حديث الطبراني الآنف خرّجه الهيثمي في مجمع الزوائد معلقاً عليه بقوله: رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو حاضر؛ عبد الملك بن عبد ربه، وهو منكر الحديث[1].

كما قد علق عليه العظيم آبادي في عون المعبود بقوله: فأمّا ما رواه بعضهم أنّه قال: « **إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فخذوه**» فإنّه حديث باطل لا أصل له، وقد حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين أنّه قال: هذا حديث وضعته الزنادقة، قال المنذري: وأخرجه الترمذي وابن ماجة، وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه.[2]

قال أبو عمر في جامع بيان العلم: قد أمر الله عز وجل بطاعته واتباعه أمراً مطلقاً مجملاً، لم يقيد بشيء، كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يقل: وافق كتاب الله، كما قال

---

(١) مجمع الزوائد ١: ١٧٠.

(٢) عون المعبود ١٢: ٢٣٢.

بعض أهل الزيغ[١].

وقال ابن عبد البر: قال عبد الرحمان بن مهدي: الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث، يعني ما روي عنه ﷺ أنه قال: «**ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله، وإنما أنا موافق كتاب الله، وبه هداني الله**» وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء، ونعتمد على ذلك، فلما عرضناه على كتاب الله، وجدناه مخالفا لكتاب الله؛ لأنّا لم نجد في كتاب الله: ألاّ يقبل من حديث رسول الله إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسي به، والأمر بطاعته، وكذا المخالفة عن أمره جملة على كل حال[٢].

أقول: هذه هي أهم كلمات أهل السنّة في هذا الشأن، وهي التي تتداولها بالدرجة الأساس البحوث الكبرى والمصنّفات الأم، ولهم كلمات أخرى لا تخرج عن هذه الحلبة، فلا داعي لتسطيرها إذن.

هل عمل أهل السنة بأحاديث العرض؟

لمشهور أهل السنّة ـ حسبما اتضح ـ حملة شعواء على لفظ هذا الحديث؛ إذ قد حكموا عليه بالوضع وأنّ الزنادقة وضعوه، لكنّهم فيما نرى تسرّعوا كثيراً في هذا الحكم الجزاف؛ وآية ذلك أنّ كثيراً منهم ـ بل كلّهم ـ حسب تتبعي لم يتركوا العمل بمضمونه؛ فهذا السرخسي مثلاً يستدل به على عدم جواز نسخ الكتاب بالسنّة بقوله: فعرفنا أن نسخ الكتاب لا يجوز بالسنة، وقال عليه السلام: «**إذا روي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فاقبلوه، وما خالف كتاب الله فردوه**» ومع هذا البيان من رسول الله ﷺ كيف يجوز نسخ الكتاب بالسنة[٣].

وكذلك الجصاص وهو في صدد البحث في الشاهد واليمين بقوله: وإذا كان خبر الشاهد واليمين محتملاً لما وصفنا وجب حمله عليه، وأن لا يزال به حكم ثابت من

---

(١) جامع بيان العلم ٢: ٢٣٣.

(٢) حكاه عنه ابن عبد البر جامع بيان العلم ٢: ٢٣٣.

(٣) أصول السرخسي ٢: ٦٧.

جهة نص القرآن؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: « **ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب الله فهو مني وما خالفه فليس مني**» [١].

وبقوله أيضاً: إنّ لزوم اتّباع القرآن قد ثبت من طريق يوجب العلم، وخبر الواحد يوجب العمل فلا يجوز تركه ولا الاعتراض به عليه، وهذا يدل على صحة قول أصحابنا في أنّ قول من خالف القرآن في أخبار الآحاد غير مقبول، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال: « **ما جاءكم مني فاعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب الله فهو عني وما خالف كتاب الله فليس عني**» فهذا عندنا فيما كان وروده من طريق الآحاد، فأمّا ما ثبت من طريق التواتر فجائز تخصيص القرآن به وكذلك نسخه [٢].

وقال القرطبي وهو يتحدث عن شروط العقود الشرعية: كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، فالشرط أو العقد الذي يجب الوفاء به ما وافق كتاب الله [٣].

أقول: وما ذكره القرطبي إنّما هو رواية عن رسول الله أخرجها البخاري في عدة مواضع من صحيحه هكذا: «**ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط**»[٤] ومقصود النبي أرواحنا له الفداء أنّ الشروط على قسمين: شرعية وبدعية، ومعيار كونها من هذا الصنف أو من ذاك موافقتها لما في كتاب الله أو مخالفتها له.

ونحو ذلك أخرج الشيعة في مصادرهم؛ ففي الكافي روى الكليني بسند صحيح عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من اشترط شرطا مخالفا لكتاب الله فلا يجوز له ولا يجوز على الذي اشترط عليه، والمسلمون عند شروطهم فيما وافق كتاب الله عزو جل»[٥].

وروى ابن أبي شيبة بسند معتبر عن جرير بن حازم قال: قرأت كتاب عمر بن

---

(١) أحكام القرآن للجصاص ١: ٦٢٩.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٣: ٣٧.

(٣) تفسير القرطبي ٦: ٣٣.

(٤) صحيح البخاري٣: ١٧٧.

(٥) الكافي للكليني ٥: ١٦٩.

عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة: أما بعد، كتبت تسأل عن العبد يقذف الحر كم يجلد؟ ذكرت أنّه بلغك أنّي كنت أجلده إذ كنّا بالمدينة أربعين جلدة، ثم جلدته في آخر عملي ثمانين جلدة، وأن جلدي الأول كان رأيا رأيته، وأن جلدي الآخر وافق كتاب الله، فاجْلِدْهُ ثمانين جلدة [١].

وهذا الشافعي يقول في نكاح الأمة: والقرآن يدل على أن لا يجوز نكاحهن إلاّ بمعنى الضرورة، إلاّ أن لا يجد الناكح طولاً لحرة ويخاف العنت؛ فمن وافق قوله كتاب الله عزوجل كان معه الحق [٢].

ويقول وهو في صدد تقعيد قاعدة في هذا الشأن: وما وافق ظاهر كتاب الله من الحديث أولى أن يثبت [٣].

أقول: ومن أراد أن يعرف موقف الشيعة من أحاديث العرض، فحسبه عبارة الشافعي هذه، إذ هي نص في أنّ الحديثين إذا تعارضا لا يثبت منهما إلاّ ما كان موافقاً لكتاب الله، وهذا المقدار من الكلام هو عين مبدأ الشيعة في المسألة.

وقال في موضع آخر: إنّ شيئاً من سنّة رسول الله لا يخالف كتاب الله بحال [٤].

أقول: وفحوى كلامه أنّ الحديث المخالف لكتاب الله ليس من سنّة رسول الله، وإن أخرجته الصحاح والمسانيد.

ويقول أبو بكر الكاشاني (=القاساني) في كتابه بدائع الصنائع: وأمّا كيفية التعوذ فالمستحب أن يقال: استعيذ بالله من الشيطان الرجيم أو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأنّ أولى الألفاظ ما وافق كتاب الله [٥].

وحكى اليعقوبي عن سفيان (=الثوري) قال: سمعت جعفراً (=الصادق) يقول: الوقوف عند كل شبهة خير من الاقتحام في الهلكة، وترك حديث لم نروه أفضل من روايتك حديثا لم تحصه، إنّ على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نوراً، فما وافق

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٦: ٤٨١، تاريخ البخاري الكبير ٣: ٤٠٨.

(٢) الأم ٥: ١٦٩.

(٣) اختلاف الحديث له: ٥٥٠.

(٤) اختلاف الحديث: ٤٨٤.

(٥) بدائع الصنائع ١: ٢٠٣.

كتاب الله فخذوه، وما خالفه فدعوه[١].

وعن أبي يوسف القاضي نحو ذلك؛ فقد روى البغدادي عن يحيى بن يحيى قال: سمعت أبا يوسف القاضي عند وفاته يقول: كل ما أفتيت به فقد رجعت عنه إلاّ ما وافق كتاب الله...[٢].

وقال الشاطبي في الموافقات: لا بد في كل حديث من الموافقة لكتاب الله، كما صرح به الحديث المذكور، فمعناه صحيح صح سنده أو لا[٣].

وقال أيضاً: والحاصل من الجميع صحة اعتبار الحديث بموافقة القرآن وعدم مخالفته وهو المطلوب على فرض صحة هذه المنقولات، وأما إن لم تصح فلا علينا؛ إذ المعنى المقصود صحيح[٤].

ومن قرأ كتاب السنّة للسباعي يجد أنّه جعل من الحديث المخالف لصريح القرآن من الأحاديث الموضوعة[٥]، وقد قال أيضاً: لئن كان ردّ الحديث من جهة السند كما ذكر أهل العلم بالحديث، فلا كلام لنا فيه...، ولئن كان ردّه من جهة المتن؛ فهذا الحديث قد روي بألفاظ مختلفة، ففي اكثر الروايات: « فما وافق فاقبلوه، وما خالف فردّوه» وهذا النص ليس فيه ما يقتضي الحكم بالضعف، فضلاً عن أن يقول فيه عبد الرحمن بن مهدي: إنّه م نوضع الخوارج والزنادقة؛ ذلك أنّ المتفق عليه بين العلماء أنّ من علائم وضع الحديث أن يكون مخالفاً لكتاب الله والسنّة القطعيّة؛ فإذا جاءنا حديث بحكم يخالف أو لا يوافق ما في كتاب الله من أحكام ولا مجال للتأويل، حكمنا بوضعه باتفاق، وهل قال الحديث الذي نحن بصدده أكثر من هذا[٦]؟؟

أقول: هذا غيض من فيض، وأحسب أنّه لا حاجة بنا إلى أن نعلق على أقوالهم بشيء؛ لصراحتها في اتخاذ كتاب الله معياراً وميزاناً ـ ما شئت فعبّر ـ لإمكانية إلصاق ما اختلف فيه من الدين بالرسول وبالشرع المقدس، سواء أكان المختلف فيه رواية

---

(١) تاريخ اليعقوبي٢: ٣٨١.

(٢) تاريخ الخطيب ١٤: ٢٥٦.

(٣) الموافقات ٤: ٢١ ٢٢، طبع دار المعرفة بيروت، تحقيق: عبد الله درّاز.

(٤) الموافقات ٤: ٢٣، طبع دار المعرفة بيروت، تحقيق: عبد الله درّاز.

(٥) السنة ومكانتها في التشريع: ٩٩.

(٦) السنّة ومكانتها في التشريع: ١٨٥.

نبوية أم فتوى أم قضاء، وبكلمة واحدة فهذا هو موقف أهل السنّة العملي من عملية عرض المختلف فيه على كتاب الله، وقد أنبأناك أنْ ليس عند الشيعة أكثر من هذا.

ثـمّ أقـول: فليختر المنكر لأحاديث العرض بين أن يرجع عن دعوى الوضع وأنّ الـزنادقة والخوارج هم الواضعون، وبين أن يتهم مثل الإمام الصادق والشافعي وعمر بـن عـبد العزيز وأبا يوسف القاضي والجصاص والسرخسي والكاشاني والشاطبي، وغيرهـم بـأنّهم إنّمـا يفتون من منطلق ما تقرره الزندقة وأحاديث أربابها الموضوعة، ولا ثالث في البين.

علة إنكار أهل السنة لأحاديث العرض

أهـمّ الأمـور التي تدعوني للبحث في هذا الموضوع الذي كثر حوله السجال بين المنكرين والمثبتين هو أنّ متأخري أهل السنّة لم يحسنوا أن يبينوا علّة إنكارهم لأحاديث العـرض بشـكل رصـين، كما أنّ من تناول هذه المسألة من كتّاب الشيعة لم يضع يده عـلى الجـرح، ولقد بالغ كل من الفريقين في الإنكار والإثبات لكن من دون جدوى؛ أقـول ذلـك لأنّ الـنزاع ـ فـيما يـبدو ـ انصرف إلى اللفظ دون المضمون المتفق على العمـل بـه بيـنهم، علاوة على أنّ أهل السنّة ـ كما سيتبين ـ خلطوا الحابل بالنابل، وباعوا الجيد بسعر الرديء، الأمر الذي لم ينتبه إليه متأخري أهل السنّة وكذلك كتاب الشيعة..

فلـو أمعـنّا الـنظر في كـلمات أهـل السـنّة للوقوف على علة إنكارهم لأحاديث العـرض، وأنصـفنا في الحكـم، لوجدنـا أنّ قدمائهم لا ينكرونها جملة وتفصيلاً، وما يـنكرونه شـيء آخر لا علاقة له بأحاديث العرض، الأمر الذي يدل على مقدار خبط مـتأخريهم في هـذه المسألة؛ إذ قد عرفت أنّ الشافعي وأبا يوسف القاضي والجصاص والسرخسـي و...، يعملـون بمضـامينها في عمليـة الترجـيح بلا قيد أو شرط، بل لا إسـراف فـيما إذا ادّعيت أنّ هذا هو ديدن كل علماء أهل القبلة؛ إذ لا يرتاب أحد في أنّ موافقة الكتاب مرجح عند تعارض الحديثين أو الفتويين أو القضائين.

وأود أن أرشد القارىء الكريم إلى قرائة كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي؛ فإنّـه في كتابه هذا جعل من كتاب الله الحكم الفصل في كثير من الأحكام والأحاديث المتعارضة، فراجعه.

ما الذي أنكره أهل السنة من أحاديث العرض

الذي أنكره قدماؤهم من مجموع أحاديث هذا الباب أخبارٌ رواها أبو هريرة ـ أو رويت عنه ـ لا علاقة لها بأحاديث العرض من قريب أو من بعيد، هي والإنصاف يقال غاية في الإنكار والشذوذ، مخالفة للضوابط الشرعية، ولا تتفق مع الطريقة النبوية، ولا رسالات السماء، فطرحها المسلمون بعامّتهم شيعيهم قبل سنيهم، ولقد أغنانا مؤونة التطويل في بيان ذلك كثير من الأعلام منهم ابن حجر بقوله:

الحديث الحادي والعشرون: أورد ابن الجوزي في الموضوعات[1] من طريق العقيلي؛ حدثنا محمد ابن أيوب، أنبأنا أبو عون محمد بن عون الزبادي، حدثنا أشعث بن بزار، عن قتادة عن عبد الله بن شقيق، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: « **إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث به**» قال العقيلي ليس له إسناد يصح وللأشعث هذا غير حديث منكر[2]، وقال يحيى: هذا الحديث وضعته الزنادقة وقال الخطابي لا أ صل له[3].

أقول: تذكر كلمة يحيى بن معين هنه؛ فهو قد حكم على خصوص حديث أبي هريرة الآنف بالوضع، ولا تنسَ ذلك.

وقال ابن حزم: وفيما أخذناه عن بعض أصحابنا عن القاضي عبد الله بن محمد بن يوسف، عن ابن الدخيل، عن محمد بن عمرو العقيلي، حدثنا محمد بن أيوب، حدثنا أبو عون محمد بن عون الزيادي، حدثنا أشعث بن بزار، عن قتادة، عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث به**»

قال علي (=ابن حزم): وأشعث بن بزار كذاب ساقط لا يؤخذ حديثه.

وحدثنا المهلب بن أبي صفرة، حدثنا ابن مناس، حدثنا محمد بن مسرور، حدثنا يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، أخبرني الحارث بن نبهان، عن محمد بن عبد الله العرزمي، عن عبد الله بن سعيد ان أبي سعيد عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٥٧.

(٢) ضعفاء العقيلي ١: ١٣٣ [illegible] العقيلي بالنص: ليس لهذا اللفظ عن النبي إسناد يصح وللأشعث هذا غير حديث منكر.

(٣) القول المسدد في مسند أحمد: ٨٧.

قال: «**ما بلغكم عنّي من قول حسن لم أقله، فأنا قلته**».

قال علي (=ابن حزم): الحارث ضعيف، والعرزمي ضعيف، وعبد الله بن سعيد كذاب مشهور، وهذا هو نسبة الكذب إلى رسول الله ﷺ؛ لأنّه حُكي عنه أنّه قال: « **لم أقله فأنا قلته**» فكيف يقول ما لم يقله؟! هل يستجيز هذا إلا كذاب زنديق كافر أحمق؟! إنّا لله وإنّا إليه راجعون على عظم المصيبة، بشدة مطالبة الكفار لهذه الملة الزهراء، وعلى ضعف بصائر كثير من أهل الفضل، يجوز عليهم مثل هذه البلايا لشدة غفلتهم، وحسن ظنهم[1].

وقال العجلوني في كشف الخفاء: « **إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فصدقوه وخذوا به حدثت به أو لم أحدث**» قال السخاوي: رواه الدارقطني في الإفراد والعقيلي في الضعفاء وأبو جعفر بن البحتري في فوائده عن أبي هريرة مرفوعا، والحديث منكر جداً، وقال العقيلي ليس له إسناد يصح...، قال (=السخاوي): وقد سئل شيخنا يعني الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث فقال: إنه جاء من طرق لا تخلو عن مقال، وقد جمع طرقه البيهقي في كتاب المدخل[2].

وخرّج الذهبي قال: يحيى بن بكير، عن أبي معشر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال رسول الله: « **لأعرفنّ أحدكم متكئاً، يأتيه الحديث من حديثي فيقول: أتل علي قرآناً؛ ما أتاكم من خير عنّي قلته أو لم أقله فأنا أقوله، وما أتاكم من شرٍ فإنّي لاأقول الشر**». ثمّ علّق عليه بقوله: هذا منكر بمرة[3].

موقف الشيعة من حديث أبي هريرة وما شاكل

أجمع الشيعة عن بكرة أبيهم أنّ نص ما رواه أبو هريرة الآنف أو ما روي عنه، موضوع، لا يحل لأحد أن يحتج به على شيء، ولا أن يلصقه بالشرع، ولا أن يتقول من خلاله على رسول الله، بل إنّ كلمات الشيعة قد تضافرت في أنّ ارتكاب مثل ذلك من أعظم الجرائم في حق الرسول المصطفى محمد ﷺ، كما لا ريب في أنّ فاعل

---

(١) الأحكام لابن حزم ٢: ١٩٩.

(٢) كشف الخفاء للعجلوني ١: ٨٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ٧: ٣٤٨.

ذلك عن عمد هو من أهل النار لما تواتر عنه في قوله ﷺ: «**من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[1].

نخلص من ذلك إلى أنّ أهل القبلة لهم رؤية موحدة حول لفظ ما روي عن أبي هريرة وما شاكله من ألفاظ؛ ولهم كلمة واحدة في حرمة تقويل النبي ما لم يقل، وما ينبغي أن يكون معلوماً بالضرورة عن قاطبة محققي أهل القبلة أنّ أحداً منهم لم يحتج به على شيء، بل قد حكموا عليه بالوضع برمتهم، أمّا محققو أهل السنّة فواضح، وأمّا الشيعة فجاهلهم وعالمهم على ذلك سواء، علاوة على أنّ مجاميع الحديث الشيعية ليس فيها رواية تجوّز تقويل الرسول والمعصوم ما لم يقله، لا صحيحة ولا حتى موضوعة!

أضف إلى ذلك فحديث أبي هريرة ليس من أحاديث العرض في شيء؛ إذ ليس فيه العرض على كتاب الله لترجيح ما اختلف فيه من حديث رسول الله، وكل الذي فيه تجويز تقويل النبي ﷺ ما لم يقله، وللشيعة في الحقيقة موقف عقائدي صارم كموقف ابن حزم، وهو أنّ مستحل ذلك زنديق.

خلط متأخري أهل السنة!!!

تقدم عليك أنّ العقيلي وابن حجر وابن الجوزي وغيرهم صرّحوا بل نصّوا على أنّ ما حكم عليه ابن معين بالوضع وأنّ الزنادقة وضعوه هو خصوص حديث أبي هريرة سالف الذكر، أضف إلى ذلك لم يثبت عن ابن معين أو أحد من قدماء أساطين أهل السنّة أنّه رمى غير هذا الحديث أو غير لفظه بالوضع، والشيعة في هذا المقدار موافقون لأهل السنّة، فلا مشكلة إذن في هذا الأمر، لكن بعض متأخري أهل السنّة خلّطوا فتخبّطوا فحكموا على كل أحاديث العرض بالوضع، مستغلين في ذلك كلمة ابن معين أسوأ استغلال؛ حيث جعلوا منها قاعدة لضرب كل أحاديث العرض على الكتاب، في حين أنّ كلمة ابن معين والخطابي وغيرهما قد قيلت في مورد خاص وهو حديث أبي هريرة المتقدم؛ وآية ذلك أنّ هؤلاء المتأخرين ـ حسبما عرفت ـ شنّعوا فقوّلوا ابن معين ما لم يقل..

---

(١) صحيح البخاري ١: ٣٥، من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق ٤: ٣٦٤.

فمثلاً قال العظيم آبادي في عون المعبود: أمّا ما رواه بعضهم أنّه قال: « **إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فخذوه**» فإنّه حديث باطل لا أصل له وقد حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين أنّه قال: هذا حديث وضعته الزنادقة...[1].

وقد عرفت أنّ هذا تقوّل على ابن معين؛ فابن معين لم يحكم بالوضع إلاّ على خصوص حديث أبي هريرة، الذي ليس هو من أحاديث العرض في شيء، أمّا الحديث أعلاه والذي هو من رواية ثوبان عن رسول الله، وأمير المؤمنين علي عن رسول الله كما سيأتي الكلام عنه، فقد عرفت أنّ الشافعي والسرخسي والجصاص وغيرهم عملوا بمضمونه، بل أرسلوه في كتبهم إرسال المسلّمات، بل لا يوجد نص في أنّ أحداً من القدماء قد طعن فيه لا ابن معين ولا غيره، وأكثر من ذلك وهو أنّ الشافعي استلهم منه قواعد مهمّة في كتابه اختلاف الحديث كما يعرف المتتبع لهذا الكتاب..

ولكي تكون على بيّنة أخرى فهاك تقول آخر من العظيم آبادي يكشف عن مقدار خبطه وخلطه في هذا الموضوع، ولكن على الإمام الترمذي هذه المرّة، فقد مر عليك أنّه قال: أمّا ما رواه بعضهم أنّه قال: « **إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فخذوه**» فإنّه حديث باطل لا أصل له، وقد حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين أنّه قال: هذا حديث وضعته الزنادقة، قال المنذري: وأخرجه الترمذي وابن ماجة، وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه[2].

أقول: فهذا في غاية العجب من مثل العظيم آبادي؛ فالذي حسّنه الترمذي وغرّبه هو ما أخرجه بقوله: حدثنا محمد بن بشار، أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي، أخبرنا معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر اللخمي، عن المقدام بن معد يكرب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته، فيقول بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالا استحللناه، وما وجدنا فيه حراما حرمناه، وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله**» هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه[3].

---

(١) عون المعبود ١٢: ٢٣٢.

(٢) عون المعبود ١٢: ٢٣٢.

(٣) سنن الترمذي ٤: ١٤٥.

فهذا ما ذكره الترمذي في سننه، أمّا حديث: « **إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فخذوه**» فليس له وجود في سنن الترمذي (المطبوع) قط!!!.

ولعمر الله، فلقد خلطوا الحابل بالنابل، كما ترى، الأمر الذي يدل على مقدار ارتباكهم في هذه المسألة، كما يدل على أنّ حكمهم بالوضع على عموم أحاديث العرض ليس في محلّه، بل هو استنتاج من متأخري أهل السنّة لا يمثل رأي قدمائهم لا من بعيد ولا من قريب؛ وآية ذلك فيما عرفت أنّ من تقدم من مثل عمر بن عبد العزيز والشافعي والإمام جعفر بن محمد الصادق والجصاص والسرخسي وغيرهم عملوا بمضمونه بلا أدنى توقف، ولم يكونوا ليعملوا بضمونه لو لم يكن ثابتاً عن رسول الله ﷺ.

روايات العرض المعتبرة عند أهل السنة

إذا فهمت ما تقدم فمن الضروري الإشارة إلى بعض أخبار العرض التي أخرجها أهل السنّة بأسانيد معتبرة في بعض مجاميعهم الحديثية؛ إذ أنّ مجموع طرقها يشهد بأنّ لها أصلاً عن رسول الله، كما نص على ذلك ابن حجر[1]، فهاك بعضها.

عن ابن مسعود

قال عبد الرزاق: أخبرنا الثوري عن عمارة عن حريث بن ظهير قال: قال عبد الله: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنّهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم، فتكذبون بحق أو تصدقون بباطل، وإنّه ليس أحد من أهل الكتاب إلا في قلبه تالية تدعوه إلى الله وكتابه.

قال عبد الرزاق: وقال الثوري: وزاد معن عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله في هذا الحديث أنّه قال: إن كنتم سائليهم لا محالة فانظروا ما قضى كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه[2].

وأخرجه في موضع آخر بقوله: أخبرنا الثوري عن الأعمش عن عمارة عن حريث بن ظهير قال: قال عبد الله: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنّهم لن

---

(١) القول المسدد في مسند أحمد: ٨٧.

(٢) مصنف عبد الرزاق ١٠: ٣١٣.

يهدوكم، وقد ضلوا، فتكذبوا بحق وتصدقوا الباطل، وإنّه ليس من أحد من أهل الكتاب إلاّ في قلبه تالية، تدعوه إلى الله وكتابه، كتالية المال، والتالية: البقية.

قال عبد الرزاق: وقال الثوري: وزاد معن عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله في هذا الحديث قال: إن كنتم سائليهم لا محالة فانظروا ما واطأ كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه[١].

أقول: فأمّا الثوري فهو سفيان، وهو ثقة بالاتفاق، بل قد احتج به عموم أهل السنة فضلاً عن الجماعة، وأمّا عمارة فهو ابن عمير التيمي الكوفي، احتج به الجماعة وهو ثقة بالاتفاق أيضاً[٢]، وأمّا حريث بن ظهير، فهو من التابعين ولم يطعن فيه أحد، مضافاً إلى أنّ ابن حبّان أورده في كتاب الثقات[٣]، وقد احتج به الإمام النسّائي، وعبد الله هو ابن مسعود الصحابي المعروف؛ فالقسم الأول من الحديث مقبول ويمكن اعتباره بحسب الصناعة..

أمّا القسم الثاني ـ والذي هو مقصودنا ـ فصحيح على شرط البخاري؛ فسفيان كما علمت احتج به الجميع، وهو ثقة بالاتفاق، ومعن هو ابن عبد الرحمن الهذلي احتج به الشيخان البخاري ومسلم وهو ثقة بالاتفاق أيضاً[٤]، وأمّا القاسم فهو ابن عبد الرحمن أخو معن، وقد احتج به الجميع سوى مسلم، وفيما عدا ذلك هو ثقة بالاتفاق أيضاً[٥]، وعليه فالخبر صحيح على شرط البخاري.

وقد يقال بأنّ الحديث موقوف على ابن مسعود وليس هو بالمرفوع عن رسول الله؟.

قلنا: لا يضر، وحسبنا من إيراده إبطال دعوى أنّ مضامين أحاديث العرض على الكتاب من وضع الزنادقة؛ اللهمّ إلاّ إذا قيل بأنّ ابن مسعود من الزنادقة وحاشاه، فأهل القبلة سنة وشيعة لا يقولون في هذا الصحابي ما يشين؛ للإتفاق على أنّه مات على الطريقة المحمودة، هذا شيء، والشيء الآخر هو أنّ ما رواه ابن مسعود يمكن أن

---

(١) مصنف عبد الرزاق ٦: ١١١.

(٢) أنظر تهذيب التهذيب ٧: ٤٢١. طبعة دار صادر.

(٣) ثقات ابن حبان ٤: ١٧٤.

(٤) تقريب التهذيب ٢: ٥٩٧. طبعة دار الفكر لسنة ١٤٢١ هـ.

(٥) تقريب التهذيب ٢: ٤٨١.

يـأخذ حكـم الرفع؛ لاستبعاد أن يكون مثل هذا المروي من باب الاجتهاد الشخصي، كما هو ظاهرٌ للمشتغلين بعلوم الحديث النبوي.

وزبـدة القـول فابن مسعود يُرجع المختلف فيه من الأخبار إلى كتاب الله لمعرفة ما هـو الأقرب إلى الحق والألصق بعرى الدين، ولا يضر كون الخبر وارداً في أخبار أهل الكتاب؛ فالمورد لا يخصص الوارد.

عن أمير المؤمنين عن رسول الله ﷺ

روى الدارقطني بسنده عن جبارة بن المغلس، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصـم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله صـلى الله علـيه وسـلم: «**تكـون بعدي رواة يروون عني الحديث فاعرضوا حديثهم على القرآن فما وافق القرآن فخذوا به وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به**»[١].

أقـول: لا يطعـن على رواة الحديث الآنف بطعن يستحق النظر الطويل، خاصّة بعـد أن وُثـق الجمـيع، ولكـن في جـبارة كـلام، فـيُدّعى أنّه وإن كان ثقة ولكن كان الآخـرون يضـعون عـلى لسـانه، هكذا قال البعض، لكن مثل ابن نمير قال عنه: إنّه صدوق، وقال أبو حاتم هو على يدي عدل، وقال البخاري: حديثه مضطرب، ولم يذكر الوضـع أو يطعن فيه. ثمّ إنّ أقل ما يقال في الحديث أنّه ممّا يمكن اعتباره وأنّه مقبول، بل حسن؛ خاصّة مع ملاحظة بقية الشواهد والمتابعات.

عن ثوبان عن رسول الله ﷺ

وروى الطـبراني عـن ثوبـان أنّ رسـول الله صـلى الله عليه وسلم قال: «**ألا إنّ رحـى الإسلام دائرة**» قال فكيف نصنع يا رسول الله؟. **قال: « أعرضوا حديثي على الكتاب فما وافقه فهو مني وأنا قلته**»[٢].

وقد علّق عليه الهيثمي في مجمع الزوائد بقوله: رواه الطبراني في الكبير وفيه يزيد بن ربيعة وهو متروك منكر الحديث[٣].

أقول: هذا ما قاله الهيثمي، وفيما قال مجازفة وأيّ مجازفة؟! إذ ليس حاله كما ذَكَرَ،

---

(١) سنن الدارقطني٤: ١٣٣.

(٢) المعجم الكبير ٢: ٩٧.

(٣) مجمع الزوائد ١: ١٧٠.

فلقد وثقه بعض الأعلام ولم يأخذوا عليه سوى سوء حفظه ووهمه، ولقد اختصر لنا الكلام ابن حبّان في قوله: يزيد بن ربيعة الرحبي الصنعاني: من صنعاء دمشق، كنيته أبو كامل، من أهل الشام؛ يروي عن أبي أسماء الرحبي، روى عنه أهل بلده، كان شيخاً صدوقاً إلاّ أنّه اختلط في آخر عمره، فكان يروي أشياء مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فهو معتبر به؛ لِقِدَمِ صِدْقِهِ[1].

ولابن عدي في كتاب الكامل كلمة جامعة يقول فيها:

يزيد بن ربيعة أبو كامل الرحبي الصنعاني، من صنعاء دمشق؛ حدثنا بن حماد قال: حدثنا معاوية أراه عن يحيى قال: قال أبو مسهر: يزيد بن ربيعة كان قديماً غير متهم، أدرك أبا الأشعث، ولكنّي أخشى عليه سوء الحفظ والوهم، وحدثنا الجنيدي قال: حدثنا البخاري قال: يزيد بن ربيعة أبو كامل الرحبي الصنعاني صنعاء دمشق عن أبي الأشعث، حديثه مناكير، وحدثنا بن حماد قال: قال السعدي[2]: أحاديث يزيد بن ربيعة أباطيل أخاف أن تكون موضوعة.

هذا، وقد أنهى ابن عدي الكلام بقوله: ويزيد بن ربيعة هذا أبو مسهر أعلم به؛ لأنّه من بلده ولا أعرف له شيئا منكراً قد جاوز الحد فأذكره، وأرجو أنّه لا بأس به[3].

ولابن حجر تعليقة جيدة جزم من خلالها بأنّ للحديث من خلال مجموع طرقه أصلاً عن رسول الله فقد قال: قلت: يعلم من مجموع الطرق أنّ للحديث أصلاً، وليس بموضوع، ومن شواهده حديث ثوبان الذي حكم ابن الجوزي بوضعه، وقد تعقب عليه السيوطي وقال: قول ابن الجوزي: إنّ يزيد مجهول[4] مردود فإن له ترجمة في الميزان وقد ضعفه الأكثر وقال: ابن عدي أرجو أنه لا بأس به[5].

أقول: وعلى ضوء ذلك فحديث ثوبان عن رسول الله غير مطروح ومعتبر وحسن، بل هو بالنظر إلى ما روي عن ابن مسعود وأمير المؤمنين علي حَسَنٌ لا محالة، بل هو من أحسن الشواهد على أنّ للحديث أصلاً، كما ذكر ابن حجر.

---

(١) المجروحين لابن حبّان ٣: ١٠٤.

(٢) السعدي هو الجوزجاني وفيه انحراف عن علي كما نص ابن حجر في تهذيب التهذيب١: ١٨٢.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال٧: ٢٥٩.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٥٧.

(٥) القول المسدد في مسند أحمد لابن حجر: ٨٧.

أبو جعفر الباقر عن رسول الله ﷺ

وقال الشافعي لبعض وهو في صدد تقعيد قاعدة العرض: فعليك من الحديث بما تعرف العامة، وإيّاك والشاذ منه؛ فإنّه حدثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّه دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى فصعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر فخطب الناس فقال: «**إنّ الحديث سيفشو عني فما أتاكم عنّي يوافق القرآن فهو عنّي وما أتاكم عنّي يخالف القرآن فليس عنّي**»[1].

أقول: ولا حاجة للبحث في سنده بعد اعتماد الشافعي عليه وإرساله إيّاه إرسال المسلمّات، لكن لا يفوتنك أن تعرف أنّ ابن أبي كريمة هو خالد، وهو ممّن جزم بوثاقته ابن معين[2] وأحمد بن حنبل[3] وابن شاهين[4] وابن حبان[5] والعجلي[6] وغيرهم، أمّا أبو جعفر فهو محمد بن علي بن الحسين الباقر عليه السلام؛ فالخبر صحيح باتفاق، بل ومسند عن رسول الله ﷺ حتى لو كان ظاهر الإرسال؛ لأنّ ما يرويه الباقر وكل أهل البيت عليهم السلام إنّما هو رواية عن آبائهم عن رسول الله، وقد جزم بذلك الصادق عليه السلام حسبما ذكر المزي في ترجمته[7]، والمستفاد من طريقة تعامل الشافعي مع الحديث الآنف أنّه يحتج بمرويات مثل الباقر عليه السلام حتى لو كانت ظاهرة الإرسال.

وبالجملة: فالحديث صحيح عند الشافعي وإلاّ لما احتج به، علاوة على أنّه صحيح بمقتضى الصناعة على ما عرفت، ومن ثمّ فهو حسب مباني الآخرين من الشواهد القوية على أنّ للحديث أصلاً عن رسول الله.

وفيما تقدم ذكرنا لك ما أورده اليعقوبي عن سفيان الثوري عن الإمام الباقر عليه السلام في هذا الخصوص، فتذكر.

---

(١) الأم٧: ٣٥٨.

(٢) تاريخ ابن معين ١: ٢٦٦.

(٣) العلل لأحمد بن حنبل ١: ٤٠١.

(٤) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: ٧٦.

(٥) ثقات ابن حبان ٦: ٢٦٢.

(٦) ثقات العجلي١: ٣٣٢.

(٧) تهذيب الكمال ٥: ٧٧.

عن معاذ

وفيما عدا ما تقدم روى ابن عساكر في تاريخه عن معاذ أنّه قال حين موته: فاعرضوا على الكتاب (=القرآن) كل الكلام، ولا تعرضوه على شيء من الكلام[1].

أقول: وتأييده ظاهر لما نحن فيه.

عن ابن عبّاس

كما وقد روى الدارمي عن أبي هريرة قال: كان إذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**» فكان ابن عباس إذا حدث قال: إذا سمعتموني أحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تجدوه في كتاب الله أو حسنا عند الناس فاعلموا أنّي قد كذبت عليه[2].

أقول: وفي خبر ابن عبّاس دلالة واضحة في ضرورة عرض المشكوك من حديث رسول الله على القرآن للتحقق منه، ونحن نقبله من ابن عبّاس بشهادة الأخبار المتقدمة، أمّا قوله: أو حسن عند الناس، فهو يشبه ما روي عن ابن مسعود عن النبي: « **ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن**» [3] فإذا كان المقصود كل المسلمين بما فيهم أهل بيت النبي عليهم السلام فهو إجماع يورث الجزم، وإلاّ فيضرب بقول ابن عباس وبحديث ابن مسعود هذا صفحاً؛ فما يراه المسلمون ممّا هو عارٍ عن الدليل والبرهان ليس من دين الله في شيء، مضافاً إلى أنّ ما رواه ابن مسعود خبرٌ واحد وهو لا ينهض لإثبات مصدراً للتشريع مع القرآن والسنّة؛ لأنّ ما يثبته ما تواتر من النصوص الشرعية، وهي غير موجودة في المقام بالاتفاق!!

عن أبي بن كعب

قال الذهبي: قال مغيرة بن مسلم، عن الربيع، عن أنس، عن أبي العالية قال: قال رجل لأبي بن كعب: أوصني، قال: اتخذ كتاب الله إماماً، وارض به قاضيا وحكما

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ١١ ٤٦٣.

(٢) سنن الدارمي ١: ١٤٦.

(٣) مسند أحمد ١: ٣٨٠

فإنّه الذي استخلف فيكم رسولكم، شفيع، مطاع، وشاهد لا يتهم، فيه ذكركم وذكر من قبلكم، وحكم ما بينكم، وخبركم وخبر ما بعدكم[١].

أقول: وطريق الخبر صحيح بلا كلام، وهو كحديث ابن مسعود موقوف على الظاهر، لكن الأقرب في مضمونه الرفع؛ إذ الراجح أنّه من كلام رسول الله على ما بيّنّا، ومن ثمّ فهو واضح الدلالة في اتخاذ الكتاب قاضياً وحكماً لمعرفة ما ينبغي أن يلصق برسول الله ودين الإسلام.

عن زيد بن علي الشهيد

قال الطبري: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، قال: شهدت جنازة فيها زيد بن علي فأنشأ يحدث يومئذ، فقال (في حديث طويل): أما إنّ رسول الله ﷺ قد قال: «**إنكم سيجيئكم رواة، فما وافق القرآن فخذوا به، وما كان غير ذلك فدعوه**»[٢].

أقول: وهذا الخبر صحيح، فأبو كريب شيخ الطبري وهو معروف الوثاقة، وأبو بكر بن عيّاش ثقة بالاتفاق، وهو قرين حفص في رواية القرآن عن عاصم، وعاصم هو صاحب القرائة القرآنية التي يقرأ بها أهل العراق ومصر والشام والحجاز وعموم دول الخليج وغيرها اليوم، وهو في نفسه ثقة أيضاً، وزيد هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.

هذا، وخبر زيد رضي الله عنه واضح الدلالة في المطلوب، فلا تعليق!

روايات العرض الشيعية

وهي كثيرة، ومقصودنا من إيرادها إيقاف أهل السنّة على مضامين أحاديث العرض عند الشيعة، وأنّها عين ما اعتمده علماء أهل السنّة كالشافعي، في حال تعارض الحديثين أو القضائين أو الفتويين، فهاك أهمّها:

روى الكليني ـ بسند معتبر ـ قال: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: « إن

---

(١) حلية الأولياء ١: ٢٥٣.

(٢) تفسير الطبري٢٥: ١٤٥.

على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نورا، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه»[١].

وروى الكليني أيضاً ـ بسند صحيح ـ قال: محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: خطب النبي صلى الله عليه وآله بمنى فقال: « **أيها الناس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته وما جاء كم يخالف كتاب الله فلم أقله**»[٢].

وروى الصدوق رحمه الله قال: حدثنا أحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم رضي الله عنه قال: حدثنا أبي، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن مسلم السكوني، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده عليهم السلام، قال: قال علي عليه السلام: «إنّ على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه»[٣].

والروايات كثيرة عند الشيعة على نحو ما أوردنا.

الجلد والشعر من مصادر التشريع الإسلامي!!!

روى أحمد في مسنده عن أبي حميد وأبي أسيد أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: « **إذا سمعتم الحديث عنّي تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون أنّه منكم قريب فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عنّي تنكره قلوبكم وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم وترون أنّه منكم بعيد فأنا أبعدكم منه**» وشك فيهما عبيد بن أبي قرة فقال: عن أبي حميد أو أبي أسيد، وقال: «**ترون أنّكم منه قريب**» وشك أبو سعيد في أحدهما في: « **إذا سمعتم الحديث عني**»[٤].

وقد علق عليه الهيثمي في مجمع الزوائد بقوله: رواه أحمد والبزار ورجاله رجال الصحيح[٥].

---

(١) الكافي للكليني ١: ٦٩.
(٢) الكافي للكليني ١: ٦٩.
(٣) أمالي الصدوق: ٤٤٩.
(٤) مسند أحمد: ٤٢٥.
(٥) مجمع الزوائد ١: ١٥٠.

أقول: إذا كان هناك حديث يكذبه الوجدان، وكل وقائع التاريخ، ويسخر منه المنطق، فلن يعدو حديث الأبشار (جمع بشرة) والأشعار (جمع شعر) هذا الأمر؛ فمضمون هذا الحديث يجعل من شعر المسلم وجلده مصدراً من مصادر معرفة الحلال والحرام، ومعياراً كاملاً للتحقق من صحّة ما ينسب إلى رسول الله ﷺ، وهو تسخيف واضح لدين الله، واستهزاء من واضعيه بشريعة سيّد المرسلين، ثمّ أيّة أشعار وأبشار هذه التي يمكن معها معرفة الحق والحقيقة ودين الله؟ أهي أشعار وأبشار قريش والأمويين والعبّاسيين وعموم أعداء أهل البيت عليهم السلام؟

أو ليس هؤلاء ـ كما سيتضّح في المباحث اللاحقة ـ ممّن ترك السنّة من بغض علي، عن عمد واصرار، تحت مظلة آيديولوجية حرباوية؟.

أو ليس مالك بن أنس والزهري وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومن نسج على منوالهم قد استظلّوا بتلك المظلّة، كلٌ حسب طريقته الخاصّة كما سيتبين؟

وهل ستلين أبشار وأشعار القرشيين والأمويين والعبّاسيين وكل خصوم علي أمام ما روي في فضائله ممّا سمعوه وممّا لم يسمعوه؟.

وليت الأمر باللني يقف على ما لم يسمعوه، فهذا ابن تيمية يحكم على حديث الغدير المتواتر بأنّه موضوع لمجرد أنّ شعره وجلده لم يلنا، حتى أنّ الألباني في سلسلته الصحيحة تعقب عليه بقوله: وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها[1].

ومن أغرب الأشياء أنّ متأخري أهل السنة هداهم الله لما فيه الخير في الوقت الذي رموا ـ بلا دراية أو برهان ـ كلّ أحاديث العرض بالوضع والكذب، وأنّ الزنادقة وضعوها، صحّحوا حديث الأبشار والأشعار بلا إمعان، فهم لم يرتضوا أن يجعلوا من كتاب الله حكماً وفيصلاً لمعرفة السليم من الشرع والصحيح من حديث رسول الله، في حين أنّهم ارتضوا أن يكون الجلد والشعر هما الحكم والفيصل لمعرفة دين الله، وشتّان ما بين الأمرين!! ولا أدري أيّ عاقل يقبل بهذا المنطق المتهاوي؟!!!

أضف إلى ذلك لا أدري كيف يجرؤ المسلم على أنّ يجعل من الجلد والشعر معياراً سماوياً ومصدراً تشريعياً كالقرآن والسنّة، بل لا أدري كيف يجرؤ هذا المسلم على أن يعطي الحق في تلك المعيارية السماوية للجلد والشعر عبر تصحيحه للحديث

---

(١) السلسلة الصحيحة للألباني ٤: ٣٤٣.

الآنف، ولا يعطيها للقرآن بزعم أنّ أحاديث العرض على الكتاب موضوعة؟!! على أهل السنّة إمعان التأمل في هذه النقطة!!!.

وهناك نقطة في غاية الخطورة وهي أنّ مصدرية الجلد والشعر لمعرفة دين الله قد صيغت حديثاً عن رسول الله بلفظ آخر أخرجه الخطيب بسنده عن عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**ما حدثتم عني مما تعرفونه فخذوه وما حدثتم عني مما تنكرونه فلا تأخذوا به فإني لا أقول المنكر ولست من أهله**»[1].

أقول: انفرد برواية هذا اللفظ الزهري، وبملاحظة أنّ الزهري الرجل الرسمي الأول في دولة بني أمية في مضامير الرواية والفتوى والقضاء، وبملاحظة عداء بني أمية المستحكم لمنهج الرسول ﷺ وطريقة السماء؛ لأنّهم أهل ظلم وبغي، وبملاحظة دوران منهجهم على ترك سنّة رسول الله بغضا لعلي، ينتج أنّ جل سنّة رسول الله الثابتة الصحيحة منكرة عند هؤلاء القوم، ولا ينبغي عليهم أن يأخذوا بها على ضوء حديث الزهري المكذوب على رسول الله، ولا نطيل.

(١) الكفاية في علم الرواية: ٤٧٠.

الفصل الرابع

محدّثو الصحابة
وآيديولوجية مواجهة علي عليه السلام

محدّثو الصحابة

وآيديولوجية مواجهة علي عليه السلام

أثبتت نتائج الفصول السابقة أنّ النبي واجب الطاعة على الأمة بكل حال؛ لأنّه أمين رب العالمين على وحيه، لا ينطق عن الهوى، ولا يحكم عن جهل، وليس فيما بحثنا مشكلة سوى حدود هذه الطاعة، بعد تسليم كل من السنة والشيعة بضرورة ذلك في الجملة، فأهل السنة لم يقولوا بعصمة النبي صلى الله عليه وآله إلاّ في دائرة الحلال والحرام، ولقد أوضحنا أنّ هذه الرؤية قرشية جاهلية ترمي إلى إلحط من قدر النبوة لتغطية الفضائح والمثالب ووصمات العار التي لاحقت ومازالت تلاحق ذلك الوجود النبي لا يريد أن يخلص نفسه للإسلام (المؤلفة قلوبهم) كما ينبغي، ولا غرو فلولا سطوة السيف السماوي في فتح مكة لما آمن هذا الضرب بالله وبالرسول، وبالتالي لما دخل أحد منهم الإسلام، ولَبَقَوا يرتعون في سراب خضراء الجاهلية السوداء على حساب كل المبادىء السماوية فضلاً عن مبادىء العقل والضمير..

كما قد بان أنّ هذه الرؤية ليست جديدة؛ أي ليست هي وليدة القرن السابع الميلادي، بل هي عين رؤية اليهود للأنبياء اعتقاداً وسلوكاً، ومهما يكن من ذلك فقد كان هدفنا من البحوث السابقة إثبات أنّ النبي معصوم مطلقاً، في كل شيء، في الأحكام وفي غير الأحكام، بل إنّ طاعته فيما عدا الأحكام لا تقل أهمية عن طاعته في محاور الدين الأخرى، بل هي باعتبار من الاعتبارات السماوية أهم حسبما سنرى..؛ والنتيجة فكل ما يفيض عن ساحة النبوة ويريده الرسول صلى الله عليه وآله من الأمّة هو سنّة.

وفيما سوى ذلك نحن حيال إشكالية ابتعادنا عن عصر النبوة وتصرّم الزمان، وأول ما يتلجلج في الصدور هو أنّ الصحابة بحكم الظرفين التاريخي والإجتماعي هم حملة السنة، وفيما هو مطروح هم من حمل للأجيال اللاحقة مقررات النبوة التي جاء بها من عند الله، وبرغم الإغضاء عن التفصيلات في هذه المسألة، ذكر العلماء سنة وشيعة أنّ عدّة من الصحابة، كعائشة وأبي هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن

عمرو بن العاص وعبد الله بن عباس وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك وابن مسعود وزيد بن ثابت وقليل غيرهم تميزوا في هذا الجانب عن بقية الصحابة؛ أي بكثرة مروياتهم عن رسول الله ﷺ؛ كمّاً أو كيفاً، حسبما تشهد به الصحاح والمسانيد السنية..

فمن الحري ببحوث السنّة ـ إذن ـ الوقوف على أحوال هذا الضرب من الصحابة وعلى طريقة تفكيرهم؛ من منطلق أنّ الرواية عن رسول الله ﷺ لا تقف عند مجرد النقل عنه ﷺ، إذ التراث، وطريقة التفكير، وسلطة العقيدة، كل منها يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على عملية النقل؛ إمّا سلباً وإمّا إيجاباً، فمثلاً عقيدة قريش في أنّ النبي يقول في الرضا ما لا يقول في الغضب أثّرت بوضوح على سلوكيات كثير من الصحابة، فعبد الله بن عمرو بن العاص فيما علمت امتنع من الكتابة عن رسول الله ﷺ بسبب تلك العقيدة..

والملاحظ أنّ الرسول ﷺ وإن وقف بحزم وعزم أمام هذه العقيدة في قوله: «**أكتب فوالذي نفسي بيده لا يخرج منه** (فمه الشريف) **إلا الحق**» إلاّ أنّها آلت فيما بعد ذلك لتكون طريقة تفكير طائفة عظيمة ممّن قبلتهم الكعبة، ومن منّا ينسى أنّ الخليفة عمر في رزية يوم الخميس وبعد أن قال الرسول ﷺ: «**هلموا أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً**» قال: إنّ النبيّ غلبه الوجع (=يهجر) حسبنا كتاب الله؟!!

فكل من الأمرين ـ إذن ـ يكشف عن هذا اللون من التفكير، وأنّ النبي في الغضب وفي الوجع وفي...، يهجر ويخرف ولا يدري ما يقول، وبالتالي لا ينبغي أن يُلتفت إلى أقواله ولا إلى أفعاله أو إمضاءاته، ومن هذا القبيل عقيدة أبي هريرة وعائشة وغيرهم من بقية القرشيين من المؤلفة قلوبهم في أنّ رسول الرحمة ضعيف الشخصية، غير متماسك الذات، مهترء الإرادة، يسبّ ويلعن من ليس أهلاً للسب واللعن..

لكن ما ينبغي الالتفات إليه هو أنّ هذه العقيدة قد تتشكل بأشكال مختلفة وتحت ذرائع متعددة، ومن ذلك ـ فيما علمت ـ أن عبد الله بن الزبير منع من تطبيق السنة بغضاً لبني هاشم، فهو حينما مكث في مكة داعياً لنفسه بالخلافة، ترك الصلاة على محمد وآل محمد في صلاة الجمعة وفي غيرها عن عمد، وحينما سألوه في ذلك قال: ما

يمنعني من ذكره إلاّ أنّ له أهيل بيت سوء ينغضون رؤوسهم عند ذكره[١].

وعصارة القول: فما نريده من هذا الفصل هو الوقوف على عناصر طريقة تفكير الصحابة المكثرين من الرواية، وهل هي ـ تاريخيّاً ـ نفس عناصر طريقة أولئك الذين لا يرون عصمة النبي صلى الله عليه وآله أم لا؟ وعلى كلا التقديرين فهل أنّ مجموع تلك العناصر الآيديولوجية ينتسب لرحم واحد وهو الخصومة مع أمير المؤمنين علي؟.

وفائدة الوقوف على طريقة التفكير، أو على منهج التعامل مع النبوة ومع ما يفيض عنها من مبادىء سماوية، تظهر من خلال ما توصلنا إليه في فصل سابق؛ وهو أنّ أهل الاتجاه الأول من القائلين بعدم عصمة النبي لا يرون حرجاً في الحط من قدر النبي، بل هم على أتمّ الاستعداد لتخطئة النبوة، وبالتالي فلا حرج عندهم في ضرب السنة، وأكثرُ من ذلك الكذبُ عليه أو التواطؤ عليه، وعلى ما عرفت فأخطر ما توصلت إليه الدراسة هو أنّ عند أهل هذا الاتجاه الاستعداد الكافي للشك في نفس النبوة، ولنا ـ علمياً ـ أن نقيس الأمر على السنة في ضوء هذه التداعيات!!!.

علاوة على أنّنا عرفنا أنّ أهل هذا الاتجاه هم من سنّ للآتين سنة حسبنا كتاب الله، والاجتزاء بها عن سنّة النبي، مضافاً إلى أنّهم كانوا لا يستسيغون أهل البيت عليهم السلام..

ونحن من خلال هذه المحاور سنسلط الضوء على شخصيات الحديث النبوي الكبرى لنقف على هذه الأوليّات أو ما أسميناه بطريقة التفكير؛ لنرى هل تؤثر هذه الطريقة على سلامة مروياتهم وهم ينقلون عن رسول الله أم لا؟

وهل يمكن أن يكون ما روي عنهم في الصحاح والمسانيد بالنظر لمؤثرات هذا اللون من التراث هو سنّة رسول الله حقاً؟! أم أنّه سنّة التراث والمبادىء الأخرى؟.

ثمّ من الضروري معاودة التأكيد على أننّا عقدنا هذا الفصل لإثبات أنّ أعلام الرواية النبوية من الصحابة، وكذلك التابعين، المكثرين في روايتها، يخوضون، عن قصد وعن غير قصد، في آيديولوجية قائمة على دعامتين..

الأولى: الخصومة مع أمير المؤمنين علي، بل بغضه في بعض الأحيان، والذي هو في الحقيقة ينطوي على بغض عموم بني هاشم، وكل من ليس بذي هوىً قرشي..

الثانية: ترك سنة النبي ودين الله كنتيجة قهرية لتلك الخصومة أو ذلك البغض،

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٣: ٧٨، وشرح ابن أبي الحديد ٤: ٤٨٠.

ولقد عرفت وستعرف أنّ مبدأ ترك السنّة قد اكتسب المشروعية لأنّه تفيّأ ظلال المبدأ الذي يقول: حسبنا كتاب الله.

فما سنسلط الضوء عليه في هذا الفصل هو أنّ شخصيات الرواية من الصحابة هل كانوا فعلا تحت رحمة هذه الآيديولوجية وهم يمارسون دورهم في نقل الرواية عن رسول الله ﷺ؟.

هذا الفصل سيجيب عمّا يتعلق بشخصيات الصحابة، على أنّ الفصل الذي سيليه سيتناول أعلام الرواية من التابعين في إطار هاتين الدعامتين أيضاً، أضف إلى ذلك لن نتناسى أن نعرض للملكات الشخصية لكل صحابي في ممارسة ذلك الدور؛ فسمات الشخصية، وملكتا الصدق والكذب، والقدرة على الحفظ، وقوة الإرادة، ودرجة الوعي، والانتماء السياسي، وغير ذلك، أمور دخيلة ـ بالضرورة ـ في هذه العملية، وإن كان أساس عملنا ما ذكرناه..، لكن قبل الشروع في البحث هناك نقطة ينبغي إلفات النظر إليها، فمن دونها لا تؤتي الدراسة ثمارها المرجوة، وهي..

بغض علي ومباذىء السسيولوجيا!!

كانت كل الكتابات الإسلامية التي سبقت هذه الدراسة تدور في فلك العلوم القديمة وهي تبحث في مسألة بغض علي؛ فالكتابات من هذا المنطلق كانت تفسر البغض على أنّه فعل مذموم كما يقرر علم الأخلاق، أو تفسره بالنفاق من باب تفسير السبب بالنتيجة كما يقرر فقه الحديث النبوي: « **لايبغضه إلاّ منافق** » [1] أو يفسّر بدخول النار كما يقرر علم الكلام وهكذا.

ولا شك في أنّ كل ذلك صحيح، لكن الملاحظ أنّ أحسن ما في تلكم الكتابات هو ما تمخض عن مختبرات فقه الحديث والكلام؛ آية ذلك أنّه لم يُفسّر مثلاً بأنّه من دوافع الحسد المبرمج الهادف إلى تحقيق مشروع كبير كما يقرر علم النفس، ولم يُفَسّر بالوسيلة للوصول إلى الغاية كما هي رؤية ميكافلي السياسية، كما ولم تلحظه ـ وهذا هو الأهم ـ على أنّه تراث فاعل..

وإذا غضضنا النظر عن هذا وذاك ووقفنا عند التراث الفاعل لدخلت مسألة

---

(١) سيأتي البحث فيه.

بغض علي في العلوم السسيولوجية والأنثربولوجية من أوسع الأبواب؛ وكيما يطّلع القارىء الكريم على أسمى أهداف هذه الدراسة، وليس هذا الفصل وحسب، نعلمه أنّ إثبات هذا الأمر هو مطلوبنا بالدرجة الأساس، وإن كانت المباحث الأخرى وكذلك نتائج الفصول السابقة بمثابة المبادىء الضرورية لفهم ما تريد الدراسة الوصول إليه..

وبعبارة أكثر وضوحاً ليس بغض علي فعلاً أخلاقياً أو نفسياً فحسب ينتهي بموت علي أو معاوية، أو أنّه ينتهي بموت ابن عبّاس حينما أعلن أمام الملأ الإسلامي في منى قوله: اللهم العنهم فقد تركوا السنّة من بغض علي، فلقد أضحى هذا البغض تراثاً آيديولوجياً تشكّل عبر مراحل التاريخ بأشكال كثيرة، وصيغ مختلفة، لم يقف عندها الباحثون والمفكرون وقفة علمية منهجية على ضوء العلوم الأنثربولوجية والإنسانية..

فمثلاً إذا سألتهم: ما هي الجذور المعرفية والمبادىء النظرية لمسألة بغض علي التي سنّها ـ رسمياً ـ معاوية على سبيل المثال؟ وما الدليل على أنّ مجموع ذلك ينهض لتأسيس تراث ضخم؟ وما هي آليات تأسيسه؟.

ثمّ هل ينهض هذا لتأسيس ما أسمّيه ـ أنا شخصياً ـ بالتراث الآيديولوجي[1]؟؟؟.

بل ما هو الدليل على أنّ هذه الرؤية بقيت حية حتى ما بعد عهد عمر بن عبد العزيز؛ الذي خالف سنّة جدّه معاوية بن أبي سفيان في قضية سب علي على المنابر، وأعلن ظاهراً الاعتدال النسبي في شأنه، بل الذي أمر بكتابة سنّة النبي صلى الله عليه وآله بعد سبات استمرّ مائة عام؟.

وهل أثّرت هذه الرؤية على محتوى ما يسمّى بالصحاح والمسانيد الستة أو

---

(١) التراث الآيديولوجي مقولة مركبة من مقولتي التراث والآيديولوجية، وتعني بأوجز عبارة أنّ التراث ـ أيّ تراث إذا كتب له البقاء في التاريخ، وبسبب تداعيات الصراع مع التراث المنافس الآخر، خلال الحركة التاريخية، سيضطر أبناؤه لأن يتّكئوا على طريقة خاصّة في التفكير، وبناء معيّن من المعرفة، أفرزته تلك التداعيات؛ أي ضرورة تعاطي عمليّات التبرير من أجل المصداقية، وتعاطي شرعنة تطويع التراث من أجل الأهداف..، ولمّا لم يصطلح علماء التاريخ والاجتماع على هذا المعنى، ذي السمة التراكمية الخطيرة بشيء أفردنا نحن له تسمية جديدة واصطلاحاً خاصاً.

التسعة أم لا؟ وإذا كانت قد أثّرت فما هو الدليل العام على ذلك التأثير؟.

بل إذا كانت قد أثرت فما هو تفسير وجود أحاديث في فضائل علي وأهل بيت النبي ﷺ في بعض هاتيك الصحاح والمسانيد، مع أنّ التراث لم يك ليسمح بمثل هذا العمل؟.

بل أغرب من ذلك وهو أنّ بعض خصوم أمير المؤمنين علي يروون في مناقبه، فلماذا؟ وما هي دوافع ذلك؟ ومتى رووا؟ وكيف؟؟.

وهل هذه الرؤية قد التزم بها العبّاسيون ـ هم الآخرون ـ حينما صاروا حكّاماً؟ وما هو الشكل المطروح؟.

وهل أنّ آثارها السلبية باقية إلى اليوم؟ ما الدليل على ذلك؟ وخلال أي صيغة؟.

فيما أظن لم تجب الكتابات الإسلامية على جل أو كل هذه الأسئلة حتى لحظة كتابة هذه السطور، وأشير إلى أنّني لن أجعل من بحثي هذا بحثاً إنسانياً صرفاً، فلست من أهل هذا الشأن، ولا أريد لدراستي أن تنخرط في هذا السبيل، لكن ـ اليوم ـ هناك خلأ واضح في توظيف مقررات العلوم الإنسانية، المقطوعة النتائج، لصالح العلوم الإسلامية، لا ينبغي أن يضرب به صفحاً..

ومهما يكن الأمر فنتائج ذلك التراث الذي مادّته الأولى بغض علي وأهل البيت عليهم السلام، خلال مراحل متعاقبة من التاريخ، وخلال صيغ مختلفة، وأقنعة متعددة، تنطوي بالضرورة على حقيقة واحدة، لا يمكننا الإفصاح عنها ـ هنا ـ بسهولة من دون أن نقرأ هذا الفصل من ألفه إلى يائه، وكذلك الفصل الذي يليه..

وإذا ما كان الأمر كذلك فبغض علي إذن نظرية اخطبوطية مرنة مع الزمان ومرنة مع المكان، مهيمنة على حركة التاريخ، وهي منظومة معرفية تضم مجموعة هائلة من المبادىء المنظمة، والأفكار المبرمجة، والقيم العميقة، وهذا هو معنى الآيديولوجية الكاملة..

إنّ هذا الفصل، والذي سيليه، سيعرضان بالبحث لأساطين الرواية النبوية من الصحابة ومن التابعين ومن جاء بعدهم خلال هذا المنهج..؛ خلال التداعيات المرحلية والتاريخية لما أسميناه بالتراث الآيديولوجي؛ وسبب ذلك أنّنا لن نقتطف الثمار المرجوة لهذا البحث الشّاق إذا لم يتسنّ لنا إيجاد نقاط الإشتراك في أهل الشأن من

أولئك الأساطين فيها تعاقب من المراحل، وهذا في حقيقة الأمر يضع البصمات على عناصر بناء تلك الآيديولوجية، وطريقة التفكير، والمبادىء الأخرى للمعرفة..

بغض علي بين الكره الشخصي والآيديولوجية؟؟؟!!.

طبيعي أنّ البغض في ضوء منهج هذه الدراسة لا يعني ـ بالضرورة ـ الكره الشخصي لعلي، كما أنّه لا يعني أنّ قلوب كل خصومه تنفر منه ولا تحبّه، هو وأهل بيت رسول الله، فالبغض ـ من هذا المنطلق ـ أشمل من كونه سبباً تامّاً لدخول النار، أو سبباً للنفاق؛ فمثلاً عقيدتنا في أنّ ابن مسعود رحمه الله مات على الطريقة المحمودة، وأنّه من محبّي علي، لا ينفي أنّه كان أسيراً لآيديولوجية بغض علي أغلب حياته، كما أنّ الحسن البصري ـ فيما أعتقد ـ ليس من مبغضي علي، بل من محبّيه، لكن هو الآخر أسيرٌ من أسرى تلك الآيديولوجية، وكذلك الشعبي والأعمش وكثير غيرهم من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ويؤيد ذلك ـ في كتب الأخبار ـ أنّ سيّد شباب أهل الجنّة الحسين عليه السلام لقي الفرزدق، الشاعر، مقبلاً من العراق في الصّفاح[1]، يريد مكة، فسلّم على الحسين، فقال له الحسين: كيف خلفت النّاس بالعراق؟ قال: خلفتهم، وقلوبهم معك، وسيوفهم عليك، ثم ودّعه[2].

فهذا نصّ على أنّ البغض مقولة آيديولوجية مأواها الأول الدماغ، وليست هي فعلاً أخلاقياً قلبياً بالضرورة؛ فربما نجد أنّ هناك من لا يكره أمير المؤمنين عليا من الصحابة أو من التابعين، بل إنّ أكثرهم ـ كما هو الحق ـ يضمرون له الحبّ في دواخلهم، ويسترون له الودّ في جوانحهم، والميل في أرواحهم وقلوبهم، لكن سيوفهم وجوارحهم قد تكون عليه، كما قال الفرزدق، فلا تغفل، وقد أشرنا إلى هذه النقطة في مقدّمة هذه الدراسة، وتذكير القارىء العزيز بها ـ هنا ـ ضروري.

على أيّ حال سنعرض لشخصيات الصحابة في هذا الفصل كالآتي:

---

(١) جبل بين الطائف ومكة.

(٢) الأخبار الطوال لابن قتيبة الدنيوري: ٢٤٥.

أم المؤمنين عائشة وآيديولوجية مواجهة علي

صدق عائشة مع الرسول!!

أمّ المؤمنين عائشة فيما أعلنت مصادر الحديث السنّية ثاني شخصية روائية في الإسلام، وأوّل ما يخطر على الذاكرة في هذا البحث هو أنّ أم المؤمنين كانت تتواطأ هي وحفصة على رسول الله، فحسبما أخرجه البخاري في صحيحه أنّها قالت: فتواطأت أنا وحفصة أنّه إن دخل على أي منّا نقل له: نشم من فيك رائحة المغافير[1]!!!.

وممّا يدل صريحاً على أصل هذه النزعة ما ذكره البلاذري بقوله: خطب رسول الله ﷺ إمرأة من كلب، فبعث عائشة لتنظر إليها، فذهبت ثمّ رجعت، فقال لها رسول الله ﷺ: « **ما رأيت** »؟ فقالت عائشة: ما رأيت طائلاً. فقال النبي: «**لقد رأيت خالاً بخدّها اقشعرت له كل شعرة منك**»!!!. فقالت: يا رسول الله ما دونك ستر[2].

وهو نص ظاهر في أنّ أمّ المؤمنين لا ترى حرجاً بتعاطي ذلك، وجهاً لوجه، على رسول الله ﷺ..؛ هذا وهو ﷺ حيّ!!!!!.

عائشة من خصوم عليّ

أُثِرَ في كتب التاريخ أنّه حينما وصلها نبأ شهادة أمير المؤمنين علي فرحت بذلك كثيراً، فعلى ما أخرجه ابن سعد والطبري واللفظ للأول: ذهب بقتل علي عليه السلام إلى الحجاز سفيان بن أمية بن أبي سفيان بن أمية بن عبد شمس، فبلغ ذلك عائشة فقالت:

فألقَتْ عصاها واستقرّ بها النّوى كما قرَّ عيناً بالإيابِ المسافرِ[3]

---

(١) صحيح البخاري ٦: ٦٨، والمغافير: شراب كريه الرائحة، ومقصود عائشة: إنّ في فمك رائحة كريهة جداً.

(٢) أنساب الأشراف ٢: ٩٩.

(٣) طبقات ابن سعد ٣: ٤٠.

وفي تاريخ الطبري زيادة، وهي أنّ عائشة سألت: فمن قتله؟ فقيل لها: رجل من مراد، فقالت تمتدح قاتله:

فإن يكُ نائياً فلقد نعاه غلامٌ ليسَ في فيهِ الترابُ

فقالت زينب بنت أبي سلمة: أَلِعَلِيٍّ تقولين هذا؟!!

فقالت: إنّي أنسى، فإذا نسيت فذكروني[١].

وانطلاقاً من هذا المبدأ روى البخاري بسنده عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله قال: قالت عائشة: لمّا ثقل النبي صلى الله عليه وآله واشتد وجعه...، فخرج بين رجلين تخط رجلاه الأرض، وكان بين العبّاس ورجل آخر. قال عبيد الله بن عبد الله: فقلت لابن عباس ما قالت عائشة، فقال ابن عباس: أتدري من الرجل الذي لم تسمّ عائشة؟ فقال: لا. قال: هو علي بن أبي طالب[٢].

أقول: هذا الحديث مثله مثل كثير غيره لم يسلم من مشروع التلاعب؛ وآية ذلك أنّ الإمام أحمد بن حنبل رواه بعين سند البخاري الآنف مع زيادة هي: قال ابن عباس: هو علي بن أبي طالب، ولكن عائشة لا تطيب له نفساً[٣].

وهذا عزيزي القارئ نص في أنّ أم المؤمنين عائشة لا تطيب نفساً لعلي، وبعد إجماع أهل القبلة القطعي على أنّ علياً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله أفضل بني هاشم بإطلاق، لنا أن نقيس قيمة بقية بني هاشم في قلب أم المؤمنين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن حجر في فتح الباري قال: زاد الإسماعيلي من رواية عبد الرزاق (= الصنعاني) عن معمر...: ولكن عائشة لا تطيب له نفساً بخير، ولابن إسحاق في المغازي عن الزهري...: ولكنّها لا تقدر أن تذكره بخير[٤]. وفي شرح ابن أبي الحديد بلفظ: هو علي بن أبي طالب، لكنّها كانت لا تقدر أن تذكرة بخير وهي تستطيع ذلك[٥]. وفي تاريخ الطبري: هو علي ابن أبي طالب ولكنّها كانت لا تقدر

---

(١) تاريخ الطبري ٤: ١١٥.

(٢) صحيح البخاري ١: ١٦٢ وج ٣: ١٣٤ وج ٥: ١٣٩.

(٣) مسند أحمد ٦: ٣٤.

(٤) فتح الباري ٢: ١٣١.

(٥) شرح ابن أبي الحديد ١٣: ٢٨.

على أن تذكره بخير وهي تستطيع[١].

وفي هذا السياق روى الإمام أحمد في مسنده عن عطاء بن يسار قال: جاء رجل فوقع في علي وعمّار عند عائشة فقالت: أمّا علي فلا أقول لك فيه شيئاً وأمّا عمّار فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يخير بين أمرين إلاّ اختار أرشدهما**»[٢].

لكن لماذا لم تقل في علي شيئاً؟.

أليس من واجبها الدفاع عن أهل بيعة الرضوان، وعن أهل بدر، وعمّن صلى القبلتين، والذي هو من النبي كهارون من موسى، الأولى بالناس من الناس، كما نص الرسول في حديث الغدير؟!. يبدو أنّ أم المؤمنين تنسى ـ كما قالت هي ـ أو تتناسى من حديث رسول الله ﷺ ما لا ينسجم مع رؤاها القرشية للأشياء، فهي تنتقي من حديث النبي ما يحلو لها وتضرب بما سوى ذلك صفحاً، وكان عليها أنّ ترد على الذي يقع في علي بحديث سماوي واحد لا أقل، كقول النبي: «**من سب علياً فقد سبني**» كما فعلت أمّ سلمة[٣].

ثمّ ينبغي أن يتأكّد للقارئ الكريم هو أنّ مدار بحثنا ليس البغض والحب في إطارهما الساذج البسيط، فالمدار هو ما يترتب عليهما من آثار علمية وعملية، فالنصوص السابقة أدلة صريحة ونصوص واضحة في أنّ أمّ المؤمنين مستعدة تماماً لتفريغ محتوى الرواية النبوية في إطار هذا اللون من البغض والحب، إذا ما انطوى على تهديدٍ لمصالحها الشخصية، أو دفاع عن علي، أو عمّن لا يجري في مجراها التيمي القرشي..

ومن الأرقام الدالّة على ذلك أنّها لم تكُ ترى في أمير المؤمنين الأهلية لأن يدرج في قائمة أهل الفضل؛ فهي في وقت من الأوقات كما هو معلوم للجميع كانت من خصومه ومن خصوم عثمان على حدّ سواء؛ وكان ذلك في الوقت الذي أرادت أن تكون الخلافة لطلحة..

أخرج ابن ماجة عن عائشة أنّه قيل لها: أيّ أصحاب النبي كان أحب إليه؟ قالت:

---

(١) تاريخ الطبري ٢: ٤٣٣.

(٢) مسند أحمد ٦: ١١٣.

(٣) مستدرك الحاكم ٣: ١٢١، تلخيص المستدرك ٣: ١٢١، وقد نص كل منهما على أنّ الرواية صحيحة على شرط الشيخين.

أبو بكر، ثم عمر، ثم أبو عبيدة[١].

وثمّة أمر مهم لم يُبرر بموضوعية في الدراسات، فقد أُثر عنها مدحٌ لعلي، فلماذا ومتى؟.

سنعرض لذلك في إطار ضابطة لاحقاً، وفيما نحن فيه يبدو أنّ أمّ المؤمنين فعلت ذلك حينما اختار اللهُ أميرَ المؤمنين علياً لأحسن جوار، شأنها في ذلك شأن عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص ومعاوية وبقية خصومه، فلقد ثبت عنهم ذلك، بل قد ثبت عن أكثرهم أنّهم ندموا على ما اجترحوه من تقصير في حق أمير المؤمنين علي، وسنعرض لبعض ما ثبت عنهم في هذا الأمر لاحقاً، كلٌّ في محلّه.

ومع الغض عن ذلك ـ الآن ـ فالخصومة مع أمير المؤمنين علي أو عدم استطابة النّفس له ـ سمّ ما شئت ـ علة تامة لتفريغ محتوى حديث رسول الله أو قل: تشكيله وإعادة بنائه على طريقة أم المؤمنين الآنفة..، وملامح الآيديولوجية في كل ذلك واضحة، ولقد حفظت عزيزي القارىء قول ابن عبّاس أنّ خصوم علي تركوا السنّة بغضاً له. وفيما يخص أم المؤمنين عائشة فالبحث في خصومتها لعلي وتفريغ محتوى السنّة من أجل ذلك طويل حسبنا ـ هنا ـ ما ذكرناه.

قيمة النبوة عند أم المؤمنين عائشة

روى الإمام أحمد بسنده عن عباد بن عباد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنّ النبي قال لها: «**إنّي أعرف غضبك إذا غضبت ورضاك إذا رضيت**».

قالت: وكيف تعرف؟

قال صلى الله عليه وآله: «**إذا غضبت قلت يا محمد، وإذا رضيت قلت: يا رسول الله**»[٢].

لا ريب في صحة سند هذه الرواية، ومحتواها نص لا يحتاج إلى تعليق سوى التذكير بأنّ أهل القبلة أجمعوا على حرمة مخاطبة الرسول صلى الله عليه وآله بإسمه الصريح، المجرد عن وصف النبوة والرسالة؛ تبعاً لما تواتر من النصوص المصرحة بحرمة ذلك، وليس من شأننا سردها ها هنا.

---

(١) سنن ابن ماجة ١: ٣٨.

(٢) مسند أحمد ٦: ٣٠.

لكن لنا فيما سوى ذلك أن نتساءل: هل كانت أم المؤمنين تنسى النبوة والرسالة في بعض الحالات، أم هو فقدان قرارها للتوازن بسبب الحسد والغضب والغيرة و...؟!.

وممّا يناسب ذكره من الأخبار ـ ممّا رواه إخواننا أهل السنة ـ ما أخرجه البلاذري في أنساب الأشراف بسنده عن مجاهد قال: لمّا أنزل الله عذر عائشة[1]، قام إليها أبو بكر فقبل رأسها، فقالت عائشة: بحمد الله، لا بحمدك ولا بحمد صاحبك (تقصد النبي ﷺ)[2]....

وفي الدر المنثور للسيوطي: لا بحمدك ولا بحمد صاحبك الذي أرسلك[3]، وفي رواية السيوطي: إنّ الرسول أرسل أبا بكر إلى عائشة لإبلاغها بنزول عذرها من السماء فقالت ذلك، ولكن لا ندري كيف نلائم بين مثل هذا القول وبين قوله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾[4]؟!!!.

يبدو أنّ أم المؤمنين كانت تعتقد بإمكانية التعامل المباشر مع الله حتى من دون وجود النبي، وما أشبه ذلك بقول ابن تيمية: لا يُسْتَغَاثُ بالنبي[5] أو قول القائل: ما محمد إلاّ طارش.

وزبدة القول: إنّ هذه النصوص وكثيراً غيرها ممّا ليس في وسعنا سردها تؤكد بعض الحقيقة التي خلصنا إليها في الفصل السابق، وهو أنّ الاتجاه الذي لا يرى عصمة النبي، نراه ـ على الدوام ـ لا يتحرج بالحط من قدر النبوة في حالات الغضب أو...، فكما أنّ عمر يقول لابن عباس: أتدري ما منع قومكم منكم بعد محمد، ولم يقل: رسول الله، نجد عائشة لا تجانب ذلك في النص الآنف، ومثلها طلحة[6]، والأمر هو الأمر مع معاوية الذي يستنكف أن يصف الرسول بالنبي بل يقول: ابن عبد الله، أو ابن أبي كبشة.

---

(١) فيما يطلق عليه المؤرخون بقضية الإفك.

(٢) أنساب الأشراف ٢: ٥٠.

(٣) الدر المنثور ٥: ٣١.

(٤) الحجرات: ١٧.

(٥) سيأتي البحث في ذلك.

(٦) فقد تقدم عليك أنّ طلحة قال: لو مات محمد لتزوجنا نسائه من بعده.

وفي الحقيقة فهذا مؤشر قوي على أنّ تقديس النبوة والقول بعصمة النبي تعبير ثان لاحترام سنّته وتقديسها والتعبّد بها لله، ومن هنا انقسم الصحابة بالضرورةً إلى قسمين؛ متعبدين وغير متعبدين، مطيعين لله ورسوله وغير مطيعين لله ورسوله، وحيويين ورأيويين، وليس هذا من جزاف القول في شيء؛ إذ هو قانون تاريخي طواه الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾[1].

فكان لا بدّ لطائفة من أهل ذلك الإتجاه وهم يخوضون مبدأ الصراع من أجل البقاء أن يحطّوا من قدر النبي، وأن لا يقولوا بعصمته وأن لا يعبأوا بكثير من سنّته؛ ستراً لما هو مستور؛ حتى لا يفتضح عوار من له عوارٌ منهم، ولأجل ذلك اتّهموه بأنّه يقول في الرضا ما لا يقول في الغضب، وبأنّه ـ حاشاه ـ في المرض قد يخرّف، ويهجر، ويهذي، ويلعن المؤمنين من دون سبب، وأنّه غير متماسك الشخصية، وغير معصوم..

والتحاق النبي صلى الله عليه وآله بالرفيق الأعلى وإن كان حلاً لمسألة الخوف من إعلان ذلك المستور الجاهلي المفزع إلاّ أنّ أمير المؤمنين علياً لمّا كان كرسول الله في حركاته وسكناته في ضوء النصوص النبوية المتواترة، واجهتهم المشكلة من جديد، لكن في قالب علوي هذه المرّة، ولشدّما تشابه القالبان العلوي والنبوي في التعبير السماوي!!.

وممّا هو في هذا السياق ما خرّجه الهيثمي بسند صحيح قال: وعن النعمان بن بشير قال: استأذن أبو بكر على النبي صلى الله عليه وسلم فسمع صوت عائشة وهي تقول: لقد علمتُ أنّ علياً أحبّ إليك من أبي مرتين أو ثلاثاً قال: فاستأذن أبو بكر فدخل فأهوى إليها فقال: يا بنت فلانة لا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد علّق عليه بقوله: رواه أبو داود ورواه البزار ورجاله رجال الصحيح ورواه الطبراني[2].

وعليك أن تتأمّل في عناصر طريقة تفكير أم المؤمنين عائشة وهي ماثلة بين يدي

---

(١) الشورى: ١٤.

(٢) مجمع الزوائد٩: ١٢٦.

النبوّة، فآيديولوجية بغض علي (=لا تطيب له نفساً) تحت مظلّة تلك الطريقة من التفكير تدفع بها لأن تعتقد بإمكانية الردّ على صاحب النبوة والرسالة، الأمرالذي يوضح أنّ مقولة اللاّعصمة من مقولات هذه الآيديولوجية أو هو شكلٌ من أشكال التعبير الصادق عن مبدأ لا تطيب نفساً لعلي، وليست هي مسألة كلامية أو عقائدية بالمعنى الخاص للكلمة.

وممّا هو دخيل في بحوث علم الكلام أنّ الذي يمتلك الاستعداد الكافي لأن يجسر على الحضرة النبوية ومعدن القدس السماوي المتجسد بخير البشر ﷺ بمثل هذه الجسارة يحكم عليه أهل السنة مثل غيرهم بأحكام شرعية قاسية؛ قد يصل إلى الارتداد أو ما هو قريب منه؛ لليقين بأنّ مثل هذا العمل هو أكبر الآثام وأعظم الكبائر، لكن هل ينطبق هذا على الصحابة أيضاً؟!!!.

بكلّ حال، ففي سياق ما تقدم، أخرج مسلم عن جابر بن عبد الله قال: دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد الناس جلوسا ببابه لم يؤذن لأحد منهم، قال: فأذن لأبي بكر فدخل ثمّ أقبل عمر فاستأذن فأذن له فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالساً حوله نساؤه واجماً ساكتاً..

فقال(=عمر): لأقولنّ شيئاً أُضْحِكُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم؛ فقال: يا رسول الله! لو رأيت بنت خارجة (=زوجة عمر) سألتني النفقة فقمت إليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: « **هنّ حولي كما ترى يسألنني النفقة**».

فقام أبو بكر إلى عائشة يجأ عنقها، فقام عمر إلى حفصة يجأ عنقها، كلاهما يقول: تسألن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عنده فقلن: والله لا نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً أبداً ليس عنده، ثمّ اعتزلهن شهراً وتسعاً وعشرين، ثمّ نزلت عليه هذه الآية: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً * وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْراً عَظِيماً * يَانِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا

﴿الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً﴾[1][2].

مع الإغفال عن كل تعليق أنا أظن أنّ وجود مثل هذا الاستعداد للتعامل مع النبوة مانع كامل من الاعتبار الروائي حتى لو كان الناقل صحابياً، والغريب أنّ سيرة أهل السنة جازمة بعصمة الصحابة فيما ينقلون من دين الله لباقي البشر، ولكنهم أو كثير منهم يعتقدون بخطأ النبي في قضية الغرانيق وفي غيرها من القضايا، ولا ندري كيف يلتئم الأمران؟!!!.

وقصارى القول فالذي يضحي أسيراً لنزعة الحط من قدر النبي صحابياً كان أم غير صحابي يصعب أن نتصور في حقّه برائة الساحة من عمليات تفريغ محتوى السنّة بالأولى، بل لا قياس؛ إذ الذي لا يعبأ بنفس النبوة لا ندري كيف يمكن أن يعبأ بمقرراتها؟.

تغيير الحقيقة، وتناقض الأقوال

روى البخاري بسنده عن عائشة قالت: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله ليعتذر في مرضه، أين أنا اليوم، أين أنا غداً، استبطاءً ليوم عائشة، فلمّا كان يومي قبضه الله بين سحري ونحري[3].

إنّ هذه الرواية من رواية عروة بن الزبير، وهو حسب معايير النقد ممّن احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما، بل هو في ضوء تلك المعايير فوق الوثاقة، ولكن لا ندري كيف نوافق بين ذلك وبين كون عروة من رؤوس الانحراف عن بني هاشم عموماً وعن أمير المؤمنين علي على وجه الخصوص؟ سيأتي الحديث عن ذلك..!!

مهما يكن من أمر، قد قادنا التحقيق إلى أنّ أم المؤمنين روت أنّ النبي مات بين سحرها ونحرها[4] في وقتٍ كانت تخوض حرباً عسكرية وعقائدية واجتماعية مع أمير المؤمنين علي؛ فهي ما فاهت بما فاهت به إلاّ من هذا المنطلق..؛ أخرج أصحاب

---

(١) الأحزاب: ٢٨ ـ ٣٠.

(٢) صحيح مسلم٤: ٤٨٧.

(٣) صحيح البخاري ٢: ١٠٦.

(٤) السحر والنحر قريبان في المعنى، والنحر موضع الذبح.

الحديث أنّ النبي ذُكِرَ عند عائشة وأنّه أوصى إلى علي، فقالت: من قاله أو من أوصى إليه؟! لقد رأيت النبي وأنا مسندته إلى صدري، فدعا بالطست ليبول فيها، فانخنث فمات وما شعرت به، فكيف أوصى لعلي، وما مات إلاّ بين سحري ونحري، توفي وليس عنده أحد غيري[1].

فرواية أنّ النبي مات بين سحرها ونحرها ـ إذن ـ مشروع للرد على قضية وصية النبي لعلي، وثمة أمر آخر أدهى من ذلك..؛ فقولها: ليس عنده أحد غيري ليس قولاً صحيحاً؛ إذ لا شكّ في أنّ بني هاشم ـ لحظتئذ ـ وبالخصوص فاطمة وعلي والحسنين كانوا حاضرين ملازمين للنبيّ، ومن آيات ذلك أنّ أمير المؤمنين علياً لم يذهب إلى سقيفة بني ساعدة كما ذهب الشيخان وبقية الناس يتنازعون على السلطان وكرسيّ الحكم، وفضّل ملازمة رسول الله ﷺ والقيام بواجبه، ومن المحال بشهادة متواترات الأخبار أنّ علياً يتركه وهو على أعتاب الزلفى الإلهية؟ والأمر هو الأمر مع فاطمة والحسنين عليهم السلام وبعض بني هاشم كالعباس وغيره، والنصوص في ذلك كثيرة حسبك منها ما أورده أرباب السيرة لمّا استُعِزَّ بالرسول أرواحنا لذكره الفداء..

هذا عدا ما رواه المحدثون كالبخاري بسنده عن أنس بن مالك قال: لمّا ثقل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتغشاه الكرب (وهذا يحدث مقارناً للموت) فقالت فاطمة عليها السلام: واكرب أباه، فقال لها ﷺ: «**ليس على أبيك كرب بعد اليوم**» فلمّا مات قالت: يا أبتاه، أجاب رباً دعاه، يا أبتاه من جنة الفردوس مأواه، يا أبتاه إلى جبريل نـنعاه، فـلمّا دفن، قالت فاطمة عليها السلام: يا أنس أطابت أنفسكم أن تحثوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم التراب[2]؟!.

فكيف تقول أم المؤمنين: وليس عنده أحد غيري؟؟؟.

ننتظر إجابة ما من الآخرين!!!.

ابن عباس يُكذب عائشة

روى ابن سعد بسنده عن أبي غطفان، قال: سألت ابن عباس أرأيت رسول الله ﷺ توفي ورأسه في حجر أحد؟

---

(١) سنن النسائي ١: ٣١، طبقات ابن سعد ٢: ٢٦٠.

(٢) صحيح البخاري ٥: ١٤٤.

قال: توفي وهو مستند إلى صدر علي.

قال: فإنّ عروة حدثني عن عائشة أنّها قالت: توفي رسول الله بين سحري ونحري.

فقال ابن عباس: أتعقل؟ والله لتوفي رسول الله وإنّه لمستند إلى صدر علي، وهو الذي غسّله وأخي الفضل بن العباس[١].

أقول: وهو نص ظاهر في الردّ على أمّ المؤمنين.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ ما رواه ابن عباس، روي بطرق أخرى معتبرة مرة عن أم سلمة، ومرة أخرى عن حبة العرني عن علي، وثالثة ورابعة..، أشار إلى بعضها ابن حجر في فتح الباري، بيد أنّ ابن حجر لمّا لم يستطع أن يخدش بكل هذه الطرق لكونها معتبرة متظافرة قال: ولعلّها (=أم سلمة) أرادت آخر الرجال بالرسول عهداً، ويمكن الجمع (بين ما روي عن عائشة وبين ما رواه ابن عباس وأم سلمة وعلي) بأن يكون علي آخرهم عهداً برسول الله وأنّه لم يفارقه حتى مال، فلمّا مال ظنّ أنّه مات، ثمّ أفاق بعد أن توجه، فأسندته عائشة بعده إلى صدرها فقبض[٢].

أقول: رائع هذا التوجيه، لكن لو سلّمناه ـ ولا سبيل ـ فهل سيدفع ما رواه البخاري آنفاً أنّ سيّدة نساء العالمين فاطمة عليها السلام كانت ملازمة للنبي حتى ذهب لخير جوار؟.

وهل سيدفع قول أم المؤمنين: وليس عنده أحد غيري؟؟ كان على الإمام ابن حجر أن لا ينسى ذلك وهو بصدد شرح صحيح البخاري، فهو لم يعرض لهذه الإشكالية في الفتح إطلاقاً!!.

هذا، وقد أخرج ابن راهويه في مسنده عن أبي هريرة ما يؤيد ذلك، حيث نصّ على استناد النبي إلى صدر علي في مرض موته ص[٣].

وقد خرّج الهيثمي في مجمع الزوائد عن أبي رافع الصحابي قال: توفي رسول الله صلى الله عليه وآله ورأسه في حجر علي بن أبي طالب[٤].

والطبراني أخرج عن إبراهيم التيمي عن ابن عباس قال: جاء ملك الموت إلى

---

(١) طبقات ابن سعد ٢: ٢٦٢.

(٢) فتح الباري ٨: ١٠٧.

(٣) مسند ابن راهويه ١: ٥٠.

(٤) مجمع الزوائد ١: ٢٩٣ .

النبي فاستأذن ورأسه في حجر علي[١].

وروى ابن سعد بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنّ كعب الأحبار قام زمن عمر فقال ونحن جلوس عند عمر أمير المؤمنين: ما كان آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: سل علياً.

قال: أين هو؟قال: هو هنا فسأله، فقال علي: « أسندته إلى صدري، فوضع صدره على منكبي، فقال: الصلاة الصلاة».

فقال كعب: كذلك آخر عهد الأنبياء، وبه أمروا، وعليه يبعثون[٢].

وروى ابن سعد أيضاً بسنده عن علي بن الحسين قال: « قبض رسول الله ورأسه في حجر علي »[٣].

وروى بسنده عن الشعبي قال: توفي رسول الله ﷺ ورأسه في حجر علي، وغسّله علي والفضل[٤]....

زبدة القول: إنّ الرسول مات وهو في حجر علي، رواه أربعة من الصحابة أحدهم علي على ما عرفت، وله أكثر من طريق عن أكثر من تابعي، وهو على هذا من الأخبار المستفيضة للغاية، ولا ينهض لمعارضته بحسب الصناعة ما تفردت به عائشة، أو ما تفرد بنقله عروة بن الزبير المبغض لعلي، فمن المعلوم لكل المشتغلين أنّ خبر الفرد لا ينهض لمعارضة ما يرويه الجمع، كما فيما نحن فيه.

نخلص من ذلك إلى أنّ هؤلاء الصحابة، كل بطريقته، وكذلك من ذكرنا من التابعين نفوا ما روت عائشة في هذه القصة.

هذا، ولكن الإنصاف العلمي يقتضي أن نحتمل أنّ الرواية مكذوبة على عائشة ومنحولة إليها، نحلها عروة بن الزبير، وقرينة ذلك ما رواه ابن عساكر وغيره عن علقمة والأسود عن عائشة قالت: قال رسول الله وهو في بيتها لما حضره الموت: « **ادعوا لي حبيبي**» فدعوت أبا بكر فنظر إليه ثمّ وضع رأسه، ثم قال: «**أدعوا لي حبيبي**» فدعوا له عمر فلما نظر إليه وضع رأسه، ثم قال: «**أدعوا لي حبيبي**» فقلت: ويلكم

---

(١) المعجم الكبير ١٢: ١١٠.

(٢) طبقات ابن سعد ٢: ٢٦٢.

(٣) طبقات ابن سعد ٢: ٢٦٣٢.

(٤) طبقات ابن سعد ٢: ٢٦٣.

ادعـوا له علي بن أبي طالب فوالله ما يريد غيره، فلما رآه أفرد الثوب الذي كان عليه ثمّ أدخله فيه فلم يزل يحتضنه حتى قبض ويده عليه[١].

فلـو ثبـت هـذا الطـريق عـن عائشة، فهو قرينة على عدم صدور رواية السحر والـنحر عنها، وأنّ عروة بن الزبير هو من وضعها على لسانها، ولو لم يثبت، ويقال بسـقوطه، لا يـبقى سـوى مـا مـرّ من البحث وأنّ عائشة أسيرة لمشروع تفريغ محتوى السنّة خلال مبادىء تلك الطريقة من التفكير، ولا ثالث.

لكـن تحسـن الإشـارة السـريعة إلى أنّ مـا رواه ابـن عسـاكر صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وله شاهد أخرجه ابن كثير في بدايته عن جميع بن كثير عن أمّه وخالـته أنّهـما دخلـتا عـلى عائشـة فقالتا: يا أم المؤمنين أخبرينا عن علي، قالت: أي شـيء تسألن؟ عن رجلٍ وضع يده من رسول الله موضعاً، فسالت نفسه في يده فمسح بها وجهه، ثمّ اختلفوا في دفنه فقال(=علي): «إنّ أحسن الأماكن إلى الله مكان قبض فيه نبيّه».

قالتا: فلم خَرَجْتِ عليه؟

قالت: أمر قضي، لوددت أني أفديه بما على الأرض[٢].

ولـيس بعـيداً أن يكـون كل من الخبرين (خبر السحر والنحر والخبر الذي رواه ابن عساكر وابن كثير) ثابتين عن عائشة، وملابسات صدور الأول هو للرد عـلى وصية النبي لعلي على ما عرفت؛ والثاني روته بعد شهادة علي بردحٍ من الـزمن كمـا هـو لائـح مـن الـنص، ولقد أنبأناك أنّ جل الصحابة ندموا على تفريطهم بعد موت علي.

عائشة تتجسّس على النبي

مـا نـريده مـن هـذه الأرقام هو التنبيه على أنّ التجسس على مثل النبي يكشف كشفا كاملاً عن أنّ المتلبس بهذه الخصلة غير المحمودة بل المحرمة لا يمكن أن نحتمل فيه اسـتعداداً لـتقديس النـبوة والرسـالة بشـكل مـرضٍ، ولا أنّ له ـ بالتبع ـ استعداداً لتقديس السنة النبوية..

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٩٣.

(٢) البداية والنهاية ٧: ٣٩٧.

روى أحمد في مسنده عن نفس عائشة قالت: قام النبي من الليل فظننت أنّه يأتي بعض نسائه، فاتبعته فأتى المقابر ثم قال: «**سلام عليكم...**» قالت: ثمّ التفت فرآني فقال: «**ويحها لو استطاعت ما فعلت...**»[١].

وفي مصنف ابن أبي شيبة أنّ عائشة قالت: فتجسستُ...[٢].

نقول: والله لا ندري ما هي قيمة النبي في حسابات أم المؤمنين عائشة، فإيحاءات هذا النص تصّور لنا أنّ النبي لصاً من اللصوص، أو أنّه ينسل خفية لغرض غير مشروع، وتعالى الله ورسوله عن مثل هذا.

تقول للنبي: اقصد

روى ابن عساكر في تاريخه بسنده عن عائشة قالت: كان بيني وبين رسول الله ﷺ كلام، فقال: «**أترضين أن يكون بيني وبينك أبو عبيدة بن الجراح**». فقلت: لا. فقال: «**أترضين بأبيك**»؟ فأرسل بطلب أبي بكر، فجاء فقال ﷺ: «اقصصي» فقلت: اقصص أنت[٣]، فقال ﷺ: «**هي كذا وكذا**» فقلت: أقصد، فرفع أبو بكر يده فلطمني...[٤].

ومعنى القصد كما ذكر أئمة اللغة؛ كالجوهري في الصحاح: السداد، وذكر ابن الأثير في النهاية أنّ السداد هو القصد في الأمر والعدل فيه[٥].

بناء على ذلك فبعض كلام النبي ليس سديداً في نظر أمّ المؤمنين، أو أنّها في بعض الأحايين ترى في كلام الرسول ما هو مجانب للصواب والسداد، ومن أجلى تداعيات ذلك أنّ في السنة النبوية قولاً أو فعلاً أو تقريراً ما هو زائغ عن القصد وليس بسديد، لكن هذه التداعيات حُبْلَى بهذا التساءل وهو: هل لنا أن نتوقع أنّ أم المؤمنين سوف تنتقي في حال الرواية عن رسول الله ما تراه هي سديداً وتترك ما كان زائغاً عن القصد ليس بسديد؟؟؟!!!.

---

(١) مسند أحمد ٦: ٧٦.

(٢) المصنف ٢: ١٦١.

(٣) وكأنّ النبي عند أم المؤمنين عائشة لا يستأهل أن يقال له: يا رسول الله.

(٤) تاريخ ابن عساكر ٣٠: ٢١٥.

(٥) الصحاح الجوهري ٢: ٤٨٥، النهاية ٢: ٣٥٢.

ثمّ ما أشبه قول أم المؤمنين هذا بقول عمر: إنّ النبي يهجر، وبقول المارق معترضاً على قسمة النبي: إعدل و...؟!!! مضافاً إلى أنّ مجموع ذلك برهان ساطع على أنّ مثل هذا القول ليس سلوكاً شخصياً لهذا الصحابي أو لذاك، بل هو منهاجٌ لفئة من الصحابة!! لكن إذا أوقفنا هذا على شيء ثمين، فهو يوقفنا على ضفاف شاطىء آيديولوجية تفريغ محتوى السنّة (= ترك السنّة) أو قل القواسم المشتركة لعناصر طريقة تفكير هذه الفئة، بلا مداراة..

وقصة المارق فيما جاء عن المحدثين والمؤرخين وأهل السيرة هي أنّ رجلاً من بني تميم يقال له ذو الخويصرة وقف على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يعطي الناس، فقال: يا محمد أعدل، قد رأيت ما صنعت اليوم.

فقال صلى الله عليه وآله: «**أجل فكيف رأيت**».

فقال: لم أرك عدلت[1].

وإذا ما أردنا أن نصطنع مقايسة بين أم المؤمنين عائشة وبين ذي الخويصرة (على ما بينهما من تفاوت طبعاً) نجد أنّهما يشتركان في ثلاثة أمور:

الأول: أنّ كلاً منهما لا يرى حرجاً بتمزيق حجاب النبوة باتهامها بمجانبة العدل ومجانبة القصد والسداد.

الثاني: أنّ كلاً منهما لا يرى بأساً بأن يخاطب الرسول صلى الله عليه وآله بـ: محمد، على ما مرّ عليك آنفاً.

الثالث: أنّ كلاً منهما من خصوم أمير المؤمنين علي، فأمّا أم المؤمنين عائشة فاتضح، وحسبنا وقعة الجمل، وما مرّ عليك من نصوص في ذلك، وأمّا ذو الخويصرة فهو زعيم المنشقين عن أمير المؤمنين في التحكيم، وهو رأس الخوارج في وقعة النهروان..

قال المباركفوري: وذو الخويصرة هو حرقوص بن زهير الذي صار بعد ذلك من رؤوس الخوارج[2]، وثمّة أمرٌ رابع، وهو أنّ عائشة من أهل ذلك الاتجاه الذي

---

(١) سيرة ابن هشام ٤٩٦، مسند أحمد ٣: ٥٦، صحيح البخاري ٧: ١١١، صحيح ٣: ١١٢، خصائص علي للنسائي: ١٣٧، صحيح ابن حبان ١٥: ١٤٠.

(٢) تحفة الأحوذي ١: ٣٨٩.

يرى الاكتفاء بكتاب الله، وحرقوص ومن لف لفه هم من قالوا: لا حكم إلاّ لله أثناء وقعة صفين!!!.

وزبدة القول ففي مجموع هذه الأمور ما يوضّح لنا أنّ لأم المؤمنين وحرقوص الخارجي المارق ـ على ما بينهما من تفاوت طبعاً ـ عقيدة في أنّ سنة الرسول ﷺ مضيّقة إلى الحدّ الذي يكون معه الرسول عادلاً وغير زائغٍ عن القصد، ولك أن تقول: إنّ كلاً منهما لا يعتقد بعصمة النبي ﷺ، فالأمر واحد، ويا حبّذا لو أجابنا الآخرون عن حكم من يتهم الرسول بمجانبة العدل كما فعل المارق، وبالزيغ عن القصد كما أعلنت أم المؤمنين؟!!!.

عائشة بين الحقيقة والتاريخ

روى ابن عساكر بسنده عن عائشة قالت: قال أبو بكر: لمّا كان يوم أحد انصرف الناس كلّهم عن النبي فكنت أوّل من فاء إلى النبي فرأيت بين يديه رجلاً يقاتل عنه ويحميه فقلت، كن طلحة فداك أبي...، قال أبو بكر: فاقبلنا على طلحة نعالجه وقد أصابته بضع عشرة ضربة بين ضربة وطعنة...[1].

فيما لو ثبت هذا النص عن أمّ المؤمنين فهو مجانب لحقائق التاريخ، فإنّ المؤرخين أجمعوا على أنّ من بقي يدافع عن النبي حتى آخر لحظة هو أمير المؤمنين علي، أمّا أبو بكر وعمر وعثمان فلم يثبت لهم ذلك ثبوتاً يلوي العنق، وفيما نحسب فإنّ هذا النص ـ فيما لو ثبت ـ إنّما روته أم المؤمنين في وقت كانت تأمل أن يحوز طلحة الخلافة، أي بعد مقتل عثمان بقليل، الأمر الذي ينطوي على بغضها الكامل لخلافة أمير المؤمنين علي.

ولا بأس بالتنويه إلى أنّ الموت لمّا حضر أبا بكر أرادت عائشة الخلافة لطلحة، ولكن حسم أبوها الموقف حينما دعا بصحيفة فكتب فيها بالخلافة لعمر بن الخطاب، وهنا قالت عائشة كما في تاريخ ابن عساكر: فعند ذلك يئست من طلحة[2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٢٥: ٧٥.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٦١: ٢٧٦.

الرسول يحذر أم المؤمنين

روى أحمد بسنده عن عن سالم عن ابن عمر قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله من بيت عائشة فقالت: «**إنّ الكفر من ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان**» [١].

وروى البخاري في صحيحه عن نافع عن عبد الله بن عمر قال: قام النبي صلى الله عليه وآله خطيباً، فأشار نحو مسكن عائشة فقال: «**هاهنا الفتنة من حيث يطلع قرن الشيطان**» [٢].

ورواه أحمد بنفس السند السابق ولكن بلفظ: خرج رسول الله من بيت عائشة فقال: «**رأس الكفر من هاهنا، من حيث يطلع قرن الشيطان**» [٣].

ورواه مسلم عن ابن أبي شيبة عن وكيع به[٤].

أقول: والله لا ندري أيّ شيء نعلق على حديث الفتنة هذا، فلا ندري هل يزيد المرء حيرةً، أم علماً، ضارّاً، أم يقيناً نافعاً؟ والغريب أنّ شرّاح صحيحي البخاري ومسلم هربوا هروباً مضحكاً من محاولة تفسيره، فراجع لترى. على أيّة حال ففي رواية البخاري (أصح كتاب بعد كتاب الله) أنّ النبي قام خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال: «**هاهنا الفتنة ثلاثاً**» وفي صحيح مسلم: فخرج من بيت عائشة فقال صلى الله عليه وآله: «**رأس الكفر من هاهنا**» فأمعنوا النظر رحمكم الله فيما نحن فيه من بلاء وامتحان!!!.

وأيّاً ما كان فليس من ريب في أنّ أقوى الأسباب التي أنضجت الثورة على الخليفة عثمان بن عفان وقتله هو موقف أم المؤمنين عائشة، وفيما اعتقد فإنّ موقفها هذا ساهم مساهمة فعّالة في اشعل فتيل الفتنة التي ما زالت آثارها باقية حتى هذه الساعة..

روى الطبري أنّ عائشة لم تكن في المدينة حينما قتل عثمان، وحينما كانت في الطريق لقيها عبد بن أبي سلمة فقالت له: ماذا وراءك؟. قال: قتلوا عثمان فمكثوا ثمانياً. قالت: ثمّ صنعوا ماذا؟ (من دون اكتراث بمقتل عثمان ولم تسأل عمّن قتله)[٥].

---

(١) مسند أحمد ٢: ٢٦.

(٢) صحيح البخاري ٤: ٤٦.

(٣) مسند أحمد ٢: ٢٣.

(٤) صحيح مسلم ٨: ١٨٠.

(٥) لأنّها كانت ترجو الخلافة لطلحة، ولا يهمها ما عدا ذلك.

فقال: اجتمعوا على علي بن أبي طالب. فقالت: والله ليت هذه (=السماء) انطبقت على هذه (=الأرض) إن تمّ الأمر لصاحبك، ردوني ردّوني فانصرفت إلى مكة وهي تقول: قتل والله عثمان مظلوماً، والله لا طلبّن بدمه. فقلت لها: ولم، فوالله إنّ أول من أمال حرفه لأنت؛ كنت تقولين: اقتلوا نعثلاً فقد كفر[1].

وهذا نص في أنّ أهل ذلك العهد يرون تناقضاً صارخاً في مواقف أم المؤمنين عائشة وفي أقوالها، وأنّ قراراتها نابعة من مصلحة شخصية لا من شيء آخر، وما يلوح لنا أنّ في مواقفها، خلال ما عندها من طريقة تفكير، الدورَ الأفرَ حظاً في إرباك العقل الإسلامي، عقيدة وسلوكاً، فهي على أيسر التقادير صاحبة الجمل والحوأب، ولولا مساهمة موقفها، غير المبرر وغير المسؤول، في إضعاف أمير المؤمنين علي في الجمل ـ مثلاً ـ لما سمعنا اليوم بدولة بني أمية ولا بني العباس، ولَمَا كانت هناك صفين ولا نهروان بذلك الثقل المطروح، ولكن يأبى الله إلا أن يبتلي البشر، ولا ننسى أن نذكّر بأنّ هذا النص رقم آخر يعلن بكل صراحة عن كونها من خصوم أمير المؤمنين علي.

وفي بعض ما أخرج البخاري في صحيحه تأييد لكثير من النتائج السابقة؛ فقد روى بسنده عن أبي بكرة قال لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيّام الجمل، بعدما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأُقاتل معهم، قال (=أبو بكرة): لّما بلغ رسول الله ﷺ أنّ أهل فارس قد ملّكوا عليهم بنت كسرى، قال ﷺ: «**لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة**»[2]

عائشة والحوأب

أغنانا عن تطويل الكلام في هذه القضية ابن حجر في فتح الباري بقوله: أقبلت عائشة فنزلت بعض مياه بني عامر، فنبحت عليها الكلاب فقالت أي ماء هذا؟ قالوا: الحوأب. فقالت: ما أظنني إلاّ راجعة، فقال لها بعض من كان معها: بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح الله ذات بينهم.

---

(١) تاريخ الطبري ٣: ٤٧٧، الإمامة والسياسة ١: ٧٢.

(٢) صحيح البخاري ٥: ١٣٦.

فقالت: إنّ النبي صلى الله عليه وآله قال لنا ذات يوم: «**كيف بإحداكنّ تنبحها كلاب الحوأب**» وأخرج هذا أحمد وأبو يعلي والبزار، وصححه ابن حبّان والحاكم وسنده على شرط الصحيح، وعند أحمد (=المسند)...، ومن طريق عكرمة عن ابن عباس أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**أيتكنّ صاحبة الجمل الأدبب، تخرج حتى تنبحها كلاب الحوأب، يُقتل عن يمينها وعن شمالها قتلى كثيرة، وتنجو بعدما كادت**» ورواه البزار ورجاله ثقات..

وأخرج البزار من طريق زيد بن وهب قال: بينا نحن حول حذيفة إذ قال: كيف أنتم وقد خرج أهل بيت نبيكم فرقتين يضرب بعضكم وجوه بعض؟قلنا: يا أبا عبد الله فكيف نصنع إذا أدركنا ذلك؟ قال: انظروا الفرقة التي تدعو إلى أمر علي بن أبي طالب فإنّها على الهدى..

وأخرج الطبراني أنّه ذُكر لعائشة يوم الجمل فقالت: وددت أنّي جلست كما جلس غيري، فكان أحبّ إليّ من أن أكون ولدت من رسول الله عشرة كلّهم مثل عبد الرحمن بن الحارث بن هشام [1].

وما هو معلوم بالضرورة للجميع أنّ أم المؤمنين لم ترجع إلى مستقرّها حيثما أمرت أن تقرّ فيه وهي ماثلة ـ على الدوام ـ بين يدي تحذير النبي الآنف، ومن ثمّ فلا غلوّ فيما إذا اعتقدنا أنّها نأت بجانبها عن ذلك التحذير الشديد، وأملصت أيّما إملاص عن سنّة النبي التحذيرية، وبالتالي فأيسر ما يقال في صنيعها هذا هو أنّه ينطوي على مبادىء طريقتها الخاصة في التفكير، ولكن مهما كانت تلك الطريقة فإنّها تتقاطع مع طريقة تفكير النبوة المطوية في سنّته التحذيرية المباركة، فيما لا يمكن الغضّ عنه..

وليت الأمر يقف على ذلك، فجيشها إنّما سار على ثلاث حقائق أو أكثر: النكث والظلم واللعن، فأمّا النكث فهو ما أطلقه الرسول صلى الله عليه وآله على جيشها حينما قال في حق علي أنّه: «**سيقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين**»[2].

---

(١) فتح الباري١٣: ٤٦ .

(٢) لا يبعد القول بتواتر هذا الحديث فقد رواه الحاكم في مستدركه ٣: ١٣٩ بسنده عن أبي أيوب الأنصاري قال: أمر رسول الله علي بن أبي طالب بقتال «**الناكثين والقاسطين والمارقين**» رواه عنه بطريقين، وانظر معجم الطبراني الكبير ٤: ١٧٢..

وأمّا الظلم فلقول الرسول ﷺ للزبير أنّه سيقاتل علي: «**وهو له ظالم**»[1]

وروى أبو يعلي في مسنده ١: ٣٩٧ بسنده عن علي بن ربيعة قال: سمعت علياً على منبركم هذا يقول: عهد إليّ النبي ﷺ أن أقاتل «**الناكثين والقاسطين والمارقين**» ورواه الطبراني في الأوسط ٨: ٢١٣، عن ربيعة بن ناجذ.

كما وروى أبو يعلي ذلك في مسنده ٣: ١٩٤عن عمّار بن ياسر.

وروى الطبراني في المعجم الأوسط ٩: ١٦٥، والمعجم الكبير ١٠: ٩١ بسنده عن عبد الله بن مسعود على نحو ما تقدم..

وروى هذا المضمون عن رسول الله ﷺ جابر بن عبد الله الأنصاري حسبما أخرجه السيوطي في الدر المنثور ٦: ١٨..

أقول: هذا الحديث أرسله الإمام الغزالي في المستصفى: ١٠٤ إرسال المسلمات: ومثله فعل الإمام السرخسي في المبسوط ١٠: ١٢٤ مرتّباً عليه أحكاماً شرعية..

وقد أخرج الحديث بأسانيدهم المؤرخون أيضاً؛ فقد رواه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٦٨ بسند صحيح عن زيد بن علي بن الحسين عن أبيه عن الحسين بن علي عن علي عن رسول الله ﷺ..

وقد نص الهيثمي في مجمع الزوائد ٧: ٢٣٨ بصحة بعض طرق هذا الحديث، ومثله فعل الإمام عمرو بن أبي عاصم في كتاب السنّة ٤٢٦ / ٩٠٧ بقوله: حديث صحيح..

وعلى ذلك فالحديث ليس صحيحاً فحسب، بل هو صحيح مستفيض رواه عن رسول الله ﷺ وعن علي بن أبي طالب جمع من الصحابة والتابعين؛ فقد رواه عن رسول الله ﷺ: علي، وأبو أيوب الأنصاري، وعبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وعمّار بن ياسر، وليس يبعد القول عن تواتره، وقد رواه أيضاً الصحابي سعد بن عبادة وأم المؤمنين أم سلمة عن رسول الله كما في فرائد السمطين ١: ٢٨٣ و٢٨٦. وفي الحقيقة فلهذا المضمون شواهد ومتابعات صحيحة أخرى منها ما أخرجه الحاكم في مستدركه ١: ١٢٢ ١٢٣ بسند صحيح على شرط الشيخين كما نص هو، قال: قال النبي: «**إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله**» فاستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر قال أبو بكر: أنا هو؟ قال: «لا »قال عمر: أنا هو؟ قال: «لا» ولكن خاصف النعل يعني علياً، فاتيناه فبشرناه، فلم يرفع به رأسه كأنّه قد كان سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله. والإمام الذهبي في تلخيص المستدرك ٣: ١٢٣ جزم هو الآخر بصحته على شرط الشيخين، وكذلك الهيثمي في مجمع الزوائد ٩: ١٣٣ فقد جزم بصحته، وروى بنحوه الترمذي في سننه ٥: ٢٩٨ جازماً بصحته أيضاً..

(١) علل الدارقطني ٤: ٢٤٥، ميزان الاعتدال٢: ٤٨٨، وهو من الأحاديث المعتبرة.

والمورد لا يخصص الوارد؛ لسريان العلّة على كلّ من قاتل علياً، وهذا علاوة على الإجماع في أنّ الحق هو حليف أمير المؤمنين علي دون غيره، وأمّا اللعن فلما روته هي وغيرها عن رسول الله في لعن مروان وأبيه، ولا يخفى أنّ مروان إذ ذاك من قيادات ذلك الجيش.

وروى الدارقطني ـ بسند صحيح ـ في هذا السياق عن ابن عباس أنّ علياً أرسل إلى طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام فقال: قل لهما: إنّ أخاكما علياً يقرؤكما السلام ويقول: ما نقمتما عليّ!! استأثرتُ بمالٍ أو جرتُ في حكمٍ؟؟!! فقالا: ولا واحدة من اثنتين..، ولكنّه الخوف والطمع[1].

وإذن فجيش أم المؤمنين من منطلق عداوة علي أو الخصومة معه دار على هذه الحقائق علاوة على البغي، وكل هذه الأسس يجمعها الرد على رسول الله صلى الله عليه وآله برمي سنته في منفى المهملات القرشية.

عائشة ذات فهم خاطئ لكلام النبي صلى الله عليه وآله

والأرقام على ذلك كثيرة، ففي بعضها أنّها كانت تستغل مبدأ الاحتياط في الرواية فتقلب معنى الحديث بما يلائم فهمها الخاطئ، وسنعرض هنا لبعض الأرقام للتدليل على أنّ مروياتها عن الرسول صلى الله عليه وآله قد تكون في بعض الأحيان صياغة لما تفهم هي لا أنّه نفس قول النبي صلى الله عليه وآله، ولا أيسر من الاحتمال..

أخرج أحمد في مسنده ـ وكذلك فعل البخاري ـ عن ابن عمر قال: وقف رسول الله صلى الله عليه وآله على القليب يوم بدر فقال: «**يا فلان يا فلان، هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟ أما والله وإنّهم الآن لَيَسْمَعُون كلامي**».

قال يحيى (راوي الحديث الآنف) فقالت: عائشة: غفر الله لأبي عبد الرحمن (كنية ابن عمر) إنّما قال رسول الله: «**إنهم الآن لَيَعْلَمونَ أنّ الذي كنت أقول لهم هو الحق**» ثم قرأت: ﴿إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾[2].

---

(١) علل الدارقطني ٣: ٧٨.

(٢) صحيح البخاري ٥: ٩، مسند أحمد ٢: ٣١.

أقول: مع الغض عن كل الملابسات فنحن حيال مثل هذا الضرب من الأخبار أمام مشكلة كبيرة، فإنّه وبملاحظة نفس الصحبة والسبق لا ترجيح لأحد الصحابة على الآخر، ونحن بادىء ذي بدء لا نعلم هل أنّ الصواب حليف عائشة أم ابن عمر؟!!!

وقد يقال: إنّ عائشة استدلت على ما ذهبت إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى...﴾.

لكن يقال ببساطة: إنّ هذا النوع من الاستدلال لا يثبت شيئاً؛ لأنّه من قبيل الاستدلال بالمجمل؛ آية ذلك أنّ الله سبحانه وتعالى وصف الأحياء ممّن أضل الله بأنّهم ـ كذلك ـ لا يسمعون فقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ فهل هؤلاء لا يصح خطاب النبي لهم لمجرد أنّ الآية قالت: ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ ؟!. وإذا ما وجد الاحتمال بطل الاستدلال.

أضف إلى ذلك ورد في الصحيحين ما يبطل اعتراض عائشة؛ فعن أنس بن مالك قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم إنّ: « **العبد إذا وضع في قبره وتولى وذهب أصحابه حتى إنه ليسمع قرع نعالهم أتاه...**»[1].

فهل قرع النعال أولى بالسماع من كلام أشرف خلق الله على الإطلاق؟

وعموماً ففي هذا الضرب من الأخبار ـ لا سيما خصوص الخبر المتقدم ـ احتمال أنّ عائشة هي المخطئة قائم بلا شبهة، كما أنّ احتمال أنّ ابن عمر هو المخطيء كذلك، ولا مرجح في البين.

لكن قد يقال: إنّ عائشة بملاحظة أنّها لا ترى حرجاً بالتواطوء على رسول الله وجهاً لوجه، وبملاحظة أنّها أسيرة لطريقة تفكير جوهرها الخصومة مع بني هاشم و...، أدلة كافية للتأمل في بعض مروياتها، وعليه فليس لمروياتها رجحان على مرويات الآخرين عند المعارضة.

قلنا: لا تنفرد عائشة بهذه الأشياء، وسيأتي أنّ ابن عمر يجري في هذا المجرى،

---

(١) صحيح البخاري ٢: ٩٢، صحيح مسلم ٨: ١٦١.

وأنّه كان لا يعبأ بحديث رسول الله إذا ما عارض نزعته القرشية، كما أنّه أسير لتلك الطريقة التي تعبّر عن آيديولوجية يصب نفعها في حوض قريش، وآية ذلك أنّ كلاً منهما لم يبايع أمير المؤمنين علياً على الخلافة، معتقداً ببطلان ذلك، على حين أنّ كلاً منهما بايع معاوية عليها.

ثمّ إنّ الإنصاف يقتضي أن نقول: إنّ في تخطئة عائشة لابن عمر في الخبر الآنف بعدٌ عن دواعي اللعب والتحريف، إذ لا صلة له ببني هاشم، ولا بالخلافة، ولا بمصلحة شخصية، ولا بما هو من هذا القبيل، خاصة وأنّ ابن عمر كان سيّء الحفظ رديء الفقه.

فلعلّ هذه المسلمات تنفع أن تكون مرجحات لروايات عائشة وهي في صدد تخطئة ابن عمر، ولكن في مقابل ذلك هناك مرجح لابن عمر في هذا الصدد، فمن منطلق أنّ الخبر الآنف بعيد عن دائرة الخصومة والمصلحة، ومن منطلق أنّ المعروف عن ابن عمر تتبعه لآثار رسول الله، قد يرجح ما يرويه على ما ترويه، ويقدّم ما يفهمه هو على ما تفهمه هي، فتأمل في ذلك، فإنّ المسألة من أشكل المشكلات عند المحدثين، وهي لا تقف عند هذا الحديث أو ذاك، وكان مقصودنا من هذا التطويل التنويه إلى ذلك فقط..

على أيّ حال فممّا ورد مما يدل على ذلك ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه أنّ عمر بن عبد العزيز دعا كلاً من سالم بن عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير (=ابن اخت عائشة) فسألهما عن المسافر في رمضان أيصوم؟. فقال عروة: إنّما أخذت عن عائشة وقال سالم: إنّما أخذت عن ابن عمر، فتماريا وارتفعت أصواتهما، فقال عمر بن عبد العزيز اللهم اغفر، اللهم اغفر، أصومه في اليسر وأفطره في العسر[1].

لا نريد أن نستدل بهذا الخبر على شيء، سوى لفت النظر إلى أنّ إختلاف عائشة وابن عمر أفضى إلى اختلافٍ جذريٍ بين أئمة التابعين في معرفة أيّ القولين ألصق بدين الله وسنّة رسوله.

ومما روي في ذلك أيضاً أنّ الرسول صلى الله عليه وآله أذن لسهلة بنت سهيل أن ترضع سالماً

---

(١) ومقصودنا من هذا النص أنّ عمر بن عبد العزيز ضاعت عليه سنة الرسول ودين الله بسبب رواية الصحابة المتناقضة وأفهامهم اللامتجانسة، ولمّا تبعد الشقّة، فأمعن النظر، راجع مصنف عبد الرزاق ٢: ٥٦٨.

وهو شاب بالغ ذو لحية حتى يكون محرماً عليها؛ لتأمن عواقب غيرة زوجها بسبب كثرة دخول هذا الشاب وخروجه عليها..؛ إذناً نبوياً خاصاً له دون باقي البشر، ولكن عائشة دون كل الصحابة فهمت من صنيع النبي هذا حكماً عامّاً وليس خاصاً، فأفتت بحصول الحرمة برضاعة الكبير ذي اللحية فضلاً عن الصغير، حتى أنّها طلبت من أختٍ لها أن ترضع رجلاً حتى يكون محرماً عليها، ولكن وقف نساء النبي في وجهها بقولهنّ: والله ما نرى هذا إلاّ رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة، فما هو بداخل علينا أحدٌ بهذه الرضاعة ولا رائينا[1].

فما يوقفنا من هذا النص المتفق على صحته هو أنّ أم المؤمنين قد غابت عنها حكمة تخصيص الحكم، على حين أنّ مثل هذه الحكمة يكاد يستحيل غيابها على الآخرين!!.

عائشة مطروحة أعلم نساء الأرض

هذا ما قاله الزهري، وسيتبين لاحقاً أنّ الزهري من أعلام الانحراف عن أمير المؤمنين علي، وقد قال: لو جمع علم عائشة إلى علم جميع أزواج النبي وعلم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل[2].

وقال عطاء بن أبي رباح وهو فقيه مكّي ذو هوى أموي[3]: كانت عائشة أفقه الناس وأعلم النّاس وأحسن الناس رأياً[4].

وقال عروة بن الزبير: ما رأيت أحداً أعلم بفقه ولا بطب ولا بشعر من عائشة[5].

أقول: والنصوص في هذا الشأن كثيرة، وكلّها صادرة عن أهل ذلك الإتجاه، ومقصودنا من إيرادها التنبيه على عنصر آخر من عناصر الآيديولوجية وطريقة

---

(١) صحيح مسلم ٤: ١٦٩.

(٢) الاستيعاب ٤: ٤٣٧.

(٣) سيتبين لاحقاً أنّ فقهاء مكة بعد استشهاد علي لا يستقون الدين إلاّ من أعدائه وخصومه كما جزم ابن تيمية.

(٤) الاستيعاب ٤: ٤٣٧.

(٥) الاستيعاب ٤: ٤٣٧.

التفكير، وهذا العنصر يقوم على مبدأ أعلمية خصوم علي على باقي النّاس، وأنّ علياً قياساً بخصومه أدون منهم علماً وفهماً، وسنوقفك على تفصيل ذلك لاحقاً، في محلّه.

هذا لباب الكلام في شخصية عائشة، واستعدادها للنوء بحمل الرواية عن رسول الله في ضوء تداعيات مبادىء الآيديولوجية اللاعلوية خلال تلك الطريقة من التفكير.

عائشة وعناصر الآيديولوجية (= الخلاصة)

أخبرناك أنّ البحث في شخصية أمّ المؤمنين عائشة طويل لا يسعه مختصرنا هذا، والذي عرضناه هو ما يلائم دراستنا التي بين يديك، وعلى أي حال فالذي نخلص إليه من مجموع ما تقدم عدة أشياء:

الأول: لا ترى أم المؤمنين حرجاً بالتواطؤ على رسول الله صلى الله عليه وآله وجهاً لوجه.

الثاني: أنّها من أقوى خصوم بني هاشم وبخاصّة أمير المؤمنين علي.

الثالث: لا تعبأ بسنة الرسول المباركة في حق علي، فترى جواز مخالفتها بل تناسي ما يضر مصلحتها منها، وكانت بارعة في تفريغ محتواها.

الرابع: كانت تؤذي النبي صلى الله عليه وآله.

الخامس: كانت تفضل معاوية على علي، وآية ذلك أنّها بايعت الأول على الخلافة مع علمها بأنّه من رموز البغي تاركة علياً، بل قاتلته شر قتال.

السادس: ذات فهم خاطئ لحديث رسول الله.

السابع: لم يثبت عندي أنّها ماتت حافظة للقرآن.

الثامن: ندمت على أخطائها قبل موتها بقليل، فيما تذكر النصوص.

هذا وننبّه أنّنا هنا وفيما سيأتي لن نكرر ذكر عناصر الآيديولوجية التي سبق منّا استلالها ممّا تمخّض عن الفصول السابقة والبحوث المتقدمة إلاّ على نحو الإشارة، مكتفين بما تقدم، فعلى القارىء الكريم أن تكون هذه القضية نصب عينيه، ابتداءً من هذا الفصل.

إلفات نظر!! حكم الكذب على النبي

قال السمعاني: من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه[١].

وقال ابن حجر: اتفق العلماء على تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ وأنّه من الكبائر حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجويني فحكم بكفر من وقع منه ذلك وكلام ابن العربي يميل إليه[٢].

وحكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل والحميدي (= شيخ البخاري) وغير واحد من أهل العلم أنّه لا تقبل رواية حتى التائب من الكذب، بل حتى لو حسنت توبته[٣].

وللسباعي كلمة يقول فيها: وقد أجمع أهل العلم على أنّه لا يقبل حديث من كذب على النبي، كما أجمعوا على أنّه من أكبر الكبائر واختلفوا في كفره؛ فقال به جماعة، وقال آخرون بوجوب قتله واختلفوا في توبته هل تقبل أم لا...[٤].

ولا يحسن أن نتناسى أنّنا أمام مشكلة عويصة في قضية الكذب على النبي، فنحن في الوقت الذي ينبغي أن نحتج بثقات النقل عن رسول الله صحابة وغير صحابة، ينبغي علينا أيضاً ـ وهذا بحسب الضوابط الشرعية ـ أن لا نلتفت إلى النقلة إذا كذبوا ولو مرة واحدة، خاصّة وإنّ كلمات العلماء السالفة تنطوي على حدّية لا تفرق بين الصحابة وغير الصحابة..

وما ينبغي أن يعلم أنّ الكذب ـ ملكة ـ إذا وقع مرّة وقع كلّ مرّة إلاّ إذا دلّ الدليل على التوبة والإقلاع؛ فالقضية تدور مدار الدليل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فعموم النّاس صحابة وغير صحابة محكومون بقول النبي الأمجد ﷺ: «**من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النّار**»[٥] وهو في ضوء إطلاقه شامل للجميع، لا يفرق بين هذا وذاك، سواء أكان من الصحابة أم من التابعين أم من غيرهم..

على أنّ الإطلاق فيما يقول المناطقة والفلاسفة والأصوليون طبيعة على نحو

---

(١) تقريب النووي: ١٤.

(٢) فتح الباري ٦: ٣٨٩.

(٣) التقييد والإيضاح في شرح مقدمة ابن الصلاح: ١٢٥.

(٤) السنة ومكانتها في التشريع للسباعي: ٩٢.

(٥) صحيح البخاري ١: ٣٥.

صرف الوجود؛ أي أنّ من يكذب على رسول الله مرّة واحدة هو من أهل النّار، إلاّ إذا أصلح ما أفسد، وارتاض على الصدق وعدم الكذب.

أبو هريرة
وآيديولوجية مواجهة علي

نص ابن عبد البر القرطبي في الاستيعاب أنّ أبا هريرة أسلم عام خيبر[١]، وكذلك ابن الأثير في أسد الغابة[٢] وهكذا الجميع، وقد أخرج البخاري عن أبي هريرة نفسه قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وهو بخيبر بعد ما افتتحها، فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله أسهم لي!.

فقال بعض بني سعيد بن العاص: لا تسهم له يا رسول الله.

فقال أبو هريرة: هذا قاتل ابن قوقل.

فقال ابن سعيد بن العاص: واعجباً لوَبْرٍ تدلّى علينا من قدوم ضأن، ينعى عليّ قَتْلَ رجلٍ مسلمٍ أكرمه الله على يدي، ولم يهنّي على يديه..

قال الراوي: فلا أدري أسهم له أم لم يسهم[٣]!.

والوَبْر، دويبة تشبه السنّور، أو هي كل دويبة كالقراد وغيره، والمراد هو تحقير أبي هريرة كما نص على ذلك الخطابي[٤]، وما يلاحظ هو أنّ أبا هريرة أراد أن يثير فتنة، فإنّ أباناً (=ابن سعيد بن العاص) كان قد قتل مسلماً حينما كان مشركاً، ولكنّه أسلم في صلح الحديبية وقبل النبي صلى الله عليه وآله إسلامه، هذا أولاً، وثانياً فإنّ أبا هريرة فيما يظهر من النص ثقيل على القلب، جريء جرأة مذمومة في مضمار تحصيل المال، وثالثاً فالخبر نص في أنّ أبا هريرة قد قدم على النبي بعد فتح خيبر.

---

(١) الاستيعاب ٤: ٣٣٤.

(٢) أسد الغابة ٥: ٣١٦.

(٣) صحيح البخاري ٣: ٢١٠.

(٤) حكاه عنه الصالحي الشامي في سبل الهدى والرشاد ٥: ١٦٨.

تناقض البخاري أم تناقض أبي هريرة

مرّ عليك ـ فيما أخرجه البخاري أنفاً ـ أنّ أبا هريرة قال: أتيت رسول الله ﷺ بخيبر بعلما افتتحها...، ولكن في عرض ذلك أخرج البخاري في صحيحه أيضاً بسنده عن سالم مولى ابن مطيع قال: إنّه سمع أبا هريرة يقول: افتتحنا خيبر ولم نغنم ذهباً ولا فضة... [١].

إنّ هذين النصّين ـ لعمر الله ـ دليلان كاملان على مصداقية مرويات أبي هريرة، وعلى أنّ صحيح البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله!!!.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن حجر في فتح الباري (وبقية شراح صحيح البخاري) ارتبك أيّما ارتباك وهو يستميت فاتحاً باب التأويل لحلّ هذا اللغز، وأفضل ما توصل إليه احتمال أن يكون أصل الحديث ـ بهذا اللفظ ـ : خرجنا مع النبي من خيبر إلى وادي القرى، وقد علق على ذلك بقوله: فلعل هذا أصل الحديث[٢].

لكن في هذا التأويل ما فيه؛ إذ هو دليل على أنّ بعض أحاديث صحيح البخاري محرفٌ عن أصله متلاعب فيه، أو نقول: إنّ الذنب ليس ذنب صحيح البخاري، بل تناقض أبي هريرة نفسه، وعلى ما يقول المثل: حبل الصدق قصير!!! ولا ثالث في البين.

وعلى كلٍ من التقديرين لا يمكن الركون بسهولة لكل ما في صحيح البخاري ولا لجميع ما ضمّ من مرويات أبي هريرة، وليس في هذا غلوٌ ولا مجانبة للمعقول؛ فكثرة هفوات صحيح البخاري، من هذا القبيل كثيرة للغاية، ولنا إذا إذن الله دراسة مستقلة بعد هذه الدراسة تعقبنا من خلالها على كثير من أحاديث البخاري في صحيحه بالنقد.

أبو هريرة أكثر الصحابة حديثاً عن النبي

هذه هي الحقيقة الساطعة في مصادر حديث النبي ﷺ المعتمدة المسمّاة بالكتب الستة[٣]، وهناك إحصائية مشهورة لمجموع أحاديثه الواصلة إلينا عبر تلك المصادر

---

(١) صحيح البخاري ٥:

(٢) فتح الباري ٧: ٣٧٤.

(٣) وهي: صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن الترمذي، سنن أبي داود، سنن النسائي، سنن ابن ماجة.

تعلن أنّ له خمسة آلاف وثلاث مائة وأربع وسبعين حديثاً (٥٣٧٤)، في صحيح البخاري منها ٤٤٦ حديثاً، وكثير من المحققين يشكك بهذا العدد الهائل أن يكون مما سمعه أبو هريرة من النبي؛ لكونه متأخر الإسلام، ولأنّ المعقول هو أن ينسب هذا العدد الهائل للسابقين الأولين من الصحابة، لا لمن صاحب النبي سنتين أو أقل[1].

أبو هريرة يكذب نفسه عملياً!

روى البخاري في صحيحه بسنده عن أبي هريرة قال: ما من أصحاب النبي أحد أكثر حديثاً مني إلاّ ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنّه كان يكتب ولا أكتب[2].

فهذا نص على أنّ عبد الله بن عمرو بن العاص أكثر منه حديثاً، مع أننا لو استقصينا أحاديث عبد الله بن عمرو لوجدناها قياساً بأحاديث أبي هريرة على السبع تقريباً، ومرة أخرى نجد شرّاح الصحيح يخضعون لسلطة التأويل؛ فيمارسون الكفاح بإجابات هي في واقعها هروب واضح عن مملكة النص والظاهر، فمثلاً يقول ابن حجر: إنّ عبد الله بن عمرو بن العاص كان مشتغلاً بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم...[3].

على حين أنّ مثل هذا التبرير لا يساعد عليه التاريخ، وآية ذلك أن عبادة عبد الله بن عمرو بن العاص بلغت الذروة في يوم صفين حينما كان قائداً مبرزاً لجيوش الباغين ممالئاً على أهل الحق، بل بلغت عبادته الذروة حينما أضحى في نعيم ملك مصر الذي أخذه أبوه عمرو بن العاص طعمة مقابل دينه الذي باعه لمعاوية...،

---

(١) إشكالية تستحق البحث!! لم يعرض لها الباحثون في علوم الحديث بشمولية وإحاطة، وحاصلها أنّ كل الصحابة السابقين ليس له عدد مرض من الحديث يتناسب مع سبق الصحبة، فبعضهم صاحبه أكثر من عمر البعثة نفسها، وبعضهم أكثر من عشرين سنة، بل تربط بعضهم بالرسول علاقة خاصة، ولو كان أحدهم سمع من النبي حديثاً واحداً في اليوم الواحد وهذا على أسوأ التقادير، لكان يربو مجموع ما سمعه عن مجموع ما سمعه أبو هريرة بعدد مهول، فما هو السر في أنّ أحاديثهم قليلة في الصحاح والمسانيد؟!!!.

(٢) صحيح البخاري ١: ٣٦.

(٣) فتح الباري ١: ١٨٤.

وسنعرض لذلك لاحقاً..

على أيّ حال لا غلوّ فيما إذا شككنا بكثرة مرويات أبي هريرة في نقل الحديث عن رسول الله، وممّا يزيد نار الشك ضراوة هو أنّ هذا الصحابي يدرج في قائمة خصوم أمير المؤمنين علي، لكن بطريقة خاصّة، كما أنّه يدرج في قائمة شيعة أعدائه الأمويين.

أهل العراق يكذبون أبا هريرة

روى البخاري بسنده عن أبي هريرة أنّه ضرب جبهته (وفي بعض المصادر صلعته) ويقول: يا أهل العراق، أتزعمون أنّي أكذب على رسول الله؟ أيكون لكم المهنأ وعليّ المأثم...[1].

وهو نص في أنّ أبا هريرة كاذب في عقيدة أهل العراق، وسيتبين لاحقاً أنّ العراق، وبالذات الكوفة، المثوى الديموغرافي لأتباع أمير المؤمنين علي وشيعته، دون بقية الأمصار..

عمر وعثمان وعلي وعائشة كذّبوا أبو هريرة

هذا ما نقله ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث عن النظام[2]، وقد حاول الدفاع عن أبي هريرة، مع الغفلة عن أنّ مثل هذا الدفاع يدعو إلى الطعن المباشر بعمر وعثمان وعلي وعائشة، وأنّ تكذيبهم له فرية منهم عليه، فهاك قوله: وأمّا طعنه (=النظام) على أبي هريرة بتكذيب عمر وعثمان وعلي وعائشة له، فإنّ أبا هريرة صحب رسول الله نحواً من ثلاث سنين[3]، وأكثر الرواية عنه، وعمّر بعده نحواً من ٥٠ سنة، وكانت وفاته ٥٩ للهجرة، وفيها توفيت أم سلمة زوج النبي، وتوفيت عائشة قبلهما بسنة، فلمّا أتى من الرواية عنه ما لم يأت بمثله من صحبه من جلة

---

(١) الأدب المفرد للبخاري: ٢٠٥.

(٢) تأويل مختلف الحديث: ٢٧.

(٣) وقد علق أبو رية في كتاب شيخ المضيرة: ١١٨ على هذه الفقرة بقوله: كما كان يزعم أبو هريرة، وقد حققنا أمر مدة صحبته فوجدنا أنّها لم تزد على عام وتسعة أشهر، وسنعرض لذلك.

أصحابه والسابقين الأولين إليه، اتهموه وانكروا عليه، وقالوا: كيف سمعت هذا وحدك[١]؟.

وهو اقرار صريح منه بتكذيب عمر وعثمان وعلي وعائشة لأبي هريرة، مضافاً إلى أنّ التعليل الذي أورده للدفاع عن أبي هريرة يقتضي جهل الراشدين وأم المؤمنين بحاله، وأنّهم مفترون عليه، وفي الحقيقة فنحن بين خيارين، فإمّا أن نكذب أبا هريرة كما كذّبه عمر وعثمان وعائشة وعلي، وإمّا أن نتهم هؤلاء الصحابة الأربعة بالافتراء على ساحة قدس أبي هريرة المبجلة، ولا مندوحة..، ويبدو أنّ ابن قتيبة اختار ـ من حيث يدري أو لا يدري ـ الخيار الثاني، أمّا نحن فليس في وسعنا أن ندين بغير الأول، وفي المقام كلمة للأديب مصطفى صادق الرافعي يقول فيها: كان أبو هريرة أكثر الصحابة رواية، ولهذا كان عمر وعثمان وعلي وعائشة ينكرون عليه ويتهمونه، وهو أول راوية اتهم في الإسلام، وكانت عائشة أشدّهم إنكاراً عليه؛ لتطاول الأيام بها وبه، إذ توفيت قبله بسنة[٢].

نخلص من ذلك إلى أنّ أبا هريرة علاوة على أنّه كاذب بنظر أهل العراق، هو كذلك بنظر مربع الخلفاء الراشدين وأم المؤمنين عائشة، وغيرها، وهذه النقطة توقفنا على بداية الغيث الذي تستقي منه طريقة تفكير أبي هريرة الحياة!!!.

بعض الأخبار في تكذيب أبي هريرة

روي عن أمير المؤمنين علي أنّه أنكر على أبي هريرة قوله: حدثني خليلي صلى الله عليه وآله ...، ورأيت خليلي صلى الله عليه وآله، وقال خليلي، بقوله: «متى كان النبي خليلك يا أبا هريرة» [٣] وهو ظاهر في المطلوب، وروي أيضاً عن أمير المؤمنين علي قال: «أكذب الأحياء على رسول الله صلى الله عليه وآله لأبو هريرة الدوسي» [٤].

وروي عن عمر بن الخطاب أنّه قال لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله

---

(١) تأويل مختلف الحديث: ٤٨.

(٢) تاريخ آداب العرب للرافعي ١: ٢٧٨.

(٣) تأويل مختلف الحديث: ٥٢.

(٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٦٨.

أو لألحقنك بأرض دوس[١]، وقد نص الأستاذ شعيب الأرنؤوط على صحة سند هذا الخبر، ومن ثم فقد علق عليه ابن حجر في الإصابة بقوله: وهذا من عمر يدل على كذب أبي هريرة[٢].

وفيما أخرجه ابن أبي الحديد قال عمر بن الخطاب بعد أن ضربه بالدرة: قد أكثرت من الرواية، وأحرى بك أن تكون كاذباً على رسول الله[٣].

وفي مختلف علوم الحديث أنّ أبا هريرة روى عن النبي ﷺ: «**من أصبح جنباً فلا صيام له**» فأرسل مروان في ذلك إلى عائشة وحفصة يسألهما عن ذلك فخالفتاه، وحينما ذكر لأبي هريرة ذلك ذكر أنّه لم يسمع الحديث من رسول الله وأنّ الفضل بن العباس هو من حدثه بذلك[٤].

وقد قالت له عائشة مرة: إنّك تحدث عن رسول الله أحاديث ما سمعناها منه، فأجابها بقوله كان يشغلك عنها المرآة والمكحلة[٥]!!!.

أقول: فتأمل في أدب الرجل!!!.

مدة صحبته للنبي ﷺ

مر عليك ما أخرجه البخاري أنّ أبا هريرة قدم على رسول الله ﷺ بعد فتح خيبر في السنة السابعة من الهجرة النبوية المباركة، وبالذات بعد شهر صفر، ومع ملاحظة أنّ الله اختار للنبي ﷺ جواره المقدس في السنة العاشرة للهجرة، ينتج أنّ أبا هريرة صاحب النبي ثلاث سنين، وبعض علماء أهل السنة يصر على هذه الفترة؛ تذرعاً لكثرة مروياته عن النبي ﷺ..

إلاّ أنّ كثيراً من المحققين والأساطين، وبملاحظة مسلمات أخرى في التاريخ الإسلامي ينفي أن تكون صحبة الرجل وملازمته للنبي ثلاث سنين، بل سنة وبضعة أشهر؛ لأنّ أبا هريرة بعد شهر ذي القعدة من السنة الثامنة للهجرة، أي بعد واقعة

---

(١) سير أعلام النبلاء٢: ٦٠١.

(٢) الإصابة ١: ٦٩.

(٣) شرح نهج البلاغة ٤: ٦٧.

(٤) تأويل مختلف الحديث: ٢٧.

(٥) الحد الفاصل للرامهرمزي: ٥٥٥، سير أعلام النبلاء: ٦٠٤.

حنين مباشرة فارق النبي صلى الله عليه وآله وذهب مع العلاء بن الحضرمي إلى البحرين، وكان عمله مدة مكوثه هناك مؤذناً حتّى خلافة عمر، ودعوى أنّ هناك من شغل منصب العلاء والياً على البحرين كما تزعم بعض النصوص لإثبات أنّ أبا هريرة عاد إلى المدينة في تلك الفترة أمرٌ نفاه الذهبي بقوله: ولاّه (=ابن الحضرمي) رسولُ الله البحرين، ثمّ وليها لأبي بكر وعمر[1].

وقد ذكر ابن حجر في الإصابة أنّ أبا هريرة قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله مع العلاء بن الحضرمي فأوصاه بي خيراً، فقال لي العلاء: ما تحب؟

قلت: أؤذن لك[2].

وفيما يبدو لم يجد الرسول صلى الله عليه وآله في أبي هريرة أدنى كفائة ظاهرة، فالمعهود من سيرته صلى الله عليه وآله أنّه إذا ما بعث بأصحابه إلى الأصقاع النائية يأمرهم بنشر الدين، وتلاوة القرآن، وبسط الرواية في السنة، الأمر الذي لم يحدث مع أبي هريرة، وما يلوح لنا من ذلك هو أنّ العلاء لو لم يقبل منه التأذين لا يبقى لأبي هريرة أي نفع!!!.

مهما يكن من أمر، فالمدة التي صحب فيها أبو هريرة النبي على ضوء ما تقدم لا تعدو السنة وبضعة أشهر، وعلى هذا يعود السؤال الآنف من جديد. كيف بضراوة هذه المرة..؛ لماذا روى أبو هريرة عدداً كبيراً من الأحاديث عن رسول الله قياساً بالسابقين الأولين من الصحابة، وكيف؟!.

عائشة تكذب أبا هريرة

أخرج ابن قتيبة بسنده عن أبي حسان الأعرج أنّ رجلين دخلا على عائشة فقالا لها: إنّ أبا هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: «**إنّما الطيرة في المرأة والدابة والدار**».

فطارت شفقاً ثم قالت: كذب ـ والذي أنزل القرآن على أبي القاسم ـ من حدّث بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله[3].

وأخرج البخاري ومسلم بسنده عن عائشة قالت: ألا يعجبك أبو هريرة جاء

---

(١) سير أعلام النبلاء ١: ١٩١.

(٢) الإصابة ٧: ٣٥٨.

(٣) تأويل مختلف الحديث: ٩٨.

فجلس إلى جانب حجرتي يحدث عن رسول الله ﷺ يسمعني ذلك وكنت أسبح؟ فقام قبل أن أقضي سبحتي (=صلاتي) ولو أدركته لرددت عليه[١].

ابن عمر يكذب أبا هريرة

روى مسلم بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**من اتخذ كلباً إلاّ كلب ماشية أو صيد أو زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط**».

قال الزهري: فذكر لابن عمر قول أبي هريرة فقال: يرحم الله أبا هريرة كان صاحب زرع[٢].

قين الأشجعي يردّ على أبي هريرة

وروي عن أبي هريرة أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا قام أحدكم من النوم فليفرغ على يديه الماء قبل أن يدخلها الإناء**» فقال له قين الأشجعي (وهو أحد الصحابة كما جزم ان مندة): وماذا نصنع بالمهراس[٣].

ابن عبّاس يكذب أبا هريرة

وقال الإمام السرخسي في كتاب المبسوط (من أشهر كتب المذهب الحنفي): والذي روي عن أبي هريرة: ... ومن حمل جنازة فليتوضأ، ضعيف قد ردّه ابن عباس بقوله: أيلزمنا الوضوء بمس عيدان يابسة[٤].

أقول: لا بأس بأن نؤسس قاعدة في ضوء هذا الضرب من الأخبار، فيبدو أنّ ابن عباس وابن عمر وغيرهما لو كان عندهم أدنى احتمال بإمكانية إلصاق ما يرويه أبو هريرة بالرسول ما كانوا ليردّوا حديث النبوّة ولو على ذلك الاحتمال الضعيف، فلم يبق إلاّ أن يكون صنيعهم هذا آيةً على أنّهم مطمئنون باستحالة صدوره عن شرعة النبي..؛ نقول ذلك أو نتهم ابن عباس وابن عمر وغيرهما بأنّهم يصدقون ما يحلو لهم ويكذبون ما لا يحلو لهم، جهلاً أو عناداً، ولا ثالث في البين، ولكن على كلا

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٦٨، صحيح مسلم ٧: ١٦٧.

(٢) صحيح مسلم ٥: ٣٨.

(٣) الإصابة ٥: ٤٢٤، والمهراس: حجر ضخم يملأ بالماء فيتطهر منه.

(٤) المبسوط للسرخسي ١: ٨٢.

التقديرين تتيه السبل على من يقدس الصحابة ـ بلا حجة وبرهان ـ على طريقة ثيولوجيا الكاثوليك المسيحي في القرن السادس عشر؛ إذ في هذا الفرض لا يُدْرَى أين هو دين الله ولا سنّة رسول الله!!!.

موقف التابعين من حديث أبي هريرة

قال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول: كان أبو هريرة يدلس[١].

وقال شريك أنّ المغيرة قال: قال إبراهيم (=النخعي): كان أصحابنا يَدَعُوْنَ من حديث أبي هريرة[٢].

وعن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم: ما كانوا يأخذون من حديث أبي هريرة إلاّ ما كان حديث جنة أو نار[٣].

وروى الأعمش عن إبراهيم قال: ما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة[٤].

وعن إبراهيم أيضاً: ما كانوا يرون أحاديث أبي هريرة شيئاً[٥].

وفي تاريخ ابن عساكر أنّ الأعمش قال: كان إبراهيم صيرفياً في الحديث فقلّما أتيته إلاّ انتبه لي، وكان أبو صالح يحدثنا عن أبي هريرة قال رسول الله، قال رسول الله، قال رسول الله...، فكنت آتي إبراهيم فأحدثه بها، فلمّا أكثرت عليه قال: ما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة[٦].

أقول: ولا ينبغي أن يخفى عليك أنّ شعبة وصفه بعض أعلام أهل السنة بأنّه أمير المؤمنين في الحديث، كما وصفوا إبراهيم بالصيرفي، إشادةً منهم بعلو مقامهما في هذا المضمار، وإبراهيم هذا من أبرز فقهاء التابعين، وأفضل أصحاب ابن مسعود وتلامذته، مضافاً إلى أنّه عاصر أبا هريرة.

وعن أبي حنيفة قال: أقلّد من كان من القضاة المفتين من الصحابة كأبي بكر

---

(١) البداية والنهاية ٨: ١٠٩، تاريخ ابن عساكر ٦٧: ٣٦٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢: ٦٠٨.

(٣) تاريخ ابن عساكر ٦٧: ٣٦٠، وسير أعلام النبلاء ٢: ٦٠٩.

(٤) البداية والنهاية ٨: ١١٨.

(٥) البداية والنهاية ٨: ١١٨.

(٦) تاريخ ابن عساكر ٦٧: ٣٠٩.

وعمر وعثمان وعلي والعبادلة الثلاثة ولا أستجير خلافهم برأيي إلاّ ثلاثة نفر وهم أنس بن مالك وأبو هريرة وسمرة، فقيل له في ذلك فقال: أمّا أنس فاختلط في آخر عمره، وأمّا أبو هريرة فكان يروي كل ما سمع من غير أن يتأمل في المعنى، ومن غير أن يعرف الناسخ من المنسوخ[1].

أبو هريرة من خصوم علي عليه السلام

شأنه في ذلك شأن أم المؤمنين، لكن لكلٍ منهما طريقته في تجسيد ذلك، ومع الغض عن كل الأخبار الطويلة العريضة في ذلك، حسبنا أن نذكر أنّ أهل هذا الاتجاه بدافع الخصومة خلال صيغها العديدة لم يبايعوا أمير المؤمنين علياً على الخلافة، في حين أنّهم مالئوا البغي، وركنوا إليه، وبايعوا الباغي معاوية بن أبي سفيان مع أنّه ليس لها بأهل بنص عمر بن الخطاب نفسه فضلاً عن النبي ﷺ.

ففيما قال عمر لأهل الشورى: لا تختلفوا؛ فإنّكم إن اختلفتم جاءكم معاوية من الشام وعبد الله بن ربيعة من اليمن، فلا يريان لكم فضلاً لسابقتكم، وإنّ هذا الأمر لا يصلح للطلقاء ولا لأبناء الطلقاء[2].

ومن ذلك قوله: إنّ هذا الأمر لايصلح للطلقاء، ولا لأبناء الطلقاء، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما طمع يزيد بن أبي سفيان ومعاوية أن استولهما على الشام[3]؟!.

إنّ بروز أبي هريرة في التاريخ نتيجة طبيعية لمجموعة من الأسباب ألصقها بالمعقول أنّه عمّر طويلاً في كنف ملازمته الوثيقة لبني أمية وبني مروان...، ومن الضروري الإشارة إلى أنّ عداوة أبي هريرة لأمير المؤمنين علي لا تشرع بالضرورة من مشرعة الكره والبغض والحسد لبني هاشم كما هو شأنها عند بعض الصحابة القرشيين؛ فيسوغ أن يقال: إنّ دسومة اللقمة وترف العيش وبالتالي حب الدنيا مرجحات قاطعة لمشايعة مثله للبغي وأهله، حتّى لو كان في هذا استنزاف للدين

---

(١) حكاه عنه أبو ريه في كتابه شيخ المضيرة: ١٣٠.

(٢) تاريخ المدينة ٣: ٨٥٥، أسد الغابة ٣: ١٥٥، الإصابة ٢: ٢٩٧.

(٣) أنساب الأشراف ١٠: ٤٥١٨.

المتجسد أيّما تجسيد بأمير المؤمنين علي، واستنزاف للمبادىء النبوية المطوية في قول الرسول: «**علي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيثما دار**» وقوله صلى الله عليه وآله: «**إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه**» وعشرات النصوص غيرها..

ومن طريف ما يذكره المؤرخون والأدباء أنّ أبا هريرة نظر إلى عائشة بنت طلحة (من أجمل نساء العرب) فقال: سبحان الله ما أحسن ما غذّاك أهلك، والله ما رأيت وجهاً أحسن منك إلاّ وجه معاوية على منبر رسول الله[1]، وهذا عزيزي القارئ في الوقت الذي قال الرسول صلى الله عليه وآله: «**إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه**».

وما روي من أنّ أبا هريرة كان مع معاوية في صفين وأنّه قال: لأن أرمي فيهم بسهم (أي في جيش علي) أحبّ إليّ من حمر النعم[2]، لا يعني أنّه كان مبغضاً حاسداً كمعاوية وعمرو بن العاص، بل رفاهية العيش تعمي وتصم، ولا ريب في أنّ صدور مثل هذه الكلمة ينطوي على استرضاء معاوية واستعطافه، و ـ فيما أعتقد ـ لا قيمة لها وراء ذلك الاسترضاء والاستعطاف، إذ أنّ أبا هريرة ولله الحمد لم يخبرنا التاريخ أنّه جرّد سيفاً أو شهر رمحاً حتى مات، ولكن مع ذلك فكلمته الآنفة، في حدود أنّ لقمة علي جرداء لا دسومة فيها، تدل على لون من ألوان العداء لعلي.

ومن هذا المنزلق راح أبو هريرة يساهم في بناء بني أمية مستنزفاً ما هو ليس بالقليل من مبادىء الدين والإسلام، وفي ذلك روي أنّ الأعمش قال: لما قدم أبو هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة سنة ٤١ هجري جاء إلى مسجد الكوفة، فلمّا رأى كثرة من استقبله من الناس حتى على ركبتيه وقال: يا أهل العراق! أتزعمون أنّي أكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله ، احرق نفسي بالنار، والله لقد سمعت رسول الله يقول: « **إنّ لكل نبي حرماً، وإنّ حرمي بالمدينة ما بين عير إلى ثور**[3]» وأشهد بالله أنّ علياً أحدث فيها، فلمّا بلغ معاوية قوله أجاره وأكرمه[4].

وروى سفيان بن سعيد الثوري، أنّ أبا هريرة لمّا قدم الكوفة مع معاوية كان يجلس

---

(١) العقد الفريد ٦: ١٠١.

(٢) رواه أبو قاسم البلخي في كتاب قبول الأخبار: ٥٩ على ما حكاه أبو رية في كتابه أبي هريرة: ٢١٠.

(٣) عير وثور جبلان محيطان بالمدينة.

(٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٦٧.

بباب كندة، ويجلس الناس إليه، فجاء شاب من الكوفة فجلس إليه، وقال: يا أبا هريرة، أنشدك الله، أسمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي بن أبي طالب: «**اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**». فقال أبو هريرة: نعم. فقال الشاب: فأشهد بالله لقد واليت عدوه، وعاديت وليّه[1].

قال ابن أبي الحديد المعتزلي: وذكر شيخنا أبو جعفر الإسكافي، وكان من المحققين بموالاة علي عليه السلام، والمبالغين في تفضيله، وإن كان القول بالتفضيل عامّاً شائعاً في البغداديين من أصحابنا كافة...: إنّ معاوية وضع قوماً من الصحابة وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في علي تقتضي الطعن فيه والبراءة منه وجعل لهم على ذلك جعلاً يرغب في مثله، فاختلقوا ما أرضاه؛ منهم أبو هريرة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين عروة بن الزبير، روى الزهري أنّ عروة بن الزبير حدثه قال: سمعت عائشة قالت: بينما أقبل علي والعباس على رسول الله ﷺ قال لي رسول الله: «**يا عائشة إنّ هذان يموتان على غير ملتي**»[2].

الآيديولوجية بين الاعتزال والإرجاء (أبو هريرة)

أكبر الظن ـ عندي ـ أنّ أبا هريرة هرب من المدينة إلى الشام بعد مقتل عثمان، فالمؤرخون لا يعرضون ـ بالذكر ـ لوجوده في المدينة في تلك الفترة ولا لما بعدها حتى وقعة صفين، وفي تاريخ تلك الوقعة نجد أبا هريرة رسولاً إلى علي من قبل معاوية، وليس بخاف على أحد أنّ شأن المسلمين في تاريخ تلك الوقعة مردد بين الحق والباطل، بين علي ومعاوية، والحق مع علي بالإجماع العام من أهل القبلة، وليس وراء الحق إلاّ ما تعرف، ولا شك في أنّ أبا هريرة كان في ذلك الوراء..

روى الطبري أنّ المغيرة بن شعبة دخل على عمرو بن العاص في فترة التحكيم في صفين فقال له: يا عمرو أخبرني عمّا أسئلك عنه كيف ترانا معشر المعتزلة؟ فإنّا قد شككنا في الأمر الذي تبين لكلم من هذا القتال، ورأينا أن نستأني ونتثبت حتى

---

(١) شرح نهج البلاغة ٤: ٦٨.

(٢) شرح نهج البلاغة ٤: ٦٣.

تجتمع الأمة. فقال عمرو: أراكم المعتزلة خلف الأبرار وأمام الفجّار[١].

وإذن فأبو هريرة وعبد الله بن عمر والمغيرة بن شعبة وسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة الأنصاري وزيد بن ثابت وغيرهم، هم خلف الأبرار، وهم ـ في نفس الوقت ـ رأس حربة للفجار، فهؤلاء المعتزلة والذين هم أنفسهم المرجئة كما أثبتنا ذلك في كتابنا عبد الله بن عمر، هم من أعطى شرعية لدولة البغي الأموية..؛ فهم أول من أضفاها على دولة الفجار والبغاة حتى لو حيزت بالظلم والعدوان وبالقوة المسلحة وبسفك الدماء المحترمة، وهم أول من صحح الصلاة خلف الفاسقين والظالمين، وهم أول من حرّم الخروج عليهم، وهم أول من أربك منظومة المعرفة الإسلامية..؛ فإذا ما كان للرؤية الإسلامية في ذلك النزاع ـ وفي كل نزاع ـ طرفان هما الحق العلوي والباطل الأموي فيما أعلن القرآن والرسول، أضاف لفيف المعتزلة هذا طرفاً ثالثاً مردداً بين الحق والباطل وهو الاعتزال، والبنية التحتية لهذه المقولة هي أنّ الحق في الوقت الذي لا يمكن إلصاقه بعلي بإطلاق، لا يمكن إلصاق الباطل بمعاوية بإطلاق أيضاً، وهذا كله في صالح الأمويين..

يقول أحمد أمين في فجر الإسلام: والمرجئة يرون حكومة الأمويين شرعية وكفى ذلك تأييداً[٢].

بيد أنّنا لا نرتاب في أنّ مرجئة الصحابة (=المعتزلة) ليسوا منطقيين فيما طرحوه، إذ كيف نلائم بين فكرة الإرجاء والاعتزال وبين شرعيّة دولة البغي الأمويّة؟.

فلماذا لم يعتزلوا هذا الأمر في جانب معاوية؟.

ولماذا نجدهم اعتزلوه في جانب أمير المؤمنين علي فقط؟.

أي لماذا لم يروا دولة أمير المؤمنين علي شرعية؟.

ولماذا بايعوا معاوية وتركوا بيعة أمير المؤمنين علي؟.

إنّ أقل ما يقل في ذلك هو أنّ العاقل اللبيب لا يستطيع أن يركن إلى عقيدة هؤلاء الصحابة، ولا إلى ما تستطيل عليه من بناء معرفي، فهي فيما أعتقد أكثر خطراً على نظرية الدين وعلى سنة النبي من بقية الأخطار المحدقة، وليس من السهولة الوثوق بتمثيلهم لكل ما حفظوه من سنّة رسول الله في طول ذلك؛ فكأنّ في تلك العقيدة مشروع

---

(١) تاريخ الطبري ٤: ٤١.

(٢) فجر الإسلام: ٢٨٠.

استغفل عقل البشر والفطرة السليمة، وبكل حل فالنتيجة التي لا شكّ فيها أنّ هذا النمط من طريقة التفكير صيغة متماسكة لآيديولوجية الخصومة مع علي؟.

وآية كل ذلك ـ عدا ما مر ـ أنّ أبا هريرة كما هو شأن من ذكرناهم من رفاقه آل ليكون رجلاً من رجالات نظام الحكم الأموي، فقد روى ابن قتيبة في معارفه أنّ مروان بن الحكم كان والياً على المدينة المنورة لمعاوية، وكان يستخلف أبا هريرة عليها حينما يسافر، فيركب حماراً قد شدّ عليه برذعة فيسير فيلقي الرجل فيقول له: الطريق قد جاء الأمير[١].

وهذا النص أخرجه أحمد في مسنده ـ بسند معتبر ـ عن محمد بن زياد قال: كان مروان يستخلفه أيام ولايته على المدينة في خلافة معاوية على المدينة فيضرب ويقول: خلّوا الطريق، خلّوا الطريق قد جاء الأمير، يعني نفسه[٢].

والحقيقة التي لا مفرّ منها أنّ الرجل لو لم يك من خصوم علي لما حلم بذلك، وهذا أيسر ما يقال، وفيما يبدو فأبو هريرة مهم حتى بعد موته، فحينما مات صلّى عليه أمير المدينة الوليد بن عقبة بن أبي سفيان، ولاّه معاوية إمارتها بعد أن عزل مروان عنها[٣].

وللسباعي كلمة في غاية الروعة نوردها بلا تعليق يقول فيها: وكان الصحابة يمزحون، وكان فيهم مشهورون بالمزاح البريء في حدود الشريعة والأخلاق، ومنهم أبو هريرة رضي الله عنه؛ كان في إمارته على المدينة خلفاً لمروان يركب الحمار ويقول: خلّوا الطريق للأمير!.. فيا ما أحلاه من دعابة ومزاح[٤]!!!!.

أبو هريرة وحديث: «آخركم موتاً في النار»

روى الطبراني بسند معتبر عن أبي أوس قال كنت تاجراً بالمدينة، فإذا قدمت البصرة سألني سمرة عن أبي هريرة هل مات؟. فقلت لأبي هريرة في ذلك فقال لي: كنّا سبعة في بيت فدخل علينا رسول الله ﷺ فقال: «آخركم موتاً في النار» فلم يبق إلاّ

---

(١) المعارف لابن قتيبة: ٩٤.

(٢) مسند أحمد ٢: ٤٣.

(٣) الاستيعاب ٤: ٣٣٠.

(٤) السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي: ٣٣٨.

أنا وسمرة[١].

وفي التاريخ الصغير للبخاري بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعشرة: «آخركم موتاً في النار» [٢].

ومن عجائب الإمام الذهبي أنّه فسّر النار الواردة في الحديث الآنف بنار الدنيا لا نار الآخرة [٣]؛ لأنّ سمرة أحرقه الله بنار الدنيا فمات، وكأنّ الذهبي يريد أن يجزم بأنّ أبا هريرة مات قبل سمرة، ولكن أنّى له هذا الجزم وقد نص ابن عبد البر في الاستيعاب أنّ سمرة مات سنة ٥٨ هجرية وكذا غيره، في الوقت الذي نص ابن قتيبة[٤]، والواقدي وابن نمير وأبو عبيد وأبو عمرو الضرير[٥] على أن أبا هريرة مات سنة ٥٩ هجرية؟ وهذا علاوة على أنّ السيد عبد الحسين شرف الدين ذكر أنّ ابن جرير وابن الأثير ممّن نصّوا على ذلك، فراجع[٦].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن كثير له عادة معروفة في الحكم بسقوط مثل هذه الأخبار، ولكنّه لم يفعل هنا، ولم يحكم بسقوطها، ولقد ارتبك أيّما ارتباك وهو ماثل بإزائها، فراجع بدايته ونهايته لتقف على ذلك[٧].

إذا عرفت هذا فما ينبغي أن يقال هو أنّ الركون المطلق إلى أبي هريرة أو سمرة أو غيرهما ممّن أخبر النبي عن نهايتهم، ردّ صريح عليه، ففي ضوء التحقيق المتقدم يرجح أنّ أبا هريرة آخرهم موتاً، ولا ينبغي الترديد في حرمة الركون والوثوق بأهل النار؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ [٨] وعلى هذا تسقط كل مرويات أبي هريرة المنسوبة إلى النبي عن القيمة الشرعية في حال تفرده بالنقل عن دين الله أو عن رسول الله، وعلى أقلّ التقادير فمع الشك في المتأخر موتاً

---

(١) المعجم الأوسط ٦: ٢٠٨، وانظر مجمع الزوائد ٨: ٢٩٠.

(٢) التاريخ الصغير ١: ١٣٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣: ١٨٦.

(٤) تأويل مختلف الحديث: ٤٠.

(٥) نص على ذلك المزي في تهذيب الكمال ٣٤: ٣٧٩.

(٦) أبو هريرة للسيد شرف الدين: ٢١٩.

(٧) البداية والنهاية ٦: ٢٥٤.

(٨) هود: ١١٣.

منهما هل هو سمرة أو أبو هريرة، فعلى ما يقتضيه العلم الإجمالي هو تنجز كل أطرافه في الشبهة المحصورة[١]، أي يجب تركهما معاً، وهذا طبعاً لو تنزلنا وقلنا بالشك، إذ الراجح أنّ أبا هريرة آخرهم موتاً كما تقدم.

صدق أبي هريرة!!!

١ ـ روى مسلم وغيره بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ لعمه أبي طالب: «قل: **لا إله إلاّ الله، أشهد لك بها يوم القيامة**» فقال أبو طالب: «لولا أن تعيرني قريش...» [٢].

هذا، في حين أجمع المؤرخون وأصحاب السيرة والتراجم على أنّ أبا هريرة إنما أسلم يوم خيبر، أو بعيدها، ولم يك قد رأى النبي ولا أبا طالب قبل ذلك اليوم، مضافاً إلى أنّ ما بين موت أبي طالب ووقعة خيبر عشرة أعوام.

٢ ـ أخرج البخاري عن أبي هريرة قال: قام رسول الله ﷺ حين نزل قوله تعالى: ﴿وأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ [٣] فقال: «**يا معشر قريش**...» [٤].

وقد اتفق المفسرون سنة وشيعة على أنّ الآية نزلت في بدء الدعوة، وأبو هريرة لم يك قد رأى النبي قبل خيبر أو سمع منه.

٣ ـ أخرج الحاكم بسنده عن أبي هريرة قال: دخلت على رقية بنت رسول الله ﷺ امرأة عثمان وبيدها مشط، فقالت: خرج رسول الله من عندي آنفاً، رجّلت شعره (= مشطته)[٥].

وقد علق عليه كل من الحاكم والذهبي بقولهما: صحيح الإسناد منكر المتن أو

---

(١) فهو من قبيل الشك في إنائين في أحدهما ماء صالح للشرب وفي الآخر ماء مسموم، ولكن لا يعلم الصالح منهما ولا المسموم على التفصيل واليقين، وكذا الحال في إنائين أحدهما طاهر والآخر نجس، ولقد أجمع أهل العلم سنة وشيعة بوجوب اجتنابهما معاً، تحصيلاً للموافقة القطعية لما أمر الله.

(٢) صحيح مسلم ١: ٤١.

(٣) الشعراء: ٢١٤.

(٤) صحيح البخاري ٣: ١٩٠.

(٥) مستدرك الحاكم ٤: ٤٨.

واهي المتن[١]، وحاصل ذلك أنّ الرواية بحسب الصناعة ثابتة عن أبي هريرة لأنّها صحيحة السند، لكنّها منكرة المتن، وما قالاه سديد، فإنّ رقية رحمها الله ماتت قبل خيبر بأربعة أعوام..، في السنة الثالثة للهجرة، وفي هذا التاريخ لم يرها أبو هريرة حيث لم يسلم بعد، بجزم ويقين.

٤ ـ قد تقدم عليك ما رواه البخاري عنه أنّه قال: افتتحنا خيبر ولم نغنم ذهباً ولا فضة مع أنّه لم يفتتح خيبر ولم يحضر خيبر وإنّما قدم بعدها.

٥ ـ كما قد مر عليك في الفصل الثاني ما رواه هو في سهو النبي وقوله: صلّى بنا رسول الله وأنّ ذا اليدين (=الشمالين) قال لرسول الله: أقصرت الصلاة، مع أنّ ذا اليدين استشهد في بدر.

٦ ـ روى البخاري في الصحيح بسنده عن أبي هريرة قال: شهدنا خيبر، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لرجل ممّن يدعي الإسلام: «**هذا من أهل النار**» فلما حضر القتال قاتل الرجل أشد القتال حتى كثرت به الجراحة فكاد بعض الناس يرتاب فوجد الرجل ألم الجراحة فأهوى بيده إلى كنانته فاستخرج منها أسهماً فنحر بها نفسه...[٢].

هذا في حين أنّ البخاري ـ كما علمت ـ أخرج بسنده عن نفس أبي هريرة قال: أتيت رسول الله بخيبر بعدما افتتحها[٣]، فكيف يجتمعان؟ وإذا ما شاء أحد أن يبرر لأبي هريرة عليه أن يُكَذِّب البخاري (أصح كتاب بعد كتاب الله) في إحدى روايتيه كما أسلفنا.

الآيديولوجية وندم أبي هريرة

قد يتلجلج في قلبك عزيزي القارىء تساؤل يقول: ما هو الدليل المنهجي على خطأ آيديولوجية بغض علي؟ والإجابة الكاملة على ذلك ـ بعون الله ـ سنفصل فيها القول في الفصول اللاحقة المعلنة عن طريقة تفكير النبوة في مواجهة ذلك، وإذا ما تناسينا هذا فأنا أجزم أنّ ندم خصوم علي على تفريطهم

---

(١) مستدرك الحاكم ٤: ٤٨، وتلخيص المستدرك للذهبي ٤: ٤٨.

(٢) صحيح البخاري ٥: [illegible].

(٣) صحيح البخاري ٣: [illegible].

في حقّـه، أقوى هذه الأدلّة في مسرح التاريخ والأحداث، ولقد مرّ عليك ندم أمّ المؤمنين عائشة..، وفيما يخص أبا هريرة..

..أخرج المزي في تهذيب الكمال أنّ مروان بن الحكم أتى أبا هريرة في مرضه الذي مات فيه، فقال مروان لأبي هريرة: ما وجدت عليك في شيء منذ اصطحبنا إلاّ في حبّك الحسن والحسين قال: فتحفّز أبو هريرة فجلس، فقال: أشهد لخرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنّا ببعض الطريق سمع رسول الله صوت الحسن والحسين وهما يبكيان وهما مع أمّهما، فأسرع السير حتى أتاهما، فسمعته يقول: «**ما شأن ابنيَّ**»؟ فقالت: العطش، قال: فأخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يده إلى شنة يتوضأ بها، فيها ماء، وكان الماء يومئذ إعذار (=صعب المنال) أو الناس يريدون الماء، فنادى: «**هل أحد منكم معه ماء**»؟ فلم يبق أحد إلا أخلف يده يبتغي الماء في شنة، فلم يجد أحد منهم قطرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ناوليني أحدهما**» فناولته إياه من تحت الخدر، فأخذه فضمه إلى صدره وهو يضغو ما يسكت، فأدلع ﷺ له لسانه فجعل يمصه حتى هدأ وسكن، فلم أسمع له بكاء، والآخر يبكي كما هو ما يسكت، فقال: «**ناوليني الآخر**» فناولته إياه، ففعل به كذلك، فسكتا، فما أسمع لهما صوتا ثمّ قال: «**سيروا**» فصدعنا يميناً وشمالاً عن الظعائن حتى لقيناه على قارعة الطريق، فأنا لا أحب هذين، وقد رأيت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم[1]؟؟؟!!!!.وقد علّق عليه الهيثمي بقوله: رجاله ثقات[2].

هـذا، والنصـوص في ذلـك ـ تصـريحاً وتلويحـاً ـ غير عزيزة، ويكفي عجالتنا ما ذكـرناه، وهـو يوضـح أنّ أبـا هريـرة ممّـن انفلـت عـن الآيديولوجية في حبّه للحسن والحسـين، وقـد أعلـن عـن ذلك وهو على فراش الموت، وإن ربما كان يضمر حبّه في سلامته وعافيته أيضاً، لكن لا تَ ساعةَ مندم!!

والحاصل فهذا النص يوضح أنّ التزام مبادىء الآيديولوجية لا يعني بالضرورة كره علي أو الحسن أو الحسين، فأبو هريرة في الوقت الذي أعلن أنّه يحب الحسنين كان مع البغاة من أعدائهم حتّى ساعة الموت، فافهم ذلك، وقد عرضنا لهذا بالإشارة في مقدمة هذا الفصل.

---

(١) تهذيب الكمال ٦: ٢٣١، تاريخ مدينة دمشق ١٣: ٢٢١.

(٢) مجمع الزوائد

أبو هريرة وعناصر الآيديولوجية (= الخلاصة)

عزيزي القارئ البحث في شخصية هذا الصحابي هو الآخر طويل، ولا تحيط به عجالتنا هنه، وللأمانة العلمية فإنّه ينبغي علينا الإشادة بالدراستين اللتين قام بهما العلمان السيد شرف الدين قدس سره والشيخ أبو رية رحمه الله حول شخصية هذا الرجل، فمن أراد الوقوف على ما هو أكثر تفصيلاً وأشمل تناولاً فعليه بالرجوع إليهما، ومهما يكن من شيء فقد تمخضت عن البحث السابق عدة حقائق..

١ ـ أنّ أبا هريرة من خصوم علي، لكن على طريقة المرجئة والمعتزلة، الذين هرعوا ـ إسرافاً ـ لبيعة معاوية على الخلافة، تفريطاً ببيعة أمير المؤمنين علي، حيث رأوا شرعيّة دولة معاوية دون دولة علي.

٢ ـ إنّ هذا الصحابي ذو هوى أموي واتجاه لا علوي، وهو عثمانيّ الهوى باتفاق؛ فقد ثبت أنّه كان حاملاً سيفاً ـ مجرد حمل ـ في فتنة يوم الدار للدفاع عن عثمان، في حين أنّه لم ينصر أمير المؤمنين علياً.

٣ ـ يتقول على رسول الله صلى الله عليه وآله صراحة، فهو يقول: صلّى بنا رسول الله، مع أنّ الرسول لم يصل به، ويقول: افتتحنا خيبر، مع أنّه لم يفتتح خيبر و....

٤ ـ يضع الحديث في ذم أمير المؤمنين علي، كما فعل ذلك في مسجد الكوفة، زاعماً أنّ علياً أحدث في المدينة.

٥ ـ إنّ أبا هريرة شأنه في ذلك شأن عائشة وغيرها من أهل هذه الاتجاه مات غير حافظ للقرآن، إذ لم يدل دليل من تاريخ أو سيرة على هذه المسألة، أو لم ينص أحد على دليل يأخذ بمجامع العقل.

٦ ـ متأثر بالثقافة اليهودية، بل يتقول على النبي في ذلك؛ فما يسمعه من كعب الأحبار اليهودي وغيره يلصقه برسول الله بلا حرج، وسيأتي البسط في بحث الإسرائيليات لاحقاً، وسنسعى هناك لإثبات أنّ مشروع الإسرائيليات هو الآخر من أهم عناصر بناء الآيديولوجية اللاعلوية القائمة على ترك السنّة؛ وآية ذلك أنّ أوتاد الإسرائيليات من مثل كعب الأحبار وتميم الداري وابن سلام هم الآخرون من أعداء أمير المؤمنين علي، فهؤلاء لم يبايعوه على الخلافة في حين أنّهم بايعوا أعدائه.

عبد الله بن عمر
وآيديولوجية مواجهة علي

أسسنا حول شخصية هذا الصحابي دراسة موسعة نسبياً، سلّطنا فيها الضوء على دوره في بناء التاريخ الإسلاموي وفي إرباك المسيرة الإسلامية عموماً، فمن أراد التفصيل فليرجع إليها[١]، ولعلّنا هنا سنتعاطى التلويح لأهمّ نتائج تلك الدراسة، لكن ما هو أهم من ذلك ممّا لم نعرض له هناك هو إيجاد الوحدة في طريقة تفكير خصوم علي من محدثي الصحابة ومكثريهم، تلك الوحدة التي آلت لتكون نظرية كاملة في التعامل مع الدين..

ومن حقنا أن نتساءل كيف أضحى عبد الله بن عمر ثالث شخصية أمينة على سنة رسول الله، وما الذي أهّله لذلك؟!!!

ابن عمر سيء الحافظة رديء الفقه

روى البلاذري في أنساب الأشراف وغيره في غيره أنّ المغيرة بن شعبة أشار على عمر بن الخطاب حينما كان ـ عمر ـ على فراش الموت أن يستخلف عبد الله بن عمر خليفة على المسلمين، فأجابه بقوله: قاتلك الله، والله ما أردت الله بهذا، ويحك كيف استخلف رجلاً عجز عن طلاق امرأته[٢].

وقال الشعبي: إنّ ابن عمر لم يكن جيد الفقه[٣].

وسأل ابن عمر رجلٌ عن فريضة فقال له: ائت سعيد بن جبير، فإنه أعلم بالحساب مني[٤].

---

(١) تحت اسم: عبدالله بن عمر ومدرسة الرسول، المصطفى، من مطبوعات موسوعة الرسول المصطفى/ دار الأثر / بيروت لبنان.

(٢) أنساب الأشراف١٠: ٤٥٠٥، تاريخ الطبري٣: ٢٩٢، تاريخ المدينة٣: ٩٢٣، تاريخ اليعقوبي٢ : ٦٠، منتخب كنز العمال ٤: ٤٣٠، شرح نهج البلاغة ١: ١٩٠.

(٣) أسد الغابة ٣: ٢٢٨، تاريخ مدينة دمشق٣١: ١٦٩، طبقات ابن سعد٤: ١٨٢.

(٤) سير أعلام النبلاء٤: ٣٣٦، طبقات ابن سعد٦: ٢٥٨.

وقد أقر هو بذلك في قوله: أيّها الناس إليكم عني فإني قد كنت مع من هو أعلم مني، ولو علمت أنني أبقي فيكم لتعلمت لكم[١].

وقال أحمد أمين: وأقام عبد الله بن عمر على حفظ سورة البقرة ثماني سنين[٢]، وكذلك ذكر مالك في الموطأ[٣].

أقول: فهل يمكن الإحتجاج بردىء الحال فقهاً وحديثاً وحفظاً؟ وهذا فيما لو تناسينا بقية الأمور التي لا وجه لتناسيها، كنحو ما أجمع عليه المؤرخون وغيرهم في أنّ هذا الصحابي ذو غفلة قاتلة..

قال الطبري: وكانت في ابن عمر غفلة[٤].

وقال ابن كثير: وكان ابن عمر فيه غفلة[٥].

وقال ابن خلدون: وكانت في ابن عمر غفلة[٦].

وقال الإسكافي: وكان ابن عمر مغفلاً[٧].

وقال ابن الأثير: وكانت في ابن عمر غفلة[٨].

الإمام أبو حنيفة يطعن بابن عمر

قال الأوزاعي ـ فقيه أهل الشام ـ لأبي حنيفة: لماذا لا ترفعون أيديكم عند الركوع وعند الرفع منه؟

فقال أبو حنيفة: لأنّه لم يصح فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وآله.

فقال الأوزاعي: كيف وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه (=عبدالله بن عمر) أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه؟!.

فقال أبو حنيفة: حدثني حمّاد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبدالله بن

---

(١) طبقات ابن سعد٤: ١٤٥.

(٢) فجر الإسلام: ١٩٧.

(٣) الموطأ ١: ٢٠٥.

(٤) تاريخ الطبري ٤: ٣٧.

(٥) تاريخ ابن كثير ٧: ٢٨٣.

(٦) تاريخ ابن خلدون ٤: ١١١٦.

(٧) المعيار والموازنة: ٢٤.

(٨) الكامل في التاريخ ٣: ١٦٨.

مسعود أنّ رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه إلاّ عند افتتاح الصلاة، ولا يعود إلى شيء من ذلك.

فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر، وتقول: حدثنا حمّاد عن إبراهيم؟!.

فقال أبو حنيفة: كان حمّاد أفقه من الزهري، وكان إبراهيم أفقه من سالم، وعلقمة ليس بدون ابن عمر، وإن كان لابن عمر صحبة، ولولا فضل الصحبة لقلت: إنّ علقمة أفقه من عبد الله بن عمر وعبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ هو عبد الله، فسكت الأوزاعي [1].

أقول: مقصودنا من إيراد النّص أعلاه شيء واحد لا غير هو رأي أبي حنيفة في ابن عمر.

الصحابة يخطئون ابن عمر!

١ ـ عائشة تخطىء ابن عمر

١ ـ روى مسلم بسنده عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنّه ذكر عنده أنّ ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**الميت يعذب ببكاء أهله عليه**».

فقالت: رحم الله أبا عبد الرحمن (كنية ابن عمر) سمع شيئاً لم يحفظه، إنّما مرت على رسول الله جنازة يهودي وهم يبكون عليه فقال ﷺ: «**أنتم تبكون وإنّه ليعذب**»[2].

ينبغي هنا أن نشير إلى أنّ أهل النقد من أهل السنة يحكمون بضعف الحديث أو صحته أو حسنه لمجرد أنّ يحيى بن معين أو أبا حاتم الرازي أو أحمد بن حنبل و...، يقول بأنّ الراوي الفلاني سيء الحفظ أو فيه غفلة، ولكن أليس من العجيب أنّهم لا يعيرون اهتماماً لأمّ المؤمنين ولغيرها حينما تجزم بأنّ ابن عمر أو غيره لم يحفظ، فهل أنّ ابن معين مثلاً أفضل من عائشة في تعاطي النقد أم ماذا؟!.

---

(١) حجة الله البالغة ١: ٣٣١، المبسوط ١: ١٤، عقود الجواهر المنيفة ١: ٦١، فتح القدير ١ : ٢٦٩.

(٢) صحيح مسلم٣: ٤٤.

٢ ـ وروى الدارقطني بسند معتبر عن عائشة أنّه بلغها قول ابن عمر في القُبلة الوضوء، فقالت: كان رسول الله يقبل وهو صائم ثمّ لا يتوضأ[١].

ولأنّ مالك ابن أنس (زعيم المذهب المالكي) والزهري كانا يأخذان الدين من عبد الله بن عمر دون بقية الصحابة طبقاً لأوامر الخط العبّاسي الحاكم على ما ستعرف فهما يقولان: بأنّ في القُبلة الوضوء[٢]، ضاربين بقول عائشة عرض الجدار، وكان ابن المسيب يقول في القبلة الوضوء، لأنّه من تلامذة ابن عمر، وسمع منه[٣]، وذهب الشافعي (تلميذ مالك) إلى ذلك بقوله: ونحن نأخذ بأنّ في القبلة الوضوء..؛ قال ذلك عبد الله بن عمر[٤].

ونشير إلى أنّ بقية الفقهاء لم يلتفتوا إلى قول ابن عمر وأخذوا بقول عائشة، والعجيب أنّ الزهري مع أنّه يروي عن عائشة أنّ الرسول صلى الله عليه وآله كان يقبّل ولا يتوضأ[٥]، يفتي هو بأنّ في القبلة الوضوء، وهذا من سحر السياسية.

٣ ـ ونقل الزركشي في الإجابة أنّه بلغ عائشة أنّ ابن عمر يقول: إنّ موت الفجأة سخط على المؤمنين، فقالت: يغفر الله لابن عمر إنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**موت الفجأة تخفيف على المؤمنين، وسخط على الكافرين**»[٦].

٤ ـ وروى الإمام أحمد قال: قال عبد الله بن عمر: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الشهر تسع وعشرون وصفق بيديه مرتين ثم صفق الثالثة وقبض إبهامه، فقالت عائشة: غفر الله لأبي عبد الرحمن (=كنية ابن عمر) إنّما وهل (= غفل) هجر رسول الله نساءه شهراً فنزل لتسع وعشرين، فقالوا: يا رسول الله: إنك نزلت لتسع وعشرين، فقال: إنّ الشهر يكون تسعاً وعشرين[٧].

---

(١) سنن الدار قطني ١: ١٤٣، نصب الراية للذيلعي ١: ١٣٢.

(٢) سنن الدار قطني ١: ١٤٣.

(٣) مصنف عبد الرزاق ١: ١٣٤.

(٤) الأم ٧: ١٧٣.

(٥) سنن الدار قطني١: ١٤٢.

(٦) الإجابة للزركشي: ٩٧.

(٧) مسند أحمد ٢: ٣١.

٢ ـ أبو لبابة يخطىء ابن عمر

روى البخاري بسنده عن عبد الله بن عمر أنّه سمع رسول الله ﷺ يخطب على المنبر يقول: «**اقتلوا الحيات**» قال عبد الله بن عمر: فبينا أنا أُطارد حية لأقتلها ناداني أبو لبابة: لا تقتلها، فقلت: إنّ رسول الله أمر بقتل الحيات، فقال: إنّه ﷺ نهى بعد ذلك عن ذوات البيوت وهي العوامر[1].

أنبه ـ مؤكداً ـ على أنّ مقصودنا من سرد هذه الأخبار هو إعلان تخطئة الصحابة لابن عمر، ولسنا في صدد استنباط فتوى شرعية أو بيان حكم الله.

٣ ـ أبو سعيد الخدري يخطّأ ابن عمر

روى مسلم بسنده عن أبي نضرة قال: سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً، فإنّي لقاعد عند أبي سعيد الخدري فسألته عن الصرف فقال: ما زاد فهو ربا، فأنكرت قوله لقولهما.

فقال أبو سعيد: لا أحدثك إلاّ ما سمعت من رسول الله جاءه صاحب نخلة بصاع من تمر طيب وكان النبي يحب هذا اللون.

فقال له النبي ﷺ: «**أنىّ لك هذا**»؟

فقال له: انطلقت بصاعين فاشتريت بهما هذا الصاع، فإنّ سعر هذا في السوق كذا وسعر هذا كذا.

فقال له رسول الله ﷺ: «**ويلك أربيت إذا أردت ذلك، فبع تمرك بسلعة ثمّ اشتر بسلعتك أيّ تمر شئت**».

قال أبو سعيد: فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا أم الفضة بالفضة؟!

قال أبو نظرة (= راوي الحديث): فأتيت ابن عمر بعد فنهاني، ولم آت ابن عباس، فحدثني أبو الصهباء أنّه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه[2].

أقول: وقول أبي سعيد لأبي نضرة: فالتمر بالتمر..، معناه: أنّ بيع التمر بالتمر مفاضلةً هو ربا كما نص الرسول ﷺ، لكن بيع الفضة بالفضة مفاضلةً أولى

---

(١) صحيح البخاري ٤: ٩٧.

(٢) صحيح مسلم ٥: ٤٩.

بالربوية من التمر.

٥ ـ ابن مسعود يخطّأ ابن عمر

روي بسند معتبر عن أبي رافع قال: قال ابن مسعود: إنّ رسول الله ﷺ قال: «**ما من نبي بعث الله في أُمته قبلي إلاّ كان له من أمته حواريون، وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثمّ إنّه تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**»

قال أبو رافع: فحدثت عبد الله بن عمر فأنكره عليّ، فقدم ابن مسعود فنزل قناة فاستتبعني إليه عبد الله بن عمر يعوده فانطلقت معه، فلما جئناه سألت ابن مسعود عن هذا الحديث فحدثنيه كما حدثتُ ابن عمر[1].

أقول: والحديث واضح الدلالة فيما نحن فيه، وهو في نفس الوقت يكذب دعوى مرجئة الصحابة ومعتزلتهم ـ كابن عمر ـ في حرمة منابذة الحاكم والخروج عليه حتى لو كان ظالماً فاسقاً ضارباً بسنّة النبي، فأمعن النظر في ذلك.

وما يدعو ابن عمر إلى هذه الدعوى أنّه لم يك يرى الجهاد أصلاً من أصول الإسلام الواجبة، وسبب ذلك مطوي فيما أخرجه الإمام أحمد بسنده عن نافع (مولى ابن عمر) قال: ما أقعد ابن عمر عن الغزو إلاّ وصايا لعمر وصبيان صغار وضيعة كثيرة[2].

وإذن فليس ابن عمر هنا مخطئاً ولا غافلاً، فهو كأبي هريرة الذي أضاف (=أدرج) كلمة: أو كلب زرع إلى قول الرسول ﷺ لأنّه كان صاحب زرع، وعموماً فإنكار حديث الرسول ﷺ قد لا يشرع من منطلق الاجتهاد والنظر في الأدلة، ولا بسبب سوء الحفظ أو رداءة الذهن؛ فلعلّ الكلاب والضياع هي السبب، وفي الحقيقة يمكننا في ضوء ذلك استلال عنصر آخر من عناصر طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي، وهو إخضاع الحديث النبوي لجراحة التجميل والتبديل والتحوير.

---

(١) صحيح مسلم ١: ٥٠.

(٢) مسند أحمد ٢: ٣٢.

٥ ـ ابن عباس يخطّأ ابن عمر

روى الحاكم في مستدركه ـ وغيره في غيره ـ أنّ ابن عمر كان له رأي في إتيان النساء في أدبارهن، وكان هذا الرأي خطأ على ما نص عليه ابن عباس، ففيما أخرجه الحاكم بسند صحيح على شرط مسلم أنّ ابن عباس قال وهو في صدد الرد: إنّ ابن عمر ـ والله يغفر له ـ وهم، إنّما كان...[١].

أقول: والمقصود ـ من النص ـ أنّ ابن عمر كان يجيز اتيان الدبر.

ابن عمر من خصوم علي

روى البلاذري قال: قال صالح بن كيسان: وحينما بايع أهل المدينة علي بن أبي طالب أتاه عبدالله بن عمر فقال له: يا علي اتق الله ولا تتنزينّ على أمر الأمّة بغير مشورة، ومضى إلى مكة [٢].

أقول: سيأتيك أنّ هذه العقيدة هي داينمو آيديولوجية ترك السنّة من بغض علي خلال كل ما تعاقب من مراحل التاريخ حتى هذه الساعة، لكن لها بحكم ما أسمّيه بعامل التاريخ صياغات متنوعة كثيرة؛ أكثرها صدىً ـ فيما سنرى ـ أنّ علياً سفّاك للدماء، أضف إلى ذلك فممّا يبيّن وحدوية عناصر طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين في قالب آيديولوجي أنّ مضمون النصّ المتقدم ليس من مبتكرات ابن عمر فحسب، فلقد أنّ أم المؤمنين عائشة حينما وصلها نبأ مقتل عثمان وبيعة النّاس لعلي قالت: ردّوني ردّوني قتل والله عثمان مظلوماً؛ تُعَرِّضُ بأنّ علياً ممّن شرك في دمه، وكذا بقيّة الخصوم ـ بإعلان وبغير إعلان ـ وستقف على ذلك بنفسك فيما سيجيء في هذا الفصل وفيما سيليه.

علاوة على ذلك لم يك يرى ابن عمر علياً خليفة راشداً، ولا هو من أهل الفضل قياساً بغيره؛ فقد روى البخاري في جامعه بسنده الصحيح عن ابن عمر قال: كنّا في زمن النبي لا نعدل بأبي بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي لا نفاضل بينهم[٣]!!!.

---

(١) مستدرك الحاكم ٢: ١٩٥.

(٢) أنساب الأشراف ٣: ٩٣٥.

(٣) صحيح البخاري ٤: ٢٠٣، مسند أبي يعلي ٩: ٤٥٤، صحيح ابن حبان ١٦: ٢٣٧.

وعليك أن تعرف أن هذا الأمر لا يقل أهمية عمّا تقدم فحقيقة الآيديولوجية مشيدة على هذا العنصر فضلاً عن ذاك (=الدماء) وقد اطّلعتَ على مبدأ أمّ المؤمنين عائشة في تفضيل أبي بكر وعمر وأبي عبيدة على كلّ النّاس بحذف أمير المؤمنين من قائمة أهل الفضل.

ومن الأدلّة على كونه من أشدّ خصوم أمير المؤمنين علي مراساً، وأصلبهم عوداً، ما رواه البلاذري في أنساب الأشراف بقوله: وأُتي بعبد الله بن عمر بن الخطاب حينما تخلف بحق بيعة أمير المؤمنين علي فقيل له: بايع.

فقال ابن عمر: لا أبايع حتى يجتمع الناس عليك!. فقال أمير المؤمنين علي: فأعطني حميلاً أن لا تبرح[1]. فقال: لا أعطيك حميلاً. فقال: الأشتر: إنّ هذا الرجل قد أمّن سوطك فأمكنيّ منه. فقال علي: دعه، فأنا حميله، فو الله ما علمته إلاّ سيّء الخلق صغيراً وكبيراً[2].

ولعلّك تعرف أنّ ابن عمر لم ينصر الحق حتى مات؛ إذ لم يقاتل أهل البغي جنب علي، هذا مضافاً إلى أنّه بعد أن رفعت المصاحف في صفين، في وقتٍ كان حال المسلمين على أسوأ حال، بسبب ما هم فيه من سفك الدماء، وزهق الأرواح، وهدّ عرى الدين، جرّاء البغي الأموي، يذهب هو بإشارة من أبي موسى الأشعري ومن كان ورائهما إلى دومة الجندل ليزيد في الطين بلة، إذ بعد أن كان المسلمون فئتين، فئة البغي في صف معاوية وفئة الحق في صف أمير المؤمنين، ذهب هو من منطلق نزعتي الطمع بالخلافة وعقيدة الإرجاء يخترع اتجاهاً ثالثاً بهدف أن تكون نتيجة الحكومة في صفين من صالحه وأن يكون هو الخليفة.

ومن لم يقف على حقائق التاريخ وقفة منصفة يصف ابن عمر بالنظر لهذه الأمور مقدساً من المقدسين، ولكن لا ندري كيف نلائم بين كونه كذلك وبين ذهابه إلى دومة الجندل ينازع الحق أهله..، وفي ذلك روى البخاري أنّه قال لحفصة حينما اجتمع الناس بعد وقعة صفين للتحكيم في أذرح أو دومة الجندل: قد كان من أمر الناس ما

---

(١) يعني لا تهرب من المدينة كما هرب عبد الله بن الزبير وزيد بن ثابت وأبو هريرة و.... وقد ثبت أنّ أبا هريرة وزيد بن ثابت وغيرهما، هربا ولحقا بمعاوية، والحميل: الكفيل أو الضمان. أنظر تاريخ الطبري ٣: ٤٥٢.

(٢) أنساب الأشراف٣: ٩٣٤، ٩٣٠، الكامل في التاريخ ٣: ٩٨، تاريخ الطبري ٣: ٤٥١.

ترين، فلم يجعل لي من الأمر شيء[١]!.

وبلا تطويل فما يهمنا من هذا البحث هو اصطناع مقايسة بين أبي هريرة وبين ابن عمر، فإذا كان أبو هريرة يحرّف حديث رسول الله من أجل كلب زرع، فليت شعري، هل سيسلم من ذلك حديث ابن عمر عن رسول الله، حيث لا قياس بين كلب الزرع والخلافة؟!!

ننتظر إجابة من الآخرين!!!.

الآيديولوجية بين الاعتزال والإرجاء (ابن عمر)

هذا البحث ـ فيما يخص أبا هريرة ـ عرضنا له في هذا الفصل قبل قليل، وقد أسهبنا الكلام فيه في ثنايا كتابنا عبد الله بن عمر ومدرسة الرسول، وعصارته ما توصلنا إليه هو أنّ أبا هريرة وعبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص وغيرهم ساهموا مساهمة فعالة في بناء نظرية جدليّة يتأيد بها الباطل بنقض عرى الحق الذي يدور مع علي، فهؤلاء تحت ذريعة الاعتزال، جعلوا من معاوية الباغي قريناً كاملاً لعلي، وهو انتصار ساحق لمعاوية...

يصف الدكتور طه حسين نتائج مواقف ابن عمر في هذه المسألة بقوله: وكان الظافر في هذا كلّه معاوية[٢].

وقال الدكتور أحمد أمين: إنّ الأمويين رأوا في ذلك (الاعتزال=الارجاء) من الكسب لهم أكثر من الخسارة، فهذا على الأقل يجعل معاوية وعلياً في ميزان نقد واحد، وفي الغالب ترجح كفة معاوية وآله[٣].

والمقصود من الكسب هو أنّ هؤلاء المعتزلة (=المرجئة) أول من اعترف بشرعية دولة البغي، وهم أوّل من علّم أربابها أمجديّات نظرية التبرير، إذ لم يسبقهم أحد من الصحابة إلى ذلك..، وأيسر ثمرات ذلك الاعتراف وذلك التبرير أنّ معاوية استطاع خلال ذلك الغطاء الشرعي القادر على تبرير كل الأخطاء..، الهيمنة على الرأي

---

(١) صحيح البخاري ٥: ١٤٠، ١٤١، مصنف عبد الرزاق ٥: ٤٦٥.

(٢) إسلاميات طه حسين: ٩١٢.

(٣) فجر الإسلام: ٢٩٥.

الإسلامي العام، وأن يفترس الخلافة ويتسلط على الرقاب فيما بعد بمنتهى اليسر..

..ولا يسمح هذا المختصر بتفصيل القول ببطلان الإرجاء والاعتزال وأنّه ليس من دين الله، ولكن حسبنا أن نرشدك ـ عاجلاً ـ إلى أنّ مثل ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من المرجئة، بل حتى عائشة المعلنة الخصومة لأمير المؤمنين علي ـ فيما مر عليك ـ وكذلك عبد الله بن عمرو بن العاص فيما سيأتي وغيرهم من بقية الخصوم ما ماتوا إلاّ عن اقرارٍ ببطلان ما كانوا عليه ممّا هم فيه من عقيدة..

ندم ابن عمر وسعد بن أبي وقاص

رواه البلاذري في الأنساب بسنده عن سعد أنّه قال لمعاوية في كلام جرى بينهما: قاتلتَ علياً وقد علمتَ أنّه أحق بالأمر منك. فقال معاوية: ولم ذاك؟ قال: لأن رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «**من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**» ولفضله وسابقته. قال معاوية: فما كنت قط أصغر في عيني منك الآن. قال سعد: ولم؟. قال: لتركك نصرته وقعودك عنه، وقد علمت هذا من أمره [1].

وروى ابن سعد ـ فيما يخص ابن عمر ـ قال: أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا عبد العزيز بن سياه، قال: حدثني حبيب بن أبي ثابت قال: بلغني عن ابن عمر في مرضه الذي مات فيه قال: ما أجدني آسى على شيء من هذه الدنيا إلاّ أنّي لم أقاتل الفئة الباغية [2].

وفي نص آخر أخرج ابن عبد البر بسند صحيح قال: حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا ابن الورد، حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا أسباط بن محمد، عن عبد العزيز بن سياه: عن حبيب بن أبي ثابت، قال ابن عمر: ما أجدني آسى على شيء فاتني من الدنيا إلاّ أنّي لم أقاتل الفئة الباغية مع عليّ [3].

وأخيراً ـ وليس أخراً ـ فالذي لا يستطيع أن يفصل بين الحق والباطل كابن

---

(١) أنساب الأشراف ٥: ١٩٣١ ١٩٣٢.

(٢) طبقات بن سعد ٤: ١٨٦ ١٨٧.

(٣) الاستيعاب ٣: ٨٣، لخصوص هذا الخبر وبهذا اللفظ طرق كثيرة، أوردناها كلّها باستيعاب في كتابنا عبد الله بن عمر، ولقد أثبتنا هناك أنّ كل هذه الطرق صحيحة ومعتبرة بل تكاد تكون متواترة، أو هي كذلك، فارجع إليها.

عمر، ولا ينهض بأعباء معرفة أنّ الحق مع علي ـ مع أنّه لا عبء في ذلك ـ حتى السويعات التي سبقت موته هو بين احتمالين ولا ثالث.

الأول: أن يكون جاحداً، بمعنى أنّه يعرف الحق ولكن يجحده..

الثاني: أن يكون جاهلاً جهلاً لا يقتدر معه على المثول بين يدي الحق والحقيقة؛ خاصة وأنّه قد أجمع المسلمون على ذلك الحق، وعلى تلك الحقيقة، خلفاً عن سلف، فضلاً عن أقوال الرسول المتواترة، كقوله ﷺ: «**عمار تقتله الفئة الباغية**» حيث أجمعوا برغم كلّ شيء على أنّ الحق مع علي في كلّ ما خاضه ممّا هو مفروض عليه..

وعلى أيّ من الاحتمالين فالركون إلى كل ما ينقله ابن عمر عن دين الله وعن رسول الله من دون تمحيص لعب بأسباب الهلاك!.

ومن حقنا أن نتساءل من أيّ الصنفين يكون ابن عمر؟.

وهل هناك من احتمال آخر؟.

على الآخرين أن يجيبونا على ذلك.

ابن عمر وعناصر الآيديولوجية (= الخلاصة)

ذكرنا لك أنّ هناك دراسة تناولنا فيها شخصية هذا الصحابي ودوره السلبي في عرقلة المسيرة الإسلامية، وأنّه من خصوم أمير المؤمنين علي المؤثرين وليس كأيّ الخصوم، ولكن على طريقة معتزلة الصحابة..، ومهما يكن من أمر نخلص من مجموع ذلك إلى عدة أشياء..

الأول: أنّ ابن عمر مغفل.

الثاني: سيّء الحافظة، وفيما يبدو لم يحفظ القرآن حتى مات، كما لم يحفظ ما حفظ من السنة إلاّ حفظاً رديئاً؛ آية ذلك أنّ الصحابة لم يؤثر عنهم أنّهم خطّأوا أحداً كما خطّأوه، وحاله في ذلك مقارب لحال أبي هريرة.

الثالث: كان ردئ الفقه كما نص على ذلك أئمة التابعين، ومنهم الإمام أبو حنيفة (إمام المذهب الحنفي)، بل ذهب أبو حنيفة إلى أنّ علقمة (أحد فقهاء التابعين وتلميذ مبرز من تلامذة ابن مسعود) أفقه من عبد الله بن عمر.

الرابع: ستعرف لاحقاً أنّ كل الحكومات التي تأسست على بغض أمير المؤمنين

علي كانت لا تأخذ الدين إلا منه، بل إنّ المنصور العباسي أمر مالكاً أن يكتب الموطأ بالاعتماد على ما أُثر عنه وترك المأثور النبوي بتوسط علي وابن عباس وبقية الصحابة.

ما نريد قوله هو أنّ اسلوب هذا الصحابي في قرائة الدين مضافاً إليه أساليب أم المؤمنين عائشة وزيد بن ثابت وعموم الصحابة خصوم أمير المؤمنين علي، هو عماد طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي من الآتين بعدهم؛ حكّاماً ورعية، وسنفصل ذلك.

الخامس: كان يرغب أن يكون خليفة، ولكنّه عجز عن ذلك.

السادس: من خصوم أمير المؤمنين علي على طريقة المرجئة والمعتزلة.

السابع: كان عثمانياً؛ فقد روى ابن شبة قال: حدثنا عفّان قال: حدثنا سليم بن أخضر، عن ابن عون، عن نافع قال: لبس ابن عمر الدرع يومئذ مرتين، قال سليم: يعني يوم الدار يوم قتل عثمان [1]، ومعلوم أنّ الصحابة العثمانية كلّهم كانوا من خصوم علي وأعدائه، وكلّهم هرب عن بيعة أمير المؤمنين علي على الخلافة.

الثامن: متأثر بالثقافة اليهودية، فهو الآخر تعاطى الإسرائيليات المستقاة من وحي التحريف وخصومة علي والتقول على النبي صلى الله عليه وآله كما سترى في بحث سيأتي.

التاسع: يحتمل قويّاً في حقّه إجراء عمليات تجميل لحديث رسول الله بسبب الخلافة كما حصل لأبي هريرة بسبب كلب زرع؛ فإذا ما تماثلت طريقة تفكير كلّ منهما في كثير من العناصر؛ فالأرجح هو التماثل في هذا العنصر أيضاً، ولقد تقدّم عليك أنّه كان ينكر الجهاد وينكر كل ما أثر عن النبي صلى الله عليه وآله في هذا الأمر.

---

(١) تاريخ المدينة ٤: ١٢٧٠.

عبد الله بن عمرو بن العاص
وآيديولوجية مواجهة علي

لا يحتاج البحث في حال هذا الصحابي تطويل النظر ولا إتعاب الفكر، لليقين بأنّه كان من أعداء أمير المؤمنين علي البارزين؛ فلم يقف أمر العداء في صفين على توافره في صفوف البغي منابذاً لأهل الحق ليس غير، بل له شرف حمل راية البغي في تلك المعركة التي ما زال الإسلام ينزف بسببها مبادئه حتى هذه الساعة بلا انقطاع..

بلى، روي عنه أنّه ندم ـ في أُخريات حياته ـ على مناصرة البغي وترك نصرة الحق، أي في وقت لم يعد للندم قدرة على رأب ما صدع من صلب الإسلام، ولقد أنبأناك سابقاً أنّ هذا الندم قد ثبت عن عائشة وعبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص و...، ولكن لاتَ ساعةَ مندمٍ.

ندم عبد الله بن عمرو

أخرج ابن عبد البر في الاستيعاب بسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص قوله: مالي ولصفين، مالي ولقتال المسلمين، والله لوددت أنّي مت قبل هذا بعشر سنين، ثمّ يقول: أما والله ما ضربت فيها بسيف، ولا طعنت برمح، ولا رميت بسهم، ولوددت أني لم أحضر شيئاً منها، واستغفرت الله عزوجل من ذلك وأتوب إليه.

وذكر ابن عبد البر عقيب ذلك أنّ راية البغي يومئذ كانت بيده، كما ذكر أنّه ندم ندامة شديدة على مساندة بغي معاوية وممالئته، وجعل يستغفر الله ويتوب إليه[1].

وروي أيضاً أنّه اعتذر لسيّد الشهداء، أبي عبد الله الحسين بن علي عليهما سلام الله ورضوانه بأنّه إنّما توافر مع أهل البغي وأعان معهم الباطل؛ لأنّ أباه عمرو بن العاص كان قد شكاه إلى رسول الله ﷺ بعدم الطاعة، وأنّ الرسول ﷺ جرّاء ذلك أمره بطاعة أبيه، فلمّا كان يوم صفين أقسم عليه أبوه بالخروج للقتال فخرج طاعة لأبيه لا لشيء آخر..

---

(١) الاستيعاب ٢: ٨٧، دار الكتب العلمية، وسند الحكاية إلى عبد الله صحيح كما نص المحققون باتفاق، ومنهم الأستاذ شعيب الأرنؤوط في هامش سير أعلام النبلاء ٣: ٩٢.

قال عبد الله: فلما كان يوم صفين أقسم عليّ بالخروج، أما والله ما اختطرت سيفاً ولا طعنت برمح ولا رميت بسهم، قال: فكأنّه[١].

أقول: لا ندري أنسمّي قول عبد الله بن عمرو بن العاص تناقضاً أم هو ليٌّ اللسان؟ وليته ذكر أنّه اخترط سيفاً أو طعن برمح، فهو أولى بالتصديق من هذا التسطير، أمّا مع كونه ـ ذلك اليوم ـ حامل راية أهل البغي التي شخت بميراث الجاهلية على ميراث السماء ومبادىء النبوة، عنوة، فهو لعمر الله عذرٌ أقبحُ من كلِّ فعل!!

ولعلك تعرف أنّ الراية في مغازي أهل ذلك الوقت لا يحملها إلاّ من كان راسخ العقيدة في ما تنطوي عليه الراية من مبادىء أصحابها، ولا ينال شرف حملها إلاّ إذا كان ألصق الناس بتلك المبادىء، وأوثقهم عزيمة في الكفاح عنها، ألا ترى راية عائشة يوم الجمل لم تُشَرَّف بها إلاّ بني ضبّة؟! ولقد أصدقها بنو ضبّة هذا التشريف؛ فإنّ مئات منهم قتلوا لأجل أن لا تنحني رايتها قيد شعرة، كل ذلك حتى يبرهنوا أنّهم أهل لحملها.

وفي كربلاء لم تكن راية سيد الشهداء أبي عبد الله الحسين إلاّ بيد أخيه أبي الفضل العباس بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم جميعاً، وفي غزوة خيبر وبعد أن فشل كلٌّ من أبي بكر وعمر في حملها[٢] أعطاها النبي لأمير المؤمنين علي قائلاً صلى الله عليه وآله: «**لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحبه الله ورسوله ويحب الله ورسوله**»[٣] فأعطاها إيّاه بعد أن داواه من الرمد بمعجزة ظاهرة، ولقد ذكر المؤرخون ـ أحدهم ابن كثير في بدايته ونهايته ـ أنّ النبي دفع الراية يوم بدر لعلي وكذلك في أحد[٤] والأرقام

---

(١) كذا في أسد الغابة ٣: ٢٣٥ لابن الأثير، ولا ندري ما هي تتمة النص المبتور هذا على وجه اليقين، ولأي شيء بتر؟ ولنا أن نحتمل أنّ التتمة ليست في صالح عبد الله بن عمرو، ويحتمل أنّ الكلام ممّا يحسن السكوت عليه؛ ويكون معناه: فكأنّه كما قال، والله أعلم!.

(٢) ذكرنا لك سابقاً أنّ النبي كان مأموراً بمشاورة الصحابة وخاصة الشيخين إئتلافاً للقلوب.

(٣) هو من الأحاديث المتواترة وقد أخرجه بأسانيد صحاح أهل الإسلام برمتهم، وحسبك منهم البخاري في عدة مواضع من صحيحه، فانظر صحيح البخاري ٤: ١٩، ٢٠٧ و٥: ٧٦، وسيأتي البحث فيه لغرض أهم.

(٤) البداية والنهاية ٧: ٢٥٠.

على هذا الأمر لا تحصى..

الذي نريد قوله إنّ عبد الله بن عمرو بن العاص لم يكن مناصراً للبغي وحسب، بل كان من رموز البغي وأقطابه، وإلاّ لما حمل الراية وائتمن عليها، أضف إلى ذلك فتبريره بطاعة أبيه لأنّ الرسول ﷺ أمره بذلك، فهو الآخر عذر أشنع من فعل، ولنا أن نتساءل عن موقفه إذا ما أمره أبوه بالكذب على النبي مثلاً؟ هل سيطيع أم لا؟.

وهل أنّ حمل راية البغي بأدون ذنباً من الزنا وشرب الخمر والكذب وغير ذلك...؟.

ولماذا يتذكر أنّ الرسول أمره بطاعة أبيه فقط ولا يتذكر قول الرسول ﷺ: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»[1]؟.

ولو سلّمنا أنّ الرسول أمره بطاعة أبيه؛ فمثل هذا الأمر عام والمخصصات عليه لا تحصى بسهولة، فهل غاب عليه أنّ العام ليس بحجة مع وجود المخصص كما يعرف ذلك أصاغر الطلبة بل عموم العقلاء؟

عبد الله بن عمرو لم يبايع علياً وبايع معاوية:

إنّ هذا الصحابي لم يبايع أمير المؤمنين علياً على الخلافة بيقين، إذ بعد أن كان مؤتمن البغاة على راية الضلال، وبعد أن أعلن هو أنّه لا يشهق ولا يزفر إلاّ بإذن أبيه، يتحقق أنّه لم يعط أيّ رضىً لأمير المؤمنين علي، فضلاً عن إعلان رضىً بخلافته، ولقد أفرطنا في استقصاء أخبار هذا الصحابي في كل كتب التاريخ والسيرة والتراجم، فلم نعثر على أيّ نص، صحيح أو ضعيف، يشير إلى أنّه كان يعتقد في أمير المؤمنين علي وفي سلوكياته اعتقاداً مرضياً، على حين أنّه وبقية جيش البغي مضافاً إليهم عموم الشاميين من أهل ذلك الوقت قد بايعوا معاوية بعد حادثة الحكمين على الخلافة كما أجمع المؤرخون.

بل قد تمادى هذا الصحابي في البغي بعد بيعة معاوية حينما وفىّ الأخير لعمرو بن العاص بشرطه؛ طعمة مصر، فحينما ذهب عمرو بن العاص والياً وحاكماً عليها، كان برفقته عبد الله بن عمر وبن العاص أميراً، وهذا كلّه تحت ذريعة أنّ النبي

---

(١) من الأحاديث المستفيضة المشهورة له طرق صحيحة كثيرة عند أهل الإسلام، بل قد يكون متواتراً، أنظر سنن الترمذي ٣: ١٢٥، ومسند أحمد٥: ٦٦ وغيره.

أوصاه بطاعة أبيه، ولكن لا بأس في مثل هذه الطاعة مادامت ستدر عليه ـ في مصر ـ بما لا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر..

إنّ ندم عبد الله بن عمرو بن العاص كما تنص كل نصوص التاريخ كان قد بلغ به بعد موت أبيه، أي حينما ذهب عن آل أبي العاص نعيم الملك، ورونق الإمارة، وبكارة مصر، فإنّ معاوية أطعم عمرو بن العاص مصراً مدّة حياة الأخير لا على الدوام، وهذا يذكرنا بقول عبد الله بن عمر: ما آسى على هذه الدنيا إلاّ على ثلاث الصلاة بالليل والصوم بالهواجر وتركي قتال أهل البغي مع علي بن أبي طالب، فهو قد باح به في السويعات التي سبقت موته، أي حينما قتله الأمويون بمباشرة من الحجاج، منفذين فيه حكم الخلاص الأبدي.

عبد الله بن عمرو بن العاص مجنون:

هذا ما قاله معاوية في حق عبد الله بن عمرو بن العاص، ففيما رواه المحدثون والمؤرخون أنّ رجلين اختصما في رأس عمّار بن ياسر بمحضر معاوية، فقال عبد الله بن عمرو بن العاص: ليطيب به أحدكما نفساً لصاحبه فإنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «**تقتله الفئة الباغية**».

فقال لعمرو بن العاص: ألا تغني عنّا مجنونك؟!

ثم قال معاوية لعبد الله: فما بالك معنا؟

فقال: إنّ أبي شكاني إلى رسول الله فقال: «**أطع أباك ولا تعصه**»[1].

أقول: فإمّا أن يكون عبد الله بن عمرو مجنوناً كما قال معاوية، وإمّا أن يكون معاوية وعمرو بن العاص وحتى عبد الله وكل من لف لفهم جاحدين لدين الله ولسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، معاندين لما يفيض من معين التوحيد..

وعلى الخيار الثاني فإنّ عبد الله بن عمرو بن العاص أقرّ بأنّه من الفئة الباغية، بل تمادى في غيّه أيّما تماد، فإنّه حتّى بعد مقتل عمار رضي الله عنه وأرضاه بقي حاملاً لراية البغي، عوناً لمعاوية وأبيه إلى أن ذهب عنهم نعيم مصر.

---

(١) مسند أحمد ٢: ٢٠٦، طبقات ابن سعد ٣: ٢٥٣، مصنف ابن أبي شيبة ٨: ٧٢٣، وغيرها من المصادر.

وعلى أيّ من التقديرين (الجنون وأنّه من رموز البغي) لا ندري ما هي مصداقية ما يرويه عن رسول الله ﷺ؟!!!.

كثرة أحاديثه وتناقض الواقع:

قال الذهبي: وثبت عن عمرو بن دينار عن وهب بن مفيد عن أخيه همّام سمع أبا هريرة يقول: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله أكثر حديثاً مني إلاّ ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنّه كان يكتب ولا أكتب[1].

أقول: وهذا نص في أنّ عبد الله بن عمرو أكثر أصحاب النبي ﷺ حديثاً عنه، لأنّه كان يكتب بخلاف المكثرين الآخرين كأبي هريرة الذين كانوا لا يكتبون، ولكن هذه مشكلة المشاكل، إذ كيف يكون أكثر حديثاً من أبي هريرة مع أنّ مروياته لا تتجاوز بضع مائة حديث (قريبة من الألف) أو أنّها على السبع ممّا رواه أبو هريرة حسبما ما جزم به أبو رية[2].

فأين أحاديثه إذن؟!

إنّ المحققين أجابوا عن هذه الإشكالية قائلين إنّ كيس أبي هريرة كفيل بأن يجعل من كم أحاديثه أضعاف أحاديث عبد الله بن عمرو فضلاً عن غيره، بيد أنّي أعتقد أنّ مثل هذا الجواب ليس كما ينبغي؛ خاصة وأنّ عمراً على ما تقدم عليك كان يقول: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله، فنهتني قريش، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «**اكتب فو الذي نفسي بيده لا يخرج منه إلاّ حق**» ومن طريق آخر قال: قلت: يا رسول الله اكتب كل ما اسمع منك؟ فقال ﷺ: «نعم» قلت: في الرضا والغضب، قال ﷺ: «**نعم، فإنيّ لا أقول إلاّ حقاً**»[3].

فبالنظر إلى ذلك اعتقد أنّ عبد الله كان كثير الحديث فعلاً، بل إنّ أحاديثه أكثر من أحاديث أبي هريرة بكثير، ولكنّه ـ فيما أميل إليه ـ أسرّها ولم يعلنها للناس، حفاظاً على شخصية الكتلة القرشية؛ وآية ذلك أنّ ما كتبه من حديث رسول الله ﷺ إنّما كتبه في مناخ الغضب النبوي، وكون قريش هي التي منعت، فهو مؤشر صارخ

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣: ٨٨.

(٢) أضواء على السنة المحمدية: ١٧٤ طبع دار المعارف.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣: ٨٧، ورجاله ثقات كما نص الاستاذ الارنؤوط في هامش السير.

على أنّ محتوى المكتوب يدور حول مثالب قريش ومواقفها اللامحمودة من النبوة والرسالة، كما يدور، في المقابل، حول مناقب الآخرين من ذوي المواقف المحمودة من خصوم قريش، ولا يوجد سبب قوي يدفع بقريش لمنع الحديث، في العهد النبوي، غير تينك الجهتين.

وقد أشرنا في بحوثنا السابقة إلى أنّ قريشاً أضحت بعد أن كانت عدوة النبوة والرسالة لأن تجسم مقولة المؤلفة قلوبهم على أرض الواقع خير تجسيم[1]، بل لم تخلص نفسها للإسلام بشكل مرض، وقد كان الرسول صلى الله عليه وآله يتألفها بالدينار والدرهم خلاصاً ممّا تضمره من شرّ لحملة الدين، فهو صلى الله عليه وآله كان يتألفها إبقاء لبيضة الدين، وفي المقابل صدر عن معين النبي الأقدس في فضائل السابقين من الأنصار فضلاً عن أهل البيت عليهم السلام ما يقشعر له الجسد القرشي بالكامل، هذا من هذا الجانب...

ومن الجانب الآخر فإنّ عبد الله بن عمرو بن العاص قد لازم قريشاً الباغية حتى النهاية، حتى أنّه مات في الشام ودفن فيها[2]، وهذا فضلاً عن ملازمته جانب البغي في صفين وحمله رايتهم، وقد ثبت أنّه كان على ميمنة جيش معاوية ذلك اليوم..؛ ذكر ذلك الذهبي عن أبي عبيد من دون تشكيك[3]، مضافاً إلى أنّه لازم بغي أبيه في مصر حتى مات....

إنّ مجموع ذلك يورثنا قناعة بأنّ ما كتبه عبد الله بن عمرو بن العاص كان في مثالب قريش بعامة والأمويين بخاصة، وفي فضائل خصومهم، ولذلك كتمه عن الناس، ولنا أن نقول طبقاً لما تقدم ولما سيأتي أنّ عبد الله من القلائل الذين اختصوا بالكتابة عن النبي في حالة الغضب..

خرّج الذهبي في السير بإسناد صحيح أو حسن عن مجاهد قال: دخلت على عبد الله بن عمرو بن العاص فتناولت صحيفة تحت رأسه، فتمنّع عليّ، فقال (أي عبد

---

(١) اعترف ابن تيمية بأنّ معاوية والكثرة الكاثرة من قريش هم من المؤلفة قلوبهم، منهاج السنة لابن تيمية ٢: ٢٩٠.دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى / سنة ١٤٢٠هـ.

(٢) نصّ على ذلك الذهبي في السير٣: ٩١.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣: ٩١، وهذا بنحو وبآخر يكذب دعوى أنّه لم يجرد سيفاً أو لم يطعن برمح، فتأمل!

الله): إنّ هذه الصحيفة الصادقة التي سمعتها من رسول الله ليس بيني وبينه أحد...[١].

إنّ هذا النص بمقتضى إطلاقه ظاهر في أنّ عبد الله كان يكتم ما سمعه من رسول الله ﷺ سواء أكان المسموع في الحالات العادية للنبي أم في حالات الغضب، لكن إذا كان يكتم هذا الضرب من المسموعات فهل سيعلن عمّا كتبه عنه ﷺ في حالة الغضب؟ وهل ستسمح له قريش أو الأمويون بعد موت الرسول ﷺ من بث هذا اللون من الحديث ونشره وفيه ما فيه من فضائحها؟!!!.

فبملاحظة القرائن الخارجية ـ إذن ـ وبملاحظة اختصاص هذا الصحابي بكتابة نصوص النبوة الغضبى، نحن متيقنون بأنّ محتوى الصحيفة الصادقة لم يحدّث به عبد الله بن عمرو أحداً من الناس حتى ووري في حفرته، لذلك كان حديثه قياساً بحديث أبي هريرة، على السبع حسبما يذكر المحققون؛ وآية ذلك أنّنا نطالب الجميع بأن يأتينا بحديث عن هذا الصحابي من خصوص هذه الصادقة، ولن يجد أحدٌ إلى ذلك سبيلاً؛ اللهمّ إلاّ حديثاً أو حديثين رواهما قبل أن يموت، وللضرورة أحكام!!.

وننبه أنْ ليس فيما قررناه تنزيهاً لساحة أبي هريرة، النّي تكّلف ما لم يؤمر وعصى الله ورسوله فيما أمر به، وليس بعد تكذيب الصحابة عمر وعلي وعثمان وعائشة وعبد الله بن عمر له من كلام؛ والحاصل فلا ريب في أنّ ما يرافق ملازمة أهل البغي من قريش الأموية كما هو شأن الصحابيين أبي هريرة وابن عمرو بن العاص، هو كتم البينات الواضحات من سنة النبي ﷺ، ولقد حفظت عزيزي القارىء ما أخرجه غير واحد من المحدثين عن ابن عباس قال: اللهم العنهم فإنهم تركوا السنة من بغض علي، يقصد معاوية وأتباعه[٢].

وقد قرر الرازي ذلك بقوله: إنّ علياً كان يبالغ في الجهر بالتسمية في الصلاة، فلما وصلت الدولة إلى بني أمية بالغوا في المنع من الجهر سعياً في إبطال آثار علي[٣].

وقد علق الإمام السندي على ذلك بقوله: كان علياً يتقيد بالسنن فتركوها بغضاً

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣: ٩٨.

(٢) مستدرك الحاكم ١: ٤٦٤، وقد نص على أنّه صحيح على شرط الشيخين، حاشية السندي على سنن النسائي ٥: ٢٥٣، صحيح ابن خزيمة ٤: ٢٦٠ وغيرها من المصادر.

(٣) تفسير الرازي ١: ٢٠٦.

له[١]. وهو نص في أنّ المتروك من السنن ليس هو مجرد التسمية أو التلبية فحسب، بل كل السنن التي كان يتقيد بها، ولم يذكر التاريخ أنّه ترك التقيد بسنة واحدة من سنن النبي التي لا يحصيها المحصي بسهولة.

فهذه هي الأولويات والأسباب والعناصر والمبادىء التي منعت عبد الله بن عمرو بن العاص من البوح عمّا في صحيفته من أحاديث النبي محمّد صلى الله عليه وآله؛ خاصّة الغضبى منها، فالأحاديث تلك ـ حسبما تقرر ـ هي إمّا صدرت فاضحة للداء القرشي، وإما أنّها سنن فيّاحة، تدل بمنتهى الصدق، على سماوية الموقعية العلوية في الإسلام، وعلى كلا التقديرين، فتلكم الأحاديث ضرر ما بعده ضرر على قريش، قادرة على هدّ عروش هذه الكتلة التي لا تريد أن تحترم المجتمع الإنسان..

عبد الله وأبو هريرة يكتمان حديث النبي صلى الله عليه وآله

كان الأنسب أن نتحدث عن هذه النقطة حينما عرضنا لحال أبي هريرة بالبحث، ولكن لم تكن النتائج لتنضج هناك من دون ما توصلنا إليه هاهنا، ومهما يكن الأمر فقد روى البخاري بسنده عن أبي هريرة قال: حفظت عن رسول الله وعائين، فأمّا أحدهما فبثثته، وأمّا الثاني فلو بثثته قطع هذا الحلقوم[٢].

يذهب بعض كتّاب ومفكري الشيعة إلى أنّ أبا هريرة اخترع هذا النص لتبرير كثرة أحاديثه المنسوبة إلى رسول الله حتى يسوغ له أن يلصق برسول الله ما يشتهي، بيد أنّ الأدلة تسوقنا إلى ما هو أبعد من ذلك، على أنّ الخضوع لما ذهبوا إليه لا يخلو من تسرّع؛ فالرجل هو الآخر يشترك مع عبد الله بن عمرو بن العاص في كتمان الحقائق النبوية، خشية قطع الحلقوم فيما يخصّه، أو خشية الملك والثراء فيما يخص عبد الله بن عمرو بن العاص، ففيما يبدو يحتوى ثاني الوعائين مثالب قريش بعامة والأمويين بخاصة، وهذا ما أعلنه الإمام ابن حجر بصراحة ـ مطلوبة ـ في قوله:

وحمل العلماءُ الوعاءَ الذي لم يبثّه على الأحاديث التي فيها تبين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وكان أبو هريرة يكنّي عن بعضه ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم، كقوله: أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة

---

(١) حاشية السندي على سنن النسائي ٥: ٢٥٢.

(٢) صحيح البخاري ١: ٣٨.

الصبيان يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية[١]. ومن ذلك قوله أنّ رسول الله ﷺ قال: «**يُهْلِكُ الناسَ هذا الحيُّ من قريش**» [٢] وقد رجح ابن حجر أنّ المقصود بالحي هم بنو أمية، فراجع[٣].

وروى البخاري بسنده عن أبي هريرة قال: سمعت الصادق المصدق ﷺ يقول: «**هلاك أمتي على يدي غلمة (=غلمان) من قريش**». فقال مروان (ابن الحكم): غلمة؟!. فقال أبو هريرة: إن شئت أن أسمّيهم بني فلان وبني فلان لفعلت [٤].

ولهذا الحديث تتمة ذكرها البخاري في موضع آخر من صحيحه تنص على أنّ راوي الحديث (عمرو بن يحيى) قال: فكنت أخرج مع جدّي إلى بني مروان حينما ملكوا بالشام فإذا رآهم غلماناً أحداثاً قال: عسى هؤلاء أن يكونوا منهم[٥].

عبد الله وأبو هريرة يكتمان فضائح قريش!

إنّ النصوص المارة أدلة واضحة في أنّ قريشاً السلطوية مذمومة على لسان رسول الله ﷺ غاية الذم، وأنّها هي السبب في فرقة المسلمين وضياع الدين، ومن ثمّ فهي نصوص ساطعة الدلالة على أنّ الصحابة كأبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص كانا يكتمان ما أنزل إليهما من بينات على لسان الرسول ﷺ..

وكنّا سابقاً جزمنا ـ على سبيل التحدّي ـ أن يأتينا أحد بحديث من أحاديث صادقة عبد الله بن عمرو، غير أنّنا نعتقد أنّ من فتات مائدة هذه الصادقة وفلتاتها ما أخرجه الذهبي، في السير، عن عبيد بن سعيد، بإسناد معتبر، أنّه دخل مع عبد الله بن عمرو بن العاص المسجد الحرام، والكعبة محترقة حين أدبر جيش حصين بن نمير، والكعبة تتناثر حجارتها، فوقف وبكى حتى أنّي لأنظر إلى دموعه تسيل على وجنتيه فقال: أيّها الناس والله لو أنّ أبا هريرة أخبركم أنّكم قاتلوا ابن نبيكم (يقصد الحسين سلام الله عليه) ومحرّقوا بيت ربّكم لقلتم: ما أحدٌ أكذب من أبي هريرة!! فقد فعلتم، فانتظروا

---

(١) فتح الباري ١: ١٩٣.

(٢) فتح الباري ١٣: ٨.

(٣) فتح الباري ١٣: ٨.

(٤) صحيح البخاري ٤: ١٧٨.

(٥) صحيح البخاري ٨: ٨٨.

نقمة الله، فليلبسنّكم شيعاً ويذيق بعضكم بأس بعض[١].

فالذي يلوح من هذا النص أنّ عبد الله بن عمرو كان قد سمعه من الرسول صلى الله عليه وآله شأنه في ذلك شأن أبي هريرة، وفيما يلوح أيضاً أنّ مثل هذا التصريح الخطير ما كان عبد الله بن عمرو ليجرؤ على البوح به إلاّ في أخريات حياته، وفي النص ما يثبت ذلك، فجيش الحصين إنّما هاجم الكعبة بعد استشهاد الحسين عليه السلام، على أنّ ما رواه أبو هريرة من وعائه الثاني نفس الشيء أي في أخريات حياته..

..ونعاود التأكيد على أنّ عبد الله بن عمرو هو الآخر صرح بندمه في السويعات التي سبقت موته، وكذلك أم المؤمنين عائشة، وهذا هو ما ثبت عندنا في حق أغلب أو عموم خصوم أمير المؤمنين فيما عرفت وستعرف، ولهذا أثر علمي كبير سنعلن عنه لاحقاً، فاحفظ ذلك.

إشكال وجواب

قد يقول البعض: إنّ الغلمة أو الأغيلمة هم من لم يبلغ الحلم من الذكور..، لكن قال ابن حجر: وقد يطلق الصبي والغليم بالتصغير على ضعيف العقل والتدبير في الدين ولو كان محتلماً، وهو المراد، فإنّ الخلفاء من بني أمية لم يكن فيهم من استخلف وهو دون البلوغ وكذلك من أمّروه على الأعمال...[٢].

أقول: وما ذكره ابن حجر سديد، وآية ذلك قول أبي هريرة الآنف: أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان، ولا ريب في أنّ إمارة رأس الستين هي إمارة يزيد، كما لا ريب في أنّ يزيداً لم يكن صبياً بالمعنى المعروف بل هو رجل من الرجال..؛ تعساً له ولمثله، وتباً.

عبد الله بن عمرو أحد ملوك الأرض

هذا ما نص عليه الإمام الذهبي بقوله: ورث عبد الله بن عمرو بن العاص من أبيه عمرو بن العاص قناطير مقنطرة من الذهب المصري فكان من ملوك الصحابة[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣: ٩٣.

(٢) فتح الباري ١٣: ٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣: ٨٩.

إنّ هذا النص يُكذّب دعوى عبد الله بن عمرو أنّه إنّما رافق أباه عمرو بن العاص لمجرد أنّ الرسول ﷺ أمره بلزوم طاعته؛ فمثلاً دعواه أنّه إنّما حضر صفين لمجرد أنّ أباه أمره بذلك، وأنّه لأجل تلك الطاعة خرج للقتال حاملاً راية معاوية من دون أن يجرد سيفاً أو يطعن برمح، وأنّه لأجل تلك الطاعة ذهب إلى مصر أميراً، وأنّه لأجل تلك الطاعة لم يعبأ بقتل عمّار، وأنّه لأجل تلك الطاعة ترك نصرة أمير المؤمنين علي مع علمه بأنّ الحق معه..

أقول: فإذا قبلنا منه كل هذه التبريرات فهل سنقبل منه كيف صار ملكاً من ملوك الصحابة؟! فمع علمه ببغي أبيه على ما لاح سابقاً، مع تسليم كونه مأموراً بطاعته، فكيف يفسر لنا هذا الصحابي (الملك) القناطير المقنطرة التي ورثها عن أبيه الباغي من ولاية مصر، مع أنّ كل الموروث مترتب على ما هو باطل في باطل وبغي في بغي؟.

وكيف سمح لنفسه أن يتصرف فيما هو عليه حرام تعييناً وتحقيقاً؟. وهل أمره الرسول ﷺ أن يرث عن عمرو بن العاص كل هذا الباطل البغي، المتفرع على ذلك الباطل البغي أم ماذا؟.

إنّ من الأدلة على أنّ هذا الصحابي الملك كان على علم ببطلان كل ما كان عليه أبوه، وأنّه كان رأساً من رؤوس البغي والظلم هو أنّ معاوية بعد مقتل عثمان أحرجه أمير المؤمنين علي بالبيعة، مسفراً له جريراً لهذا الأمر، فماطل معاوية في ذلك حتى أرسل إلى عمرو بن العاص الذي كان في فلسطين لأجل أن يعينه بالنصرة على علي في هذه المعضلة، ذاكراً له أنّه سيعطيه في مقابل معونته إمارة مصر، وكل ما تدر عليه من أموال الخراج ما عاش عمرو، وما أن علم عمرو بذلك حتى تنازعت الدنيا والآخرة في صدره، ويذكر المؤرخون باتفاق أنّه استشار أبنيه عبد الله بن عمرو بن العاص، ومحمد بن عمرو بن العاص، أمّا محمد فقد أشار عليه بقوله: بادر هذا الأمر تكن فيه رأساً.

وأمّا عبد الله فقد أشار عليه بقوله: أيّها الشيخ، إنّ رسول الله ﷺ قبض وهو عنك راض، ومات أبو بكر وعمر وهما عنك راضيان، فإيّاك أن تفسد دينك بدنيا يسيرة تصيبها من معاوية، فتكب كباً في النار، فمال عمرو بن العاص إلى ما أشار به

محمد. فقال عبد الله: بال الشيخ على عقبيه، وباع دينه[١].

إنّ قول الملك الصحابي لأبيه: إيّاك أن تفسد دينك بدنيا يسيرة تصيبها من معاوية، فتكب كباً في النار، وقوله الآخر: بال الشيخ على عقبيه، وباع دينه، آيات بينات على كل ما قلناه، وأخطر ما في ذلك أنّ هذا الملك الصحابي، والذي هو من أبرز علماء الصحابة، نص هو بدخول أبيه النار.

أمّا ما هي الدنيا اليسيرة التي أخذها عمرو بن العاص مقابل أن يكون عوناً له على أمير المؤمنين علي؟

جواب ذلك ما ذكره المؤرخون؛ يحضرني منهم الذهبي حيث أخرج بسندٍ غير مقدوح فيه أنّه لمّا صار الأمر في يد معاوية استكثر مصراً على عمرو بن العاص ما عاش، ورأى عمرو أنّ الأمر كلّه قد صلح به وبتدبيره بل ظنّ أنّ معاوية سيزيده الشام، فلمّا لم يفعل تنكّر له فاختلفا وتغالظا، فأصلح بينهما معاوية بن خديج، وكتب بينهما كتاباً بأنّ لعمرو ولاية مصر سبع سنين وأشهد عليهما شهوداً وسار عمرو إلى مصر (ومعه ابناه عبد الله ومحمد بإجماع المؤرخين) سنة تسع وثلاثين، فمكث نحو ثلاث سنين ومات[٢].

وإذن فالدنيا اليسيرة هي طعمة مصر، وهي التي باع من أجلها عمرو دينه لمعاوية، والتي بسببها بال الشيخ على عقبيه، ومن ثمّ فهذه الدنيا هي التي ورثها عبد الله عن أبيه قناطير مقنطرة من الذهب المصري فجعلته من ملوك الصحابة كما أعلن الذهبي!.

ومشروعٌ لنا أن نتساءل هل أنّ عبد الله حينما وصل إليه هذا الإرث المالي الضخم باع هو الآخر دينه بالدنيا اليسيرة كما سمّاها هو، وهل بال على عقبيه هو الآخر كما حكم هو على أبيه؟!!!

يبدو أنّ هذا الملك كان مغرماً بحب الدنيا وبخضرائها؛ فقد أخرج الذهبي عن مجاهد أنّه قال: أتيت عبد الله بن عمرو بن العاص فتناولت صحيفة من تحت رأسه، فتمنع علي.فقلت: تمنعني شيئاً من كتبك؟! فقال: إنّ هذه الصحيفة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وآله ليس بيني وبينه أحد، فإذا سلم لي كتاب الله، وهذه الصحيفة، والوهط، لم

---

(١) أنساب الأشراف ٣: ٩٩٨ ـ ٩٩٩، وانظر تاريخ اليعقوبي ٢: ١٨٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣: ٧٣.

أبال ما ضيعت من الدنيا.

قال الذهبي في توضيح معنى الوهط: الوهط بستان عظيم غرم مرّة على عروشه ألف ألف درهم[١].

فإذا كانت قيمة مغروسات الوهط فقط هي هذه، فما مقدار قيمة الأرض وعبيدها، وما هي قيمة انتاجها السنوي أو الفصلي؟!. وثمّة أمر وهو أنّ هذا الملك جعل من حبّه للوهط عدلاً كاملاً لحبّه للقرآن، وعدلاً كاملاً للسنة المطوية في صادقته، ولكن لا ندري كيف يجتمع الأمران، فإنّ وهطه وما ورثه عن أبيه من كنوز الذهب المصري ليسا سوى ثمنٍ لدينٍ اشتراه معاوية من أبيه كما ذكر هو.

زاملتا[٢] عبد الله بن عمرو بن العاص

لقد أشرنا سابقاً إلى أنّ هذا النمط من الصحابة تكلفوا ما لم يؤمروا وفرّطوا فيما أمروا، فقد توضح أنّ مثل عبد الله بن عمرو وأبي هريرة كانا يكتمان ما وصل إليهما من علم نبوي في بعض الشؤون، في الوقت الذي كانا يحدثان بما هو متكلّف لا يسمح به الدين؛ لما في مضمونه ومحتواه من ضرر على المعرفة الإسلامية، وزاملتا عبد الله، وكثرة رواية الإسرائيليات من هذا القبيل..

والزاملتان أصابهما عبد الله في يوم اليرموك، وهما عبارة عن مجموعة ضخمة من أحاديث اليهود وأهل الكتاب مدونة في كتب أو صحف..

قال ابن حجر: إنّ عبد الله بن عمرو كان قد ظفر في الشام بحمل جملٍ من كتب أهل الكتاب، فكان ينظر فيها ويحدث منها، فتجنب الأخذ عنه لذلك كثيرٌ من كثرة التابعين[٣].

وقال ابن كثير: كان قد وجد يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب وكان يحدث عنهما كثيراً، وليعلم أنّ كثيراً من السلف كانوا يطلقون التوراة على كتب

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣: ٨٩.

(٢) الزاملتان: هما حملا البعير ـ و الدابة على جانبيه، ولذلك يقال لرفيق السفر ـ مثلاً زميل؛ لأنّه لا يفارق صاحبه ويلازمه، أو أنّ الزاملة نفس البعير الذي يحمل عليه المتاع كما في لسان العرب ١٣: ٣٢٩.

(٣) فتح الباري ١: ١٨٤.

أهل الكتاب[١].

أقول: سيأتيك أنّ قول ابن كثير: وليعلم أنّ كثيراً من السلف كانوا يطلقون التوراة على كتب أهل الكتاب، من الخطأ بمكان، فالعكس هو الصحيح؛ فمقصود سلفنا الأول من لفظة أهل الكتاب هم اليهود؛ وآية ذلك أنّ الأغلبية الساحقة في المدينة هم اليهود بل لا يوجد في المدينة وما حولها غيرهم، كما يؤيد ذلك أنّ عبد الله بن عمرو كان رائداً جهبذاً في رواية الإسرائيليات اليهودية لا المسيحيات.

وقال الذهبي: وقد روى عبد الله بن عمرو عن أبي بكر وعمرو ومعاذ وسراقة بن مالك وأبيه عمرو، وعبد الرحمن بن عوف وأبي الدرداء، وطائفة، وعن أهل الكتاب، وأمعن النظر في كتبهم، واعتنى بذلك[٢].

ونقل محمد عجاج الخطيب عن بشر المريسي أنّ عبد الله بن عمرو بن العاص كان يرويهما عن النبي ويقال له لا تحدثنا عن الزاملتين[٣].

وقد علّق العجاج الخطيب على ذلك بقوله: وهذه الدعوى باطلة، فقد ثبت أنّ ابن عمرو كان أميناً في نقله وروايته، لا يحيل ما روي عن أهل الكتاب على النبي، كما ولا يحيل ما روي عن النبي على أهل الكتاب[٤].

الرد على محمد عجاج الخطيب

جزماً ليس للعجاج الخطيب إطلاع مرض في هذه المسألة، ولنا أن نعجب ما وسعنا أن نعجب من أستاذ في كليتي الشريعة والتربية في جامعة دمشق يدّعي مثل هذه الدعوى المهلهلة البسيطة الكاشفة عن مستوى غير مقبول بل خطير في مضمار البحث والتحقيق..

وليس قليلاً أن يذكر ابن كثير وهو السلف الصالح لأمثال العجاج بأنّ عبد الله بن عمرو أحال ما سمعه من اليهود على رسول الله، تقوّلاً على النبوة فيما لا أصل له

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٢: ٣٩٨، وهو عين ما قاله في السيرة النبوية له ١: ٣٢٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣: ٨١.

(٣) السنة قبل التدوين: ٣٥١.

(٤) السنة قبل التدوين: ٣٥١.

من الشرع الحنيف، ومن هذه الموارد ما ذكره ابن كثير في تفسيره بقوله: ...عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال النبي ﷺ: «**إذا طلعت الشمس من مغربها خرّ إبليس ساجداً ينادي ويجهر: إلهي مرني أن أسجد لمن شئت، فيجتمع إليه زبانيته فيقولون كلهم: ما هذا التضرع؟ فيقول: إنّما سألت ربي أن ينظرني إلى الوقت المعلوم، وهذا الوقت المعلوم، ثمّ تخرج دابّة الأرض من صدع الصفا، فأول خطوة تضعها بأنطاكيا فتأتي إبليس فتلطمه**».

ثمّ قال ابن كثير: ولعلّه من الزاملتين اللتين أصابهما عبد الله بن عمرو يوم اليرموك فأمّا رفعه (= نسبته إلى رسول الله) فمنكر[1].

وسيأتي سرد موارد كثيرة من ذلك في بحث الإسرائيليات، حيث سنفصل الردّ هناك على ما فاه به العجّاج الخطيب بلا تدبّر، فانتظر..!.

عبد الله وأبو هريرة يرويان أنّ الله ينزل (يهبط)

لعبد الله بن عمرو وأبي هريرة رواية تنص على نزول الله إلى السماء الدنيا سنعرض لها لاحقاً في بحث الإسرائيليات؛ أخرجها البخاري بسنده الصحيح على شرط الزاملتين أنّ رسول الله ﷺ قال: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حتى يبقى ثلث الليل...**»[2].

ولا بأس بالإشارة إلى أنّ فرية النزول رواها صحابة آخرون كعبد الله بن عمر بسند صحيح على شرط الزاملتين أيضاً[3]، وهي وإن كانت مروية عن صحابة آخرين غير من ذكرنا إلاّ أنّها بحسب الصناعة لا تثبت عنهم كما صرح أعلام أهل السنة، بل صرحوا بأنّها موضوعة على لسان أولئك الآخرين.

وليس عجيباً أن يروي هذه الفرية ثلاثة من الصحابة كلهم، كما ستعرف، كان تلميذاً باراً بكعب الأحبار، ومهما يكن من أمر فابن حجر في فتح الباري ارتبك أيّما ارتباك حينما عرض لهذه الفرية بالردّ، لكنّه مع ذلك ومع تصريحه بثبوت هذه

---

(١) تفسير ابن كثير ٢: ٢٠٢.

(٢) صحيح البخاري ٢: ٤٧.

(٣) خرّجه الهيثمي في مجمع الزوائد ٣: ٢٧٥، ونص على أنّ رجاله موثقون، ما يعني أنّ الحديث ثابت عن ابن عمر.

الأحاديث عن هذا الصنف من الصحابة قال: ومع ذلك فمعتقد سلف الأمة وعلماء السنة من الخلف أنّ الله منزّه عن الحركة والتحول والحلول، ليس كمثله شيء[١].

وفي موضع آخر من الفتح حكى عن ابن حزم أنّه تأول النزول بأنّه فعل يفعله الله في سماء الدنيا، كالفتح لقبول الدعاء، وأنّ تلك الساعة هي مظان الإجابة[٢]. وقد التزم ـ هو ـ بهذا المحكي شأنه في ذلك شأن كل علماء أهل السنة إلاّ شذّاذاً.

أقول: فتح باب التأويل والعدول عن ظاهر اللفظ أمر ارتكبه علماء الأمة في بعض الفروض العلمية وهو سائغ، غير أنّي أعتقد أن ارتكابه من أجل تبرير ما يُروى على شرط الزاملتين تفريط وإفراط..، أمّا التفريط، فلأنّنا مأمورون بنشر أحاديث النبوة وسنّة الرسالة لا أحاديث اليهود وأهل الكتاب، وهو أمر لم يتعاطه من روى على شرط الزاملتين من الصحابة، فكان ينبغي على ابن حجر أن يرمي باللوم عليهم لتفريطهم، وأمّا الإفراط فلأنّنا غير مأمورين بالنظر لأحاديث اليهود الترّهات فضلاً عن نشرها، ولا أن نظن بها خيراً وننظر فيها، والصواب فيما نحن فيه هو ردّ هذه الأخبار على عاتق من رواها من الصحابة، لا فتح باب التأويل.

هبوط الله عقيدة ابن تيمية:

لابن تيمية كما هو معروف مشهور عنه رؤية متطرفة في تكفير مخالفيه أو الحكم عليهم بالشرك، ومن إسرافه في ذلك اتهام الآخرين في عقائدهم بأنّها يهودية، وهذا لعمر الله لمن أعجب العجب؛ إذ لا ينبغي عليه أن يكون كما قال القائل: رمتني بدائها وانسلت..

قال ابن بطوطة: وكان بدمشق من كبار الفقهاء الحنابلة تقي الدين ابن تيمية كبير الشام يتكلم في الفنون إلاّ أنّ في عقله شيئاً، وكنت إذ ذاك بدمشق، فحضرته يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويذكرهم فكان من جملة كلامه أن قال: إنّ الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا، ونزله ربعة (=درجة) من ربع المنبر، فعارضه فقيه مالكي يعرف بابن الزهراء وأنكر ما تكلم به، فقامت العامة إلى هذا الفقيه

---

(١) فتح الباري ٧: ٩٤.

(٢) انظر فتح الباري ١٣: ٣٩٠.

وضربوه بالأيدي والنعال ضرباً كثيراً حتى سقطت عمامته[1].

فاعتقاد ابن تيمية (=الوهابية) بنزول الله وهبوطه ـ تعالى الله عن ذلك ـ لا يخرج عن عقيدة اليهود بالله جل شأنه، وآية ذلك أنّ هذه العقيدة لم يروّج لها في الإسلام غير أولئك الصحابة الذين يروون على شرط الزاملتين أو شرط كعب الأحبار، ولا غرو فكلهم تلامذة لهذا اليهودي المندس، بل هم أشهر الصحابة الذين تتلمذوا على يديه، وفيما عدا ذلك كلّهم من خصوم أمير المؤمنين علي، وسنعرض لذلك لاحقاً.

ومهما يكن من أمر فالذي نخلص إليه هو أنّ عبد الله بن عمرو بن العاص ـ وبقية هذا الرعيل ـ أثر في إرباك عقائد المسلمين أثراً واضحاً في طول شغفه بكتب أهل الكتاب أولاً، وبنسبة ذلك إلى رسول الله تقوّلاً ثانياً، وهذه ـ لعمر الله ـ هي قاصمة الظهر!!

ثمّ تجدر الإشارة إلى أنّ صحيح البخاري أفحش في الرواية عن الصحابة من تلامذة كعب أو قل خصوم علي قياساً بالبقية، ولا أدري فربما لذلك دخل في مقولة: الأصح كتاب بعد كتاب الله؟!!!!.

ابن عمرو وعناصر الآيديولوجية (=الخلاصة)

١ ـ كان من أعداء علي، وقد جسد عداوته بحمل راية البغي في صفين بمنتهى الوضوح.

٢ ـ كان من ملوك الصحابة، لأنّه ورث عن أبيه ـ الباغي ـ ثروة مالية طائلة، ومقداراً هائلاً من الذهب المصري، مع علمه بأنّ هذه الثروة الخيالية ليست سوى ثمنٍ لدين أبيه المباع إلى معاوية من منطلق العداوة مع علي.

٣ ـ كان يكتم البينات النبوية الواضحات، ولا يرتضي أن يحدث عن النبي ﷺ فيما فيه ضرر على قريش المتأسلمة، وكذلك ما فيه نفع لعلي وأهل بيت النبي ﷺ.

٤ ـ مات ولم يحفظ القرآن، إذ لم يدل دليل واضح على أنّه حفظ القرآن، شأنه في ذلك شأن أغلب خصوم علي وبقية هذا الاتجاه.

٥ ـ ندم في آخريات حياته على ما فرّط في جنب الله ورسوله وأمير المؤمنين علي،

---

(١) رحلة إبن بطوطة ١: ٥٧.

وبنحو عام فالسؤال المطروح في هذه النقطة هو أنّ مثل هذا الندم هل يؤثر في عملية الاحتجاج بالمنقول عن رسول الله؟ وهل يمثل هذا الندم انفلاتاً عن مقررات آيديولوجية بغض علي؟ ستأتيك الإجابة لاحقاً في ضوء معايير خمسة!

زيد بن ثابت الأنصاري وآيديولوجية مواجهة علي

كانت لنا إلماحة سريعة لأبعاد شخصية هذا الصحابي في كتابنا عبد الله بن عمر؛ لما بين هذين الصحابيين من وحدة رؤية في التمثيل والانتماء وخصومة أمير المؤمنين علي، بيد أنّ ما نهدف إليه في هذه الدراسة أكبر من ذلك، وهو إيجاد عناصر هذه الوحدة بين هذه الشخصية وبين مثل أبي هريرة وعائشة وابن عمرو وأبي موسى الأشعري وغيرهم من خصوم علي، في إطار آيديولوجية لا في إطار تشابه المواقف تحت سلطة الصدفة، وربما سنستعين في مختصرنا هذا ببعض النتائج التي تمخضت لنا في كتابنا ذاك..

ومهما يكن الأمر فهذا الصحابي بزغ نجمه ولمع شخصه إنطلاقاً من كونه أبرز خصوم أمير المؤمنين علي، وفي المقابل فهو من أبرز أعوان رموز الإتجاه المقابل، ولا يشك أحد من العلماء والباحثين في أنّه كان مقدّماً عند أبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان وبني أمية وبني العبّاس..، بل حتى هذه الساعة كما سيتضح، ويكفي أن تعرف أنّ شيوخ الخلافة الثلاثة لا يقطعون أمراً دونه، والخبير يعلم أنّ منصة القضاء والفتوى والقرائة كانت تحت رحمة يديه في عهدهم بلا أدنى ترديد، حتى قالوا: إنّه ـ مضافاً إلى عثمان ـ أعلم الأمّة بعلم الفرائض(=الميراث)..

قال خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم: « **أفرض أمتي زيد بن ثابت**».

وقد علق عليه الذهبي بقوله: بتقدير صحة «**أفرضهم زيد، وأقرأهم أبي**» لا يدل على تحتم تقليده في الفرائض، كما لا يتعين تقليد أبي في قراءته، وما انفرد به[1].

أقول: قد علم الذهبي استحالة صدور مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله؛ وفي ما ذكره تلويح بذلك، ولو كان [illegible] كما نُسب إلى النبي، لحرم الأخذ بقول غيره

(١) سير أعلام النبلاء ٢: ٤٣١.

عند المعارضة، على حين أنّنا نجد أنّ مثل أبي حنيفة والشافعي وكثير من فقهاء أهل السنّة يأخذون، في بعض الأحيان، بقول غيره، ولا يلتفتون إلى ما قال، وهو بالطبع تكذيب عملي منهم لمزعمة أنّه أفرض الناس، إذ قد ثبت أنّ زيداً أفتى في الفرائض بأشياء لم ينزل الله بها من سلطان سوى محض القول بالرأي، مضافاً إلى أنّ في الصحابة من عارض فتاواه في الفرائض بما هو ألصق بالدين وسنة النبي ﷺ، فالأخذ عن غير زيد في صورة مخالفة الصحابة له كما يفعل جهابذة أهل السنة في أحيان كثيرة تكذيب ميداني منهم لما رووه عن النبي في أنّه أفرض الأمّة، وتفريغ لمحتوى ما رووه، ونلفت النظر إلى أنّ كثيراً ممّا ورد في فضائل الصحابة هو من هذا القبيل؛ فارغ المحتوى لا مصداقيّة فيه، يكذّبه الواقع والميدان، وليس هذا أوان التفصيل!!!.

هذا، وقد قال الذهبي في تقريضه: قد كان عالم الناس في خلافة عمر وحبرها؛ فرّق عمر الصحابة في البلدان، ونهاهم أن يفتوا برأيهم، وحبس زيد بن ثابت بالمدينة يفتي أهلها[١].

وعن سليمان بن يسار، قال: ما كان عمر وعثمان يقدمان على زيد أحداً في الفرائض (=الإرث)[٢] والفتوى والقراءة والقضاء[٣].

وروى عاصم، عن الشعبي، قال: غلب زيد الناس على اثنتين: الفرائض والقرآن[٤].

وروى الدارمي عن الزهري قال: لو هلك عثمان وزيد في بعض الزمان، لهلك علم الفرائض، لقد أتى على الناس زمان وما يعلمها غيرهما[٥].

وقال الزهري أيضاً: لولا أنّ زيد بن ثابت كتب الفرائض لرأيت أنّها ستذهب من الناس[٦].

---

(١) طبقات ابن سعد ٢: ٣٥٩.

(٢) الفرائض مصطلح خاص لمسائل الإرث والميراث في الشريعة، وإنّما سمّي بذلك لأنّ الله فرضها في القرآن ونص عليها، فغلب عليها اللفظ.

(٣) طبقات ابن سعد ٢: ٣٥٩.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢: ٤٣٢.

(٥) سنن الدارمي ٢: ٣١٤.

(٦) سير أعلام النبلاء ٢: ٤٣٦.

قال أحمد بن عبدالله العجلي: الناس على قراءة زيد، وعلى فرض زيد[١].

زيد بين الهوى العثماني وخصومة علي

إنّ زيد بن ثابت كان عثمانياً مخلصاً لعثمانيته للغاية، وقد جزم ابن الأثير بذلك في أُسد الغابة بقوله: وكان زيد بن ثابت عثمانياً ولم يشهد مع علي شيئاً من حروبه[٢].

وعلى ما يبدو فإنّ بني النجار قوم هذا الصحابي الأنصاريين كانوا إلباً واحداً على عثمان شأنهم في ذلك شأن باقي الأنصار إلاّ لماماً منهم، وكان من شأن هذا الصحابي في فتنة يوم الدار أنّه كان من أشد المدافعين عن عثمان والأمويين، وكان ذا نزعة قرشية أموية وإن كان أنصارياً؛ لذلك كان متّهماً في قومه الصحابة بتهمة نصرة الباطل.

يروي ابن شبة في تاريخ المدينة عن جبير بن مطعم قال: قال زيد بن ثابت حينما حاصر الثائرون عثمان يوم الدار بهدف اجتذاب الأنصار إلى صف الأمويين: يا معشر الأنصار! كونوا أنصار الله مرتين.

فقال أبو حسن بن عبدالله بن عمر أحد بني مازن بن النجار: لا نطيعك ولا نكون كمن قال: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾[٣].

وقال سهل بن حنيف ردّاً على زيد: أشبعك من عيدان العجوة[٤].

وقال أبو أيّوب الأنصاري ردّاً على زيد أيضاً ـ واللفظ للطبري ـ : ما تنصره إلاّ لأنّه أكثر لك من العضدان[٥][٦].

وقال الطبري: كثر الناس على عثمان ونالوا منه أقبح ما نيل من أحد، وأصحاب

---

(١) سير أعلام النبلاء٢: ٤٣٦.

(٢) أُسد الغابة ٢: ٢٢٢.

(٣) الأحزاب: ٦٧.

(٤) تاريخ المدينة ٤: ١٢٧٠، ومن المعلوم أنّ عثمان كان يغدق العطاء على زيد بشكل مذهل، في حين أنّه منع عطاء ابن مسعود إلى أن مات.

(٥) تاريخ الطبري ٣: ٤٥٢.

(٦) العضدان وعيدان العجوة: النخيل.

رسول الله ﷺ يرون ويسمعون ليس فيهم أحد ينعى ولا يذب عنه إلاّ نفير: زيد بن ثابت و...[١].

وقال الطبري أيضاً: كان زيد في هذا اليوم على قضاء عثمان[٢].

وقال الذهبي: وروي بسند صحيح عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، قال: لمّا توفي رسول الله، قام خطباء الأنصار فتكلموا، وقالوا: رجل منّا، ورجل منكم..، فقام زيد بن ثابت، فقال: إنّ رسول الله كان من المهاجرين ونحن أنصاره؛ وإنّما يكون الإمام من المهاجرين ونحن أنصاره، فقال أبو بكر: جزاكم الله خيراً يا معشر الأنصار، وثبت قائلكم، لو قلتم غير هذا ما صالحناكم. وقد علّق عليه بقوله: هذا إسناد صحيح، رواه الطيالسي في مسنده، عن وهيب، عنه[٣].

ولا أراني في حاجة لأن أطيل الكلام حول عثمانية زيد بن ثابت وأنّه من أهل ذلك الإتجاه، فذلك أبين من الأمس وأوضح من الشمس، وممّا يدل على بعض ذلك ما رواه ابن شبة النميري عن خارجة بن زيد قال: كان عمر بن الخطاب كثيراً ما يستخلف زيد بن ثابت إذا خرج إلى شيء من الأسفار، وقلّما رجع من سفر إلاّ أقطع زيداً حديقة من نخل[٤].

إنّ في هذا ملامحَ على أنّ مثل زيد ليس من خصوم علي فحسب، بل هو علاوة على ذلك وتد راسخ من أوتاد ذلك الإتّجاه، وليس هو كبقية الخصوم، فإنّ مثل عمر بن الخطاب لا يعبأ بكل من هب ودب إلاّ إذا كان ذا مؤهلات تنسجم كل الانسجام مع آيديولوجية قريش، ولسنا نريد من هذا الكلام استقصاء جوانب زيد الحياتية والسياسية والعقائدية فهذا أمر مدته تطول، ولكن ليس قليلاً أن يستخلفه عمر على حاضرة الإمبراطورية القرشية الإسلاميّة مكانه، فهو إذن لم يكن رجل فتوى وحسب، بل رجل سياسة وحكم، وما هو واضح أنّ زيداً كان منعماً جداً في هذه الدولة؛ إذ قلمّا يرجع عمر من سفر إلاّ أقطعه حديقة من نخل.

ثمّ إنّه لم يبايع أمير المؤمنين علياً حتى مات، في حين أنّه بايع معاوية بن أبي

---

(١) تاريخ الطبري ٣: ٣٧٦.

(٢) تاريخ الطبري ٣: ٤٤٦.

(٣) مسند الطيالسي٢: ١٦٩، سير أعلام النبلاء ٢: ٤٣٣.

(٤) تاريخ المدينة ٢: ٦٩٣.

سفيان على الخلافة شأنه في ذلك شأن باقي العثمانية، بل يُحكى أنّ الناس بعد مقتل عثمان بايعوا علياً على الخلافة إلاّ نفيراً هربوا إلى الشام كان أبو هريرة وزيد بن ثابت منهم[1].

علاوة على ذلك كان هو وعبد الله بن عمر وأبو موسى الأشعري وأبو هريرة ومحمد بن مسلمة الأنصاري وسعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد وغيرهم، قد أُشْرِبُوا سياسة الاعتزال لضرب أمير المؤمنين علي على ما بان سابقاً، نقول ذلك لأنّ فكرة الاعتزال عند هؤلاء المعتزلة قد قامت على عدم إعطاء البيعة لأمير المؤمنين علي كما هو صريح أبي الفداء القائل: وسمّوا هؤلاء معتزلة لأنّهم تركوا بيعة علي[2].

أضف إلى ذلك فهو كان مرجئاً؛ والإرجاء والاعتزال وجهان لعملة واحدة فيما علمت، يعملان جنباً إلى جنب لجعل معاوية وغيره مؤمناً، بل كل من تعاطى المعاصي هو مؤمن مادام ينطق بالشهادتين، وهذا هو التبرير الشرعي لمرجئة الصدر الأول الذي سوّغ لهم أن يبايعوا معاوية على ما فصلناه في كتابنا عبد الله بن عمر. وإذن فزيد بن ثابت إمام الناس بنظر خصوم علي الإمام لأنّه من أبرز الصحابة العثمانية ومن أبرز أولئك الخصوم.

زيد..!! الخصومة مع علي وثقافة اليهود

سيتوضح لاحقاً أنّ إتّجاه الخصومة مع علي، المؤلف من عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وحتى الخليفة عمر وحفصة زوج النبي وكثير غيرهم، يرى في ثقافة اليهود ما هو حسنٌ يأخذُ بمجامع القلوب؛ وزيد بن ثابت من هذا الصنف، ولطالما تساءل الباحثون والمفكرون حول وسطية زيد بين النبوة وبين اليهود؛ بدعوى أنّ النبوة كانت في حاجة ماسّة إلى كاتب ذي معرفة بلغة اليهود، حيث لم يك غير زيد المفرط الذكاء محيطاً بهذه المعرفة؛ فلقد تساءلوا بعد اعترافهم بذكاء زيد قائلين: هل بلغ به ذكاؤه أن يحفظ اللغة اليهودية في نصف شهر، واللغة السريانية في سبعة عشر يوماً..؟!

روى البخاري وأحمد وغيرهما بأسانيدهم عن زيد بن ثابت قال: أُتي بي إلى

---

(١) انظر تاريخ الطبري ٣: ٤٥٢.

(٢) تاريخ أبي الفداء: ١٨٠.

النبي ﷺ مقدمة المدينة [١] وأنا غلام فقرأت عليه سبع عشرة سورة فأعجبه ذلك وقال ﷺ: «**يا زيد تعلّم لي كتاب يهود، فإنّي والله ما آمنهم على كتابي**» فما مضى عليّ نصف شهر حتى حفظتها [٢].

وروى الإمام أحمد والفسوي وابن سعد بأسانيد ـ لاتخلو من حسن أو صحة أيضاً ـ أنّ زيد بن ثابت قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**أتحسن السريانية**». قلت: لا. قال ﷺ: «**فتعلّمْها**». قال زيد: فتعلمتها في سبعة عشر يوماً [٣].

ولأحمد أمين رأي حول هذه المسألة ذكره في قوله:

ولكن لا ندري إلى أيّ حدّ كان مثقفاً بثقافتها، فهم يحدثوننا أنّه تعلّم اليهودية في نصف شهر والسريانية في سبعة عشر يوماً، وهي أيّام قليله لا تكفي لحذق اللغة والقدرة على تفهم آدابها، فهل استمر يتعلّم حتى نال قسطاً من آداب اللغتين؟ ذلك ما لا ندري [٤].

يبدو أنّ أحمد أمين كان حذراً جداً وهو يشكك فيما ادعاه زيد، بل لعلّ في قوله التلويح باستحالة حدوث مثل ذلك..، وفيما أعتقد لا داعي للتساؤل؛ ففي بعض كلمات ابن مسعود ما يميط اللثام عن هذه المسألة؛ فقد روي عنه قال: مالي ولزيد ولقراءة زيد لقد أخذت من في [٥] رسول الله ﷺ سبعين سورة، وإنّ زيد بن ثابت ليهودي له ذؤابتان، وذلك حينما قالوا لابن مسعود: ألا تقرأ بقراءة زيد [٦].

وإذن فقد كان زيد بن ثابت يهودياً قبل أن يسلم، وهذه الحقيقة تدعونا إلى استبعاد بل إستحالة أن يكون زيد عديم الإطلاع على تلك اللغة..؛ تلك اللغة التي يترنم بها اليهود حينما يرتلون التوراة ـ بالعبرية ـ غروب كلّ سبت على أقل التقادير. وبحكم رجوع تراثه إلى اليهود لأنّه كان منهم، تثبت له معهم بالضرورة مخالطة اجتماعية، وبالتالي اطّلاعاً على ثقافاتهم وآدابهم ومعالم دينهم من قبل أن يأتي

---

(١) وذلك حينما هاجر ﷺ إليها.

(٢) تاريخ البخاري الكبير ٣: ٣٨٠، مسند أحمد ٥: ١٨٦، وأنظر طبقات ابن سعد ٢: ٣٥٨.

(٣) مسند أحمد ٥: ١٨٢، تاريخ الفسوي ١: ٤٨٣، طبقات ابن سعد ٢: ٣٥٨.

(٤) فجر الإسلام: ١٧٥.

(٥) يعني من فم رسول الله ﷺ.

(٦) تاريخ المدينة ٣: ١٠٠٨.

الرسول إلى المدينة، وهو ـ بنحو الحتم ـ يقود للاطلاع على لغتهم أيضاً.

ولما كانت لغة اليهود ـ وهي على ما أعتقد العبرية ـ قريبة غاية القرب من السريانية؛ باعتبار وحدة المنشأ والأصل فالذي يتعلم لغة اليهود لا يعسر عليه أن يحيط ولو في الجملة على السريانية بأقرب وقت. ثمّ ينبغي أن يكون واضحاً أنّ ابن مسعود يعني بيهودية زيد عدم نقاوة ثقافته من مؤثرات الثقافة اليهودية التي كان عليها سابقاً، كما هو الحال عند عبد الله بن سلام وكعب الأحبار، أمّا أصل القرآن فلا طعن عليه بتمام اليقين. ومهما يكن من أمر فالدواعي التي دعت ابن مسعود لأن لا يرضى بأن يتعبد بقراءة زيد بن ثابت أنّ عثمان بن عفان حينما أمر بجمع المصاحف وحرقها كان مصحف ابن مسعود الذي أملاه عليه رسول الله وأمير المؤمنين علي على التعاقب من ضمن تلك المصاحف المحروقة.

ولم يقف الأمر على ذلك، فقد أمر عثمان جميع المسلمين أن يتعبدوا بقراءة زيد وأن لا يقرأوا بما سواها، وهذا بطبيعة الحال يثير حفيظة أمثال ابن مسعود الذي حفظ من القرآن سبعين سورة أخذها من النبي صلى الله عليه وآله في الوقت الذي كان زيد بن ثابت على دين اليهودية، أضف إلى ذلك فإنّ أقوى ما يثير حفيظة هذا الصحابي الكبير أنّ عثمان وزيد وأهل هذا الاتجاه لم يعبأ الجميع بقول الرسول صلى الله عليه وآله: «**من سرّه أن يقرأ القرآن غضاً طرياً فليقرأ بقراءة ابن أُم عبد**»[1]. فتأمّل في ملامح آيديولوجية ترك السنّة أو تفريغ محتواها!!!.

تسقيط شخصية ابن مسعود من أجل زيد:

لا ريب عندي في أنّ ما ألصق بابن مسعود وأنّه ينكر كون المعوذتين من القرآن وأنّهما تعويذتان عوّذ بهما الرسول صلى الله عليه وآله سيدي شباب أهل الجنّة الحسن والحسين، محاولة لتسقيط شخصية هذا الصحابي العلوي؛ وبالتالي فهي محاولة لتشويه القرآن، تشبه إلى حد كبير محاولات اليهود الأولى في تحريف التوراة؛ على أنّ الالتزام بهذه الفرية يدعو لتكذيب النبي الموصي بأخذ القرآن عنه حسبما أوضحنا، وكان الهدف ـ على أيّ حال ـ هو إعلاء قيمة زيد بن ثابت ذي الميل العثماني على من كانت ميوله

---

(١) مسند أحمد١: ٧، مستدرك الحاكم ٢: ٢٢٧، حلية الأولياء ١: ١٢٤، وما هو واضح من مقصود الرسول صلى الله عليه وآله أنّه لا ينبغي تجاوز ابن مسعود وقرائته.

علويـة في ذلـك المقطـع مـن الـتاريخ حسـبما تتطلـب المـرحلة المحكومـة ـ قهـراً ـ بآيديولوجية بغض علي.

زيد بن ثابت وعناصر الآيديولوجية (=الخلاصة)

١- من أعداء أمير المؤمنين علي، لا ترديد في ذلك!!.

٢- أهـم شخصـيات الصـحابة الذين اعتمد عليهم الخط القرشي الحاكم منذ خلافة أبي بكر وحتى ما بعد موته، بل حتى هذه الساعة!!!.

٣- كان عثمانياً؛ لم يشهد مع علي شيئاً من حروبه، كما لم يبايعه على الخلافة، في حين هرب إلى الشام ليكون عضداً للأمويين، مقرّاً بدولتهم وخلافتهم.

٤- كـان يهودياً كما جزم ابن مسعود، ومعنى ذلك عدم خلوص طريقة تفكيره عن مؤثرات الثقافة اليهودية التي كان تحت رحمتها في الماضي، وهو بهذا الاعتبار يدرج في قائمة أولئك الصحابة المعجبين بما هو محرف من الكتب القديمة.

٥- هذا الصحابي من القائلين بالرأي في دين الله.

٦- مطروح على أنّه أعلم أمّة محمد ﷺ بالفرائض ومسائل الميراث، وسيأتيك أنّ هـذه الـنقطة هـي الأخـرى مـن أهم عناصر بناء آيديولوجية ترك السنّة من بغض علي.

عبد الله بن مسعود
وآيديولوجية مواجهة علي

..هو الهذلي، شيخ قرّاء الصحابة، تلميذ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وعلى يديه ختم القرآن وحفظه، ولقد مات ـ فيما اعتقد ـ على الطريقة المحمودة، وسبب موته أنّه كان يعتقد بفساد حكومة عثمان بن عفان، وبضلال الأمويين، فاستدعاه عثمان من الكوفة إلى المدينة لهذا الغرض، وما أن دخل مسجد النبي حتى ضربه عثمان أو غلامه أو كلاهما، ضربة كسّرت أضلاعه، فحمل إلى بيته ملقىً لا يستطيع المشي ولا حتى النهوض، فرقد في بيته رقدة لم يقم بعدها إلاّ لمثواه الأخير، وقد أوصى رحمه الله الزبير بن العوّام أو عمّار بن ياسر ـ على اختلاف النقل ـ أن لا يؤذن به عثمان إذا مات، وأن لا يصلّي عليه، ولقد نفذت وصيته بإصرار من الوصي رغم إلحاح عثمان، الأمر الذي أغضب عثمان غاية الغضب، فراجع الاستيعاب والإصابة وأسد الغابة وسير أعلام النبلاء وتهذيب الكمال وغيرها من مصادر ترجمته رحمه الله!! لكن كونه مات على الطريقة المحمودة لا يحل أصل المشكلة، إذ قبل أن يموت على هذه الطريقة كان قرشيّ الهوى سلوكاً وإن كان على المظنون نبوي الهوى قلباً وعقيدة؛ وآية ذلك أنّ المؤرخين أجمعوا على أنّه في الظاهر وحتى في السلوك كان يميل إلى زاوية عمر بن الخطاب حيثما مالت..

روى الشعبي قال: قال ابن مسعود: لو أنّ الناس سلكوا وادياً وسلك عمر وادياً لسلكت وادي عمر[1].

وعلى ضوء بعض النصوص المعتبرة، فابن مسعود كان قد تأثر بعمر للغاية في منع كتابة الحديث النبوي، خاصة إذا كان حديث النبي صلى الله عليه وآله في فضائل أهل البيت عليهم السلام..

روى الخطيب البغدادي بسنده عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال: جاء علقمة من مكة أو اليمن بصحيفة فيها أحاديث في أهل البيت؛ بيت النبي صلى الله عليه وآله فاستأذنا على عبد الله، فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة. قال علقمة: فدعا

---

(١) كنز العمال ٨: ٧٧ الجوهر النقي للماردبني ٢: ٢٠٣.

الجارية ثم دعا بطست فيه ماء. فقلنا له: يا أبا عبد الرحمن (=كنية ابن مسعود) أنظر فيها، فإنّ فيها أحاديث حساناً، فجعل يمحيها ويقول: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾[1] القلوب أوعية، فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بما سواه[2].

أعتقد أنّه لا حاجة بنا للتعليق على هذا النص الواضح، فكما ترى لا يرى ابن مسعود أدنى مصلحة في نشر الأحاديث الواردة في فضائل أهل البيت شأنه في ذلك شأن الخليفة عمر بن الخطاب وبقية هذا الإتجاه، وآية ذلك إنّ قوله: القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بما سواه، صيغة ثانية لقول عمر: حسبنا كتاب الله، ويكفي هذا ليوقفنا على بعض مبادىء الآيديولوجية وعناصر طريقة التفكير.

فابن مسعود ـ إذن ـ كان متبعاً لعمر في قرار المنع من حديث رسول الله كتابة ورواية غاية الاتباع، بل كان من المحلقين في هذا الفضاء، ولعل هذا هو السبب الذي كان يدفع بعمر بن الخطاب للإكثار من تقريضه أمام الملأ الإسلامي، فكان يقول مثلاً: كنيف مُلئ علماً، بل كان معتمده في بعض مهام الدولة، إذ قد قال مرة: كنيف مُلئ علماً آثرت به القادسية[3]، وقد بعثه مرة إلى الكوفة فكتب لأهلها: إنّي والله الذي لا إله إلاّ هو آثرتكم به على نفسي، فخذوا منه[4]، واللافت للنظر أنّ مثل ذلك ليس عادة للخليفة عمر مع بقية السابقين إلاّ لقلائل!!!.

فابن مسعود ـ إذن ـ لم يكن في خط أهل البيت في عهد عمر، وكان فيما أعلن النص المتقدم من دعاة مبدأ حسبنا كتاب الله الذي ينطوي على مشروع كتمان فضائل أهل البيت، الأمر الذي يقودنا للاعتقاد بأنّه كان انتقائياً لحديث رسول الله، يروي ما يتناغم وطريقة عمر ليس غير، ويكتم ما لا يتناغم مع تلك الطريقة، والتي هي مع مسيرة أهل البيت على طرفي نقيض.

---

(١) يوسف: ١٢.

(٢) تقييد العلم: ٥٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ١: ٤٩١.

(٤) طبقات ابن سعد ٣: ١١١، وسير أعلام النبلاء ١: ٤٩١.

ثم إنّ ابن مسعود انتهج هذه الطريقة من التفكير في السنين الأولى من خلافة عثمان، إلاّ أنّه بسبب ظلم بني أمية وفساد نظام الحكم كفر بها بعد ذلك، ليصبح من أشدّ أعدائهم، بل قد بارز الخليفة عثمان نفسه بالعداوة، مستمراً على ذلك بضع سنين، وفي آخر المطاف لم يسع الخليفة عثمان إلاّ أنّه أرسله إلى قبره بضربات كسرت أضلاعه، وهذا بعد أن منعه العطاء سنتين أو أكثر. ولا ريب في أنّ لابن مسعود مرويات صالحة ومستقيمة في الجملة، ومن البعيد جداً أن يكون قد حدّث بها في عهد عمر، إذ الراجح أنّه حدث بها في الفترة التي نابذ فيها عثمان ونظامه على سواء؛ أي حينما ضاق ذرعاً بالعنجهية القرشية والسلطوية الأموية، وآية كل ذلك أنّه في هذه الفترة أعلن عن ميله لأمير المؤمنين علي، ليموت على الطريقة المحمودة.

هذا، لكن ثمة مشكلة، فإنّنا لا نستطيع على نحو التفصيل البت في ميلاد مروياته الصالحة وغير الصالحة رواية رواية؛ فكونه في المقطع الأول عمري الهوى عقيدة وسلوكاً، يميث الصحف التي تضم فضائل أهل البيت بالماء، ويدعو للاكتفاء بالقرآن، فما يحدث به عن رسول الله بالنظر لذلك لا يحررنا من رق الشك والريبة، إذ الذي يجرؤ على كتم فضائل أهل البيت بهذا النحو الشديد يرتاب في أمره غاية الارتياب، وكونه مات على الطريقة المحمودة لا يرفع هذه الأزمة بإطلاق.

وقصارى القول فلابن مسعود في رواية حديث رسول الله مرحلتين على هدى منهجين وطريقتين للتفكير الأول: منهجه العمري، والثاني: منهجه العلوي في أخريات حياته، ولا بأس بالإشارة السريعة لمنهجه الأخير على ضوء بعض تصريحاته رحمه الله..؛ وفي ذلك روى ابن عساكر بسنده عن ابن مسعود قال: قرأت على رسول الله تسعين سورة وختمت القرآن على خير الناس بعده! فقيل له: من هو؟ قال: علي بن أبي طالب[1].

وهو نص في أنّه يفضل علياً على أبي بكر وعمر والجميع، وفي نص آخر قال: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف ما منها حرف إلاّ وله ظهر وبطن، وإنّ علي بن أبي طالب عنده منه الظاهر والباطن[2].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٠١.

(٢) حلية الأولياء١: ٦٥، تاريخ مدينة دمشق٤٢: ٤٠٠.

وممّا يناسب المقام البحث في..

إعلان مبدأ ترك السنة بغضاً لعلي

في الحقيقة نحن أمام إشكالية تاريخية لا يسعنا كما لا يسع الآخرين الإملاص عنها، وهي أنّ النظم السياسية التي مثلت الإسلام عنوة بالقوة المسلحة، من أمويين وعباسيين، لا يسمحون بتفشي دين الله وسنّة رسول الله ﷺ في إطار المنهج العلوي والميول الهاشمية، وسنسرد لك بعض النصوص ممّا ألفته، وممّا لم تألفه لبيان هذه الحقيقة..

روى البخاري عن أبي اسحق سأل رجل البراء وأنا اسمع قال: أشهد علي بدراً؟؟؟؟!!!!!. قال البراء: وبارز وظاهر[1].

أقول: أنا اعتقد أنّ مثل هذا النص الصحيح يطوي في تضاعيفه كل مبادىء آيديولوجية ترك السنّة من بغض علي، وكل آليات أعدائه الأمويين وغيرهم في تسفيه الدين، وفي براعتهم اللامتناهية في تعاطي عمليات الأسطرة والأدلجة؛ لتشويه الحقيقة السماوية، وتسخيف المعطيات القرانية، فضلاً عن التاريخية وسنّة النبي ﷺ، وليس بعد أن يشك التابعون ببدرية أمير المؤمنين علي من برهان، ولا أطيل أكثر!!.

وروى الطبري عن علي بن محمد قال: خطب بسر على منبر البصرة فشتم علياً عليه السلام، ثمّ قال (=بسر): نشدت الله رجلاً علم أنّي صادق إلاّ صدقني أو كاذب إلاّ كذبني قال: فقال أبو بكرة: اللهم إنّا لا نعلمك إلاّ كاذباً قال: فأمر به فخنق قال: فقام أبو لؤلؤة الضبي فرمى بنفسه عليه فمنعه، فأقطعه أبو بكرة بعد ذلك مائة جريب، قال: وقيل لأبي بكرة ما أردت إلى ما صنعت؟ قال: أيناشدنا بالله ثمّ لا نصدقه[2]!!.

ومن هذا القبيل ما رواه عبد الرزاق عن سماك الحنفي أنّه سمع ابن عباس يقول: كاتب الكتاب يوم الحديبية علي بن أبي طالب عليه السلام..، ثمّ روى عبد الرزاق وقال: أخبرنا معمر: قال سألت عنه (عن كاتب الكتاب يوم الحديبية من هو) الزهري فضحك، وقال: هو علي بن أبي طالب، ولو سألت عنه هؤلاء، لقالوا: عثمان؛ يعني

---

(١) صحيح البخاري ٥: ٧.

(٢) تاريخ الطبري ٤: ١٢٨.

بني أمية[١].

أقول: وهو نص في أنّ الأمويين كانوا أهل كفائة ـ وأيّ كفائة ـ في قلب اليقينيات والمتواترات والمعلومات الضرورية إلى يقينيات ومتواترات مزيفة على مدى ثمانين عاماً، وآية ذلك هو ندرة بقاء مثل ذلك القلب والتحوير والتزييف على قيد الحياة في مثل تلك المدّة لولا ذلك، وحسبك أنّ أكثر أهل الشام في ذلك الوقت لا يعلمون، على مدى ثمانين عاماً، وهي مدة لعن علي على المنابر، أنّ علياً من أهل بدر، كما لا يعلمون أنّ علياً هو من قتل بأمر الله ورسوله، وقود أهل النّار، رؤوس الكفر، وأوتاد الضلال، ورموز الشرك، من أجداد الملك معاوية!!!.

ثمّ قد مرّ عليك ما رواه البيهقي وغيره عن ابن عباس أنّه خرج من فسطاطه في أيام الحج وقال: لبيك وإن رغم أنف معاوية، اللهم العنهم فقد تركوا السنّة من بغض علي. وكذلك تعليقة السندي على هذا الكلام بقوله: من بغض علي، أي لأجل بغضه، لأنّه كان يتقيد بالسنن، فهؤلاء تركوها بغضاً له[٢]. كما قد مرّ عليك قول الإمام الرازي: إنّ علياً كان يبالغ في الجهر بالتسمية في الصلاة، فلما وصلت الدولة إلى بني أمية بالغوا في المنع من الجهر، سعياً في إبطال آثار علي[٣].

وروي أنّ الحجاج سأل الشعبي فتاوى الصحابة في الإرث، فلمّا نقل قول علي عليه السلام قال: إنّه المرء يرغب عن قوله[٤].

وروى البلاذري عن الزهري: قال كان من أعظم ما أنكر على عبد الله بن الزبير تركه ذكر رسول الله في خطبته، وقوله حين كلّم في ذلك: إنّ له أهيل بيت سوء إذا ذكر استطالوا ومدّوا أعناقهم لذكره[٥].

وقال الزبير بن بكار: قدم سليمان بن عبد الملك إلى مكة حاجاً فأمر أبان بن عثمان أن يكتب له سير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومغازيه، فقال له أبان: هي عندي، قد أخذتها مصححة ممّن أثق به، فأمر سليمان عشرة من الكتاب بنسخها،

---

(١) مصنف عبد الرزاق ٥: ٣٤٣.

(٢) سنن النسائي ٥: ٢٥٣، سنن البيهقي ٥: ١١٣.

(٣) تفسير الرازي ١: ٢٠٦.

(٤) مروج الذهب ٣: ١٦٤، الكامل في الأدب ١: ٢٠٧.

(٥) أنساب الأشراف٧: ١٣٣. دار الفكر / تحقيق سهيل زكار.

فكتبوها في رق، فلمّا صارت إليه نظر فإذا فيها ذكر الأنصار في العقبتين وفي بدر، فقال سليمان: ما كنت أرى لهؤلاء القوم هذا الفضل، فإمّا أن يكون أهل بيتي غمصوا عليهم، وإمّا أن يكونوا ليس هكذا!! فقال أبان: أيّها الأمير، لا يمنعنا ما صنعوا أن نقول بالحق، هم على ما وصفنا لك في كتابنا هذا، فقال سليمان: ما حاجتي إلى أن أنسخ ذاك حتى أذكره لأمير المؤمنين عبد الملك، لعله يخالفه، ثمّ أمر بالكتاب فخرق، ورجع فأخبر أباه عبد الملك بن مروان بذلك الكتاب، فقال عبد الملك: وما حاجتك أن تقدم بكتاب ليس لنا فيه فضل..؛ تُعَرِّف أهل الشام أموراً لا نريد أن يعرفوها؟! قال سليمان: فلذلك أمرت بتخريق ما نسخته[1].

وروي أنّ عمر بن عبد العزيز قال: كنت غلاماً أقرأ القرآن على بعض ولد عتبة بن مسعود، فمر بي يوماً وأنا ألعب مع الصبيان، ونحن نلعن علياً، فكره ذلك ودخل المسجد، فتركت الصبيان وجئت إليه لأدرس عليه وردي، فلما رآني قام فصلّى وأطال في الصلاة ـ شبه المعرض عني ـ حتى أحسست منه بذلك، فلمّا انفتل من صلاته كلح في وجهي، فقلت له: ما بال الشيخ؟ فقال لي: يا بني أنت اللاعن علياً منذ اليوم؟!. قلت: نعم. قال: فمتى علمت أنّ الله سخط على أهل بدر بعد أن رضي عنهم؟!. قلت: وهل كان علي في بدر؟ قال: ويحك! وهل كانت بدر كلّها إلاّ له؟ فقلت: لا أعود. فقال: الله أنّك لا تعود. قلت: نعم، فلم ألعنه بعدها، فكنت أحضر تحت منبر المدينة، وأبي يخطب يوم الجمعة ـ وهو حينئذ أمير المدينة ـ فكنت أسمع أبي يمرّ في خطبته تهدر شقاشقه، حتى يأتي إلى لعن علي عليه السلام فيجمجم، ويعرض له من الفهاهة والحصر ما الله عالم به، فكنت أعجب من ذلك، فقلت له يوماً: يا أبت أنت أفصح الناس وأخطبهم، فما بالي أراك أفصح خطيب يوم حفلك حتى إذا مررت بلعن هذا الرجل، صرت ألكن؟ فقال: يا بني إنّ من ترى تحت منبرنا من أهل الشام وغيرهم، لو علموا من فضل هذا الرجل ما يعلمه أبوك لم يتبعنا أحد منهم[2].

وهذه الحكاية رواها البلاذري في أنسابه ـ باقتضاب ـ عن المدائني عن حباب بن موسى قال: قال عمر بن عبد العزيز: نشأت على بغض علي بن أبي طالب لا أعرف غيره، وكان أبي يخطب فإذا ذكر علياً نال منه فلجلج، فقلت يا أبه إنّك تمضي في

---

(١) الموفقيات للزبير بن بكّار: ٢٢٢.

(٢) شرح نهج البلاغة ٤: ٥٩.

خطبـنك فـإذا أتيـت على ذكر عليّ عرفت منك تقصيراً، فقال: أفطنت لذلك؟ قلت نعم، فقال: يابني إنّ الذين من حولنا لو نُعْلِمُهُم من حال علي ما نعلم تفرقوا عنّا[1].

أقـول: فـبغض علـي ـ إذن ـ ولعـنه وسـبّه هـو أعـم مـن كونه بغضاً شخصياً، فالنصـوص الآنفـة تعلـن أنّ الـبغض والسبّ وما شاكل ذلك إنّما هو من تداعيات آيديولوجية يحتاجها ـ بإلحاح ـ نظام الحكم الباغي إذا ما أراد البقاء!!!.

وفي هـذا السياق قال ابن عبد البر في الاستيعاب: وكان معاوية يكتب فيما ينزل بـه ليسأل له علي بن أبي طالب عليه السلام ذلك، فلمّا بلغه قتله قال: ذهب العلم والفقه بموت ابن أبي طالب، فقال له أخوه عتبة: لا يسمع هذا منك أهل الشام...[2].

أقـول: وهـذا نـصّ آخـر عـلى أنّ بغض معاوية لعلي بغض آيديولوجي مبرمج وليس هو بغضاً شخصيّاً أخلاقيّاً قلبيّاً ساذجاً فحسب.

وروى البلاذري وغيره بسنده عن السجاد (علي بن الحسين) قال: قال لي مروان بن الحكم: ما كان في القوم أدفع عن صاحبنا (=عثمان) من صاحبكم (=علي). فقال السجّاد: فلم تسبونه على المنابر؟ فقال مروان: إنّه لا يستقيم لنا الأمر إلاّ بهذا[3].

أقول: ومن هذا الباب وضع أحاديث في فضائل الصحابة وذم أهل البيت..؛ قال أحمـد أمـين في فجـر الإسـلام: قال ابن عرفة: إنّ أكثر الأحاديث الموضوعة في فضائل الصحابة افتعلت في أيّام بني أمية بما يظنون أنّهم يرغمون به أنوف بني هاشم[4].

وقـال ابن أبي الحديد: روى أبو الحسن علي بن محمد بن أبي سيف، المدائني في كتاب الأحداث: قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة (سنة ٤٠ هجـري) أن برئـت الذمـة ممّـن روى شيئاً في فضل أبي تراب وأهل بيته. وكتب إلى عمالـه في جميع الآفـاق أن انظـروا مـن قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه وأهل ولايته، والذيـن يـروون فضـائله ومناقـبه، فأدنوا مجالسهم، وقربوهم وأكرموهم، واكتبوا لي بكل ما يروي كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته، ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضـائل عـثمان ومناقـبه، لمـا كـان يبعـثه إليهم معاوية من الصلات والكساء والحباء

---

(١) أنساب الأشراف ٨: ١٩٥. دار الفكر / تحقيق سهيل زكار.

(٢) الاستيعاب٢: ٤٦٣.

(٣) أنساب الأشراف ٢: ٤٠٦. دار الفكر.

(٤) فجر الإسلام: ٢١٣.

والقطائع، ثم كتب إلى عمّاله: إنّ الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كل مصر، وفي كل وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا، فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة، والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلاّ وتأتوني بمناقض له من الصحابة، فقرئت كتبه على الناس، فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى، حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وألقي إلى معلّمي الكتاتيب، فعلّموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع، حتى رووه وتعلّموه كما يتعلمون القرآن، وحتى علّموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم[1].

وقال السهمي في تاريخ جرجان: كان أبو سعد الإدريسي قد ذكر فيمن سكن إستراباذ وحدث بها إسماعيل بن سعيد الكسائي وأورد فيه بعض ما أوردت في كتابي إلاّ أنّه قال: قال أبو الحسين، أحمد بن محمد بن إبراهيم المطرفي الإستراباذي سمعت داود بن محمد يقول رأيت الكسائي يعني إسماعيل بن سعيد وفي مجلسه غير واحد من المستملين[2]، وكان من الورع بمكان..؛ وقال: قال أبو الحسن علي بن أحمد بن بوكرد الإستراباذي: صنف أبو إسحاق إسماعيل بن سعيد الكسائي فضائل أبي بكر وعمر وعثمان بسارية فقرأ على أهلها فلمّا كان يوم قراءة فضائل علي كثر الناس، فقال: لا أقيم ببلدة لا يعرف فيها لأبي بكر وعمر وعثمان من الفضائل ما يعرف لعلي بن أبي طالب فانتقل إلى إستراباذ[3].

أقول: وكأنّه كان يريد أدنى ذريعة لترك رواية سنّة النبي في فضائل علي؛ فتأمّل وكن منصفاً!!!.

وروى ابن عساكر بسنده عن أبي معاوية قال: قلنا للأعمش: لا تحدّث هذه الأحاديث(=فضائل علي)!! قال: يسألوني فما أصنع، ربما سهوت، فإذا سألوني عن شيء من هذا وسهوت فذكروني، قال: وكنّا يوماً عنده فجاء رجل فسأله عن حديث: «...**علي قسيم النار**...» قال: فتنحنحت، قال: فقال الأعمش: هؤلاء المرجئة لا

---

(١) شرح نهج البلاغة ١١: ٤٤.

(٢) المستملي: هو التلميذ الذي يكتب ما يمليه عليه الشيخ من حديث.

(٣) تاريخ جرجان: ٥١٦.

يدعوني أحدث بفضائل علي رضي الله عنه، أخرجوهم من المسجد حتى أحدثكم[١].

وروى أيضاً قال: قال عيسى بن يونس: ما رأيت الأعمش خضع إلاّ مرة واحدة فإنّه حدثنا بهذا الحديث قال: «**علي قسيم النار**» فبلغ ذلك أهل السنة فجاءوا إليه فقالوا: تحدث بهذا..؛ بأحاديث تقوي بها الرافضة والزيدية والشيعة؟؟ فقال الأعمش: سمعته فحدثت به، فقالوا: أوَ كل شيء سمعته تحدث به؟! قال: فرأيته خضع ذلك اليوم[٢].

أقول: وهذا نص على أنّ من يطلق عليهم أهل السنّة، هم من منع سنّة النبي صلى الله عليه وآله من الانتشار، إذا كانت في صالح أمير المؤمنين علي، وسيأتيك في الفصل اللاحق أنّ أهل السنّة في عهد المتوكل لفظ يطلق على النواصب ومبغضي أمير المؤمنين علي!!!!!.

وروى البلاذري بسند مقبول أنّ مروان بن الحكم منع بني هاشم من دفن الحسن بن علي عليهما السلام جنب جدّه المصطفى محمد صلى الله عليه وآله فقال له أبو سعيد الخدري وأبو هريرة: أتمنع الحسن أن يدفن جنب جدّه، وقد سمعت رسول الله يقول له ولأخيه حسين: « **هما سيّدا شباب أهل الجنّة**»؟. فقال مروان: دعنا عنك؛ لقد ضاع حديث رسول الله إن كان لا يحفظه غيرك وغير أبي سعيد؟!!! فقال أبو هريرة: إنّما لزمت رسول الله فلم أكن أفارقه وكنت أسأله وعنيت بذلك حتى علمت وعرفت من أحبّ ومن أبغض صلى الله عليه وآله ومن قرّب ومن أبعد، ومن أقر له ومن نفى، ومن دعا له ومن لعنه[٣]!!!.

أقول: وهذا نص واضح في أنّ ترك السنّة لا يدور مدار البغض الشخصي لعلي أو الحسن أو الحسين...، بل هو مشروع تعمية وتغطية على فضائح مثل مروان ممّن أبغضهم النبي وأبعدهم ونفاهم ولعنهم على حد تعبير أبي هريرة، وفي الوقت نفسه ينطوي على مشروع نفي فضائل أهل بيت النبي في صحراء سيبيريا الأموية حيث درجة الحرارة خمسين تحت الصفر، وأكثر من ذلك وهو أنّ مثل حديث: «**هما سيّدا شباب أهل الجنّة**» لا يقف عند الفضيلة المجردة كما هو مطروح عند بعض الباحثين بغاية البساطة، فما فهمه أبو سعيد الخدري وأبو هريرة وحتى مروان أكثر بكثير من

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٢٩٩.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٢٩٩.

(٣) أنساب الأشراف ٣: ٢٩٨، ٢٩٩.

ذلك؛ فلقد فهموا أنّ مثل هذا الحديث قادر على الوقوف بوجه مروان وأضرابه..؛ على أنّ أيسر ما يقال: هو أنّ هذا الحديث عرّفنا بأنّ مروان ليس من رجالات الله بيقين، ولا يمكن له بعد ضرب سنّة النبي أن يمثل جانباً مرضياً من الدين، بل العكس هو الصحيح..، هذا ويناسب المقام أن نعرض لـــ:

الخوف من نشر السنة المتروكة بغضاً لعلي..

روى المحدثون بأسانيد صحيحة بعضها على شرط البخاري أو على شرط الشيخين (البخاري ومسلم) عن عمران بن الحصين أنّه بعث في مرضه إلى مطرف بن عبد الله فقال له: إني كنت أحدثك بأحاديث لعل الله تبارك وتعالى ينفعك بها بعدي، فإن عشت فاكتم علي وإن مت فحدث إن شئت، واعلم أنّ رسول الله ﷺ قد جمع بين حجة وعمرة ثم لم ينزل فيها كتاب من الله ولم ينه عنها النبي ﷺ فقال فيها رجل برأيه ما شاء[1]، على أنّ البخاري وغيره قد أخرجوها في صحاحهم ومسانيدهم، فراجع[2].

أقول: وما ينبغي أن يعلم أنّ الجمع بين حجة وعمرة لم يتعبّد به غير أمير المؤمنين علي وأتباعه، مضافاً إلى أنّه لا يتعبد به اليوم غير شيعة علي الذين يسمّيهم خصومهم الرافضة في بعض الأحيان، ومن ثمّ فالنص واضح في أنّ الصحابة يخافون سطوة الخط الحاكم في إعلان الحق وسنّة النبي ﷺ.

وروى الإمام عن أبي مالك الأشعري (=صحابي) أنّه قال لقومه: اجتمعوا أصلّي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلمّا اجتمعوا قال: هل فيكم أحد من غيركم؟ قالوا: لا إلاّ ابن اخت لنا. قال: ابن اخت القوم منهم؛ فدعا بجفنة فيها ماء فتوضأ ومضمض واستنشق وغسل وجهه...، ومسح برأسه وظهر قدميه ثمّ صلّى بهم فكبر بهم ثنتين وعشرين تكبيرة يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه من السجود وقرأ في الركعتين بفاتحة الكتاب... [3].

---

(١) مسند أحمد ٤: ٤٢٨.

(٢) صحيح البخاري ٢: ١٥٣.

(٣) مسند أحمد ٥: ٣٤٢.

أقول: وهو نص في أنّ إعلان الوضوء المسحي غير ممكن في العهد الأول، والخبر صريح في أنّ الخوف هو علّة العلل، على أنّك ستعرف لاحقاً أنّ هذا الوضوء ـ النبوي ـ لم يتعبد به غير أمير المؤمنين علي وبقية مدرسة النبوة، ومن ثمّ فهو نصٌ فيما كان يعانيه الصحابة من خوف وخشية.

ورواه الطبراني قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا عفان بن مسلم حدثنا أبان بن يزيد، حدثنا قتادة، حدثنا شهر بن حوشب به..؛ وفيه: ومسح برأسه وأذنيه ومسح قدميه وصلى الظهر فصلى فيها بفاتحة الكتاب وكبر ثنتين وعشرين تكبيرة[1].

أقول: نذكرك بما أخرجه البخاري بسنده عن عكرمة قال: صليت خلف شيخ بمكة فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة، فقلت لابن عباس: إنّه أحمق. فقال ابن عباس: ثكلتك أمك؛ سنة أبي القاسم صلى الله عليه وآله[2].

وبما رواه ـ البخاري ـ عن مطرف بن عبد الله قال: صليت خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران بن الحصين فكان إذا سجد كبر وإذا رفع رأسه كبر وإذا نهض من الركعتين كبر (ومجموع ذلك ثنتين وعشرين تكبيرة) فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن الحصين فقال: لقد ذكرني هذا بصلاة محمد أو قال: لقد صلّى بنا صلاة محمد[3].

وبما أخرجه أحمد بسند صحيح[4]، عن أبي موسى الأشعري قال: لقد ذكرنا ابن أبي طالب ونحن بالبصرة صلاة كنّا نصليها مع رسول الله فلا أدري أنسيناها أم تركناها عمداً[5].

فالصحابي أبو مالك الأشعري كان يخاف أن يعلن عن سنّة رسول الله التي كان أمير المؤمنين علي يتقيد بها، فالتكبيرات ينص أبو موسى كأبي مالك الأشعري أنّها منسيّة أو متروكة، في حين هي غير منسية ولا متروكة عند أمير المؤمنين علي وعند

---

(١) المعجم الكبير ٣: ٢٨٠.

(٢) صحيح البخاري ١: ١٩١.

(٣) صحيح البخاري ١: ١٩١.

(٤) نص على ذلك ابن حجر في فتح الباري٢: ٢٢٤، وقال الهيثمي في المجمع ٢: ١٣١: رواه البزار ورجاله ثقات.

(٥) مسند أحمد ٤: ٣٩٢.

شيعته حتى هذه الساعة، وكذلك سنّة النبي في مسح الأقدام في الوضوء فهي الأخرى ممّا فرق (خاف) الصحابي أبو مالك من إعلانها.

ولخوف الصحابة من تناقل حديث رسول الله والتعبّد بسنّته في العصور الأولى نصوص وأخبار كثيرة، منها ما أخرجه البخاري عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**اكتبوا لي من تلفظ بالاسلام من الناس**» فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل، فقلنا: نخاف ونحن ألف وخمسمائة، فلقد رأيتنا ابتلينا حتى أنّ الرجل ليصلّي وحده وهو خائف[1].

وقد علّق على ذلك ابن حجر في فتح الباري بقوله: وأمّا قول حذيفة رضي الله عنه: فلقد رأيتنا ابتلينا...، فيشبه أن يكون أشار بذلك إلى ما وقع في أواخر خلافة عثمان من ولاية بعض أمراء الكوفة كالوليد بن عقبة؛ حيث كان يؤخر الصلاة أو لا يقيمها على وجهها، وكان بعض الورعين يصلّي وحده سراً ثمّ يصلي معه خشية من وقوع الفتنة، وقيل: كان ذلك حين أتمّ عثمان الصلاة في السفر، وكان بعضهم يقصر سراً وحده خشية الإنكار عليه، ووهم من قال أن ذلك كان أيام قتل عثمان لأنّ حذيفة لم يحضر ذلك، وفي ذلك علم من أعلام النبوة من الاخبار بالشيء قبل وقوعه، وقد وقع أشد من ذلك بحذيفة في زمن الحجاج وغيره[2].

وروى البخاري بسنده عن أبي وائل عن حذيفة قال: إنّ المنافقين اليوم شرّ منهم على عهد النبيّ ﷺ؛ كانوا يومئذ يسرّون واليوم يجهرون[3].

أقول: لا ارتياب في أنّ أكثر الصحابة القرشيين أعلنوا عن بغضهم لعلي بعد التحاق النبي بالرفيق الأعلى، ومن هذا المنطلق لا بأس باصطناع مقايسة بين قول حذيفة السابق وبين قول النبي ﷺ لعلي: «**لا يحبّك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق**»!!! وسيأتي ما يتسنّى من الكلام عن ذلك في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

وذكر الطبري: أنّ المغيرة بن شعبة كان والياً لمعاوية على الكوفة، وكان صعصعة بن صوحان رضي الله عنه يكثر ذكر عليّ ويفضله، وقد كان المغيرة دعاه فقال له: إيّاك أن يبلغني عنك أنّك تعيب عثمان عند أحد من الناس، وإياك أن يبلغني عنك أنّك

---

(١) صحيح البخاري ٤: ٣٣.

(٢) فتح الباري ٦: ١٢٤.

(٣) صحيح البخاري ٨: ١٠٠.

تظهر شيئاً من فضل عليّ علانية، فإنّك لست بذاكر من فضل عليّ شيئا أجهله، بل أنا أعلم بذلك، ولكن هذا السلطان قد ظهر، وقد أُخذنا بإظهار عيبه للناس؛ فنحن ندع كثيراً ممّا أمرنا به ونذكر الشيء الذي لا نجد منه بُدّاً؛ ندفع به هؤلاء القوم عن أنفسنا تقيةً، فإن كنت ذاكراً فضله فاذكره بينك وبين أصحابك، وفي منازلكم سراً، وأمّا علانيةً، في المسجد، فإنّ هذا لا يحتمله الخليفة لنا ولا يعذرنا فيه[1].

أقول: علينا إذا ادّعينا الإنصاف أن نطيل النظر ما سعتنا الإطالة في قول المغيرة فنحن ندع كثيراً ممّا أمرنا به ونذكر الشيء الذي لا نجد منه بُدّاً؛ ندفع به هؤلاء القوم عن أنفسنا تقيةً...!!!!

وقال المدائني: أخبرني ابن شهاب الزهري، قال: قال لي خالد القسري: اكتب لي السيرة، فقلت له: فإنّه يمر بي الشيء من سيرة علي بن أبي طالب، فأذكره؟ قال: لا، إلاّ أن تراه في قعر الجحيم[2].

وعن ابن قتيبة الدينوري أنّ مبغضي أمير المؤمنين علي: أهملوا من ذكره، أو روى حديثاً من فضائله، حتى تحامى كثير من المحدثين أن يتحدثوا بها، وعنوا بجمع فضائل عمرو بن العاص ومعاوية، كأنّهم لا يريدونهما بذلك، وإنما يريدونه[3].

قال ابن حجر في الفتح: وأخرج ابن الجوزي، من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألت أبي: ما تقول في علي ومعاوية؟ فأطرق، ثم قال: اعلم أنّ علياً كان كثير الأعداء، ففتش أعداؤه له عيباً فلم يجدوا، فعمدوا إلى رجل قد حاربه فأطروه كيداً منهم لعلي[4].

هذا، وهناك أخبار أخرى في هذا الشأن، سنعرض لها بالذكر لاحقاً إذا تسنّى لنا ذلك، أمّا ما يخص التابعين، ومن جاء بعدهم، ففي حوزتنا أرقام أخرى كثيرة..

منها ما أخرجه ابن حزم بسند صحيح عن منصور ـ هو ابن المعتمر ـ قال: حجّ الحسن البصري وحججت معه في ذلك العام، فلمّا قدمنا مكة جاء رجل إلى الحسن

---

(١) تاريخ الطبري ٤: ١٤٤.

(٢) الأغاني لأبي فرج الأصفهاني ٢٢: ٢١.

(٣) تدوين السنّة الشريفة لمحمد رضا الجلالي: ٤٩٨، عن كتاب الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة: ٤٨، طبع مصر، تحقيق محمد زاهد الكوثري.

(٤) فتح الباري ٧: ٨٣.

فقال: يا أبا سعيد إنّي رجل بعيد الشقة من أهل خراسان، وإنّي قدمت مُهلاً بالحج فقال له الحسن: إجعلها عمرة وأحل[1]، فأنكر ذلك الناس على الحسن وشاع قوله بمكة فأتى عطاء بن أبي رباح فذكر ذلك له فقال: صدق الشيخ، ولكنّا نفرق (=نخاف) أن نتكلم بذلك.

وقد علق ابن حزم على ذلك بقوله: ليس إنكار أهل الجهل حجّة على سنن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم [2].

أقول: وخوف مثل عطاء والحسن وهما من أعمدة تابعي أهل السنّة في مضماري الفتوى والرواية لدليل على أنّ سنّة النبيّ محكومة بالموت هي وأصحابها، ونلفت النظر إلى أنّ ما أفتى به عطاء والحسن فرقاً من الأمويين هو عينه الذي حدا بابن عبّاس ليقول: اللهم العنهم فقد تركوا السنّة من بغض علي، فكلاهما في مسألة الاهلال بحجة وعمرة معاً..

أضف إلى ذلك نقطة غاية في الأهمّية؛ وهي أنّ الفتاوى الواصلة إلينا اليوم عن كبار فقهاء الملّة من مثل عطاء والحسن والشعبي وكذلك الأخبار النبوية عنهم ربما تكون مشكوكة؛ فما أقرب احتمال أنّهم قالوا ما قالوا في الدين، وأفتوا ما أفتوا في شرع الله، وهم عالمون عارفون أنّ ما قالوه وما أفتوا به ليس من دين الله؛ حَذَرَ البطش؛ فنحن ـ في الحقيقة ـ لا ندري هل أنّ أقوالهم وفتاواهم هي أقوال وفتاوى وحي الخوف والفرق من أعداء علي، أم هي وحي الله وسنّة رسول الله ﷺ على الحقيقة؟؟.

أنا ـ شخصيّاً ـ أشكّ اليوم بما ينقل عنهم؛ إذ لا أدري من أيّ صنف هي، وأيّ الوحيين نزل بها؟ لكن على أيّ حال فالخبر المتقدّم نصٌ في أنّ بعضاً من علماء هذه الأمّة ممّن لا يبغض عليّاً ـ كالحسن ـ أسارى آيديولوجية ترك السنّة قهراً!!!. وممّا يدلّ على ذلك صريحاً ما أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلاّم في كتاب الأموال عن حسّان بن أبي يحيى الكندي، قال: سألت سعيد بن جبير عن الزكاة؟ فقال: إدفعها إلى ولاة الأمر!! فلمّا قام سعيد تبعته، فقلت إنّك أمرتني أن أدفعها إلى ولاة الأمر وهم

---

(١) مقصود الحسن الأهلال بعمرة وحجة معاً كما كان يفعل أمير المؤمنين علي وابن عباس، ولقد عرفت أنّ الأمويين منعوا من ذلك بغضاً لعلي.

(٢) المحلى ٧: ١٠٣.

يصنعون بها كذا، ويصنعون بها كذا؟ فقال: ضعها حيث أمرك الله..؛ سألتني على رؤوس النّاس لم أكُ لأخبرك به[١].

هذا في حين أنّ أبا عبيد أخرج عن الحسن البصري أنّه سئل نفس هذه المسألة فأجاب بأنّها تدفع إلى السلطان[٢]، والنقل عن الحسن وإن كان صحيحاً لكن من يحلف ـ بملاحظة ما مرّ ـ أنّ هذه الفتوى هي عقيدته؟؟ فمثلاً لولا أنّ حسّان ابن أبي يحيى الكندي عاود سؤال سعيد بن جبير لما عرفنا دين الله الحق الذي يدين به سعيد رضوان الله عليه..

إنّ كل هذا يدلّ على أنّ أكثر ما قيل في دين الله عن كثير من أعلام هذه الأمّة ليس هو من دين الله في شيء وإن ـ ربما ـ أخذ صبغته وشكله؛ بل هو ذلك الدين الذي نبيّه الخوف، ووحيه الفزع، وإلهه البطش، وقرآنه بغض علي وأهل البيت..

وقد ذكر الذهبي عن سهل بن الحصين الباهلي، قال: بعثت إلى عبد الله بن الحسن البصري أن ابعث إليّ بكتب أبيك، فبعث إليّ أنّه لما ثقل (=الحسن) قال لي: اجمعها، فجمعتها له وما أدري ما يصنع بها، فأتيت بها، فقال (سهل) للخادم: اسجري التنور، ثمّ أمر بها فأحرقت[٣].

أقول: نحن حيال مثل هذا النص بين احتمالين؛ فإمّا أنّ يكون سهل فرقاً خائفاً من الأمويين ممّا في كتب الحسن من أحاديث نبوية غير مرغوبة، وإمّا أن يكون الحرق تطبيقاً حرفياً لمنهج الشيخين أبي بكر وعمر من السنّة، فهما خلال مبدأ حسبنا كتاب الله أول من حرق سنّة النبي من المسلمين..، ولكن على كلا التقديرين فالسنّة النبوية التي كتبها الحسن قد حرقت تحت سلطان آيديولوجية وطريقة تفكير، وليس هو سلوكاً شخصياً..

وذكر المزي في تهذيب الكمال عن يونس بن عبيد، قال: سألت الحسن البصري قلت: يا أبا سعيد (=كنية الحسن) إنّك تقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنّك لم تدركه؟ قال: يا ابن أخي لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد قبلك، ولولا منزلتك منّي ما أخبرتك، إنّي في زمان كما ترى ـ وكان في عمل الحجاج ـ كل

---

(١) الأموال: ٥٦٧، دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى.

(٢) الأموال: ٥٦٥، دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤: ٥٨٤.

شيء سمعتني أقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو عن علي بن أبي طالب، غير أنّي في زمان لا أستطيع أن أذكر علياً [١].

أقول: ومع كون هذا الخبر ـ الصحيح ـ نصٌ في أنّ الحسن البصري لم يترك سنّة الرسول ﷺ بغضاً لعلي، ولم يتعاطَ هذه الآيديولوجية اختياراً، إلاّ أنّه مع ذلك أسيرٌ لها شاء أم أبى.

ولعلّ ما ينحو بالحسن البصري هذا المنحى هو أنّ له طريقة من التفكير ذكرها لنا الطبري بأمانة حيث قال: قال الحسن: أربع خصال كنّ في معاوية لو لم يكن فيه منهنّ إلاّ واحدة لكانت موبقة؛ انتزاؤه على هذه الأمة بالسفهاء، حتى ابتزها أمرها بغير مشورة منهم، وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة، واستخلافه ابنه بعده سكيراً خميراً يلبس الحرير ويضرب بالطنابير، وادّعاؤه زياداً، وقد قال رسول الله ﷺ: «**الولد للفراش وللعاهر الحجر**» وقتله حجراً، ويل له من حجر وأصحاب حجر مرتين[٢].

وذكر الذهبي وابن عساكر أنّ عطاء بن السائب قال: سمعت عبدالله بن شداد يقول: وددت أنّي قمت على المنبر من غدوة إلى الظهر، فأذكر فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم أنزل، فيضرب عنقي[٣]. وهو نص ظاهر في المطلوب.

وذكر ابن سعد والبلاذري والذهبي والفسوي وغيرهم بسند صحيح أنّ الأعمش قال: رأيت ابن أبي ليلى وقد ضربه الحجاج، وكأنّ ظهره مسح (=كساء خشن) وهو متكئ على ابنه وهم يقولون له: العن الكذابين، فيقول: لعن الله الكذابين فيسكت برهة ثمّ يقول (=على الابتداء لا على الوصل): علي بن أبي طالب، عبدالله بن الزبير، المختار ابن أبي عبيد. قال: وأهل الشام كأنهم حمير لا يدرون ما يقصد، وهو يخرجهم من اللعن[٤].

أقول: كذلك هو نصٌ في أنّ ابن أبي ليلى وإن لم يك من مبغضي علي إلاّ أنّه أحد صرعى الآيديولوجية.

---

(١) تهذيب الكمال للمزي ٦: ١٢٤.

(٢) تاريخ الطبري ٤: ٢٠٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣: ٤٨٩، تاريخ مدينة دمشق ٢٩: ١٥١.

(٤) أنساب الأشراف٧: ٣٨٢، سير أعلام النبلاء ٤: ٢٦٤، المعرفة والتاريخ ٢: ٦١٨، طبقات ابن سعد ٦: ١١٢، حلية الأولياء ٤: ٣٥١.

وأخرج البلاذري عن أبي نعامة، قال: دعا الحجاج بعلماء البصرة وفقهاء الكوفة، قال (الراوي): فدخلنا عليه ودخل الحسن البصري رحمه الله آخر من دخل، فقال الحجاج: مرحبا بأبي سعيد مرحباً بأبي سعيد، إليّ إليّ، ثم دعا بكرسي ووضع إلى جنب سريره، فقعد عليه، فجعل الحجاج يذاكرنا ويسألنا، إذْ ذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه فنال منه ونلنا منه مقاربة له وفرقاً من شره، والحسن ساكت عاض على إبهامه، فقال الحجاج: يا أبا سعيد، مالي أراك ساكتا؟ قال: ما عسيت أن أقول؟ قال: أخبرني برأيك في أبي تراب، قال: سمعت الله جل ذكره يقول: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ فعلي ممّن هدى الله من أهل الإيمان..؛ فأقول: ابن عم النبي عليه السلام، وختنه على ابنته، وأحب الناس إليه، وصاحب سوابق مباركات سبقت له من الله، لن تستطيع أنت ولا أحد من الناس أن يحظرها عليه، ولا يحول بينه وبينها، وأقول: إنّه قد كانت لعلي ذنوب والله وحده حسيبه (وفي رواية إحياء علوم الدين للغزالي: قال الحسن: إنّه إنْ كانت له هنات فالله حسيبه) والله ما أجد فيه قولا أعدل من هذا؛ فبسر وجه الحجاج وتغير، وقام عن السرير مغضباً، فدخل بيتا خلفه وخرجنا، قال عامر الشعبي: فأخذت بيد الحسن فقلت له: يا أبا سعيد، أغضبت الأمير وأوغرت صدره، فقال: إليك عنّي يا عامر، يقول الناس: عامر الشعبي عالم أهل الكوفة، أتيت شيطاناً من شياطين الإنس تكلمه بهواه وتقاربه في رأيه! ويحك يا عامر، هلاّ اتقيت إن سئلت فصدقت أو سكت فسلمت، قال عامر: يا أبا سعيد قلتها وأنا أعلم ما فيها، قال الحسن: فذاك أعظم في الحجة عليك وأشد في التبعة[1].

أقول: تأمّل قول عامر الشعبي: يا أبا سعيد قلتها وأنا أعلم ما فيها؛ فهو نصّ آخر في أنّ كثيراً من علماء الأمّة لا يبغضون عليّاً، بل ربّما يحبّونه، لكن الحب وعدم البغض لا يكفيان الشعبي للتحرر من فكّي سبع الآيديولوجية فلاحظ بدقّة.

---

(١) أنساب الأشراف ١٣: ٣٨٩ ـ ٣٩١ دار الفكر بيروت، إحياء علوم الدين للغزالي١: ١٢٥٥ طبع القاهرة / دار الشعب.

وعن عقبة بن عبد الغافر الأزدي وعبد الله بن غالب الجهضمي قالا للحسن البصري: إنّ الحجاج أمات السنّة وانتهك المحارم، وقتل على الظنّة وأخاف المسلمين[1]، فلاحظ قولهما: أمات السنّة!!.

وذكر ابن الأثير في أسد الغابة عن الزهري، قال: سمعت سعيد بن جناب يحدث عن أبي عنفوانة المازني قال: سمعت أبا جنيدة جندع بن عمرو بن مازن قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: « **من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**» وسمعته وإلاّ صُمّتا يقول وقد انصرف من حجة الوداع فلما نزل غدير خم قام في الناس خطيباً وأخذ بيد علي وقال: «**من كنت وليه فهذا وليه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**» قال عبيد الله: فقلت للزهري: لا تحدث بهذا بالشام وأنت تسمع مل ء أذنيك سب عليّ فقال: والله أنّ عندي من فضائل علي مالو تحدثت بها لقتلت[2].

أقول: ومع معرفة الزهري بذلك، نجده يضرب بفضائل علي صفحاً ليكون أبرز أعوان البغي الأموي فيما سيأتي تفصيله؛ ثمّ ها أنت ترى أنّ حجر الأساس لمشروع ترك السنّة هو تغييب فضائل علي وما تقيّد ـ هو ـ به من سنّة رسول الله؛ فأبجديّات الآيديولوجية مطويّة في ذلك!!!.

وذكر أبو العبّاس المبرّد في الكامل حكاية طويلة حاصلها أنّ الحجاج سأل بعض الفقهاء (=الشعبي) عن فتاوى الصحابة في الإرث، فسرد له ما قاله الخليفة أبو بكر وعثمان بن عفان وابن مسعود وزيد بن ثابت، فسأله الحجاج: فما قال أبو تراب؟ فذكر له الشعبي ما قال، فأطرق (=الحجاج) ساعة ثمّ قال: فإنّه المرءُ يُرْغَبُ عن قوله[3]!! وقد علّق على ذلك الشيخ المرصفي في رغبة الآمل قائلاً: كذب الحجاج؛ وإنّما حمله على ذلك بغضه لأمير المؤمنين علي، ومذهبه (=علي) في الجدّ هو المذهب الحقّ[4].

وممّا يناسب ذكره أنّ الإمام النسائي رحمه الله دخل دمشق فذكر فضائل علي رضي

---

(١) أنساب الأشراف١٣: ٣٩١ دار الفكر / بيروت.

(٢) أسد الغابة١: ٣٠٨.

(٣) الكامل للمبرد ١: ٣٦٦. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٤) رغبة الآمل ٣: ١٧٩، عن هامش كامل المبرد ١: ٣٦٦.

الله عنه فقيل له: فمعاوية؟! فقال: ما كفاه أن يذهب رأساً برأس حتى نذكر له فضائل؛ فدُفع في خصيتيه حتى أشرف على الموت، فأخرج فمات بالرملة أو فلسطين سنة ثلاث وثلاثمائة وحمل للمقدس أو مكة فدفن بين الصفا والمروة [١].

وممّا يناسب ذكره أيضاً أنّ يحيى بن معين قال: سمعت أنّ وكيع بن الجراح لا يحدث بفضائل علي زماناً حتى قلت له: لم لا تحدث بها؟ فقال: إنّ الناس يحملون علينا فيها وحدّث بها [٢].

أقول: وتاريخ ذلك في العهد العبّاسي، وعلى الأرجح في عهد المأمون، والمناسبة في قول وكيع: يحملون علينا، هي التي ساقتنا لذكره هنا، مع أنّ عهد يحيى بن معين فترة ذهبية لنشر فضائل علي وسنّة النبي كما سيتضح لاحقاً فقس الحال على الفترة المظلمة؛ فترة معاوية والحجاج مثلاً.

فالأمويون على أيّ حال غيّروا معالم السنة النبوية في الشرع وفي الفضائل وفي العقيدة في ظل مشروع بغض علي، والذي هو في الحقيقة مشروع لقتل سنة النبي التي كان علي يتقيد بها على حد تعبير الإمام السندي، وإذا كان الأمر كذلك فليس لدينا ارتياب في أنّ سنة النبي صلى الله عليه وآله والتي هي منهج أمير المؤمنين علي والصحابة العلويين في تمثيل الدين، محكومة بالموت، سواء أكان ما يتقيد به نفس أمير المؤمنين علي أم ما ناء بحمل بعضه الصحابة العلويون كابن مسعود وحذيفة وعمار وغيرهم، وهذا علاوة على أنّ ابن مسعود من أعداء بني أمية، وحسب أحدهما سبباً لأن يترك الأمويون وأذنابهم سنة النبي التي يتوسطها ويحكمون عليها بالقتل بطريقتهم المعروفة.

الأمويون يطعنون بشخصية ابن مسعود

ولم يقف الأمر على ترك السنة بغضاً لعلي بتلك الصيغة الظاهرة، فهناك صيغ مبطنة أثبت الأمويون من خلالها أنّهم ذو قدرة عالية في استغلالها من أجل هذا المشروع، فلهم محاولات ناجحة نسبياً في تسقيط شخصيات الصحابة الذين يفهمون الدين على طريقة تفكير الرسالة، وحسبك أنّ عمر بن عبد العزيز وكثير غيره لم يكونوا يعلمون أنّ أمير المؤمنين علياً من أهل بدر...، وفيما يخص ابن مسعود نحى الأمويون منحى آخر، فقد نسبوا إليه أنّه لا يرى المعوذتين من القرآن، ويحز في النفس

---

(١) فيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي ١: ٣٣.

(٢) تاريخ ابن معين ١: ٣٢٠.

أن تكون هذه الرؤية عقيدةً لكل أهل السنة وبعض كتّاب الشيعة في هذا الصحابي؛ إذ لا أدري على أيّ ثوابت التاريخ والمنطق تنطلي هذه الكذبة؟.

وإذا استطاع الأمويون أن يقللوا من شأن ابن مسعود أمام المسلمين في مستواه القرآني بهذا الشكل، فلا ريب في أنّهم وتحت شعار بغضاً لعلي سيحطون من قدر سنّة النبي يتوسطها بأساليب شتى!!!.

هذا في العهد الأموي، أما في العهد العباسي فقد أغنانا ابن قتيبة عن تطويل الكلام وهو ينقل عن المنصور الدوانيقي ما هو نص في هذا الشأن..

قال المنصور لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله، ضع هذا العلم ودونه، ودون منه كتباً، وتجنب شدائد ابن عمر ورخص ابن عباس وشواذ ابن مسعود وأقصد إلى أواسط الأمور وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة[1].

خلاصة الكلام في حال ابن مسعود

١ ـ مات على الطريقة المحمودة، ففي أخريات حياته مال إلى أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب بعد أن كان عمري الهوى قرشي النزعة، وآية ذلك أنّ بني أمية ناصبوه العداء إلى درجة أنّهم ضربوه فمات.

٢ ـ ولأجل ذلك فأحاديثه عن رسول الله بنحو كلي مشكوكة وإن كان فيها ما هو صالح ومستقيم، إذ هو قبل أن يميل إلى أمير المؤمنين علي كان يكتم فضائل أهل البيت، فقد أماث بالماء ما كان مكتوباً منها في صحف، كالصحيفة التي جائوا بها إليه من اليمن، تطبيقاً حرفياً لشعار: حسبنا كتاب الله.

٣ ـ وبعد أن أظهر ميوله العلوية أو بعد أن ناصبه بنو أمية العداء وتحت شعار: تركوا السنة من بغض علي لا يبقى لدينا احتمال في أنّ الأمويين لم يقفوا ساكتين بل سعوا في تغيير معالم السنة النبوية التي يرويها ابن مسعود في إطار ميله العلوي.

وزبدة القول: لا يصح في ضوء هذه الملابسات الركون إلى كل ما ينسب إلى ابن

---

(١) الإمامة والسياسة ٢: ١٧٩. هذا ما المنصور لمالك في أول لقاء بينهما، ولكنه ما لبث أن أمره بأن يدون الناس كتاباً ليس فيه عن غير عبد الله بن عمر، كما أوضحنا ذلك في الفصل الرابع من كتابنا عبد الله بن عمر.

مسعود من أحاديث النبي صلى الله عليه وآله، إذ أنّ كل أحاديثه إلا ما خرج بالدليل أسيرة لشعارين: الأول: حسبنا كتاب الله والثاني: شعار تركوا السنة من بغض علي، ولا ريب في أن أحدهما كاف للشك فيما ينسب إليه من سنة النبي التي يتوسط هو في نقلها، خاصّة إذا كان الراوي عنه أحد أسرى آيديولوجية ترك السنّة.

ولا بأس بالإشارة إلى أنّ كشف حال هذا الصحابي يحتاج إلى دراسة موسعة مستقلة، وهو لا يناسب دراستنا هذه، بيد أنّ الذي سردناه يكفي لإيضاح معالم شخصيته المؤثرة في عملية الاحتجاج بالسنة..

وثمّة تتمّة أو ضابطة تخصّه وتخص غيره من الصحابة العلويين نتوخى من خلالها إثبات إمكانية الاحتجاج بكثير من مرويات ابن مسعود عن رسول الله ومن يرى رؤياه في العقيدة والدين حسب معايير معينة ستأتيك قريباً، وذلك لأنّ حاله ليست حال أمّ المؤمنين عائشة وأبي هريرة وابن عمرو وابن عمر ومن كان على هذه الشاكلة، فانتظر ذلك!!.

أنس بن مالك
وآيديولوجية مواجهة علي

هو خادم النبي ﷺ، جاءت به أمّه إلى رسول الله ﷺ تعرض عليه أن يكون له ﷺ خادماً، فقبله النبي وله من العمر عشرة أعوام، وكانت مدة خدمته ما بين التسع والعشر سنين، وحينما استأثر الله النبي لخير جوار كان أنس شاباً في عقده الثاني..، روى هذا الصحابي عن رسول الله فأكثر، زهاء ٢٠٠٠ رواية أو ما يقرب من ذلك، ولم يكن هذا الرجل علوياً في هواه، ولا كان له ميل هاشمي، وفي ضوء ما بين أيدينا من نصوص، فالرجل كان قرشي النزعة، بل إنّ الخليفة عمر كان يميل إليه ميلاً غريباً، ولكن مع ذلك لا يقاس بالباقين، فخصومته لعلي ليست شديدة كخصومة معاوية وابن عمر وأبي موسى الأشعري وغيرهم..

يحدثنا موسى ابنه قال: بعث أبو بكر ـ لمّا اسْتُخْلِف ـ أنسَ بن مالك إلى البحرين للسعاية (جمع المال) وحينما علم عمر قال: ابعثه فإنّه لبيب كاتب، قال: فبعثه، فلما قُبضَ أبو بكر قدم أنس على عمر، فقال عمر: هات يا أنس ما جئت به، قال: يا أمير المؤمنين البيعة أولاً قال: نعم، قال: فبسط يده، قال: على السمع والطاعة..

فقال عمر: أمّا ما كان كذا كذا فاقبضوه، وما كان من المال فهو لك!!!.

قال ابن عون: فلا أدري، أقصر على بني النجار (=قوم أنس) أو قال: أنت أكثر خزرجي فيها مالاً[1].

أقول: فهذه ثروة طائلة، إذ هي مجموع جباية سنتين مدة خلافة أبي بكر، ولكن في هذا ريبة، إذ من سوغ للخليفة عمر أن يؤثر أنساً بهذا المال الكثير، وما هي دوافع ذلك؟!!!.

تتبعنا حال أنس فوجدناه قرشي النزعة بما تحمل الكلمة من معنى، وكان يكتم فضائل أهل البيت شأن كل الصحابة القرشيين من أهل الهوى القرشي..

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣: ٤٠١، وفي السير أيضاً أنّ أنساً استكثر المال للغاية، فأبى عليه عمر إلاّ أن يأخذه.

ذكر ابن قتيبة في معارفه أنّ أمير المؤمنين علياً نشد الناس في قول النبي صلى الله عليه وآله: «**من كنت مولا فعلي مولاه**» فشهد اثنا عشر رجلاً من الأنصار، وأنس بن مالك في القوم لم يشهد. فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: «يا أنس»! فقال: لبيك. قال: «ما يمنعك أن تشهد وقد سمعت ما سمعوا». قال: يا أمير المؤمنين: كبرت ونسيت. فقال عليه السلام: اللهم إن كان كاذباً فاضربه ببياض ـ أو بوضح ـ لا تواريه العمامة، قال طلحة بن عميرة (راوي الحديث) فأشهد بالله لقد رأيتها بيضاء بين عينيه[1].

وقد ذكر ذلك ابن كثير فقال: وقال عبد الله بن أحمد: حدثنا أحمد بن عمير الوكيعي، حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا الوليد بن عقبة بن ضرار القيسي، أنبأنا سماك، عن عبيد بن الوليد القيسي قال: دخلت على عبد الرحمن بن أبي ليلى، فحدثني أنه شهد علياً في الرحبة قال: أنشد بالله رجلاً سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهده يوم غدير خم إلاّ قام ولا يقوم إلا من قد رآه فقام اثنا عشر رجلا فقالوا: قد رأيناه وسمعناه حيث أخذ بيده يقول: «**اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره وأخذل من خذله**» فقام إلاّ ثلاثة لم يقوموا فدعا عليهم فأصابتهم دعوته[2].

وقد ذكر العلماء أنّ أنساً كان قد ابتلي هو ومعيقيب دون الصحابة، منهم المزي في تهذيب الكمال في قوله: قال العجلي: لم يبتل أحد من أصحاب النبي إلاّ رجلان: معيقيب وأنس بن مالك، كان به وضح[3].

الأمر الذي يعلن عن أنّ أنس بن مالك لا يرى حرجاً بكتمان الهدى والعلم، فهو على هذا يخوض في آيديولوجية ترك السنة من بغض علي بالضرورة.

وقال عمرو بن دينار: قال محمد بن علي الباقر: رأيت أنس بن مالك أبرص، وبه وضح شديد، ورأيته يأكل فيلقم لقماً كباراً[4].

---

(١) المعارف لابن قتيبة: ٣٢٠ وفي طبعة أخرى: ٢٥١، شرح ابن أبي الحديد ٤: ٧٤، و١٩: ٢١٧، وخرج ابن أبي الحديد ٢: ٤٣٥ عن زيد ابن أرقم وكان حاضراً أنّه أمسك عن الشهادة، فدعا عليه أمير المؤمنين علي بالعمى فعمي.

(٢) البداية والنهاية ٥: ٢٣٠.

(٣) تهذيب الكمال ٣: ٣٧٥، والوضح: البرص.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣: ٤٠٥.

مضافاً إلى ذلك فأنس فيما يظهر كان من المدلسين تدليس الإيهام مثل أبي هريرة؛ فهو ينسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يسمعه منه، فقد روي أنّه حدّث بحديث عن الرسول ﷺ فقال له رجل: أأنت سمعته من رسول الله؟ فغضب أنس غضباً شديداً وقال: والله ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله ص[1].

أقول: وهذا نص في أنّ أنساً ينسب إلى رسول الله ما لم يسمعه منه!.

وروى عنه بسند صحيح أنّه قيل له: ألا تحدثنا؟ فقال: يا بني إنّه من يكثر يهجر[2].

أقول: إنّ أنس بن مالك في الوقت الذي يقول هذا نجد أنّ له زهاء ٢٠٠٠ رواية، وهو كم ضخم ينبغي الوقوف عنده!!! والذي نذهب إليه على ضوء ما تقدم هو أنّ أحاديثه الكثيرة هذه ليس فيها بأس على نظام الحكم اللاعلوي، وفي غير هذه الصورة، فشعار إنّه من يكثر يهجر هو المقدم، ولو أمعنت النظر في هذا الشعار جيداً تجده يصب في قنوات شعار عمر: حسبنا كتاب الله، أو هما وجهان لعملة واحدة.

بعض خصوم علي يروون في فضائله، لماذا؟؟

في الواقع هناك حقيقة تقول: إنّ مثل أنس بن مالك وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وأبي هريرة وغيرهم يروون في فضائل علي أو يروون بأنّ الحق معه، بل في أحايين أخرى يروون أنّ أعداءه هم أهل الباطل وما شاكل، فما هو تفسير هذه الظاهرة؟.

أقول: والمسألة لا تقتصر على فضائل علي بل إنّ كثيراً من مروياتهم عن النبي ﷺ صحيحة وهي لا تنسجم مع تلكم الشعارات اللاعلوية كشعار حسبنا كتاب الله وإنّه من يكثر يهجر كما قال أنس و....

وجواب ذلك هو أنّ ما روي في فضائل أهل البيت وما يمثل سنة النبي الصحيحة من خلال خصوم علي من الصحابة كابن عمر وأنس وغيرهما إنّما حصل في أخريات حياتهم، لمّا ندموا على ما فرّطوا في جنب الله ورسوله وعلي بن أبي طالب، وهذا هو ما

---

(١) تهذيب الكمال ٣: ٣٧١.

(٢) طبقات ابن سعد ٧: ٢٢.

ثبت عن كثير منهم كعائشة، وعبد الله بن عمر، وابن عمرو بن العاص، وابن مسعود، وأنس بن مالك، وغيرهم، ولكن ما يؤسف له أنّ ما رووه غيض من فيض، إذ أنّ آحادهم بعد أن يندم لا يبقى في الدنيا إلاّ ساعات أو أياماً أو أشهراً على أبعد التقادير، وهي مدّة غير كافية لسدّ الرمق، بل هي لا تزيد العطشان إلاّ عطشاً، لذلك فلا ريب في أنّهم مؤاخذون على ذلك أشد المؤاخذة، وأنس بن مالك من هؤلاء، وحسبك أنّ الحجاج بن يوسف ختم على عنقه أو على يده بأنّه عبد أو عتيق الحجاج[1] وقد قال له الحجاج مرة: يا خبيث، جوال في الفتن[2]، وهي أسباب كافية للندم..

ومن هذا القبيل استهزاء معاوية بعائشة وقتل أخويها محمداً وعبد الرحمن، واستهزاء الحجاج بعبد الله بن عمر نفس الشيء، قادر على إحياء ثورة الندم، وما فعله عثمان بابن مسعود هو الآخر يصب في هذا المجرى، على ما بينهم من تفاوت، وسيأتي مزيد بسط في هذه النقطة.

ولذلك لا نعدم الرواية الصحيحة السليمة عن رسول الله خلال أنس؛ فمثلاً روى البيهقي بسند صحيح قال: خطب الحجاج بن يوسف الناس فقال: اغسلوا وجوهكم وايديكم وارجلكم، فاغسلوا ظاهرهما وباطنهما وعراقيبهما فإنّ ذلك أقرب إلى جنّتكم، فقال أنس: صدق الله وكذب الحجاج، قال تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[3] قال الراوي: قرأها جراً[4]. وغير ذلك الكثير.

وقال ابن أبي الحديد: وروى عثمان بن مطرف أن رجلاً سأل أنس بن مالك في آخر عمره عن علي بن أبي طالب، فقال: إنيّ آليت ألا أكتم حديثاً سئلت عنه في علي بعد يوم الرحبة[5]، ذاك رأس المتقين يوم القيامة، سمعته والله من نبيكم[6].

ونعود لنذكّر بأنّه لا دليل عندنا يلوي العنق في أنّ أنساً وبعض الآخرين؛

---

(١) ثقات ابن حبان ٤: ٤٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣: ٤٠٢.

(٣) المائدة: ٦.

(٤) سنن البيهقي ١: ٧١، تفسير الطبري ٦: ١٧٥.

(٥) المقصود من الرحبة: ساحة مسجد الكوفة، وقد ذكرنا لك أنّ علياً أشهده فلم يشهد فدعا عليه بالبياض فابرص.

(٦) شرح نهج البلاغة ٤: ٧٤.

صحابة أو غيرهم كانوا يبغضون علياً بغضاً شخصياً قلبياً، ولكن في نفس الوقت لدينا أدلةٌ دامغة على أنّ مثل أنس كان أسيراً لآيديولوجية بغض علي؛ وحسبنا في ذلك أنّه كان عوناً لخصوم علي، ولم يشهد مع علي شيئاً من حروبه، مضافاً إلى أنّه بايع معاوية ويزيد ومروان وغيرهم على الخلافة، وأهم من ذلك أنّه ترك رواية السنّة المتقاطعة من تلك الآيديولوجية، وغير ذلك من ثوابت التاريخ..

عائشة تجزم بأنّ أنساً لا علم له بحديث رسول الله

روى ابن عساكر في تاريخه بسنده عن هشام بن عروة أخبره عن أبيه عن عائشة قالت: ما علم أنس وأبي سعيد الخدري بحديث النبي ﷺ!!! وإنّما كانا صغيرين[1].

وهذا النص في الواقع بمثابة إشكالية أخرى تضاف إلى قائمة الإشكاليات السابقة، وهي بحد ذاتها تضع مرويات أنس مضافاً إلى أبي سعيد الخدري موضع الشك، ففي ضوء صريح النص وما تفهم أم المؤمنين فإنّ الصغر له تأثير سلبي على مرويات مثل أنس وأبي سعيد الخدري، وإن كان ربما ليس له ذلك الأثر في بقية المتحملين للرواية من الصغار الآخرين..، وثمّة شيء آخر وهو أنّ الرسول اختاره الله للملكوت الأعلى وأنس في العقد الثاني من عمره، وحينما أشهده أمير المؤمنين علياً على قول الرسول ﷺ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» قال: كبرت ونسيت، فماذا يسمّى هذا؟ وكيف يقول كبرت ونسيت وهو ما زال يافعاً؟!!. وهل ينسى الصغير مع ما قيل من أنّ الحفظ في الصغر كالنقش على الحجر؟.

نحن إذا سلمنا كبره ونسيانه (مع أنّه كان شاباً وقتئذ) فالأخذ بمروياته مشكل، لأنّه ينسى، والاحتجاج بأمثاله مجازفة واضحة، وعلى أيّ تقدير فاعترافه بالنسيان يعط مصداقية واضحة لما فاهت به أم المؤمنين عائشة، ولعلك تعلم أنّ أثر النسيان في عملية نقل الرواية كبير؛ لقوة احتمال التصحيف بل التحريف في محتوى المنقولات النبوية؛ خاصّة وأنّ الحرف الواحد لا ينطق به النبي إلاّ في إطار كونه وحي يوحى، والمشتغلون في علوم الحديث يعلمون أنّ الحرف الواحد في كثير من الأحيان يغير حكم الله من ذات اليمين إلى ذات الشمال.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٢٠: ٣٩٣.

عناصر الآيديولوجية (= الخلاصة)

١- كان أنس إسيراً لشعار حسبنا كتاب الله، وكان يكتم فضائل علي.
٢- خالط الأمويين وناصرهم وبايعهم على الخلافة، لكنّه لم يقاتل معهم.
٣- لم يشهد مع علي شيئاً من حروبه ولم ينصره.
٤- ندم على ما فرّط.

أبو سعيد الخدري
وآيديولوجية مواجهة علي

سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي، استشهد أبوه يوم أحد، وأبو سعيد استصغره النبي صلى الله عليه وآله في ذلك اليوم، شهد معظم غزوات النبي، وقد روي أنّه من نجباء الصحابة ومن علمائهم، روي عنه ١١٧٠ حديثاً من دون المكرر، وعموماً وبغض النظر عن بعض الهنات مات هذا الصحابي ـ فيما أظن ـ على الطريقة المحمودة، وفي واقعة الحرة أنجاه الله من أيدي أذناب الأمويين بأعجوبة بعد أن عانق الردى ورآه بأمّ عينيه، وفيها أخذت منه البيعة لقاتل الحسين يزيد بن معاوية على أنّه عبد له، شأنه في ذلك شأن كل مسلمي مدينة رسول الله الذين تسلط عليهم يزيد بطغيانه..

لكن مع ذلك فالأخذ بمروياته ـ هو الآخر ـ على نحو العموم مشكل، فنحن إذا طوينا صفحة البحث في الصحابة المحدثين تواجهنا نفس المشكلة في محدثي التابعين ممّن روى عن أبي سعيد وعن غيره عن النبي، وفي الفصل اللاحق سيوقفنا البحث على أنّ طريقة تفكير التابعين هي عين طريقة تفكير الصحابة خصوم علي، بل إنّ أولئك التابعين كانوا صقوراً محلقين في فضاء تلك الطريقة من التفكير..

لكن مع ذلك لا تترك روايات مثل أبي سعيد بعموم، لاحتمال صحة النسبة إليه عن رسول الله، فمع ملاحظة أنّه من أهل الطريقة المحمودة أو مات عليها على المظنون، فالأصل في مروياته القبول إلاّ إذا دلّ الدليل على العكس، كما أنّ الأصل في مرويات مثل أبي هريرة وعبد الله بن عمرو عدم القبول إلاّ إذا دلّ الدليل على العكس أيضاً..

رواية في عثمانية أبي سعيد!!

ولا بـدّ من الإشارة إلى أنّ الطبري ذكر عن عبدالله بن الحسن قال: لمّا قتل عثمان رضـي الله عـنه بايعت الأنصار عليّاً إلاّ نفيراً يسيراً منهم حسان بن ثابت وكعب بن مـالك ومسـلمة بـن مخلـد وأبـو سعيد الخدري ومحمد بن مسلمة والنعمان بن بشير وزيـد بـن ثابت ورافع بن خديج وفضالة بن عبيد وكعب بن عجرة؛ كانوا عثمانية، فقـال رجـل لعبد الله بن حسن: كيف أبى هؤلاء بيعة علي وكانوا عثمانية؟؟ قال: أمّا حسـان فكان شاعراً لا يبالي ما يصنع، وأمّا زيد بن ثابت فولاه عثمان الديوان وبيت المال فلمّا حصر عثمان قال: يا معشر الانصار كونوا أنصار الله مرتين، فقال أبو أيوب: مـا تنصـره إلاّ أنّـه أكثر لك من العضدان (=النخيل) فأمّا كعب بن مالك فاستعمله على صدقة مزينة وترك ما أخذ منهم له...، قال وحدثني من سمع الزهري يقول: هرب قـوم مـن المدينـة إلى الشـام ولم يبايعوا علياً ولم يبايعه قدامة بن مظعون وعبد الله بن سـلام والمغـيرة بـن شـعبة وقـال آخـرون: إنّمـا بايع طلحة والزبير علياً كرهاً، وقال بعضهم: لم يبايعه الزبير...[1].

أقـول: فلـو ثبـت هـذا الخبر ـ سنداً ومتناً ـ يتوضح أنّ أبا سعيد هو الآخر أسيرٌ لآيديولوجـية الخصـومة مـع علـي، وأنّه عثماني الهوى لم يبايع أمير المؤمنين علياً على الخلافـة ونصرة الدين، وهو على هذا يضاف إلى قائمة أسرى الآيديولوجية بل قائمة أربابهـا، لكـن مع ذلك، وسواء ثبتت عثمانيته أم لم تثبت ففيما بين أيدينا فضلاً عن سـيرته المحمـودة أنّـه ـ كالآخـرين ـ نـدم عـلى التفريط في نصرة علي، وأنّه من أهل الطريقة المحمودة..

رواية في ندم أبي سعيد

روى الـبخاري في تاريخه عن عبد الله بن شريك، عن سهم بن حصين الأسدي: قدمـت مكـة أنا وعبد الله بن علقمة ـ قال ابن شريك: وكان ابن علقمة سباباً لعلي فقلت: هل لك في هذا؟ يعني أبا سعيد الخدري ـ فقلت: هل سمعت لعلي منقبة؟ قال: نعم، فإذا حدثتك فسل المهاجرين والأنصار وقريشاً..؛ قام النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) تاريخ الطبري ٣: ٤٥٢.

يوم غدير خم فأبلغ فقال: «**ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم**»؟ أدن يا علي! فدنا فرفع يده ورفع النبي صلى الله عليه وسلم يده حتى نظرت إلى بياض إبطيه فقال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» سمعته أذناي، قال ابن شريك: فقدم عبد الله بن علقمة وسهم فلمّا صلينا الفجر قام ابن علقمة قال: أتوب إلى الله من سب علي[1].

أقول: وفي سنده سهم بن حصين أورده ابن حبّان في كتاب الثقات[2]، فبغض النظر عن هذا السند المقبول، فمضمونه مشفوع بمسلّمات تاريخية دامغة، فإذا كان مثل أم المؤمنين عائشة والزبير ـ فيما يروى عنه ـ وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وسعد بن أبي وقاص وغيرهم من خصوم علي قد ندموا على ما كانوا عليه وهم أشد الصحابة خصومة لأمير المؤمنين علي بإطلاق، فقس الأمر على مثل أبي سعيد الذي لم يدل دليل تاريخي ـ سمين ـ على أنّه كان خصماً كبقية الخصوم..

بكل حال هناك معايير على ضوئها نطمئن بصدور ما يصدر من روايات نبوية عن أبي سعيد وعن غيره.

المعايير الكبرى لأخذ الحديث النبوي من الصحابة

نؤكد على أنّ هذه المعايير ليست خاصة بأبي سعيد الخدري فقط، بل تعمّ غيره، كجابر بن عبد الله الأنصاري وعبد الله بن مسعود وغيرهما، وأكثر من ذلك فحتّى الروايات المنسوبة إلى أمير المؤمنين علي والحسن والحسين وعبد الله بن عباس المنثورة في الكتب الأسيرة لتلك الآيديولوجية لا تخرج عن حكومة هذه المعايير، إذ ما يدرينا فلعل كثيراً ممّا نسب إلى علي مكذوب عليه، بل هذا هو الأصل مع ضعف المضادّات الحيوية لفايروس الأيديولوجية خلال العهدين الأموي والعبّاسي، وهذا هو ما يمثل أمامنا فعلاً، فإذا كان أعداؤه جادّين في تسقيط شخصية كل صحابي أبرز شيئاً من ميله العلوي كما فعلوا مع ابن مسعود وابن عباس فقس الأمر على أمير المؤمنين علي نفسه، والأمور التي شنّعوا بها على علي مذكورة في كتب القوم منها ما أخرجه

---

(١) تاريخ البخاري الكبير٤: ١٩٣.

(٢) ثقات ابن حبّان٤: ٣٤٤.

البخاري عن المسور بن مخرمة أنّ علياً أراد أن يخطب بنت أبي جهل فغضبت فاطمة فقال النبي: «**فاطمة بضعة مني يغضبني ما أغضبها**» وهذا فضلاً عن كونه مكذوباً على فاطمة وعلي[1] يهدف منه تخفيف حدة المؤاخذة على الشيخين أبي بكر وعمر، إذ قد ماتت فاطمة عليها السلام وهي غاضبة واجدة عليهما، بل لم تأذن في وصيّتها أن يُؤْذَنَا بها بعد أن يصطفيها الله لخير جوار، فلقد أوصت أرواحنا لها الفداء كما أعلنت مصادر التاريخ المعتمدة بتضييع قبرها الشريف كيما لا ينال الشيخان شرف الصلاة على جثمانها المقدّس..

فالذي لا ينبغي الإغفال عنه هو أنّ المرويات المنسوبة إلى أمير المؤمنين وإلى الحسن والحسين وإلى فاطمة وإلى عموم الصحابة العلويين على ما بينهم من تفاوت في درجة الانتماء لله وللرسول، يحتمل فيه أنّه مكذوب عليهم، ومن ثمّ فهذا الأمر يجعلنا موضوعيين مع مرويات خصوم أمير المؤمنين علي من الصحابة كعبد الله بن عمر وعائشة وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وبقية هذا اللفيف، فبالنظر إلى هذه الملابسات، هناك معايير للأخذ بالرواية المنسوبة إلى النبي عبر كل الصحابة بلا استثناء، وهي على وجه السرعة كالآتي..

١ ـ كل رواية لا تتفق مع طريقة أهل البيت عليهم السلام (=العترة)، تسقط عن الاعتبار والحجية، لأنّ اعتبارها تكذيب للرسول القائل: «**كتاب الله وعترتي لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**» وقول الرسول هذا لا يمكن الغض عنه، لأنّه متواتر وواضح الدلالة.

٢ ـ كل رواية عن الرسول ومن أيّ صحابي، يلوح منها التأييد لبني أمية فهي مكذوبة عليه ﷺ، للتيقن بأنّ بني أمية أهل بغي، ويستحيل ـ عقلاً وشرعاً ـ أن يوجد في كلام الرسول ما فيه تأييد للبغي، والنصوص في بغض النبي لهؤلاء القوم ـ وبالعكس ـ كثيرة يحتاج جمعها لرسالة..؛ منها ما أخرجه الحاكم بسنده عن أبي برزة الأسلمي قال: كان أبغض الأحياء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بنو أمية و...، وقد قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ومثله قال الذهبي[2].

ومعلوم أنّ بغض النبي ليس بغضاً شخصياً، بل لا يمكن أن يكونه، وليس هو

---

(١) سنعرض لذلك لاحقاً بملاحظة كونه أحد تطبيقات الآيديولوجية.

(٢) مستدرك الحاكم ٤: ٤٨٠.

غير الموقف السماوي ومنهج الوحي من الباطل في المبدأ وفي الممارسة؛ فكل ما فيه تأييد للباطل ـ إذن ـ ممّا ينسب إلى النبي كذب قطعاً بضرورة الدين والعقل.

٣ ـ تكذيب أو طرح كل الروايات المختلف فيها بين الطوائف الإسلامية إذا عارضها ما اتفق عليه بينهم، فمثلاً قول النبي لفاطمة: «**إنّ فاطمة بضعة مني يغضبني ما يغضبها**» اتفق على صدوره ـ عن الرسول ـ المسلمون جميعاً، كما قد روى البخاري أنّ فاطمة غضبت من أبي بكر حينما منعها من الإرث، وهذا أيضاً اتفق على صدوره المسلمون، لكن ذريعة أبي بكر في منع الصديقة من الإرث فيما رواه هو عن النبي: «**إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة**» اختلف فيه المسلمون..

ففي ضوء هذا الاتفاق لا بدّ من نطرح ما رواه أبو بكر عن النبي؛ ولو لم نفعل فنحن إزاء محذور تكذيب قول النبي الأول ـ النبي اتفق عليه المسلمون ـ أو نقول إنّ فاطمة ـ وحاشاها ـ أخطأت في غضبها على الخليفة أبي بكر، لكن لا يصار إليه؛ لأنّه ـ مرة أخرى ـ تكذيب لقوله النبي صلى الله عليه وآله: «**إنّ فاطمة بضعة مني يغضبني ما يغضبها**» الذي اتفق عليه المسلمون جميعاً.

٤ ـ أن لا يلوح من بعض الروايات النبوية أنّها متروكة بغضاً لعلي، فإن لاح لنا ذلك، نعضّ عليها بالنواجذ، لأنّ علياً كان متقيداً بسنن النبي كما قال الإمام السندي والرازي فضلاً عن اتفاق الناس.

٥ ـ إذا نسب إلى أهل البيت عموماً أو إلى أمير المؤمنين علي على وجه الخصوص قولان أو رويت عنه أو عنهم روايتان مرفوعتان إلى رسول الله صلى الله عليه وآله في قضية واحدة أو في مسألة واحدة، نظر أيّ الروايتين وأيّ القولين يوافق سيرة القرشيين والأمويين من أعدائه وخصومه؟.

ومع الوقوف عليه يترك ولا يلتفت إليه، بل ربما نحكم عليه بالكذب والوضع مع وجود الدواعي لذلك، والمعيار هو أنّ الأمويين تركوا السنة من بغض علي كما قال ابن عباس، أو سعوا في إبطال آثار علي كما قال الإمام الرازي، ومن هذا المنطلق قال الإمام الصادق عليه السلام: «دعوا ما وافق القوم فإنّ الرشد في خلافهم[1]» فالقوم بالنظر لذلك ـ فيما أعتقد أنا شخصياً ـ هم الأمويون وعموم أعداء علي وكل من نسج على منوالهم ممّن كان أسيراً لآيديولوجية ترك السنّة، لا قاطبة إخواننا أهل السنّة كما يدّعي المرجفون!!.

---

(١) الكافي ١: ٨.

وربما هناك معيار آخر سنعرض له لاحقاً، وهو رواية الإسرائيليات عن اليهود ونسبتها إلى رسول الله تقولاً خلال خصوم علي..

وممّا يناسب المقام البحث في أنّ..

كل الناس يكذبون على علي إلاّ...

هذا ما جزم به محققي أهل القبلة في خصوص العهد الأموي، وحسبنا ما أخرجه الإمام مسلم النيشابوري صاحب الصحيح لبيان ذلك؛ فهو قد عقد باباً في مقدمة صحيحه أثبت من خلاله أنّ الرواة كانوا يكذبون على علي، وينسبون إليه ـ زوراً ـ كثيراً ممّا ليس من الدين، فإليك بعضها..

قال مسلم: حدثنا داود بن عمر والضبي، حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال: كتبت إلى ابن عباس أسأله أن يكتب لي كتاباً ويخفي عني فقال ولد ناصح أنا اختار له الأمور اختياراً وأخفي عنه، قال: فدعا بقضاء علي فجعل يكتب منه أشياء ويمر به الشيء فيقول: والله ما قضى بهذا علي إلاّ أن يكون ضل[1].

أقول: وهذا نص استدل به مسلم على أنّ الناس يكذبون على علي، وواضح للقارىء الكريم أنّ مقصود ابن عباس من قوله: والله ما قضى بهذا علي إلاّ أن يكون ضل، المبالغة في إنكار ما يلصقه الكذّابون بعلي من الأباطيل، كما جزم بذلك النووي في شرح الصحيح[2].

وأخرج مسلم قال: حدثنا عمرو الناقد، حدثنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن حجير عن طاوس قال: أُتيَ ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي رضي الله عنه فمحاه إلاّ قدرا وأشار سفيان بن عيينة بذراعه[3].

ثمّ إنّ هناك من يزعم أنّ الشيعة أو الرافضة هم من كان يكذب على علي وليس أتباع معاوية وقريش، ولكن يردّه ما أخرجه مسلم بقوله: حدثنا حسن بن علي الحلواني، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا ابن إدريس عن الأعمش عن أبي اسحاق: قال

---

(١) صحيح مسلم ١: ١٠.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١: ٨١.

(٣) صحيح مسلم ١: ٩.

لمّا أحدثوا تلك الأشياء بعد علي رضي الله عنه قال: رجل من أصحاب علي قاتلهم الله أي علم أفسدوا[١].

وهو نص سمين الدلالة في أنّ المفسدين لعلم علي من أعدائه وليسوا من أصحابه.

وقد أخرج مسلم أيضاً عن ابن عياش قال: سمعت المغيرة يقول: لم يكن يصدق على علي رضي الله عنه في الحديث عنه إلاّ من أصحاب عبد الله بن مسعود[٢].

فهذا نص آخر في أنّ كل الناس يكذبون على علي إلاّ بعضاً من أصحاب ابن مسعود لا كلّهم، على أنّ الحصر في النص إضافيٌ؛ أي هو لا يتناول أئمة أهل البيت من ذريته الذين طهرهم الله من الرجس تطهيرا بالضرورة والإجماع القطعي عن أهل القبلة، والنتيجة أنّ ما عدا أهل بيت النبي وبعض أصحاب ابن مسعود يكذبون على علي..

وإذا كان الأمر كذلك فهل لنا أن نتساءل ونقول: إنّ كل رواية في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما في الصحاح والمسانيد إذا لم يروها أحد هذين الصنفين فهي مكذوبة على علي؟؟؟!!!!.

قاتل الله من أفسد علم علي، ولعن الله من كذب عليه أشدّ اللعن وأقصاه.

وممّا يناسب المقام ذكر الذهبي عن شعبة عن عمرو بن مرة، عن ابن أبي ليلى، قال: صحبت علياً رضي الله عنه في الحضر والسفر، وأكثر ما يتحدثون عنه باطل[٣].

وروى ابن عساكر بسنده عنه قال: ذكر عنده علي بن أبي طالب وما يقولون له، فقال: قد رأينا علياً وسمعنا منه، ودخلنا عليه وعملنا له على الأعمال فما سمعناه يقول ما تقولون[٤].

وروى ابن عساكر أيضاً بسنده عنه قال: صحبت علياً في السفر والحضر فما سمعته يقول ما تروون عنه[٥].

---

(١) صحيح مسلم ١: ١٠.

(٢) صحيح مسلم ١: ١٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤: ٢٦٤.

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٣٦: ٨٩.

(٥) تاريخ مدينة دمشق ٣٦: ٨٩.

وما ينبغي أن تقف عليه هو أنّ عبد الرحمن بن أبي ليلى من أصحاب علي؛ وآية ذلك أنّه أحد ضحايا الحجاج والأمويين، ولقد أجبر على سبّ علي بعد أن جلد فأملص عن ذلك بطريقة التورية في قصة معروفة[1].

وأخرج ابن سعد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنّه كان إذا سمعهم يذكرون علياً وما يحدثون عنه قال: قد جالسنا علياً وصحبناه فلم نره يقول شيئاً ممّا يقول هؤلاء أولا يكفي علياً أنّه بن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وختنه على ابنته وأبو حسن وحسين شهد بدراً والحديبية قال: وأجمعوا جميعاً أنّ عبد الرحمن بن أبي ليلى خرج مع من خرج على الحجاج مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث وأنّه قتل بدجيل[2].

لكن مع كلّ ذلك نعاود التنبيه على أنّ الكذب على علي بل على النبي ﷺ، قد تكون دواعيه الخوف والبطش وسفك الدم وانتهاك العرض، لا بدافع بغض علي وتحريف دين الله، فلقد تقدّم عليك أنّ الحسن البصري وعطاء وسعيد بن جبير والشعبي وغيرهم الكثير من جهابذة هذه الأمّة، كانوا قد اضطرّوا لأن يقولوا في دين الله ما ليس منه ولا من سنّة رسول الله؛ تقيّة كما نصّ على ذلك الصحابي المغيرة بن شعبة في نصّ سابق، فعلى هذا فما ينقل عن النبي ﷺ أو عن علي ـ وهما واحد في تمثيل السنّة ـ قد يكون مكذوباً عليهما لكن لا بقصد الكذب، ثمّ إنّ النصوص الآنفة المصرحة بكذب النّاس على علي صدرت في العهد الأموي، أي حينما كان يُسبّ سلام الله عليه من على المنابر..؛ فمن ـ ن ـ كان يكذب عليه؟؟؟؟.

ما نخلص إليه ـ وهو أمر خلصنا إليه سابقاً ـ هو كما أنّ هناك طريقتين للتفكير وقعت سنّة النبي ﷺ ودين الله تحت سلطتهما في التاريخ..؛ هما الطريقة النبوية وطريقة خصوم أمير المؤمنين علي، إلاّ أنّ ملابسات البحث أوقفتنا على أنّ هناك وحيين لدين المسلمين..؛ هما الوحي النبوي والوحي الأموي، وإذا كان الأول هو النور والرحمة والسكينة والصدق، فالثاني هو البطش والرعب وسفك الدم والكذب..، ولا أطيل!!!.

---

(١) ثقات العجلي ٢: ٢٤٤، سير أعلام النبلاء ٤: ٢٦٤، تاريخ مدينة دمشق ٣٦: ٩٨، وقد ذكرنا ذلك سابقاً.

(٢) طبقات ابن سعد ٦: ١١٣.

عبد الله بن عباس

حبر الأمة، تلميذ أمير المؤمنين، أحد مفاخر بني هاشم، كان لعلي سيفاً مجرداً، ورمحاً مشهوراً، ولسانا ناطقاً، وقرآناً متلواً، وسنّة حية، مات رضي الله عنه على الطريقة المحمودة على ما يرجح عندي، ولكن هو الآخر محكوم بالمعايير الآنفة، إذ قد كُذب عليه كثيراً، وحسبك أنّ عكرمة، وهو تلميذه المبرز، كما يفترض كثير من أعلام أهل السنة، كان يكذب عليه، فما بالك بالأمويين من أعدائه؟ بل هناك ما هو أكثر من ذلك وهو أنّ العباسيين من أحفاده حينما وصل إليهم أمر السلطان تركوا أخذ دين الله عنه، وأخذوه عن أعدائه وأعداء أمير المؤمنين من الأمويين..

قال المنصور الدوانيقي لمالك: خذ بقول ابن عمر وإن خالف علياً وابن عباس[1]. وقال له مرة ثانية: والله يا أبا عبد الله (كنية مالك بن أنس) ما بقي على الأرض أعلم مني ومنك، خذ قول ابن عمر ودعني ممّا سواه[2].

بل هو في نظر الكثيرين ليس ورعاً بالقياس إلى خصوم علي، ويدل على ذلك ما أخرجه ابن عساكر ـ بسنده ـ قال: قال بعض الخلفاء لمالك وأظنّه هارون: يا أبا عبد الله ما لكم أقبلتم على عبد الله بن عمر وتركتم ابن عباس؟ قال مالك: لا على أمير المؤمنين أن لا يسأل عن هذا، قال: فإن أمير المؤمنين يريد أن يعلم ذلك!! قال مالك: كان أورع الرجلين[3].

هذه هي عقيدة العباسيين من أحفاده، مع أنّه لا شك في أنّ ابن عباس أعلم وافقه وأحفظ وأورع من ابن عمر ولا قياس، وإذا ما غضضنا النظر عن كل شيء فابن عباس حفظ القرآن وهو غلام وابن عمر مات عن ثلاث وثمانين سنة ولم يحفظ ربعه!!!.

ولمحمد فؤاد عبد الباقي مقدمة على كتاب الموطأ يقول فيها: من المؤكد أنّ العباسيين كانوا يعمدون إلى الانتقاص من فضائل علي وتقديم غيره من الصحابة عليه، ويكفي أن نقرأ ما كتبه أبو جعفر المنصور إلى محمد النفس الزكية[4] لندرك إلى

---

(١) طبقات ابن سعد ٤: ١٤٧.

(٢) ترتيب المدارك ١: ٢١٢.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٣١: ١١٦.

(٤) لقد كتب المنصور لذي النفس الزكية كتاباً قال فيه: أمّا ما فخرت به...، وسنذكره لاحقاً.

أي حدّ عمد المنصور إلى دفع فضائل علي وتفضيل غيره عليه[١].

إنّ ما فعله العباسيون يدور مع آيديولوجية محتواها أنّ الأخذ عن ابن عباس إحياءٌ لعلي، وفي مثل هذا الإحياء آليات معرفية قاهرة تزول معها دولتهم، فكان عليهم أن يحذوا حذو الأمويين محاكاة لهم[٢] في عملية الإبقاء على جسد البغي شامخاً في إطار نفس الطريقة من التفكير، وإلاّ فمن دون بغي وآيديولوجية ـ كما هي مقررات العلوم السياسية ـ لن تكون هناك دولة ولا نظام حكم، والخبير في علم السياسة يعلم أنّ الدولة، أيّ دولة، لا تستطيع أن تحكم لحظة واحدة من دون آيديولوجية، كما هي أنصع مقررات هذا العلم الفتّاك.

وفيما عدا ذلك هناك إشكالية تطعن في شخصية ابن عباس، وهي سرقة بيت مال الله، وخيانة أمير المؤمنين علي..، فقد جاء فيما ذكره المؤرخون أنّ ابن عباس حينما فعل ذلك كتب إليه أمير المؤمنين:

أما بعد فإني أشركتك في أمانتي...، فلمّا رأيت الزمان على ابن عمك قد كلب، والعدو عليه قد حرب، وأمانة الناس قد خربت، قلبت له ظهر المجن، ففارقته مع القوم المفارقين، وخذلته أسوأ خذلان الخاذلين، وخنته مع الخائنين، فلا ابن عمك آسيت، ولا الأمانة أديت، كأنك لم تكن تريد الله بجهادك، وكأنك لم تكن على بينة من ربك، وكأنّك إنما كنت تكيد أمة محمد عن دنياهم وتطلب غرتهم من فيئهم، فلما أمكنتك الشره، أسرعت العداوة وغلظت الوثبة، وانتهزت الفرصة، واختطفت ما قدرت عليه من أموالهم اختطاف الذئب الأزل دامية المعزى الهزيلة، وظالعها الكسير، فحملت أموالهم إلى الحجاز رحيب الصدر، تحملها غير متأثم من أخذها...، سبحان الله أفما تؤمن بالعماد، ولا تخاف سوء الحساب، أما تعلم أنّك تأكل حراماً وتشرب حراماً، أو ما يعظم عليك أنك تستثمن الإماء وتنكح النساء بأموال اليتامى والأرامل والمجاهدين الذين أفاء الله عليهم البلاد؟ فاتق الله وأدّ أموال القوم[٣].

أقول: لو ثبت هذا عن ابن عباس فلن نعبأ به ولا بمروياته، إذ هو على هذا الفرض خائن لله ولرسوله ولخليفته ﷺ!!! لكن الراجح عندي أنّ هذا مما نسجته

---

(١) الموطأ مقدمة المحقق ١: ٢٣.

(٢) في ضوء ما يصطلح عليه المفكرون اليوم بـ: المحاكاة القانونية.

(٣) أنساب الأشراف: ١٧٥ تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي / الطبعة الأولى مؤسسة الأعلمي.

أيدي الأمويين في محاولة من محاولاتهم الكثيرة لتسقيط شخصيات الصحابة العلويين كما فعلوا مع ابن مسعود ومع غيره، وآية ذلك أنّ سيرة ابن عباس الطيبة في طول خط الرسالة، ودفاعه عن الحق، حيث تحمل ما تحمل جرّاء ذلك في صفين وفي غير صفين، دلائل بينات، وبراهين واضحات، على استبعاد صدور مثل هذه الخيانة التي يرعد لها حتّى عرش الرحمن، ولأجل ذلك رجح البعض أنّ المقصود هو عبيد الله أخوه، أو أنّ القصّة باطلة من الأساس.

وفي الحقيقة فالإشكالية متوجهة إلى من يعتقد بخيانة ابن عباس، أما نحن فالراجح عندنا ما عرفت، لكن ثمّة إشكالية أخرى..، فقد ثبت حسب معايير أهل السنّة الحديثية أنّ ابن عبّاس هو الآخر كان يتقول على رسول الله وينسب إليه ما لم يقل صلى الله عليه وآله؛ حيث كان يحيل على رسول الله صلى الله عليه وآله ما يسمعه من كعب الأحبار اليهودي، وهذه مشكلة المشاكل، وسيأتي الحديث عن ذلك تحت عنوان الإسرائيليات..

ضابطة الاحتجاج بمرويات الصحابة (من نتائج الفصل)

من أهم نتائج الفصل هو اقتناص ضابطة الاحتجاج بمرويات الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ولقد علمت أنّ الصحابة على قسمين..

القسم الأول: خصوم علي كعائشة وعبد الله بن عمر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري وحتى من كان على شاكلتهم كأنس بن مالك، فبملاحظة كل ما تقدم فالأصل في مروياتهم التوقف، بل السقوط إذا أَسْنَمَ منها دخّان الخصومة أو العداء، إلاّ إذا دلّ الدليل على العكس، ومع وجود الدليل على العكس فمروياتهم تكتسب الحجية من الدليل بلا كلام، وعلى هذا فبعض مروياتهم ـ وليست هي بالقليلة ـ حجة عند كلّ المسلمين، شيعة وسنّة، لا شكّ في ذلك.

القسم الثاني: الموالون لعلي على تفاوت درجاتهم، ومرويات هؤلاء عن رسول الله الأصل فيها القبول إلاّ إذا دل الدليل على الخلاف، كأن يدل الدليل على أنّ ابن مسعود روى في إطار الهوى العمري، أو في إطار حسبنا كتاب الله، أو في إطار تركوا السنة من بغض علي في فترة ما، أو في إطار الحط من قيمة

الرسالة وأهل البيت عليهم السلام، أو في إطار الوقوع في شرك الآيديولوجية لا عن قصد، أو في إطار الخوف على النفس والعرض، أو إذا دلّ الدليل على أنّ ما رواه ابن عبّاس مثلاً عن الإسرائيليات وليس عن النبي، أو في إطار خطأ الصحابي والتابعي وسهوه ونسيانه أو غير ذلك...، وثمّة أمر وهو أنّ هذه الضابطة جارية على كل من روى ولو حديثاً واحداً من الصحابة عن رسول الله وليست هي بالمقتصرة على من ذكرناهم (المكثرين) فحسب، علاوة على أنّ هذه الضابطة لا تعمل من دون ملاحظة المعايير الخمسة أو الستة السابقة..

خلاصة الفصل

(عناصر الآيديولوجية خلال الصحابة)

هذا هو أهم أهداف هذا الفصل، فهذا الهدف بضميمة ما سنستلّه في الفصل اللاحق من عناصر طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي على تعدد أشكالها وقوالبها فيما بعد عهد الصحابة حتى هذه اللحظة، هو المقصود الأسمى لهذه الدراسة؛ فهذه العناصر ـ بمجموعها ـ تمثّل البنى التحتية لآيديولوجية ترك السنّة جرّاء تداعيات الخصومة مع علي..، وزبدة المخاض فهذا الفصل وإن أوقفنا على أنّ الصحابة على قسمين؛ خصوم أمير المؤمنين وغيرهم، لكن أثبت الفصل أنّ الجميع محكوم بسلطة الآيديولوجية؛ إمّا لأنّه خصمٌ شديدٌ لعلي حيث أعلن كلّ خصم طريقته الخاصّة في الخصومة، وإمّا أنّه ليس خصماً ولا عدواً لعلي، لكنّه كالفرّاشة تحت وابل المطر ليس لها أن تطير، فالقسم الثاني أُجهضت كلّ قواه، وشُلّت كلّ إمكانياته بوقوعه أسيراً عن غير إرادة لسلطة إعصار الآيديولوجية، وحسبك مثالاً أنّ معاوية بن أبي سفيان، حليم العرب، الذي لا يغضب، والذي لا تستفزه هفوات الآخرين؛ حيث يغض بصره عن هناتهم وهفواتهم، قتل جماعة من الصحابة؛ حجر بن عدي وأصحابه رضي الله عنهم لمجرد أنّهم اعترضوا على سبّ أمير المؤمنين علي؛ فماذا يتوقع اللبيب بعد ذلك؟؟.

ما نريد قوله سيتوضح بالأرقام في الفصل اللاحق وهو أنّ من أُخذ عنهم الدين وسنّة رسول الله ـ فيما بعد عهد الصحابة ـ ليسوا هم ابن مسعود وأبو سعيد

الخدري وابن عبّاس وعموم من مات على الطريقة المحمودة، بل قد أُخذ عن خصوم أمير المؤمنين عائشة وابن عمر وابن عمرو بن العاص وأبي هريرة ومن نسج على منوال هؤلاء لا غير؛ فكما أنّ القابض على قلب التاريخ والأحداث بكلتي يديه في عهد الصحابة هم خصوم أمير المؤمنين علي؛ ففي عهد التابعين خصوم علي هم من كتموا على أنفاس التاريخ، وكما أنّ الصحابة العلويين من محبي علي كانوا كالفرّاشة التي لا تستطيع حراكاً تحت طلّ المطر، فمحبّو علي من التابعين على هذا الحال، إمّا مقتول وإمّا مسموم وإمّا سجين، وإمّا جليس الدّار، وإمّا يكذب رغم أنفه ـ يتقي ـ حذر البطش، كما كان يفعل الحسن البصري وسعيد بن جبير وابن أبي ليلى وعطاء والشعبي ومئات غيرهم كما مرّ عليك بيانه..

لكن مع هذا الاستنزاف لرجالات الله، ومع كل هذا الاجهاض لدين الله وسنّة النبي؛ فبصيص الحقيقة المحمديّة لا يحجبه سور الآيديولوجية الموحش المخيف، وإن ضيّقت عليه حتّى الخناق، بل قد أرغمها لتلبس ثوباً آخر في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز لم تشأ ـ والله ـ أن تلبسه إلاّ راغمة صاغرة، فهي نفسها قررت ـ راغمة مجبورة ـ أن ترفع سبّ أمير المؤمنين علي من على منابر الجحود، كمحاولة حالفها النّجاح لتنشيط قلب الوجود الأموي الذي أصيب، آنئذ، بالسكتة لأوّل مرّة؛ رعباً من ذلك البصيص المحمدّي العلوي الذي أضحى شمساً لا يحجبها شيء، بتصاعد حالة الوعي في المجتمع الإسلامي؛ بحكم عامل التاريخ، فانعكس الأمر حتّى أضحى خصوم أمير المؤمنين في تلك الفترة وما بعدها أسارى مكبّلين بخيوط تلك الشمس رغم أنوفهم، فهناك ـ إذن ـ صراع لا يهدأ له قرار بين الآيديولوجية وبين شمس الحقيقة المطوية في طريقة تفكير النبوة فيما تعاقب من حقب التاريخ، الأمر الذي يفرض على الآيديولوجية أن تلبس لباساً يلائم كل حقبة، وهذا ما سيتفصل منهجيّاً في الفصل الآتي وما بعده، لكن مع تعدد الأشكال واختلاف الصيغ، لا بدّ أن نفترض أنّ عناصر الآيديولوجية الذاتية فيما تسلسل من حقب التاريخ هي واحدة..؛ أمّا في عهد الصحابة فلقد عرفت أنّ أهمّ العناصر ـ على ما تمخض عن هذا الفصل ـ هي..

١ ـ الخصومة مع أمير المؤمنين علي بل بغضه في بعض الأحيان.

٢ ـ أمير المؤمنين علي ليس أهلاً للخلافة.

٣ ـ ترك سنّة الرسول جرّاء ذلك البغض أو الخصومة، أو جرّاء الوقوع بين

قضبان الآيديولوجية حتى من دون بغض أو خصومة.

ثـمّ إنّ ترك السنّة بالنظر لذلك ـ فيما أعلن الفصل ـ له أشكال وأشكال، ومن أشـكاله تفريغ محتوى السنّة كما كانت تفعل أمّ المؤمنين عائشة، وكما كان يفعل عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر وغيرهم، أو الكذب على النبي والتقول عليـه ﷺ عـلى مـا اتّضـح وسيتّضـح، أو دعوى النسيان، أو الخوف من نشر السنّة وبثّها..

٤ ـ تضـخيم أكذوبة أنّ أمير المؤمنين علياً قد سفك الدماء بغير برهان؛ آية ذلك أنّ خصـومه قـد قاتلوه تحت هذه الذريعة، على أنّ أفضل أحوال خصومه أنّهم خذلوه ولم ينصروه؛ حتّى مع أنّه على الحق وغيره على الباطل.

فهـذه العناصر أبرز ما تمخض عن هذا الفصل، وهي ما تسنّى لنا أن نستلّه من سـلوكيّات حملـة الديـن وسنّة النبي ﷺ من خصوم أمير المؤمنين علي من الصحابة، وهـذا عـلاوة عـلى ما استللناه في الفصل الذي بحث في ملابسات عصمة النبي ﷺ؛ فالخصوم أنفسهم وراء هذا ووراء ذاك!!!.

ولا ينسـى القـارىء الكريم أنّ الآيديولوجية ـ تاريخياً ـ بعد ندم كل خصوم أمير المؤمـنين علي على ما اجترحوه في حقّه ليست هي على شيء وباطلة، لكن مع كونها كذلـك، فخصوم علي الخلف عن أولئك الخصوم السلف لا خيار عندهم سوى أنّهم وجـدوا آبائهم على أمّة وهم على آثارهم مقتدون، غير آبهين ببطلان الآيديولوجية ـ شرعاً ـ بندم الأسلاف!!!.

وبكـلمة واحـدة فمحدثـو وعـلماء الصـحابة على قسمين: الأول خصوم علي، والـثاني محـبّوه ومـن مـات عـلى الطـريقة المحمودة، وكلّ من القسمين ترك السنّة..؛ فالأول تركها بسبب الخصومة في ضوء طريقة من التفكير وآيديولوجية، والثاني تركها لأنّه مقهور على تركها بعد وقوعه أسير بين قضبانها السوداء عن غير إرادة، لكن مع ذلك فالصراع بين القسمين قائم؛ فالقسم الثاني لم يفتأ عن محاولات نشر السنّة كلّما تسنّى له ذلك، وإن كان أسيراً، وسيتوضح ذلك أكثر..

الفصل الخامس

محدثو التابعين
وآيديولوجية مواجهة علي عليه السلام
(صيغ التشكيل)

محدثو التابعين

وآيديولوجية مواجهة علي (صيغ التشكيل)

في الحقيقة يعسر أن نلم في دراستنا هذه بأحوال كل أعلام التابعين في مضمار الرواية؛ لكثرتهم، ولكن حينما نعرض لأشهرهم، أو لمن كان عليه مدار الرواية يختلف الوضع، وقد ذكر أهل السنة أنّ أشهر هؤلاء سالم بن عبد الله بن عمر ونافع مولى ابن عمر وعروة بن الزبير، ومحمد بن شهاب الزهري وسعيد بن المسيب ومن كان على مثالهم، وقد عرفت أنّ ما يهمّنا هو الوقوف على منهج وطريقة تفكير هذه الشخصيات وهي تمارس وظيفة الرواية عن رسول الله بتوسيط الصحابة، وليس من غرضنا البسط في بيان أحوالهم، إذ لا يهمنا هذا الأمر كثيراً، فوضع اليد ـ إذن ـ على القواسم المشتركة والعناصر المعرفية الكثيرة المطوية تحت مقولة طريقة التفكير هو ما يهمنا بالدرجة الأساس، ولقد توضح ـ وسيتوضح أكثر ـ أنّ كل تلك القواسم وكل تلك العناصر مرجعها في الأصل أمران هما بغض علي ومخاصمته وما يترتب على ذلك من ترك سنة رسول الله التي كان يتقيد بها هو دون بقية الصحابة، وهذا كله تحت غطاء شرعي لا تصدع عظامه بسهولة؛ وهو: حسبنا كتاب الله، علاوة على القول بالرأي، وعدم عصمة النبي، وغير ذلك من العناصر المعرفية، فلقد توضح أنّ عمدة الصحابة المكثرين من الحديث عن رسول الله كانوا ـ بنحو وبآخر ـ تحت رحمة هذه الآيديولوجية؛ فهل هذا الأمر عند التابعين كما كان عند الصحابة؟!!!

عقدنا هذا الفصل للإجابة عن هذا السؤال وعلى غيره، فهاك نتائج بحثنا في هذا الموضوع كالتالي:

عروة بن الزبير
وآيديولوجية مواجهة علي

لـيس هناك أدنى ريب في أنّ عروة من أعلام الانحراف عن أهل بيت النبي ﷺ، عـلى أنّ أقـل مـا يقال في ذلك أنّ التاريخ لم يخبرنا أنّ له موقفاً محموداً معهم، شأنه في ذلـك شـأن أخيه عبد الله بن الزبير الذي كان يكتم بغض آل بيت رسول الله أربعين سـنة إلى درجـة أنّـه تـرك الصـلاة عـلى محمد وآل محمد في صلاة الجمعة بسبب ذلك البغض، وأكثر من ذلك وهو أنّ عروة كان عضواً بارزاً في حملة الدعاية الأموية بالنظر لذلك، فلقد ذكرنا لك سابقاً أنّ معاوية وظف جماعة من التابعين لاصطناع روايات في ذم أهل البيت عليهم السلام، كان عروة في مقدمتهم..

وكـان عـروة كما يصرح هو عثماني الهوى في مبدأ أمره، بل قد صرح أنّه كان في حصار يوم الدار من الذابين عن عثمان، ولقد أراد المحاصرون قتله، لكن ما أنجاه أنّه لم يكـن قد أنبت بعد[1]. وقد ذكر هو عن نفسه أنّه كان مع جيوش الناكثين يوم الجمل، لكـنّه كذلـك لم يحارب لأنّ القوم استصغروه، إذ قد كان عمره يومئذ ثلاثة عشرة عاماً على ما جزم به الإمام يحيى بن معين[2].

وقـد أعـترف له أهل ذلك الاتجاه بالتفوق في مضمار الرواية عن رسول الله، لأنّه كـان يغلـبهم عـلى عائشـة ويشـاركهم في أبـي هريرة وزيد بن ثابت، وعلة ذلك أنّ عائشـة من محارمه (=خالته) فكان يدخل عليها متى شاء، فهو إذن كان يستقي الرواية عـن رسـول الله مـن هـذا المعين المشبع بخصومة علي وأهل البيت، وليس غريباً بعد ذلـك أن يقـول أبـو الـزناد: فقهاء المدينة أربعة: سعيد (=ابن المسيب) وعروة وعبد الملك بن مروان وقبيصة[3].

وأكـثر مـن ذلك وهو أنّ صحابة رسول الله يرجعون إليه فيما أشكل عليهم من أمر الدين على ما ذكره المزي في تهذيب الكمال والذهبي في السير[4].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤: ٤٢٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤: ٢٢٣.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ١١: ٢٨٤، تهذيب الكمال ٢٠: ١٨.

(٤) سير أعلام النبلاء ٤: ٤٢٥، تهذيب الكمال ٢٠: ١٩.

ويقول الزهري (فقيه السلاطين كما سيتضح): جالست ابن المسيب (=سعيد) سبع سنين لا أرى أنّ عالماً غيره ثمّ تحولت إلى عروة، ففجرت به ثبج البحر[١].

مضافاً إلى أنّ عروة لم يخرج عن منهج عمر وقريش في تعاطي الرواية النبوية، فعروة فيما ينص هو يمارس هذا الدور في ضوء منهج حسبنا كتاب الله وضرب السنة، فقد قال هشام بن عروة (ابنه): إنّ أباه حرق كتباً له فيها فقه، ولكنّه (=عروة) ندم فقال: لوددت أني كنت فديتها بأهلي ومالي[٢].

أقول: وكان هذا قبيل موته، وفيما تعلم عزيزي القارىء فنحن نتوقع أن يندم خصوم علي من مثل عروة كما فعل أسلافه من الصحابة، وهذا بغض النّظر عن ـ هوية ـ دواعي النّدم، جنساً وفصلاً.

وأيّاً ما كان فالحرق امتداد لما فعله الخليفتان أبو بكر وعمر بأحاديث رسول الله قبل عقود قليلة، بل قد نص هو على مبدأ حسبنا كتاب الله في قوله: لا أتخذ كتاباً مع كتاب الله فمحوت كتبي[٣].

والحديث عن عروة بن الزبير طويل جداً لا يسعه ما نحن فيه، لكن من الضروري الإشارة إلى أنّ المبادئ والقيم التي كان يسفك الدم على أساسها مع أخيه عبد الله بن الزبير ليست بذات بال عند هذا التابعي الكبير، إذ في الوقت الذي كان يرى الأمويين أهل بغي وضلال تبعاً لأخيه عبد الله بن الزبير يضحى صديقاً حميماً لعبد الملك بن مروان الأموي، قاتل أخيه عبد الله بن الزبير، ولّما يجف دم الأخير بعد.

عروة وعناصر الآيديولوجية (= الخلاصة)

١ ـ من أعداء أمير المؤمنين، وحسبك أنّه كان في جيش خالته عائشة يود لو كان قد شهر سيفه في وجه علي لولا أنّ القوم استصغروه.

٢ ـ رائد من رواد التابعين في حمل رسالة عمر بن الخطاب: حسبنا كتاب الله.

٣ ـ لا يرى بأساً بحرق حديث رسول الله.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ١١: ٢٨٤، وثبج البحر: وسطه.

(٢) تهذيب الكمال ٢٠: ١٩، ولات ساعة مندم، إذ هذا التصريح عنه في أخريات حياته، حينما فتح باب التدوين من جديد ولعن الله الدنيا!!!.

(٣) المعرفة والتاريخ ١: ٥٥٢.

٤ ـ مهلهل المبادىء فهو في الوقت الذي حمل راية الكفاح ضد الأمويين مع أخيه عبد الله بن الزبير؛ لأنّهم أهل بغي وضلال يضحى صديقاً لقاتل أخيه ولما يجف الدم.

سعيد بن المسيب
وآيديولوجية مواجهة علي

سعيد بن المسيب من أشهر علماء التابعين وأفقههم، والرجل مر بمرحلتين خطيرتين في حياته؛ ففي الأولى كان صديقاً لبني أمية بعامّة ولمروان بنحو خاص، وفي الثانية انقلب ما بينهما من ود إلى عداء، وسبب ذلك أنّ عبد الملك بن مروان بعد موت أخيه عبد العزيز بن مروان في سنة أربع وثمانين للهجرة شرع بأخذ البيعة من رعيته ـ حيث ما امتد سلطانه ـ لإبنيه الوليد بن عبد الملك وسليمان بن عبد الملك على الترتيب، فرفض سعيد هذا الأمر بحجة أنّ مثل هذه البيعة باطلة؛ لما أثر عن الشرع أنّ عقد بيعتين في آن واحد لا يجوز، بل إنّ إحديهما أو كلتيهما باطلة، وبالطبع لم يرض عبد الملك هذا الموقف من سعيد، حتى قيل: إنّهم جلدوه وضربوه..

ومع كل ذلك فالرجل ليس علوياً، ولو كان لما اتخذه مروان بن الحكم صديقاً ولما اتخذه عبد العزيز بن مروان هو الآخر صديقاً حينما كان والياً على المدينة، وأكبر الظن أنّ ما حصل بينه وبين عبد الملك من سوء حال، له مؤثرات قد يكون مرجعها إلى تلك الصداقة الحميمة مع عبد العزيز بن مروان..

وبعض النصوص تشير إلى أنّه كان لا يطيق آل بيت رسول الله ولا يحبّهم فمن ذلك ما رواه ابن سعد بسند صحيح قال: لمّا وضع علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (=السجاد سلام الله عليه) ليُصَلّى عليه (صلاة الميت) أقشع (=أسرع) الناس إليه وأهل المسجد ليشهدوه، وبقي سعيد بن المسيب في المسجد وحده فقال خشرم لسعيد بن المسيب: يا أبا محمد ألا تشهد هذا الرجل الصالح في البيت الصالح؟. فقال سعيد: أصلّي ركعتين في المسجد أحبّ إلي من أن أشهد هذا الرجل الصالح في البيت الصالح[1].

---

(١) طبقات ابن سعد ٥: ٢٢٢.

أقول: فتأمّل في عمليّة تفريغ محتوى السنّة[١] بسبب الخصومة مع أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله!!! لكن يعلن النص ـ أيضاً ـ أنّ سعيداً لا يطيق أهل بيت النبي، حتّى من مات منهم سلام الله عليهم.

أضف إلى ذلك فالرجل كان صهراً لأبي هريرة على ابنته على ما جزم به الذهبي في السير بقوله: وجل روايته المسندة عن أبي هريرة، وكان زوج ابنته[٢]، وهو مأخوذ من رواية صحيحة رواها البلاذري عن محمد بن شهاب الزهري قال: وجل روايته المسندة عن أبي هريرة وكان زوج بنته[٣]، وهذا بطبيعة الحال يفسر لنا كثرة مروياته عن أبي هريرة.

ولسعيد ثلاثة أو أربعة أحاديث عن أمير المؤمنين علي إحداها رواية الإهلال بعمرة وحجة معاً؛ التي أكثرنا من سردها عليك في هذه الدراسة عن سعيد بن جبير عن ابن عبّاس، والتي يقول ذيلها: اللهمّ العنهم فقد تركوا السنّة من بغض علي..، لكن البخاري رواها عن سعيد بن المسيّب بقوله: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا حجاج بن محمد الأعور عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال: اختلف علي وعثمان رضي الله عنهما وهما بعسفان في المتعة فقال علي: ما تريد إلى أن تنهى عن أمر فعله النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: فلمّا رأى ذلك علي أهلّ بهما جميعا[٤].

وكل اعتقادي أنّ مثل هذه الرواية رواها سعيد بأخرة أي حينما انقطعت بعض روابط الود والصداقة بينه وبين بني أمية!!.

ومن ميزات هذا التابعي الكبير أنّه عاصر أمير المؤمنين علياً وسمع منه، بل قد عاصر عمر بن الخطاب وسمع منه على صغر، وحينما آلت الدولة تحت كنف أمير المؤمنين علي كان الرجل شاباً يافعاً له من العمر أكثر من عشرين عاماً على ما جزم

---

(١) المقصود بالتفريغ هو ضرب كل آيات القرآن وما تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله في أنّ أهل البيت عدل الرسالة وسفن النجاة و...، فهل الصلاة ركعتان مع أنّها ليست واجبة أفضل عند الله من تشييع المؤمن؟؟ فما بالك بسادة المؤمنين وأوتاد الدين، من مثل السجّاد؟؟؟.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤: ٢٢٤.

(٣) أنساب الأشراف ١٠: ٢٣٩.

(٤) صحيح البخاري ٢: ١٥٣.

به قاطبة المؤرخين، فهو قد ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر، ومن أسطع ميزاته أنّه لم يبايع علياً لا على خلافة ولا على نصرة، فلم يتوافر معه لقتال الفئة الباغية كما أمر الله، في حين أنّه مالىء الأمويين وبايعهم، وهذا يضع البصمات على ملامح طريقة تفكير جهبذ التابعين وإمام المسلمين في الفقه والرواية، سعيد بن المسيب..، فقد طرح أهل ذلك الإتجاه سعيداً أعلم الناس بعد صحابة رسول الله، بل لجلالته وسعة علمه ـ فيما يقولون ـ كان يفتي بمحضر منهم..

قال الذهبي: وقال قتادة، ومكحول، والزهري، وآخرون، واللفظ لقتادة: ما رأيت أعلم من سعيد بن المسيب[١].

وعن نافع عن عبد الله بن عمر: ابن عمر ذكر سعيد بن المسيب فقال: هو والله أحد المفتين[٢].

وقال الواقدي: حدثني هشام بن سعد، سمعت الزهري وسئل عمن أخذ سعيد بن المسيب علمه؟ فقال: عن زيد بن ثابت، وجالس سعداً، وابن عباس، وابن عمر، ودخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم: عائشة وأم سلمة[٣]، وروى ذلك البلاذري وابن سعد أيضاً[٤].

أقول: وهذا نص على أنّ علمه عن زيد بن ثابت، الأمر الذي يوقفنا على طريقة تفكير الرجل وآيديولوجيته، وهذا علاوة على أنّ جلّ مروياته المنسوبة إلى النبي رواها بتوسط أبي هريرة، فلحفظ ذلك!.

وروى ابن سعد عنه أنّه قال: ما بقي أحد أعلم منّي بكل قضاء قضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر قال يزيد بن هارون: قال مسعر: وأحسب قد قال: وعثمان ومعاوية[٥]، فلحفظ ذلك أيضاً.

وعن الزهري: كان جلّ ما أخذ سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت، وكان إذا حكي له عن بعضهم شيء ينكره قال: فأين زيد ين ثابت وزيد أعلم النّاس بما تقدمه

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤: ٢٢٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤: ٢٢٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤: ٢٢٣.

(٤) أنساب الأشراف١٠: ٢٣٨. دار الفكر، طبقات ابن سعد ٥: ١٢٠.

(٥) طبقات ابن سعد٢: ٣٩٧، و٥: ١٢٠.

من قضاء، وأبصرهم بما يرد عليه ممّا لم يسمع فيه بشيء؟! ثمّ يقول سعيد: لا أعلم لزيد قولاً لا يعمل به في شرق وغرب، وإنّ غيره لتروى عنه أشياء لا يعمل أحداً بها فيما عملنا[١].

أقول: وهل هذا الغير إلاّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب؟ فبالنظر لما يعتقد سعيد هل هناك غير علي من هو أهل لأن تروى عنه الأشياء التي لها القابلية ـ في حساباتهم ـ لأن تقارن بأشياء زيد وهذا الخط؟. ثمّ من هذا الغير التي تروى عنه الأشياء التي لا يعمل بها ـ بغضاً له ـ فيما أنبأنا به التاريخ غير أمير المؤمنين عليّ؟.

كفيلة هذه التساؤلات ـ لعمر الله ـ بتوضيح المقصود!!!

وقال مالك بن أنس: كان عمر بن عبد العزيز (=الخليفة) لا يقضي بقضية حينما كان أميراً على المدينة حتى يسأل سعيد بن المسيب عنها[٢].

ولابن تيمية كلمة جامعة في المقام لنا معها رغبة عن تطويل الكلام وكثرة التسطير يقول فيها: وسعيد بن المسيب كان من أعلم التابعين باتفاق المسلمين، وكان عمدة فقهه قضايا عمر، وكان ابن عمر يسأله عنها[٣].

وأكثر من ذلك قوله: وسعيد كان قد أخذ عن زيد بن ثابت وأبي هريرة وتتبع قضايا عمر؛ ولهذا يقال: إنّ موطأ مالك أخذت أصوله عن ربيعة عن سعيد بن المسيب عن عمر[٤].

ولابن العربي كلمة مناسبة للمقام أيضاً يقول فيها: الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع، كمسلم والترمذي[٥].

وهذا فيما ترى دليل على امتداد شعاع الآيديولوجية في مراحل التاريخ، ومن ثمّ فهو دليل دامغ على أنّ صحيح البخاري بعد الموطأ هو أفضل صيغ الآيديولوجية. وعصارة القول: فطريقة تفكير الرجل واضحة، والآيديولوجية التي على أساسها

---

(١) أنساب الأشراف ١٠: ٢٤١.

(٢) طبقات ابن سعد ٥: ١٢٩.

(٣) منهاج السنّة ٤: ٢٢١. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٤) منهاج السنّة ٤: ٢٢٥. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٥) الموطأ ١: ٤.

ينتمي للدين ويحدث عن رسول الله معلنة المعالم، وينبغي أن تعرف أنّ دراسة هذه الشخصية يحتاج إلى تفصيل أكثر، ولكن لا نحتاج إلى مثل هذا التفصيل هنا؛ فما قدمناه فوق الكفاية، والمبادىء التي تجسم ما يتعاطاه من طريقة تفكير أضحت جلية.

ويحسن إلفات النظر إلى أنّ هناك طائفة أخرى من التابعين لم أر حاجة علمية في بسط القول عن أحوالهم، وسبب ذلك أنّ مساهمتهم في بناء الآيديولوجية ليست كمساهمة من ذكرناهم ومن سنذكرهم، أو لأنّ طريقة تفكيرهم وتبنّيهم لآليات مواجهة علي غير خافية على أحد؛ فلأجل ذلك لم نفرد لآحادهم عنواناً مستقلاً..، ومن هذه الطائفة سالم بن عبد الله بن عمر، وسالم هذا حسبه أنّه سليل ابن عمر وصديق العائلة الأموية الحاكمة؛ فليس قليلاً أنّه من أصدقاء سليمان بن عبد الملك المقربين، يجلس معه على سرير الملك كلما يزوره، فراجع ترجمته في كتب التراجم كالسير والتهذيب..

ومن هذه الطائفة أيضاً نافع مولى ابن عمر، ونافع هذا على هذا المنوال، وأكثر من ذلك أنّهم كذبوه في الرواية عن ابن عمر، فراجع ترجمته هو الآخر..، ومنهم عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، كان معلماً للخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، وعبيد الله هذا هو الذي غضب على عمر حينما مرّ به يلعب مع الصبيان وهم يسبّون علياً في حكاية ذكرناها سابقاً..، ومنهم إبراهيم النخعي، صيرفي الحديث كما يسمّونه، ومع أنّ إبراهيم هذا أدرك جماعة من الصحابة إلاّ أنّه لم يرو عنهم ولا رواية، ويقال إنّه توفي عن تسع وأربعين سنة في عام ٩٦ للهجرة مختفياً من الحجاج، وهذا يوضح أنّ إبراهيم في الجملة ليس من أهل ذلك الإتجاه؛ فهو مثلاً لم يرو عن أنس بن مالك ولا عن عبد الله بن عمر مع أنّه رآهما وعاصرهما بيقين، وكذلك عبيد الله حفيد عتبة بن مسعود حينما اعترض على سب علي، وسنذكر لاحقاً أنّ هناك تياراً سنّياً لم يخض في آيديولوجية مواجهة علي كما خاض غيرهم، وهذا التيار بحكم بعض الظروف التاريخية والسياسية والإجتماعية والجغرافية ساهم مساهمة مقبولة في الوقوف بوجه الآيديولوجية، وسيأتي الحديث عن ذلك في محلّه بشيء من التفصيل..

ومنهم الشعبي؛ عامر بن شراحبيل، والشعبي أدرك كثيراً من الصحابة وروى عنهم، وعلى ما قيل أدرك خمسمائة من الصحابة، وليس هذا ببعيد فهو ولد سنة ١٩

للهجرة ومات في بداية القرن الثاني سنة ١٠٣ للهجرة المباركة، وحال الشعبي ألصق بحال إبراهيم النخعي وعبيد الله المسعودي من نافع وسالم وهذا الضرب؛ وذلك لأنّه عراقي كوفي، وهذا له دور لأن لا يكون ناصبياً مبغضاً لعلي أو مخاصماً له على طريقة البقية، وسيتضح ذلك..

ومنهم علقمة بن قيس النخعي الكوفي، وعلقمة هذا أدرك جماعة من الصحابة سمع منهم وروى عنهم، بل هو قد أدرك كل عصر النبوة؛ فميلاده كان في سنة ٢٨ قبل الهجرة وتوفي سنة ستين بعدها، وهو على ذلك من المخضرمين، والمخضرم كما يصطلح عليه أهل الفن: من أدرك عهدين هما الجاهلي والإسلامي، ولكن من دون أن يسمع من النبي أو يجتمع به..

على أيّ حال فهؤلاء التابعين الكبار وغيرهم ممّن كان على شاكلتهم لم نر حاجة لبسط القول فيهم، لأنّ حالهم يمكن أن يُعلم بأبسط مراجعة لتراجمهم، وفيما ذكرناه نحن آنفاً كفاية، وشيء آخر وهو أنّ بسط القول في أحوالهم بأكثر ممّا ذكرنا لا يفيد دراستنا بشيء، فلسنا نريد أن نكتب سيرة لهذا أو لذاك، فلقد عرفت أنّ مقصودنا الأوّل هو استلال عناصر طرق تفكير خصوم أمير المؤمنين علي، لكن علاوة على ذلك سنشرع من ها هنا ـ بإذن الله ـ في البحث عن تشكيلات آيديولوجية ترك السنّة بغضاً لعلي، أي منذ عهد التابعين (=الزهري) حتّى لحظة كتابة هذه السطور..، لذلك سنعطف عنان القلم للبحث في تاريخ..

الزهري
وآيديولوجية مواجهة علي

الزهري هو محمد بن مسلم بن شهاب القرشي، فقيه بني أمية، وعالم الخط الحاكم، ومحدث السياسة، وقاضي الدولة، وأعلم الناس بالسنة الماضية (سنة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت) وأسانيده كما ينص كثير من جهابذة قدماء أهل السنة أصح الأسانيد عن رسول الله، وأول ما يدفع الباحث وهو ماثل أمام ذلك شوق المحاولة لمعرفة العوامل الشخصية وغير الشخصية التي أضحت من خلالها أسانيد رواية الزهري عن رسول الله أصح الأسانيد؟!! وستأتيك الإجابة.

أصح الأسانيد عن رسول الله أسانيد الزهري!!

للزهري طريقان إلى رسول الله، الطريق الأول: ما رواه عن غير أهل البيت والثاني عن أهل البيت عليهم السلام، وقد نص كثير من أعلام أهل السنة أنّ كلا الطريقين أصح الأسانيد عن رسول الله..

فقد قالوا: أصح أحاديث أم المؤمنين عائشة ما رواه الزهري عن عروة بن الزبير عنها [١].

وقال ابن حزم: أصح طريق يروى في الدنيا عن عمر بن الخطاب: الزهري عن السائب بن يزيد عنه[٢].

وقال الحاكم أصح أسانيد عمر: الزهري عن سالم عن أبيه عن جده[٣].

وأصح أسانيد أبي هريرة: الزهري عن سعيد بن المسيب عنه[٤].

وأصح أسانيد أنس بن مالك: الزهري عن أنس بن مالك[٥].

وقد ذكر النسائي أنّ أحسن إسناد يروى عن ابن عباس هو: الزهري عن عبد

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري: ٥٥ دار الكتب العلمية بيروت.

(٢) تدريب الراوي: ٣٨ دار الكتب العلمية / بيروت.

(٣) معرفة علوم الحديث: ٥٥.

(٤) تدريب الراوي: ٣٨.

(٥) معرفة علوم الحديث: ٥٥. وقد أجمع أهل التحقيق على أن الزهري عاصر أنساً وسمع منه.

الله عن ابن عباس[١].

كما قد ذكروا أنّ أصح إسناد يروى عن أمير المؤمنين علي هو ما رواه الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده[٢].

وذكر ابن الصلاح عن إسحاق بن راهويه أنّه قال: أصح الأسانيد كلها: الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر[٣].

ولأمانة النقل فإنّ بعض أهل السنة لم يقبل هذا بضرس قاطع، ففيما يخص أهل البيت مثلاً ذكر الحاكم أنّ أصح أسانيدهم: جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن جده عن علي إذا كان الراوي عن جعفر ثقة[٤].

ومهما يكن من أمر فلم يحدثنا التاريخ عن قيمة تابعي في هذه الأمّة كما حدثنا عن قيمة الزهري، خاصة في مضمار ما يروى عن رسول الله، وكذلك الفتوى والقضاء؛ وسيتبين أنّ مدار حديث رسول الله عند هذه الأمّة في الصحاح والمسانيد عليه لا على غيره؛ أعني على ضوء طريقته السحرية في التفكير ومنهجه الزهروي في النقل عن رسول الله؛ وفي الحق فكل الصحاح والمسانيد تدين أو هي أسيرة لتلك الطريقة ولذلك المنهج فيما سترى، الأمر الذي يدعونا لبسط البحث الموضوعي والسعي الهادف لاستكناه أسرار هذه الشخصية التي لعبت دوراً مهما جداً في مجال المعرفة الإسلامية.

وحسبك أن تعرف الآن أنّ آيديولوجية ترك السنّة من بغض علي مع كونها هي البشاعة بعينها، لكن استطاع الزهري بما يمتلك من مؤهلات لا تتسنى لغيره أن يصوغها صياغة سحرية خلال ما تعاطاه من عمليات الأسطرة والأدلجة ليجعلها هي دين الله، وهي سنّة النبي، بنجاح فاق التصور...، ولكن قبل الشروع في ذلك من الضروري الوقوف على..

---

(١) تهذيب الكمال ٢٦: ٤٣٥.

(٢) تهذيب الكمال ٢٦: ٤٣٥.

(٣) الشذا الفياح من علوم بن الصلاح: ٢٩، دار الكتب العلمية بيروت.

(٤) معرفة علوم الحديث: ٥٥.

رأي ابن معين ومكحول وغيرهما في الزهري

سئل ابن معين عن الزهري ومنصور فقال: منصور أحب إليّ، لأنّ الزهري كان سلطانياً[١].

إنّ مثل الإمام يحيى بن معين المطروح عند إخواننا أهل السنة جهبذاً في الحديث وإماماً في نقد الرجال لا يمكن أن يرمي الزهري بـ: السلطانية (=وعاض السلاطين) من دون سبب، فما يلوح من كلامه هو أنّ أحاديث الزهري عن رسول الله وكذلك فتاواه أسيران لتراث الهيمنة المذمومة ولطريقة التسلط على الأمة، خاصّة مع عدم الشك في أنّ الأمويين بغاة في ضوء إجماع أهل القبلة.

ومن ذلك ما روي عن مكحول بسند صحيح قال: أيّ رجل هو الزهري لولا صحبته للملوك[٢].

وهو دليل على أنّ الزهري بسبب مخالطته للملوك ليس بذاك المعتمد.

روى ابن عساكر قال: أخبرنا أبو البركات الأنماطي، أنبأنا ثابت بن بندار، أنبأنا محمد بن علي بن يعقوب القاضي، أنبأنا محمد بن أحمد البابسيري، حدثنا الأحوص بن المفضل بن غسان، حدثنا أبي قال: وحدثني محمد بن عبد الله الغلابي، عن عمر بن رديح قال: كنت مع ابن شهاب الزهري نمشي فرآني عمرو بن عبيد فلقيني بعد فقال: ما لك ولمنديل الأمراء؛ يعني ابن شهاب[٣].

أقول: والمقصود بمنديل الأمراء، الحط من الزهري والطعن فيه، وأنّه ـ فيما يرمي إليه النص ـ منديل يتمندل به النظام الأموي حينما يصاب بزكام السياسة، كما يتمندل آحاد الناس حينما يغلبه المرض.

وذكر الذهبي في ترجمة خارجة بن مصعب قال: قال أحمد بن عبدويه المروزي: سمعت خارجة بن مصعب يقول: قدمت على الزهري وهو صاحب شرط بنى أمية، فرأيته ركب وفي يديه حربة، وبين يديه الناس في أيديهم الكافركوبات[٤]، فقلت: قبح

---

(١) هامش تهذيب الكمال٢٦: ٤٤٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٣٩.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٥٥: ٣٧٠.

(٤) الكافركوبات: سلاح للقتال من الخشب، يستعاض به عن السيف في بعض الأحيان.

الله ذا من عالم، فلم أسمع منه[١].

وفي تهذيب التهذيب لابن حجر: أنّ إنساناً سأل ابن معين قائلاً: الأعمش مثل الزهري؟ فقال: برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهري؛ الزهري يرى العرض والإجازة (=في الرواية) ويعمل لبني أمية، والأعمش فقير، صبور، مجانب للسلطان، ورع، عالم بالقرآن[٢].

وذكر ابن قتيبة في الإمامة والسياسة حكاية فيها أنّ الزهري قال: إنّه (=أبو حازم) لجاري منذ ثلاثين سنة، ما كلمته قط، فقال أبو حازم: صدقت؛ لأنّك نسيت الله ونسيتني، ولو ذكرت الله لذكرتني، فقال الزهري: أتشتمني؟. فقال له سليمان: بل أنت شتمت نفسك، أو ما علمت أنّ للجار على الجار حقا؟؟. قال أبو حازم: إنّ بني إسرائيل لمّا كانوا على الصواب كانت الأمراء تحتاج إلى العلماء، وكانت العلماء تفر بدينها من الأمراء، فلمّا رئي قوم من أراذل الناس تعلموا العلم، وأتوا به الأمراء، استغنت الأمراء عن العلماء، واجتمع القوم على المعصية، فسقطوا وهلكوا، ولو كان علماؤنا هؤلاء يصونون علمهم، لكانت الأمراء تهابهم، وتعظمهم. فقال الزهري: كأنّك إياي تريد، وبي تعرض؟ قال: هو ما تسمع[٣].

أقول: وهذا تعريض من أبي حازم بأنّ الزهري من أراذل الناس قد تعلم العلم لغير السبيل.

وروى ابن عساكر بسنده عن: جعفر بن إبراهيم الجعفري، قال: كنت عند الزهري أسمع منه، فإذا عجوز قد وقفت عليه فقالت: يا جعفري لا تكتب عنه فإنّه مال إلى بني أمية وأخذ جوائزهم. فقلت(=الجعفري) من هذه؟ فقال(=الزهري): أختي رقية خرفت!! قال(=الجعفري): خرفتَ أنت كتمت فضائل آل محمد[٤]. فليتأمل المنصف!!!.

وأخرج ابن المغازلي في مناقبه عن معمر عن الزهري حديثاً في فضل أمير المؤمنين علي؛ فقال معمر: حدثني الزهري بهذا الحديث في مرضة مرضها ولم أسمعه يحدث قبلها ـ قال الراوي: وأحسبه قال: ولا بعدها ـ فلمّا بلّ من مرضه ندم فقال: اكتم هذا

---

(١) ميزان الاعتدال ١: ٦٢٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٤: ١٩٧.

(٣) الإمامة والسياسة لابن قتيبة ٢: ١٢٤. تحقيق الشري.

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٢٢٨.

الحديث واطوه؛ فإنّ هؤلاء ـ يعني بني أمية ـ لا يعذرون أحداً في تقريظ علي وذكره. قال معمر: قلت: فما بالك أوعبت مع القوم يا أبا بكر (=كنية الزهري) وقد سمعت الذي سمعت (=من فضائل علي)؟!!! فقال: حسبك يا هذا إنّهم شركونا في لهائهم[1] فانخططنا لهم في أهوائهم[2].

أقول: وهذا نص يعلن عن مبادىء الآيديولوجية وعناصرها بكل صراحة، ومن ثمّ فهو نص في أنّ أهل هذا الأتجاه يندمون على تفريطهم في جنب الحق إذا ما حلّت عليهم الدهماء أو ضايقهم الموت شأن الماضين من أسلافهم من خصوم أمير المؤمنين علي.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾[3] قال الزمخشري: ولّما خالط الزهري السلطان كتب أخ له في الدين إليه: عافانا الله وإياك أبا بكر (=كنية الزهري) من الفتن، فقد أصبحت بحال ينبغي لمن عرفك أن يدعو الله لك ويرحمك، فقد أصبحت شيخاً كبيراً، وقد أثقلتك نِعَمُ الله عليك بما فهمك من كتابه، وعلمك من سنة نبيه، وليس كذلك أخذ الله الميثاق على العلماء، فإنّه تعالى قال: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ﴾[4] واعلم أنّ أيسر ما ارتكبت، وأخف ما احتملت أنّكَ آنستَ وحشة الظالم، وسهلت سبيل الغي بدنوّك إلى من لم يؤد حقاً، ولم يترك باطلاً حين أدناك؛ اتخذوك أبا بكر قطباً تدور عليه رحا ظلمهم، وجسراً يعبرون عليه إلى بلائهم ومعاصيهم، وسلماً يصعدون فيه إلى ضلالتهم، يدخلون بك الشك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهلاء، فما أيسر ما عمروا لك في جنب ما خربوا عليك، وما أكثر ما أخذوا منك في جنب ما أفسدوا من حالك ودينك، وما يؤمنك أن تكون ممّن قال الله تعالى فيهم: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصلاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾[5] يا أبا

---

(١) اللهوة: العطية الجزيلة.

(٢) مناقب المغازلي: ١٤١.

(٣) هود: ١١٣.

(٤) آل عمران: ١٨٧.

(٥) الأعراف: ١٦٩.

بكر، إنّك تعامل من لا يجهل، ويحفظ عليك من لا يغفل، فداو دينك فقد دخله سقم، وهييء زادك، فقد حضر سفر بعيد، ﴿**وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء**﴾[1] والسلام[2].

الزهري من وعاظ السلاطين

لنستمع إلى الزهري نفسه وهو يخبرنا عن قصة صداقته للعائلة الأموية المالكة..

ذكر الذهبي عن ابن أبي ذئب، قال: ضاقت حال ابن شهاب، ورهقه دين، فخرج إلى الشام، فجالس قبيصة بن ذؤيب، قال ابن شهاب: فبينا نحن معه نسمر إذ جاءه رسول عبد الملك، فذهب إليه، ثم رجع إلينا فقال: من منكم يحفظ قضاء عمر رضي الله عنه في أمهات الاولاد؟ قلت: أنا قال: قم فأدخلني على عبد الملك بن مروان، فإذا هو جالس...، فقال: فما تقول في امرأة تركت زوجها وأبويها؟ قلت: لزوجها النصف، ولأمّها السدس، ولأبيها ما بقي، قال: أصبت الفرض، وأخطأت اللفظ، إنّما لأمها ثلث ما بقي، ولأبيها ما بقي. هات حديثك، قلت: حدثني سعيد بن المسيب فذكر قضاء عمر في أمهات الاولاد. فقال عبد الملك: هكذا حدثني سعيد[3].

ولقد خرّج الذهبي عن عبدالرحمن بن عبد العزيز، سمعت الزهري، يقول: نشأت وأنا غلام، لا مال لي، ولا أنا في ديوان، وكنت أتعلم نسب قومي من عبدالله بن ثعلبة بن صعير، وكان عالماً بذلك وهو ابن أخت قومي وحليفهم فأتاه رجل، فسأله عن مسألة من الطلاق فعي بها وأشار له إلى سعيد بن المسيب، فقلت في نفسي: ألا أراني مع هذا الرجل المسن يذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسح رأسه، ولا يدري ما هذا؟! فانطلقت مع السائل إلى سعيد بن المسيب، وتركت ابن ثعلبة، وجالست عروة، وعبيدالله، وأبا بكر بن عبدالرحمن، حتى فقهت، فرحلت إلى الشام، فدخلت مسجد دمشق في السحر، وأممت حلقة وجاه المقصورة عظيمة، فجلست فيها،

---

(١) إبراهيم: ٣٨.

(٢) تفسير الزمخشري ٢: ٤٣٤. وقد رواها مسندة ابن عساكر في تاريخه ٢٢: ٤١ عن أبي حازم الأعرج، وأنّه هو [illegible] هذه الرسالة، وأبو حازم مرّ عليك ذكره قريباً في حكاية سبقت هذه.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٢٦.

فنسبني القوم، فقلت: رجل من قريش، قالوا: هل لك علم بالحكم في أمهات الاولاد؟ فأخبرتهم بقول عمر بن الخطاب، فقالوا: هذا مجلس قبيصة بن ذؤيب وهو حاميك، وقد سأله أمير المؤمنين، وقد سألنا فلم يجد عندنا في ذلك علماً، فجاء قبيصة فأخبروه الخبر، فنسبني فانتسبت، وسألني عن سعيد بن المسيب ونظرائه، فأخبرته قال: فقال: أنا أدخلك على أمير المؤمنين، فصلى الصبح، ثم انصرف فتبعته، فدخل على عبد الملك وجلست على الباب ساعة، حتى ارتفعت الشمس، ثم خرج الآذن، فقال: أين هذا المديني القرشي؟ قلت: ها أنا ذا، فدخلت معه على أمير المؤمنين فأجد بين يديه المصحف قد أطبقه، وأمر به فرفع، وليس عنده غير قبيصة جالساً، فسلمت عليه بالخلافة، فقال: من أنت؟ قلت: محمد بن مسلم، وساق آباءه إلى زهرة، فقال: أوه قوم نعارون في الفتن، قال: وكان مسلم بن عبيدالله مع ابن الزبير، ثم قال: ما عندك في أمهات الاولاد؟ فأخبرته عن سعيد، فقال: كيف سعيد (=ابن المسيّب) وكيف حاله؟ فأخبرته، ثم قلت: وأخبرني أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، فسأل عنه، ثم حدثته الحديث في أمهات الاولاد عن عمر، فالتفت إلى قبيصة فقال: هذا يكتب به إلى الآفاق..؛ فقلت: لا أجده أخلى منه الساعة، ولعلي لا أدخل بعدها، فقلت: إن رأى أمير المؤمنين أن يصل رحمي، وأن يفرض لي فعل، قال: إيها الآن انهض لشأنك، فخرجت والله مويساً من كل شيء خرجت له، وأنا يومئذ مقل مرمل، ثم خرج قبيصة فأقبل علي لائماً لي، وقال: ما حملك على ما صنعت من غير أمري؟ قلت: ظننت والله أني لا أعود إليه، قال: ائتني في المنزل، فمشيت خلف دابته، والناس يكلمونه، حتى دخل منزله فقلما لبث حتى خرج إلي خادم بمائة دينار، وأمر لي ببغلة وغلام وعشرة أثواب، ثم غدوت إليه من الغد على البغلة، ثم أدخلني على أمير المؤمنين، وقال: إياك أن تكلمه بشيء، وأنا أكفيك أمره، قال: فسلمت، فأومأ إلي أن اجلس، ثم جعل يسألني عن أنساب قريش، فلهو كان أعلم بها مني، وجعلت أتمنى أن يقطع ذلك لتقدمه علي في النسب، ثم قال لي: قد فرضت لك فرائض أهل بيتك، ثم أمر قبيصة أن يكتب ذلك في الديوان، ثم قال: أين تحب أن يكون ديوانك مع أمير المؤمنين هاهنا أم في بلدك؟ قلت: يا أمير المؤمنين أنا معك، ثمّ خرج قبيصة، فقال: إنّ أمير المؤمنين أمر أن تثبت في صحابته، وأن يجري عليك رزق الصحابة، وأن يرفع فريضتك إلى أرفع منها، فالزم باب أمير المؤمنين، وكان على عرض الصحابة

رجل، فتخلفت يوماً أو يومين، فجبهني جبها شديداً، فلم أتخلف بعدها، قال: وجعل يسألني عبد الملك: من لقيت؟ فأذكر من لقيت من قريش، قال: أين أنت عن الأنصار، فإنك واجد عندهم علماً، أين أنت عن ابن سيدهم خارجة بن زيد، وسمى رجالاً منهم، قال: فقدمت المدينة فسألتهم، وسمعت منهم. قال: وتوفي عبدالملك، فلزمت ابنه الوليد، ثم سليمان، ثم عمر بن عبد العزيز، ثم يزيد، فاستقضى يزيد بن عبد الملك على قضائه الزهري، وسليمان بن حبيب المحاربي جميعاً، قال: ثم لزمت هشام بن عبدالملك وصير هشام الزهري مع أولاده، يعلمهم ويحج معهم[1].

لا تسمح دراستنا ببسط القول في هذا الشأن بأكثر من ذلك، ولكن حسبنا بعض الثوابت التاريخية التي نقطع معها بأنّ الرجل ليس بأكثر من جهاز معرفة لأهل البغي، وليس طبيعياً أن يكون الزهري من أصدقاء الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بين ليلة وضحاها..، وليس طبيعياً لصعلوك (= لا مال له) مثله أن يكون ارستقراطياً بين ليلة وضحاها..، وليس طبيعياً لمثله أن يكون غطاء شرعياً لبغي البغاة مع أنّه كان من عوام الناس لا يلتفت إليه ولا يحسب له أي حساب..، وليس طبيعياً أن يأمر عبد الملك بكتابة فتاواه وما روى في الآفاق من أول لقاء بينهما!.

وليس طبيعياً أن تكون كلمته في الدولة مقدمة على كلمة كل الفقهاء وكل المحدثين..، فهذا سعيد بن المسيب والذي هو فقيه أموي أيضاً، والذي هو أستاذ الزهري والأعلم منه والأفقه والأكثر إحاطة باتفاق، يرمى به في القمامة الأموية لمجرد أنّه رفض عقد البيعة لولدي عبد الملك الباطلة حتى على مباني خصوم علي[2]، فجلدوه وآذوه ورموه في مستنقع المهملات.

التفسير الوحيد لكل ذلك هو أنّ الزهري ساهم مساهمة واضحة في بناء بني أمية من خلال الرواية والحديث والفقه، ولعب دوراً هاماً في إضفاء الشرعية على نظام الحكم الباغي، ولكونه كذلك في ضوء معايير الدين والمنطق لا يمكن الوثوق به بشكل أعمى..؛ فأقل ما يقال ـ في محكمة الإنصاف ـ هو أنّه عاين بمنتهى الوضوح أشكال البغي والظلم الأموي المصبوب على عموم المسلمين وعلى خصوص أهل بيت النبي، من قتل وسب على المنابر وغير ذلك، وهذا التاريخ لم يذكر لنا أنّه

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٣٠، تاريخ مدينة دمشق ٥٥: ٣٢٣.

(٢) وبطلانها من جهة عقد بيعتين في آن واحد.

اعترض عليهم من أجل الدين، ولا وقف أدنى وقفة إزاء عمليات التحريف في سنن سيد المرسلين، وكم هو الشبه قريب بينه وبين أبي هريرة؟ فإذا كان الأخير قد صاحب الرسول على ملء بطنه، فهذا هاجر إلى الشام لأنّه ضاق ذرعاً بالفقر وبقلة ذات اليد، ولكن الملفت أنّ استجداء الزهري المال من عبد الملك بتلك الطريقة التي لم تعجب حتى عبد الملك ولا حاجبه قبيصة، والتي أسفرت عن مكنونات شخصية هذا التابعي الكبير، جرأة ما بعدها جرأة، هي غير معهودة عمّن تمثل مثال الصالحين ولبس لباسهم..

ولقد ارتفعت به الحال ليكون من أثرياء التابعين، حتى أنّه كان ينفق الأموال بشكل لا يحسب له أي حساب، ويبدو أنّه كان يفعل ذلك لأنّه كان يغترف ما يشاء من أموال الأمويين بيسر لا يتسنى لغيره، وقد روي أنّه قيل للزهري: إنهم يعيبون عليك كثرة الدين، قال: وكم ديني؟ قيل: عشرون ألف دينار، قال: ليس كثيراً وأنا مليء؛ لي خمسة أعين كل عين منها ثمن أربعين ألف دينار[1].

أقول: فمن أين له هذه الأعين الخمسة والتي تشكل بجموعها ثروة خيالية طائلة مع أنّه بالأمس القريب كان لا يملك درهماً واحداً؟!!! وليس هذا وحسب فقد كان يتمنى على الخلفاء، وممّا أُثر عنه في ذلك أنّه قال للخليفة هشام بن عبد الملك: إقض ديني، قال: وكم هو؟ قال: ثمانية عشر ألف دينار، قال: إنّي أخاف إن قضيتها عنك أن تعود، فقال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين**» فقضاها عنه، قال الرواي: فما مات الزهري حتى استدان مثلها [2].

الزهري يؤسطر ويؤدلج الحديث لبني أمية

روى اليعقوبي أنّ عبد الملك منع أهل الشام من الحج، خوفاً عليهم من عمليات غسل الدماغ التي كان يتعاطاها ابن الزبير في مكة حيثما اتخذها داراً لخلافته، فضج الناس وقالوا: تمنعنا من حج بيت الله الحرام وهو فرض من الله علينا، فقال لهم: هذا ابن شهاب الزهري يحدثكم أنّ رسول الله قال: «**لا تشد الرحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام ومسجدي ومسجد بيت الأقصى وهو يقوم لكم مقام المسجد**

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٤٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٤٢.

الحرام» وهذه الصخرة التي يروى أنّ رسول الله وضع قدمه عليها لما صعد إلى السماء تقوم لكم مقام الكعبة، فبنى على الصخرة قبة وعلق عليها ستور الديباج وأقام لها سدنة وأخذ الناس بأن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة، وأقام بذلك أيام بني أمية[1].

هناك من يشكك بهذا الخبر بدعوى أنّ اليعقوبي شيعي، وهو غريب، إذ أنّ كل من ادعى هذه الدعوى لم يأت بالأدلة العلمية لإثباتها، وفي الحقيقة فمثل هذا الخبط هروب مضحك من الواقع المفروض، فالقوم اتهموا الحاكم النيسابوري وعبد الرزاق (أستاذ البخاري وصاحب المصنف المشهور) وغيرهما بالتشيع لمجرد روايتهم في فضائل أهل البيت وفي مثالب أعدائهم كما سيأتي..

ومهما يكن من أمر فأهل هذا الخبط حيال مجموعة من الثوابت التاريخية أوّلها اتفاق أهل السنة فضلاً عن بقية المسلمين بأنّ الأمويين في عهد عبد الملك بنوا ما يشبه الكعبة على الصخرة (= قبة) وثانيها أنّ الزهري كان قد عاصر ذلك بيقين، وثالثها اتفاق المصادر أنّ الزهري لم يعترض على هذا التحريف الواضح في دين الله مع أنّه هو المقدم في الدولة في الرواية والفتوى والقضاء..

وهنا نتساءل: فماذا تفرز لنا هذه الثوابت الثلاثة؟

خاصة إذا لاحظنا أن الأمويين ـ وعموم المتسلطين في التاريخ ـ لا يقدمون رِجْلاً على رِجْل من دون غطاء شرعي مهما كانت صيغته؛ حفاظاً على موقعيتهم وهم ماثلون بين يدي الرأي ـ الإسلامي ـ العام على الدوام، فهل من المعقول أن يأمر عبد الملك الناس بالحج للصخرة من دون حجة تنسب للشرع أو رواية عن رسول الله، أو استنباط ما عن وحي الأمويين؟.

وإذا كان الجواب هو نعم فمن هو الجاهز لمثل هذا الأمر من أصدقاء عبد الملك وأعوانه؟ أهو وزير الحربية أم الزهري؟!.

إنّ أيسر ما يقال في ذلك هو إنّ أكبر مهام وزير الثقافة والدعاية هو توفير الغطاء الشرعي للدولة وشَرْعَنَة سلوكياتها مهما كانت. وأمرٌ آخر، فحتّى لو كان حديث شد الرحال ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وآله، لكن سكوت الزهري على استغلال بني أمية له في الاستعاضة عن الحج بزيارة بيت المقدس، من أكبر التحريف في دين الله؛ إذ الحديث

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٣: ٧.

لو سلّمناه لا يعدو كونه دليلاً على مشروعية زيارة بيت المقدس، وأين هذا من الاستعاضة به أو بها عن الحج.

وثمّة تساؤل وهو كيف نفسّر كثرة الروايات التي تفرد في روايتها الزهري التي تطعن في مقام النبوة وفي مقام أهل البيت عليهم السلام، والتي خرّج بعضها البخاري في صحيحه وفي غير صحيحه، كروايته قضية الغرانيق التي أبطلها مشهور أهل السنة وعموم الشيعة على ما تقدم عليك، فإنه لم يصح فيها طريق إلاّ ما روي عن الزهري كما جزم ابن حجر، ومنها: روايته للطعن في أمير المؤمنين علي وأنّه أغضب فاطمة حينما خطب بنت أبي جهل[1]، وهي رواية باطلة يرويها الزهري عن المسور بن مخرمة[2].

ما نعتقده هو أنّ مثل هذه الأمور بمثابة انجازات لا يقتدر عليها غير السلطانية ومناديل الأمراء ومطايا الملوك من وعاظ السلاطين، والزهري ولله الشكوى جمع بين كل هذه الأمور، وفي الحقيقة فإنجازات الزهري لبني أمية كثيرة لا يسعنا الإحاطة بجميعها إلاّ بكلفة، وهي فيما لو أمعنت في بعضها مشروع لتسقيط الشخصيات التي لا ترغب بها الدولة، وقد أشرنا إلى ذلك فيما يخص ابن عباس وابن مسعود والحسنين وغيرهم، وفي بعضها الآخر لإضفاء الشرعية على بغي الدولة وسلوكياتها، الأمر الذي لا يتم من دون اختلاق تبريرات لكل أشكال البغي خلال السنّة التي جبريلها وحي بني أمية.

أصح أسانيد أهل البيت ما رواه الزهري، لماذا؟

بقيت نقطة وهي أنّ بعض المحدثين ذكر أنّ أصح أسانيد أهل البيت: الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده أمير المؤمنين، ولقد أمعنا النظر في الأحاديث التي وردت بهذا الطريق (الأموي ـ العلوي) المضحك المبكي فلم نعثر إلاّ على حديثين لا غير، تكررا هنا وهناك، ولقد توقعنا شيئاً فكان كما توقعناه، إذ أنّ الحديثين رواهما الزهري للطعن في أهل البيت..

الحديث الأول: أخرجه البخاري بسنده عن الزهري عن علي بن الحسين عن

---

(١) صحيح البخاري ٤: ٢١٣.

(٢) سنبرهن بطلانها لاحقاً.

أبيه عن جده علي أخبره أنّ رسول الله طرقه وفاطمة بنت النبي ليلة فقال صلى الله عليه وآله: «**ألا تصليان**»؟ فقلت: «يا رسول الله أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا» فانصرف حين قلت ذلك ولم يرجع إليّ شيئاً، ثمّ سمعته وهو مول يضرب فخذه وهو يقول: « ﴿وَكَانَ الإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾ [1]» [2] هذه هي الرواية الأولى.

والرواية الثانية أخرجها البخاري ـ وغيره ـ بنفس الطريق السابق؛ أي بسنده عن الزهري عن علي بن الحسين السجاد عن أبيه عن جده علي، وحاصلها أنّ علياً قال: «شرب حمزة بن عبد المطلب الخمر فأخبرت رسول الله بذلك، فخرج ومعه زيد بن حارثة فانطلقت معه، فدخل على حمزة فتغيظ عليه فرفع حمزة بصره وقال: هل أنتم إلاّ عبيد آبائي؟ فخرج رسول الله يقهقر، وكان ذلك قبل نزول تحريم الخمر» [3].

أقول: بربكم فما معنى أنّ أصح أسانيد أهل البيت هي هذه المكذوبات الهادفة للحط من قيمة بني هاشم؟. وهل يعقل لحمزة الذي وصفه جبرائيل بأنّه أسد الله ورسوله التلبس بمثل هذه الملكات الردية والخصال الذميمة؟. وهل من الصدفة أنّ يتفرد بها رجل مثل الزهري، أموي الهوى والنزعة مبغضٌ لأمير المؤمنين علي ـ كما سيتبين ـ دون بقية البشر؟.

ثمّ ألا يوجد عن أمير المؤمنين علي ـ بالسند المتقدم ـ إلاّ هاتان الروايتان؟ ولماذا هاتان الروايتان بالذات؟

ذكرنا لك أنّنا أمعنا النظر في كتب الحديث المشهورة التي عليها المدار والاعتماد: صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن الترمذي، سنن أبي داود، سنن النسائي، سنن ابن ماجة، سنن الدارمي، موطأ مالك، مسند أحمد، فلم نجد ما يثبت للزهري عن أهل البيت عن علي إلاّ ذينك الحديثين.

وبكل حال فهذان الخبران يدخلان بيقين في مشروع تسقيط الشخصيات السماوية والحط من قدر أهل البيت، والذي هو في الواقع امتدادٌ لمشروع الحط من قيمة النبي، ثمّ أليس عجيباً أنْ ليس في هذه المصادر التي يربو مجموع أحاديثها على

---

(١) الكهف: ٥٤.

(٢) صحيح البخاري ٢: ٤٣، مسند أحمد ١: ١١٢.

(٣) صحيح البخاري ٣: ٨٠، مسند أحمد ١: ١٤٢، صحيح مسلم ٦: ٨٥، سن أبي داود ٢: ٢٩.

السبعين أو الثمانين ألف حديث أي رواية بالسند المتقدم في الفقه أو في التفسير أو أي شيء آخر؟!! من حقنا أن نطالب هذه المصادر بأحاديث أهل البيت عن رسول الله خلال ذلك السند في الفقه والشريعة والتفسير أين هي، ولماذا لم يروها الزهري؟؟..

إذا أردنا أن نتمحل لهذا الإشكال كما يتمحل الغير فالمجال مفتوح، لكن لا قيمة لكل إرجاف وجعجعة مع وجود نص يقول: تركوا السنة من بغض علي كما صح عن ابن عباس[١]. بقي أنّ نذكر أنّ هناك حديثاً ثالثاً روي بهذا السند وهو ما أخرجه الترمذي في قوله: حدثنا علي بن حجر، أخبرنا الوليد بن محمد الموقري، عن الزهري عن علي بن الحسين، عن علي بن أبي طالب قال: كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ طلع أبو بكر وعمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**هذان سيدا كهول أهل الجنة من الاولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين يا علي لا تخبرهما**».

ولكن ـ بحسب الإنصاف العلمي ـ لا يرمى هذا الحديث المكذوب بعاتق الزهري؛ إذ قد علّق عليه الترمذي بقوله: هذا حديث غريب من هذا الوجه، والوليد بن محمد الموقري يضعّف في الحديث[٢]، وبعد المراجعة تبين لنا أنّ الموقري هذا أجمع العلماء على ضعفه، بل في تهذيب ابن حجر عن ابن حبان: أنّه كان يروي عن الزهري أشياء موضوعة لم يروها الزهري قط...، لا يجوز الاحتجاج به بحال[٣].

تراث الزهري الديني

أثبتت الدراسات في مضمار العلوم الإنسانية أن التراث له تأثير بين في سلوك الإنسان والمجتمع، ونتائج هذه الدراسات تقودنا بالضرورة للتنقيب عن تراث هذا الرجل الموصوف بمنديل الأمراء، وبعد البحث اكتشفنا على ضوء النصوص والأرقام أنّ الرجل ليس لديه من أمور الرواية والدين إلاّ ما اغترفه من مخزون الخصومة مع أهل البيت، فقد استقى الدين وتعاطاه عن خصومهم المشهورين: عائشة، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وأبي هريرة، ومن جرّ جرّهم دون غيرهم..

يقول هو: كان إمام الناس عندنا بعد زيد بن ثابت عبد الله بن عمر مكث ستين

---

(١) سنن النسائي ٥: ٢٥٣.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٢٧٢.

(٣) أنظر تهذيب التهذيب لابن حجر١١: ١٥٠.

سنة يفتي الناس، كان ابن عمر إماماً في الدين[١].

ويقول: لا نعدل برأي ابن عمر، فإنّه أقام بعد رسول الله ستين سنة فلم يخف عليه شيء من أمره ولا من أمر أصحابه[٢].

وزيد بن ثابت كما أخبرناك في الفصل السابق هرب إلى الشام بعد مقتل عثمان هو وأبو هريرة وجماعة من الصحابة؛ إرضاءً للأمويين وفراراً من بيعة أمير المؤمنين علي، فلم يبايعاه على الخلافة حتى ماتا، في حين أنّهم رأوا معاوية الباغي أهلاً للخلافة فبايعاه، وكذلك عبد الله بن عمر، سوى أنّه لم يهرب إلى الشام بل إلى مكّة[٣]، وهؤلاء لم يروا علياً أهلاً للخلافة، بل إنّ عبد الله بن عمر يستنكف أن يجعل علياً رابع الخلفاء الراشدين؛ وقد مرّ عليك ما رواه البخاري بسنده الصحيح عن ابن عمر قال: كنّا في زمن النبي لا نعدل بأبي بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي لا نفاضل بينهم[٤].

وطريقة التفكير هذه هي عينها التي كانت تعتقدها عائشة وعبد الله بن عمرو بن العاص ومن جرّ جرهما، وأعني بطريقة التفكير عقيدة هؤلاء في أنّ علياً ليس من أهل الفضل، وليس هو بأهل للخلافة، فقد أخرج ابن ماجة عن عائشة أنّه قيل لها: أيّ أصحاب النبي كان أحب إليه؟ قالت: أبو بكر، ثم عمر، ثم أبو عبيدة[٥].

وها أنت ترى أنّه لا وجود لعلي في القائمة.

وإذن فالزهري كان عالماً بدين الإسلام وبسنن سيد المرسلين في هذا الإطار، قابعاً خلف جدران هذه الطريقة من التفكير، وعلى هدى بل ضلالة هذا المنهج..، وبعد كل هذا فأيّ دين يرويه الزهري عن رسول الله؟ وهو يشارك الأمويين أوركسترا العداء؟!. هذا شيء، والشيء الآخر، هو أن الشريعة التي ينسبها هذا الرجل إلى رسول الله، ليست هي في الحقيقة خالصة عن رسول الله وقد صرح هو بذلك..

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣: ٢٢١، تاريخ بغداد ٣: ٢٢١.

(٢) تهذيب الكمال ١٥: ٣٣٩.

(٣) أخرج ذلك البلاذري في أنساب الأشراف٣: ١٠.

(٤) صحيح البخاري ٤: ٢٠٣، مسند أبي يعلى ٩: ٤٥٤، صحيح ابن حبان ١٦: ٢٣٧.

(٥) سنن ابن ماجة ١: ٣٨.

هل كان الزهري يتلاعب بحديث رسول الله ﷺ!!

قال صالح بن كيسان: اجتمعت أنا والزهري نطلب العلم، فقلنا السنن، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ ثم قال: نكتب ما جاء عن الصحابة فإنّه سنة، فقلت أنا: ليست بسنة فلا نكتبه، قال: فكتب ولم أكتب، فأنجح وضيعت[1].

وهنا نتساءل: هل أنّ ما جاء عن الصحابة هو عن رسول الله وهو سنّة كما يعتقد الزهري أم لا؟ بالطبع ليس هو عن رسول الله ﷺ، وليس هو بسنّة كما هو ظاهر الحديث، ويترتب على اصرار الزهري أنّه من السنّة اختلاط حديث رسول الله ﷺ وسنّته بآراء الصحابة وسنّتهم، لكن مع ذلك فالمخيف المفزع في ذلك هو أن يكون مثل هذا الاختلاط المربك نتيجة طريقة تفكير مبرمجة تهدف ـ فيما تهدف ـ إلى تحجير السنّة، أو تفريغها من محتواها السماوي، أو تمييعها في طريقة التفكير الأمويّة، أو تسييسها حكومياً من منطلقات برغماتية، أو غير ذلك؛ والذي يدعونا لمثل القول هو اصرار الزهري على أن يكون ما جاء عن الصحابة في كفّة ميزان معادلة للكفّة التي تضمّ ما جاء عن النبي ﷺ، والذي يزيد مخاوفنا أكثر أنّ الزهري متّهم من قبل أكابر أئمّة التابعين بأنّه ينسب إلى رسول الله ما لم يقله بطريقة ملتوية (=التدليس)..

فمثلاً ذكر العظيم آبادي في عون المعبود أنّ الزهري كان يخلط كلامه بكلام النبي ﷺ، واستدلّ على ذلك بقول مالك: قال ربيعة للزهري: إذا حدّثت فبيّن كلامك من كلام النبيّ ﷺ[2].

وفي هذا الصدد قال الطحاوي: كان الزهري يخلط كلامه كثيراً بحديثه (عن النبي) حتّى يُتوهّم أنّه منه؛ ولأجل ذلك قال له موسى بن عقبة: افصل كلامك من كلام النبي ﷺ[3].

وقال ابن حجر: كان الزهري يفسر الأحاديث كثيراً، وربما أسقط أداة التفسير، وكان بعض أقرانه يقول له: افصل كلامك من كلام النبي، وقد ذكرت كثيراً من هذه الحكايات، وكثيراً من أمثلة ذلك في الكتاب المذكور،

---

(١) تهذيب التهذيب ٩: ٤٤٩.

(٢) عون المعبود ٣: ٣٦.

(٣) شرح مشكل الآثار ٦: ٣١١.

واسمه تقريب المنهج بترتيب المنهج[١].

وهذه النصوص بنحو وبآخر تعلن أنّ تراث الزهري مؤلف من شيئين هما ما جاء عن النبي من جهة، وما جاء عن الصحابة، أو عن نفسه من جهة أخرى، بيد أنّ ما جاء عن الصحابة أو عن نفسه، لا يمثل سنة النبي بحال من الأحوال، وهذا الأمر يؤكد أنّ ما عند الزهري مزيج من دين الله ووحي الآراء، وليس هو ذلك: ﴿الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ كما وصفه القرآن الكريم..

فإذا أضفت إلى ذلك أنّ الصحابة الذين أخذ الزهري عنهم الدين كلهم من خصوم علي على تفاوت بينهم في درجة الخصومة في الطريقة وفي الكيفية، وأضفت إلى ذلك أيضاً أنّه معتمد الأمويين في مضمار الفقه والحديث والسنّة التي وحيها تراث بني أميّة، وقرآنها أمجاد الجاهليّة، ينتج أنّ الأمويين وأذنابهم قد تركوا السنة من بغض علي في إطار آيديولوجية اخطبوطية، وهذا أيسر ما يقال..

الزهري من أعداء علي

ورد في الأخبار الصحيحة أنّ هذا الرجل من أعداء أمير المؤمنين علي؛ فهو يعتقد بدمويّة أمير المؤمنين علي كما كان يعتقد أسلافه الأوائل من مثل أم المؤمنين عائشة وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم..

روى ابن عساكر عن عبد الرزاق عن معمر قال: سألت الزهري: علي أحب إليك أم عثمان؟؟؟ قال فسكت ساعة ثم قال: عثمان؛ الدماء الدماء[٢]!!!

وروى أيضاً عن عبد الرزاق عن معمر قال: سألت الزهري عن عثمان وعلي أيهما أفضل؟ فقال: الدم الدم؛ عثمان أفضلهما، قال معمر: وكان يقول: أبو بكر وعمر وعثمان ثم يسكت[٣].

إنّ هذا يورثنا قناعة بأنّ الزهري ليس في خط علي الذي يدور معه الحق حيثما دار، فإنّ الشيء يعرف بنقيضه كما قيل، وإذا كان الأمويون لا يرضيهم إلا لعن علي

---

(١) النكت على ابن الصلاح٢: ٨٢٩. وقريب المنهج أحد كتب ابن حجر المهمّة، وموضوعه الإدراج في الحديث.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٣٩: ٥٠٥.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٣٩: ٥٠٦.

الذي يصورونه خارجاً عن الدين، فكيف يمكن أن تكون عقيدة الزهري فيه حينما ولّوه أسمى مناصب الشرع من قضاء وفتوى وحديث..

إنّ الزهري ـ إذا ما أردنا الإنصاف ـ بين احتمالين، فإمّا أن تكون مجاراته لبني أمية من التقية وإمّا لا، والاحتمال الأول لم يتفوه به أحد ممّن قبلته الكعبة، بل ذكروا أنّه كان سلطانياً من وعاظ السلاطين وذنباً للملوك منديلاً لهم، ففي بعض الأرقام المارة والآتية إعلانٌ أنّه قدّم دينه للأمويين على طبق من ذهب، وفي المقابل رفعوا من شأنه إلى ما لا يستحق من الشأن، وما هو أوضح من ذلك أنّه كان في سعة من مخالطة البغي الأموي، لأنّه كان خامل الذكر لا يحسب له أيّ حساب، صعلوكاً لا مال له؛ لكن هو الذي تزلف للأمويين لأجل المال، فإنّه بعد أن خطط للقاء عبد الملك بن مروان كان أول شيء طلبه منه المال والنعيم كما بان لك..

والإنصاف فأقل ما يقال في الرجل هو أنّه بملاحظة مقامه في الدولة التي سعت في إبطال آثار علي كما يقول الإمام الرازي والتاركة لدين الله بغضاً له، كان يجري في مجرى الأمويين، وآية من آيات ذلك أنّه ترك دين علي الذي حمله عنه أهل العراق كما سنوضح ولم يأخذه إلاّ عن أعدائه، وهذا ما فعله تلامذته المبرزين، مالك بن أنس وغيره.

الزهري يكتم الحقيقة من أجل الدولة

روى ابن عساكر عن السري بن يحيى عن ابن شهاب قال: قدمت دمشق وأنا أريد الغزو فأتيت عبد الملك لأسلم عليه فوجدته في قبة على فرش يفوق النائم والناس تحته سماطان فسلمت عليه وجلست فقال يا ابن شهاب: أتعلم ما كان في بيت المقدس صباح قتل علي بن أبي طالب؟. قلت نعم!! قال: هلم، فقمت من وراء الناس حتى أتيت خلف القبة، فحول وجهه فانحنى علي وقال: ما كان؟! فقلت: لم يرفع حجر في بيت المقدس إلا وجد تحته دم. قال: فقال: لم يبق أحد يعلم هذا غيري وغيرك، فلا يسمعنّ منك. قال: فما تحدثت به حتى توفي.

وقد علّق ابن عساكر على هذا الخبر بقوله: قال البيهقي: وروي بإسناد أصح من هذا عن الزهري أنّ ذلك كان في قتل الحسين[1].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٢٤: ٥٦٨.

أقول: وقد ذكر الذهبي ذلك في تاريخ الإسلام في شأن الحسين عليه السلام جازماً به[1]، على أنّه لا منافاة فيما رواه الزهري، سواء كان متعلق الخبر مقتل علي أم مقتل الحسين عليه السلام؛ بل الظاهر أنّهما روايتان عن واقعتين؛ فكلتاهما مثبتتان؛ فلا تعارض بحسب الصناعة الأصولية (=علم أصول الفقه).

هذا، وقد تقدم عليك أنّه حدث بفضيلة لأمير المؤمنين علي حينما دهمه المرض وظنّ أنّه سيموت، لكنّه ندم على حديثه حين عافاه الله، وعلى أيّ حال فهذا يدل على شيئين الأول: كتمان الزهري لحقائق السماء، والثاني: عداوته لأمير المؤمنين علي وللحسين ولعموم أهل البيت ولو بطريقة كتمان البينات وبراهين الدين، وملامح الآيديولوجية في ذلك واضحة للغاية!. ولعلّ هذا هو ما حدا بالإمام ابن حبّان في كتاب المجروحين ليقول: "ولست أحفظ لمالك ولا للزهري فيما رويا من الحديث شيئاً من مناقب علي عليه السلام أصلاً"[2].

وبغض النظر عن دقة هذه العبارة الثقيلة الوزن، إلاّ أنّ ما توصلنا إليه يترجرج في حوضها بيقين.

إلفات نظر!

وقبل أن نعرض بالذكر لدور الزهري الذي ما زال نابضاً في تشكيل الآيديولوجية بما يبهر الألباب، نمهد لذلك بالقول: إنّنا فيما سبق أشرنا على ضوء بعض النصوص وبعض الأرقام التاريخية أنّ الأمويين وعموم المبغضين لعلي وكل خصومه حتّى عهد الزهري، تركوا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله لأجل ذلك البغض في إطار طريقة من التفكير وآيديولوجية متقنة البناء، وفيما يخص الزهري كتب كثير من الكتّاب في هذا الأمر بل أطنبوا في اجتراره ولكن ببساطة متناهية؛ حتّى كأنّك تشهد بأنّهم لا يعرضون للموضوع إلاّ من باب الكلام يجرّ الكلام؛ وبرهان ذلك أنّ السمة الغالبة فيما كتبوا ويكتبون الدوران في فلك الدلالة الهزيلة للنص، المحبوسة في زنزانة الماضي من التاريخ، على حين أنّ ترك السنة ليس سلوكاً مرحلياً حدث في حقبة تاريخية معينة حتى نكتفي بمثل تلك الدلالة مع أنّ ما بين أيدينا قطيع ضخم من

---

(١) تاريخ الإسلام: ١٦ حوادث سنة ٦٠ هـ.

(٢) المجروحين لابن حبّان ١: ٢٨٥.

النصوص وفضاء غير متناهٍ من الدلالات، لم يستثمر على ضوء منهج موضوعي وحدوي يغطي كل مراحل التاريخ؛ فتلكم الكتابات تتحدث عن دور الزهري ولا تتحدث عن التراث الذي صاغ الزهري زهرياً كما نراه ـ اليوم ـ بعد أكثر من ألف سنة، ولا تتحدث عن طريقة تفكيره إلاّ في حدود أنّها ماتت بموته مع أنّها ما زالت نابضة تشهق وتزفر حتى هذه الساعة..، وفي الحق فتلكم الكتابات تتحدث عن سلوك شخصي قام به هذا العبقري في تلك المرحلة مات بموته في الأقل، وبعيد موته في الأكثر، أو هذا هو ما تمخض من نتائج تلك الكتابات ليس غير.

وبكلمة واحدة فالدراسات التي أنشأها الباحثون والعلماء في هذا الموضوع ضيقة ـ فيما تعلن نتائجها ـ في حدود السلوك الشخصي للزهري، ولم تحلّق في فضاء طريقة التفكير التي ما زالت نابضة حتى لحظة كتابة هذه السطور؛ ففيما اتضح، وفيما سيتضح أكثر فأكثر، فبغض علي ليس هو فعلاً أخلاقياً وقلبياً بالدرجة الأساس، بل هو آيديولوجية قادرة على التحرر من عبودية المرحلة التاريخية إلى ما بعدها من المراحل..

والحق، ليس الأمر بالبساطة التي ذكرتها تلك الدراسات، بل هو في ضوء ما تدرّه أضرع النصوص ذات الدلالات السمينة، مشروع يعبّر عن منظومة كاملة من المعرفة، لا يقف أمره على ترك المصداق والمصداقين والثلاثة والعشرة من سنة النبي انطلاقاً من ذلك البغض في مرحلة تاريخية معينة..

ولكن ما هي حدود هذه الآيديولوجية في عهد الزهري بالذات؟ وما هي أبرز أشكالها؟ بل ما الدليل عليها؟ إذ من الممكن افتراض أنّ ترك السنة مجرد سلوك شخصي عارٍ عن كل طريقة تفكير، بل من الممكن افتراض أنّ السنّة قد انتشرت في عهد الزهريّ؛ فهو فيما يقال أوّل من دوّن لها باتفاق..!

بنحو عام فمجموع نتائج الدراسة حتى هذه اللحظة وكذلك نتائج الفصل الذي عقدناه للبحث في عصمة النبي أسفر بلا التواء عن وجود مبادىء لهذا المشروع، فلقد اكتشفنا هناك أنّ التاركين للسنة النبوية قائلون بعدم عصمة النبي، وقائلون بكفاية كتاب الله بإلغاء دور السنّة وتفريغ محتواها وتناسيها، وحاطّون من قيمة النبي وقدره، وحاسدون له ولأهل بيته و...، ومجموع ذلك يبين أنّ هناك بناءً معرفياً كاملاً يتناول بالرفض كل ما لا يعجب قريش ومن نسج على منوالها من أمويين ومن

غيرهم من دين الرسول محمد صلى الله عليه وآله (=سنّته) وفيما اعتقد فإنّ من أفضل الصيغ المعبرة عن هذه الحقيقة قول الخليفة عمر بن الخطاب لابن عباس: كرهت قريش أن تجمع لكم النبوة والخلافة، وقوله الآخر: اختارت قريش لنفسها فوفقت وأصابت، وقوله: أبت والله قلوبكم يا نبي هاشم إلاّ حسداً ما يزول...، وبالذات قوله: حسبنا كتاب الله إنّ النبي يهجر، وغير ذلك من الصيغ المتقاطعة مع منطق الإسلام وطريقة تفكير سيد المرسلين، وإذا شككنا في كلّ شيء فلا نشكّ ـ مبدئيّاً ـ في أنّ هذه المبادىء لم ينقطع تأثيرها على مسيرة السنّة النبوية في أيّ مرحلة من مراحل التاريخ.

مضافاً إلى استحالة افتراض عدم وجود مثل هذا المشروع، إذ وكما أخبرناك لا يمكن بالنظر لمقررات علوم السياسة والتاريخ أن تخيم دولة بجناحيها على ملايين البشر وعلى ما لا يحدّ من الأصقاع تلك المدّة الطويلة من دون رؤية وطريقة في التفكير خاصة بها، وهذا مع اليقين التاريخي بأنّ طريقة التفكير هذه جعلت من أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي العدوّ الأول لعدّة قرون..! والحاصل فقد برع القرشيون الأوائل والأمويون حتى عهد الزهري في ذلك غاية البراعة، وليس من شك في أنّ هذه الكتل برهنت على أنّ البغض ليس سلوكاً ساذجاً أو فعلاً قلبياً له نهاية، بل هو نظام من الأفكار يهدف إلى شيء كبير على ما مرّ عليك بعضه في الفصل السابق، وعلى أيّ حال فهذا بمثابة التذكير بكل ما قدّمنا، والتمهيد لـ..

الآيديولوجية والزهري (المبدأ والممارسة والتشكيل)

بناء على ذلك فالزهري حينما مسك بزمام الجهاز المعرفي والروائي للأمويين كان قابعاً خلف جدران هذه الآيديولوجية؛ في صيغتها التي أعلنها ابن عبّاس بقوله: اللهمّ العنهم فقد تركوا...، وفي الحقيقة لا نستطيع أن نلمّ بكل أطراف الآليات التطبيقية لهذه الآيديولوجية مع عجالتنا هذه حتّى عهد الإمام الزهري، ولكن كربلاء وواقعة الحرة وتصفية شيعة أمير المؤمنين وانتهاك الأعراض وامتهان البشر، وقتل المسلم لمجرد أنّ اسمه علي أو حسن أو حسين، وسب علي ثمانين سنة على المنابر، كلها آيات على هذا الأمر، وهي صيغ حمراء وسوداء قاتمة لحقيقة الآيديولوجية لا تسرّ الناظرين..

لكن الزهري الفذ استطاع فيما بعد ذلك العهد أن يلبس الآيديولوجية لباساً أبيض يسرّ الناظرين، مع ما فيه من تضبيب؛ فلقد قنن هذا التابعي الكبير آليات ترك السنّة بشكل متطور جداً لا يخطر إلاّ على بال مثله من عباقرة التاريخ

ورجالاتـه..؛ فلقد ذهب ذلك اليوم الذي يترك فيه معاوية سنة رسول الله بغضاً لعلي جهـاراً أمـام مـرأى المسـلمين في مكة بمنتهى الجرأة؛ ولعلّ ما يدعو لذلك هو تصاعد الوعـي في المجـتمع الإسـلامي مـع حركة التاريخ، فعامل التاريخ ـ كما سترى ـ كفيل بفضـح الأكاذيب ونبش المستور من الحقائق، وكفيل بأن يجعل كثيراً من خصوم علي مـن منصـفي أهـل السـنّة من أهل تيار الاعتدال في سراطٍ لا تنطلي عليه أكذوبة أنّ علـي والحسـن والحسـين مـن الخـوارج ومن أهل النّار كما صوّرهم معاوية ومن جاء بعـده، وهـو كفـيل بأن يجعلهم واقفين بوجه صريح الباطل في ميدان الكفاح من أجل الضمير لا أقل..، وشيء آخر وهو أنّ بوادر ثورة العبّاسيين تحت شعار الرضا مـن آل محمـد لاحـت في الأفق؛ وهذا الأمر بحكم ذلك التصاعد يعمل بفعّالية في استقطاب كثير أو أكثر علماء أهل السنّة ممّن كانوا أسارى الآيديولوجية في الزمن السابق أو ممّن كانوا في تقاطع مع الأمويين؛ أو ممّن كانوا لا يرتضون فكرة أنّ علياً وأهـل بيـت النبي من الخوارج ولا سبّهم على المنابر..، فهذا وغيره من الأسباب الـتي لا تحـيط بهـا عجالتنا هذه تعمل على إمالة حرف الأمويين لصالح العبّاسيين ولعموم مناوئيهم، ولخطورة الموقف وقف الأمويون بتخطيط من الزهري إزاء كل ذلـك وقفة حازمة، فلم يعلنوا أنّهم سيتركون السنة النبوية بالبساطة التي أعلنها معاوية من قبل؛ فماذا صنعوا؟.

إنّهـم ـ في النتـيجة ـ وإن فعلـوا عـين ما فعله معاوية بن أبي سفيان حذو القذة بـالقذة، إلاّ أنّهـم أعـادوا بـناء مـنظومة المعرفة الأموية وتشكيلها على نفس الأسس والمبادىء الأولى، لكـن بأسـلوبٍ وطـريقةٍ مـن الـتفكير تلائـم المرحلة الراهنة أيّما ملائمـة، مصـطبغة بصـبغة الهـدوء والبرود أيّما اصطباغ، والخطير في الأمر أنّ لباس الآيديولوجـية الأحمـر بعـد أن كان ممّا يضارع الارتداد عن الدين، أضحى اليوم خلال عمليّات الأسطرة والأدلجة والتمويه والتشكيل هو دين الله ولا دين سواه، مع أنّه ـ في الحقيقة ـ عين ذلك الارتداد وما يضارعه وليس شيئاً آخر..

ولـولا الزهـري لم يكـن ليتم لهم ذلك، ففي هذه المرة وبدعوى الحفاظ على سنّة الـنبي أصّل هذا العبقري لحديث رسول الله أصولاً قرشية محكمة وقعد لها قواعد أموية راسـخة؛ كـيما يـبقى (فـيما يـزعم الزهـري) صـلب السـنّة متماسكاً أمام عاصفات الـتحريف والضـياع..، ومـن المؤكـد أنّ سـنّة رسـول الله التي تفيض من معين أمير

المؤمنين علي المقدس أو من معين محبّيه من الصحابة والتابعين والتي نهض بكاهل الاستماتة في نشرها خلال مائة عام ما نسيته يد الحجاج من شيعته المخلصين لا ينسجم أدنى انسجام مع تلك الأصول ولا مع تلك القواعد، على أنّ أقل ما يقال هو أنّه لا ينسجم مع طريقة الحكم الأموية في المبدأ ولا في المنتهى..

الزهري وعناصر تشكيل الآيديولوجية من جديد

العنصر الأول: اكتشاف الزهري علم الأسانيد

إنّ أول ما فعله الزهري ليصوغ الآيديولوجية بصياغته المذهلة اكتشافه علم الأسانيد، إذ هو علم تأسس على يديه، فقد جاء أنّ الزهري سمع إسحاق بن عبد الله بالمدينة يحدث فيقول: قال رسول الله..، قال رسول الله..، فقال له: مالك قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله، اسند حديثك، تحدثونا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة[١].

قال الشافعي: قال ابن عيينة: حدث الزهري يوماً بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، فقال: أترقى السطح بلا سلم[٢].

وقال الوليد بن مسلم: خرج الزهري من الخضراء (قصر لعبد الملك) من عند عبد الملك بن مروان فجلس عند ذلك العمود فقال: يا أيّها الناس إنّا كنا منعناكم شيئاً قد بذلناه لهؤلاء فتعالوا حتى أحدثكم، قال: وسمعتهم يقولون: قال رسول الله، قال: يا أهل الشام، مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم؟!.

قال الوليد: فتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ[٣].

وقال مالك بن أنس: أول من أسند الحديث ابن شهاب[٤].

والسؤال الذي ينبغي أن يطرح بجدّية وموضوعية هو: ما هو الهدف المستور وراء

---

(١) حلية الأولياء ٣: ٣٦٥، والخطم جمع خطام والأزمة جمع زمام، وكل منهما يعني الحبل الذي يقاد به البعير.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٠٧.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي ٥: ١٤٨.

(٤) الجرح والتعديل ١: ٢٠ و٨: ٧٤.

إكتشاف علم الأسانيد، وأين ملامح آيديولوجية مراجهة الدين، وترك السنّة من بغض علي في ذلك؟؟؟!!!.

الجواب هو أنّ أوّلا، مقررات هذا العلم وأهمّها هو الضرب على حديث محبّي أمير المؤمنين علي بالشمع الأحمر؛ سواء أكانوا من الشيعة أم من معتدلي أهل السنّة (فيما سنوضح)..، فهذا العلم ـ على أيّ حال ـ يجعل من أحاديثهم كرماد تذروه الرياح..، لا شيء؛ إذ هو يقرر أنّ منابع الرواية النبوية الصحيحة هي الشام والمدينة والبصرة، وأمّا الكوفة أو العراق فلا؛ لأنّ فيها الموت الزؤام؛ فيها شيعة علي..، ومعتدلو العقيدة من أهل السنّة..

قال الأوزاعي: كانت الخلفاء في الشام إذا حلّت بهم بليه سألوا عنها علماء أهل الشام وأهل المدينة، وكانت أحاديث أهل العراق لا تتجاوز جدر بيوتهم[١].

وقال ابن المبارك: ما دخلت الشام إلاّ لأستغني عن أحاديث أهل الكوفة[٢].

وقال مالك بن أنس تلميذ الزهري البار، والذي لم يرو عن أحد من الكوفيين من محبّي علي: لم يرو أولونا عن أوليهم، كذلك لا يروي آخرونا عن آخريهم[٣].

وكان مالك يرى في أحاديث أهل العراق أنّها تنزل منزلة أحاديث أهل الكتاب، لا تصدق ولا تكذب[٤].

ولا ريب في أنّ المقصود من أهل العراق بالدرجة الأساس هم شيعة أمير المؤمنين وأهل بيت رسول الله أو الرافضة كما يحلو للبعض أن يسمّيهم، والنصوص في ذلك كثيرة منها ما روي عن هشام بن عبد الملك أنّه حج فرأى الناس حول محمد بن علي بن الحسين بن علي، الباقر فقال: ذاك المفتون به أهل العراق[٥]. وهذا نص في أنّ المقصود بأهل العراق هم الشيعة بالدرجة الأساس.

وفي منهاج السنّة استدل ابن تيمية بقول مالك الآنف على أنّ حديث أهل العراق أو الرافضة ـ كما يشتهي ابن تيمية أنّ يسمّيهم ـ هو الذي دعا الأكابر من

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ١: ٣٢٩.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ١: ٧٠.

(٣) الكامل في الضعفاء لابن عدي ١: ٤.

(٤) تهذيب تاريخ دمشق ١: ٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤: ٤٠٥.

محدثي أهل السنة كمالك بن أنس لأن يضربوا على حديثهم بالشمع الأحمر، ويترك[١].

وفي هذا السياق ذكر ابن تيمية ـ أيضاً ـ أنّ عبد الرحمن بن المهدي (وهو من معتدلي أهل السنّة قياساً بغيره) قال لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله سمعنا في بلدكم أربعمائة حديث في أربعين يوماً، ونحن في يوم واحد نسمع هذا كلّه! فقال له مالك: يا عبد الرحمن ومن أين لنا دار الضرب، أنتم عندكم دار الضرب تضربون بالليل وتنفقون في النهار[٢]. إشارة إلى أنّ أهل العراق يضعون الحديث ويكذبون.

ومن ثمّ فقد ثبت عن الزهري نفسه عدم الالتفات إلى أحاديث أهل العراق متهماً إيّاهم بالكذب والتحريف فقد قال: يا أهل العراق، يخرج الحديث من عندنا شبراً ويصير عندكم ذراعاً[٣]. إشارة إلى كذبهم.

وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: إنّ من أهل العراق يُكَذِّبُون ويَكْذِبُون ويسخرون[٤].

وعنه في نص آخر قال: إنّكم معاشر أهل العراق تأخذون الأحاديث من أسافلها ولا تأخذونها من أعاليها[٥].

وهذا نص على أنّ موقف الزهري وغيره من أهل العراق مستقى عن خصوم أمير المؤمنين علي من مثل عبد الله بن عمرو بن العاص كما في النص السابق، وعن أم المؤمنين عائشة حينما نابذها أهل العراق (شيعة علي) في الجمل على سواء، وعن عبد الله بن عمر الذي كان يبغضهم لتوليهم علياً وهكذا البقية...، لكن في الوقت الذي اتخذ خصوم علي هذه المواقف اللاشرعية واللامسؤولة من أهل العراق، ومن محدثيهم بالدرجة الأساس، يحدثنا أبو سعيد الخدري فيما أخرج مسلم: إنّ النّبي صلى الله عليه وآله ذكر قوماً يكونون في أمته: «**سيماهم التحالق هم شرّ النار أو من أشر الخلق يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق**» فضرب النبي لهم مثلاً، قال أبو سعيد: وأنتم قتلتموهم يا

---

(١) منهاج السنّة لابن تيمية ١: ٣٣١. طبع دار الكتب العلمية بيروت/ لسنة ١٤٢٠هـ.

(٢) منهاج السنّة لابن تيمية ١: ٣٣١. طبع دار الكتب العلمية بيروت/ لسنة ١٤٢٠هـ.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٤٥.

(٤) طبقات بن سعد ٤: ٢٦٧.

(٥) مجمع الزوائد ٧: ٣٥٠، ورجاله ثقات.

أهل العراق[١].

أقول: وهذا نص نبوي ـ صحيح بالاتفاق وواضح الدلالة ـ في مدح أهل العراق ومثله كثير في مجاميع الحديث، وأنا ـ والله ـ أتحدّى أن يأتيني أحد بحديث صحيح، متفق عليه، واضح الدلالة، مثل هذا، مدح فيه النبي ﷺ أهل مصر من الأمصار سوى الأنصار، الذين تبوؤا الدار والإيمان!!!!!! وإذن فمن دين الوحي الأموي رمي العراقيين بالكذب..

وروي أنّ رجلاً من أهل العراق طلب من محمد بن عبد الرحمن أن يسأل عروة بن الزبير عن رجل يهل بالحج فإذا طاف بالبيت حلّ، فذكر ذلك لعروة، فقال عروة: لا يحلّ، فذكر محمد بن عبد الرحمن للعراقي ذلك، فقال العراقي: فاخبره ما شأن أسماء والزبير فعلا ذلك، فلمّا أخبر عروة بذلك قال: أظنّه عراقياً، قلت: لا أدري، قال عروة: فإنّه كذب[٢].

أقول: وقول العراقي في النص الآنف: ما شأن أسماء والزبير فعلا ذلك مأخوذ من قول ابن عباس لعروة: سل أمك يا عرية الذي تقدم تخريجه في الفصول السابقة، ومن ثمّ فهذا مؤشر على أنّ في أحاديث أهل العراق فضائح الآخرين ومثالبهم، وهو أحد أهم أسباب تركها من قبل الآخرين، ونحن إذا نسينا فلا ننسى أنّ كل من منع من أحاديث أهل العراق هو من خصوم أمير المؤمنين علي الذي يدور معه الحق حيثما دار، وكذلك مع شيعته الذين هم أدنى الطائفتين إلى الحق كما نص رسول الله في حديث أبي سعيد وفي غيره.

وروي عن جماعة من أهل الكوفة قالوا: أتينا سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب نسمع منه. فقال: من أين أنتم؟. قلنا: من أهل الكوفة. فقال: حرورية سبئية؛ عثمان خير من علي؛ عثمان خير من علي[٣].

أقول: وهذا نص في أنّ مدار بغض أهل ذلك الإتجاه لأهل العراق هو تفضيل علي إمّا على عثمان وإمّا على الجميع، وفي هذا ينطوي جانب من السبب الذي جعل منهم لا يعبأون بأهل العراق ويتهمونهم بالكذب، وننبه على أنّ سالماً خلط الحابل

---

(١) صحيح مسلم ٣: ١١٣.

(٢) صحيح مسلم ٤: ٥٤.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٣٩: ٥٠٤.

بالنابل في قوله: حرورية سبأية، إذ الحرورية ليسوا هم السبأية، فعلى ما اتفقت عليه مصادر أهل السنّة فالحرورية خوارج، والسبأية غيرهم، مضافاً إلى أنّ تلك المصادر أعلنت أنّ الحرورية كفّرت علياً أوعثمان على حد سواء؛ بخلاف السبأية الذين ألّهوا علياً!.

وقد أخرج أحمد عن زيد بن أرقم أنّه سأله رجل من أهل العراق عن حديث غدير خم فقال: زيد بن أرقم: أنتم يا أهل العراق فيكم ما فيكم[١].

وقال سفيان بن عيينة: من أراد المناسك فعليه بأهل مكة، ومن أراد مواقيت الصلاة فعليه بأهل المدينة، ومن أراد السير فعليه بأهل الشام، ومن أراد أن لا يعرف حقه من باطله، فعليه بأهل العراق[٢].

وعنه أيضاً: من أراد الإسناد والحديث الذي يسكن إليه فعليه بأهل المدينة[٣].

وقال ابن عساكر: لأنّ المتقدمين من أهل الحجاز (مكة والمدينة) كانوا لا ينظرون إلى رواية أهل العراق ولا يأخذون بها[٤].

وخاطب الشافعي (=تلميذ مالك) أحداً بقوله: كل حديث جاء من أهل العراق وليس له أصل في الحجاز فلا تقبله وإن كان صحيحاً، ما أريد إلاّ نصيحتك[٥].

أقول: وهذا نص في أنّ الحديث الصحيح عن رسول الله لا يقبل عند الشافعي إذا لم يكن له أصل في الحجاز، على أنّك قد عرفت أنّ أحاديث الحجازيين مرجعها ـ في الأعم الأغلب ـ إلى الصحابة المتقاطعين مع أمير المؤمنين علي وإلى أعدائه، وكذلك أحاديث الشاميين المستقاة عن أبي هريرة وزيد بن ثابت وأبي الدرداء ومن كان على هذه الشاكلة، على تفاوت بينهم في طريقة الخصومة وعرض العداء، أما أحاديث أهل العراق فمرجعها إلى علي والحسن والحسين وعمار بن ياسر وحذيفة وخزيمة وأبي التيهان وابن عباس وعبد الله بن مسعود وأضرابهم، وأمر آخر وهو أنّ أحاديث الحجاز كانت محكومة بآيديولوجية عمر أو قريش ما شئت فعبر: حسبنا كتاب

---

(١) مسند أحمد٤: ٣٦٨.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ١: ٣٢٩.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ١: ٣٢٩.

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٥١: ٣٨٥.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٠: ٢٤.

الله، وهذه الآيديولوجية حكمت ـ تقريباً ـ على كل سنّة الرسول بالقتل كما ستعرف مفصّلاً، ومن الطبيعي جداً أن يروي أتباع علي ما لا يرويه أتباع عمر وعموم ذلك الخط، بل لنا أن ندعي أنّ أكثر ما رواه ذلك الخط منحول إلى الرسول بالنظر لمقررات هذه الآيديولوجية؛ إذ لنا أن نسأل عن أصل هذه الأحاديث التي يروونها عن رسول الله مع أنّ عمر منع ـ تقريباً ـ من كل حديث؟؟.

وكذلك يرد على الشافعي وعلى كل أسلافه عكس العملية، وهو أنّ أحاديث الشاميين والحجازيين إذا لم يكن لها أصل في العراق لا تقبل وإن كانت صحيحة، وآيتنا في ذلك أنّ أحاديث الشاميين والحجازيين رويت في إطار حسبنا كتاب الله أو في إطار تركوا السنة من بغض علي، في حين رويت أحاديث أهل العراق عن رسول الله في إطار أنّ علياً كان متقيداً بالسنن، فأيّ الأحاديث ألصق برسول الله؟!!!.

وعصارة القول: فالهدف من اكتشاف علم الإسناد تحجير السنّة النبوية في حدود منابعها في الحجاز والشام والبصرة، والتي هي منابع الخصومة مع أمير المؤمنين علي والخصومة مع محبيه، وأنت جدّ خبير بأنّ مثل هذا التحجير كفيل بأن يسحب ـ بقوة ـ بساط المصداقية من تحت الرواية الكوفية والعراقية عن رسول الله؛ خاصّة وأنّه سيتوضح لك لاحقاً بأنّ الكوفيين سنيّهم وشيعيّهم أخذوا الدين عن علي أو عن أصحابه، وهذا ما يخشاه الآخرون..، وعلى أيّ حال فهذا العنصر الأوّل، وأمّا..

العنصر الثاني: الزهري أول من دوّن الحديث

هذا ما نقله العجاج الخطيب بل قد نقل في ذلك إجماعاً بقوله: وأجمع العلماء على أنّه كان أول من دوّن السنة[1]، وليس هذا فحسب بل نقل أنّ أول سيرة للنبي ألفت في الإسلام هي السيرة الزهرية[2].

وقال مالك بن أنس: أول من دون العلم ابن شهاب[3].

وقال ابن حجر في الفتح: وأول من دون العلم ابن شهاب بأمر عمر بن عبد العزيز[4].

---

(١) السنة قبل التدوين: ٤٩٤.

(٢) السنة قبل التدوين: ٤٩٣.

(٣) جامع بيان العلم ١: ٨٨ طبع مصر \ الطبعة المنيرية، تاريخ مدينة دمشق ٥٥: ٣٣٤.

(٤) فتح الباري ١: ١٨٥.

وقد جزم الدراوردي بذلك على ما حكاه الذهبي عنه في قوله: أول من دون العلم وكتبه ابن شهاب[١].

وفي تاريخ الإسلام للذهبي قال معمر: كنّا نرى أنّنا أكثرنا على الزهري حتى قتل الوليد بن عبد الملك فإذا الدفاتر قد حملت على الدواب من خزائنه من علم الزهري، وقد علق الذهبي على هذا الكلام بقوله: يعني الكتب التي كتبت عنه لآل مروان[٢].

أقول: فتأمل في هذا النص السمين الدلالة؛ فالكتب إنّما كتبها الزهري لآل مروان، فأيّ سنّة ينبغي أن تكون فيها؟ وهل لنا أن نتخيّل فيها ما توسّط أمير المؤمنين علي في نقله عن رسول الله صلى الله عليه وآله؟؟؟. والزهري في طول ملابسات اكتشافه لعلم الأسانيد، وبملاحظة كونه الرجل الأول في مضمار الرواية والفتوى والقضاء حسب القرار الأموي أوكلت إليه مهمة كتابة السنة النبوية، ليكون أول المسلمين إنجازاً لهذا العمل، وكان هذا فيما يظهر رأياً للزهري أعجب سريرة الخلفاء المعادين لعلي، أو بالعكس، ولا فرق في ذلك..

خرّج الذهبي قال: عن معمر، عن الزهري، قال: كنا نكره الكتاب، حتى أكرهنا عليه الأمراء، فرأيت أنْ لا أمنعه مسلما[٣].

هذا النص يوحي بأنّ الزهري كان مجبوراً مقهوراً على الكتابة والتدوين في هذا العصر، وأنّه كان مجرد وسيلة تفتقر لكل مبدأ وغاية، وفي الحقيقة فالأمويون وإن كانوا هم الآمرون بالكتابة إلاّ أنّ للزهري غرضاً في مباشرة هذا الأمر سنذكره لك قريباً..، وأيّاً ما كان من ذلك فالنص الآنف جلي في أنّ كتابة سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله في هذه المرحلة التاريخية لم يكن قراراً خالصاً لأهل العلم بل هو حكم سياسي احتاجته نظرية الحكم الأموية في خصوص هذه المرحلة وإلاّ لما أمرت بالتدوين، وكون الزهري مضافاً إلى بعض أعوان الدولة المبرزين هم من باشر بتنفيذ هذا القرار، فهذا يعني أنّ الزهري مع أولئك الأعوان خير وسيلة للدولة في تحقيق هذا المشروع، وأنّهم إنّما باشروا التنفيذ عن كامل القناعة والرضا، ولكن ما هو أهمّ من ذلك..

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٣٣.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ٥: ١٤١.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٣٤.

لماذا دونت السنّة في عهد عمر بن عبد العزيز؟.

وما هي أسباب ولادة هذه الفكرة في هذا العهد بالذات؟ وما هو الدافع الحقيقي لذلك بعد أن دفنت مقررات النبوة في مقبرة التاريخ مائة عام منذ عهد عمر بن الخطاب؟.

يجيبنا الزهري بنفسه عن ذلك بقوله: لولا أحاديث تأتينا من المشرق ننكرها ولا نعرفها، ما كتبت حديثاً ولا أذنت في كتابته[1].

أقول: وهذا نص في أنّ مشروع تدوين السنّة في هذه المرحلة ليس رأياً تفردت به الدولة فحسب، بل ما ينطوي عليه مبدأ إمام المحدثين الزهري في ردّ كل ما ينكره ولا يعرفه ممّا ينسب إلى رسول الله من آتيات المشرق التي كُتب لها إذ ذاك أن تغزو حتى الشام معقل الأمويين الأول هو السبب، وما ينبغي إلفات النظر إليه هو أنّ المقصود بالمشرق العراق، أو الكوفة إذا ما توخينا الدقة؛ آية ذلك أنّ منابع الرواية النبوية في ذلك العهد خمسة فقط، هي: الشام ومكة والمدينة والبصرة والكوفة، ولا يوجد غيرها على وجه الأرض باتفاق، فالعراق أو الكوفة على ذلك هو المقصود لا محالة، وسنعرض لذلك أيضاً لاحقاً..

وعلى أيّ حال فإذا كان أمر الأمويين بتدوين السنّة بمثابة الردّ المباشر على سيرة عمر أو قريش، أو سيرة ما مضى من الأمويين، القاضية بمنع تدوين حديث النبي، تلك السيرة التي استمرت مائة عام، والتي أضحت ديناً وتراثاً للآتين، والتي فيها من الخطورة ما فيها على موقعية الأمويين السياسية والشرعية؛ لأنّها مخالفة ليست ككل المخالفات..

أقول: فإذا كان الأمر كذلك، وخطورة الرد على سنّة عمر هي هذه، فعبقرية الزهري بالمرصاد لهذا الأمر ولهذه الخطورة؛ فالزهري الآن لا يريد مخالفة سنّة عمر بل هو يقلد عمر في التعرف على المصالح والمفاسد والعمل بالرأي من أجل الصالح الإسلاموي العام، ومن أجل الحفاظ على سنّة النبي من التحريف والضياع، فكان عليه أن يجد تبريراً يقنع الرأي العام مجانباً لِلَفٍّ والدوران، وليس أحسن من قوله: لولا أحاديث تأتينا من المشرق...، خاصّة وأنّ كلّ أسارى الآيديولوجية فضلاً عن

---

(١) تقييد العلم: ١٠٨.

عموم خصوم علي البارزين وحتّى كثير من معتدلي أهل السنّة لا يعارضون أصل المبدأ في ضرورة الدفاع عن السنّة، ولايضر اختلاف الصيغ إذا ما كانت باردة هادئة، على أنّ هؤلاء المعتدلين مع كونهم غير مجانبين للإنصاف في كثير من الأحيان إلاّ أنّهم في آخر المطاف يرجحون كفّة الزهري على غيره بلا كلام؛ وثمّة أمر وهو أنّ الزهري ذكر المشرق ولم يذكر العراق كما ذكر في النصوص التي أسلفناها عليك سابقاً، والعلة فيما أظن هي حتّى لا يثير حفيظة أهل المشرق (=العراقيين) من معتدلي أهل السنّة الذين هم على قارعة طريق الثورة العبّاسية وشعار الرضا من آل محمد؛ أي أولئك الذين لا يعلنون العداء لأمير المؤمنين علي، بل الذين قد يبرزون شيئاً من ميلهم لعلي ولأولاده، ومن الأمثلة على ذلك الإمام أبو حنيفة..، على أيّة حال وبغض النظر عن هذا وذاك فولادة فكرة التدوين في هذا العهد تنطوي على مبدأ القضاء على أحاديث أهل المشرق العراقية التي كُتب لها أن تنتشر، على أنّ المعيار في ترك حديث أهل المشرق أو أهل العراق وإن شئت قلت: الشيعة، هو أنّ الزهري بالنظر لمظلة الخط الحاكم ينكر حديثهم ولا يعرفه، وهذا مقطع عظيم من مقاطع عبقرية الزهري.

وفي هذا السياق ورد عن عمر بن عبد العزيز أنّه جمع الفقهاء ليحيط خبراً بالسنّة، فجمعوا له أشياءً من السنن، فإذا جاء الشيء الذي ليس العمل عليه، قال: هذه زيادة ليس العمل عليها[1].

ومن الضروري الإشارة إلى أنّ قول عمر بن عبد العزيز هذا ليس رأياً خاصّاً به فهو في الحقيقة مبدأ عمر بن الخطاب الأوّل من سنّة النبي، وكل ما فعله ابن عبد العزيز السير على هذا الدرب اللاحب لا أكثر ولا أقل؛ فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنّه أمر الصحابة بترك الرواية عن رسول الله بهذه الصيغة: أقلّوا الرواية عن رسول الله إلاّ فيما يعمل به[2].

ولقد أثبتت الدراسات أنّ عمر بن الخطاب لم يكن يعمل بسنّة رسول الله على الأعم الأغلب، وكان مدار عمله على الرأي الشخصي والاجتهاد الفردي في دائرة التعرف على المصلحة والمفسدة، حتى لو خالف رأيه سنّة النبي وسيرته الثابتة، كفتواه في التراويح، ومنع المؤلفة قلوبهم حقهم، والمتعة، وغير ذلك الكثير، بل إنّه أسس

---

(١) السنة قبل التدوين لعجاج الخطيب: ٣٣٠ حكاه عن كتاب قبول الأخبار: ٣٠.

(٢) سنعرض لذلك لاحقاً.

للرأي مدرسة هي حيّة إلى اليوم، وإذا كان الأمر كذلك فعمر بن عبد العزيز حكم ـ بتلك الصيغة المتطورة نسبياً ـ بالموت مرة أخرى على سنّة رسول الله ﷺ التي ليس عليها العمل كما حكم عليها الخليفة عمر بالموت قبل قرن من الزمان.

ومهما تكن الزيادة التي ليس عليها العمل فيما قال عمر بن عبد العزيز فليست هي غير ما لم يألفه النظام الأموي خلال فترة الحكم الأموية عبر مائة عام تعبّداً بمنهج الخليفة عمر من سنة النبي ﷺ.

فبالنظر إلى ذلك، وإلى أنّ الزهري أكفأ رجالات تنفيذ المشروع، والرجل الأول عند أهل ذلك الإتجاه في صياغة الأفكار النارية التي تحمل تبرياتها الثلجية معها، فإنّ كثيراً بل أكثر أحاديث إخواننا أهل السنة المجموعة فيما يسمّى بالصحاح والمسانيد كانت قد جمعت وصنف على ضوء بل ظلمات هذا المشروع، وفي قالب هذه الآيديولوجية، وهي فيما يظهر بناء معرفي متقدم للغاية، إذ ليس من الصدفة في الشيء أن يتفق الصحابةُ خصومُ عليٍ من الباغين والمرجئة والمعتزلة والناكثين والأمويين ومن جاء بعدهم خلال مائة عام على ترك حديث أهل العراق، كما لا ينبغي الارتياب في أنّ موقف عمر بن الخطاب من السنة كان المعين الأول لهذا المشروع حسب تداعيات مقولة حسبنا كتاب الله التي قيلت قبل قرن من الزمان.

إنّ قريشاً بواسطة الخليفة أبي بكر فعمر فعثمان فمعاوية فيزيد فعبد الملك فـ...، يتدينون إلى الله خلال آيديولوجية حسبنا كتاب الله أو: بيننا وبينكم كتاب الله إلاّ أحاديث قليلة جداً لا تضر بنظام الحكم سنعرض لمجموعها بالذكر تحت ضابطة، فالشاخص للعيان أنّ هؤلاء منعوا من حديث رسول الله كتابة ورواية وتدويناً وحرقوها، والتساؤل المطروح هو أيّ سنّة هذه التي دونها الزهري وهو يرتع تحت مظلة البغي والظلم وعداوة أهل البيت وتلك الآيديولوجية قرناً من الزمان؟؟؟!!!.

النتيجة التي ننتهي إليها هي أنّ الزهري رسم الطريق وعبّد السبيل لمن لا ينسجم مع طريقه أهل البيت ولا مع شيعتهم، ليؤسس ديناً جديداً يتقوم جوهره على ترك السنة بغضاً لعلي أولاً، وعلى البغي ثانياً، وعلى شعار حسبنا كتاب الله ثالثاً، وعلى مبدأ: هذه زيادة ليس عليها العمل رابعاً، و....

ولقد تمّ للزهري ذلك عبر تفوقه المفرط في بناء نظرية معرفة للأمويين مطلية بطلاء الشرع ليتسنى له ولهم من خلالها الوقوف بوجه المد العلوي الذي لم يهدأ له

قرار ـ في كل حقب التاريخ ـ وهو يمارس عملية نشر حديث رسول الله المتروك مائة عام، وهنه النظرية ما كان غير الزهري بالقادر عليها، فشكر له الأمويون هذا الأمر ليكون الرجل الأول في عهدهم فيما يتعلق بأمر الدين.

وعصارة القول فقوام تشكيل نظرية المعرفة الأموية في ضوء طريقة تفكير الزهري في ذلك العهد، ولك أن تقول: آيديولوجية ترك السنّة، ثلاثة أشياء:

الأول: هو علم الإسناد الذي فاز بشرف اكتشافه هذا العبقري بهدف القضاء على أسانيد أهل العراق وشيعة أمير المؤمنين علي؛ فلقد علمت أنّ مقررات هذا العلم تجعل من أحاديث الشيعة كأحاديث أهل الكتاب لا تتجاوز جدر بيوتهم، وهي منكرة وغير معروفة، أو هي زيادة ليس عليها العمل.

الثاني: التدوين، فالزهري بأمر من عمر بن عبد العزيز أول من دون بشكل رسمي ما يسمّى بحديث رسول الله، وفي الحق فمشروع تدوين الزهري تواطؤ بينه وبين الدولة؛ وآية ذلك قوله: لولا أحاديث تأتينا من المشرق ننكرها ولا نعرفها، ما كتبت حديثاً ولا أذنت في كتابته[1]، وليس هو أمراً حكومياً صرفاً ليس غير، والحاصل فعلّة التدوين في ذلك العهد هي ردّ أحاديث أهل المشرق (=العراق).

الثالث: دعوى أنّ الزهري أعلم الناس، وسنعرض لهذه النقطة قريباً.

وهذا مضافاً إلى أنّ نظرية المعرفة هذه أسّسها الزهري على مبدأ أنّ أمير المؤمنين علياً سفّاكاً للدماء على ما مرّ عليك؛ وتحسن الإشارة إلى أنّ ثمرة هذه الآيديولوجية أعلن عنها الجهبذ الهمام ابن تيمية بقوله:

وأمّا أهل المدينة ومكّة فعلمهم ليس مأخوذاً عن علي وكذلك أهل الشام والبصرة[2]. ولا ـ والله ـ فليس بعد كلام ابن تيمية هذا من كلام.

ولك بعد ذلك عزيزي القارىء أن تتحدث عن عبقرية الزهري ما شئت أن تتحدث، فهو يستحق ما يشبه جائزة نوبل الأموية!!!.

---

(١) تقييد العلم: ١٠٨.

(٢) سنعرض لذلك حين البحث عن تشكيل الآيديولوجية في عهد ابن تيمية.

عمر بن عبد العزيز من أعداء علي

ما يهمّنا من هذا العنوان هو أنّ قرار كتابة حديث رسول الله وسنة الماضين كان فيما بان من صنع الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز، وقد انتخب عمر لهذه المهمّة الأموية أعواناً كان الزهري في مقدمتهم، ولكن بقي أن نقف على عقيدة هذا الخليفة الأموي في أمير المؤمنين علي؛ إذ وكما عرفت فالدين عند هؤلاء القوم يدور في فلك بغض علي؛ وفي الحقيقة فخلفاء بني أمية قبل عمر بن عبد العزيز كانوا يجهرون بالعداء وبغض أهل البيت، وكان الزهري على هواهم فقدموه، ولكن فيما يخص عمر بن عبد العزيز لنا أن نتساءل عن السبب الذي جعل منه يرفع بالزهري إلى هذه المرتبة مع أنّ الزهري من المنحرفين عن الجادّة؟!!.

أو ليس قد قيل: إنّ عمر بن عبد العزيز كان أكثر الأمويين عقلاً وإنصافاً وعلماً وعدلاً حتى قيل هو خامس الخلفاء الراشدين، وأنّه هو من منع سبّ أمير المؤمنين علي ولعنه على المنابر؟.

فهل من الصدفة أنّ يقدم عمر بن عبد العزيز الزهري ويقرضه بأنّه أعلم الناس كما سيتوضح، مع أنّ الزهري من المنحرفين عن علي؟.

فهل أنّ عمر بن عبد العزيز هو الآخر من المنحرفين أم ماذا؟.

أفصح عن ذلك ابن حجر في تهذيب التهذيب بقوله: قال سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل ابن عبد الله، قال: ميمون بن مهران: كنت أفضل علياً على عثمان فقال لي عمر بن عبد العزيز: أيهما أحب إليك رجل أسرع في المال، أو رجل أسرع في كذا يعني في الدماء؟!. قال فرجعت وقلت لا أعود[1].

وإذن فعمر بن عبد العزيز يرى في أمير المؤمنين عليّ سفّاكاً للدماء كما كان يرى ذلك عبد الله بن عمر وعائشة وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت، والزهري كما مرّ عليك قبل قليل، ومالك بن أنس كما سيتضح..، ومن المضني على الأفكار أن يوشّح بسطاء الكتابة والتفكير هذا الخليفة المنحرف عن علي بوشاح من المدح زاهي اللون جهلاً بمسائل التاريخ، فنحن إذا نسينا كل شيء فلا ننسى أنّ خلافته نفسها تأسست على البغي وعلى سفك الدماء بالباطل؛ أو ليس هذا هو المبدأ الذي شيّدت على

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠: ٣٤٩.

أساسه دولة بني أمية في المبدأ وفي المنتهى؟.

وفي هذا السياق روى البلاذري عن المدائني قال: قال: خالد بن يزيد بن بشر عن أبيه قال: سئل عمر بن عبد العزيز عن علي وعثمان وأمر الجمل وصفّين فقال: تلك دماء كفّ الله عنها يدي، فأنا أكره أن أغمس فيها لساني[1].

وأنت لو أمعنت النظر في هذه الصياغة الهادئة الباردة لما عدوت مبدأ الإرجاء والاعتزال الذي تعاطاه أسلاف عمر بن عبد العزيز من الصحابة ممّن عرضنا لمواقفهم في الفصل السابق، وهذا يوضح أنّ آيديولوجية الخصومة مع علي ما زالت نابضة، لكن في هذا المناخ البارد..، ثمّ إنّ أيسر ما يقال في هذا الخليفة الراشد الخامس، في ضوء ما أسلفنا، إنّه من المنحرفين عن علي بطريقة ثلجيّة هادئة تواكب ظروف عصره السياسيّة والاجتماعيّة، ولا حاجة للإطالة.

الآيديولوجية الانفلات والتشكيل (تهمة التشيّع)

تجدر الإشارة إلى أنّ بعض جهابذة الحديث ممّن كان يتدين بترك الحديث عن أهل العراق ندم على ذلك ندماً ليس بالمجدي كثيراً، وهذا هو الأمس..، وليس الأمس ببعيد؛ فلقد وقفت على ندم بعض الصحابة من خصوم علي كعبد الله بن عمر وعائشة والزبير وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وغيرهم، ولقد أصدقناك النبأ أنّ مثل هذا الندم لا ينهض لرأب ما صدع من جدار الدين، ولا ينقذ ما هلك من سنّة النبي في تيه صحراء الضلالة، ومستنقعات البغض، ولجج البغي، فهو لعمر الله ندمٌ لم يُجْدِ كثيراً، إذ ما جدواه وقد سحقت عجلة التاريخ ما سحقت من الدين ومن سنن سيد المرسلين المتروكة بغضاً لعلي قرناً من الزمان؟؟؟!!!.

ومهما يكن من ذلك فالشافعي ممّن ندموا على هذا التفريط كما نص الذهبي[2]، وكذلك النسائي حينما وجد الناس في عهده على النصب وبغض أمير المؤمنين علي، فألّف للرد على ذلك كتاباً أسماه خصائص أمير المؤمنين علي، فقتلوه في الشام بسبب هذه النزعة، وكذلك عبد الرزاق في مصنفه الذي ذكر فيه مثالب القوم وفضائل أهل البيت، ونحوه ابن أبي شيبة في مصنفه، ومع أنّ عبد الرزاق وابن أبي شيبة ـ على

---

(١) أنساب الأشراف ٨: ١٧٦. دار الفكر.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠: ٢٤.

سبيل المثال ـ شيخان للبخاري احتج بهما في صحيحه، فالذهبي وأمثال الذهبي كابن كثير ممن هو أسير لتلك الآيديولوجية يتهمهما بالتشيع، وهي فرية لا يصدق بها حتى محققو أهل السنة، ومن ذلك المستدرك للحاكم النيسابوري..، وفي بعض عبارات الحاكم ما يشير إلى انفلاته عن سجون تلك الآيديولوجية، فمثلاً قال معقباً على الباب الذي عقده في مثالب المروانيين وما جاء في ذمّهم عن رسول الله: فليعلم طالب العلم إنّ هذا الباب لم أذكر فيه ثلث ما روي وأنّ أول الفتنة فتنتهم، ولم يسعني فيما بيني وبين الله أن أخلّي الكتاب من ذكرهم[١].

أقول: فأمعن النظر في قول الحاكم: ولم يسعني أن أخلّي الكتاب من ذكرهم، ففحواه أنّ من سبقه ترك أن يروي عن رسول الله مثالب أعداء أمير المؤمنين عن قصد وعمد ممنهجين مدروسين (=آيديولوجية)، ولأجل هذا فإنّه اتهم بالتشيع أيضاً، وهي تهمة بل كذبة لا تنطلي على كل منصف للعلم والحقيقة؛ خذ مثلاً قول ابن كثير: وهذا أبو عبد الرحمن النسائي قد جمع كتاباً في خصائص علي بن أبي طالب...، والحاكم، وكلاهما ينسب إلى شيء من التشيع[٢]..!.

وقال ابن تيمية: وقد طُلِب من الحاكم النيسابوري وهو منسوب إلى التشيع أن يروي فضيلة لمعاوية؛ فقال: ما يجيء من قلبي، وقد ضربوه على ذلك[٣].

وفي الحقيقة فإنّ اتهام أكابر عظماء أهل السنّة على الاطلاق بتهمة التشيع كالإمام النسائي والحاكم وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهم من أهم عناصر تشكيل آيديولوجية ترك السنّة فيما بعد الزهري، فما أسهل أنّ يُرَدّ حديث رسول الله الذي يرويه النسائي أو غيره بسبب تلك التهمة، وهذا إن دلّ فإنّما يدلّ على أنّ آيديولوجية ترك السنّة أخذت شكلاً آخر بعد الزهري، وهو اتهام مثل الإمام النسّائي بالتشيع لترك ما لا يحلو لخصوم علي وأعدائه من سنّة رسول الله، فالتفت إلى ذلك!!!.

ومن أوضح مظاهر الانفلات مسند الإمام أحمد بن حنبل، وهو على ما فيه من هنات كثيرة نلمس فيه ـ في المقابل ـ كثيراً من الحقيقة النبوية، فهذا المسند قياساً بمسلم والبخاري يضم ثروة هائلة من أحاديث جهابذة أهل السنّة الصحيحة الواردة

---

(١) المستدرك ٤: ٤٨١.

(٢) البداية والنهاية ٦: ٩٢.

(٣) منهاج السنّة ٤: ١٥٦. دار الكتب العلمية.

في فضائل أهل البيت وفي سنن النبي الثابتة، التي ما كان لها أن ترى النور في عهد الزهري والأمويين، وأحسب أنّ عقيدة الإمام أحمد في أمير المؤمنين علي هي التي دفعت به إلى ذلك..

قال: عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: ما تقول في التفضيل؟ قال: في الخلافة أبو بكر، وعمر وعثمان. فقلت: فعلي بن أبي طالب؟. فقال: يا بني علي بن أبي طالب من أهل بيت لا يقاس بهم أحد[1].

إن الإمام أحمد فيما يلوح من النص يومىء بأنّ علياً أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان، بل هو نص في أنّ الثلاثة لا أهلية لهم لأن يقايسوا بعلي وبقية أهل البيت، ولكن بهذا الإلقاء الحذر!!.

حتّى أنّه فيما حكاه الحاكم والذهبي عن محمد بن منصور الطوسي عنه قال: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه[2].

وقد أخرجه ـ من طريق آخر ـ الحاكم الحسكاني وهو من أئمة ثقات أهل السنّة باتفاق عن حمدان الوراق يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما روي لأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الفضائل الصحاح ما روي لعلي بن أبي طالب[3].

ولعل هذا هو ما يطفح من قول الشافعي في أخريات حياته:

إن كان رفضٌ حب آل محمد فليشهد الثقلان أنّي رافضي

وفيما يحكى ـ ممّا مرّ بخاطري الآن ـ هو أنّ الشافعي مات مقتولاً في مصر، فإن كان لهذه الحكاية أصل فلا ندري فلعل ما ينطوي عليه هذا الشعر من عقيدة هو الذي أتى عليه، كالذي فعله أهل النصب بالإمام النسائي والحاكم وغيرهما، فرحم الله كل من لم تأخذه في دين الله، وسنّة رسول الله، وحبّ أمير المؤمنين علي، وأهل بيت النبي، لومة لائم.

---

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلي ٢: ١٢٠.

(٢) مستدرك الحاكم ٣: ١٠٧، تلخيص المستدرك٣: ١٠٧،

(٣) شواهد التنزيل١: ٢٧.

ويعلن الإمام الذهبي بعد تلك القرون السوداء أنّ ترك حديث أهل العراق (=الشيعة) مفسدة واضحة للأمّة كما جزم بذلك في بعض عبائره؛ معللاً ذلك بضياع جملة هائلة من الآثار النبوية..؛ ذكر ذلك في ترجمة أبان (=ابن تغلب) من ميزانه في قوله:

إنّه شيعي جلد، لكنّه صدوق فلنا صدقة وعليه بدعته، ولقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والاتقان؟ فكيف يكون عدلاً وهو صاحب بدعة؟ وجوابه: أنّ البدعة على ضربين صغرى كالتشيع بلا غلو، وغلو التشيع، وهذه كثيرة في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو ردّ حديث هؤلاء لذهبت جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة[1].

ونص الذهبي هذا يوضح أنّ الرجوع لأحاديث أهل العراق أو الشيعة والأخذ عنهم ضرورة ألجأت خصومهم لذلك، والضرورة تنطوي على قلّة بضاعة الخصوم في هذا الشأن قياساً بهم؛ فما فتىء الشيعة مذ عهد الصحابة ماضين في نشر سنّة رسول الله، رغم محاولات وأدها عبر مائة عام أو أكثر، وإلاّ فالسمة العامة للعهود التي سبقت عهد الذهبي عدم الالتفات لأحاديث الشيعة والمتشيّعة (=أهل العراق) بالكلية كما عرفت، وهذا هو مقصودنا بالانفلات، كما أنّ إلقاء تهمة التشيع على أكابر أهل السنّة هو ما نعنيه بالتشكيل الجديد.

وآية ذلك أنّه من يصدق أنّ أحداً من أعمدة أهل السنّة يصنف في خصوص فضائل الحسن والحسين في العهود الماضية؟ لم يكن ليحدث هذا في تلك العهود، لكنّه حدث في عهد الإمام أحمد بن حنبل..

قال ابن تيمية: صنف أحمد بن حنبل فضائل علي والحسن والحسين كما صنّف فضائل الصحابة[2].

أقول: ولعلّ هذا يوحي بأنّ لأحمد كتابين الأول فضائل علي والحسن والحسين والثاني فضائل الصحابة، والثاني مشهور معروف، لكنّي لم أقف على الأول، ولعلّ مقصود ابن تيمية هو أنّ كتاب فضائل أحمد المعروف يضمّ فضائل الجميع، أهل البيت وغيرهم!!.

---

(١) ميزان الاعتدال ١:.

(٢) منهاج السنّة ٢: ٢٠٠. دار الكتب العلمية بيروت.

أهل السنّة بين التطرف والاعتدال

لا يسعنا التفصيل كثيراً، لكن لنا أن نجمل القول بأنّ المفكرين والمؤرخين جميعاً اتفقوا على أنّ محدثي مكة والبصرة لا يستسيغون علياً، ولهم كلمة واحدة في أنّ لأهل هذين المصرين هوى عثماني وانحرافاً عن علي كما هو الحال عند زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وأبي هريرة وعائشة؛ أمّا المدينة والشام فنارٌ على علم على ما عرفت وعلى ما ستعرف أكثر..

وأهل مكّة (=القرشيون) ليس لديهم تراث يجعلهم ينسلخون عن عداوة علي، فهم في مبدأ أمرهم مشركون وثنيون، وبعد أن جاء الإسلام بارزوا الله ورسوله بالعداوة والبغضاء، ولم يدخلوا الإسلام إلاّ والسيف على رقابهم لينالوا شرف الانضمام إلى ما أسماه القرآن بالمؤلفة قلوبهم، ومن ثمّ فوقيعة سيف علي فيهم حينما كانوا على الكفر لا يجعلهم يفكرون بمودته، مضافاً إلى أنّ لابن الزبير والذي هو من أشدّ رموز العداء لعلي دوراً كبيراً في فتح هذا الباب حينما كان في مكة داعياً لنفسه بالخلافة، ولقد نص هو على أنّه يبغض أهل بيت النبي حتى أنّه وصفهم بأنّهم أهيل بيت سوء، مضافاً إلى أنّ أهل مكة كما تعرف كانوا منطلقاً لجيش عائشة في معركة الجمل، فهذا هو تراث المكيين بأوجز عبارة..

أمّا أهل البصرة فلم يشك أحد في كونهم عثمانيي الهوى، ولقد سئل المحدث المعروف حماد بن أبي سليمان عن البصرة: كيف رأيت البصرة؟.

قال: قطعة من أهل الشام نزلوا بين أظهرنا، يعني ليسوا هم في أمر علي مثلنا (=الكوفيين)[1].

ذكر ابن أبي الحديد عن يونس بن أرقم، عن يزيد بن أرقم، عن أبي ناجية مولى أم هانىء، قال: كنت عند علي عليه السلام، فأتاه رجل عليه زي السفر، فقال: يا أمير المؤمنين، إني أتيتك من بلدة ما رأيت لك بها محباً، قال: من أين أتيت؟ قال: من البصرة، قال: أما إنّهم لو يستطيعون أن يحبوني لأحبوني، إني وشيعتي في ميثاق الله لا يزاد فينا رجل ولا ينقص إلى يوم القيامة[2].

---

(١) طبقات ابن سعد ٦: ٣٣٣.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٩٤.

وقال ابن أبي الحديد: وروى أبو غسان البصري، قال: بنى عبيد الله بن زياد أربعة مساجد بالبصرة تقوم على بغض علي بن أبى طالب والوقيعة فيه: مسجد بنى عدي، ومسجد بنى مجاشع، ومسجد كان في العلافين على فرضة البصرة، ومسجد في الأزد[١].

وما ينبغي أن تعرفه أنّ أكثر أو كثيراً من جيوش الناكثين المتوافرين مع عائشة في الجمل هم من أهل البصرة، مضافاً إلى أنّهم في الأعم الأغلب تلامذة لأبي موسى الأشعري، وهو الآخر من ألدّ خصوم أمير المؤمنين علي بتلك الطريقة اللينة المعروفة؛ فأبو موسى كان والياً على البصرة لعمر بن الخطاب مدة طويلة..

ولقد تقدم عليك قول ابن تيمية: وأمّا أهل المدينة ومكّة فعلمهم ليس مأخوذاً عن علي وكذلك أهل الشام والبصرة[٢].

وعلى أيّ حال فمع ملاحظة أنّ حمّاد وأضرابه من أعلام الرواية السنّية من الكوفيين يتهمون أهل البصرة بالنصب، ومع ملاحظة ما تقدم عليك عن أحمد بن حنبل وغيره، يتوضح أنّ في أهل السنّة في ذلك المقطع من التاريخ تيّاراً معتدلاً لا يجهر بالعداء لأمير المؤمنين علي، ولا يراه ديناً كما يراه أهل الشام ومكة والمدينة والبصرة، ومرجع ذلك إلى أنّ الكوفة كانت قد تأثرت بابن مسعود وعمّار بن ياسر وحذيفة وغيرهم من أهل الهوى العلوي، علاوة على أنّ لدولة أمير المؤمنين علي في الكوفة التأثير الأوفر حظاً في ولادة هذا التيار، حتى أنّ مثل الإمام أبي حنيفة الذي هو رأس مقدم عند أهل السنة كانت له جرّاء ذلك بعض الميول العلوية قد جسّدها ميدانياً في فتاويه بنصرة ثورة زيد بن علي في العهد الأموي والنفس الزكية في العهد العبّاسي، وجرّاء تأثره بابن مسعود وتلامذته، وإن كان فقهه ليس فقهاً علوياً خالصاً..

وأكثر من ذلك وهو أنّ بعض جهابذة الحديث السنّي وأساطينه من العراقيين كالإمام يحيى بن معين وسفيان الثوري وغيرهما كانوا يفضلون علياً على عثمان في قائمة ما يسمّى بتربيع الخلافة الراشدة..؛ وفي ذلك روى الأصم عن عبّاس الدوري قال: كان يقول يحيى بن معين: أبو بكر، وعمر، وعلي، وعثمان[٣]. بتقديم علي على عثمان.

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد٤: ٩٥.

(٢) سنعرض لذلك حين البحث عن تشكيل الآيديولوجية في عهد ابن تيمية.

(٣) الاستيعاب٣: ٢١٣.

وقال ابن حجر في هذا الصدد: وذهب بعض السلف إلى تقديم علي على عثمان، وممن قال به سفيان الثوري ويقال: إنّه رجع عنه، وقال به ابن خزيمة وطائفة قبله وبعده، وقيل: لا يفضل أحدهما على الآخر[١].

أقول: بمقتضى التحقيق فدعوى رجوع سفيان لا دليل ناصعاً عليها، ونحن شاكرون لمن يتحفنا به إذا وجده!!.

وأخرج ابن عدي عن محمد بن إبراهيم بن أبي العنبس قال: سمعت أبا بكر بن عياش يقول: خير الناس من لا يختلف فيه علي بن أبي طالب[٢].

أقول: وأبو بكر بن عياش من أعلام الرواية السنّية كوفيٌّ، وهو في نفسه ثقة بالاتفاق، وقد احتج به الجماعة بل غيرهم، إلاّ أنّ مسلماً روى له في مقدمة صحيحه.

وأخرج ابن عدي أيضاً عن إبراهيم بن منصور قال: سمعت يحيى بن آدم يقول: ناظرني إبراهيم بن أبي بكر بن عياش في أيما أفضل علي أو عثمان؟!! فطلع عبثر فتحاكمنا إليه فقال: علي. فقال إبراهيم: يا أبا زبيد (=كنية عبثر) تقول هذا؟! قال: نعم أبوك يقول هذا، وسمعت سفيان يقوله[٣].

أقول: وعبثر هو الآخر من أعلام الرواية السنية كوفيٌّ، وهو ثقة باتفاق من أهل العلم، وقد احتج به الشيخان في الصحيحين وكذلك البقية.

وقال القاضي محمد بن عمر أبو بكر الداودي: أحسب أنّ أبا بكر بن القطان، محمد بن عبد الله بن محمد، يذهب إلى تفضيل علي[٤].

أقول: والقطان من محدثي أهل السنّة البغداديين، وهو عند محققيهم ثقة.

ولقد ترجم الذهبي للإمام الإسكافي المعتزلي فقال: هو العلامة أبو جعفر محمد بن عبدالله السمرقندي، ثم الإسكافي المتكلم، وكان أعجوبة في الذكاء، وسعة المعرفة، مع الدين والتصون والنزاهة...، له كتاب: الرد على من أنكر خلق القرآن، وكتاب: تفضيل علي، وكان يتشيع[٥].

---

(١) فتح الباري ٧: ١٤.

(٢) الكامل لابن عدي ٤: ٢٦.

(٣) الكامل لابن عدي ٤: ٢٦.

(٤) تاريخ بغداد ٣: ٨٤.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٠: ٥٥٠.

وللذهبي في هذا الصدد قاعدة صاغها بقوله: ليس تفضيل علي برفض ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين[١].

أقول: وبهذا يتوضح ـ في الجملة ـ الفرق بين مصطلحي التشيع والرفض عند الإمام الذهبي وغيره، فالأول فيما اصطلح هو عليه تفضيل علي مع الإقرار بصحة خلافة الشيخين، أمّا الرفض فهو في عرف الذهبي وغيره تفضيل علي مع القول بعدم أهلية الشيخين ـ الشرعية ـ للخلافة.

هذا، وقد كان الإمام أحمد بن حنبل والذي هو عراقي بغدادي ممّن وقف بوجه ثالوث الخلافة المقدس بحزم واصرار؛ فقد ثبت أنّ محمد بن منصور الطوسي قال لأحمد بن حنبل: بلغني أنّ قوماً يقولون: أبو بكر وعمر وعثمان ثم يسكتون؟!!! فقال: هذا كلام سوء[٢].

والبحث في هذا طويل، والأرقام مثله في الطول، ولكن كان غرضنا تسليط الضوء على أنّ المقصود بأهل العراق وإن كان بالدرجة الأساس الشيعة وعموم أتباع علي، إلاّ أنّ فيهم أو قد ولد فيهم تيّارٌ معتدلٌ من غير أتباع علي لمجموعة ظروف تاريخية أشرنا بما تسمح الدراسة الإشارة إليه..، لكن من الضروري الإشارة إلى أنّ الظروف التاريخية تلك قد بلغ سيلها الزبى، فأخذت ـ جرّاء ذلك ـ بتلابيب القرار السياسي ليساهم هو الآخر في خلق هذا التيار المعتدل؛ ففي سنة اثنتي عشرة ومائتين للهجرة أعلنت الخلافة العبّاسية بتوسط المأمون أنّ عليّ بن أبي طالب أفضل الناس بعد رسول الله..، وها هو ابن كثير يحدثنا عن ذلك بقوله: في ربيع الأول أظهر المأمون في الناس بدعتين فظيعتين إحداهما أطمّ من الأخرى، وهي القول بخلق القرآن، والثانية تفضيل علي بن أبي طالب على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أخطأ في كل منهما خطأ كبيراً فاحشاً، وأثم إثماً عظيماً[٣].

أقول: لا ترتاب ـ عزيزي القارىء ـ في أنّ ابن كثير جانب موضوعية التحقيق في هذا الكلام؛ آية ذلك أنّه لم يفه بمثل ذلك، بل بما هو أدنى منه فيمن سبّ علي بن أبي طالب ثمانين سنة؟!!!. وهلاّ قال ذلك فيمن كان يراه سفّاكاً للدماء، ولم يكن يراه

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٦: ٤٥٧.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٣٩: ٥٠٩.

(٣) تاريخ ابن كثير ١٠: ٢٩١ طبع دار التراث.

خليفة راشداً من أسلافه..؛ كمالك والزهري وابن عمر وغيرهم؟!!!.

وعلى أيّ حال فممّن ذكر ذلك الذهبي أيضاً في قوله: وفي سنة اثنتي عشرة سار محمد بن حميد الطوسي لمحاربة بابك، وأظهر المأمون تفضيل علي على الشيخين، وأنّ القرآن مخلوق[1].

وثمّة أمر وهو أنّ التيار المعتدل بسبب تلك الظروف هو الذي غلب ليمثّل عقيدة جمهور أو مشهور أهل السنّة منذ عهد الإمام أحمد بن حنبل إلى أن جاء شيخ الإسلام ابن تيمية ليسقي ـ كما سيتضح ـ آيديولوجية ترك السنّة من بغض علي ماء الحياة من جديد.

ومن الأمثلة الكثيرة على وجود مثل هذه النزعة عند الإمام أحمد بن حنبل وأضرابه ما ساقه ابن تيمية بقوله: قال سلمة للإمام أحمد: يا أبا عبد الله قويت قلوب الرافضة لمّا أفتيت أهل خراسان بالمتعة؟!!. فقال أحمد: يا سلمة كان يبلغني عنك أنّك أحمق وكنت أدفع عنك، والآن ثبت عندي أنّك أحمق؛ عندي أحد عشر حديثاً صحاحاً عن النبي صلى الله عليه وآله أتركها لقولك[2]؟!!!.

فهذا نص على المطلوب وعلى أنّ هناك تيّاراً لا يرى بأساً بضرب سنّة رسول الله رغماً لأنوف الرافضة وبغض علي؛ وآية ذلك أنّ الافتاء بالمتعة أو بمتعة الحج لم يكن بهذه البساطة في العهد الأموي، فقد تقدم أنّ الفقيهين عطاء بن رباح والحسن البصري ـ مثلاً ـ صرّحا بأنّهما يخافان ويفرقان من إعلان هذه الفتوى، ولكن لا خوف اليوم..!!.

عود على بدء (الزهري أعلم الناس)

وعلى أيّ حال فلكي يكون الزهري أهلاً للنهوض بأعباء مشروع تشكيل الآيديولوجية خلال العنصرين المتقدمين، من الضروري أن يُطرح على أنّه أعلم الناس بالسنّة في زمانه، وفي هذا الموضوع مجموعة من النصوص أوردها الذهبي ـ وغيره ـ لبيان عظمة الرجل قياساً ببقية المحدثين والتابعين..

فعن سعيد بن بشير، عن قتادة: ما بقي أحد أعلم بسنة ماضية من ابن شهاب..

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٠: ٢٨٦.

(٢) منهاج السنّة ٢: ٢٠٩. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

وعن سعيد بن عبد العزيز: سمعت مكحولا، يقول: ما بقي أعلم بسنة ماضية من ابن شهاب.

وعن وهيب: سمعت أيوب، يقول: ما رأيت أحدا أعلم من الزهري، فقال له صخر بن جويرية، ولا الحسن البصري؟ فقال: ما رأيت أحدا أعلم من الزهري.

وقال ابن عيينة: سمعت أبا بكر الهذلي، يقول وقد جالس الحسن وابن سيرين: لم أر مثل هذا قط، يعني: الزهري.

وقال العدني: قال ابن عيينة: كانوا يرون يوم مات الزهري، أنه ليس أحد أعلم بالسنة منه.

وروى بقية: عن شعيب بن أبي حمزة، قيل لمكحول: من أعلم من لقيت؟ قال: ابن شهاب، قيل: ثم من؟ قال: ابن شهاب، قيل: ثم من؟ قال: ابن شهاب.

قال ابن القاسم: سمعت مالكاً (=ابن أنس) يقول: بقي ابن شهاب، وماله في الناس نظير.

قال علي بن المديني: أفتى أربعة: الحكم وحماد، وقتادة، والزهري، والزهري عندي أفقههم[1].

عزيزي القارىء عليك أن لا تنسى أنّ الخليفة أبا بكر مطروح عند هذا الإتجاه أعلم الناس بعد رسول الله وكذلك عمر بن الخطاب من بعده، فعثمان فزيد بن ثابت فعبد الله بن عمر فالزهري إلى أن وصل الأمر إلى مالك بن أنس في العهد العباسي حينما قال له المنصور الدوانيقي: أنت أعلم الناس فيما سيتبين..

فهل من الصدفة أنّ كل هؤلاء أعلم الناس مع أنّهم أساس الخصومة التاريخية مع أمير المؤمنين علي؟ وهل من الصدفة أنّ الأمويين لا يأخذون الدين إلاّ عن هؤلاء؟ وهل من الصدفة أنّ أمير المؤمنين علياً مطروح عند أتباعهم ومريديهم سفاكاً للدماء؟!!.

وبكل حال فعمر بن عبد العزيز حكم بقوله: ما ساق الحديث أحد مثل ما ساقه الزهري[2]. وانتهى الحكم!!!.

إنّ الأعلمية ـ إذن ـ ليست شيئاً شخصياً بالزهري، بل هي من أهم مقررات

---

(١) نقلنا هذه النصوص عن سير أعلام النبلاء للذهبي ٥: ٣٣٦، وهناك غيرها فراجع!

(٢) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٣٥.

تلك الآيديولوجية، نقول ذلك على هدى ما لا يمكن الشك فيه من ثوابت التاريخ، والتي لا يمكن عزوها للصدفة والاتفاق العشوائي، فليس من الصدفة والاعتباط أننا نجد أنّ كل من استقى منهم الزهري تراث الدين بل حتى تلامذته كمالك بن أنس، والذين هم بمجموعهم أطراف الخصومة التاريخية مع علي وعموم أهل البيت، مطروحين ـ بمعونة القرار الحكومي ـ أعلم الناس بالسنة وشؤون النبوة..

فلقد اتفق أهل هذا الاتجاه على أنّ الخليفة أبا بكر أقدر الناس على مساندة النبوة في قضية المشاروة، وأنّ النبي ما كان ليبت بأمر من أمور الدنيا والدين من دون مشورة أبي بكر، وقد اتفقوا أيضاً على أنّ الوحي ينطق على لسان عمر بن الخطاب، واتفقوا أنّ أعلم الناس بما جاء به الرسول من فرائض هو عثمان بن عفان وزيد بن ثابت، واتفقوا على أنّ أبا هريرة أكثر الصحابة اختصاصاً بسنة رسول الله، واتفقوا على أنّ عبد الله بن عمر أكثر المسلمين تحرياً لآثار رسول الله وأوفرهم علماً بمناسك الحج، واتفقوا على أنّ أم المؤمنين عائشة أقدر الناس على الفتوى في زمانها، واتفقوا على أنّ أبا موسى الأشعري أحد الستة الذين هم أفقه الصحابة على الإطلاق، واتفقوا على أنّ عبد الله بن عمرو بن العاص أعبد المسلمين؛ وأنّه كان يختم القرآن كل ثلاث ويصوم صوم داود يفطر يوماً ويمسك يوماً، وهو عدا هذا وذاك محدثٌ وفقيه من الطراز الأول، وعلى هذا المنوال البقية ومن يجري مجراهم....

وهذا هو الزهري يجزم بأنّ إمام الناس بعد زيد بن ثابت عبد الله بن عمر كما تقدم عليك، ثمّ إنّ الغريب ـ سياسيّاً ـ أنّ هذا المبدأ الذي يجعل من خصوم علي نبراساً للعلم ومَعِيناً للفهم هو عينه الذي تعاطته الدولة العباسية، وكأنّ الدولة العباسية وريثٌ شرعيٌ للدولة الأموية في ذلك العداء وفي تفضيل خصوم علي عليه في مضامير الدين.

يقول المنصور لمالك بن أنس (تلميذ الزهري البار): ضع للناس كتاباً نحملهم عليه. فقال مالك: يا أمير المؤمنين، إن أصحاب رسول الله تفرقوا و....

فلم يرض منه المنصور ذلك قائلاً: ضعه فما أحد أعلم منك، وفي رواية أخرى: أنت أعلم الناس، وفي ثالثة: فما أحد أعلم منك بعد أمير المؤمنين[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مالكاً هو الآخر من أعداء علي كأسلافه السابقين الذين

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٣٥.

أخذ عنهم الدين وعلى رأسهم الزهري؛ فقد ثبت عنه ذلك في نصوص كثيرة منها أنّ أبا بكر البيهقي قال: إنّ مالكاً سئل عن عثمان وعلي، فقال: لست أجعل من خاض في الدماء كمن لم يخضها [١].

ولقد أثبتنا في كتابنا عبد الله بن عمر أنّ هناك قاسماً مشتركاً بين أمثال مالك والزهري وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وبقية هذا الاتجاه، وحلقة الوصل في كل ذلك هو الزهري، وهذا القاسم المشترك مقوّم مهم لآيديولوجية ترك السنة، وقد طُوي ببراعة متناهية فيما يسمّى بمدرسة الحديث أو مدرسة أهل المدينة..

الآيديولوجية وبناء مدرسة الحديث (= المدينة)

لقد تبلورت هذه المدرسة في عهد مالك بن أنس ليكون هو زعيمها، وذلك في عهد المنصور العباسي، لكنّها قبل ذلك العهد لا تجانبها كلمة المدرسة، وفي ذلك يقول أحمد أمين: وكان يناهض مدرسة الرأي مدرسة الحديث (=المدينة)، ونرى لهذه المدرسة أصولاً في الصحابة كعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص و... [٢].

ومهما يكن من أمر فلم يشك أحد في أنّ الزهري إمام أهل المدينة وزعيم مدرسة الحديث في وقته، وببركته بنيت هذه المدرسة خلال منظومة من الأفكار والعقائد تنهض لتشكيل آيديولوجية أهمّ مقرراتها ترك حديث أهل العراق بعامّة وشيعة أمير المؤمنين بنحو خاص، ولقد قامت آيديولوجية هذه المدرسة في شكلها الأخير على خمسة دعائم عرضنا لبعضها في ما سبق، وهي جميعاً كالآتي..

الأولى: أنّ خصوم علي هم أعلم الناس، ابتداء من الخليفة أبي بكر.

الثانية: إنّ علياً لا أهلية له للخلافة، بل لا يستحق أن يكون رابع الخلفاء

---

(١) مناقب الشافعي ١: ٥٢٠.

(٢) فجر الإسلام: ٢٤٣، وربما ذكر البعض العباس والزبير، وهو رأي لا يساعد عليه التاريخ، لأنّ كلاً من هذين الصحابيين لم تستق منه مدرسة المدينة العلم لا في العهد الأموي ولا في العهد العباسي، ولم يكن الزهري ولا مالك بالآخذين عنهما، فكل منهما عدوّ لبني أمية، مضافاً إلى أنّ بني العباس كالأمويين لا يرتضون غير زيد بن ثابت وابن عمر والزهري ومالك.

الراشدين؛ لأنّه سفّاك للدماء.

الثالثة: الزهري أول من دون للسنّة بشكل رسمي وقانوني.

الرابعة: الزهري أول من قعد لها القواعد فهو أول من وضع لها لبنات علم الإسناد.

الخامسة: ترك أحاديث أهل العراق أو أهل المشرق أو الشيعة عن رسول الله، وبخاصّة علي وأتباعه؛ وهذا تحت ذريعة أنّها تنكر ولا تعرف، وليس عليها العمل، بل هي كروايات أهل الكتاب.

ومجموع ذلك آية واضحة الدلالة في أنّ هذه المدرسة لا تطيق علي بن أبي طالب ولا أتباعه، ولا تروي عن أهل البيت ولا عن أحد من أتباعهم، وإذا حدث وروت عنهم فالأصل فيما يخرج من جعبتها تزوير نتن لا يستقر في معدة التاريخ فيضطر لإلقائه في قمامة الأفكار، وقد تقدم عليك أنّ الزهري زعيم هذه المدرسة يتفرد في رواية طعون في أهل البيت، بل حتى في الرسول؛ فعلى ما مر عليك لا تصح قضية الغرانيق المفتراة إلاّ عنه، كما تقدم عليك أن هناك مشروعاً يهدف إلى تسقيط الشخصيات المقدسة على تفاوت درجاتها ابتداءً من النبي صلى الله عليه وآله، ومروراً بالصحابة العلويين، وانتهاءً بأهل العراق الذين فيهم أخلص شيعة علي ومعتدلو العقيدة من غيرهم..

ثمّ إنّ رجالات هذه المدرسة الذين كانوا أصولاً تراثية للزهري ولمدرسته هم: أبو بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبو هريرة وعائشة وزيد بن ثابت، بالدرجة الأساس، وكان كل واحد من هؤلاء خصماً لعلي بطريقة ما، ومن ثمّ فكلّهم كان يكره أن يكون علي هو الخليفة، ففيما يخص أبا بكر وعمر وعثمان أعلنت قريش على لسان عمر أنّها لا تسمح باجتماع النبوة والخلافة في بني هاشم، وفيما يخص عائشة وأبا هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وزيد بن ثابت، فكلّهم كان لا يرى علياً خليفة، ولم يبايعوه حتى ماتوا حتى أنّ زيد بن ثابت وأبا هريرة هربا إلى معاوية فراراً من البيعة، وعائشة جيشت الجيوش لمقاتلة علي لمجرد أنّها سمعت أنّه بويع بالخلافة بعد عثمان، وعبد الله بن عمرو بن العاص كان هو حامل راية البغي في صفين، وفيما عدا ذلك فعبد الله بن عمر وأبو هريرة وبقية خصوم علي إنطلاقاً من سياسة الإرجاء والاعتزال سفّهوا

الحق العظيم الذي كان بجانب علي، بل رفعوا من شأن معاوية وكل أهل البغي حينما جعلوا كلاً من علي ومعاوية سواء في ميزان الدين، أو في ميزان نقد واحد كما يقول أحمد أمين..

وحينما وصلت النوبة إلى التابعين نجد أنّ الزهري وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأمثالهم من فقهاء الدولة الأموية هم المبرزون كأمناء على الرواية ودين الإسلام..، ثمّ إنّ العوامل السياسية التي جعلت من الزهري قاضي الدولة وراوية الأمة وصديق الملوك ومنديل الأمراء، وبملاحظة كونه أول من قال بالإسناد وأول من دون الرواية بعد أن منع منها عمر بن الخطاب قبل قرن من الزمان، تتجلّى أمامنا حقيقة تاريخية واضحة، وهي أنّ مدرسة المدينة ما كان لها أن توجد بهذه القوة لولا عبقرية الزهري في تشكيل آيديولوجيتها.

آيديولوجية مدرسة المدينة عبر التاريخ

ابتداءً بما يسمّى بدولة الخلافة الراشدة ومروراً بالأمويين والعباسيين فالدولة العثمانية وحتّى هذه الساعة، فالناصع من الحقيقة خلال كل هذه المراحل هو أنّ هذه الدول قد قامت بالدرجة الأساس على هذه الآيديولوجية ولكن بصيغ وأشكال مختلفة، ومهما تعددت الصيغ والأشكال فالمبدأ الذي تدور عليه هو الخصومة مع حقيقة واحدة مثّلها توأمان متلاصقان في أصل الخلقة هما علي بن أبي طالب وسنّة رسول الله، وهذا قد فصلنا البحث فيه حتّى عهد الزهري، وكان مقصودنا من العنوان أعلاه إيجاد أهم القواسم المشتركة خلال ما تعاقب من المراحل، والغرض من ذلك الإجابة عن السؤال الذي يقول: لماذا نجد تشابهاً مذهلاً في أولويات طريقة تفكير كل من هذه الدول من أنّها متقاطعة تمام التقاطع؟.

فمثلاً يصور لنا التاريخ ـ بحق ـ أنّ بين الدولتين الأموية والعباسية عداءً مستحكماً، وهما متقاطعتان للغاية، ولكن ما هو تفسير اعتمادهما على مقررات مدرسة واحدة وهي مدرسة المدينة. فكما أنّ دولة ما يسمّى بالخلافة الراشدة والدولة الأموية قد قامتا على إزواء الوجود العلوي في إطار حسبنا كتاب الله، أو بيننا وبينكم كتاب الله، أو لا حكم إلاّ لله، أو إعلان مبدأ ترك السنّة من بغض علي، نجد أنّ الدولة العباسية تنحو هذا المنحى، وقد مر عليك أنّها أمرت

مالكاً بالأخذ عن خصوم علي وترك الأخذ عن علي وابن عباس وابن مسعود والحسن والحسين ومن اهتدى بنورهم.

على أنّ الإجابة عن السؤال الآنف فيّاحة تعلن عن عظمة وجود أهل البيت في الدين والتاريخ، وأنّ الظلم مهما تعددت أشكاله، ومهما اختلفت صيغه، يرجع إلى حقيقة واحدة حتى لو كان لباسه تارة أموياً وأخرى عبّاسياً، وثالثاً أيّوبيّاً...، والحق فلقد منّ الله على الأمّة بأهل البيت لمعرفة أهل الضلال ومبادىء الغواية حتى مع اختلاف الصيغ وتعدد الأشكال، ليكون المعيار في ضلال أعدائهم أنّ أعداءهم يضربون بالدين وبسنن الأنبياء بغضاً لهم.

وبكل حال فأعداء أهل البيت وعموم خصومهم؛ من أمويين وعباسيين وقرشيين ومن كان على منوالهم يدورون مع حقيقة تاريخية واحدة يمثّلها توأمان متلاصقان في أصل الخلقة هما بغض علي وأهل البيت (=البغي) والثاني ترك سنّة رسول الله بسبب ذلك خلال مجموعة واحدة من المبادىء والقيم، وهذا هو الذي يجعلهم يلتزمون مبادىء مدرسة واحدة؛ فإنّنا مهما شككنا في شيء فلا نشكّ في أنّ الأمويين والعبّاسيين وعموم الدول الإسلاموية التي تسلطت على الرقاب بطريقة نازية..؛ بالقوة المسلّحة، هم من خصوم أمير المؤمنين علي وأهل البيت سلام الله عليهم.

آيديولوجية مدرسة المدينة وعامل التاريخ؟

أنا أعتقد أنّ ما يسمّى بالصحاح الستة (صحيح البخاري ومسلم وسنن الترمذي وابن ماجة والنسائي وأبي داود) بملاحظة عامل التاريخ قد جسد هذه الآيديولوجية على ما بين هذه الصحاح من تفاوت، إذ هذا العامل قادر على فضح المستور، ولقد بان أنّ هذا الأمر هو الذي يدعو أصحاب تلك الآيديولوجية لأن يدلوا بما عندهم من مبادىء بصيغ وأشكال مختلفة حسب متطلبات المرحلة التاريخية التي هم فيها..

ففيما لاح لك ليس لعمر بن عبد العزيز أو المنصور العباسي أو الزهري أو مالك أن يتركوا سنة رسول الله بالطريقة التي تعاطاها معاوية وهو ساخر بالدين جهاراً وعناداً، تحدياً لله ولرسوله، سابّاً لعلي بمنتهى الجرأة والوقاحة، فمستوى الوعي الإسلامي في العهود التي تلت عهد معاوية تمنع أمثال المنصور العباسي أو عمر بن عبد العزيز الأموي قبله أن ينحوا هذا المنحى..

فعلى ضوء بعض نتائج الدراسات السوسيولوجية والسياسية يمكن القول: إنّ عمر بن عبد العزيز كان ذكيّاً جدّاً في قرار المنع من سب علي، ولو لو يفعل لذابت دولته كما يذوب الملح في الماء، وهذا هو السبب الذي دفعه لمنع السبّ لا شيءٌ آخر، ومن الأمثلة التي تقرّب ما نريد قوله للأذهان أنّ عبد الملك بن مروان كتب إلى الحجاج، وهو على الحجاز: جنبني دماء آل بني أبي طالب، فإنّي رأيت آل حرب لما تهجموا بها لم ينصروا[1]، وفي رواية: جنبني دماء أهل البيت؛ فإنّي رأيت بني حرب سلبوا ملكهم لمّا قتلوا الحسين[2]. ومع ملاحظة أنّ عبد الملك علاوة على الحجاج لم يبرحا سبّ علي ولعنه على المنابر يتوضح أنّ اجتناب دماء الطالبيين ليس بدافع الحب، بل قرار السياسة الحكيم، فأمعن النظر كثيراً!!.

ما نريد قوله هو أنّ لعامل التاريخ دوراً في تشكيل الأيديولوجية بأشكال مختلفة وصيغ متعددة؛ ففي عهد الزهري مثلاً أخذت الآيديولوجية صيغة المنع من الاعتماد على حديث أهل العراق، وفي عهد مالك بن أنس أخذت الصيغة شكل: لم يرو أولونا عن أوليهم كذلك لا يروي آخرونا عن آخريهم، الأمر الذي عبّر عنه أو عنها موطأ مالك أفضل تعبير، وقس على ذلك بقية الصحاح والمسانيد..؛ ولا ننكر التفاوت.

بيد أني أعتقد ـ كما أنبأناك ـ أنّ أكمل مصداق تتوضح فيه معالم هذه الآيديولوجية هو صحيح البخاري، ففيه أصداء معزوفة الأمويين الصاخبة بترك السنة من بغض علي واضحة للغاية، ولنا أن نطيل النظر في قول القاضي أبو بكر بن العربي: الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع، كمسلم والترمذي[3].

العبّاسيون وآيديولوجية مواجهة علي

قد عرفت أنّ المنصور أمر مالكاً أن يتزعم هذه المدرسة وأن يترك الرواية عن رسول الله بتوسط علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم، وأن يأخذه عن ابن عمر فقط بقوله: يا أبا عبد الله (كنية مالك) والله ما بقي على الأرض أعلم مني ومنك،

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢: ٢٠٤.

(٢) جواهر المطالب لابن الدمشقي٢: ٢٧٨.

(٣) مقدمة الموطأ لمحمد فؤاد عبد الباقي١: ٤.

خذ بقول ابن عمر ودعني ممّا سواه[١].

وفي نص: وإن خالف علياً وابن عباس[٢].

وقد ساهم العباسيون ـ هم الآخرون ـ مساهمة تاريخية واضحة ومتجذرة في توطيد أركان هذه المدرسة في إطار ترك حديث أهل العراق والشيعة وأهل البيت كما فعل الزهري من قبل، فقد طلب المنصور من مالك أن يكون العلم علماً واحداً فقال مالك: يا أمير المؤمنين إنّ أصحاب رسول الله تفرقوا في البلدان، فأفتى كلٌ في مصره بما رآه وفي طريق، إنّ لأهل هذه البلاد قولاً ولأهل المدينة قولاً ولأهل العراق قولاً تعدوا فيه طورهم.

فقال المنصور: أما أهل العراق فلست أقبل منهم صرفاً ولا عدلاً، وإنما العلم علم أهل المدينة فضع للناس العلم.

وفي رواية أن مالكاً قال: إنّ أهل العراق لا يرضون علمنا.

فقال المنصور: يضرب عليه عامتهم بالسيف، وتقطع ظهورهم بالسياط[٣].

وهذا على أساس عقيدة العبّاسين السلبية في أمير المؤمنين علي..؛ فقد روي أنّ المنصور كتب إلى النفس الزكية قائلاً:

أمّا ما فخرت به من عليّ وسابقته، فقد حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله الوفاة فأمر غيره بالصلاة، ثمّ أخذ الناس رجلاً بعد رجل، فلم يأخذوه، وكان في الستة فتركوه كلهم دفعاً له عنها، ولم يروا له حقاً فيها، وقتل عثمان وهو له متّهم، وقاتله طلحة والزبير، وأبى سعد بيعته وأغلق دونه بابه، ثمّ بايع معاوية... [٤].

ولقد ذكرنا لك أنّ أهل السنّة في عصر المأمون انقسموا بشكل واضح إلى تيارين، أحدهما التيار المعتدل والآخر المتطرف على طريقة الزهري وعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس...، ولكن بعد عصر المأمون لم يقف التيار المتطرف مكتوف الأيدي، فهذا المتوكل العبّاسي ساهم في إبقاء نزعة التطرف قوية في معادلات الصراع وإن شئت قلت: ساهم في إبقاء نزعة النصب وعداوة علي مستطيلة في التاريخ؛

---

(١) ترتيب المدارك ١: ٢١٢.

(٢) طبقات ابن سعد ٤: ١٤٧.

(٣) ترتيب المدارك ١: ١٩٢، الإمامة والسياسية ٢: ١٩٣.

(٤) تاريخ الطبري ٦: ١٩٨.

فهولم يتحرج في إعلان هذه النزعة، بل أصرّ عليها..

جاء في بعض المصادر: أنّ المتوكل كان شديد البغض لعلي بن أبي طالب ولأهل بيته، وكان يقصد من يبلغه عنه أنّه يتولى علياً وأهل بيته بأخذ المال والدم، وكان من جملة ندمائه عبادة المخنث، وكان أصلع فيشدّ تحت ثيابه مخدّة ويكشف رأسه ويرقص والمغنّون يغنّون: قد أقبل الأصلع البطين، خليفة المسلمين، يحكي بذلك علي بن أبي طالب والمتوكل يشرب ويضحك[١].

وجزم الذهبي في السير بقوله: إنّ المتوكل في سنة ست وثلاثين ومائتين للهجرة هدم قبر الحسين رضي الله عنه، فقال البسامي[٢] أبياتاً منها:

أسفوا على أن لا يكونوا شاركوا ... في قتله فتتبعوه رميما

وكان المتوكل فيه نصب وانحراف، فهدم هذا المكان وما حوله من الدور، وأمر أن يزرع، ومنع الناس من إتيانه[٣].

قال ابن كثير في ترجمة البسامي من تاريخه: فمن ذلك قوله في تخريب المتوكل قبر الحسين بن علي وأمره بأن يزرع ويمحى رسمه؛ وكان شديد التحامل على علي وولده، فلمّا وقع ما ذكرناه في سنة ست وثلاثين ومائتين قال ابن بسام هذا في ذلك:

تـــالله إن كانـت أميـة قـد أتت ... قـتـل ابـن بنت نبيها مظلوما
فلقـد أتـاه بنـو أبيـــــه بمثله ... هـذا لـعـمـرك قبره مهدومـا
أسفوا على أن لا يكونوا شاركوا ... في قـتـلـه فـتـتـبعوه رميما[٤]

وقـال الذهـبي أيضـاً: وبـروى أن المتوكل نظر إلى ابنيه المعتز والمؤيد، فقال لابن السكيت: مـن أحـب إليك هما، أو الحسن والحسين؟ فقال: بل قنبر، فأمر الأتراك، فداسـوا بطـنه، فمـات بعـد يوم، وقيل: حمل ميتاً في بساط؛ وكان في المتوكل نصب،

---

(١) تاريخ ابن الأثير ٤: ٣١٨، فنون الأرب٢٢: ٢٨٢.

(٢) هـو الشـاعر المشـهور أبـو الحسـن، علـي بـن محمـد بـن نصر بن منصور بن بسام، المعروف بالبسامي، أو بابن بسام.

(٣) سير أعلام النبلاء١٢: ٣٥.

(٤) تاريخ ابن كثير ١١: ١٤٣.

نسأل الله العفو[١].

أقول: نص الذهبي أنّ في المتوكل نصب، فاحفظ ذلك!!!.

هذا شيء والشيء الآخر هو أنّ الآخرين ـ من غير الشيعة ـ جزموا بأنّ فضل إظهار سنّة النبي في هذا العهد، وإحيائها، ونشرها، وما يرافق ذلك من إماتة البدعة يرجع إلى المتوكل..؛ ففي بعض المصادر: كان قاضي البصرة إبراهيم بن محمد التيمي يقول: الخلفاء ثلاثة: أبو بكر يوم الردة، وعمر بن عبد العزيز في رد المظالم من بني أمية، والمتوكل في محو البدع، وإظهار السنة[٢].

وقال ابن حبان في كتاب الثقات: فأظهر المتوكل محبة السنة والميل إليها وأنكر ما كان يفعله أبوه وأخوه في هذا الشأن ورفع من شأن أهل العلم [٣].

وقال الذهبي: وفي سنة ٢٣٤ أظهر المتوكل السنة، وزجر عن القول بخلق القرآن، وكتب بذلك إلى الأمصار، واستقدم المحدثين إلى سامراء، وأجزل صلاتهم، ورووا أحاديث الرؤية والصفات[٤].

وقال أيضاً: قال خليفة بن خياط: استُخلف المتوكل، فأظهر السنة، وتكلم بها في مجلسه، وكتب إلى الآفاق برفع المحنة، وبسط السنة، ونصر أهلها[٥].

أقول: والمقصود برفع المحنة القول بقدم القرآن في مقابل عقيدة المأمون بخلق القرآن، كما أنّ المقصود منها الوقوف بوجه عقيدة المأمون بأنّ علياً أفضل الناس بعد رسول الله؛ ولقد تقدم عليك قول ابن كثير في وصف ذلك حيث ذكر:

في ربيع الأول أظهر المأمون في الناس بدعتين فظيعتين إحداهما أطمّ من الأخرى، وهي القول بخلق القرآن، والثانية تفضيل علي بن أبي طالب على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أخطأ في كل منهما خطأ كبيراً فاحشاً، وأثم إثماً

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢: ١٨، وفيات الأعيان ٦: ٣٩٧، النجوم الزاهرة في أعلام مصر والقاهرة ٢: ٣١٨، وفي بعض المصادر أنّ المتوكل أمر فاستلّ لسانه رضي الله عنه من القفى.

(٢) فوات الوفيات ١: ٢٩٠، تاريخ الخلفاء: ٣٤٦، النجوم الزاهرة ٢: ٣٧٥، سير أعلام النبلاء ١٢: ٣٢.

(٣) ثقات ابن حبان٢: ٣٣٠.

(٤) سير أعلام النبلاء١٢: ٣٤.

(٥) سير أعلام النبلاء١٢: ٣١.

عظيماً[1]. فهذا هو المقصود بالمحنة، ولكن هذا هو العجب العجاب إذ أنّ ابن كثير في الوقت الذي يقول في تفضيل المأمون علياً على باقي الناس والقول بخلق القرآن: بدعتين فظيعتين، نراه لا يتهم المتوكل المظهر للنصب وعداوة علي بأيّ تهمة، فما معنى ذلك؟!!!.

وعلى أيّ حال فملامح آيديولوجية المواجهة وترك السنّة من بغض علي واضحة في عهد المتوكل؛ فإظهار السنة في إطار بغض علي وعداوته والنصب له ولآل بيته وشيعته تنطوي على نفس ما انطوت عليه الصيغة التي طرحها الزهري وعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس، فكما أنّ الزهري أول من دوّن وأول من قال بالإسناد بهدف ضرب أحاديث شيعة علي وأهل العراق حينما قال: تأتينا أحاديث من المشرق ننكرها ولا نعرفها، فالمتوكل أظهر السنّة الأموية الزهرية العمر عبد العزيزية المالكية لهذا الهدف؛ وآية ذلك فضلاً عن أنّ الجميع من أعداء علي ومن المنحرفين عنه..؛ فالمتوكل كما أعلنت النصوص السابقة إنّما أظهر ما يسمّى بالسنّة للوقوف بوجه عقيدة المأمون في خلق القرآن وأنّ علياً أفضل الناس بعد رسول الله..

هذه هي صيغة الآيديولوجية المطروحة في عهد المتوكل من خلاله، وهذا يقودنا للقول بأنّ وصف المتوكل بمظهر السنّة من باب تسمية الشيء بنقيضه، كما أنّ إطلاق لفظ أهل السنّة والجماعة على شيعة معاوية بعد صلح الحسن عليه السلام من هذا الباب، وآية ذلك أنّ سنّة النبي ـ فيما نصّ ابن عباس ـ تركها الأمويون من بغض علي، فلا تصح تسميتهم بأهل السنّة والجماعة إلاّ من ذلك الباب، وهكذا تسمية المتوكل الناصبي ـ المبغض لعلي ـ بمظهر السنّة؛ فالنصب واظهار السنّة لعمر الله لايجتمعان!!!.

وممّا ينبغي التذكير به هو أنّ إطلاق لفظ السنّة على أحد بعد عصر المتوكل لا يخرج عن إطار ما ذكرناه؛ فترى أرباب علم الرجال حينما يترجمون لبعض الرواة والمحدثين يقولون عنه بأنّه صاحب سنّة، والمقصود على الأعمّ الأغلب هو أنّه قابع في سجون الآيديولوجية التي صاغها المتوكل بتلك الصياغة الموحشة، كما نشير إلى أنّ البخاري صنف صحيحه في عهد المتوكل تقريباً، وهذا لعمر الرحمن يستحق النظر تلو النظر!!!.

---

(١) تاريخ ابن كثير ١٠: ٢٩١ طبع دار التراث.

عمر بن الخطاب وآيدولوجية ترك السنّة

أنا لا أعتقد أنّ هناك حاجة لإثبات أنّ هذه الآيديولوجية هي الوليد الشرعي لأفكار الخليفة عمر، فكل المبادىء والأولويات التي ذكرناها مطوية في قوله: حسبنا كتاب الله إنّ النبي يهجر، ولقد أثبتنا سابقاً أنّ عمر قال ذلك في الوقت الذي أراد الرسول صلى الله عليه وآله أن يكتب للمسلمين كتاباً يأمرهم فيه باتّباع أمير المؤمنين علي وأهل بيته، وآية ذلك أنّ النبي قال: «**هلمّوا أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً**» وبمقارنة ذلك بقوله صلى الله عليه وآله: «**إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً...**» يتوضح المقصود بجلاء..

ونتيجة ذلك أنّ عمر من خصوم أهل البيت، وهذا علاوة على الأرقام التي لا يسعنا سردها هاهنا، ومن ثمّ فهذا يوضح ركناً آخرَ من أركان هذه الآيديولوجية التي تجسدت فيما بعد بمدرسة المدينة، إذ سلوك عمر لا يعني إلاّ أنّ أهل البيت في نظره ليسوا أهلاً لقيادة الأمة، ولقد جزم هو بذلك في قوله لابن عباس: كرهت قريش أن تجمع لكم النبوة والخلافة...، لقد اختارت قريش فوفقت وأصابت..، ودعوى أنّ خصوم علي أعلم الناس، فرضية قائمة على أساس قول عمر حسبنا كتاب الله، إذ أهل الهوى العمري مجمعون على أنّ عمر أعلم الصحابة وأفقههم، بل إنّ كثيراً من آرائه جاءت موافقة لما يريده الوحي في حين أنّ نفس النبي كان يخطأ، حتى أنّ العذاب دنى منه صلى الله عليه وآله لولا أن دفعه الله ببركة فهم عمر وعلمه، وتعالى الله ورسوله عن مثل هذا الافتراء.

حسبنا كتاب الله عبر التاريخ (المرحلة والبناء)

توضح أنّ المقصود من طرح شعار حسبنا كتاب الله هو ترك سنة النبي، بزعم أنّ النبي يهجر لا يدري ما يقول، وهذا الشعار وإن كان من مبتكرات الخليفة عمر التي غيرت ملامح التاريخ إلاّ أنّ ما ينطوي عليه أكبر من ذلك، إذ هو ينطوي على مشروع أكبر من أن يمثل رأياً شخصيّاً لهذا الخليفة فحسب، وقد برهنا سابقاً أنّ مشروع ترك السنة نزعة قرشية، وكان [illegible] عمر بملاحظة كونه ناطقاً رسمياً جريئاً هو أنّه جسد تلك النزعة في إطار قانون رسمي ومن منطلق إرادة حكومية، ومن ثمّ فهذه النزعة ـ أو

هذا القانون ـ آل ليكون هو دين الآتين..

قال الشيخ محمد أبو زهو: وقد تتابع الخلفاء على سنة عمر...، فلم يشأ أحدهم أن يدوّن السنن، ولا أن يأمر الناس بذلك حتى جاء عمر بن عبد العزيز[1].

أقول: لا نستطيع مواجهة ما قاله أبو زهو بغير التسليم سوى شيء واحد، وهو أنّ كل كتاب المسلمين شيعة وسنة يرجعون المنع من حديث النبي، كتابة ورواية وتدويناً إلى عمر، وهو وإن كان صحيحاً في إطار كونه قراراً رسمياً منه لأنّه حاكم، إلاّ أنّ فكرة المنع ليست له، إنّها لقريش، ومن المستحيل أن يتفوه عمر بما تفوه به يوم رزية يوم الخميس من دون أن نفترض وجود اتجاه قوي ورائه، قادر على المساندة والتأثير..، ولأمر ما نجد أنّ الخليفة عمر يقدّم آراء قريش في الخلافة وفي غير الخلافة على نفس الرسول وأهل البيت مع أنّ الفاعلين القرشيين؛ الاجتماعيين والسياسيين، كلهم أو أغلبهم من المؤلفة قلوبهم؛ أي من الذين لم يخلصوا أنفسهم لله وللرسول بشكل مرض..

وفيما يلي سأعرض لمقولة حسبنا كتاب الله عبر مراحل التاريخ بعرض أشكالها وصيغها المتعددة بما يلائم كل مرحلة، وغرضي من ذلك إبراز دليل آخر على قوة تأثير الآيديولوجية المبتنية أساساً على ترك سنة النبي وعلى الخصومة مع النبي وأهل البيت منذ أن كانت داخل الشرنقة وحتّى هذه الساعة، مكتفياً بعرض نصّ أو نصّين لكل مرحلة.

العهد النبوي

إنّ صيغة حسبنا كتاب الله أو قل فكرة ترك السنة النبوية والإعراض عنها في هذا العهد، تدل عليها روايات وأخبار متواترة معنى أو لفظاً، وحسبك أن تتأمل في كل ما أثر عن بعض الصحابة حينما يعترضون على فعل النبي أو قوله أو تقريره، ولا شكّ في أنّ مثل هذا الاعتراض على قدسية المقررات النبوية بجسارة واضحة وجرأة محرمة، تجسيد عملي لآيديولوجية ترك السنة النبوية، وهذا ميدان لا يعرف التبرير والاعتذار، بل إنّ أولئك حينما يقولون للرسول ﷺ: يا محمد، ويقولون: اعدل، ويقولون ويقولون، لا يمكن أن نظن بمواقفهم سوى أنّها تكشف عن طريقة من التفكير ليس

---

(١) الحديث والمحدثون: ١٢٦.

في قاموسها احترام السنّة، ولا صاحب السنّة، ولا حتّى رب العالمين تعالى شأنه!.

وليس من الصدفة أنّنا نجد عمر بن الخطاب رائد مقولة: حسبنا كتاب الله، من أكثر الناس جرأة على مقام النبوة، إذ لم يُؤْثر عن أحد من الصحابة أنه جذب ثوب النبي بشدة، أو أنّ هناك من غضب على النبي كما فعل عمر في قضية الصلاة على المنافق، وفي صلح الحديبية، أو أنّ هناك من يتدخل في شأن النبوة مثله كما تدخلّ في الشفاعة وغير ذلك، فعمر والإنصاف يقال رائد في هذا المضمار، والأرقام في ذلك بالعشرات أمسكنا عن ذكرها لاطلاع أغلب الباحثين عليها.

ومن تلك النصوص التي تتجسد فيها نزعة ترك السنة ما أكثرنا من ذكره سابقاً، وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص صلى الله عليه وآله: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله فنهتني قريش وقالت: أنت تكتب عنه كل شيء وهو بشر يتكلم في الرضا ما لا يتكلم في الغضب.

وقد عرفت أنّ الرسول وقف أمام هذه الفكرة بالمرصاد في قوله: «**اكتب فو الذي نفسي بيده لا يخرج منه إلاّ الحق**» وهذا نص في أنّ العهد النبوي كان يعاني من آيديولوجية ترك السنّة..

وممّا يبين ذلك اعتراف ابن تيمية أنّ النبي بعيد صلح الحديبية واجه نكسة من عامّة من عظماء الصحابة؛ فجمهورهم الأعظم عصوه في حكم واجب من أحكام الإسلام، فغضب صلى الله عليه وآله جرّاء ذلك غضباً شديداً فقالت له أم سلمة: من أغضبك أغضبه الله!!. فقال صلى الله عليه وآله: «**ومالي لا أغضب وأنا آمر بالأمر فلا يطاع**»[1].

والنصوص في هذا الشأن أكثر من الكثير، سردنا كثيراً منها في الفصول السابقة، وخاصّة المبحث الأول من الفصل الثاني، فراجعها!!

عهد أبي بكر

في هذا العهد أصدر أبو بكر مرسوماً عامّاً يقول فيه للمسلمين: إنّكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله

---

(١) منهاج السنة ٢: ٢٦٤. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

وحرّموا حرامه[١].

وواضح أنّ أبا بكر والذي هو أول الخصوم الرسميين لأمير المؤمنين علي وفاطمة وآل البيت، يمنع من حديث رسول الله تحت ذريعة اختلاف الرواة في النقل عن النبي ﷺ، وثمة أمر مهم وهو أنّ أهل الهوى البكري (البكرية) مجمعون على عدم جواز مخالفة سنة الشيخين أبي بكر وعمر، ونحن بناء على ذلك على احتمالين..

الأول: هو لزوم اتّباع سنّة أبي بكر في ذلك؛ لأنّ حجية سنته وآرائه متفرعة على حجية سنة رسول الله ومقرراته في ضوء ذلك الإجماع، ولكن مثل هذا الاتباع يعني بطلان كل ما رواه أهل السنة عن رسول الله، لأنّ كل رواية تمثل بحد ذاتها مخالفة صريحة لسنة أبي بكر الواجبة الاتباع بالإجماع فيما بينهم، وعلى هذا تسقط كل مرويات الصحاح والمسانيد عن القيمة الشرعية.

الثاني: هو خطأ أبي بكر في ما ذهب إليه، وآية الخطأ أنّ أئمة أهل السنة من المحدثين ضربوا بكلامه المتقدم عرض الجدار حينما ألفوا وجمعوا وصنفوا في الحديث النبوي.

وليس من احتمال ثالث!!!.

أبو بكر يحرق حديث رسول الله

ورد عن عائشة، فيما مرّ عليك، قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله وكانت خمسمائة حديث، فمات ليلته يتقلب كثيراً فغمني فقلت: اتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟! فلما أصبح قال: هلمّي يا بنية الأحاديث التي عندك!. فجئته بها فدعا بنار فأحرقها، وقال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت (به) ولم يكن كما حدثني فأكون نقلت ذلك[٢].

ونحن مع هذا النص بين احتمالين كما في النص السابق، مع التنبيه على أنّ حرق سنة رسول الله أضحى أبرز سلوكيات ما يسمّى بسيرة الشيخين بل سيرة عثمان والأمويين.

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١: ٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ١: ٥.

في عهد عمر

أطلق الخليفة عمر بن الخطاب شعار: حسبنا كتاب الله في رزية يوم الخميس، ليكون أول ناطق رسمي للصيغة الآنفة، وقد عرفت أنّه أردف هذه الصيغة بقوله: إنّ النبي يهجر أو غلبه الوجع، وهو نص في أنّ جوهر الشعار يقوم على مبدأ الازورار عن سنة النبي بالكامل، علاوة على أنّ عمر لم يكتف بذلك، فقد سجن الصحابة وضربهم بالدرة لمخالفتهم إياه في نشر الحديث، وهذا ثابت لا كلام فيه، وسنعرض له.

عمر يحرق حديث رسول الله

أخرج الخطيب البغدادي في كتابه تقييد العلم بسنده عن عمر بن الخطاب أنّه بلغه (أي عمر) ظهور كتب في أيدي الناس، فاستنكرها وكرهها وقال: أيّها الناس أنّه قد بلغني إنّه قد ظهرت كتب في أيديكم، فأحبّها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتاب إلاّ آتاني به، فأرى فيه رأيي. فظنوا أنّه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار ثم قال: أمنية كأمنية أهل الكتاب[١].

وفي رواية أنّ عمر أراد أن يكتب السنة ثم بدا له أن لا يكتبها، ثم كتب في الأمصار: من كان عنده منها شيء فليمحه[٢].

وفي رواية ثالثة قال: إنّي كنت ذكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم، ثمّ تذكرت، فإذا ناس من أهل الكتاب قد كتبوا مع كتاب الله كتاباً ألبسوا عليه وتركوا كتاب الله، وإني لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً[٣].

والروايات عن عمر في ذلك كثيرة من أرادها يجدها في تقييد العلم للبغدادي وفي غيره، هذا ولكن ثمة أمر وهو أنّ عمر في أخريات خلافته أوصى الصحابة الذين بعثهم إلى العراق: إنّكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم

---

(١) تقييد العلم: ٥٢.

(٢) تقييد العلم: ٥٣.

(٣) تقييد العلم: ٥١.

بالأحاديث فتشغلوهم جرّدوا القرآن وأقلّوا الرواية عن رسول الله وأنا شريكم، فلما قدم قرضة وهو أحد المبعوثين قالوا له: حدثنا، فقال: نهانا عمر[١].

أقول: والذي فهمه قرضة من قول عمر: أقلّوا الرواية...، المنع الكامل منها كما هو ظاهر الخبر، وآية ذلك أنّ قرضة قال ـ من طريق آخر ـ : فما حدثت بعده حديثاً عن رسول الله[٢].

وقد منع عمر من تفسير القرآن بقوله: جرّدوا القرآن ولا تفسروه وأقلوا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم[٣].

وطرق هذا الخبر تورث اليقين بصدوره عن عمر، وهو فيما لو أمعنت فيه صيغة متطورة لآيديولوجية: حسبنا كتاب الله، ولكن بقي أن نقف على مقصود عمر بالإقلال، وهو ما سنعرض له لاحقاً، أي حينما سنقف حيال ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عمر بن الخطاب قوله: أقلوا الرواية عن رسول الله إلاّ فيما يعمل به[٤].

في عهد عثمان

روي عن عثمان ابن عفان أنّه قال: لا يحل لأحد أن يروي حديثاً عن رسول الله لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر[٥].

غير أنّ الأخبار أعلنت أنّ هناك من رفض هذا المرسوم العثماني، فقد روى الدارمي في سننه أنّ أبا ذر خالف ذلك، وأنّه كان جالساً عند الجمرة الوسطى وقد اجتمع الناس يستفتونه، فأتاه رجل فوقف عليه، ثمّ قال: ألم تنه عن الفتيا؟. فرفع رأسه إليه، فقال هل أنت رقيب علي، لو وضعتم الصمصامة على هذه وأشار إلى عنقه ثم ظننت أنّي أنفذ كلمة سمعت من رسول الله قبل أن تجيزوا علي لأنفذتها[٦].

---

(١) سنن الدارمي ١: ٨٥، سنن ابن ماجة ١: ١٦، تذكرة الحفاظ ١: ٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ١: ٣ ـ ٤، ومستدرك الحاكم ١: ١٠٢.

(٣) شرح نهج البلاغة ٣: ١٢٠ طبقات ابن سعد ٦: ٧.

(٤) البداية والنهاية ٨: ٥١١.

(٥) طبقات ابن سعد ٢: ٣٣٦، مسند أحمد ١: ٣٦٢.

(٦) سنن الدارمي ١: ١٣٢، طبقات ابن سعد ٢: ٣٥٤.

وفي رواية أنّ الأحنف بن قيس دخل الشام فوجد أبا ذر في مكان، وكلما انتقل أبو ذر إلى مكان آخر فرّ أهله منه وكأنّ به رضوان الله عليه داء الجذري، فقال له الأحنف: من أنت؟ فقال: أبو ذر، وقم عني لا أعدك بشر، فقال الأحنف: كيف لا تعدني بشر؟!. فقال أبو ذر: إنّ معاوية نهى الناس أن يجالسوني[1].

وكما هو معروف انتهت حال أبي ذر إلى أن يموت وحيداً غريباً منفياً في الربذة مطروداً عن مدينة رسول الله بحسب القرار الأموي الصادر عن اللجنة التشريعية المؤلفة من عثمان ومعاوية وزيد بن ثابت ومروان بن الحكم وبقية رموز ذلك الخط، ولم يك عثمان ليقف عند حد أبي ذر، فهو أمعن في الخصومة مع كثير من السابقين ومنهم ـ كما علمت ـ ابن مسعود، وكانت النتيجة أنّه أرسله إلى قبره بضربة كسّرت أضلاعه، وذلك بعد أن منعه العطاء سنتين، حتّى أنّه أوصى أن لا يصلّي عليه عثمان، ومثله الحال مع عمّار بن ياسر الذي ضربه أيضاً فأصابه الفتق جرّاء ذلك، وقس على ذلك مواقف عثمان مع بقية علماء الصحابة وحفظة الدين.

الخليفة عثمان يحرق ماذا؟

يبدو أنّه لم تبق هناك سنة مكتوبة شائعة في عهد عثمان كما كانت في عهد عمر كيما يحرقها مثل صاحبيه، إذ لم يبق منها شيء في العلن، وبكل حال فبملاحظة أنّ الحرق يكشف عن معالم منهج خصوم أمير المؤمنين علي وطريقتهم الخاصة في التفكير، فليس غريباً أن يذكر لنا التاريخ أنّ عثمان حرق النصوص المقدسة على طريقة صاحبيه من قبل، بل إنّ من الغريب أن لا يحدث ذلك، ولكن نعود لنقول: ماذا حرق عثمان؟ إذ قد حرق عمر وقبله أبو بكر كل السنة التي حازا عليها، فهل بقي لعثمان ما يحرقه؟.

حرق الخليفة عثمان كتاب الله القرآن[2]، ذا القالب العلوي هذه المرة، فهو الذي

---

(١) طبقات ابن سعد ٤: ١٦٨.

(٢) ليس معنى ذلك التشكيك بسلامة القرآن، فالقرآن كتاب الله، لا تناله يد التحريف بأيّ حال من الأحوال، والمقصود من البحث هو أنّ الخليفة عثمان عمد إلى حرق المصاحف القرآنيّة التي تتضمن آحاديث التفسير النبوي لآياته، ويؤيد ذلك أنّ الخليفة عمر قال: جرّدوا القرآن، وهو نص في أنّ نفس القرآن غير مقصود بالحرق بل أحاديث النبي صلى الله عليه وآله التفسيرية هي المقصودة.

بقي يمثل خطراً على الآيديولوجية القرشية..؛ وذلك بالنظر لأمرين: الأول: أنّ حملة القرآن من الصحابة الذين عليهم المدار في التفسير والقرائة علويون، أمّا الآخرون فليس هناك من دليل على أنّ فيهم من يحفظ كتاب الله كما حفظوه هم بنفس الكفائة، ولذلك تأثير بيّن في عملية الصراع، والأمر الثاني: هو أنّ الاتجاه العلوي يحرّم الخوض في القرآن من دون سنة النبي ﷺ؛ تعبّداً بقول الله تعالى ذكره: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا﴾[1] وفتح الباب للعلويين في مضامير القرائة والتفسير بالنظر لإحاطتهم بسنّة النبي تقاطع كامل مع مبادىء الآيديولوجية، وهذا يوضح أنّ المصاحف التي حرقها عثمان لم تحرق بدافع أنّها محرفة، فأغلبها بل كلّها كمصحف ابن مسعود سليم من التحريف.

وواضح أنّ مجموع الأمرين يمثل سلاحاً قوياً في عملية الصراع، على أنّ مشروع حرق المصاحف كان أساسه قول عمر المتقدم: جرّدوا القرآن، أي المنع من تفسيره خلال سنة النبي التي أحاط خصومه بها علماً ووعوها، القادرون خلال ما عندهم من إحاطة ووعي أن يسحبوا بساط الشرعية من تحت الأقدام بيسر وسهولة..؛ فالذي فعله الخليفة عثمان تمخض عن هذه الملابسات، وآية كل ذلك أنّه حرق مصاحف الصحابة العلويين بالدرجة الأساس في حين أنّه أمر بكتابة مصحفه بتوسط خصوم علي وأعدائه، فليس من الصدفة أن يحرق عثمان مصحف ابن مسعود القائل: قرأت على رسول الله تسعين سورة وختمت القرآن على خير الناس، علي بن أبي طالب[2].

كما ليس من الصدفة أن يأمر عثمان زيد بن ثابت الذي كان يهودياً قبل الإسلام بكتابة المصحف الرسمي للدولة، مع أنّ زيداً من أبرز خصوم أمير المؤمنين علي وابن مسعود!.

وثالثاً فليس من الصدفة أن تكون نسخة القرآن الأصلية التي كتبها زيد بن ثابت بيده هي ـ بشحمها ولحمها وعظمها ـ التي رفعها معاوية وعمرو بن العاص وأهل البغي يوم صفين.

ورابعاً فليس من الصدفة أن يقول معاوية وعمرو بن العاص بعد أن رفعوا

---

(١) النحل: ٦٤.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٠١.

المصحف ندعوا علياً لكتاب الله ليكون صياغة ثانية لقول عمر السابق: حسبنا كتاب الله.

إنّ مجموع هذه الأمور ـ البريئة من الصدفة ـ تورثنا قناعه بأنّ المسألة تدور في فضاء آيديولوجية متقنة البناء وليست هي بالسلوك الشخصي في حقبة معينة من التاريخ، وإنّي أذهب لأجل ذلك إلى أنّ عملية رفع المصاحف التي يعدّها البعض من اكتشافات عمرو بن العاص وعظيم دهائه ليست هي وليدة ساعتها، ومن البعيد جداً أن يخطر على بال عمرو بن العاص خلال لحظة ما غير به وجه التاريخ وكل معادلات الصراع، بلى لدهاء عمرو بن العاص دور في استثمار مبادئ تلك الآيديولوجية القرشيّة القديمة، لا يتسنى لسواه من الباغين.

في عهد أمير المؤمنين علي عليه السلام

ما نريد أن نذكره هنا ذكرناه قبل قليل وفي مطاوي هذه الدراسة، وهو أنّ علياً في فترة مقارعته القاسطين والناكثين والمارقين، حورب بمبدأ حسبنا كتاب الله، بصيغة: ندعوا علياً إلى كتاب الله كما نص عمرو بن العاص ومعاوية في أثناء صفين، ولا يشك المفكرون والمؤرخون أنّ هذا المبدأ هو الذي أجهض ثورة علي وأضعف من شوكتها وهي حيال الظلم والبغي، ومن الأدلةّ على أخطبوطية هذا المبدأ القادر على بسط أذرعه في كل زوايا التاريخ أنّ الخوارج جعلوا منه شعاراً ومبدأً خلال صيغة لا حكم إلاّ لله كما تعرف، وعلى هذا المنوال مراح التاريخ الباقية، بتشكيلات كثيرة..

في عهد معاوية

إنّ معاوية على ضوء المعطيات العلمية ما هو إلا خلاصة لطريقة الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان، آية ذلك أنّه نال رضى جميعهم؛ ومن ثمّ فهم من مهد له طريق الملك بشكل مريب ومثير للتساؤلات الجمة، ولسنا فيما نظن بحاجة لا ثبات أنّه كان يمنع من حديث رسول الله، لاستحالة أن نتخيل انفلاته عن مقررات آيديولوجية قريش في ترك السنّة، لكن المهم أن نعرف أنّ هذه الآيديولوجية أخذت صياغة حادّة في عهد معاوية وهي ترك السنة من بغض علي جهاراً كما جزم ابن عباس..

وممّا يكشف النقاب عن امتداد هذه الآيديولوجية ومحاولة تجسيدها على أرض الواقع في عهد معاوية مجموعة من النصوص..

قال رجاء بن حياة كان معاوية ينهى عن الحديث ويقول: لا تحدثوا عن رسول الله ﷺ[١].

وعن إسماعيل بن عبيد الله أن معاوية نهى أن يحدث بحديث إلاّ حديثاً ذكر على عهد عمر فأقرّه[٢].

وروى مسلم في صحيحه بسنده عن معاوية قال: إيّاكم وأحاديث إلاّ حديثاً كان في عهد عمر[٣].

وروى مسلم في موضع آخر أن معاوية تعاطى الربا فردّ عليه عبادة بن الصامت فقال معاوية: ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله أحاديث قد كنّا نشهد ونصحبه فلم نسمعها منه.

فرد عليه عبادة فذكر أنّ رسول الله حرم الربا وقال ـ أي عبادة ـ: لنحدثنّ بما سمعنا من رسول الله وإن كره معاوية[٤]. فتأمل في ملامح الآيدويولوجية في هذا النص الصحيح الصريح!!!.

وفي طول هذا اللحن؛ أعني قول معاوية: ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله...، غضب معاوية غاية الغضب من عبد الله بن عمرو لأنّه روى عن رسول الله حديثاً ليس على ذوق الخط الأموي..؛ فقد أخرج البخاري عن الزهري قال كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث أنّه بلغ معاوية وهو عنده في وفد من قريش أنّ عبد الله بن عمرو بن العاص يحدث أنّه سيكون ملك من قحطان، فغضب معاوية فقام فأثنى على الله بما هو أهله ثمّ قال: أمّا بعد فإنّه بلغني أنّ رجالاً منكم يتحدثون أحاديث ليست في كتاب الله، ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأولئك جهالكم، فإيّاكم والأماني التي تضل أهلها؛ فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنّ

---

(١) تاريخ ابن عساكر ٥٩: ١٦٧، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١: ٧.

(٢) الكامل لابن عدي ١: ٣٣، مسند أحمد ٤: ٩٩، تذكرة الحفاظ ١: ٧.

(٣) صحيح مسلم ٣: ٩٥.

(٤) صحيح مسلم ٥: ٤٣.

هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلاّ كبّه الله على وجهه ما أقاموا الدين»[١].

أقول: وفي خبر محمد بن جبير بن مطعم إشارة إلى مجيء ملك قحطاني في آخر الزمان كما جزم ابن حجر[٢] وغيره، ولعل اسم هذا الملك كما في بعض الأخبار شعيب بن صالح، ولعلّه غيره...، وأيّاً كان فالخبر كما لا يخفى لا يتنافى مع الخبر الذي يقول الأئمة من قريش، لأنّ شعيباً ـ كما في أخبار أخرى ـ من الممهدات السماوية للمهدي عجل الله فرجه ومخرجه وجعلنا من أتباعه، بيد أنّ معاوية يكفر بكل ما يهدد سلطانه، وهذا هو داينمو الآيديولوجية وقلبها النّابض..

في عهد يزيد بن معاوية

لم يَعْدُ يزيد بن معاوية مقررات تلك الآيديولوجية، فقد روي أنّه كان يدافع عنها بشدّة، وممّا أُثِر عنه أنّه غضب من جبير بن نفير فكتب في ذلك إلى معاوية قائلاً: إنّ جبير بن نفير قد نشر في مصري حديثاً، فقد تركوا القرآن.

فبعث معاوية إلى جبير فجاءه فقال له: لأضربنك ضرباً أدعك لمن بعدك نكالاً[٣].

والنص واضح في أنّ سيرة يزيد تبع لسيرة معاوية، بل لا يمكن أن ينفلت عنها، ومن ثمّ فموقف يزيد في ضوء النص يمثل التزاماً عملياً لآيديولوجية حسبنا كتاب الله، وإذا كان الأمويون قد تركوا السنة من بغض علي على ضلالة تلك الآيديولوجية، فإنّ من أهم مقرراتها هو قتل آل بيت رسول الله ومحاولة استئصالهم..

ذكر القندوزي الحنفي أنّ سيد الشهداء الحسين قال يوم الطف مخاطباً أعداء الدين: يا ويلكم أتقتلوني على سنة بدلتها، أم على شريعة غيرتها، أم على جرم فعلته أم على حق تركته؟. فقالوا له: إنّا نقتلك بغضاً لأبيك[٤].

وإذن فآيديولوجية: حسبنا كتاب الله آلت لتكون في عهد معاوية تحت صياغة: تركوا السنة من بغض علي، وفي عهد يزيد ذبحت بسكّين..، فديس عليها بسنابك الجحود..، ورمي بها في صحراء التمرد على الله ورسوله..، في

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٥٥.

(٢) فتح الباري ١٣: ١٠٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤: ٧٧.

(٤) ينابيع المودة ٣: ٨٠.

كربلاء؛ بقتل آل النبي ﷺ بغضاً لعلي، قتلةً أبكت ـ والله ـ كلّ حجر ومدر، ولي لعمر الله رغبة عن الإطالة؛ فأنا والله، أخشى أن يقع على رأسي حجر من السماء؛ عذاباً من الله؛ بمجرد أن أذكرَ الشقيَّ يزيدَ، الجبّارَ الجاحدَ العنيدَ، ونعوذ بالله ورسوله وأهل بيته من غضب الله!!!.

في عهد المروانيين

قد أخذت الآيديولوجية في هذا العهد شكلاً آخر لكن في مرحلتين، ففي الأولى تصفية كل أصحاب علي وشيعته، والحد من نشاط الرسالة المتجسد بما يفيض عن أولاد علي (العترة =أهل البيت).. والسبب الذي تعاطاه القوم لأمير المؤمنين، وتصويره بأنّه عدو الإسلام الأول، إلى درجة أنّ أكثر النّاس لا يعلم أنّ أمير المؤمنين علياً من أهل بدر، يطوي تحته كل ذلك بل أكثر.

وقول مروان بن الحكم للإمام السجاد: ما كان أدفع عن صاحبنا من صاحبكم، وجواب السجاد له بقوله: فلم تسبونه على المنابر، وقول مروان في الجواب عن ذلك: لا يستقيم لنا الأمر إلا بذلك، لدليل صريح في أنّ بغض علي وسبه وقتل أولاده وأصحابه آيديولوجية وليس سلوكاً أخلاقياً يدور مدار الحب والبغض فحسب.

ومن هذا القبيل قول عبد العزيز بن مروان لابنه عمر: يا بني، لو علم هؤلاء من فضائل علي ما نعلم ما تبعنا واحد منهم[1].

وفي المرحلة الثانية وبسبب عامل التاريخ، ولأنّ بداية نهاية الدولة الأموية قد أزفت، ولأنّ شيعة علي أضحوا يمثلون خطراً مادياً بعد أن كانوا كذلك فكرياً وعقائدياً، وبملاحظة انتشار التشيع في غير الكوفة المهد الأول له، ولأنّ التيار السنّي المعتدل ما عاد تنطلي عليه آيديولوجية بغض علي في شكلها الأموي الحاد، منع عمر بن عبد العزيز الأموي من السب وأمر بتدوين الحديث النبوي..، وفي الحق فإن عمر بن عبد العزيز خلط الحابل بالنابل، وليته لم يدون ما يسمّيه هو حديث رسول الله، إذ قد أثبتنا لك أنّه على أفضل التقادير لم يدون من سنة النبي إلاّ الفتات الذي غفلت عنه مائدة معاوية والأمويين، فهو أمر بتدوين ما خرج من شريعة خصوم أمير المؤمنين

---

(١) راجع الفصل الأوّل.

علي، عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وأبي بكر وعمر وعثمان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة ومن لف لفهم، وهذا هو الذي فتح الباب لغير الشيعة لأن يزعموا أن كل ما انفرد به الشيعة من حديث عن رسول الله كذب وموضوع، إذ هو لم يأمر بتدوين غير ما كان معروفاً عند أسلافه لا أكثر ولا أقل..

وإذا أردنا أن نحسن الظن بمشروع عمر بن عبد العزيز فلنا أن نقول: إنّ السنة التي وصلت إليه ناقصة غاية النقص، إذ لم يصل إليه منها إلاّ ما كان تحت ظلال ما وافق عليه عمر وعثمان ومعاوية وقد عرفت أن الجميع كان قد ترك السنة إمّا لأنّ النبي يهجر وإمّا لغير ذلك، فعلى هذا فالسؤال المطروح: هل أنّ ما أمر بتدوينه هو سنة النبي حقاً؟!.

وإذا كانت سنة النبي قد أميتت مائة عام حينما اكتفت قريش بكتاب الله ومنعت منها رواية وكتابة وتدويناً، فمن أين جاءت السنة التي يزعم عمر بن عبد العزيز أنّه أمر بتدوينها؟. إنّه تساؤل؛ وأيّ تساؤل؟!!!.

العهد العباسي

ذكرنا لك سابقاً أنّ العباسيين أمروا مالك بن أنس أن يكتب لهم كتاباً يجمع بين دفتيه حديث رسول الله ليكون دستوراً للدولة، وقد عرفت أنّ الحديث المجموع فيه كان قد جمع في ضوء نفس طريقة التفكير الأموية، إذ ليس في الموطأ غير ما ارتضاه الأمويون سابقاً والعباسيون لاحقاً، وليس فيه حديث أهل العراق ولا حديث أمير المؤمنين علي ولا ابن مسعود ولا ابن عباس..، والمنصور العباسي أمره أن يأخذ العلم والحديث عن عبد الله بن عمر بخاصة وأهل المدينة بعامة، وقد ورث مالك عن سلفه هذا العداء، وآية ذلك أنّه لم يكن يرى علياً أحد الخلفاء الراشدين، بل لا يستحق أن يقرن بعثمان بن عفان، لأنّه قد سفك الدماء وخاض فيها، وعثمان لم يفعل ذلك..

سئل مالك عن عثمان وعلي فقال: لست أجعل من خاض في الدماء كمن لم يخضها[1].

وثبت عنه أنّه سئل عن أفضل الناس بعد رسول الله فقال: أبو بكر وعمر

---

(١) مناقب الشافعي١: ٥٢٠.

وعثمان ثم استوى الناس[١].

وعنه قال: خيرة أصحاب رسول الله أبو بكر وعمر وعثمان. فوقف الناس هاهنا وليس من طلب الأمر كمن لم يطلبه[٢].

والمنصور العباسي أعلن عن هذه العقيدة لتكون هي الأخرى دستوراً للدولة[٣]، وهذه هي عقيدة زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وعائشة والبقية، ومالك لم يكن ليأخذ العلم إلاّ عن هؤلاء، بل إنّ المنصور أمره بذلك وخاصة عن ابن عمر، لأنّه آخر من بقي من خصومه، وكان كل هؤلاء الصحابة على ما أكثرنا من ذكره عثمانيي الهوى لم يبايعوا علياً على الخلافة في حين أنّهم بايعوا معاوية عليها مع أنّه باغ! إنّ كل ذلك ليوضح أنّ الآيديولوجية منذ أن قال عمر: حسبنا كتاب الله إنّ النبي يهجر وحتى لحظة تأليف مالك للموطأ هي واحدة ولكن ذات أشكال ومظاهر مختلفة حسب متطلبات المرحلة التاريخية.

وقد تلى موطأ مالك مجموعة من كتب الحديث أشهرها الصحاح الستة بل التسعة وأكثرها قيمة صحيحا البخاري ومسلم، وفيما اعتقد وكما أكثرنا من تنبيهك عليه فإنّ الصحيحين أكفأ كتب الحديث ترجمةً لتلك الآيديولوجية، والبخاري أكفأ من صحيح مسلم، ولمّا لم يأت أحد بأفضل ممّا جاء به أصحاب الصحاح والمسانيد الستة أو التسعة، استقر أمر الآيديولوجية عليها نسبياً حتى هذه الساعة.

وإذا كان شعار حسبنا كتاب الله إنّ النبي يهجر وشعار ترك السنة من بغض علي هو جوهر تلك الآيديولوجية فلنا كل الحق في أن نتساءل: كيف يمكن أن يدعي الآخرون أن الصحاح والمسانيد تلك دون غيرها هي التي تضم سنة النبي وشريعة الإسلام؟!!!. وهل من المعقول أن تكون قد ضمت سنة النبي بين دفتيها مع أنّ السنّة مزوية ومغيّبة بغضاً لعلي مائة عام على أقل تقدير؟!!!.

هذا من دون أن نتناسى ما بعض في الصحاح والمسانيد من أحاديث صحيحة معتبرة عن رسول الله؛ تلك الأحاديث التي يرجع الفضل في نقلها وتناقلها لأئمّة الاعتدال من أهل السنّة كالإمام النسائي، رحمه الله على ما أعلن من الدين، وسنّة

---

(١) ترتيب المدارك ١: ١٧٥.

(٢) ترتيب المدارك ١: ١٧٥.

(٣) تاريخ الطبري ٦: ١٩٨.

سنّة المرسلين، لكن مع ذلك فالفضل الأول لأتباع أمير المؤمنين من الصحابة والتابعين ومن تلاهم لمّا أصرّوا على رواية السنّة والعمل بها، وقد تقدّم عليك أنّ أبا ذر ـ مثلاً ـ أصرّ على ذلك وهكذا غيره..

ما بعد العهد العبّاسي الأول (= التشكيل الآخر)!!!

في هذه الحقبة من التاريخ وبالنظر لعامل التاريخ الذي لوى أعناق أهل ذلك الإتجاه للإعتراف بما يسمّى بتربيع الخلافة الراشدة، وأنّ أمير المؤمنين عليّاً رابع الخلفاء الراشدين، فبملاحظة ذلك أخذت آيديولوجية مواجهة الدين الحنيف وترك السنّة من بغض علي شكلاً آخر في هذه الفترة، ولقد كتب الكثير في هذه المرحلة، ولكنّهم لم يضعوا أيديهم على الجرح، وكل ما في هذه الكتابات الحرب السجال فيما بين الفريقين في أطر فكرية بسيطة للغاية، فهؤلاء ينفون وأولئك يثبتون؛ فمثلاً مقولة: رغماً لأنوف الشيعة أو الرافضة، تصورها تلك الكتابات على أنّها مجرد عناد وكيد وليد ساعته لا أكثر ولا أقل، من دون تسليط الضوء على أنّ تلك المقولة هي عين مقولة تركوا السنّة من بغض علي، ومن دون تسليط الضوء على أنّ العامل التاريخي هو الذي صاغها بصياغة: رغماً لأنوف الرافضة بعد أن كانت بتلك الصياغة البشعة..

وبسط الكلام في تأثير العامل التاريخي فيما يخص هذه المرحلة طويل جدّاً، وعصارته أنّ الظروف التاريخية وعوامل الوعي التي أجبرت بعض رموز الخصومة مع علي (التيّار المتطرف الذي لا يستطيع اليوم إعلان البغض) على الاعتراف به خليفة راشد تستدعي منهم أن يأخذوا بكثير من سنّة رسول الله المأثورة عنه، والتي كانت في عهد الزهري تنزل منزلة أحاديث أهل الكتاب، تنكر ولا تعرف، وليس عليها العمل..

فبعد أن أجمعوا على أنّه خليفة راشد ـ عن إرادة وعن غير إرادة ـ لم يستطيعوا أن يطعنوا فيه كما طعن فيه الماضون من سلفهم، ولا أن يضربوا على كلّ السنّة التي كان يتقيد بها بالشمع الأحمر، ولا أن يطعنوا بكل حديث أهل العراق الذي أُجبروا على اعتباره والأخذ به بسبب تداعيات الوعي الإسلامي وندم بعض الأساطين بأخرة كالنسائي والشافعي وحتى مثل أحمد بن حنبل والذهبي وغيرهم.

ورموز هذا الاتجاه وإن قبلوا ببعضه على مضض لمكان النسائي والشافعي وأحمد والحاكم وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وكثير غيرهم، لكنّهم مع ذلك ابتكروا مقولة: رغماً لأنوف الرافضة لتكون قاعدة يردّون من خلالها كلّ ما لا يحلو لهم من سنّة رسول الله..؛ الذي نريد قوله إنّ مثل رغماً لأنوف الرافضة امتداد حيّ لآيديولوجية تركوا السنّة من بغض علي، لكنّها في هذا العهد صيغت بهذه الصياغة بسبب تداعيات المرحلة التاريخية ومتطلّباتها، وليس هو عناداً وليد ساعته كما تفترض الكتابات المهلهلة، ولا أنّ الشيعة هو المقصودون بالدرجة الأساس، بل أمير المؤمنين علي وما عنده من سنّة سماوية هما المقصودان في المبدأ والأساس..

ولقد ألمحنا في كتابنا الصلاة على الرسول المصطفى وآله إلى ذلك وإلى أنّ هناك تراثاً قرشياً هو الذي قاد مخترعي مقولة رغماً لأنوف الرافضة لأن يتركوا سنّة رسول الله الصحيحة الثابتة؛ لا لمجرد تعبّد الشيعة بها كما هو مطروح، وهو أمرٌ لو أمعنت النظر فيه يجعلك ماثلاً أمام الآيديولوجية التي صيغت فيما مضى بـ: حسبنا كتاب الله بعظمها ولحمها، وسنورد لك بعض النصوص ليتجسم أمامك التشكيل الجديد للآيديولوجية القائمة على إزواء أمير المؤمنين علي عن الوجود الإسلامي، ولكن هذه المرة بإزواء شيعته وأتباعه ومريديه وأشعة ضوئه الممتدة على أرض الزمن..، خلال صياغتها الجديدة الكفوءة التي تتلائم مع تلك المرحلة..، وفيما بين يديّ نصوص كنت قد ذكرت كثيراً منها في كتاب الصلاة..

قال ابن أبي هريرة وهو من أبرز فقهاء أهل ذلك الإتجاه: إنّ الجهر بالتسمية إذا صار في موضع شعاراً للشيعة، فالمستحب هو الإسرار بها؛ مخالفة لهم[1].

أقول: وممّا يدلّ على أنّ مخالفة الشيعة تنطوي على ما ذكرنا وعلى أنّ المقصود بالدرجة الأساس هو مخالفة أمير المؤمنين علي هو أنّ إخفات التسمية ضمن مشروع بني أمية لقتل سنّة الرسول، وهذا الإمام الرازي هو الذي جزم بذلك في قوله: إنّ علياً كان يبالغ في الجهر بالتسمية في الصلاة، فلمّا وصلت الدولة إلى بني أميّة بالغوا في المنع من الجهر؛ سعياً في إبطال آثار علي...[2].

وإذن فالمقصود بالمخالفة هو أمير المؤمنين علي بالدرجة الأساس لا أتباعه

---

(١) فتح العزيز ٥: ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٢) تفسير الرازي ١: ٢٠٦.

فحسب؛ فتأمل في ملامح الآيويولوجية وعناصرها أو عناصر تشكيلها الجديدة!!!.

وقال الأحوذي في تحفته: قال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة سفيان الثوري ما لفظه: أخبرنا المخلص أخبرنا أبو الفضل شعيب بن محمد أخبرنا علي بن حرب بن بسام سمعت شعيب بن جرير يقول: قلت لسفيان الثوري: حدث بحديث السنة ينفعني الله به؛ فإذا وقفت بين يديه قلت: يا رب حدثني بهذا سفيان، فأنجو أنا، وتؤخذ.

قال: أكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، من قال غير هذا فهو كافر، والإيمانَ قول وعمل ونية يزيد وينقص إلى أن قال: يا شعيب لا ينفعك ما كتبت حتى ترى المسح على الخفين وحتى ترى أن إخفاء بسم الله الرحمن الرحيم أفضل من الجهر به إلى أن قال: إذا وقفت بين يدي الله فسألك عن هذا فقل: يا رب حدثني بهذا سفيان الثوري ثمّ خلّ بيني وبين الله عز وجل؛ قال الذهبي: هذا ثابت عن سفيان، وشيخ المخلص ثقة[1].

وقال المناوي (وهو في صدد شرح خطبة السيوطي في الجامع الصغير التي قال فيها؛ أي السيوطي: صلى الله على محمد وعلى آل محمد):

فإن قلت: هل لإتيانه (السيوطي) بلفظ «على» هنا من فائدة؟

قلت: نعم، وهي الإشارة إلى مخالفة الرافضة والشيعة؛ فإنّهم مطبقون على كراهة الفصل بين النبي وآله بلفظ «على» وينقلون في ذلك حديثاً... [2].

وقال ابن حجر في فتح الباري: وتكره الصلاة في غير الأنبياء لشخص مفرد بحيث يصير شعاراً كما يفعله الرافضة، فلو اتفق وقوع ذلك مفرداً في بعض الأحايين من غير أن يكون شعاراً فلا بأس به[3].

وقال ابن أبي هريرة أيضاً: الأفضل الآن (يقصد في تلك المرحلة) العدول من التسطيح في القبور إلى التسنيم؛ لأنّ التسطيح صار شعاراً للروافض، فالأولى مخالفتهم وصيانة الميت وأهله عن الاتهام بالبدعة[4].

أقول: هذا طبعاً مع الإقرار بأنّ ملجاء به الوحي هو التسطيح لا التسنيم، كما

---

(١) تحفة الأحوذي ٢: ٤٨.

(٢) فيض القدير ١: ٢٢

(٣) فتح الباري ١١: ١٤٦.

(٤) فتح العزيز ٥: ٢٣١ ـ ٢٣٢.

يومىء إليه كلامه وكما هي تصريحات أئمة أهل السنّة في ذلك.

وقال ابن أبي هريرة: ويستحب ترك القنوت في صلاة الصبح، لأنّه صار شعار قوم من المبتدعة؛ إذ الاشتغال به تعريض النفس للتهمة[١].

أقول: ومعلوم أنّه يقصد بالمبتدعة الشيعة، لأنهم قائلون باستحباب القنوت الذي هو سنّة من سنن الوحي حتى عند خصوم علي في المرحلة النظرية.

وفي شرح الزرقاني على المواهب اللدنية: لما صار إرخاء العذبة من الجانب الايمن شعاراً للإمامية فينبغي تجنبه[٢].

ومعلوم أنّ أمير المؤمنين علياً كان هو من يرخي العذبة؛ فقد أخرج البلاذري بسنده عن هرمز مولى جعفر قال: رأيت علياً وعليه عمامة سوداء قد أرخاها من بين يديه ومن خلفه[٣].

وقد ذكر المباركفوري وابن الأثير ـ واللفظ للأول ـ عن إسماعيل بن عياش، عن عبد الله بن بشر، عن عبد الرحمن بن عدي البهراني، عن أخيه عبد الأعلى بن عدي أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا علي بن أبي طالب يوم غدير خم فعمّمه وأرخى عذبة العمامة من خلفه، ثم قال ﷺ: «**هكذا فاعتموا...**» وحديث عبد الله بن ياسر قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب إلى خيبر فعممه بعمامة سوداء ثمّ أرسلها من ورائه أو قال على كتفه اليسرى أخرجه الطبراني وحسنه السيوطي...[٤].

وهو نص يعلن عن طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي وأنّ ترك السنة في إرخاء عذبة العمامة مشروع سياسي من قبلهم وليس هو موقفاً دينيّاً محضاً؛ آية ذلك أنّه شعارٌ لغدير خم وأهلية علي ـ السماوية ـ لقيادة الأمّة.

وفي روح البيان قال الشيخ إسماعيل البرسوي: الأصل التختم في اليمين ولمّا صار شعار الظلمة جعل في اليد اليسرى[٥].

---

(١) فتح العزيز ٣: ٤٣٥.

(٢) شرح المواهب اللدنية للزرقاني ٥: ١٣.

(٣) أنساب الأشراف ٢: ٩٠٩

(٤) تحفة الأحوذي٥: ٣٣٦، أسد الغابة ٣: ١١٤.

(٥) روح البيان للبرسوي ٤: ١٤٢.

أقول: ولقد اعترف البرسوي بأنّ الأصل في الشرع هو التختم باليمين؛ ومعلوم أنّه لا يقول ـ عمليّاً ـ باستحباب التختم باليمين غير الشيعة، مضافاً إلى أنّ من يؤثر عنه التختم باليمين هو أمير المؤمنين عليٌّ فضلاً عن رسول الله، على حين أنّ البلاذري روى قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال: كان عثمان يتختم في اليسار[١]، وهو نص في أنّ لمخالفة أمير المؤمنين علي أصلاً عن السلف الأوائل من خصومه!!!.

وفي هذا الصدد قال الطبراني: حدثنا عبد الرحمن بن سلم قال: حدثنا أبو الأزهر النيسابوري قال: حدثني عبد الرزاق وحدي قال: حدثنا معمر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبد الله عن ابن عباس قال نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي فقال: « **لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق من أحبّك فقد أحبني ومن أبغضك فقد أبغضني وحبيبي حبيب الله، وبغيضي بغيض الله ويل لمن أبغضك بعدي**»[٢].

وعلق عليه الهيثمي بقوله: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات...[٣]، وقد جزم الحاكم بأنّه صحيح على شرط الشيخين[٤].

أقول: ولقول أبي الأزهر: وحدي، حكاية طريفة مع الإمام يحيى بن معين بسبب الحديث الآنف، ونص الحكاية أخرجها الأئمة في كتبهم كالمزي في تهذيب الكمال[٥] والذهبي في السير[٦] والخطيب في تاريخ بغداد[٧] وكثير غيرهم، وهي واللفظ للحاكم قال: سمعت أبا عبد الله القرشي يقول: سمعت أحمد بن يحيى الحلواني يقول: لما ورد أبو الأزهر من صنعاء وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث أنكره يحيى بن معين، فلمّا كان يوم مجلسه قال (=ابن معين) في آخر المجلس: أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث؟! فقام أبو الأزهر فقال: هوذا أنا فضحك يحيى بن معين

---

(١) أنساب الأشراف٦: ١٠٣. دار الفكر.

(٢) المعجم الكبير ٩: ١١٦.

(٣) مجمع الزوائد٩: ١٣٣.

(٤) مستدرك الحاكم ٣: ١٢٧.

(٥) تهذيب الكمال ١: ٢٦٠.

(٦) سير أعلام النبلاء ٩: ٥٧٥.

(٧) تاريخ بغداد ٤: ٢٦١.

من قوله وقيامه في المجلس فقربه وأدناه، ثمّ قال له كيف حدثك عبد الرزاق بهذا ولم يحدث به غيرك؟ فقال: اعلم يا أبا زكريا (كنية ابن معين) إنّي قدمت صنعاء وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة فخرجت إليه وأنا عليل فلمّا وصلت إليه سألني عن أمر خراسان فحدثته بها وكتبت عنه وانصرفت معه إلى صنعاء، فلمّا ودعته قال لي: قد وجب علي حقك؛ فأنا أحدّثك بحديث لم يسمعه منّي غيرك فحدثني والله بهذا الحديث لفظاً فصدّقه يحيى بن معين واعتذر إليه[١].

وقال الذهبي: قال مكي بن عبدان: حدثنا أبو الأزهر، قال: خرج عبد الرزاق إلى قريته، فبكرت إليه يوماً، حتى خشيت على نفسي من البكور، فوصلت إليه قبل أن يخرج لصلاة الصبح، فلمّا خرج، رآني، فأعجبه، فلمّا فرغ من الصلاة، دعاني، وقرأ عليّ هذا الحديث، وخصني به دون أصحابي[٢].

ومن المحاولات المضحكة للطعن بالحديث الآنف ما ذكره المزي عن أبي حامد الشرقي أنّه سئل عن حديث أبي الأزهر عن عبد الرزاق عن معمر في فضائل علي، فقال: هذا حديث باطل، والسبب فيه أنّ معمراً كان له ابن أخٍ رافضي، وكان معمر يمكّنه من كتبه فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلاً مهيباً لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر[٣].

وفي الحقيقة فالإمام الذهبي أغنانا في الردّ على هذه السخافة بقوله: قلت: هذه حكاية منقطعة، وما كان معمر شيخاً مغفلاً يروج هذا عليه، كان حافظاً بصيراً بحديث الزهري[٤].

أقول: قول الذهبي: حكاية منقطعة سديد؛ فبين أبي حامد الشرقي وعبد الرزاق أكثر من مائة عام!!! لكن الحديث بمثابة مصيبة حالّة على رأس الأمويين وعددٍ ليس بالقليل من خصوم علي من أسلاف الإمام الذهبي، فهم على ضوء الحديث من أهل النار فيما يظهر، فما الحيلة؟. أيسر ما عند الذهبي في نهاية المطاف قوله: قلت: ولتشيع عبد الرزاق سر بالحديث، وكتبه وما راجع معمراً فيه، ولكنه ما جسر أن

---

(١) مستدرك الحاكم٣: ١٢٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩: ٥٧٦.

(٣) تهذيب الكمال١: ٢٦٠

(٤) سير أعلام النبلاء ٩: ٥٧٦.

يحدث به لمثل أحمد وابن معين وعلي، بل ولا خرّجه في تصانيفه، وحدّث به وهو خائف يترقب[١].

ولعمر الله لا أجد جواباً أبلغ من قول الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلًا كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾[٢] ثمّ أقول: ونحن نقبل هذا الجواب من الإمام الذهبي بشرط واحد وهو أن يبيح لنا ـ كما فعل هو ـ تكذيب بعض أئمة الحديث وأعلام الرواية من مشايخ البخاري الذين احتج بهم في صحيحه كمعمر وعبد الرزاق وأضرابهما، فأنت جدّ خبير أنّ آخر ما يرمي إليه الذهبي بقوله الآنف هو تكذيب عبد الرزاق وأنّه رافضي أو شيعي كاذب.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ أكبر الظنّ عندي أنّ الحديث الآنف خصّ عبد الرزاق به أبا الأزهر في عهد المتوكلّ، وهذا هو الذي يفسّر احتياط عبد الرزاق في رواية هذا اللون من الحديث؛ فالمتوكل هو مظهر السنّة، وما رواه عبد الرزاق ليس من السنّة التي يعرفها المتوكل الناصبي بيقين، أضف إلى ذلك فالنصّ السابق دليل واضح على أنّ الاتجاه السنّي المتطرف المبغض لعلي حتّى بعد اعترافه بخلافة أمير المؤمنين الراشدة في قائمة التربيع ـ بلا إرادة طبعاً ـ يتربص الفرص ليخرج رأسه كلّما تسنّى له ذلك، لكن يدمغه عامل التاريخ ـ بأمر الله ـ فإذا هو راجع إلى جحره.

وممّا يناسب ذكره أنّ البخاري أفرد جزءاً من صحيحه لمناقب الصحابة، ولمّا لم يجد منقبة لمعاوية قال: باب ذكر معاوية، والسؤال هو أنّ هذا الجزء قد أُفرد لمناقب الصحابة، فإن لم تكن هناك فضيلة لمعاوية، فما معنى صنيعه هذا؟؟؟

أجابنا عن ذلك ابن حجر في فتح الباري قائلاً: عن إسحاق بن راهويه قال: لم يصح في فضائل معاوية شيء؛ فهذه هي النكتة في عدول البخاري عن التصريح بلفظ منقبة؛ اعتماداً على قول شيخه (=ابن راهويه) لكن بدقيق نظره (=البخاري) استنبط ما يدفع به رؤوس الروافض[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء١٢: ٣٦٧.

(٢) المائدة: ٧٠.

(٣) فتح الباري ٧: ٨١.

وعلى أيّ حال فصيغة آيديولوجية ترك السنّة من بغض علي في هذه المرحلة هي تهمة التشيع والرفض، أو قل: مخالفة سنّة النبي عن عمد واصرار، ثمّ قد تكون هذه المخالفة بقصد الخوف من تعريض النفس إلى تهمة التشيع، وهذا حتى لو كان المتحدث ليس شيعيّاً على الحقيقة، وحتى لو كان من أعمدة الرواية السنيّة، بل حتى لو كان كعبد الرزاق شيخاً عملاقاً من عمالقة مشايخ البخاري الذين احتج بهم في صحيحه، وحتى لو كان من مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وبقية أوتاد الرواية السنية تلامذة صغاراً قياساً به، والخبير السني يعلم أنّ كل الأوصاف التي سردنا في عبد الرزاق هي دون رتبته عندهم، وحسبنا أنّه جاز القنطرة لأنّه من ألمع رواة صحيح البخاري، فكيف نسي كل هذا الذهبي وهو بنفسه يصرح بأنّ رواة صحيح البخاري جازوا القنطرة..

وبكل حال ففيما نحسب اتضحت أبعاد الآيديولوجية في هذا العهد، على أنْ ليس بإستطاعتنا التطويل أكثر من ذلك، ولكن علينا أن نذكر بأنّ هذا العهد خاتمة المطاف لتلك الآيديولوجية، فمنذ ذلك الحين أخذت الآيديولوجية عند أهل التطرف شكلاً بارداً يخفي تحته بركاناً من النار، ففي ذلك العهد أُغلق باب الاجتهاد، واستقر ما يسمّى بالسنّة في الصحاح والمسانيد السنّية المعروفة..، ونعاود التذكير بأنّ العامل التاريخي كان السبب الذي أجبر الآخرين على الاعتراف بصحة خلافة أمير المؤمنين علي، وكان ذلك في عهد الإمام أحمد بن حنبل حيث اعترف قاطبة أهل السنّة ـ على مضض من متطرفيهم ـ أنّه رابع الخلفاء الراشدين، بعد أن كان الاعتقاد الرسمي السائد في العهد الأموي والعهد الأول للعباسيين أنّه سفّاك للدماء..

بقي أن نشير إلى أنّ مثل ما أخرجه الخطيب بسنده الصحيح عن هارون الرشيد قال: طلبت أربعة فوجدتها في أربعة: طلبت الكفر فوجدته في الجهمية، وطلبت الكلام والشغب فوجدته في المعتزلة، وطلبت الكذب فوجدته عند الرافضة، وطلبت الحق فوجدته مع أصحاب الحديث[1].

هو محاولة مبرمجة لتشويه الصورة السماوية الصافية، فكما أنّ الخصوم يعلمون أنّ الحق وسنّة النبي ﷺ مع أتباع علي (الرافضة) لكنّهم يخالفونها تحت سلطة مبدأ رغماً لأنوف الرافضة؛ فهارون الرشيد يعلم صدق موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي: ٥٥، طبع دار إحياء السنّة النبوية.

فقتله بوحشية لأجل صدقه، كما أنّه يعلم صدق الرافضة فاتّهمهم بالكذب لأجل ذلك..

أمّا الحق الذي وجده هارون عند أصحاب الحديث فهو ما سوّغ له سجن موسى الكاظم عليه السلام فيما هو أسوأ من سجون الباستيل، وقتله فيما هو أسوأ فعل لجبابرة التاريخ..، فالحق الذي لم يجده إلاّ عند أصحاب الحديث (خصوم علي) هو الذي كان يأمره ببغض الإمام الكاظم وبقيّة أهل البيت عليهم السلام وقتلهم، ناسياً هذا الرشيد أنّ مبغضهم عليهم رضوان الله وسلامه هو، فيما نصّ الرسول صلى الله عليه وآله، من أهل النّار، حتّى لو صفّ هذا المبغض أقدامه بين الركن والمقام للعبادة، أو سعى لحج البيت ماشياً حافياً كما كان يفعل هو!!!.

وإذا كانت سنّة رسول الله تترك رغماً لأنوف الرافضة من أجل لبس الخاتم في اليمين لا غير، فهل يقنعنا أحد أن سنّة رسول الله في موقعيّة أهل البيت عليهم السلام سيسمح بها الرشيد، أو سيسمح بالإبقاء على أولاد الرسول أو شيعتهم أحياء؟؟. فأيّ حق هذا الذي وجده الرشيد عند أهل الحديث؟ وبالتالي من هم أهل الحديث؟ وأيّ حديث يقصد الرشيد؟

ما أشبه قول الرشيد هذا بوصف المتوكل بأنّه مظهر السنّة، وبأنّ عام معاوية وشيعته البغاة هو عام السنّة والجماعة!!!.

عهد الطبري وتشكيل الآيديولوجية

هذا العهد يتداخل مع العهد الثاني للعبّاسيين، ومهما يكن من ذلك فلأمرٍ ما نجد إلحاحاً غير طبيعيٍ من أسرى الآيديولوجية لاتّخاذ تاريخ الطبري وما جاء فيه معياراً لكل مفردات التاريخ الإسلامي؛ ولقد أعلن كثير منهم ـ اليوم وبالأمس ـ أنّ صحيح البخاري إذا كان هو أصح كتاب بعد كتاب الله، فتاريخ الطبري هو أصح كتب التاريخ ومصادره على الإطلاق، وهو عمدتها وعليه المعول، فلماذا؟.

أعتقد أنّ الجواب واضح في الجملة، وليس هو غير مقررات آيديولوجية ترك السنّة من بغض علي، والتساؤل المطروح هو كيف صاغ الطبري الآيديولوجية بهدوء، وعبر أيّ تبرير بارد؟ وما هو الشكل المطروح؟.

للإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها ممّا يجري مجراها نكتفي ـ تماماً ـ بإيراد مثال

واحد لنقف على براعة الطبري اللامتناهية في تشكيل الآيديولوجية بصياغة هي غاية في الإتقان، فهاك المثال..

روى البلاذري في أنساب الأشراف بسنده عن هشام عن أبي مخنف لوط بن يحيى أنّ معاوية كتب إلى محمد بن أبي بكر قائلاً:

قد كنّا وأبوك ـ يعني أبا بكر ـ معنا في حياة نبينا نعرف حق ابن أبي طالب، لازماً لنا، وفضله مميزاً علينا، فلما اختار الله لنبيه ما عنده، وأتم له وعده، وأظهر دعوته، وأبلج حجته، وقبضه الله إليه، كان أبوك وفاروقه أول من ابتزه حقه، وخالفه على أمره إلى أن يقول: أبوك مهد مهاده، وبين ملكه وشاده، فإن يك ما نحن فيه صواباً، فأبوك أوّله، وإن يك جوراً، فأبوك استبد به، ونحن شركائه، فبهديه أخذنا، وبفعله اقتدينا، ولولا ما فعل أبوك من قبل ما خالفنا عليّ بن أبي طالب... [1]، هكذا روى البلاذري هذا الخبر..

أمّا الطبري فقد رواه ـ بنفس السند السابق ـ هكذا: وذكر هشام، عن أبي مخنف قال...: إنّ محمد بن أبي بكر كتب إلى معاوية بن أبي سفيان لمّا ولي، فذكر مكاتبات جرت بينهما كرهت ذكرها؛ لما فيه ممّا لا يحتمل سماعه العامّة[2].

فهذا من الطبري نص ـ لعمر الله ـ يطوي بنحو وبآخر كل عناصر طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي من أسلاف الطبري الماضين خلال كلّ مراحل التاريخ، وإذا كان الطبري من أكبر أئمّة أهل ذلك الإتّجاه في عصره، فصنيعه هذا ليس سلوكاً شخصيّاً من نحرير مثله وحسب..؛ بل هو منهج وطريقة تفكير كل من ائتمّ به من الملايين، ولا حاجة للإطالة.

عهد ابن الجوزي وإبداعات التشكيل

لهذا الرجل مساهمة فعّالة في تشكيل الآيديويولجية في العهد الذي كان فيه، والباحثون من السنّة ومن الشيعة لم يقفوا على دوره الخطير في هذه النقطة، وكل ما يعرفونه عنه أنّه من أئمة الحديث والنقد له (في هذا الشأن) كتاب اسمه موضوعات

---

(١) أنساب الأشراف ٣: ١٠٩٢ ـ ١٠٩٣، جمهرة رسائل العرب ١: ٤٧٧، مروج الذهب ٢: ٦٠٠، شرح النهج ١: ٢٨٤.

(٢) تاريخ الطبري ٤: ٥٥٧.

ابـن الجـوزي اشـتهر من خلاله لا أكثر ولا أقل، وفي الحقيقة فهذه نظرة قاصرة جدّاً للدور الذي لعبه خلال كتابه المذكور في إحياء آيديولوجية ترك السنّة؛ وآية ذلك أنّ متطرفي أهل السنّة كابن تيمية كما سيتضح قريباً، ومن كان على منواله كـابن القـيّم الجوزيـة وابـن كـثير وغيرهما لا يعبأون بتصحيح أئمتهم الماضين للأحاديث الواردة في فضائل أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي ويضعفونها، بل يحكمـون علـيها بالوضـع لمجـرد أنّ ابن الجوزي فعل ذلك في كتاب الموضوعات، وخطـورة صـنيع ابن الجوزي لا تقف عند تضعيفه هذا الحديث أو ذاك، فما هو أنكـى مـن ذلـك أنّ الـرجل رسم منهجاً أضحى سنّة للآتين في ردّ حديث أهل العـراق والشـيعة ممّـن احـتج بهم الترمذي والنسائي وأحمد وأبو داود بل حتى الشيخين البخاري ومسلم..؛ كل ذلك تحت ذريعة ردّ حديث الرافضة؛ فمثلاً في الوقـت الـذي نجـد الإمام الترمذي يصحح كل أحاديث أهل الكوفة الثقات نجد ابن الجوزي يضعفها أو يحكم عليها بالوضع إذا تقاطعت مع تراثه..

لكـن مع ذلك فجهابذة أهل العلم من التيار السنّي المعتدل وقفوا حيال ماجاء به من طريقة تفكير بالمرصاد، ولقد أغنانا عن التطويل ابن الصلاح حيث قال: ولقد أكـثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه[1].

وقال ابن حجر في شرح النخبة: ومظان الأحاديث الموضوعة كثيرة؛ كتصنيف ابن الجـوزي في الموضـوعات، ولكـن تعقـبه العلماء في كثير من الأحاديث التي ذكرها في كتابه[2].

وقـال السـخاوي في فـتح المغيـث: بـل ربمـا أدرج ابـن الجـوزي في كتابه الحسن والصـحيح ممّـا هـو في أحد الصحيحين (=البخاري ومسلم)...؛ ولذا انتقد العلماء صنيعه...[3].

---

(١) انظـر الشـذا الفـياح في شـرح مقدمـة ابن الصلاح: ١٤٦ للأبناسي الشافعي طبع دار الكتب العلمـية، ولقـد جـزم الأبناسي أنّ ابن الجوزي هو مقصوده، بل هذا ما جزم به كل علماء أهل السنّة.

(٢) شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني: ٤٤٧. طبع دار الأرقم بيروت.

(٣) فتح المغيث للسخاوي١: ٢٧٦. دار الكتب العلمية بيروت.

وفي تنزيه الشريعة قال السيف أحمد: أطلق ابن الجوزي الوضع على أحاديث لكلام بعض الناس في رواتها...، وهذا عدوان ومجازفة[١].

وقال الإمام الذهبي: ربما ذكر ابن الجوزي في الموضوعات أحاديث حساناً قوية[٢].

ومن الأمثلة على ذلك حديث النبي ﷺ: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**» فمثلاً في الوقت الذي صححه كثير من الأعلام حكم ابن الجوزي ـ مجازفاً ـ بوضعه قائلاً: والحديث لا أصل له[٣].

ولكن قال القاسم بن عبد الرحمن الأنباري: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث، فقال: هو صحيح[٤].

وقال عباس بن محمد الدوري: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح، فقلت، أو قيل له: إنّه حدث عن أبي معاوية، عن الأعمش: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**» فقال ابن معين: ما تريدون من هذا المسكين، أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، عن أبي معاوية هذا أو نحوه[٥].

وقد رواه الحاكم بأسانيد صحيحة عن ابن عبّاس وجابر وأمير المؤمنين علي كلّهم عن النبي ﷺ..[٦].

وقال الفتني: قد تعقب العلائي على ابن الجوزي في حكمه بوضعه فإنّه ينتهي بطرقه إلى درجة الحسن، فلا يكون ضعيفاً فضلا عن أن يكون موضوعاً، وقال ابن حجر: صححه الحاكم، وخالفه ابن الجوزي فكذبه، والصواب خلاف قولهما، والحديث حسن لا صحيح ولا كذب[٧].

أقول: لا ريب في كون الحديث بالنظر لمصدرية الجلد والشعر موضوعاً، فعلى ما عرفت سابقاً فمعيار كون الحديث صحيح أو ضعيف هو أن تلين جلود

---

(١) هامش فتح المغيث ١: ٢٧٦.

(٢) تدريب الرواي للسيوطي١: ١٥١. دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) موضوعات ابن الجوزي١: ٣٥٥.

(٤) تهذيب الكمال ١٨: ٧٧، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٨٠.

(٥) تهذيب الكمال ١٨: ٧٩، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٨١، مستدرك الحاكم ٣: ١٢٦.

(٦) مستدرك الحاكم ٣: ١٢٥ ١٢٦.

(٧) تذكرة الموضوعات للفتني: ٩٥.

خصوم علي لا غير، وليس المعيار هو العقل والمنطق؛ فمتى ما لم تلن جلودهم يضرب بالحديث عرض الجدار حتّى لو صححه مثل ابن معين والحاكم وحسّنه ابن حجر وكثير غيرهم!!!.

ومن الأمثلة ـ الأخرى ـ على حكمه بالوضع وعلى فتحه هذا الباب المربك حديث ردّ الشمس على أمير المؤمنين علي وسنعرض له لاحقاً، ومن ذلك أيضاً حديث سدّ الأبواب المشرعة على المسجد النبوي إلاّ باب علي، فقد قال: هذا من وضع الرافضة قابلوا به الحديث المتفق على صحته في: «**سدّوا الأبواب إلاّ باب أبي بكر**»[1]..

أقول: وها أنت ترى أنّه حكم على الحديث بالوضع وأنّ الرافضة وضعوه، حتّى مع كونه بالنظر لكثرة الطرق يكاد يكون متواتراً بل هو كذلك، ولذلك تعقبه ابن حجر فقال: إنّه أخطأ في ذلك خطأ شنيعاً[2].

وآية خطئه الشنيع أنّ ابن حجر تعقبه أيضاً بسرد كثرة الطرق الصحيحة للحديث؛ فقال في الفتح:

جاء في سدّ الأبواب التي حول المسجد أحاديث يخالف ظاهرها حديث الباب[3] منها حديث سعد بن أبي وقاص قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي؛ أخرجه أحمد والنسائي وإسناده قوي، وفي رواية للطبراني في الأوسط رجالها ثقات من الزيادة فقالوا: يا رسول الله سددت أبوابنا؟! فقال: « **ما أنا سددتها ولكن الله سدّها**»..

وعن زيد بن أرقم قال كان لنفر من الصحابة أبواب شارعة في المسجد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**سدّوا هذه الأبواب إلاّ باب علي**» فتكلم ناس في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **إنّي والله ما سددت شيئاً ولا فتحته ولكن أُمرتُ بشيءٍ فاتبعته**» أخرجه أحمد والنسائي والحاكم ورجاله ثقات..

وعن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبواب المسجد فسدت إلاّ باب علي، وفي رواية وأمر بسد الأبواب غير باب علي فكان يدخل المسجد وهو

---

(١) موضاعات ابن الجوزي١: ٣٦٦.

(٢) فتح الباري ٧: ١٣.

(٣) يقصد حديث: « **سدّوا الأبواب إلاّ باب أبي بكر**».

جنب ليس له طريق غيره، أخرجهما أحمد والنسائي ورجالهما ثقات..

وعن جابر بن سمرة قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب كلّها غير باب علي فربما مر فيه وهو جنب، أخرجه الطبراني..

وعن ابن عمر قال: كنّا نقول في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الناس ثم أبو بكر ثم عمر ولقد أعطى علي بن أبي طالب ثلاث خصال لان يكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النعم زوّجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته وولدت له وسد الأبواب إلاّ بابه في المسجد وأعطاه الراية يوم خيبر، أخرجه أحمد وإسناده حسن..

وأخرج النسائي من طريق العلاء بن عرار بمهملات قال: فقلت لابن عمر أخبرني عن علي وعثمان فذكر الحديث وفيه: وأمّا علي فلا تسأل عنه أحداً وانظر إلى منزلته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سدّ أبوابنا في المسجد وأقرّ بابه، ورجاله رجال الصحيح إلاّ العلاء وقد وثقه يحيى بن معين وغيره..، وهذه الأحاديث يقوّي بعضها بعضاً، وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلا عن مجموعها[1].

أقول: بغض النظر عن الحديث وكثرة طرقه إنّا نعلم بالضروة أنّ علياً وفاطمة سلام الله عليهما ـ وذريتهما ـ هما الوحيدان من بني البشر اللذان كانا يجتازان مسجد النبي بكل حريّة؛ وذلك للإتفاق أنّ دار عليّ ليس لها باب إلاّ باب واحدة مشرعة على المسجد..

قال ابن حجر: إنّ باب علي كان إلى جهة المسجد ولم يكن لبيته باب غيره[2].

ومهما يكن تبين أنّ حديث سدّ الأبواب إلاّ باب علي من رواية خمسة من الصحابة بأسانيد صحيحة وحسنة ومعتبرة كما جزم ابن حجر ـ وغيره ـ وعلى هذا فلا يبعد القول بتواتره بحسب الصناعة، ولعلّ ملامح آيديولوجية ترك السنّة في صنيع ابن الجوزي واضحة، فهو في حكمه بوضع الحديث في قوله: إنّه من وضع الرافضة قابلوا به الحديث المتفق عليه في أبي بكر..، قد أعلن عين ما أعلنه الزهري ومالك بن أنس ومن كان على شاكلتهما في تكذيب أحاديث أهل العراق والرافضة، وأنّه ينكر ولا يعرف وليس عليه العمل..، ويوضح ذلك أكثر أنّ الإمام البزار قال في

---

(١) فتح الباري ٧: ١٢.

(٢) فتح الباري ٧: ١٣.

مسنده وهو حيال حديث سدّ الأبواب: قد ورد في روايات أهل الكوفة بأسانيد حسان في قصة علي، وورد في روايات أهل المدينة في قصة أبي بكر...[١].

وإذن فالمقابلة بين مرويات أهل المدينة ومرويات أهل الكوفة، هي ما دفع ابن الجوزي للحكم بوضع الحديث، وبهذا تتوضح لك عزيزي القارىء ملامح الآيديولوجية عند ابن الجوزي خلال صيغة متطورة نسبياً، فكما أنّ الزهري مؤسس مدرسة المدينة أول من دون وأول من قال بالإسناد لرد حديث ثقات أهل العراق لأجل حديث أهل المدينة، فابن الجوزي صنف الموضوعات ليكون هذا الغرض من أسمى أهدافه.

ولا بأس بالإشارة إلى أنّ حديث سدّ الأبواب إلاّ باب أبي بكر قد ورد من طريقين أحدهما: الزهري عن عروة عن عائشة، وكلّهم حسبما عرفت أسرى آيديولوجية الخصومة مع علي، وثانيهما عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري، وبسر هذا أموي الهوى والنزعة، وعليك أنْ تفهم الباقي.

كما لا بأس بالإشارة أنّ علماء أهل السنّة وقعوا في حيص بيص في محاولة الجمع بين ما روي في صحاحهم في شأن بابي علي وأبي بكر، وما انتهوا إليه خلال ذلك الجمع هو القول واللفظ لابن حجر: ولكن لا يتم ذلك إلاّ بأن يحمل ما في قصة علي على الباب الحقيقي وما في قصة أبي بكر على الباب المجازي، والمراد به الخوخة، كما صرح به في بعض طرقه؛ وكأنّهم لما أمروا بسد الأبواب سدوها وأحدثوا خوخاً يستقربون الدخول إلى المسجد منها، فأمروا بعد ذلك بسدها؛ فهذه طريقة لا بأس بها في الجمع بين الحديثين، وبها جمع بين الحديثين المذكورين أبو جعفر الطحاوي في مشكل الآثار[٢].

وفي كلام ابن حجر تلويح ـ بل تصريح ـ ببطلان حديث باب أبي بكر؛ إذ ليس هناك أبواب حقيقية وأبواب مجازية، وليس في العرب من يسمّي الخوخة باباً، وشيء آخر هو اضطراب الحديث بحيث لا ترجيح؛ فقد أخرج البخاري عن عكرمة الخارجي[٣] عن ابن

---

(١) تحفة الأحوذي ١٠: ١١٢.

(٢) فتح الباري ٧: ١٣.

(٣) وهذا من المكذوبات على ابن عبّاس؛ وآية ذلك أنّ مشهور أساطين أهل السنّة لهم كلمة واحدة في أنّ عكرمة من الكذّابين، وأنّه من الخوارج الصفرية، ولأجل ذلك لم يحتج به مسلم في صحيحه، ولا يسعنا البسط في ذلك هنا.

عباس حديث: «**سدّوا عنّي كل خوخة إلاّ خوخة أبي بكر**»[١] وهذا الاضطراب الذي هو آية على سقوط الحديث أربك شراح البخاري أيّما ارتباك؛ ووجه الاضطراب هو أيّ شيء استثنى الرسول باب أبي بكر أم خوخته؟.

فالفرق بين الباب والخوخة كبير فيما يعلن اللغويون، وذلك أنّ الصحابة كانت لهم أبواب مشرعة إلى المسجد فأمر الرسول بسدّها حفاظا لحرمة المسجد، كما كانت لهم أيضاً كُوَىً؛ جمع كوة، والتي هي الخوخة (= نافذة) مطلّة على المسجد لغرض دخول النور، فأمر الرسول بسدّها أيضاً حفاظاً على عرض النبوة، ويتحقق الاضطراب أكثر حينما نعلم أنّ ما روي عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد في سد الأبواب أخرجه الترمذي[٢] لكن ذكر الخوخات ولم يذكر الأبواب؛ فأي شيء روي عن أبي سعيد أهي الأبواب أم الخوخات؟ فراجع شروح صحيح البخاري لتضحك من هذا الاضطراب!! فهذا شيء..

والشيء الآخر ـ الأهم ـ هو أنّ البخاري روى رواية سد الأبواب عن أبي سعيد بهذا السند: عن أبي النظر عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد، في حين رواه الترمذي وكذلك أحمد في الفضائل[٣] عن أبي النظر عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد بإسقاط بسر بن سعيد منه، وفي نسخة من نسخ البخاري: أبو النظر عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد عن أبي سعيد، بالجمع بينهما بواو العطف كما جزم الكرماني في شرحه على الصحيح، مضافاً إلى أنّ سند البخاري الأول؛ أي رواية عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد خطأ؛ لأنّ عبيد لم يرو عن بسر كما جزم الكرماني أيضاً[٤].

وهذا إن دل فإنّما يدل على أنّ هناك تلاعباً في المسألة، مضافاً إلى أنّ إثبات أنّ لأبي بكر بيتاً ملاصقاً لمسجد النبي دونه خرط القتاد؛ إذ المعلوم بالضرورة أنّ بيته كان بالسنح من عوالي المدينة، علاوة على أنّ أبا بكر حين قدومه إلى المدينة كان فقيراً لا مال له على التحقيق، فكيف يكون له بيتان؟!! ونحن نتحدى أن يأتينا أحد برواية

---

(١) صحيح البخاري١: ١٢٠.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٢٦٩. وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) فضائل أحمد: ٣.

(٤) شرح صحيح البخاري للكرماني ٤: ١٢٧.

معتبرة تقول أنّ له بيتاً ملاصقاً للمسجد قبل أن يختار الله النبي صلى الله عليه وآله لجواره، ولعلّك تعلم أنّ أبا بكر بإجماع المؤرخين لم يكن حاضراً موت الرسول فهم يقولون: إنّه كان في بيته بالسنح من عوالي المدينة..، والتحقيق في هذا الموضوع طويل يحتاج إلى رسالة خاصّة نرجئها إلى حين آخر..، ولكن نشير إلى أنّ كثيراً من غير الشيعة جعلوا من حديث الخوخة أو الباب دليلاً على أولوية أبي بكر لخلافة الرسول[1]، وكان عليهم قبل ذلك أن يجبروا كسور الحديث التي لا جابر لها حتى هذه الساعة..

ولكن إذا كان الأمر كذلك، وبملاحظة سلامة ما روي في حق علي في قضية سدّ الأبواب من الاضطراب ومن أيّ خدشة، وبملاحظة اضطراب ما روي في حق أبي بكر، فالعقل والدليل يقتضيان أن نجعل من حديث سدّ الأبواب دليلاً على أولوية علي للخلافة لا أبي بكر، كيف لا ولعلي من الفضائل والمناقب النبوية السماوية ما لا يحلم بها أحد من بني البشر على مرّ العصور والأزمان كما يذكر الإمام أحمد بن حنبل..، ولنا أن نتساءل بإنصاف هل أنّ حديث سدّ الأبواب أدل على الخلافة من قول الرسول المتواتر لعلي: « **أنت منّي بمنزلة هارون من موسى**»؟؟؟

لم نك ننشد التطويل في المثال الآنف، ولكن كنا نهدف إلى إماطة اللثام عن أنّ أبرز مبادىء هذا الخط هو محاولة طمس آثار النبوة في حق علي، تطبيقاً حرفياً لآيديولوجية ترك السنّة من بغضه..، وبكل حال، فقد استمرت الآيديولوجية على هذه الصيغة حتّى..

عهد ابن تيمية وإلى اليوم

هذا العهد امتداد طبيعي لكل ذلك التراث اللاعلوي، ولعلي لا أسرف إذا قلت: إنّ ابن تيمية أشجع أئمّة أهل ذلك الإتجاه في إعلان مبادىء تلك الآيديولوجية منذ أن صيغت في عهد عمر بن عبد العزيز بتلك الصياغة حتى هذه الساعة، وإذا كان عدد ليس بالقليل من أعلام أهل السنّة كابن الجوزي وابن القيم وابن كثير يخفي تحت أضلاعه كل أو بعض مبادىء هذه الآيديولوجية لحاجة في نفسه، فابن تيمية أعلن عن المستور بكل شجاعة في كتاباته، وإذا كان علينا أن نمتدح الشجعان وأهل

---

(١) أنظر تحفة الأحوذي ١٠: ١١٢.

الجرأة الذين لا تأخذهم في إعلان عقائدهم لومة لائم، فابن تيمية في مقدمة أولئك الشجعان الذين لا نتناساهم ولا يتناساهم التاريخ!!.

بلى، نمتدحهم لأنّهم أهون على أهل الحقيقة من أولئك الذين يقولون ما لا يعتقدون، ويعلنون ما لا يسرون؛ تضليلاً لهذه الأمّة على طريقة الحرباويين الملتوية..

أضف إلى ذلك فإنّنا إذا كنّا في حاجة لتأسيس دراسة شاقّة جدّاً كالتي بين يديك نبين فيها انحراف ذلك الإتجاه في إطار آيديولوجية منذ عهد الرسول حتى عهد عمر بن عبد العزيز أو المنصور الدوانيقي أو العهد الثاني للعبّاسيين؛ فابن تيمية خلال ما أعلنه من أسرار دفينة أغنانا عن تأسيس مثل هذه الدراسة منذ عهده وحتى هذه الساعة؛ إذ ما حاجتنا إليها بعد ذلك الإعلان؟!.

لكن مع ذلك، فتسليط الضوء على هذه المسألة في غاية الضرورة؛ لأنّ كثيراً من الناس سنّة وشيعة لم يقفوا على أصول عقائد هذا الرجل في حدود ما نحن فيه، ولا على مدى تأثيرها في المسيرة الإسلامية بملاحظة أنّها آيديولوجية وطريقة تفكير؛ فالمفكرون والباحثون يتخيلون ـ كما تعلن بحوثهم ـ أنّ عقائد الرجل تدور مدار شخصه فقط، من دون أن يبرهنوا على أنّه كان أسيراً لمشروع إحياء النزعة الأموية في أهل بيت النبي بعد أن كاد التاريخ يقضي عليها، فهو النبي بث نسيم الحياة في تلك الآيديولوجية من جديد بعد أن أخذها السبات ردحاً من الزمن..

آية ذلك أنّك لو طالعت كتابه منهاج السنّة مطالعة هادفة لما شككت في أنّه صنّفه على ضوء بل ضلالة عين طريقة التفكير التي كان يتعاطاها أسلافه الأمويون في غابر الأيام، ومن الأمثلة على ذلك وهي لا تحصى أنّ حديث الغدير النبي لم يشك فيه أحد من أهل الإسلام منذ عهد النبي، لا معاوية ولا أيّ أحد، حتى أنّ الأمويين لم تكن لهم حيلة لردّه سوى أنّهم نجحوا في التضبيب عليه وتغييبه عن الساحة الإسلامية..

أقول: إنّ هذا الحديث كتم على أنفاسه ابن تيمية لمّا أعلن بكل جرأة أنّ الحديث مكذوب وضعته الرافضة، ولشناعة ما أعلن فإنّ بعض المحدثين من جهابذة أتباعه وهو الشيخ الألباني تعقبه بقوله: وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها[1].

وسيتبين أنّ تضعيف ابن تيمية ليس سببه أنّ الرجل لم يجمع الطرق أو لم يدقق

---

(١) السلسلة الصحيحة للألباني ٤: ٣٤٣.

النظر فيها كما افترض الألباني، فالرجل من أقدر القوم على جمع الطرق، ومن أكثرهم اطّلاعاً على الحديث، ومن أطولهم باعاً في نقد الرجال، لكن كل السبب يدور مع ما أعلنه ـ في شأنه ـ بعض أساطين أهل السنّة كابن حجر العسقلاني الذي أعلن أنّه كان متحاملاً على أمير المؤمنين علي منحرفاً عنه، فهو إذن قد أنكر ما أنكر من سنّة النبي الثابتة الصحيحة بسبب البغض والتحامل لا لشيء آخر!!.

فأهمّ ما يدعونا للبحث في هذا الموضوع إذن، هو أنّ الذين كتبوا في انحراف ابن تيمية عن أمير المؤمنين علي وتحامله عليه لم يعرضوا لجذور عقائده في إطار تلك الآيديولوجية، فحينما نقرأ لهم لا نجد فيما سردوه في كتاباتهم من نتائج سوى أنّ ما أعلنه من عقائد يمثل سلوكه الشخصيّ في المسألة، وعقيدته التي انفرد بها، وفيما نرى ليس الأمر كما قالوا، ولبيان هذه النطقة الحسّاسة عقدنا هذا البحث؛ ليتجلّى للجميع أنّ عقائد هذا الرجل ما هي إلاّ حلقة من حلقات ذلك المشروع الأموي، وليست هي من مختصاته أو رأياً استقل به، ولنا أن نقول: إنّ ما جاء به صياغة متطورة لآيديولوجية بغض علي بحكم عامل التاريخ وتقادم الزمان.

وبكل حال فقد أعلن ابن تيمية أنّه منحرف عن أمير المؤمنين علي بمنتهى الصراحة، بل بجرأة لم تعرف لمثله منذ عهد الإمام أحمد بن حنبل ومروراً بابن الجوزي فابن القيّم الجوزية فابن كثير[1] حتى هذا اليوم، ومع الغض عن ذكر الأرقام الكثيرة في هذا الأمر سنستعين بكلمات أقرانه من مثل ابن حجر الذي أشار إلى اختلاف أهل السنّة في البت في شأنه في قوله:

---

(١) لا يسمح ضيق ما نحن فيه ببسط الكلام في هذه النقطة، ولكن نشير إلى أنّ ابن تيمية كان قد تأثر كثيراً بآراء ابن الجوزي فيما يخص سنّة النبي، فكما عرفت صنف الأخير كتاباً في الأحاديث الموضوعة وما هو مكذوب على رسول الله فيما يزعم هو، وابن تيمية جعل من هذا الكتاب مرجعاً لكل ما لا يحلو له ممّا لا يريد التصديق به من سنّة النبي، فيحكم عليه بالوضع تقليداً له، أمّا ابن القيّم فهو تلميذ ابن تيمية وأعرف الناس به ومن أكثرهم تأثراً بطريقته، أمّا ابن كثير فهو قد جاء بعد ابن تيمية، وهو في زمانه أكثر الناس استقاء منه، ولا يرتاب المحققون في أنّ له عين طريقة تفكيره، فهو الآخر جعل من أحكام ابن الجوزي وابن تيمية مرجعاً لكل استنتاجاته في كتابيه التفسير والسيرة بإعلان وبغير إعلان، ولكن مع كل ذلك لم يجرءا كما جَرُءَ ابن تيمية فيما أعلن من الانحراف!!!.

وافترق الناس في ابن تيمية شيعاً، فمنهم من نسبه إلى التجسيم، لما ذكر في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما من ذلك كقوله: إنّ اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله، وأنه مستو على العرش بذاته...، ومنهم من ينسبه إلى الزندقة، لقوله في النبي صلى الله عليه وسلم: لا يُسْتَغاث به، وأنّ في ذلك تنقيصاً ومنعاً من تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم، ومنهم من ينسبه إلى النفاق، لقوله في علي أنّه أخطأ في سبعة عشر شيئاً، ولقوله: إنّ علياً كان مخذولاً حيثما توجه، وأنّه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها، وإنّما قاتل للرئاسة لا للديانة، ولقوله: إنّه كان يحب الرئاسة، ولقوله: أسلم أبو بكر شيخاً يدري ما يقول، وعلي أسلم صبياً، والصبي لا يصح إسلامه، وبكلامه في قصة خطبة بنت أبي جهل، وأنّ علياً مات وما نسيها؛ فإنّه شنّع في ذلك، فألزموه بالنفاق، لقوله صلى الله عليه وسلم: «**ولا يبغضك إلا منافق**»[1].

وقال ابن حجر في لسان الميزان أيضاً في ترجمة والد العلامة الحلي: يوسف والد الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي الرافضي المشهور، كان رأس الشيعة الإمامية في زمانه، وله معرفة بالعلوم العقلية، شَرَحَ مختصر ابن الحاجب الموصلي شرحاً جيداً بالنسبة إلى حلّ ألفاظة وتوضيحه، وصنف كتاباً في فضائل علي رضى الله عنه[2]، نقضه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في كتاب كبير[3]، وقد أشار الشيخ تقي الدين السبكي إلى ذلك في أبياته المشهورة حيث قال: وابن المطهر لم يظهر خلافه ولابن تيمية رَدٌّ عليه...، إلى أن قال ابن حجر: لكنّا نذكر بقية الأبيات في ما يعاب به ابن تيمية من العقيدة..؛ طالعت الرد المذكور فوجدته كما قال السبكي في الاسيتفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإنْ كان

---

(١) الدرر الكامنة لابن حجر ١: ١٥٤، وقول النبي لعلي: « **لا يحبك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق**» أجمع على صحته أهل القبلة ولم ينازع فيه أحد لا ابن تيمية ولا أحد من أسلافه. وفي فتح الباري ١: ٦٠ نص على ثبوته عن النبي، وكذلك الترمذي في سننه ٥: ٣٠٦ بقوله: حديث حسن صحيح، هذا علاوة على أنّ مسلماً أخرجه في صحيحه١: ٦١ بسند لا كلام فيه، وسنعرض لبعض طرقه في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

(٢) هو منهاج الكرامة في معرفة الإمامة.

(٣) هو منهاج السنّة في نقض كلام الشيعة والقدرية.

معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنّه ردَّ في رَدِّهِ كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانها[١]؛ لأنّه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره، والإنسان عامد للنسيان، وكم من مبالغةٍ لتوهين كلام الرافضي أدّته أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه[٢].

أقول: وهذا نص من ابن حجر في أنّ ابن تيمية كان يحكم على كثير من الأحاديث الصحيحة بل المتواترة كحديث الغدير، بالوضع والضعف، بهدف تنقيص علي؛ مبالغةً منه في توهين كلام العلامة الذي لا ينقل في كتابه (=منهاج الكرامة) إلاّ عن مصادر أهل السنة، بل الذي لا يستدل على مقاطع البحث المحورية بغير الاحاديث النبوية الثابتة عند أهل القبلة، ومهما يكن من أمر فتلك شهادة من جهبذ كابن حجر على أنّ ابن تيمية متحاملٌ على أمير المؤمنين علي، ومنحرف عنه، يهدف إلى التنقيص منه، وليس سبب ذلك أنّ الرجل يتكل على الصدر فقط..

ومن الأمثلة التي لا تحصى تكذيبه حديث ردّ الشمس على أمير المؤمنين علي، الذي عدّه غير واحد من علماء أهل السنّة أظهر معجزات المصطفى محمد صلى الله عليه وآله، فقد قال ابن تيمية: المحققون من أهل العلم والمعرفة بالحديث يعلمون أنّ هذا الحديث كذب وموضوع[٣]...؛ ولأهميّة الحديث عند الفريقين سنسرد كلمات من صححه من أعلام أهل السنة في بعض البحوث اللاحقة.

ونعود لنؤكد أنّ البحث في عقائد هذا الرجل ليس بحثاً شخصياً يدور مدار فرد واحد، بل هو بحث في عقائد إتجاه كبير ممّن يصلون إلى القبلة، منذ عهده حتى هذه الساعة، ولو كانت عقائده تدور حول شخصه فقط لما حمّلنا أنفسنا أعباء التحقيق في هذه المسألة، وكلّنا يعرف أنّ كثيراً ممّن قبلتهم الكعبة عظمها الله لا يأخذون الدين إلاّ عن ابن تيمية وعمّن كان على منواله، ثمّ قد أخبرناك أنّ غرضنا في السطور الآتية إثبات أنّ مبادىء الإتجاه الإبن تيمي ما هو إلاّ امتداد لآيديولوجية مدرسة المدينة، تلك المدرسة التي لم تعقد هدنة مع أمير المؤمنين علي ولا مع أحد من أولاده وشيعته عبر

---

(١) مقصود ابن حجر أنّ ابن تيمية لم يستحضر وهو في حالة تصنيف منهاج السنّة مظان الأحاديث ومصادرها المعتمدة، ولأجل ذلك حكم عليها بالوضع.

(٢) لسان الميزان لابن حجر ٦: ٣١٩.

(٣) منهاج السنة لابن تيمية ٤: ٢٨٩. طبع بيروت / دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى.

كل مراحل التاريخ.

على أيّ حال قد عرفت أنّ أجلى مبادىء آيديولوجية تلك المدرسة القرشية النزعة، الأموية الوجود، هو إعلانها مبدأ الخصومة الأبدية مع أمير المؤمنين علي، وأنّ خصومه هم أعلم الناس بسنّة النبي ﷺ ودين الله..

ابن تيمية من أعداء علي

هذا ما لاح لنا من مجموع كلمات ابن حجر الآنفة، ولكن الأهم من ذلك انتزاع عناصر تلك الآيديولوجية من خلال كلمات ابن تيمية نفسه في أهم كتبه وهو منهاج السنّة..

وفي ذلك مجموعة من النصوص نبتدؤها بقوله: إنّ النص والإجماع المثبتين لخلافة أبي بكر ليس في خلافة علي مثلهما؛ فإنّه ليس في الصحيحين (=البخاري ومسلم) ما يدل على خلافته، وإنّما روى ذلك أهل السنن، وقد طعن بعض أهل الحديث في حديث سفينة، وأمّا الإجماع فقد تخلف عن بيعة علي والقتال معه نصف الأمّة، والنصوص الثابتة تقتضي أنّ ترك القتال كان خيراً للطائفتين، وأنّ القعود عن القتال كان خيراً من القيام فيه[1].

أقول: لسنا في صدد إثبات خلافة أمير المؤمنين علي بما تواتر وصحّ من نصوص النبي ﷺ فهذا له مجال آخر وحسبنا حديث سدّ الأبواب إلاّ باب علي وأنّه عليه السلام ـ كرامة من الله ـ يحلّ له أن يجنب في هذا المسجد المقدّس كما يحلّ لرسول الله دون بقية البشر، ولكن فلنطيل التأمل فيما يشكف عن مكنون بغض الرجل، فهو مع التأمل في كلامه استند لإبطال خلافة أمير المؤمنين إلى رؤى قديمة ترجع إلى عهد ابن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وعائشة ومن كانوا على هذا المنوال، وإذا كان سلفه الصالح أتباع أولئك من أمثال الزهري وعمر بن عبد العزيز ومالك يعلنون شعار الدماء الدماء لضرب أمير المؤمنين علي والحط من قدره، وإبطال خلافته الراشدة، فعامل التاريخ هو الذي ألجأ ابن تيمية لأن يصوغ ذلك الشعار في قوله: فقد تخلف عن بيعة علي والقتال معه نصف الأمة وأنّ القعود عن القتال كان خيراً من القيام به...، بما هو أكثر حذراً من صياغة الزهري ومالك بن أنس..

وما يقصده بقوله: وقد طعن بعض أهل الحديث بحديث سفينة، هو أنّ خلافة

---

(١) منهاج السنة لابن تيمية ٢: ٢٩٢. طبع دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

علي الراشدة بعد عثمان لا مستند لها من الشرع ـ في نظره ـ إلاّ ما رواه سفينة (=أحد الصحابة) عن النبي قوله: « **الخلافة بعدي ثلاثون سنة**» وهي مدّة ما يسمّى بالخلافة الراشدة ومدة خلافة الحسن عليه السلام التي دامت ستة أشهر كما جزم ابن كثير[١] وغيره؛ فهذا الحديث حسب تلميحه أظهر الأدلة على إمكانية إدراج أمير المؤمنين علي رابعاً في قائمة الخلافة الراشدة وأنّ خلافته صحيحة، لكنّه شكك فيه، فأبطل استحقاق اندراج علي في تلك القائمة وأنّه أحد الراشدين، علاوة على أنّه نفى الإجماع على صحة الخلافة، ونفى مشروعية قتال أهل البغي، فبهذه الطريقة من التفكير أخرج علياً صفر اليدين، وليهنأ الزهري ومالك وعمر بن العزيز، فلعمر الله ما ماتوا بعد ابن تيمية.

والعجيب أنّ الرجل ليست لديه ضابطة علميّة رزينة لمعرفة دين الله سوى العناد غير المسؤول، فهو حنبليّ المذهب فيما هو معلوم، وبإنكاره حديث سفينة الثابت عند إمامه أحمد بن حنبل يتضح الكلام؛ فممّا ينقل الخلاّل عن الإمام أحمد بن حنبل في هذا الصدد قوله: علي الرابع في الخلافة، ونقول بقول سفينة: « **الخلافة بعدي ثلاثون سنة**» [٢].

ولعلك على اطّلاع بأنّ فرضية القعود عن القتال، وأنّ القتال ليس فيه خير للمسلمين فرضية ترجع في المبدأ إلى الإرجاء والاعتزال الذي انتهجه خصوم أمير المؤمنين كعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأضرابهم..، لا نريد الإطالة، لكن قد أخبرناك أنْ ليس هدفنا من هذه السطور نشر غسيل عقائد الرجل على حبل التحقيق، فليس هذا من شأن دراستنا، وكلّ ما نهدف إليه هو كشف اللثام عن امتداد شعاع آيديولوجية بغض علي في كل مراحل التاريخ، وأنّ لكل مرحلة صيغتها الخاصّة.

وعلى أيّ حال فمن الأدلّة التي ساقها الرجل لإثبات أنّ قتال علي لأهل الجمل بقيادة عائشة وطلحة والزبير، ولأهل الشام بقيادة معاوية وعمرو بن العاص وعبد الله بن عمرو، خطأ، دعوى أنّ علياً قاتلهم من دون أن ينوجد الشرط الشرعي المصحح لقتالهم؛ فلقد قال:

---

(١) البداية والنهاية٦: ٢٨٠.

(٢) السنّة للخلال: ٤٢٤.

وأمّا السلف فيقول أكثرهم كمالك بن أنس و...، لم يوجد شرط قتال الفئة الباغية؛ فإنّ الله لم يأمر بقتالها ابتداءً، بل أمر إذا اقتتلت طائفتان أن يصلح بينهما، ثمّ إن بغت إحداهما على الأخرى قوتلت التي تبغي، وهؤلاء (=جيش عائشة وجيش معاوية) قوتلوا ابتداءً قبل أن يبدأوا بقتال[١].

ولقد عقب على قوله الآنف بقوله: وهذا قول سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وأسامة بن زيد و...[٢].

فهذا نص ثمين للغاية في أنّ هذه العقيدة السوداء هي عقيدة سلفه الصالح من خصوم علي، كسعد وأسامة وابن عمر من الصحابة، ومالك ممّن بعدهم...، والجلي من ذلك أنّ الرجل لم يأت بشيء جديد سوى أنّه أحيى هذه النزعة، ونفخ فيها روح الحياة، بيد أنّ الحقيقة الكبرى التي ما زالت تلاحق ابن تيمية أنّ من ذكرهم من الصحابة وعموم المرجئة منهم، بل حتى عائشة فيما ذكر هو[٣]، ندم جميعهم على تفريطهم في نصرة الحق الذي يدور مع علي، فلماذا لا يتذكر ذلك شيخ الإسلام؟!!!.

ولعلّ من أهم ما يكشف عن عدائه الدفين لأمير المؤمنين علي أنّه شكك بحفظه للقرآن في قوله: ولقد اختُلِفَ في حفظ علي للقرآن على قولين[٤].

فهو قد قال ذلك من دون أن يرجّح أحد القولين على الآخر، ومن دون أن يبطل ما يعلم جميع المسلمين بطلانه بالضرورة؛ تحقيراً منه لمكانة علي في الدّين، وكان الأولى به أن يثبت لنا حفظ خصوم علي للقرآن، ابتداءً من الخليفتين أبي بكر وعمر بن الخطاب[٥]، وانتهاء بمن يعرف هو، ولله در القائل: رمتني بدائها وانسلت.

هذه كانت بعض تصريحاته الكاشفة عن سريرته وأنّه كان يستقي عداء أمير المؤمنين وشيعته من خلال منهج مخضرم وطريقة تفكير مهيمنة على كل مقاطع التاريخ..

---

(١) منهاج السنة ٢: ٢٩٣. طبع دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٢) منهاج السنة ٢: ٢٩٤. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٣) ذكر ذلك في منهاجه ٢: ٢٦٤. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٤) منهاج السنّة ٤: ٢٢١. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٥) هناك نصوص في البخاري وغيره تشير إلى ذلك.

تصريح ابن تيمية بأنّ أمير المؤمنين علياً ظالم

لم يكن لبغضه أن يقف عند هذا الحد؛ فقد قال وهو في صدد تفضيل عمر بن الخطاب على أمير المؤمنين علي: وعمر مع رضا رعيته عنه يخاف أن يكون قد ظلمهم، وعلي يشكو رعيته، ويظلمهم، ويدعو عليهم، ويقول: إنّي أبغضهم ويبغضوني...[١].

فتأمّل ـ بلا أيّ تعليق ـ في قوله: ويَظْلِمَهُم!!!!!

وما ينبغي أن تعرفه أنّ لأهل السنّة كلمة واحدة في أنّ كل من يتحامل على أمير المؤمنين علي بهذا الشكل هو ناصبي، بل هذا هو ما حكم به ابن تيمية نفسه في مواطن كثيرة من كتابه منهاج السنة، وليس هذا تهافتاً منه..؛ إنّه الحذر من الجهر ببغض علي على طريقة بني أمية، ولقد قال أصدق الصادقين: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ وليس بعد قوله من قول.

ومما هو نص في أنّه كان يستلهم عداء أمير المؤمنين من الصحابة الخصوم قوله: وقد ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال: كنّا نفاضل على عهد رسول الله أبو بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان، وفي لفظ: ثمّ ندع أصحاب النبي لا نفاضل بينهم، فهذا إخبار عمّا كان عليه الصحابة على عهد النبي من تفضيل أبي بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان، وقد روي أنّ ذلك كان يبلغ النبي فلا ينكره، وحينئذ يكون التفضيل ثابتاً بالنص[٢]، فتأمل في ذلك بإنصاف!!!.

ثمّ إنّ هناك تساؤلاً يقول: لقد اتُّهم عثمان بن عفّان بإيثار أقاربه بالمال والسلطة على حساب بقية المسلمين، الأمر الذي لم يفعله علي في فترة خلافته؟

فأجاب ابن تيمية عن ذلك بقوله: ما حصل في ولاية عثمان من الأمور التي كرهوها كتأمير بعض بني أمية وإعطائهم بعض المال ونحو ذلك، فقد حصل في ولاية مَنْ بَعْدَه ما هو أعظم من ذلك من الفساد، ولم يحصل فيها من الصلاح ما حصل في إمارة عثمان، وأين إيثار بعض الناس بولاية أو مال من كون الأمة يسفك بعضها دماء بعض؟![٣].

---

(١) منهاج السنة ٣: ٢١٢. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٢) منهاج السنّة ٣: ٢٦١. دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) منهاج السنّة ٣: ٣٦٢. دار الكتب العلمية بيروت.

أقول: قد مر عليك ما ذكره ابن حجر بقوله: قال سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل ابن عبد الله، قال: ميمون بن مهران: كنت أفضّل علياً على عثمان فقال لي عمر بن عبد العزيز: أيّهما أحب إليك رجل أسرع في المال، أو رجل أسرع في كذا يعني في الدماء؟!. قال فرجعت وقلت لا أعود[١].

كما قد مرّ عليك طعن الزهري بأمير المؤمنين علي في قوله: الدماء الدماء، وكذلك قول مالك في تفضيل عثمان عليه: لست أجعل من خاض في الدماء كمن لم يخض فيها، فأمعن النظر بحكمة وروية في عناصر الآيديولوجية الحيّة عبر العصور!!!.

ولقد اتّهم ابن تيمية أمير المؤمنين علياً بأنّه رأيوي النزعة وأنّه كان يتعاطى الرأي للبت في مسائل الدين، بل جعل تعاطي علي للرأي مصيبة حينما سفك دماء الأمّة بواسطته حيث لا دليل من قرآن وسنّة يسوّغ له قتال معاوية وعائشة..؛ فقال سليل الأمويين: إنّ القول بالرأي لم يختص به عمر بل كان علي من أقولهم بالرأي...، وكان رأي علي في دماء أهل القبلة ـ ونحوه ـ من الأمور العظائم[٢].

وقال أيضاً: فإن كان القول بالرأي ذنباً فذنب غير عمر كعلي أعظم؛ فإنّ ذنب من استحلّ دماء المسلمين برأي، هو ذنب أعظم من ذنب من حكم في قضية جزئية[٣].

وسيأتيك في بحوث لاحقة أنّ الرأي هو دين مجموع خصوم أمير المؤمنين علي، أخذ قناعاً شرعياً لمجموعة من الشروط..

يجزم ابن تيمية أنّ أهل السنة لم يأخذوا الدين عن علي

وإذا طوينا صفحاً عن مسألة العداء الذي ورثه عن رجالات مدرسة المدينة من الصحابة والتابعين، والذي هو الأساس الثيولوجي والآيديولوجي لهذه المدرسة فيما علمت، لا ينبغي أن ننسى أهم العناصر الذاتية في صيرورتها وبنائها، ففيما بان فإنّ رجالات هذه المدرسة حسبما قررت الحكومات ومطاياها المناوئة لعلي، هم أعلم

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠: ٣٤٩.

(٢) منهاج السنّة ٣: ٢٤٦. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٣) منهاج السنّة٣: ٢٤٧. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

الناس لا علي ولا غيره، ولابن تيمية في هذا الشأن صياغات مهمّة للغاية؛ فقد قال مرة: وأمّا أهل المدينة ومكّة فعلمهم ليس مأخوذاً عنه (=علي) وكذلك أهل الشام والبصرة[١].

عزيزي القارىء عليك أن تصطنع مقايسة بين هذا الكلام وبين قول ابن عبّاس تركوا السنّة من بغض علي!!!.

ومن أجلى ما ذكره ابن تيمية في هذا الصدد قوله: ليس في الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الفقهاء من يرجع إليه (=علي) في فقهه، أمّا مالك بن أنس فإنّ علمه عن أهل المدينة، وأهل المدينة لا يكادون يأخذون بقول علي، بل أخذوا فقههم عن الفقهاء السبعة؛ عن زيد بن ثابت وعمر وابن عمر ونحوهم، ثمّ إنّ الشافعي أخذ عن مالك...[٢].

ولقد تقدم عليك أنّ مدرسة المدينة في عهد الزهري قامت على أساس الوقوف بوجه جهابذة الحديث من أهل العراق من أتباع علي، في محاولة مدروسة ومتطورة لردّ سنة النبي التي وصلتهم عن طريق أمير المؤمنين علي، ولقد أعلن ابن تيمية عن ذلك في قوله: ولا ريب في أنّ مذهب أهل المدينة أرجح من مذهب أهل العراق، وهؤلاء يتبعون عمر وزيداً (=ابن ثابت) في الغالب وأولئك يتبعون علياً وابن مسعود[٣].

وحينما يقارن ابن تيمية بين الزهري ومالك ببقية أهل البيت تتجلى حقيقة كثيراً ما ذكرناها سابقاً، نجدها في قوله: الزهري أعلم بأحاديث النبي وأحواله وأقواله باتفاق أهل العلم من أبي جعفر محمد بن علي (=الباقر) وكان معاصراً له، وأمّا موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي فلا يستريب من له من العلم نصيب أنّ مالك بن أنس و...، أعلم بأحاديث النبي من هؤلاء[٤].

ثمّ قد أرجف في عدّة مسائل مسلّمة بل قد تطاول للغاية؛ فحينما جزم بأنّ الشيخين أبا بكر وعمر أزهد النّاس بعد رسول الله، شكك في زهد علي في قوله:

---

(١) منهاج السنّة ٤: ٢٢٢. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٢) منهاج السنّة ٤: ٢٢٢. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٣) منهاج السنّة ٤: ٢٢٠. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٤) منهاج السنّة ١: ٣٢٩. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

وقال بعض العلماء: علي كان زاهداً[١]، ولم يقل كل العلماء، هذا أولاً وثانياً فهو يعرّض بأنّ علياً مات على غير الزهد.

ابن تيمية يتعاطى آيديولوجية ترك السنة (تطبيقات)

ذكرنا لك كثيراً أنّ ترك السنّة بغضاً لعلي ليس سلوكاً شخصياً من ابن تيمية ولا هو كذلك من أحد من أسلافه، بل هو مشروع معرفي كبير بانت لك فيما أظن أهدافه وعناصر بنائه بجلاء، وفيما ما نحن فيه نعرض لبعض ما أنكر ابن تيمية من سنّة النبي بالنظر إلى ذلك، وننبه من جديد أنْ ليس مقصودنا سرد الأحاديث ليس إلاّ، بل لإلفات نظر الباحثين إلى طريقة تفكير ابن تيمية في تجسيد الآيديولوجية..؛ وفي هذا الشأن موارد كثيرة..

منها قوله في منهاج السنّة: وأمّا قول الرافضي (=العلامة الحلي) قال رسول الله في فاطمة: «**إنّ الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك**» فهذا كذب منه ماروا (=أهل السنّة) هذا عن النبي، ولا يعرف هذا في شيء من كتب الحديث المعروفة، ولا الإسناد معروف عن النبي، لا صحيح ولا حسن[٢].

وينبغي إلفات النظر إلى أنّ ابن تيمية لم ينكر حديث: «**فاطمة بضعة منّي يغضبني ما يغضبها**» الذي أخرجه البخاري وغيره، وإنّما شنّ حملته الشعواء على خصوص قوله ﷺ: « **إنّ الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك**» فالتفت!!.

على أية حال أراد الرجل أن ينفق بضاعته بطائفة من الدعاوى، أوّلها تكذيب العلامة الحلّي، وثانيها أنّ أهل السنّة ما رووا هذا عن النبي، وثالثها: الحديث ليس في شيء من كتب الحديث المعروفة إلى آخر كلامه..

وفي الحق فهو رمى غيره بالكذب مع أنّ الكذب بما قال هو ألصق؛ فقد روى هذا الحديث كثير من أفذاذ أهل السنّة منهم الحاكم بقوله: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، وأخبرنا محمد بن علي بن دحيم بالكوفة، حدثنا أحمد بن حاتم بن أبي غرزة قالا: حدثنا عبد الله محمد بن بن سالم،

---

(١) منهاج السنّة ٤: ٢٠٣.

(٢) منهاج السنّة ٢: ٢٤٢.

حدثنا حسين بن زيد بن علي عن عمر بن علي عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة: «**ان الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك**» هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه[١].

ورواه الطبراني في معجمه بقوله: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا عبد الله بن محمد بن سالم القزاز حدثنا حسين بن زيد بن علي به..[٢]

وقد علق عليه الهيثمي في مجمعه قائلاً: وعن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك**» رواه الطبراني وإسناده حسن[٣].

وأخرجه ابن الأثير في أسد الغابة عن عبد الله بن عمر بن سالم المفلوج وكان من خيار المسلمين عندي، حدثنا حسين بن زيد بن علي به... [٤].

كما قد أخرجه الضحاك وهو من محدثي القرن الثالث قال: حدثنا عبد الله بن سالم المفلوج وكان من خيار الناس، حدثنا حسين بن زيد بن علي به [٥].

ولقد رواه ابن عدي بقوله: أخبرنا أبو يعلي، حدثنا عبد الله بن محمد بن سالم المفلوج، حدثنا حسين بن زيد عن علي به [٦].

وقال المزي في تهذيب الكمال: وروينا عن علي بن الحسين، عن الحسين بن علي، عن علي قال: قال رسول الله...[٧].

ولقد احتج ابن حجر به مرسلاً إيّاه إرسال المسلّمات لإثبات كثرة مناقب الصديقة فقال: وعن علي بن الحسين عن أبيه عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة: «**إن الله تعالى يرضى لرضاك ويغضب لغضبك**» ومناقبها

---

(١) مستدرك الحاكم ٣: ١٥٣.

(٢) المعجم الكبير للطبراني١: ١٠٨.

(٣) مجمع الزوائد٩: ٢٠٣.

(٤) أسد الغابة ٥: ٣٥١.

(٥) الآحاد والمثاني ٥: ٣٦٣.

(٦) الكامل لابن عدي ٢: ٣٥١.

(٧) تهذيب الكمال للمزي ٣٥: ٢٥٠.

كثيرة جدا[١].

فمع هذا فهل يسوغ منه الجزم بالكذب؟! ثمّ إذا كانت كلّ هذه الكتب الأم غير معروفة عند ابن تيمية ومعروفة لأصاغر الطلبة؛ فهو لعمر الله شيخ الإسلام بحق!!!!.

وبكل حال فما تقدم يوضح طريقة تفكير ابن تيمية وأنّها صورة حيّة لطريقة تفكير من مضى من أسلافه، وثمّة أمر؛ ففي حدود تتبعي القاصر لم يكذّب بالحديث الآنف أحد من أهل الإسلام بل لم يضعفه أحد قبل هذا الرجل، وليس هذا لجهله بقوانين التصحيح والتضعيف؛ فهو لعمر الرب من أقدر الناس على ذلك، ولكن تراثه الأموي هو علّة العلل.

ولا بأس بالإشارة إلى أنّ الصالحي الشامي ذكر الحديث في سيرته واصفاً إيّاه بالحسن[٢]، كما لا بأس بالتنبيه إلى أنّ نكتة رجالية وهي أنّ بعض الأعلام كالحاكم وصف الحديث بالصحة، وبعض آخر كالهيثمي وصفه بالحسن؛ وسبب ذلك هو الاختلاف في شأن حسين بن زيد بن علي، فبعض أئمة النقد كالدارقطني وثقه[٣]، والآخرون على هدى ما ذكره ابن عدي بقوله: أرجو أنّه لا بأس به[٤].

ومن الموارد التي تناكد ابن تيمية في تكذيبها وإنكارها بسبب تراثه الأموي هو حديث الغدير كما أخبرناك، والموارد كثيرة فيما سوى ذلك منها حديث رد الشمس..

حديث ردّ الشمس

قال ابن تيمية: المحققون من أهل العلم والمعرفة بالحديث يعلمون أنّ هذا الحديث كذب وموضوع[٥].

والحق أنّه تناقض لأنّه قال قبيل ذلك بسطرين: وحديث ردّ الشمس لعلي قد

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ١٢: ٣٩٢.

(٢) سبل الهدى والرشاد ١١: ٤٤.

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢: ٣٣٩.

(٤) الكامل لابن عدي ٢: ٣٥١.

(٥) منهاج السنة لابن تيمية ٤: ٢٨٩. طبع دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى لسنة ١٤٢٠ هجرية.

ذكره طائفة كالطحاوي والقاضي عياض وعدّوا ذلك من معجزات النبي[١].

وقال ابن كثير: وقد مال إلى تقويته أحمد بن صالح المصري الحافظ، وأبو حفص الطحاوي، والقاضي عياض[٢].

أقول: وقوله: وقد مال إلى تقويته...، من الخطأ بمكان؛ لأنّهم نصّوا على صحته وثبوته لا قوته فحسب[٣]، فهاك عبائرهم..

قال القاضي عياض في الشفا: الحديثان ثابتان ورواتهما ثقات، وحكى الطحاوي أنّ أحمد بن صالح المصري كان يقول: لا ينبغي لمن سبيله العلم التخلف عن حفظ حديث أسماء (=في رد الشمس) لأنّه من علامات النبوة[٤].

وممّن صحح الحديث محمد بن الحسين الأزدي، ومحمد هذا ترجم له ابن حجر في لسان الميزان وقال: محله الصدق وصحح رد الشمس على علي[٥].

وممّن قال بثبوته ابن حجر العسقلاني حيث قال: وروى الطحاوي والطبراني في الكبير والحاكم والبيهقي في الدلائل عن أسماء بنت عميس أنّه صلى الله عليه وسلم دعا لما نام على ركبة علي ففاتته صلاة العصر فردّت الشمس حتى صلّى علي ثمّ غربت، وهذا أبلغ في المعجزة، وقد أخطأ بن الجوزي بإيراده له في الموضوعات[٦]، وكذا ابن تيمية في كتاب الرد على الروافض (=منهاج السنّة) في زعم وضعه[٧].

وقال العجلوني في كشف الخفاء: قال الإمام أحمد: لا أصل له[٨]، وقال ابن

---

(١) منهاج السنة لابن تيمية ٤: ٢٨٩. طبع دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى لسنة ١٤٢٠ هجرية.

(٢) البداية والنهاية٦: ٣١٤.

(٣) الحديث القوي مصطلح من مصطلحات علم دراية الحديث ومرتبته أقل من مرتبة الحديث الصحيح والحسن بإجماع أهل الفن.

(٤) الشفا للقاضي عياض ١: ٢٨٤.

(٥) لسان الميزان٥: ١٢٩.

(٦) موضوعات ابن الجوزي١: ٣٥٦.

(٧) فتح الباري ٦: ١٥٥.

(٨) ذكرنا لك مراراً أنّ أهل الاعتدال وكثيراً ممّن لا يبغض عليّاً قد يقعون بحكم الظروف التاريخية أسرى الأيديولوجية وهم لا يشعرون.

الجوزي موضوع، لكن خطؤوه، ومن ثمّ قال السيوطي: أخرجه ابن مندة وابن شاهين عن أسماء بنت عميس وابن مردويه عن أبي هريرة وإسنادهما حسن، وصححه الطحاوي والقاضي عياض، قال القاري: ولعل المنفي ردها بأمر علي والمثبت بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم، وأقول(=العجلوني): في عمدة القاري للعيني، كفتح الباري للحافظ ابن حجر، أنّ الطبراني والحاكم والبيهقي في الدلائل أخرجوا عن أسماء بنت عميس أنّ النبي نام على فخذ علي حتى غابت الشمس فلمّا استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال علي رضي الله عنه: يا رسول الله إنّي لم أصل العصر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: « **اللهم إنّ عبدك علياً احتسب بنفسه على نبيك فردها عليه**». قالت أسماء: فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال وعلى الأرض ثم قام علي فتوضأ وصلى العصر وذلك بالصهباء. قال الطحاوي وكان أحمد بن صالح يقول: لا ينبغي لمن سبيله العلم أن يتخلف عن حفظ حديث أسماء لأنّه من أَجَلّ علامات النبوة. قال: وهو حديث متصل ورواته ثقات وإعلال ابن الجوزي له لا يلتفت إليه[١].

وقال في موضع آخر: ...ولكن صححه الطحاوي وصاحب الشفاء، وأخرجه ابن مندة وابن شاهين عن أسماء بنت عميس، وابن مردويه عن أبي هريرة، وروى الطبراني في الكبير والأوسط بسند صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الشمس فتأخرت ساعة من نهار[٢].

وقال الفتني في تذكرة الموضوعات: حديث أسماء في رد الشمس فيه فضيل بن مرزوق ضعيف وله طريق آخر فيه ابن عقدة رافضي رمي بالكذب ورافضي كاذب؛ قلت(=الفتني): فضيل صدوق احتج به مسلم والأربعة، وابن عقدة من كبار الحفاظ وثقه الناس وما ضعفه إلاّ متعصب[٣]، والحديث صرح جماعة بتصحيحه منهم القاضي عياض، وفي اللآلئ (المصنوعة للسيوطي) عن أسماء بنت عميس: كان صلى الله عليه وسلم يوحي إليه ورأسه في حجر علي رضي الله عنه فلم يصل العصر حتى غربت

---

(١) كشف الخفاء للعجلوني ١: ٢٢١.

(٢) كشف الخفاء ١: ٤٢٨.

(٣) التضعيف ما هو إلاّ شكل من أشكال آيديولوجية ترك السنّة من بغض علي ومسيرة التاريخ أصدق أنباء وأقرب إلى الحقيقة من كل تسطير.

الشمس فقال: «**اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس**» فطلعت بعد ما غربت قيل: هو منكر، وقيل: موضوع قلت: (=السيوطي): صرّح جماعة من الحفاظ بأنه صحيح[١].

أقول: وقد ذكر العلماء أنّ السيوطي ألّف رسالة خاصّة في إثبات حديث رد الشمس اسمها: كشف اللبس في حديث ردّ الشمس[٢]، وفي اللئالء المصنوعة له، جَزَمَ بأنّ الحديث صحيح[٣].

وقال المناوي في فيض القدير: وفي الكبير للطبراني والحاكم والبيهقي في الدلائل عن أسماء بنت عميس أن المصطفى صلى الله عليه وسلم دعى لما نام على ركبة علي ففاتته العصر فردت حتى صلى علي ثم غربت وهذا أبلغ في المعجزة، وأخطأ ابن الجوزي في إيراده في الموضوع[٤].

أقول: فانظر عزيزي القارىء لطريقة تفكير ابن الجوزي المطوية في كتابه الموضوعات كيف أربكت علماء الأمّة!!!.

وقال الذهبي في ترجمة الحافظ الحاكم الحسكاني: القاضي المحدث أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن حسكان القرشي العامري النيسابوري الحنفي الحاكم ويعرف بابن الحذاء، شيخ متقن ذو عناية تامة بعلم الحديث عالي الإسناد...، ووجدت له مجلسا يدل على تشيعه وخبرته بالحديث وهو تصحيح خبر رد الشمس لعلي رضي الله عنه[٥].

أقول: أنبأناك سابقاً أنّهم اتهموا النسائي والحاكم وكل من لا تهوى أنفسهم بالتشيع كصيغة من صيغ آيديولوجية ترك السنّة من بغض علي اقتضتها المرحلة التاريخية لا أكثر ولا أقل.

وقال الزرقاني في المواهب اللدنّية: أخطأ ابن الجوزي في عده من الموضوعات...، وقال بعد نقل نفي صحته عن أحمد وابن الجوزي: قال الشامي: والظاهر أنّه وقع لهم

---

(١) تذكرة الموضوعات للفتني: ٩٦.

(٢) أنظر كشف الظنون للحاجي خليفة ٢: ١٤٩٤.

(٣) اللئالء المصنوعة للسيوطي ١: ١٧٤.

(٤) فيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي٥: ٥٦٢.

(٥) تذكرة الحفاظ للذهبي ٣: ١٢٠٠.

من طريق بعض الكذابين ولم يقع لهم من الطرق السابقة وإلاّ فهي يتعذر معها الحكم عليه بالضعف فضلا عن الوضع، ولو عرضت أسانيدها لاعترفوا بأن للحديث أصلا وليس بموضوع[1].

ولمحمد زهري النجار أحد علماء الأزهر كلمة جامعة يقول فيها: وقال الخفاجي المصري في شرح الشفا: واعترض عليه بعض الشراح وقال: إنّه موضوع ورجاله مطعون فيهم كذابون ووضاعون، ولم يدر أنّ الحق خلافه والذي غره كلام ابن الجوزي ولم يقف على أنّ كتابه أكثره مردود، وقد قال خاتمة الحفاظ السيوطي وكذا السخاوي: إنّ ابن الجوزي في موضوعاته تحامل تحاملاً كثيراً حتى أدرج فيه كثيراً من الأحاديث الصحيحة كما أشار إليه ابن الصلاح، وهذا الحديث صححه المصنف رحمه الله تعالى (=القاضي عياض) وأشار إلى أنّ تعدد طرقه شاهد صدق على صحته، وقد صححه قبله كثير من الأئمة كالطحاوي وأخرجه ابن شاهين وابن منده وابن مردويه والطبراني في معجمه وقال: إنّه حسن، وصنف السيوطي في هذا الحديث رسالة مستقلة سمّاها: كشف اللبس عن حديث رد الشمس وقال: إنّه سبق بمثله لأبي الحسن الفضلي أورد طرقه بأسانيد كثيرة وصححه بما لا مزيد عليه، ونازع ابن الجوزي في بعض من طعن فيه من رجاله، وأحمد بن صالح المذكور في كلام الطحاوي هو أبو جعفر الطبري الحافظ الثقة روى عنه أصحاب السنن ويكفي في توثيقه أنّ البخاري روى عنه في صحيحه، وصححه الحافظ ابن الفتح الأزدي، وحسنه الحافظ أبو زرعة ابن العراقي، والحافظ السيوطي في الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، وقد أنكر الحفاظ على ابن الجوزي ايراده الحديث في كتاب الموضوعات[2].

ولابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة كلمة موجزة يقول فيها: ومن كرامات علي الباهرة أنّ الشمس ردّت عليه لمّا كان رأس النبي ﷺ في حجره والوحي ينزل عليه وعلي لم يصل العصر فما سري عنه ﷺ إلاّ والشمس قد غربت فقال النبي: «**اللهم إنّه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس**» فطلعت بعدما غربت. وقد صححه الطحاوي والقاضي عياض في الشفا وحسّنه شيخ الإسلام

---

(١) شرح المواهب اللدنية للزرقاني ٥: ١١٨ ـ ١٢٣.

(٢) أماني الأحبار مقدمة شرح معاني الآثار ١: ٤٦ ٤٧.

أبو زرعة وتبعه غيره...[١].

وقال الرازي في ذيل تفسير سورة الكوثر: وأمّا سليمان عليه السلام فإنّ الله تعالى ردّ له الشمس مرة وفعل ذلك أيضاً للرسول صلى الله عليه وآله حين نام ورأسه في حجر علي فانتبه وقد غربت فردها حتى صلى، وردّها مرة أخرى لعلي عليه السلام فصلى العصر لوقته[٢].

أقول: والأقوال في هذا الشأن كثيرة للغاية حسبنا ما ذكرناه للتعريف بالمقصود، وزبدة المخاض هو أنّ الالتزام بمبادىء تلك الآيديولوجية يقود بالضرورة لترك سنّة رسول الله في حق علي، والذي فعله ابن تيمية أنّه حكم بسقوط كثير من سنّة رسول الله الواردة في فضله وفضل أهل البيت خلال تلك المبادىء القرشية الأموية العبّاسية، وكما أنبأناك فقد ذكر الكتاب والمفكرون وعلماء الفريقين السنّة والشيعة أنّ بغضه الشخصي هو الذي قاده إلى هذا الأمر، لكن توضح لك أنّ ما ذكروه في غاية البساطة، وما عندهم ليس جواباً موضوعياً وهم حيال مثل هذه الأزمة من المعرفة؛ فعلى ما عرفت ليس ما دفع ابن تيمية إلى إنكار طائفة عظيمة من سنّة النبي هو تحامله الفردي وبغضه الشخصي الدائر في فلكه فحسب، بل هناك آيديولوجية وطريقة تفكير عمرها بعمر الإسلام، أصولها وجذورها ترجع إلى خصوم علي من الصحابة ومن التابعين لهم بغير إحسان ولا إنصاف.

ولقد ألحنا إلى أنّ موقف ابن تيمية خطير جدّاً؛ إذ بعد أن اعتدل التيار السنّي نسبياً فيما بعد عصر المأمون والإمام أحمد بن حنبل؛ أي بعد أن أجمعوا على أنّ علياً خليفة راشد ورووا في فضائله عدداً لا بأس به من سنّة رسول الله التي كانت متروكة بغضاً له قبل ذلك حيث اعترفوا بصحتها بل بتواتر بعضها..

أقول: بعد أن اعتدل هذا التيار نسبياً لم يقف التيار المتطرف مكتوف الأيدي؛ فقد جاء ابن تيمية ليحيى نزعة العداء من جديد على منوال من سبقه، ليطرح طائفة عظيمة من تلك السنّة في قائمة الموضوعات والمكذوبات، وهذا هو عين منهج وطريقة تفكير الزهري ومالك بن أنس وعبد العزيز بن مروان ومروان بن الحكم وأبي جعفر المنصور والرشيد والمتوكل وأضرابهم؛ فلقد عرفت أنّهم ضربوا على حديث أهل العراق بالشمع الأحمر، وكانوا يكتمون فضائل علي ويكذّبون ما انتشر منها،

---

(١) الصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي: ١٢٨. طبع مصر، مكتبة القاهرة.

(٢) تفسير الرازي٣٢: ١٢٦.

لأنّ الأمر لا يستقيم لهم بانتشارها كما جزم بنو مروان.

والأنكى من ذلك أنّ هذه النزعة آلت لتكون تيّاراً عظيماً ممّن قبلته الكعبة، لا يستقي الدين وسنّة رسول الله إلاّ عن ابن تيمية، ولا يقول باعتبار حديث إلاّ إذا حكم شيخ الإسلام ابن تيمية بأنّه صحيح ومعتبر، غير آبهٍ هذا التيار لا بمواقف الإمام النسّائي في أخريات حياته ولا بالإمام الشافعي قبل موته ولا بالبخاري وصحيحه ولا حتّى بالصحابة خصوم علي لمّا ندموا قبل موتهم، والمحققون من أهل السنّة يعلمون أنّ ابن تيمية تجرّأ حتى على صحيح البخاري حيث رمى ببعض أحاديثه المتفق عليها بينهم في قائمة المنكرات، ولولا ضيق ما نحن فيه لسردنا لك بعض ما أنكر.

خلاصة القول هو أنّ طريقة تفكير الرجل مثال لطريقة تفكير أسلافه من الصحابة والتابعين من خصوم أمير المؤمنين علي، فكما أنّ أولئك تركوا السنّة بغضاً له في إطار منهج منظم ومبرمج، جاء هو ليفعل نفس الشيء بقوالبه الخاصّة وصياغاته الفريدة الأكثر تطوراً، وللأمانة نشير إلى أنّ نزعة الاعتدال عند أهل السنّة في تقاطع دائم مع الإتجاه الإبن تيمي؛ حيث لم تنعقد هدنة بين النزعتين منذ عهد المأمون وأحمد بن حنبل حتى لحظة كتابة هذه السطور، بل إنّ كثيراً من أولئك كفرّوا ابن تيمية، وحكموا عليه بالارتداد عن الدين، ولقد سجنوه ليستتيبوه في عقائده الدائرة بين الإفراط والتفريط، إلى أن مات في سجنه بلا توبة، كما هو في بعض كتابات أهل السنة من أهل نزعة الاعتدال.

الفصل السادس

الآيديولوجية..
المبادىء وأقنعة التبرير

الآيديولوجية.. المبادىء وأقنعة التبرير

لقد عرضتُ في الفصول السابقة لمبادىء الآيديولوجية وعناصر بنائها كما عرض لها التاريخ والفكر الحر الذي لا تلجمه الأكاذيب والآراء اللامسؤولة..، غير ملتفتٍ إلى الأقنعة التي ضببت على الحقائق لستر ما أراد الآخرون ستره وإخفاءه، وكلنّا يعلم أنّ التاريخ وإن حمل في هجرته الطويلة إلى الكمال الغث والسمين إلاّ أنّه لطول مسيرته نحو هذه الغاية يضطر لأن يرمي بالغث على قارعة الطريق في نهاية المطاف..

في هذا الفصل أريد أن أعرض لبعض تلك الأقنعة التي أثقلت كاهل التاريخ في هجرته المقدسة قبل أن يرمي بها وهو يسير في صحراء الغث، بين مستنقعات الكذب، وأودية الضلالة، حيث ما انفك يسير نحو غايته المقدّسة..

إنّ هذه الأقنعة نجحت في إيقاف لهيب آيديولوجية ترك السنّة الذي أحرق الأخضر واليابس عند الحد الذي رسمته هي؛ تمويهاً على الأمّة، ونجحت في ستر لونها الأحمر الذي لا يسر الناظرين، كل ذلك لأجل أن تغيب على العقل الإسلامي ملامح الحقيقة؛ فتاهت ـ جراء ذلك ـ السبل على كثير من المسلمين وهم يمارسون عملية الانتماء للدين..

ففي هذا الفصل سأعرض لهذه الأقنعة خلال أشكالها المختلفة، وصياغاتها الباردة التي تخفي تحتها بركاناً من غضب الحقيقة، في عدة مباحث كالآتي..

المبحث الأول:

تبريرات آيديولوجية حسبنا كتاب الله

(المنع من حديث النبي ﷺ)

كتب الكثير من المسلمين سنة وشيعة حول ظاهرة منع تدوين الحديث وروايته التي استمرت حتى عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، ولقد طرح بعض كتاب أهل السنة في تبرير هذه الظاهرة عدة آراء، هي والحق يقال بعيدة عن الإنصاف العلمي، وقبل أن نعرض لهذه الآراء بعجالة تناسب مسيرة دراستنا هذه ينبغي أن ننطلق من ثوابت؛ هي معروفة للجميع، يمكننا من خلالها مناقشة المسألة بموضوعية..، وفيما أعتقد فأهم هذه الثوابت هو إجماع أهل القبلة في أنّ النبي أمر بعض الصحابة بكتابة حديثه، منهم عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو شاة، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وكثير من الصحابة، علاوة على أنّ النبي قبل أن يصطفيه الله لجواره الكريم قال: « **هلموا اكتب لكم كتاباً...**» وهو نص اتفق على صدوره المسملون برمتهم؛ سنّيهم وشيعيّهم فهذا ثابت لا كلام فيه؛ إذ حتى لو اعترضتنا قضية الناسخ والمنسوخ فالأمر النبوي بالكتابة ـ بأخرة ـ ناسخ لا محالة..

والثابت الثاني هو أنّ قريشاً أول من منع من كتابة حديث رسول الله، بزعم أنّه يتكلم في الرضا ما لا يتكلم في الغضب، وأنّه بشر تؤثر في كلماته وأقواله وسلوكياته نزعة البشر وغرائزهم، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وعمر بن الخطاب في رزية يوم الخميس وما يجري مجراهما نص في ذلك..

والثابت الثالث هو أنّ المانعين من الحديث النبوي سواء أكانوا أشخاصاً كعمر بن الخطاب وأبي بكر وعثمان ومعاوية و...، أم كانوا اتجاهاً (الاتجاه القرشي) كانوا كلّهم من خصوم أمير المؤمنين علي كما فصّلنا ذلك في غضون المباحث السابقة؛ على أنّك قد عرفت أنّ خصوم علي يخوضون في أيديولوجية ترك السنة بغضاً له كما أعلن

ذلك الأمويون، فهذا الثابت الرابع..

والثابت الخامس أنّ خصوم أمير المؤمنين علي والذين هم أنفسهم المانعون لم يكونوا قد حفظوا للنبي مقامه النبوي؛ فتراهم يخاطبونه يا محمد، ويغضبونه ويؤذونه، وقد مرّ عليك بسط الكلام.

أضف إلى ذلك فالذين منعوا من تدوين الحديث لم يثبت عنهم أنّهم حفظوا القرآن، ومقصودنا من ذلك أنّهم في الوقت الذي طرحوا شعار: حسبنا كتاب الله بديلاً عن حديث رسول الله لم يكونوا قد حفظوا كتاب الله كما أريد لهم أن يحفظوه..، فهم لا كتاب الله حفظوا ولا سنة رسول الله جمعوا وفهموا...، ثمّ على ضوء ما مر وما سيأتي فإنّ عمر بن الخطاب هو من أضفى الرسمية على قرار المنع رواية وكتابة وتدويناً، وكان ذلك في فترة خلافته، ثمّ استمر الأمر على هذا الحال حتى خلافة عمر بن عبد العزيز؛ ولقد عرفت أيضاً أنّ عمر طلب من الصحابة أن يأتوه بمدوناتهم ومكتوباتهم ليجمع السنن، وحينما وصلت إليه حرقها تحت ذريعة كفاية كتاب الله.

ما هي التبريرات؟!

هناك مجموعة من التبريرات ارتكبها مفكرو أهل السنة لحل هذا اللغز العلمي والتاريخي، وهذه التبريرات إمّا هي آراء لرجالاتهم الأوائل وسلفهم الماضي، وإمّا هي رؤى الأتباع المستقاة عن ذلك السلف، ومن ثمّ فليس جزافاً أن تكون مسألة المنع لغزاً حرجاً عليهم؛ ففي الوقت الذي ثبت أنّ النبي كان يكتب أو يأمر بالكتابة ويأمر بنشر الحديث طيلة فترة الرسالة يأتي عمر فيمنع، وفي الوقت الذي لم يستطع أهل السنة أن ينكروا أنّ النبي كان يحث على كتابة السنّة وروايتها ضاقت عليهم دنيا البحث وهم يحاولون خلق التبريرات للخليفة عمر المانع منها؛ فأيسر ما يقال في هذا الفرض أنّ الخليفة عمر خالف طريقة النبي هو ومن كان على منواله، بل لنا أن نقول: إنّ تراث أهل السنة في هذا المجال مبني على التقاطع مع طريقة الرسول في نشر أحاديثه؛ لذلك اضطر المدافعون عن عمر خلاصاً من هذه الورطة إلى إيجاد تبريرات له ولغيره..، وعلى نحو العجالة فمجموع تبريراتهم القديمة والحديثة كالآتي:

التبرير الأول:

المنع من السنة لأجل وحدة الأمة

هـذا هو ما طرحه الخليفة أبو بكر حينما قال للصحابة: إنّكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافاً فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً؛ فمن سألكم فقولوا بيننا كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه[1].

فهذا تبرير؛ لكن ـ بنحو عام ـ لا أدري هل أنّ الذي يفترض في حديث النبي أنّه علّـة لاختلاف الأمة هو من هذه الأمة حسب مقررات علم الكلام عند أهل السنّة أم لا؟. وثمّة أمر؛ وهو أنّ النبوة في العهد الذي يتلوها بناء على هذا التبرير ليست سوى لقلقـة لسـان، وليسـت هـي أصـلاً من أصول الدين الحنيف، ولا هي معيناً للحلال والحـرام؛ لأنّ تـراث النـبوة بعـد مـوت الرسـول ﷺ سببٌ لاختلاف الأمة، فينبغي تناسي هذا التراث بالكلية..، هذا ما يلوح من ذلك.

ورب قائل يقول: إنّ مقصود الخليفة أبي بكر هو أنّ السنة ليست سبباً للإختلاف، بل رواية الصحابة لها هي المسببة لذلك!. قلنا: حتّى لو كان ذلك، لكن هل يمنع هذا أن تكون النتيجة واحدة وهي ترك سنّة النبي؟؟ ثمّ تأمل في قول أبي بكر: فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، وقوله الآخر: فمن سألكم فقولوا، بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه، فهما يوحيان بالنتيجة التي خلصنا إليها وينصّان عليها.

وأشـير إلى أنّ موقـف الخليفة أبي بكر هذا فيه محاذير عقائدية وقرآنية لا تحصى، أوضحها ضرب القرآن نفسه في عشرات الآيات الموصية بطاعة الرسول والتي عرضنا مـنها باقـة عطـرة في الفصـل الأول من هذه الدراسة، كما أشير إلى أنّي لم أقف على دلـيل واضـح ينص على أنّ الخليفة أبا بكر قد مات حافظاً للقرآن كلّه ـ كما ينبغي ـ كمـا هـو شـأن عشرات الصحابة أو مئات منهم!! ومن يرشدني إلى مثل هذا النص أكن له شاكراً وأجره على الله، على أيّ حال فالمقصود ـ فيما سيأتيك ـ هو أنّ الخليفة أبـا بكـر لم يحط خبراً بكثير من معاني القرآن، وعلى هذا فمن العجب العجاب أن يوصي بالقرآن ويقول بكفايته؟!!.

---

(١) تذكرة الحفاظ ١: ٣.

التبرير الثاني:

السنة تصد المسلمين عن القرآن

هذا التبرير هو ما طرحه الخليفة عمر بن الخطاب في بعض كلماته؛ فقد روي بأسانيد صحاح أنّه بعث وفداً إلى الكوفة فأوصاهم بوصية فيها: إنّكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث عن رسول الله[1].

أقول: هكذا حكم الخليفة عمر على سنة النبي بالموت، ثمّ إنّ الإشكاليات العقائدية على هذه الرؤية هي عينها التي ذكرناها في التبرير السابق، على أنّنا لا ندري كيف يمكن أن تكون سنة النبي بصادة عن القرآن؟. فهل من مبادىء الخليفة عمر الأساسية الإيمان بأنّ سنة النبي تصدّ عن القرآن، وعائق كامل من عملية الاغتراف منه؟.

إنّ أيسر ما في هذه المسألة هو ضرب الآيات القرآنية الموصية بطاعة الرسول ﷺ والمؤكدة على أنّها مفتاح طاعة الله، والمبينة أنّ هداية البشر تدور مع سنة النبي بقسميها حيثما دارت؛ فالله يقول: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[2] ثم إنّ هذه الآية نص يوضح سقم تبرير عمر؛ ففي الوقت الذي يفترض هو أنّ سنة النبي تصدّ عن القرآن يصفها الله تعالى بأنّها: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

عمر يحبس الصحابة الرواة ويضيق عليهم

قال ابن كثير: قال صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي سلمة: سمعت أبا هريرة يقول: ما كنّا نستطيع أن نقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قبض عمر، وقال محمد بن يحيى الذهلي، حدثنا عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري قال: قال عمر: أقلّوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلاّ فيما يعمل به..،

---

(١) طبقات ابن سعد ٦: ٧، سنن الدارمي ١: ٧٣، سنن ابن ماجة ١: ١٢، مستدرك الحاكم ١: ١١٠، تذكرة الحفاظ ١: ٧.

(٢) النحل: ٦٤.

قال: ثم يقول أبو هريرة: أفكنت محدثكم بهذه الأحاديث وعمر حي؟ أما والله إذاً لايقنتُ أنّ المحفقة ستباشر ظهري، فإنّ عمر كان يقول: اشتغلوا بالقرآن فإنّ القرآن كلام الله؛ ولهذا لما بعث أبا موسى إلى العراق قال له: إنّك تأتي قوماً لهم في مساجدهم دوي بالقرآن، كدوي النحل، فدعهم على ما هم عليه، ولا تشغلهم بالأحاديث، وأنا شريكك في ذلك.

وقد أنهى ابن كثير ذلك بقوله: هذا معروف عن عمر رضي الله عنه[١].

وورد أنّ عمر بعث إلى عبد الله بن مسعود وإلى أبي الدرداء وإلى أبي مسعود الأنصاري فقال لهم: ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله ﷺ، فحبسهم بالمدينة حتى استشهد[٢].

وورد عنه في ذلك نهياً عاماً حيث قال: إنّ حديثكم شر الحديث، وإنّ كلامكم هو شر الكلام، من قام منكم، فليقم بكتاب الله، وإلاّ فليجلس، فإنّكم حدثتم الناس حتى قيل: قال فلان وقال فلان، وتُرِكَ كتاب الله[٣].

أقول: والخبر في مجراه العام كقول عمر: حسبنا كتاب الله إنّ النبي يهجر.

وورد أيضاً أنّ أبا موسى الأشعري حدث بحديث ثقل على أسماع عمر فقال لأبي موسى منكراً: والله لتقيمنّ عليه بينة[٤]، وفي لفظ آخر: أقم عليه البينة وإلاّ أوجعتك[٥].

وفي صحيح مسلم قال عمر بعد أن شهد الناس بصحة ما قال أبو موسى: خفي عليّ هذا من أمر رسول الله ﷺ ألهاني عنه الصفق بالأسواق[٦]، وقد أخذ عمر مرة بمجامع أبي بن كعب بعد حديث رواه قائلاً له: لتخرجنّ مما قلت، فجاء يقوده حتى أدخله المسجد، فأوقفه على حلقة من أصحاب رسول الله؛ منهم أبو ذر فقال: أنا سمعته

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٨: ١١٥.

(٢) الكامل لابن عدي ١: ١٨.

(٣) تاريخ المدينة المنورة ٣: ٨٠٠.

(٤) صحيح البخاري ٧: ١٣٠، صحيح مسلم ٦: ١٧٩.

(٥) صحيح مسلم ٦: ١٧٩، والمقصود من الصفق بالأسواق: قضاء الوقت فيها لأجل البيع والشراء.

(٦) طبقات ابن سعد ٤: ٢٢.

يعني من رسول الله[١]...

أقول: وفي ذيل هذا الخبر، تصريحٌ ثمين، بل خطير؛ فأبي بن كعب قال لعمر بعد أن شهد له الصحابة: يا عمر أتتهمني على حديث رسول الله ﷺ؟. فقال عمر: لا والله ما اتهمتك عليه، ولكن كرهت أن يكون الحديث عن رسول الله ظاهراً[٢]. ثمّ أقول: ومهما يكن مقصود عمر من قوله: كرهت أن يكون الحديث عن رسول الله ظاهراً، فهو بنحو من الأنحاء صياغة استمد منها المتعبدون بطريقة تفكيره، شرعية ترك السنة عموماً.

وقد ذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ أنّ عمر حبس ثلاثة من الصحابة: ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري، فقال: لقد أكثرتم الحديث عن رسول الله[٣].

وقد أخرج الحاكم بسنده عن عمر قال لابن مسعود ولأبي الدرداء ولأبي ذر: ما هذا الحديث عن رسول الله؟ وقال الراوي: أحسبه حبسهم بالمدينة حتى أصيب[٤].

وفي كنز العمال قال عبد الرحمن بن عوف: ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله، فجمعهم من الآفاق: عبد الله وحذيفة وأبا الدرداء، وأبا ذر، وعقبة بن عامر فقال: ما هذه الأحاديث التي أفشيتهم عن رسول الله ﷺ في الآفاق؟. فقال: تنهانا؟. قال: لا أقيموا عندي، لا والله لا تفارقوني ما عشت، فنحن أعلم، نأخذ منكم ونرد عليكم[٥].

أقول: وهذا الخبر أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق مع زيادةٍ: وما خرج ابن مسعود إلى الكوفة ببيعة عثمان إلاّ من حبس عمر في هذا السبب[٦].

---

(١) كنز العمال ١٣: ٥٠٦، طبقات ابن سعد ٤: ٢٢.

(٢) تذكرة الحفاظ ١: ٧.

(٣) تاريخ ابن عساكر ٤: ٥٠٠.

(٤) مستدرك الحاكم ١: ١١٠، تلخيص المستدرك ١: ١١٠، وقد نصاً على أنّه صحيح على شرط الشيخين.

(٥) كنز العمال ١: ٢٣٩.

(٦) تاريخ مدينة دمشق ٤: ٥٠١، وانظر مختصر تاريخ دمشق ١٧: ١٠١.

التبرير الثالث:

إنكار أخبار منع عمر

وقد شذ ابن حزم ليحكم على هذه الأخبار بأنّها ملعونة وموضوعة، مخالفاً في ذلك اتفاق المسلمين على صحتها بحسب معايير الفن، والذي حدا به لهذا الحكم أعلنه بقوله:

لا يخلو عمر من أن يكون أتهم الصحابة، وهذا فيه ما فيه، أو يكون نهى عن نفس الحديث، وعن تبليغ سنن رسول الله إلى المسلمين، وألزمهم كتمانها وجحدها وأن لا يذكروها لأحد؛ فهذا خروج عن الإسلام، ولئن كان الصحابة متهمين بالكذب على النبي فما عمر إلاّ واحد منهم...، فليختر المحتج بمثل هذه الروايات أيّ الطريقتين الخبيثين شاء، ولا بدّ له من أحدهما[1].

أقول: يبدو ـ فيما نظن ـ أنّه لا مفر من هذين الأمرين، أو من أحدهما، كما جزم ابن حزم، ولكن القول بأنّ الأخبار موضوعة، خلاف اتفاق المسلمين على صدورها عن عمر، فإنّ بعضها كما اتضح أخرجه مسلم في صحيحه!!!.

التبرير الرابع:

الاحتياط في الدين

قال الخطيب البغدادي: إنْ قال قائل: ما وجه إنكار عمر على الصحابة روايتهم عن رسول الله ﷺ وتشديده عليهم في ذلك؟

قيل له: فعل ذلك عمر احتياطاً للدين وحسن نظر للمسلمين[2]....

أقول: ويدل على تبرير الخطيب هذا أنّ السنّة في نظر الخليفة عمر تصد المسلمين عن القرآن..، ويدل عليه أنّ الخليفة عمر أراد أن يكون الحديث عن رسول الله مخفياً، وكره أن يكون ظاهراً..، ويدل عليه أنّ الخليفة عمر يعتقد بأنّ

---

(١) الأحكام لابن حزم ١: ٢٥٦.

(٢) شرف أصحاب الحديث: ٩٧.

الرسول محرف (=يهجر) وأنّ القرآن كاف في قوله: حسبنا كتاب الله إنّ الرسول يهجر..، ويدل على تبرير الخطيب أنّ ما عدا القرآن في نظر عمر هو شر الكلام وشر الحديث...!!!

ولا أدري أيّ سفهاء الأرض يريد أن يقنع الخطيب بهذه الترهات..!! بلى ربما يحسب الخطيب أنّ اتهام النبوة بالتخريف والهجر هو لب الاحتياط في الدين؛ وإذا كان الأمر كذلك فعلى الخطيب ما عليه.

التبرير الخامس:

لابن عبد البر

ارتبك ابن عبد البر للغاية في هذه المسألة؛ فمرة قال: وقد يحتمل عندي أن تكون الآثار كلها عن عمر صحيحة متفقة، ويُخَرَّجُ معناها على أنّ من شك في شيء تركه..

وقال في أخرى: فكيف يتوهم أحد على عمر بن الخطاب أنّه يأمر بخلاف ما أمر الله به[1].

أقول: وفيما اعتقد فإنّ أقرب الآراء إلى الصواب هو ما ذكره ابن عبد البر عقيب ارتباكه المتقدم بقوله: ولو كان مذهب عمر ما ذكرناه لكانت الحجة في قول رسول الله دون قوله؛ فهو القائل ﷺ: «**نظّر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أدّاها إلى من لم يسمعها...**»[2][3].

ونقول لابن عبد البر: ونحن لقولك الأخير متبعون وبه متمسّكون؛ فليس لأحد مع رسول الله كلام ولا قول، اللهمّ إلاّ إذا إذن له رسول الله بنص متواتر لا يرقى إليه شك، وسيأتي ذلك!!!

---

(١) جامع بيان العلم ٢: ١٢٣.

(٢) سنن الدارمي ١: ٧٤، سنن ابن ماجة ١: ٨٤ وفيه: فبلغها، والحديث صحيح باتفاق أهل السنة وغيرهم.

(٣) جامع بيان العلم ٢: ١٢٤.

التبرير السادس:

لابن عساكر

ذكر ابن عساكر في تاريخه الكبير ما نصه: لم يكن هذا من عمر على وجه التهمة، وإنّما أراد التشديد في باب الرواية لئلا يتجاسر أحد إلاّ على رواية ما تحقق صحته[١].

أقول: ونحن نقبل هذا الكلام من ابن عساكر بشرط واحد وهو أن يبيح لنا هذا المؤرخ الكبير أن نَسْتَنَّ بعمر في هذا التشديد حذو القذّة بالقذة؛ برفع درّة التحقيق والتمحيص على رأس أبي موسى الأشعري وأضرابه من علماء الصحابة؛ من مثل أبي هريرة وعائشة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وزيد بن ثابت وحتى عمر نفسه، واضعين كل ما رووه عن رسول الله تحت سلطة معايير النّقد، وضعاً عسيراً؛ فإذا لم نجد لهم من يشهد على صدقهم نميث ما رووا بالماء، أو نقرض الصحف التي تضم ما حدّثوا به بالمقاريض، أو نحرّقها كما فعل الشيخان أبو بكر وعمر..، وثمّة أمر فهل أنّ حكمة التشديد في الرواية النبوية والحدّ من التجاسر في شأنها قد بعدت عن عقل الرسول ﷺ وقربت من ذهن عمر؟.

لا أدري وكأنّ ابن عساكر يريد أن يهزأ بعقل البشر بمثل هذه التمحلات، أو أنّه يجعل من عمر هو الحافظ للسنّة دون الرسول ﷺ!!!.

التبرير السابع:

لابن قتيبة

ذكر ابن قتيبة أنّ: عمر كان شديد الإنكار على من أكثر الرواية وكان يأمرهم بأن يقلّوا الرواية؛ يريد بذلك ألاّ يتسع الناس فيها فيدخلها الشوب، ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي، وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس يقلون الرواية، بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئاً؛ كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة[٢].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٣٩: ١٠٨.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٣٩: ١٠٨.

أقول: فيما ذكر ابن قتيبة تفصيل سنعرض له حينما سنبدي رؤيتنا في هذه المسألة قريباً، ولكن هل ينطبق رأي ابن قتيبة على النبي أيضاً؟.وهل أنّ النبي كان يقل الرواية حتى لا يتسع الناس فيها؟ وهل خشي عمر على الإسلام ما لم يخشه نفس الرسول عليه؟..

وثمّة ما هو أدهى من ذلك؛ فهل قول الخليفة عمر في حضرة النبي ﷺ: إنّ النبي يهجر، حسبنا كتاب الله، يدلّ على خطأ النبي ﷺ في نظر ابن قتيبة؟؟ فإنّ النبي أراد أن يكتب كتاباً فيه هداية الأمة ومنع منه عمر؛ فمن المخطىء يا ابن قتيبة؟!!!.

خلاصة ونتيجة

هذه هي أهم الآراء التي تبرر لعمر خصوصاً، وقريش عموماً منع حديث رسول الله كتابة وروايةً، وقد اتضح أنّها مجرد تبرعات رخيصة في سوق التحقيق العلمي، واحتمالات مهلهلة في ميزان النقد السليم، متقاطعة مع سيرة المصطفى ﷺ القائمة على نشر السنة، والأمر بالاعتناء بها، وتداولها، والحث عليها.

مضافاً إلى أنّ التزام سلوك عمر، ومحاولة تبرير صنيعه، يفضي إلى لغوية النبي والنبوة، والرسول والرسالة؛ فإنّنا إذا كافحنا من أجل هذا السلوك العمري والتزمنا به، فذلك منّا بمثابة إقرار عملي وعقائديّ بلغوية الرسول ﷺ، في مئات الآلاف من حديثه الشريف؛ أو أنّ الرسول لم يكن محتاطاً على الدين كاحتياط عمر، أو أنّه ﷺ لا يعلم أنّ سنّته المباركة سبب لاختلاف الأمّة، ولا يعلم ﷺ أنّها تصدّ المسلمين عن القرآن، وقد ذهب ﷺ إلى ربّه من دون أن يقنن القوانين التي تمنع من التجاسر على السنّة، وغير ذلك ممّا يضارع ضرب النبّوة في الصميم..!!!.

ما يذهب إليه الشيعة!!.

..أمّا الشيعة الإمامية الاثنا عشرية فعقائدهم لا تتيح لهم أن يتّهموا سيد الأنبياء والمرسلين، وأشرف الخلق أجمعين، حبيب ربّ العالمين، بأنّه يلغو ويهجر، ولا يحتاط فيما جاء به عن ربه تقدس اسمه، ولا شك عند رمّتهم ومجموعهم أنّ منع الخليفة عمر من حديث رسول الله، خطأ منه، هذا شيء..

والشيء الآخر ـ الأهم ـ هو أن نتساءل عمّا دفع بعمر أو قريش ما شئت فعبّر، للحظر من سنّة النبي ﷺ، مع أنّ السنّة هي مادّة الدين، ولا دين سواها؟ لكن مهما تساءلنا فنتائج الدراسة السابقة ـ فيما اعتقد ـ عرضت لأبجديات المعرفة التي دفعت بعمر، وبذلك التيّار القرشي العارم من خصوم أمير المؤمنين علي، للمنع من سنّة رسول الله ﷺ؛ فإنّ..

آيديولوجية ترك السنة هي سبب المنع

فالمنع من حديث النبي ـ فيما أعلنت نتائج هذه الدراسة ـ ليس سلوكاً شخصياً لهذا أو لذاك، وليس هو ـ بالتالي ـ رؤية ساذجة وقرار فرديّ، بل هو آيديولوجية متقنة البناء، لا تعصفها الرياح بسهولة، ولا تميل حرفها لجج البحار بيسر، غطّت كل مراحل التاريخ، وان اختلفت اشكالها في الشدّة والضعف، كمّاً وكيفاً، فيما تعاقب من المراحل؛ آية ذلك أنّها ما زالت تشهق وتزفر منذ العهد النبوي ومروراً بالعهد التيموي (=ابن تيمية) حتى لحظة كتابة هذه السطور، ومن أكبر الأخطاء العلمية أن ينسب منع السنّة إلى الخليفة عمر بن الخطاب؛ بحجّة أنّه هو من أعلن هذا القرار ـ رسمياً ـ دون سواه؛ فنتائج الفصل في عصمة النبي ﷺ ـ على الأقل ـ أسفرت عن وجود منظومة معقّدة من المعرفة، يستحيل لعقل واحد النهوض ببناء بعضها، عمر أو غير عمر، علاوة على أنّ المستفيد من هذا المنع ليس شخصاً واحداً، بل هو الإتّجاه الذي يمثّله مجموع خصوم علي!!!.

إنّ هذا يقودنا بالضرورة للقول بأنّ المانع من السنّة ليس هو عمر، وإن كان اسمه أبرز الأسماء في قائمة المانعين، فالمانعون تيّارٌ كالاعصار مثّله كلّ الإتّجاه القرشي تمثيلاً كفوءاً؛ آية ذلك أنّ المنع كان قراراً قرشيّاً في عهد النبي قبل أن يكون عمر أو غير عمر خليفة، وقد ذكر ذلك عبد الله بن عمرو بن العاص في قوله: نهتني قريش..، كما أنّ القول بعدم عصمة النبي ﷺ كانت رؤية قرشية في عهد النبي ﷺ قبل ذلك، وثالثاً فالعمل بالرأي على حساب السنّة كان سلوكاً قرشياً في عهد النبي..، كما أنّ بغض أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي ﷺ مكنونات قرشية غضب النبي ﷺ بسببها على قريش...، وقس على ذلك بقيّة عناصر الآيديولوجية السبعة عشر التي سردناها في فصول سابقة؛ فكلّها كانت في عهد النبي ﷺ، لكن قريش لم تُعلن، أو لم تستطع

أن تعلن عن هذه العناصر بارتياح، والرسول حيّ، كما أعلنت عنها لمّا اختاره الله لأفضل الجوار..

وإذا كانت كل مبادىء الآيديولوجية، وكل أبجديّاتها وعناصرها المعرفية، متلازمة ذاتيّاً، وملتحمة مع بعضها بمنتهى الدّقة، ومجموعها منظومة هائلة من المعرفة، وبحر هائج من الأفكار، ولا يمكن ـ كما قلنا ـ أن تخطر على عقل بشر واحد بسهولة؛ وأنّ مجموع خصوم أمير المؤمنين علي وأهل البيت هم من قرأ الدين والحياة من خلال هذه المنظومة...؛ فعليّ بن أبي طالب في المقابل ليس شخصاً لا تستسيغه قريش وحسب، أو هو خصم كأيّ الخصوم؛ ولو كان عليٌّ كذلك لما احتاجت قريش لبناء مثل هذه المنظومة الضخمة في مواجهته؛ وهذا يدلّ على أنّ عليّاً عليه السلام هو الآخر عنوان لمنظومة هائلة من المعرفة، والأشياء تعرف بأضدادها؛ إذ لو لم يكُ كذلك لما احتاجت قريش أن تلعنه ثمانين سنة من بعد أن اجتباه الله لجواره الكريم، ولا أن تقتل من يتسمّى بإسمه الشريف، كما حدث في عهد الحجاج مثلاً..

وإذن فالمنع من سنّة النبي ليس فعلاً مستقلاً له نتائج مستقلّة دائماً، ولا أنّه فعل لهذا الخليفة أو ذاك..؛ إنّها نتائج تصبّ في ملتقى قنوات ما تهدف إليه الآيديولوجية القرشيّة، علاوة على أنّ لكلّ أعضائها أو عناصرها دورٌ قد لا يشبه دور العناصر الأخرى في الشكل والمظهر، لكن مع ذلك فللأدوار كلّها في نهاية المطاف ملتقىً واحد؛ فمبدأ عدم عصمة النبي ﷺ لا يشبه -في الشكل- مبدأ بغض علي، ولا أنّ الثاني يشبه مبدأ القول بالرأي، ولا أنّ الثالث يشبه مبدأ رواية الاسرائيليات، ولا أنّ الرابع يشبه مبدأ الحطّ من قيمة النبي ﷺ، ولا أنّ الخامس يشبه مبدأ المنع من سنّة رسول الله، ولا أنّ السادس يشبه مبدأ ضرورة الخلاص من أهل بيت النبي ﷺ...، وهكذا إلى سبعة عشر مبدأً أو أكثر (=عناصر الآيديولوجية)..

لكن مع أنّ هذه المبادىء لا تتشابه في الشكل وربما في المحتوى أحياناً إلاّ أنّ ملتقاها جميعاً بحر الخصومة مع أمير المؤمنين علي وأهل البيت؛ ومن ثمّ فليس من الصدفة أنّ أمير المؤمنين عليّاً اغتسل غُسْلَ البرائة من كلّ تلك العناصر والمبادىء، هو وكل آل بيته وأتباعه حتّى هذه اللحظة؛ وفي المقابل ليس من الصدفة أيضاً أنّ خصومه من السلف والخلف وعموم من وقع أسيراً تحت قضبان الآيديولوجية اغتسلوا غُسْلَ الولاء لكل تلك العناصر والمبادىء، خلال كلّ مراحل التاريخ..

فإذا ما أردنا أن نتفهّم المسألة بموضوعية علينا الاقرار بأنّ المنع ما هو إلاّ شكلٌ من أشكال آيديولوجية تريد أن تقرأ الدين والكون والحياة بطريقتها الخاصّة، لكن هذه الطريقة الخاصّة متقاطعة مع طريقة تفكير سيّد الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ؛ تلك الطريقة التي ما زالت حيّة نابضة في علي بن أبي طالب حتّى بعد الرسول محمد ﷺ؛ وهذا بشهادة كلّ خصومه وهم يحاولون طمس آثاره في مجموع مقاطع التاريخ؛ فعلي ـ إذن ـ ليس شخصاً تنتهي الخصومة معه حينما يدفن جسده الشريف في غري النجف..، إنّه ـ بحق ـ منظومة المعرفة المحمديّة التي قضى الله لها أن تبقى؛ لتقلق مضجع معاوية ويزيد والحجاج والمنصور والمتوكل ومن على شاكلتهم من رموز البغي، حتّى يأتي أمر الله، ولو كره الكارهون..؛ وإذا نسينا فهل عسانا ننسى أنّ هذه الآيديولوجية خلال كل مقاطع التاريخ نقمة ـ وليست كأيّ نقمة ـ على علي، وأهل بيت النبي، ومحبيهم، دون سواهم من بقية البشر..؟؟

فالمنع من الحديث النبوي ـ مثلاً ـ قد عرفت أنّ الأمويين ومن جاء بعدهم وظفوه أبشع توظيف؛ وطوّعوه أسوأ تطويع لكلّ ما يريدون؛ تحت سلطة تلك الآيدولوجية، وفي ضلالات ما تنطوي عليه ظلامات وتعدّي، بأقنعة، استطاعت أن تصطبغ بالشرع، وأن تتلون بألوان الدّين..، فتارة: حسبنا كتاب الله، وأخرى: الاحتياط لأجل الرواية النبوية، وثالثة: الخوف على الأمّة من الاختلاف، ورابعة: حتّى لا يتجاسر أحد على الرواية...، وغير ذلك من التبريرات المهلهلة، لكن عجيب أن تكون هذه التبريرات من دين الله مع أنّها مجرد أقنعة تخفي تحتها طوام ليست كالطوام؛ وهي بغض علي وأهل البيت، وترك سنّة النبي من أجل هذا البغض الآيديولوجي..

ونذكّر بأنْ ليس معنى ذلك أنّ مثل ابن عساكر وابن قتيبة وابن حزم وابن عبد البر وغيرهم حينما يبررون بتلكم التبريرات هم مبغضون لأمير المؤمنين علي، ويندرجون في المقصود المصاغ بقول الرسول: « **ياعلي لا يحبّك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق**» هذا ما لا يقطع به إلاّ ذو علم، وليس عندنا مثل هذا العلم، بلى إنّ مثل هؤلاء الأعلام، وكثير على منوالهم، واقعون من حيث يدرون أو لا يدرون، أسرى، في قبضة الآيديولوجية، وليس هذا كذاك؛ فالوقوع في ظلمات تلك الآيديولوجية عن غير إرادة، لا يلازم بغض أمير المؤمنين علي دائماً، فهما قد يفترقان، كما أنّهما قد يجتمعان.

وفيما أدين به ـ مثلاً ـ هو أنّ الإمام النسائي رحمه الله من محبي علي وليس من مبغضيه، في حين أنّه من أسرى الآيديولوجية بلا شكّ، وهذا بعينه يقال في أهل القبلة من الصحابة والتابعين...، فافهم ذلك، بلى يختلف الأمر تماماً فيمن جهر ـ أو يجهر ـ ببغض علي وسبّه، كمعاوية ويزيد ومن شرب من حوضهما النتن من بقيّة الأعداء.

أسباب منع الحديث النبوي في نقاط!!

يمكننا ـ تسهيلاً للمطالع ـ طَوْيَ أسباب منع حديث النبي ﷺ، بالنظر لكلّ عناصر الآيديولوجية، في عدّة نقاط، مع الإشارة إلى أنّ الدّاعي للمنع قد يكون تارة مجموع هذه الأسباب، وأخرى بعضها، بل أحدها، حسب الظروف، والأحوال، من دون تناسي المساهمات الفاعلة لشروط التاريخ..، والنقاط كالتالي:

الأولى: ستر فضائح الإتجاه القرشي، وفيما أحسب، فالبحث، فيما أسميناه بالميتاعصمة (=الفصل الثاني) أوقفك على هذه الحقيقة، وكذلك الفصلان الرابع والخامس؛ فراجع.

الثانية: وما دمنا نفترض أنّ الإتّجاه القرشي لا خصم له يحسب له حساب كبير، غير أمير المؤمنين علي وأهل البيت عليهم السلام وعموم أتباعهم، فلا بدّ إذن أن تكون تداعيات تلك الخصومة كتم أنفاس السنّة النبوية المعلنة عن موقعيّتهم السماوية التي لا تضاهيها موقعية..؛ بتغييبها، أو بتفريغ محتواها، أو تحريفها، أو التلاعب بها؛ بإجراء عمليات ترقيع وتحوير وتزييف؛ بهدف قلب الحقيقة السماوية رأساً على عقب، لتستطيل مكانها الحقيقة القرشية..، وليس بعد قول ابن عبّاس: إنّ السنّة تركت من بغض علي من قول؛ والفصلان الرابع والخامس ـ أيضاً ـ فصّلا البحث في هذه النقطة، بما لا مزيد[1].

---

(١) نشير إلى أنّ للشيعة دراسات كثيرة تناولت هذا السبب، آخرها للسيّد محمد رضا الحسيني الجلالي، وهي دراسة علميّة شموليّة متينة في هذا المجال، حيث عرض فيها لهذا السبب بتفصيل مطلوب، وعرض مرغوب..، لا غنى للباحث عن مراجعتها، وهي تحت اسم: تدوين السنّة الشريفة / طبع إيران / مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي/ الطبعة الثانية سنة ١٤١٨ هـ.

الثالثة: تصادم التراث الآيديولوجي مع سنّة النبي ﷺ، فالإتّجاه القرشي حديث عهد بإيمان وديـن، كما كان قريب عهد بشرك وإلحاد، وأغلبه إن لم نقلّ كلّه من المؤلفة قلوبهم، ولكن ليس معنى ذلك أنّ أصل التراث هو مبادىء الجاهلية لا غير، فمبادؤه ـ فيما عرفت ـ رؤى قديمة معمّرة في ميراث الإتّجاه اليهودي، فكلّ من الاتّجاهين، اليهودي والقرشي ـ فيما أعلنت الدراسات ـ مَنَعَ من تدوين النصوص المقدسة؛ فالتوراة، متناً وتفسيراً، منع اليهود من كتابتها لمّا التحق موسى سلام الله عليه بالرفيق الأعلى، ففقدت عدة قرون، إلى أن كتبها الحاخام عزرا عن صدأ الحافظة، زاعماً أنّه ـ وحده ـ عثر عليها، بعد ألف سنة من ذلك التاريخ[1].

كما أنّ القول بالرأي ـ فيما سيتبين ـ مبدءٌ يهوديٌ قديمٌ تعاطاه الإتّجاه القرشي على أنّه هو دين الله، وهكذا الكلام في عصمة الأنبياء، وبقية عناصر المعرفة عند الاتجاهين اليهودي والقرشي، وسيأتي في البحوث اللاحقة أنّ كلاً من هذين الاتجاهين يرى أنّ علياً لا تصلح له الخلافة ولا يصلح لها؛ لأنّه سفّاكٌ للدماء، وهذا مأخوذ عن فكرة يهودية، نشرها بين المسلمين كعب الأحبار، تفترض أنّ نبي الله داود حَرَمَهُ الله الملكَ؛ لأنّه دمويّ، سفّاك؛ فكذلك علي بن أبي طالب[2].

الرابعة: قلّة البضاعة العلميّة، وعدم إحاطة مسلسل الخلفاء من خصوم أمير المؤمنين علي وأهل البيت، بسنّة الرسول، وأحكام الدين، إحاطة مرضية، وهذه النقطة قد تكون ـ في بعض الظروف ـ سبباً مستقلاً للمنع.

فكما أنّها قد تكون مقلقة لمصداقيّة التمثيل السياسي لذلك المسلسل، هي كذلك قادرة على سحب مشروعيّة تمثيل النبي ﷺ في قيادة الأمّة روحيّاً وعلميّاً؛ فالخليفة مطالب بملىء الفراغ المعرفي كما كان الرسول مطالباً به من قبل؛ ولأجل أن

---

(١) أنظر كتاب موسى وفرعون بين الأسطورية والتاريخية لعصام الدين حنفي: ٨، طبعة دار العلم الجديد، الطبعة الأولى. وأنظر كتاب التلمود للدكتور كوهن المدخل: ١٧ دار الجيل، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٥م. وأنظر كتاب هل لليهود حق ديني في فلسطين ليوسف أيّوب حدّاد ١: ١١، بيروت نشر بيسان.

(٢) سنعرض لذلك في بحث الاسرائيليات من هذا الفصل.

لا يُحرج الخليفة، والمطالبة متوقعة في كل حين، منع من السنّة[١].

الخامسة: التأثير السايكولوجي النفسي، وإذا كانت النقاط الأربع الأولى تمثل بمجموعها، وحسب متطلبات الصراع، أسباباً سياسية وآيديولوجية معقولة لمنع سنّة النبي، فالتأثير السايكولوجي النفسي يمكن أن يكون ـ وحده ـ سبباً كافياً للمنع منها، حتّى لو لم يكن هناك صراع من أجل الخلافة، أو من أجل ستر الفضائح، أو غير ذلك..؛ فالحط من قدر النبي، والصراخ في وجهه الشريف، وجذب ثوبه، وعدم مراعاة أدب النبوة، والشك فيها، ومحاولة انتهاك عرضه المقدّس، ومخاطبته بمحمد بقصد التوهين...، وغير ذلك الكثير، لا يشرع بالضرورة من مشرعة الصراع من أجل الخلافة والسلطة، ولا هو كذلك لأنّ الاتجاه القرشي كان قليل البضاعة في القرآن والسنّة قياساً بأهل البيت، فاضطرّ لانتهاج المنع حتّى يتساويان في الردّ والبدل، أو حتّى يرتفعُ حرجُ جهلِ الخطِّ القرشيّ الحاكم بعلم الدين؛ لأنّ خصومهم من أهل البيت أعلم منهم..

فمثلاً لا يوجد سبب سياسي ولا آيديولوجي، تذكره مصادر الحديث والتاريخ، يدفع بالخليفة عمر لأن يشكّ في صلح الحديبية، ولا لأن يقول: متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهى عنهما، وأعاقب عليهما: متعة النساء، ومتعة الحج[٢]، ولا لأن يقول في مدح التراويح رداً على رسول الله: نعمت البدعة هذه[٣]...، فالسبب الوحيد ـ فيما أعتقد ـ لمنع ما شاكل ذلك من سنّة النبي هو الخضوع ـ في اللاشعور ـ لسلطة التأثير السايكولوجي النفسي؛ وآية ذلك أنّ تراث اللاشعور في الاتجاه القرشي عريض وعميق وقديم، ولطالما تصادم هذا التراث ـ سايكولوجيّاً ـ مع النصوص المقدسة قرآناً وسنّة، فبالأمس القريب، وحتّى بعد أن دخل الإسلام، كان هذا الاتجاه يصف كل أقوال النبي ﷺ وكل ما جاء به عن الله، سحراً تارة، وكذباً أخرى، وزخرفاً

---

(١) نشير إلى أنّ هذه النقطة، مع تداعياتها التاريخيّة والعلميّة، وأنّها أبرز أسباب منع حديث النبي كتابة ورواية وتدويناً، قد أخذها بنظر الاعتبار السيّد علي الشهرستاني، وله فيها دراسة، شموليّة وموضوعية، لا غنى للباحث عن مطالعتها، تحت اسم: منع تدوين الحديث أسباب ونتائج ولهذه الدراسة عدّة طبعات، آخرها الطبعة المنقحة، في إيران قم/دار الغدير/سنة ٢٠٠٥م.

(٢) بداية المجتهد لابن رشد١: ٢٦٨، المبسوط للسرخسي٤: ٢٧.

(٣) موطأ مالك ١: ١١٤.

ثالثة، وجنوناً رابعة، وأنّ النبيّ أسير الرضا والغضب خامسة، وأنّه ـ وحاشاه ـ جائر في القسمة سادسة، وأنّه زائغ عن القصد سابعة، وأنّ كلماته هذيان وهجر ثامنة...، وهكذا، وبالطبع فنحن لا نعقل إمْلاص الأغلبية الساحقة لهذا الاتجاه عن ذلك التراث بالكلّية بعد أن دخل الإسلام من أبوابٍ ضيّقةٍ، في حين لا يرتاب علماء النفس اليوم أنّ مثل هذا التراث يهيمن سايكولوجيّاً، بلا إرادة، على مساحة كبيرة في مقاطعة النفس، يطلقون عليها اللاشعور.

ومن الأمثلة على ذلك، ما سيأتيك في الفصل الثامن من هذه الدراسة؛ وهو أنّ بعض الصحابة كان يبغض عليّاً سلام الله عليه، فسأله النبي ﷺ عن سبب ذلك، فذكر له الصحابي أنّه ـ نعوذ بالله من الخذلان ـ يبغضه هكذا بلا سبب.

السادسة: المَلَكَة الأخلاقية..!! إنّ علم الأخلاق يجزم بأنّ الإكثار من تعاطي سلوكٍ معيّنٍ، سلبي أو إيجابي، يولدّ ملكة تهيمن على مستقبل السلوك، لا يستطيع المتعاطي التخلّص من سلطتها إلاّ بمشقّة، والتعاطي على قسمين مادّي؛ كالإدمان على المخدرات وما شاكل، ومعنوي؛ كالكذب وما شاكل...، ومعلوم أنّ الإتّجاه القرشي ـ فيما أعلنت نتائج الدراسة ـ أفحش في مجابهة النبوة قبل وبعد أن دخل في الإسلام، فهو ـ إذن ـ تحت سلطة ملكة معاندة النبوة ومجابهتها حتّى بعد دخول الإسلام، وإذا كان هذا الإتّجاه لا يعبأ بأقوال النبي ولا بسنّته في عهد النبوة؛ لوقوعه تحت سلطة تلك الملكة، فقس الأمر على ما بعد ذلك العهد..، لمّا افترس كرسي الحكم والخلافة المقدّسة!!!.

ما نريد قوله هو أنّ المنع ـ في بعض الأحيان ـ قد لا يسبقه دافع نفسي، ولا هدف آيديولوجي، ولا برنامج سياسي، ولا غير ذلك، فقد يكون كلّ السبب هو الإدمان في الردّ على النبي ﷺ، والوقوع تحت سلطة ملكة الردّ والمجابهة اللامشروعة.

السابعة: جنون السلطة..؛ فقد يقال بأنّ المنع ـ في بعض الأحيان ـ قد لا يكون وراءه سبب غير نزعة السلطانية..؛ فالسلطان والخليفة قد يمنع عن أشياء، ويأمر بأشياء أخرى؛ من دون سبب يذكر؛ إلاّ لمجرّد أنّه سلطان، إشباعاً لتلك النزعة اللامسؤولة، لا أكثر ولا أقل..

وفيما أرى فهذه الرؤية ـ في الحقيقة ـ لا تجانب الصواب، ولا أنّ الصواب يجانبها؛ فهي معتضدة بالمعقول، كما أنّها معتضدة مؤيّدة بالمنقول..؛ أمّا المعقول،

فحسبنا أن نذكر أنّ عموم السلاطين، إلاّ من عصم الله طبعاً، مصابون بما يصطلح عليه علماء النّفس اليوم: داء العظمة، وهو داء خطير، أبرز آثاره الاستهانة بكلّ شيء مقدّس، ذي حرمة..، وأمّا المنقول؛ فحسبنا أن نقرأ التاريخ السياسي لعموم بني البشر لنقف على هذه الحقيقة..، وفي المنقول، عن المصادر الإسلامية، ممّا يؤيّد تلك الرؤية، بل يدلّ عليها بوضوح، ما أخرجه ابن أبي شيبة ـ بسند صحيح ـ عن الشعبي، قال: دخل شاب من قريش على معاوية، فأغلظ له الشابّ، فقال له معاوية: يا ابن أخي أنهاك عن السلطان، إنّ السلطان يغضب غضب الصبي، ويأخذ أخذ الأسد[1].

ويوضح مطلوبنا من نصّ معاوية الآنف ما رواه البخاري بسنده عن أبي هريرة قال: سمعت الصادق المصدق ﷺ يقول: «**هلاك أمتي على يدي غلمة** (=غلمان) **من قريش** »[2] ولقد أجمع شرّاح صحيح البخاري على أنّ المقصود من الغلمة، هم الحكّام والأمراء، ضعاف العقول، أسرى النزعة الصبيانية، ولو كانوا كباراً في السنّ[3].

والحاصل فما رواه أبو هريرة، علاوة على اعتراف معاوية، نصٌّ في أنّ السلطان ـ أيّ سلطان ـ إلاّ من عصم الله، لا علّة لكثير من سلوكيّاته غير نزعة الصبيانية اللامسؤولة؛ ولقد ذكر التاريخ بكل صراحة أنّ لعموم السلاطين ـ بسبب ذلك ـ نزوع قويّ نحو تلك النزعة..؛ إلى اللعب المخجل، والترف المفرط، واللذة المسرفة، وسفك الدماء بلا سبب مشروع ومعقول، وأشياء أخرى يستحي اليراع من تسطيرها!!!

وما يدرينا، فلعلّ السلطان القرشي يمنع ـ في بعض الأحيان ـ من سنّة رسول الله من دون أن تكون هناك علّة سياسية أو آيديولوجية، بل لمجرد أنّه سلطانٌ من جنس الأغيلمة الصبيان، وإذا كان مثل معاوية ويزيد ومروان والحجاج والمنصور والرشيد والمتوكل يسفكون الدم أحياناً بتلك النزعة، حينما يغضبون غضب الصبي، وبها يعفون، حينما يرضون رضاه، بلا ضابطة من عقل ودين وحكمة، فليس غريباً بعد ذلك، بل من الطبيعي، أن يمنعوا من سنّة النبي ﷺ بتلك النزعة أيضاً؛ إذ لا يتوقع المرء من الصبي، ومن كان على شاكلته من الأغيلمة

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٧: ٢٥٠.

(٢) صحيح البخاري ٤: ١٧٨.

(٣) فتح الباري ١٣: ٧.

الحكّام، غير السلوكيّات العشوائية اللامسؤولة.

وليس هذا الكلام ترفاً علميّاً، فالرسول أنبأ عن ذلك بقوله: «**أمراء يكونون بعدي لا يهدون بهديي ولا يستنون بسنتي...**» وبمقارنة ذلك بقول آخر للنبي ﷺ هو: «**هلاك أمتي على يدي غلمة** (=غلمان) **من قريش**» يتضح المقصود أكثر، وستأتي إشارة أخرى إلى ذلك في نهاية الفصل الأخير من هذه الدراسة. ومن طريف ما يذكره المؤرخون ما ذكره الطبري عن الفضيل بن عمران، والفضيل هذا كان عفيفاً ديّناً، وشي به إلى أبي جعفر المنصور أنّه يعبث بابنه جعفر، ومن دون أن يتأكّد المنصور، ومن دون حجّة شرعيّة كافية، بعث رجلين لقتله؛ الريان مولاه وهارون بن غزوان مولى عثمان ابن نهيك، وقال: إذا رأيتما فضيلا فاقتلاه حيث لقيتماه، وكتب لهما كتاباً منشوراً، وكتب إلى جعفر يعلمه ما أمرهما به، وقال: لا تدفعا الكتاب إلى جعفر حتى تفرغا من قتله، فخرجا حتى قدما على جعفر وقعدا على بابه ينتظران الإذن فخرج عليهما فضيل فأخذاه وأخرجا كتاب المنصور فلم يعرض لهما أحد فضربا عنقه مكانه، ولم يعلم جعفر حتى فرغا منه، وكان الفضيل رجلاً عفيفاً ديناً فقيل للمنصور: إنّ الفضيل كان أبرأ الناس ممّا رمي به، وقد عجلت عليه، فوجّه رسولاً وجعل له عشرة آلاف درهم إن أدركه قبل أن يقتل فقدم الرسول قبل أن يجف دمه، فذكر معاوية بن بكر عن سويد مولى جعفر أنّ جعفراً أرسل إليه فقال: ويلك ما يقول أمير المؤمنين في قتل رجل عفيف ديّن مسلم بلا جرم ولا جناية، فقال سويد: لست: هو أمير المؤمنين يفعل ما يشاء وهو أعلم بما يصنع.

وبالطبع، فثقافة: هو أمير المؤمنين يفعل ما يشاء وهو أعلم بما يصنع، لم يكن لها أن تكون ثقافةً حكوميّةً ومبدأً سياسيّاً، لولا نزعة الحاكم، المنصور وغيره، الساديّة الدمويّة المتجسمة بهذا النمط من أساليب الحكم الحمراء.

ومن هذا القبيل، وكثرته لا تحصى، ما ذكره ابن عبد ربّة في العقد الفريد أنّ رجلاً ساعياً متزلّفاً، رخيص الدين، قال لبعض ولاة بني العباس: أنا أجعل هشام بن الحكم يقول في علي (=ابن أبي طالب) أنّه ظالم فقال: إن فعلت ذلك فلك كذا وكذا، ثمّ أحضر هشام فقال له: نشدتك الله أبا محمد، أما تعلم أنّ علياً نازع العباس عند أبي بكر؟ قال: نعم، قال: فمن الظالم منهما؟ فكره أن يقول: العباس فيوقع سخط الخليفة، أو يقول: علي فينقض أصله، قال: ما منهما ظالم، قال: فكيف يتنازع

اثنان في شيء لا يكون أحدهما ظالماً؟ قال: قد تنازع الملكان عند داود عليه السلام وما فيهما ظالم، ولكن لينبّها داود على الخطيئة، وكذلك هذان أرادا تنبيه أبي بكر من خطيئته، فأسكت الرجل، وأمر الخليفة لهشام بصلة عظيمة[1].

الثامنة: النزعة الارستقراطيّة والرغبة البرجوازيّة!! وهذا السبب، في بعض الظروف، قد يكون سبباً مستقلاً لمنع حديث رسول الله، بل حتّى القرآن أيضاً؛ يدلّنا على ذلك ما جرى بين معاوية وبين عبادة بن الصامت في الشام في مسألة الربا، وقد ذكرنا ذلك في الفصول السابقة عن مصادر الحديث، لكنّه ورد في تاريخ مدينة دمشق بهذا اللفظ: ...عن الحسن قال: كان عبادة بن الصامت بالشام فرأى آنية من فضة تباع؛ الإناء بمثلي ما فيه أو نحو ذلك، فمشى إليهم عبادة فقال: أيها الناس من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا عبادة بن الصامت؛ ألا وإنّي سمعت رسول الله ﷺ في مجلس من مجالس الأنصار ليلة الخميس في رمضان، لم يصم رمضان بعده، يقول: «**الذهب بالذهب مثلاً بمثل سواء بسواء، وزناً بوزن، يداً بيد فما زاد فهو ربا، والحنطة بالحنطة قفيزاً بقفيز، يداً بيد، فما زاد فهو ربا، والتمر بالتمر، قفيزاً بقفيز، يداً بيد، فما زاد فهو ربا**» فتفرق الناس عنه، فأتى معاويةُ، فأُخبر بذلك، فأرسل إلى عبادة فأتاه، فقال له معاوية: لئن كنت صحبت النبي ﷺ وسمعت منه، لقد صحبناه وسمعنا منه، فقال له عبادة: لقد صحبته وسمعت منه فقال له معاوية فما هذا الحديث الذي تذكره؟ فأخبره، فقال له معاوية: اسكت عن هذا الحديث ولا تذكره[2].

وهو نصٌ في أنّ سنّة الرسول ممنوعة من دون سبب يذكر غير جمع المال الحرام، بربا أو بغيره، لكن لا يقف الأمر على ذلك فهو يذكّرنا بحقيقة تاريخية تقول: إنّ عدداً ليس بالقليل من المسلمين الأوائل كان يتّهم الخليفة عثمان بن عفّان بالجور في الأموال، وأنّه كان يؤثر قرابته بها دون المسلمين، ولقد اعترف بذلك، فيما مرّ عليك في البحوث السابقة، حتّى ابن تيمية، وعمر بن عبد العزيز، والزهري...، وأيّاً ما كان، فلقد ذكر كثير من الباحثين أنّ هذا الإيثار، غير المشروع، بات من أقوى أسباب نشوب الثورة على عثمان وقتله، وفي هذا المجال بعض النصوص التاريخيّة المهمّة التي تنطوي على تساؤلات مثلها في الأهميّة؛ فمثلاً بأيّ شيءٍ يفسّر الباحث رجوع عثمان،

---

(١) العقد الفريد٢: ٣٨٧. طبع شركة دار الأرقم، تحقيق بركات يوسف هبود.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٢٦: ١٩٩.

في الشؤون الماليّة، إلى اليهودي، المتّهم، كعب الأحبار، وهو ليس بصحابي، ويتناسى الرجوع لعلماء الصحابة من السابقين الأولين في هذه الأمور الخطيرة؟؟؟.

قال ابن شبة في تاريخ المدينة: دخل أبو ذر على عثمان وهو يقسم مال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بين ورثته وعنده كعب فأقبل عثمان رضي الله عنه فقال: يا أبا إسحاق ما تقول في رجل جمع هذا المال فكان يتصدق منه ويحمل في السبيل، ويصل الرحم؟ فقال: إنّي لأرجو له خيراً فغضب أبو ذر، ورفع عليه العصى وقال: وما يدريك يا ابن اليهودية، ليودنّ صاحب هذا المال يوم القيامة أن لو كان عقارب تلسع السويداء من قلبه[1].

ومعلوم أنّ أبا ذر حينما كان في الشام وفي غيرها، رفع شعار التسوية بين كلّ المسلمين في مال الله، كما يقرر الدين، بل قد عارض الطريقة اللامشروعة المنفّرة لكل طبقات المجتمع البشري، في استئثار الحاكم به..، فغضب منه معاوية، فكاتب عثمان في ذلك؛ فنفاه الأخير إلى الربذة..

روى الطبري ـ بأسانيد معتبرة ـ منها عن زيد بن وهب، قال: مررت بالربذة، فلقيت أبا ذر، فقلت: يا أبا ذر، ما أنزلك هذه البلاد؟ قال: كنت بالشام، فقرأت هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ فقال معاوية: ليست هذه الآية فينا، إنما هذه الآية في أهل الكتاب فقلت: إنّها لَفينا وفيهم، فارتفع في ذلك بيني وبينه القول، فكتب إلى عثمان يشكوني، فكتب إليّ عثمان أن أقبل إليّ، فأقبلت، فلمّا قدمت المدينة ركبني الناس كأنّهم لم يروني قبل يومئذ، فشكوت ذلك إلى عثمان، فقال لي: تنح قريباً قلت: والله لن أدع ما كنت أقول[2].

وروى البخاري بسنده عن الأحنف بن قيس قال: جلست إلى ملأ من قريش، فجاء رجل خشن الشعر والثياب والهيئة حتى قام عليهم، فسلم ثمّ قال: بشّر الكانزين برَضْفٍ (=الحجارة المحمّاة) يحمى عليه في نار جهنم، ثم يوضع على حلمة ثدي أحدهم حتى يخرج من نُغْضِ (=عظم) كتفه، ويوضع على نغض كتفه حتى يخرج من حلمة ثديه يتزلزل، ثمّ

---

(١) تاريخ المدينة لابن شبة ٣: ١٠٣٦، وانظر مسند أحمد ١: ٦٣ ومروج الذهب ٢: ٣٤٠، وحلية الأولياء ١: ١٦٠

(٢) صحيح البخاري ٢: ١١١، تاريخ الطبري ١٠: ١٥٧ وقد أخرجه بعدّة طرق، وكذلك ابن حجر في فتح الباري ٣: ٢١٧، وابن شبة في تاريخ المدينة٣: ١٠٣٦.

ولّى فجلس إلى سارية وتبعته وجلست إليه وأنا لا أدري من هو، فقلت له: لا أرى القوم إلاّ قد كرهوا الذي قلت!! قال: إنّهم لا يعقلون شيئاً[١].

وهذا النصّ الذي أخرجه الأصح كتاب بعد كتاب الله، يعلن أنّ النزاع ليس نزاعاً ساذجاً لشخص من الرعيّة، هو أبو ذر، مع شخص الخليفة عثمان لا غير؛ بل هي معركة بين اتّجاهين وطبقتين هما: القرشيّون في هذا الجانب، والنبوّة التي يناضل أبو ذر من أجلها في الجانب الآخر؛ أي بين الارستقراطيّين وبين أهل الإنصاف؛ فأبو ذر لم يتّخذ هذا الموقف الثوري الاصلاحي إلاّ من منطلق نبوي؛ وآية ذلك أنّ مسلماً أخرج الرواية الآنفة في صحيحه بسنده عن الأحنف بن قيس نفسه قال: كنت في نفر من قريش، فمر أبو ذر وهو يقول: بشر الكانزين بكيّ في ظهورهم، يخرج من جنوبهم، وبكيّ من قبل أقفائهم، يخرج من جباههم، قال: ثمّ تنحى فقعد، قال: قلت: من هذا؟ قالوا: هذا أبو ذر، قال: فقمت إليه فقلت: ما شيء سمعتك تقول؟ قال أبو ذر: ما قلت إلاّ شيئاً قد سمعته من نبيهم صلى الله عليه وسلم[٢].

وإذن فأبو ذر ناضل من أجل السنّة التي سمعها هو من النبي ﷺ..؛ من أجل أن يتعبّد بها وهو وبقيّة أهل الانصاف من المسلمين، لا من أجل شيء آخر، كما أنّ صراع الاتّجاه القرشي معه كان من منطلق الطبقيّة والنزعة الماليّة التي لا يرتضيها القرآن ولا ترتضيها سنّة النبي ﷺ، وبكلمة واحدة فالصراع الآنف، وإن أخذ شكلاً إقتصادياً ماليّاً، إلاّ أنّه في جذوره صراع بين السنّة النبوية والسنّة القرشيّة..؛ بين طريقة النبي العادلة في التفكير، وبين طريقة القرشيين الاستئثاريّة البرجوازية في التفكير، وبالتالي فإبعاد أبي ذر إلى الربذة إبعادٌ لسنّة النبي ونفيٌ لها، وهو في الوقت نفسه إبعاد للقرآن القائل: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾[٣].

---

(١) صحيح البخاري ٢: ١١٢.
(٢) صحيح مسلم ٣: ٧٧.
(٣) التوبة: ٣٤ ٣٥.

وإذا ما كانت هذه الآية مردّدة بين أنّها نازلة في أهل الكتاب كما يقول القرشيّون، وبين أنّها نازلة في المسلمين علاوة على أهل الكتاب كما يقول أبو ذر؛ فالفاصل في هذا الاختلاف هو سنّة النبي؛ ولقد ذكر أبو ذر للأحنف، كما في رواية مسلم، أنّ ما يقوله في تفسير الآية إنّما هو ما سمعه عن رسول الله ﷺ، لا عن رأيه الشخصي؛ وبالطبع فليس في صالح القرشيين إنتشار مثل هذه السنّة القادرة على أن تهلك ملوكاً وتستخلف آخرين، فإبعاد إبي ذر رضوان الله تعالى عليه للربذة ـ إذن ـ نفي لسنّة لرسول الله، في صحراء لا زرع فيها ولا ماء؛ لتموت ببطء..، ولقد تقدّم عليك في الفصول السابقة أنّ بني أميّة منعوا أبا ذر من الرواية عن رسول الله، لكنّه لم يستسلم قائلاً: والله لو وضعتم الصمصامة على هذه ـ وأشار إلى حلقه ـ على أن أترك كلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنفذتها قبل أن يكون ذلك.

وفي الحقيقة فهذه الملابسات توضّح لنا بعداً خطيراً من أبعاد آيديولوجيّة ترك السنّة، وهو البعد الإقتصادي، أو النفعي الانتهازي إذا ما توخّينا الدّقة، وأنّه قد يكون سبباً مستقلاً في بعض الأحيان للحكم على سنّة رسول الله بالموت.

التاسعة: زنزانة القانون، ووحش الدستور، وسجن الالتزام؛ أمرٌ قد يكون سبباً كافياً لترك سنّة النبي ﷺ؛ فإذا كان القانون والدستور والالتزام، مبادىء أولى ذاتية، مطلوبة لبناء الإنسان والمجتمع والتاريخ، وبالتالي الحضارة؛ إذا ما تحلّت بصفة السماويّة، ونالت رضا عقلاء البشر، واستهوت المستضعفين الذين لا يجدون لإنسانيّتهم سبيلا أمام أهل الجور؛ فالحكومات الاستبداديّة الجائرة، وهي الأكثر في تاريخ البشريّة، ترى في مثل هذا القانون والدستور والالتزام، وحشاً كاسراً يمنعها من ولوج غابة ما تصبو إليه من آثام وأخطاء، وتراها زنزانةً تلجم عنان الشهوات اللامسؤولة والأهواء اللامشروعة، وتراها سجناً يكتم أنفاس الطغيان والجور والتعدّي وانتهاك الأعراض وسلب الأموال وسفك الدماء بغير حق؛ وإذن فعليها من منزلق الطغيان والتجبّر والاستبداد أن تتحرر من هذا السجن وتكفر بتلك الزنزانة؛ أي أنّ عليها أن تحكم على القانون بالإعدام، وعلى سنّة النبي ـ أيّ نبي ـ بالمقصلة..

إنّ سنّة النبي محمّد ﷺ خير قانون لأهل الخير؛ ولكلّ من يريد وجه الله، لكنّها في نفس الوقت دواءٌ مرّ المذاق للطغاة والجبابرة وحكّام السّوء وعموم المعاندين، وإذا ما أراد الطغاة أن تستقيم لهم أمور الطغيان والتجبّر عليهم أن يسحقوا على كل ما

هـو سماوي أو قـل: كل ما هو إنساني، والمعنى واحد في النتيجة، وعليهم بالتالي أن يضـعوا قوانين تلائم كونهم جبابرة وأهل بغي..، وهكذا ـ في الحقيقة ـ برز للوجود ما يسمّى بصوافي الأمراء، وعدالة الصحابة، والمصالح المرسلة، والقول بالرأي، وغير ذلك ممّا سيأتي الكلام عنه.

فرفع المصاحف في صفّين، والدعوة للاكتفاء بالقرآن، إلغاء كامل لسنّة النبي محمّد ﷺ، وبالتالي فهو مشروع كفيل بتحرير أهل البغي من مثل معاوية وعمرو بن العاص ويزيد بن معاوية من زنزانة البغاة؛ وإذا كانت سنّة النبي ﷺ تحكم على مثل معاوية ويزيد ومروان بن الحكم وما شاكلهم بأحكام سماويّة قاسية للغاية، فإماتة السنّة وتـركها، وعـدم السـماح بنشـرها ونقـلها وتناقـلها، مشروع كفيل بأن يُظهر معاوية الجائـر، ودولـته دولة الجور، بمظهر حسن أمام كثير من أهل الغفلة من رعاع النّاس، بل هو قادر على أن يُظهر مثل أمير المؤمنين علي خارجاً عن الدّين، ولقد تقدم عليك فـيما أخـرج الـبخاري في فصـل سابق أنّ كثيراً من أهل الغفلة لم يكونوا يعلمون أنّ عليّاً من أهل بدر، كما قد تقدّم عليك قول عبد العزيز بن مروان لابنه عمر: يابني إنّ الذين من حولنا لو نُعْلِمُهُم من حال علي (ابن أبي طالب) ما نعلم، تفرقوا عنّا..

وللسـيّد محسن الخاتمي كلمة دقيقة وجامعة في المقام، لا غنى للمفكّر عنها، وهي: أنّ السـلطة أيّـة سـلطة تـريد أن تكـون مطلقـة الأيدي لا يقف أمامها أيّ رادع، فإذا انتشرت السنّة النبوية فستصبح أقوى رادع في وجه السلاطين، فتكبّل أيديهم، أمّا إذا لم يكـن هناك دستور مدوّن للنظام الحكومي، فالحكومة تكون حرّة في تصرّفاتها حسب الظـروف والمصـالح والمنافع، وكل واحد من السلاطين يكون حرّاً في اتّخاذ أيّ موقف شـاء، وبهـذا يمكـن أن نفسّـر ونفهـم قولـة عمر: نحن أعلم منكم نأخذ منكم ونردّ عليـكم؛ أي أنّ السـنّة ليسـت ممـنوعة عـند عمـر إلاّ إذا تعارضت السنّة مع المصالح الحكوميّة؛ ولذلـك نـرى في عصـرنا الحاضـر أنّ الحكّام ينزعجون دائماً من القانون الأساسي (الدستور) لمناطق حكوماتهم، فتارة يعلنون للملأ أنّ الدستور غير كافٍ، أو لا يـتلائم مع الظروف، أو ناقص، أو يحتاج إلى تعديل، وربما لأجل مصالحهم يغيّرون بعض بنود الدستور، فكذلك في عصر ما بعد النبوّة؛ فالقرآن المفسّر، بتفسير الرسول ﷺ والسـنّة النـبوية كانـا يشكّلان الدستور الدائم للحكومة الإسلاميّة، فإذا انتشر هذا الدستور ودوّن، فلا يبقى هناك مجال لأيّ حاكم، ولا لأيّ مصلحة أو نزوة أن تعلو

عليه، علاوة على أنّ الرسول ﷺ نصّب لهذا الدستور سوراً معصوماً يحفظه من أيّ تلاعب، فلا السور قبلته قريش حيث منعت علياً الكفوء من قيادة الأمّة، ولا الدستور سمحت بتدوينه، لتكون مطلقة اليد، لا يمنعها أيّ شيء، وهكذا كان[1].

ننتهي من ذلك إلى أنّ أسباب منع حديث النبي ﷺ تسعة وربما أكثر..؛ لكن، تارة، قد يكون الداعي للمنع هو مجموع هذه الأسباب التسعة، وتارة أخرى قد يكون بعضها، وثالثة قد يكون أحدها ـ فقط ـ سبباً تامّاً للمنع، على ما توضّح، لكن الأسباب وإن كانت تسعة وربما أكثر، إلاّ أنّ الحقيقة الماثلة هي أنّ هذه الأسباب تنتسب لرحم واحد، وهو خصومة أمير المؤمنين علي، وهذه النقطة بالذات هي التي ينبغي على المفكرين أن يطيلوا من أجلها النظر بعد النظر، والفكر بعد الفكر، فما من عنصر من عناصر آيديولوجية ترك السنّة خلال كل مراحل التاريخ إلاّ ويمثّل مواجهة لأمير المؤمنين علي، مع أنّ علياً سلام الله عليه دفن في غريّ النجف قبل أربعة عشر قرناً من الزمان، فما معنى ذلك!!.

أسباب المنع في ضوء نظرية التقسيم

هناك تساؤل يقول: لقد روى الخليفة عمر في فضل علي وأهل البيت، كما أنّه لجأ ـ كثيراً ـ إلى أمير المؤمنين علي وغيره لسد بعض الخلأ العلمي الذي كان عنده، ومن ذلك أنّه لجأ إلى أمير المؤمنين علي لمعرفة حكم الله ورسوله في شارب الخمر؛ إذ قد أخبره أمير المؤمنين أنّ حده ثمانين جلدة..

سنجيب على ذلك حينما سنعرض للابسات هذه النظرية في فصل لاحق عند الحديث عن ثابت ومتحوّل النظرية، لكن نشير هنا فقط إلى أنّ المقصود من هذا التساؤل، هو محاولة الرد على من يفترض أنّ هناك خصومة بين الخليفة عمر مثلاً وبين أمير المؤمنين علي، لكنها ـ في الحقيقة محاولة ـ فقيرة للغاية؛ فنظرية تقسيم النصوص[2] لا تمنع أن

---

(١) سمعتها عنه في بعض جلسات السّمر العلميّة.

(٢) سيأتي الحديث عنها بشيء من التفصيل لاحقاً، وهي بعبارة موجزة تفترض أنّ النصوص النبوية وحتى القرآنية على قسمين؛ الأول: هو الذي نهض بأعباء بيان التشريع والثاني: هو الذي ينطوي على مشروع الإبقاء على خطّ الدين الأصيل سالماً من التحريف.

يروي عمر أو غير عمر في فضائل أهل البيت، كما أنّها لا تمنع أن يلجأ خصوم أهل البيت إلى أهل البيت للوقوف على دين الله؛ ففيما عرفت فأزمة قريش مع أمير المؤمنين علي ليست هي الفضائل النبوية الدائرة مع علي وأهل البيت فحسب، وليست هي ـ بالدرجة الأساس ـ قلّة بضاعة خصوم أمير المؤمنين علي وأهل البيت في العلم والفهم قياساً بهم؛ فالأزمة أزمة آيديولوجية، وهي أعقد من هذه البساطة..

على أنّ النظرية تفترض أنّ الخليفة عمر منع من القسم الثاني من أحاديث رسول الله؛ أي تلك التي تنطوي على آليات بقاء الدين أو قل: تلك القادرة على الصراع مع الخصوم؛ بلا فرق سواء أكانت الأحاديث أحاديث الحلال والحرام أم كانت غير ذلك، فعلى كل تقدير فأحاديث النبي إذا كانت تعبّر عن المنظومة المحمدية العلوية في المعرفة، وبالقدرة على الصراع من أجل الكلمة، فانتشارها هو ما يهدد وجود الخط القرشي، ويزعجه نفسيّاً، وفي هذا الفرض لا نتوقع من قريش إلاّ المنع منها، والأرقام على ذلك ليست عزيزة سردنا كثيراً منها فيما سلف من البحوث..

ونشير إلى أنّ أحاديث الحلال والحرام هي وإن كانت حسب تصنيف النظرية الابتدائي من القسم الأول إلاّ أنّها بحسب التصنيف التاريخي والسياسي قد تكون من القسم الثاني، فيما إذا أضحت عنواناً ساطعاً لمنظومة المعرفة المحمدية، أو إذا ما تحلّت بالقدرة على الصراع، حسب معايير ثابت ومتحول نظرية التقسيم..

وإذن فنظرية التقسيم تفترض أن عمر (=قريش) منع من القسم الثاني؛ وهي الأحاديث النبوية الدالة على آليات بقاء الدين في مرحلتين؛ فعلى ضوء ثابت النظرية لم يمنع عمر من رواية أحاديث الحلال والحرام بل حتى الفضائل المسلوبة عنها سمة المواجهة والصراع، وعلى ضوء متحول النظرية فالممنوع هو كل ما يتحلى بتلك السمة سواء أكان حلالاً وحراماً أم كان في فضائل أهل البيت وعموم ما يدل على آليات إبقاء الدين، ونعاود التنبيه على أنّه سيأتي بعض الكلام في ذلك في نظرية تقسيم النصوص؛ وعلى كل تقدير فهذا جانب من جواب البحث (الذي هو بمثابة معضلة علميّة عند البعض) أحببنا لفت النظر إليه..

الخليفة عمر أول من قسم حديث رسول الله إلى قسمين

ورد عن الخليفة عمر بأسانيد صحيحة ومعتبرة أنّه قال للصحابة: أقلوا الرواية عن رسول الله إلاّ فيما يعمل به[1].

وهذا في الواقع نص يطوي في تضاعيفه كثيراً من الملابسات العلمية والتاريخية المتقدمة آنفاً؛ وخاصة مسألة الثابت والمتحول؛ فالذي يعمل به في نظر عمر هو تلك الأحاديث غير المقلقة لمضجع الخليفة ولموقعه السياسي؛ وآية ذلك أنّ كثيراً ممّا يعمل به، ممّا وصفناه بمقلق المضاجع، قد منع الخليفة منه، كما في قضية ردّه على الصحابي الذي روى عن رسول الله تيمم الجنب عند فقدان الماء؛ فإنّ عمر منع منه مع أنّه مما يعمل به؛ لأنّ الصحابي الذي رواه هو عمار بن ياسر رضي الله عنه؛ وليست من حكمة عمر السياسية تعزيز موقعية عمار، وهو من أوتاد شيعة علي، كما أنّ مما يعمل به هو تقديم الأنصار، وتفضيلهم على غيرهم، والاستعانة بهم في قيادة الأمة، كما روي عن الرسول في نصوص متواترة كثيرة، بل فيما أثر عن أبي بكر في قوله: نحن الأمراء وانتم الوزراء، على حين أنّ عمر مات ولم يستعن بأحد منهم، وبالطبع نستثني خصوم أمير المؤمنين علي كزيد بن ثابت الأنصاري، وسبب ذلك هو أنّ الأنصار في الأعم الأغلب علويّو العقيدة، وليسوا هم على وئام مع الاتجاه القرشي.

وهكذا فهناك عشرات من هذا القبيل لم يعمل به عمر مع أنّه ممّا يعمل به حسب الفرض، ثمّ إنّك قد عرفت أنّ الخلفاء الآتين بعد عمر قد انتهجوا نهجه في هذا المجال، فلم يرووا عن رسول الله ولم يأذنوا بالرواية؛ إذ أنهم أعلنوا عن عدم جواز رواية ما لا يعرفه عمر أو ما لا يُعرف على عهده، وهذه طريقة ذكية جداً لإحياء شعار: حسبنا كتاب الله، والخلاص من سنة رسول الله التي منع ما يشبهها الخليفة حينما قال: إنّ النبي يهجر؛ فهذا فيما يلوح هو المقصود.

وزبدة المخاض فأيديولوجية ترك السنّة قد قنعت بتلك التبريرات اللامسؤولة لتختفي وراءها أمور عظام، تدور ـ كلها ـ على أساس الخصومة مع علي، وأنت تعلم ـ إن كنت منصفاً ـ أنّ هذه التبريرات لا يمكن أن يتفوه بها عاقل فيه بقية من مسكة،

---

(١) البداية والنهاية ٨: ١٠٧، مصنف عبد الرزاق ١١: ٢٦١، سنن الدارمي ١: ٨٥، سنن ابن ماجة ١: ١٢.

وشيء من لب، ولكن للضرورة أحكام؛ فبحكم الدفاع غير العلمي عن عمر بخاصّة وقريش بعامّة قادت هذه التبريرات إلى إرباك الفكر الإسلامي، ولقد رأيت كيف ارتبك المدافعون عن عمر في هذه القضية، فكلماتهم مشتتة بين الشمال والجنوب، من دون أن يكون لها حاصل..

ونشير إلى أنّ الكتابات الأخرى في هذا الشأن مبسوطة وموسعة للغاية، وقد أشرنا إلى بعضها، فمن أراد التفصيل فليرجع إليها، لكن قبل أن ننتهي من هذا البحث نشير أيضاً إلى مسألة تعارض المروي عن النبي في قضية تدوين الحديث النبوي؛ ففي الوقت الذي وردت أحاديث نبوية صحيحة تحث على التدوين والكتابة، وردت في مقابلها أحاديث منسوبة إلى النبي تمنع من ذلك، وهي مسألة يراها الكثير معضلة علمية، ولأجل ذلك كثرت كمّية الكتابات والبحوث في هذه المسألة..

وفيما أعتقد فبسط الكلام في هذه المسألة مضيعة للوقت، فإنّ أدنى ما يقال في ذلك أنّ الأمة ـ شيعة وسنّة ـ وحتى الخوارج وغيرهم اتفقوا على جواز كتابة حديث النبي ﷺ، بل لم يشككوا أنّ هذا هو مراد النبوة وحكم الدين؛ فهذا الأصل هو القاعدة النبوية في هذه المسألة!!.

فإن قال قائل: لم تصنع شيئاً؛ إذ ما تفسير الأخبار النبوية المانعة من كتابة حديث النبي وتدوينه، هل هي مكذوبة أم ماذا؟.

قلنا: ليست الأخبار مكذوبة، بل إنّ مجموعها يورث الاطمئنان بصدور بعضها عن ساحة القدس النبوية، ولكن هل هناك مَنْ يجزم بأنّ مضمونها يدل على المنع من كتابة حديث النبي ﷺ بعد اتفاق الأمّة ـ كل الأمة ـ وهي لا تتفق على خطأ، على جواز ذلك؟!.

إنّ الكتابات السابقة أسرفت في محاولة تفسير هذه الظاهرة وكان عليها أن لا تسرف؛ فلو كانت لها نظرة موضوعية متجردة عن دائرة النظرة الأحادية لما أسرفت؛ إذ ما حاجتها لذلك مع أنّها لو بحثت في مجاميع الحديث والتاريخ لوجدت أنّ النبي لم يمنع سوى الخليفة عمر ومن كان على شاكلته من المتأثرين بالمكتوبات اليهودية والإسرائيلية، على أنّي أتحدى الجميع أن يأتيني برواية واحدة صحيحة أو ضعيفة منع فيها الرسول علي بن أبي طالب أو الحسن أو الحسين أو سلمان أو عمار أو أبا ذر أو حذيفة أو خزيمة بن ثابت أو...، من كتابة حديثه، بل إنّه ﷺ أمر حتّى مثل عبد الله

بـن عمـرو بـن العاص بالكتابة مع أنّه ليس في مجرى أهل البيت؛ ولعلّ سبب ذلك هـو المواجهة القرشية العارمة لطريقة النبي ﷺ في نشر السنّة والدين، فقريش، فيما عرفـت، اتّهمـت الـنبي ﷺ بأنّـه يقول في الرضا ما لا يقول في الغضب، فكان على الرسول أن يقف بحزم أمام أعظم الأخطار المحدقة بالسنّة والدين الحنيف..

عـلى أيّ حـال ففيما أقطع به لا توجد مثل هذه الرواية، لكن صح عن النبي أنّه كـان يمـنع عمـر من الكتابة، وصحّ ـ في المقابل ـ أنّ الرسول كان يملي وعلي يكتب، فهل هذا من الصدفة ـ أيضاً ـ أم ماذا؟.

بقـي أن نشـير بسـرعة إلى أنّ بعـض الأخبار النبوية المطلقة في المنع، فيما سـوى ما ذكرنا، مكذوبة على الرسول؛ لحاجة الأمويين لذلك وهم خائضون في آيديولوجية ترك السنة، وأمر آخر وهو التحفظ على شخصية الخليفة عمر؛ فإنّ عمر، وآخرين من قريش، على هدى بعض الأخبار التي سنذكرها لاحقاً، هم من مـنعهم الـنبي ـ بحـدّة ـ مـن كـتابة الكتـب، وسـيأتيك بعض التفصيل في بحث الاسرائيليات..

المبحث الثاني:

صوافي الأمراء وآيديولوجية ترك السنة

يمكن أن يقال: إنّ منابع المعرفة الإسلامية هي القرآن والعترة، بملاحظة أنّ العترة فيما دلّت النصوص المتواترة ـ التي ستقف عليها لاحقاً ـ هي وعاء السنة الأمين، لكن القرآن لم يفصل بين كل مسائل الحلال والحرام؛ إذ ليس فيه ـ بالنظر لظاهره ـ غير أصول التشريع ومبادىء الدين، وهذا وحده لا يغطّي حاجة الأمة المعرفية ولا يستوعبها بالكامل، يضاف إلى ذلك أنّ مسلسل الخلافة، بالنظر للموقعيتين الزمنية والروحية، يحتاج الجميع لأن يسد الفراغ المعرفي بالتصدي لأجوبة الناس..، لكن ما هي الحيلة مع أنّ القرآن لا يعينهم على التغطية والاستيعاب؟ على أنّنا بعد معرفتنا بأنّ السنة قد حُكِمَ عليها وعلى أوعيتها بالقتل في حين، والتغييب في حين آخر، لم يبق عند الاتجاه القرشي الحاكم ما يملأ به فراغ المعرفة، وهذا كلّه من منطلق الخصومة مع العترة..

ومع أنّ هذا القول لا يجانب الصواب، لكن الأزمة غير محصورة بذلك، ففيما عرفت فالأزمة أزمة آيديولوجية وبناء ضخم من المعرفة، وعلى أيّ حال ابتدع نظام الحكم ما يُسمّى بصوافي الأمراء، دفعاً لهذه الأزمة ولغيرها، وصوافي الأمراء بأوجز عبارة هي أنّ: الفتوى الشرعية من حق الأمير والسلطان دون غيره، ولك أن تقول: إنّ للسلطان وللأمير حق الفيتو لردّ أيّ فتوى شرعية لا تناسب طريقة حكمه..

روى الدارمي بسنده عن عمر بن الخطاب أنّه قال لأبي مسعود: أُنبئت أنك تفتي ولست بأمير، ولي حارّها من تولى قارّها[1].

أقول: وقوله: ولي حارها...، مَثَلٌ يُضرب، والحرّ والقرّ (=البَرْد) ضدّان، وهو

---

(١) سنن الدارمي ١: ٦١، سير أعلام النبلاء ٢: ٤٩٥، وأبو مسعود الأنصاري فيما ذكر الذهبي: استعمله أمير المؤمنين علي على الكوفة حينما حارب معاوية، وهو من أهل بدر.

كقولنا: من له الغنم فعليه الغرم.

وروى عبد الرزاق بسنده عن عمر أنه قال لأبي موسى الأشعري: بلغني أنّك تفتي الناس ولست بأمير، ولي حارّها من تولى قارّها[١].

وفيما يظهر فمشروع صوافي الأمراء طريقة ذكية للخلاص من سنة رسول الله التي لا تناسب طريقة الحكم فهذا هو الهدف، وليست هي طريقة لاستنباط الأحكام كما هو مأنوس للبعض؛ وقد مرّ عليك في الفصول الأولى من هذه الدراسة أنّ أبا كثير قال: أتيت أبا ذر وهو جالس عند الجمرة الوسطى يفتي الناس وقد اجتمعوا عليه، فوقف عليه رجل قائلاً له: ألم تنه عن الفتيا، فرفع رأسه إليه وقال: أرقيب أنت عليَّ، لو وضعتم الصمصامة (نوع من أنواع السيوف) على هذه وأشار على قفاه ثم ظننت أني أنفذ كلمة سمعتها من رسول الله ﷺ قبل أن تجيزوا عليَّ لأنفذتها.

وهو نص في أنّ الممنوع هو سنة رسول الله التي سمعها الصحابي من فم رسول الله، فهذه هي حقيقة صوافي الأمراء، وأنت تعلم أنّ أبا ذر وتد من أوتاد التشيع العلوي، وبالطبع فلهذا أثر في صنع القرار في قالب قانون الصوافي، الذي هو أشبه شيء بقوالب القوانين العرفيّة للأنظمة الدكتاتوريّة في المجتمعات الثوريّة..

وهذا يوقفنا على أنّ صوافي الأمراء مقطع مهم من مقاطع آيديولوجية ترك السنة، وآية ذلك أنّ أحداً من السلف الأول لم يتخذها ديناً غير خصوم علي؛ فعدا ما تقدم يذكر ابن هرمز أنّه أدرك أهل المدينة وما فيها الكتاب والسنة، والأمر ينزل فينظر فيه الأمير[٢]، وقد عرفت أن مدرسة أهل المدينة تأسست ـ في المبدأ ـ على أساس الخصومة مع علي وأهل البيت.

وهذا زيد بن ثابت يكتب لمعاوية في الجد: وذلك ممّا لم يك يقضي فيه إلاّ الأمراء؛ يعني الخلفاء[٣].

وكان ابن عمر إذا سئل عن الفتوى قال: إذهب إلى هذا الأمير، الذي تقلد أمور الناس، وضعها في عنقه[٤].

---

(١) مصنف عبد الرزاق ٨: ٣٠١ أبو موسى الأشعري كان طامعاً بالخلافة.

(٢) جامع بيان العلم ٢: ١٧٤.

(٣) موطأ مالك ٢: ٥١٠.

(٤) التراتيب الإدارية ٢: ٣٦٧.

وروي أنّ ابن عمر لم يفت سعيد بن جبير وامتنع عن ذلك، قائلاً له: يقول في ذلك الأمراء[١].

وروي أنّ عروة ابن الزبير ربما يسأل عن شيء من الفتوى فيقول: هذا من خالص السلطان[٢].

أقول: فانظر عزيزي القارىء إلى دعاة مقولة صوافي الأمراء هؤلاء لا تجد فيهم غير خصوم علي، وفي المقابل لم ترو ولا رواية في أنّ علياً أو أحداً من شيعته، صحابة وتابعين، كان يدعو لها، بل وجدنا أبا ذر وابن عبّاس وابن مسعود وعمّار والحسن والحسين وحذيفة وحتّى مثل عمران بن الحصين وغيره وقفوا بوجه كل فتاوى السلطان التي لا تمت للدين بصلة، فهل هذا ـ أيضاً ـ صدفة أم ماذا؟!!!.

معنى قول المنصور: إني أعلم أهل الأرض!!

قد مرّ عليك ـ كثيراً ـ قول المنصور العباسي لمالك بن أنس: والله يا أبا عبدالله (=مالك بن أنس) ما بقي على الأرض أعلم منّي ومنك، خذ قول ابن عمر ودعني ممّا سواه [٣].

فهذا نص تاريخي لم يفهمه الباحثون جيداً فيما أظن؛ فليس مقصود المنصور من قوله الآنف أنّه أعلم بالرواية والدين من بقية المسلمين، كما فهم الكثيرون، بل مقصوده ـ في المبدأ ـ مطوي في مقولة صوافي الأمراء، وأنّه كخليفة أحق بالبت في دين الله من غيره، وأنّ له ـ دون غيره ـ حق الفيتو في التشريع، وفي تضييق أو توسعة مساحة الرواية النبوية؛ وآية ذلك أنّ قول المنصور الآنف ينحو منحى قول الخليفة عمر لعلماء الصحابة: نحن أعلم، نأخذ منكم ونردّ عليكم[٤].

وممّا يدل على أنّ المقصود من صوافي الأمراء ما يفضي إلى ترك سنة النبي ما أخرجه البيهقي بسند صحيح عن أبي موسى الأشعري أنّه كان يفتي الناس بجواز المتعة فجاءه رجل فسارّه: رويدك ببعض فتياك فإنّك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في

---

(١) طبقات ابن سعد ٦: ١٧٤.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٤٠: ٢٥٧.

(٣) ترتيب المدارك ١: ٢١٢.

(٤) مختصر تاريخ دمشق لابن منظور ١٧: ١٠١.

النسك بعدك، فلقي أبو موسى عمر فذكر له ذلك فقال عمر: قد علمتُ أنّ النبي فعله وأصحابَه، ولكنّي كرهت أن يظلوا معرسين بهنّ تحت الآراك ثم يرجعون[1]، وهو نص في المطلوب.

ثمّ إنّ الخليفة عمر يقول: كرهت، ولكن لا ندري كيف يعتذر المعتذر عن هذه الكراهة مع أنّ الله تعالى يقول: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[2]؟! إنّها حيرة والله!!.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أبا ذر في النص السابق في الوقت الذي أبى أن ينصاع للسلطان، ويترك سنة رسول الله، نجد أبا موسى الأشعري يأمر الناس بترك سنة رسول الله، والأخذ بما أحدثه السلطان، ممّا ليس من الدين[3]، ومهما كانت أسباب ذلك فالحقيقة التي تمثل أمامنا هي أنّ أبا موسى هو الآخر من أقوى خصوم علي، على حين أنّ أبا ذر رضي الله عنه نفوه؛ ليموت وحيداً غريباً؛ لأنّه من أخلص مواليه.

ولكي تقف على حقيقة صوافي الأمراء بتفصيل وأنّها مبتنية أساساً على ترك سنة النبي، فعليك بمراجعة سريعة لكتاب النص والاجتهاد للسيد عبد الحسين شرف الدين رحمه الله، فهو وإن لم يتناول في كتابه هذه المقولة ولم يعرض لها بالذكر، لكن موارد كثيرة ذكرها رضوان الله عليه في كتابه ذاك لا تخرج عن حقيقة صوافي الأمراء.

ولا بدّ من التنبيه إلى أنّ الكلام حول هذه المقولة كثير وطويل، لكن لا تحتاج دراستنا منه سوى ما ذكرناه.

تجريد القرآن وآيديولوجية ترك السنة

أنبأناك أنّ هناك مشكلة ـ في قائمة مشاكل ـ كانت تواجه نظام الخلافة وهي عدم اطّلاعهم المرضي على معاني القرآن، ويدل على ذلك خبر الأبّ الذي أَلِفَه الباحثون وكثير من القرّاء؛ فقد ذكره ابن حزم بقوله: أخرج أبو عبيد في فضائله وعبد بن حميد عن إبراهيم التيمي قال: سئل أبو بكر عن الأبّ ما هو؟ فقال: أيّ سماء تظلني وأيّ

---

(١) السنن الكبرى ٥: ٢٠.

(٢) محمد ﷺ: ٩.

(٣) مسند أحمد ٤: ٣٩٣.

أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم. فكلامه في تفسير لفظة لغوية جهل معناها[١].

وقال ابن حجر: ومن وجه آخر عن إبراهيم النخعي قال قرأ أبو بكر الصديق: ﴿وفَاكِهَةً وأَبًّا﴾ فقيل: ما الأبّ؟ فقيل: كذا وكذا، وقال أبو بكر: إنّ هذا لهو التكلفَ؛ أيّ أرض تقلني أو أيّ سماء تظلني إذا قلت في كتاب الله بما لا أعلم. وهذا منقطع بين النخعي والصدّيق، وأخرج أيضاً من طريق إبراهيم التيمي أنّ أبا بكر سئل عن الأبّ ما هو؟ فقال: أيّ سماء تظلني..، فذكر مثله وهو منقطع أيضا، لكن أحدهما يقوّي الآخر[٢].

أقول: وإبراهيم هو النخعي وقد عاصر كثيراً من الصحابة حتى أنّه كان يدخل على عائشة ويسمع منها.

وفي الحقيقة فهذا هو حل عمر أيضاً فقد صحّ باتفاق المحدثين والمفسرين أنّه أُخرج بنفس هذه المسألة؛ فقد أخرج ابن أبي شيبة قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا حميد عن أنس أنّ عمر قال على المنبر: ﴿وفَاكِهَةً وأَبًّا﴾ ثمّ قال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟!! ثمّ رجع إلى نفسه فقال: إنّ هذا لَهو التكلف يا عمر[٣].

وفي مستدرك الحاكم بلفظ: فقال عمر: هذا لعمر الله التكلف اتّبعوا ما تبيّن لكم من هذا الكتاب[٤].

أقول: نحن نعلم بالضرورة أنّ الكتاب لولا سنّة رسول الله التي أحاط بها أهل بيته من بعده، بشهادة حديث الثقلين، لم يك ليتبين منه أيّ شيء، فقول عمر الآنف لا ريب في أنّه أعجب الأقوال وأغربها؛ وسيأتيك في الروايات الصحيحة أنّ أهل الذكر الذين أمر الله بالأخذ عنهم في قوله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ هم علماء الأمة من أهل بيت النبي، وقد اعترف ابن كثير بذلك، ثمّ أيّ شيء يريد أن يحتلب الخليفة

---

(١) المحلى ١: ٦١.

(٢) فتح الباري ١٣: ٢٢٩.

(٣) مصنف ابن أبس شيبة ٧: ١٨٠.

(٤) المستدرك ٢: ٥١٤ وقد نص الحاكم على أنّه صحيح على شرط الشيخين وتابعه الذهبي على ذلك.

عمر من قوله الآنف؟ أأنّه تعالى ذكره هو الذي أوقعنا في التكلف حينما أنزل القرآن بهذا الشكل الرمزي مفتقراً لبيان الرسول وأهل الذكر من بعده أم ماذا؟!!!.

وفي موضع من فتح الباري بلفظ: وقال عمر بعد قوله: فما الأبّ؟ ثمّ قال: يا بن أم عمر إنّ هذا لهو التكلف وما عليك أن لا تدري ما الأبّ[١]؟

ولأجل هذا وذاك منع الخليفة عمر ابن الخطّاب من تفسير كتاب الله، بل كان يعاقب من يتعاطى ذلك أشدّ العقوبة، ولقد ثبت هذا في حقّه بأسانيد صحاح باتفاق الجميع؛ منها..

ما أخرجه ابن أبي شيبة عن عامر قال: كتب رجلٌ مصحفاً وكتب عند كل آية تفسيرها، فدعا به عمر فقرضه بالمقراض[٢].

وأخرج الطبري عن عمر قال: جردوا القرآن وأقلوا الرواية عن محمد وأنا شريككم[٣].

وقد أخرجه الحاكم ونص على أنّه صحيح على شرط الشيخين[٤].

وأخرجه عبد الرزاق بسند آخر قال: عن معمر عن عاصم بن أبي النجود أنّ عمر بن الخطاب كان إذا بعث عماله شرط عليهم...، جردوا القرآن، وأقلّوا الرواية عن رسول الله، انطلقوا وأنا شريككم[٥].

كما وقد أخرجه ابن سعد بسند صحيح عن قرضة في طبقاته[٦].

ونشير إلى أنّ في ذيل الأحاديث المارّة كلّها زيادة مرت عليك وهي: أنّ قرضة لمّا قدم الكوفة سأله أهلها أن يحدثهم عن رسول الله، فقال لهم، نهانا عمر، وهو نص في أنّ المنهي عنه كل سنّة رسول الله، لا كثرتها.

وفي رواية قال عمر: إنّي كنت ذكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم، ثمّ تذكرت، فإذا ناس من أهل الكتاب قد كتبوا مع كتاب الله كتاباً ألبسوا عليه وتركوا

---

(١) فتح الباري ١٣: ٢٢٩.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٧: ١٨٠.

(٣) تاريخ الطبري ٣: ٢٧٣.

(٤) مستدرك الحاكم ١: ١٠٢.

(٥) مصنف عبد الرزاق ١١: ٣٢٥.

(٦) طبقات بان سعد ٦: ٧.

كتاب الله، وإني لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً[١].

أضف إلى ذلك فمذهب تجريد القرآن قد أُثر عن ابن مسعود أيضاً، وابن مسعود في المرحلة الأولى من حياته عمري الهوى على ما أنبأناك سابقاً، وفي هذا الشأن رويت عنه أخبارٌ صحيحةٌ بالاتفاق منها ما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد في قوله: عن مسروق أنّ ابن مسعود كان يكره التفسير في القرآن، رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح، وعن أبي الزعرا قال: قال عبد الله: جردوا القرآن لا تلبسوا به ما ليس منه [٢].

وأخرج بن أبي شيبة قال: حدثنا المحاربي عن الحسن بن عبد الله قال: قال عبد الله: جردوا القرآن[٣].

ثمّ إنّ هذا الأمر ممّا انتهجه الآخرون فيما بعد؛ فعلى سبيل المثال أخرج ابن أبي شيبة عن الفقيه المعروف أبي العالية قوله: جرّدوا القرآن[٤]، وبغض النظر عن ذلك فمذهب التجريد هذا له نفس آثار منع حديث رسول الله قرناً من الزمان؛ القذة حذو القذة..، وبعدُ فلا حاجة للتوضيح!!.

لباب القول: هو أنّ تفسير القرآن بالمأثورات النبوية كان محظوراً في عهد عمر؛ كما هو ظاهر حديث قرضة وغيره، كما أنّ سنّة رسول الله ممنوعة، ولقد عرفت أسباب ذلك، ونتيجة ما تقدم أنّ مثل صوافي الأمراء، ومذهب تجريد القرآن، مقطعان مهمّان من مقاطع آيديولوجية ترك السنّة، ولكنّهما مقنّعان بما عرفت من التبريرات؛ كالتكلف وغيره..

---

(١) تقييد العلم: ٥١.

(٢) مجمع الزوائد ٧: ١٥٨.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٣٨١.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٧: ١٩٩.

المبحث الثالث:

الإسرائيليات وآيديولوجية ترك السنة

الحقيقة التي لا مفر عنها هي أنّ كثيراً من الصحابة كانوا متأثرين بالفكر الإسرائيلي؛ فقد جزم الكتاني بذلك في قوله: وأَخْذُ كثير من علية الصحابة عن كعب الأحبار معروف[1]، وكذلك الذهبي في السير [2].

وكعب الأحبار قد عاصر الرسول ورآه وسمع منه، غير أنّه لا يصح أن يسمّى صحابياً؛ لأنّ شرط الصحبة الإسلام، وكعب لم يسلم إلا بعد وفاة النبي، فعلى هذا فهو ـ بحسب المصطلح ـ من التابعين؛ لأجل ذلك فرواياته عن النبي مرسلة وليست بمرفوعة، وهذا هو مقصود ابن حجر بقوله: إنّه روى عن النبي مرسلاً[3]، والمثير في الأمر أنّ بعض علماء هذه الأمة من صحابة رسول الله من السابقين ومن غيرهم رووا عنه كثيراً فأمعنوا؛ منهم ابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبو هريرة وابن عباس وابن الزبير ومعاوية وغيرهم.

وقد أجمع المسلمون أن كعباً لم يترك أنقاض يهوديته حتى بعد أن دخل الإسلام؛ وآية ذلك أنّ كثيراً من الأرقام التي هي مورد اتفاق الجميع أعلنت عن نزعته اليهودية بما لا يتوقف البلحث معها، وعبد الله بن سلام اليهودي هو الآخر رمز ساطع من رموز الفكر الإسرائيلي نحى هذا المنحى؛ ففي السيرة الحلبية: أنّ ابن سلام وغيره من متمسلمة أو متأسلمة اليهود استمروا على تعظيم السبت، وكراهة أكل لحم الإبل، وشرب ألبانها، فأنكر عليهم المسلمون ذلك، لكنّهم قالوا: إنّ التوارة كتاب الله فنعمل به أيضاً... [4]

---

(١) التراتيب الإدارية ٢: ٣٢٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣: ٤٨٩.

(٣) الإصابة ٥: ٣٢٣.

(٤) السيرة الحلبية ٢: ١١٥.

وكعب هو الآخر ما برح يتغنى بالتوارة المحرفة؛ فقد روى ابن شبة قال: حدثنا هوذة بن خليفة قال: حدثنا عوف، عن محمد ابن سيرين قال: ركب كعب الأحبار ومحمد بن أبي حذيفة في سفينة قبل الشام ـ زمن عثمان ـ في غزوة غزاها المسلمون، فقال محمد لكعب (على جهة الاستهزاء): كيف تجد نعت سفينتنا هذه في التوراة تجري غداً في البحر؟ فقال كعب: يا محمد لا تسخر بالتوراة، فإن التوراة كتاب الله[١].

وفي رواية أخرى: هي حق[٢].

ومصيبة المصائب أنّ الإمام الذهبي يرى أنّ كل نسخ التوراة محرفة إلاّ النسخة التي كانت بحوزة هذا اليهودي[٣]، في حين أنّ القرآن والنبي حكما فيما نعلم جميعاً على مجموع ما بين دفتي توراة مابعد الإسلام، وعلى كل ما عند اليهود، بالتحريف، لكن الذي دعا الذهبي لذلك، المزايدة على العقيدة، وحفظ ماء وجوه الصحابة الذين تركوا سنّة رسول الله وأمعنوا في نشر الإسرائيليات التي استقوها عن هذا اليهودي!!.

وثمّة أمر وهو أنّ كعب الأحبار وعبد الله بن سلام ومن على هذا المنوال؛ هم في الوقت الذي لم يخلصوا أنفسهم للإسلام وللرسول بشكل مرض، لم يخلصوا كذلك أنفسهم لآل بيت النبي؛ ولم يبايع جميعهم علياً على الخلافة، ولم يشهدوا معه شيئاً من حروبه، كما لا ريب في عثمانيتهم وأمويتهم؛ فكعب الأحبار مقدّمٌ عند خصوم علي..؛ حتى أنّ عمر بن الخطاب وعثمان ومعاوية وغيرهم لا يقطعون بشيء دونه في كثير من الأمور، وفي المقابل فأتباع أمير المؤمنين علي يكذبونه ولا يثقون به أبداً؛ ففيما ورد مثلاً أنّ حذيفة رضي الله عنه بلغه أنّ كعباً يقول: إنّ السماء تدور على قطب كالرحى، فقال: كذب كعب إنّ الله يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾[٤]..

كما قد صح أنّ الخليفة عثمان استفتى كعباً في بعض الشؤون المالية فأشار عليه بما ليس من الدين، ولكن عثمان قبل منه المشورة قبولاً حسناً، وكان أبو ذر رضي الله عنه حاضراً، فضربه بعصاه، ذاكراً له، أنّ فتواه فتوى يهودية وليست هي من الدين في شيء..

---

(١) تاريخ المدينة ٣: ١١١٧.

(٢) تاريخ المدينة ٣: ١١١٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣: ٤٩٤.

(٤) الإصابة ٥: ٣٢٤.

قال ابن شبة في تاريخ المدينة: دخل أبو ذر على عثمان وهو يقسم مال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بين ورثته وعنده كعب فأقبل عثمان رضي الله عنه فقال: يا أبا إسحاق ما تقول في رجل جمع هذا المال فكان يتصدق منه ويحمل في السبيل، ويصل الرحم؟ فقال: إنّي لأرجو له خيراً فغضب أبو ذر، ورفع عليه العصى وقال: وما يدريك يا ابن اليهودية، ليودنّ صاحب هذا المال يوم القيامة أن لو كان عقارب تلسع السويداء من قلبه[1].

وصنيع أبي ذر هذا سبب من الأسباب التي جعلت عثمان يعاديه وينفيه للربذة، وفي الجملة فهذه الأمور بنحو ما توقفنا على جادّة آيديولوجية ترك السنّة؛ إذ ليس من الصدفة في شيء أنّ خصوم علي متأثّرون بالثقافة اليهودية، والحديث في هذا طويل، لكن مقصودنا الأول هو أنّ..

أكاذيب اليهود تصبح حديثاً عن النبي بواسطة الصحابة

والأرقام على ذلك كثيرة يكفينا منها ما سنورده، وابتعاداً عن التطويل غير المجدي والتكرار غير النافع، سنكتفي بتعليقة ابن كثير في ذلك؛ فإنّ أحداً من أهل القبلة لم يخالفه في جملة ما سنذكره عنه، ولكن من الضروري إلفات النظر إلى أنّ الإسرائيليات باتت مصطلحاً هامّاً للمشتغلين بفنون الحديث النبوي، ولقد عرّفه الباحثون والمفكرون بتعاريف كثيرة كلّها متقاربة المعنى وإن اختلفت الصيغ..

وللأستاذ يوسف عبد الرحمن المرعشلي كلمة مناسبة للمقام يقول فيها: وأمّا الإسرائيليات فيمكن تعريفها: بأنّها الروايات المأخوذة عن اليهود والنصارى في أخبار أُممهم السابقة وقصص أنبيائهم، وإن كان الجانب اليهودي هو الذي اشتهر أمره، وغلب على الجانب النصراني بسبب أغلبية اليهود في ذلك الوقت واختلاطهم مع المسملين في بلادهم، ولقد نزل القرآن بموضوعات وردت في التوراة والإنجيل، كقصة آدم عليه السلام ونزوله إلى الأرض، وقصة موسى عليه السلام مع قومه اليهود، وقصة عيسى عليه السلام وأمّه مريم، كل ذلك ورد في القرآن الكريم موجزاً يقتصر على ذكر العظة والعبرة من

---

(١) تاريخ المدينة ٣: ١٠٣٦، وانظر مسند أحمد ١: ٦٣ ومروج الذهب ٢: ٣٤٠، حلية الأولياء ١:

قصصهم دون التعرض لتفاصيل قصصهم، وقد وجد المسلمون تفصيل هذا الإيجاز عند أهل الديانات السابقة بما لا يتعارض مع شريعتهم، فلجأوا إليهم، واقتبسوا منهم، دون تحر منهم لصحة هذه الأخبار؛ وقد أخبر الله تعالى في القرآن أنّ أهل الكتاب قد حرّفوا كتبهم فقال: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[1] وقال: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾[2]... [3].

أقول: وقوله: وقد وجد المسلمون تفصيل هذا الإيجاز عند أهل الديانات السابقة بما لا يتعارض مع شريعتهم..، خبط من القول؛ إذ كيف لا يتعارض مع شريعتهم مع أنّ النبي درّ عرق الغضب من جبينه المبارك لمجرد أنّ عمر جلب معه أحاديث يهودية أعجبته كما سيبان؟.

ثمّ إنّ كلامه على ما في بعضه من سلامة وجودة ينقض أوله آخره؛ فالعجيب أنّ المرسلي أثبت ـ بجدارة ـ خلال سرده للآيتين أنّ أحاديث اليهود وأهل الكتاب محرّفة عن عمد وقصد، فكيف لا يتعارض هذا مع شريعة المسلمين في المبدأ؟!!. وعلى أيّ حال سنسرد بعض الموارد الإسرائيلية التي أوردها ابن كثير في تفسيره، وفي تاريخه، للغرض الذي ذكرناه..؛ ولأول وهلة قد يظن الظانّ أنّها صادرة عن النبي ﷺ في حين أنّ منبعها اليهود، ومصانع التحريف، ودوافع المصلحة المتخاصمة مع الدين، ومع ما جاء به الوحي؛ لأجل ذلك فمن المهمّ أنْ نلقي بالعهدة في ذلك على الصحابة، حيث ألصقوها بالنبي ﷺ، بلا مسوغ من الدين، ولا برهان من رب العالمين..

المورد الأول

قال ابن كثير في تفسيره: وأمّا ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً[4] إلى النبي ﷺ: «**بعث الله جبرائيل إلى آدم وحوّاء، فأمرهما ببناء الكعبة،**

---

(١) النساء: ٤٦.

(٢) البقرة ٧٩.

(٣) مقدمة تفسير ابن كثير ١: ١٨ دار المعرفة طبع سنة ١٤١٢ للهجرة المباركة.

(٤) المرفوع: هو المسند المتصل إلى رسول الله.

فبناه آدم ثم أمر بالطواف به وقيل له: أنت أول النّاس وهذا أول بيت وضع للناس» فإنّه كما ترى من مفردات ابن لهيعة وهو ضعيف، والأشبه والله أعلم أن يكون هذا موقوفاً على عبد الله بن عمرو، ويكون من الزاملتين اللتين أصابهما يوم اليرموك من كلام أهل الكتاب[١].

أقول: مرّ عليك أنّ العجاج الخطيب نقل عن بشر المريسي أنّ عبد الله بن عمرو بن العاص كان يروي الزاملتين عن النبي ويقال له لا تحدثنا عن الزاملتين[٢]، وقد علّق العجاج على ذلك بقوله: وهذه الدعوى باطلة، فقد ثبت أنّ ابن عمرو كان أميناً في نقله وروايته، لا يحيل ما روي عن أهل الكتاب على النبي، كما ولا يحيل ما روي عن النبي على أهل الكتاب[٣].

أقول: واضح أنّ قول ابن كثير: والأشبه والله أعلم أن يكون هذا موقوفاً على عبد الله بن عمرو ويكون من الزاملتين...، لدليلٌ دامغ لدعوى عجاج الخطيب، ونحن نسأل العجاج وأمثاله عمّا هو أولى الأقوال بالاتباع..، فهل ما زعمه هو بلا تحقيق ولا دراية، أم ما قاله سلفه الإمام ابن كثير؟!!.

ومن ثم فهو دليل صارخ على أنّ هذا الصحابي لا يرى حرجاً بنسبة اليهوديات وكلام أهل الكتاب إلى رسول الله تقوّلاً، ولا ندري كيف نلائم ويلائم ابن كثير بين ما جعله الأشبه وبين قول النبي ﷺ: «**من كذب عليّ متعمداً فهو من أهل النار**» [٤]؟؟؟!!!.

أضف إلى ذلك أنّ عبد الله بن لهيعة (قاضي مصر) ليس ضعيفاً باتفاق، إذ في الوقت الذي ضعفه البعض، نص آخرون من جهابذة الفن على أنّه معتمد الرواية بل هو إمام فيها، ومن هؤلاء الإمام يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وابن وهب وسفيان الثوري وغيرهم؛ حيث حكموا بضبطه وإتقانه، مضافاً إلى أنّه ممّن احتج به أصحاب السنن كالنسائي والترمذي وابن ماجة وأبو داود بل قد أخرج له البخاري ومسلم أيضاً في صحيحيهما، بل إنّ الثاني منهما قد احتج به، فراجع ترجمته لتتحقق

---

(١) تفسير ابن كثير ١: ٣٩١.

(٢) السنة قبل التدوين: ٣٥١.

(٣) السنة قبل التدوين: ٣٥١.

(٤) صحيح البخاري ٢: ٨١. وهو من الأحاديث المواترة أيضاً.

من ذلك؛ وعلى هذا فالألصق بقواعد المصطلح أن يقال في حق ابن لهيعة: ثقة ضُعِّفْ لا أنّه ضعيف، وليس هذا بالذي يغيب على ابن كثير، لكن المحاولات التي لا تنقطع لرفع اللوم عن قداسة الصحابة بلا مشروعية هي ـ فيما يبدو ـ من أسمى الأهداف!.

المورد الثاني

قال ابن كثير في تفسيره: ...عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال النبي ﷺ: **«إذا طلعت الشمس من مغربها خرّ إبليس ساجداً ينادي ويجهر: إلهي مرني أن أسجد لمن شئت، فيجتمع إليه زبانيته فيقولون كلهم: ما هذا التضرع؟ فيقول: إنّما سألت ربي أن ينظرني إلى الوقت المعلوم، وهذا الوقت المعلوم ثمّ تخرج دابّة الأرض من صدع الصفا، فأول خطوة تضعها بأنطاكيا فتأتي إبليس فتلطمه»**.

ثم قال ابن كثير: ولعلّه من الزاملتين اللتين أصابهما عبد الله بن عمرو يوم اليرموك فأمّا رفعه (= نسبته إلى رسول الله) فمنكر[1].

أقول: وهو واضح في المقصود، ويبدو أنّ العجاج الخطيب ألفّ كتابه السنّة قبل التدوين ولّما يطالع تفسير ابن كثير!!!.

المورد الثالث

قال ابن كثير: وروي بإسناد متصل عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله يقول حين خرجنا معه إلى الطائف فمررنا بقبر: **«هذا قبر أبي رغال وهو أبو ثقيف وكان من ثمود وكان بهذا الحرم فدفع عنه، فلمّا خرج أصابته النقمة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه وآية ذلك أنّه دفن معه غصن من ذهب إن أنتم نبشتم عنه أصبتموه»** فابتدره الناس فاستخرجوا منه الغصن.

قال ابن كثير: يخشى أن يكون وهم في رفع هذا الحديث، وإنّما يكون من كلام عبد الله بن عمرو بن العاص الذي أخذه من الزاملتين، وقال شيخنا أبو الحجاج: (شيخ ابن كثير) بعد أن عرضت عليه ذلك: وهذا محتمل والله أعلم[2].

المورد الرابع

وخرّج ابن كثير حديثاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص بسند صحيح أنّه قال:

---

(١) تفسير ابن كثير ٢: ٢٠١.

(٢) تفسير ابن كثير ٢: ٢٣٩.

يهبط الله عزوجل حين يهبط وبينه وبين خلقه سبعون ألف حجاب منها النور والظلمة، فيضرب الماء في تلك الظلمة صوتاً له القلوب.

قال ابن كثير: وهذا موقوف على عبد الله بن عمرو من كلامه، ولعلّه من الزاملتين[١].

أقول: لم ينسب عبد الله هذا الحديث إلى الرسول، فهو موقوف عليه، غير أنّه يؤاخذ أشدّ المؤاخذة في عدم ذكره لمأخذ الحديث، وسبب ذلك أنّ الناس ينظرون إلى عبد الله بن عمرو أميناً على الإسلام وعلى السنّة، وكونه يحدث عن الزاملتين من دون أن يصرح بأنّه يغترف منهما تدليس وإيهام وتعمية، والمسلم بمجرد أن يسمع عن عبد الله ما هو من قبيل هذه اليهوديات ينسبه إلى الإسلام والرسول من دون أدنى تأمل، كما هي طبيعة العوام الساذجة، بل غير العوام!!!. على أنّنا لا نشك في أنّ فرية هبوط الله ونزوله إلى الأرض عقيدة يهودية محضة، كما ألمح ابن كثير بل غيره ممّن نصّوا على ذلك.

المورد الخامس

قال ابن كثير روي عن ابن عباس أنّه قال في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[٢] قال: سبع أرضين في كل أرض نبي كنبيكم، وآدم كآدمكم، ونوح كنوحكم وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى، ولم يذكر لموسى مثيلاً.

وقد علق ابن كثير على ذلك بقوله: هو محمول على أنّ ابن عباس أخذه من الإسرائيليات[٣].

أنت ترى أنّ المفسرين ـ كابن كثير ـ لو لم يخبرونا بأنّ مثل هذه الترهات هي إسرائيليات لما تردد جمهور البشرية في نسبتها إلى النبي، خاصّة وأنّ سنده إلى الصحابي صحيح حسب الصناعة باتفاق، وقد صرح البيهقي بذلك بقوله: صحيح ولكن منكر المتن[٤]، وقال السيوطي: وهذا من البيهقي في غاية الحسن فلا يلزم من صحة الإسناد

---

(١) تفسير ابن كثير ٣: ٣٢٨.

(٢) الطلاق: ١٢.

(٣) البداية والنهاية ١: ٢٢.

(٤) حكاه عنه ابن حجر في الفتح ٦: ٢٠٩، والمناوي في فيض القدير ٣: ٤٨٢.

صحة المتن[١].

أضف إلى ذلك فالرواية وإن كانت موقوفة على ابن عباس إلاّ أنّ أغلب الناس ممّن لا حظّ له في علوم التفسير والحديث والعقيدة لا يتردد بنسبتها إلى النبي حينما يجدها في مصادر التفسير المعتمدة أو مصادر السنّة النبوية المعتمدة أيضاً، وهذه ـ كما أخبرناك ـ هي المشكلة..

وقد تقول: إنّ ابن عبّاس ليس من خصوم علي، فكيف ينتهج منهج الإسرائيليات، مع أنّ هذا ـ بحسب الفرض ـ هو منهج الخصوم؟!.

قلنا: المبدأ العام في رواية الإسرائيليات لخصوم علي فهم من أكثر فيها إلى ما هو أبعد من حدّ الإسراف، وهذا يكفي لتحقيق مصداقية ما افترضناه، أضف إلى ذلك فابن عبّاس ليس معصوماً من الزلل ونتوقع منه ومن كثيرٍ من أهل الطريقة المحمودة أن يزلّوا مثل هذا الزلل، بل ما هو أكبر من ذلك، ولكن مِن دون أن يكون مثل ذلك مبدأً لهم في قرائة الدين كما لخصوم علي، ولقد تقدم عليك في فصول سابقةٍ أنّ مرويات ابن عبّاس وما شاكله وإن كان الأصل فيها القبول، إلاّ أنّها محكومة بمعايير خمسة أو ستّة فتذكرها، وتذكر أيضاً أنّ كثيراً من محبّي علي وقع ـ بلا إرادة ـ أسيراً لطريقة التفكير الأخرى!.

المورد السادس

وأخرج ابن كثير في البداية والنهاية قال: وقد ذكر السدي عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس..؛ وعن مرّة عن ابن مسعود وعن ناس من أصحاب رسول الله قالوا: فبعث الله جبرائيل في الأرض ليأتيه بطين منها فقالت الأرض أعوذ بالله منك....

وقد علق عليه ابن كثير بقوله: ولبعض هذا الحديث شاهد من الأحاديث، وإن كان كثير منه متلقّى من الإسرائيليات[٢].

أقول: ومعنى كلام ابن كثير أنّ بعض النصوص عبارة عن خليط بين ما يمكن إلصاقه بالنبي ﷺ وبين ما لا يمكن إلصاقه به من المتقول عليه، وهذا حين يحلو

---

(١) حكاه عن السيوطي العجلوني في كشف الخفاء ١: ١١٣.

(٢) البداية والنهاية ١: ٩٦.

للصحابة أن يفعلوا وأن لا يفعلوا.

المورد السابع

روى أحمد بسنده عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال: « **لما ولدت حواء طاف بها إبليس وكان لا يعيش لها ولد» فقال لها: سميه عبد الحارث فإنّه يعيش فعاش وكان** ذلك من وحي الشيطان وأمره[١].

وقد علق عليه الإمام الترمذي بقوله: حسن غريب[٢]. كما وقد علق عليه الحاكم بقوله: صحيح الإسناد ولم يخرجاه[٣].

ومع ذلك فقد قال ابن كثير: والظاهر أنّه تلقاه من الإسرائيليات، والظاهر أنّ هذا متلقّى عن كعب الأحبار، فالمظنون بل المقطوع به إنّ رفعه إلى النبي خطأ[٤].

أقول: المقصود من الرفع إلى النبي، إلصاقه به ونسبته إليه، وهو على ما عرفت عين التقول عليه.

المورد الثامن

وروي عن ابن عباس بأسانيد عن النبي حديثاً طويلٌ جدٌّ في قصة هاجر وإسماعيل عليهما السلام وبئر زمزم لا حاجة لسردها بطولها، مشحون بالنّكارة، وسمين بالغرابة، الأمر الذي حدى بابن كثير ليقول: وهذا الحديث من كلام ابن عباس..، وموشح برفع بعضه عن رسول الله، وفي بعضه غرابة، وكأنّه ممّا تلقاه ابن عباس عن الإسرائيليات[٥]، وقال أيضاً: وكأنّ بعض هذا السياق متلقّى من الإسرائيليات، ومطرز بشيء من المرفوعات[٦]. والمقصود واضح.

المورد التاسع

روى مسلم عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال:

---

(١) مسند أحمد ٥: ١١.

(٢) سنن الترمذي٤: ٣٣٢.

(٣) مستدرك الحاكم٢: ٥٤٥.

(٤) البداية والنهاية ١: ١٠٨.

(٥) البداية والنهاية ١: ١٨٠.

(٦) البداية والنهاية ١: ١٨١.

« خلق الله عزوجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبثّ فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل» [١].

وقد علق عليه ابن كثير بقوله: وهذا الحديث من غرائب صحيح مسلم وقد تكلم فيه علي بن المديني والبخاري وغير واحد من الحفاظ وجعلوه من كلام كعب وأنّ أبا هريرة سمعه من كعب (=الأحبار) [٢].

أقول: يلازم الجزم بأنّه من كلام كعب أنّ أبا هريرة كاذب على رسول الله.

المورد العاشر

روى الإمام عن نافع مولى عبد الله بن عمر، عن عبد الله عمر أنّه سمع النبي صلى الله عليه وآله يقول: «إنّ آدم صلّى الله عليه وسلم لمّا أهبطه الله تعالى إلى الأرض قالت الملائكة: أي رب نحن أطوع لك من بني آدم، قال الله تعالى للملائكة: هلمّوا ملكين من الملائكة حتى يهبط بهما إلى الأرض فننظر كيف يعملان، قالوا: ربنا! هاروت وماروت، فهبطا إلى الأرض ومثلت لهما الزهرة امرأة من أحسن البشر، فجائتهما فسألاها نفسها، فقالت: لا والله حتى تتكلما بهذه الكلمة من الإشراك، فقالا: والله لا نشرك بالله أبداً، فذهبت ثمّ رجعت بصبي تحمله فسألاها نفسها، قالت: لا والله حتى تقتلا هذا الصبي، فقالا: والله لا نقتله أبداً، فذهبت ثمّ رجعت بقدح خمر فسألاها نفسها، قالت: لا والله حتى تشربا هذا الخمر، فشربا فسكرا، فوقعا عليها، وقتلا الصبي، فلمّا أفاقا قالت المرأة: والله ما تركتما شيئاً ممّا أبيتماه عليّ إلاّ قد فعلتماه حين سكرتما، فخُيّرا بين عذاب الدنيا والآخرة فاختارا عذاب الدنيا» [٣].

وقد علّق ابن كثير عليه في البداية والنهاية بقوله: وروى الإمام أحمد حديثاً مرفوعاً عن ابن عمر وصححه ابن حبّان في تقاسيمه، وفي صحته عندي نظر، والأشبه أنّه موقوف على عبدالله بن عمر، ويكون ممّا تلقّاه عن كعب الأخبار [٤]، كما

---

(١) صحيح مسلم ٨: ١٢٧.

(٢) تفسير ابن كثير ١: ٧٢.

(٣) مسند أحمد ٢: ١٣٤.

(٤) البداية والنهاية ١: ٥١.

قد علق عليه في تفسيره قائلاً: والأقرب أنّه من رواية ابن عمر عن كعب الأحبار لا عن النبي[١].

أقول: ولازم ذلك كذب عبد الله بن عمر على النبي وتقوله عليه.

المورد الحادي عشر

روى المحدثون بأسانيد صحيحة عن قتادة، قال ـ واللفظ لابن ماجة ـ : حدثنا أبو رافع عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إنّ يأجوج ومأجوج يحفرون كل يوم، حتى إذا كادوا يرون شعاع الشمس، قال الذي عليهم: ارجعوا فسنحفره غداً، فيعيده الله أشد ما كان حتى إذا بلغت مدتهم، وأراد الله أن يبعثهم على الناس، حفروا، حتى إذا كادوا يرون شعاع الشمس، قال الذي عليهم: ارجعوا فستحفرونه غداً إن شاء الله تعالى واستثنوا، فيعودون إليه، وهو كهيئته حين تركوه، فيحفرونه، ويخرجون على الناس فينشفون الماء ويتحصن الناس منهم في حصونهم فيرمون بسهامهم إلى السماء، فترجع وعليها كهيئة الدم، فيقولون: قهرنا أهل الأرض، وعلونا أهل السماء، فيبعث الله نَغَفاً (=نوع من الدود) في أقفائهم فيقتلهم بها؛ والذي نفسي بيده إنّ دواب الأرض لتسمن وتشكر شكراً من لحومهم**»[٢].

علق عليه ابن كثير في تفسيره بقوله: إسناده جيد قوي، ولكن متنه في رفعه نكارة، ولعل أبا هريرة تلقاه من كعب؛ فإنّه كان كثيراً ما يجالسه[٣]، وفي البداية والنهاية قال: هو مأخوذ عن كعب الأحبار كما قاله بعضهم[٤].

أقول: وقول ابن كثير: إسناده جيد وقوي ليس كما ينبغي بل هو صحيح بحسب الصناعة، كما في زوائد سنن ابن ماجة[٥]، بل هو صحيح على شرط الشيخين كما جزم الحاكم والذهبي[٦].

---

(١) تفسير ابن كثير ١: ١٤٣.

(٢) سنن ابن ماجة ٢: ١٣٦٤، وانظر مسند أحمد ٢: ٥١٠.

(٣) تفسير ابن كثير ٢: ١١١.

(٤) البداية والنهاية ٢: ١٣٣.

(٥) سنن ابن ماجة ٢: ١٣٦٤.

(٦) مستدرك الحاكم ٤: ٤٨٨، تلخيص المستدرك ٤: ٤٨٨.

المورد الثاني عشر

روى الطبراني قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عرس المصري، حدثنا وهب الله بن رزق أبو هريرة، حدثنا بشر بن بكر، حدثنا الأوزاعي، حدثني عطاء عن عبد الله بن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إنّ لله ملكاً لو قيل له التقم السماوات السبع والأرضين بلقمة لفعل، تسبيحه سبحانك حيث كنت**»[١].

وقد علق عليه ابن كثير بقوله: في رفعه نظر وقد يكون موقوفاً ويكون ممّا تلقاه من الإسرائيليات[٢].

المورد الثالث عشر

وقال ابن كثير: وقد روى الحافظ ابن مردويه من طريقين عن إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن يحيى عن مسعر عن عطية عن أبي سعيد (=الخدري) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إنّ عيسى بن مريم عليه السلام أسلمته أمه إلى الكتاب ليعلمه فقال له المعلم: اكتب فقال: ما أكتب؟ قال: بسم الله، قال له عيسى: وما بسم الله؟ قال المعلم: ما أدري؟ قال له عيسى: الباء بهاء الله، والسين سناؤه، والميم مملكته، والله إله الآلهة، والرحمن رحمن الدنيا والآخرة، والرحيم رحيم الآخرة**» وقد رواه ابن جرير من حديث إبراهيم بن العلاء الملقب بابن زبريق عن إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن يحيى عن ابن أبي مليكة عمن حدثه عن ابن مسعود ومسعر عن عطية عن أبي سعيد. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره، وهذا غريب جداً، وقد يكون صحيحا إلى من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد يكون من الإسرائيليات لا من المرفوعات والله أعلم[٣].

أقول: والموارد من هذا القبيل كثيرة جدّاً في مصادر أهل السنّة، حيث جزم أساطينهم كما رأيت بأنّها وإن صحت بحسب السند على الظاهر، لكنّها لا تصح عن النبي صلى الله عليه وآله على الحقيقة، فهي إنّما تصح عن اليهود وكعب الأحبار ليس غير؛ ففضلاً عن أنّ العقل يأبى الانصياع إليها جملة وتفصيلاً، هي أيضاً لا شاهد لها من شرعنا المقدس.

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ١١: ١٥٦.

(٢) تفسير ابن كثير ٤: ٤٩٦.

(٣) تفسير ابن كثير ١: ١٩.

ولا ريب في أنّ كعباً أحد الكاذبين على رسول الله، وبغض النظر عن التفصيل يكفينا ما ذكره ابن كثير بقوله: وقال ابن لهيعة: حدثني سالم بن غيلان عن سعيد بن أبي هلال أن معاوية بن أبي سفيان قال لكعب الأحبار: أنت تقول: إنّ ذا القرنين كان يربط خيله بالثريا؟ فقال له كعب: إن كنت قلت ذلك فإن الله قال ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ وهذا الذي أنكره معاوية على كعب الأحبار هو الصواب، والحق مع معاوية في ذلك الإنكار؛ فإنّ معاوية كان يقول عن كعب: إنْ كنّا لنبلو عليه الكذب..، وذكر أيضاً الإسرائيليات بقوله: غالبها مبدل مصحف محرف مختلق، ولا حاجة لنا مع خبر الله تعالى ورسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شيء منها بالكلّية؛ فإنّه دخل منها على الناس شر كثير وفساد عريض[1].

أقول: فلماذا لم يرم باللوم جهبذ الأمّة ابن كثير على الصحابة العدول وهم يتقولون على رسول الله ما لم يقله؟ أليست صناعة التقول كذب على الرسول أم ماذا؟!!!. فلماذا لم يرم باللوم عليهم وقد سفّه عقولهم واستهزأ بهم وتلعب بعقيدتهم حثالة اليهود هذا؟. ولماذا لم يرم باللوم عليهم وهم لم يعبأوا بقول الرسول: «**من كذب علي متعمداً فليتبوء مقعده من النار**».

والأدهى من ذلك إنّ علماء الأمّة كابن كثير فتحوا لنا ـ وبحق ـ باباً من التشكيك في كل مرويات هؤلاء الكلّهم العدول عن رسول الله ﷺ، لا يوصدها الموصد بسهولة، بل إنّ التشكيك سارٍ في بقية المرويات الآحاد لهؤلاء الكعبويين سراية النار في الهشيم..

أمّا الروايات النبوية المتواترة والتي تكاد، فلا ريب عندنا نحن المسلمون شيعة وسنّة بصدورها عن أشرف الخلق محمد، ولكن المصيبة العظمى في تلك المرويات الآحاد الصحيحة أو التي لم يشك أحد بصحتها بحسب الصناعة؛ أي تلك المتقوّلة على النبي والتي هي كثيرة للغاية؟؟؟!!!.

هنا تتجلى فائدة نظرية التقسيم، إذ ليس المطلوب من النبوة بيان الشرع فحسب، فعلى النبي ﷺ أن ينقذنا من هذه الورطة وما يماثلها؛ فلهذا ولمثله أصرّت النبوة على أن يتواتر عنها: « **كتاب الله وعترتي لن يفترقا حتى يردا**

---

(١) تفسير ابن كثير ٣: ١٠٦.

عليّ الحوض» وغيره من المتواتر، فآل البيت هم المقياس إذن؛ لأنّ ابن كثير وغيره أثبتوا لنا خلال ما تقدم ـ وبمنتهى الجدارة ـ أنّ معايير الصحّة والضعف، في كلّ الفروض، لا تغني شيئاً..

هذا، وهناك شيء آخر، وهو أنّ مجاميع الحديث الشيعيّة لم تسلم هي الأخرى من رواية الإسرائيليّات، لكن الخطب في هذه المجاميع سهل يسير، فالشيعة لا تعتقد بصحّة كل ما تنقل عن النبي وأهل بيت العصمة في كتبها، وأكثر من ذلك وهو أنّ ما وجد من الإسرائيليات في تلك المجاميع لا يصحّ سنده بل لا يعتبر بحال، يضاف إلى ذلك فليس هناك من كبار رواة الشيعة من كان تلميذاً ليهودي كما هو حال كبار الصحابة من مثل من ذكرناهم.

مبادىء تعاطي الإسرائيليات

هناك تساؤل مهم وخطير؛ فإذا كانت درة عمر تخفق على رؤوس الصحابة الكلّهم عدول، صاعدة نازلة بلا هوادة لمنعهم من الرواية عن رسول الله، فكيف وأين ومتى تسنّى لهؤلاء الكلّهم العدول أن يتقولوا عن رسول الله؟؟ فهل رووا وتقولوا على رسول الله ﷺ بعد ممات عمر أم ماذا؟؟ وهل يمكن التصديق بأن يخالف الكلهم عدول سنّة عمر بن الخطاب في المنع من الرواية حتّى بعد مماته، ويجسروا على الرواية، مع أنّ الإتجاه الإسلامي العام كان عمري الهوى؟؟ أم أنّ هناك فرقاً في سياسة الدولة بين الإسرائيليات فيجوز تداولها ونشرها، وبين غيرها، فلا يجوز تداولها؟؟؟.

ولا تقل لي: بأنّ مثل أبي هريرة ذكر بأنّه لم يكن ليحدّث في عهد عمر بما حدث به بعد موته؟ فهذا صحيح، لكن الأمر لا يقف على أبي هريرة وحده، فعدد الكلّهم عدول ممّن تقول على النبيّ الإسرائيليات طائفة من الصحابة، كما نص ابن كثير آنفاً؟ فهل من المعقول أنّ كل هؤلاء خالفوا سيرة عمر بهذه البساطة؟.

لقد مرّ عليك سابقاً أنّ كل الحكّام من خصوم أمير المؤمنين علي أصرّوا على منع تداول الرواية النبوية التي لم يسمع أو لم يسمح بها في عهد عمر تطبيقاً لشعار حسبنا كتاب الله، ولكنّي أتحدى الجميع أن يأتوني برواية واحدة صحيحة أو ضعيفة عن هذا الخط تعلن المنع من رواية الأسرائيليات..، بلى، روي عن عمر بسند صحيح أنّه قال

لكعب الأخبار: لتتركنّ الأحاديث أو لألحقنّك بأرض القردة[١]. ولكن هذا النص زاد في الطين بلة، ولو لم يرو لكان أسلم لموقف الخليفة!! وما أشبه هذا بما ثبت عنه أنّه منع من العمل بالرأي في دين الله، في حين ـ تواتر عنه ـ أنّه أول من أسس له مدرسة، وأول من شرّع، من خلاله، تحت مظلة المصالح والمفاسد، الابتداع في الدين، ولا أخالك نسيت قوله: نعمت البدعة هذه..؛ إنّ عمر في الوقت الذي منع كعباً من الحديث، خلال النص الآنف، تواتر عنه، بشكل لافت للنظر، اللجوء إلى مقررات الإسرائيلية في كثير من الشؤون، وإليك بعض النصوص الصحيحة والمعتبرة في ذلك..

قال ابن شبة في تاريخ المدينة: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه، عن صالح بن كيسان قال: قال ابن شهاب الزهري: بلغنا أنّ أهل الكتاب كانوا أول من قال لعمر: الفاروق، وكان المسلمون يؤثرون ذلك من قولهم، ولم يبلغنا أنّ رسول الله ﷺ ذكر من ذلك شيئاً، ولم يبلغنا أنّ ابن عمر قال ذلك إلاّ لعمر[٢]....

أقول: وقد مر عليك أنّ أهل الكتاب هم اليهود؛ إذ لا يوجد في المدينة غيرهم، ولكن أين هي درة عمر، ولماذا لم ترفع؟!!!

وفي تاريخ الطبري ـ ما معناه ـ أنّ كعباً تنبّأ بمقتل عمر قائلاً له: يا أمير المؤمنين اعهد، فإنّك ميت في ثلاثة أيام. قال عمر: وما يدريك؟؟ قال: أجده في كتاب الله عزوجل التوراة. قال عمر: آلله إنّك لتجد عمر بن الخطاب في التوراة قال: اللهم لا، ولكنّي أجد صفتك وحليتك، وأنّه قد فنى أجلك[٣].

أقول: لاحظ كعباً يصف التوراة بكتاب الله من دون أن يعترض عمر.

وروى ابن شبة قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن رجاء قالا: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون قال: دخل عليه (=عمر) كعب الاحبار فقال: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ قد أنبأتك أنّك شهيد فقلت: من أين لي بالشهادة وأنا في جزيرة العرب[٤]؟.

---

(١) تاريخ أبي زرعة: ٢٧٠ / ١٤٧٥. دار الكتب العلمية.

(٢) تاريخ المدينة ٢: ٦٦٢.

(٣) تاريخ الطبري٣: ٢٦٤.

(٤) تاريخ المدينة ٣: ٩١٧، طبقات ابن سعد ٣: ٣٤٢.

أقول: فأين درة عمر، ولماذا لم يضرب بها كعباً؟!

وروى أيضاً عن عبد الله بن شقيق، عن أقرع مؤذن عمر قال: بعثني عمر رضي الله عنه إلى الأسقف فدعوته فجعلت أظلهما من الشمس، فقال عمر رضي الله عنه: يا أسقف، هل تجدنا في الكتب؟!! قال: نعم، قال: فكيف تجدني؟!! قال: أجدك قرناً، قال: فرفع عليه الدرة وقال: وعلى قرني مه؟ قال: قرناً حديداً أميناً شديداً، قال: فكيف تجد الذي بعدي؟ قال: خليفةً صالحاً غير أنّه يؤثر قرابته، قال: يرحم الله عثمان، يرحم الله عثمان ـ ثلاثا ـ قال: فكيف تجد الذي بعده؟ قال: أجد حداً حديداً، فوضع عمر رضي الله عنه يده على رأسه وقال: وازفراه، وازفراه، وازفراه. فقال: يا أمير المؤمنين إنّه خليفة صالح ولكن يستخلف حين يستخلف والسيف مسلول والدم مهراق[1].

وقال الزمخشري: أتى كعبُ الأحبار عمرَ بن الخطاب بكتاب، قد تشرّمت نواحيه، فيه التوراة، فاستأذنه أن يقرأه، فقال له: إنْ كنت تعلم أنّ فيه التوراة التي أنزلها الله على موسى بطور سينا فاقرأها آناء الليل والنهار[2].

وقال كعب الأحبار لعمر بن الخطاب: إنّا لنجد: ويل لملك الأرض من ملك السماء. فقال عمر: إلاّ من حاسب نفسه، فقال كعب: والذي نفسي بيده إنّها في التوراة لتابعتها، فكبّر عمر ثمّ خرّ ساجداً[3].

أقول: فأين هي الدرة؟ ولماذا يمنع الخليفة عمر من سنّة رسول الله، ويستمع لكلام اليهود وأهل الكتاب على أنّها وحي منزل؟ ولماذا يحب أن تفشو وتنتشر؟ ولماذا يكره ـ في المقابل ـ أن يكون الحديث عن رسول الله ظاهراً؟ ولماذا يخر ساجداً لبشارات التحريف اليهودي؟!! لعلنا لا نغالي إذا افترضنا أنّ الخليفة عمر كان لا يرى بأساً بالاستماع لحديث اليهود، وإذا كان الأمر كذلك فالصحابة والرعية والناس على دينه بالضرورة..

قال ابن كثير في هذا الشأن: إنّ كعباً لمّا أسلم في زمن عمر كان يتحدث بين يدي عمر بن الخطاب بأشياء من علوم أهل الكتاب، فيستمع له عمر تأليفاً له، وتعجباً ممّا

---

(١) تاريخ المدينة ٣: ١٠٧٨.

(٢) الفائق للزمخشري٢: ١٩٤.

(٣) كنز العمّال١٢: ٥٧٥.

عنه ممّا يوافق كثير منه الحق الذي ورد به الشرع المطهّر، فاستجاز كثير من الناس نقل ما يورده كعب الأحبار لهذا[1].

أقول: لاحظ جزم ابن كثير في أنّ من تعاطى الاسرائيليات من المسلمين إنّما استجاز ذلك اتّباعاً لسنّة عمر..، أمّا تعجّب عمر فهو أمر لم يرضه الرسول منه. وقد كان هذا قبل أن يختار الله النبي ﷺ، فالتعجب إذن هو الذي سوّغ لعمر نشر الإسرائيليات، لكن مثل هذا التعجّب عصيان واضح للنبي ﷺ، وفي ذلك بعض النصوص المعتبرة..

الرسول يقف بوجه الإسرائيليات

أصل ذلك في القرآن في قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[2] وقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾[3] والآيات كثيرة يعرفها كل مسلم..، وفيما عدا هذه الآيات الكثيرة قال السيوطي في الدر المنثور: أخرج ابن الضريس عن الحسن أن عمر بن الخطاب قال يا رسول الله إن أهل الكتاب (اليهود) يحدثونا بأحاديث قد أخذت بقلوبنا وقد هممنا أن نكتبها..

فقال ﷺ: «**يا ابن الخطاب أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى، أما والذي نفس محمد بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقيه، ولكني أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الحديث اختصاراً**»[4].

وقال النووي في هذا الصدد: غضب النبي ﷺ حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة، وقال: «**أفي شك أنت يا ابن الخطاب**»؟. وفي رواية: «**أمتهوكون أنتم لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي**». وفي رواية: «**ألم آت بها بيضاء نقية**»؟. وفي

---

(١) تاريخ ابن كثير ١: ١٩.

(٢) النساء: ٤٦.

(٣) البقرة ٧٩.

(٤) الدر المنثور ٥: ١٤٨.

رواية: «**لو كان موسى حياً ما وسعه إلاّ اتباعي**» فلولا أنّ ذلك معصية ما غضب صلى الله عليه منه...[١].

التهوك: هو التهور على ما في الفائق[٢]، والحديث صحيح فيما يلوح من طريقة النووي في الاستدلال؛ فقد أرسله إرسال المسلمات، يضاف إلى ذلك أنّ ابن أبي الحديد نصّ بأنّه من الأخبار الصحيحة غير المقدوح فيها[٣]، وقد علق الألباني على هذا الحديث بملاحظة مجموع شواهده قائلاً: فهو على أقل تقدير حديث حسن[٤].

هذا، وقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة بلفظ: أنّ عمر بن الخطاب مرّ برجل يقرأ كتاباً سمعه ساعة فاستحسنه فقال الرجل: أتكتب من هذا الكتاب؟. فقال عمر: نعم، فاشترى أديماً لنفسه ثم جاء به إليه، فنسخه في بطنه وظهره، ثم أتى به النبي فجعل يقرؤه عليه، وجعل وجه رسول الله يتلون، فضرب رجل من الأنصار بيده على الكتاب، وقال: ثكلتك أمك يا ابن الخطاب ألا ترى إلى وجه رسول الله منذ اليوم، وأنت تقرأ هذا الكتاب!. فقال الرسول عند ذلك ﷺ: «**إنما بعثت فاتحاً وخاتماً، وأعطيت جوامع الكلم، وفواتحه، واختصر لي الحديث اختصاراً، فلا يهلكنكم المتهوكون**»[٥].

كما رواه (=عبد الرزاق) عن الثوري عن جابر عن الشعبي عن عبد الله بن ثابت قال: جاء عمر بن الخطاب على النبي فقال: يا رسول الله، إني مررت بأخ لي من بني قريضة وكتب لي جوامع من التوراة، أفلا أعرضها عليك؟ فتغير وجه رسول الله. فقال عبد الله بن ثابت الأنصاري: مسخ الله عقلك يا عمر ألا ترى ما بوجه رسول

---

(١) المجموع ١٥: ٣٢٨، وانظر المصادر التالية: الفائق في غريب الحديث ٣: ٤١١، شرح نهج البلاغة ٩: ٢٨٦، العين للفراهيدي ٤: ٦٥، غريب الحديث لابن سلام ٣: ٢٨، النهاية الأثيرية ٥: ٢٨٢، لسان العرب ١٠: ٥٠٨، مختار الصحاح محمد عبد القادر: ٣٥٩، تاج العروس ٧: ١٩٧.

(٢) الفائق في غريب الحديث ٣: ٤١١.

(٣) شرح نهج البلاغة ٩: ٢٨٦.

(٤) إرواء الغليل ٦: ٣٨.

(٥) مصنف عبد الرزاق ٦: ١١٣، وأنظر مصنف ابن أبي شيبة ٧: ٤٤٠، والجامع الصغير للسيوطي ١: ٢٩٣، فيض القدير للمناوي ٢: ٧٢٠.

الله؟. فقال عمر: رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً. فقال: «**والذي نفس محمد بيده لو أصبح فيكم موسى ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم، أنتم حظي من الأمم وأنا حظكم من النبيين**»[١].

وروى عبد الرزاق بطريق رجاله ثقات عن حفصة (بنت عمر) زوج الرسول كالمروي عن عمر آنفاً؛ فقد قال: أخبرنا معمر عن الزهري أنّ حفصة زوج النبي جاءت إلى النبي بكتاب من قصص يوسف في كتف فجعلت تقرأ عليه والنبي يتلون وجهه..، فقال ﷺ: «**والذي نفسي بيده لو أتاكم يوسف وأنا فيكم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم**»[٢].

أقول: والملاحظ من مجموع هذه الأخبار أنّ عمر بن الخطاب ممّن تأثر بكتب اليهود ومضامينها في العهدين النبوي وما بعده، وكذلك مريدوه من بعده؛ خاصّة الخط الحاكم، فمعاوية ويزيد بن معاوية مثلاً كانا يستعينان بأهل الكتاب بشكل ظاهر حتى أنّهما وظفا بعضهم للإستشارة السياسية والإداريّة وغير ذلك، ولقد عرفت أنّ نظام الخلافة المسمّاة بالراشدة كان قد قدّم زيد بن ثابت ذا الثقافة اليهودية في مجالات الفتوى والقضاء والقرآن..

وممّا يُؤْثر في ذلك عن معاوية ما رواه البلاذري بسند صحيح عن أبي صالح قال: كان الحادي يحدو ويقول:

إنّ الأمير بعده عليّ وفي الزبير خلف رضيّ

فقال كعب: لا بل هو صاحب البغلة الشهباء؛ يعني معاوية، فأتى معاوية كعباً فقال يا أبا اسحاق: أنّى يكون هذا وهؤلاء أصحاب النبي؟ قال كعب: أنت صاحبها يا أبا عبد الرحمن (كنية معاوية)[٣].

---

(١) مصنف عبد الرزاق ٦: ١١٣.

(٢) مصنف عبد الرزاق ٦: ١١٤.

(٣) أنساب الأشراف ٦: ١١٣. دار الفكر.

خلافة أمير المؤمنين علي بلاء بنظر اليهود

روى الطبراني ـ بسند صحيح ـ عن عمر بن الخطاب أنّه قال لكعب الأحبار: يا كعب كيف تجد نعتي؟ قال: أجد نعتك قرناً من حديد. قال: وما قرن من حديد؟؟ قال: أمير سديد لا تأخذه في الله لومة لائم. قال: ثم مه؟ قال: ثم يكون بعدك خليفة تقتله فئة ظالمة: قال: ثم مه؟؟ قال: ثمّ يكون البلاء[١].

أقول: قد علّق الهيثمي في المجمع بقوله: رواه الطبراني ورجاله ثقات[٢]، لكن يلفت النظار أنّ هذا اليهودي وصف خلافة أمير المؤمنين علي بأنّها خلافة البلاء، فلاحظ هذا!!!

أمير المؤمنين علي سفاك للدماء بنظر اليهود

ويؤيّد وجود مثل هذه الرؤية اللامسؤولة أنّ عمر قال لكعب يوماً: إنّي قد أحببت أن أعهد إلى من يقوم بهذ الامر، وأظنّ وفاتي قد دنت، فما تقول في عليّ (=ابن أبي طالب)؟ أشر عليَّ برأيك، وأذكر لي ما تجدونه عندكم، فإنّكم تزعمون أنّ أمرنا هذا مسطور في كتبكم، فقال: أمّا من طريق الرأي فإنّه لا يصلح، إنّه رجل متين الدين، لا يغضى على عورة، ولا يحلم عن زلة، ولا يعمل باجتهاد رأيه، وليس هذا من سياسة الرعية في شيء، وأمّا ما نجده في كتبنا فنجده لا يلي الأمر ولا ولده، وإن وليه كان هرج شديد، قال: كيف ذاك؟ قال: لأنّه أراق الدماء، فحرمه الله الملك؛ إنّ داود لمّا أراد أن يبني حيطان بيت المقدس أوحى الله إليه إنّك لا تبنيه؛ لأنّك أرقت الدماء، وإنما يبنيه سليمان. فقال عمر: أليس بحق أراقها؟ قال كعب: وداود بحق أراقها يا أمير المؤمنين. قال عمر: فإلى من يفضي الأمر تجدونه عندكم؟ قال: نجده ينتقل بعد صاحب الشريعة والاثنين من أصحابه، إلى أعدائه الذين حاربهم وحاربوه، وحاربهم على الدين[٣].

أقول: فهذا نص على أنّ عليّاً عليه السلام رجل دموي، وأنّ لا يستحق الخلافة

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ١: ٨٤.

(٢) مجمع الزوائد ٩: ٦٦.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢: ٨١.

لذلك السبب، لكن من أين جاء كعب الأحبار بهذا المبدأ، وكيف تسنّى له أن يقارن موضوعياً بين أمير المؤمنين علي وبين نبي الله داود، وأنّ كليهما ليس أهلاً للقيادة السماوية؟؟..

..في التوراة ـ توراة اليوم ـ في الاصحاح الثاني والعشرين من سفر أخبار الأيّام الأوّل: ودعا (=داودُ) سليمانَ ابنَهُ وأوصاه أن يبني بيتاً للربّ إله إسرائيل. وقال داود لسليمان يا ابني قد كان في قلبي أن أبني بيتاً لاسم الربّ إلهي. فكانَ إليَّ كلام الربّ قائلاً قد سفكت دماً كثيرا (كذا) وعملت حروباً عظيمة فلا تبني بيتاً لاسمي لأنّك سفكت دماً كثيرة على الأرض أمامي. هوذا يولد لك ابن يكون صاحب راحة وأُريحُهُ من جميع أعدائه حواليه لأنّ اسمه يكون سليمان، فأجعل سلاماً وسكينة في إسرائيل في أيّامه، هو يبني بيتاً لاسمي، وهو يكون لي ابناً وأنا له أباً...[1].

وفيها أيضاً أنّ الله دفع الملك عن داود لأنّه رجل دماء؛ ففي الاصحاح الساس عشر من صموئيل الثاني: وقد دفع الربُّ المملكة ليد أبشالوم أبنك، وها أنت واقع بشرّك لأنّك رجل دماء[2].

أقول: قد مرّ عليك ـ عزيزي القاري ـ أنّ معمراً قال: سألت الزهري عن عثمان وعلي أيهما أفضل؟ فقال: الدم الدم؛ عثمان أفضلهما، قال معمر: وكان يقول: أبو بكر وعمر وعثمان ثم يسكت[3].

كما قد مرّ عليك أنّ ميمون بن مهران: كنت أفضل علياً على عثمان فقال لي عمر بن عبد العزيز: أيهما أحب إليك رجل أسرع في المال، أو رجل أسرع في كذا يعني في الدماء؟! قال فرجعت وقلت لا أعود[4].

وكذلك قول مالك بن أنس لّما سئل عن عثمان وعلي: لست أجعل من خاض في الدماء كمن لم يخضها [5].

وكذلك قول ابن تيمية في تفضيل عثمان على علي: وأين إيثار بعض الناس

---

(١) الكتاب المقدّس/ التوراة: ٦٦٦ / سفر أخبار الأيّام الأول / الاصحاح: ٢٢ / الفقرة: ٧ ـ ١٠.

(٢) الكتاب المقدّس/ التوراة: ٥٠٩ / سفر صموئيل الثاني/ الاصحاح: ١٦/ الفقرة: ٩.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٣٩: ٥٠٦.

(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠: ٣٤٩.

(٥) مناقب الشافعي ١: ٥٢٠.

بولاية أو مال من كون الأمة يسفك بعضها دماء بعض؟![1].

نخلص من ذلك إلى نتيجة ثمينة للغاية؛ فيبدو أنّ عقيدة خصوم أمير المؤمنين علي في أنّه سفّاكٌ للدماء، وأنّه لا يصلح للخلافة، وأنّه خلافته خلافة بلاء؛ لأنّه لا يعمل بالرأي، ولا يغضّ طرفه عن الخطأ، ولا يحلم عن الزلّة، و...، عقيدة يهودية، وليست هي من مبتكرات الأمويين والزهري ومالك بن أنس وابن تيمية والبقية، وفي هذا تتضح معالم عناصر الآيديولوجية التاريخية بين الاتجاهين اليهودي والقرشي شيئاً فشيئاً..

يضاف إلى ذلك أنّ كعباً ـ وكل خصوم علي ـ بضرب نفس النبوّة، يتيسّر له أن يهدّ بنيان أمير المؤمنين عليّ؛ إذ بعد أن هدّ هذا اليهودي بنيان نبي الله داود، وأنّه ـ حاشا أنبياء الله ـ سفّاك للدماء، لن يقف بوجهه عليٌّ أو غير علي، ومن هذا المنطلق نجيب عن السؤال الذي أفرزته مباحث الفصل في عصمة النبي الذي يقول: لماذا نجد أنّ خصوم أمير المؤمنين علي يصرّون على عدم عصمة الأنبياء سلام الله عليهم أجمعين؟ ولقد لاح لك الجواب!!.

والحديث في هذا طويل جدّاً، لكن ما نخلص إليه هو أنّ خصوم أمير المؤمنين علي، وكذلك من وقع أسيراً لتداعيات هذه الخصومة، يدورون على عنصر آخر من عناصر آيديولوجية ترك السنّة، ألا وهو عنصر الاستقاء من معين اليهود والثقافة الإسرائيلية، وبالتالي فهذا العنصر لمؤشر آخر على مصداقية حسبنا كتاب الله، وفي المقابل يقطع الجميع بأنّ أمير المؤمنين علياً وعموم أهل البيت عليهم السلام، وخلّص موالـيهم وشيعتهم؛ كحذيفة وأبي ذر وعمّار وخزيمة وعشرات غيرهم، كانوا أبعد النّاس عن فكر التحريف والضلال الإسرائيلي، وحسبنا أن نعلم ـ وقد علمنا ـ أنّ مثل كعب الأحبار وغيره من منابع اليهوديات، بايعوا خصوم أمير المؤمنين علي على الخلافة، في حين لم يبايعوه، وكانوا عوناً لخصومه وأعدائه عليه، ولا حاجة فيما أعتقد للإطالة والاطناب!!!.

---

(١) منهاج السنّة ٣: ٣٦٢. دار الكتب العلمية بيروت.

المبحث الرابع:

سيرة الشيخين وآيديولوجية ترك السنة

المعلن في الكتابات عن سيرة الشيخين هو اتخاذها منبعاً من منابع الدين ومصدراً من مصادر التشريع في الإسلام، وبعبارة أفصح فإنّ ما جاء به الرسول محكوم بفهم الشيخين أبي بكر وعمر للدين وطريقتهما في تمثيله، وحسبك أن تعرف أنّ أتباعهما لا يرون الدين ديناً إلاّ إذا فاض من معينهما؛ وآية من آيات ذلك أنّهم منعوا من حديث رسول الله مائة عام لمجرد أنّ الشيخين لم يحبذا نشر الحديث، ومن ذلك أنّهم فتحوا باب الرأي على مصراعيه لمجرد أنّ الشيخين كانا يتعاطيانه، وما زال أتباعهما خلال ألف وأربع مائة سنة يصلّون التراويح لمجرد أن عمر قال: نعمت البدعة هذه...، وقس على ذلك بقية أمور الدين، ولقد كثرت الكتابات والبحوث حول هذا الموضوع وأشبعت جوانبه للغاية، فلا داعي لاجتراره سوى مسألة واحدة، وهي البحث في سيرة الشيخين في إطار آيديولوجية أساسها الخصومة مع علي..

ففيما أعتقد فسيرة الشيخين محاولة من محاولات خصوم أمير المؤمنين علي للوقوف بوجه المد السماوي المنطوي فيه، فعلى ما علمت فجوهر الآيديولوجية هو الخصومة مع أمير المؤمنين علي وإن كانت قد قنّعت بأقنعة الشرع وبصبغة الدين في أجواء باردة ومناخات هادئة، وسيرة الشيخين لا تعدو ذلك، ونحن مهما شككنا فلا نشك في أنّ للشيخين أبي بكر وعمر خصومة معلنة مع أمير المؤمنين علي وبقية أهل البيت بسبب الخلافة المقدّسة، وعلى هذا فسيرتهما كذلك بالضرورة..

وبمراجعة سريعة في التاريخ نجد أنّ أول تطبيقات هذه المقولة هو إزواء أمير المؤمنين علي عن موقعيته السماوية في خلافة رسول الله، الأمر الذي يؤكد أنّ مثل هذه السيرة غير محصورة في إطار التشريع وأنّها من مصادره أو أنّها تدور على حقيقة التعرف على المصالح والمفاسد من أجل الصالح الإسلامي العام؛ فهذا في الواقع مجرد قناع زيّنته أيدي الأتباع فيما بعد لتلصق السيرة بدين الله بطريقة نازية؛ فالشيخان أبو

بكر وعمر لم يعلنا أنّ كل ما يقولانه وجميع ما يفعلانه هو حق، بل قد أثر عنهما خلاف ذلك ـ بالتواتر ـ في نصوص كثيرة مشهورة ثابتة عند الجميع منها قول أبي بكر: وما كان خطأ فمنّي ومن الشيطان، وقول عمر: كل النّاس أفقه من عمر، وغير ذلك الكثير، أضف إلى ذلك ليس من الصدفة في شيء أن تكون هذه السيرة حجر عثرة لأمير المؤمنين علي دون غيره من بقية الصحابة، كما وليس من الصدفة أن يستفيد منها خصومه دون أتباعه وشيعته!!!.

ولقد أصدقنا التاريخ النبأ فهذا عبد الرحمن بن عوف ممثل القرشيين والناطق الرسمي عن خصوم علي أحرج علياً يوم الشورى بهذه السيرة كيما يزوي عنه الخلافة، ولقد نجح في ذلك لعلمه بأنّ مثل علي لا يرى مثل هذه السيرة من دين الله، ولقد عَرَضْتُ لملابسات هذه القضية في كتاب عبد الله بن عمر فقلت هناك:

جاء فيما رواه المؤرخون ممّا يتعلق بأحداث الشورى أنّ عبد الرحمن بن عوف شرط على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كيما يولّيه الخلافة أن يعمل بكتاب الله وسنة رسوله، وسيرة الشيخين، لكنّ علياً لم يخضع للقسم الأخير من هذا الشرط ـ أعني سيرة الشيخين ـ فصرف ابن عوف عنه الخلافة ليولّي بدله عثمان بن عفان بلا تلكؤ أو تردد؛ فإنّ الأخير قبل الشرط بفقراته الثلاث أحسن القبول بلا تلكؤ أو تردد أيضاً.

وأخص بالذكر من هؤلاء المؤرخين ممّن عرض لأحداث الشورى بشيء من التفصيل الطبري [١]، وابن قتيبة الدينوري [٢]، واليعقوبي [٣]، وابن الأثير [٤]، وابن خلدون [٥]، وابن كثير [٦]، والذهبي [٧]، والسيوطي [٨]، وابن شبة [٩]، وابن

---

(١) تاريخ الطبري ٣: ٢٩٧.

(٢) الإمامة والسياسة: ٢٦.

(٣) تاريخ اليعقوبي ٢: ٥٥.

(٤) الكامل في التاريخ ٣: ٣٧.

(٥) تاريخ ابن خلدون ٢: ٥٧٠.

(٦) تاريخ ابن كثير ٧: ١٤٧.

(٧) تاريخ الإسلام: ٣٠٤، عهد الخلفاء الراشدين.

(٨) تاريخ الخلفاء: ١٥٤.

(٩) تاريخ المدينة ٣: ٩٣٠.

عبد ربه[١]، وابن أبي الحديد[٢].

وإليك نص الواقعة واللفظ لليعقوبي:

خلا عبد الرحمن بن عوف بعلي بن أبي طالب، فقال: لنا الله عليك إن وليت هذا الأمر أن تسير فينا بكتاب الله، وسنة رسوله، وسيرة أبي بكر وعمر!

فقال علي: أسير فيكم بكتاب الله، وسنة نبيه ما استطعت!

وخلا بعثمان، فقال له: لنا الله عليك إن وليت هذا الأمر أن تسير بكتاب الله، وسنة نبيه، وسيرة أبي بكر وعمر!

فقال عثمان: نعم، فبايعه.

قال الإمام الغزالي معقّباً على حادثة الشورى: إنّ عبد الرحمن بن عوف ولّى علياً الخلافة بشرط الاقتداء بالشيخين فأبى وولّى عثمان فقبل [٣].

ويقول الدكتور حسن إبراهيم حسن معلقاً على هذه الحادثة أيضاً: وكاد الأمر يتم لعلي، لولا أنّه لم يتمشّ مع عبد الرحمن بن عوف بأن يسير على ما سنّه أبو بكر وعمر، وأراد أن يعمل بمبلغ علمه، فصرفت عنه الخلافة إلى عثمان الذي رضي عن طيب خاطر أن يتبع سنة من كان قبله، وكان ذلك في آخر ذي الحجة سنة ٢٣ هـ[٤] [٥].

أقول: فما معنى أن يكون ذلك أول تطبيقات سيرة الشيخين؟ولماذا نجد الخصومة مع علي هي محور هذا التطبيق؟!! وننبه إلى أنّ الحديث عن سيرة الشيخين واسع الحلبة ولكن لا نحتاج منه غير ما ذكرنا، أمّا الجانب التشريعي من هذه السيرة فهو كما ذكرنا قد أشبعه البلحثون في كتاباتهم، وعصارة ما كتبوه أنّ الشيخين كانا يشرّعان في كثير من الأحيان من منطلق الاجتهاد والرأي في مقابل حديث رسول الله ونصوص النبوة؛ بداعي التعرف على المصلحة ودفع المفسدة؛ حتّى أنّ اتباعهما يقولون: كتاب

---

(١) العقد الفريد ٤: ٧٦٧.

(٢) شرح نهج البلاغة ١: ١٨٨.

(٣) المستصفى: ١٦٩.

(٤) تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ١: ٢٥٧.

(٥) عبد الله بن عمر ومدرسة الرسول: ٣٧ من مطبوعات موسوعة الرسول المصطفى/ بيروت / دار الأثر.

الله وسنّة نبيه وسيرة الشيخين، وهو نص في أنّ سيرة الشيخين ممّا يضاف إلى كتاب الله وسنّة نبيه وليست هي منهما..

وكلّنا ـ بالتالي ـ ينبغي أن يعرف أنّ هذه السيرة يقول بحجيّتها كلّ من كان أسيراً لآيديولوجية بغض علي بلا استثناء؛ ولكن ثمّة أمر غاية في الضرورة لم تتأنّى عنده عموم الدراسات والكتابات ولم تعرض له بالذكر؛ وهو ميلاد نزول قيمة سيرة الشيخين عند أتباعهما بعد أن كانت هذه السيرة في الحسابات القديمة هي دين الله ولا دين سواه، فمتى حدث ذلك؟.

أسرفنا النظر لنجد أنّ ميلاد ذلك النزول توأم شرعي لميلاد تدوين حديث رسول الله في بدايات القرن الثاني الهجري في عهد عمر بن عبد العزيز، ولميلاد المنع من سبّ علي من على المنابر، ولميلاد انحسار النصب وعداوة أهل البيت، ولميلاد استطالة التيار السنّي المعتدل وخروجه من شرنقته، ولميلاد الرواية ـ لأول مرّة في التاريخ ـ في فضائل علي..

فبعد كل هذه الأمور وما يشاكلها أُلغي الاعتراف بمصدريتها للتشريع الإسلامي بنحو العموم، بعد أن كانت في العهود الأولى مقدّمة حتى على القرآن والسنّة بإجماع أولئك الأتباع؛ ففيما بعد عصر التدوين انقسم أتباع الشيخين في الاعتقاد بمصدريتها لدين الله لمّا جاءهم العلم بغياً بينهم؛ فأهل نزعة الاعتدال كلّهم مطبقون على عدم حجّيتها في عرض القرآن والسنّة، أمّا أهل التطرف فلا؛ وفيما بين أيدينا من مصادر معترف بها عند الجميع، فإنّ الراجح عند أغلب أولئك الأتباع عدم التديّن بها والتعبّد بمصدريتها قبال القرآن والسنّة..

خذ مثلاً قول الآمدي: لا ينعقد إجماع الشيخين أبي بكر وعمر مع مخالفة غيرهما لهما، خلافاً لبعض الناس؛ ودليل ذلك ما سبق في المسائل المتقدمة[1].

أقول: ومقصود الآمدي بما سبق في المسائل المتقدّمة هو ما ذكره من مخالفة الصحابة لهما، وانصياعهما لما جاء به الصحابة في ردّهما، ومن الأمثلة الكثيرة على أنّ سيرة الشيخين أو أحدهما مقدّمة على القرآن والسنّة ما رواه الحاكم النيسابوري بسنده الصحيح على شرط مسلم أنّ ابن عباس قال: أول من أعال الفرائض عمر

---

(١) الاحكام للآمدي ١: ٢٤٩.

بن الخطاب، وأيْمُ الله لو قدّم من قدّم الله ما عالت الفريضة...[١].

فقال له زفر: فما منعك يا ابن عباس أن تشير عليه بهذا الرأي؟ قال ابن عباس: هبته. وقد قال ابن شهاب الزهري معلقاً على ذلك: والله لولا أنّه تقدم ابن عباس أمام عادل ـ يعني به عمر ـ كان أمره على الورع، فأمضى أمراً، ما اختلف على ابن عبّاس اثنان من أهل العلم[٢].

بكل حال فالبحث في هذا طويل، ولنا رغبة ـ في غيره ـ عنه؛ فحسبنا ذلك، فما أردناه بان فيما نحسب.

---

(١) مستدرك الحاكم ٤: ٣٤٠.

(٢) المحلى ٩: ٢٦٤، سنن البيهقي ٦: ٢٥٣، كنز العمال ١١: ٢٨.

المبحث الخامس:

النسخ وآيديولوجية ترك السنة

النسخ فيما هو معلوم: رفع أو دفع حكم كان، بحكم آخر ينافيه، ومن أجلى أمثلته القبلة، فبعد أن كان الأمر بها إلى بيت المقدس، أمر من لا ينطق عن الهوى ﷺ أن تكون إلى بيت الله الكعبة عظمها الله، فالأمر الثاني ناسخ والأول منسوخ، وهذا واضح..، ثمّ إنّ النسخ ممكن عقلاً وواقع شرعاً بيقين، ولا خلاف في ذلك بين قاطبة أهل الإسلام..

لكن النسخ هو الآخر أدخل في مشروع ترك السنّة كأحد مقررات الآيديولوجية؛ فعلى ما يبدو فخصوم أمير المؤمنين علي جعلوا من النسخ ورقة رابحة في عملية تسقيط ـ ما لا يتلائم مع طريقتهم من ـ سنّة رسول الله..؛ وإذا كان أصل النسخ ممّا هو معلوم عن الدين بالضرورة أمكن لأولئك الخصوم إذ ذاك أنْ يلبسوا تعاطيهم ترك السنّة لباساً معقولاً من الشرعية بلا جحود ولا عناد، فالنسخ من دين الله؛ وبالطبع فترك سنّة النبي تحت مظلّة النسخ من دين الله أيضاً، فلا مشكلة إذن..؛ وما أشبه هذا بقول البعض: في الحائط فأرة، والفأرة لها أذنان، فالحائط له أذنان!!!.

ثمّ إنّ آيديولوجية ترك سنّة رسول الله فيما عرفت لها عدة صيغ وأكثر من شكل، حيث أنّ لكل مرحلة تاريخية صيغة خاصّة تعبّر عنها، فعلى هذا فالنسخ من منطلق تسقيط السنّة صيغة من صيغ الآيديولوجية لا محالة، ولك أن تقول هو قناع يخفي تحته بشاعة الآيديولوجية ببراعة منقطعة النظير، لكن لا يعني ذلك أنّ كلّ فقهاء أهل السنّة يتعاطون النسخ لهذا الغرض أثناء عمليّات الاستنباط، ولا أنّ النسخ لا غرض معقولاً أو مشروعاً فيه بعد يقيننا أنّه من صميم دين الله، بيد أنّنا بملاحظة كل ما مرّ مجبورون لأن نفسّر عناد بعض السلف ممّن يصرّ على عدم اتّباع الرسول في دين الله الذي يتوسط أمير المؤمنين علي وشيعته في نقله بحجّة أنّه منسوخ، بذلك؛ فاللاحظ أنّ هذا البعض، لمّا ضاقت عليه السبل، لم يدر ما يصنع، فتولّى ما تولّى من ذريعة النسخ

إمّا لأنّه يبغض علياً، وإمّا أنّه لم يبرح قضبان الآيديولوجية، وقد عرفت الفرق بين الأمرين..

لكن على أيّة حال فسنّة رسول الله ستترك في آخر المطاف مرمية في قيعان الموت والهلاك، وكلّي اعتقاد بأنّ أغلب فقهاء أهل السنّة اليوم غير ملتفتين إلى هذه النقطة؛ يدعوهم لذلك إسرافهم في تقديس السلف المُفْرِطِ الخصومة مع أمير المؤمنين علي..، وأيّاً كان لا بأس بعرض بعض الأمثلة على ذلك ليتوضح المطلب أكثر، وحسب دراستنا هذا البعض من الأمثلة للكشف عن ملابسات هذا الموضوع، وإلاّ فالكلام في هذه الزاوية طويل، لكن ليس من أهدافنا البسط فيه، في هذه الدراسة، ومهما يكن من شيء..

المثال الأول: المتعة

..فمتعة النساء من الأمثلة التي تكشف عن تقاطع كامل بين السنّة والشيعة في هذا الأمر، فبعد اتفاقهم على أنّها من دين الله، ذهب أهل السنّة إلى أنّها ـ وإن كانت كذلك لكنّها ـ من دين الله المنسوخ، وقد احتجّوا لذلك ببعض الأخبار سنأتي عليها بالذكر سريعاً..

لكن الأهم من ذلك أن نعرف أنّ خصوم أمير المؤمنين علي هم من منع من متعة النساء، وفي نفس الوقت فإنّ محبّي علي هم من بقي يدافع عن دين الله من خلالها، ولقد أُحْرِج أتباع الخليفة عمر كثيراً وهم يحاولون إيجاد التبريرات لمنعه من المتعة في قوله: متعتان كانت على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهى عنهما، وأعاقب عليهما: متعة النساء، ومتعة الحج[1].

وهذا ثابت عن عمر بأسانيد صحيحة؛ وآية ذلك أنّ الإمام السرخسي في المبسوط قال: وقد صح أنّ عمر رضي الله عنه نهى الناس عن المتعة فقال: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أنهى الناس عنهما متعة النساء ومتعة الحج[2].

تبعاً لذلك لم يسع أكثر مقلّدة الخليفة عمر سوى القول (عن غير قناعة طبعاً)

---

(١) بداية المجتهد لابن رشد١: ٢٦٨.

(٢) المبسوط للسرخسي٤: ٢٧.

بالنسخ خلاصاً من هذه الورطة العلمية والتاريخية، ومن مجموع ذلك تطفو أبعاد آيديولوجية ترك السنّة كما يطفو السمك المسموم على سطح الماء، وإلاّ فدعوى نسخ المتعتين ـ فيما ستعرف ـ من أغرب ما قيل في عالم البحث والتحقيق؛ فنص الخليفة عمر الآنف صريح في أنّه أول من منع من هذا الدين، على أنّ أيسر ما يقال في ذلك إنّ النسخ لو كان عن النبي فليس هناك ما يمنع عمر من أن ينسبه إلى النبي لترتفع الأزمة..؛ إذ لماذا ينسبه إلى نفسه دون النبي؟؟.

ناهيك عن أنّ قوله: كانتا على عهد رسول الله، لا يحتمل التأويل وهو يجتث دعوى النسخ من الأساس، وبكل حال فممّا يدلّ على أنّ هذه الدعوى باطلة مجموعة من الأخبار سنسرد بعضها لا لغرض إثبات بطلان دعوى النسخ فحسب، بل لانتشال بعض عناصر الآيديولوجية منها؛ فهذا ما يهمّنا بالدرجة الأساس..

فمثلاً روى مسلم بسنده الصحيح عن أبي نضرة قال: كنت عند جابر بن عبد الله (=الأنصاري) فأتاه آت فقال: ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين (=متعة الحج ومتعة النساء) فقال جابر: فعلناهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثمّ نهانا عنهما عمر، فلم نعد لهما[1].

أقول: فليتأمل المنصف بين طرفي الصراع في هذه القضية خلال هذا النص..؛ عبد الله بن عبّاس وعبد الله بن الزبير، وليَمْثُلَ بين يدي طريقة تفكير كلّ منهما في عملية الانتماء للدين، ولعلّ قول ابن عبّاس لعروة بن الزبير: سل أمّك ياعرية، لّما تماريا في المتعة في مكّة كما مرّ في الفصل الأوّل، دخيل في إصرار آل الزبير على المنع منها!!!.

وروى مسلم أيضاً عن ابن شهاب (=الزهري) أخبرني عروة بن الزبير أنّ عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال: إنّ ناساً أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتون بالمتعة يعرض برجل، فناداه (=الرجل) فقال: إنّك لجلف جاف، فلعمري لقد كانت المتعة تفعل على عهد امام المتقين؛ يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له عبد الله بن الزبير: فجرب بنفسك فوالله لئن فعلتها لأرجمنّك بأحجارك [2].

---

(١) صحيح مسلم ٤: ١٣١.

(٢) صحيح مسلم ٤: ١٣٣.

أقول: والرجل هو ابن عبّاس، كما نصّ على ذلك النووي [١]، وقول ابن الزبير: كما أعمى أبصارهم يحمل على الحقيقة؛ فابن عبّاس ساعتئذ بصير أعمى رحمه الله، ثمّ أنت تعرف أنّ عبد الله بن الزبير من أعداء علي!!!.

وأخرج مسلم أيضاً عن ابن جريج قال: قال عطاء: قدم جابر بن عبد الله معتمراً فجئناه في منزله فسأله القوم عن أشياء ثم ذكروا المتعة فقال: نعم، استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر[٢].

ووكذلك عن أبي الزبير قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: كنّا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيّام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث[٣].

أقول: وجابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه من أخلص النّاس حبّاً لعلي قلباً وقالباً باتفاق!!!.

وروى عبد الرزاق في مصنّفه أنّ عمرو بن حريث استمتع بامرأة آخر خلافة عمر فحملت المرأة، فبلغ ذلك عمر، فدعاها فسألها، فقالت: نعم[٤]..، فهذا هو ما داعاه إلى تحريمهما فيما يعلن هذا النص..

وفي ذيل الرواية الآنفة قال ابن عبّاس: يرحم الله عمر، ما كانت المتعة إلاّ رخصة من الله عزوجل، رحم بها أمة محمد صلى الله عليه وسلم، فلولا نهيه عنها ما احتاج إلى الزنا إلاّ شقيّ [٥].

أقول: وقول ابن عبّاس هذا مأخوذ عن أمير المؤمنين علي؛ فهو من قوله؛ فقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني من أُصَدّق أنّ علياً قال بالكوفة: لولا ما سبق من رأي عمر بن الخطاب، أو قال: من رأي ابن الخطاب لأمرتُ بالمتعة، ثمّ ما زنا إلاّ شقي[٦].

---

(١) شرح صحيح مسلم ٩: ١٨٨.

(٢) صحيح مسلم ٤: ١٣١.

(٣) صحيح مسلم ٤: ١٣١.

(٤) مصنّف عبد الرزاق ٧: ٤٩٧.

(٥) مصنّف عبد الرزاق ٧: ٤٩٧؛ بداية المجتهد ٢: ٤٧.

(٦) مصنف عبد الرزاق ٧: ٥٠٠.

فهـا أنـت تـرى أنّ شمس الآيديولوجية بازغة في سماء العيان وأرض الواقع شيئاً فشـيئاً، مضـافاً إلى أنّ ابـن جـريج مـن أئمّـة الـتابعين المكّيين، ومن أشهر فقهائهم القائلين بجواز المتعة، حيث بقي على القول بالجواز حتى مات، حتى قيل في ترجمته أنّه كان يتمتع كثيراً، وهو فضلاً عن ذلك من تلامذة ابن عبّاس، سمع منه كثيراً!!.

وأخـرج مسـلم أيضـاً عـن إسماعـيل عـن قيس قال: سمعت عبد الله (=ابن مسعود) يقول: كنّا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا: ألا نستخصي فنهانا عن ذلك، ثمّ رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل ثمّ قـرأ عـبد الله: ﴿يَـاأَيُّـهَـا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَـا أَحَـلَّ اللهُ لَـكُـمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾[1]. وفـيه إشـارة إلى أنّ ابـن مسـعود مـن القائلين بإباحتها كما نصّ النووي[2].

أقـول: وقـد أنبأناك أنّ ابن مسعود مات على الطريقة المحمودة، كما أنّه من محبّي علـي فـيما عرفـت!!!. ثمّ أقول: فهذه نصوص صحيحة في أنّ متعة النساء شرع من شـرع الله، لم يـنه عنها غير الخليفة عمر بن الخطاب، وهذا هو ما أحرج أتباعه، لكن أخـبرناك أنّ النسـخ هو الإكسير الوحيد القادر على تبرير موقف الخليفة المتقاطع مع ديـن الله..، إلاّ أنّ هـذا الأكسير زاد في الطين بلّة؛ إذ هل من المعقول أن يخفى النسخ على مثل أمير المؤمنين علي وابن عبّاس وجابر بن عبد الله وعبد الله بن مسعود حتى ما بعد عهد عمر؟؟؟.

هـذا التساؤل هو الذي حدا بالشوكاني في نيل الأوطار لأن يذهب إلى أنّ القول بالنسـخ ودعـوى خفائـه عـلى مثل أولئك الصحابة الكبار هو: وإن كان لا يخلو من تعسّف لكن وجب المصير إليه...[3].

وقال النووي: قول جابر: استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر...، هذا محمول على أنّ النبي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يبلغه النسخ، وقوله: حتى نهانا عنه عمر يعني حين بلغه النسخ[4].

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ٤: ١٣٠.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٩: ١٨٢.

(٣) نيل الأوطار٦: ٢٧٤.

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ٩: ١٨٣.

وقال أيضاً: يتعين تأويل قوله في الحديث السابق أنهم كانوا يتمتعون الى عهد أبي بكر وعمر وعلي أنّه لم يبلغهم الناسخ[١].

هذا ولكن لا أدري فإذا كان النسخ يخفى على جهابذة العلم من صحابة رسول الله من مثل أمير المؤمنين علي وابن عبّاس وجابر وابن مسعود فعلى الإسلام السلام، أضف إلى ذلك فلماذا لم يعمل بالنسخ جابر وابن عبّاس وعبد الله بن مسعود حينما سمعوه من عمر؟ ولماذا بقوا على القول بالتجويز حتى بعد موت عمر؟؟؟!!!.

فعلى سبيل المثال: قال ابن حجر في فتح الباري: قال ابن بطال: روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة، وروي عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة المتعة عنه أصح، وهو مذهب الشيعة[٢].

وقال ابن قدامة: وحكي عن ابن عباس أنّها جائزة وعليه أكثر أصحابه عطاء وطاوس، وبه قال ابن جريج وحكي ذلك عن أبي سعيد الخدري وجابر وإليه ذهب الشيعة؛ لأنّه قد ثبت أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أذن فيها، وروي أنّ عمر قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنهى عنهما وأعاقب عليهما، متعة النساء ومتعة الحج[٣].

بقي أن تقف عزيزي القارىء على الرواية التي زعموا أنّها ناسخة لحكم المتعة، وقد ذكرها النووي في المجموع بقوله: ودليل الجمهور في تحريمها حديث علي رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحُمُر (جمع حمار) الأهلية[٤].

أقول: هل للقارىء النّابه أن يتوقع من أيّ صنفٍ هذا العبقري الذي رواها عن أمير المؤمنين علي؟؟؟!.

أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية[٥].

---

(١) شرح صحيح مسلم ٩: ١٨٦.

(٢) فتح الباري ٩: ١٤٢.

(٣) المغني ٧: ٥٧١.

(٤) المجموع للنووي ٩: ٦.

(٥) الأم ٥: ٨٥.

وقد مرّ بك عزيزي القارىء أنّ مالك بن أنس وأستاذه الزهري كانا يريان أنّ أمير المؤمنين سفاكٌ للدماء، كما قد عرفت أنّ مالكاً لم يرو عن أمير المؤمنين علي هو والزهري حسب إرادة السلطة..، لكن ما عدا ممّا بدا؟ فإذا كان الزهري كمالك من أعداء علي ومن أعوان الأمويين الذين لا يطيقون مجرد ذكره فبأيّ شيء نفسّر أخذهما الدين عنه في هذه المفردة وما شاكلها؟ بل بأيّ شيء نفسّر سكوت السلطة المبغضة لعلي عن هذا السلوك؟.

وإذا كان مالك يقول: لم يرو أولونا عن أوليهم كذلك لا يروي آخرونا عن آخريهم، فكيف نفسّر حدوث هذه الروايته من قبله؟ أكان مالك كاذباً أم ماذا؟؟ وعلى أيّ تقدير فمالك والزهري من أعداء علي، والعقل الحر لا يحتج ـ والله ـ بما روياه عن أمير المؤمنين في مثل هذه الموارد اللامسؤولة، ولا نطيل.

على أنّ هذه الرواية باطلة بحسب القواعد العلمية عند أهل الإسلام سنّة وشيعة؛ فإنّها نصّت على أنّ نسخ متعة النساء وقع في خيبر في حين قال السهيلي: إنّه لا يعرف عن أهل السير ورواة الآثار أنه ﷺ نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر[1]..

فلقد أجمع أهل السنّة أنّ نسخ المتعة وقع في حجّة الوداع (عام الفتح) لما رووه صحيحاً واللفظ لأحمد قال: حدثنا إسمعيل بن إبراهيم، حدثنا معمر، عن الزهري، عن ربيع بن سبرة، عن أبيه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم الفتح (=فتح مكّة)[2]. فإجماعهم علاوة على حديث سبرة هذا يكذّب ما رواه مالك والزهري عن علي..

والمصيبة أنّ الزهري في هذه الرواية ينص على أنّها نسخت يوم الفتح، وفيما رواه هو عن أمير المؤمنين علي في الرواية السابقة يوم خيبر، وبين الدعويين ثلاثة أعوام تقريباً، وليس هذا تناقضاً من جهبذ الأمويين الإمام الزهري؛ فنحرير مثله لا يتناقض بهذه السهولة؛ لكنّها جدلية الآيديولوجية (=البرغماتية)!!!.

أضف إلى ذلك ما تقدم عليك من قول عمران بن الحصين: تمتعنا مع رسول الله ﷺ ونزل فيه القرآن ولم ينهنا عنه رسول الله ﷺ ولم ينسخها شيء[3]، وأصل

---

(١) سبل السلام٣: ١٢٦.

(٢) مسند أحمد ٣: ٤٠٤.

(٣) الشرح الكبير ٣: ٢٣٧.

هذا الحديث في صحيح البخاري عن عمران بن الحصين قال: نزلت آية المتعة في كتاب الله، ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن يحرمها ولم ينه عنها الرسول ﷺ حتى مات، فقال رجل برأيه ما شاء، قال محمد (= البخاري): يقال: إنّه عمر[1]. فقول عمران بن الحصين: لم ينزل قرآن يحرمها ولم ينه عنها الرسول ﷺ حتى مات نصٌّ في عدم النسخ..، ثمّ نتساءل إذا كان صحيح البخاري هو أصحّ كتاب بعد كتاب الله، فلماذا ضرب به عرض الجدار في هذا الحديث؟؟!!.

وبأيّ القولين نأخذ؟ بقول عمران بن الحصين الذي ينكر النسخ أم بقول النووي الذي يثبته بلا برهان؟؟؟.

المثال الثاني: مسح الأقدام في الوضوء

قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصلاة فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...﴾[2].

ذكر كثير من محققي قدماء أهل السنّة أنّ الآية واضحة الدلالة في وجوب مسح الأقدام في الوضوء لا غسلها، بل تكاد تجزم أنّ هذا هو رأي جميعهم لولا أخبار الغسل التي جعلتهم يتمحلون احتمالات بعيدة، لا أساس لها قوياً من لغة أو عرف، لكن حتّى أولئك القائلون بدلالة الآية على المسح قالوا ـ لوقوعهم أسرى الآيديولوجية ـ بالغسل بدعوى أنّ الآية منسوخة بما جاء من أخبار الغسل..

قال ابن حزم: وأما قولنا في الرجلين فإنّ القرآن نزل بالمسح، قال الله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ وسواء قرئ بخفض اللام أو بفتحها هي على كل حال عطفٌ على الرؤوس..؛ إمّا على اللفظ وإمّا على الموضع، لا يجوز غير ذلك؛ لأنّه لا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدأة، وهكذا جاء عن ابن عباس: نزل القرآن بالمسح؛ يعني في الرجلين في الوضوء، وقد قال بالمسح على الرجلين جماعة من السلف، منهم علي بن أبي طالب وابن عباس والحسن

---

(١) صحيح البخاري ٥: ١٥٨.

(٢) المائدة: ٦.

وعكرمة والشعبي وجماعة غيرهم، وهو قول الطبري، ورويت في ذلك آثار..، فهذا ما قال ابن ابن حزم وكثير غيره..

لكنّ ابن حزم عاد فقال ـ راوياً ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ويل للاعقاب من النار، أسبغوا الوضوء**» فأمر ﷺ بإسباغ الوضوء في الرجلين، وتوعد بالنار على ترك الاعقاب، فكان هذا الخبر زائداً على ما في الآية، وعلى الأخبار (أخبار المسح) التي ذكرنا، وناسخاً لما فيها[١].

وقال ابن حجر: وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه أنه غسل رجليه وهو المبين لأمر الله وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه بن خزيمة وغيره مطولا في فضل الوضوء ثم يغسل قدميه كما أمره الله ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلاّ عن علي وابن عباس وأنس...، وادّعى الطحاوي وابن حزم أنّ المسح منسوخ والله أعلم [٢].

أقول: من العجب العجاب أن يخفى النسخ على مثل أمير المؤمنين علي وابن عبّاس وأنس وغيرهم من الصحابة، ومن ثمّ فمن العجب العجاب أن يخفى أيضاً على أبرز فقهاء تابعي هذه الأمّة وأعلمهم على الاطلاق، وإليك بعض الأرقام نسردها بعجالة..

وقال رجل: لمطر الوراق من كان يقول: المسح على الرجلين؟ فقال: فقهاء كثير[٣].

أخرج عبد الرزاق عن الشعبي قال: أما جبرئيل ﷺ فقد نزل بالمسح على القدمين[٤].

وأخرج الطبري عن عكرمة، قال: ليس على الرجلين غسل، إنّما نزل فيهما المسح[٥]. وأخرج أيضاً عن يونس، قال: حدثني من صحب عكرمة إلى واسط، قال: فما رأيته غسل رجليه، إنّما يمسح عليهما حتى خرج منها[٦]. كما قد أخرج عن جابر،

---

(١) المحلى لابن حزم ٢: ٥٦.

(٢) فتح الباري لابن حجر١: ٢٣٢.

(٣) مصنف عبد الرزاق ١: ١٩.

(٤) مصنف عبد الرزاق ١: ١٩.

(٥) تفسير الطبري ٦: ١٧٣.

(٦) تفسير الطبري٦: ١٧٦.

عن أبي جعفر (=الباقر عليه السلام) قال: امسح على رأسك وقدميك[١]. وكذلك عن قتادة عن قتادة، قوله: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصلاة فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...﴾ افترض الله غسلتين ومسحتين[٢].

وقال ابن الجوزي: قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم بكسر اللام عطفاً على مسح الرأس، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص ـ عن عاصم ـ ويعقوب بفتح اللام عطفاً على الغسل[٣].

وعن علقمة أخرج الطبري أنّه قرأ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ مخفوضة اللام..، وعن أبي جعفر (=الباقر) مرة أخرى أنّه قرأ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض..، وكذلك عن مجاهد أنّه كان يقرأ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[٤]..، كما قد أخرج عن الضحاك أنّه قرأ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالكسر.

أقول: فمصيبة ـ والله ـ على هذه الأمّة إذا كان حكم النسخ يخفى على أفذاذها وعلمائها صحابة وتابعين، فليت شعري أيّ شيء يبقى للمسلمين إذا جهل أئمّتهم مثل هذا الحكم الذي لا ينبغي في مثله الجهل؟؟؟!!!. أنا على يقين أنّ من زعم النسخ لدفع هذه الأزمة غير مقتنع بما قال وزعم، لكنّها الآيديولوجية أو الضياع في سمائها المظلم.

على أيّ حال فالنسخ هو وإن كان من دين الله بلا ريب أو شك، إلاّ أنّه فيما ظهر خلال المثالين الآنفين يمكن تطويعه من أجل الآيديولوجية وتداعياتها بلا مؤونة، فكلّ ما لا يشتهيه ذلك الخط من خصوم أمير المؤمنين علي يمكن إسقاطه من الحسابات ـ إسقاطاً شرعيّاً ـ بدعوى النسخ، والأمثلة على ذلك في الحقيقة كثيرة، لكن ليس مقصودنا ـ فيما عرفت ـ سردها، وإذن فلا حاجة للإطالة.

---

(١) تفسير الطبري ٦: ١٧٥.
(٢) تفسير الطبري ٦: ١٧٦.
(٣) زاد المسير لابن الجوزي٢: ٢٤٦.
(٤) تفسير الطبري٦: ١٧٧.

المبحث السادس:

مقولة الرأي وآيديولوجية ترك السنة

كنت قد أنشأت دراسة[1] حول اتّخاذ الرأي مصدراً من مصادر الكشف عن خبايا دين الله وأحكامه المقدّسة، ولقد خرج هدف الدراسة تلك عن المألوف الإسلامي شيئاً قليلاً وربما كثيراً؛ فهي قد أثبتت أنّ الرأي بملاحظة الحركة التاريخية وتغير النظم السياسية وطرق تفكير الحكّام ليس مصطلحاً يندرج في علم أصول الفقه لا غير وإن أخذ قالبه ولباسه، بل هو ـ في حقيقة الأمر ـ رؤية سياسية عميقة الأبعاد، هي أو هو أبعد شيء عن أن يكون من دين الله فضلاً عن دعوى مصدرية التشريع..

وآية ذلك أنّ المستفيد الوحيد من تعاطيه في مقاطع التاريخ حتّى هذه اللحظة، هو مجموع خصوم أمير المؤمنين علي خلفاً عن سلف، هذا على حين أنّ أمير المؤمنين علياً وكل آل بيته وشيعته ومحبّيه يحرّمون تعاطي هذا المبدأ للتعرف على دين الله..، وما أشبه هذه الحقيقة بحقيقة النزاع في عصمة النبي؛ فخصوم أمير المؤمنين علي لا يقولون بالعصمة، في حين أنّ أمير المؤمنين علياً ومن على هداه يجعلون من العصمة صفحة أولى في مجلّد ضروريات الاعتقاد..، ثمّ ما أشبه هاتان الحقيقتان بحقيقة ثالثة توضحت معالمها سابقاً، وهي أنّ لكل خصوم علي منهج غير حضاري سوداوي في ترك سنّة النبي، وفي حرقها، وسجن أوعيتها من علماء الصحابة، وضربهم بالدرّة، وإحراجهم وغير ذلك، حتّى أنّهم أعلنوا في العهد الأموي بضرورة تركها بغضاً له، في حين أنّ علياً كان متقيّداً بالسنن..، وهكذا..

إنّ الذي يتمخض ـ جوهرياً ـ عن كلّ ذلك أنّ الرأي لا يعبّر إلاّ عن هوية خصوم أمير المؤمنين علي لا أكثر ولا أقل، كما أنّ التقيّد بالسنن لا يعبّر إلاّ عن هوية

---

(١) تحت اسم: الرسول والمصطفى ومقولة الرأي، وهو من مطبوعات موسوعة الرسول المصطفى /دار الأثر/ بيروت.

علي وعموم أتباعه؛ ونحن لأجل ذلك قسّمنا المسلمين إلى قسمين: رأيويين ووحيويين..

..فالمدرسة الرأيوية إذن لها طريقة خاصّة في التفكير كما أنّ حقيقة الرأي وعناصر بنائه هي حقيقة تلك الطريقة من التفكير، وآية ذلك أنّ نزعة الرأي تنطوي على مجموعة من عناصر تنهض لتأسيس بناء منظومة مستقلّة من الأفكار، قادرة تمام القدرة على تجسيد آيديولوجية خصوم علي...، وهي:

١- أنّ النبي غير معصوم.

٢- الرأي بديلٌ عن سنّة النبي في كثير من الأحيان، كما في: نعمت البدعة هذه، وفي متعتان كانتا...، وغير ذلك.

٣- شريعة النبي ناقصة لا يسدّ خلؤها غير الرأي، فكانوا فيما يذكر الجصّاص: يفرعون إلى الاجتهاد والقياس، فقد روي عن جماعة من الصحابة..: من أتاه منكم أمر ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله فليجتهد رأيه، وكان عمر إذا نزلت به نازلة من أمر الأحكام سأل الصحابة، هل فيكم من يحفظ عن رسول الله ﷺ فيها شيئاً؟ فإذا روي له أثر قبله ولم يفتقر معه إلى مشاورة ولا اجتهاد، فإذا عدم حكمها في الكتاب والسنة فزع إلى مشاورة الصحابة وإلى الرأي[1].

٤- بغض بني هاشم عموماً وأمير المؤمنين علي وآل بيته بنحو خاص.

٥- لم يستفد من الرأي غير خصوم أمير المؤمنين علي وأعدائه؛ فمثلاً بالرأي وحده أدرج معاوية وبقية الباغين ممّن سفك الدماء بغير حق وانتزى على مقدّرات الامّة بالبغي والباطل..، في قائمة أهل العدل؛ فدواعي التعرف على المصلحة من منطلق اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله حسنة، يبرر لهم كلّ ما يخطر أو لا يخطر على البال من الكبائر والآثام، حتّى أنّهم يثابون على كل أخطائهم، وفي مقابل كل ذلك فالرأي نقمة على أهل بيت النبي ﷺ.

٦- إنّ القائلين بالرأي من الصحابة كانوا أكثر النّاس إيذاءً للنبي.

٧- الرأيويون يلتزمون مبدأ حسبنا كتاب الله.

وغير ذلك من العناصر ممّا هو غارق في بحر الرأي ممّا لا يسعنا تناوله وسرده بالتفصيل..، ولأجل ذلك فالرأي إذا ما أخضعناه لجهر المعرفة فهو الآخر ليس

---

(١) الفصول ٢: ٣١٧.

مصطلحاً لهذا العلم أو ذاك وإن كان قد يأخذ شكله وملامحه، فهو بالنظر لما ينطوي عليه من عناصر طرق التفكير ومبادىء الفكر، مقولة من مقولات منظومة معرفية هائلة لخصوم أمير المؤمنين علي..

فالرأي بالنظر لكل ذلك أهم أو من أهم عناصر آيديولوجية ترك سنّة، وإصرار خصوم أمير المؤمنين علي على أن يكون الرأي مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي حيث لا قرآن ولا سنّة مجرد صبغة تستر تحتها كثيراً من عناصر طرق التفكير المتقدّمة التي لا تلتقي مع النبوة ولا الدين في شيء من الأشياء؛ وليس هذا غلوّاً في الاعتقاد ولا إفراطاً في التفكير؛ إذْ قد أكثرنا القول أنْ ليس من الصدفة في شيء أنْ يتعاطى الرأي من حرق سنّة النبي، ومن منع منها، ومن كان خصماً لأمير المؤمنين علي، ومن يكره أن يكون خليفة، ومن كان لا يرى عصمة النبي وغير ذلك ممّا ألححنا في ذكره في مطاوي هذه الدراسة..

ولنا أن نتساءل عن أسطع التطبيقات المعلنة ـ بصراحة ـ عن أنّ مقولة الرأي أبرز أو من أبرز صيغ آيديولوجية ترك السنّة وتفريغ محتواها؟؟؟.

فإذا ما تساءلنا عن ذلك تَمْثُلُ بين أيدينا خلافة الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان؛ فخلافة أبي بكر مثلاً لا دليل عليها من الشرع سوى ما ذكره الكرماني بقوله: لا أعلم في إثبات القياس أقوى من إجماع المسلمين على استخلاف أبي بكر مستدلين بذلك باستخلافه إياه في أعظم أمور الدين وهو الصلاة فقاسوا عليها سائر الأمور[1].

أقول: لا ريب في أنّ الصحابة القائسين لإثبات خلافة أبي بكر هم خصوم علي، للاتفاق أنْ ليس هناك من قاس من بني هاشم ولا بايع أبا بكر أحد منهم إلاّ بعد أن قلّت الحيلة وضعف النّاصر؛ إذ قد ورد في صحيح البخاري أنّ أحداً من بني هاشم لم يعترف بخلافة أبي بكر ستة أشهر إلى أن أختار الله فاطمة لسيادة الآخرة[2]، وآنئذ قلّت حيلة أمير المؤمنين علي عليه السلام، أضف إلى ذلك فالأنصار ـ إلاّ لماماً منهم من خصوم علي كزيد بن ثابت ـ لم يروا أبا بكر أهلاً للبيعة أو أنّ له فضلاً على آحادهم..؛ ففيما يروي الطبري في أحداث السقيفة:

---

(١) شرح الكرماني لصحيح البخاري ٤: ١٢٩.

(٢) سنشير إلى ذلك بسرعة لاحقاً.

قالت الأنصار أو بعض الأنصار: لا نبايع إلاّ علياً[١].

وقال ابن الأثير: وتخلف عن بيعته (=أبي بكر) علي وبنو هاشم والزبير بن العوام، وخالد بن سعيد بن العاص، وسعد بن عبادة الأنصاري، ثمّ إنّ الجميع بايعوا بعد موت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلاّ سعد بن عبادة فإنّه لم يبايع أحداً إلى أن مات، وكانت بيعتهم بعد ستة أشهر على القول الصحيح[٢].

وقال الطبري أيضاً: وتخلف علي والزبير واخترط الزبير سيفه وقال لا أغمده حتى يبايع علي، فبلغ ذلك أبا بكر وعمر، فقال عمر: خذوا سيف الزبير فاضربوا به الحجر، قال فانطلق إليهم عمر فجاء بهما وقال: لتبايعان وأنتما طائعان أو لتبايعان وأنتما كارهان فبايعا[٣].

إنّ ملابسات هذه القضية تعلن عن أنّ أول تطبيقات الرأي الرسمية التي غيّرت وجهة التاريخ وصفحته هو ما انطلق من معين الخصومة مع أمير المؤمنين علي وعموم بني هاشم وأغلب الأنصار، لكن ثمّة ما يرافق ذلك، وهو إزواء (=ترك) ما تواتر من سنّة الرسول في النص على أمير المؤمنين علي بالخلافة والإمامة؛ فإذا كان تعاطي القياس الخفي وهو قياس الإمامة في الصلاة على الأمامة الكبرى هو الدليل على صحّة خلافة أبي بكر كما قال عمر، فهذا يقتضي أن يضرب بما تواتر عن الرسول في عشرات الأقوال ممّا هي نص ـ جليّ ـ في الإمامة من مثل: «**أنت منّي بمنزلة هارون من موسى**»[٤]..

وكلّنا يعلم أنّ أحداً من خصوم علي بل كل مجموعهم لا يحظى بواحد من هذه العشرات، ولقد مرّ عليك أنّ أتباع أبي بكر يتشبثون بكلّ قشّة لإثبات إمامته وخلافته كالحديث المكذوب في سدّ الأبواب المشرعة إلى المسجد إلاّ باب أبي بكر مع أنّه صدر في حق علي لا غير..

بعض ما نريد قوله هنا هو أنّ آليات ترك السنّة قد يكون باختراع حديث ينسب للنبي ﷺ يقابل ما تواتر في حق علي أو أهل البيت عليهم السلام؛ كحديث سد الأبواب إلاّ

---

(١) تاريخ الطبري ٢: ٤٤٤.

(٢) أسد الغابة ٣: ٢٢٢.

(٣) تاريخ الطبري ٢: ٤٤٤.

(٤) صحيح البخاري ٥: ١٢٩.

باب أبي بكر فهذا اخترعه خصوم أمير المؤمنين علي لتسفيه حديث سدّ الأبواب إلا باب علي المتواتر ولتفريغ محتواه، وقد تكون آليات ترك السنّة بواسطة شيء آخر كالرأي والقياس، بهدف مواجهة حديث المنزلة وعشرات غيره، كل ذلك حتّى يخرج علي صفر اليدين في معادلات الصراع.

ثمّ إنّ الخليفة عمر بن الخطاب ـ من بعدُ ـ لم يتسلط على عرش الخلافة إلاّ بالرأي، فقد ذكرت الأخبار أنّ أكثر الصحابة اعترضوا على قرار الخليفة أبي بكر في تنصيب عمر من بعده، لكن ردّ اعتراضهم ذاك بقوله: اجتهدت لهم رأيي فوليت عليهم خيرهم[١]، ولقد جوبه قرار أبي بكر هذا من قبل أمير المؤمنين علي بقوله: ما أنت قائل لربك[٢].

وممّا يدلّ على أنّ الرأي في هذه العملية ليس عضواً في جسد الإسلام ولا هو من دين الله، بل هو طريقة تفكير سياسية جوهرها الخصومة مع أمير المؤمنين علي، أنّ علياً قال معترضاً على عمر: أمّرته عام أوّل وأمّرك العام[٣]، متهماً إيّاه بما لا يخفى على اللبيب، وفي الحقيقة ففي مثل هذا الاعتراض ما يكشف عن أنّ هناك اتفاقاً مسبقاً وآيديولوجية مرسومة للخلاص ـ دونما صعوبة ـ من كل الصعوبات والعوائق السياسية التي تعترض المشروع القرشي..؛ لأجل أن تجري قريش بسرعة الريح، في دربٍ سهلٍ وهي تقتطف ثمار ما تزرع.

كما أنّ شورى عمر (المصالح المرسلة=الرأي) هي الأخرى لا تخرج عن حلبة هذه الطريقة من التفكير، فتَحْتَ غطاء الشورى التي يوصي بها القرآن[٤] استطاع الخليفة عمر أن يسحب البساط من أمير المؤمنين علي ليولّي عثمان الخلافة، وأمير المؤمنين علي وقف مرّة أخرى بوجه هذه الآيديولوجية ليعلن أنّها ليست من الدين في شيء، ففي المصادر أنّ قال لعمّه العبّاس: عدلت الخلافة عنا[٥]..

---

(١) كنزل العمال ٥: ٦٧٦، طبقات ابن سعد ٢: ٢٠٠، ثقات ابن حبان ٢: ١٩٣، تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ٤١٢، أسد الغابة ٤: ٦٩، تاريخ المدينة ٢: ٦٦٩، الإمامة والسياسة ١: ٣٨.

(٢) طبقات ابن سعد ٢: ٢٧٤، تاريخ المدينة ٢: ٦٦٦، مناقب ابن الجوزي: ٤٩.

(٣) الإمامة والسياسة ١: ٢٥، وانظر طبقات ابن سعد ٣: ٢٠٠.

(٤) أثبتنا سابقاً أنّ الشورى لا قيمة لها وراء المعصوم؛ إذ أنّ الهدف منها ائتلاف القلوب الضعيفة لا غير.

(٥) تاريخ الطبري ٣: ٢٩٤، تاريخ المدينة ٣: ٩٢٥، شرح نهج البلاغة ١٢: ٢٦٢.

الحديث عن هذا الأمر طويل لكنّا كنّا نهدف إلى أن نُمَثِّل لعناصر طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي بأنصع تطبيقات الرأي في تاريخ الإسلام؛ إذ نعود لنتساءل: هل من الصدفة في شيء أنّ كل تلك العناصر السبعة ـ وغيرها ـ شاخصة في عمليّات استخلاف الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان والأمويين والعبّاسيين؟. وهل من الصدفة أن نجد علياً وكل أتباعه من أهل بيته ومن شيعته مستائين غير راضين؟. وهل الرأي بالنظر لتلك العناصر مصطلح شرعي أم هو مقولة سياسية وآيدويولوجية ضخمة؟ هذا شيء..

والشيء الآخر الذي نكرر التأكيد عليه هو أنّنا إذا أمعنّا في مطالعة التاريخ الإسلامي نجد أنّ الرأي لم يستفد منه غير خصوم أمير المؤمنين علي..؛ بلى، إنّ أولئك الخصوم بسبب قلّة بضاعتهم من سنّة رسول الله ومرامي كتاب الله القرآن، احتاجوا لأن يبتّوا في دين الله بملاحظة كونهم حكّاماً زمنيين وروحيين، والرأي طريقة فنّة لتجاوز هذه الأزمة؛ لأنّ تعاطيه لا يحتاج لأكثر من أن يكون المرء أميراً أو من قبل الأمير (=صوافي الأمراء) حتّى لو كان جاهلاً بكل شيء..

لكن مع كل ذلك فالقيمة الآيديولوجية المطوية في الرأي ليست هي طريقة لتجاوز أزمة المعرفة لا غير، فكلّنا يعلم أنّ خصوم أمير المؤمنين علي يسرحون ويمرحون على رقاب النّاس بمنتهى اليسر بوحي هذه المقولة القادرة على شرعنة كلّ السلوكيات؛ وإذا كان النص عن رسول الله يلجم الأفواه، ويكبّل الجوارح، ويأسر النزعات اللامشروعة واللامسؤولة، فالرأي هو الوحيد القادر على أن يقف بوجه النص النبوي، ويسفّه ما فيه من حقيقة وقيمة..

فإذا كان قول الرسول المتواتر ـ مثلاً ـ : «**عمّار تقتله الفئة الباغية**» دليلاً كاملاً على أنّ البغاة الأمويين من أهل النّار، أو من أهل الخطأ والبغي، فمبدأ التصويب الذي هو أبرز مقاطع آيديولوجية الرأي، والقلب النّابض لها، قادر على أن يجعل البغاة من مثل معاوية وعمرو بن العاص من أهل الجنّة في قتل عمّار بن ياسر في ضوء ذلك المبدأ، حتّى لو كان عمّار يحبّه الله ورسوله وحتّى لو اهتزّ العرش لمقتله؛ فهذا المبدأ كفيل بتفريغ محتوى هذه الحقائق، وكفيل بأن يجعل من سفك هذه الدماء ـ وأيّ دماء ـ فعلاً صالحاً يثاب فاعله عليه..؛ وليس عجيباً بعد ذلك أن نجد أنّ عمرو بن العاص ـ وأبا هريرة ـ دون بقية البشر يرويان حديثاً مكذوباً عن النبي ﷺ يقول:

«إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله حسنة»..

بلى، هذا المبدأ كفيل بالنهوض لمثل هذا الأمر بمجرد أن نفترض أنّ معاوية ـ مثلاً ـ من أهل الفتوى، وليس هناك من ترديد في أنّ معاوية من أهل الفتوى، بل هو أولى النّاس بها، فصوافي الأمراء هي الأخرى كفيلة بإثبات ذلك..

والنتيجة فكل ما يفعله الأمراء ممّا هو من قبيل قتل أولاد النبيين وقتل عمّار وبغض علي، وافتضاض بواكر مدينة رسول الله، عداءً لله ولرسوله وللضمير، وغير ذلك من الأعمال الصالحة فيما تقرر الآيديولوجية يثابون عليه؛ لأنّه صواب حتى لو كان خطأ، كما أنّ منابذة عمّار وأهل المدينة وسيد الشهداء الحسين في كربلاء أهل البغي صوابٌ خطأ؛ لأنّه خطأٌ صواب؛ وخطأ الصواب صواب..!!!

والكلام في هذه السفسطة ومحاولة استغفال الدين طويل لا يسعنا التفصيل فيه، لكن نشير إلى أنّ كثيراً من علماء أهل السنّة لمّا رأوا أنّ التصويب تسفيه للعقل، ولعب بدين الله، لم يقولوا به وأنكروه، وفيما أظنّ فإنّ تاريخ رجوع كثير من أهل السنّة عن القول بالتصويب توأم لتاريخ الاعتراف بخلافة أمير المؤمنين علي الراشدة، أو هو توأم للأمر بتدوين الحديث على عهد عمر بن عبد العزيز، أو هو توأم لرفع سبّ أمير المؤمنين من على منابر بني أميّة، وليس من غرضنا الجدّي التحقيق في هذه المسألة الآن..

ومهما يكن من ذلك فالمستفيد الوحيد من الرأي خلال ما تعاقب من حقب التاريخ هم مجموع خصوم أمير المؤمنين علي..؛ ثمّ للرأي هو الآخر صيغ وأشكال كثيرة، ومن صيغه الناصعة مقولة عدالة الصحابة، وسيرة الشيخين، والمصالح المرسلة، وغير ذلك ممّا هو مبسوط في محلّه..

هذا، ومن الضروري الإشارة إلى أنّ للرأي توأماً معرفيّاً آخرَ قد وضع بصماته على جسد الآيديولوجية بوضوح؛ فالنزعة الإسرائيلية اليهودية حقيقة سوداء مستورة خلف لباس الرأي الأبيض، فلقد عرفت أنّ الإسرائيليات المبثوثة في مصادرنا الإسلامية نتيجة هذه الطريقة من التفكير، إلى درجة أنّ أمناء سنّة النبي كعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر وأبي هريرة يتقولون على رسول الله ما لم يقل فيما نصّ الإمام ابن كثير..

ما نريد قوله هو أنّ الرأي والنزعة الإسرائيلية وبالتالي الخصومة مع أمير المؤمنين

علي ما هي إلاّ أشكالٌ ثلاثة لآيديولوجية ترك السنّة، أو هي أوجهٌ ثلاثة لعملة واحدة..، تطوي كلّ ذلك نصوص نبوية كثيرة منها ما أخرجه البزار بسند صحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ «**لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم أبناء سبايا الأمم فأفتوا بالرأي فضلوا وأضلوا**»[1].

ومنها ما ذكره الحاكم عن عوف بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**ستتفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة أعظمها فتنة قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحرمون الحلال ويحللون الحرام**»..[2]، وهذا النص بالذات يعلن أنّ طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي هي أسباب الفتن والضلال في هذه الأمّة..

وخاتمة ما نقول: هو أنّ الرأي ليس مصطلحاً لعلم أصول الفقه وإن أُلبس لباسه وأصطبغ بصبغته، فهو مقولة قادرة على التعبير عن طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي والإفصاح عن مبادئهم في بناء جهاز المعرفة الذي يتعاطونه، أضف إلى ذلك فالنصوص النبوية في الوقت الذي أعلنت عن أنّ مقولة الرأي تنطوي على تراث يهودي في تمثيل الدين في المبدأ وفي الممارسة، أعلن التاريخ أنّ خصوم أمير المؤمنين علي شغفوا برواية الإسرائيليات فأمعنوا، بل تقوّلوا على رسول الله فأمعنوا أيضاً..

فعلى هذا فالنزعة الإسرائيلية (=الرأيوية) هي الأخرى عنصر من عناصر طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي، قد وقف الرسول بإزائها وقفة حازمة، وعليك أن تفهم الباقي!!!.

---

(١) صحيح البزار ٦: ٤٠٢، هذا النص كثير الطرق وله أكثر من إسناد، عرضنا لكلّها مفصّلاً في الفصل الأول من كتابنا الرسول المصطفى ومقولة الرأي، فراجعه.

(٢) راجع الفصل الأول من كتابنا: الرسول المصطفى ومقولة الرأي.

المبحث السابع:

عدالة الصحابة

ومن أبرز المزايدات على العقل والعقيدة، مبدأ عدالة الصحابة أجمعين؛ ففي الوقت الذي قال أغلب أهل السنّة بمبدأ العدالة هذا، قالوا أيضاً ـ واللفظ للتفتازاني ـ : إنّ ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب التاريخ، والمذكور على ألسنة الثقات، يدل بظاهره على أنّ بعضهم قد حاد عن طريق الحق، وبلغ حد الظلم والفسق؛ وكان الباعث له الحقد، والعناد، والحسد، واللداد، وطلب الملك والرئاسة، والميل إلى اللذات والشهوات؛ إذ ليس كل صحابي معصوماً، ولا كل من يلقى النبي صلى الله عليه وآله بالخير موسوماً[1].

أقول: وها أنت ترى أنّهم في الوقت الذي جزموا بأنّ بعض الصحابة حاد عن طريق الحق، وبلغ حدّ الظلم والفسق، قالوا بعدالة الصحابة أجمعين..، وها هو التفتازاني نفسه يقول من جديد: إلاّ أنّ العلماء لحسن ظنّهم بأصحاب الرسول صلى الله عليه وآله ذكروا لها محاملَ وتأويلات بها تليق، وذهبوا إلى أنّهم محفوظون عمّا يوجب التضليل والتفسيق[2]. فتأمّل في هذا الجدل المضحك المبكي؛ فصون عقائد المسلمين لا يتمّ إلاّ بتعديل فسقة الصحابة!!!

والمثير في الأمر أنّ مقولة عدالة الصحابة ليس لها من ذكر في العهد الإسلامي الأوّل؛ فهي ظهرت ككيان معرفي كبير في العهد الأموي، في عهد التابعين، وبالطبع فنحن لا ننكر جذورها التاريخيّة في العهد الأوّل، وممّا يؤثر في ذلك أنّ كلّ الكتابات التي جرت بين أمير المؤمنين علي وبين معاوية الطليق، المذكورة في نهج البلاغة وبقيّة كتب الأدب، تبيّن حاجة معاوية ومن كان على منواله، أو من كان هو على منواله، لمبدأ عدالة جميع الصحابة، فحينما كان يحرجه أمير المؤمنين علي بفضل السابقين، وأهل الهجرتين، وأهل بدر، وكلّ من شرب كأس الكفاح مع الرسول صلى الله عليه وآله من

---

(١) شرح المقاصد: ٣١٠.

(٢) شرح المقاصد: ٣١٠ ٣١١.

السابقين الأولين، أو من المخلصين لله ولرسوله في توطيد أركان الدين، نجد معاوية بمكر ودهاء يردّ عليه بأنّ هناك غيرهم من صحابة رسول الله، ممّن رافقه، ورآه وجلس معه، أو كتب له بعض الرسائل، أو أكل معه أو شرب، وما إلى ذلك..

إنّ هذا يسفر عن أنّ مقولة عدالة الصحابة حاجة سياسيّة للبغي ولأهله وليست هي من دين الله، فالمدار في الصحبة الكريمة هو ما ذكره أمير المؤمنين علي لا ما ذكره معاوية، وشتّان ما بين الصحابي الذي يسمّى صحابيّاً لمجرد أنّه رافق الرسول ﷺ أو أكل معه، وبين الصحابي الذي بقي أميناً على الوحي والسنّة، ويبذل كلّ شيء من أجل الله والرسول والوحي..

ونحن في الحقيقة مهما شككنا في شيء فلا نشك في أنّ مبدأ عدالة الصحابة، مبدأ دخيل في الإسلام، وهو بدعة لم يدلّ عليها دليل من الشرع، فبغض النظر عن كل شيء، لم يؤثر عن الصحابة ـ كلّ الصحابة ـ قبل العهد الأموي هذا المبدأ الأفلاطوني الخرافي، فليس هناك أحد منهم من ذكر أنّ الصحابة كلّهم عدول، والأدهى من ذلك أنّ معاوية الباغي نفسه لم يعلن هذا المبدأ صراحة، بل ألمح إليه تلميحاً في تلك المكاتبات بينه وبين أمير المؤمنين علي..

وفيما أعتقد فمبدأ العدالة هذا مبدأ مستقى عن طريقة اليهود، وفي الحقيقة لا نستطيع بسط الدليل بكفائة مع هذه العجالة، لكن يكفي أن نقول: إنّ من يطالع التوراة يجد مصائب كبيرة وهي تتحدث عن أخطاء الأنبياء، وعن تعاطيهم الكذب والخيانة وشرب الخمر والزنا، بل الزنا ببناتهم والعياذ بالله، وغير ذلك ممّا نزّه الله عنه كثيراً من المؤمنين فضلاً عن الأنبياء والمرسلين، هذا في حين أنّ المطالع لأدبيّات اليهوديّة يجد الأحبار فيها معصومين من الزلل والخطأ..

ومبدأ العدالة في الحقيقة مز هذا القبيل، ففي الوقت الذي أمعن خصوم أمير المؤمنين علي وأهل البيت في النيل من شخصيّة النبي محمّد ﷺ، وأنّه يسهو ويغلط، ويسبّ ويلعن بلا سبب، ويحرّم ويحلل بلا موجب، نجدهم دون غيرهم يقولون بعدالة الصحابة أجمعين..

وأهمّ ما نريده من هذا المبحث، مع الإغضاء عن التفصيلات، هو اقتناص عنصر آخر من عناصر آيديولوجية مواجهة النبي ﷺ وسنّته، أو قل: مواجهة علي، فيما اتّضح وسيتّضح أكثر، ونعود لنتساءل كما تسائلنا كثيراً سابقاً فيما يشبه هذا، فهل من الصدفة أنّ خصوم أمير المؤمنين علي فقط، هم دون سواهم يقولون بهذا المبدأ المضحك؟؟؟

المبحث الثامن:

تغييب العقل وآيديولوجية ترك السنة

ينبغي أن يكون معلوماً أنّ عملية تغييب العقل ـ بحد ذاتها ـ آيديولوجية صراع تاريخي إنساني، وليست هي وليدة صراع إسلامي؛ فالصراع اليوناني بين سقراط وبين السوفسطائيين، وإن أخذ ما أخذ من مجالات واسعة في بحوث الفلسفة والحكمة إلاّ أنّ مدار كلّ ذلك، الإيمانُ بأنّ هناك حقائق مطلقة كما يجزم سقراط، والإيمان ـ في المقابل ـ بنسبيّة الحقائق كما يزعم السوفسطائيّون.

وإذا كان العقل هو ما ساق سقراط وأرسطو وغيرهما للجزم بالحقائق المطلقة؛ فالذي ساق السوفسطائيين للتشكيك بذلك الجزم هو إنكار دور العقل في تحصيل ذلك الجزم، وبعد هذا الإنكار لا يبقى غير الشكّ، وبالتالي فليس هناك حق مطلق ولا باطل مطلق، ولا أخلاق مطلقة..؛ ومذّاك ولد الجدل ليكون أساساً لطريقة السوفسطائيين في التفكير، ولم يك لينتهي الصراع في هذه النقطة التاريخية في زمن من الأزمان؛ فأساس كل صراع آيديولوجي، في كلّ مراحل التاريخ، هو هذه النقطة، سواء أكان الصراع سياسيّاً أم اقتصاديّاً أم اجتماعيّاً أم أخلاقيّاً أم دينيّاً أم غير ذلك.

فعلى سبيل المثال، وانطلاقاً من نسبيّة الظلم والعدل، رأى ميكافلّي أنّ الغاية تبرر الوسيلة، وانطلاقاً من هذه النسبيّة رأى مالتوس أنّ الحروب بين البشر مسألة طبيعيّة، وضرورة تاريخية؛ لأجل أن تكون هناك موازنة بين عدد السكان المتصاعد في ضوء متتالية هندسية، وبين الموارد الطبيعيّة الثابتة، ويترتب على ذلك أنّ سفك دماء آلاف البشر ليست جريمة...، وانطلاقاً من نسبيّة الحقيقة بنى كارل ماركس مادّيته التاريخية...، وهكذا، وواضح أنّ النقطة التي

تجمع بين كل نظريّات هؤلاء المفكرّين هو انكار دور العقل، وسنبيّن لك قريباً ـ منطقيّاً ـ آليّة هذا الانكار..

هذا، لكن الملفت للنظر أنّ التاريخ يعلن على الدوام أنّ كل نظام، ظالم، تعاطته البشرية عبر العصور، يجعل من العقل عدوّه الأوّل، ومن الأمثلة التي يعرفها الجميع هو أنّ الكنيسة الكاثوليكية حفاظاً على موقعيّتها السلطوية حرقت، وقتلت، وصلبت العقول، لأجل ذلك الغرض، وما غاليلو وعشرات غيره ببعيدين عن الأذهان..، وعموماً فالأنظمة السياسية، وأغلبها أنظمة ظالمة، إذا ما استقرت على كرسيّ الحكم تحارب العقل؛ لأنّه بالمرصاد لكلّ زلّة!! وبلا تطويل نتساءل عن قيمة الأنظمة الأموية ـ مثلاً ـ في مقررات العقل مع أنّها هي الزلّة بعينها، وهي البغي بعينه، وهي الظلم بلحمه وعظمه؟؟؟.

ولقد تقدّم في مقدمة هذه الدراسة أنّ مدار المعرفة على طريقة التفكير وعلى منهج القرائة، والعقل قادر على أن يسلط الضوء عليهما، وإذا كانت طريقة تفكير الأنظمة السياسية، سلطوية، التوائية، نفعيّة، تبريرية، مريضة، فالعقل هو الطبيب القادر على تشخيص هذا المرض، لكن بما أنّ هذا التشخيص بمثابة مبادىء آيدولوجية وأوليّات ثورية، لزوال تلك الأنظمة، حكمت على العقل بالقتل..؛ فتارة بتهمة الخروج عن الدين، وأخرى بتهمة الخروج عن المسموح، بتجاوز حدّ اللاّمفكّر فيه، وغير المسموح التفكير فيه..

ومن الأمثلة التاريخية المعلومة لكل الباحثين أنّ مجرّد حيازة كتاب فيه مبادىء الإمبريالية يكفي المحكمة الماركسية للإدانة والحكم بالإعدام، وما أشبه هذا بما فعله معاوية لمّا قتل صحابة رسول الله، لمجردّ أنّهم اعترضوا على زياد بن أبيه في سبّ أمير المؤمنين علي من على المنبر، وما أشبه هذا بقتل الحجاج كلّ سميّ لأهل البيت، وما أشبه هذا بقول عبد العزيز بن مروان لإبنه عمر: يابني إنّ الذين من حولنا لو نُعْلِمُهُم من حال علي ما نعلم تفرقوا عنّا[1]، وما أشبه هذا بقول الزهري: والله إنّ عندي من فضائل علي مالو تحدثت بها لقتلت[2]...، وعلى هذا فقس؛ والبحث فيه واضح النتائج، فلا داعي لاجتراره!!

---

(١) أنساب الأشراف ٨: ١٩٥. دار الفكر / تحقيق سهيل زكار.

(٢) أسد الغابة ١: ٣٠٨.

ولتوضيح هذه النقطة نقول فيما يخص بحثنا: في الوقت الذي يعتقد الشيعة أنّ العقل هو المصدر الرابع من مصادر التشريع الإسلامي، ينفي خصومهم أن يكون العقل كذلك، وفيما بين الشيعة وخصومهم حول هذه الأزمة صراع معرفي (=أبستمولوجي) تاريخي طويل، وفي الحقيقة ـ إلى الآن ـ لم تستطع الكتابات الإسلامية السنيّة والشيعية أن تطرح جواباً تاريخيّاً متماسكاً..؛ لا لإثبات مصدريته في بناء المعرفة الإسلامية بالشكل المطلوب، ولا لإنكار كونه كذلك..

فالكتابات الشيعية جعلت من العقل مصدراً للتشريع فقط، أضف إلى ذلك أنّها قوقعت نفسها في ضيق مقررات علم الكلام في لباسه القديم؛ ولم تفكر بالإجابة المنهجيةْ عن الأسئلة التي تقول: لماذا ينكر خصومهم مصدرية العقل للتشريع؟ وهل هناك دافع آيديولوجي؟ أم أنّ الإنكار لا يعدو نتيجة بحث منطقي في المسألة؟ وهل ـ حقّاً ـ أنّ قيمة العقل تقف عند كونه مصدراً للتشريع كما تعلن نتائج تلك الكتابات، أم هو أكبر من ذلك بكثير؟ وما علاقة ذلك بآيديولوجيّة ترك السنّة؟ وهل لذلك علاقة بالصراع التاريخي مع منظومة المعرفة العلوية، وما هي طبيعتها؟؟؟؟.

وبالطبع فهذه الأسئلة لم تدر في خلد علم الكلام (وكذلك علمي الأصول والمنطق) وهذه هي الفجوة..؛ لكن، على أيّ حال، مهما تسائلنا، فالماثل أمامنا، فيما تعلن كتب المسلمين في الفلسفة والكلام والأصول، حقيقة واحدة، وهي أنّ خصوم أمير المؤمنين علي، وعموم أسرى آيديولوجية ترك السنّة، هم المنكرون لمصدرية العقل للتشريع ولغير التشريع..؛ فهل هذه الحقيقة ـ هي الأخرى ـ حليفة الصدفة، أم أنّها مخطط لتحجير الصراع لصالح الخصوم؟؟؟

والعجيب أنّ أهل السنّة في حين أنّهم أنكروا مصدرية العقل، ونتائجه مقطوعة ومتيقنة، قالوا بمصدرية الرأي (=الظن) مع أنّ نتائجه مشكوكة ومهلهلة، ودانوا بمصدرية القياس في دين الله، مع أنّ نتائجه ليست مشكوكة فحسب، بل منهي عنها فيما تواتر في الأخبار، وأكثر من ذلك وهو أنّ القياس الظنّي من أبرز عمليات العقل للوصول إلى المجهولات، وهذا أول تناقض..!! وفي المقابل فالشيعة مع كونهم يقولون بمصدرية العقل لا يدينون بالقياس الظنّي، وإن كان كما قلنا من أبرز عمليات العقل.

لكن ما هو المخيف في مصدرية العقل؟.

للإجابة على ذلك، بعد معرفتنا بأنّ مصدريّة العقل لم ينكرها غير خصوم أمير

المؤمنين علي، أقول ـ بعبارة بسيطة ـ : إنّ أولئك الخصوم وعموم أعداء علي، أو قل: عموم من لم يخلص نفسه للإسلام، والمعنى واحد؛ لأنّ الجميع تحت ضابطة: « **ياعلي لا يحبّك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق**» وحديث الثقلين وغير ذلك ممّا سنعرض له لاحقاً...

أقول: إنّ خصوم أمير المؤمنين علي حسب معايير العقل القطعيّة، وموازين المنطق الصحيح، مخطئون؛ فهم ما بين باغ على الحق وأهله، وبين مستهتر ساخر بدين الله، ولأنّ البغي والاستهتار قد يصل في بعض الأحيان إلى الكفر أولاً، ولأنّ أولئك الخصوم بحاجة لغطاء إسلامي يبرر افتراسهم الخلافة المقدّسة وعموم سلوكيّاتهم اللامسؤولة ثانياً؛ ولأنّ العقل هو الوحيد القادر على نبش المستورات وفضح المخفيّات ثالثاً...، أنكروا مصدرية العقل في بناء المعرفة!! ولكن كيف؟؟

للإجابة على ذلك نقول ـ بعبارة منطقية ـ : العقل، كما ذكر الفلاسفة والمناطقة والمتكلمون في القديم، على قسمين: العقل النظري والعقل العملي، والأول هو ما ينبغي أن يعلم، والثاني ما ينبغي أن يعمل، وجوهر الأول أنّ النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، وجوهر الثاني ما يصطلح عليه العلماء بمسألة التقبيح والتحسين العقليين..

ولأنّ المقررات الأمّ لكلّ من هذين القسمين، مقطوعة، متيقنة، غير مشكوكة؛ ولأنّ القطع حجّة بذاته لا يحتاج إلى جعل شارع، أو لا يمكن أن يجعله الشارع؛ لاستلزام التسلسل أو الدور، نهض العقل وحده لمعرفة الحقيقة في كثير من الفروض..

فحينما نتحدث عن العقل العملي نقول: لم يشكّ أحد من البشر، حتّى الكفّار، قديماً وحديثاً، أنّ إيذاء الحيوان بلا سبب قبيح، لا يجوز، وهذا سواء نصّت الشريعة على القبح أم لم تنص، كما أنّ الكذب لا يجوز، قبيح، عند الجميع؛ الكفّار والمؤمنين على السواء، في كل التاريخ، سواء أخبرنا الشرع بقبحه أم لم يخبرنا، كما أنّ انتهاك أعراض النّاس، غصباً وعدواناً، لا يجوز، قبيح، سواء ذكرت لنا الشريعة ذلك أم لم تذكر، كما أنّ إغاثة الضعفاء، والدفاع عن المظلومين، والوقوف بوجه الجائر، أمر ممدوح حسن، سواء أمرت الشريعة أم لم تأمر؛ وعلى هذا فقس مفردات العقل العملي..، وفي الجملة فهذه المفردات هي التي يصطلح عليها العلماء بالمستقلاّت

العقليّة؛ وذلك لأنّ العقل والعقلاء في كلّ زمان وفي كلّ مكان، قادران على أن يحكما في مثل تلك الموارد بالمدح أو بالذّم؛ وبالتالي يحكمان باستحقاق العقوبة أو باستحقاق المثوبة..

وإذا حدث وأمرت الشريعة، بما استقلّ العقل في دركه، قبحاً أو حسناً، فليست أوامرها إذ ذاك؛ إلاّ تأكيدٌ لما استقلّ العقل في دركه؛ ومثل هذه الأوامر التأكيديّة يصطلح عليها العلماء بالأوامر الارشاديّة؛ أي أنّها تؤكّد ما استقل العقل في دركه سابقاً وترشد إليه؛ فمثلاً يعلم جميع المسلمين أنّ طاعة رسول الرحمة محمد ﷺ واجبة، سواء ذكر لنا الشرع ذلك أم لم يذكر؛ لأنّ العقل يجزم ـ بعد الإيمان برسالته المقدّسة ـ أنّ سبل معرفة الله، وتحصيل رضاه تعالى ذكره، منحصر بطاعته ﷺ، لكن مع ذلك؛ ولأهميّة هذه الطاعة، قال القرآن ـ مكثراً ـ : ﴿أَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ تأكيداً وإرشاداً؛ رحمةً بالعباد..؛ أمّا الأوامر الشرعية الأخرى التي لا يستقل العقل بدرك عللها، والتي يأمر الله بها بما هو مولى؛ لأنّه لا يسأل عمّا يفعل، فيصطلح عليها العلماء بالأوامر المولوية؛ كوجوب الصوم والصلاة؛ وأنّ صلاة الظهر أربعة ركعات، وهكذا.

أمّا العقل النظري فجوهره قائم ـ كما أخبرناك ـ على أساس أنّ النقيضين لا يجتمعان، وعلى أساس أنّ الضدّين لا يجتمعان، وعلى أساس أنّ الكل أكبر من الجزء، وما شاكل ذلك من البديهيّات واليقينيّات..

وبلا إطالة نتسائل: هل تلتئم مقررات العقلين العملي والنظري مع طبيعة الأنظمة الأموية والعبّاسيّة، وعموم خصوم أمير المؤمنين علي...؟؟؟

للإجابة على ذلك نقول ـ بعبارة منهجيّة حديثة ـ : معلوم أنّ خصوم أمير المؤمنين علي، وكل الأنظمة السياسية الإسلاموية الباغية، الأموية والعبّاسية وغيرها، تسلّطت على رقاب النّاس بالقوة المسلّحة، وبسفك الدماء، وبانتهاك الأعراض والحرمات، وبسرقة أموال العباد، وبالغصب، وبغير ذلك ممّا يقطع العقل العملي بقبحه وعدم جوازه، ومعلوم أيضاً أنّ هذه الأنظمة، فيما يقرر العقل النظري، متناقضة بين المبدأ والسلوك، ومتضادّة؛ فهي تقول شيئاً وتعمل شيئاً آخر؛ والله سبحانه تأييداً لمقررات العقل ـ النظري ـ قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ

﴿مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[1] يعني لم تتناقضون؟!! وفي هذا السياق يروي البخاري أنّ رجلاً سأل عبد الله بن عمر عن دم البعوض فقال له ابن عمر: انظروا إلى هذا، يسألني عن دم البعوض، وقد قتلوا ابن رسول الله (=الحسين سلام الله عليه)[2].

نخلص من ذلك إلى أنّ العقل بقسميه يحكم على هذه الأنظمة (=خصوم علي) بالتناقض والإجرام وعدم المصداقية، بل بالخروج من الدين في بعض الأحيان، وإذا كان الأمر كذلك لا بدّ لهذه الأنظمة وما ماثلها من كتم أنفاس هذا العقل للخلاص من هذه الورطة أولاً، ولاستمرار الظلم والبغي ثانياً!! لكن ما العمل؟؟

أنكر خصوم أمير المؤمنين علي وأغلب أسرى آيديولوجية المواجهة والتبرير، بدراية وبغير دراية، بإرادة وبغير إرادة، مقررات العقل العملي، وقالوا: إنّ الحسن والقبح، والإجرام، وسفك الدم، وإغضاب الزهراء البتول، وسمّ الحسن، وقتل الحسين في كربلاء، واغتصاب بنات الأنصار بافتضاض بكاراتهنّ غصباً، وإباحة المدينة ثلاثة أيّام، وأخذ البيعة من صحابة رسول الله على أنّهم عبيد ليزيد (الأمر الذي لم يفعله حتّى هتلر) وقتل العبّاسيين لآل رسول الله وغير ذلك الكثير، أمورٌ لا نعرف قبحها أو حسنها بالعقل، بل بالشرع، فالحسن ما حسّنه الشرع، والقبح ما قبّحه الشرع أيضاً، فكما أنّ الشرع لا يرتضي قتل آل رسول الله، لأنّ الله يغضب لقتلهم، فكذلك الشرع لا يمنع يزيد من قتل الحسين إذا أراد الاصلاح ولمّ شعث الأمّة، وأنت ترى أنّ حاصل ذلك هو ضرب عشرات بل مئات النصوص القرآنيّة والنبويّة، المتواترة والصحيحة؛ فمثل قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ ومئات غيره ستسحقه أقدام وحش السفسطة والجدل، بلا صعوبة، وقس على ذلك كلّ سنّة رسول الله..، هذا من جهة..

ومن ثمّ ـ من جهة أخرى ـ أنكروا العقل النظري؛ أي أنكروا قانون التناقض؛ فمثلاً في الوقت الذي حكم الشرع ـ فيما يزعمون ـ على معاوية بالبغي في صفّين، وحكم لعلي بأنّه على الحق، حكم لمعاوية أيضاً أنّه تأوّل فأخطأ، وأنّ له لأجل ذلك الخطأ حسنة، وحكم لعلي بالحسنتين لأنّه تأول فأصاب!! وعموماً فإذا كان العقل

---

(١) الصف: ٢.

(٢) صحيح البخاري٧: ٧٤.

النظري (=قانون التناقض) يرى تناقضاً بين الحق والباطل، وأنّهما لا يجتمعان؛ أي لا يمكن أن يجتمع في معاوية ـ مثلاً ـ الحق والباطل في فعل واحد، وأنْ ليس في رصيد معاوية غير السيّئات، فليس هناك من تناقض إذا ما أُنكرت مقررات العقل النظري بطريقة ما، وعلى هذا فمعاوية محسنٌ حتّى مع كونه مسيئاً!! وكما ترى فمرجع القضيّة إلى ما زعمه خصوم سقراط وأرسطو وحتّى أفلاطون؛ أي إلى القول بنسبيّة الحقيقة وانكار كونها مطلقة..

ولكي يتفهم القارىء الكريم المسألة بمجمل أبعادها الآيديولوجيّة أكتفي أن أذكر له مثالاً واحداً، هو ديالكتيك كارل ماركس؛ فالشيء الوحيد الذي فعله ماركس في بناء منطق الديالكتيك هو إنكاره لقانون التناقض، مستبدلاً إيّاه بقانون وحدة وصراع المتضادّات (=الديالكتيك) والفرق بينهما هو أنّ قانون التناقض، كما عرفت، يجزم بأنّ المتناقضين، كالحق والباطل، لا يمكن أن يجتمعا، أمّا الديالكتيك (=الجدل) فيفترض أنّهما يجتمعان..، وفي الحقيقة فهذا هو السبب الذي يحدو بي في كل كتاباتي لأن أفترض أنّ منهج الأمويين وعموم خصوم أمير المؤمنين علي منهج ديالكتيكي جدلي، وإذا كان في هذه الدراسة المتواضعة ما يمكن أن يلفت النظر كثيراً ويوقف الباحث طويلاً، فلتكن هذه النقطة هي مدار ذلك؛ ففيما بان لا فضل لماركس في بناء الجدل وانكار التناقض؛ فلقد سبقه الأمويون، وعموم خصوم أمير المؤمنين علي، بثلاثة عشر قرناً..

القانون الأساس لطريقة تفكير خصوم علي

على أيّ حال، أريد من هذا التطويل أن أخلص إلى أهم نتائج هذه الدراسة، فإنّني قد أطلت البحث في طريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي، وأمعنت الاستقصاء في آيديولوجية ترك السنّة النبوية، خلال أهمّ أشكالها وصيغها عبر التاريخ الإسلاموي، لكنّي لم أذكر لحدّ هذه اللحظة القانون الأساس لتلك الطريقة من التفكير، ولقد اتّضح لك ـ عزيزي القارىء ـ أنّ القانون الأساس هو الديالكتيك (=الجدل) وحقيقته قائمة على إنكار العقل النظري؛ أي إنكار قانون التناقض، وانكار اجتماع المتضادّين، كما أنّ حقيقته قائمة على إنكار العقل العملي؛ أي على إنكار الحقيقة المطلقة والقول بنسبيّتها، فما كان قبيحاً أو ظلماً في حين، أو في مكان،

قد يكون حسناً وعدلاً في حين آخر؛ فإذا كان قانون التناقض يجزم أنّ الحسين سلام الله عليه محسنٌ ويزيد مسيءٌ، ولا يمكن أن يكون يزيد محسناً ومسيئاً في آن واحد؛ لاستلزام اجتماع المتناقضين، أو الضدّين، أمكن للجدل والقول بالحقيقة النسبيّة أن يجعل من يزيد محسناً ومسيئاً في آن واحد..، وهكذا.

ونعاود التذكير بأنّ مدار هذه النتيجة أنّنا، في هذا الميدان العلمي، لا نجد أمامنا غير خصوم أمير المؤمنين علي؛ فالمستفيد الوحيد من إنكار مصدرية العقل هم دون سواهم؛ وآية ذلك أنّ سلوكيّات بعض أولئك الخصوم ممّا يضارع الكفر، وممّا يساوق الخروج عن الدين، وإنكار مصدرية العقل خروج جيّد من الأزمة، وفي المقابل فهذا الإنكار يسفّه الحقيقة السماوية لعلي، ولآل بيت رسول الله، ولأتباعهم، وللإسلام قبل كلّ شيء، في كلّ صراع، ويضعف من شوكتهم..

ومن الأمثلة على ذلك الصحابي أبو الغادية؛ ففيما تذكر بعض المصادر، أنّ أبا الغادية كان متين الدين، محتاطاً غاية الاحتياط، حتّى أنّه كان لا يشرب الماء بآنية الزجاج لشدّة الاحتياط، والخوف من الله، لكن أبا الغادية المتديّن المحتاط هذا، هو من قتل عمّار بن ياسر رضوان الله عليه في صفين ظلماً وبغياً وجرأةً على الله، والعقل بقسميه، النظري والعملي، يحكم بالتناقض والقبح وبالتالي استحقاق العقاب؛ أمّا أولاً؛ فلأنّ الاحتياط في الدين بترك الشرب من آنية الزجاج لا يجتمع مع عدم الاحتياط بسفك دم مثل عمّار بن ياسر، وأمّا ثانياً فلعدم وجود عاقل في الكون يجيز اجتثاث منابع الخير، ورموز السعادة، وشعارات الإنسانية، ومبادىء الصلاح!! وليس من ريب في أنّ عمّار بن ياسر، عند كلّ المسلمين، وتد من أوتاد الدين، وركن من أركانه..

هذا، ولكن خصوم أمير المؤمنين علي، بعد إنكار قسمي العقل، ومن منطلق، بل منزلق الجدل قالوا: إنّ أبا الغادية أخطأ في قتل عمّار، ولكن مع ذلك فله حسنة واحدة؛ لأنّه أخطأ، وأمّا عمّار فله حسنتان؛ لأنّه لم يخطيء..

وفي حين يحكم الرسول على عبد الرحمن بن ملجم بأنّه أشقى النّاس في قوله ﷺ لعلي: « **إنّك ستضرب ضربة هنا وضربة هاهنا ـ** وأشار إلى صدغه ـ **فيسيل دمها حتى تخضب لحيتك ويكون صاحبها اشقاها كما كان عاقر الناقة**

اشقى ثمود»[١] يقول ابن حزم في المحلّى: ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن عبد الرحمن بن ملجم لم يقتل علياً رضي الله عنه إلاّ متأولاً مجتهداً مقدراً على أنّه صواب[٢].

ولا بدّ من إلفات النظر إلى أنّ تعاطي أسرى الآيديولوجية للجدل بالصيغة الآنفة؛ إعني مبدأً لتبرير التناقض، إنّما حدث ـ فيما أعتقد ـ في وقت متأخر، في نهايات العهد الأموي؛ وإن كان له أساس قديم فيما سنوضّح؛ فالصيغة الآنفة للجدل من أهدأ الصيغ، فهناك ما هو أبشع منها، وعامل التاريخ هو ما أجبر خصوم أمير المؤمنين علي لأن يتعاطونه كذلك، فيما بعد، بهدوء؛ وإلاّ فهو في بداياته أبشع من نفس البشاعة؛ آية ذلك أنّ الجدليين منذ عهد اليونان وحتّى هذه اللحظة ينكرون الصيغة الأموية الأولى للجدل، فليس في قاموس الجدليين اليونان قديماً، ولا الماركسيين اليوم، ما يصطلح عليه خصوم أمير المؤمنين علي بالتصويب، لكن هذا هو ما حدث في عهد الأمويين الأول، وكما ذكرنا فعامل التاريخ هو ما أجبر الاتجاه الأموي لأن يعيد بناء الجدل بما يلائم تصاعد حالة الوعي في المجتمع الإسلامي، وليس هذا غريباً؛ فلقد اتّضح خلال بحوثنا السابقة أنّ عامل التاريخ هو ما أجبر الأمويين وكل الخصوم لأن يعيدوا بناء آيديولوجية ترك السنّة وتشكيلها من جديد بما يلائم كل مرحلة تاريخية، كما أنّ هذا العامل هو ما أجبرهم على إعادة النظر بشرعية سيرة الشيخين، وسب علي على المنابر، وتدوين السنّة، ونشر فضائل علي، وغير ذلك ممّا مرّ عليك تفصيل الكلام فيه..

ومهما يكن من ذلك فالتصويب (=الجدل البشع) كما أنّه يجعل من الحسين سلام الله عليه مصيباً في مجالدة يزيد، كذلك هو يجعل من يزيد مصيباً في قتل الحسين سلام الله عليه، وكلاهما من أهل الجنّة، كل ذلك لأنّ الخطأ غير موجود في قاموس التصويب، فلا تناقض، ولا تضاد ولا أيّ شيء..، وها أنت ترى أنّ جوهر التصويب هو إنكار العقل النظري؛ أي إنكار قانون التناقض، لكن بأبشع صيغة، كما أنّ جوهره أيضاً يقوم على إنكار العقل العملي؛ فليس هناك من قبح في قتل الحسين،

---

(١) خرّجه الهيثمي في مجمع الزوائد ٩: ١٣٧ وقال: رواه الطبراني واسناده حسن، كما قد أخرجه الحاكم وقال: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه.

(٢) المحلّى ١٠: ٤٨٢.

ولا ذبح الرضّع، ولا في منعهم الماء ثلاثة أيّام متوالية، حتّى لو اهتزّ العرش، وبكت السماء، وغضب الله.

بقي أن نشير إلى أنّ أهل الاعتدال من أهل السنّة؛ كالمعتزلة وكثير غيرهم لم ينكروا مصدرية العقل، وبعض آخر أنكر العقل العملي ولم ينكر قانون التناقض؛ فالذي أنكر مصدرية العقل تماماً هم خصوم أمير المؤمنين علي فقط، على أنّ بعض أولئك الخصوم لم ينكر مصدرية العقل النظري في المبدأ، لكن أنكره في الممارسة الإنفلاتيّة؛ لأجل التبرير، وحفظ ماء الوجوه، وقد عرفت مقصودنا من الممارسة الانفلاتيّة.

والخلاصة..

..فالنتيجة السمينة التي نخلص إليها هي أنّ آيديولوجيّة ترك السنّة أسيرة لطريقة تفكير خصوم أمير المؤمنين علي، وهذه الطريقة معتمدة أساساً، ومتقومة ذاتاً، على إنكار قانون التناقض، والقول باجتماع الضدّين، ويترتب على ذلك أنّ الحقائق نسبيّة، وليست مطلقة..، وإذا كان العقل بالنظر لقانون التناقض، يحكم على مثل يزيد بالخروج من الدين، وأنّه ملعون، من أهل النّار؛ لعدم تصور اجتماع رضا الله عنه وغضبه عليه، في قتل الحسين، وفي الحرّة...، فإنكار هذا القانون، والقول بنسبيّة القبح والحسن، ونسبيّة غضب الله ورضاه، كفيل بأن يدخل يزيد الجنّة..، وعموماً فأنت تعلم أنّ كثيراً من خصوم أمير المؤمنين علي، وأهل البيت، طبقاً لهذا القانون، هم من النواصب، ومن أهل النّار، والحلّ الوحيد لإدخالهم الجنّة ولو بالقوّة هو إنكار هذا القانون، والإيمان بوحي الجدل، ونبي السفسطة، لكن بقيت مشكلة تواجه أعداء أمير المؤمنين علي وأهل البيت، وهي النصوص النبوية المتواترة والصحيحة والمعتبرة، التي أصرّ الوحي على أن تصل إلى الأمّة، كما سيتبيّن في الفصل اللاحق، الصريحة والظاهرة تمام الظهور في أنّ مبغض أهل البيت عليهم السلام من أهل النّار!!! في الحقيقة، لا مشكلة إذا ما أخضعت كلّ سنّة النبي ﷺ لسلطة إنكار قانون التناقض، والقول بنسبيّة الحقيقة، وإمكانيّة أن يكون الجميع، مع التفاوت، على حق، وعلى صواب، وليس الصواب مع علي وأهل البيت فقط.

وقد تقول: ما هو الدليل على خطأ إنكار قانون التناقض؟؟.

أقول: لا نحتاج إلى بسط البرهان، ولا عرض الدليل؛ فالأمّة الإسلامية، السنّة والشيعة، منذ عهد الصحابة، وحتّى لحظة كتابة هذه السطور، لا ينكرون قانون التناقض، في أصل المبدأ، وجميعهم، في هذه المسألة الفلسفيّة، ينتمي إلى مدرسة سقراط وأرسطوطاليس، والتي هي في هذه النقطة تنتمي لمدرسة الأنبياء، لكن فرق السنّة عن الشيعة أنّهم بسبب تداعيات آيديولوجية ترك السنّة، أنكروا هذا القانون في حدود الممارسة التي أطلقنا عليها بالممارسة الانفلاتية؛ الخاضعة لقوّة السلطة ومنهج التبرير؛ أمّا في أصل المبدأ، فالجميع يقول: النّقيضان والضدّان، لا يجتمعان، وأنّ هناك حقائق مطلقة، وغير ذلك...، أمّا من ينكر القانون في المبدأ وفي الممارسة؛ كماركس، فالردّ عليه ليس هذا محلّه.

لكن بقي أن نتساءل عن أوّل ممارسة إسلاموية لإنكار هذا القانون؟؟!!.

أقول: حسب النصوص التي بين أيدينا فالخليفة أبو بكر، في الممارسة، هو أوّل من أنكره؛ يوضّح لنا ذلك أنّ الصحابة ومنهم عمر بن الخطّاب حكموا على خالد بن الوليد بسبب جريمته مع بني نويرة بالرجم، حتّى أنّ خالداً لم يعترض، ولم يجد عنده ما يدفع به عن نفسه، لكن أبا بكر قال: تأول فأخطأ، ولا أشيم سيفاً سله الله على المشركين[1]، هذا في حين أنّ النبي ﷺ قال في خالد، فيما يماثل هذه الجريمة مع بني جذيمة: «**اللهمّ إنّي أبرأ إليك ممّا صنع خالد**»[2] والمقابلة بين النّصين، في الحقيقة، هي مقابلة بين طريقتين للتفكير الأولى نبوية، عمادها قانون العقل، وأنّ الخطأ لا يجتمع مع الصواب، والثانية بكرية، عمادها إنكار قانون العقل، واجتماع الخطأ مع الصواب، وقس على ذلك كلّ سنّة النبي، وكلّ آيات القرآن، إذا ما أخضعت لسلطة الطريقة البكرية في التفكير، وهذا يوضح لنا أنّ آيديولوجية ترك السنّة لا تعتمد بالضرورة على تغييب نفس السنّة؛ فيكفي، في بعض الفروض، تغييب العقل لتموت السنّة!!!.

فإذا كان مثل قول النبي ﷺ المتواتر: «**عمّار تقتله الفئة الباغية**» لا يمكن تلافيه؛ لأنّه متواتر، ولا يمكن جحده، وأنّه يدلّ بظاهره، على أنّ من شارك في دمه، وكلّ من قاتله، من أهل النّار، بالنظر لما يجزم به العقل، أمكن تلافي كل ذلك مع

---

(١) الإصابة ٥: ٥٦٣.

(٢) صحيح البخاري ٥: ١٠٧.

تغييب العقل؛ والنصوص التاريخية أعلنت لنا أنّ هذا النّص ذُكِرَ أمام معاوية، فأفلت منه بقوله: أنحن قتلناه؛ إنّما قتله الذين جاؤا به[1].

والحاصل، فالكلام في هذا الشان طويل، بل طويل جدّاً، وما عرضنا له يفي بمقصود الدراسة، ونأسف أنّ الإسلاميين، كتّاباً ومفكّرين، لم يدرسوا وقائع التاريخ الإسلاموي من هذا المنطلق، وإن أمعنوا البحث فيها من منطلقات ودوافع أخرى، ولعلّنا ـ في المستقبل ـ إذا أذن الله، سنؤسس دراسة نتناول فيها هذه القضيّة.

(١) مسند أحمد٢: ١٦١، مستدرك الحاكم ٣: ٣٨٧.

الفصل السابع

نظرية تقسيم النصوص
(طريقة تفكير النبوة)

نظرية تقسيم النصوص
(طريقة تفكير النبوة)

معلوم لكلّ أساتذة الفكر والتاريخ في العالم أنّ طريقة تفكير أيّ آيديولوجيّة مطويّـة في أدبـيّاتها[1]، الثابتة، التي لا تقبل الجدال، كما أشرنا إلى ذلك في مقدّمة هـذه الدراسـة؛ فمـن الطبـيعي إذن أن تكـون طـريقة تفكير النبي ﷺ مطوية في أدبـيّات النـبوّة الثابـتة الـتي لا تقبل الجدل والجدال؛ أي تلك التي لا نشكّ جميعاً بصـدورها عـن النبي ﷺ: وهذه هي التي يصطلح عليها أهل الفنّ بالسنّة المتواترة، هذا أولاً، وثانياً: اعتماد قانون التناقض في قرائة الأشياء، وقد اتفقت كلمة المسلمين، في أصل المبدأ، على أنّ هذا القانون هو الحجر الأساس لكلّ معرفة حقّة، على منوال سقراط وأرسطو، وقد تقدّم البحث في هذه النقطة توّاً فلا نعيد.

عـلى أيّ حـال اتضح ممّا سبق أنّ هناك آيديولوجية تمنع من سنة رسول الله بغضاً لعلـي وأهـل بيـته، وتحـط من قيمة النبوة وقدرها؛ بزعم أنّ النبي غير معصوم، وقد اسـتمر هـذا الأمـر حـتى كتب مالك موطأه بأمر من المنصور، وعلى هذا المنوال بقية الصـحاح والمسـانيد عـلى تفـاوت بيـنها في التعـبير عن الآيديولوجية بالنظر لبعدي الـزمان والمكـان، وعامل التاريخ، ولكن بحكم هذا العامل، وبتصاعد حالة الوعي في المجتمع الإسلامي ـ بشكل قهري ـ دخلت الآيديولوجية مرحلة السبات..، لكن شيخ الإسلام ابن تيمية كان ربيعها الذي أيقضها من هذا السبات، فاستقر الأمر على هذا الربـيع حـتى هذه الساعة، على ما مرّ عليك، ومن حقنا أن نقف عند سنة رسول الله المحكومـة بـالموت عـبر تلـك العهود المتآخية مع الزمن، والمتروكة بغضاً لعلي، وأهل

---

(١) الأدبـيّات: هـي النصـوص المعـبّرة عـن مـنهج؛ أو آيديولوجـية، أو طـريقة تفكـير، لذلك تجد المفكـرّين يقولون: أدب الماركيسيّة، أدب الوجوديّة، أدب البرغماتية...، وهكذا، ومقصودي من طريقة تفكير الآيديولوجيّة طريقة تفكير أربابها التي أوجدوها.

بيت النبي ﷺ، في إطار حسبنا كتاب الله، أين هي؟.

وهل للرسول ﷺ منهج وطريقة تفكير سماوية للإبقاء على السنة المباركة حيّة وهي حيال منهج وطريقة تفكير الآخرين من قرشيين وأمويين وعباسيين وغيرهم؟. فما هو هذا المنهج وما هي هذه الطريقة؟.

بادئ ذي بدء لا يعترينا أدنى ريب في أنّ للرسول الأمجد رؤية سماوية لولاها لما بقي الدين، ولما وصل إلينا من سنته المباركة ما تركه الآخرون عن عمد وإصرار وغيّبوه، وهذه الرؤية السماوية..؛ وإن شئت سمّها: طريقة تفكير النبوة، مطوية في طائفة عظيمة من سنته المباركة على ضوء نظرية اصطلحنا عليها بنظرية تقسيم النصوص، على أنّنا مهما شككنا في شيء فلا نشك في أنّ للرسول المصطفى ﷺ الفضل الأول في بقاء الدين حياً؛ فهذا أيسر ما نتفق عليه من قول وأدناه، لكن ما هو برنامج النبي ﷺ في ذلك؟؟؟!!.

نظرية تقسيم النصوص!!

هذه النظرية بأبسط عبارة هي: محاولة لمعرفة منهج النبي ﷺ السماوي في عملية الإبقاء على الدين والحفاظ عليه، وبلا أيّ تطويل فالسبب الذي دعانا لالتزامها هو أنّ النبي ﷺ في الوقت الذي أمر الناس باتّباع القرآن والسنة لأنّهما مفتاح الهداية كما هو معلوم بالضرورة، نجده ﷺ يقرر أنّ من هذا الاتباع لا يغني شيئاً من دون آل بيته، كما ثبت عنه بالتواتر بل بما هو أكبر، هذا في حين لم يؤثر عنه ﷺ أنّه قرن بالكتاب غير أهل البيت من بقية البشر، ولا أنّه ﷺ جعل من غيرهم عدلاً للقرآن، كما لم يؤثر عنه ﷺ ولا عن القرآن الكريم أنّ أحداً من النّاس، غير أهل بيته، أهلٌ لأن تكون مودّتُه جزاءً كاملاً لرسالة الإسلام ولنبوة الرسول، وهكذا المتواترات الباقية...

وبكلمة واحدة: فإذا كان القرآن والسنة في نفس الأمر كافيين، فلماذا يصر ﷺ (=التواتر) على اتّباع أهل البيت دون غيرهم من بني البشر؟!.

ولعل ملامح الجواب عن ذلك اتضح ممّا تقدم، وهو أنّ سنة النبي وإن كانت هي مدار معرفة حلال الله وحرامه كما هو معلوم بالضرورة لعموم من نطق بالشهادتين، لكن النبي كان موضوعيّاً وواقعيّاً؛ فهو قد علم ﷺ بثاقب بصيرته السماوية أنّ

للقرشيين ولمن على منوالهم آيديولوجية تهدف الحجر على سنته بغضاً لطريقته التي أشرب بها آل بيته، وحطّاً من قدرها وقدرهم عليهم السلام؛ لعباً بالدين، وشوقاً لتراث الجاهلية الذي ما أملصوا عنه حتى بعد أن دخلوا حظيرة الملكوت المحمدية، وليس بعد أن اتهموه بالتخريف والهجر وأنّه مهزوز الشخصية من برهان على ذلك، فكان عليه صلى الله عليه وآله بحكم كونه خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين أن يوصي الناس بالرجوع إلى من لهم أهلية سماوية للنوء بعبء حمل رسالة السماء وميراث النبيين خلال كل مراحل التاريخ، ولقد قلبنا كل كتب المسلمين ـ بلا استثناء ـ فلم نجد فيها ما يقطع بصدوره عن النبي في هذا الأمر، من المتواترات، كالذي قطع بصدوره في آل بيته عليهم السلام، وهذه الحقيقة هي القلب النابض لهذه النظرية..

وثمّة أمر آخر وهو أنّ الدين الإسلامي لا تتضح حدوده المعرفية بدقة من دون هذه النظرية، فالمسلمون يعتقدون بأنّ قوانين التشريع السماوية المنظمة للسلوك، والمشيدة على الأصول الثلاثة: التوحيد والنبوة والمعاد، هي الإسلام، وهذا في نفسه وإن كان صحيحاً إلاّ أنّه فهم ناقص غاية النقص لما جاء به الرسول، فالدين في هذا الحدّ البسيط لا يكشف عن حقيقة الدين الكاملة، التي تدور معها صفتا الخاتمية، والقدرة على الصراع، مع أضرب الضلال، وألوان التيه على مرّ الأيّام، ولا ريب في أنّنا نعتقد جميعاً أنّ الإسلام مهما كاده الكافرون والمنافقون فهو باقٍ ما بقي الليل والنهار..؛ حتى يرث الله الأرض ومن عليها، لا تناله يد التحريف بمجموعه، وحسبنا أن نتلو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ لنقف على هذه الحقيقة..

فالإسلام الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وآله ـ إذن ـ هو الموصوف بالبقاء، وهو القادر على الصراع، لا أنّه مجموعة القوانين التشريعية المنظمة للسلوك المسمّاة بالحلال والحرام، والمشيدة على الأصول الثلاثة: التوحيد والنبوة والمعاد من دون وصف البقاء أو ما أسميناه بالقدرة على الصراع، وإذا كان الأمر كذلك فنحن لا نرتاب في أنّ آليات بناء الإسلام الموصوف بالبقاء ليست هي آليات بناء الإسلام المجرد عن ذلك الوصف؛ ومن آيات ذلك أنّ النبي بعد أن بلّغ رسالة ربّه على أحسن وجه، وكان هذا قبل أن يلتحق بالرفيق الأعلى بدقائق أو سويعات قال: «**هلمّوا اكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً**» وهو دليل على أنّ مضمون الكتاب ينطوي على ما لا علاقة له بالتشريع،

للإجماع بل لليقين بأنّ الرسول ﷺ قد فرغ من تبليغه قبل هذا الوقت، وقوله ﷺ: «**لن تضلوا بعده أبداً**» يدل ـ بلا ريب ـ على أنّ همّ الرسول ﷺ الأعظم هو الإبقاء على ما فرغ من تبليغه من الدين.

لأجل ذلك فنظرية تقسيم النصوص تفترض أنّ تبليغ التشريع لا يمثل وظيفة النبوة الكاملة ولا يستوعبها، أو هو تبليغ ناقص لدين الإسلام الباقي، وبلا تطويل فلنا الحق في أن نتساءل بعد يقيننا بخاتمية نبوة نبينا ﷺ، وبعد يقيننا بخاتمية ديننا، وبعد يقيننا بأنّ النبي بلّغ كلّ شيء عن ربّه، كيف بقي جوهر دين الإسلام سالماً من التحريف والتلاعب، وما هي آليات بقائه؟. ولماذا لم يُحرّف كما حُرّفت اليهودية والمسيحية؟.

إنّنا مهما تساءلنا ماثلون أمام حقيقة لا لبس فيها تقول: ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[1] وبعد معرفتنا بأنّ هذه الآية آخر أو من آخر ما نزل من القرآن يتجلّى أمامنا أساس نظرية التقسيم؛ وهو أنّ النبي مأمور بتبليغ شيء ثمنه نفس الرسالة، ليس هو بحلال ولا حرام ولا هو شرع كالشرع المتعارف..، وفي الحقيقة فإنّ مثل حديث الغدير الذي بلّغ به النبي بعد نزول تلك الآية، وكذلك قوله ﷺ: «**هلمّوا...**» نصّان من عشرات النصوص التي تجري في هذا المجرى، سنجمع شتاتها تحت ضابطة نبوية!.

ضابطة التقسيم نبوية!

مع يقيننا بأنّ النّبي لا ينطق عن الهوى، وأنّ ما ينطق به وحي يوحى، كما أثبتت الفصول السابقة، نجزم ـ في طول ذلك ـ بأنّ كل ما خرج من فمه الشريف هو حقيقة سماوية، والتفسير الأكثر موضوعية لقول الرسول ﷺ: «**كتاب الله وعترتي أهل بيتي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض**» وما يجري مجراه هو ما كان تحت سلطة تلك الحقيقة السماوية، وهذا كله يدور مع حقيقة سماوية أخرى هي أنّ النبي ليس مجرد نبي ورسول، بل هو مأمور ببناء مشروع سماوي للإبقاء على الدين..

---

(١) المائدة ٦٧.

وإذن فللنبي ـ بالضرورة ـ رسالتان، الأولى: نشر الإسلام والثانية: الإبقاء عليه، فانطلاقاً من هذه الحقيقة نخلص إلى أنّ كل النصوص النبوية وحتى القرآنية (فيما سيتبين) ينبغي أن تكون على قسمين: يهدف القسم الأول منها إلى بيان الإسلام ونشره، ويهدف الثاني إلى الإبقاء عليه، وأهم ما تنبغي الإشارة إليه هو أنّ حقيقة القسم الثاني تدور مع أهل بيت النبي ﷺ، وآية ذلك أنّه لم يصح من سنّة النبي ما صحّ وتواتر في علو مقامهم وعظيم رتبتهم، وأنّهم دون سواهم أمناء الرسالة، ولكن ما هي الضابطة؟.

الاقتران وعدم الاقتران هما الضابطة..

إنّ أيسر ما عندنا للتعريف بالضابطة قول الرسول: «**لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**» وهو في حقيقة الأمر نص على وجود عنصر البقاء في الدين، ولكن ينبغي التنويه إلى أنّ مفكّري الشيعة جعلوا من هذا النص دليلاً كاملاً على وجوب اتّباع أهل البيت عليهم السلام، بيد أنّ هذا وإن كان قولاً حصيفاً، يكاد زيته يضيء ولو لم تمسسه نار، إلاّ أنّ نظرية تقسيم النصوص لا تكتفي بذلك، وترى أنّ لها كلّ الحق بأن تطالب بنصوص نبوية متواترة أو صحيحة تنص على أنّ هناك ـ من غير أهل بيت النبي ـ من له القابلية لأن يرافق القرآن قريناً له في مسيرته نحو الحوض؛ فهي تطالب بنص واحد لا أقل في حق الخليفة أبي بكر، وفي حق ذرية أبي بكر ينص أنّ أبا بكر مع القرآن لن يفترقا حتى يردا الحوض على رسول الله، وكذلك في حقّ عمر وعثمان ومعاوية والأمويين وبني العباس وغيرهم..

..وما هو معلوم للجميع ـ بالضرورة ـ أنْ ليس من نص متواتر ولا حتّى غير متواتر في هذا الأمر؛ فضابطة النظرية إذن ليس فقط ما تواتر في حق أهل البيت عليهم السلام من أخبار، بل نفي وجود نص متواتر ينصّ على أنّ غيرهم مع كتاب الله لن يفترقا حتى ساعة الحوض، فمجموع الأمرين هو الضابطة لا الأول فقط، ونتيجة ذلك أنّ مدار بقاء الدين، علاوة على الكتاب، على أهل البيت عليهم السلام، دون سواهم..

ولعلك تقول: قد تقدمت في الفصل الأوّل من هذه الدراسة روايات نبوية متواترة تأمر باتباع كتاب الله وسنة النبي وأنّ الدين يدور مدارهما، مضافاً إلى أنّه لا وجود لأهل البيت في تلكم المتواترات..

قلنا: أمّا هناك فالبحث كان عن نفس الدين، وعن عناصر بنائه، من دون أخذ عنصر البقاء بنظر الاعتبار السماوي، لكن البحث هنا عن الدين الموصوف بالبقاء، فاختلف الحال؛ أضف إلى ذلك فضابطة النظرية تميّز جوهريّاً بين الأمرين؛ وآية ذلك أنّها تطالب من جديد، بل تتحدّى الجميع أن يدلو كلٌ بدلوه ويأتينا برواية ـ معتبرة ـ واحدة تقول: كتاب الله وسنتي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، كما ورد عن النبي في شأن أهل البيت حيث قال: «**كتاب الله وعترتي لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**»..

بلى، لا ريب في أنّ الرسول أوصى بسنته وأنّ مدار الدين عليها وعلى كتاب الله كما مر عليك في الفصول الثلاثة الأولى، لكن ما نؤكد عليه هو أنّه لم يؤثر عن النبي ﷺ أنّه قال: إنّ السنّة مع الكتاب والكتاب مع السنّة لن يفترقا حتى ساعة الحوض، فلماذا؟؟. إنّ أيسر ما نفهم من ذلك هو أنّ سنة النبي وإن كانت هي الدين، لكن بقائها أو بقائه يدور مع العترة ليس غير، وهكذا تتجلّى ضابطة نظرية التقسيم من جديد، فلاحظ!!.

وبكل حال نخبرك للمرة الثالثة أنّنا أمعنّا البحث في كل كتب الإسلام فلم نجد رواية ـ معتبرة ـ تقول: كتاب الله وسنتي لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، في حين تواترت الروايات عن النبي أنّ كتاب الله وعترته أهل بيته متلازمان سرمديّاً...؛ لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض، وسنسرد بسرعة أشهر الروايات في هذا الشأن، ومقصودنا من هذا السرد الردُّ على من يزعم من أتباع ابن تيمية؛ جحوداً وعناداً؛ بأنّ روايات الحوض موضوعة، حتى مع علم هذا الزاعم أنّها صحيحة بل متواترة..

١ ـ حديث أبي سعيد الخدري

روى أحمد عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إنّي أوشك أن أدعى فأجيب وإنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله عزوجل وعترتي كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الارض، وعترتي أهل بيتي وإنّ اللطيف الخبير أخبرني أنّهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض، فانظروني بم تخلفوني فيهما**»[1].

---

(١) مسند أحمد ٣: ١٧.

٢ ـ حديث زيد بن ثابت

روى أحمد عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إنّي تارك فيكم خليفتين كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي وإنّهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض**»[١].

وقد علق عليه الهيثمي بقوله: رواه الطبراني في الكبير[٢] ورجاله ثقات[٣]، ثمّ قد خرّجه من طريق آخر قائلاً: رواه أحمد وإسناده جيد[٤].

٣ ـ حديث زيد ين أرقم

وأخرج الحاكم بسنده عن زيد بن أرقم قال: لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله من حجة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات فقممن فقال: «**كأنّي قد دعيت فأجبت إنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله تعالى وعترتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما فإنّهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض**» ثم قال: « **إنّ الله عزوجل مولاي وأنا مولى كل مؤمن**» ثمّ أخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: « **من كنت مولاه فهذا وليه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه...**»

وقد علق عليه قائلاً: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله[٥]، وأخرجه في موضع آخر بطريق ثان قائلاً: صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه[٦]، وقد جزم الذهبي بذلكً أيضاً[٧]، وقد خرجه ابن كثير في البداية والنهاية من دون أن يخدش فيه وقال: قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي وهذا حديث صحيح[٨]، كما قد أخرجه الترمذي في سننه من بعض الطرق وقال:

---

(١) مسند أحمد٥: ١٨١.

(٢) المعجم الكبير ٥: ١٤٥.

(٣) مجمع الزوائد ١: ١٧٠.

(٤) مجمع الزوائد٩: ١٦٢.

(٥) مستدرك الحاكم ٣: ١٠٩.

(٦) مستدرك الحاكم ٣: ١٤٨.

(٧) تلخيص المستدرك ٣: ١٤٨.

(٨) البداية والنهاية لابن كثير٥: ٢٢٩.

حديث حسن[١].

٤ ـ حديث حذيفة بن أسيد الغفاري

روى الطبراني عن حذيفة بن أسيد الغفاري أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**أيها الناس إنّي فرط لكم واردون علي الحوض حوض أعرض ما بين صنعاء وبصرى فيه عدد النجوم قدحان من فضة وإني سائلكم حين تردون علي عن الثقلين فانظروا كيف تخلفوني فيهما السبب الأكبر كتاب الله عزوجل سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم فاستمسكوا به ولا تضلوا ولا تبدلوا، وعترتي أهل بيتي فإنّه قد نبأني اللطيف الخبير أنّهما لن ينقضيا حتى يردا علي الحوض**»[٢].

وقد علق عليه الهيثمي بقوله: رواه الطبراني وفيه زيد بن الحسن الأنماطي؛ قال أبو حاتم: منكر الحديث، ووثقه ابن حبان، وبقية رجال أحد الإسنادين ثقات[٣].

٥ ـ حديث أم سلمة

وفي هذا السياق أخرج الحاكم بسنده عن أبي ثابت مولى أبي ذر قال كنت مع علي رضي الله عنه يوم الجمل، فلما رأيت عائشة واقفة دخلني بعض ما يدخل الناس، فكشف الله عنّي ذلك عند صلاة الظهر، فقاتلت مع أمير المؤمنين، فلمّا فرغ ذهبت إلى المدينة فأتيت أم سلمة فقلت: إنّي والله ماجئت اسأل طعاماً ولا شراباً ولكنّي مولى لأبي ذر، فقالت: مرحباً فقصصت عليها قصتي فقالت: أين كنت حين طارت القلوب مطائرها؟ قلت: إلى حيث كشف الله ذلك عني عند زوال الشمس، قالت: أحسنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: « **علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض**».

وقد علق عليه قائلاً: هذا حديث صحيح الإسناد وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء ثقة مأمون ولم يخرجاه، ومثله فعل الذهبي[٤].

---

(١) سنن الترمذي ٥: ٣٢٨.

(٢) المعجم الكبير ٣: ٦٧.

(٣) مجمع الزوائد ٩: ١٦٤.

(٤) مستدرك الحاكم ٣: ١٢٤، تلخيص المستدرك ٣: ١٢٤.

ونلفت النّظر إلى أنّ النسبة بين أهل بيت النبي وأمير المؤمنين علي نسبة العموم والخصوص المطلق؛ فعلي من أهل البيت نصّاً وتحقيقاً ويقيناً[١] بل هو سيّد أهل البيت بعد الرسول، ومادّتهم الأولى؛ فصحّ الاستدلال للطرفين خلال تلك النسبة؛ فافهم!.

ثمّ نقول: فكما أنّ بغض علي أضحى آيديولوجية؛ لأنّ أعداءه حاولوا طمس آثاره حتى بعد أن اختاره الله لأشرف جوار، فقول الرسول: « **علي مع القرآن مع والقرآن مع علي لن يتفرقا حتى يردا على الحوض**» هو الآخر صيغة تنطوي تحت لوائها مجموعة هائلة من مبادىء المعرفة السماوية والعقائد الإسلامية، فهذا النص ـ في الحقيقة ـ معجز من معاجز النبوة..، يخبرنا أنّ علياً كالشمس لا يغيب إلاّ ليظهر..، وكالشجرة المثمرة لا تيبس في الخريف إلاّ لتورق في كلّ ربيع..؛ فمبادىء الدين، وسنّة سيدّ المرسلين التي جسّدها علي تنبض حتّى هذه الساعة، بل حتّى ساعة الحوض، ولم يتسنّ هذا لسواه من المسلمين، على أنّ أخف ما يقال هو أنّ عترة النبي، وأهل بيته، كلهّم أولادُ عليّ من الصدّيقة البتول فاطمة سلام الله عليهم أجمعين!!!.

قال الإمام الرازي في تفسير سورة الكوثر: ...الخامس: الكوثر: أولاده (=النبي ﷺ) لأنّ هذه السورة إنّما نزلت ردّاً على من عابه عليه السلام بعدم الأولاد؛ فالمعنى إنّه يعطيه نسلاً يبقون على مر الزمان، فانظر كم قُتِلَ من أهل البيت ثمّ العالم ممتلىء منهم، ولم يبق من بني أمية في الدنيا أحد يعبأ به؟! ثمّ أنظر كم كان فيهم من الأكابر من العلماء كالباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام والنفس الزكية وأمثالهم[٢]. وقال أيضاً: وكان هذا إخباراً بالغيب، وقد وقع مطابقاً، فكان معجزاً.[٣]

وفي سياق قول الرسول: « **كتاب الله وعتري لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**» قال الأحوذي: قال القاري: والمراد بالأخذ بهم التمسك بمحبتهم، ومحافظة حرمتهم، والعمل بروايتهم، والاعتماد على مقالتهم، وهو لا ينافي أخذ السنة من غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**[٤]» ولقوله تعالى:

---

(١) هذا واضح، ومع ذلك سنسرد بعض النصوص الصحيحة لبيان ذلك لاحقاً.

(٢) تفسير الرازي ٢٣: ١٢٤.

(٣) تفسير الرازي ٢٣: ١٢٨.

(٤) هذا الحديث موضوع باتفاق أهل السنّة.

﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ وقال ابن الملك: التمسك بالكتاب العمل بما فيه وهو الائتمار بأوامر الله والانتهاء عن نواهيه، ومعنى التمسك بالعترة محبتهم والاهتداء بهديهم وسيرتهم[1].

أقول: نأسف أن يكون هذا الكلام مجرد حبر على ورق، إذ قد تقدم عليك أنّ ابن تيمية ـ ومن سبقه ـ أعلن أنّ أحداً من أسلافه لم يأخذ الدين عن أمير المؤمنين علي ولا عن الحسن ولا عن الحسين ولا عن بقية أهل البيت ولا عن أهل الكوفة ولا عن أهل العراق..، ويحسن التنبيه إلى أنّ حديث الثقلين ينافي الأخذ من غير أهل البيت بما مرّ من البيان في ضابطة نظرية التقسيم؛ إذ لا وجود لنص متواتر يعلن عن أنّ هناك من له أهلية سماوية، ليقرن بالكتاب، يأمرنا الشرع بالرجوع إليه دون أهل البيت، وحديث أصحابي كالنجوم، وهو أفضل ما في الجعبة، موضوع[2] باتفاق جهابذة أهل السنّة، وهذا فضلاً عن إجماع الشيعة على ذلك.

وقال التفتازاني في هذا الصدد: إنّه صلى الله عليه وآله وسلم قرنهم بكتاب الله في كون التمسّك بهما منقذاً من الضلالة، ولا معنى للتمسك بالكتاب إلاّ الأخذ بما فيه من العلم والهداية، فكذا في العترة[3].

فالنتيجة أنّ شرعنا المقدس لم يعلن أنّ هناك من هو مؤهل لأن يكون قريناً للكتاب غير أهل البيت، ومن الضروري الإشارة إلى أنّ ما ذكرناه من أخبار في هذا الشأن غيض من فيض وإلاّ فرواة حديث الثقلين ـ فقط ـ أكثر من عشرين نفساً من الصحابة كما جزم ابن حجر الهيثمي في صواعقه[4]، ولكن لا يلائم ما نحن فيه البسط في ذلك، وحسب حاجتنا ما ذكرناه..، كما ننبه ـ بإلحاح ـ إلى أنّ حديث الحوض أوردناه مثالاً واحداً للتعريف بهوية ضابطة نظرية التقسيم، وإلاّ فأحاديث النبي المتواترة علاوة عن نصوص القرآن في تطويع موقعية أهل البيت السماوية لغرض إبقاء الدين (بهم دون غيرهم) لا تحصى بسهولة؛ منها حديث الغدير فيما

---

(١) تحفة الأحوذي ١٠: ١٩٦.

(٢) أنظر مثلاً الإحكام لابن حزم ٥: ٦٤٢، أعلام الموقعين لابن القيّم ٢: ٢٢٣، ميزان الاعتدال للذهبي ٢: ١٠٢.

(٣) شرح المقاصد ٥: ٣٣.

(٤) الصواعق المحرقة: ١٥٠. مصر، مكتبة القاهرة.

تعلم؛ ومنها آية التطهير وآية المودة، وحديث الكساء، وغير ذلك ممّا اختص الله به أهل البيت دون بقية بني آدم، ونعود لنؤكد بأنّ حقيقة ضابطة النظرية ليست بالمقتصرة على هذه المقررات المقدّسة فحسب؛ إنّها تثبت للآخرين شيئاً آخر وهو انفراد أهل البيت بها دون غيرهم؛ فالنظرية مثلاً تتحدى أن يروي أحدٌ حديثاً متواتراً عن النبي في حقّ غير أمير المؤمنين علي يقول: « **يحبه الله ورسوله ويحب الله ورسوله**» أو يقول: « **أنت منّي بمنزلة هارون من موسى**»[1] وهكذا....

أضف إلى ذلك فالضابطة لا ترتضي كل حديث عن النبي إلاّ إذا كان متواتراً أو يكاد؛ بحيث لا احتمال معقولاً للخلاف، وسنقف عند ذلك في آخر هذا الفصل..، كما تصرّ ضابطة النظرية على أنّ ما يروى عن النبي في حق الآخرين من غير أهل البيت أن يكون غير قابل للتقييد والتخصيص، ولا مجمل الدلالة؛ فمثلاً مدح الله سبحانه وتعالى أهل بيعة الشجرة في قوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[2]..

لكن اطلاق مثل هذا المدح على عموم من بايع تحت الشجرة مبتلٍ بما رواه البخاري عن النبي في أنّ طائفة من أخصّ أصحابه ﷺ يبدّلون بعده فيستحقون الذود عن الحوض ودخول النّار، الأمر الذي يدل ـ بالقطع ـ على أنّ رضا الله عنهم لا يتمتع بصفة الدوام، كما أنّه مبتلي بمعارض قرآني ينص على أنّ في أصحاب النبي ﷺ منافقين، الله يعلمهم لا يعلمهم هو ﷺ؛ فبالنظر لذلك لا تثبت الآية إلاّ مدحاً مجملاً، لا يمكن تسريته على الجميع، ولا في كلّ الأحوال.

أضف إلى ذلك ففي قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إشكال آخر فالذين رضي الله عنهم هم المؤمنون؛ فالآية لم تقل: رضي الله عن المبايعين، والنظرية هنا تطالب بنص صحيح متظافر الطرق يثبت أنّ كل من بايع هو مؤمن، وليس منافقاً أو معانداً يعلن ما لا يسرّ مثلاً، وأنت عالم بأنّ مجرد الاحتمال ـ المعقول ـ يبطل الاستدلال..

ثمّ هذا فيما لو سلمّنا أنّ في الآية دلالة في الدوام، ولكن مع قوله تعالى: ﴿إِذْ﴾

---

(١) سنقف عند ذلك لاحقاً.

(٢) الفتح: ١٨.

الظاهر في الحالية؛ وأنّ رضا الله عن المؤمنين إنّما هو في حال خصوص فعل البيعة لا في كل الأحوال والأزمان، كما يمتدح الشرع شارب الخمر والزاني والمرابي إذا أغاث ملهوفاً في حال الإغاثة بالخصوص، أو في حال صلاته إذا تطهّر من أجلها واستقبل الله بسببها، أو في حال مباشرته أحد أفعال الخير...، أقول: فإثبات المدح المطلق المتآخي مع الدوام بملاحظة كل ذلك دونه خرط القتاد..

فعلى ذلك فضابطة نظرية التقسيم هي مجموع هذه الأمور الأربعة، وهذا علاوة على أن لا يكذبه الواقع القطعي (لا الظنّي) فمثلاً ما روي عن النبي إنّ الخليفة عمر ملهم تحدثه الملائكة، وأنّ الحق بسبب ذلك الإلهام ينطق على لسانه، غير معقول، بل مكذوب بنظر الواقع القطعي، فبعض سيرة عمر القطعية، الناطقة بأخطائه في الفتوى، وبيان الأحكام، والكثرة الفاحشة في تخطئة الصحابة له في هذا المضمار، وقوله هو أنّ الصفق بالأسواق كان يلهيه عن الاغتراف من معين العلوم النبويّة، شاهد على الخلاف كما تعلم.

ميزان فضائل غير أهل البيت!!!

بقي أن نشير إلى أنّ ما روي عن النبي فيما يسمّى بفضائل غير أهل البيت، ممّا هو مسطور في الكتب، فعلى قسمين..

..**فالقسم الأول**: ما روي عن النبي في فضائل خصوم أهل البيت، وهذا القسم يواجه مشكلة عويصة؛ وهي تناقض النبوة وتهافت القرآن والعياذ بالله، أو نقول: إنّه مجرد حبر على ورق نسجته أيدي الخيال الرومانسية في عصر جرير وجميل بثينة، ولا ثالث؛ إذ لا يعقل بل لا يشرع أن يمتدح النبي طرفان على سبيل التباين مطلقاً، فهذا لا يكون عند المناطقة والحكماء والمتكلمين، فضلاً عن الأنبياء والمرسلين، على أنّ هذا القسم يواجه مشاكل أخرى ـ في ضوء نظرية التقسيم ـ وهي العجز عن إثبات تواتره، أو وضوح دلالته، أو تآخي مضمونه مع صفة الدوام، أو انسجامه مع الواقع القصي..

أنا أتحدّى جميع الأمّة، في كلّ زمن، وفي أيّ مكان، أن يأتيني فردٌ من أفرادها برواية واحدة ـ واحدة فقط ـ صحيحة أو ضعيفة، فيها فضيلة ـ أيّ فضيلة ـ لأحد خصوم أمير المؤمنين علي، المخضرمي الخصومة، منسلخة عنها تلك المشاكل، أو عن

واحدة منها!! على أنّي ـ شخصياً على الأقل ـ مستعدٌ للمباهلة على ذلك، والله وملائكته على ما أقول شهداء..

من الشروط الذاتية والموضوعية لبقاء الدين!!!

..**أمّا القسم الثاني** فهو ما روي في فضائل غير أهل البيت ممّن يجري في مجراهم، ويعبد الله على هدى طريقتهم، والنظرية تفترض في هذا القسم من النصوص أنّه ملحق بآليات النبوة في مشروع الإبقاء على الدين؛ لكن بهذا البيان..

..وهو أنّ كلّنا ـ ربما ـ يعلم أنّ شروط إنجاز أيّ مشروع سماوي أو غير سماوي، نحوان من الشروط، هما الشروط الذاتية والشروط الموضوعية، وإذا كانت الشروط الذاتية هي القلب النابض؛ وهي الروح، وهي الأساس، فالشروط الموضوعية هي البدن، وهي اليد، وهي الوسيلة..

فمثلاً قول الرسول: «**عمّار تقتله الفئة الباغية**» وإن كان فضيلة سماوية لا تضاهيها فضيلة لشخص هذا الجبل المحمدي العلوي الأشم، إلاّ أنّ لتداعياتها مساهمة ملكوتية في إرساء قواعد الدين..؛ حيث نشرت جناح الحق، فدمغت به الباطل، فإذا هو زاهق، منذ أن استشهد عليه رضوان الله وسلامه في صفّين حتّى لحظة كتابة هذه السطور، بل حتّى يوم الحساب؛ وبتأمل يسير في سيرته نجد أنّه كان لأمير المؤمنين علي، ولأهل بيت النبي، عيناً باصرة، ويداً ضاربة، ولساناً ناطقاً، ورأياً حصيفاً، وسيفاً مشهوراً، ورمحاً مجرّداً، وجندياً مطيعاً...، وقس على ذلك كلّ الفضائل النبوية الواردة في محبّي أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي ﷺ صحابة وتابعين، وعموم الآتين بعدهم، وعليك أن تفهم الباقي!!.

اعتراض..!! حديث أبي هريرة في الحوض؟؟

أخرج الحاكم عن صالح بن موسى الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إنّي قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض**»[1].

---

(١) مستدرك الحاكم ١: ٩٠.

أقول: هذا الحديث هو الحديث اليتيم في هذا الموضوع، وقد سكت الحاكم النيسابوري عن تقييمه خلافاً لعادته، ومثله فعل الذهبي، بل قد سكت عنه كلّ أهل السنّة بلا استثناء، فلم يحكموا عليه بصحة أو بضعف..؛ والتحقيق أنّ الحديث موضوع مكذوب؛ آفته صالح بن موسى الطلحي، فهاك أقوال العلماء في شأنه كما هي مبثوثة في ترجمته من كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر؛ حيث بسط الكلام في شأنه وقل:

قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أيضاً: صالح وإسحاق ابنا موسى ليسا بشيء، ولا يكتب حديثهما. وقال هاشم بن مرثد عن ابن معين: ليس بثقة.

وقال الجوزجاني: ضعيف الحديث.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، كثير المناكير عن الثقات، قلت: يكتب حديثه؟ قال: ليس يعجبني حديثه.

وقال النسائي: لا يكتب حديثه ضعيف، وقال في موضع آخر: متروك الحديث.

وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد.

قلت (=ابن حجر): وقال عبدالله بن أحمد (=بن حنبل) سألت أبي عنه؟ فقال: ما أدري كأنّه لم يرضه.

وقال العقيلي: لا يتابع على شيء من حديثه.

وقال ابن حبان: كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، حتى يشهد المستمع لها أنّها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به.

وقال أبو نعيم: متروك يروي المناكير[1].

فهذا هو حال راوي الحديث الآنف، فالحديث معمول (=موضوع) بحسب الصناعة كما قال ابن حبّان، ولا حاجة للتعليق!!!.

أضف إلى ذلك فالحديث مضطرب؛ وآية ذلك أنّ الهيثمي قال: وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إنّي خلفت فيكم اثنين لن تضلوا بعدهما أبداً كتاب الله ونسبي ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض**» رواه البزار وفيه صالح بن موسى الطلحي وهو ضعيف[2].

فأمعن النظر في ذلك شيئاً قليلاً!!!.

---

(١) كل هذه الأقوال نقلناها عن تهذيب التهذيب لابن حجر ٤: ٤٠٤.

(٢) مجمع الزوائد ٩: ١٦٣.

القسم الثاني معيار الانتماء الإسلامي الصحيح

حكم الرسول ﷺ بأنّ من اجتزأ بالتعبّد لله بالحلال والحرام فقط، ليس هو بمسلم على الحقيقة وإن كان كذلك على الظاهر، ولقد أَلِفْتَ عزيزي القارىء قوله ﷺ: «**لو أنّ رجلاً صفن بين الركن والمقام فصلى وصام ثم لقي الله وهو مبغض لأهل بيت محمد دخل النار**»[1] فهو ظاهر في ذلك.

وفي هذا المجرى ذكر الهيثمي أنّ أم سلمة قالت في بعض حديثها: جلس النبي وعلي وفاطمة والحسن والحسين يأكلون، وما سامني النبي صلى الله عليه وسلم (=دعاني إليه) وما أكل طعاماً وأنا عنده إلاّ سامنيه قبل ذلك اليوم، فلمّا فرغ التف عليهم بثوبه ثم قال: «**اللهم عاد من عاداهم ووال من والاهم**» ثم علق عليه بقوله: رواه أبو يعلي وإسناده جيد[2].

وقال ﷺ: «**من مات على حب آل محمد مات شهيداً، ألا ومن مات على حب آل محمد مات مغفوراً له...**».

أقول: وهذا مقطع من رواية خرّجها ابن حجر في الكافي الشاف المطبوع في حاشية تفسير الكشاف للزمخشري، بقوله: قال الثعلبي: أخبرنا عبد الله بن محمد بن علي البلخي، حدثنا يعقوب بن يوسف بن إسحاق، حدثنا محمد بن أسلم، حدثنا يعلي بن عبيد عن إسماعيل عن قيس عن جرير قال: قال رسول الله ﷺ: «**من مات على حبّ آل محمد مات شهيداً، ألا ومن مات على حبّ آل محمد مات مغفوراً له، ألا ومن مات على حب آل محمد مات تائباً، ألا ومن مات على حب آل محمد مات مؤمناً مستكمل الإيمان، ألا ومن مات على حب آل محمد بشره ملك الموت بالجنة، ثم منكر ونكير، ألا ومن مات على حب آل محمد يزف إلى الجنّة كما تزف العروس إلى بيت زوجها، ألا ومن مات على حب آل محمد فتح له في قبره بابان إلى الجنّة، ألا ومن مات على حب آل محمد جعل قبره مزار ملائكة الرحمة، ألا ومن مات على حب آل محمد مات على السنة والجماعة، ألا ومن مات على بغض آل محمد جاء يوم**

---

(١) مستدرك الحاكم٣: ١٤٩ وقد نص على صحته على شرط مسلم ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرك ٣: ١٤٩.

(٢) مجمع الزوائد ٩: ١٦٦.

القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله، ألا ومن مات على بغض آل محمد مات كافراً، ألا ومن مات على بغض آل محمد لم يشم رائحة الجنة»[1].

وهذه الرواية صحيحة على شرط الشيخين، مضافاً إلى أنّها ممّا يستدرك بها على صحيحي البخاري ومسلم كما عرضنا لذلك مفصلاً في كتابنا الصلاة على الرسول المصطفى وآله[2]، ونشير هنا على وجه السرعة بأنّ رجال السند من يعلي بن عبيد إلى جرير الصحابي ممّن احتج بهم البخاري ومسلم بالاتفاق، والبقية ثقات ومعتمدين بحسب الصناعة، فالرواية إذن صحيحة على شرط الشيخين. ومن ثمّ فهي واضحة الدلالة في المطلوب، ولكن من هم الآل؟ هل هم كل بني هاشم، أم هم أولئك بالإضافة إلى زوجاته وكل من انتسب إليه بالنسب أو بالسبب، يدعونا ذلك أن نمعن النظر قليلاً فيما جاء عن النبي في هذا الأمر!!.

من هم أهل البيت؟

في ذلك مجموعة من الروايات، لكن نشير قبل أن نسرد ما يتسنّى لنا سرده هنا إلى أنّ نظرية التقسيم تجزم بأنّ هناك قاموسين للوقوف على معاني الكلمات، وقاموس اللغة العربية هو المعروف، والاجتزاء به خطأ، أمّا القاموس الآخر فهو قاموس النبوة والوحي، وقاموس اللغة وإن كان هو المدار في كثير من الجوانب، لكن لا يقدّم على قاموس النبوة، ما نريد قوله هو أنّ على المسلمين أن يمعنوا الفحص فيما جاء في قاموس النبّوة لغرض معرفة أهل بيت محمد ﷺ..، وعلى أيّ حال فبين أيدينا الآن..

ما روته عائشة!

روى مسلم عن صفية بن شيبة قالت: قالت عائشة: خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله ثم جاء الحسين فأدخله ثم جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله، ثم قال ﷺ: « ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ

---

(١) الكافي الشّاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني المطبوع في حاشية الكشاف ٤: ٢٢٠.

(٢) الصلاة على الرسول المصطفى وآله: ٣١١، من مطبوعات موسوعة الرسول المصطفى/ بيروت / دار الأثر.

عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ »[١].

وقد تقول: إنّ الرواية الآنفة من رواية عائشة، وعائشة حسب نتائج الدراسة المتقدمة من خصوم أهل البيت بعامّة وعلي بخاصّة، فكيف تروي عن النبي ما لا يتلائم وطريقة تفكيرها النابعة عن آيديولوجية ترك السنّة بسبب الخصومة مع علي؟!

قلنا: هذا صحيح، إلاّ أنّنا ذكرنا أيضاً أنّ عائشة وبقية خصوم علي تحرروا شيئاً ما عن قضبان هذه الآيديولوجية، وندموا على ما فرّطوا في جنب الله بأخرة، قبيل موتهم بقليل، وقد صدرت عنهم نصوص صحيحة في أنّ شمس الحق لا تبزغ إلاّ من سماء آل محمد، ولقد أوضحنا ذلك فيما مرّ؛ وإنّما نعيده للتذكرة لا غير.

ما روته أم سلمة!

روي من طرق أخرى عن أم سلمة رضي الله عنها كما هو في مسند أحمد وسنن الترمذي ومستدرك الحاكم وغيرها قالت: جلّل رسول الله ﷺ على علي والحسن والحسين وفاطمة كساءً ثمّ قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، اللهمّ أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**».

فقالت أُم سلمة: يا رسول الله: أنا منهم؟.

قال ﷺ: «**إنّك إلى خير**»[٢].

وقد علق عليه الترمذي بقوله: حديث حسن صحيح[٣]، والحاكم النيسابوري بقوله: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه[٤]، ومن ثم فالحديث ظاهر في أنّ أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها ليست من أهل البيت في قاموس الوحي والنبوة وإن كانت هي ـ ربما ـ من أهل بيت النبي في ضوء قواميس اللغة، وبالطبع لا ننسى أن نذكر أنّ أم المؤمنين أم سلمة من أوتاد الخير ومآلها إلى خير؛ وهي من أهل الجنّة في عقيدة الشيعة الإمامية الاثني عشرية.

---

(١) صحيح مسلم ٧: ١٣٠، وانظر مصنف ابن أبي شيبة ٧: ٥٠١، وقد نص كل من الحاكم في المستدرك ٣: ١٤٧، والذهبي في تلخيصه ٣: ١٤٧ على أنّه صحيح على شرط الشيخين.

(٢) مسند أحمد ٦: ٣٠٤.

(٣) سنن الترمذي ٥: ٣٦١.

(٤) مستدرك الحاكم ٢: ٤١٦، ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرك ٢: ٤١٦.

ما رواه سعد بن أبي وقّاص

وروي هذا الحديث عن سعد بن أبي وقاص القائل: لا أسبه (وذلك حينما طلب منه معاوية سب علي عليه السلام) ما ذكرت حين نزل على رسول الله ﷺ الوحي فأخذ علياً وابنيه وفاطمة فأدخلهم تحت ثوبه ثم قال: «**رب إنّ هؤلاء أهل بيتي**».

وقد علق عليه الحاكم بقوله: صحيح على شرط الشيخين[1].

ما رواه واثلة بن الأسقع

كما قد روي عن الصحابي واثلة بن الأسقع بسند صحيح على شرط الشيخين كما هو صريح الحاكم[2].

ما رواه أمير المؤمنين علي

وعلى نحو ما تقدم روى الحاكم بسند صحيح (كما يقول هو) عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ حينما رأى الرحمة هابطة: « **ادعوا إليّ ادعو إليّ**» فقالت صفية: من يا رسول الله؟

فقال ﷺ: «**أهل بيتي، علياً وفاطمة والحسن والحسين**» فجيء بهم، فألقى عليهم النبي ﷺ كساءه ثم رفع يديه ثم قال: «**اللهم هؤلاء آلي فصل على محمد وعلى آل محمد**» وأنزل الله عزوجل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[3].

ما رواه أبو سعيد الخدري

وفيما سوى ذلك روي هذا الحديث بسند معتبر عن أبي سعيد الخدري حسبما أخرجه البزار في صحيحه[4].

---

(١) مستدرك الحاكم ٣: ١٠٨، ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرك ٣: ١٠٨ على أنّه على شرط مسلم.

(٢) مستدرك الحاكم ٣: ١٤٧، ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرك ٣: ١٤٧ على أنه على شرط مسلم، وقد خرّجه الهيثمي في مجمع الزوائد ٩: ١٦٧، مصححاً بعض طرقه.

(٣) مستدرك الحاكم ٣: ١٤٧ ـ ١٤٨، وقد خرج الهيثمي في مجمع الزوائد ٩: ١٦٩ نحوه مصرحاً بصحته.

(٤) عنه في مجمع الزوائد ٩: ١٦٨.

ما رواه الحسن عليه السلام

والطبراني حيث أخرجه بسند صحيح كما هو صريح الهيثمي في مجمع الزوائد في المعجم الكبير ولكن عن الحسن بن علي سيد شباب أهل الجنة[١].

ما رواه ربيب النبي عمرو..

وروي بسند معتبر كما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن ربيب النبي عمرو بن أبي سلمة المدني[٢].

ما رواه ابن عبّاس

والشيء نفسه صنع الطبراني حينما روى ذلك عن ابن عباس في حديث طويل[٣].

أقول: لم استقص طرق هذا الحديث كما ينبغي أن يكون الاستقصاء؛ يدعوني لذلك أنّ ما أوردته إلى الآن لا ريب في كونه يحقق التواتر؛ فهو من رواية تسعة من الصحابة:

١ ـ أم سلمة
٢ ـ عائشة
٣ ـ واثلة بن الأسقع
٤ ـ سعد بن أبي وقاص
٥ ـ علي بن أبي طالب عليه السلام
٦ ـ أبي سعيد الخدري
٧ ـ الحسن بن علي سيد شباب أهل الجنة
٨ ـ عمرو بن أبي سلمة (ربيب النبي)
٩ ـ ابن عباس

فبملاحظة من روى من الصحابة الحديث أعلاه وبملاحظة ما روي في مضمونه

---

(١) مجمع الزوائد ٩: ١٧٢، معجم الطبراني ٣: ٩٣.
(٢) المعجم الكبير ٩: ٢٥.
(٣) المعجم الكبير ١٢: ٧٧.

العام عن صحابة كثيرين، لا ريب في كونه متواتراً؛ على أنّ أقل ما يقال في ذلك أنّ أحداً من أهل القبلة لم يطعن في سنده بأدنى طعن، وقد تلقته الأمة بالقبول ليس في ذلك أدنى شك.

ثمّ لا يخفى عليك أنّ رواية تسعة من الصحابة الكبار من مثل هؤلاء نفس المضمون، فضلاً عمّن لم نذكرهم من باقي الصحابة؛ بأسانيد صحاح وجياد هو من أجلى مصاديق التواتر في عالم الإسلام، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ كثرة طرق هذا الحديث الناصع أجبرت ابن تيمية على الاعتراف بثبوته في منهاج السنّة[1]، حيث لم يسعه إنكاره.

خصوم أهل البيت ليس لديهم دين صحيح

لعل سائل يسأل لماذا يحكم الرسول على من صفن بين الركن والمقام فصلى وصام بدخول النار بمجرد بغض أهل البيت؟.

جواب ذلك ـ منهجيّاً ـ سيأتي في آخر هذا الفصل، لكن نذكر هنا أنّ المبغض لأهل البيت مبغض للقرآن بالضرورة؛ فاقتران العترة بالقرآن والقرآن بالعترة في ضوء: «**كتاب الله وعترتي... لن يفترقا حتى يردا علي الحوض**» بهذا النحو الذي لا يعرف المسامحة، يكشف عن أنهما صيغتان أو شكلان مقدّسان لحقيقة سامية واحدة، وعلى هذا فلا ريب في أنّ المبغض للعترة مبغض للقرآن، مسفه لتلك الحقيقة السماوية السامية، والتجزئة غير ممكنة، أو يكون كلام النبي لغواً ولا ثالث.

وجواب ثان: وهو أنّ المبغض لأهل البيت بل مطلق خصومهم ليس لديهم من الدين فيما تعلن النصوص إلاّ شكله، ومن القرآن إلاّ رسمه؛ وآية ذلك ما أخرجه البخاري بسنده عن أنس بن مالك قال: ما أعرف شيئاً ممّا كان على عهد النبي!. قيل: الصلاة؟. قال: أليس قد ضيعتم ما ضيعتم فيها[2].

وأخرجها بسند آخر عن الزهري قال: دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئاً مما أدركت إلاّ هذه الصلاة وهذه

---

(١) منهاج السنة ٢: ٢٥٦. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

(٢) صحيح البخاري ١: ١٣٤.

الصلاة قد ضيعت[١].

وأخرج البخاري عن أبي الدرداء أنّه دخل مغضباً على أم الدرداء فقالت له: ما أغضبك؟ فقال: والله ما أعرف من أمة محمد شيئاً إلاّ أنهم يصلون جميعاً[٢].

قال الشافعي: أخبرنا إبراهيم عن وهب بن كيسان، قال: رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثمّ قال (=ابن كيسان): كل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غيرت حتى الصلاة[٣].

وعلى القارىء الكريم أن يصطنع مقايسة بين ذلك وبين مثل ما أخرجه البخاري عن عمران بن الحصين ـ فيما مرّ عليك ـ أنّه صلى خلف علي بن أبي طالب فقال: لقد ذكرنا علي صلاة محمد أو قال: لقد صلّى بنا صلاة محمد[٤].

وكذلك ما رواه البخاري عن مطرف بن عبد الله قال: صليت خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران بن الحصين فكان إذا سجد كبر وإذا رفع رأسه كبر وإذا نهض من الركعتين كبر؛ فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن الحصين فقال: لقد ذكرني هذا بصلاة محمد أو قال: لقد صلّى بنا صلاة محمد[٥].

ومن هذا القبيل ما رواه البخاري عن قتادة عن عكرمة قال: صليت خلف شيخ بمكة فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة، فقلت لابن عباس: إنّه أحمق. فقال ابن عباس: ثكلتك أمّك؛ سنة أبي القاسم ﷺ[٦].

وقد أخرج أحمد بسند صحيح[٧]، عن أبي موسى الأشعري قال: لقد ذكرنا ابن أبي طالب ونحن بالبصرة صلاة كنّا نصليها مع رسول الله فلا أدري أنسيناها أم تركناها عمداً[٨].

---

(١) صحيح البخاري ١: ١٣٤.

(٢) صحيح البخاري ١: ١٥٩.

(٣) الأم ١: ٢٦٩.

(٤) صحيح البخاري ١: ١٩١، صحيح مسلم ٢: ٨.

(٥) صحيح البخاري ١: ١٩١.

(٦) صحيح البخاري ١: ١٩١.

(٧) نص على ذلك ابن حجر في فتح الباري٢: ٢٢٤، وقال الهيثمي في المجمع ٢: ١٣١: رواه البزار ورجاله ثقات.

(٨) مسند أحمد ٤: ٣٩٢.

أقول: بل تركوها عمداً، وآية ذلك أنّ ابن حجر في فتح الباري ذكر أنّ الخليفة عثمان هو من غيّر في معالم الصلاة وتبعه على ذلك معاوية وزياد ابن أبيه والأمويون وعموم أتباعهم[١]، والمسلمون التاركون لبعض دين الله على قسمين؛ فإمّا هم تاركون لسنة النبي بغضاً لعلي في إطار آيديولوجية، وإمّا هم تاركون لها بسبب الخوف من جبروت الخط الحاكم، ويجسد كل من القسمين ما تقدم عليك من قول ابن عباس: مالي لا أرى الناس يلبّون؟ فقال سعيد بن جبير: يخافون معاوية، فقال ابن عباس: لعنهم الله تركوا السنة من بغض علي[٢].

وفيما روي أنّ رجلاً مرّ بسلمان الذي حظي بشرف الانضمام لأهل بيت النبي بسبب انصهاره في قناة طريقة النبوة في التفكير وإن شئت قلت: بسبب حبّه لعلي وأهل البيت...، فقال له سلمان: أرى علياً يمرّ بين ظهرانيكم فلا تقومون فتأخذون بحجزته، فوالذي نفسي بيده لا يخبركم أحدٌ بسرّ نبيّكم بعده[٣].

والمستفاد من ذلك أنّ دين النبي لا وجود له إلاّ عند أمير المؤمنين علي وعند من والاه، أمّا بقية الناس فبين من ترك الدين عمداً بسبب الخوف أو بسبب البغض وبين من ترك الدين جهلاً أو نسياناً..؛ وثمّة أمر وهو أنّ الصلاة أوضح مفردات الدين، وقد ضاعت أو ضُيّعت على صحابة رسول الله وعلى عموم المسلمين ولمّا تغمض العين، فما بالك بالبقية؟!!!.

ولقد جزم أبو الدرداء بضياع كل الدين وكذلك أنس بن مالك، وقد لوّح بذلك كل من عمران بن الحصين وأبي موسى الأشعري، وفي هذا المجرى قول ابن عباس، والعجيب أنّ بعض المسلمين اليوم يزعمون أنّ محبي علي بن أبي طالب وأتباعه ليس لديهم دين صحيح، وهو لعمر الرحمن كلام لا يفوه به إلاّ من طلّق الإنصاف ثلاثاً بلا رجعة.

---

(١) فتح الباري٢: ٢٢٤.

(٢) سنن النسائي ٥: ٢٥٣.

(٣) أنساب الأشراف ٢: ٤٠٦.

علم أمير المؤمنين علي

ولا بأس بسرد بعض النصوص المتفق عليها بين أهل القبلة، من حيث هي قادرة على توفير المصداقية الواضحة لمدرسة علي في اتّباعه دون غيره..

قال المناوي معلّقاً على قول الرسول: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب**»: فإنّ المصطفى صلى الله عليه وسلم المدينة الجامعة لمعاني الديانات كلّها، ولا بد للمدينة من باب، فأخبر أنّ بابها هو علي كرم الله وجهه، فمن أخذ طريقه دخل المدينة، ومن أخطأه أخطأ طريق الهدى، وقد شهد له بالأعلمية الموافق والمخالف والمعادي والمحالف، خرّج الكلاباذي أنّ رجلاً سأل معاوية عن مسألة فقال: سل علياً هو أعلم مني فقال: أريد جوابك قال: ويحك كرهت رجلاً كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعزه بالعلم عزّاً، وقد كان أكابر الصحابة يعترفون له بذلك، وكان عمر يسأله عمّا أشكل عليه، جاءه رجل فسأله فقال: ههنا عليٌّ فاسأله فقال: أريد أسمع منك يا أمير المؤمنين قال: فلا أقام الله رجليك، ومحى اسمه من الديوان، وصح عنه من طرق أنّه كان يتعوذ من قوم ليس هو فيهم، حتى أمسكه عنده، ولم يولّه شيئاً من البعوث؛ لمشاورته في المشكل...، قال الحرالي: قد علم الأولون والآخرون أنّ فهم كتاب الله منحصر إلى علم علي، ومن جهل ذلك فقد ضل عن الباب الذي من ورائه يرفع الله عنه القلوب الحجاب، حتى يتحقق اليقين الذي لا يتغير بكشف الغطاء إلى ههنا كلامه[١].

روى عبّاس الدوري ـ بسند صحيح ـ قال: حدثنا يحيى (=ابن معين) قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب قال: ما كان في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد يقول: سلوني غير عليّ بن أبى طالب[٢].

قال ابن أبي شيبة في مصنّفه ـ بسند صحيح على شرط مسلم ـ : حدثنا عبدة بن سليمان، عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: قلت لعطاء: أكان في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أعلم من علي؟ قال: لا ـ والله ـ لا أعلمه[٣]!.

---

(١) فيض القدير للمناوي٣: ٦٠.

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري١: ١٠٦، وأنظر أسد الغابة لابن الأثير ٤: ٢٢.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة٧: ٥٠٢. وأنظر أسد الغابة٤: ٢٢.

وقال المزي في تهذيب الكمال: وروى معمر، عن وهب بن عبد الله، عن أبي الطفيل، قال: شهدت علياً يخطب وهو يقول: سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيء إلاّ أخبرتكم، وسلوني عن كتاب الله، فوالله ما من آية إلاّ وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل[1].

ولقد اتفقت المصادر أنّ الخليفة عمر كان لحاجته لعلم علي يقول: لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن[2].

وعن عمر نفسه: إنّ عليّاً أقضانا[3].

وفي أسد الغابة عن علي قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، فقلت يارسول الله تبعثني إلى اليمن ويسألوني عن القضاء ولا علم لي به، قال: «**ادن**» فدنوت، فضرب بيده على صدري ثم قال: « **اللهم ثبت لسانه واهد قلبه**» فلا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما شككت في قضاء بين اثنين بعد..، وروى شعبة، عن أبي اسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: كنّا نتحدث أنّ أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب...، وقال ابن عباس لقد أعطي علي تسعة أعشار العلم وأيم الله لقد شاركهم في العشر العاشر وقال سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة: يا عم لم كان صغو الناس إلى علي[4]؟ قال: يا ابن أخي إنّ علياً كان له ما شئت من ضرس قاطع في العلم، وكان له البسطة في العشيرة، والقدم في الاسلام، والصهر لرسول الله صلى الله عليه وسلم، والفقه في السنة، والنجدة في الحرب، والجود بالماعون...، وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: إذا ثبت لنا الشيء عن علي لم نعدل عنه إلى غيره، وروى يزيد بن هارون عن قطر عن أبي الطفيل قال قال بعض أصحاب النبي

---

(١) تهذيب الكمال للمزي ٢٠: ٤٨٧، ولم يسع ابن تيمية إلاّ الاعتراف به؛ فراجع منهاج السنّة ٤ : ٢٤٨، طبع دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) فتح الباري ١٣: ٢٨٦، تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ١٥٢، فيض القدير ٤: ٤٧٠، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٠٦، تهذيب الكمال ٢٠: ٤٨٥، أسد الغابة ٤: ٢٣، تهذيب التهذيب ٧: ٢٩٦، الإصابة ٤: ٤٦٧.

(٣) تهذيب الكمال ٢٠: ٤٨٥، فتح الباري ٧: ٦٠.

(٤) المعنى: لماذا يستمع النّاس إلى علي دون غيره، والصغو الاستماع.

صلى الله عليه وسلم لقد كان لعلي من السوابق مالو أن سابقة منها بين الخلائق لوسعتهم خيراً، وله في هذا أخبار كثيرة نقتصر على هذا منها، ولو ذكرنا ما سأله الصحابة مثل عمر وغيره رضي الله عنهم لأطلنا[1].

النصوص في ذلك ـ النبوية وغير النبوية ـ تستوعب مجلّدات كبار، لكن لم يكن مقصودنا من ذاك القليل إلاّ الإشارة إلى أنّ أمير المؤمنين عليّاً في حدود المبدأ والعقيدة هو أعلم النّاس حتّى بنظر خصومه، على حين أنّ الممارسة التاريخية (=الانفلاتية) أثبتت لنا شيئاً آخر، وهو أنّ أعمدة أهل السنّة لم يأخذوا عنه الدين، كما جزم ابن تيمية في البحوث السابقة.

القرآن لا يفهم بدقة من دون نظرية التقسيم!!

ما ينبغي أن نحيط به علماً هو أنّ نظرية التقسيم شاملة حتى لسلوكيات الرسول ﷺ المقدسة؛ فقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾[2] مأزق علمي لا يمكن الخروج منه بنجاح إلاّ على هدى هذه النظرية، إذ ما معنى تشكيك الآية بنيل النبي المقام المحمود مع أنّه من حتميات السماء، وضروريات الاعتقاد، ومسلّمات الدّين؟ ولماذا جعل القرآن ذلك تحت سلطان: ﴿عَسَى﴾؟.

على ضوء النظرية لا يكفي النبي لأن ينال ذلكم المقام أن ينشر الإسلام المجرد للناس فحسب، ولا أن يتعبد به ﷺ كما أنزل عليه لا غير..؛ عليه ﷺ علاوة على ذلك أن يقوم بمهمة أخرى تؤهله تماماً للفوز بشرف تلك الرتبة الملكوتية التي لم يطلها أحد من بني آدم سواه..؛ كان عليه ﷺ أن يمتثل أمر الله المطوي في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[3].

---

(١) أسد الغابة ٤: ٢٢.

(٢) الإسراء: ٧٩.

(٣) المائدة: ٦٧.

فالآية بملاحظة أنّها آخر أو من آخر ما نزل من القرآن تعلن أنّ النبي مأمور بتبليغ شيء آخر غير الحلال والحرام، ومع فرض عدم تبليغ هذا الشيء الآخر، فما بلّغ به النبي ﷺ سابقاً في رتبة الهباء المنثور؛ وما ذلك إلاّ لأنّ المبلَّغ به سابقاً ليس هو بكاف في بناء الدين وبقائه، ويترتب على ذلك أنّ الرسول ﷺ لا يبلغ المقام المحمود ولو صلى في الليل آلاف السنين من دون ذلك..، وعذراً لرسول الله هذه الجسارة العلمية؛ فلعمر الله قد أدّى فأحسن الأداء، ووفّى فأوفى الكيل، وبلّغ عن الله كل شيء أكمل التبليغ، فصلّى الله عليه وعلى أهل بيته صلاة لا يحصيها غيره، ولتذهب ـ والله ـ أرواحنا فداءً لمجرد ذكره الكريم.

كما نشير إلى أنّ الأديان السابقة بملاحظة أنّها ممهدات سماوية لدين الرسول محمد؛ فنظرية التقسيم ـ باعتبار التمهيد ـ شاملة لها أيضاً؛ ومن ذلك قول المسيح عليه السلام: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾[1] الأمر الذي يدل بكل وضوح على أنّ نظرية المعرفة التي جاء بها عيسى المسيح تتقوم بأمرين.. الأول: هو التصديق لما في التوراة الموسوية في قالب ما جاء به عيسى، والثاني: التبشير بنبوة المصطفى محمد ﷺ والتمهيد لها، وفي الحقيقة فهذا التمهيد ناء بكاهله كل الأنبياء والمرسلين، لكن ميزة النبي ﷺ عن بقية الأنبياء والمرسلين أنّه كان مأموراً بالإبقاء على الإسلام..، على حين أنّ موسى وعيسى وإبراهيم وآدم ونوح و...، لم يكونوا ـ فيما سوى التمهيد ـ مأمورين بمثل هذا الأمر العسير، وفيما اعتقد فكون النبي هو سيد الأنبياء والمرسلين، وأشرف الخلق أجمعين، وهو الرحمة للعالمين، يدور مع هذه الحقيقة المتعالية.

وثمّة أمر!! فهناك رؤية سائدة عند المسلمين سنّة وشيعة في نصوص القرآن الكثيرة التي تربو على المئات أو الآلاف، والتي لا علاقة لها بالحلال والحرام؛ ما جدواها؟!!.

في الحقيقة إنّ واقع هذه الرؤية أخلاط من الاعتقاد الغث، وشتات من الأفكار الهزيلة نتيجة إشكالية تقول: إنّ آيات الحلال والحرام؛ والتي يصطلح عليها الفقهاء

---

(١) الصف: ٦.

بآيات الأحكام، لا تعدو الخمسمائة آية تقريباً، في حين أنّ القرآن أكثر من ستة آلاف آية، فما جدوى الآلاف الباقية[١] مع أنّها ليست بالدخيلة في فهم مسائل الدين؟؟؟.

أجاب البعض من منطلق كلاسيكي: بأنّ غرض القرآن المطوي في: ﴿عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ وفيما شابه ذلك، كفيل بمجابهة تلك الإشكالية والوقوف بوجهها..، بيد أنّ هذا الجواب وإن كان صحيحاً إلاّ أنّه لا يصلح لأن يكون ضابطة إلاّ لبعض الآيات التي وردت في سياق: ﴿عِبْرَةٌ﴾ لا لجميع آيات الكتاب، يضاف إلى ذلك أنّ سريان هذه الضابطة على الجميع يحتاج إلى دليل أو نص لا يُخْتَلَف فيه، وهو غير موجود قطعاً..

ومن ثمّ فأمر عجيب أن يكون دين الله محصوراً بخمسمائة آية فقط ولا علاقة للبقية به إلاّ للعبرة، فهلاّ جعل الله ـ تعالى سموّه وذكره ـ العبرة في عدد مماثل؟ فلقائلٍ أن يقول: وكأنّ القرآن جاء للعبرة وسرد القصص، لا لبيان أحكام الشرع المبين، أو لبناء منظومة للمعرفة الإسلاميّة!!!.

أقول: لو توخّينا الإنصاف فالإشكالية مستقرة ولا دافع لها مع القول بحكمة العبرة فحسب، على أنّ الدراسات الجديدة علاوة على الدراسات القديمة في مجال علوم القرآن لم تنهض بشيء يشفي العليل أو يروي الغليل، لكن على ضوء مقررات نظرية التقسيم، وباعتبارات متعددة، تدخل كلّ الآلاف الأخرى بل حتى آيات الأحكام في القسم الثاني من قسمي النظرية، بهذا البيان البسيط..، وهو أنّ لله سبحانه وتعالى غرضاً من مجموع هذه الآلاف غير الغرض من العبرة وبيان الأحكام كما هو متداول في الأوساط الإسلامية ببساطة متناهية، فكما هو معلوم بالضرورة فإنّ أهم وظائف النبي على الإطلاق هو ما طواه الله في قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٢] وقوله: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[٣]..

---

(١) ونستثني أيضاً الآيات الواردة في أصول الدين.

(٢) النحل: ٤٤.

(٣) النحل: ٦٤.

وهـذا يوقفـنا عـلى بعـد قرآني مهم وهو أنّ بيان الرسول للقرآن، من حيث لا يقدر عليه غيره وهو حيّ، آية من آيات نبوته وبرهان عليها، وأنّه مبعوث من قبل الله تعالى، والأمر هو الأمر في من يخلف الرسول ويتمثل مقام النبوة في قيادة الأمّة..؛ فإذا كـان هذا المتمثل قادراً على أن يقوم بهذا الدور (البيان والتبيان) فالقدرة هي الأخرى برهان على مشروعية ذلك التمثيل وإلاّ فلا..، فالنتيجة أنّ كل هذه الآيات التي تناهز الآلاف عـلى اختلاف أدوارها، بل كل آيات القرآن، باتت ـ من هذه الزاوية ـ معياراً لمعـرفة مـن هـو أهـل لتمثـيل النـبوة من الخلفاء، وعلى هذا فكلها يندرج في القسم الـثاني مـن قسـمي النظرية بالنظر لذلك..؛ فهي ـ بنحو وبآخر ـ ضمن مشروع الله تبارك اسمه في الإبقاء على الدين، وذلك لأنّها محك لمعرفة من هو أولى الناس بالدين، وألصقهم بالقرآن، وأقدرهم على حلّ ألغازه، ودرك معانيه، فضلاً عن سيادة الأمّة..

وقد يقال: نحن غير مأمورين بالأخذ عن غير رسول الله في حياته وبعد مماته؟.

قلنا: يكذب هذا قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾[1] فقد اتفق أهل القبلة من فقهاء ومفسرين ومحدثينَ وغيرَهم أنّ علماء هذه الأمة أول المقصودين بـ: ﴿أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ وإن اختلفوا في غيرهم من بقية المصاديق، والأخذ بالمتفق واجب لا محالة، هذا علاوة على الأحاديث الصحيحة التي سنسردها عليك في هذا الشأن..، ولقد أثبت خصوم أمير المؤمنين علي أنّهم من هذه الزاوية غير قادرين على أن ينهضوا بكاهل هذه المهمّة السماوية؛ يدل على ذلك نصوص صحيحة كثيرة ـ مشهورة ومتواترة ـ منها ما أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أنس أن عمر قال على المنبر: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ ثمّ قال: هذا الفاكهة قد عرفناها فما الأبّ؟ ثمّ رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لَهو التكلف يا عمر[2].

وهذا هو حال أبي بكر كما ذكر ابن حزم بقوله: أخرج أبو عبيد في فضائله وعبد بن حميد عن إبراهيم التيمي قال: سئل أبو بكر عن الأبّ ما هو؟ فقال: أيّ سماء تظلني وأيّ أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم، فكلامه في تفسير لفظةٍ لغويةٍ جهل معناها[3].

---

(١) النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٧: ١٨٠.

(٣) المحلى ١: ٦١.

مقصودنا هنا أن نسأل عن حكمة ورود هذه اللفظة الغريبة على الأذهان فما فائدتها؟ وكيف يمكن أن تكون عبرة لأولي الألباب مع أنّ أكثر الأمّة لم يقفوا على معناها؟.

يُروى أنّ الخليفتين أبا بكر وعمر أذوق الناس للشعر ولأيام العرب وللكلام الرفيع، فأين العبرة في لفظٍ تاه معناه على الملايين فضلاً عن الشيخين؟. لا يوجد جواب مقنع عن تلك الإشكالية إلاّ افتراض أنّ هذه اللفظة أو هذه الآية، كبقية آي القرآن، معيارٌ من المعايير السماوية، وجزء من أجزاء مشروع الإبقاء على الدين، خلال الرجوع لأهل الذكر؛ فأهل الذكر فيما أعلنت النصوص، هم أقدر النّاس على الإحاطة بمضامينه ومعانيه، وبالتالي قيادة الأمّة من خلاله..

فعلى سبيل المثال ـ والأمثلة بالعشرات بل بالمئات ـ روى ابن عساكر بعدّة طرق معتبرة، منها مارواه عن معمر عن رجل يقال له: وهب بن ديب عن أبي الطفيل قال: قال علي بن أبي طالب: سلوني عن كتاب الله عز وجل؛ فإنّه ليس من آية إلاّ وقد عرفت بليل أُنزلت أو بنهار، أو في سهل، أو جبل!!. قال فقال ابن الكوا: فما ﴿الذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ۞فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا ۞فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا ۞فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا﴾ ؟. فقال علي بن أبي طالب: ويلك سل تفقهاً، ولا تسأل تعنتاً!! أمّا ﴿الذَّارِيَاتِ ذَرْوًا﴾ فالرياح، و: ﴿الْحَامِلَاتِ وِقْرًا﴾ هي السحاب، فـ: ﴿الْجَارِيَاتِ يُسْرًا﴾ هي الفلك فـ: ﴿الْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا﴾ هي الملائكة. قال ابن الكوّا: فما هذا السواد الذي في القمر؟؟. قال علي: أعمى سأل عن عمياء؛ أما سمعت الله يقول: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾. قال ابن الكوّا: يقول الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ۞جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ﴾. قال علي: نزلت في الأفخرين من قريش. قال: وهذه الآية: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾. قال علي: أولئك أهل حروراء. قال ابن الكوا: فما هذا القوس قزح؟. قال علي: أمان من الغرق علامة كانت بين نوح وبين ربه. قال ابن الكوا: أفرأيت ذا القرنين أنبي كان أو ملك؟. قال علي: لا واحد منهما، ولكن كان عبداً صالحا أحب الله فأحبه،

وناصح الله فنصحه، ودعا قومه إلى الهدى فضربوه على قرنه، فانطلق فمكث ما شاء الله أن يمكث، فدعاهم إلى الهدى، فضربوه على قرنه الآخر فسمّي ذا القرنين ولم يكن له قرنان كقرني الثور[1].

وطبيعي أنّ الخليفة عمر لو كان هو المسؤول لأضحى ابن الكوّا صريعاً لدرّته وعبداً لشدّته؛ وعلى أي حال فالهدف الأسمى من هذه الآيات ـ إذن ـ هو لغرض أن تكون براهين سماوية ومعايير إلهية وشهادة قرآنية لمن يستطيع النهوض بخلافة النبوة وتمثيلها، كما كانت هذه الآيات بالأمس القريب برهاناً من مئات البراهين على مصداقية النبوة نفسها، وأنت تعلم أنّ الله سبحانه وتعالى أنكر استواء الذين يعلمون والذين لا يعلمون..

وإذا ما تحدثنا عن غرض آخر غير ذلك؛ كالإعجاز وأنّه هو المقصود الأوّل من مجموع آيات الكتاب فضلاً عن أهداف العبرة وبيان الأحكام، فأنت تتفق معي أنّ الإعجاز ليس لعمره نهاية ولا يحدد بظرف دون آخر؛ إذ لم يقل أحد: إنّ كتاب الله معجز من معالجز النبوة فقط، بل هو كذلك معجزة ناصعة لكل المسلمين، جاهلهم وعالمهم، وهم يخضون معترك الصراع مع الكفر إلى ما لا نهاية، في كل مراحل التاريخ، بلا استثناء؟.

إنّ مثل هذا يوضح أنّ الإعجاز هو الآخر لا ينتهي غرضه عند إثبات نبوة النبي فقط، بل هو برهان واحد من آلاف لمصداقية المسلمين ـ كل المسلمين ـ جاهلهم وعالمهم في الانتماء إلى الله بواسطة هذا الدين الحنيف..، ولكن إذا كان الأمر كذلك ـ وهو كذلك ـ فأولى بالقرآن أن يكون معجزاً لاستحقاق تمثيل النبوة وخلافة رسول الله، بل لا قياس؛ فإذا كان القرآن معجزاً لجميع المسلمين بل حتّى لبعضهم ممّن لا يقدّم ولا يؤخر..، أفلا ينبغي أن يكون معجزاً لمن يزعم أنّه خليفة الله في الارض، وممثّلاً قيادياً لسيّد الأنبياء والمرسلين ﷺ؟؟؟.

فبهذا الاعتبار ـ إذن ـ ومن خلال هذه الزاوية الميّتة في الكتابات، تتناول نظرية التقسيم كل نصوص القرآن، ونؤكد ثانياً على أنّ الإعجاز لا يقف الهدف منه عند إثبات نبوة نبينا ﷺ وسماوية الدين فقط، بل هو كذلك لكلّ من ينهض بخلافة النبوة أوّلاً، ولمصداقية جميع المسلمين ثانياً.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٢٧: ١٠٠.

من هم أهل الذكر؟

لا ريب في أنّ أهل الذكر في ضوء النصوص النبوية هم أهل بيت رسول الله؛ وآية ذلك ما مرّ في ضابطة نظرية التقسيم، وإلاّ لكان اقترانهم بالكتاب لغواً؛ ولدينا فيما عدا ذلك مجموعة من النصوص الصحيحة بالاتفاق، تدل على المطلوب بالمطابقة، نعرض لك باقة منها كالآتي..

١ ـ أخرج الطبري عن إسرائيل، عن جابر، عن أبي جعفر قال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ نحن أهل الذكر[١]. أقول: وأبو جعفر هو الباقر عليه سلام الله ورضوانه.

٢ ـ وأخرج الحاكم الحسكاني عن إسرائيل، عن جابر: عن أبي جعفر في قوله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ قال: نحن أهل الذكر[٢].

٣ ـ وأخرج من طريق آخر عن علي بن عابس عن جابر: عن أبي جعفر في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ قال: نحن هم[٣].

٤ ـ ومن طريق ثالث عن سعد الإسكاف: عن محمد بن علي في قوله عز ذكره: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ قال: نحن هم[٤].

٥ ـ ومن طريق رابع أخرج عن محمد بن مروان، عن السدي عن الفضيل بن يسار: عن أبي جعفر في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ قال: هم الأئمة من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وتلا: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً * رَسُولاً﴾[٥].

٦ ـ وقد ذكر الطبري عن أمير المؤمنين علي في هذا الصدد ما أخرجه عن جابر الجعفي، قال: لما نزلت: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ قال

---

(١) تفسير الطبري ١٤: ١٤٥.

(٢) شواهد التنزيل ١: ٤٣٤.

(٣) شواهد التنزيل ١: ٤٣٦.

(٤) شواهد التنزيل ١: ٤٣٦.

(٥) شواهد التنزيل ١: ٤٣٧.

علي: نحن أهل الذكر[١].

٧ ـ وأخرج الحاكم الحسكاني عن وكيع، عن سفيان، عن السدي: عن الحارث قال: سألت علياً عن هذه الآية: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ فقال: والله إنّا لنحن أهل الذكر، نحن أهل العلم، ونحن معدن التأويل والتنزيل، ولقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأته من بابه**»[٢].

٧ ـ كما قد خرّج بقوله: وفي تفسير يوسف القطان، ووكيع بن الجراح، وإسماعيل السدي وسفيان الثوري: قال الحارث: سألت أمير المؤمنين عليه السلام عن هذه الآية: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ قال: والله إنّا أهل الذكر ونحن أهل العلم ونحن معدن التأويل والتنزيل[٣].

هذا ولقد أرسل القرطبي حديث أمير المؤمنين إرسال المسلمات في قوله: قال جابر الجعفي: لمّا نزلت هذه الآية قال علي رضي الله عنه: نحن أهل الذكر[٤].

ويقول ابن كثير في كلام طويل: وكذا قول أبي جعفر الباقر: نحن أهل الذكر، ومراده أنّ هذه الأمّة أهل الذكر، صحيحٌ؛ فإنّ هذه الأمّة أعلم من جميع الأمم السالفة، وعلماء أهل بيت رسول الله عليهم السلام والرحمة من خير العلماء إذا كانوا على السنة المستقيمة كعلي وابن عباس وابني علي الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وعلي بن الحسين زين العابدين وعلي بن عبد الله بن عباس وأبي جعفر الباقر وهو محمد بن علي بن الحسين وجعفر ابنه وأمثالهم وأضرابهم وأشكالهم ممن هو متمسك بحبل الله المتين وصراطه المستقيم[٥].

أقول: لقد خلط ابن كثير بين القاموسين اللغوي والمحمدي ﷺ، فابن عبّاس وغيره وإن كان من أهل البيت في ضوء قواميس اللغة؛ إلاّ أنّه قد مرّ عليك أنّ قاموس

---

(١) تفسير الطبري ١٧: ٨.

(٢) شواهد التنزيل ١: ٤٣٢.

(٣) شواهد التنزيل ١: ٤٣٣.

(٤) تفسير القرطبي ١١: ٢٧٢.

(٥) تفسير ابن كثير٢: ٥٩١ ـ ٥٩٢.

النبي حصر أهل البيت ـ بالتواتر ـ في خصوص حديث الكساء، في خمسة أشخاص[١]، ولنا أن نسأل ابن كثير بأيّ شيء نتمسك؟ بما قاله الرسول الذي لا ينطق عن الهوى أم بما قرره قاموس اللغة كما فعلت أنت؟.

ننتظر الإجابة من أحد أتباع الإمام ابن كثير!!!.

وعصارة القول..

فإنزال القرآن له أغراض سماوية كثيرة.. منها الإعجاز، ومنها أنّه برهان للنبوة، ومنها أنّه بيان للأحكام وأصول الدين، ومنها البركة التي فيه، ومنها أنّه شفاء، وغير ذلك ممّا لا يحصى، ولكن نظرية التقسيم تعلن أنّ أولى أغراضه فيما بعد النبوة ـ على الإطلاق ـ هو كونه محكّماً ومعياراً في معرفة أهل العلم والذكر، وكل من له أهلية لتمثيل مقام النبوة المقدّس، وأنّ من لا يقتدر على فكّ ألغازه، والتحليق في فضائه، والغوص في لجج معانيه، ليس أهلاً لأن يمثل النبي والرسالة، لا قليلاً ولا كثيراً..

ويمكن أن يقال: أدرك الخليفة عمر بن الخطاب خطورة المسألة فمنع من عملية الخوض في حل ألغاز القرآن لما يعقب ذلك من محذور كونه ليس أهلاً للخلافة قياساً بأهل القرآن من أهل البيت ومن غيرهم؛ وفي ذلك روى ابن أبي شيبة بسند معتبر صحيح عن عامر قال: كتب رجلٌ مصحفاً وكتب عند كل آية تفسيرها، فدعا به عمر فقرضه بالمقراض (=المقص) [٢]، وقد تقدم البحث في ذلك. وبصراحة شديدة فهذا الغرض هو دليل واحد من عشرات الأدلّة القاهرة التي لوت أعناق معاشر الشيعة الإمامية الإثني عشرية لأن تفضّل أمير المؤمنين علياً على أبي بكر وعمر وعموم الناس بعد رسول الله، وأن لاتغترف الدين إلاّ من ترعته المقدسة ومعينه الذي لا ينضب، وليس في هذا شيء من غلو أو افراط أو تفريط..؛ فإذا كان الشيخان أبو

---

(١) أمّا بقيّة أهل البيت عليهم السلام من ذريّة الحسين إلى المهدي سلام الله عليه وعجّل الله تعالى فرجه، فهناك نصوص نبويّة متواترة أخرى، والدراسة لا تسمح بسردها، على أنّه يمكن أن يقال أيضاً إنّ وظيفة تعيين أئمة أهل البيت من بعد الحسين سلام الله عليه، فيما بعد عهد النبوّة هي من شؤون هؤلاء الخمسة المطهّرين، وإلاّ فلا معنى بأن يوصي بهم الرسول صلى الله عليه وآله، ويقرن كتاب الله بهم إلى الحوض.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٧: ١٨٠.

بكر وعمر يجهلان معنى كلمة واحدة في القرآن وهما فيما تذكر بعض كتب التراجم والسير والتاريخ أعلم الناس بالشعر والأنساب وأيام العرب، فالشيعة ترى أنّ اتّباعهما بإزواء أمير المؤمنين علي أمرٌ غير معقول، وليس هو من الحكمة في شيء، بل هو مجازفة واضحة في دين الله!!!.

الثواب والعقاب بين النظرية ومنهج المفسرين

سأختصر ما وسعني الاختصار حفظاً على تماسك الدراسة، لهذا سأكتفي بأمثلة قليلة كافية لبيان المقصود، منها قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[1].

فمن يراجع أقول المفسرين سواء، أكانوا سنة أم شيعة، يجد أنّهم مرتبكون للغاية في تفسيرها، إذ في الوقت الذي يجزم المسلمون بأنّ طاعة الله ورسوله منتجة للرحمة الإلهية على نحو التحقيق واليقين، نجد الآية تضع المسألة موضع الشك والاحتمال، ومع ملاحظة قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[2]، يتحقق التهافت بين الآيتين بما لا مناص عنه..

لكن الأمر ليس كذلك على هدى نظرية التقسيم؛ فهي تفترض أنّ طاعة الله والرسول في حدود الحلال والحرام فقط ليست كافية لإنتاج الرحمة، بل لابد من الطاعة فيما عداهما، وآية ذلك أنّ لهذه النظرية أصلاً في القرآن، في آيات كثيرة، منها؛ قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ﴾[3] وهو نص في أنّ تولي المؤمنين بعضهم لبعض، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة شيء، وطاعة الرسول فيما عدا هذه الأشياء شيء آخر، ومجموع ذلك هو المنتج للرحمة على سبيل الجزم واليقين،

---

(١) آل عمران: ١٣٢.

(٢) الأنعام: ١٢.

(٣) التوبة: ٧١.

وعلى هذا ففي كل الآيات التي من هذا القبيل تجد نظرية التقسيم متجلية.

وحاصل ذلك أنّ نيل مرضاة الله لا يتحقق من دون طاعة الرسول ﷺ في كل من القسمين، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ وكذلك قوله جلّ شأنه: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[1]...، فهذه نصوصٌ تعلن أنّ اتباع القرآن بل التقوى في ذلك الإطار الضيق ليسا كافيين؛ لأنّهما معلّقان على الانصهار في أهل البيت، على ما بان في ضابطة النظرية.

والحاصل فالآية نصٌ في أنّ كلاً من كتاب الله والتقوى ـ بذلك المعنى ـ ليسا سبباً تاماً لاستدرار رحمة الله، بل هما جزء السبب.

وممّا يجري في هذا المجرى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[2] وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[3].

ومن هذا الباب أيضاً قوله تعالى: ﴿إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلا يَهْتَدُونَ سَبِيلاً﴾[4]، ففي الوقت الذي تفترض الآية أنّ المستضعفين مرددون الحال بين العفو وبين عدمه وأنّهم تحت سلطان عسى، يواجهنا قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾[5] وهو بالنظر لمناهج التفسير القديمة تهافت صريح، ولكن على ضوء نظرية التقسيم فإنّ المستضعفين على قسمين؛ فقسم ليسوا على منهج أهل البيت وهم مصداق الآية الأولى، والآخرون على منهج أهل البيت وهم مصاديق الآية الثانية، على أنّ أهل البيت بملاحظة النصوص المتواترة أكمل

---

(١) الأنعام: ١٥٥.

(٢) الأعراف: ٢٠٤.

(٣) الحجرات: ١٠.

(٤) النساء: ٩٩.

(٥) القصص: ٥.

مصاديق الآية الثانية.

وما دمنا في هذا الصدد فلا بأس بالتأكيد على أنّ في النظرية سبلاً نيرةً للخروج من بعض المآزق العلمية التي تكتنف عملية تفسير بعض الآيات، ولكي نقف على سقم مناهج التفسير القديمة في هذا الصدد نعرض لبعض كلمات المفسّرين في هذا الشان، سنة وشيعة، من خلال نفس الأمثلة السابقة...

فالشيعة مثلاً تفسر قوله تعالى: ﴿وَهَـٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ بـ: كي ترحموا[1].

قال الشيخ الطوسي: يحتمل في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ أمران: الأول: لترحموا، والثاني: ينبغي على العباد أن يعملوا بطاعة الله على الرجاء للرحمة[2].

أقول: سنناقش احتمال: لترحموا قريباً، وأما الاحتمال الثاني فليس من عقائد الشيعة في شيء، فالشيعة تعتقد بأنّ من يطيع الله حق طاعته فهو من أهل الجنة ومن الفائزين بيقين بخلاف بعض خصومهم الذين يزعمون أنّ لله أن لا يُدخل من يستحق دخول الجنة الجنة، بل له أن يدخله النار هذا أولاً، وثانياً فهناك عشرات الآيات تجزم بأنّ المطيع لله ورسوله حق الطاعة هو فائز كقوله تعالى: ﴿أُولَـٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ و: ﴿أُولَـٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ و: ﴿يُدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ و...

هذا، وقد ذكر الشيخ الطوسي قدس سره في موضع آخر من التبيان أنّ: قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ معناه لكي ترحموا وإنما قال تعالى: ﴿اتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ مع أنّهم إذا اتقوا رحموا لا محالة لأمرين، الأول: اتقوا على رجاء الرحمة، لأنكم لا تدرون بما توافون في الآخرة، والثاني اتقوا لترحموا[3].

فقول الشيخ رحمه الله: اتقوا على رجاء الرحمة قد بيّنّا أنّه خلاف عقائد الشيعة،

---

(١) تفسير القمي١: ٢٢١.

(٢) التبيان للطوسي٢: ٥٩٠.

(٣) التبيان٤: ٢٢٢.

وحسبنا أن نسأل الشيخ الطوسي رضي الله عنه، هل أنّ مثل شهداء بدر ومن مثل مصعب بن عمير، وأسد الله حمزة، وذي الجناحين الطيّار، وأصحاب الحسين رضي الله عنهم أجمعين وكثير غيرهم كانوا لايدرون بما يوافون به في الآخرة؟ وماذا يصنع الشيخ الطوسي (قدس سره) وهو حيال يقين الشيعة قاطبة ـ بل غيرهم ـ بأنّ أمير المؤمنين علياً ينتظرهم على الحوض، ماثلٌ بين يدي رسول الله ﷺ؛ ليسقيهم شربة لايضمأون بعدها أبداً[1]؟.

إنّ هناك عشرات التساؤلات من هذا القبيل لا يستطيع الشيخ الإجابة عنها على ضوء تقريره الآنف، ولو قال الشيخ: إنّ معناه اتقوا على رجاء الرحمة؛ لأنّكم لن تنالوها يقيناً إلاّ بعد أن تمتثلوا كل ما جاء به الرسول في التشريع وفي غير التشريع لكان سديداً جدّاً..

على أيّ حال فهذا لباب ما قرره أساطين الشيعة قدس الله أسرارهم في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ وما شاكله، أمّا أفذاذ أهل السنة فهم أشدّ ارتباكاً، فالقرطبي يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ لعل من الله واجبة[2]، وفي موضع آخر فسرها بقوله: كي يرحمكم الله[3] كما صنع الشيخ الطوسي قدس سره.

وابن كثير لم يجانب ذلك في قوله: وهذا تحقيق منه تعالى للرحمة لمن اتقاه[4]، وهو عين ماذكره القرطبي لكن بصياغة ثانية، على أنّ النحاس فعل نفس الشيء في تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَى اللهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فقد قال: عسى من الله واجبة[5].

ثم إنّ كل المفسرين لم يخرجوا عن هذه الدائرة، إذ هم لّما لم يجدوا معنى مناسباً لـ: ﴿لَعَلَّكُمْ﴾ و: ﴿عَسَى﴾ يتناسب مع أولويات العقائد الإسلامية القاطعة بنزول

---

(١) في ذلك نصوص نبوية صحيحة سنأتي على بعضها في الفصل الأخير.

(٢) تفسير القرطبي١: ٩.

(٣) تفسير القرطبي٤: ٢٠٣.

(٤) تفسير ابن كثير٤: ٢٢٧.

(٥) معاني القرآن للنحاس٢: ١٤٤.

الرحمة إذا حصلت التقوى المنتجة، افترضوا أن: لعل وعسى واجبة من الله.

لكن من الأمر المضحك ـ والله ـ أن تنقلب أفعال الرجاء (=الاحتمال) لتكون من أفعال التحقيق واليقين من دون دليل، إذ هل هناك من بلغاء العرب وفصائحهم من استعمل لعل وعسى وأمثالهما في ما هو متيقن الحصول؟ وكيف يكون معنى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ لترحموا، ومتى حدث ذلك، وهل نصّت الشريعة أو أُثِرَ عن الرسول ﷺ أنّ مثل عسى ولعلّ واجبة من الله؟! اللهمّ لا.

والحق إنّه لا داعي لارتكاب مثل هذا التأويل البعيد ـ بل الخطأ ـ فعلى ما بان فنظرية التقسيم قادرة على التفسير المعقول الذي ينسجم تمام الانسجام مع أولويات العقائد الإسلامية ومع طريقة العرب في إنشاء الكلام، فالنظرية تفترض أنّ الرحمة، بطاعة النبي، في قسم ممّا جاء به عن الله، دون الآخر، محتملة الحصول، ولن تكون محققة الحصول إلاّ بطاعته في القسمين.

عودٌ على بدء (نظرية الحسنة النوعية)

ولكي تتوضح نظرية الثواب والعقاب في الإسلام بدقة وبملاحظة كل الملابسات العلمية المتقدمة فنحن مضطرون تبعاً لذلك لأن نفترض أن طاعة الرسول ﷺ على قسمين، فالطاعة إذا كانت تدور مدار الصلاة والصيام والحج والزكاة و...، فلن تخرج عن فلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ أما إذا كانت تدور مدار أهل البيت ـ بالنظر لما تواتر عن الرسول ـ فهي حينئذ ستُحَلّق في فضاء النور الذي لا يتناهى..، ستحلّق في: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ﴾.

ونؤكد على أنّ ضابطة هذا الأمر هو قول الرسول ﷺ المتواتر: «**كتاب الله وعترتي أهل بيتي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض**» وما يجري مجراه، فهذا منطلق نبوي يتيسر لنا من خلاله أن نفهم باقي أقوال النبوة التي من مثل: «**لو أنّ رجلاً صفن بين الركن والمقام فصلى وصام ثم لقي الله وهو مبغض لأهل البيت دخل النار**» ومعنى ذلك أنّ الحسنات النازلة بسبب الصوم والصلاة والصفن بين الركن والمقام، ليست بمجدية إذا قامت على بغض آل بيت محمد، وهي كما نص الحديث الآنف سيئة ملحقة لكل الحسنات اصطلحنا عليها بالسيئة النوعية تمييزاً لها عن

السيئة الشخصية واللمم من الآثام..

فالحسنة النوعية بالنظر إلى ذلك هي نتيجة طاعة الرسول ﷺ فيما جاء به ممّا يضمن بقاء الدين، وليست طاعته في الحلال والحرام فحسب، وثوابها أعظم من ثواب الحسنة الشخصية بمراتب كثيرة.

ولا بأس بالتذكير فيما بسطنا القول فيه في الفصل الأول من هذه الدراسة، ففي الوقت الذي اتفق رمّة أكابر الشيعة رضي الله عنهم أنّ القول بالإحباط باطل ولا دليل عليه من الشرع نجدهم لا يترددون في القول به من هذه الزاوية، معلنين أنّ من ناصب العداء لأهل البيت هو من أهل النّار بيقين حتى لو عَبَدَ الله آلاف السنين، وكلامهم هذا وإن كان صحيحاً متيناً، لكنّهم مطالبون من الناحية العلمية بالمنهج القادر على التوفيق بين إتفاقهم على بطلان الإحباط في فرض وبين إتفاقهم على القول به في فرض آخر؛ فمن دون هذا التوفيق يتهافت ظاهر كلامهم لامحالة، ولقد عرفت أنّ نظرية التقسيم قادرة على مثل هذا التوفيق شكلاً ومحتوىً ومضموناً بجدارة، والفضل في ذلك لما تواتر عن الرسول ﷺ في هذا الأمر.

نظرية التقسيم ترفع بعض الألغاز العقائدية!

أقام خصوم الشيعة الدنيا حينما طرح الشيعة مبدأ الفرق بين المسلم والمؤمن، وأنّ الثاني هو من آمن بالله ورسوله واعتقد بعصمة أهل البيت، وأنهم يقومون مقام الرسول حتى يرث الله الأرض، بزعم أنّ الشيعة ابتدعوا ذلك حينما حكموا على غيرهم بالإسلام المجرد عن الإيمان وعلى أنفسهم بالإيمان فضلاً عن الإسلام..

وفي الحق فعلماء الشيعة برهنوا على هذا الفرق بإتقان، لكن مع كونه متقناً إلاّ أنّه ـ فيما يظهر ـ لم يلجم خصومهم بالكامل، وعلى هدى نظرية التقسيم يمكننا إثبات ذلك ببساطة متناهية، فحسبنا أن نذكر قوله ﷺ: «**لا يدخل الإيمان قلب امرئ حتى يحبكم لله ولقرابتي**»[1]، وفي نص آخر صحيح قال الرسول ﷺ: «**لا**

---

(١) مسند أحمد١: ٢٠٨، ينابيع المودة٢: ١١٠، تفسير ابن كثير ٤: ١٢٢، الدر المنثور ٦: ٧، تاريخ مدينة دمشق ٢٦: ٣٠٢.

يبلغون الإيمان حتى يحبوكم لله ولقرابتي»[١] وقوله ﷺ في شأن علي: « **لا يحبك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق**[٢]» وقوله: «**فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني**»[٣] وعشرات النصوص غيرها، وهي جليّة في المطلوب، إذ هي على ضوء مبادئ نظرية التقسيم ليست من الحلال والحرام في شيء، وليست هي من الأحكام الشرعية، أو من جنس العبادات والمعاملات المتعارفة، فهي بمثابة المعيار لكون المرء مؤمناً أو لا، وقس على ذلك النصوص الكثيرة المتواترة لفظاً أو معنىً، التي من هذا القبيل.

اتّباع آل البيت من أُصول الدين الأُولى، لماذا؟

مرّ عليك أنّ الإسلام ـ كمفهوم ـ يتألف من مجموعة الأصول والفروع، والأصول هي: التوحيد النبوة المعاد، والفروع هي: مسائل الحلال والحرام (العبادات والمعاملات) ونشير إلى أنّ بعض المسلمين يعبر عن أصول الدين وفروعه بصيغ أخرى، ومرجع ما عبّروا وما قالوا إلى ما ذكرنا، ومهما يكن من أمر، فمجموع الأصول والفروع هو كل الدين الذي جاء به الرسول محمد ﷺ...

لكن على ما عرفت سابقاً فإنّ مثل هذا الكلام تحديد ناقص لمفهوم الإسلام، لأنّ الذي جاء به الرسول ﷺ هو الإسلام الموصوف بالخاتمية والبقاء لا الإسلام المجرد عن ذلك الوصف، وهي نقطة غفل عنها الجميع وهم في صدد إيجاد علاقة بين الإسلام وبين أصوله الأساسية؛ والإشكالية في ذلك هو كيف دخلت الإمامة في أصول الدين مع أنّ أصول الدين ثلاثة؟؟؟!!!.

نظرية التقسيم أمكنها إيجاد العلاقة تلك ببساطة متناهية؛ فهي تعتقد أنّ القسم الثاني من النصوص النبوية الناهض بأعباء بيان آليات بقاء الدين قادر على أن يجزم بأنّ الإسلام الموصوف بالخاتمية والبقاء أصوله هي: التوحيد، النبوة، المعاد، خاتمية الدين (=آليات بقائه)..

---

(١) فيض القدير للمناوي١: ٢٥٢ وقد نص على أنّ اسناده صحيح، المعجم الكبير للطبراني ١١: ٣٤٣، ينابيع المودة ٢: ١١٢، تاريخ مدينة دمشق ٢٦: ٣٣٧.

(٢) صحيح مسلم ١: ٦٠.

(٣) صحيح البخاري ٤: ٢١٠.

ثم إنّ القسم الثاني قادر على أن التعريف بآليات البقاء بطريقة ليس فيها أدنى إبهام أو لبس..؛ ولحساسية المسألة ولخطورة التعامل مع أصول الدين الإسلامي نظرياً، فنحن لا نرتضي أو قل لا ترتضي نظرية التقسيم إلاّ النصوص المتواترة في التعريف بآليات البقاء، أما النصوص الصحيحة والمعتبرة غير المتواترة فهي حجة في هذا المضمار بملاحظة أنّها تصب في مصب المتواترة، ولكن لا تنهض وحدها على ـ نحو الاستقلال ـ لإثبات أصلاً دينياً رابعاً، إذ هذا من شأن المتواتر دون غيره..

والمتواتر أنبأنا على ما عرفت وعلى ما ستعرف أنّ بقاء الدين محصور في آلية العترة في تحقيقه، وحديث الغدير وحديث الثقلين وحديث الكساء وغيرها من المتواترات آيات بينات في هذه المسألة الخطيرة، والشيعة ـ كما أخبرناك كثيراً ـ على هذا الأساس لا تصحح خلافة غير أمير المؤمنين علي ولا إمامة غير أهل البيت، لأنّ الذي ناء بكاهل تجسيد القرآن حتى يرد الحوض هم سلام الله عليهم دون سواهم، فالمتواتر النبوي هو الذي أخبرنا بذلك ولم يخبرنا عن غيرهم. وعلى هذا فأصول الدين الموصوف بالبقاء هي: التوحيد، النبوة، المعاد، آليات بقاء الدين (=العترة =الإمامة).

العترة.. هدف أم واسطة أم..؟؟!!

حينما تفترض نظرية التقسيم في العترة على ضوء حديث الغدير وحديث الثقلين و...، أنهم آليات سماوية للإبقاء على الدين وطرق لمعرفة الله يكون معنى ذلك أنّ العترة أخذوا واسطة أي أنّهم مجرد وسائط وطرق لمعرفة دين الله، وليست لهم وراء ذلك من قيمة سماوية سوى ما تنطوي عليه الواسطة من قدسية، ولكن هذا خطأ جسيم، لأنّ العترة فيما عدا ذلك موضوع الدين، أي أنّ الدين يدور مدارهم، والثواب والعقاب يدور مدار حبهم وبغضهم، وتحقيق الغاية السماوية من الدين في الأرض لا يحصل من دون الميل إليهم وتفضيلهم قلبيّاً وشعورياً على من سواهم، وقد تقدم عليك أنّ النبي ﷺ نص على أنّ الإيمان لا يدخل قلب امرئ لا يحبهم، ومن النصوص المتواترة، المعلومة الصدور، الموضحة لذلك، قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ

عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[1] وهو نص في أنّ مجرد المودة من أصل الدين، لأنّ قيمتها من ناحية الأجر كقيمة الرسالة سواء بسواء، وهذا بحد ذاته برهان بيّن على أنّ مودة العترة هي غاية من أهم غايات الرب تبارك وتعالى، وليس اتباعهم فقط من دون مودة. وهب أنّ هناك من يتبعهم في مسائل الدين ويعبد الله من منطلق ما قرروا وما قالوا لكنّه يبغضهم؛ فعلى ما أعلنته النصوص المارّة لا يفلح أبداً، وهو من أهل النّار...!!

نظرية التقسيم بين الثابت والمتحول

ذكرنا أنّ القسم الثاني الذي نهض بأعباء بيان آليات بقاء الدين الموصوف بالخاتمية لا علاقة له بالحلال والحرام، وأنّ الحلال والحرام تكفل القسم الأول ببيانه، وهذا الكلام في الحقيقة من دون أخذ العامل التاريخي وملابسات الصراع بنظر الاعتبار ليس موضوعياً، فمع ملاحظة هذا العامل تدخل كثير من مفردات الحلال والحرام في القسم الثاني لتكون مفردة من مفردات الصراع السماوي من أجل الإبقاء على الدين، فمثلاً مسألة الإهلال بحجة وعمرة معاً من مسائل الحلال والحرام، وهي على ضوء النظرية من القسم الأول، ولكن حينما أدخلها الأمويون كعنصر من عناصر الصراع مع أهل البيت في إطار بغضهم وفي إطار ضرب قوله تعالى: ﴿إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ آل ليكون من القسم الثاني بسبب ذلك، لأنّ دوافع الصراع في هذا الفرض ليست هي الحلال والحرام.. إنّها بغض أهل البيت أيضاً، وهذا هو ما ذكره ابن عباس في قوله: اللهم العنهم فقد تركوا السنة من بغض علي، حينما وقف بوجه عثمان ومعاوية في تلك المسألة.

وفي الحقيقة فلنظرية التقسيم ميزان لدخول بعض مفردات القسم الأول في القسم الثاني، وحاصل هذا الميزان توافر سمة الشعار القادر على زعزعة عروش خصوم أهل البيت، إذ لا يوجد تفسير منطقي لأن يكون بغض علي سبباً تاماً لترك السنة إلاّ ذلك، والأمر هو الأمر مع بقية العترة عليهم السلام في عمود الزمان، وعلى هذا المنوال شيعتهم، ولكن مع صياغة رغماً لأنوف الرافضة فيما توضح لك. ما نريد تسليط الضوء عليه هو أنّ نظرية التقسيم بملاحظة الثابت والمتحول جديرة بدفع

---

(١) الشورى: ٢٣.

قائمة عظيمة من الإشكاليات في البحوث التاريخية والعقائدية، بنجاح بيّن..

إنّ الوقوف عند هذه النطقة طويل، ولكن من أهم الإشكاليات تلك هو أنّ كلّنا يعلم أنّ الإتجاه القرشي خلال أشكاله من المؤلفة قلوبهم والأمويين والعبّاسيين كان هو وليس غيره رمز الخصومة مع الإتجاه النبوي المتمثل بأمير المؤمنين علي وأتباعه، وعلى ضوء ما عرفت من بحوثنا السابقة جهد هذا الإتجاه في وأد الدين خلال تلك الآيديولوجية التي عانقت الزمن بأشكالها المتغيرة في ضوء تداعيات المرحلة التاريخية، إبتداء من صيغة حسبنا كتاب الله وانتهاءً بقول ابن تيمية أنّ علياً ظلم رعيته ولم يأخذ الدين عنه أحد من فقهاء أهل السنّة لا الفقهاء الأربعة ولا غيرهم..؛ والإشكالية التي ما برح أسرى الآيديولوجية من أهل السنّة يحرجون بها أتباع علي هو أنّه لا خصومة بين علي وبين ذلك الإتجاه المتمثل بالخلفاء ومن نسج على منوالهم بذلك المعنى الذي يطرحه الشيعة، وأهم الأدلّة المحرجة ـ فيما يتخيلون ـ أنّ مثل الخليفة عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد وغيرهم قد صدرت عنهم تقريضات ومدائح في حق علي تكشف عن مدى احترامهم له، وبالتالي فلا أساس للخصومة بذلك الشكل المطروح، والعداء المزعوم من نسج خيال الشيعة ليس غير، إذ لو كان هناك عداء وخصومة لما صحّت عنهم الأخبار في التقريض والمدح، ولما صحّ عنهم الأخذ برأي علي فيما يُحزبُهم من أمر الدين، فالنتيجة أنّه لو كان هناك عداء أو خصومة فبأيّ شيء نفسر ذلك التقريض والمدح والأخذ برأيه في بعض الأحيان؟!.

أقول: الجواب عن هذه الإشكالية لن يكون كاملاً من بعد واحد، ولكن في إطار ما نحن فيه ـ بأبسط عبارة ـ فإنّه متى ما كان الوجود العلوي حجر عثرة فإنّه لا تقريض ولا مدح، ومتى ما لم يكن كذلك فلا ضير فيهما، وميزان ذلك ما تقرره نظرية التقسيم خلال الثابت والمتحول، والأمثلة على ذلك لا تحصى، وإذا أردنا أن نمثل بمواقف أم المؤمنين عائشة؛ التي هي من أشدّ خصوم أمير المؤمنين علي، فإنّي أتحدّى كل الأمّة أن يثبت لي أنّها مدحته بأدنى مدح حينما شهرت في وجهه السيف، رافعة شعار الخصومة الأحمر؛ إذ قد ثبت عنها الطعن والذم في حقّه في هذا الفرض بما لا يسعنا تطويل البحث بذكره، وهذه هي كتب الحديث وتلك كتب التاريخ ليس فيها أنّها ذكرته بخير قبل أن يختاره الله لجواره سلام الله عليه..

بلى وردت عنها نصوص لا بأس بعددها في مدح علي؛ فمن ذلك ما ورد بسند حسن فيما روى الترمذي عن جميع بن عمير التيمي قال: دخلت مع عمتي على عائشة فسألت: أيّ الناس كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالت: فاطمة، فقيل: من الرجال، قالت: زوجها، إن كان ما علمت صواماً قواماً [1].

وبعد معرفتنا بأنّ نص عائشة هذا وكل ما يجري مجراه صدر عنها بأخرة قبيل موتها؛ أي بعد شهادة أمير المؤمنين علي بردحٍ من الزمن، وبالذات لمّا ضاقت ذرعاً باستهتار معاوية الذي قتل أخويها عبد الرحمن ومحمد، والذي بدّد أحلامها في قيادة الأمّة، حينما استأثر هذا الطالب بدم عثمان ـ كذباً ـ بالملك دون بقية قريش، تتوضح ملابسات المسألة أكثر فأكثر؛ فليس هناك ما يخيفها إذا ما روت في فضائل علي في خضمّ هذه الظروف؛ فعلى هذا فالوجود العلوي يلحظ باعتبارين؛ الثابت والمتغير، فعلى الأول فعلي من الأعداء والخصوم، وهذا ما أعلنته أم المؤمنين عائشة، حينما كان علي حياً، في الجمل وفي غير الجمل، لكن لمّا أزفت ساعة موتها فليس أمير المؤمنين علي من الخصوم بعد أن اختاره الله لخير جوار قياساً بمعاوية الذي أذاقها الغصص.

ونشير إلى أنّ مبدأ الثابت والمتحول هو الآخر متغير بالنسبة لخصوم علي، حسب الظروف الشخصيّة والأوضاع الفرديّة لكل واحد منهم وإن اشترك الجميع في أصل مبدأ الخصومة؛ فهذا سعد بن أبي وقّاص لم ينصب العداء لأمير المؤمنين على طريقة أم المؤمنين عائشة في الجمل مثلاً، فهو على ما عرفت التزم مبدأ الإرجاء والاعتزال حينما كان أمير المؤمنين علي حياً، وقد جسّد خصومته للحق خلال ذلك الالتزام بكل وضوح..، لكن بعد شهادة أمير المؤمنين علي، وبعد أن أعلن معاوية الاستهزاء بالسابقين الأولين الذين يدرج سعد في قائمتهم، تحول موقفه السلبي من أمير المؤمنين ليكون إيجابياً بعض الشيء؛ يشهد لذلك ما رواه البلاذري بسنده عنه أنّه قال لمعاوية في كلام جرى بينهما: قاتلتَ علياً وقد علمتَ أنّه أحق بالأمر منك. فقال معاوية: ولم ذاك؟ قال: لأن رسول الله ﷺ يقول: «**من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**» ولفضله وسابقته. قال معاوية: فما كنت قط أصغر في عيني منك الآن. قال سعد: ولم؟. قال: لتركك

---

(١) سنن الترمذي ٥: ٣٦٢، وقد أخرجه الحاكم في مستدركه ٣: ١٥٧، وقد نص على صحته ولم يخالف الذهبي في تلخيص المستدرك ٣: ١٥٧.

نصرته وقعودك عنه، وقد علمت هذا من أمره [١].

وحينما نتحدث عن مواقف عبد الله بن عمر وعن طريقة إعلانه الخصومة مع أمير المؤمنين علي التي هي ألصق بطريقة سعد بن أبي وقاص من طريقة عائشة لا نعدو ما ذكرناه آنفاً؛ فعبد الله بن عمر لم يصدر منه تقريض في حق علي في حال حياته؛ فهو كان يرى أنّ علياً قد أسفك الدماء بلا داع، وأنّه قاتل على الشبهة، بل ليس هو أهل للخلافة انطلاقاً من مقررات الإعتزال والإرجاء التي كان له الدور الأوفر في ابتداعها، علاوة على أنّه هرب إلى مكّة كيما لا يبايع علياً على الخلافة، هذا هو الثابت في المسألة فيما يتعلق بهذه الشخصية، لكن حينما استشهد علي، وبعد أن سخر به الأمويون تلك السخرية على مدى أكثر من ثلاثين سنة حتى أنّهم قتلوه قتلة هي أتفه قتلة يذكرها التاريخ لمثله، بواسطة الحجاج الذي أمر بوخز قدمه برأس رمح مسموم بين زحام الحجيج في مكة، فحمل إلى بيته ومات..

أقول: فبعد أن استشهد علي وقبيل أن يُغتال هذا المقدس بطريقة مخابراتية ندم على كل ذلك، وقد روى ابن سعد في هذا الشأن عن حبيب بن أبي ثابت قال: بلغني عن ابن عمر في مرضه الذي مات فيه ما أجدني آسى على شيء من هذه الدنيا إلاّ أنّي لم أقاتل الفئة الباغية [٢].

وفي نص آخر أخرج ابن عبد البر بسند صحيح عن حبيب بن أبي ثابت، قال ابن عمر: ما أجدني آسى على شيء فاتني من الدنيا إلاّ أنّي لم أقاتل الفئة الباغية مع عليّ [٣].

وإذن فتقريض ابن عمر وسعد ـ وغيرهما ـ لعلي وشهادتهما بالحق خلال ما قالاه إنّما هو نتيجة طبيعية لمجموعة من المتحولات التاريخية، ولو كان الأمر كما كان عليه في عهد عثمان مثلاً أو في عهد عمر فليس علي إلاّ حجر عثرة لمشروع قريش الكبير.

وحين الحديث عن الخليفة عمر بن الخطاب يختلف الأمر؛ فهو في الوقت الذي

---

(١) أنساب الأشراف ٥: ١٩٣١ ١٩٣٢.

(٢) طبقات بن سعد ٤: ١٨٦ ١٨٧.

(٣) الاستيعاب ٣: ٨٣، هذا الخبر طرق كثيرة، أوردناها كلّها في كتابنا عبد الله بن عمر، ولقد أثبتنا هناك أنّ كل هذه الطرق صحيحة ومعتبرة فمن أراد الإطلاع عليها فليرجع إليها هناك.

يبغض أن يلي بنو هاشم الخلافة حسبما قررت قريش لم يكن ليصدر منه تقريض حسن في حق علي، ونتحدى ـ مرّة أخرى ـ أن يأتينا أحد ـ أيّ أحد ـ بنص واحد فيه تقريض لعلي في الفترة ما بين اختيار الله النبي لجواره وبين أن تسنم عمر عرش الخلافة، لكن حينما استتبت له أمور السلطان ووقع تحت سلطان درته كل الصحابة، بل أغلب البشر، لم ير ضيراً أن يقول بحذر: لله درهم لو ولّوها الأصيلع ـ يعني علياً ـ كيف يحملهم على الحق وإن حمل على عنقه السيف. قال الراوي فقلت: تعلم ذلك منه ولا توليه؟!! قال: إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني وإن أترك فقد ترك من هو خير مني[1].

وإذن فتقريض علي مجرد حبر على ورق يفتقر للمصداقية في المبدأ وفي المنتهى، والنص جليّ في المطلوب.

أضف إلى ذلك لايقف الأمر عند تقريض علي في حدود المدح الشخصي وفي حدود أنّ الحق معه، إنّ هذا ينجر إلى سنّة رسول الله وشريعة الإسلام التي يتعبّد بها علي وأتباعه، فمثلاً حينما كان الصحابة في العهد الأول مختلفون في الوضوء على قسمين أحدهما يمسح على قدميه كما ثبت ذلك عن رسول الله خلال أمير المؤمنين علي وابن عبّاس وأنس بن مالك وآخرين، لم يكن يرى الإتجاه الآخر من خصوم علي من الغاسلين خطورة كبيرة على موقعيتهم السياسية والدينية جرّاء ذلك الإختلاف، فلم يشددوا النكير على مسألة المسح كما شدد النكير عليها الأمويون والعباسيون من بعد ذلك، فلقد أُثر في بعض الأخبار المعتبرة أنّ المسح في هذين العهدين شعار لتولي علي، أو قل علامة على الزندقة والرفض، فكان ذلك الخط وحسب متطلبات الوضع السياسي يحكم بقتل من يفعل ذلك.

إنّ هذا يكشف النقاب عن أنّ سنّة رسول الله سواء أكانت تنص على مدح علي وتقريضه أم كانت تنص على ما هو الصحيح من دين الله في إطار الحلال والحرام، ينبغي أن ينظر إليها البلحث الموضوعي من خلال الثابت ومن خلال المتحول على حدّ سواء، ومن الأمثلة التي أكثرنا من سردها عليك مسألة الجهر بالتسمية في الصلاة؛ ففي حين أنّ أمير المؤمنين كان يجهر بها أمام أبي بكر وعمر وعثمان مخالفاً لهم، وبملاحظة أنّ مسألة الجهر ليست بذات ضرر على الموقعية السياسية لما يسمّى بجهاز

---

(١) مستدرك الحاكم٣: ٩٥.

الخلافة الراشدة، لم يؤثر عنهم أنّهم عارضوا علياً في ذلك، لكن حينما وصلت الدولة إلى بني أمية سعوا في إبطال آثار علي؛ أي عناصر حياة الدين، فمنعوا من الجهر بها بغضاً له، كما نصّ الإمام الرازي.

والبحث في هذا طويل جدّاً، لكن وقصارى القول فيه: إنّ آثار النبوة في حق علي وآل البيت، أو سنّة رسول الله في الحلال والحرام تلحظ باعتبارين الثابت والمتحول، ففي سياق الثابت فإنّ نظرية تقسيم النصوص على قسمين، والقسم الثاني هو ما فيه ضرر على خصوم علي، وليس هذا هو شأن القسم الأول الذي ليس فيه سوى سنة النبي في أحكام الحلال والحرام، ولكن على ضوء متحول النظرية فالأمر مختلف؛ إذ متى ما آل أمر الحلال والحرام إلى أن يكون شعاراً لحياة مدرسة علي المحمدية فليس هو والحال هذه تشريع وحسب، بل هو مشروع يرعد له الأعداء، مقلق لمضجع الخصوم، وهو يدرج في القسم الثاني بهذا الاعتبار، وعلى هذا فقس سنة النبي في فضائل علي وأهل البيت؛ فهي إذا كانت مجرد رواية عارية عن كل تأثير في عملية الصراع، وتفتقر لكل مصداقية كما في رواية عمر السابقة لا يرى خصومه ـ وهم تحت سلطة عامل التاريخ ـ من ضرر في نشرها، لكن مع حذر شديد!!!.

دور النظرية في عمليات الاستنباط والاستدلال

قد يسأل المعصوم عن مسألة فيجيب بجواب، ثم قد يسأل مرة أخرى عن نفس المسألة فيجيب بجواب ثان مغاير للأول، وفي الحقيقة فهناك ضابطة لما ينبغي أن يؤخذ من جوابي المعصوم في عمليات الاستدلال، وهي ما إذا كان أحد الجوابين قد صدر منه عن خوف من السلطان أو أعوانه، وعلى ما يصطلح عليه محدثي الشيعة: صدر عن تقية، فيترك ويؤخذ بالآخر، ومثل هذا مرّ عليك في الفصول السابقة عن الحسن البصري وسعيد بن جبير وعطاء وغيرهم...، وهذا معيار متين للغاية، وقل مثل ذلك إذا كان من منطلق النسخ والتخصيص والتقييد والتبيين..

لكن ما هو أعقد من ذلك أنّ يجيب المعصوم بجوابين مع أنّه لا تقية في البين ولا

خوف[١] ولا نسخ، أو قد يبيّن المعصوم معنى كلمة بخلاف ما هو المتبادر منها عرفياً، بحيث يؤثر بيانه الشريف في عمليات الإستنباط كلياً، وآية ذلك أنّنا نجد الفقهاء في الفرض الأخير على قسمين، فمنهم من يتمسك ببيان المعصوم حتى لو كان مخالفاً للمعنى المتبادر من الكلمة، بدعوى أنّ كلام المعصوم أولى بالاتباع من مقررات اللغة، والقسم الثاني لا يحيد عن المعنى اللغوي المتبادر فيترك الرواية في هذه الصورة؛ بدعوى شذوذها عمّا ألفه العرب من الكلام وحجية الظواهر، وهذا من دون تناسي أنّ الجميع سنّة وشيعة لا يعبأؤون بالظواهر اللغوية ولا بما ألفه العرب من الكلام مع تضييق أو توسعة الدليل الشرعي لمفاهيم الشرع؛ فإذا ما دلّ الدليل الشرعي على أنّ الحج هو الأفعال المخصوصة في مكة عظمها الله، وليس هو مجرد القصد كما تقرر كتب اللغة، أخذوا بما جاء في الشرع تاركين لما سواه، وهذا واضح فيما نظن، وما نحن فيه ليس من هذا القبيل..

والأمثلة عليه ليست بالقليلة، فمنها قوله تعالى: ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ففيما روي أن أبا بصير سأل الصادق عن معنى التسليم في الآية فقال عليه السلام: «هو التسليم له في الأمور»[٢] فبسبب تفسير الإمام هذا منع مجموعة من فقهاء الشيعة أن يكون معنى: ﴿وَسَلِّمُوا﴾ هو التحية، كالسيد العاملي في المدارك بقوله: المراد بالتسليم الانقياد للنبي كما ورد في بعض الأخبار[٣]، وكالنراقي في المستند بقوله: ... لجواز أن يكون المراد التسليم لأمره ﷺ والإطاعة له[٤].

على حين أنّ العلامّة وغيره كأنّهم لم يلتفتوا لما رواه أبو بصير، فالعلامة تمسك بظاهر قوله تعالى: ﴿وَسَلِّمُوا﴾ لإثبات وجوب السلام في آخر الصلاة بعد التشهد[٥]، والشيء نفسه فعل فخر المحققين في إيضاح الفوائد[٦].

---

(١) كما في حيّ على خير العمل، فالمعصوم قال مرة أنّها الصلاة، وقال ثانية: معنى حي على خير العمل برّ فاطمة، ومرة قال أنّها ولاية علي..، انظر علل الشرائع٢: ٣٦٨، التوحيد: ٢٤١.

(٢) بحار الأنوار١٧: ١٩.

(٣) المدارك ٣: ٤٣٢، ومقصوده ببعض الأخبار رواية أبي بصير أعلاه.

(٤) مستند النراقي٥: ٣٤١. .

(٥) منتهى المطلب ١: ٢٩٥ الطبعة الحجرية.

(٦) ايضاح الفوائد١: ١١٥.

إنّ افتراق علماء الشيعة في هذه المسألة سببه المعارضة بين ما هو المتبادر من لفظ: ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ الذي يدل على وجوب السلام في آخر الصلاة[1] وبين بيان الصادق عليه السلام أنّ التسليم هو الانقياد..، وقول النراقي: لجواز أن يكون المراد التسليم لأمره والإطاعة له، صريح في التردد بين الأمرين..

لكن على ضوء نظرية التقسيم لا يوجد أدنى ترديد بين المتبادر من قوله تعالى: ﴿وَسَلِّمُوا﴾ وبين تفسير المعصوم بالانقياد، إذ النظرية تفترض أنّ للنص جهتين، تفترقان من جانب وتجتمعان من جانب آخر، والافتراق هو أنّ الجهة الأولى تكفلت بيان الحلال والحرام، والجهة الثانية ناظرة لمنهج الإبقاء على الدين، أمّا الاجتماع فكل من الجهتين عنصر من عناصر بناء الإسلام الموصوف بالخاتمية والبقاء..

ولدينا في الحقيقة أمثلة كثيرة على ذلك، تقدم بعضها عن مصادر أهل السنة، وفيما يخص إجْزَاء العبادة مثلاً يدل عليه من قبيل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قوله: « **الصلاة عمود الدين**»[2] الذي يدل على أنّ العبادة بالصلاة المتعارفة ذات الأجزاء التسعة أو العشرة مجزىء وأنّها أصل الدين وعماده، على حين أنّه ثبت عنه صلى الله عليه وآله قوله: « **لو أنّ رجلاً صفن بين الركن والمقام فصلى وصام ثم لقي الله وهو مبغض لأهل بيت محمد دخل النار**»[3] الذي يدل على أنّ الصلاة المتعارفة مع البغض باطلة غير مجزية، أو ليست بمجدية، وهذا تهافت ظاهر، لكن ـ على ضوء نظرية التقسيم ـ لا تهافت؛ لأنّ الصلاة ومثلها الحج والصوم والزكاة وغير ذلك ليست هي ذات الأجزاء التسعة أو العشرة فحسب، بل هي الصلاة التي تدور مع الحقيقة المطوية في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ ومع ما تواتر عن الرسول في هذا الشأن..، في حديث الثقلين والغدير وغيرهما، وعلى هذا فالنظرية تفترض

---

(١) بهذا البيان: شيء من التسليم واجب؛ لقوله تعالى: ﴿وَسَلِّمُوا﴾ والأمر للوجوب باتفاق، هذا أولاً، وثانياً لا شيء من التسليم في غير الصلاة بواجب؛ للإجماع، فينتج وجوب السلام في الصلاة، وأمّا كونه في خصوص التشهد الأخير؛ فلقوله عليه السلام: «وتحليلها التسليم».

(٢) فيض القدير ٤: ٣٢٦، بدائع الصنائع ١: ٢٨.

(٣) مستدرك الحاكم٣: ١٤٩ وقد نص على صحته على شرط مسلم ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرك ٣: ١٤٩.

أنّ كل عبادة ليست هي بمجدية إذا انفلتت عن هذا السبيل.

وفي مصادر الشيعة مما ينفع أن يكون دليلاً على أصل النظرية ما أخرجه الصدوق بسنده الحسن بل الصحيح عن ابن أبي عمير أنّه سأل أبا الحسن عليه السلام عن: «حي على خير العمل». فقال عليه السلام: «تريد العلة الظاهرة أم الباطنة؟. قلت: أريدهما جميعاً. فقال عليه السلام: «أما العلة الظاهرة فلئلاّ يدع الناس الجهاد اتكالاً على الصلاة، وأمّا الباطنة فإنّ حيّ على خير العمل الولاية، فأراد من أمر بترك حي على خير العمل من الأذان ألاّ يقع حثٌ عليها ودعاءٌ إليها»[1].

أقول: والحديث ظاهر في الجهتين، أضف إلى ذلك فالنظرية لا تقف عند هذا الحد، بل لها القدرة الكافية لأن ترفع تناف من نوع آخر، فقد أخرج الصدوق بسنده عن محمد بن مروان قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: «أتدري ما تفسير حي على خير العمل؟ قلت: لا. قال عليه السلام: دعاك إلى البر، أتدري بر من». قلت: لا. قال: « دعاك إلى بر فاطمة وولدها »[2].

فمرة يجيب المعصوم عن تفسير حي على خير العمل بالصلاة، ومرة بالولاية، ومرة ببر فاطمة، ومن يراجع كلمات أعلام الشيعة في هذا الصدد يجد أنّ بعض كلماتهم وإن كانت صحيحة ومتينة إلاّ أنّها تفتقر إلى منهج علمي رصين ناهض لدفع التنافي بين أجوبة المعصوم عليه السلام المختلفة، ولقد علمت أنّ النظرية لا ترى تنافياً، فكما أنّ الولاية أعظم مشاريع السماء للإبقاء على الإسلام فبر فاطمة وولدها لا يخرج عن هذه الحلبة، إذ بر فاطمة وولدها عنصر من عناصر المشروع في طول الأول بلا شبهة، ونشير إلى أنّ البحث تحت العنوان أعلاه طويل جداً حسبنا للتعريف به ما ذكرناه، ولقد آثرنا أن نكرر بعض الأمثلة التي كثيراً ما كررناها سابقاً لأجل أن يأنس القارىء بما نقول بتسليط الضوء على اختلاف جهات البحث في النص الواحد.

دور النظرية في بناء علم أصول الفقه

مقصودي من هذا العنوان هو الكشف عن أبعاد النظرية المهمة، وأنّها من الناحية الأكاديمية تفرض نفسها على كثير من العلوم، بل كل العلوم الإسلامية..،

---

(١) علل الشرائع٢: ٣٦٨، التوحيد: ٢٤١.

(٢) علل الشرائع ٢: ٣٦٨.

ومهما يكن من ذلك فغاية علم الأصول هو محاولة الوصول إلى ضوابط حجية ما هو حلال وحرام أثناء عمليات استنباط الأحكام الشرعية[1]، ففي إطار هذا العلم ذهب أهل السنة إلى أنّ منابع الحجية ومعاييرها هي كتاب الله وسنة نبيه، ثم يلحق بهما عند عدم وجود نص، الرأي والقياس والإجماع و...، وفي مقابل ذلك يجزم الشيعة بأنّ عمدة ما هو الحجة هو كتاب الله وقول المعصوم، سواء أكان المعصوم النبي أم أهل بيته عليهم السلام، وهذا نزاع مستحكم بين الطائفتين..

إنّ النظرية تستطيع أن تقضي في هذا النزاع ببساطة متناهية، لأنّها تقرر أنّ عمدة ما هو الحجة ـ في القضايا الخطيرة ـ هو ما ثبت بالتواتر عن النبي، ولقد ثبت بالتواتر أنّ كلاً من سنة النبي وعترته أهل بيته، هما ترجمان القرآن الحي، فالفصل الأول والثاني والثالث من هذه الدراسة أثبتا بالتواتر أنّ الحجة هي سنة النبي، وهنا نقول: إنّ حديث الثقلين المتواتر، وحديث الغدير المتواتر وآيتي التطهير والمودّة وغير ذلك أثبت الجميع أنّ العترة مع الكتاب والكتاب معها لا يفترقان حتى يردا الحوض على رسول الله، ومجموع ذلك هو دين الله.

هذا مع ـ تشديد ـ التأكيد على أنّ النظرية لا تفترض ذلك إلاّ إذا كان الدليل متواتراً عن رسول الله..، وعلى ذلك ينبغي على أهل السنة إعادة بناء علم أصول الفقه الذي يطرحون؛ لأنّ الرأي والقياس لم يدل عليه دليل متواتر، بل لم يدل عليه دليل صحيح من أخبار الآحاد، بل ولا حتى ضعيف، إذ قد أثبتنا في كتابنا الرسول المصطفى ومقولة الرأي في الفصل الأول منه أنّ الأدلة عليه ليست ضعيفة فحسب، بل هي موضوعة، فراجع.

النظرية بين الأدلة المتواترة وضروريات الدين

هذا العنوان هو أهم مقاطع البحث في نظرية تقسيم النصوص؛ ذلك لأنّ التواتر هو أهم عناصر بناء هذه النظرية، وهو الأساس فيها، بل هو قلبها النّابض وأبهر حياتها، وغرضنا من البحث في ذلك هو تيسير السبيل للمطالع لانتشال الأساس العلمي للنظرية من خلال مقتضب الكلام، فأساس النظرية العلمي فيما

---

(١) تعرفه مصادر السنة والشيعة بأنّه: العلم بالقواعد الممهدة لاستنباط الحكم الشرعي.

فهمت هو أنّنا نثرنا حديث رسول الله بخاصة (والمعصوم بعامة) فوجدنا أنّ عدداً هائلاً من سنة النبي ليس هو بصدد بيان الحلال والحرام، ومن ثمّ فالذي لفت انتباهنا أنّ هذا العدد الهائل يستند على قاعدة لا تتزعزع من الأحاديث المتواترة، كحديث الغدير، وحديث الثقلين، وحديث الكساء، وحديث الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وحتى مثل حديث عمّار تقتله الفئة الباغية الذي نطق به الرسول من أجل مصداقية أمير المؤمنين علي وآية المودة و...، فمثل هذه الأحاديث والنصوص المتواترة، مضافاً إليها المستفيضة وبقية الصحاح والحسان التي تصب في مصبها، تصر على إعطاء أهل بيت النبي موقعية سماوية لم تعطها لغيرهم، وبالتالي فهذه الأحاديث المتواترة تتردد منطقياً بين كونها لغواً وبين كونها وحياً، والأول لم يعلنه أحد من المنتسبين إلى الإسلام، إذ قد اتفق المسلمون في المبدأ على أنّها وحي من عند الله، وأنّها مصدقة لما في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ وقوله تعالى: ﴿لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ و...

فإذا كانت وحياً من عند الله وبملاحظة أنّها متواترة ومقطوعة الصدور والدلالة فإنّ ما تنطوي عليه ينبغي أن يكون مهماً كأهمية نفس الرسالة المحمدية، فكما أنّ الرسالة شيدت أركانها معرفياً على مجموعة من الأحاديث المتواترة فموقعية أهل البيت السماوية شيدت على ما يماثل تلك المجموعة، وينتج من مجموع ذلك أنّ الاعتقاد بموقعية أهل البيت السماوية يضاهي الاعتقاد بنفس الرسالة والإسلام، ومدار ذلك هو الأحاديث المتواترة لا غير، وعليه فمجموع العقيدتين يساوي من الناحية المنطقية الاعتقاد بالإسلام الكامل الموصوف بالبقاء...

هذا، ولكن أسمى ما نريده من البحث أعلاه هو أنّ علماء الكلام بل عموم علماء الإسلام سنّة وشيعة ذكروا أنّ ضروريات الدين، الأصلية (التوحيد والنبوة والمعاد) والفرعية (كوجوب الصوم وحرمة شرب الخمر) هي التي يلزم على المسلم ـ بل غيره ـ الاعتقاد بها بلا هوادة أو رجعة، وعلة ذلك هو عدم وجود احتمال الخلاف، فحرمة شرب الخمر حرام يقيناً ولا يوجد أدنى احتمال في أنّه حلال، ولذلك أجمع المسلمون على أنّ مستحلّ ذلك منكر لضروري من ضروريات الدين فيستتاب أو يؤاخذ بما هو أشدّ من الاستتابة، ولو مات على ذلك فهو من أهل النّار.

ثمّ إنّ علة عدم وجود احتمال الخلاف أساسها الأحاديث المتواترة ممّا ورد عن الوحي بواسطة الرسول في ذلك، وبكلمة واحدة فضروريات الدين هي كل ما يقرره الوحي خلال ما يصدر عنه بالتواتر، على أنّه لا فرق فيما يفيده المتواتر؛ أي سواء أفاد علماً نظرياً أو علماً ضرورياً، كما لا فرق، سواء أكان الضروري من فروع الدين كالصوم والصلاة والحج أم كان أصلاً لا يُشاد الدين من دونه كالتوحيد والمعاد والنبوة والإمامة؛ وقول العلماء في شيء أنّه معلوم بالضرورة عبارة مقتضبة لما ذكرنا.

وقد تقول: لو أفاد التواتر علماً نظرياً لا علماً ضرورياً، فكيف ساغ لنا فيما بعد أن نقول: إنّه معلوم بالضرورة، مع أنّ الأولى أن نقول إنّه معلوم بالنظر؟.

قلنا: بلى، ولكن فيما يخص فروع الدين وأصوله بل حتى غيرها يسوغ أن نقول إنّها معلومة بالضرورة حتى لو قلنا أنّ التواتر يفيد علماً نظرياً، وسبب ذلك ما اتفق عليه المناطقة والفلاسفة والمتكلمون وهو أنّ كثيراً ممّا علم بالنظر والاستدلال يؤول أمره بعد برهة من الزمان لأن يكون معلوماً بلا نظر ولا استدلال؛ فمثلاً بعد أن علم أصحاب النبي علماً نظرياً أنّ الطواف مثلاً سبعة أشواط، واجب في الحج، أضحى هذا الواجب اليوم لكلّ المسلمين جاهلهم وعالمهم سنّيهم وشيعيّهم معلوماً بلا حاجة لأدنى نظر أو استدلال (=معلوم بالضرورة) فافهم ذلك.

ولابن عبد البر كلمة مناسبة للمقام يعلن فيها: أنّ السنّة تنقسم إلى قسمين:

الضرب الأول من السنّة: إجماع تنقله الكافّة عن الكافّة؛ فهذا من الحجج القاطعة للأعذار، إذا لم يوجد هناك خلاف، ومن ردّ إجماعهم فقد ردّ نصّاً من نصوص الله؛ يجب استتابته عليه وإراقة دمه إن لم يتب؛ لخروجه عمّا أجمع عليه المسلمون، وسلوكه غير سبيل جميعه.

الضرب الثاني من السنّة: خبر الآحاد الثقات الأثبات، المتصل الإسناد، فهذا يوجب العمل عند جماعة علماء الأمّة، الذين هم الحجة والقدوة، ومنهم من يقول: إنّه يوجب العلم والعمل جميعاً[1].

أقول: وقوله: تنقله الكافّة عن الكافّة، عبارة أخرى لقول العلماء: يمنع تواطؤ رواته على الكذب، ولا يخفى عليك أنّ المتواتر يوجب العلم والعمل، ثمّ إنّ خبر الواحد لا يوجب غير العمل، أمّا إيجابه العلم فجمهور الأمّة على خلاف ذلك، وغاية

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢: ٣٣.

ما يوجبه عندهم الظن المعتبر ليس إلاّ، بلى ينزّل منزلة العلم في كثير من الجهات، لكن لا في كل الجهات.

وعلى أيّ حال فالذي نخلص إليه خلال هذا التطويل هو أنّ الاعتقاد بموقعية أهل البيت السماوية ومودتهم وأتباعهم معلوم من الشرع بالضرورة، فهو إذن من ضروريات الدين، وفي الحقيقة إنّ ما خلصنا إليه وفي إطار ما قرره ابن عبد البر يمثل السبب التام لدخول مبغضي آل البيت النار، لأنّ بغضهم والحال هذه جحود كامل بوجوب مودتهم واتّباعهم الذي هو معلوم للجميع بالضرورة.

وخلاصة الفصل..

..فطريقة تفكير النبوة لتحصين الدين والإبقاء عليه نابضاً هي ما طويت في ما أصرّ النبي على أن يصلنا بالتواتر لا غير، وهذا ما أثبتته نظرية تقسيم النصوص.

ولقد أخبرناك في مقدمة هذه الدراسة بأنّ طريقة تفكير الفيلسوف أو المصلح أو أيّ كاتب مطوية فيما يكتب..، فمثلاً إذا قرأنا لماركس ـ بإمعان ـ نجد أنّ الديالكتيك والجدل هو الذي يطفو على السطح، وإذا ما قرأنا لويلم جيمس ـ بإمعان ـ نجد البرغماتية هي الشريان الأبهر لأفكاره، وإذا ما قرأنا لسارتر نجد الوجودية والإلحاد والإباحية هي منهج الانتماء للواقع الإجتماعي...، فطريقة تفكير هؤلاء المفكرين ـ إذن ـ نجدها هي النقطة المضيئة في كتاباتهم، فأيّ كتاب يجمع أدبياتهم، نقرأه لهم، نجد طريقة التفكير هي شمسُ أرضِه؛ فإذا ما كتب وليم جيمس في الأخلاق أو في الفن أو في الأدب أو في الدين أو في السياسة أو في الاقتصاد؛ فإنّه في الحقيقة لا يكتب إلاّ لأنّ البراغماتية قالت له اكتب، وبالتالي نجده يصرّ بل قد يسرف في اصراره ليجعل من الأخلاق والفن والسياسة وغير ذلك مقولات للبرغماتية لا لغيرها..، هذا من منظار آيديولوجي..

ومن منظار ديني فطريقة تفكير النبوة كذلك مطوية في النصوص المقدّسة التي جاء بها النبي ـ أيّ نبي ـ وبالخصوص تلك التي أصرّ النبي على أن تصل إلينا بالتواتر أو ما يكاد أن يكون متواتراً، بحيث لا احتمال ـ معقولاً أو مشروعاً ـ للخلاف..، ولقد نثرنا ما بحوزتنا من نصوص النبوة الواصلة إلينا عن الفريقين السنّة والشيعة..، فوجدنا أنّ أهل البيت عليهم السلام هم شريانها الأبهر..

وكم كان بودّنا أن نسرد للقاريء الكريم عشرات النصوص المتواترة أو التي لا تحتمل الخلاف ـ المعقول والمشروع ـ في أنّ أهل بيت النبي ﷺ هم أولى النّاس بالنبوة ودين الله، وأكمل النّاس سبراً لغور القرآن، وأجمع النّاس لعلم النبي وما نزل به الوحي؛ حيث اجتباهم الله على العالمين، وحيث جلّت حكمته طهّرهم من الرجس ـ ومن كلّ دنس ـ تطهيراً، جاعلاً مودتّهم هي حياة الرسالة، ولولا خوف الخروج عن منهج الدراسة لفعلت ذلك، وما أيسره عليّ، لكن ـ مع كل ذلك ـ ففيما تقدّم كفاية لإيضاح ما أردت توضيحه..؛ وأية ذلك أنّني (مستعيناً بالله وبما جاء به المجتبى على العالمين محمد ص) أتحدّى الجميع في شرق الأرض وغربها أن يخرم ضابطة نظرية التقسيم؛ أي ما تواتر عن الرسول في أهل بيت النبي، وأن يخرم القطع في أنّ غيرهم ليس عنده ما عندهم من رتبة ربّانية، ولقد ذكرت أنّني مستعدٌ للمباهلة، والله على ما أقول شهيد..!

هذا، وهناك ملابسات علمية أخرى لنظرية تقسيم النصوص لم أعرض لها بعد، ففي الحقيقة كان جلّ همّي في هذا الفصل هو التعريف بملامح طريقة تفكير النبوة ـ نظريّاً ـ ليس غير؛ وأنّ متواترات النبوة هي حقيقة تلك الطريقة وهي عناصر بنائها السماوية وغير ذلك ممّا عرضت له؛ وما لم أعرض له لحدّ الآن هو كيف كان النبي يتعاطى هذه الطريقة ميدانيّاً؟ وكيف كان ﷺ يصرّ على إعلانها؟ وهل دواعي الاصرار تاريخية أم سماوية أم مجموع الأمرين؟ وبكلمة جامعة: أين نلمس عظمة النبي ﷺ في هذا التعاطي الميداني، وما هو سرّ هذه العظمة؟؟؟؟ الفصل الآتي نهض بأعباء الجواب عن ذلك، وهو...

الفصل الثامن

طريقة تفكير النبوة.. وعظمة النبي صلى الله عليه وآله

طريقة تفكير النبوة.. وعظمة النبي ﷺ

هـذا المطلـب هـو الآخـر لم يعرض له من خاض غمار البحث في تاريخ الحديث النبوي، وهو بحث خطير للغاية؛ لأنّ قسماً ليس بالقليل من سنة النبي ما كان الرسول لـيفوه به لولا استفزاز قريش وغيرهم، كما أنّ هناك قسماً آخر لم يفه به النبي بسبب ذلـك الاستفزاز فبقي سرّاً على جمهور الأمّة[1]؛ وإذا أردنا أن ندرج ما فاه به ﷺ ـ في هـذا الحـال ـ في قسـم مـن الأقسـام؛ فـإنّ أنسب ما يدرج تحته هو القسم الثاني من قسمي نظرية التقسيم حسبما سيتبين، وكذلك ما لم يفه به النبي ﷺ..

إنّ مـا لم يفـه بـه الـنبي ﷺ فـيما تعلن النصوص النبوية المستفيضة الصحيحة معلقّ على إناء الأمّة الذي لم يستطع أن يستوعب الخير الذي يهطل من سماء النبوة..

..قـال الـبخاري: بـاب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس..؛ حدثنا محمد بن المثـنى، حدثنا خالد بن الحرث، حدثنا حميد، حدثنا أنس، عن عبادة بن الصامت قال: خـرج الـنبي صـلى الله عليه وسلم ليخبرنا بليلة القدر فتلاحى رجلان من المسلمين؛ فقـال: « **خرجت لأخبركم بليلة القدر فتلاحى فلان وفلان فرفعت وعسى أن يكون خيرا لكم فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة**»[2].

على أنّنا على يقين بأنّ التلاحي هو الذي حرف بمسيرة القول النبوي ليصاغ فـيما أخرجه البخاري آنفاً، ولولاه لأخبرنا النبي ﷺ بليلة القدر، ولما حجب عنّا عـلمها؛ وإذ ذاك سـيُخرج الـبخاري أو غـيره حديـثاً آخـر مخـتلفاً شـكلاً ومحتوىً ومضموناً غير ذاك، وهذا ينبىء عن أنّ سنّة النبي ﷺ ليست شيئاً معلبّاً أؤتمن عليها الرسـول ﷺ لينقلها للبشر على طريقة الببغاوات وآلات التسجيل، بل هي محكومة بطـريقة مـا ورائـية ـ سماويـة ـ مـن التفكير، وإذن فأسمى ما في هذا الدين ليست هي

---

(١) كما في رزية يوم الخميس.

(٢) صحيح البخاري ٢: ٢٥٥، وقد رواه البخاري في عدّة مواضع من صحيحه.

نصوصه المقدّسة كما يفترض نصر حامد أبو زيد وغيره..؛ وإذا ما اعتقدنا أنّ النصوص المقدسّة هي جسد الدين، فطريقة تفكير النبوة هي روحه التي تضفي عليه الحياة ليستطيل حيّاً على أرض البقاء..

ولكن هل يمنعنا النبي ﷺ من الخير..؟ من معرفة ليلة القدر..؟ حتى تكون دعواتنا خير من ألف دعوة، وصلواتنا خير من ألف صلاة، وليلتنا خير من ألف شهر..؟؟؟. نعم، يمنعنا كما منعنا من شراء العنب ـ وشراؤه حلال ـ إذا قصدناه للخمر وهو حرام، وكما منع الأنبياء السابقون أتباعهم من كلّ خيرٍ يمكن تطويعه للشر، وكما حجب الله عنّا علم المنايا والبلايا وغير ذلك واختص به بعض عباده المخلصين، وكما حجب الرسول ﷺ عن الأمّة أسماء المنافقين وأختص بها حذيفة بن اليمّان وقليل غيره، وفي حياتنا الاجتماعية نرى أنّ الآباء يمنعون أولادهم من بعض الخير خوفاً عليهم من الشرور وفرقاً، على أنّنا مهما شككنا في شيء لا نشك في أنّ الرسول المصطفى ﷺ إذا أعطى وإذا منع..، إذا قال وإذا سكت..، هو رحمة للعالمين..

وإذن فالرسول سكت ومنع؛ لأنّه رحمة للعالمين، وهذا أيسر ما يقال، وسيتضح أكثر ـ لاحقاً ـ أنّ الرسول ﷺ إنّما فعل ذلك حتّى لا تكفر الأمّة أو حتّى لا تؤاخذ بالشديد؛ فلكلّ شيء ثمن، ولكلّ نعمة شكر، ويبدو أنّ الأمّة لن تشكر الله على نعمة معرفة ليلة القدر، فحجب الرسول علمها عنهم؛ والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾[1] وهو يغني عن التطويل، ومثل ذلك قوله جلّت أسماؤه: ﴿**من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون**﴾[2] فبسط الخير من قبل الله عزوجل كنز مستور مفتاحه سعي الأمّة، فإذا ما سعت الأمّة وأقرضت الله قرضاً حسناً، بسط لها الخير، وأجزله لها، أضعافاً مضاعفة، وإلاّ إذا لم تشكر فليس هناك غير القبض..؛ رحمة بها، حتّى لا تكفر..

ثمّ إذا كانت طريقة تفكير النبوة تقرر إنّ التلاحي ـ مجرد التلاحي ـ بين

---

(١) ابراهيم: ٧.

(٢) البقرة: ٢٤٥.

شخصين عاديين سببٌ تامٌّ لحجب العلوم النبوية وغيث التوحيد، فماذا نتوقع إذا كانت الملاحاة مفروضة على النبي ﷺ نفسه..؟؟ فقد صحّ في الأخبار أنّ الخليفة عمر بن الخطاب قد لاحى النبي ﷺ في كثير من الأشياء، وكانت النتيجة ـ فيما يقول أهل الجهل ـ أنّ عمر هو الرابح والرسول ﷺ هو الخاسر، وعمر هو النّاطق والرسول هو الساكت، والرأي رأي عمر وقول الرسول لا شيء، لكن تناسى بعض هؤلاء ـ عن عمد ـ أنّ الملاحاة مع الحضرة النبوية أولى بإسكات النبي من ملاحاة رجلين عاديين من رعاع النّاس..؛ فالرسول إذا نطق بالخير مع الملاحاة، ومع عدم الشكر، ومع الجدال، والعناد، واللجاج، ستؤاخذ الأمّة ـ قطعاً ـ بشيء من عذاب، وربما ستتعاطى شيئاً من كفر، أو تلبس لباساً من ردّة؛ ولأجل ذلك سكت النبي ﷺ..؛ رحمة بالأمّة..

روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: كنّا قعوداً حول رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا أبو بكر وعمر في نفر فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين أظهرنا فأبطأ علينا وخشينا أن يقتطع دوننا، وفزعنا، فقمنا، فكنت أوّل من فزع فخرجت أبتغي رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتيت حائطاً للأنصار لبني النجار، فدرت به هل أجد له باباً فلم أجد، فإذا ربيع يدخل في جوف حائط من بئر خارجة، والربيع الجدول، فاحتفزت فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال ﷺ: «**أبو هريرة**»؟ فقلت: نعم يارسول الله، قال: «**ما شأنك**»؟ قلت: كنت بين أظهرنا، فقمت، فأبطأت علينا، فخشينا أن تقتطع دوننا، ففزعنا فكنت أول من فزع، فأتيت هذا الحائط فاحتفزت كما يحتفز الثعلب، وهؤلاء الناس ورائي، فقال ﷺ: «**يا أبا هريرة** ـ وأعطاني نعليه ـ **قال اذهب بنعليّ هاتين فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلاّ الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنّة**» فكان أوّل من لقيت عمر، فقال: ما هاتان النعلان يا أبا هريرة؟ فقلت: هاتان نعلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ـ بعثني بهما إلى مَنْ لقيت يشهد أن لا اله إلاّ الله، مستيقناً بها قلبه، بشرته بالجنة، فضرب عمر بيده بين ثديي فخررت لإستي، فقال: ارجع يا أبا هريرة فرجعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجهشت بكاء، وركبني عمر، فإذا هو على أثري، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**مالك يا أبا هريرة**» قلت: لقيت عمر فأخبرته بالذي بعثتني به، فضرب بين ثديي ضربة خررت لإستي، قال: ارجع، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يا عمر ما حملك على ما فعلت**» قال: يارسول الله

بـأبي أنـت وأمي.. أبعثت أبا هريرة بنعليك من لقي يشهد أن لا إله إلاّ الله مستيقناً بهـا قلـبه بَشّـرَهُ بالجـنة؟!! قال: «**نعم**» قال: فلا تفعل فإنّي أخشى أن يتكل الناس عليها فخلّهم يعملون، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**فخلّهم**»[1].

فها أنت ترى بعين صافية أنّ مضمون قول الرسول لعمر لمّا لاحاه: «**فخلّهم**» وقوله ﷺ في نص البخاري الآنف: «**خرجت لأخبركم بليلة القدر فتلاحى فلان وفلان فرفعت**» يضيئان من سراج واحد، ومن هذا القبيل رزية يوم الخميس حيث لم يكتب الرسول ﷺ كتاب الهداية لمّا لاحاه عمر بن الخطاب، والأرقام على ذلك كثيرة..

مـنها: ما أخرجه الطبراني عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أن رسـول الله صـلى الله علـيه وسـلم قال لعلي: « **والذي نفسي بيده لولا أن يقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصارى في عيسى بن مريم لقلت فيك اليوم مقالا لا تمـر بـأحد مـن المسـلمين إلا أخـذ الـتراب مـن أثـر قدميك يطلبون به البركة**» [2] والنصـوص في ذلك كثيرة، وسيأتي مزيد تأكيد على أنّ النبي ﷺ سكت رحمة بالأمّة لا لشـيء أخر، والحاصل ففي سكوت النبي؛ لعلّة الرحمة تنطوي دوافع منهج الرسالة وعناصر طريقة تفكير النبوة في هذا الأمر السماويّ الخطير..

لكن إذا كان السكوت منقذاً للأمّة في حال من الأحوال، سيكون هلاكاً للأمّة في أحـوال أخـرى..؛ يقول ربّ العزّة: ﴿**يَاأَيُّـهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَـا أُنْـزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّـكَ وَإِنْ لَـمْ تَفْعَـلْ فَمَـا بَلَّغْـتَ رِسَـالَـتَـهُ وَاللهُ يَـعْصِمُكَ مِنَ الـنَّـاسِ إِنَّ اللهَ لا يَـهْـدِي الْـقَـوْمَ الْـكَـافِـرِينَ**﴾ [3] وهـذه الآيـة تفصح عن أنّ الدين ينبغي أن يسبح في فضائها، ولن يحيى الدين، ولن يستنشق الحياة، وبالتالي لن تحيى الأمّة إلاّ في هذا المناخ، وهذا يضع بصـمات المعـرفة السماوية على عنصر آخر من عناصر طريقة تفكير النبوة، والآية ـ فيما أعتقد ـ نصّ في ذلك، فلا حاجة للتوضيح.

أضف إلى ذلك أنّ ضرباً ليس بالقليل، من أقوال النبي ﷺ، ما كان ليصدر عن

---

(١) صحيح مسلم ١: ٤٤.

(٢) المعجم الكبير للطبراني ١: ٣٢٠، ومجمع الزوائد ٩: ١٣١.

(٣) المائدة: ٦٧.

النبي ﷺ لولا استفزاز بعض الصحابة، فلولا أن استفز الصحابة الرسول ﷺ لما سمعنا بهذا الضرب من الحديث النبوي، وفيما تعلن الأخبار أنّ هذا الضرب قد قاله الرسول ﷺ وهو في حالة الغضب، محمر الوجه، ولعلّ قائلاً يلتزم بمبدأ عدم مصداقية أقوال الرسول في مثل هذه الحال، كما هو مبدأ قريش التي لم تك ترى في أقوال النبوة المصداقية إذا شرعت من مشرعة الغضب واحمرار الوجه، لكنّك عرفت أنّ هذا المبدأ وقف الرسول إزاءه بكل حزم سماوي وعزم ربّاني لمّا جزم أرواحنا له الفداء إنّه لا يقول إلاّ حقاً، فيما تواتر عنه ﷺ. يضاف إلى ذلك أنّ هناك أصلاً قرآنيّاً، هو الآخر دليل دامغ على أنّ ما يشرع من ساحة الرسول هو حق حتى مع الغضب واحمرار الوجه، فقد قال أصدق القائلين: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ * قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾[1].

وقد فهم الصحابة من هذه الآية حرمة سؤال النبي من دون ضوء أخضر يبيح لهم السؤال، والغرض من ذلك ـ كما تقرر الآية ـ حتّى لا يكفروا كما كفر سلفهم في التاريخ؛ ومن ثمّ فهذا دليل ناصع على أنّ النبي إذا غضب لن يقول إلاّ حقاً ولن يفعل إلاّ حقاً، وهذا هو ما يلائم كفر القوم إذا ما شددوا السؤال على النبوة فأغضبوها فأجابتهم بإجابات غضبى تسوؤهم لا خيار لهم معها؛ إذ لا معنى لافتراض خطأ أقوال النبي في حالة الغضب مع أنّ القوم سيكفرون..

ويدل على ذلك ما أخرجه مسلم عن ثابت عن أنس بن مالك قال: نهينا في القرآن أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع...[2].

ثمّ إنّ إحراج النبي وإغضابه له ألوان وأشكال وأحوال، والقرآن جزم بأنّ ما يفيض عن ساحة النبوة هو حق على كل حال وليس هو من مستودعات التخريف البشري، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ...﴾ بالنظر لما سنورده من

---

(١) المائدة: ١٠٠ ١٠١.

(٢) صحيح مسلم ١: ٣٢.

أخبار متواترة، وإلى إجماع المفسرين ظاهر تمام الظهور في ذلك.

ولقد أخبرنا ابن عباس رحمه الله أنّ الاستهزاء بالنبي ومحاولات استفزازه الفاشلة غير المسؤولة، لونٌ من هذه الألوان؛ إذ قد أخرج البخاري عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: كان قوم يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم استهزاءً؛ فيقول الرجل من أبي؟ ويقول الرجل تضل ناقته أين ناقتي؟ فأنزل الله فيهم هذه الآية: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ...﴾[1].

ومما هو نص في إغضاب النبي ما رواه البخاري أيضاً عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحفوه المسألة فغضب فصعد المنبر فقال: «**لا تسألوني اليوم عن شيء إلاّ بينته لكم**» فجعلت أنظر يميناً وشمالاً فإذا كل رجل لاف رأسه في ثوبه يبكي، فإذا رجل كان إذا لاحى الرجال يدعى لغير أبيه فقال يا رسول الله من أبي؟. قال ﷺ: «**حذافة**» ثم أنشأ عمر فقال: رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولاً؛ نعوذ بالله من الفتن. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **ما رأيت في الخير والشر كاليوم قط؛ إنّه صورت لي الجنة والنار حتى رأيتهما وراء الحائط**»[2].

وفي البخاري ومن طريق آخر عن أنس قال: قال النبي ﷺ: «**سلوني**» فقال أنس: فقام إليه رجل فقال: أين مدخلي يا رسول الله؟ قال: «**النار**» فقام...[3]. وفي البخاري أيضاً عن عمر قال: يارسول الله إنّا نتوب إلى الله عزّوجل[4]. وفيه عن أبي موسى الأشعري قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أشياء كرهها، فكلّما أُكْثِرَ عليه غَضِبَ، ثمّ قال للناس: « **سلوني عما شئتم**»[5] وساق الحديث.

وفي صحيح مسلم زيادة لم يوردها البخاري وهي: قال ابن شهاب (=الزهري) أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: قالت أم عبد الله بن حذافة لعبد الله بن حذافة: ما سمعت بابنٍ قط أعقُّ منك!! أأَمنتَ أنْ تكونَ أُمّكَ قد قارفت بعض ما

---

(١) صحيح البخاري ٥: ١٩٠.

(٢) صحيح البخاري ٧: ١٥٧.

(٣) صحيح البخاري ٨: ١٤٣.

(٤) صحيح البخاري ١ ٣٢.

(٥) صحيح البخاري ١: ٣٢.

تقارف نساء أهل الجاهلية فتفضحها على أعين الناس؟! قال عبد الله بن حذافة: والله لو ألحقني ﷺ بعبد أسود للحقته[١].

أقول: وزيادة مسلم: نص في أنّ أهل ذلك الوقت لا يترددون لحظة في أنّ ما يقوله النبي حق حتّى في حالة الغضب، وكذلك قول عمر بن الخطاب: إنّا نتوب...، فهو نص في المطلوب. وقول الرسول: «**لا تسألوني اليوم عن شيء إلاّ بينته لكم**» نص آخر في أنّ للنبوة ولسنّة الرسول في حالة الغضب معين غير المعين الذي أَنِسَ به المسلمون، لكن لا تفتح خزائنه إلاّ بعد استفزاز النبوة واستهزاء الصحابة (الكلّهم عدول) بها، وعلى ما يجزم النص ـ وكذلك الآية ـ ليس هو من صالح المسلمين، ولا ينفعهم في دنيا ولا في آخرة، بل قد يقودهم للكفر في بعض الأحيان، وعلى هذا فسنّة النبي نفسها على قسمين ـ أو أكثر ـ بالنظر لكلّ تلك الملابسات.

ولقد اتفق عموم المسلمين سنّة وشيعة على أنّ المطوي في قول النبي: «**لا تسألوني اليوم عن شيء إلاّ بينته لكم**» كلّه حق وليس هو من كلام بشر، فراجع على سبيل المثل شروح صحيحي البخاري ومسلم. وهكذا الفقهاء برمتهم فمثلاً صحح النووي وغيره أنّ حكم القاضي في حالة الغضب صحيح نافذ، مستدلاً لذلك بأنّ النبي قضى وهو في حالة الغضب؛ فقد قال: وإن حكم (=القاضي) في هذه الأحوال (=كالغضب) صحّ حكمه؛ لأنّ الزبير ورجلاً من الأنصار اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة[٢]، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير: «**اسق زرعك ثم أرسل الماء إلى جارك**» فقال الأنصاري (وهو من أهل بدر كما نص الواحدي في أسباب النزول[٣]): وان كان ابن عمتك يا رسول الله[٤]! فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمرّ وجهه، ثم قال للزبير: « **اسق زرعك واحبس الماء حتى يبلغ الجَدْرَ ثم أرسله إلى جارك**» فحكم في حال الغضب[٥].

---

(١) صحيح مسلم ٧: ٩٣.

(٢) الشراج: جمع شرج وهو النهر الصغير، والحرة الأرض الملتبسة بالحجارة.

(٣) أسباب النزول النيسابوري: ١٠٩، وقد جزم ابن كثير بذلك في تفسيره ١: ٥٣٢.

(٤) معناه إنّك تنحاز للزبير لأنّه ابن عمّتك، وكما ترى فهو اتّهام صريح للنبي من رجل من أهل بدر بعدم العدل، والشيعة قاطبة لا تتردد لحظة في أنّ من يجابه النبوة بمثل ذلك هو من أهل النار.

(٥) المجموع للنووي ٢٠: ١٣١.

وبهذا جزم ابن قدامة بل نقل إجماعاً [١]، ومثله عبد الرحمن بن قدامة في الشرح الكبير[٢]، وابن حزم في المحلّى [٣]، وغيرهم بل جميعهم.

ونلفت النظر إلى أنّ ما أورده البخاري فيه زيادة تناساها كما هي عادته، لكن قد أفصح عنها السيوطي في الدر المنثور بقوله: وأخرج الفريابي وابن جرير وابن مردويه عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضبان محمر وجهه حتى جلس على المنبر فقام إليه رجل فقال: أين آبائي؟. قال ﷺ: «**في النار**» فقام آخر فقال: من أبي؟ فقال ﷺ: «**أبوك حذافة**» فقام عمربن الخطاب فقال رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وبالقرآن إماماً؛ إنّا يا رسول الله حديثوا عهد بجاهلية وشرك، والله أعلم من آباؤنا، فسكن غضبه، ونزلت هذه الآية: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [٤].

والخطير في المسألة أنّ مواجهة النبوة بما يؤدي إلى كشف المستور عمّا سكتت عنه من أمور الدنيا والدين قد يوجب الهلكة والضلال، بل الكفر حسبما نصّت الآية، وفي هذا الخصوص أخرج البخاري عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « **دعوني ما تركتكم إنّما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»[٥].

أقول: تقدم في الفصل الأوّل من هذه الدراسة بيان المقصود من: «**وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**» فلا نعيد.

أضف إلى ذلك مسألة غاية في الأهمية وهي أنّ حلال المصطفى محمد وحرامه وعموم سنّته المباركة من المتغير بالنظر لهذا الأمر الخطير، ففي هذا الشأن روى البخاري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) المغني لابن قدامة٦: ١٦٨.

(٢) الشرح الكبير ٦: ١٧٣.

(٣) المحلّى لابن حزم ٨: ٢٣٩.

(٤) الدر المنثور ٢: ٣٣٥.

(٥) صحيح البخاري ٨: ١٤٢.

قال: «**إنّ أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرّم فحرم من أجل مسئلته**» [١].

الأمر الذي يوضح أنّ مساحة الحرام في شرع الإسلام أوسع ممّا هو متصور، وهذه المساحة تضيق وتتسع بالنظر إلى الانقياد للنبوة أو استفزازها، وفي هذه المسألة وفيما يخص الواجبات نصوص كثيرة منها ما أخرجه البخاري عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أنّ النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة في المسجد من حصير فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ليالي حتى اجتمع إليه ناس ففقدوا صوته ليلة فظنوا أنّه قد نام، فجعل بعضهم يتنحنح ليخرج إليهم، فقال ﷺ: «**ما زال بكم الذي رأيت من صنيعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به فصلّوا أيّها الناس في بيوتكم فإنّ أفضل صلاة المرء في بيته إلاّ المكتوبة**»[٢].

فما يلفت النظر في هذا النص الوارد في نوافل شهر رمضان الليلية أنّ الصحابة أحرجوا النبي، والنبي ـ رحمة بالأمّة ـ لم يتابعهم على ضلالتهم في هذا الأمر، لكن مع كل هذا التشديد النبوي يأتي عمر بن الخطاب في خلافته ليحيي هذه البدعة بقوله: نعمت البدعة هذه[٣]، رداً على الرسول؛ رامياً بقوله الشريف: «**أيّها الناس أفضل صلاة المرء في بيته إلاّ المكتوبة**» في سلّة المهملات العمرية، وعلى ضوء ذلك لنا أن نحتمل أنّ الذين أرادوا إحراج الرسول وتنحنحوا كيما يخرج عليهم ﷺ هو عمر ومن كان على منواله.

ومن هذا الباب ما أخرجه مسلم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «**أيّها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا**» فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثا!!! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم**» ثمّ قال: «**ذروني ما تركتكم فإنّما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه**»[٤].

---

(١) صحيح البخاري ٨: ١٤٢.

(٢) صحيح البخاري ٨: ١٤٢.

(٣) موطأ مالك ١: ١١٤.

(٤) صحيح مسلم ٤: ١٠٢.

ونشير إلى أنّ المفسرين قاطبة كالواحدي[١] وابن الجوزي[٢] وابن كثير[٣] والقرطبي[٤] وابن جرير[٥] والسيوطي[٦] وكذلك مثل الشافعي[٧] وغيره جعلوا من هذه الحوادث أو من مجموعها سبباً لنزول: ﴿لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾.

وثمّة إشكالية كثيراً ما يتلاحى بسببها المبتدئون من طلبة العلوم الدينية، مؤدّاها أنّ النبي في بعض الأحيان ومع اليقين بأنّه ﷺ لا يفعل شيئاً إلاّ بإذن الله، يتغافل عن تطبيق الشريعة؟ وحاصل ذلك انتقاض الغرض من البعثة والرسالة، فما هي الحكمة؟. ومن هذه الموارد ما أخرجه البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجَدْر[٨] أمن البيت هو؟ قال: «**نعم**» قلت: فمالهم لم يدخلوه في البيت؟ قال: «**إنّ قومك قصرت بهم النفقة**» قلت: فما شأن بابه مرتفعاً قال ﷺ: «**فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاؤوا ويمنعوا من شاؤوا، ولولا أنّ قومك حديث عهدهم بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم لأدخلت الجدر في البيت ولألصقت بابه بالأرض**»[٩].

والإشكالية في ضوء النص الآنف تتقرر بأنّ على النبي أن يؤدّي وظيفته السماوية ولا علاقة له بالآخرين، خاصّة وأنّ الله سبحانه أخبره بقوله: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾[١٠].

---

(١) أسباب النزول للواحدي: ١٤١.
(٢) زاد المسير لابن الجوزي ٢: ٣٢٨.
(٣) تفسير ابن كثير١: ١٥٦.
(٤) تفسير اللقرطبي ٦: ٣٣١.
(٥) تفسير الطبري ٧: ١١٤.
(٦) الدر المنثور ٢: ٣٣٤.
(٧) الأم ٥: ١٣٦.
(٨) الجَدْرُ: ما يشبه الحائط، والمقصود منه في الخبر حجر إسماعيل.
(٩) صحيح البخاري ٢: ١٥٦.
(١٠) فاطر: ٨.

والجواب المطروح عن هذه الإشكالية هو ما استلهم من قول النبي أنّ القوم (=قريش) حديثو عهد بجاهلية، وهو لعمر الله جواب كامل، ولكن إذا ضممنا له مقدمة أخرى توضيحيّة، وهي قول النبي ﷺ في رواية أنس: « **إنّي أُعطي قريشاً أتألّفهم؛ لأنّهم حديثوا عهد بجاهلية**»[1] تتضح معالم الجواب أكثر فأكثر؛ ذلك لأنّ النبي في الذي الوقت لا ينبغي أن تذهب نفسه الشريفة حسرات على من زين له سوء عمله، هو مأمور من قبل الله تعالى أن يتألف قريشاً وكل من لم يخلص نفسه للدين بشكل مقبول..

ولنا أن نشكل من جديد ونقول: وما حكمة إئتلافهم؛ فإنّهم إن أحسنوا أحسنوا لأنفسهم وإن أساؤوا فعليها؟.

والجواب المعروف هو أنّ الإسلام لّما كان غضّاً لم يصلب عوده بعدُ، احتاج لبرنامج الائتلاف كيما يتقوى بالذين لم يخلصوا أنفسهم له بشكل مرض؛ استنصاراً بهم؛ وفي الحقيقة فأنا أتحفّظ من هذا الجواب كثيراً؛ فكأنّه ينسب للإسلام وللنبي ﷺ نظرة ميكافلية في استغلال البشر من أجل المبدأ، على أنّ القرآن يُحَرِّمْ مثل هذا التعاطي، وينفي مثل هذه النظرة في كثير من الآيات؛ منها قوله: ﴿**وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ**﴾[2] ولا ريب في أنّ المؤلفة قلوبهم ما انفكّوا يظلمون حتى بعد فتح مكّة، ولقد جزمت الآية أنْ لا نصرة بالظالمين!!

والآية الكريمة التي تقول: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾[3] من هذا القبيل، ولا ينبغي الكلام في أنّ المؤلفة من أجلى مصاديقها؛ فالمعروف من سيرتهم أنّهم ما برحوا يتغنّون بأمجاد الجاهلية..، مضافاً إلى أنّ اتخاذهم أولياء ظلم بيّن.

---

(١) صحيح البخاري ٤: ٥٩.

(٢) هود: ١١٣.

(٣) التوبة: ٢٣.

وفي هذا السياق قوله عزّ وجل: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (١)، وقوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ* إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ*هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ*أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (٢) وغير ذلك من الآيات المانعة من اتخاذ الظالمين الذين لا يعلمون، عضداً، أنصاراً لدين الله، بل قد جزمت هذه الآيات أنّ هذا الصنف لا يغني عن النبي من الله شيئاً.

والجواب الذي أدين به يتكفل البحث الذي نحن فيه بتوضيحه، وهو أنّ على الرسول ﷺ أن يتألفهم من منطلق أنّه رحمة للعالمين لا من جهة الاستنصار بهم، إذ لا شكّ في أنّ النبي ﷺ لو لم يتألفهم لكفروا ودخلوا النار من أوسع الأبواب؛ إذ المؤلفة قلوبهم كما هو معلوم ـ بالضرورة ـ من سيرتهم لا يردعهم في إحراج النبي وإيذائه وإغضابه والتشديد في مسائلته أي رادع، ولو فعلوا ذلك لأضحوا مصداقاً كاملاً لقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ*قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾ (٣) فلو قد شرع النبي ببناء البيت على قواعد إبراهيم وإسماعيل، لرجعت قريش القهقرى، كافرة وثنية مشركة؛ إذ لن يمنعها مانع في هذه الفرض من أن تتلاحى مع النبي، وتجادله، وتشدد من عملية السؤال، والآية الآنفة صرحت بالنتيجة وهي الكفر.

---

(١) العنكبوت: ٤٢.

(٢) الجاثية ١٨ ٢١.

(٣) المائدة: ١٠٠ ١٠١.

فالنبي يتألفهم - إذن - في ضوء مشروع مقدس أسمى أهدافه الحدّ من دخول الآخرين أو ذراريهم النار، وفيما أعتقد فإنّ حكمة الإئتلاف تنطوي على ذلك، ومن دون أن نتناسى حكمة تكثير السواد وغيرها ممّا يدر نفعها على نفس المؤلفة بالدرجة الأساس[١].

ومن هذا الباب ما يهملج به بعض خصوم الشيعة بأنّ النبي في رزية يوم الخميس حينما قال: «**هلمّوا أكتب لكم كتاباً لن تظلوا بعده أبداً**» لم تكن له إرادة تامة للكتابة، ولو كانت لكتب.

قلنا: كانت له إرادة تامّة، كما كانت له إرادة تامّة في إعادة بناء الكعبة على قواعد إبراهيم، ولكن منعه أنّ القوم سيرتدون عن الدين ولن ترسى القواعد لإيمان اللاحقين من ذراريهم لو فعل ﷺ ذلك، والأمر هو الأمر في رزية يوم الخميس؛ فلو كان قد كتب لكفر القوم ولنزل عليهم العذاب كما نزل على الأمم السابقة ولما نُظروا، لكنّ الرسول لم يكتب، ولم يشرع في بناء الكعبة على ما كانت عليه في غابر الأيّام، ولم يعلن عن أسماء المنافقين، ولم يخبر كثيراً من الصحابة بأنّهم من أهل النار، وتحت سلطة هذه الحكمة السماوية لم يرجع الأبناء إلى الآباء الحقيقيين، بل قال: «**الولدُ للفراشِ وللعاهرِ الحَجَرُ**» فهذه كلّها معالجز باهرات وآيات بينات، ما منع الرسول من الإدلاء بها إلاّ كفر القوم وتكذيبهم كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلاَّ أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾[٢].

وهناك هملجة أُخرى من خصوم الشيعة تقول: لماذا لا يخرج المهدي المزعوم (هذا قولهم) حتى يفيد الناس من علوم الشريعة، ويرفع عنهم ما هم فيه من اختلاف؟ أليست هذه هي وظيفة المعصوم؟

قلنا: الذي يمنعه من الخروج هو الذي منع الرسول من إعادة بناء الكعبة وكتابة الكتاب و...، ولو خرج أرواحنا له الفداء لَكَذَّبَ به الناس ولَكَفَرُوا إلاّ مثل هَمْلِ النعم[٣]، ولا نطيل!!!.

---

(١) بتوفير الجو الإسلامي المنقذ لهم من الضلالة.

(٢) الإسراء: ٥٩.

(٣) همل النعم: الإبل الضّالّة.

ومن النصوص ـ التي نذكرها للإلزام[١] ـ ممّا رواه أهل السنّة في هذا الشأن ما أخرجه الترمذي عن زاذان عن حذيفة قال: قالوا: يارسول الله لو استخلفت؟ قال: « **إن استخلفت عليكم فعصيتموه عذبتم**»[٢].

ومن ثمّ فمن الضروري لفت النظر إلى أنّ هذه المسألة التي كثيراً ما نذكرها في كتاباتنا، هي بكل أبعادها ليس من مختصات دين الإسلام وما جاء به المجتبى على العالمين محمد ﷺ؛ إنّها في الحقيقة منهج سماوي تعاطاه كل الأنبياء السابقين والمرسلين الماضين عليهم السلام أجمعين؛ فهذا القرآن أنبأنا نفس الشيء عن موسى بقوله: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[٣].

فَفيه أَنَّ القوم أغضبوا موسى كما أغضبت قريشٌ الرسول، وموسى ألقى الألواح كما ألقى الرسول القرطاس في رزية يوم الخميس، وقوم موسى استعجلوا كما أنّ كثيراً من الصحابة استعجلوا حينما منعوا الرسول من الكتاب، وحينما أغضبوه ﷺ فذمّهم الله تعالى بقوله: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ * قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾. ولقد أجمع المفسرون بأنّ قوم موسى هم أول المقصودين بقوله: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾.

---

(١) مثل هذا الحديث نورده إلزامٌ لأهل السنّة القائلين بأنّ النبي لم يكتم شيئاً عن الأمّة في شأن الخلافة، والحديث صريح في أنّ النبي ﷺ لم يعلن ذلك خوفاً على الأمّة من دخول النّار، لكن هذا التقرير طبقاً لقواعد أهل السنّة الكلاميّة لا غير، فإنّه تواتر عن النبي ﷺ في حديث الغدير وغيره تعيين وتنصيب الخليفة، وهو أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب سلام الله عليه.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٣٣٩، وقد نص على أنّه حسن.

(٣) الأعراف: ١٥٠.

ثمّ إنّ السبب الذي أخذ بموسى حتى ألقى الألواح هو رجاء توبة البعض ممّن استعجلوا أمر ربّهم، وعبدوا العجل، كيما لا يدخل جميعهم النّار، ولقد أصدق الله رجاء موسى فقال: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ * إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ * وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) ولم يشك أحد في أنّ كثيراً ممّن عبد العجل تاب وآمن؛ فأمن من عذاب النار..؛ هم وكثير من ذراريهم.

والكلام هو الكلام في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ * قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ * قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ * قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ * قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٢) ولقد اتفق المفسرون جميعاً ـ بإجماع ـ أنّ الله كان يكتفي منهم بذبح أيّ بقرة كانت، لكن لمّا شدّدوا في السؤال شدّد الله عليهم في الطلب.

ولبعض مساءلات بني إسرائيل لموسى ما استتبع الكفر، ومن ذلك أنّهم طلبوا من موسى عليه السلام أن يكرمهم بطعام لم يأكله أحد من البشر، فحذرهم موسى نتائج مثل هذا الطلب، فلحوا فاستجاب الله لهم في قوله: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا

---

(١) الأعراف: ١٥١ ـ ١٥٣ .

(٢) البقرة ٦٧ ٧١.

﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (١) ولكن ماذا كانت النتيجة؟

النتيجة أعلنها الله تعالى في قوله: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (٢).

أضف إلى ذلك فأتباع عيسى المسيح عليه السلام لم يخرجوا عن هذه الدائرة فهم الآخرون أحرجوه حينما: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ * قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ * قَالَ اللهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (٣).

ومن هذا الباب أيضاً قصة ثمود والناقة؛ فبعد أن أحفت ثمودُ صالحاً عليه السلام المسألةَ وألحّوا عليه أن يأتيهم بناقة من الله معجزة لنبوته، كره عليه السلام هذه المسألة؛ لمغبّتها، وحذّرهم خطورة النتائج إن كذّبوا بها وبكل ما أمر الله، وفيما تعلن الأخبار وكلمات المفسرين فإنّهم لم يعبأوا بتلك النتائج ولم يأبهوا بأمر الوحي، فأخذهم الله بـ: ﴿الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ (٤) والله سبحانه وتعالى حذر الناس

---

(١) البقرة: ٥٧.

(٢) القرة: ٦١.

(٣) المائدة: ١١٢ ـ ١١٥.

(٤) هود: ٦٧.

جمعياً من الإلحاح في مسائلة الأنبياء، لما يستتبع ذلك من الكفر والتكذيب، فقال عز اسمه في إطار قانون: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَنْ كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا﴾ (١).

فالذي نخلص إليه من مجموع هذه الحقائق أنّ للنبي أن لا يجيب مسألة السائل، وأن لا يكتب الكتاب في رزية الخميس، وأن لا يعيد بناء الكعبة، وأن لا يُعَرِّف بليلة القدر، وأن لا يعلن عن أسماء المنافقين، وأن لا يخبر بالأنساب الصحيحة، وأن لا يعلن عن خاتمة الأعمال الجنّة أو النّار...، وأن لا يعلن عن أيّ شيء إذا ما كادت النتيجة ممّا يضارع الكفر والتكذيب بالمنزلات السماوية؛ كل ذلك رحمة بالأمّة كيما لا تدخل النار من باب وسيعة؛ ففي رزية يوم الخميس خشي الرسول من كتابة الكتاب على المانعين منه أن يدخل جميعهم النار وأن لا يبقى الدين؛ فهم قد أبطلوا الكتاب واتهموا النبوة بالتخريف قبل الكتابة، ولا ريب في أنّهم سيُكَذِّبون به بعد أن يختار الله النبي لجواره تحت ذريعة التخريف تلك، علاوة على أنّ لدينا أدلّة قرآنيّة وأحاديث متواترة على أنّ زمرة عظيمة من الصحابة المنافقين، ومن دون أن يكتب الرسول الكتاب هم من أهل النار، فما بالك لو كان ﷺ قد كتب الكتاب وكذّبوا به؟!!.

ومن الأدلة المتواترة ـ المضمون ـ عند عموم أهل القبلة ما أخرجه البخاري عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**بينا أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم. فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله. قلت: وما شأنهم؟. قال: إنّهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثمّ إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم قلت: أين؟ قال: إلى النار والله. قلت: ما شأنهم؟. قال: إنّهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أراه يخلص منهم إلاّ مثل همل النعم**» (٢).

وتخصيص الصحابة ـ في الحديث ـ بالمنافقين، أهل النفاق الظاهر فقط، بتناسي أهل النفاق الباطن، الذين لا يعرفهم الرسول، كما يفترض بعض علماء أهل السنّة من السقوط بمكان؛ لأنّ نص الحديث أنّهم ذيدوا عن الحوض على تقدير أنّهم

---

(١) الإسراء: ٥٩.

(٢) صحيح البخاري ٧: ٢٠٨.

ارتدّوا بعد الرسول، وفحواه أنّهم كانوا على الإسلام سابقاً، والمنافقون يذادون عن الحوض على كل تقدير، من قبل ومن بعد. أضف إلى ذلك فالرسول عند أهل السنّة لا يعرف جميع من لقيه وهم ألوف مؤلفة؛ لأنّه بشر ينسى كما ينسون، وإن عرفه الجميع، وفي الحديث إشارة إلى أنّ من يعرفهم ﷺ على الحوض ممّن له صحبة غير قابلة للنسيان، وهذا يبطل قول القائل إنّ من عناهم النبي بهذا الحديث هم همج الأعراب الذين لا يعرفهم ممّن رآه، علاوة على أنّ الاطلاق يأبى التخصيص، وليس من غرضنا بسط الكلام في ذلك، فليرجأ إلى حين آخر[1]!

الشريعة (= السنة) بين الثابت والمتحول

قد يرجف البعض من أهل الحداثة مجعجعاً بأنّ أحكام الشريعة فيها ما هو ثابت وفيها ما هو متحول بالنظر لبعدي الزمان والمكان، وربما يستدلون بالأخبار المتقدمة لإثبات ذلك، وفي الحقيقة لسنا بصدد هذا البحث، ولكنّه جاء في السياق، وما يهمّنا منه دعوى أنّ سنّة النبي التي تكفلت بيان الحلال والحرام ربما تكون محكومة بكثير من المتغيرات، الأمر الذي يستتبع تحليل ما هو حرام وتحريم ما هو حلال طبقاً للمناخ التاريخي، وعلى هذا فللفقيه أن يتعاطى مبدأ المتغيّر كما تعاطاه النبي ﷺ..

في الحقيقة فإنّ مثل هذا الإرجاف يحتاج إلى دليل من القرآن والسنّة، وليس هو بموجود باتفاق من أهل الشأن، أضف إلى ذلك فالأخبار والآيات المتقدمة إذا نفعت أن تكون دليلاً على متغيرات الشريعة فهي من مختصات النبوة والعصمة ليس غير؛ آية ذلك أنّ تلك المتغيرات لا تهدف إلى بيان الشرع أو كتمانه إلاّ من منطلق الرحمة بالأمّة والخوف من دخول الأكثرية النار، وهذه علّة تامّة لتعاطي المعصوم هذا الأمر، هذا مع اليقين بأنّ غير المعصوم لا ينهض لدرك مثل هذه العلّة حتى يلج الجمل في سمّ الخياط.

ثمّ إنّ العالم الفقيه ـ أفضل فقيه في الدنيا ـ لا همّ له سوى الوقوف على سند الحديث ودلالته في محاولة ـ مشروعة ومطلوبة ـ للوقوف على مقصود المعصوم ودين

---

(١) ستأتي في الفصل الأخير من هذا الكتاب إشارة إلى أنّ الصحابة المقصودين بالحديث أمراء السوء من مبغضي علي.

الله، والفقيه يقرّ بأنّ علل تشريع الأحكام غائبة عليه، ويجهلها، علاوة على أنّه يجهل تماماً علّية الخوف من دخول الأكثرية النّار التي هي دافع المعصوم الأوّل في القبض والبسط، وفي الكلام والسكوت، وإذا كان أفضل فقيه في الدنيا يجهل علل الأحكام، ودوافع المعصوم في القبض والبسط، والكلام والسكوت، وقد قضى جلّ عمره يغوص في بحر النصوص الشرعية والآيات القرآنية، فمن العجب ـ والله ـ أن يقحم نفسه من تعلم السباحة بالأمس القريب في بحر دين الله..

وهذا علاوة على أنّ الرسول حذرنا من تعاطي هذا الأمر بقوله في حديث صحيح رواه الدارقطني بسنده عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن الله عزوجل فرض فرائض فلا تضيعوها وحرم حرمات فلا تنتهكوها وحد حدوداً فلا تعتدوها وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها**» [1].

أضف إلى ذلك فالمتغير في الشريعة ليس هو حكم الله، بل موضوعه هو الذي يتغير فيتغير الحكم على أساسه؛ فالخمر ـ بلا قيد ـ هو الموضوع لحكم الحرمة، لكن إذا كان الموضوع وهو الخمر في صورة الضرورة وفقدان الماء، فالحكم هو الحليّة، وقس على ذلك وجوب الصوم على السليم وسقوطه عن المريض، ووجوب الحج على المستطيع وسقوطه عن الفقير، وصلاة الظهر أربع ركعات للمقيم، وركعتان للمسافر وهكذا، فإنّ التعبّد بتغيّر الموضوع أمرٌ نصّت عليه الشريعة لا اعتباطاً.

وفي الحقيقة فمقصودنا الأول من كل ما قدمنا في هذا المبحث هو الوقوف على حدود..

السنة بين الاستفزاز وطريقة تفكير النبوة

ففي الوقت الذي أسرّت الرسالة لحكمة الرحمة بالأمة كثيراً من الحقائق السماوية أعلنت بسبب كثرة السؤال والاستفزاز المفروض على النبوة كثيراً من الحقائق في مقابل ذلك، ولو أمعنّا النظر في هذا اللون من سنّة النبي لوجدناه ـ بنحو وبآخر ـ لا يخرج عن قالب ما أصطلحنا عليه بالقسم الثاني من قسمي نظرية تقسيم النصوص؛ وآية ذلك أنّ كل ما سنورده من نصوص للدلالة على ذلك قد فاه به

---

(١) سنن الدارقطني ٤: ١٠٩. والحديث صحيح باتفاق، وله شواهد ومتابعات كثيرة كما ذكر ابن حجر في فتح الباري ١٣٤: ٢٢٤ فهو صحيح مستفيض.

الرسول وهو مردد بين عدم الرضا والاستياء من الصحابة جرّاء الردّ عليه وعدم الانقياد له، وننبه على أنّ ما سنتلوه عليك من نصوص نبوية لا يعني بالضرورة أنّك لم تسمع به أو لم تقرأه، فليست العبرة بسماع النصوص وعدم سماعها؛ المطلوب هو أنّنا على ضوء أيّ منهج نقرأ تلك النصوص؟ فكثير من نصوص الرسالة نمر بها من دون أن نقف على دوافع النبوة في إعلانها..، ولّما كان مثل هذا الأمر خلأ واضح في الكتابات التي تناولت السنّة النبوية بالدراسة عقدنا هذا المبحث للإشارة إلى ذلك، ولدعوة المهتمين لقرائة السنّة مرّة ثانية في إطار أنّ الصحابة شدّدوا على الرسول في كثير من الأمور فشدد عليهم الرسول في مثلها بهدف الرحمة بهم والإبقاء على الدين، ولو لم يفعلوا لكان خيراً لهم بنص الآية، وفي الحقيقة فهذا الموضوع وفي خصوص هذا المجال لم يعرض له البلحثون والمفكرون والعلماء بالذكر، وسنبتدأ بالنصوص التي قد أَلِفَهَا الجميع في عدّة موارد..

المورد الأول

فمن ذلك ما أخرجه عامّة المحدثين وسائر المؤرخين فيما يخص وقعة خيبر واللفظ للبخاري: عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: كان علي رضى الله عنه تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم في خيبر وكان به رمد فقال: أنا أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!!! فخرج علي فلحق بالنبي صلى الله عليه وسلم، فلمّا كان مساء الليلة التي فتحها في صباحها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **لأعطينّ الراية ـ أو قال ليأخذن ـ غداً رجل يحبه الله ورسوله أو قال يحب الله ورسوله يفتح الله عليه**» فإذا نحن بعلي وما نرجوه فقالوا: هذا علي فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح الله عليه [1].

حديث البخاري هذا لم يسلم من عمليات التجميل ولعل الأمر واضح عليك، ومهما يكن من ذلك فالنصوص الصحيحة الأخرى عند بقية المحدثين أنبأتنا أنّ النبي ماكان ليقول (في خصوص ذلك اليوم): «**يحبه الله ورسوله ويحبّ الله ورسوله**» إلاّ بعد أن شعر ﷺ بخيبة أمل جرّاء انهزام الشيخين الخليفتين أبي بكر وعمر..؛ فلقد أخرج الحاكم بسند صحيح عن سلمة بن عمرو بن الأكوع رضي الله عنه

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٢.

قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله أبا بكر إلى بعض حصون خيبر فقاتل وجهد ولم يكن فتح، ولقد علّق عليه بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والذهبي جزم بذلك [١].

وأخرج أيضاً عن علي أنّه قال: يا أبا ليلى أما كنت معنا بخيبر؟ قال: بلى والله كنت معكم. قال: فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله بعث أبا بكر إلى خيبر فسار بالناس وانهزم حتى رجع، ونص بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والذهبي تابعه على ذلك [٢].

وأخرج بسند آخر عن علي قال سار النبي صلى الله عليه وآله إلى خيبر فلما أتاها بعث عمر وبعث معه الناس إلى مدينتهم أو قصرهم فقاتلوهم فلم يلبثوا أن هزموا عمر وأصحابه فجاؤا يجبنونه ويجبنهم فسار النبي صلى الله عليه وآله...، وصرح الحاكم بأنّ هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ونحوه صرح الذهبي[٣].

وعن جابر أنّ النبي صلى الله عليه وآله دفع الراية يوم خيبر إلى عمر فانطلق فرجع يجبن أصحابه ويجبنونه...، وقد وصفه الحاكم بأنّه حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه [٤].

هذا، وقد أخرج الحاكم بسنده عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال: لما كان يوم خيبر بعث رسول الله صلى الله عليه وآله رجلا فجبن...، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لأبعثنّ غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبّانه لا يولّي الدبر يفتح الله على يديه**» فتشرف لها الناس وعلي رضي الله عنه يومئذ أرمد فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «سر» فقال: يارسول الله ما أبصر موضعاً! فتفل في عينيه وعقد له ودفع إليه الراية فقال علي: يارسول الله على مَ أقاتلهم؟ فقال ﷺ: «**على أن يشهدوا أن لا إله إلاّ الله وإنّي رسول الله، فإذا فعلوا ذلك فقد حقنوا منّي دماءهم وأموالهم إلاّ بحقهما وحسابهم على الله عزوجل**» قال: فلقيهم ففتح الله عليه.

---

(١) مستدرك الحاكم٣: ٣٧، تلخيص المستدرك٣: ٣٧.

(٢) مستدرك الحاكم٣: ٣٧، تلخيص المستدرك٣: ٣٧.

(٣) مستدرك الحاكم٣: ٣٧، تلخيص المستدرك٣: ٣٧.

(٤) مستدرك الحاكم٣: ٣٨.

وقد علق عليه الحاكم والذهبي ـ واللفظ للحاكم ـ : قد اتفق الشيخان على إخراج حديث الراية ولم يخرجاه بهذه السياقة[1].

نشير إلى أنّ هنالك ملابسات لا يهمنّا التعرض لها، ولكن من مجموع ما تقدم نقف على أنّ قول الرسول ﷺ: «**يحبّه الله ورسوله ويحبّ الله ورسوله**» وإن كانت له دوافع سماويّة لا تحصى إلاّ أنّه جاء في آخر المطاف نتيجة لخيبة الأمل في الصحابة، وهذا يوضح أنّ استفزاز النبوة له أكثر من طريق، فبعضها الاستهزاء، وبعضها الإلحاح والتشديد في المسألة، وبعضها خيبة الأمل بالصحابة أو جبنهم..

كما نشير إلى أنّ قول النبي هذا ممّا فاض عن الله تبارك وتعالى وليس هو من قول بشر يقول في الرضا مالا يقول في الغضب؛ ففي الوقت الذي يقول الرسول: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾[2] يجزم ﷺ مبشراً: «**لأبعثنّ غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبّانه لا يولّي الدبر يفتح الله على يديه**» بنصر من الله على يدي أمير المؤمنين علي؛ فهو إذن من معجزات النبوة، وليس هو قولٌ كأيّ قول.

فهذا النص ـ إذن ـ معجزة ظاهرة من معجزات الرسول؛ حيث أنبأ ﷺ بالفتح على يدي علي ولّما يذهب علي إلى خيبر بعد، وهو بالنظر لذلك يدرج على ضوء نظرية التقسيم في القسم الثاني منها، فإنّ قضيّة حب الله ورسوله وبالعكس إمّا أن نفترض أنّها ليست من دين الله وأنّ الرسول قالها أو لم يقلها فالأمر سيّان، وإمّا أن نفترض أنّ وراءها خطب عظيم، ولقد أخبرناك سابقاً أنّ عماد الدين الحنيف قد قام على ما أصرّ الرسول أن يأتينا بالتواتر، وحديث: «**يحبه الله ورسوله ويحب الله ورسوله**» من أجلى المتواترات في الإسلام عند الجميع فماذا يعني كل ذلك؟.

من هذا المنطلق فهذا النص من أجلى الأدلّة على أنّ أمير المؤمنين علياً أولى البشر في خلافة النبوة على الإطلاق، ونحن نطالب من يفضل أبا بكر وعمر وعثمان على علي أن يأتينا بمثل هذا النص ـ متواتراً ـ يجعل من الخلفاء الثلاثة في رتبة من يحبهم الله ورسوله ويحبون الله ورسوله..

---

(١) مستدرك الحاكم٣: ٣٨، تلخيص المستدرك ٣: ٣٨.

(٢) الأحقاف: ٩.

بلى، مثل سيدة نساء العالمين فاطمة، وسيدي شباب أهل الجنة الحسن والحسين، وذي الجناحين جعفر الطيّار، وأسد رسول الله حمزة بن عبد المطلب، وغسيل الملائكة حنظلة، وذي الشهادتين خزيمة، وعبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة وعشرات غير هؤلاء عليهم سلام الله ورضوانه هم ممّن يحبّون الله ورسوله ويحبّهم الله ورسوله بلا أدنى ريب؛ إلاّ أنّ الذي يلوي الأعناق، وهو ما نؤكد عليه في كل كتاباتنا، هو صدور النص وبإصرار نبوي (=متواتر) في حق علي دون هؤلاء؛ فلماذا؟ وهل أنّ الوحي يتشهّى أم ماذا؟!!!.

بل إنّ نظرية تقسيم النصوص ترى من حقّها مطالبة الجميع بمعجزة متواترة لأبي بكر أو عمر أو عثمان أو بقية العشرة كالتي وقعت لأمير المؤمنين علي في شفاء عينيه ببركة الرسول محمّد ﷺ. وهب أنّ الخليفتين أبا بكر أو عمر قد فتح الله لهما في خيبر، فهل كان سيصدر النص الآنف في حق علي كما صدر آنفاً بدافع استياء النبوة؟ وهل سيحتاج النبي لأن يشفي رمد علي بمعجزة ظاهرة؟!!!. إذ قد أنبأناك أنّ معجزات الأنبياء لا تصدر عنهم إلاّ إذا انتفت الخيارات، والسبب في ذلك هو قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاّ أَنْ كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ﴾[1] وكون الرسول شافى علياً بمعجزة بيّنة يكشف عن مقدار الحرج الذي أحاط بالرسول ﷺ، وهذا من دون أن نتناسى بغض القوم لعلي، وسيتبين أنّ البغض أقوى عوامل الحرج لأن تتخذ النبوة المواقف الحاسمة من انفلات القوم عن الجادة.

ومن هذا الباب ما رواه أبو يعلي بسند صحيح بقوله: حدثنا محمود بن خداش، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا قنان بن عبد الله النهمي، حدثنا مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: كنت جالساً في المسجد، أنا ورجلين معي، فنلنا من علي، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبان، يعرف في وجهه الغضب، فتعوذت بالله من غضبه، فقال: «**مالكم وما لي من آذى عليا، فقد آذاني**»[2].

وقد علق عليه الهيثمي في مجمع الزوائد بقوله: رواه أبو يعلي والبزار باختصار، ورجال أبي يعلي رجال الصحيح غير محمود بن خداش وقنان، وهما ثقتان[3].

---

(١) الإسراء: ٥٩.

(٢) مسند أبي يعلي ٢: ١٠٩.

(٣) مجمع الزوائد ٩: ١٢٩.

ولا يرتاب أهل العلم في أنّ من يغضب ويؤذي النبي هو من أهل النار؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿والَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[١] ولقوله تعالت أسماؤه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ﴾[٢] والحديث نص في أنّ سعد بن أبي وقاص فهم من غضب النبي علّة للعاقبة غير المحمودة، كما أنّه نص في إنّ النيل من علي أجلى مصاديق إيذاء النبي، وبالتالي فعاقبته النار والعذاب والأليم، والرسول رحمة بالأمّة لم يعلن هذا النص إلاّ بعد أن تجاوز سعد بن أبي وقّاص ومن معه الحدود المشروعة؛ فلقد علم الرسول أنّ إيذاء علي سيكون سنّة للآتين بعد أن كان رأياً شخصياً لبعض الصحابة، فأعلن ما أعلن ﷺ حتى يهلك من يهلك عن بينة، ويحيى من يحيى عن بيّنة مثلها، من الماضين ومن الآتين.

ولقد فهم سعد خطورة الموقف النبوي من هذه القضية، حتى أنّه لم يتابع بني أمية في سب علي حينما ابتدعوه؛ وهذا أبو يعلي أنبأنا عن مجمل القضية بقوله: وعن أبي بكر ابن خالد بن عرفطة أنّه أتى سعد بن مالك فقال: بلغني أنّكم تعرضون على سب علي بالكوفة فهل سببته؟! فقال سعد: معاذ الله والذي نفس سعد بيده لقد سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في علي شيئاً لو وضع المنشار على مفرقي ما سببته أبدا[٣].

وواضح أنّ النص يدرج في القسم الثاني من قسمي نظرية التقسيم؛ فبعد أن يختار الله لنبيه جواره سيضحى مضمون النص معياراً لرضا الله ورسوله، وفي هذا المعيار تنطوي حقيقة بقاء الدين وخاتمية الإسلام، وفي المقابل فكلّ من آذى عليّاً ليس أهلاً لأن يؤخذ عنه دين الله أو أن يكون أميناً على سنّة رسول الله كائناً من كان.

ونتساءل عن عاقبة بني أمية وهم يسبّون علياً ويلعنونه ثمانين سنة؟؟؟!!!

وعلى أيّ حال فممّا أُثِرَ عن الرسول في هذا الأمر ما رواه أحمد بسنده الصحيح المعتبر عن أبي سعيد الخدري قال: اشتكى علياً الناسُ فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا خطيباً فسمعته يقول: «**أيّها الناس لا تَشْكُوا علياً؛ فوالله إنّه لأخشن في**

---

(١) التوبة: ٦١.

(٢) الأحزاب: ٥٧.

(٣) مسند أبي يعلي ٢: ١١٤، ومجمع الزوائد ٩: ١٢٩ نصّ الهيثمي على أنّه حسن.

ذات الله أو في سبيل الله» [١].

أقول: وقد أخرجه الحاكم ووصفه بأنّه صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وكذلك الذهبي في تلخيص المستدرك[٢]، والنص واضح في أنّ الناس انحرفوا عن الطريقة الحنيفية وبرنامج الدين في شكواهم علياً، وهذا هو النبي حدا بالرسول ﷺ لأن ينبّههم على العاقبة غير المحمودة، ولو لم ينحرفوا لما قال الرسول ما قال بذلك الدافع المقدّس!!.

ومن هذا القبيل ما رواه أحمد بسند صحيح عن عمرو بن شاس الأسلمي قال: وكان من أصحاب الحديبية قال: خرجت مع علي إلى اليمن فجفاني في سفري ذلك حتى وجدت في نفسي عليه، فلمّا قدمت أظهرت شكايته في المسجد حتى بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخلت المسجد ذات غدوة ورسول الله في ناس من أصحابه فلمّا رآني حدَّدَ إليّ النظر حتى إذا جلست قال: «**يا عمرو والله لقد آذيتني**». قلت: أعوذ بالله أن أؤذيك يا رسول الله!!!. قال: «**بلى من آذى علياً فقد آذاني**»[٣].

أقول: والحديث صحيح، وقد خرّجه الهيثمي وقال: رواه أحمد والطبراني باختصار والبزار أخصر منه ورجال أحمد ثقات [٤]. مضافاً إلى أنّ الحديث نص في المطلوب، فلاحظ!.

وفي هذا السياق ما أخرجه الحاكم بسنده الصحيح على شرط الشيخين عن عبد الله بن بريدة الأسلمي قال: إنّي لأمشي مع أبي إذْ مرّ بقوم ينقصون علياً رضي الله عنه يقولون فيه، فقام فقال: إنّي كنت أنال من علي وفي نفسي عليه شيء، وكنت مع خالد بن الوليد في جيش فأصابوا غنائم، فعمد عليٌّ إلى جارية من الخمس فأخذها لنفسه وكان بين علي وبين خالد شيء، فقال خالد: هذه فرصتك، وقد عرف خالد الذي في نفسي على عليّ فقال خالد: فانطلق إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذكر ذلك له، فأتيتُ النبيَّ صلى الله عليه وآله فحدثتُه وكنت رجلاً مكباباً، وكنت إذا حدثت الحديث أكببتُ ثمّ رفعت رأسي فذكرت للنبي صلى الله عليه وآله أمر الجيش

---

(١) مسند أحمد٣: ٨٦.

(٢) مستدرك الحاكم٣: ١٣٤، تلخيص المستدرك ٣: ١٣٤.

(٣) مسند أحمد ٣: ٤٨٣.

(٤) مجمع الزوائد ٩: ١٢٩.

ثـمّ ذكـرت لـه أمـر علـيٍّ، فرفعـت رأسـي وأوداج رسول الله صلى الله عليه وآله قد احمـرّت!! فقـال الـنبي صـلى الله علـيه وآله: «**من كنت وليه فإنّ علياً وليه**» وذهب النبي في نفسي عليه[1].

وعلى هذا المنوال ما خرّجه الهيثمي بقوله: عن أبي رافع قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً أميراً على اليمن، وخرج معه رجل من أسلم يقال له: عمرو بن شماس فرجع وهو يذم علياً ويشكوه، فبعث إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «**اخسأ يا عمرو هل رأيت من علي جوراً في حكمه أو إثرة في قسمة**» ؟!!! قال: اللهم لا. قال ﷺ: «**فعلام تقول الذي بلغني**»؟! قال: بعضه لا أملك[2]. قال: فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف ذلك في وجهه ثمّ قال: «**مَنْ أبغضه فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله، ومن أحبه فقد أحبني ومن أحبني فقد أحبّ الله تعالى**».

أقول: وقد علّق عليه بقوله: رواه البزار وفيه رجال وثقوا على ضعفهم[3]، مضافاً إلى أنّه واضح الدلالة في المقصود فلا تعليق!.

وفي هذا الخصوص خرّج الهيثمي قال: وعن بريدة قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثين إلى اليمن على أحدهما علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعلى الآخر خالد بن الوليد فقال: «**إذا التقيتم فعليٌّ على الناس وإن افترقتما فكل واحد منكما على جنده**» قال: فلقينا بني زيد من أهل اليمن فاقتتلنا فظهر المسلمون على المشركين، فقتلنا المقاتلة وسبينا الذرية فاصطفى عليٌّ امرأة من السبي لنفسه، قال: بريدة فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبره بذلك، فلمّا أتيتُ النبي صلى الله عليه وسلم دفعت الكتاب فقُرِىء عليه فرأيت الغضب في وجه رسوله الله صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله هذا مكان العائذ!! بعثتني مع رجل وأمرتني أنْ أطيعه ففعلت ما أرسلت به، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا تقع في علي فانّه منيّ وأنا منه وهو وليكم بعدي**» قلت (=الهيثمي):

---

(١) مستدرك الحاكم ٢: ١٣٠.

(٢) ومعنى ذلك أنّ عمرو بن شماس يبغض علياً بلا إرادة، وبلا سبب شرعي يوجب البغض، نعوذ بالله من هذا الخذلان.

(٣) مجمع الزوائد ٩: ١٢٩.

رواه الترمذي بلختصار رواه أحمد والبزار بلختصار؛ وفيه الأجلح الكندي، وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح[1].

أقول: وقد خرّجه من طريق آخر فيه: فوقعت في عليٍ حتى فرغت، ثمّ رفعت رأسي فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم غضب غضباً لم أره غضب مثله إلاّ يوم قريظة والنضير، فنظر إليّ فقال: «**يا بريدة احب عليا فانما يفعل ما أُمر به**» فقمت وما من الناس أحد أحب إليّ منه، وقد علق عليه بقوله: رواه الطبراني في الأوسط وفيه ضعفاء وثقهم ابن حبان[2].

أقول: أنا لم استقص كل طرق الأحاديث السالفة، بل اجتزأت على خصوص الأحاديث المصرحة بغضب النبي من أجل علي، وإلاّ فمضمون قول الرسول الآنف بالنظر لكل الطرق من المتواترات، وليس من شأننا البسط هاهنا، فافهم ذلك.

على أيّ حال فنحن نخلص من ذلك إلى أنّ مثل قول النبي: «**لا تقع في علي فانّه منيّ وأنا منه وهو وليكم بعدي**» في إطار الغضب النبوي الذي قد تكون نتيجته الكفر ودخول النار يوضح معالم طريقة تفكير النبوة في مواجهة آيديولوجية الخصومة مع آليات بقاء الدين، فمن مجموع ما تقدم وما شاكله من مقررات نبوية..؛ فأمير المؤمنين علي أكفأ من يجسد الآليات السماوية لغرض حماية الدين، وفيما أعتقد فالصحابة على علم بذلك، ولكنّهم لما أمعنوا في تناسي علي، وتناسي ما قررته النبوة في حقّه أمعن النبي في التشديد عليهم بإعلان النتائج الخطيرة التي تستتبع ذلك التناسي..؛ كاستتباع المعلول للعلة..

وقد تقول: إنّ نصوص النبوة في حق علي كلّها ضرورية الصدور عن معين الرسالة، والرسول لا بدّ أن يقولها لإثبات إمامته وخلافته، سواء أغضبه الصحابة ـ ببغضهم علياً ـ أم لا، وسواء نجح الشيخان في غزوة خيبر أم فشلا، وسواء...

أقول: مرّ عليك أنّ بعض أهل السنّة أثبتوا استحقاق أبي بكر للخلافة بمجرد حديث سدّ الأبواب..؛ على ما في هذا الحديث من علل ناطقة ببطلانه وعدم إمكانية صدوره، كما قد مرّ عليك أنّ حديث سدّ الأبواب شيء من مختصات أمير المؤمنين علي وثابت له عن رسول الله، فبالنظر لذلك هل نحن نشكّ في أنّه كاف وحده في

---

(١) مجمع الزوائد ٩: ١٢٧.

(٢) مجمع الزوائد٩: ١٢٩.

إثبات إمامته..؟. وهل ينبغي الشك في أنّ مثل حديث: « **أنت منّي بمنزلة هارون من موسى** » كاف وحده في إثبات الإمامة؟. وهل من شك في أنّ مثل حديث الغدير كاف وحده في إثبات الإمامة وقيادة الأمّة؟ وكذلك حديث الكساء وغير ذلك من المتواترات التي اختص الله ورسوله بها علياً وأهل بيته دون سواهم.

اللّهي أريد قوله: إنّ حديثاً نبوياً واحداً أو اثنين أو قل: ثلاثة أو أربعة يكفي أو تكفي في إثبات إمامة علي، ولكن إذا تساءلنا عمّا يدعو النبي ﷺ لأن يكثر ويصرّ على إعلان هذا العدد الضخم من مقررات السماء في حق علي مع إنّ الإكثار ليس هو من صالح الأمّة؛ لأنّ هذه المقررات في حدود ذلك العدد الضخم آيات متواترات، والتكذيب بالآيات من هذا القبيل يستوجب دخول النّار؟؟؟.

أقول: فإذا ما تساءلنا لا جواب سوى أن نقول: بلى، إنّنا نقطع أنّ حديثاً نبوياً واحداً أو حديثين أو ثلاثة أو أربعة يكفي أو تكفي لإثبات إمامة علي، ولكن الرسول لمّا رأى الصحابة لا يعبأون بالحديث الواحد والاثنين والثلاثة عناداً، أو كما يقول عمرو بن شماس: بعض بغض علي لا أملكه (=بدون سبب) احتاج ﷺ لأن يؤسس مبادىء، لا لإثبات إمامة علي ووجوب اتّباعه فحسب، بل للتأكيد على حصرها فيه، لتمييع احتمال أنّ غيره مثله في الاستحقاق، فكلّما رأى النبي انفلاتاً من الصحابة عن الجّادة في هذا الامر (بدون سبب) شدّد ﷺ عليهم بالنصوص والحجج والآيات حتّى يضمن ﷺ بقاء بيضة الدين وتحقيق الهدف السماوي المنشود المطوي في علي..

والحاصل: فما يستتبع معاندة النبي والإمعان في حطّ الصحابة لآليات بقاء الدين والازورار عنها وعن أهل البيت عليهم السلام بدون سبب، إمعان النبي في مواجهة هذه الطريقة اللامسؤولة في التفكير، ولكن مع جزاء خطير هذه المرّة، هو الكفر أو ما يضارعه على ما نصّت عليه الآية في قوله تعالى: ﴿ ...لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ... ﴾..

وقد تقول: لماذا تكون النتيجة هي الكفر أو ما هو قريب منه؟ وما هو الجواب المنهجي عن ذلك.

قلنا: قد مرّ عليك سابقاً أنّ جوهر نظرية تقسيم النصوص يقوم على أساس ما فاض عن النبي بالتواتر، كما قد مر عليك أنّ المتواتر يورث العلم (الضروري أو النظري) فعلى هذا فمعاندة النبوة فيما تواتر عنها إنكار لضروري من ضروريات

الديـن أو هـو إنكـار لمـا هو معلوم من الدين بالضرورة، والمنكر للضروريات ـ التي يتأسـس عليها الدين ـ فيما علمت كافر أو مرتد أو مستحق للعقاب الشديد بإجماع، ويشبه هذا ما حصل في الأمم السابقة؛ فإنّ ثمود كفروا ربهم لمّا عقروا النّاقة؛ وفذلكة ذلـك أنّ الـناقة ممّـا هـو معلوم بالضرورة عن الله بتوسط صالح النبي، ولا يوجد أدنى احـتمال أنّهـا عـن غـير صـالح النبي عن الله، فإنكارها بقتلها يوجب الكفر؛ وبكلمة واحدة فالرد كما أجمع أهل القبلة على كل ما هو معلوم بالضرورة يوجب ما ذكرنا....

حديث ارتد الناس إلاّ ثلاثة:

نـرى من الضروري إلفات نظر أهل السنّة وحتّى بعض الشيعة إلى هذا الحديث الـذي اتخـذ مـنه المرجفون بضاعة كاسدة للتشنيع على مذهب الشيعة الإماميّة الإثني عشـرية بـزعم أنّ الشـيعة كفّرت كلّ الأمّة بعد أن اصطفى الله النبي محمداً لجواره إلاّ ثلاثة نفر هم سلمان وأبو ذر والمقداد..

روى المفـيد رحمـه الله عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي قال: قال أبو جعفر عليه السلام: ارتد الناس إلاّ ثلاثة نفر: سلمان وأبو ذر، والمقداد، قال: فقلت: فعمار؟ فقال: قد كان جاض جيضة[1].

أقول: جاض جيضة بالمعجمة، ويقرأ أيضاً: حاص حيصة بالمهملة وكلاهما بمعنى حـاد وزاغ، والمقصـود بحسب ما يظهر من النص أنّ عمّاراً رضي الله عنه وأرضاه مال عـن الطـريقة شيئاً قليلاً، وهذا واضح، ومن ثمّ فهذا الحديث من الأحاديث الخطيرة الـتي لم يفهمهـا الكـثير فهمـاً علميـاً، بـل إنّ كثيراً منهم لم يحاولوا أن يتفهموه طبقاً لقواعـد علـوم الحديث والمصطلح المتفق عليها بين الفريقين، وأهم هذه القواعد هو بطـلان الاحـتجاج بالعـام أو بـالمطلق مـع إجمالـه في السعة والضيق هذا أولاً؛ وثانياً بطـلان الاحـتجاج بالعـام أو بـالمطلق قـبل الفحص؛ ولبيان ذلك نقول: إنّ الحديث يقول: ارتد النّاس، فها هنا أربعة احتمالات..

الاحتمال الأول: أن يكون الارتداد هو الارتداد الكلي عن الدين بالجحود مثلاً؛ ولازم ذلـك الكفـر الكـامل ودخول النّار، والتوبة لا تنفع هنا؛ لأنّه من إنكار ما هو

---

(١) الاختصاص للشيخ المفيد: ١٠. طبع قم / جماعة المدرسين.

معلوم بالضرورة عن النبي.

الاحتمال الثاني: أن يكون الارتداد هو الارتداد الجزئي عن الدين؛ وهذا من قبيل شرب الخمر وقطع الصلاة مع الاعتقاد بأنّهما من شرع الله، ولا يلزم من ذلك الكفر ودخول النّار على نحو الحتم؛ لأنّ باب التوبة مفتوح لمثل ذلك.

الاحتمال الثالث: الألف واللام في كلمة: النّاس جنسية؛ ولازم ذلك ارتداد كل النّاس.

الاحتمال الرابع: الألف واللام في كلمة النّاس عهدية؛ ولازم ذلك أنّ المرتدين بعض النّاس لا كلّهم.

فهذه احتمالات أربعة، ولقد أخبرناك أنْ ليس في قواعد الاستدلال عند الفريقين السنّة والشيعة ما يسوّغ الاحتجاج بالعام أو بالمطلق المجملين، كما لا يسوغ الاحتجاج بالعام وبالمطلق، قبل الفحص حتى لو لم يكونا مجملين؛ وذلك لاحتمال التخصيص والتقييد..، وبما أنّ هذا الحديث ورد من طرق الشيعة الإمامية الإثني عشرية يجب الفحص في طرقهم للبحث عمّا من شأنه رفع الإجمال في الحديث الآنف..

وبعد الفحص عثرنا على رواية أبطلت مفعول الاحتمال الأول من الأساس وكذلك الثالث؛ فقد روى الكشّي بسند ـ لا شكّ في أنّه صحيح ـ عن محمد بن إسماعيل، قال: حدثني الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله ارتد الناس إلاّ ثلاثة أبو ذر وسلمان والمقداد قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: فأين أبو ساسان وأبو عمارة الانصاري؟![1].

فهذا نص صحيح على أنّ الحصر في أولئك الثلاثة لا يعني أنّ غيرهم ليس مسلماً أو ليس مؤمناً أو أنّه ليس من أهل الجنّة، ومن آيات بطلان ذينك الاحتمالين هو يقين الشيعة خلفاً عن سلف بأنّ مثل حذيفة وأبي أيّوب الأنصاري، وقيس بن سعد بن عبادة، وأبي التيهان الأنصاري، وخزيمة بن ثابت الأنصاري، وعمّار بن ياسر، وجابر بن عبد الله الأنصارين وأم المؤمنين أم سلمة، وأسماء وعشرات غيرهم من الصحابة، بل حتى مثل عبد الله بن مسعود وأبي سعيد الخدري ومن على شاكلتهما على الأرجح عندي..، هم من أهل الجنّة..

---

(١) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٨.

وكذلك فمن آيات بطلان ذينك الاحتمالين وأنّ الألف واللام للعهد وليسا للجنس؛ أي لخصوص من علم بالضرورة عن النبي فجحد فعاند عن كامل الاختيار، هو أنّ سيّدي شباب أهل الجنّة لم يستثنهما الحديث، مع أنّهما مع جدّهما في أعلى علّيين لا يشك في ذلك مسلم في قلبه ذرة من التوحيد..

فتحصل أنّ المقصود بارتداد الناس هو الزيغ عن الحق والحيد عن الصراط ممّا يرتفع بالتوبة والإياب إلى الحق كما حصل لعمّار بن ياسر وخزيمة بن ثابت وأبي أيوب رضوان الله تعالى عليهم، وكما حصل لمئات من الصحابة من بعد هؤلاء ممّن مالىء الحق على الباطل وشهد حروب علي المقدّسة؛ فنحن معاشر الشيعة الإمامية نقول ذلك ونعتقد خلفاً عن سلف أنّ مئات الصحابة المخلصين كانوا مع علي في صفين ضد معاوية، وها هم أئمتنا يحتجون بنصوص كثيرة في هذا الشأن لا يسعنا سردها كلّها؛ كرواية عبد الرحمن بن أبي أبزى مثلاً..

قال ابن حجر في الإصابة: وأسند إبن السكن من طريق جعفر إبن أبي المغيرة عن عبد الله بن عبد الرحمن أبزى قال: شهدنا مع علي عليه السلام ممن بايع بيعة الرضوان، تحت الشجرة ثمان مأة نفس صفين، فقتل منا ثلاثمائة وستون[1]..

وقال ابن عبد البر في الإستيعاب قال عبد الرحمن بن أبزى: شهدنا مع علي صفين في ثمان مأة ممن بايع بيعة الرضوان...[2].

والحاصل: فالارتداد ليس هو الارتداد الكامل، الذي يوجب الخروج عن الدّين، فمراتب الإيمان كثيرة، أعلاها في الرتبة، فيما بعد العصمة، ما حاز عليه أولئك الثلاثة، في حين أنّ هذا لا ينفي إيمان مثل عمّار وخزيمة وأبي ساسان في الرتب الباقية (وأيّ رتب عظيمة لأمثال هؤلاء هي والله؟؟) والكلام هو الكلام في الباقين على التفاوت، ولقد تقدّم عليك في نظرية تقسيم النصوص أنّ هناك مرحلتين في الدين هما الإيمان والإسلام، ونفي إيمان المرء لا يعني نفي إسلامه بحال من الأحوال، ولذلك يحكم الشيعة الإماميّة لكلّ من قاتل أمير المؤمنين عليّاً في الجمل أو صفّين بالإسلام، لكن ينفي عنه الإيمان!!.

هذا، لكن نشير إلى أنّ بعضاً من الصحابة ومن غير الصحابة جحدوا ما أصرّ

---

(١) الإصابة٤: ١٤٩.

(٢) الإستيعاب ٢: ٤١٣.

النبي على أن يصل إلينا بالتواتر ممّا يعلن عن موقعية أمير المؤمنين علي وأهل البيت السماوية بما لا يمكن تبريره بشيء معقول، بل قد قتلوهم قتلاً بكت له حتى العجماوات، وهتكوا ستر الله حتى اهتز عرش الله، والفعل أصدق أنباء من القول في هذه الموارد، وعلى ضوء ما مرّ فجحود حق أهل البيت ومحاولة استئصالهم بهذه الصيغ البشعة، إنكار لما هو معلوم عن النبي بالضرورة، وفعل ذلك ـ فيما علمت ـ كفر أو ما يضارع الكفر، والشيعة على هذا الأساس لا ترى أنّ مثل معاوية وعمرو بن العاص ويزيد والحجاج ومن كان على منوالهم أو من كانوا على منواله يفلحون في شيء.

على أيّ حال فممّا يدلّ على أصل الموضوع ـ وما أكثر النصوص ـ ما أخرجه الترمذي بقوله: حدثنا محمد بن فضيل عن الأجلح عن أبي الزبير عن جابر قال: دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً يوم الطائف فانتجاه، فقال الناس: لقد طال نجواه مع ابن عمه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ما انتجيته ولكن الله انتجاه**» هذا حديث حسن...، ومعنى قوله: «**ولكن الله انتجاه**» يقول: إنّ الله أمرني أن أنتجي معه[1].

أقول: وهو نص في المطلوب، وأنّ الصحابة لّما أثاروا الشكوك باختصاص الرسول علياً بالانتجاء، أعلمهم ﷺ بأنّ أمرٌ ربّاني وحكم سماوي.

المورد الثاني:

أخبرتنا الروايات المتواترة الأخرى في حق البضعة المحمدية ما أخرجه البخاري عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني**»[2].

هذا ما رواه ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة عن رسول الله ﷺ، ولكن قد أخرج البخاري زيادة في هذا النص خلافاً لعادته؛ لأنّ عادته فيما لاح لك بتر الحديث، وأحسبك عزيزي القارىء بعد فصول هذه الدراسة جدُّ خبير في أي شأن هي الزيادة؟!!

لقد أتى بها البخاري للحط من قيمة أمير المؤمنين علي؛ فلقد روى بسنده عن الزهري قال: حدثني علي بن حسين أنّ المسور بن مخرمة قال: إنّ علياً خطب بنت أبي

---

(١) سنن الترمذي ٥: ٣٠٣.

(٢) صحيح البخاري ٤: ٢١٠.

جهل فسمعت بذلك فاطمة فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يزعم قومك أنّك لا تغضب لبناتك، وهذا عليّ ناكح بنت أبي جهل!! فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعته حين تشهد يقول: «**أمّا بعد فإنّي أنكحت أبا العاص بن الربيع** [1] **فحدثني وصدقني وأنّ فاطمة بضعة مني وإنّي أكره أن يسوؤها، والله لا تجتمع بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبنت عدو الله عند رجل واحد**» فترك علي الخطبة [2].

أقول: أمّا قوله ﷺ: « **فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني**» فلم يتردد في صدوره أحد من أهل القبلة، والجميع جازم به عن النبي، أمّا الزيادة فكذب على رسول الله؛ وآية الكذب ما سرده البخاري نفسه في النص السابق عن المسور أنّه قال: فسمعته (=النبي) حين تشهد...، وهذا كذب لأنّ مسلماً في صحيحه أخرج الحديث بنفس سند البخاري وبلفظ أنّ المسور قال: فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب الناس في ذلك على منبره هذا وأنا يومئذ محتلم[3]، وهكذا ورد في فضائل أحمد [4]، ومستدرك الحاكم [5]، وخصائص النسائي[6] وغيرها من مصادر..، هذا على حين أجمع المفسّرون والمؤرخون وأهل السيرة أنّ المسور لم يكن محتلماً في ذلك التاريخ، وحسبك أنّ ابن حجر قال: وهو مشكل المأخذ؛ لأنّ المؤرخين لم يختلفوا أن مولد المسور كان بعد الهجرة، وقصة خطبة علي كانت بعد مولد المسور بنحو من ست سنين أو سبع سنين، فكيف يسمّى محتلما؟![7]. فبهت الذي افترى!.

وممّا هو نص في كذب زيادة البخاري أنّ أهل السنّة رووا أنّ علياً كان يباشر النساء غير فاطمة من دون أن يغضب الرسول أو فاطمة، بل على العكس نجد

---

(١) زوج زينب بنت النبي ﷺ.

(٢) صحيح البخاري ٤: ٢١٢.

(٣) صحيح مسلم٧: ١٤١.

(٤) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ٧٨.

(٥) مستدرك الحاكم ٣: ٥٢٣.

(٦) خصائص النسائي: ١٢٢.

(٧) تهذيب التهذيب لابن حجر١٠: ١٣٨.

الرسول يمتدحه ويدافع عنه؛ ومن ذلك ما أخرجه الإمام أحمد[١] وابن عساكر[٢] والمزي وغيرهم ـ واللفظ للمزي ـ عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً إلى خالد بن الوليد إلى اليمن ليقسم الخمس وقال روح مرة: ليقبض الخمس، قال: فأصبح علي، ورأسه يقطر[٣]، قال: فقال خالد لبريدة: ألا ترى إلى ما يصنع هذا؟ قال: فلما رجعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته بما صنع علي، قال: وكنت أبغض علياً، قال: فقال: «**يا بريدة أتبغض علياً**»؟ قال: قلت: نعم، قال: «**فلا تبغضه**»، قال روح مرة: «**وأحبه فإن له في الخمس أكثر من ذلك**» [٤].

وما يثير الدهشة أنّ هذا المضمون رواه البخاري بنفسه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم علياً إلى خالد ليقبض الخمس وكنت أبغض علياً وقد اغتسل فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا؟! فلمّا قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ذكرت ذلك له فقال: «**يا بريدة أتبغض علياً**» قلت: نعم، قال: «**لا تبغضه فإنّ له في الخمس أكثر من ذلك**»[٥]. وفي خصائص النسائي بالسند المذكور: وفي السبي وصيفة من أفضل السبي، فلمّا خمّسه صارت في الخمس، ثم خمّس فصارت في أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، ثم خمّس فصارت في آل علي؛ فأتانا ورأسه يقطر فقلنا: ما هذا؟ فقال: ألم ترو إلى الوصيفة فإنّها صارت في الخمس..

فقال ﷺ: «**يا بريدة أتبغض عليا**»؟ قلت: نعم، فقال: «**لا تبغضه، وإنْ كنت تحبه فازدد له حباً؛ فوالذي نفسي بيده لنصيب آل علي في الخمس أفضل من وصيفة**» فما كان أحد من النّاس بعد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلي

---

(١) مسند أحمد ٥: ٣٥٩.

(٢) تاريخ مدينة دمشق٢٤: ١٩٤.

(٣) تقدم عليك أنّ ذلك بسبب ما ذكره بريدة في النصوص السابقة بقوله: فعمد عليٌّ إلى جارية من الخمس فأخذها لنفسه، على ما أخرجه الحاكم والهيثمي بأسانيدها الصحيحة.

(٤) تهذيب الكمال ٢٠: ٤٦٠.

(٥) صحيح البخاري ٥: ١١٠، وإنّما لم نكتف برواية البخاري أعلاه لما فيها من إيهام لا يرتفع من دون رواية المزي التي سبقتها.

من علي رضي الله عنه[١].

أقول: فلماذا لم يغضب النبي أو فاطمة؟؟؟؟.

ثـمّ نشير إلى أنّ إصطفاء علي الجارية من الخمس ودعوى مباشرته إيّاها إلزام لمن يشتهي الطعن في علي بنصوصه هو، فلا تغفل!.

ولـو طويـنا صـفحاً عن هذه الكذبة، لنا أن نتحدث عن دوافع النبوة لأن تعلن عـن حقـيقة أنّ: «**فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني**» فليس أمامنا من خيارات تاريخـية سـوى أن نقـول: إنّ مـن أمعـن في إغضاب هذه البضعة المقدّسة هم خصوم علـي؛ فلقـد أخـرج الـبخاري قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن سـعد عـن صـالح عـن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير أنّ عائشة أم المؤمنين رضـي الله عـنها أخـبرته أنّ فاطمة عليها السلام ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سألت أبا بكر الصديق بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقسم لها ميراثها مـا تـرك رسـول الله صلى الله عليه وسلم ممّا أفاء الله عليه فقال لها أبو بكر: إنّ رسول الله صـلى الله عـليه وسـلم قـال: « **لا نـورث ما تركنا صدقة**» فغضبت فاطمة بنت رسـول الله صـلى الله عـليه وسـلم فهجـرت أبـا بكر فلم تزل مهاجرته حتى توفيت وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر[٢].

وفي موضـع آخر من الصحيح وبنحو السند السابق: ... فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت (=غضبت) فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته، فلم تكـلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ستةِ أشهر فلمّا توفيت دفـنها زوجها علي ليلاً ـ ولم يؤذن بها أبا بكر ـ وصلّى عليها، وكان لعلي من الناس وجـهٌ حـياة فاطمة، فلمّا توفيت استنكر عليٌّ وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر[٣].

وحـتى لا ينسى القارىء الكريم فإنّ ما يهمّنا من هذا الموضوع هو إثبات أنّ مثل قول النبي: « **فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني**» أضحى معياراً سماوياً للخوض في سـبل الله؛ وآيـة ذلـك أنّ هـذا الـنص ومـا يجري مجراه هو الذي لوى أعناق أتباع

---

(١) خصائص النسائي: ١٠٢.

(٢) صحيح البخاري ٤: ٤٢.

(٣) صحيح البخاري ٥: ٨٢.

البضعة المقدّسة عبر أربعة عشر قرناً من الزمان لأن لا يتولّوا من أبغضها؛ إذ المسلم وهو حيال مثل هذه النصوص وكأنّه بين لحيي الأسد؛ فإمّا أن يتولّ خصوم فاطمة ليضرب بالحديث المتواتر الآنف عرض الجدار ليردّ على رسول الله ﷺ ما هو معلوم عنه بالضرورة ويكذّبه، وإمّا لا، ولا خيار.

من هذا المنطلق يندرج النص الآنف في القسم الثاني من قسمي نظرية التقسيم؛ فكون غضب فاطمة معياراً كاملاً للسبيل الصحيح، يعني أنّه عنصرٌ من عناصر مشروع النبوة في الإبقاء على الدين، ولولا ذلك لاختلط الصح بالخطأ، ولما وقفنا على منابعهما، ولتاهت السبل إلى الله والرسول ﷺ..

وهناك من يقول: إنّ غضب فاطمة من أبي بكر وهجرانها له لا يعدو غضب إمرأة على حادثة بسيطة، الأمر الذي لا يخدش بمقاميهما، وقول الرسول في حق فاطمة: « **فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني**» لا يعدو هو الآخر الفضيلة المجردة لشخصها، تنتهي بموتها سلام الله عليها!.

ولكن الواقع يقول: إنّ هذا النص آية من آيات النبوة، ومعجز تاريخي من معاجز الرسالة، وإذا كان الغضب ممّا لا يعبأ به التاريخ ولا يلتفت إليه الإنسان، فلماذا نجد أنّ غضب فاطمة بعد أن كان يدور مدار شخصها المقدس وهي حيّة، أضحى بعد مماتها شعاراً لملايين من أتباعها لمجرد قوله النبي: « **فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني**» ناهيك عمّا يجري هذا المجرى من بقية النصوص، أو ليس هذا من معجزات النبي أم ماذا؟.

وهل هناك من غضب في طول التاريخ من لدن آدم وحتى هذه الساعة وجد له من الأتباع ما وجد لغضب فاطمة؟.

على أنّ افتراض أنّ شيعتها ومن يتولاها على ضلالة اتّهامٌ صريح للرسول فيما أعلن؛ فإنّ عموم من تولاها لم يغضبوا لغضبها إلاّ لأنّ الرسول قال: «**فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني**» فهل الرسول ـ بنظر القائل ـ هو من أوقعهم في هذه الضلالة؟؟؟؟.

وقد يقال: إنّ أتباع الشيخين كأبي بكر وعمر بالملايين أيضاً، بل هم أكثر، والكلام هو الكلام؟!!.

قلنا: هذا ـ لعمر الرحمن ـ بمنتهى السذاجة والتهلهل؛ فإنّ اتّبَاعَ فاطمة أمرٌ

سماوي وحكم نبوي دلت عليه نصوص متواترة متظافرة، أجمع أهل القبلة على صحة كثير منها، أحدها النص المتواتر أعلاه، على حين أنّ اتِّبَاعَ خصومها يفتقرُ إلى مثل هاتيك النصوص، ونحن نطالب الآخرين ببعضها بل بواحد منها متواتر أجمع عليه أهل القبلة، ولا سبيل ـ فيما نعلم ـ لإيجاده!!!.

وأنبّه إلى أنّ ما ذكرناه لا يعدو الاستدلال المنهجي بما رواه البخاري وغيره عن رسول الله ﷺ ولا يقصد منه الطعن بالخليفة أبي بكر طعناً طائفياً جاهلاً؛ فأبو بكر غير معصوم باتفاق الجميع هذا أولاً، وثانياً فالنص يقول إنّ غضب فاطمة تعبير حيّ لغضب الرسول، وشكل مقدّس من أشكاله، يضاف إلى ذلك أنّ غضب الرسول تعبير حيّ لغضب الله، وشكلٌ مقدّس من أشكاله فيما هو معلوم للجميع بالضرورة، ومع هذا فهل يجب على المسلم أيّ مسلم أن يغضب لغضب الله ورسوله أم لا؟؟؟!!!.

تجيب معاشر الشيعة الإمامية الاثني عشرية: بنعم، وأنّه من دين الله، والحجة ـ المتواترة المعلومة بالضرورة ـ في ذلك ما رواه البخاري آنفاً، ولقد حذر الله تعالى من الاتباع الأعمى في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ﴾[1] وكذلك في قوله: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾[2].

المورد الثالث:

روى أبو داود وغيره عن ربعي بن حراش، عن علي بن أبي طالب قال: خرج عبدان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يوم الحديبية قبل الصلح، فكتب إليه مواليهم فقالوا: يا محمد والله ما خرجوا إليك رغبة في دينك، وإنّما خرجوا هرباً من الرق، فقال ناس: صدقوا يا رسول الله رُدَّهم إليهم، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: «**ما أراكم تنتهون يا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب**

---

(١) المائدة: ١٠٤.

(٢) الأعراف: ٢٨.

رقابكم على هذا» وأبى أنْ يردهم، وقال: «**هم عتقاء الله عزوجل**»[١].

هذا الحديث كغيره من الأحاديث التي تنطوي على مشروع ستر فضائح بعض رموز الصحابة؛ إذ مثل هذه القضية لا تغفل بالذكر عمّن أشار على رسول الله بما أغضبه بما لا يوافق مراد النبوة، ولا بأس بتذكير القارىء على أهمية منهجنا في قرائة نصوص التاريخ والحديث؛ إذ على ضوء المنهج الكلاسيكي لا نستطيع البت بإسم الناس الذين أغضبوا الرسول بقولهم: صدقوا يارسول الله، إلاّ بضرب من الظن لا يغني من الحق شيئاً، أمّا على ضوء ما توصلنا إليه في بحوثنا السابقة حول ملابسات قوله تعالى: ﴿**وشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ**﴾ فلا ترديد عندنا في أنّهما الشيخان أبو بكر وعمر؛ إذ قد عرفتَ أنّ النَبي كان مَأموراً بمشاورة الصحابة وبالذات الشيخين أبي بكر وعمر على ما جزم به ابن عبّاس، فتذكر!!!.

على أنّنا قد لا نحتاج إلى عبء الخوض في غمار ذلك المنهج بعد قول الحاكم: أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي الشيباني، حدثنا ابن أبي غرزة، حدثنا محمد بن سعيد الأصبهاني، حدثنا شريك، عن ربعي بن حراش، عن علي رضي الله عنه قال لمّا افتتح رسول الله صلى الله عليه وآله مكة أتاه ناس من قريش، فقالوا: يا محمد إنّا حلفاؤك وقومك، وإنّه لحق بك أرقاؤنا (=عبيدنا) ليس لهم رغبة في الإسلام، وإنّما فرّوا من العمل، فارددهم علينا، فشاور أبا بكر في أمرهم فقال: صدقوا يا رسول الله، فقال لعمر: «**ما ترى**» فقال مثل قول أبي بكر. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: « **يا معشر قريش ليبعثن الله عليكم رجلاً منكم امتحن الله قلبه للإيمان فيضرب رقابكم على الدين**». فقال أبو بكر: أنا هو يارسول الله؟ قال: «**لا**» قال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: «**لا، ولكنه خاصف النعل في المسجد**» وقد كان ﷺ ألقى نعله إلى علي يخصفها، ثمّ قال علي: أما إنّي سمعته يقول: «**لا تكذبوا عليّ فإنّه من يكذب عليّ يلج النار**». وقد علق عليه بقوله: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه[٢]، وكذلك الذهبي في تلخيصه، بل قد أكّد الذهبي سماع محمد بن سعيد الأصبهاني لشريك بقوله: الأصبهاني سمعه من شريك[٣]، وقد أخرجه الترمذي في

---

(١) سنن أبي داود ١: ٦١١.

(٢) مستدرك الحاكم ٢: ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٣) تلخيص المستدرك ١: ١٣٨.

سننه وذكر أنّه: حديث حسن صحيح[١].

ثـمّ إنّ الـنص واضح في المطلوب؛ إذ قد أخبرناك أنّ كثيراً من البينات السماوية لا تفيض عن الساحة النبوية إلاّ بعد خيبة الأمل بالصحابة؛ على أنّ غضب النبي آية مـن آيـات الله في خيـبة الأمـل تلـك، مضـافاً إلى أنّ قول الرسول: «**يا معشر قريش ليبعثن الله عليكم رجلاً منكم امتحن الله قلبه للإيمان فيضرب رقابكم على الدين**» ضـرورة سماويـة أفـرزها تلكّؤ الصحابة في عملية الانسجام المرضي مع الدين، وفيما عـدا ذلـك لـن يكتب للدين البقاء إلاّ بعد ضرب رقاب قريش عليه، وهذا هو الذي نهـض بكاهله أمير المؤمنين علي من بعد الرسول ﷺ، ونحن على ضوء هذا التقرير كـنّا قـد جزمنا بأنّ مثل هذه النصوص تنطوي على مشروع الإبقاء على كلمة الله العلـيى، ومن ثمّ فالنص واضح في أنّ الشيخين أبا بكر وعمر حتى ساعة صدور الـنص لم يمتحن الله قلبيهما للإيمان قياساً بأمير المؤمنين؛ وقول الرسول لكليهما: «لا» نص جليّ في ذلك.

المورد الرابع:

في هـذا المـورد نريد أن نتحدث عن معيار واحد من معايير الإيمان الصحيح التي هـي بالعشرات بل أكثر، وهؤلاء الذين يجرجرون[٢] بضلالة أتباع أهل البيت جرجرة البعير عليهم أن يعوا المسألة من خلال ما اتفق عليه أهل القبلة قاطبة؛ بحذف الزوائد التي لا مستند لها إلاّ الأهواء؛ فمن ذلك أحاديث نبوية أكثرنا من سردها عليك سابقاً، وسـنعاود سـردها هنا في إطار علميّ آخر؛ أي بين استفزاز قريش المغضب للنبي وبين منهج الرسول في إبقاء الدين (= نظرية التقسيم)..

فلقـد سـردنا لـك سابقاً مضمون ما أخرجه الترمذي أنّ العباس بن عبد المطلب دخـل عـلى رسـول الله صلّى الله عليه وسلم مغضباً وأنا عنده فقال: «**ما أغضبك**»؟ قـال: يـا رسـول الله! ما لنا ولقريش إذا تلاقوا بينهم تلاقوا بوجوه مبشرة، وإذا لقونا لقونـا بغـير ذلـك، قال: فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحمر وجهه ثمّ

---

(١) سنن الترمذي ٥: ٢٩٧.

(٢) الجرجـرة: الصـوت الذي يحدثه البعير حين دخول الماء في جوفه، ويستعار لمن يتكلم بصوت ذي ضجيج.

قال: «**والذي نفسي بيده لا يدخل قلب رجلٍ الإيمان حتى يحبكم لله ولرسوله...**» هذا حديث حسن صحيح[١].

وكذلك قوله ﷺ: «**لا يدخل الإيمان قلب امرىء حتى يحبكم لله ولقرابتي**»[٢].

وقال ابن عباس أيضاً: قال أبي: يا رسول الله ﷺ قد تركت فينا ضغائن منذ صنعت الذي صنعت فقال ﷺ: «**لا يبلغون الإيمان حتى يحبوكم لله ولقرابتي**»[٣].

وقوله ﷺ: «**لو أنّ رجلاً صفن بين الركن والمقام فصلّى وصام ثمّ لقى الله وهو مبغض لأهل بيت محمد ﷺ دخل النار**»[٤].

وأخرج الحاكم عن عاصم بن ضمرة عن علي رضى الله عنه قال أخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله: «**أنّ أول من يدخل الجنة أنا وفاطمة والحسن والحسين**». قلت: يا رسول الله فمحبونا؟. قال: «**من ورائكم**»[٥]. وقد علق عليه بقوله: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ومن أظرف ما سمعته أذناي وقرأته عيناي أنّ الذهبي لمّا لم يجد ما يطعن به على سند هذا الحديث قال: والحديث منكر يشهد القلب بوضعه[٦]، فأمعن النظر رحمك الله في خبط القوم؛ والنابه اللبيب لا يفسر صنيع الذهبي هذا بغير السقوط بين براثن آيديولوجية مدرسة أهل المدينة القائمة على ترك السنّة من بغض علي أو أتباع علي أو أهل العراق، أو الشيعة؛ ما شئت فعبّر؛ ثمّ ماذا ينكر الإمام الذهبي من هذا الحديث وهو يصب في مصبّ قوله تعالى: ﴿لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾؟!!!.

فهل يشكّ الذهبي في أنّ مودة ذي القربى تورث هي الجنّة؟

---

(١) سنن الترمذي ٥: ٣١٧.

(٢) مسند أحمد ١: ٢٠٨، ينابيع المودة ٢: ١١٠، كنز العمال ١٢: ٩٧، تفسير ابن كثير ٤: ١٢٢، الدر المنثور ٦: ٧، تاريخ مدينة دمشق ٢٦: ٣٠٢.

(٣) ينابيع المودة ٢: ١١٢، المعجم الكبير للطبراني ١١: ٣٤٣، تاريخ مدينة دمشق ٢٦: ٣٣٧. وقد نصّ المناوي في فيض القدير ١: ٢٥٢ على أنّ إسناده صحيح.

(٤) مستدرك الحاكم ٣: ١٤٩، تلخيص المستدرك ٣: ١٤٩، وقد عرفت أنّه صحيح على شرط مسلم.

(٥) مستدرك الحاكم ٣: ١٥١.

(٦) تلخيص المستدرك ٣: ١٥١.

على أنّ منابع معرفة دين الله هي القرآن والسنّة المتواترة وقرناء الكتاب وما يجري في هذا المجرى فقط، لا قلب الذهبي، ولا جلده ولا شعره، ولا تراثه الزهروي العمر عبد العزيزي الأموي التيموي[1]!.

والنصوص في ذلك كثيرة ذكرنا بعضها في المبحث الأول من الفصل الثاني فراجع. وهي واضحة في مطلوبنا، ولكن قد تقول: إنّ منهج العمل في هذه الدراسة فيما يخص نظرية التقسيم هو النصوص المتواترة أو التي تكاد، والنصوص الآنفة ليست كذلك؟.

قلنا: لو سلّمنا أنّ النصوص الآنفة ليست متواترة، فإنّنا لم نسرد كل النصوص في هذا الشأن، وحسبنا منها قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ وقد عرفت سابقاً أنّ أهل البيت فاطمة وعلي والحسن والحسين أكمل مصاديقها، وأنّهم بالنظر لمقررات النبوة المتواترة هم المقصودون بالدرجة الأساس، على أنّنا قد ذكرنا لك أنّ نظرية التقسيم تحتج بالصحيح والمعتبر من أقوال النبي، من غير المتواتر إذا كان له أساس يستطيل عليه من المتواترات أو ممّا هو معلوم من الشرع بالضرورة، وما نحن فيه من هذا القبيل، وحسبك الآية الآنفة وما شاكلها، ناهيك عن حديث الثقلين وغيره.

ثمّ إنّ مجموع هذه النصوص ينطوي على منهج سماوي تهدف منه الرسالة الوقوف بوجه مشروع الغض من بني هاشم بعامّة وأهل البيت بخاصّة، فذلك المشروع الأسود يصور ما عدا النبي ﷺ من عموم بني هاشم زبالة أو كبا كما أخبر النص، ونتيجة ذلك هو أنّ علياً وفاطمة والحسن والحسين طبقاً لمقررات تلك الآيديولوجية زبالة[2]، هذا في حين أنّ النبي لم ينفك عن إعلان: « **كتاب الله وعترتي آل بيتي لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**» ولمّا كان ما أعلن ﷺ من ضروريات

---

(١) الإمام الذهبي ممّن عاصر ابن تيمية وهو قرين له، وهو وإن خالفه في كثير من الأشياء ووقف في وجهه إلاّ أنّه تأثر بأفكاره أيضاً، وليس من شأننا تفصيل ذلك.

(٢) والله الذي لا إله إلاّ هو ما طاوعتني يدي بسهولة على كتابة مثل هذ الكفريات لولا مسؤوليّة عرض الحقيقة المرّة التي لم يقف على معالمها الكاملة أكثر المسلمين حتى هذه الساعة، هدانا الله ـ جميعاً لحب محمد وآل محمد، ولعن الله من يصرّ على بغضهم لعناً وبيلا يستحقّه.

الدين؛ لأنّه متواتر وليس فيه احتمال الخلاف باتفاق، دخل مبغضهم النار، لأنّه منكر لهذا الضروري؛ وقد أجمع أهل القبلة على أنّ منكر الضروري من أهل النّار على ما عرفت سابقاً.

المورد الخامس:

مرّ عليك سابقاً ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن جابر عن الشعبي عن عبد الله بن ثابت قال: جاء عمر بن الخطاب على النبي فقال: يا رسول الله، إني مررت بأخ لي من بني قريضة وكتب لي جوامع من التوراة، أفلا أعرضها عليك؟ فتغير وجه رسول الله. فقال عبد الله بن ثابت الأنصاري: مسخ الله عقلك يا عمر ألا ترى ما بوجه رسول الله؟. فقال عمر: رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً. فقال: «**والذي نفس محمد بيده لو أصبح فيكم موسى ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم، أنتم حظي من الأمم وأنا حظكم من النبيين**»[1].

والنص واضح في المطلوب، فلا تعليق.

المورد السادس:

روى الإمام أحمد عن خالد بن الوليد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من يعاد عمّاراً يعاده الله ومن يسب عمارا يسبه الله**»[2]. ومن طريق آخر أخرج عن علقمة، عن خالد بن الوليد قال: كان بيني وبين عمار كلام فأغلظت له في القول، فانطلق عمار يشكو خالداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء خالد وعمار يشكوان فجعل يغلظ له ولا يزيده إلاّ غلظة والنبي صلى الله عليه وسلم ساكت، فبكى عمّار فقال: يا رسول الله ألا تراه؟.

قال: فرفع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه وقال: «**من عادى عمارا عاداه الله**

---

(١) مصنف عبد الرزاق ٦: ١١٣، ولهذا الحديث طرق كثيرة خرّجناها جميعاً سابقاً.

(٢) فضائل الصحابة لأحمد: ٤٩، وانظر مسند أحمد ٤: ٨٩، مستدرك الحاكم ٣: ٣٩١، وقد نص على أنه صحيح على شرط الشيخين، مجمع الزوائد ٩: ٢٩٣، وقد نص على أن رجاله رجال الصحيح، مصنف ابن أبي شيبة ٧: ٥٢٣، سنن النسائي الكبرى ٥: ٧٣، شرح نهج البلاغة ٣: ٥٢، كنز العمال ١١: ٧٢٣، تاريخ مدينة دمشق ٤٣: ٣٩٨، أسد الغابة ٤: ٤٥، سير أعلام النبلاء ١: ٤١٥، الإصابة ٤: ٤٧٤.

ومن أبغض عمارا أبغضه الله»[١].

قد عرفت أنّ منهج النبي في الإبقاء على الدين وإن كان يدور مع من يدور معهم القرآن حتى ساعة الحوض من آل بيته المطهّرين من الرجس، إلاّ أنّ نظرة النبي موضوعية في بناء نظرية لهذا الغرض، ولقد أضفى ﷺ سمة الواقعية على هذه النظرية في كثير من الجوانب، حيث أخرجها عن سمة الأفلاطونية والطوباوية بمنتهى الجدارة، ومن المعلوم أنّ تحقيق مثل هذا الهدف الذي لم ينهض بأعبائه الأنبياء والمرسلون قبل الإسلام لا يتم من دون شروط تطبيقه الموضوعية فضلاً عن الذاتية، وأهم الشروط الموضوعية وجود الأعوان السماويين، وعمّار من هؤلاء الأعوان السماويين الذين ادّخرتهم النبوة لساعة الصفر حينما تشتعل نار الفتنة ويعلن أعداء أهل البيت الخصومة مع الحق، وهذا هو هدف النبي من تقريض عمّار بعد أن تطاول خالد وتجاسر..

وقبل توضيح هذه النقطة فالنص أعلن أنّ خالد بن الوليد أثار حفيظة النبوة وأغضبها، ولذلك أخبر النبي ﷺ أنّ البروز لمثل عمّار بالعداوة بروز لله ولرسوله بها، وأنّ مثل عمّار لا يقاس به أحد من مثل خالد وأضرابه، ولكن لماذا كلّ ذلك؟ كان المفروض أن يجيبنا نفس الخبر الآنف عن هذه المسألة، ولكن الخبر غضّ بصره لأسباب كثيراً ما أخبرناك بها، وهي حفظ ماء الوجوه التي لم تعقد هدنة مرضية مع أهل الدين، ولذلك نحن نجد كثيراً من النصوص مبتورة..

مهما يكن الأمر فأحمد بن حنبل بملاحظة اعتداله النسبي في هذا الأمر لم يتناس تتمّة الخبر؛ فقد أخرج عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأشتر قال: كان خالد بن الوليد يضرب الناس على الصلاة بعد العصر، قال: فقال: خالد بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فأصبنا أهل بيت قد كانوا وَحَّدُوا فقال عمار: هؤلاء قد احتجزوا منّا بتوحيدهم، فلم ألتفت إلى قول عمار، فقال عمار: أما لأخبرنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلمّا قدمنا عليه شكاني إليه فلما رأى أنّ النبي صلى الله عليه وسلم لا ينتصر مني أدبر وعيناه تدمعان فرده النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال: « **يا خالد لا تسب عماراً فإنّه من سب عماراً يسبه الله ومن ينتقص عماراً ينتقصه الله ومن سفه عماراً يسفهه الله**» قال خالد فما من ذنوبي شيء أخوف عندي من تسفيهي عماراً[٢].

---

(١) فضائل الصحابة لأحمد: ٤٩.

(٢) فضائل الصحابة لأحمد: ٥٠.

علاوة على أنّ هذا الخبر ـ مع هذه الزيادة ـ اتفق المحدثون بحسب الصناعة على صحته على شرط الشيخين منهم الإمام الذهبي والحاكم والهيثمي[١] وغيرهم بل جميعهم، والنص واضح في أنّ عند خالد نزعة الفتك بأهل التوحيد، وعمّار وقف بوجهه بسبب هذا الأمر الجلل، على أنّ الرسول ﷺ إنّما وبّخ خالداً لأجل أنّ عمّاراً بات بعد موقفه ذاك معياراً لما ينبغي أن يلصق بالدين ولما لا يلصق به؛ ففتك خالد بأهل التوحيد ليس من دين الله ولا من شريعة الرسول ﷺ، وهذا هو الذي يوضح أنّ مثل هذا النص ليس دفاعاً شخصياً لعمار، وليس هو من باب الفضائل المجردة عن الأهداف كما يفترض المتفيقهون؛ إنّما هو نص من تلكم النصوص التي فاه بها النبي لغرض مشروع بقاء الدين؛ فمثل هذا النص حجر عثرة أمام فرضية أبي بكر أنّ خالداً هو سيف الله المسلول ليدرأ عنه فتكه بمالك بن نويرة وعموم قومه ونزوه على امرأته غصباً وظلماً وعدواناً واستهتاراً بالدين..، وهو حجر عثرة أمام مواقف الخليفة عثمان بن عفّان الذي لم ينقطع عن سبّ عمّار ومعاداته وبغضه حتى أنّه ركله في بيضتيه فأصابه الفتق فحمل إلى بيت أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها فأشرفت على العناية به وهو شيخ عجوز في التسعين من عمره أو أقل بقليل..، وهو حجر عثرة أمام مشروع النفعيين من الأمويين وعموم القرشيين وقاطبة المؤلفة قلوبهم في البروز لأمير المؤمنين علي بالعداوة، فعمّار حتى في نظر خصومه هو معيار الحق والباطل في كل ملابسات الفتنة، وها هي عائشة وهي من خصومه تخبرنا وتقول سمعت رسول الله يقول: «**ما خُيِّرَ عمار بين أمرين إلا اختار أرشدهما**»[٢].

ولقد أخرج الحاكم عن حبة العرني قال: دخلنا مع أبي مسعود الأنصاري على حذيفة بن اليمان أسأله عن الفتن فقال: دوروا مع كتاب الله حيث ما دار، وانظروا الفئة التي فيها ابن سمية فاتبعوها فإنّه يدور مع كتاب الله حيث ما دار. قال: فقلنا له: ومن ابن سمية؟ قال: عمار؛ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول له: «**لن تموت حتى تقتلك الفئة الباغية، تشرب شربة ضياح تكن آخر رزقك من الدنيا**» هذا حديث صحيح عال ولم يخرجاه[٣] ووافقه الذهبي وغيره.

---

(١) تلخيص المستدرك ٣: ٣٨٩، مستدرك الحاكم ٣: ٣٨٩، مجمع الزوائد ٩: ٢٩٣.

(٢) فضائل أحمد: ٥١، سنن الترمذي ٥: ٣٣٢ وقد حسّنه، مستدرك الحاكم ٣: ٣٨٨ وقد رواه بطريقين أحدهما على شرط الشيخين والأخر على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

(٣) مستدرك الحاكم ٣: ٣٩١.

أقول: حسبنا ما قدمنا من الموارد التي لم يكن قصدنا منها السرد بما هو سرد، فإنّنا في الواقع كنّا نهدف إلى تنبيه المهتمين بعلوم الحديث النبوي إلى ضرورة قرائة سنّة النبي مرة ثانية على ضوء منهج البحث الذي تعاطته هذه الدراسة، وإلاّ فالموارد أكثر من أن تحصى بسهولة..؛ ليتبين للجميع أنّ جوانب النص العقائدية والعلمية على ضوء نظرية التقسيم كثيرة للغاية، ولا ينبغي أن نجمد على جانب واحد من جوانب النص كما فعلت الكتابات والبحوث السابقة في هذا المجال..

وخلاصة الفصل..

هو أن نصوص النبوة محكومة بطريقة تفكير سماوية، هي ترجمان عظمة الرسول محمد ﷺ في الدين والتاريخ؛ فالرسول ﷺ ليس ببغاء يجتر الكلام لينقله للآخرين، وليست وظيفته التبليغ عن الله تعالى كآلة التسجيل الصوتي من دون برنامج يغطي مقاطع الزمن..، فتارة يسكت النبي ﷺ وعنده الكثير ليتكلّم به؛ خوفاً على الأمّة التي تتلاحى وتجادل وتعاند، ورحمة بها، وتارة أخرى يتكلم ﷺ لأنّ الدين لا يشاد إلاّ بما يتكلم، سواء أعجب الأمّة الكلام أم لم يعجبها، وثالثة لا يرى الله والرسول ﷺ حاجة للكلام، لكن تداعيات جهل الأمّة ـ وأكثرها الجهّال بنص القرآن ـ تدفع الرسول ﷺ للكلام..، وإذن فسنّة النبي ﷺ هي مجموع هذه الأقسام الثلاثة، وطريقة تفكير النبي ﷺ هي البعد السماوي الرابع لولادة هذا القسم أو ذاك ممّا يفيض عن شرعة النبوة والتوحيد..؛ مع التأكيد أنّ كل ذلك خوفاً منه ﷺ على الأمّة، وفرقاً من أن تدخل النّار، ولقد كادت طريقته المقدّسة في التفكير أن توصد أبواب النّيران، ومنافذ غضب الله تماماً، لولا المعاندون..، وإذا كان لرسول الرحمة ـ في أعناقنا ـ فضلٌ ومنّة، لأنّه أصدقنا النبوة والنبأ عن الله، أفضل صدق الصادقين، فله ﷺ في أعناقنا ما هو أعظم من هذا الفضل وتلك المنّة..، فلقد كان قلقه ﷺ على أمّته والخوف عليها من دخول النّار غصّة في صدره حتّى اختاره الله، فأيّ فضل ومنّة أعظم من ذلك؟ ولكن هل من سبيل لأن نشكر الرسول على كلّ شيء، أم نعترف أنّنا عاجزون..؟؟ علم النبي ﷺ أنّنا عاجزون فقال ﷺ: ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ ولا مزيد!!!!!.

الفصل التاسع

طريقة تفكير النبوة وانهيار آيديولوجية مواجهة علي عليه السلام (من تطبيقات نظرية التقسيم)

طريقة تفكير النبوة

وانهيار آيديولوجية مواجهة علي عليه السلام

الأولى بنا الآن أن نعرض لما روي عن النبي في بغض علي، ليقف القارىء الكريم على جانب مشرق من طريقة تفكير النبوة وهي بصدد مشروع الدفاع عن الدين، وكما علمت فهذا المشروع ليس لقلقة لسان وأحاديث مسطورة هنا وهناك في فضائل علي وفي فضائل غيره على طريقة الثيولوجيا المسيحية، فليس فيما قرره الإسلام فيما أعتقد فضائل شخصية تدور حول نفس الشخص ولا تتعداه، والأبواب المعقودة في مجاميع الحديث السنّية بل وحتى الشيعية في فضائل الأشخاص وغير الأشخاص أمرٌ لا يتوافق كثيراً مع طريقة تفكير النبوة، ولا مع ما أثر عن النبي في هذا الأمر؛ وآية ذلك كما فيما نحن فيه مثلاً أنّ المبغض لعلي منافق وهو من أهل النار..!!

ولكن كيف يمكن أن يكون مجرد بغض شخص واحد دليلاً تامّاً على دخول النار؟ لا جواب سوى أن نفترض أنّ مثل هذا البغض ـ ولا مثيل له ـ معيار إلهي واحد من معايير تحصين النظرية الإسلامية، وأنّ النظرية الإسلامية لولا هذا المعيار ناقصة غاية النقص؛ فإنّ حب علي كما سيبين هذا الفصل من ضروريات الدين، وبغضه نكران لهذا الضروري، وبهذا يستحق مبغضه النار، ونحن إمّا أن نقول بذلك، وإمّا أن نفترض لغوية الرسول، لكن عرفت أنّ الفرض الثاني هو الكفر بعينه، لأنّه جحود بما تواتر عن رسول الرحمة صلى الله عليه وآله، وفي الحقيقة فهدفنا من هذا البحث هو محاكمة آيديولوجية ترك السنّة من بغض علي، التي تنطوي على مواجهة الدين نفسه، طبقاً لما قررته النبوة خلال عدة أسانيد؛ كالآتي..

الإسناد الأول: عن أمير المؤمنين علي

ولهذا الإسناد طريقان..

الطريق الأول: رواه مسلم عن وكيع وأبي معاوية، عن الأعمش..، وعن زر

قال: قال علي: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنّه لعهدُ النبي الأمّي صلى الله عليه وسلم إليّ أن: « **لا يحبني إلاّ مؤمن ولا يبغضني إلاّ منافق**»[١].

أقول: وهذا نص صحيح أجمع عليه أهل الحديث من الفريقين من دون أدنى كلام، وفي الحقيقة فله شواهد ومتابعات لا تحصى وسنسرد ما يتسنى لنا ذكره في عجالتنا هذه، ومقصودنا من ذلك إخراجه عن حدّ أخبار الآحاد إلى حد الإستفاضة، بل التواتر بالنظر لكثرة الطرق..

ورواه الإمام أحمد عن وكيع قال: حدثنا الأعمش به..[٢]

ورواه الترمذي عن يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش به.. ثمّ قال: هذا حديث حسن صحيح[٣].

وكذلك النسائي عن الفضل بن موسى عن الأعمش به..[٤].

الطريق الثاني: رواه ابن عساكر عن شعبة بن الحجاج عن أبي التياح عن أبي السوار العنزي قال سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: ليحبني أقوام يدخلون بحبي الجنة وليبغضني أقوام يدخلون ببغضي النار»[٥].

فالإسناد بملاحظة طريقيه مستفيض بحسب الصناعة.

الإسناد الثاني: عن أم المؤمنين أم سلمة

وله طريقان..

الطريق الأول: رواه الطبراني عن أبي الطفيل قال: سمعت أم سلمة تقول أشهد أنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « **من أحب علياً فقد أحبني ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أبغض علياً فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله**» [٦].

وقد علق عليه الهيثمي بقوله: رواه الطبراني وإسناده حسن[٧]. وهذا هو الطريق

---

(١) صحيح مسلم ١: ٦٠.

(٢) مسند أحمد ١: ٩٥.

(٣) سنن الترمذي ٥: ٣٠٦.

(٤) سنن النسائي ٨: ١١٥.

(٥) تاريخ ابن عساكر ٤٢: ٢٩٧.

(٦) المعجم الكبير للطبراني ٢٣: ٣٨٠.

(٧) مجمع الزوائد ٩: ١٣٢

الأول و..

الطريق الثاني: رواه الطبراني عن أبي نصر عبد الله بن عبد الرحمن عن مساور الحميري عن أمّه عن أم سلمة قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « **لا يبغض علياً مؤمن ولا يحبه منافق**»[١].

فرواية أم سلمة هي الأخرى مستفيضة عنها.

الإسناد الثالث: عن عمران بن الحصين

أخرج الطبراني في الأوسط عن أبي داود السبيعي عن عمران بن الحصين أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي: «**لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**»[٢].

وقد علّق عليه الهيثمي قال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن كثير الكوفي حرق أحمد حديثه وضعفه الجمهور ووثقه ابن معين، وعثمان بن هشام لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات[٣].

أقول: فالحديث على أيّ تقدير معتبر بالنظر للطرق، وينبغي أن يعلم القارىء الكريم أنّ أساطين المصطلح ـ سنّة وشيعة ـ لا يشترطون صحة السند لتحقيق التواتر بحسب قواعد الحديث والدراية، فليس عندهم سوى شرط واحد وهو امتناع تواطؤ رواته على الكذب، وتحقق التواتر أو تحقق امتناع التواطؤ على الكذب مع كون الراوي ضعيفاً من الإمكان بمكان، فراجع كلماتهم لتعرف.

الإسناد الرابع: عن عبد الله بن عبّاس

وله طريقان..

الطريق الأول: رواه الطبراني عن الزهري، عن عبيدالله بن عبد الله عن ابن عباس قال نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي فقال: « **لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق من أحبّك فقد أحبني ومن أبغضك فقد أبغضني وحبيبي حبيب الله، وبغيضي بغيض الله ويل لمن أبغضك بعدي**»[٤].

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ٢٣: ٣٧٤.

(٢) المعجم الأوسط للطبراني ٢: ٣٣٧.

(٣) مجمع الزوائد ٩: ١٣٣.

(٤) المعجم الكبير ٩: ١١٦.

وعلق عليه الهيثمي بقوله: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات[١]، وقد جزم الحاكم بأنّه صحيح على شرط الشيخين [٢]، وفي الحديث مطالب مهمة عرضنا لها سابقاً، فتذكر.

الطريق الثاني: ما ذكره ابن حجر في لسان الميزان عن الزهري عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا: « **أنّ الله يمنع القطر عن هذه الأمّة ببغضهم علياً**»[٣].

فالرواية عن ابن عبّاس مستفيضة على الراجح.

الإسناد الخامس: عمار بن ياسر

رواه الطبراني عن أصبغ بن نباتة عن عمار بن ياسر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي: « **إنّ الله تبارك وتعالى زينك بزينة له لم يزين العباد مثلها؛ إنّ الله تعالى حبب إليك المساكين والدنو منهم، وجعلك لهم إماماً ترضى بهم، وجعلهم لك أتباعاً يرضون بك، فطوبى لمن أحبك وصدق عليك، وويل لمن أبغضك وكذب عليك، فأمّا من أحبك وصدق عليك فهم جيرانك في دارك ورفقاؤك من جنتك، وأمّا من أبغضك وكذب عليك فإنّه حق على الله عزوجل أن يوقفهم مواقف الكذابين**»[٤].

الإسناد السادس: عن جابر بن عبد الله الأنصاري

وله طريقان..

الطريق الأول: رواه الطبراني عن أبي الزبير عن جابر قال: ما كنّا نعرف المنافقين إلاّ ببغضهم علياً رضي الله عنه[٥].

الطريق الثاني: أخرج الشيخ الإمام الزاهد الحافظ أبو الحسن علي بن أحمد العاصمي الخوارزمي عن أبي جعفر، عن جابر بن عبد الله، قال: والله ما كنا نعرف

---

(١) مجمع الزوائد٩: ١٣٣.

(٢) مستدرك الحاكم ٣: ١٢٧.

(٣) لسان الميزان ٢: ٢١٩.

(٤) المعجم الأوسط٢: ٣٣٧.

(٥) المعجم الأوسط ٢: ٣٢٨.

منافقينا إلاّ ببغضهم علياً عليه السلام[١].

أقول: الحديث موقوف على جابر، ولكن مع ذلك يأخذ حكم الرفع لاستبعاد الاجتهاد في مثله، ولأنّ مضمونه عين مضمون المرفوع مما مضى ومما سيأتي، هذا مضافاً إلى أنّه مستفيض عن جابر.

الإسناد السابع: عن أبي سعيد الخدري

وله طريقان عن أبي سعيد..

الطريق الأول: رواه الطبراني عن أبي الصديق أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **يا علي معك يوم القيامة عصا من عصي الجنة تذود بها المنافقين عن حوضي**»[٢].

وقد علق عليه الهيثمي بقوله: رواه الطبراني في الأوسط وفيه سلام بن سليمان المدايني وزيد العمّي وهما ضعيفان وقد وثقا، وبقية رجالهما ثقات[٣].

الطريق الثاني: أخرجه الترمذي عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري قال: إنّا كنّا لنعرف المنافقين نحن معشر الأنصار ببغضهم علي بن أبي طالب هذا حديث غريب وقد تكلم شعبة في أبي هارون العبدي، وقد روي هذا الأعمش عن أبي صالح عن أبى سعيد[٤].

أقول: وقول الترمذي: وقد روى هذا الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد، نص في أنّ هناك طريق ثالث عن أبي سعيد في هذا المضمون؛ فعلى هذا فعن أبي سعيد ثلاثة طرق.

الإسناد الثامن: عن سلمان الفارسي (=المحمدي)

أخرج ابن عساكر عن زاذان عن سلمان الفارسي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي: « **محبك محبي ومبغضك مبغضي**»[٥].

---

(١) مناقب الخوارزمي: ٣٣١.

(٢) المعجم الصغير للطبراني٢: ٨٩.

(٣) مجمع الزوائد ٩: ١٣٥.

(٤) سنن الترمذي ٥: ٢٩٨.

(٥) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٢٩١.

الإسناد التاسع: عن أبي رافع

تقدم عليك أنّ الهيثمي خرّج بقوله: عن أبي رافع قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً أميراً على اليمن، وخرج معه رجل من أسلم يقال له: عمرو بن شماس فرجع وهو يذم علياً ويشكوه، فبعث إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «**اخسأ يا عمرو هل رأيت من علي جوراً في حكمه أو إثرة في قسمة**»؟!!! قال: اللهم لا. قال صلى الله عليه وآله: «**فعلام تقول الذي بلغني**»؟! قال: بعضه لا أملك. قال: فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف ذلك في وجهه ثمّ قال: «**مَنْ أبغضه فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله، ومن أحبه فقد أحبني ومن أحبني فقد أحبّ لله تعالى**» وقد علّق عليه بقوله: رواه البزار وفيه رجال وثقوا على ضعفهم[1].

أقول: وقول الهيثمي: فيه رجال وثقوا على ضعفهم، يقتضي أنّ سند الرواية حسن على أقل تقدير، بل صحيح إذا رجحت كلمات من وثق على من ضعّف، فراجع.

هذا، ولا بأس بالإشارة إلى أنّ الديلمي في الفردوس ذكر عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله: « **علي باب علمي ومبيّن لأمّتي ما أرسلت به بعدي، حبّه إيمان وبغضه نفاق...**»[2] وقد ذكر ذلك المتقي الهندي في كنز العمّال[3]، والقندوزي في ينابيع المودة[4] وغيرهم.

الخلاصة.. إنهيار آيديولوجية مواجهة علي

نخلص ممّا مر إلى أنّ من يبغض علياً هو منافق وممّن يذاد عن الحوض، والروايات كما رأيت مستفيضة متضافرة جدّاً في هذا المعنى، بل هي والإنصاف يقال متواترة؛ فهي عن تسعة ـ أو عشرة ـ من الصحابة، مضافاً إلى أنّ أغلب الطرق، بل كلّها ما بين الصحيح والحسن والمعتبر.

---

(١) مجمع الزوائد ٩: ١٢٩.

(٢) الفردوس بمأثور الخطاب للديلمي ٣: ٦٥.

(٣) كنز العمّال ١١: ٦١٥.

(٤) ينابيع المودة ٢: ٢٤٠.

ولعل ما يلوح من قول الإمام أحمد بن حنبل:

الحديث الذي ليس عليه لبس قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**يا علي لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**» وقال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾[1] فمن أبغض علياً رضي الله عنه فهو في الدرك الأسفل من النار[2]..

أقول: فلعلّ ما يلوح من كلمة الإمام أحمد بن حنبل السمينة هذه هو حكمه بتواتر الحديث، وعلى أيّ حال فمعاشر الشيعة الإمامية الإثني عشرية طبقاً لما تواتر آنفاً تحكم بنفاق مبغض علي، وأنّه من أهل النار، وممّن يذاد عن الحوض، كما جزم الإمام أحمد بن حنبل.

أضف إلى ذلك ـ كما عرفت سابقاً ـ فالنبوة لا تصر على إعلان مبدأ كما أصرت في الحديث الآنف من دون أن يكون المبدأ دخيلاً في بناء نظرية الدين الحنيف، وكيما يتضح المطلب أكثر فهناك نصوص نبوية تجمع كل الملابسات العلمية المتقدمة، تضم ملامح أخرى لمشروع النبوة في الوقوف بوجه آيديولوجية ترك السنّة من بغض علي، منها..

ما رواه عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال لكعب بن عجرة: « **أعاذك الله يا كعب من إمارة السفهاء**».

قال: وما إمارة السفهاء يا رسول الله؟

قال: «**أمراء يكونون بعدي لا يهدون بهديي ولا يستنون بسنتي فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فأولئك ليسوا مني ولست منهم ولا يردون على حوضي، فمن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فأولئك منّي وأنا منهم وسيردون عليّ حوضي، يا كعب بن عجرة الصوم جنّة والصدقة تطفىء الخطيئة، والصلاة قربان**»[3].

أقول: قد أخبرناك سابقاً أنّ عمرو بن أبي عاصم أخرجه في كتاب السنة جازماً بصحته وأنّ رجاله رجال الشيخين عدا عاصم العدوي الثقة[4]، كما قد أخرجه الحاكم

---

(١) النساء: ١٤٥.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٠١.

(٣) مصنف عبد الرزاق ١١: ٣٤٦.

(٤) السنة لابن أبي عاصم: ٣٣٧.

النيسابوري وعلق عليه بقوله: صحيح الإسناد[١]، ومثله جزم الذهبي في تلخيصه[٢]، وجزم المباركفوري بأنّ رواة الحديث محتج بهم في الصحيح[٣]..

ومن ثمّ فهذا الحديث نَصٌ في أنّ الذين لا يستنون بسنة النبي هم الأمراء (وأذنابهم)، وهم لأجل ذلك لا يَرِدُون عليه صلى الله عليه وآله الحوض، وقد عرفت ثانياً أنّ مبغضي علي لا يردون الحوض، كما قد عرفت ثالثاً أنّ أمراء بني أمية وأتباعهم ـ كأسلافهم ـ هم من ترك سنة النبي من بغض علي في ضوء بل ظلمات آيديولوجية نتنة وطريقة تفكير حرباوية ليس في قاموسها احترام الدين والإنسان، على أنّك عرفت رابعاً أنّ بعض الصحابة لا يردون الحوض على رسول الله لأنّهم بدّلوا بعده، وخامساً فليس من الصدفة في شيء أنّ آل بيت النبي مع الكتاب سيردان الحوض على رسول الله سوية، فتأمل بإنصاف لا بإعتساف، فكلّنا مسؤول!!.

وعصارة القول..

فإنّ الأمراء حسبما حفظت من نص ابن عبّاس كانوا لا يستنون بسنّة النبي من بغض علي، ولأجل ذلك لن يردوا عليه صلى الله عليه وآله الحوض، وبملاحظة النصوص المارّة، فالمنافقون، ومبغضو علي، والأمراء الذين لا يستنون بسنة النبي صلى الله عليه وآله التاركون لها، سواء، والنتيجة واضحة!!!.

وفي سياق ما تقدم روى الترمذي عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**يا أباذر، أمراء يكونون بعدي يميتون الصلاة، فصلّ الصلاة لوقتها، فإذا صليتها معهم كانت لك نافلة، وإلاّ كنت قد أحرزت صلاتك**» وحديث أبي ذر حديث حسن[٤].

أقول: قد مر عليك ما أخرجه البخاري عن عمران بن الحصين أنّه صلى خلف علي بن أبي طالب فقال: لقد ذكّرنا علي صلاة محمد أو قال: لقد صلّى بنا صلاة محمد[٥].

---

(١) مستدرك الحاكم ٤: ٤٢٢.

(٢) تلخيص المستدرك ٤: ٤٢٢.

(٣) تحفة الأحوذي ٦: ٤٤٣.

(٤) سنن الترمذي ١: ١١٣.

(٥) صحيح البخاري ١: ١٩١، صحيح مسلم ٢: ٨.

وكذلك ما أخرجه أحمد بسند صحيح[١]، عن أبي موسى الأشعري قال: لقد ذكرنا ابن أبي طالب ونحن بالبصرة صلاة كنّا نصليها مع رسول الله فلا أدري أنسيناها أم تركناها عمداً[٢].

هذا علاوة على ما أخرجه مسلم عن أبي رافع عن عبد الله بن مسعود أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « **ما من نبي بعثه الله في أمّةٍ قبلي إلاّ كان له من أمّته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثمّ إنّه تخلّف من بعدهم خلوف يقولون مالا يفعلون، ويفعلون مالا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**»[٣].

أقول: ولا ينبغي الريب في أنّ الخلوف بملاحظة مجموعة النصوص هم أمراء السوء (=الخلفاء) التاركون للسنّة من بغض علي، وفي الحقيقة فالمؤشرات التاريخية على هذه المسألة كثيرة، منها سب علي على المنابر ثمانين سنة وغير ذلك ممّا وقفت عليه!!.

وفي هذا السياق أيضاً روى أحمد بسند صحيح قال: حدثنا روح، حدثنا أبو يونس القشيري، عن سماك بن حرب عن عبد الله بن خباب بن الأرت حدثني أبي خباب بن الأرت قال: إنّا لقعود على باب رسول الله صلى الله عليه وسلم ننتظر أن يخرج لصلاة الظهر إذ خرج علينا فقال: « **اسمعوا**»؟ فقلنا: سمعنا. ثمّ قال: «**اسمعوا**» فقلنا: سمعنا. فقال: «**إنّه سيكون عليكم أمراء فلا تعينوهم على ظلمهم فمن صدقهم بكذبهم فلن يرد عليّ الحوض**»[٤].

ولقد جزم الحاكم ومثله الذهبي بأنّ الحديث صحيح على شرط مسلم ولكن لم يخرجاه[٥].

---

(١) نص على ذلك ابن حجر في فتح الباري٢: ٢٢٤، وقال الهيثمي في المجمع ٢: ١٣١: رواه البزار ورجاله ثقات.

(٢) مسند أحمد ٤: ٣٩٢.

(٣) صحيح مسلم ١: ٥١.

(٤) مسند أحمد ٥: ١١١.

(٥) مستدرك الحاكم ١: ٧٨، تلخيص المستدرك ١: ٧٨.

وروى الحاكم بسنده الصحيح أيضاً عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: « **أعاذك الله من أمراء يكونون بعدي**» قال: وما هم يا رسول الله؟ قال: «**من دخل عليهم فصدقهم وأعانهم على جورهم فليس مني ولا يرد علي الحوض...**» هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[١] وبذلك جزم الذهبي[٢].

وثمّة أمر وهو أنّ مثل قول النبي: «**بينا أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم. فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله. قلت: وما شأنهم؟. قال: إنّهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثمّ إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم قلت: أين؟ قال: إلى النار والله. قلت: ما شأنهم؟. قال: إنّهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أراه يخلص منهم إلاّ مثل همل النعم**» [٣].

ومثل قوله: «**يرد عليّ الحوض رجال من أصحابي فيحلؤون** (يمنعون) **عنه فأقول: يا رب أصحابي فيقول: إنّك لا علم لك بما أحدثوا بعدك إنّهم ارتدوا على ادبارهم القهقرى**»[٤]..

أقول: إنّ مثل قول النبي هذا لا يسوغ لأيّ أحد تفسيره من دون ملاحظة الأحاديث النبوية الصحيحة الآنفة، ففيما يبدو من النصوص المتواترة فالصحابة المقصودون، هم أمراء السوء المانعون من سنّة النبي، المبغضون لعلي..

وثمّة أمر آخر أهم وهو أنّ نص البخاري الآنف يذكر أنّ النبي قال: «...**حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم، قلت: أين؟ قال: إلى النار...**» والسؤال الذي ينبغي أن يطرح من هو هذا الرجل؟.

إنّ باب الإحتمال مفتوح ولكن على ضوء كل الأحاديث المتواترة المارة من ينبغي أن يكون هذا الرجل؟؟؟!!!.

ومع ذلك روي عن النبي من عدة طرق وعن أكثر من صحابي ما هو نص في المطلوب، فمن ذلك ما خرّجه الهيثمي بقوله: عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى

---

(١) مستدرك الحاكم ٤: ١٢٦.

(٢) تلخيص المستدرك ٤: ١٢٧.

(٣) صحيح البخاري ٧: ٢٠٨.

(٤) صحيح البخاري٧: ٢٠٨.

الله عليه وسلم: «**يا علي معك يوم القيامة عصا من عصى الجنة تذود بها المنافقين عن حوضي**» رواه الطبراني في الأوسط وفيه سلام بن سليمان وزيد العمي وهما ضعيفان وقد وثقا، وبقية رجالهما ثقات[١].

وخرّج أيضاً قال: وعن عبد الله بن اجارة بن قيس قال سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وهو على المنبر يقول: أنا أذود عن حوض رسول الله صلى الله عليه وسلم بيديّ هاتين القصيرتين الكفار والمنافقين كما تذود السقاة غريبة الإبل عن حياضهم. رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن قدامة الجوهري وهو ضعيف[٢].

أقول: والضعف في مثل هذه الموارد كما لا يخفى على أهل الاختصاص لا يضر، لأنّه يتدارك بتعدد الطرق المعتبرة.

وعلى كل تقدير فقد خرّج الهيثمي أيضاً وقال: وعن أبي هريرة وجابر بن عبدالله قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **علي بن أبي طالب صاحب حوضي يوم القيامة فيه أكواب كعدد نجوم السماء، وسعة حوضي مابين الجابية إلى صنعاء**». رواه الطبراني في الأوسط وفيه ضعفاء وثقوا[٣].

وأخرجه الحاكم عن سيد شباب أهل الجنّة الحسن بن علي وفيه: لتجده قائماً على حوض رسول الله يذود عنه رايات المنافقين بيده عصا من عوسج حدثنيه الصادق المصدق ﷺ، وقد علق عليه بقوله صحيح الإسناد[٤]، هذا، وهناك أخبار وطرق أخرى في هذا الشأن تركناها طلباً للإختصار، وعلى أيّ حال فالنتيجة واضحة.

علي وإشكاليّة الدماء!!!

إذا أردنا أن نتناسى مقررات سنّة الرسول الأمجد ﷺ في تعيين موقعة علي بن أبي طالب السماوية، كما نهض بأعباء بعضها هذا الفصل، لنا أن نتحدّث بمنطق آخر لا يأباه الجميع، وهو منطق الإحصاء بأبسط تطبيقاته؛ فإذا كان أمير المؤمنين علي دموياً كما كان يصفه أعداؤه وخصومه، فالصحابة، ومن يقدّس الصحابة أمام مشكلة

---

(١) مجمع الزوائد ٩: ١٣٥.

(٢) مجمع الزوائد ٩: ١٣٥.

(٣) مجمع الزوائد ١٠: ٣٦٧.

(٤) مستدرك الحاكم ٣: ١٣٨.

كبيرة جدّاً؛ فإذا كان الصحابة، أهل بدر، وهم ٣١٣ نفراً، وأهل بيعة الرضوان، وهم ١٤٠٠ نفراً، هم أفضل من حمل لواء الدين، وأفضل من جاهد من أجل رسالة الإسلام، فاتفاقهم على شيء ليس كاتّفاق غيرهم عليه؛ وليس بالشيء اليسير أن نطوي أهمّ صفحات تاريخ الإسلام، التي تذكر أنّ كل من تبقّى تقريباً من أهل بدر، ومن أهل بيعة الرضوان قد شهدوا مع أمير المؤمنين علياً حروبه المقدّسة ضدّ البغي والضلال..

كان كلّ الصحابة أهل بدر ٣١٣ نفراً سنة ثنتين من الهجرة النبوية المباركة، ولنا ان نتساءل عن عدد من بقي منهم حتّى سنة ٣٦ للهجرة، وهو تاريخ وقعة الجمل بقيادة أمّ المؤمنين عائشة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ أكثرهم مات حتف أنفه، أو مات شهيداً في معارك الفتح، في مؤتة واليرموك والقادسيّة وغيرها؟؟؟

يروي لنا الإمام الذهبي، جازماً بما روى، فيما ذكر حسن بن فرحان المالكي في كتابه بيعة علي[1]، أنّ عدد الصحابة أهل بدر، ممّن شهد مع أمير المؤمنين علي الجمل ١٣٠ بدرياً[2]، وهذا العدد بالنظر لطول الفترة، ولما ذكرنا من ذهاب بعضهم إلى ربّه شهيداً في معارك الفتح، وموت بعضهم حتف أنفه، يكاد يكون هو كلّ ما تبقّى من الصحابة أهل بدر..

أضف إلى ذلك، فقد صحّ في الأخبار أنّ من شهد مع أمير المؤمنين علي حروبه من أهل بيعة الرضوان، هم ٨٠٠ نفساً منهم، وهذا العدد بالنظر لطول الفترة، وذهاب البعض إلى ربّه، كذلك يكاد يكون هو كلّ ما تبقّى منهم؛ فقد روى ابن السكن بسند صحيح، أو حسن على أسوأ التقادير، عن عبد الرحمن بن أبي أبزى قال: شهدنا مع علي، ممّن بايع بيعة الرضوان ثمان مائة نفس، قتل منّا ثلاث مائة وستّون[3]..

وروى شيخ البخاري؛ خليفة بن خيّاط، بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال: كان مع علي يوم الجمل ثماني مائة من الأنصار وأربع مائة ممن شهد بيعة الرضوان[4].

---

(١) بيعة علي في ضوء الروايات الصحيحة: ١٩٨.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي سيرة الخلفاء الراشدين: ٤٨٤.

(٣) الإصابة ٤: ١٤٩، الاستيعاب ٢: ٤١٣.

(٤) تاريخ خليفة: ١٣٧.

يعلّق حسن بن فرحان المالكي على تعارض عدد أهل بيعة الرضوان في الخبرين بما حاصله أنّه: لا تعارض؛ فبعد معركة الجمل انضمّ من الرضوانيين من كان مع أمّ المؤمنين عائشة، أو من لم يشترك في الحرب أصلاً، إلى صفوف أمير المؤمنين علي، فزاد عددهم من أربع مائة نفس في الجمل إلى ثمان مائة في صفّين [١].

هذا في حين ليس في جيش معاوية بدريٌّ ولا رضوانيٌّ، وعلى أيّة حال، فإذا كان مدار الدين، وشريعة الإسلام الحنيف، على البدريين والرضوانيين، كما هي عقيدة شيخ الإسلام بن تيمية، المعلنة في كلّ كتبه ـ ذات الشأن ـ تقريباً، وهو مع ذلك يرمي عليّاً، بما تقدم عليك، بالخوض في الدماء، مع أنّ كلّ من تبقّى من البدريين والرضوانيين كانوا معه في صفّين، فعلى إسلام ابن تيمية وعقائده السلام؛ إذ معنى ذلك أنّ البدريين والرضوانيين، والذين هم في حسابات ابن تيمية ومن كان على منواله، أركان الدين، وأوتاد الملّة، هم بالنظر لمؤازؤتهم عليّاً دمويون!!!.

ويدلّ ـ عدا ذلك ـ على سقم أو عناد ما ذهب إليه الزهري وتلميذه مالك بن أنس (إمام المذهب المالكي) وابن تيمية وكل من كان على منوالهم، ممّن يتّهم أمير المؤمنين علياً بأنّه دموي، ما ذكره أكابر علماء أهل السنّة في الشأن، فعن الإمام أبي حنيفة قال: لا شكّ أنّ طلحة والزبير قاتلا عليّاً بعدما بايعاه وحالفاه[٢].

ما معنى حب علي أو بغضه؟؟؟؟.

في ثنايا ما تقدّم، وبين تضاعيف البحوث السابقة، أجبت على ذلك، لكن لأهميّة هذه النقطة، رأيت من الضروري التأكيد على أنّ الوحي حينما ينزل على الرسول ﷺ بعنفوان الملكوت، وبجبروت التوحيد، وعظمة القدس الإلهي، ليخبر الرسول بفضيلة لعلي، ويختصّه بها ـ ذاتاً ـ دون بقيّة بني آدم، كما في: «**يحبّه الله ورسوله ويحبّ الله ورسوله**» وكما في: « **لا يحبّك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق**» وغير ذلك ممّا صدر ـ بهذا النحو اللاتراجعي ـ في حقّه دون الآخرين، على ما أوضحنا، فليس معنى ذلك إلاّ أنّ علياً يمثّل معايير سماويّة، ومحكّات ربّانية للتعريف

---

(١) راجع كتاب بيعة علي لحسن بن فرحان المالكي: ١٩٧.

(٢) مناقب أبي حنيفة للإمام المالكي٢: ٣٤٤.

بالحقائق القادرة على بناء الدين والإنسانية، وأنّه عليه السلام هو وتلك المعايير وجهان لحقيقة سماويّة واحدة..، وقول الإمام السندي: إنّ عليّاً كان متقيّداً بالسنن فتركوها بغضاً له، يفتح لنا هذا الباب من المعاني الضخمة، وإذا تناسينا كلّ شيء، فلنتأمّل قليلاً في سيرة حكّام السوء في هذه الأمّة، فسوف نجد أنّ عليّاً، في الأغلب، ليس هو المقصود بالبغض إلاّ لأنّه أحيى الرسول محمّداً في سلوكيّاته المقدّسة، وأحيى الوحي فيما يضمر ويقول، وأحيى الضمير في إصراره على الدفاع من أجل الكلمة، بعد أن كادت هي والوحي الذي جاء بها أن يموتا، وأحيى في النفوس الراكدةِ الثورةَ على البغي والظلم والطبقيّة والعنصريّة والقوميّة والشعوبيّة والزندقة بعد أن حاول النفعيّون كتم أنفاس فطرة الله التي فطر النّاس عليها..

وأمراء السوء نجحوا ـ للأسف ـ مرحليّاً في التضبيب على هذه الحقائق السماويّة والمعاني الضخمة؛ وذلك لمّا نجحوا في أن يبيّنوا لكثير من أفراد هذه الأمّة، من أهل الجهل، وما أكثرهم في التاريخ، أنّ عليّاً إن صعد وإن نزل هو شخصٌ كالأشخاص يمكن تجازوه على أيّ صعيد، أو هو على أكثر التقادير شخصٌ وردت في حقّه فضائل، لكن على طريقة ميثيولوجيا الكاثوليك المسيحي في قرون الظلام في أوربا، لا أكثر ولا أقل..، كلّ ذلك لأنّ ما يمكنه أن يقف في وجه طغيانهم هو سلطة العدل، التي لم يستطع أن ينهض بأعباء إحيائها وإبقائها غيره بعد الرسول محمّد صلى الله عليه وآله..

وربما يخيّل للقارىء الكريم أنّ هذه الدراسة سلّطت الضوء على شخصيّة أمير المؤمنين عليّ بإسراف!!!!

لكن الحقيقة التي لا محيد عنها هي أنّ مناهج البحث التاريخي المتطوّرة موضوعيّة، بمعنى أنّها لا تجتزء على جانب واحد في النص، وأكثر من ذلك وهو أنّ النص التاريخي الواحد ليس هو مدار نتائجها المتطورة..؛ إنّها تسعى دائماً لأن تجعل من النص الواحد مرحلة من مراحل البحث التي ربما لا تنتهي بيسر؛ فمثلاً كم هي الكتابات في مسألة عصمة النبي صلى الله عليه وآله؟ إنّها بالطبع كثيرة، ومع الاقرار الكامل بجودتها إلاّ أنّ ما ينقصها ـ فيما برهنت هذه الدراسة ـ هو اقتناص القاسم المشترك المطوي في مادة البحث، بالأرقام، فليس من الصدفة أن نجد أنّ خصوم أمير المؤمنين علي يتجسّم صرحهم الموحش المخيف في كل دليل أقاموه على عدم عصمة النبي صلى الله عليه وآله، والحال هو الحال في كل فصل أو مبحث أو مطلب في هذه الدراسة..

على حين، في المقابل، نجد ـ منهجيّاً، وفي هذه الدراسة لا أقل ـ أنّ عليّاً هو القاسم المشترك لكلّ دليلٍ شرعي وإنسانيّ أقيم للدفاع عن حريم الدين وسنّة الرسول الأمجد محمّد ﷺ..، وهذا هو ما يوضّح لنا أبجديّات فلسفة نفاق مبغض علي، وأبجديّات فلسفة إيمان محبّ علي؛ فبغض علي ـ في الحقيقة ـ بغض لتلك اللمسات الربّانية (=القاسم المشترك) التي تلبّست بتلك الأدلّة الشرعية والتاريخيّة والعقليّة، التي أراد الرسول ﷺ منها أن تكون آليّات سماويّة للدفاع عن حريم الدين الحنيف واستمراره، وهذا أقل ما يقال، على أنّ حبَّ عليّ هو التزام بالمشروع والمعقول، وخضوع للعقل والضمير، وحبٌّ لله وللرسول وللرسالة وللقرآن وللوحي، ولقد علم النبي ﷺ، كما أخبر القرآن في كثير من الآيات، أنّ إحاطة النّاس بتلك الأدلّة، وبعموم المعارف السماويّة لا يمكن أن يقع لغير المعصوم، لأنّ ما عداه، وبلا أدنى شك، عرضة للسهو والخطأ والنسيان والظلم و...، ولذلك أعلن الرسول أنّ الباب الفريد لاغتراف تلك المعارف والعلوم من جانب، وإمكانية الدفاع عن الدين من جانب آخر، هو عليّ بن أبي طالب بالدرجة الأساس، وكذلك من حمل لواء ذلك من أهل بيت النبيّ المطهّرين من الرجس، من بعده، وهذا هو ما يزيح الستار عن أسباب بغض من توالى من أمراء السوء على هذه الأمّة لأهل بيت النبي علاوة على علي ﷺ..

وفيما شهد التاريخ، فالحقيقة التي لا مفرّ منها ـ إذا ما تحدثنا بلغة ميكافلّي ـ هو أنّ من يريد أن يحكم الأمّة الإسلاميّة، في أيّ زمن وعلى أيّ أرض، وليست لديه أهليّة ـ شرعيّة ـ لامتطاء صهوة الحكم، لا يمكنه أن يفعل ذلك إلاّ إذا تعاطى آيديولوجية بغض علي، والتي هي حصيلة لبغض السنّة والوحي، كما فعل بنو أميّة وبنو العبّاس، وكلّ من كان على منوالهم، ولا ننكر التفاوت؛ كل ذلك لأنّ الظلم وعليّاً لا يجتمعان، وبعبارة أخرى: فإنّ النزعة السلطويّة والسنّة المحمّدية لا تجتمعان!!!.

بقي أن نؤكّد على مسألة في غاية الخطورة، تتعلق بحبّ علي عليه السلام، فلقد مرّ على القارىء الكريم أنّ مودّة أهل البيت عموماً مطلوبة شرعاً، فليس يكفي المسلم، من دون مودّتهم أو مع بغضهم، أن يصلّي ويصوم ويعبد الله فيهما وفي ما شاكلهما من بقيّة العبادات، لينال رضا الله، ولو فعل ذلك فليس هو على شيء كما أخبر النبي ﷺ، لكن لنا أن نعكس المسألة، فلو كان هناك من يودّهم لكنّه ليس بملتزم، فما هو الجواب؟؟

قلنا: أمّا المودّة وما يترتب عليها من ثواب فمعلوم عن الشرع والدين بالضرورة، أمّا عدم الالتزام فحسبي ـ الآن ـ ما رواه الصفّار بسنده عن مرازم قال: دخلت المدينة فرأيت جارية في الدار التي نزلتها، فأعجبتني، فأردت أن أتمتع منها، فأبت أن تزوجني نفسها، قال: فجئت بعد العتمة فقرعت الباب، فكانت هي التي فتحت لي، فوضعت يدي على صدرها، فبادرتني حتى دخلت، فلمّا أصبحت دخلت على أبي الحسن عليه السلام فقال: «يا مرازم ليس من شيعتنا من خلا ثمّ لم يرع قلبه» [١].

وفي هذا الصدد روى الكليني بسنده، عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال: «كثيراً ما كنت أسمع أبي يقول: ليس من شيعتنا من لا تتحدث المخدرات بورعه في خدورهن، وليس من أوليائنا من هو في قرية فيها عشرة آلاف رجل فيهم من خلق الله أورع منه[٢].

وعن محمد بن عمر بن حنظلة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ليس من شيعتنا من قال بلسانه وخالفنا في أعمالنا وآثارنا، ولكن شيعتنا من وافقنا بلسانه وقلبه واتبع آثارنا وعمل بأعمالنا اولئك شيعتنا» [٣].

وعن يونس بن عبد الرحمن، عن كليب بن معاوية الأسدي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أما والله إنكم لعلى دين الله وملائكته، فأعينونا على ذلك بورع واجتهاد؛ عليكم بالصلاة والعبادة، عليكم بالورع[٤].

على أنّي أعتقد أيضاً ـ كما تؤكّد ذلك كثير من الروايات ـ أنّ الحبّ المخلص، أو ما أسمّيه في بعض كتاباتي بالحبّ المنتج، للنبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته المطهّرين، كفيل بأن ينحو بالمحبّ إلى نحو التوبة آخر الأمر، وليس العكس كذلك؛ إذ لا يوفق مبغضهم للتوبة النصوح، كما هو صريح كثير من الروايات الصحاح التي سردنا كثيراً منها في هذه الدراسة، وخاصّة رواية الآل.

---

(١) بصائر الدرجات: ٢٦٧.

(٢) الكافي ٢: ٧٩.

(٣) وسائل الشيعة ١٥: ٢٤٧/ ٢٠٤٠٩.

(٤) وسائل الشيعة ١٥: ٢٤٧/ ٢٠٤١٠.

خلاصة الكتاب (نتائج الدراسة)!!!

يتمخض لنا من مجموع هذه الدراسة عدّة نقاط:

١ ـ في تاريخ الإسلام طريقتان للتفكير، نبوية وقرشيّة، وجوهر الأولى التعبّد بما جاء به الوحي كما تجسّد ذلك في أمير المؤمنين علي وفي منهجه، والثانية تبريرية سلطوية، تجسّدت في خصومه وفي منهجم، وما تمخض عن ذلك هو أنّ مرجع الصراع الدؤوب بين الطوائف الإسلاميّة، إلى هاتين الطريقتين من التفكير.

٢ ـ وبعد أن مسك التبريريون السلطويون زمام السلطان، ضاعت السنّة، أو غيّبت، ولا أقل من أنّها منعت قرناً من الزمان.

٣ ـ طريقة تفكير التبريريين بنيت آيدولوجيّاً على مجموعة من العناصر..؛ عدم عصمة النبي ﷺ، بغض آل بيت النبي ﷺ، محاولة استئصالهم، التستر على فضائح خصوم أهل البيت، حسد النبوة، الشك فيها في بعض الأحيان، الحط من قدرها، التشابه بين الاتجاهين اليهودي والقرشي في تقييم الأنبياء، الجرأة على النبي ﷺ، مواجهة النبوة بما لا يسوغ بأدنى سبب، خصوم أهل البيت هم من روى في عدم عصمة النبي ﷺ باصرار، وعلى هذا المنوال..

٤ ـ كما أنّ طريقة تفكير التبريريين السلطويين تجسّمت خلال كثير من السلوكيّات، تضييع الحديث النبوي، تغييبه في بعض الأحيان، تحريفه بعمليات تجميل وترقيع، بتره وتقطعيه، خلطه بكلام غيره (=الإدراج المقصود)..

٥ ـ الذي كان متقيّداً بسنن النبي ﷺ بنحو كامل، هو أمير المؤمنين علي وأهل بيت النبي ﷺ دون غيرهم كما نصت على ذلك المتواترات النبوية، علاوة على القرآنية.

٦ ـ عناصر طريقة التفكير النبوية تدور حول ثلاثة أمور: خوف النبي ﷺ على أمّته من دخول النّار، وعلى أنّ أهل بيته المطهّرين من الرجس، هم قرناء الكتاب في مسيرته نحو الحوض، وهم الوسائط السماويّة لبقاء الدين، وعلى أنّ حقيقة الدين

الانصياع المطلق لما جاء عن الله تعالى بواسطة النبي والوحي.

٧ ـ علي بن أبي طالب وأهل بيت النبي ﷺ ليسوا مقصودين بالمدح الفارغ من قبل الوحي، ولا بالبغض الساذج من قبل خصومهم..؛ فهم مقصودون بهذا وبذاك إنطلاقاً من كونهم تمثيلاً بشرياً سلوكياً كاملاً لما أراده الرسول من الأمّة، ولك أن تقول: إنّهم عليهم السلام سنّة النبي ﷺ تمشي على الأرض.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة على محمّدٍ أشرف المرسلين، حبيب ربّ العالمين، وعلى أهل بيته الطاهرين المطهّرين، وسلّم تسليماً كثيراً.

تمّ الفراغ من هذه الدراسة في ٢٥ ذي الحجّة لسنة ١٤٢٥ هـ الموافق للخامس من فبراير لسنة ٢٠٠٥ م، حيث كان الشروع فيها في ١٧ ذي الحجّة ١٤٢٤ هـ الموافق للتاسع من فبراير لسنة ٢٠٠٤ م.

فهرس المصادر

القرآن الكريم

الآحاد والمثاني / لابن أبي عاصم الضحاك / دار الدراية / سنة ١٤١١ هـ

الإبهاج في شرح المنهاج

لعلي بن عبد الكافي السبكي، وولده عبد الوهابابن علي السبكي

دار الكتب العلميّة / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤١٦هـ

الإجابة لإيراد ما استدركته السيدة عائشة على الصحابة

لمحمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي

المكتب الإسلامي / بيروت ـ لبنان / ط: ٤ سنة ١٤٠٥ هـ

الإحكام في أُصول الأحكام / لابن حزم الظاهري / تحقيق: أحمد شاكر.

الإحكام في أُصول الأحكام / لعلي بن محمّد الآمدي

مؤسّسة النور / المكتب الإسلامي ـ دمشق / ط: ٢ سنة ١٤٠٢ هـ

أحكام القرآن / لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص

دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان/

أحوال الرجال / لإبراهيم بن إسحاق الجوزجاني

مؤسسة الرسالة / بيروت ـ شارع سوريا / ط: ١ سنة ١٤٠٥هـ

أخبار أبي حنيفة / حسين بن علي الصيمري / بيروت / الطبعة الثانية سنة ١٩٧٦ م

الإخوان لابن أبي الدنيا / دار الاعتصام / بيروت ـ لبنان.

الأدب المفرد للبخاري

مؤسسة الكتب الثقافية / ط: لسنة ١٤٠٩ هـ / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

الإرشاد / لإمام الحرمين أبو المعالي الجويني

مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤٠٥ هـ

إرشاد الساري / أحمد بن محمد القسطلاني

دار إحياء التراث العربي / بيروت ـ لبنان
إرشاد الفحول / لمحمد بن علي الشوكاني
مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت ـ لبنان / ط: ٤ سنة ١٤١٤ هـ
أسباب النزول / لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري
دار الكتاب العربي / بيروت ـ لبنان / ط: ٢ سنة ١٤٠٦ هـ
الاستيعاب في معرفة الأصحاب / لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤١٥ هـ
أُسد الغابة / لأبن الأثير / دار احياء التراث العربي / بيروت ـ لبنان.
إسلاميات / للدكتور طه حسين
دار العلم للملايين / بيروت ـ لبنان / ط: ٤ سنة ١٩٨٤ م
الإصابة في تمييز الصحابة / لابن حجر العسقلاني
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان.
الأغاني / لأبي الفرج الأصفهاني / دار الثقافة / بيروت ـ لبنان / ط: ٨ سنة ١٤١٠ هـ
الأُم / للإمام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي
دار الفكر / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤٠٠هـ وط: ٢، سنة ١٤٠٣هـ.
أمالي الصدوق
للشيخ الجليل أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
مؤسسة البعثة /طهران ـ إيران/ ط: ٣ سنة ١٤٠٤ هـ.
أمالي الشيخ الطوسي / لشيخ الطائفة أبي جعفر بن محمد بن الحسن الطوسي
دار الثقافة /قم ـ إيران/ ط: ١ سنة ١٤١٤ هـ.
الإمامة والسياسة / لأبن قتيبة الدنيوري
مؤسسة الوفاء / بيروت ـ لبنان / ط: ٢ سنة ١٤٠١ هـ.
أنساب الأشراف / لأحمد بن يحيى البلاذري
دار الفكر / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤١٧ هـ.
بحار الأنوار / للعلامة محمد باقر المجلسي
مؤسسة الوفاء / بيروت ـ لبنان / ط: ٢ سنة ١٤٠٣ هـ.
بغية الباحث / لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي / دار الطلائع / بيروت ـ لبنان.
تاريخ ابن الأثير = الكامل في التاريخ
لعلي بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري

دار الفكر / بيروت ـ لبنان / سنة ١٣٩٨ هـ
تاريخ ابن كثير = البداية والنهاية
الإمام ابن كثير الدمشقي / دار الفكر / بيروت ـ لبنان / سنة ١٣٩٨ هـ
تاريخ ابن يونس المصري / لأبي سعيد عبد الرحمن الصدفي المصري
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١سنة ١٤٢١ هـ
تاريخ ابن خلدون / لعبد الرحمن بن خلدون المغربي
دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني /سنة ١٤٢٠ هـ.
تاريخ أبي الفداء / لأبي الفداء إسماعيل بن علي / مصر / سنة ١٢٨٦ هـ.
تاريخ أبي زرعة / عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النصري
دار الكتب العلمية / بيروت لبنان / سنة ١٤١٧هـ
تاريخ الاسلام / لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
دار الكتاب العربي / بيروت ـ لبنان / ط: ٢ سنة ١٤١٧ هـ.
تاريخ الاسلام / للدكتور حسن إبراهيم حسن / دار الاندلس / بيروت ـ لبنان.
تاريخ بغداد / للخطيب البغدادي / دار الكتاب العربي / بيروت ـ لبنان.
تاريخ جرجان / للسهمي / عالم الكتب /بيروت ـ لبنان / ط: ٤ سنة ١٤٠٧ هـ.
تاريخ الخلفاء / لأبي بكر السيوطي / بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
التاريخ الصغير / لمحمد بن اسماعيل البخاري
دار المعرفة / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤٠٦ هـ.
تاريخ الطبري / لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري / مؤسسة الأعلمي / بيروت ـ لبنان.
تاريخ الفسوي/ يعقوب بن سفيان الفسوي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤١٩هـ
التاريخ الكبير / لمحمد بن اسماعيل البخاري / دار الفكر / بيروت ـ لبنان.
تاريخ المدينة / لأبن شبة النميري البصري / دار الفكر / قم ـ ايران / سنة ١٤١٠ هـ.
تاريخ مدينة دمشق / لابن عساكر / دار الفكر / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤١٥ هـ.
تاريخ اليعقوبي / لأحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي / دار صادر / بيروت ـ لبنان.
التبصرة في أصول الفقه / لأبي إسحاق الشيرازي
دار الفكر / دمشق ـ سوريا / تحقيق د. محمد حسن هيتو.
تحفة الأحوذي / للمباركفوري
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤١٠ هـ.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي / عبد الرحمن السيوطي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة / ط: ١: سنة ١٤١٧ هـ.
تذكرة الحفاظ / لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤١٩ هـ.
ترتيب المدارك / للقاضي عياض / دار مكتبة الحياة / بيروت ـ لبنان.
الترغيب والترهيب / عبد العظيم بن عبد القوي / مصر / ط: ٢ سنة ١٣٨٨ هـ.
تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني/دار الكتب العلمية/ بيروت ـ لبنان / ط: ٢ سنة ١٤٠٧ هـ
تعليقة الوحيد البهبهاني
تفسير ابن جزي / لمحمد بن احمد بن جزي الكلبي
دار الكتاب العربي / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤٠٣ هـ.
تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم / لأبي الفراء الحافظ ابن كثير الدمشقي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ٢ سنة ١٤٠٨ هـ.
تفسير ابي السعود / أبو السعود محمد بن محمد العمادي
دار إحياء التراث العربي / بيروت ـ لبنان /
تفسير البغوي = معالم التنزيل في التفسير والتأويل
لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي/دار الفكر / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤٠٥ هـ.
تفسير البيضاوي / لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي / دار الجيل / بيروت ـ لبنان/
تفسير الجلالين
للأمامين جلال الدين محمد بن احمد المحلي، وجلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي / دار المعرفة / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤٠٧ هـ.
تفسير الطبري / لأبي جفر محمد بن جرير الطبري
دار المعرفة / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤٠٦ هـ .
تفسير عبد الرزاق الصنعاني / عبد الرزاق بن همام الصنعاني
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان تحقيق: محمود محمد عبدة / ط: ١ سنة ١٤١٩ هـ.
تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن / لأبي عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤٠٨ هـ.

تفسير القمي / لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي
مؤسسة دار الكتاب / قم ـ ايران / ط: ٣ سنة ١٤٠٤ هـ.
التفسير الكبير = تفسير الرازي / للإمام محمد الرازي
دار الفكر / بيروت ـ لبنان / ط: ٣ سنة ١٤٠٥هـ.
تفسير الكشاف
لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري الخوارزمي / الدار العالية / بيروت ـ لبنان.
تفسير الميزان / للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي
النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين / قم ـ ايران / ط: ٢ سنة ١٣٩٣ هـ
تفسير النسفي / عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤١٦ هـ.
تفسير نور الثقلين / للشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي
مؤسسة اسماعيليان / قم ـ ايران / ط: ٤ سنة ١٤١٢ هـ.
تفسير النيشابوري / الحسن بن محمد بن حسين القمي النيشابوري
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤١٦ هـ.
تقريب التهذيب / لأبن حجر العسقلاني
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ٢ سنة ١٤١٥ هـ.
تلبيس ابليس / لأبي الفرج، قدامة بن جعفر
مطبعة النهضة / القاهرة / سنة ١٣٤٧ هـ.
تلخيص المستدرك / للحافظ الذهبي / دار المعرفة / بيروت ـ لبنان.
التوحيد / للشيخ الصدوق أبي جعفر بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
مؤسسة النشر الاسلامي التابعة المدرسين /قم ـ ايران/ سنة ١٣٨٧ هـ.
التنبيه والرد / لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن
بيروت ـ لبنان ـ سنة ١٣٨٨ هـ.
تهذيب الأحكام / لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي
دار الكتب الأسلامية / طهران ـ إيران / ط: ٤ سنة ١٣٦٥ش.
تهذيب تاريخ دمشق لابن منظور / لأبن منظور، محمد بن مكرم
دار الفكر / بيروت لبنان / ط: ١ سنة ١٤٠٤ هـ.
تهذيب تاريخ دمشق / للشيخ عبد القادر بدران.
دار احياء التراث العربي / بيروت ـ لبنان / ط: ٣ سنة ١٤٠٧ هـ.

تهذيب التهذيب / لأبن حجر العسقلاني/دار الفكر / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤٢١ هـ.
تهذيب الكمال / لأبي الحجاج يوسف المزي
مؤسسة الرسالة / بيروت ـ لبنان / تحقيق: د بشار عواد معروف ط: ٤ سنة ١٤٠٦ هـ.
توجيه النظر / طاهر بن صالح الجزائري / دار المعرفة / بيروت ـ لبنان.
توضيح الأفكار / محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الأمير الصنعاني
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ظ: ١ سنة ١٤١٧هـ
ثقات ابن حبان / لمحمد بن حبان بن احمد أبي حاتم التميمي البستي
دائرة المعارف العثمانية /حيدر آباد ـ الهند / ط: ١ سنة ١٤٠٢ هـ.
ثقات ابن شاهين = تاريخ اسماء الثقات
لأبي حفص عمر بن احمد بن عثمان المعروف بابن شاهين
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط ١: سنة ١٤٠٦ هـ.
ثقات العجلي = تاريخ الثقات / لأحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤٠٥ هـ.
ثواب الأعمال / للشيخ الصدوق أبي جعفر بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
منشورات الشريف الرضي / قم ـ إيران / ط: ٢ سنة ١٣٦٨ هـ.ش
الجامع الصغير / جلال الدين، عبد الرحمن السيوطي
دار الفكر / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤٠١ هـ.
جامع المدارك في شرح المختصر النافع / لأية الله السيد أحمد الخوانساري
مكتبة الصدوق / طهران ـ أيران / ط: ٢ سنة ١٣٥٥ هـ.ش
جذوة المقتبس في ذكر ولاة الاندلس / لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الازدي الحميدي
الدار المصرية للتأليف والترجمة / سنة ١٩٦٦ م
الجرح والتعديل / لأبي محمد عبد الرحمن التميمي الحنظلي الرازي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٣٧٢ هـ.
جمال الاسبوع بكمال العمل المشروع
للسيد علي بن موسى بن طاووس / مؤسسة الافاق / أيران / ط: ١ سنة ١٣٧١ هـ.ش
جواهر الكلام / للشيخ محمد حسن النجفي الجواهري
دار الكتب الاسلامية / طهران ـ أيران / ط: ٣ سنة ١٣٦٧ ش.
الجوهر النقي / المارديني (ابن التركماني) / دار الفكر
حاشية السندي على النسائي / لنور الدين بن عبد الهادي

دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ٢ سنة ١٤٠٦ هـ.
حاشية رد المختار / لابن عابدين / دار الفكر / لسنة ١٤١٥ هـ.
حاوي الاقوال / للجزائري
الحد الفاصل / للرامهرزي
دار الفكر / بيروت ـ لبنان / ط: ٣ لسنة ١٤٠٤ هـ / تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب.
الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة / للشيخ يوسف البحراني
النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين / قم ـ ايران.
حلية الأولياء / لأبي نعيم الأصفهاني / دار الفكر / بيروت ـ لبنان
خصائص أمير المؤمنين / لأحمد بن شعيب النسائي
مكتبة نينوى الحديثة / تحقيق محمد هادي الأميني
خلاصة الاقوال في معرفة الرجال / للحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي
مؤسسة نشر الفقاهة /قم ـ أيران/ ط: ١ سنة ١٤١٧ هـ
الخلاصة في أصول الحديث / الإمام الطيبي
علم الكتب / بيروت ـ لبنان / تحقيق: صبحي السامرائي، ط: ١ سنة ١٤٠٥ هـ.
الخوارج / للدكتور نايف معروف
دار الطليعة / بيروت ـ لبنان / ط: ٣، سنة ١٤٠٦ هـ.
الدر المنثور / لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي
منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي / قم ـ ايران / سنة ١٤٠٤ هـ.
ديوان الضعفاء / الإمام الذهبي / تحقيق وتعليق: نور الدين عتر
ذكر أخبار أصفهان لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني.
مطبعة بريل لسنة ١٩٣٤ م.
رجال بحر العلوم المعروف بالفوائد الرجالية / للسيد محمد مهدي بحر العلوم
مكتبة الصادق /طهران ـ أيران/ ط: ١ سنة ١٣٦٣ هـ
رجال الطوسي / لأبي جعفر بن الحسن الطوسي
النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين / قم ـ ايران / سنة ١٤١٥ هـ
رجال الكشي = اختيار معرفة الرجال
لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي
مؤسسة آل البيت عليهم السلام /قم ـ أيران/ سنة ١٤٠٤ هـ
رجال النجاشي

للشيخ أبي العباس أحمد بن علي النجاشي الاسدي الكوفي
النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين / قم ـ ايران / ط: ٥ سنة ١٤١٦ هـ
الرسائل العشر / لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي
النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين / قم ـ ايران / سنة ١٤٠٤ هـ
الرسالة / للإمام الشافعي / المكتبة العلمية / بيروت ـ لبنان / تحقيق أحمد محمد شاكر.
الرسالة العددية = جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية
للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي
المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد /قم ـ إيران/ ط: ١ سنة ١٤١٣ هـ
الرفع والتكميل / لأبي الحسنان محمد بن عبد الحي اللنكوي
دار البشائر الاسلامية / بيروت ـ لبنان / ط: ٣، سنة ١٤٠٧ هـ.
روح البيان / محمود الآلوسي البغدادي / دار احياء التراث العربي / بيروت لبنان
روح البيان / للبرسوي
روضة المتقين / للمجلسي
روضة الواعظين / لمحمد بن الفتال النيسابوري
منشورات الشريف الرضي /قم ـ أيران/
زاد المسير / لأبن الجوزي القرشي / دار الفكر / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤٠٧ هـ.
زاد المعاد / أبي عبد الله بن القيم / دار الفكر / تحقيق حسن محمد المسعودي
السنة / لعمرو بن أبي عاصم الضحاك
المكتب الاسلامي / بيروت ـ لبنان / ط: ٣، سنة ١٤١٣ هـ.
السنة ومكانتها في التشريح الإسلامي
لمصطفى السباعي / المكتب الإسلامي / بيروت ـ دمشق / ط: ٤ سنة ١٤٠٥هـ.
سنن ابن حاجة / للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني
المكتبة العلمية / بيروت ـ لبنان / بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
سنن البيهقي = السنن الكبرى / للامام أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
دار الفكر / بيروت ـ لبنان
سنن الترمذي / لمحمد بن عيسى الترمذي
دار الفكر / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤٠٣ هـ.
سنن النسائي / لأحمد بن شعيب النسائي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ٢، سنة ١٤٠٦ هـ.

سير أعلام النبلاء / لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
مؤسسة الرسالة / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤٠١ هـ.
السقيفة والخلافة / عبد الفتاح عبد المقصود
مكتبة غريب
السيرة النبوية = سيرة ابن هشام / لأبن هشام الحميري
دار الوفاق / بيروت ـ لبنان / ط: ٢ سنة ١٣٧٥ هـ.
الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح / ابراهيم بن موسى النباسي الشافعي
دار الكتب العلمية / بيروت لبنان / تحقيق محمد علي سمك / ط ١: ١٤١٨ هـ.
شذرات الذهب في اخبار من ذهب / لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي
دار الفكر / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٣٩٩ هـ.
شرح أصول الكافي / للمولى محمد صالح المازندراني
دار احياء التراث العربي / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤٢١ هـ
شرح صحيح مسلم / للنووي
دار الفكر العربي / بيروت ـ لبنان / ط: ٢، سنة ١٤٠٧ هـ.
شرح فتح القدير / كمال الدين محمد بن عبد الواحد
دار احياء التراث العربي ودار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان/
الشرح الكبير / لعبد الله بن قدامة / دار الكتاب العربي / بيروت ـ لبنان.
شرح نهج البلاغة / لأبن أبي الحديد
دار احياء الكتب العربية / تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم
شواهد التنزيل / لعبيد الله بن احمد المعروف بالحاكم الحسكاني
مجمع احياء الثقافة الاسلامية / ايران / ط: ١ سنة ١٤١١ هـ.
صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان / لعلي بن بلبان الفارسي
مؤسسة الرسالة / تحقيق شعيب الأرنؤوط / ستة ١٤١٤ هـ.
صحيح ابن خزيمة / لأبي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة
المكتب الإسلامي / ط: ٢، سنة ١٤١٢ هـ.
صحيح البخاري / لمحمد بن اسماعيل البخاري
دار الفكر / بيروت ـ لبنان/ سنة ١٤٠١ هـ.
صحيح مسلم / لمسلم بن الحجاج النيشابوري / دار الفكر / بيروت ـ لبنان/
الصمت وآداب اللسان / لابن أبي الدنيا

دار الكتاب العربي / بيروت ـ لبنان / ط: ١ لسنة ١٤١٠ هـ.
ضحى الإسلام / أحمد أمين / دار الكتاب العربي / بيروت ـ لبنان الطبعة العاشرة.
الضعفاء الصغير / لمحمد بن اسماعيل البخاري
دار المعرفة / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤٠٦ هـ.
الضعفاء الكبير / لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤٠٤ هـ.
الضعفاء والمتروكين / لأحمد بن علي بن شعيب النسائي
دار المعرفة / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤٠٦ هـ.
طبقات خليفة / لخليفة بن الخياط / دار الفكر / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤١٤ هـ.
طبقات الشافعية / الإمام السبكي
الطبقات الكبرى
لابن سعد / دار صادر / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤٠٥ هـ.
طبقات المحدثين في أصبهان
لعبد الله بن حبان / مؤسسة الرسالة / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤١٢ هـ.
العبر في خبر من عبر / للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
دار الفكر / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤١٨ هـ.
عدة الرجال / العقد الفريد / أحمد بن عبد ربة الأندلسي
شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم / بيروت ـ لبنان / تحقيق: بركات يوسف هبود، ط:١ سنة ١٤٢٠ هـ.
عمدة القارىء / للعلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤٢١ هـ.
عقود الجواهر المنيفة في أدلة أبي حنيفة
للمرتضى الزبيدي / الاسكندرية / مصر ـ القاهرة / سنة ١٢٩٢ هـ.
علل الشرائع
للشيخ الصدوق أبي جعفر بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
منشورات المكتبة الحيدرية /النجف الاشرف ـ العراق/ سنة ١٣٨٦ هـ
علم أصول الفقه
للشيخ عبد الوهاب خلاق / **دار القلم / الكويت / ط: ١٠، ١٣٩٢ هـ.**
عيون اخبار الرضا

للشيخ الصدوق أبي جعفر بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
مؤسسة الاعلمي للمطبوعات /بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤٠٤ هـ
غنائم الايام في مسائل الحلال والحرام
للمحقق الميرزا أبو القاسم القمي
مركز النشر التابع لمكتب الاعلام الاسلامي / قم ـ إيران / ط: ١ سنة ١٤١٧ هـ
فتح الباري شرح صحيح البخاري
لأبن حجر العسقلاني / دار المعرفة / بيروت ـ لبنان.
فتح القدير = تفسير الشوكاني / لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني
دار الفكر /بيروت ـ لبنان / سنة ١٤٠٣ هـ.
فتح المغيث شرح ألفية الحديث / محمد بن عبد الرحمن السماوي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / تحقيق: محمد عويضة / ط: ١ سنة ١٤١٧هـ.
الفتن / لنعيم بن حماد الخزاعي المروزي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤١٨ هـ.
فتوح البلدان
لأحمد بن يحيحى البلاذري / مؤسسة المعارف / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤٠٧ هـ.
فجر الاسلام
لأحمد أمين / دار الكتاب العربي / بيروت ـ لبنان / ط: ١٣، ستة ١٩٧٥ م
الفرق بين الفرق / لعبد القاهر بن طاهر البغدادي
دار الآفاق الجديدة / بيروت ـ لبنان / ط: ٢، سنة ١٩٧٧ م.
الفصل بين الملل
لابن حزم الظاهري / دار المعرفة / بيروت ـ لبنان / طبعة سنة ١٠٤٦ هـ
الفصول في الأصول / لأحمد بن علي الرازي الجصاص
تحقيق الدكتور عجيل جاسم النمشي / ط: ١، سنة ١٤٠٥ هـ.
فضائل الصحابة
أحمد بن حنبل / دار الكتب العلمية / بيروت لبنان.
فقه السنة
للسيد سابق / دار الكتاب العربي / بيروت ـ لبنان.
فقه الصادق عليه السلام
لآية الله العظمى السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

مؤسسة دار الكتاب / قم ـ أيران / ط: ٣ سنة ١٤١٢ هـ
الفكر الإسلامي قراءة علمية / لمحمد أركون
مركز الانتماء القومي / بيروت ـ لبنان / ط: ٢ لسنة ١٩٩٦ م / ترجمة هاشم صالح.
الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي
محمد بن الحسن الحجوي الثعابي الفاسي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤١٦ هـ.
الفهرست / لأبي جعفر بن الحسن الطوسي
مؤسسة نشر الفقاهة / أيران / ط: ١ سنة ١٤١٧ هـ
فيض القدير / لمحمد عبد الروؤف المناوي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤١٥ هـ.
قرب الإسناد
للشيخ الجليل أبي العباس عبد الله بن جعفر الحميري
مؤسسة آل البيت لاحياء التراث / قم ـ إيران / ط: ١ سنة ١٤١٣ هـ
قواطع الأدلة / لأبي المظفر السمعاني
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / تحقيق: محمد حسن إسماعيل، سنة ١٤١٨ هـ.
الكاشف «للذهبي» / الإمام الذهبي
الكافي / لأبي الصلاح الحلبي
مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام / إصفهان ـ إيران / سنة ١٤٠٣ هـ.
الكافي
للشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني
دار الكتاب الاسلامي / طهران ـ أيران / ط: ٣ سنة ١٣٨٨ هـ.
الكامل في ضعفاء الرجال / لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني
دار الكتاب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤١٨ هـ.
الكامل في اللغة والأدب
للمبرد / مطبعة النهضة / القاهرة ـ مصر.
كتاب الصلاة / لآية الله العضمى السيد أبو القاسم الخوئي
دار الهادي / قم ـ أيران / ط: ٣ سنة ١٤١٠ هـ.
كشف الغطاء عن مبهمات شريعة الغراء
للشيخ جعفر الغطاء / انتشارات مهدوي / إصفهان ـ أيران / طبعة حجرية.

الكفاية في علم الرواية / للخطيب البغدادي
دار الكتاب العربي / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤٠٥ هـ.
كنز العمال
للمتقي الهندي / مؤسسة الرسالة / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤٠٩ هـ.
لباب النقول
لأبي الفضل جلال الدين السيوطي / دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان.
لسان العرب
لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري.
دار صادر / بيروت ـ لبنان.
المبسوط في فقه الحنفية
شمس الدين السرخسي / دار المعرفة / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤٠٦ هـ.
المجروحين / لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي
دار الباز للنشر والتوزيع / مكة المكرمة.
مجمع البحرين
فخر الدين الطريحي / مكتب نشر الثقافة الإسلامية / ط: ٢ سنة ١٤٠٨ هـ
مجمع البيان
لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي
مؤسسة الاعلمي للمطبوعات / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤١٥ هـ.
مجمع الزوائد
لنور الدين الهيثمي / دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤٠٨ هـ.
مجمع الفائدة والبرهان
للمولى أحمد الاردبيلي / منشورات جماعة المدرسين / قم ـ إيران / سنة ١٤٠٣ هـ.
المجموع / لمحيي الدين بن النووي / دار الفكر
المجموعة الكاملة (العبقريات الاسلامية)
عباس محمود العقاد
دار الكتاب اللبناني / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٩٧٤ م.
المجموعة الكاملة
طه حسين / دار الكتاب اللبناني / بيروت ـ لبنان / سنة ١٩٨٢ هـ.
المحاسن

لأحمد بن محمد بن خالد البرقي / دار الكتب الاسلامية / طهران ـ إيران /
محاسن الاصلاح
الإمام البلقيني / تحقيق بنت الشاطىء
المحصول
للإمام الرازي / المكتبة العصرية / صيدا ـ بيروت / ط: ٢، سنة ١٤٢٠ هـ.
المحكم والمتشابه
المحلى
لأبن حزم الأندلسي / دار الفكر / بيروت ـ لبنان / بتحقيق أحمد محمد شاكر
مرآة العقول
مروج الذهب
لأبي الحسن علي بن الحسن المسعودي
دار الفكر / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤١٧ هـ.
المستدرك
للحافظ أبي عبد الله محمد بن محمد الحاكم النيسابوري
دار المعرفة / بيروت ـ لبنان / ط: ١٤٠٦ هـ.
مستدرك الوسائل
للحاج ميرزا حسين النوري الطبرسي
مؤسسة آل البيت لاحياء التراث / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة ١٤٠٨ هـ.
المستصفى في علم الأصول
الإمام الغزالي / دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤١٧هـ.
مستمسك العروة الوثقى
لآية الله العظمى السيد محسن الحكيم
مكتبة السيد المرعشي النجفي / قم ـ إيران /سنة ١٤٠٤ هـ.
مستند الشيعة
لأحمد بن محمد مهدي النراقي
مؤسسة آل البيت لاحياء التراث / مشهد ـ إيران / ط: ١ سنة ١٤١٥ هـ.
مسند ابن الجعد
لعلي بن الجعد بن عبيد الجوهري / دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان
مسند ابن راهويه

لأسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي
مكتبة الأيمان / المدينة المنورة / ط: ١، سنة ١٤١٢هـ.
مسند ابي يعلي
لأحمد بن علي بن المثنى التميمي / دار المأمون للترات
مسند أحمد
لأحمد بن حنبل / دار صادر / بيروت ـ لبنان /
مصباح الفقيه
لرضا الهمداني / مكتبة الصدر / قم ـ إيران / طبعة حجرية.
المصنف / لابن أبي شيبة الكوفي
دار الفكر / بيروت ـ لبنان / تحقيق سعيد محمد اللحام / ط: ١، سنة ١٤٠٩ هـ.
المصنف / لأبي بكر عبد الرزاق الصنعاني
المجلس العلمي / تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
معاني الأخبار
للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين /قم ـ إيران/ سنة١٣٦١ هـ.ش.
معاني القرآن / لأبي جعفر النحاس
جامعة أم القرى /المملكة العربية السعودية / ط: ١، سنة ١٤٠٩هـ.
المعجم الأوسط / للطبراني / دار الحرمين
معجم البلدان / لياقوت الحموي / احياء التراث العربي / بيروت ـ لبنان.
معجم رجال الحديث / لآية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي
منشورات مدينة العلم / قم ـ إيران / ط: ٥ سنة ١٤١٣ هـ.
المعجم الصغير / للطبراني / دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان.
المعجم الكبير / للطبراني / دار احياء التراث العربي / القاهرة ـ مصر / ط: ٢.
معرفة علم الحديث / للحافظ النيسابوري
دار الافاق الجديدة / بيروت ـ لبنان / ط: ٤، سنة ١٤٠٠ هـ.
المعيار والموازنة / لأبي جعفر الاسكافي / تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي.
لآي / لعبد الله بن قدامة / دار الكتاب العربي / بيروت ـ لبنان.
المغني في الضعفاء / لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
تحقيق وتعليق الدكتور نور الدين عتر

مقدمة ابن الصلاح / لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهروزي
دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٤١٦ هـ.
مقدمة فتح الباري
لأبن حجر العسقلاني / دار المعرفة / بيروت ـ لبنان.
مناقب آل أبي طالب
لابن شهر آشوب/ المطبعة الحيدرية / النجف الاشرف ـ العراق / سنة ١٣٧٦ هـ.
منتخب كنز العمال
مطبوع بهامش مسند أحمد / دار صادر / بيروت ـ لبنان/
المنتظم
لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي
دار الفكر / بيروت ـ لبنان / تحقيق الدكتور سهيل زكار، سنة ١٤٢٠ هـ.
منتهى المقال
للشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني
مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث / بيروت ـ لبنان / سنة ١٤١٩ هـ.
من لا يحضره الفقيه
للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين /قم ـ إيران / ط: ٢ سنة ١٤٠٤ هـ.
مواهب الرحمن
موقف الخلفاء العبّاسيين
عبد الحسين علي أحمد / دار قطري بن الفجاءة / الدوحة ـ قطر.
مهذب الاحكام
ميزان الاعتدال
للذهبي / دار المعرفة / بيروت ـ لبنان / ط: ١، سنة ١٣٨٢ هـ.
النجوم الزاهرة
جمال الدين الأتابكي / دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان / ط: ١ سنة١٤١٣ هـ.
نحو انقاذ التاريخ الإسلامي
لحسن بن فرحان المالكي / مؤسسة اليمامة الصحفية / سنة ١٤١٨ هـ.
نصب الراية / لجمال الدين الزيلعي
دار الحديث / القاهرة ـ مصر / ط: ١ سنة ١٤١٥ هـ.

نظم المتناثر من الحديث المتواتر / لمحمد بن جعفر الكتاني
دار الكتب السلفية / مصر تحقيق شرف حجازي
نواسخ القرآن
ابن الجوزي، أبو الفرج / دار الكتب العلمية / بيروت ـ لبنان
نور البراهين / للعلامة السيد نعمة الله الموسوي الجزائري
مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين / قم ـ إيران / ط: ٢ سنة ١٤١٧ هـ.
نيل الأوطار / لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني / دار الجليل / بيروت ـ لبنان.
الوافي بالوفيات / صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي
طبع دار النشر فراتر شتانيز / تحقيق عدة من الاساتذة سنة ١٩٦٢إلى١٩٨٢
الورع
لابن أبي الدنيا / الدار السلفية / ط: السنة ١٤٠٨ هـ / تحقيق محمد الحمود.
وسائل الشيعة
لمحمد بن الحسن الحر العاملي
مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث / قم ـ إيرن / ط: ٢ سنة ١٤١٤ هـ.
ينابيع المودة لذوي القربى
للشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي
دار الاسوة / إيران / ط: ١ سنة ١٤١٦ هـ.

فهرس الكتاب

كلمة الموسوعة ٧
مقدمة ١١
الملامح العامّة لمنهج الرسول ﷺ ١٥
منهج الرسول ﷺ والنزعة الإنسانية ١٧
منهج الرسول ﷺ على لسان الغرب ١٨
نصر حامد أبو زيد وحضارة النص ٢٩
ما هو منهج الرسول محمد ﷺ ؟ (هدف الكتاب) ٣٤
إلفات نظر ٣٩
تنبيه مهم ٤٠

الفصل الأول

الصلاحيات السماوية للنبي محمّد ﷺ

الصلاحيات السماوية للنبي محمّد ﷺ ٤٥
المبحث الأوّل: الصلاحيّات في القرآن ٤٩
مقولة الإحباط بين السنة والشيعة!! ٥٣
مقولة الإحباط في الفكر الشيعي ٥٤
مقولة الإحباط ومعصية الرسول ٥٥
المبحث الثاني: الصلاحيّات في السنّة ٦٩
حديث الأريكة ٦٩
تواتر حديث الأريكة ٧١
دلالة حديث الأريكة (= سنة النبي مثل القرآن) ٧١

أبو بكر يحرق حديث رسول الله ٧٣
الخليفة عمر يحرق حديث رسول الله ٧٣
من هو المستفيد من مقولة: حسبنا كتاب الله ٧٤
وقفة مع كلمة: « يوشك»!! ٧٥
سنّة النبي مثل القرآن ٧٥
أحاديث نبويّة أخرى ٧٦
متى يكون تطبيق السنّة ليس من السنّة؟؟؟ ٧٩
مجرد تساؤل!!! ٨٩
المبحث الثالث: الصحابة بين طاعة النبي ﷺ وطريقة التفكير ٩١
الصحابة بين المبدأ الصحيح والممارسة الانفلاتيّة ٩٢
الاصرار على مخالفة سنّة النبي ﷺ ١٠٠
سنّة النبي شر!!! ١٠٢
سنّة النبي ﷺ عيب بنظر الأمويين!!! ١٠٣
الصراع من أجل سنّة النبي ﷺ ١٠٥
الصحابة يخافون نشر السنّة ١٠٨
طريقتا التفكير أهم نتائج البحث ١١٥

الفصل الثاني

عصمة النبي وآيديولوجية تحجير (= ترك) السنة

عصمة النبي وآيديولوجية تحجير (= ترك) السنّة ١١٩
المبحث الأول: مبادىء وأوليّات اللاّعصمة (الحلقات المفقودة) ١٢١
قيمة النبي عند الخط الحاكم.. ..... ١٢٦
الخليفة الأموي أفضل من رسول الله ١٢٦
معاوية ينتقم من الرسول ﷺ!!! ١٢٨
معاوية يحسد الرسول ﷺ! ١٢٩
قريش لا ترى الرسول ﷺ معصوماً ١٣١

لفت نظر!! ما المقصود بقريش؟؟؟ ١٣٢
عمر ينفذ مقررات قريش ١٣٣
قريش بعامّة وعمر بخاصّة أول المشككين بالعصمة ١٣٤
عمر يتهم الرسول بأنّه يهجر ١٣٤
القائلون باللاعصمة قائلون بعدم طاعة النبي ١٣٥
ماذا أراد الرسول ﷺ أن يكتب في رزية يرم الخميس؟ ١٣٦
عمر ـ كقريش ـ لا يستسيغ العترة ١٣٨
بنو هاشم زبالة في نظر قريش! ١٣٨
قريش تبغض بني هاشم (نصوص أخرى) ١٤٠
عمر ـ في صلح الحديبية ـ يشك!!! ١٤١
الجرأة على الرسول ١٤٤
نصوص بلا تعليق!! ١٤٥
خلاصة المبحث الأول (=عناصر طريقة التفكير) ١٥٠
المبحث الثاني: اللاّعصمة وعناصر طريقة التفكير (الأدلة المطروحة) ١٥٣
الدليل الأول: خطأ النبي في الصلاة على المنافق ١٥٣
عمر يعترف بالخطأ وبعصمة النبي ١٥٥
من هو المستفيد؟ ١٥٧
عمر تحدثه الملائكة ١٥٨
الدليل الثاني: خطأ النبي في قضية أسرى بدر ١٦٠
الإشكالية الأولى: رواية عمر نفسه ١٦٢
الإشكالية الثانية: تناقض القرآن ١٦٢
الإشكالية الثالثة: الرسول أثخن في الأرض ١٦٣
الإشكالية الرابعة: التهافت ١٦٣
الإشكالية الخامسة: من المقصود؟ ١٦٤
الإشكالية السادسة: المعارضة برواية أمير المؤمنين علي ١٦٤
المهاجرون هم المقصودون بالذم في الآية ١٦٦

النبوة بين قريش واليهود ١٦٨
الإشكالية السابعة: التهافت! ١٧٢
الإشكالية الثامنة: الأسرى يوسطون أبا بكر! ١٧٢
الإشكالية التاسعة: عمر أم سعد بن معاذ؟! ١٧٤
هل أشار عمر بالقتل؟ ١٧٤
من المقصود بالقتل في رأي عمر؟ ١٧٥
سبب نزول قوله تعالى: ﴿وما كان لنبي...﴾ ١٧٧
من هو المستفيد؟ ١٨١
الدليل الثالث: الرسول ﷺ يخطأ في قضية التأبير ١٨١
الدليل الرابع: خطأ النبي في الإذن للمنافقين ١٨٨
استفهام التنزيه!!!! ١٩٣
الرازي يفسر الآية بترك الأفضل وكذلك الشيعة ١٩٥
من هو المستفيد من قضية: ﴿لِمَ أَذِنتَ ...﴾؟ ١٩٦
الدليل الخامس: خطأ النبي كما في سورة التحريم ١٩٨
استفهام التنزيه وقاموس النبي ﷺ ٢٠٢
الدليل السادس: آية ﴿عبس وتولّى﴾ ٢٠٦
إشكالية عصيان الرسول ٢٠٩
إشكالية تناقض السورة ٢٠٩
من هو العابس؟ ٢١٠
ماقاله الرازي!! ٢١١
التعارض بين ما رواه السنة والشيعة ٢١١
الدليل السابع: خطأ النبي في قضية الغرانيق ٢١٤
من الرواي الحقيقي لكذبة الغرانيق ٢١٥
الدليل الثامن: النبي يخطأ في لعن الصحابة ٢١٧
روايات الصحابة في ذلك (عائشة وأبو هريرة) ٢١٨
احتمال اللعن من غير قصد (للقاضي عياض) ٢٢٠

الرد على هذه الفرية ٢٢١
أدلّة العصمة آبية عن التخصيص ٢٢٤
عبد الله بن الزبير يؤكد ذلك أيضاً ٢٢٩
الرسول يبغض بني أمية ٢٣١
نتيجة البحث في أحاديث اللعن ٢٣١
الدليل التاسع: النبي يخطأ(=يسهو) في الصلاة ٢٣٣
الإشكالية الأولى: الكذب ٢٣٣
الإشكالية الثانية: اضطراب الحديث ٢٣٨
وقفة مع قوله تعالى: ﴿وشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ ٢٤١
هل النبي في حاجة للمشاورة؟ ٢٤١
ما أثر عن الرسول في تفسير الآية!! ٢٤٣
من هو المقصود الأول بالمشاورة؟ ٢٤٥
تساؤل مهم! ٢٤٧
خلاصة البحث في عصمة النبي ﷺ ٢٥٠
مقولة عدم العصمة = آيويديولوجية ٢٥٠

الفصل الثالث

تعريف السنة وبعض البحوث اللغوية

تعريف السنة وبعض البحوث اللغوية ٢٥٧
المبحث الأول: السنة بين اللغة والاصطلاح ٢٥٨
السنة في القاموس العربي ٢٥٨
السنة في الاصطلاح الفقهي ٢٥٩
مناقشة الفقهاء في هذا الاصطلاح ٢٥٩
السنة في الاصطلاح الأصولي ٢٦٠
مناقشة معنى السنة في الاصطلاح الأصولي ٢٦١
السنّة في قاموس الرسول ٢٦٢

السنّة في اصطلاح المحدثين ٢٦٣
القرآن والسنة..؛ الاجتماع والافتراق!! ٢٦٥
هل كل السنّة بيان للقرآن أم بعضها؟ ٢٦٦
معنى الخبر والنبأ والحديث ٢٦٩
الخبر والنبأ والحديث.. في اللغة! ٢٦٩
الخبر والنبأ والحديث.. في الإصطلاح! ٢٧١
هل تجوز رواية الحديث بالمعنى؟ ٢٨١
السنّة بين قاموس النبي وطريقة التفكير ٢٨٨
المبحث الثاني: أحاديث العرض على الكتاب ودعوى الوضع ٢٩٢
كلمات أهل السنّة في أحاديث العرض ٢٩٣
هل عمل أهل السنّة بأحاديث العرض؟ ٢٩٤
علة إنكار أهل السنّة لأحاديث العرض ٢٩٨
ما الذي أنكره أهل السنّة من أحاديث العرض ٢٩٩
موقف الشيعة من حديث أبي هريرة وما شاكل ٣٠٠
خلط متأخري أهل السنة!!! ٣٠١
روايات العرض المعتبرة عند أهل السنّة ٣٠٣
روايات العرض الشيعية ٣٠٩
الجِلْد والشَّعَر من مصادر التشريع الإسلامي!!! ٣١٠

الفصل الرابع

محدثو الصحابة وآيديولوجية مواجهة علي

محدثو الصحابة وآيديولوجية مواجهة علي عليه السلام ٣١٥
بغض علي ومبادىء السسيولوجيا!! ٣١٨
بغض علي بين الكره الشخصي والآيديولوجية؟؟؟!! ٣٢١
أم المؤمنين عائشة وآيديولوجية مواجهة علي ٣٢٢
قيمة النبوة عند أم المؤمنين عائشة ٣٢٥

تغيير الحقيقة، وتناقض الأقوال ٣٢٩
ابن عباس يُكَذِّبْ عائشة ٣٣٠
عائشة تتجس على النبي ٣٣٣
تقول للنبي: اقصد ٣٣٤
عائشة بين الحقيقة والتاريخ ٣٣٦
عائشة والحوأب ٣٣٨
عائشة ذات فهم خاطئ لكلام النبي ﷺ ٣٤١
عائشة مطروحة أعلم نساء الأرض ٣٤٤
عائشة وعناصر الآيديولوجية (=الخلاصة) ٣٤٥
إلفات نظر!! حكم الكذب على النبي ﷺ ٣٤٥
أبو هريرة وآيديولوجية مواجهة علي ٣٤٧
تناقض البخاري أم تناقض أبي هريرة ٣٤٨
أبو هريرة أكثر الصحابة حديثاً عن النبي ٣٤٨
أبو هريرة يكذب نفسه عملياً! ٣٤٩
أهل العراق يكذبون أبا هريرة ٣٥٠
عمر وعثمان وعلي وعائشة كذّبوا أبو هريرة ٣٥٠
بعض الأخبار في تكذيب أبي هريرة ٣٥١
مدة صحبته للنبي ﷺ ٣٥٢
عائشة تكذب أبا هريرة ٣٥٣
ابن عبّاس يكذب أبا هريرة ٣٥٤
موقف التابعين من حديث أبي هريرة ٣٥٥
أبو هريرة من خصوم علي عليه السلام ٣٥٦
الآيديولوجية بين الاعتزال والإرجاء (أبو هريرة) ٣٥٨
صدق أبي هريرة!!! ٣٦٢
الآيديولوجية وندم أبي هريرة ٣٦٣
أبو هريرة وعناصر الآيديولوجية (=الخلاصة) ٣٦٥

عبد الله بن عمر وآيديولوجية مواجهة علي ٣٦٦
ابن عمر سيء الحافظة رديء الفقه ٣٦٦
الصحابة يخطئون ابن عمر! ٣٦٨
ابن عمر من خصوم علي ٣٧٢
الآيديولوجية بين الاعتزال والارجاء (ابن عمر) ٣٧٤
ندم ابن عمر وسعد بن أبي وقّاص ٣٧٥
ابن عمر وعناصر الآيديولوجية (=الخلاصة) ٣٧٦
عبد الله بن عمرو بن العاص وآيديولوجية مواجهة علي ٣٧٨
ندم عبد الله بن عمرو ٣٧٨
عبد الله بن عمرو لم يبايع علياً وبايع معاوية ٣٨٠
عبد الله بن عمرو بن العاص مجنون ٣٨١
كثرة أحاديثه وتناقض الواقع ٣٨٢
عبد الله وأبو هريرة يكتمان حديث النبي ﷺ ٣٨٥
عبد الله وأبو هريرة يكتمان فضائح قريش! ٣٨٦
إشكال وجواب ٣٨٧
عبد الله بن عمرو أحد ملوك الأرض ٣٨٩
زاملتا عبد الله بن عمرو بن العاص ٣٩٠
الرد على محمد عجاج الخطيب ٣٩١
عبد الله وأبو هريرة يرويان أنّ الله ينزل (يهبط) ٣٩٢
هبوط الله عقيدة ابن تيمية ٣٩٣
ابن عمرو وعناصر الآيديولوجية (=الخلاصة) ٣٩٤
زيد بن ثابت الأنصاري وآيديولوجية مواجهة علي ٣٩٥
زيد بين الهوى العثماني وخصومة علي ٣٩٧
زيد!! الخصومة مع علي وثقافة اليهود ٣٩٩
تسقيط شخصية ابن مسعود من أجل زيد ٤٠١
زيد بن ثابت وعناصر الآيديولوجية (=الخلاصة) ٤٠٢

عبد الله بن مسعود: وآيديولوجية مواجهة علي ٤٠٣
إعلان مبدأ ترك السنة بغضاً لعلي ٤٠٦
الخوف من نشر السنّة المتروكة بغضاً لعلي.. ..... ٤١٢
خلاصة الكلام في حال ابن مسعود ٤٢٢
أنس بن مالك وآيديولوجية مواجهة علي ٤٢٤
بعض خصوم علي يروون في فضائله، لماذا؟؟ ٤٢٦
عائشة تجزم بأنّ أنساً لا علم له بحديث رسول الله ٤٢٨
عناصر الآيديولوجية (=الخلاصة) ٤٢٩
أبو سعيد الخدري وآيديولوجية مواجهة علي ٤٢٩
رواية في عثمانية أبي سعيد!! ٤٣٠
رواية في ندم أبي سعيد ٤٣٠
المعايير الكبرى لأخذ الحديث النبوي من الصحابة ٤٣١
كل الناس يكذبون على علي إلاّ... ..... ٤٣٤
عبد الله بن عباس ٤٣٧
ضابطة الاحتجاج بمرويات الصحابة (من نتائج الفصل) ٤٣٩
خلاصة الفصل: (عناصر الآيديولوجية خلال الصحابة) ٤٤٠

الفصل الخامس

محدثو التابعين وآيديولوجية مواجهة علي (صيغ التشكيل)

محدثو التابعين وآيديولوجية مواجهة علي (صيغ التشكيل) ٤٤٥
عروة بن الزبير وآيديولوجية مواجهة علي ٤٤٦
عروة وعناصر الآيديولوجية (=الخلاصة) ٤٤٧
سعيد بن المسيب: وآيديولوجية مواجهة علي ٤٤٨
الزهري وآيديولوجية مواجهة علي ٤٥٤
أصح الأسانيد عن رسول الله أسانيد الزهري!! ٤٥٤
رأي ابن معين ومكحول وغيرهما في الزهري ٤٥٦

الزهري من وعاظ السلاطين ٤٥٩
الزهري يؤسطر ويؤدلج الحديث لبني أمية ٤٦٢
أصح أسانيد أهل البيت ما رواه الزهري، لماذا؟ ٤٦٤
تراث الزهري الديني ٤٦٦
هل كان الزهري يتلاعب بحديث رسول الله ﷺ!! ٤٦٨
الزهري من أعداء علي ٤٦٩
الزهري يكتم الحقيقة من أجل الدولة ٤٧٠
إلفات نظر! ٤٧١
الآيديولوجية والزهري (المبدأ والممارسة والتشكيل) ٤٧٣
الزهري وعناصر تشكيل الآيديولوجية من جديد ٤٧٥
العنصر الأول: اكتشاف الزهري علم الأسانيد ٤٧٥
لماذا دونت السنّة في عهد عمر بن عبد العزيز؟ ٤٨٢
عمر بن عبد العزيز من أعداء علي ٤٨٦
الآيديولوجية الانفلات والتشكيل (تهمة التشيّع) ٤٨٧
أهل السنّة بين التطرف والاعتدال ٤٩١
عود على بدء (الزهري أعلم الناس) ٤٩٥
الآيديولوجية وبناء مدرسة الحديث (=المدينة) ٤٩٨
آيديولوجية مدرسة المدينة عبر التاريخ ٥٠٠
آيديولوجية مدرسة المدينة وعامل التاريخ؟ ٥٠١
العبّاسيون وآيديولوجية مواجهة علي ٥٠٢
عمر بن الخطاب وآيدولوجية ترك السنّة ٥٠٧
حسبنا كتاب الله عبر التاريخ (المرحلة والبناء) ٥٠٧
العهد النبوي ٥٠٨
عهد أبي بكر ٥٠٩
أبو بكر يحرق حديث رسول الله ٥١٠
في عهد عمر ٥١١

عمر يحرق حديث رسول الله ٥١١
في عهد عثمان ٥١٢
الخليفة عثمان يحرق ماذا؟ ٥١٣
في عهد أمير المؤمنين علي عليه السلام ٥١٥
في عهد معاوية ٥١٥
في عهد يزيد بن معاوية ٥١٧
في عهد المروانيين ٥١٨
العهد العباسي ٥١٩
ما بعد العهد العبّاسي الأول (=التشكيل الآخر)!!! ٥٢١
عهد الطبري وتشكيل الآيديولوجية ٥٢٩
عهد ابن الجوزي وإبداعات التشكيل ٥٣٠
عهد ابن تيمية وإلى اليوم ٥٣٧
تصريح ابن تيمية بأنّ أمير المؤمنين علياً ظالم ٥٤٥
يجزم ابن تيمية أنّ أهل السنّة لم يأخذوا الدين عن علي ٥٤٦
ابن تيمية يتعاطى آيديولوجية ترك السنّة (تطبيقات) ٥٤٨
حديث ردّ الشمس!! ٥٥٠

الفصل السادس

الآيديولوجية.. المبادىء وأقنعة التبرير

الآيديولوجية.. المبادىء وأقنعة التبرير ٥٥٩
المبحث الأول: تبريرات آيديولوجية حسبنا كتاب الله ٥٦٠
ما هي التبريرات؟! ٥٦١
التبرير الأول: المنع من السنّة لأجل وحدة الأمّة ٥٦٢
التبرير الثاني: السنة تصد المسلمين عن القرآن ٥٦٣
عمر يحبس الصحابة الرواة ويضيق عليهم ٥٦٣
التبرير الثالث: إنكار أخبار منع عمر ٥٦٦

التبرير الرابع: الإحتياط في الدين ٥٦٦
التبرير الخامس: لابن عبد البر ٥٦٧
التبرير السادس: لابن عساكر ٥٦٨
التبرير السابع: لابن قتيبة ٥٦٨
خلاصة ونتيجة ٥٦٩
ما يذهب إليه الشيعة!! ٥٦٩
آيديولوجية ترك السنّة هي سبب المنع ٥٧٠
أسباب منع الحديث النبوي في نقاط!! ٥٧٣
أسباب المنع في ضوء نظرية التقسيم ٥٨٤
الخليفة عمر أول من قسم حديث رسول الله إلى قسمين ٥٨٦
المبحث الثاني: صوافي الأمراء وآيديولوجية ترك السنة ٥٨٩
معنى قول المنصور: إنّي أعلم أهل الأرض!! ٥٩١
تجريد القرآن وآيديولوجية ترك السنّة ٥٩٢
المبحث الثالث: الإسرائيليات وآيديولوجية ترك السنّة ٥٩٦
أكاذيب اليهود تصبح حديثاً عن النبي بواسطة الصحابة ٥٩٨
مبادىء تعاطي الإسرائيليات ٦٠٩
الرسول يقف بوجه الإسرائيليات ٦١٢
خلافة أمير المؤمنين علي بلاء بنظر اليهود ٦١٥
أمير المؤمنين علي سفّاك للدماء بنظر اليهود ٦١٥
المبحث الرابع: سيرة الشيخين وآيديولوجية ترك السنة ٦١٨
المبحث الخامس: النسخ وآيديولوجية ترك السنة ٦٢٣
المثال الأول: المتعة ٦٢٤
المثال الثاني: مسح الأقدام في الوضوء ٦٣٠
المبحث السادس: مقولة الرأي وآيديولوجية ترك السنّة ٦٣٣
المبحث السابع: عدالة الصحابة ٦٤١
المبحث الثامن: تغييب العقل وآيديولوجية ترك السنّة ٦٤٣

القانون الأساس لطريقة تفكير خصوم علي ٦٤٩

الفصل السابع

نظرية تقسيم النصوص (طريقة تفكير النبوة)

نظرية تقسيم النصوص (طريقة تفكير النبوة) ٦٥٧
نظرية تقسيم النصوص!! ٦٥٨
ضابطة التقسيم نبوية! ٦٦٠
الاقتران وعدم الاقتران هما الضابطة ٦٦١
ميزان فضائل غير أهل البيت!!! ٦٦٨
من الشروط الذاتية والموضوعية لبقاء الدين!!! ٦٦٩
اعتراض..!! حديث أبي هريرة في الحوض؟؟ ٦٦٩
القسم الثاني معيار الانتماء الإسلامي الصحيح ٦٧١
من هم أهل البيت؟ ٦٧٢
ما روته عائشة! ٦٧٢
خصوم أهل البيت ليس لديهم دين صحيح ٦٧٦
علم أمير المؤمنين علي ٦٧٩
القرآن لا يفهم بدقة من دون نظرية التقسيم!! ٦٨١
من هم أهل الذكر؟ ٦٨٧
الثواب والعقاب بين النظرية ومنهج المفسرين ٦٩٠
عود على بدء (نظرية الحسنة النوعية) ٦٩٤
نظرية التقسيم ترفع بعض الألغاز العقائدية! ٦٩٥
اتّباع آل البيت من أصول الدين الأولى، لماذا؟ ٦٩٦
العترة.. هدف أم واسطة أم..؟؟!! ٦٩٧
نظرية التقسيم بين الثابت والمتحول ٦٩٨
دور النظرية في عمليات الاستنباط والاستدلال ٧٠٣
دور النظرية في بناء علم أصول الفقه ٧٠٦

النظرية بين الأدلة المتواترة وضروريات الدين ٧٠٧

الفصل الثامن

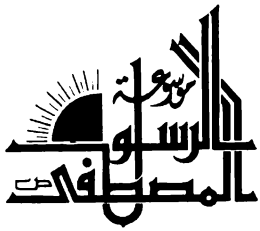
طريقة تفكير النبوة.. وعظمة النبي ﷺ

طريقة تفكير النبوة.. وعظمة النبي ﷺ ٧١٥
الشريعة (=السنة) بين الثابت والمتحول ٧٣١
السنّة بين الاستفزاز وطريقة تفكير النبوة ٧٣٣
حديث ارتد النّاس إلاّ ثلاثة ٧٤٣

الفصل التاسع

طريقة تفكير النبوة وانهيار آيديولوجية مواجهة علي عليه السلام

طريقة تفكير النبوة وانهيار آيديولوجية مواجهة علي ٧٦٠
الخلاصة.. إنهيار آيديولوجية مواجهة علي ٧٦٩
علي وإشكاليّة الدماء!!! ٧٧٠
ما معنى حبّ عليّ أو بغضه؟؟؟؟ ٧٧٢
خلاصة الكتاب (نتائج الدراسة)!!! ٧٧٦
فهرس المصادر ٧٧٨
فهرس الكتاب ٨٠٣



Mawsouat Al-rasool
Al-Mostafa
(21)

Address in Lebanon:
P.O.Box 25/138
Al-Ghobairi -Beirut

Address in Iran:
P.O.Box 91375/4436
Mashhad
Fax:(0098-511) 2222483

E.mails: almawsouah@hotmail.com
almawsouah@yahoo.com
Website: www.almawsouah.org

Published in Lebanon by: Dar-Alathar
Shahrur building - Dakkash St. Bir Al-Abed
Beirut - Lebanon
Tel: (00961-1) 270574 , (00961-3) 349237

Published in Iran by: Sonbuleh Publisher
Lower level Mahtab shopping center
Sa'adi St. Mashhad- Iran
Tel: (0098-511) 221 6753

All rights reserved
First print: Beirut 1426-2005
Second Print : Mashhad 1426-2005

MAWSOUAT AL-RASOOL AL-MOSTAFA

A highly informative encyclopedia of
Prophet Mohammad's life
Administered by: Mohsen Ahmad Al-Khatami

THE TRADITION OF THE PROPHET MOHAMMAD AND THE VARIOUS EFFORTS TAKEN TO DISTORT

By: Basem Al-Helli